

حَاشِيَةُ الشَّهَابِ

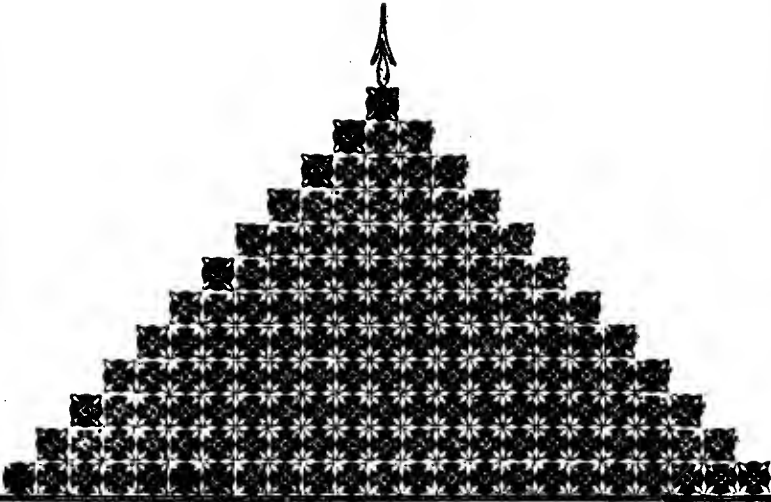
المُسَمَّاةُ

عَنَايَةُ الْقَاضِي وَكَفَايَةُ الرَّاضِي

عَلَى

تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ

الجزء الثالث



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(سورة آل عمران)

(قوله انما فتح الميم في المشهور الخ) قد سبق الكلام في معنى الم وهل هي معربة أو مبنية أو موقوفة وأن الصحيح أنها معربة وانما سماها بعضهم مبنية لعدم الاعراب بالفعل لفقد المقتضى له وأن سكون أعجازها سكون وقف لا بناء ولذا اغتفر فيها التقاء الساكنين وحسن ذلك كان حقها هنا. ~~سكون الميم~~ وفتح الهمزة لكن جمهور القراء على فتح الميم وطرح الهمزة واختلف في توجيهه فذهب سيبويه وكثير من النحاة إلى أنه حرّك لا لتقاء الساكنين بالفتح لخفته وللحفاظة على تفخيم لفظ الله وعليه مشى في الفصل لانه مختصر الكتاب وذهب القراء واختاره في الكشاف إلى أنه نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت وأورد عليه أن همزة الوصل سقطت في الدرج ونقل الحركة انما يكون على تقدير ثبوتها لأن بقاء حركتها بقاء لها وأجيب عنه بأنه على نية الوقف فتكون ثابتة لانه ابتداء كلام ولا جرائمه مجرى الدرج اتصل به وحرّك. وأما قول ابن الحبيب انه ضعيف فغير مسلم ولما كان التقاء الساكنين شائعا في الوقف لم يقل ان التحريك له واليه أشار المصنف رحمه الله بقوله توهم التحريك فانه غير محذور وقوله وقرئ بكسر ها على قراء أبي حنيفة قال الزمخشري وما هي بقبوله لكن القنارسي قال ان القياس لا يدفعها وعن عاصم تسكين ميم والابتداء بالهمزة مع الوقف وعدمه واختير الفتح لئلا يجتمع كسرتان وياء بمنزلة كسرتين وأورد عليه اتفاقهم على كسرة الرحيم الله في الوصل وفي شرح الطيبة كسر ميم الرحيم الله الجمهور على أنه حركة اعراب فلا يرد ما ذكر ويحتمل أنها سكنت بنية الوقف ثم حركت لا لتقاء الساكنين وروى عن أم سلمة رضى الله عنها قراء تسكون الميم وقطع الهمزة وروى عن الكسائي فتح ميمه وصلاه وهو موجه بغيره ويحتمل نصبه بأعنى مقدرا (قوله روى الخ) المروى أنه عليه الصلاة والسلام قال اسم الله الاعظم في ثلاث سور سورة البقرة وآل عمران وطه قال أبو أمامة فالتسبيح فوجدت في البقرة الله لا اله الا هو الخ القيوم الخ والمصنف رحمه الله روى بالمعنى (قوله القرآن

(سورة آل عمران مدنية وآبها ما ثابته)
(بسم الله الرحمن الرحيم)
(الم الله لا اله الا هو) انما فتح الميم في المشهور
وكان - قه ما أن يوقف عليها لا لتقاء حركة الهمزة
عليها السدل على انها في حكم الثابت لانها
أسقطت للتخفيف لا للدرج فان الميم في حكم
الوقف كقولهم واحد اثنان بالتقاء حركة
الهمزة على الدال لا لتقاء الساكنين فانه غير
محذور في باب الوقف ولذلك لم تحرك الميم في لام
وقرئ بكسر ها على توهم التحريك لا لتقاء
الساكنين وقرأ أبو بكر بسكونها والابتداء
بما بعدها على الاصل (الحق القيوم) روى
أنه عليه الصلاة والسلام قال ان اسم الله
الاعظم في ثلاث سور في البقرة الله لا اله الا هو
الحق القيوم وفي آل عمران الله لا اله الا هو
الحق القيوم وفي طه وعنف الوجوه المعنى
القيوم (نزل عليك الكتاب) القرآن

نجوماً) أى على التدرج بناء على الفرق بين الانزال والتزليل واليه أشار في تفسيره أنزل هنا بقوله
 جملة وقد مر أن بعضهم فسروا التدرج بالتكثير الذى يدل عليه فعل ورد بأنه انما يدل عليه لو لم يكن
 للتعدية كما هنا فان زل لازم فلا يصح فيه ذلك ومزجوا به وأما رد أبي حيان رحمه الله بأنه ورد
 في وصف القرآن نزل وأنزل فغير وارد وقال الحلبي أنه يرى في كلام الزمخشري تناقضاً حيث قال ان نزل
 يقتضى التجميع وأنزل يقتضى الانزال الدفيعي وتجوز أن يراد بالقرآن مع أنه قيل فيه أنزل
 قال ولا ينبغي أن يقال ذلك لأنه لم يقل ان أنزل للانزال الدفيعي وفي المعنى يشك على الزمخشري قوله
 تعالى لولأنزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بكونه جملة وقوله وقد نزل عليكم في الكتاب وقال العراقي
 ان القرآن أنزل من اللوح المحفوظ الى سماء الدنيا جملة واحدة ومن سماء الدنيا منجماً في ثلاث
 وعشرين سنة فيجوز أن يقال فيه نزل وأنزل وأما بقية الكتب فلا يقال فيها إلا أنزل وهذا أوجه
 وأظهر وهذا فظهر لم يخمر وتخميره أن التدرج ليس هو التكثير بل الفعل شيئاً فشيئاً كما في تسلل
 والالفاظ لا بد فيها من ذلك فصيغة نزل تدل عليه والانزال مطلق لكنه اذا قامت القرينة يراد بالتدرج
 التجميع وبالانزال الذى قد قبل به خلافاً أو المطلق بحسب ما يقتضيه المقام اذا عرفت هذا فكل ما
 ذكر من عدم البصرية وضيق العطن فافهم وقد مر ما فيه مفصلاً (قوله بالعدل أو بالصدق الخ) قيل
 ليس في اللغة الحق معنى العدل والججج المحققة ووصفه بالصدق باعتبار بعض أجزائه وهو الاخبار
 ويمكن أن يجعل باعتبار جميع أجزائه لاستلزام كل انشاء خبراً وليس بشئ لأنه نص عليه امام اللغة
 الراغب وعليه تعويل المصنف رحمه الله فيما رجع الى اللغة ومع قوله في أخباره وكيف يتوهم
 السؤال بالانشآت وما بين يديه ما تقدمه من الكتب كما مر تحقيقه وهو في وضع الحال وتقديره
 ملتبس بالحق أو محققاً (قوله واستتاقهما من الورى والتجمل الخ) الظاهر أنهما أعجميان لا عريبيان
 وعلى أقول بعريتهما فأمر الاشتقاق والوزن ظاهر وعلى الأول فلامعنى له على الحقيقة لأنه أمان يشق
 من ألفاظ أخر أعجمية ولا مجال لاثباته أو من ألفاظ عربية فهو استنتاج للضب من الحوت ولذا
 عده المصنف رحمه الله تعسفا فلم يبق إلا أنه بعد التعريب أجروهمجى أنبيهم في الزيادة والاصالة
 وفرضوا له أصلاً ليتعرف ذلك وقد نقل هذا عن بعض المتقدمين ومثله ما مر في طالوت فمن قال انه
 منقول عن البصريين والكوفيين لم يأت بشئ وعلى هذا الاخير فالنوراة قيل انها من وري الزناد
 يرى اذا قدح فظهر منه النار لانها ضياء ونور فجلو ظلمة الضلال وقيل انها من وري أى عرض لان فيها
 رموزاً كثيرة وقوله ووزنها بتفعلة بفتح العين عند بعض الكوفيين وبكسر ها عند الفراء لكن
 ففتح وقلت يا وهماً لئلا التخفيف كما قالوا في توصية وتوصاة وهي لغة لبعض العرب وعند الخليل وسيبويه
 فوعلة والاصل وورية فأبدلت الواو تاء وقوله والتجمل بفتح فكون هو الماء الذى ينزى الارض ومنه
 التجميل لما ثبت فيه وبطلق على الوالد والولد وهو أعرف فهو ضد كما قاله للزجاجي وهو من تجمل بمعنى
 ظهر معنى به أما الاستخراجه من اللوح المحفوظ وظهوره منه أو من النوراة وقيل انه من التجمل وهو
 التنازع لكثرة التنازع فيه وقبل من التجمل معنى الوسع لتوسيعه ماضيق في النوراة وقوله لانها
 أعجميان قد عرفت وجهه وتوجيهه وما قيل ان الدليل على عريبيتها دخول اللام لان دخولها في الاعلام
 الأعجمية محل نظر لا وجه له لانهم أرموا بعض الاعلام الأعجمية بالالف واللام علامة للتعريب كما
 في الاسكندرية فان أبا زكريا التبريزي قال انه لا يستعمل بدونها مع أنه لا خلاف في أعجميته حتى لحن
 من استعماله بدونها ووافعل بالكسر كثير وأما بالفتح فليس من أبنية العرب (قوله على العموم ان قلنا
 انما تعبدون) بفتح الباء من تعبد الله الخلق بمعنى استعبدوهم أى ما مورون بشرائع من قبلنا وجوز العلامة
 في شرح الكتاب كسر هلمن التعبد بمعنى التمسك وانما عبروا بالتعبد لأنه اذا أطلق أريد منه
 العمليات اذ لا خلاف في الاعتقادات بين الشرائع ومن لم يتبه لهذا قال بعض الناس مستغرق على

نجوماً (بالحق) بالعدل أو بالصدق في أخباره أو
 بالججج المحققة أنه من عند الله وهو في موضع
 الحال (صدقاً لما بين يديه) من الكتب
 (وأنزل التوراة والانجيل) جملة على موسى
 واستتاقهما من الورى والتجمل
 وعيسى واستتاقهما من الورى والتجمل
 ووزنها بتفعلة وافتعل تعسف لانها
 أعجميان وبغير ذلك انه قرأ الانجيل بفتح
 الهمزة وهو ليس من أبنية العرب وقرأ أبو
 عمرو وابن ذكوان والكسائي التوراة
 بالامالة في جميع القرآن ونافع وحزرة بين
 اللفظين الا قالوا انه قرأ بالفتح كقراءة الباقية
 (من قبل) من قبل تنزيل القرآن (هدى
 للناس) على العموم ان قلنا انما تعبدون
 بشرائع من قبلنا والا فالمراد به قومهما

تقدير ومعهود على آخر وفيه أنه للاستغراق على كل تقدير إذا خلا في أن الكتابين أخبرا عن نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فهما هدى للناس جميعا وبأن أصول الكتابين لم تنسخ بكتابتنا فحق متعبدون بهما (قوله يريد به جنس الكتب الخ) الضمير في قوله ليعلم ذلك المذكور أولد كروا بمعنى الباقي أو بمعنى الجميع عند من جوزه وأعاد أنزل ثلاثيهم أن المعنى وللفرقان وعلى هذا فهم من ذكر العام بعد الخصاص للتحميم ولكونه بوصف آخر لا تكرار فيه (قوله أو الزبور والقرآن الخ) اختار الامام الوجه الأخير لأن التكرار خلاف الظاهر ولأن الزبور مواعظ فليس فيه ما يفرق بين الحق والباطل من الأحكام وأجيب بأنه لا تكرار لتزويل تغير الوصف منزلة تغير الذات وأنه تزيل تدريجي وانزال دفعي وكان الظاهر تقديمه ~~لكنه~~ أخر لأن الانتفاع لتسا بالاول أظهر وأن المواعظ لما فيها من الزجر والترغيب فارقة أيضا وغلط الفرق فيها خست بالتوصيف به وأورد عليه أن ذكر الوصف دون الموصوف يقتضي شهرته به حتى تغنى عن ذكر موصوفه والخفاء انما يقتضي اثبات الوصف دون التعبير به وقوله بما هو نعت له ليس المراد به النعت المصطلح بل الصفة مطلقا لأن الكتب السماوية كلها فارقة بين الحق والباطل فاعادته بذلك العنوان وتخصيصه إشارة إلى أنه الكامل فيه ~~لكنه~~ كونه بمعناه ولفظه المعجز ولو أجرى عليه لم يكن بهذه المنزلة وفي بعض النسخ: وعن محمد بن جعفر بن الزبير قال الفصل بين الحق والباطل فيما اختلف فيه الأحزاب من أمر عيسى عليه الصلاة والسلام وغيره قال ابن جرير رحمه الله وهذا القول أولى لأن صدر السورة نزل في محاجة النصارى للنبي صلى الله عليه وسلم في أمر عيسى عليه الصلاة والسلام (قوله من كتبه المنزلة وغيرها) إشارة إلى أن الاضافة ليست للعهد وقوله بسبب كفرهم إشارة إلى أن التعليق بالموصول الذي هو في حكم المشتق يشعر بالعلية وهو معنى تضمنه الشرط وزل فيه البناء لظهوره فهو أبلغ إذا اقتضاه المقام والعذاب الذي في مقابله الكفر أو الشك في خصوص بهم فلذا قدم لهم فلا ينافيه تعذيب عصاة الموحدين (قوله غالب لا يمنع الخ) فسر به لأنه من شأن العزيز وبه يتم الارتباط بما قبله وقوله لا يقدر على مثله منتقم أخذ المبالغة من التعبير بذي فانه لا يقال صاحب سيف الأمن ~~بكثر القتل~~ لأن معه السيف مطلقا مع ما فيه من التويز المقيد للتعظيم والاجها ومنه يعلم أن ذا الاحسان أبلغ من محسن ولذا عدل فيه عن المنهج المسلول وهو أخصر (قوله والنقمة عقوبة المجرم) وقيل هي العقوبة بالبلية وقيل السطوة والانتصار والفعل منه نتم كعلم وضرب وقيل نقم عليه أنكر واتقم عاقب وتقرير التوحيد من لاله الا هو والعمدة في اثبات النبوة الوحى والكتب السماوية والزجر بالانتقام والاعراض هو الكفر (قوله أى شئ كان الخ) يصح قراءته بالتخفيف والتشديد وقوله كليا كان أوجزا راد على منكري العلم بالجزئيات كما بين في الكلام وقوله ايمانا أو كفرا وقع في نسخة وكفرا هو بمعناه وقوله فغير عنه بالسما والارض الخ يعنى لانهما العالم كله في النظر الظاهر وجعله من اطلاق الجزء وإرادة الكل قيل انه ليس بسديد اذا لا يصح في كل جزء وكل بناء على اشتراط التركيب الحقيقي وزوال ذلك الكل بزوال ذلك الجزء كما في التلويح وهو ما اختلف فيه فهو عنده كناية لا يحجاز وقوله ما اقترف أى اكتسبه العباد من المعاصي فانه فيها وجعله كالل دليل لأن العلم يستلزم الحياة ولم يقل دليلا لأن السياق انما هو للوعيد والتحذير من عقاب من هو مطلع عليهم وعبادته معطوف على نفسه عطيف تفسيرا واختلاف الصور مأخوذ من عموم كيف يشاء والتصوير من جملة تدبيرهم والقيام بأمرهم واتقان الفعل يدل على العلم كما مر (قوله أى صوركم لنفسه وعبادته) أى ليس المراد بالتصوير قيام الصورة بالذهن وهذا المعنى يؤخذ من صيغة التفعّل كما في الكشف يقال أثلت مالا اذا جعلته أثلة أى أصلا وثأثته اذا أثلته لنفسك ومنه بناء اتخذته ابناله وباب تفعّل يجي للاخذ نحو فوسدت التراب أى اتخذته وسادة لي فاقيل كانه من تصورت الشئ بمعنى توهمت صورته فتصورلى توهم محض (قوله إشارة الى كمال قدرته الخ) لأن الغلبة تقتضي القدرة التامة وصيغة

(وأنزل الفرقان) يريد به جنس الكتب الالهية فانها فارقة بين الحق والباطل ذكر ذلك بعد ذكر الكتب الثلاثة ليعلم ما عداها كانه قال وأنزل سائر ما يفرقه بين الحق والباطل أو الزبور والقرآن وكذا ذكره بما هو نعت له مدحا وتعظيما وظاهرا فضلا من حيث انه بشار كهماني كونه وحيا منزلا وتتميز بأنه معجز يفرق بين الحق والمبطل أو المعجزات (ان الذين كفروا يا أيها الله) من كتبه المنزلة وغيرها (لهم عذاب شديد) بسبب كفرهم (والله عزيز) غالب لا يمنع من التعذيب (ذوات مقام) لا يقدر على مثله منتقم والنقمة عقوبة المجرم والفعل منه نتم بالفتح والكسر وهو وعيد جى به بعد تقرير التوحيد والإشارة إلى ما هو العمدة في اثبات النبوة تعظيما للامر وزجرا عن الاعراض عنه (ان الله لا يخفى عليه شئ في الارض ولا في السماء) أى شئ كثر في العالم كليا كان أو جزئيا ايمانا أو كفرا فغير عنه بالسما والارض اذا لمس لا يتجاوزهما وانما قدم الارض ترقيا من الادنى الى الاعلى ولأن المقصود بالذكر ما اقترف فيها وهو كالل دليل على كونه حيا وقوله (هو الذى يصوركم فى الارحام كيف يشاء) أى من الصور المختلفة كالل دليل على القيومية والاستدلال على أنه عالم باتقان فعله في خلق الجنين وتصويره وقرئ تصوركم أى صوركم لنفسه وعبادته (لا اله الا هو) اذ لا يعلم غيره جملة ما يعلمه ولا يقدر على مثل ما يفعله (العزيز الحكيم) إشارة الى كمال قدرته وتناهى حكمته

حكيم تقتضي تنافي الحكمة وقوله وقيل الخ أي نبيه بالتصوير بل يبع الناس على أن عيسى عليه الصلاة والسلام عبد كغيره لمجدونه وأن الرب من لا يفتني عليه خافية ومن لا يكون كذلك لا يكون رباً لأنه لا يعلم بما في نفسه اذ صور وهذا من قوله أن الله لا يفتني الخ وتلفظه ضعفه بقوله وقيل الخ ولذا قيل أنه ادماج وليس مأخوذاً من حاق النظم فافهم (قوله أحمكت عبارتها بأن حفظ الخ) في الكشف يدل الاجمال الاحتمال وهو مذهب اليه الشافعية من أن المحكم المتضح المعنى والمتشابه بخلافه ومعنى انضاح المعنى أن يظهر عند العقل أن معناه هذا لا غير واتماد الخفية فالله أعلم بالواضح الدلالة الظاهر الذي لا يحتمل التسخير والمتشابه الخفي الذي لا يترك معناه عقلاً ولا نقلاً وهو ما استأثر الله بعلمه والغرض من انزله ابتداءً للاسفين وكبح عنان التصرف وقد يطلق المحكم بمعنى المتقن النظم والمتشابه على ما يشبه بعضه بعضاً في البلاغة وهما بهذا المعنى يطلقان على جميع القرآن قال المدقق في الكشف واعلم أنه لا يذكّر أن في القرآن من الحقائق ما لا يسيل للذهن الى الوقوف عليه نصاً دليلاً لقوله تعالى وما أنبئتم من العلم الا قليلاً ولقوله عليه الصلاة والسلام هو البحر لا تنفسي عجماته في وصفه انما النزاع في التشابه المذكور في قوله وأخر متشابهات وفي أن ما سبق لتلك المعاني المستأثر بهم في علم الغيب له ظواهر كقوله وباطن كلفنا نصديقنا بما بالغيب فلا نزاع بين الفريقين ومن التشابه الصفات السمعية من الاستواء والبدو والقدم والوقوف الى السماء الدنيا والفجول والتعجب وأمثالها فعند السلف ومنهم الاشعري أنها صفات أخر غير الثمانية ثابتة وراء العقل ما كلفنا الاعتقاد بثبوتها مع اعتقاد عدم التشبيه والتجسيم اثلاً يتعارض العقل والنقل وعند الخلف ليست صفات زائدة على الثمانية بل راجعة اليها والالقي أن يتوقف لأنه المنقول عن السلف الصالح ولنا بهم أسوة حسنة مع ظهور وجهه ثم أن التأويل له معنيين مشهور وهو ترجمة الشيء وتفسيره الموضع له وأخر وهو بيان حقيقة وبراها تماماً بعلم أو بالفعل وكلاهما أوارد في القرآن ومحتمل هنا أيضاً وعليه ينفي الوقف وعدمه أيضاً قال الراغب التأويل من الاول وهو الرجوع الى الاصل ومنه المؤثر للموضع الذي يرجع اليه وذلك هو رد الشيء الى الغاية المرادة منه علماً كان أو فعلاً في العلم فهو وما يعلم تأويله الا الله وفي الفعل كقوله وللنوى قيل يوم البين تأويل وقوله تعالى يوم يأتي تأويله أي بيانه الذي هو غاية المقصودة منه وقوله ذلك خير وأحسن تأويله قيل أحسن ترجمة ومعنى وقيل أحسن جواباً في الاشارة انتهى ويكون المحكم في مقابلة المنسوخ أيضاً لكنه غير مشهور وفي الترجيح بينهما كلام في شرح الكشف والاصول من أراد تفصيله فليرجع اليه (قوله والقياس أتهات الخ) لما يتطابق المحمولان أوله بأن المراد منهن كل واحدة فيصحب حمل المفرد عليه وحيداً فالكلام أما أن يراد به الجنس الشامل لكل آية أو يقدر فيه أي بعض الكتاب أو أنه جعل في حكم شيء واحد لا تخادفوها فلذا أنرد الخبر (قوله محبة ثلاث الخ) مخالفة الظاهر من ذكر الائمة بعد التماس لانهم عزفوه بما لا يتضح معناه وتجنه أنواع منها الجمل فأول منع الخلوة فلا يرد عليه شيء وعلى هذا فكل آية منه تفتحل وجوها يشبه بعضها بعضاً فتوصف بالتشابه باعتبار معناها وما فيها من الوجوه فقط ما قبل ان واحد متشابهات متشابهة وواحد آخر أخرى والواحد منها ما لا يصح وصفه بالآخر فلا يقال أخرى متشابهة الا أن يكون بعض الواحد يشبه بعضاً وليس المعنى عليه بل لا يصح في المفردات وانما المعنى أن كل آية تشبه الاخرى فكيف يصح وصف جمع بجمع لا يصح وصف مفرد بمفرد ولا حاجة الى ما تكلف في الجواب عنه لأنه ليس من شرط صحة وصف المثنى والجمع صحة بسط مفردات الاوصاف على أفراد الموصوفات كما أنه لا يلزم من الاسناد اليه صحة اسناده الى كل واحد كما في وجد فيها رجلين يقتلان اذا الرجل لا يقتل ولذا قيل في قوله حافظين من حول العرش ليس لحافين مفرد اذا الواحد لا يكون حافظاً أي محيطاً وسبأني بيانه على أنه اذا علم أن المتشابه مجاز أو كناية عما لا يتضح معناه أو ما لا يعلم معناه على الرايين علم أن السؤال مغالطة غير واردة رأسا

وقيل هذا احتجاج على من زعم أن عيسى كان رباً فان وفده فبحر ان لما حوجوا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم نزات السورة من أولها الى نيف وعشرين آية تقر برأى ما احتج به عليهم وأجاب عن شبههم (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات) أحكمت عبارتهم بأن حفظت من الاجمال (هن أم الكتاب) أصله يرد اليها غيرها والقياس أتهات فأنرد على تأويل كل واحدة أو على أن الكل بمنزلة آية واحدة (وأخر متشابهات) محتملات لا يتضح مقصودها الاجمال أو مخالفة ظاهرها الا بالتحص والنظر

(قوله) يظهر فيها فضل العلماء (الخ) جواب سؤال عن حكمته ولم يكن كله محكما لانه أنزل لاهداية والارشاد
وأجاب بأنه متضمن للارشاد أيضا إلى فضل العلماء واكتساب العلوم والكذا المحصل للشواب والاستنباط
الاستخراج والقرايع الطبايع ثم أشار إلى معنى آخر للمحكم والمتشابه وقد مر بيانه (قوله) وأخرج
أخرى (الخ) أخرج أخرى مؤنث آخر أذول تفضيل وقياس بابه إذا قطع عن الإضافة أن لا يستعمل
الابالام فاستعمله بدونه اهدول عما هي فيه واعترض عليه أبو علي رحمه الله بأنه لو كان كذلك
وجب أن يكون معرفة كسرها أجابوا بأنه لا بعد في استعماله منكرة بعد حذف اللام المانعة منه كذا
في الإيضاح وإلى هذا الاشكال أشار المصنف رحمه الله بقوله ولا يلزم منه معرفته وفي نسخة تعرفه
يعني أنه لا يلزم في المعدول عن شيء أن يكون معناه من كل وجه وإنما يلزم أن يكون قد أخرج عما يستحقه
وما هو القياس فيه إلى صيغة أخرى نعم قد يقصد ارادة تعريفه بعد النقل أما بالف ولا م تضمن معناها
فيبي واما بعلية ككافي سحر فيمنع من الصرف ولما لم يقصد في آخر ارادة الالف واللام أعرب ولا يصح
ارادة العلمية لانها تضاد الوصفية المقصودة منه (قوله) أو عن آخر من) هذا مذهب ابن جني وقال ابن
مالك وغيره انه التحقيق ولكن ما هو مذهب الجمهور ووجهه أن أصل باب التفضيل أن يستعمل عن
ويستغنى به عن جمعه فلما خالفه جعل معدولا عنه ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة لأن المضاف إليه
لا يحذف إلا مع زيادة المضاف كافي الغايات أو مع ما يستدسمته وفيه نظر (قوله) عدول عن الحق
الزنج المبل وقيل لا يقال إلا لما كان من حق إلى باطل وقال الراغب الزنج المبل عن الاستقامة إلى أحد
الجانبين وزاغ وزال وما لم يتقاربه لكن زاغ لا يقال إلا فيما كان من حق إلى باطل انتهى واليه أشار
المصنف وزنج مبتدأ وفاعل (قوله) فيتعلقون بظاهره (الخ) هذا ما خوذ من المحصر المفهوم من التقابل
أذمه عنه أنهم يتبعون المتشابه وحده بأن ينظروا إلى ما يطابقه من المحكم ويردونه إليه وهو أما يأخذ
ظاهره أثير المرادة تعالى أو أخذ أحد بطونه الباطلة وحينئذ يضربون القرآن ببعضه ببعض ويظهرون
التناقض بين معانيه الحاد امتهم وكفرا بوجهه لولن لفظه على أحد محتملانه التي توافقي أغراضهم الفاسدة
في ذلك وهذا معنى قوله ابتغاء الفتنة وابتغوا تأويله فلاضافة في تأويله للبعد أي بتأويل مخصوص
لا يوافق المحكم بل يوافق ما يشتهونه وقوله كالبندعة إشارة إلى أنه أعم من المسلمين هذا المراد من يخالف
الحق ويأني بما يختلفه من الباطل لما ذكر في سبب النزول قد بر (قوله) ويحتمل أن يكون الداعي (الخ)
قيل ككأنه جعل الداعي أولا الطلبين على التوزيع بأن جعل ابتغاء الفتنة طلبية بعض وابتغاء
التأويل حسبا يشتهي طلبية بعض فعبه باحقا لآخرين وينسب إليه تفسيرا لاتباع ما تشابه ومفاسدة
المعاند أنه لقوة ضادة يشبهتهم معا والجاهل انه لتجربة تارة يبيع هو ادم علم بصرفه إلى ما سواه
ونفسه يرتأويله بما يجب أن يعمل عليه لانه هو المطابق للواقع يعلم من التعبير بالعلم وإضافته إلى الله
والمراد بما يجب أن يعمل عليه أي على نوعه وما يشابه والتعبير بالرا حين يقتضي تقابله بالرا حين
(قوله) ومن وقف على الا الله (الخ) فيه ثلاثة مذاهب منهم من وقف على الا الله ومنهم من وقف على
الراضون ومنهم من جوز الامرين واليه ذهب كثير من أئمة التحقيق وله سم في ترجيح ذلك كلام
طويل فرج ما ذهب اليه بوجوه أما أولا فلا نلوار يديان حظ الراضين مقابل ليسان حظ الزاغبين
لكن المناسبات أن يقال وأما الراضون فيقولون وأما تأييد فلانه لا فائدة حينئذ في قيد الرضوخ بل
هذا حكم العالمين كاهم وأما ثانيا فلا نلوا فيحصر حينئذ الكلام في الحكم والمتشابه على ما هو مقتضى
ظاهر العبارة حيث لم يقل ومنه مقتضيات لان ما لا يكون متضعا للمعنى ويهتدى العلماء إلى تأويله
ورده إلى الحكم مندل إلى ربه فانظره لا يكون محكما ولا متشابه بالمعنى المذكور وهو كثير جدا وأما
رابعا فلان الحكم حينئذ لا يكون أم الكتاب بمعنى رجوع المتشابه إليه اذ لا رجوع إليه لما استأثر الله
به كهدد الزبانية وقد رجح الثاني بأن أم الكتاب قبل فلا بد في مقابلته الحكم على الزاغبين من حكم على

ليظهر فيها فضل العلماء ويزداد حرصهم على
أن يجتهدوا في تدبرها وتفصيل العلوم
المتوقف عليها استنباط المراد منها فبينوا أياها
وباعتبار القرائح في استخراج معانيها
والتوفيق بينها وبين الحكماء على الدرجات
وأما قوله تعالى الر كتاب أحكمت آياته فعناه
أنها حفظت من فساد المعنى وركاكة اللفظ
وقوله تعالى كتابا متشابها فعناه أنه يشبه
بعضه بعضا في صحة المعنى وجزالة اللفظ
وأخرج عن أخرى وإنما لم يصرف لانه وصف
عدول عن الآخر ولا يلزم منه معرفته لان
معناه أن القياس أن يعرف ولم يعرف لانه
في معنى المصنف أو عن آخر من) عدول عن الحق
الذين في قلوبهم زيغ) فيتعلقون
كالبندعة (فيتبعون ما تشابه منه) فيتعلقون
بظاهره أو بتأويل باطل (ابتغاء الفتنة) طلب
أن يختموا الناس من دينهم بالتشكيك والتلبس
ومناقضة الحكم بالمتشابه (ابتغاء تأويله)
وطلب أن يتأويله على ما يشتهونه ويحتمل أن
يكون الداعي إلى الاتباع مجموع الطلبين أو
كل واحد منهما على التعاقب والاول يناسب
المعاند والثاني يلائم الجاهل (وما يعلم تأويله)
الذي يجب أن يعمل عليه (الا الله والراضون
في العلم) أي الذين ثبتوا وعملوا وافقه ومن
وقف على الا الله فسر المتشابه بما استأثر الله
بعله ككثرة بقاء الدنيا ووقت قيام الساعة
وخواص الامداد كهدد الزبانية وما يدل على
القاطع على أن ظاهره غير مراد ولم يدل على
ما هو المراد

الراشدين بتحقيق التفسير على غاية انحرافه حذف اما والفاء وبأن الآية من قبيل الجمع والتقسيم والتفريق فالجمع في قوله أنزل عليكم الكتاب والتقسيم في قوله منه آيات محكمات هن أم الكتاب وآخر متشابهات والتفريق في قوله فأنما الذين في قلوبهم زيغ فلا بد في مقابلة ذلك من حكم يتعلق بالحكم وهو أن الراشدين يتبعونه ويرجعون المتشابه اليه على ما هو مضمون قوله والراشدين في العلم الخ والجواب أن كون أم الكتاب مصبلا أكثرى لا كلى ولو سلم فليس ذكر المقابل في اللفظ بلازم ثم لو سلم كون الآية من قبيل الجمع والتفريق والتقسيم فذكر المقابل على سبيل الاستئناف أو الحال أعني يقولون الخ كاف في ذلك والحق أنه أن أريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للخلق فالخلق الوقف على الا الله وان أريد ما لا يتضح بحيث يتناول الجمل والمؤثر فالخلق العطف ويجوز الوقف أيضا لانه لا يعلم جميعه أولا يعلمه بالكنه الا الله وأما اذا فسر بمادل القاطع أى النص التقلى أو الدليل الجازم العقلى على أن ظاهره غير مراد ولم يقيم دليل على ما هو المراد ففيه مذهبان فتم من يجوز انطوئ فيه وتأويله بما يرجع الى الجاذبة في مثله فيجوز عنده الوقف وعدمه ومنهم من يمنع الخوض فيه على ما عرفت في الصفات السمعية فيمنع تأويله ويجب الوقف عنده في قول المصنف رحمه الله أو بمادل القاطع تأمل (قوله استئناف موضع الخ) والنصاة يقتضون له مبتدأ دائما أى هم يقولون وقد قيل انه لا حاجة اليه ولم يعرف وجه التزامهم لذلك فلم ينظر وقوله موضع لحال الراشدين إشارة الى وجه ترك العطف فيه وهذا القول وان لم يخص الراشدين لكن فيه تعريض بأن مقتضى الايمان به أن لا يسلك فيه طريقا لا يليق من تأويله على ما مر فكان غيرهم ليس بمؤمن وليس فيه أنه يقتضى أن الراشدين يعلمون جميع المتشابه مع أن منه ما استأثر الله بعلمه أى انفرد واستبد به مع أن الواصلين لا يفسرون المتشابه بما يشمله بل بما يقابله فتأمل وقوله ان جعلته مبتدأ أى الراشدين وقوله كل من المتشابه هذا ظاهرا نرجع ضمير به الى المتشابه وان رجع الى الكتاب فله وجه أيضا لان ما كمل من أجزاء الكتاب وهى لا تخلو عنهما (قوله مدح للراشدين الخ) فهو معطوف على جملة يقولون لامن جملة المقول فهو حينئذ من وضع المظهر موضع المضمير أى الاهم ودلالته على ما ذكره من التذكير والتدبر فيهم ويجوز دعواهم عما يغفلها من الحسن المكدر لها من التعبير بالآب اذ هو الخالص وخلوصه عما ذكر كما مر تفهيمه (قوله واذ قال الآية الخ) جعل العلم تصويرا وتربية للروح على ضرب من التخييل لان به كمالها وشقاوتها وسعادتها فتبقى به في الذميمة وتغافره بعصمه كما أن الجسد يبقى بالروح ويفنى بفراقها ولا يخفى أن كون كل منهما تصويرا وتكميلا في الجملة يناسب ذكره معه ولما بين التصوير الحقيقي الجسماني والذي ليس هو كذلك من الروحاني من التفاوت والتباين ترك العطف وقوله وانها جواب الخ أى هذه الآية رد عليهم في فهمهم من روح الله وكلته ما فهموه وما قبله ابصارا عليهم في انه ابن الله لانه لا أب له بأن من بقدر على هذا بقدر على التصوير من غير نقطة ولان المصور لا يكون أب المصور كما مر وقبل المناسبة ان في المتشابه خفاء كما أن تصوير ما في الارحام كذلك (قوله من مقال الراشدين الخ) وقبل انه تعليم لعباد أى قولوا اذ امرتكم بتشابه ربنا لا تزغ قلوبنا عن الايمان بأنه حق أو عن تأويله بما ترضيه بعد اذهاب تشابهنا لله علينا وما ذكره المصنف رحمه الله أقرب وما ذكره هذا القائل ما له الى الوجه الثاني عند التأمل والحديث المذكور أخرجه الترمذي والشيخان وأصحبى الرحمن تأويل لان هدايته وضلاله موقوف على ارادته فأيهما أراد وقع سر يعاشبه نصرته ذلك بأمر خفيف يهون تغلبه بالاصابع وفي التعبير بالرحمن إشارة الى أن لطفه به أكثر (قوله وقبل لا تبلى يا لايتزغ فيها قلوبنا) فأنه الزمخدرى بناء على مذهب المعتزلة ولذا رده المصنف وعبارته لا تبلى يا لايتزغ فيها قلوبنا ولا تمنعنا لطفنا بعد اذ لطف بنا وقرى لا تزغ قلوبنا بالآه واليا ورفق القلوب قال العلامة ظاهر النظم لا تبلى لان زغ القلوب في مقابلة الهداية ومقابل الهداية الاضلال فيلزم أن يكون الاضلال من الله كما أن الهداية منه لكنه ليس موافقا لمذهبه يعنى في أفعال العباد فلا جرم أوله بأحد

(يا ولون آتينا به) استئناف موضع لحال الراشدين وأحوال منهم أو خبران جملة مبتدأ (كل من عند ربنا) أى كل من المتشابه واليه حكم من عنده (وما يذكر الا أولو الابواب) مدح للراشدين بمجودة الذهن وحسن النظر وإشارة الى ما استعدهوا به للاهداء الى تأويله وهو تجرد العقل عن غواني الحس واتصال الآية بما قبلها من حيث انها في تصوير الروح بالعلم وترتيبه وما قبلها في تصوير الجسد ونسبته أو انها جواب عن تشبث النصارى بنسبته وقوله تعالى وكلته ألقاها الى صميم وروح منه كما أنه جواب قولهم لا أب له غير الله فتبين أن يكون هو أبه بأنه مصور الاجنة كيف يشاء فيصور من نقطة أب ومن غيرها وبأنه صورة في الرحم والمصور لا يكون أب المصور (ربنا لا تزغ قلوبنا) من مقال الراشدين وقبل استئناف والمعنى لا تزغ قلوبنا عن نزع الحق الى اتباع المتشابه بتأويل لا تزغ نفسه قال عليه الصلاة والسلام قلب ابن آدم بين اصبعين من اصابع الرحمن ان شاء أطامه على الحق وان شاء أزاغه عنه وقبل لا تبلى يا لايتزغ فيها قلوبنا

(بعد اذ هديتنا) الى الحق والايقان
بالقسمين وبعد نصب على الظرف واذا في
موضع الجز بأضافته اليه وقيل انه بمعنى
أن (وهب لنا من ذلك رحمة) تارة ثانيا اليك
وتفوزيم عندك أو توفيقا للثبات على الحق
أو مغفرة للذنوب (انك أنت الوهاب) اسئل
سؤل وفيه دليل على أن الهدى والضلال
من الله سبحانه وتعالى وأنه متفضل بما ينعم
على عباده لا يجب عليه شيء (ربنا انك جامع
الاس ليوم) لحساب يوم أو جزائه (لا ريب
فيه) في وقوع اليوم وما فيه من الحشر والجزاء
نهبوا به على أن معظم غرضهم من الطلبتين
ما يتعلق بالآخرة فأنها المقصد والمآل
(إن الله لا يخاف الميعاد) فإن الالهية تنافيه
ولا إشعار به وتعتظيم الموعود لثقل الخطأ
واسم تدل به الوعيدية وأجيب بأن وعيد
الفساق مشروط بعدم العفول لا تل منفسله
كما هو مشروط بعدم التوبة وقفا (إن الذين
كفروا) عام في الكفرة وقيل المراد به وفد
يخرجون أو اليهود أو مشركو العرب (إن تغنى
عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا) أي
من رحمته وأطاعته على معنى البداية أو من
عذابه (وأولئك هم وقود النار) حطبها وقرى
بأضهم بمعنى أهل وقودها (كذب آل فرعون)
متصل بما قبله أي إن تغنى عنهم كالم تغنى عن
أولئك أو توفد بهم كما توفد بأولئك واستئناف
مرفوع المحل وتقديره دأب هؤلاء كدأبهم
في الكفر والعذاب وهو مصدر دأب في العمل
إذا كدح فيه فنقل الى معنى الشأن (والذين
من قبلهم) عطف على آل فرعون وقيل
استئناف (كذبوا باياتنا فأخذهم الله
بذنوبهم) حال باضمار قد أو استئناف بتفسير
حاله أو خبر أن ابتدأت بالذين من قبلهم
(واقه شديد العقاب) تهويل للمواخذة
وزيادة تخويف للكفرة (قل للذين كفروا
ستعقابون وتخفون عذابهم) أي قل
لمشركي مكة ستعقابون يعني يوم بدر

أمرين اما السبب أو منع اللطف وقراءة الرفع من قبيل لا أدريك ههنا وهو من الكتابة ولو كونها بحسب
الظاهر تؤيد مذهب المعتزلة تركها المصنف رحمه الله (قول له الى الحق والايقان الخ) هذا بناء على أن
الهداية الدلالة الموصلة وتفسيرها الزحيمى باللطف أيضا إشارة الى أنه يصح أن يراد به ما طلق الدلالة
وبعد منصوب على القرينة والعامل فيه تزغ وأدضاف اليه لانهم استصرفة أو مصدرية وأما القول بأنها
بمعنى أن المصدوبة المفتوحة الهمزة والمعنى بعد هذا يتناقل من زمنه ومنه من النسخة أصلا لكن المصنف
رحمه الله تعالى ثقة والمذكور في النسخ أنها تكون حرف تعليل فيقول ما بعد هاهنا المصدر وهو ولن يتفهمكم
اليوم اذ ظلمت أي لظلمكم فان كان أخذه من هذا فهو كما ترى ثم انى رأيت في اعراب القرآن للحرف ولم أره
لغيره وقوله تراءنا اليك أي تقرئنا أخذه من لدن في ذلك ولدن أخضر من عند لانها تستعمل للحاضر
بخلاف عند وأشار بقوله عندك الى أنها ظرف مثلها وعلى هذا التفسير الرحمة بمعنى الاحسان والانعام
وعلى تفسيرها بالتوضيق فهي انعام مخصوص وانما ذكر النبات ليفيد بعد ما فسر به اذ هديتنا وقوله لكل
سؤل الصوم مأخوذ من حذف المفعول كافي فلان يعطى وينع والهيبة ما يكون بلا عوض في الاصل
فلذا يفيد ما ذكره والقول بالوجوب ليس مذهب أهل السنة والكلام عليه مبسوط في الكلام وقوله
لحساب الخ إشارة الى تقديره زضاف وأما اللام للتعليل والطلبين عدم الزغ وهبة الرحمة (قوله فان
الالهية تنافيه الخ) يعنى أن العدول عن المضمير الخطاب على ما هو الظاهر الى الاسم المظهر بغير لفظ
الرب المتقدم للدلالة على أن الحكم مرتب على ما يدل عليه اسم الله كافي التطبيق بالوصف وهذا بلا حيلة
معناه قبل العلية وهو المقصود من تلويح الخطاب والتلويح أعم من الالتفات واستدلال به الوعيدية وهم
المعتزلة القائلون بوجوب الثواب والعقاب وأجيب عنه بأجوبة منها أنه مشروط بشروط معلومة
من نصوص أخر كعدم العفو وعدم التوبة للوفاء بيمينهم عليه على أن الميعاد مصدر بمعنى الوعد
ولا يلزم من عدم خلف الوعد عدم خلف الوعيد لان الاول مقتضى الكرم كما قال

وافي وان أو عدته أو وعدته • لخلف ايعادى وخبر موعدى

أوهو انشاء فلا يلزم الكذب في تحلفه وعلى الاول فالتعريف جنسى وعلى ما بعده الالف واللام فيه
للعهد (قوله أي من رحمته أو طاعته الخ) يعنى أن من لبدل على تقدير مضاف كقوله
فليت لنا من ما من رحمته أي بدلها ومعنى أغنى عنه أجزاء وكفاءه شيئا نصب على المصدر وقد
يجوز مفعولا به أى أغنى من معنى الدفع لانه في الاصل دفع الحاجة لكن لا يخفى أن المعنى ليس لا تدفع
عنهم شيئا بدل الرحمة أو الطاعة ثم يصح أن يكون مفعولا به لأن معنى أغنى عنه كفاءه شيئا ثانيا مفعولا
كنى كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال وقال أبو حيان رحمه الله كون معنى من البداية يشكره أكثر
النسخة فهي لا تبدأ الغاية ص كما قاله المبرد وأما البعض على أنها مفعلة أشيا قد تمت عليها فصارت حالا
والتقدير من عذاب الله حيثئذ وذكر أبو عبيدة أنها بمعنى عند وهو ضعيف واليه أشار المصنف رحمه الله
قوله أو من عذابه فتأمل وقوله خطبها إشارة الى أنه على قراءة الفتح ليس بمصدر فلا يحتاج الى تقدير وهذا
هو الصحيح وقيل انه مصدر أيضا (قوله متصل بما قبله الخ) في اعرابه وجهان النصيب على أنه صفة مصدر
لأنه في أي اغناهم كعدم اغناهم وفيه الفصل بين العامل ومفعوله وأولئك الآن تقدر اعتراضية
أو أنه صفة لوقود وعلى كونه مصدرافه وظاهره وأما على كونه اسما جامدا فغيره نظر كما قاله أبو حيان رحمه
الله وفيه وجوه والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي دأب هؤلاء كدأب هؤلاء وهو ان كان استئنافا
بيانيا بقرينة ما سبق هذا على ما قاله النحوي فلا يليق أن يقول المصنف رحمه الله والعذاب والا فلا يرد
عليه هذا كما قيل والجواب أن المراد بالعذاب استحقاقه بعيد والدأب في الاصل بمعنى اتعاب النفس
في العمل ولذا استعمل في الشأن والخطر لانه لا يحصل بدونه غالبا وقوله ان ابتدأت بالذين هو الوجه الذي
أشار اليه بقوله وقيل استئناف (قوله قل لمشركي مكة ستعقابون يعني يوم بدر) وعلى هذا إذا كان الخطاب

في قد كان لكم آية لهم فهو اما مقول لهم بعد ذلك أو عبر عن المستقبل بالماضي لتحقيق وقوعه وقينقاع
 بفتح القاف وتثنية النون طائفة من يهود المدينة والاعمار بالعين المججمة جمع غمير بالضم والسكون
 وقوله فمن الناس أي الكاملون العارفون بالحروب وفي الكشف أيضا أنه صلى الله عليه وسلم لما غلب
 يوم بدر قالوا هذا والله النبي الأمي الذي بشرنا به موسى عليه الصلاة والسلام وهو ابانباعه فقال
 بعضهم لا تهملوا حتى تنتظر الى وقعة أخرى فلما كان يوم أحد شكوا للمعنى لا تشكوا فاني ان غلبت اليوم
 فستطلبون وتخشرون الى جهنم وعلى الاول ستغلبون كما غلبت قريش وقرينة بالتصغير والتضير
 بالفتح والتكبير طائفتان من اليهود وهو حينئذ من دلائل النبوة للاخبار بالغيب (قوله وقرأ حزقيا الخ)
 قال الضمير حاصل الفرق أن المعنى على تقدير تاء الخطاب أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يخبرهم من
 عند نفسه بضمهم الكلام حتى لو كذبوا كان التكذيب واجعا لله وعلى تقدير ياء الغيبة أمره بأن
 يؤذي اليهم ما أخبره الله تعالى به من الحكم بأنهم سيعذبون بحيث لو كذبوا كان التكذيب واجعا الى
 الله تعالى قالوا فعلى الخطاب الاخبار بمعنى كلام الله تعالى وعلى الغيبة بلفظه والظاهر أن الأمر
 بالعكس وكانهم جعلوا ضمير بلفظه لما أخبر به والحق أنه للنبي صلى الله عليه وسلم كالتصويب
 في أخبره والمرفوع في يحكي أي أمره بأن يحكي لهم بلفظه هذا الوعيد على الوجه الذي يناسب
 ولاخفاء في أنه لا يناسب أن يقول لهم سيعذبون بلفظ الغيبة فأحسن التدبير في المعنى
 تضيق وفي اللفظ تعقيد حيث قال وهو أن معنى سيعذبون الكائن أي ما هو كائن من نفس
 المتوعد به أي الأمر الذي وقع به الوعيد إلى أن قال وإذا كان الاخبار بهذا المعنى فلا
 بد من الاتيان باللفظ الدال عليه بخلاف الأمر بكتابة الاخبار فإن اللفظ من عنده على
 ما يقتضيه سوق الكلام هذا وما ذكره بمسألة الكتاب أوفق وما ذكرناه بحسب المعنى البتة وذكر في
 قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم أن المعنى لا جلهم وفي حقهم فذكر في كل من الاخير
 أحد الوجهين فلا تكون الغيبة بلفظ الله والحكاية بلفظه في مثل هذا التركيب ثلاثة وجوه
 فاعرفه وما ذكره رد على العلامة لكنه ليس بواردا فلا خلاف بينهما إلا في مرجع الضمير وقد اعترف
 بأنه البتة بعبارة الكتاب وليس على الشارح الاموافقة كلامه لشروحه فتأمل والمهاد كالفراس
 افظا ومعنى والجله اما مقول القول أو تذييل متعلق به والخصوص بالذم متروك وهو جهنم وما مهدوه
 وحكمه معلوم في التصو (قوله الخطاب لقريش الخ) وقبل انه عام وارضاء في الكشف وقال
 انه الذي يقتضيه المقام كي لا يقطع الكلام ويقع التذييل والله يؤيد بنصره موقع المسك في الختام
 (قوله يرى المشركون المؤمنين) في ضمير الفاعل في يرونهم احتمالا الاول أن يعود الى المشركين
 واستدل له في الكشف بقراءة نافع ترونهم بالخطاب لان الخطاب الاول عنده لمشركي مكة
 فيكون فاعل ترونهم للمشركين قطعاً وحينئذ فالضمير المفعول للمسلمين لا غير والضمير المضاف
 اليه مثلهم اما للمشركين فالله يرى المشركون المسلمين مثلى المشركين وكانوا قريسا من ألف فرأوا
 المسلمين قريسا من الفين أو للمسلمين أي يرى المشركون المسلمين مثلى المسلمين وكانوا ثلثمائة وبضعة
 عشر فرأواهم ستمائة ونيفاً وعشرين قبل والمعنى على هذا واضح وأما على ما قبله فيكون فيه التفات
 من الخطاب الى الغيبة والله أشار الى محشرى بقوله مثل فتذكروا الكافرة وحينئذ يكون في الآية
 ثلاث التفاتات في قوله وأخرى كقراءة نافع ترونهم مثلهم وقبل عليه ان ضمير الفاعل للثمة الكافرة
 وضمير المفعول للثمة المقابلة المسلمة لكنهم عبروا عنه ما بالمشركين والمسلمين تنبيه على جهة العدول
 عن الافراد أعني تراها الى الجمع وضمير مثلهم يحتمل أن يكون للثمة الكافرة وأن يكون للثمة المؤمنة
 والدليل على أن الخطاب لمشركي قريش قراءة نافع ترونهم بقاء الخطاب فإن المشركين هم الذين كثر
 المؤمنون في أعينهم لا اليهود ولا يلىق بنظم القرآن أن يجعل خطاب ترونهم لغيب من له خطاب قد

وقبل للمهدوه فانه عليه الصلاة والسلام جاءهم
 بعد بدر في سوق بني قينقاع فخبرهم أن ينزل
 بهم منازل قريش فقالوا لا يقرنك أنك أصبت
 انهم لا علم لهم بالحرب لكن فالتنازلت أمانهم
 الناس تغزاة وقد صدق الله وعده لهم يقتل
 قرينة واجلاء بني النضير وفتح خبر وضرب
 الجزية على من عداهم وهو من دلائل النبوة
 وقرأ حزقيا والكسافي بالياء فيهما على أن
 الامر بأن يحكي لهم ما أخبر به من وعيدهم
 بلفظه (وبئس المهاد) تمام ما يقال لهم
 أو مستئناف وتقديره وبئس المهاد جهنم
 أو ما مهدوه لانفسهم (قد كان لكم آية)
 الخطاب لقريش أو لليهود أو لاهل مؤمنين
 (في قسطنطينا) يوم بدر (ثقة فتأمل في
 سبيل الله وأخرى كقراءة نافع ترونهم مثلهم) يرى
 المشركون المؤمنين مثلى عدد المشركين وكان
 قريسا من ألف أو مثلى عدد المسلمين وكانوا
 ثلثمائة وبضعة عشر

كان لكم وفي مثل فتكم الكافرة اشارة الى ان الله قد نفع الكافرة المذكرة بطريق الغيبة لا للخاطبين
يترونها لئلا يلزم الالتفات من الخطاب الى الغيبة وخطاب ترونها للخاطبين بقوله لكم لئلا يلزم الكافرة
لئلا يلزم الالتفات من الغيبة الى الخطاب ونفعه تقابل في سبيل الله وأخرى كافرة في موضع الخبر أي هما
نفعه تقابل وأخرى كافرة أو البديل من فتنين أو المفعول أو الحال فلبست عبارة عن الخاطبين في لسكم
بحيث يكون مقتضى الظاهر الخطاب ليس يلزم الالتفات فلا يلتفت الى قول من زعم أن فيه ثلاث
التفاتات وهذا مما رتبته حاشي وقدم فيه المدقق في الكشف وما ذكر من الالتفات سبقة اليه صاحب
الانصاف وتابعه الطيبي وسنبت لك حقيقة وقوله فلما لا قوههم بالانصاف من الملافة وروى بالفاء
المنذرة أي خاطبهم من الالتفات في القتال وهو مخالطة الجيشين كما قيل ما نفاذوا حتى تلافوا وقوله
وذلك كان بعد ما قلناه اشارة الى دفع ما قيل انه يناقض قوله في الانفال ويقال لكم في أعينهم بانهم قتلوا أو لا
في أعينهم حتى اجتروا عليهم فلما لا قوههم كثر وافي أعينهم حتى غلبوا فكان التقليل والتكثير في حالين مختلفين
(قوله أو يرى المؤمنون المشركين الخ) هذا احتمال آخر ولا يرد عليه السؤال السابق في تعارض
الآيتين لانهم كانوا ثلاثة أمثالهم فارادتهم من قبلهم لتقليل لهم في الواقع لما قرر عليه أمرهم من مقاومة
الواحد الاثني في قوله تعالى ان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين بعد ما كلفوا أن يقاوم الواحد
العشرة في قوله ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ولهذا أيضا وصف ضدهم بالقلة لانه
قليل بالاضافة الى عشرة الضعاف فان قلت انه قال في الكشف بعد ما ذكره اقرأة نافع لاتساعد
عليه فكيف يقول المصنف رحمه الله تعالى ويؤيده قراءة نافع قلت أجيب عن هذا بأن الزمخشري لما تعين
عنده أن خطاب قد كان لكم للمشركين كانت قراءة الخطاب في ترونها على تقدير أنهم المسلمون فكيف
لنظم فلذا قال انه غير مساعدة وأما المصنف رحمه الله تعالى فلما جوز كون الخطاب الاول للمؤمنين
لم يجعله غير مساعدة وهذا لا يقتضي أنها مريدة خصوصاً وقد أخرج ذلك الاحتمال ولم يبين أنه مراد
على هذا التوجيه أقول الظاهر أنه يريد أن الخطاب الواقع في آية الوعد المتقدمة للمؤمنين يقتضي أنه
هذا النجاء للوعد فيكون معنى قوله لكم آية علامة على ما وعدتم به فأتبوا فالخطاب الاول للمؤمنين
على أنه ابتدأه خطاب في معرض الامتنان عليهم بما سبق الوعد به وهذا معنى لطيف ولا يضركونه
خلاف الظاهر لانه يقتضي مرجوحته وقد أشار اليه بتأخير وفي الانصاف انما قال الزمخشري
ذلك لان الخطاب على قراءة نافع يكون للمسلمين أي ترونها بالمسلمين ويكون ضمير المثلين أيضا للمسلمين
وقد جاء على لفظ الغيبة فيلزم الخروج في جملة واحدة من الحضور الى الغيبة والالتفات وان كان
شائعا فصيحاً الا أنه انما يأتي في الغالب في جملة من وقد جاء هنا الكلام جملة واحدة لان مناهم
مفعول ثان للرؤية ولو قال القائل نطقك يقوم على لفظ الغيبة بعد الخطاب لم يكن بذلك فهذا
هو الوجه الذي باعد الزمخشري من قراءة نافع ومن هذا التأويل أنه يلزم مثله على أحد وجهيه
المتقدمين آنفاً لانه قال معناه على قراءة نافع ترون يا مشركون المسلمين مني هددهم أو مني فتكم
الكافرة فعلى هذا الوجه الثاني يلزم الخروج من الخطاب الى الغيبة في الجملة بعينها كما التزمه هو على
ذلك الوجه (وهنا بحث) وهو أنه اذا عبر عن جماعة بطريق من الطرق الثلاثة ثم عبر عن بعضه بطريق
آخر يخالفه هل يعد هذا من الالتفات أم لا الظاهر أنه لا يعد منه لكن وقع في كلام بعضهم
ما يقتضي أنه منه فعمل من ذهب الى الالتفات هنا بناء على هذا فلا تعارض بين مسلك الانصاف
والطيبي والعلامة وبين ما ذهب اليه في الكشف وشرح التحرير (قوله وقرئ بهما) أي بالياء
والتياء على البناء للمفعول قيل لم يجعله بمعنى الظن كما هو الشائع في الاراء لانه يأباه رأي العين لكن
الاولى جملة عليه وجعل الظن بمعنى اليقين ولا حاجة اليه لانه مصدر نشيبي وقد اعترف به هذا القائل
(قوله والنصب على الاختصاص) اعترض عليه أبو حيان رحمه الله بأن المنصوب على الاختصاص

وذلك كان بعد ما قلناه في أعينهم حتى
اجتروا عليهم ويوجهوا اليهم فلما لا قوههم
كثروا في أعينهم حتى غلبوا مدد من الله
تعالى للمؤمنين أو يرى المؤمنون المشركين
من على المؤمنين وكانوا ثلاثة أمثالهم لينتصروا
لهم وينتصروا بالنصر الذي وعدهم الله في
قوله ان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين
ويؤيده قراءة نافع ويعقوب بالتاء وقرئ
بهم ما على البناء للمفعول أي يريهم الله أو
يرى بكم ذلك بقدرته وقته بالجزء على
البديل من فتنين والنصب على الاختصاص
أو الحال من فاعل التفتا

لا يكون نكرة فالوجه أنه منصوب بتقدير فعل كأمح وأذم وأجيب بأنه لم يرد به معناه المصطلح عليه في النحو في نحو نحن معاشر الأنبياء لأنورث انما يعني النصب باضممار فعل لا نقي وأهل البيان يسمون هذا اختصاصا وكذا فسر الطيبي وغيره وعلى الحالية المقصود مؤمنة وكافرة وفئة وأخرى توطئة للحال (قوله رؤية ظاهرة) في الدر المنصور رأى بصريه ومصدرها الرأي والرؤية وعلية اعتقادية ومصدرها الرأي فقط وحلية ومصدرها الرؤيا وظاهر هذا التفسير أنها بصريه فتعدي لواحد ومثلهم حال فان كانت علمية فهو مفعول ثان وقيل ان الثاني لا يصح لقوله رأى العين فانه مصدر مؤكد ولان رؤية القلب علم ومحال أن يعلم الشيء شيئين وأجيب بأنه مصدر تشبيه أي رأيا مثل رأى العين وبأن المراد بالرؤية هنا الاعتقاد فلا يلزم ما ذكره وقيل ان المعنى على المفعولية فالوجه أنه متعدي الى مفعولين لكونه بمعنى العلم المستند الى المأينة لا بمنزلة أن يقال يصرونهم وفيه نظر وقيل ان رأى العين منصوب على الظرفية أي في رأى العين ومعانية وقع في نسخة بدله معينة والاولى هي الموافقة لما في الكشف وعدم عدم العدة بضم العين هي آلات الحرب وشاكى السلاح صفة الكثير بمعنى حامل السلاح وكون الواقعة آية أي معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم لما فيها من اراء القليل كثيرا أو غلبة القليل الكثير ولطابقها للغيب الذي أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من نصرهم والاميرة ما يعتبر به ويتعظ وجعل الابصار جمع بصير بمعنى بصيرة استعارة أو بعناء المعروف (قوله أي المشتبهات الخ) مناسبة هذه الآية لما قبلها أنه لما ذكر القتل وكان كثيرا ما يقع للحفظ النفسانية أتبعه التفسير عنهم باحتالهم على الاخلاص في كل ما يأتون ويذرون وجعلها نفس الشهوات اشارة الى ما ركز في الطباع من محبتها والحرص عليها حتى كأنهم يشتهون اشتهاها كما قيل لمريض ما تشتهي فقال أشتهى أن أشتهى ولما كان في الايمان معنى التنبيه عذابه على تسعها وقيل الانسب أنه جعلها شهوة تنبيهها على خسرتها لان الشهوات خبيثة عند الحكماء والعقلاء فالقصد التنفير عنها والترغيب فيما عند الله كما في الكشف (قوله والمزين هو الله تعالى الخ) قال السيوطي هذا أخرجه ابن أبي حاتم عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وفي الاتصاف التزيين للشهوات بطلق ويراد به خلق حبه في القلوب وهو بهذا المعنى مضاف اليه تعالى حقيقة لانه لا خالق الا هو ويطلق ويراد به الخس على تعاطي الشهوات والامربة وهو بهذا الاعتبار لا يضاف الى الله اذ هو لا يخضع الاعلى المنروع شهوة وأغريها وأما الشهوات المحظورة فتزيينها بالمعنى الثاني مضاف الى الشيطان تزييلا وسوسته وتخييله منزلة الامربة والحض على تعاطيها وكلام الحسن رحمه الله محمول على التزيين بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول فانه يحتاج الى أن ينسب خلق الله الى غيره اسكن الزمخشري كثيرا ما يورد أمثال هذه العبارة المبهمة وينزاهها على قواعدهم الفاسدة فتنطق لها وزنه من قالها من الساف الصالح عاب عنه انتهى وكذا الجبائي بناء على قواعدهم جعل التزيين بمعنى الخلق وجعله في المباح لله وفي الحرام للشيطان بناء على أنه ليس مخلوقا لله لخلق العباد أفعالهم ولكن الحق ما عرفت وقد صرح به الامام الراغب كما مر والمصنف ليس بغافل عنه لكنه نقل كلامهم على ما فهموه فن قال المزين في الحقيقة هو الشيطان لان التزيين صفة تقوم به ومن قال المزين هو الله لانه الخالق للأفعال والدواعي فقد أخطأ في المدعى وما أصاب في الدليل فالخطأ ابن أمته وكلا التفسيرين منقولان عن الساف وقد مر تحقيقه ومن قال انه من قبيل أقدمنى بلدك حقلى على فلان فقد تعسف وتصلف وقوله ولعله زينه أي زين ما ذكره ابنه للاء للعباد أي معاملته لهم معاملته المبلى والختبر ليميزا زاهد فيها عن غيره وألحكمة الاخرى (قوله والقنطار الخ) وقيل هو ألف دينار والمالك بفتح فسكون الجلد ومن عادة العرب أن يصفوا الشيء بما يشق منه للمبالغة نحو ظل ظليل وهو كثير في وزن فاعل ويرد في المفعول كما هنا والبدره ألف دينار وأدرهم والسومة بالضم العلامة والمشهور فيه السمة وفي القاموس السومة السوم في البيع والمطهمة

(رأى العين) رؤية ظاهرة معانية
(والله يؤيد بنصره من يشاء) نصره كما أبد
اهن بدر (ان في ذلك) أي التقابل والتكبير
أو غلبة القلب عديم العدة على الكثير
شاكى السلاح وكون الواقعة آية أيضا يحتملها
ويحتمل وقوع الامر على ما أخبر به الرسول
صلى الله عليه وسلم (العبرة لا ولي الا بصار) لعظة
لذوى البصار وقيل لمن أبصرهم (زين للناس
حب الشهوات) أي المشتبهات سماها
شهووات مبالغة وإيماء على أنهم انهم مكوا في
محبته حتى أحبوا شهواتهم كقوله تعالى أحببت
حب الخمر والمزينة والله تعالى لانه الخالق
للأفعال والدواعي ولعله زينه آية لانه
يكون وسيلة الى السعادة الاخرية اذا كان
على وجه يرتضيه الله سبحانه وتعالى ولانه
من أسباب التعيش وبقاء النوع وقيل
الشيطان فان الآية في معرض الذم وقرئ
الجبائي بين المباح والمحرم (من النساء والبنين
والقنطار المقتطعة من الذهب والفضة
والخيل المسقومة والازعام والحرث) بيان
للشهووات والقنطار المال الكثير وقيل
مائة ألف دينار وقيل مل مسك نور
واختلف في أنه فعلا أو مفعول بدرجة مبدرة
مأخوذة منه للتاكيد كقوله بدرجة مبدرة
والمسومة المعلنة من السومة وهي العلامة أو
المرعبة من أسام الدابة وسومها أو المطهمة
والازعام الابل والبقرة والغنم

(ذلك متاع الحياة الدنيا) إشارة الى ما ذكر (والله عنده حسن المآب) أي المرجع وهو يخبر عن الاستبدال المعتمد من الذات الحقيقية الابدية بالمشهورات الخدسية الثانية (قل أن أنبشكم بحسب من ذلكم) يريد به تقرير أن نواب الله خير من مستلذات الدنيا (الذين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها الانهار خالد فيها) استئناف
 ١٢ لبيان ما هو خير ويجوز أن يتعلق الادم بخبر يرتفع جنات على وجنات وبؤده قراءة

من جزاء ما لا من خير (وأزواج مطهرة) مما يستقذرون النساء (ورضوان من الله) قرأناهم في رواية أبي بكر في جميع القرآن بضم الراء ما خلا الحرف الثاني في المائدة وهو قوله رضوانه سبل السلام وهما الغتان (واقه بضم الباء) أي بأعمالهم فيذهب الحسن وبقاها السيئة أو بأحوال الذين اتقوا فاذللك أمهاتهم جنات وقد تيسر بهذه الآية على نعمه فأذنناهم متاع الدنيا وأعلىها رضوان الله سبحانه وتعالى لقوله سبحانه وتعالى ورضوان من الله أكبر وأوسطها الجنة ونعيمها (الذين يقولون ربنا آتنا ما غفر لنا ذنوبنا وقنا عذاب النار) صفة للمؤمنين أو للعباد أو مدح منصوب أو مرفوع وفي ترتيب السؤال على مجزئ الايمان دليل على أنه كاف في استحقاق المغفرة والاستعداد لها (الصابرين والصادقين والقاتلين والمحققين والمستغفرين بالأسحار) حصر مقامات الدالك على أحسن ترتيب فان معاملته مع الله سبحانه وتعالى آتوا في طلب والتوسل آتيا بالنفس وهر منعه عن الرذائل وحبسها على الفضائل والصبر يشملهما وآتيا بالبدن وهو آتوا في وهو الصدق وآتوا في وهو القنوت الذي هو ملازمة الطاعة وآتيا بالمال وهو الاتفاق في سبيل الخير وآتيا بالطلب فالاستغفار لأن المغفرة أعظم المطالب بل الجامع لها وتوسط الواو يتم الدلالة على استقلال كل واحدة منها وكماله فيها أو تغاير الموصوفين بها وتخصيص الاسماء لأن الدعاء فيها أقرب الى الاجابة لأن العبادة حينئذ أشق والنفس أصغر والزور أعجم سيما للجهنميين قبل انهم كانوا يصلون الى السحر ثم يستغفرون ويدعون (شهد الله أنه لا اله الا هو) بين وحدانيته بنصب الدلائل الدالة عليها وانزال الآيات الناطقة بها (والملائكة) بالاقراء (وأولوا العلم) بالايمان ثم بالاحتياج عليها شبه ذلك في البيان والتكشيف شهادة الشاهد (فأما

التامة الخالق والانعام يطلق على الاصناف الثلاثة والنعيم محصية بالابل (قوله إشارة الى ما ذكر) يعني أن أفرادها ونذ كبره لتأويل المشار اليه بما ذكر ويصح أن يكون لتذكير الخبر وأفراده وحسن المآب بمعنى المآب الحسن والباء في قوله بالشهوات داخله على المتروك والمخدجة بمعنى الخداج الناقصة (قوله) يريد به تقرير أن نواب الله الخ أي المأخوذ من قوله حسن المآب وذلك إشارة الى ما قبله من النساء ومما معه وللذين الخ خبر مقدم وجنات مبتدأ مؤخر والجملة مستأنفة لما ذكر وعلى تعلقه بخبر لم يجعل عند ربهم خبرا مقدمات لا به يقال عند الله الثواب ونحوه ولا يقال عند الله الجنة ووجه التأنييد ظاهر لطابقته له معنى ولأنه لا موقع لقوله للذين حينئذ سوى تعلقه بخبر سوا جعل تعلقا لفظيا أو معنويا بأن يكون صفة ظنير وما يستقذرون النساء الحبيص ونحوه ويرتفع معطوف على يتعلق ويجوز رفعه قبل وهو أريج (قوله فينب الخ) فالعباد عايم وعلى ما بعده خاص ومتاع الدنيا وان ذكر للذم والتنفير لكن يعلم من خير أن الفضل عليه خيرا أيضا فهو نعمة والرضوان رضا عظيم ولذا خص بالله في القرآن (قوله) صفة للمؤمنين أي للذين اتقوا وفيه الفصل بين الصفة والموصوف فهو بعيد لفظا وكونه صفة للعباد بعيد معنى وكونه واردا على المدح أسلمها وأحسنها وقوله في استحقاق المغفرة يعني ان وقع منه ذنب أو كونه مستعدا لها ان لم يقع ثم ان التوسل اتخذ الوسيلة ويترتب عليها الطلب وأقصى مراد السالك المغفرة ثم هي بعد ذلك مراتب وأقصاها الرضوان فلا يراد عليه أنه قال أولا ورضوان من الله أكبر وهنا المغفرة أعظم المطالب ولا حاجة الى أن يقال انها شاملة للرضوان (قوله وتوسط الواو الخ) وهذا مما تقر في علم البيان فلا عبرة بقول أبي حيان رحمه الله لانعلم العطف في الصفة بالواو ويدل على السكال والروع بالضم القلب والمراد بالجهنميين الجاهدين في العبادة وقوله وقيل الخ وجه آخر للتقييد وهو أنه كان كذلك في الواقع (قوله بين وحدانيته الخ) يعني أنه استعارة تصريحية بتعبية فالمشبه دلالة على الوحدةانية بما نصب من الأدلة العقلية ونزل من الأدلة السمعية وكذلك الاقرار والايمان والاحتجاج من الثقلين والمقصود تشبيه اظهر بخصوص باظهار آخر والجامع بينهما مطلق الاظهار والبيان والكشف فلا يراد عليه أنه يلزم الجمع بين المعاني الجاهزية لانه يمتنع كما يمتنع الجمع بين الحقيقة والجهاز ولا يراد أيضا أن قوله بين يقتضي أن المشبه البيان وقوله في البيان الخ يقتضي أنه وجه الشبه وخص الاحتجاج بأولي العلم لانه وان لم يمنع مانع من صدوره من الملائكة لكن لا داعي لذكره (قوله مقبلا للهدل) أشار به الى معنى القسط وأن الباء للتعدية والقسم مصدر قسم المال وقوله واتصاه على الحال الخ جو زفيه وجوه اعرا بية الحال والنصب على المدح والاختصاص من فاعل شهد أو ضمير هو والوصف لام لا المبني وهو اله وجوز أفراد المعطوف عليه بالحال كالمعطوف في نافله اذا قامت قرينه تعيينه معنوية أو لفظية وأما اذا التمس فلا يجوز وانما أخرت الحال للدلالة على علو مرتبته وما وقرب منزلتهما والمنصوب على المدح وان كان انما عرف في المعرفة وأما في النكرتين أو في النكرة بهما المعرفة كما هنا فقد أثبت الزمخشري والفصل بين الصفة بالخبر والبديل ظاهر ثم أشار الى أنه على الحالية من الفاعل لا يندرج في المشهود به وفي غيره يندرج وعلى قراءة التعريف فهو بديل من هو وهو حينئذ من بدل البديل فتأمل وأشار في جعلها حالا من هو الى أنها حال مؤكدة وتزل ذكره على كونها حالا من الفاعل كما ذكره الزمخشري إشارة الى ما فيه لانه اعترض عليه بأن الحال المؤكدة انما تنجي عقب الجملة الاسمية على ما في الفصل حتى ذهب بعض الشراح الى أن هذا ليس بتعريف بل بيان أنها خاصة تنجي بعد الاسمية بخلاف المنسلة أو هو تعريف للحال المؤكدة التي يجب حذف عاملها وقد شاع القول بالحال المؤكدة في الجملة الفعلية حتى قيل مبناه على أن يجعل كل حال ليست مما ثبت تارة وتزول أخرى مؤكدة ولا كلام في وقوع مثل هذا في الكلام فالحال المؤكدة مقولة بالاشتراك على معنيين ونسبي هذه حالا ثابتة فتقسم الحال الى المنسقة والناسبة والمؤكد (قوله كرره لتأكيد الخ) أما التأنييد

بالقسط) مقبلا للهدل في قومه وحكمه واتصاه على الحال من الله وانما جاز أفرادها لم يجزها زيد وعرورا كالعدم أبس كدوله ففها هو وهناله الحق ويعقب نافله أو من هو والعامل فيها معنى الجملة أي تقرر فاعلم أو أحقه لأنها حال مؤكدة وعلى المدح أو الوصف للمثنى وفيه ضعف للفصل وهو يندرج في المشهود به اذا جعلته مفعلا أو حالا من الضمير وقرئ القائم بالقسط على الدل من هو والخبر محذوف (لا اله الا هو) كرره لتأكيد

فظاهر وأما مزيد الاعتناء بمعرفة آدائه فلان تثبيت المذمى انما يكون بالدليل والاعتناء به يقتضى
 الاعتناء بأدائه وقوله والحكم به أى بوجده انية بعد ما ذكر الخبيج اجالا بقوله شهد الله الخ وقوله
 الموصوف بهما أراد به الوصف اللغوى اذ الضمير لا يوصف فهو اتم بدل أو خير من شهد المحذوف وأما
 كونه صفة فاعل شهد فاعل شهد وقوله وقدم الخ يعنى أن العزيز يدل على القدرة لكونه بمعنى الغالب
 والقدرة اذا علمت علم أن له مصنفات اذا تأملها العاقل علم ما شملت عليه من الحكم (قوله
 وقد روى في فضلها) أى فضل ثلاثة هذه الآية والمراد بصاحبها من كان يقرؤها وفى المدارك
 من قرأها عند منامه وقال بعدها شهد بما شهد الله به وأستودع الله هذه الشهادة وهى عنده
 ودبعة يقول الله تعالى يوم القيامة ان لعبدى عندى عهدا وأنا أنق من وفى بالعهد ادخلوا عبدى
 الجنة والحديث ضعيف لكنه فى النضائل وكونه دليلا على شرف الاصول لدلائله على شرف
 التوحيد الذى هو معلومه وشرف أهله لأن قيمة المرء ما يحسنه (قوله جملة مستأنفة الخ)
 أى مبتدأة لاستئنافا بيانها ولذا قال مؤكدة لأن المستأنفة لاتكون مؤكدة عندهم وهذا
 تأكيد عنوى لا اصطلاحى وأشار بقوله سوى الاسلام الى الحصر المستفاد من تعريف الطرفين
 وقوله والتدريج أى التخصيص من تدريج اذ البس الدرع وقوله يدل الكل الخ ان فسر الاسلام بالايان
 وأريد بالايان الاقرار بواحدانية الله تعالى والتصديق به الذى هو الجزء الاعظم فدللية الكل
 ظاهرة وان فسر بالتصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بماعلم من الدين بالضرورة فكذلك لانه عين
 الشهادة بما ذكر باعتبار ما يلزمها فهى عينه ما لا وأما اذا فسر بالشريعة فهى شاملة للايمان والاقرار
 بالوحدة بانه لا يضتر كونه جزا ان سلم لان المانع منه العكس فاندفع ما قيل ان الايمان هو التصديق
 بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فلم يلا يكون يدل كل لشموله لما قبله ولغيره وانه اذا أريد الشريعة
 فلا قبله جزؤه فلا يكون يدل اشغال قال الفارسي قرأ الكسائي بالفتح فيه ما من باب بدل النى من النى
 لان الدين الذى هو الاسلام يتضمن التوحيد والعدل وهو فى المعنى أو من يدل الاشتغال لان الاسلام
 يتضمن التوحيد والعدل انتهى وهو يعينه كلام المصنف رحمه الله ومنه يعلم معنى كلامه وأن البديل
 د اشكال فيه مع ملاحظة قائم بالقطر فلا تغفل (قوله أو اجراء شهد مجرى قال نارة وعلم
 أخرى) أى أنه لاحظ فيه الاعتبارين فى حال فكسراه ملاحة معنى قال وفتح أن الملاحظة معنى علم
 ولأن أن تصحله على التبيين أى قال لما لانه الخ فتأمل (قوله من اليهود الخ) يعنى فى معنى الذين أو قوا
 الكتاب وجوه منها انهم اليهود والنصارى والمختلف فيه دين الاسلام وشأنه فاعترف به قوم منهم على
 لوجه الحق وآخرون مع ادعاء تخصيصه بالعرب وانكار عموم البعثة ولما كان هذا موافقا للاصول فى
 الاعتراف فى الجملة قدمه على النفى فلا يقال الظاهر تقديم قوله ونفاه عليه أو أمر التوحيد وتخصيصه
 بقوم موسى عليه الصلاة والسلام لان الكتاب المعزوف كالعالم للتوراه واختلافهم أن موسى صلى
 الله عليه وسلم لما استخضر استودع التوراة سبعين جبرائيل وجرهم امانا عليها واستخلف
 يوشع فلما مضى قرن بعد قرن اختلف أبناء السبعين بعد ما جاءهم علم التوراة بغير بيانهم ونحاشد على
 ظلوذ الدنيا والرياسة واختلف النصارى فى أمر عيسى عليه الصلاة والسلام بعد ما جاءهم أنه
 عبدا لله ورسوله الى فرق مفصلة فى المال والنهل (قوله أى بعد ما علموا الخ) لم يقل علما مع أنه
 أخصر إشارة الى أنه علم بسبب الوسى ولما كان العلم يقتضى عدم الاختلاف لان الحقيقة واحدة
 ويخبرهم بأنه بنى وحده لا يلقى صدور من عاقل أو يؤزل مجي العلم بالأكين منه طوع براهينه وتفسير
 البنى بالحسد تحقيقه (قوله لاشبهة وخفاء فى الامر) يعنى أنه للبنى لالهذا وهو عطف على قوله
 حسد على تدماجنى الانيد لا عرو وهو تركيب حكم الشيخ بعد الظاهر والسكاكى بعدم صحة كده
 وقع مثله فى الكشف كثيرا وقالوا ان عدم صحته غير مسلمة وسبأ تحقيقه يريد أن بغيره فعول له لما دارم

ومن زيد الاعتناء بمعرفة أدلة التوحيد والحكم
 به بعد اقامة الحجة وليستنى عليه قوله (العزيز
 الحكيم) فاعلم أنه الموصوف بهما وقدم
 العزيز لتقدم العلم بقدرة على العلم بحكمته
 ورفعهم على البذل من الضمير والصفة
 لفاعل شهد وقد روى فى فضلها أنه عليه
 الصلاة والسلام قال يجيأ بصا بها يوم
 القيامة فيقول الله سبحانه وتعالى ان لعبدى
 هذا عندى عهدا وأنا أنق من وفى بالعهد
 ادخلوا عبدى الجنة وهو دليل على فضل
 علم اصول الدين وشرف أهله (ان الدين عند
 الله الاسلام) جملة مستأنفة مؤكدة لاولى
 أى لادين مرضى عند الله سوى الاسلام
 وهو التوحيد والتدريج بالشرع الذى جاء به
 محمد صلى الله عليه وسلم وقرأ الكسائي
 بالفتح على أنه بدل من أنه بدل الكل ان فسر
 الاسلام بالايان أو بما تضمنه أو بدل
 الاشتغال ان فسر بالشريعة وقرئ ان بالكسر
 وأن بالفتح على وقوع الفعل على الثاني
 واعتراض ما بينهما وأجرا شهد مجرى قال
 نارة وعلم أخرى اتضمنه معناه (وما اختلف
 الذين أو قوا الكتاب) من اليهود والنصارى
 أو من أرباب الكتب المتقدمة فى دين
 الاسلام فقال قوم انه حق وقال قوم انه
 مخصوص بالعرب ونفاه آخرون مطلقا وفى
 التوحيد فثبات النصارى وقالت اليهود عزيز
 ابن الله وقيل هم قوم موسى اختلفوا بعده
 وقيل هم النصارى اختلفوا فى أمر عيسى
 عليه السلام (الاول بعد ما جاءهم العلم)
 أى بعد ما عاوا حقيقة الامر وتكونوا من
 العلم بالآيات والخبيج (بغير بيانهم) حسد
 بينهم وطلب الرياسة لاشبهة وخفاء فى الامر

(ومن يكفر بآيات الله فإن الله سريع الحساب) وعبدان كفرتهم (فان حاجولك) في الدين وبادلوا فيه بعدما أقت الحج (فقل أسلمت وجهي لله) أخلصت نفسي وجلت لي لا أشرك فيها غيره وهو الدين القويم الذي قامت به الحج ودعا إليه الآيات والرسول وانما عبر بالوجه عن النفس لانه أشرف الاعضاء الظاهرة ومظهر القوى والحواس (ومن اتبعني) عطف على التاء في أسلمت وحسن للفصل أو مفعول معه (وقل للذين آمنوا أو قوا الكتاب والأتقين) الذين لا كتاب لهم كشرى العرب (أأسلمتم) كما أسلمت لما وضعت لكم الحج أم أنتم بعد على كفركم ونظيره قوله فهل أنتم منهم ومنه فغيره تعبير لهم بالبلادة أو المعاندة (فان أسلوا فقد اهتدوا) فقد نفخوا أنفسهم بأن أخرجوها من الضلال (وان قولوا فأنما عدناك البلاغ) أي فلم يضركم ولا إذا ما عدناك إلا أن تبلغ وقد بلغت (والله بصير بالعباد) وعدو وعيد (ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالإنصاف من الناس فيبشروهم بالعذاب الأليم) هم أهل الكتاب الذين في عصره صلى الله عليه وسلم قتل أولوهم الانبياء وتاب عليهم وهم وضوا به وقصدوا قتل النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ولكن الله عصمهم وقد سبق مثله في سورة البقرة وقرأ حزة ويقاتلون الذين وقد منع سبيوه ادخل الفاء في خبر ان كابت ولعل ولذلك قيل الخبر (وأولئك الذين حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة) كقولك زيد قافهم رجل صالح والفرق أنه لا يغير معنى الابتداء بخلافهما (ومالهم من ناصرين) يدفع عنهم العذاب (ألم تر الى الذين أتوا نصيبا من الكتاب أي التوراة أو جنس الكتب السماوية ومن لا تبعيض أو البيان

عليه ما والا من ثبوت الاختلاف بعد مجي العلم كما تقول ما ضربت الا بقى ناديا وأما ما أشار إليه من حصر الباعث في البنى فمن المقام أو من الكلام ان جوزنا هذه الاستثناء المقرغ أي ما اختلفوا في وقت لغرض الابهة العلم لغرض البنى كما تقول ما ضرب الا يزيد عمر أي ما ضرب أحد أحد الا يزيد عمر وسرعة الحساب تقتضي احاطة العلم والقدرة فلذا أفاد الوعيد وباعتباره ينظم الشرط والجزاء (قوله بعد ما أقت الحج الخ) يعني ليس أمره بما ذكرنا من الحاجة والالزام بل لان الحجاة قامت عليهم وهم للعناد واللجاج لا يذعنون ويستمع نتمه وقوله أخلصت نفسي وجلتني قبل يعني ان الوجه مجاز عن نفس الشيء وذاته كافي ويني وجهه ربك أو عن جملة الشخص تمييزا عن الكل بأشرف الاجزاء وقيل عليه لو كان القصد التريدين المعنيين لقال أو جلتي فالوجه ان قوله نفسي إشارة الى المراد وقوله وجلتي إشارة الى وجهه بأنه من التعبير عن الكل بأشرف الاجزاء لتزله منزلة الكل والبهه أشار بقوله وانما عبر بالخ وما ذكره في كلام المصنف واضح وأما في كلام الكشاف فلا يتيهين واذا جعل مجازا عن النفس في علاقة المجاز خفاء فان كانت الثانية اتحادا فلا تظهز (قوله عطف على التاء في أسلمت الخ) أورد عليه وعلى ما بعده انه يقتضي اشتراكهم معه في اسلام وجهه وليس المعنى أسلمت وجهي وهم أسلموا وجوههم اذ لا يصح أكلت رغيفا وزيد وقد أكل كل منهم مارغيفا ورد بأنه لا مانع منه قال الزمخشري أخلصت نفسي وجلتني لله وحده لم أجعل فيها غيره شركا بأن أعبدته وادعوه الهام معه يعني ان ديني دين التوحيد وهو الدين القويم الذي ثبتت عندكم صحته كما ثبتت عندي وما جئت بشئ بديع حتى تجادلوني فيه ونحو قول أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء الآية فهو دفع للمعاجة فيه وقوله يعني الخ بيان لكيفية الربط بين الشرط والجزاء أي قوله أسلمت دفع للمعاجة بأنه لا معنى لها الكونه ساجدة فيما انضج حقيقة وقوله وهو الدين القويم في بعض نسخ الكشاف القديم يعني دين ابراهيم وقوله أسلمت وجهي كما قال الخليل أسلمت لرب العالمين ووجهت وجهي للذي فطر السموات والارض (قوله وقول للذين آمنوا أو قوا الكتاب الخ) هو عطف على الجملة الشرطية والمعنى فان حاجك أهل الكتاب فردت حاجتهم بذلك فاذا أخطمتهم عم الدعوة وقول للاسود والآخر أأسلمتم اذ جاءكم ما وجب قبوله من الدين القويم دين أيكم ابراهيم فان أسلموا فقد اهتدوا وادليل العموم ضم الأتقين لأهل الكتاب وأما ما قيل اهتدوا بقوله فقد نفخوا الخ فقل انقياد الجزاء وفيه نظر ووجه الوعيد مريبانه فافهم ووجه التمييز أنه كما اذا قررت مسألة ووضعتها ثم قلت للسائل هل فهمت (قوله هم أهل الكتاب الخ) ولما لم يقع منهم قتلهم أوله بالرضا به والهم والقصد الان فان أول قتل النبيين بالاول وقتل الأتقين بالقسطين الثاني وجعل شاملا للذين قتلوا والاي لازم الجمع بين معنيين مجازيين في لفظ واحد وهو منتهى وقدمت ما فيه فقد ذكره (قوله وقد منع سبيوه الخ) أشار بقوله كبت الى دليله وأشار الى الفرق بينهما بان المكسورة وكذا المفتوحة لا تغير معنى الكلام لانه باق على خبرته بخلافهما ومن جعل الخبر ما بعده جعل قوله فينشرهم جملة معترضة بالفاء كما في قولك زيد قافهم رجل صالح وقد صرح به النحاة في قوله

واعلم فعلم المرء بنفسه • أن سوف يأتي كل ما قدرا

ومن لم يفهم هذا قال ان الفاء جزائية وجوابها مقدم من تأخير التقدير زيد رجل صالح واذا قلنا لا ذلك فافهم وانما أعاد قوله ويقاتلون للفرق بينهما فان أحدهما بالقوة والآخر بالفعل وقال هنا بغير حق لان الجملة هنا أخرجت مخرج الشرط المناسب للعموم وثبت في ناس بايمانهم وكان الحق الذي يقتل به معينا عندهم (قوله يدفع عنهم العذاب الخ) أشار بالافراد الى ان المعنى مالهم ناصر وانما عبر بالجمع ليعلم غيره بالطريق الاولى ولان شأن من يتصور التجمع والتعزيب وقوله التوراة الخ قيل انه لف ونشر غير مرتب فاذا أريد التوراة في اللسان وان أريد الجنس فلا تبعيض واللام على الاول للههد وعلى الثاني للجنس وهو محتمل فيهما ويجوز ان تكون للابتداء وترتبه بنفسه بالاولح الذي في الكشاف لانه

وتكبر النصيب يعمل التعظيم والتحقير (يدعون الى كتاب الله ليحكم بينهم) الداعي محمد صلى الله ١٥ عليه وسلم وكتاب الله القرآن أو التوراة لما روى أنه

عليه الصلاة والسلام دخل مدراسهم فقال
له قيس بن عمرو والحارث بن زيد على أي دين أنت
فقال علي دين ابراهيم فقال له ان ابراهيم
كان يهوديا فقال هلا الى التوراة فانها
بيننا وبينكم فأيا قرأت وقيل نزلت في الرجم
وقرى ليحكم على البناء للمفعول فيكون
الاختلاف فيما بينهم وفيه دليل على ان
الإدلة السمعية حجة في الأصول (ثم يتولى
فريق منهم) استبعاد توليهم مع علمهم بأن
الرجوع اليه واجب (وهم معروضون)
وهم قوم عادتهم الاعراض والجملة حال من
فريق وانما ساءل اختصاصه بالصفة (ذلك)
اشارة الى التولى والاعراض (بأنهم قالوا
ان غمنا النار الايام معدودات) بسبب
نسيانهم أمر العقاب على أنفسهم لهذا
الاعتقاد الزائف والطمع الفارغ (وعزمهم
في دينهم ما كانوا يفترون) من ان النار ان
تسهم الايام قلائل أو ان آياتهم الانبياء
يستغفون لهم أو انه تعالى وعد به قوب عليه
الصلاة والسلام أن لا يعذب أولاده الا تخلة
القسم (فكيف اذا جعناهم ليوم لا ريب
فيه) استعظام لما يحق بهم في الآخرة
وتكذيب لقولهم لن غمنا النار الايام
معدودات روى ان أول راية ترفع يوم القيامة
من رايات الجنة كقاراية اليهود فيضهم
الله على رؤس الاشهاد ثم يأمر بهم الى النار
(ووقبت كل نفس ما كسبت) جزاء ما كسبت
وفيها دليل على ان العباد لا يحبون الموت
لا يخلد في النار لان توفية ايمانه وعمله لا تكون
في النار ولا قبل دخولها فاذن هي بعد
الخلاص منها (وهم لا يظنون) الضمير
لكل نفس على المعنى لانه في معنى كل
انسان (قل اللهم) الميم عوض عن يا ولذلك
لا يجتمعان وهو من خصائص هذا الاسم
كدخول باعليه مع لام التعريف وقطع
همزته وناء القسم وقبل أصله يا الله انما يجيز
نخفف بحذف حرف النداء ووصلقات الفعل
وهـ حمزة (مالا الملك) يتصرف فيما يمكن

خلاف الظاهر والتكبر كما يحتمل التعظيم والتحقير يحتمل التكثير ورجح التعظيم بأنه أدخل في التوزيع
لانهم مع ما معهم من الخط الوافر فيه لكون خلافه وفيه نظر لان المعنى يحتمل ان ما معهم شيء قليل بالنسبة
الى غيره وهم يتركون الخبر الكثير ولما كان المتبادر من كتاب الله القرآن أيد الوجه الآخر بما رواه ابن
اصحق وغيره من سبب النزول والمدراس صاحب الدراسة ومعلمها ويطبق على الموضوع الذي يقرأ اليهود
فيه التوراة وهو المراد هنا وقصة الرجم والتخميم ستمأت (قوله وقرى ليحكم على البناء للمفعول الخ)
في الكشف والوجه أن يراد ما وقع من الاختلاف والتعادي بين من أسلم من أحبارهم وبين من لم يسلم
يعني لا بينهم وبين الرسول في ابراهيم صلى الله عليه وسلم ما يدل قوله ليحكم بينهم فالداعي ليس هو الرسول
صلى الله عليه وسلم بل بعضهم ابعض فن قال انه قد على الرخصى رحمه الله لم يصب وكذا من قال فيه
بحث فانه يجوز أن يكون ضمير بينهم لليهود والرسول صلى الله عليه وسلم كما في القراءة المنسوبة ورة بلافق
وقيل ان قوله والوجه ليس مخصوصا بهذه القراءة بل هو الراجح مطلقا والمصنف رحمه الله فهم منه خلاف
مراده وفيه نظر (قوله وفيه دليل الخ) لانهم لما ادعوا أن دين ابراهيم عليه الصلاة والسلام اليهودية
وأراد اثباته بما في التوراة وهو دليل سمعي دل على ذلك وفيه بحث لانه ليس بمعين لذلك لاحتمال أن يكون
الحكم مما هو في الفروع كالرجم وهو المتبادر من الحكم وأما احتمال أنه أراد اثبات محجزة له صلى الله
عليه وسلم باطلاعه على ما في التوراة مع أنه أتى لا اثبات دين ابراهيم عليه الصلاة والسلام فبعد مع أن
المستدل عليه حال ابراهيم صلى الله عليه وسلم انه يهودى أم مسلم وليس من الأصول الا ان يراد به غير
العمل فنأمل (قوله استبعاد الخ) يعني أن التراخي ربي لا حقيق وقوله وهم قوم عادتهم الاعراض
كذا فسر الرخصى فقيل انه اشارة الى ان الجملة معترضة على رأيه أو تذييل على رأى الاصح
وأما كان فهي مؤكدة للمسبق لاحال كما ذكره المصنف رحمه الله نعم انما تكون حالا اذا لم تفسر بأنهم
قوم عادتهم الاعراض انتهى والمصنف رحمه الله جنح الى أن التفسير بما ذكره لا يجمع الحالية وكذا
الوصفية بأن يعطف على منهم بناء على قلة الفائدة بعد وصفهم باتمولى لانه انما فسر بذلك لتحصل الفائدة
اذا قول يقتضى الحدوث الذى يكون في معرض الزوال فأردفه بما يدل على أنه ثابت لهم كالطبيعي فيهم
والحال لا يلزم أن تكون مستقلة فلا يرد عليه ما فهموه واردا وقوله بسبب نسيانهم الخ لاجهاهم
بحقيقته والطمع الفارغ استعارة لما لا يجدى كما مر وقوله لا تخلة القسم أى الاقل لا وسياق تحقيقه
في قوله تعالى وان منكم الاواردها (قوله فكيف اذا جعناهم الخ) أى كيف يكون حالهم في ذلك الوقت
فالقول محذوف وهو كثير في كلامهم لان كيف سؤال عن الحال وهذا الاستفهام للاستعظام والنهي
وأن حالهم كذا وما حدثوا به أنفسهم كذا (قوله جزاء ما كسبت الخ) يعني ان في الكلام مضافا مقذرا
وحبوط العبادت سقوطها بالمعاني والمثلة مفصلة في شرح المقاصد وقوله وأن المؤمن لا يخلد الخ رذ
على المعتزلة وهم يؤولون التوفية بخفيف العذاب ولا وجه له (قوله الضمير لكل نفس الخ) يعني ان
النفس مفردة مؤنثة وقد أرجع اليها ضمير الجمع المذكور لانها في معنى كل انسان وكل يجوز
مرعاة معناه فيجمع ضمير فلا يقال الصواب كل الناس كما في الكشف ولا حاجة الى الاعتذار بأن
المراد توجيه التذكير وتوجيه الجمع به لم منه (قوله الميم عوض عن يا الخ) وشذ لانه عوض عن حرفين
وأما جمعها مع يا في قوله * أقول يا الله يا الله ما * فتشاذ والقول بأن أصله يا الله انما قول
الكوفيين ولا يخفى ما فيه وبقيتضى أن لا يليه أمر دعائي آخر الاشكاف (قوله يتصرف فيما يمكن
التصرف فيه) في الكشف انه تعريف للملك لان الملك من له المال كما أن للمالك من له المال ولو قيل ملك
المالك لم يصح الاعلى ضرب من التجوز وكون اللهم لا يوصف مذهب سيبويه رحمه الله لانه لا اتصال الميم به
أشبه اسماء الاصوات وهي لا توصف وخالف غيره ونقض دليله بـ يه وعروبه فانه مع كونه فيه اسم
صوت يوصف وأجيب بأن اسم الصوت من كسب معه وصار كـ بعض حروف الكلمة بخلاف ما نحن

التصرف فيه تصرف الملال فيما يمكن وهو نداء فان عند سيبويه فان الميم عند منع الوصفية

المعاول فوجهوا مسلمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحضره جماعة فآخذ المعول منه فضرب بأضربة صدعها وبق. ثم ابرق أضاء منه ما بين لآتيه المكان بها مصباحا في جوف بيت مظلم فكبر وكبر معه المسلمون وقال أضاءت في منها قصور والحيرة كلها انياب الكلاب ثم ضرب الثانية فقال أضاءت في منها القصور والحمر من أرض الروم ثم ضرب الثالثة فقال أضاءت في منها اقصور صنعاء واخبرني جبريل ان أمتي ظاهرة على كاهها فأبصروا فقال المناقضون ألا تعجبوا عما بينكم وبينكم الباطل وضربكم الله ببصر من يرب قصر والحيرة وأنها تقع ~~كم~~ وأنت إنما تحفرون الخندق من الفرق فزالت وبه على ان الشرا أيضا يده بقوله الله على كل شيء قدير (تولج الليل في النهار وتولج النهار في الليل) وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي وترزق من تشاء بغير حساب) عجب ذلك ببيان قدرته على معاقبة الليل والنهار والموت والحيادة فله دلالة على أن من قدر على ذلك قدر على ما أقبته الغنى والعز وابتاء الملك ونزعه والولوج الدخول في مضيق وإبلاج الليل والنهار إدخال أحد هما في الآخر بالتعقيب أو الزيادة والنقص وإخراج الحي من الميت وبالعكس انشاء الحيوانات من موادها وأما حياؤها وأنشائها الحيوان من الطعقة والطعقة منه وقيل إخراج المؤمن من الكفار والكافر من المؤمن وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر المبت بالتعقيب (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء) فهو أعم من أولاتهم اقرباء وصداقة جاهلية ونحوهما حتى لا يكون بينهم وبينهم الألفي الله أومن الاستعانة بهم في الفوز وسائر الأمور الدنيوية (من دون المؤمنين) إشارة الى أنهم هم الأحقاء بالمرأة الأوثان في موالاتهم مندوسعة من الألفة الكفرة (ومن يقل ذات أي اتخذاهم أولياء) (فليس من الله في شيء) أي من ولايته في شيء يصم أن

وایس انخی من و دنی رأی عینه • واکن انخی من و دنی فی المغایب

بسمي ولاية فانموالاته اديرو لا يجتمعان قال واذعزدي ثم ترمم اني • صديقك ليس النول علك بعاذب (الان تقواهم تقاة) ومن
الان تقواهم من جهم ما يجب اقاؤا و انا وال فعل معدي من لاه في معنى تحذروا وتقاوا و ارا عقوب تقاة

ومن لا يبدأ الغاية وأصل الكلام ثقافة كانت من جهتهم فلما قدم التصب على الحال فإن كانت ثقافة مصدرا
فهو ومنعول مطلق ويكون نفدي عن لانه بمعنى خاف وحذر وهو نفدي عن قال تعالى وإن امرأ خافت
من بعلها اثتورا فن خاف من موص حنفا فنفدي عن الثاني مما لا شبهة فيه فعلى هذا يكون ترك أحد
مفعوليه العلم به أى ضرا ونحوه فقول النصير هذا يشعر بأن حذرو خاف يجي متعديا عن بخلاف اننى
فانه ليس الامتعداية بنفسه مردود (قوله منع عن موالاتهم الخ) كونه ظاهرا وباطنا مأخوذ من عموم
الاستثناء وقول عيسى عليه الصلاة والسلام معناه المداراة للضرورة لانه امر بأن يظهر ما ليس هو عليه
وقبل معناه كن وسطا في معاشرتهم ومحافضتهم وامش جانبيا موافقتهم فيما يأتون ويذرون وقبل كر
يجسد مع الناس وقبلك في حظيرة القدس وعقاب الله اذا أسندته اليه وكذا كل شئ أضيف اليه دل
على عظمه ولا يؤبه بمعنى لا يبالى (قوله يعلم ضمائرهم الخ) في قوله ان تحفظوها وتبدوها اشارة الى وجه
ذكر المبدى مع أن علمه الخفى يستلزم علمه وهو أنه استوى في علم الخفى والمبدى وأنهم ما عنده على حد سواء
وهي نكتة لطيفة ولو قبل المراد التعميم لصح لكن قوله بهدوء ويعلم ما في السموات الخ فيجده فلا تكون
النكتة تسرية وقوله فيعلم سرهم وعلمكم اشارة الى أنه بمنزلة الدليل لما قبله الا أنه يحتاج الى نكتة للعطف
حينئذ فآمله وقوله فيقدر الخ بيان لربط النظم وقوله بيان لقوله سبحانه وتعالى ويحذركم الخ أى بيان لوجه
التحذير لانه ناه (قوله يعلم ذاتي الخ) في الكشف ذات في الاصل مؤثذ وقطع عنهما مقتضاها من
الوصف والاضافة وأجريت مجرى الاسماء المستقلة فقالوا ذات مميزة وذات قديمة أو محدثة ونسبوا
اليها من غير حذف التاء فقالوا ذاتى وسكى الازهرى عن ابن الاعراب ذات الشئ حقيقة وهو منقول
عن مؤثذ ويعنى صاحب لأن المعنى القائم بنفسه بالنسبة الى ما تقوم به وافراده يستحق الصاحبة
والمالكية ولما كان النقل لم يعتبروا أن التاء للتأنيث عوضا عن اللام المحذوفة وأجرها مجرى ناهات
ولهذا أبوه في النسبة ولم يحاشوا عن اطلاقها على البارى تعالى وإن لم يجروا نحو علامة عليه تعالى
واطراده في اسان حلة الشريعة دليل على أن الاذن في الاطلاق صادر وقد يطفون بها على ما رادف
الماهية (قوله يوم منصوب بتو الخ) في ناصبه وجوه منها أنه قد ير ولا ير عليه تقيده قدرته بذلك
اليوم لانه اذا قدر في مثله علم قدرته في غيره بالطريق الاولى ومنها أنه منصوب بالمصير أو يحذركم أو
بأذكم مقدرا فيكون مفعولا به ومنها ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من أن المصير أو يحذركم أو
وضعيته لليوم ومعناه واضح لكنه مبنى على أمر اختلف فيه النحاة وهو اذا كان الفاعل ضميرا عائدا
على ما اتصل به معمول الفعل المتقدم نحو غلام هند ضربت هي أى هند وقوله
أجل المرء يستحث ولا يد • رى اذا ما بنى حصول الامانى

ففاعل يستحث ضمير المرء المضاف اليه أجل المنصوب وما نحن فيه مثله فجوز به الجمهور ومنعه بعضهم لأن
عود الضمير يقتضى لزومه ونصبه يجعله فضلا يصح الاستغناء عنه وفيه نظر وتجوز أن تكون الناصبة
للمفعولين ثانيها محضرا وأن تكون بمعنى نصب فمحضرا حال وجوز في ما الموصولة وهو الراجح والشرطية
والمصدرية واحضاره اما باحضار صحفه أو جزائه (قوله بينها وبين ذلك اليوم) قبل الظاهر عوده على
ما علمت لقرنه ولأن اليوم أحضر فيه الخير والنشر والمقنى بعد الشر لا ما فيه مطلقا ورد بأنه أبلغ لانه يؤد
البعديته وبين اليوم مع ما فيه من الخير لا يرى ما فيه من السوء والمعنى كل ما علمت من خير محضرا وما
علمت من سوء محضرا فيكون من العطف على المفعولين وحذف الثاني اختصارا بشرية ذكره في الاول
وهو جائز كما صرح به في الدر المنصور وقيل انه كتولا علمت زيدا قاضلا وعمر اقبلس من باب الاختصار
على المفعول الاول وليس بشئ لانه مثل زيد قائم وعمر وهو محذوف فيه الخبر كما صرحوا به فيلزم
الاختصار ضرورة وأما الفرق بين المبتدأ والمفعول في هذا الباب فهو وجوز أن يكون تؤد مفعولا ثانيها
وأن تكون متعديا لواحدة فلا حذف وعلى تقدير اذ كرفى ما علمت وجهان اما مبتدأ خبره جلة تؤد أو

منع عن • والاتهم ظاهرا وباطنا في الاوقات
كلها الا وقت الخافة فان اظهار الموالاة حينئذ
جائز كما قال عيسى عليه الصلاة والسلام كن
وسطا وامش جانبيا (ويحذركم الله نفسه والى
الله المصير) فلا تفرضوا السخطه بمخالفة
أحكامه وموالاة أعدائه وهو تهديد عظيم
مشهور يشاهى انتهى في القبح وذكر النفس
ليعلم أن المحذوره عقاب يصدر منه تعالى
فلا يؤبه دونه بما يحذر من الكفرة (قل ان
تخفوا ما في صدوركم أو تبدوه يعلمه الله) أى
أنه يعلم ضمائرهم من ولاية الكفار وغيرها ان
تخفوها أو تبدوها (ويعلم ما في السموات
وما في الارض) فيعلم سرهم وعلمكم (والله
على كل شئ قدير) فيقدر على عقوبتكم ان لم
تنموا عما ينهي عنه والا به بيان اقوله
سبحانه وتعالى ويحذركم الله نفسه فكانه
قال ويحذركم نفسه لانها متصفة بعلم ذاتي
محيط بالمعالم ومات كلها وقدرة ذاتية تتم
المقدورات بسر هان فلا تجسر واعلى عصيانه
اذ ما من مه صبة الا وهو مطلع عليها قادر على
العقاب بها (يوم تجسد كل نفس ما علمت من
خير محضرا وما علمت من سوء تؤدلو أن بينها
وبينه أمدا بعيدا) يوم منصوب بتو أى
تتقن كل نفس يوم تجسد صحائف أعمالها اوجزاء
أعمالها من الخير والنشر حاضرة لو أن بينها
وبين ذلك اليوم وهو له أمدا بعيدا أو محضرا
فجوز اذ كرو وتو حال من الضمير في علمت أو
خبر لا علمت من سوء وتجدد مفعول على ما علمت
من خير

معطوفة على ما الأولى وتوذا تمام استأنف أحوال من ضمير عملت لقربه لا من نفس ولا يد عليه أنه تخصيص
للعمل والمقام لا يناسبه لأنه ليس القصد التخصيص بل بيان سوء حالهم وحسرتهم ولا بأس فيه (قوله
ولا تكون ما شرطية لا ارتفاع توذا الخ) عليه اعتراض مشهور وهو أنه إذا كان الشرط ماضياً والجزء
مضارعاً لجزءه الجزم والرفع من غير تفرقة بين الشرطية وأسماء الشرط وما قبل ولا يمنع أطباق
القراء على أحد الجائزين وإن كان مرجوحاً وما يقال المراد الارتفاع على وجه اللزوم ليس بشئ لأن
اللزوم انما هو من جهة أنه ورد كذلك ولا مجال لتغيير النظم كالمجال لتغيير ما ورد فيه من الشعر
وأجيب بأنه شاذ بحيث لم يوجد إلا في قوله

وان أماء خليل يوم مسغبة • يقول لا غائب مالي ولا حرم

وهو غير مسلم لأنه ورد كثيراً في كلام العرب حتى ادعى بعض المغاربة أنه أحسن من الجزم وأشد له أبو
حيان رحمه الله تعالى شواهد كثيرة منها قوله

ان يستلوا الخبر يعطوه وان خبروا • في الجهد أدرك منهم طيب الخبر

والشاهد في الشرط الثاني فأن جوابه أدرك وهو مضارع مرفوع لا في الأول حتى يقال أنه سهل لأنه
مضارع مجزوم بحذف النون فيهما كما توهم وفي المعنى ان الزمخشري امتنع من تخريجه على رفع الجواب
مع معنى الشرط وقد صرح في الفصل بجواز الوجهين في نحو ان قام زيد أقوم لكنه لما رأى الرفع
مرجوحاً لم يستعمل تخريج القراءة المتفق عليها عليه بوضع لك هذا أنه جوز ذلك في قراءة شاذة مع كون
فعل الشرط مضارعاً لأنه بالماضى أعنى قوله أيقظا تكو فو ادرككم الموت برفع يدرك لأنه في معنى أيقظا
كنتم وقد ظنه كثير تناقضاً منه والصواب ما بينا لك وفيه نظير يعلم بحسبك (قوله وقرئ وذن الخ)
وعليها ارتفاع مانع الارتفاع لكن الجمل على الموصولية أولى لكونها أوفق بقراءة العامة وأجرى على
سنن الاستقامة لأنه كلام لحكاية الحال الكائنة في ذلك اليوم فيجب أن يحمل على ما يفيد الوقوع ولا
كذلك الشرطية على أنها تفيد الاستقبال ولا عمل سوء في استقبال ذلك اليوم وهذا لا ينفي الصحة
لأنها وإن لم تدل على الوقوع لا تنافي وحديث الاستقبال يفيد ما كان عملت كما في نظائره كذا
قال الصبر وقال ان في صحته كلاماً لا لانه على تقدير الموصولية حال أو عطف على تجدد الشرطية
لا تنفع حالاً ولا مضافاً إليها الظرف فلم يبق الاعطاء على اذ كروه في تقدير صحته محل بالمعنى وهو كون هذه
الحالة والودادة في ذلك اليوم ولا يحصى سوى جعلها حالاً بتقدير مبتدأ أى وهى ما عملت من سوء توذا
وفي قوله الجمل على الابتداء والخبر اشعار بأنهم ألوجعت شرطية لم تكن في موقع المبتدأ بل الفعل كما
في قولك ما صنعت أصنع لأن عملت لم تستغل بضميره بل بقي مسلطاً عليه كما يعلم من معرفة أحوال أسماء
الشرط والاستفهام وصداقتها قلت ولا يخلو هذا الكلام من تكلف وإهمال وما ذكره من دعاوى
أكثرها بلا برهان فانهم أعربوا ان الوصلية مع جملتها على الحالية ولم ينص الصاع على منع الاضافة إليها
نعم لا مجال للشرطية هنا بحسب الصناعة والمعنى لأنه لا مفعول لتجد حينئذ لا يصح عمله في اسم الشرط
ولا فيما بعده لصداقته والمعنى على تعلقه بما بعده ولا وجه له غير العمل فيه ففيه تفكيك للنظم المرتبط وحل
لما عقدم من غير داع وحديث الاستقبال لا يرد أساساً إذ الم يتعلق به حتى يحتاج الى التأويل فتأمل (قوله
كررتوكيد والتذكير) هذا بحسب الظاهر وقال الصبر الاحسن أنه ذكر أولاً لا يمنع عن موالة
الكافرين وثانياً للبحث على عمل الخبر والمنع عن عمل السوء وقوله إشارة الخ يعنى أن راقته انما ينقص تحذيره
لنعمه لهم به وهو نوع من اللطف فيكون تشبهاً لما قبله وبغيره فيكون مرادهم الخبر مع وعبد فكيده
مع وعده ورضاه كما في قوله تعالى ان الله لا يغفر ذنوبه وعقاب فهو تكميل كافي للكشاف وشروحه (قوله
الحبسة ميل النفس الخ) ذهب عامة المتكلمين الى أن الحبسة نوع من الارادة وهى لاتعلق حقيقة الاد
بالمعاني والمنافع فيستحيل تعلقها بذاته تعالى وصفاته فاذا قبل ان العبد يجب الله فمما يجب طاعته

ولا تكون ما شرطية لا ارتفاع توذا قرئ
وذت وعلى هذا يصح أن تكون شرطية ولكن
الجمل على الابتداء والخبر أوقع معنى لأنه
حكاية كائن وأوفق للقراءة المشهورة
(ويحذركم الله نفسه) كره للتوكيد والتذكير
(وقالته رؤوف بالعباد) إشارة الى أنه سبحانه
وتعالى انما نهاهم وحذرهم رافة بهم
وسراعاة لصلاحتهم أو أنه لذو مغفرة وذو
عقاب أليم قريب رحيم ويختص به عذابه
(قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) الحبسة
مبيل النفس الى الشيء لكمال أدرك فيه

وخدمته أو ثوابه واحسانه وأما محبة الله العباد فعبارة عن ارادة افعال الخيرات والمنافع في الدين
والدنيا اليهم وهما مجاز من باب اطلاق المزموم على اللازم واستمارة تبعية شبه ارادة العباد اختصاصه
نعم بالعبادة ورغبتهم فيهم باعيل قلب المحب الى المحبوب ميلا لا يلتفت الا اليه وقد اغتربهم هذا صاحب
الكشاف حتى طعن على من ادعى محبة ذات الله بما لا يليق صدوره عن عاقل وأما العارفون فقالوا
ان العبد يحب الله لذاته رأيا محبة ثوابه فدرجة نازلة قال الغزالي رحمه الله تعالى المحبة عبارة عن ميل
النفس الى الشيء المستلذذ فاذا قوى ذلك حتى عشقا والبغض نفرة الطبع عن المولم فان زاد معنى مقتضا
ولا يظن أن الحب مقصور على المحسوس وهو سبحانه لا يدرك بالحواس ولا يتمثل في الخيال فلا يجب لانه
عليه الصلاة والسلام سمي الصلاة قرة عين وجهها أبلغ الحبوبات وليس للحواس فيها حظ بل حشر
البصيرة الباطنة أقوى من البصر الظاهر والقلب أشد دراكا من العين وجمال المعاني المدركة بالعقل
أعظم من جمال الصور الظاهرة لا لبصار فيكون لا محالة لذة القلوب بما تدركه من الامور الشريفة
الالهية التي يجعل عن أن تدركه الحواس أتم وأبلغ فبيل الطبع السليم والعقل الصحيح اليه أقوى ولا معنى
للحب الا الميل الى ما فيه ادر الاله فلا يشكر حب الله الا من قيده القصور في مرتبط اليها ثم هذا الحب
يستلزم الطاعة كما قال الوراء رحمه الله

نعمى الاله وأنت قظر حبه • هذا العمود في القياس يديع

لو كان حبك صادقا لاطعته • ان الحب لمن يحب مطيع

وهذا معنى قول المصنف بحيث يحمله الخ فانه يشير الى أن ما ذكره المتكلمون نظر الى الظاهر والتفاسير
المذكورة في **اللامهم** كالارادة تفهيرا باللازم وقوله من الله أى حدوته منه وبالله أى بقاؤه الى
الله أى ماله ومرجعه اليه والحب لله أى لاجله أو لخصه به وفي الله أى مرضاته وهما متقاربان وهو
اشارة الى مرتبة الحب العرف الذي لم يتنجس مشرب به في زجاجة كلها كوكب درى وهى التي بها العقول
سكارى وماهى بسكارى

على نفسه فليسك من ضاع عمره • وليس له من انصيب ولا سهم

والقطرة تنفى عن القدير (قوله جواب الامراخ) والكلام في ان جازمه الامر أو الشرط المقدر
معروف في النحوقا مراد بالحببة الرضالانه يلزمها فهو واستعارة اغوية أو مشابهة لان من رضى بشئ كان
استلذه والمشاركة ظاهرة والتجاوز عما فرطه معنى المغفرة فقوله عبر عن ذلك أى الرضا لاجمع ما تقدم
فتسمع اتكالا على ظهور المراد وأن الرضا مستلزم له فكأنه غير مغاير له ومعنى يوقنه ينزله وقوله لمن تحب
اليه هو مقتضى السباق وقوله على عهده أى في حياته وعلى احتمال المضاربة في تولوا أصله تتولوا
على الخطاب وجبته يحتمل أن يكون داخل تحت القول (قوله لا يرضى عنهم ولا يثنى عليهم الخ) لما
كان رضا الله دعاء ونشاء متضمنا لانواع اللطف والجميل أجل به ماضى في قوله ويكشف الخ فلا
يقال الاحسن أن يقال فلا يكشف الخب عن قلوبهم بالتجاوز عما فرط منهم ولا يقربهم من جناب عزه
وجوار قدسه وقوله وانما لم يقل الخ دلالة على العموم لان الكافرين يشمل من تولى ويفهم منه أن
التولى كقولنا ندر ارجه فيه وان تقي المحبة عنهم لذلك تعليقه بالوصف المشعر بالعلية ونفى المحبة عنهم
يقضى الحصر في ضدهم وقبل عليه ان جعل ان الله لا يحب الكافرين جزاء لا يصح قصد العموم لان تولى
طائفة خاصة لا يصير سببا للعموم محبة جميع الكافرين بل سبب عدم محبة كل أحد توليه وان جعل دالا
عليه وفاعلا قامه فتقدير الكلام ان تولوا فان الله لا يحبهم لانه لا يحب الكافرين فليس من وضع الظاهر
موضع المضمر حتى يحتاج الى نكتة وهذه مغاظة لان المراد بالكافرين من تولى فتدبيره ووضعهم موضع
الضمير ظاهر والعموم انما هو بحسب التعبير المذكور بقطع النظر عن المراد لانه اذا لم يحبهم لكفرهم
دل على أنه لا يجب **كل** من هو كذلك (قوله بالرسالة والخصائص الخ) ذكر آل عمران بعد آل ابراهيم

بحيث يحمله على ما يقرم اليه والعباد اذا
علم أن الكمال الحقيقي ليس الا لله سبحانه
ونعالى وأن كل ما يراه كمالا من نفسه أو غيره
فهو من الله وبالله والى الله لم يكن حبه الا
فهو وفي الله وذلك يقتضى ارادة طاعته
والرغبة فيما يقر به فلذلك فسرنا المحبة
بارادة الطاعة وجعلنا مستلزما لانها
الرسول صلى الله عليه وسلم في عبادته
والحرص على مطاعته (بحسبكم الله وبغض
اكرم ذنوبكم) جواب للامر أى يرض عنكم
ويكشف الخب عن قلوبكم بالتجاوز عما فرط
منكم فيقر بكم من جناب عزه ويؤثركم في
جوار قدسه عبر عن ذلك بالمحبة على طريق
الاستعارة أو المفاصلة (والله غفور رحيم)
لمن تحب اليه بطاعته واتباع دينه صلى الله
عليه وسلم روى أنهم أنزلت لما فات اليهود
فحين أنباء الله وأحباؤه وقيل نزلت في وفد
فخبر ان لما قالوا انما نعبد المسيح حياتهم وقيل
في أقوام زعموا على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنهم يحبون الله سبحانه ونعالى
فأمر وأن يجعلوا له نواهم تصد بقاء من العمل
(قل أطيعوا الله والرسول فان تولوا) يحتمل
المضى والمضارع بمعنى فان تولوا (فان الله
لا يحب الكافرين) لا يرضى عنهم ولا يثنى
عليهم وانما لم يقل فلا يحبهم قصد العموم
والدلالة على أن التولى كثر وأنه من هذه
الجنسية بتنى محبة الله وأن محبة مخصوصة
بالمؤمنين (ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل
ابراهيم وآل عمران صلى الله عليهم) بالرسالة
والخصائص الروحانية والجسمانية ولذلك
قوله على ما لم يوقع عليه فغيرهم لما أوجب
طاعة الرسل وبين أنهم الجالبة لمحبة الله
سبحانه ونعالى عقب ذلك بيان منافقهم
فخرجوا على

وبه استدلال على فضلهم على الملائكة وآل
ابراهيم اسمعيل واسحق وأولادهم وقد
دخل فيهم الرسول صلى الله عليه وسلم وآل
عمران موسى وهرون ابنا عمران بن بههر بن
خاثة بن لاوي بن يهوقب أوعيسى وأمه
حريم بنت عمران بن مائان بن اسعازار
ابن أبي يود بن يونن بن رب بابل بن
ساليان بن يوحنا بن اوشا بن اموذن
ابن مشكي بن حارقار بن احاد بن يوتام
ابن عزريا بن يودام بن ساقط بن ايشي
ابن راجع بن سليمان بن داود بن اليشين
ابن عويد بن سلون بن ياعصر بن يمشون
ابن عمار بن رام بن حنوم بن فارض ابن
يهودا بن يهوقب عليه السلام وكان بين
العمر اثنين ألف وثمانمائة سنة (ذرية بعضها
من بعض) حال أو بدل من الآل أو منها
ومن نوح أي أنهم ذرية واحدة متشعبة
بعضها من بعض وقيل بعضها من بعض في
الدين والذرية الولد يقع على الواحد والجمع
فعامة من الذرية أو فعولة من الذرية أبدلت
همزتها ياء ثم قلبت الواو ياء وأدغمت (واقه
سميع علم) بأقوال الناس وأعمالهم فيصطفي
من كان مستقيما القول والعمل أو سميع يقول
امرأة عمران علم بنتها (اذ قالت امرأت
عمران رب اني نذرت لك ما في بطني) فينتصب
به اذ وقيل نصبه بانها اذ ذكر وهذه حنة
بنت فاقوذاجدة عيسى وكانت عمران بن
بههر بنت اسمها حريم اكبر من هرون فظن
أنه المارد زوجته وترده كفالة زكريا فانه كان
معاصر الآل مائان وتزوج ابنته ايشاع
وكان يحيى وعيسى عليهما السلام ابني خالة
من الاب روى أنها كانت عاقرا عجوزا فيمنما
هي في ظل شجرة اذ رأته طائرا يطعم فرخه
فحنت الى الولد وتغشته فقالت اللهم انك على
نذر ان رزقتني ولدا أن تصدق به علي بيت
المقدس فيكون من خدمه فحملت حريم وهلك
عمران وكل هذا النذر مشروعا في عهدهم
للعلماء فاعلموا بنت الامر على التقدير أو
طلبت ذكرا

مع دخولهم فيهم ابيان أنهم مقصودون هنا بالذات اذ السورة ترات لبیان فضلهم لالكونهم أشرف
لدخول نبي صلى الله عليه وسلم في آل ابراهيم وفي كلامه اشارة الى أن المقصود من ذكر جميع الرسل
لا خصوص من خص بالذكر ووجه الاستدلال المذكور أن العالمين شامل لجميع الخلق فان
اختار هؤلاء عليهم اقتضى تفضيلهم والتأويل خلاف الظاهر وقوله وكان بين العمران بن بههر عمران
أباه موسى وعمران أباه حريم وعمران المذكور في النظم بمحمدا ملها ويرجح في الاتصال القول الثاني بأن
لسورة تسمى آل عمران ولم تشرح قصة عيسى عليه الصلاة والسلام وحريم في سورة أبسط من شرحها
في هذه السورة وأما موسى وهرون فلم يذكر من قصته مل في هذه السورة طرف فدل ذلك على أن
عمران المذكور ههنا هو أبو حريم انتهى (قوله حال أو بدل الخ) اختلف في اعراب نصبه
فقبل على البدلية من آدم وما عطف عليه وهذا انما يتأتى على قول من يطلق الذرية على الآباء والأبناء
لأنه من الذرية بمعنى الخلق والاب ذريته منه الولد والولد ذريته من الاب وبه صرح الراغب وغيره فلا يرد
عليه قول أبي البقاء انه لا يصح أن يدل من آدم لأنه ليس بذرية وقيل بدل من نوح وما بعده وقيل بدل
من الآل لأن المبادر من الذرية النسل ولذا اقتصر المصنف رحمه الله على هذين القولين لما فسر الذرية
به وقس عليه الحالية وقوله ذرية واحدة الواحدة مستفادة من التام ومن ابتدائية على الاول اتصاله
على النسب أي اتصاله فيهما وعلى الثاني يكون كقوله المتماثلون والمتماثلات بعضهم من بعض
(قوله والذرية الولد الخ) فيه أقوال فقيل منسوب الى الذر بالفتح والضم لتغيير النسب بمعنى الخلق
أو الثالث لأنه تعالى خلقها وبها أو بمعنى صفات الغل لاخراجهم من صلب آدم عليه الصلاة والسلام على
عبيته واختاره الزجاج وقيل أصلها ذرية ففعولة منه فإبدات الراء ياء ثم قلبت الواو ياء وأيضا وأدغمت
كأحد الوجوه في سرية ولو جعلت من الذر ولو كان أنسب وقيل انه من ذر الخلق وهو موزا والتزم تحقيقه
كافي البرية قال في الكشف والاول أصح ومعنى التفریق والبث أظهر وفعولة بتشديد العين
وقوله بأقوال الناس الخ انف ونشر والتعميم من حذف المتعلق والتخصيص بقرينة السياق (قوله
فينتصب به اذ) أي بسميع علم على التنازع أو بسميع ولا يضر الفصل بينهما بالاجنبي لتوسعه
في الظروف وحسنه بفتح الحاء المهملة ونون مشددة وتاء تأنيث اسم عبراني ثم ذكر أن حريم انتحان
كعمران وقوله فظن أن المراد زوجته أي المراد بامرأة عمران في الآية أم حريم هذه وزوجته وفي نسخة
أنه المراد وزوجته (قوله وترده كفالة زكريا) أي برده هذا القول قوله تعالى وكفلها زكريا فان
زكريا في عصر عمران بن مائان لا عمران بن بههر وتزوج زكريا ايشاع بنت عمران بن مائان أخت حريم
فيكون عيسى بن حريم ويحيى بن زكريا ابني خالة لاب كما ورد في الحديث الصحيح وانما كاتالاب لانها
بنت عمران لكن حريم من حنة وايشاع من غيرهما لاذكر أن حنة كانت عاقرا حتى صارت عجوزا ثم
حملت حريم وايشاع كانت أكبر سن من حريم لكن ما سبأ في من أن زكريا قال أنا أحق به اعني
خالته ليدل على أنها خالته لا أختها فمنهم من وفق بينهما ما بأن حنة وايشاع بنتا فاقوذاه حريم بنت
أخت ايشاع وبنت الأخت يطلق عليها أخت اطلاقا متعارفا فيكون ابني خالة مجازا ومنهم من قال كان
عمران تزوج أم حنة فولدت له ايشاع وكانت حنة وبيته تزوجها وكان ذلك جائزا في شريعتهم فولدت
حريم فتكون ايشاع أخت حريم من الاب وخالته أيضا لكن أورد عليه أن الاول مجزأ احتمال
لارواية فيه والثاني لا يصح مع قوله ان ايشاع بنت عمران (قوله روى أنها كانت عاقرا) أي حنة
وخادم بن يحيى بن جع خادم كتيع وهو جع نادر ونذر تحريرا الاولاد في شرعهم مخصوص بالذكور
وبعد هذه القصة جاز بالبنات أيضا ما في بطني يعني ان كان ذكر اعلى تقدر العرف وتعيينه فيه
أو انها طابته ودعت أن يكون ذكر فيكون المعنى رب اني نذرت لك ما في بطني فاجعله ذكرا على حد
أعتق عبدك يعني وقيل ان هذه الرواية تنافي ظاهر النص يعني قوله رب اني نذرت لك ما في بطني فلماذا

مرضه بقوله روى وهو مدفوع بأن المراد كنت نذرت أو نذرت ما سيكون في بطنى (قوله محزرا
 معناه الخ) التحرير من الحرية وهى ضربان أن لايجرى عليه حكم المسمى وأن لايتعلقه الأخلاق
 الرديئة والرذائل الدينية وإلى هذين المعنيين أشار المصنف وهما تفسيران مرويان عن السلف وقد
 أشار إلى هذا الراغب رحمه الله فاقبل أن الأول من التحرير بمعنى الاعتق والنسب من تحرير الكتاب
 اتقويه لأن جعله محله للعبادة تقويم له ~~تسكف~~ لا حاجة إليه والمالية اتقان ما أو من الضمير
 فى الطرف وهى حال مقدرة على الشافى قبل ويحمل المصدية (قوله الضمير لما فى بطنها وتأنينه الخ)
 فى الكشف لأن ما فى بطنها كان أنى فى علم الله قال الشارح المحقق يعنى لما علم المتكلم أن مدلول ما مؤنث
 جازله تأنيث الضمير العائد إليه وإن كان اللفظ مذكراً هذا فى قوله فلما وضعها برأى فى قوله حكايه رب
 انى وضعها أنى فقد يوجه بأن تأنيث الضمير ههنا ليس باعتبار العلم بل باعتبار أن كل ضمير وقع بين
 مذكر ومؤنث هو ما عاين من مدلول واحد جاز فيه التأنيث فلو الكلام يسمى جملة وأننى
 حال بمنزلة الخبر فأنث الضمير العائد إلى ما نظر إلى الحال من غير أن يعتبر فيه معنى الأنوثة ليلزم اللغو وفيه
 نظر لانها حال مؤكدة كما قاله المعبون وأيضا فإنه إذا كان المقصود التحسر لا يوجه ما ذكر أصله كما أنه
 قيل وضعت ما فى البطن أنى كما أن فان كانتا اثنتين لا لغو فيه لأن ضمير كانتا لمن يرب وانما شئ نظر إلى الخبر
 ومن لم يفرق بين الموضوعين زعم أن تأنيث الضمير بناء على العلم بكونه أنى فلا يوجهه حينئذ أنه باعتبار
 الحال وقوله أو على تأويل مؤنث الخ يعنى يؤنث لفظي يصلح له مذكراً والمؤنث كالمجرب به بفتحين
 وهى النتائج فلا يشكك تأنيثه ولا يفلوذكر أننى (قوله وانما قالت تحسر الخ) جواب سؤال تقديره
 أن الاخبار إنما للفائدة أو لازمه ما علم الله محيط به ما فأتى فائدة فى هذا الاخبار فقبل انما يلزم ما ذكر
 إذا كان الاخبار للمخاطب وهذا الاخبار لا متكلم بعرض حاله ويحسر عليه تعالى فان قلت كما أنه
 يلغو الخبر لاستغناء المخاطب عن الافادة بلفظ الكلام مع قصد التحسر على المخاطب بكونه متحسرا قلت
 أجيب بأن الكلام لا إنشاء التحسر وبالتلفظ به بصير المتكلم متحسرا وليس لافادة التحسر وقرى بين
 احداث الشئ وافادته ويحتمل أنه تحسر محمداً استعجلاً بالقبول لانه من فواضع لله رفعه وقد قال
 الامام المروزقى انه قد روي الخبر بصورة لا غرض سوى الاخبار كفى قوله قولى هم قتلوا أميم أنى فان
 هذا الكلام تحزن وتجعجج وليس باخبار فقله ليس باخبار هو الدافع للسؤال فلا حاجة إلى شئ آخر
 لانه ما لم يلزم هذا برهان دلالة على التحسر لا بد أن تكون كناية أو مجازاً والكلام الخبرى سواء كان
 حقيقة أو لا بد منه من أحد الأمرين الفائدة أو لازمها وهما موقوفان هنا فمد السؤال فتأمل
 وقوله وهو استئناف أى مقطوع مما قبله فليس معطوفاً فلا ينافى كونه اقراضاً كما سبأنى وقوله
 تعظيماً للموضوع عما أى المولود الذى وضعته يعنى ليس المراد الرذيلة التى فى اخبار الله بها هو أعلم به كما
 يترأى من السياق وما موصولة والعائد محذوف تقديره ما وضعته وأما كون ما وضعت عبارة عن
 أم مريم أى هو أعلم بها من التحزن والتحسر فلا وجه له وبجالة النظم تأباه وقوله على أنه من
 كلامه فليس للتجهيل بل لئنى العلم لأن العبد ينظر إلى ظاهر الحال ولا يقف على ما فى خلافه من
 الاسرار (قوله بيان لقوله والله أعلم الخ) وذلك أن قوله تعالى والله أعلم بما وضعت الخ وارد
 لتفخيم المولود وتفضيله على الذكر يعنى أنه قد تعورف بين الناس فضل الذكر على الانثى والله هو الذى
 اختص بعلمه افضل هذه الانثى على الذكر فكان قوله وليس الذكر كالانثى بياناً لما اشتغل عليه الأول
 من التعظيم وليس بياناً لمنطوقه حتى يلحق بعطف البيان المستغنى فيه العطف واللام فيه ما للعهدة أما
 التى فى الانثى فليسبق ذكرها صريحاً فى قولها انى وضعتها أنى والتى فى الذكر فقله قولها انى نذرت الخ اذ هو
 الذى طلبته والنهر لا يكون الا للذكر (قوله ويجوز أن يكون من قولها بمعنى وليس الذكر
 والانثى سبان) وفى ليس ضمير الشان ولذا رفع سبان فى نسخة سيين وهو ظاهر ~~كون~~ اللام على

(محزرا) معقفاً لخدمته لا أشغله بشئ أو مخلصاً
 للعبادة ونصبه على الحال (فتقبل على)
 مآذنه (انك أنت السميع العليم) لتدلى
 ونفى (فلما وضعها قالت رب انى وضعتها
 اننى) الضمير لما فى بطنها وتأنينه لانه كان أنى
 وجاز اتصاف أنى حالاً لانه لأن تأنيثها أعلم
 منه فان الحال وصاحبها بالذات واحد أو
 على تأويل مؤنث كأنه نفس والجلبة وانما حاله
 تحسرا وتحنناً إلى الله الانم كانت ترجو أن
 تلمد ذكر أو لذل نذرت تحسره (والله أعلم
 بما وضعت) أى بالشئ الذى وضعته وهو
 استئناف من الله سبحانه وتعالى تعظيماً
 لموضوعها وتجهيلاً لها بانها وقراً ابن عامر
 وأبو بكر عن عاصم ويعقوب وضعت على
 أنه من كلامها تسمية لنفسها أى والله أعلم
 فيه سر أو الانثى كان خبراً وقوى وضعت على
 أنه خطاب الله تعالى لها (وليس الذكر
 كالانثى) بيان لقوله والله أعلم أى وليس
 الذكر الذى طلبت كالانثى التى وهبت واللام
 فيها للعهدة ويجوز أن يكون من قولها
 بمعنى وليس الذكر والانثى سبان فيما نذرت
 فتكون اللام للجنس

هذا الجنس لانه لم يقصد خصوص ذكر واثني بل المراد أن هذا الجنس خبر من هذا كقوله الرجل خبر من المرأة ويؤيد كونه من كلامها عطف قولها وإني سميتها صريم قال في الانصاف وأورد على هذا الوجه أن قياس كونه من قولها أن يقال وليس إلاثني كالكذا كرفان مقصودها تنقيص الإثني بالنسبة إلى المذكور العادة في مثله أن يثنى عن الناقص شبهه بالكامل لا العكس وقد وجدت الأمر في ذلك مختلفا ولم يتبين لي تعيين ما قالوه ألا ترى إلى قوله تعالى لستن كاحد من النساء فثني عن الكامل شبهه الناقص لأن الكمال لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ثابت بالنسبة إلى عموم النساء وعلى ذلك جاءت عبارة امرأة عمران ومنه أيضا أن يخلق كمن لا يخلق انتهى (قلت) إذا دخل ثني بلا أو غيرها أو ما في معناها على تشبيه مصرح بآثاره أو بعضها الجملة معنيين تفضيل المشبه بأن يكون المعنى أنه لا يشبه بكذا لأن وجه الشبه فيه أولى وأقوى كقولك ليس زيد كذا في الجود ويحتمل عكسه بأن يكون المعنى أنه لا يشبه به لبعد المسافة بينهما كقول العرب ماء ولا كصدي مرعى ولا كالسعدان فثني ولا كالكامل وقوله

طرف الخيال ولا كليله مدجج ووقع في شروح المقامات وغيرها أن العرب لم تستعمل الثني بلا على هذا الوجه إلا أنه معنى الثاني وإن استعمله لثني تفضيل المشبه من كلام المولدين حتى اعترضوا على قول الحريري في قوله في مقاماته غدت ولا اعتداء الغراب وما يشبهه كقوله في خطبة التلويع قال حطمان الأشجار ولا اشتجار الشمس نصف النهار أي ولا مثل ذلك خذف مثل المنصوبة بلا وأقيم المضاف إليه مقامها وأراد أن اعتداه كان قبل اعتداء الغراب الذي هو أكثر الطير بكورا وهذا أو أمثاله في هذا الكتاب معناه أن المشبه أقوى من المشبه به ولم يأت هذا عن العرب كما مر مثاله وليس مذهبه في ذكر لا بين المشبهين وانما هو من كلام الإمامة ووقع مثله في مقامات البديع وما نقله المحشي صبي على هذا فأشار إلى أنه ليس بالآزم كما ورد في الآيات المذكرة وما أوردنا النعالي من خلافه في كتابه المنتخب فلان حسن ولا القمر وجواد ولا المطر على أنه لو لم يأت ما ذكره فالعاني لا يجزئها على أن ما ورد في الثني بلا المعترضة بين الطرفين لا في كل ثني وهذا من نفائس المعاني التي ينبغي حفظها ولم أر من صرح به حتى وقع في بعض حواشي التلويع فيه خبط لعدم الضبط وقيل قول المصنف ليس الذكر والإثني إشارة إلى أن التشبيه ليس للحاق الناقص بالكامل ولا يثنى أن يقال وإيس إلاثني كالكذا كقولك للثني والمراذني المساواة واللام للجنس على هذا التوجيه لانها تريد إيس الجنس إلاثني كالكذا كقوله في خدمة بيت المقدس وعلى الوجه الأول هذه الجملة معترضة من متكلم آخر فقوله ضربت زيدا ونم ما فعلت وبكر أو خالد بخلافه على هذا أو هما كلام متكلم واحد بالنظر إلى الحكاية لا المحكي فتأمل (قوله) وانما ذكرت ذلك لربها تقر بالحق) يفهم التقرب من كون صريم بمعنى عابدة وفهم التغير بظاهر تغاير المقولين وقد مر أن صريم معنى آخر وقد سبق أنها معترضة مارية بمعنى جارية وهو أصح عندي (قوله) أجبرها بحفظك الخ أصل العود كما قاله الراغب رحمه الله الاتجار إلى الغير والتعلق به يقال عاذ فلان بفلان إذا استجار به ومنه أخذت العود وهي القيمة والرقية والرجيم المرجوم استعماله في لازم معناه وهو المطرود وما ذكره من الحديث رواه النبطان فقوله في الكشف الله أعلم بعصته فان صح فعناه أن كل مولود يطعم الشيطان في اغوائه إلا صريم وابنه فانما كانا معصومين وكذلك كل من كان في صفتهما كقوله تعالى لا غيبتهم أبجعين الاقبياد منهم المخلصين واستله صار خامن منه تخييل وتصوير طمعه فيه كأنه يحسه ويضرب بيده عليه ويقول هذا من أغويه ويقوه من التخييل قول ابن الرومي

لما تؤذن الدنيا به من صروفها • يكون بكاء الطفل ساعة يولد

وأما حقيقة المس الخس كما يتوهم أهل الحشوق وكلا ولو ساطا بإيس على الناس ينخسهم لامتلات الدنيا صراخا وعيا طامعا يلو نابه من نخسه انتهى يريد أنه من التخييلات الادعائية وليست كذلك في الواقع وقد استعمله ابن الرومي على نهج حسن التعليل فالاستهلال صار خاى الابتداء واقع عنده والمسر

(وإني سميتها صريم) عطف على ما قبلها من مقالها وما بينهما اعتراض وانما ذكرت ذلك لربها لتقرب إليه وطالب الان بها ويصلحها حتى يكون فعلها مطا بقا لاسمها فان صريم في اغتيم بمعنى العابدة وفيه دليل على أن الاسم والمسمى والتسمية أمور متغايرة (وإني أعيد لها بك) أجبرها بحفظك (ودرت بها من الشيطان الرجيم) المطرود وأصل الرجيم الرمي بالجارة وعن النبي صلى الله عليه وسلم حين ما من مولود يولد الا والشيطان يحسه حين يولد فيسهل من مسه إلا صريم وابنها ومعناه أن الشيطان يطعم في اغواء كل مولود بحيث يتأثر منه إلا صريم وابنه فان الله سبحانه وتعالى عساهما ببركة هذه الاستعاذة

تخييل ليس بشئ أما تردده في الحديث فظاهر البطلان لما ذكرنا وأما تأويله بما ذكر فقد اتفق أهل الأرض على خلافه وإن نابه المصنف وما ذكره من امتلاء الدنيا صراخا وهم فاسد لكن أشار إلى أن الحديث ليس على عمومه وإن أول دليل الآية التي تلاها ولا يتأني فيه المحصر لأنه قد يكون باعتبار الأغلب أو بقدره ما يخصه فخرج النبي صلى الله عليه وسلم منه أيضا حتى لا يلزم تفضيل عيسى صلى الله عليه وسلم عليه في هذا المعنى ويؤيده خروج المتكلم من عموم كلامه كما روى الجلال في البهجة السنية عن عكرمة قال لما ولد النبي صلى الله عليه وسلم أشرفت الأرض فوراً فقال أبليس أقول له لا بد له ولا يقدر عليه أمرنا فغالت له جنوده ولو ذهبت إليه فجلته فلما دنا منه ركضه جبريل عليه الصلاة والسلام فوقع بعدن فما قيل لا يعد اختصاصهما بهذه الفضيلة دون الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا وجه له وقال السهيلي رحمه الله شق صدره في حال طفولته وشق الملكين قلبه وأخرج علقمة سوداء وقولهما أنه مغمز الشيطان الحديث لا يدل على فضل عيسى عليه الصلاة والسلام على نبينا صلى الله عليه وسلم لأنه خلق مكملاً في القوى البشرية ثم نزع منه ذلك وملئ حكمته وإيماناً ما بعد غسله بالثلج والبرد ولا مام السجدة في فيه كلام نفيس تعرض له ابنه في طبقانه وقوله حين يولد أي حين نمت ولادته وقوله يولد للاستقرار مع قطع النظر عن المعنى والاستقبال وقيل أنه بمعنى ولد ليصح استثناء مريم وابنتها فبرعن الممانى بالمضارع لحكاية الحال فتأمل ومعنى قوله تخييل أنه استعاره تمثيلية شبه حال الشيطان في قصد الاغواء بمحال من عيسى النبي باليد وبعبه لما يريد به كما سيأتي في نحو قوله والسموات مطويات بيمينه (قوله فترضى بها الخ) تفسير القبول للتذبر بالرضا إشارة إلى تشبيه التذبر بالهدية ورضوان الله بالقبول وقوله أي بوجه حسن إشارة لتوجيه دخول الباء فإنه يرد عليه أنه مصدر ويجب نصبه بأن يقال تقبلها قبولاً ولذا جعل بهضم الباء زائدة فبين أن فعولاً يكون لآلة التي يفعل بها الفعل كالسوط والدود لما يبعث به ويولد فليس مصدره هنا حتى يدعى زيادة الباء والتذبر جمع نذير بمعنى منذرة والتساكاه النطحة وهو ضمير عائذ لوجه وقوله أو تسلمها مصدره عطوف على أقامتها وتفسير آخر للوجه والسدانة مصدر بمعنى الخدمة وقوله روى الخ البيان للتسليم المذكور وقوله وصاحب قربانهم هو من تسلم له ليصفها وتنزل النار فتأكلها كما كان ذلك أهم ولذلك ورد في وصف أمة محمد صلى الله عليه وسلم قربانهم دماؤهم أي الذبح لا أكل النار وقوله عندي خاتم امرأته وطفاً بمعنى علا على الماء وضده رطب (قوله ويجوز أن يكون مصدر الخ) أي هو مصدر على تقديره مضاف أي رضى بها ملتبسة بأمر ذي قبول ووجه ذي رضا وهو ما بقيه مقام الذكور لما اختصت به من الأكرام وهو جواب آخر ثم يجوز أن يكون تفعل بمعنى استعمل كتحمل بمعنى استعمل أي استقبلها أو تلقاها وهذا جواب آخر قال ابن المنير في تفسيره فيكون القبول عبارة عن أوله واستقباله وتقبلها بمعنى استقبلها بأول وهله من ولادتها وأظهر الكرامة فيها حينئذ وفي المثل خل الأمر بقول الله أي بأولته انتهى وقوله ويجوز أن يكون مصدر أجوب ثالث (قوله مجاز عن تربيتها الخ) أي هو استعارة أو مجاز مرسل بعلاقة لازم فإن الزارع لا يزال يتعهد زرعته بسقيه وحمايته عن الآفات وقاع ما يخنقه من النباتات وقوله على أن الفاعل هو الله أي الضمير العائد على اسم الله وهو الرب وليس مراده على إفظا الجلالة المفهوم من الكلام حتى يقال أنه لا حاجة إليه مع أنه خلاف الظاهر وزكريا فيه لغات المد والقصر وزكريا بترك الألف ومنه من الصرف للعلمية والجملة وقيل لآل التأنيت (قوله المحراب أي الغرفة) لم يعطف على ما قبله لأنه بيان لقبولها وذكر للمحراب معاني المشهور ومنها الأخير ولذا اقتصر عليه أخيراً في قوله كأنها الخ قال في الدرر المصون هذه معان للمحراب من حيث هو وأما في الآية فلا خلاف في أنه المحراب المتعارف وأصله مفعال صيغة مبالغة كقطعان فسمي به المكان أكثرته فيه وقيل أنه يكون اسم مكان واليه يعمل كلام المصنف رحمه الله وكونه من المحاربة لمحاربة الشيطان فيه أو لتنافس الناس عليه وللبعض المغاربة في المدح

(تقبلها أربها) فرضى بها في التذبر مكان الذكر (يقول حسن) أي بوجه حسن يقبل به السدانة وهو أقامتها مقام الذكر أو تسلمها أعقب ولادتها قبل أن تكبر وتصلح للسدانة روى أن حنة المولدة لهم القتم في خرقه وحلتها إلى المسجد ووضعها عند الأحابار وقالت دونكم هذه النذيرة فتنافسوا فيها لأنها كانت بنت إمامهم وصاحب قربانهم فان بن مائان كانت رؤوس بني إسرائيل ومولوكهم فقال زكريا أنا أحق بها عندي خاتمها فأبوا إلا القرعة وكانوا سبعة وعشر بن فاذا تعلقوا إلى نحرها فأقوا فيه أقلامهم فطفا قلم زكريا ورسبت أقلامهم فتسكفها ويجوز أن يكون مصدره على تقدير مضاف أي بذى قبول حسن وأن يكون تقبل بمعنى استقبل كقضى ونهمل أي فاختارها في أول أمرها حين ولدت بقبول حسن (وأنت بناتبا لآل حسن) مجاز عن تربيتها بصلتها في جميع أحوالها (وكنها زكريا) شدة الفاعل جزاء والكساف (وعاصم وقصر وزكريا غير عاصم في رواية ابن عباس على أن الفاعل هو الله تعالى وزكريا عاصم أي جعله كافلاً لها رضاً منها لمصالحها مفعول أي جعله كافلاً لها رضاً منها لمصالحها وخفف الباقون ومد وزكريا مفعولاً كلما دخل عليها زكريا بالمحراب أي الغرفة التي بنيت لها أو المسجد أو أنشرف موضع من بيت ومقدمها سمى به لأنه محل محاربة الشيطان كأنها وضعت في أنشرف موضع من بيت

المقدس قوله ويجوز أن يكون الخ كذا في النسخ ولا فائدة فيه لتقدمه قبل على ما فيه مما هو واضح اهـ معجزة

(وجد عند هارزفا) جواب ثلثا ناصبه روى أنه كان لا يدخل عليها غيره وإذا خرج أغلق عليها سبعه أبواب وكان يجد عندها فاكهة
الششاء في الصيف وبالعكس (قال يا مريم أتى لك هذا) من أين لك هذا الرزق الآتي في غير أبوابه والأبواب مغلقة عليك وهو دليل جواز الكرامة
للأولياء وجعل ذلك مجزئة زكريا يدفعه الشبهة الأمر عليه (قالت هو من عند الله) فلا تنبذ قبل تكلمت صغيرة كعيسى عليه السلام ولم
تضع ثديا قط وكان رزقها ينزل عليها من الجنة ع ٣ (إن الله يرزق من يشاء بغير حساب) بغير تقدير أكثره أو بغير استحقاق نقض لادعائه وهو

يحتج أن يكون من كلامها وأن يكون من
كلام الله سبحانه وتعالى روى أن فاطمة
رضي الله تعالى عنها أهدت لرسول الله صلى
الله عليه وسلم رغبين وبضعة فلم تفرج بها
إلما وقال صلى الله عليه وسلم كشفت عن الطبق فإذا
هو عروة خبز ولحم فقال لها أتى لك هذا قالت
هو من عند الله إن الله يرزق من يشاء بغير
حساب فقال الحمد لله الذي جعل شيعة
بسيده نساء بنى إسرائيل ثم جمع عليها والحسن
والحسين وجمع أهل بيته وبقي الطعام كما هو
فأوسعت على جيرانها (هذا الذي دعاك كبرياءه)
في ذلك المكان أو الوقت إذ تستملحنا ونتم
وحيث للزمان لما رأى كرامة مريم ومنزلها
من الله سبحانه وتعالى (قال الرب هب لي من
ذلك ذرة طيبة) كأوديتها لحنه العجوز العاقر
وقيل لما رأى الفاكهة في غير ما أنها اتبته على
جوارز ولادة العاقر من الشيخ فسأل وقال
هب لي من ذلك ذرة لانه لم يكن على الوجوه
المعتادة وبالألسان المعهودة (انك سمع
الدعاء) مجيبه (فنادته الملائكة) أي من
جنسهم كقولهم زيد ركب الخيل فان المنادي
كان جبريل وحده وقرأ آية والكلاني فتأناه
بالإمامة والتذكير (وهو قائم بصلى في المحراب)
أي قائم في الصلاة ويه في صفة قائم وأخبرنا
سأل آخر أحوال عن الضعيف قائم (إن الله
يشرك بعبادتي) أي بأن الله وقرأ أنا فاعرف
عالم بالكسرة على إرادة القول أولان التنداء
نوع منه وقرأ آية والكلاني يشرك
ويحيى اسم أبيه وان جعل عريا فضع صوته
للتعريف ووزن الفعل (مصدرة بكلمة من
الله) أي بعيسى عليه الصلاة والسلام سمى
بذلك لانه وجد بأمره تعالى دون أب فشابه
الدماء التي هي عالم الأمر أو بكتاب الله
سمي كلة كما قيل كلة الخويدة أقصده
(وميدا) بسود قومه وبفوقهم وكان قائما
للناس كما هم في أنه ما هم بمعبودة قط (وحسورا)
مبالغة في حزن النفس عن الشهوات
والمال روى أنه مر في صباه بصبيان

جمع الشجاعة والخشوع لربه * ما أحسن المحراب في المحراب

(قوله جواب ثلثا ناصبه الخ) وجد بمعنى أصاب ولقي متعد لواحد وهو رزقا وكل منصوب على الظرفية
لاضافته إلى ما الظرفية المصدرية وصلتها داخل والعامل فيها الجواب بالانفاق لأن ما في حيز المضاف
إليه لا يعمل في المضاف ولا يجري فيها الخلاف المذكور في أسماء الشروط ومن الناس من وهم فقال ان
ناصبه فعل الشرط وادعى أنه الانصبه عن فزاد في الظن بوزنعة (قوله من أين لك هذا الرزق الخ)
نقدم الكلام في أين وكونه كرامة ظاهرة لأن مريم لا نبوة لها على المشهور وأما كون هذه العبارة نقضة
الاشتباه وهو يشافي كونه مجزئة فبناء على الظاهر وفيه نظر لانه يجوز أن يكون لظاهر ما فيها من الجذب
بتكلمها ونحوه وسيد كرامة هذه العبارة بعينها في الحديث الذي بعده ولا اشتباه فيه (قوله قبل تكلمت
صغيرة الخ) الذين تكلموا في المهد أحد عشر قطعههم الجلال السيوطي رحمه الله تعالى في قوله

تكلم في المهد النبي محمد * ويحيى وعيسى والخليل ومريم
ومبرى جريج ثم شاهد يوسف * وطفل لدى الأخذ وديرويه مسلم
وطفل عليه مر بالأمه التي * يقال لها تني ولاتكلم
وما شطة في عهد فرعون طفلهما * وفي زمن الهادي المبارك ليختم

(قوله بغير تقدير) هو أتم ما معنى بيان المقدار والتقدير فانه يردع عنه وقوله أو بغير استحقاق فهو مجاز
لانه لو كان بالاستحقاق لكان كل رزق في مقابلة عمل فيستلزم الحساب بمعنى التعداد وقوله روى الخ
أخرجه أبو يعلى في مسنده وبضعة بفتح وكسرة عن قطعة وقوله فرجع الخ أي أرسلها اليها أو أخذها
ورجع بها غطاء وهي بمعنى أقبل وفي الكلام تقدير أي فاكوا حتى شبعوا وبقي الطعام الخ (قوله في
ذلك المكان الخ) فقدمه لانه المعنى الحقيقي المعروف فيها وقيل انها وتم بالفتح والتشديد مع ونهم
للاشارة إلى المكان ورد الزمان مجازا كحيت وذهب الزجاج إلى انها مستعارة للجهة والحالة كما تستعار
حيث لها بستريلها منزلتها وكون الفواكه في غير ما أنها لان فاكهة الصيف في الشتاء وعكسه كما مر وفي
تعمدية اتبته على تسمع ووجه التنبيه أن الولد كالقبرة والعقر كذهاب ابنة قيل وكذا تكلمها في غير ما وأنه
وقوله يا رزق من يشاء بغير حساب وقوله مجيبه فسر السميع بالمجيب لأن السمع ورد بمعنى القبول كثيرا
(قوله أي من جنسهم الخ) يعني أنه أطلق الجمع المعترف على الجنس الشامل للواحد كقوله هم يركب
الخيل لمن له فرس وكذا هنا المنادي واحد وهو جبريل عليه الصلاة والسلام (قوله ويحيى اسم
أبيهم) هذا هو الصحيح وأما كونه منقولا من الفعل فقول ضعيف واحتمال أنه منقول من فعل فيه فاعل
مستتر حتى يكون جملة محكية تكلف مستغنى عنه وقوله على إرادة القول الخ هما مذهبان في النحو
للصيريين والكوفيين مشهوران (قوله بعيسى عليه الصلاة والسلام الخ) سمى عيسى كامة لانه وجد
بأمر كمن من دون تناسل كما يسمى نحره عالم الأمر والمراد بالكتاب الانجيل فسمى كلمة كما تسمى
القصيدة الطويلة كلمة والخويدة تصغير الحادثة بالمهمات وهو لقب شاعر جاهلي اسمه قطبة بن محسن
ابن خروم وأصل معنى الحادثة الضخم المذكبين وهي قصيدة مبنية معروفة عند الرواة مشهورة بالبلاغة
(قوله بسود قومه وبفوقهم الخ) أصل معنى السيد من يسود قومه ويكون له اتباع ثم أطلق على كل
قائ في دين أو دنيا وورد في الحديث إطلاقه على الله (قوله مبالغا) الحصور من الحصر وأصله
المنع ويطلق على كل من لا يدخل في الميسر فلذا استعمل فيما ذكره وقوله ناشأتم في للابتداء
وان كان بمعنى من جلتهم ومهه ودا فيهم فللتبعض ومعناه على الأول ذونسب وعلى الثاني معصوم
فلا بلغوا ذرية دنيا ونهم من فسر الحصور بالذي لا يميل إلى الدنيا واستدل به على فضل العزوبة على
التزوج (قوله استبعادا من حيث العادة الخ) ومع قوله من حيث العادة لم يبق وجه لما قيل لا وجه
للاستبعاد مع أن قدرة الله واضحة وكذا الحاجة للتعجب وقوله بلغني الكبر أدركني إشارة إلى

فدهو إلى اللعب فقال ما لعب خلقت (وتبسم من الخلقين) ناشأتم من أوكاشا من هدا من لم يات كبيرة ولا صغيرة (قال الرباني) انهما
يكون في غلام استبعادا من حيث العادة أو استبعادا أو تقبلا أو استبعادا من كفية حدونه (وقد بلغني الكبر) أدركني كبر السن وأثر
في وكان له تسع وتسعون سنة ولا مر أنه ثمان وتسعون سنة (وامرأت عاقر) لا تلد من العقر وهو القطع لانها ذات عقر من الأولاد

(حال كذلك الله يفعل ما يشاء) أي يفعل ما يشاء من العجائب مثل ذلك الفعل وهو إنشاء الولد من شيخ فان وعجز عاقر أو كما أنت عليه وزوجك من السكر والعقرب يفعل ما يشاء من خلق الولد أو كذلك الله مبتدأ وخبر أي الله على مثل هذه الصفة (٢٥) وفيه فعل ما يشاء بيان له أو كذلك خبر مبتدأ محذوف أي الأمر

كذلك والله يفعل ما يشاء بيان له (قال رب اجعل لي آية) علامة أعرف بها الحبل لاستقبله بالبشارة والشكر وتزج مشقة الانتظار (قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام) أن لا تقدر على تكليم الناس ثلاثا وإنما حبس لسانه عن مكالماتهم خاصة لتخلص المدة لذكر الله تعالى وشكره قضاء لحق النعمة وكأنه قال آيتك أن يحبس لسانك إلا عن الشكر وأحسن الجواب ما اشتق من السؤال (الامرأ) إشارة بهويد أو رأس وأصله التحرك ومنه الراموز للجر والاستثناء منقطع وقيل متصل والمراد بالكلام ما دل على الضمير وقري رمز الخدم جمع رامن ورمز أكرس جمع وموزع على أنه حال منه ومن الناس بمعنى متراضين بك قوله

متى ما تلقى فردين ترجف

روافف ألتيك وتضطارا (واذ كركبك كثيرا) في أيام الحبسة وهو مؤكدا لما قبله مبين للفرض منه وتقيد الأمر بالكثرة يدل على أنه لا يفيد التكرار (وسبح بالعشي) من الزوال إلى المغرب وقبل من العصر والغروب إلى ذهاب صدر الليل (والابكار) من طلوع الفجر إلى الضحى وقري بفتح الهاء زج جمع بكر كعحر وأسماء) وأذات الملائكة يا حريم إن الله اصطفاك ومهرك وأطفالك على نساء العالمين كلوا واشربوا كرامة لها ومن أنكر لكرامة زعم أن ذلك كان معجزة زكريا وأمرها ما لنبوة عيسى عليه الصلاة والسلام فإن الإجماع على أنه تعالى لم يستثنى امرأة لقوله تعالى وما أرسلنا قبلك إلا رجالا وقيل ألهموها والاصطفاء الأول تقبلها من أمها ولم تقبل قبها أنتى وتقرينها بالعبادة واغناؤها برزق الجنة عن الكسب وتطهيرها تطهيرها عما يستغذرن النساء والثاني هدايتها وارسال الملائكة إليها وتخصيها بالكرامات السنية كالولادة غير أب وتبرئتها مما فذقت اليهود بانطاق الطفل وجعلها وابنها آية للعالمين

انهم ما معنى في الاستعمال وهو ما في الجاز من باب واحد وعافر كخاض وطامت على النسب فلذا لم يؤث وأشار إليه بقوله ذات عقر أي قطع (قوله أي يفعل ما يشاء من العجائب الخ) أي أن كذلك معمول يفعل مقدم عليه والتقدير كذا الفعل العجيب يفعل الخ كما مر تحقيقه في وكذلك جعلناكم وقوله كما أنت الخ يعود أجمع إلى كونه استقفا ما عن كيفية حسدونه أو برده ما شاين أم بغير ذلك وكذلك الله على الابتداء والخبر معنى الدوام والاستمرار كما مر وقوله وتزج بالرفع عطف على أعرف بالنصب عطف على استقبله (قوله أن لا تقدر الخ) انما نسره به لانه الظاهر من كونه آية وأما امتناعه مع القدرة وان قيل به فبعد هنا وقيل انه حبس عقوبة له على السؤال وقوله وأحسن الجواب ما اشتق من السؤال أي أخذ منه وانتزع بأن يكون يناسبه لفظا ومعنى لانه لما سأل آية لا جمل الشكر أجيب بأنه أن لا يقدر إلا على الشكر كما قيل لا ي تمام لم يقول ما لا يفهم فقال لم لا تفهم ما يقال (قوله والاستثناء منقطع الخ) الأول هو الظاهر لأن الرمز ليس من جنس الكلام أم لا أو أول الكلام بكل ما به سم فانه يكون متصلا لكنه خلاف الظاهر ويلزم أن لا يكون استثناء منقطع أصلا إذا ما من استثناء الأول ويمكن تأويله بمنسله ورمز يفهمين جمع رامن هو من نادر الجمع وقد حصر في ألفاظ مخصوصة (قوله متى ما تلقى الخ) في أمالي ابن الشجري كان عبارة بن زياد العباسي بحسد عنزة على شجاعته وبظهور تحفيرة ويقول أقوم ليقني لقبته خالبا فأر يحكم منه واعلمكم أنه عبد فبلغ عنزة ذلك فقال

أحولى تنفض استك مذروها * لتفتلى فها أفاذ عمارا

متى ما تلقى فردين ترجف * روافف ألتيك وتضطارا

وسبق صارم قبضت عليه * أصابع لا ترى فيها انتشارا

في أبيات آخر حال والمذوران جانباً اليتين ومن كلامهم ما ينفض مذرويه إذا جابته تدد وفردين ويروي خاوين حال من المفاعل والمفعول ويروي برزين أي بارزين وترجف بمعنى تضطرب والرافة طرف الالية التي تلى الأرض من القاسم وأراد بالروافف التثنية لانه ليس له الارافقتان ولذا نفي ضمير تستطارا وتستطارا بمعنى تستخفا وهو مجزوم معطوف على جواب الشرط وأصله تستطاران وضمير التثنية للروافف لانه بمعنى الرافقين كما مر ويحتمل أن يكون منصوبا بعد الشرط والتاء للخطاب ولتأنيث الروافف والاف للاطلاق وقيل انها بدل من فون التأكيذ الخفيفة (قوله وهو مؤكدا لما قبله الخ) لأن المنع عن كلامهم للاستغفار بالذكور والشكر فان قلت الانشاء لا يعطف على الخبر وكذا المبين لا يعطف على المؤكد قلت قيل انه معطوف حينئذ على مقتدر أي اشكر واذا كركبوا الأمر مؤول بالخبر أي أن لا تكلم وتذكر الخ وفيه تقرر وقوله وتقيد بلخ فيه نظر لأن العشي والابكار قيده ولأن الكثرة أخذ من التكرار (قوله والابكار) بكسر الهاء زج مصدر وعلى الفتح جمع بكر كعحر لفظا ومعنى وهو نادر الاستعمال (قوله كلوا واشربوا الخ) الارهاص التأسيس من الرهص وهو الساق الأسفل من الجدار والارهاصات أن يتقدم على دعوى النبوة ما يشبه المعجزة كإظهار الغمام لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلم الحجر معه وفي كونه معجزة زكريا صلى الله عليه وسلم بعد اذ لم يقع الكلام معه ولم تقترن بالتحدي ودعوى الإجماع على عدم استنباء امرأ لم يسبج لانه ذهب إليه كثير من السلف ومال السبكي رحمه الله وابن السبكي إلى ترجحه واستدلاله بالآية لا يصح أيضا لأن المذكور فيها الارسال وهو أخص من الاستنباء فان فسر القول بالالهام فاستداه إلى الملائكة عليهم الصلاة والسلام خلاف الظاهر وان كان لا يمنع من أنه يكون بواسطتهم أيضا ولما أنكر الاصطفاء في الآية تغاير الاصطفاءين لظهوره فائدة وما يستغذروا الخيض وقد فهم أنهم رموها يوسف التجار وكان عابدا في بني اسرائيل وفي نسخة قروته بالقاف والزا المهملة والفاء يقال قرفت الرجل بكذا إذا تمتمه (قوله أمرت بالصلاة الخ) لما كان الظاهر أن يقال صلى أو فصى أركان الصلاة وهي القيام المعبر عنه بالوقوف والركوع والسجود ويؤخر

السجود بين وجهه بأنها أمرت بكل ركن على حدة - بالغة في المحافظة وقدم السجود لانه كان كذلك في صلاتهم وأما كونه للتبسيه على أن الواو لا تفيد الترتيب ولا يجني ضعفه لان الكلام مع من يعلم لا مع من يتعلم من هذا النظم وكذا كونه قدّم لشرفه لانه أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد لانه انما يتعلم على القول بأن القيام ليس أفضل منه كما نقل عن الشافعي وكذا الوجه الاخير غير تام اذ لو قيل واجب على الساجد مع الساجدين أو مع المصلين لم يأت ما ذكره وفي الكشاف أمرت بالصلاة بذكر القنوت والسجود لكونهما من هيات الصلاة وأركانها ثم قيل لها واركني مع الراكعين بمعنى ولتكن صلاتك مع المصلين أي في الجماعة أو انظمي نفسك في جملة المصلين وكوفي معهم في عدادهم ولا تكوني في عداد غيرهم ويحتمل أن يكون في زمانها من كان يقوم ويسجد في صلاته ولا يركع وفيه من يركع فأمرت بأن تركع مع الراكعين يعني بعد الامر بالصلاة أمرت بقصد في الصلاة وهو الجماعة أو بالمواظبة على ذلك بحيث تقدم من جملة المصلين وتنسب اليهم أو بحقيقة الركوع والكون مع الذين يركعون لا مع الذين يصلون بلا ركوع وقوله عليها أي على الصلاة والاركان (قوله وقيل المراد بالقنوت الخ) قال الراغب رحمه الله القنوت لزوم الطاعة فلا يقال ان الآية لا تدل على الادامة لانها مفهومة من قوله آناه اللبيل والتعبير عن الصلاة بالسجود من التعبير بالجزء من الكل والاختبات التواضع (قوله أي ما ذكرنا الخ) من القصص بيان لما هو اما بفتح أو جمع قصة وقوله من الغيوب تفسير لقوله من أنباء الغيب وقوله التي لم تعرفها الخ الحصر مأخوذ من المقام والاقداح جمع قدح بكسر فسكون وهو سهم ووضع للميسر والقرعة سميت أقلاما من القلم وهو القطع وهو بيان لافراد اسم الاشارة بانه باعتبار تأويله بما ذكر (قوله والمراد تقرير كونه وجبا الخ) يعني أنه يجزى عما لا سبيل الى معرفته بالعقل مع اعترافكم بأنه لم يسمعه وتذكرون انه وحى فلم يتق مع هذا ما يحتاج الى النبي - سوى المشاهدة التي هي أظهر الامور انتفاء (قوله متعلق بمحذوف الخ) لما لم يصلح تعاقب بقون باسم الاستفهام انتفاء معنى لزم ان يقدر ما يرتبط به النظام وذكره الزمخشري ثلاثة أو - أحد هاجله هي حال مما قبلها أي ينتظرون لان النظر يؤدي الى الادراك فيعلق باسم الاستفهام كالأفعال القلبية كما صرح به ابن الحاجب وابن مالك في التسهيل فمن ظن أنه مخصوص بها حتى ارتكب تأويل النظر بنظر البصيرة وقال ان المصنف تركه لهذا لم يصب الثاني ليعلم أن الاقامه سبب العلم لكنه سبب بعيد والقريب هو النظر الى ما ارتفع من الاقلام وقدره السكاكي ينتظرون ليعلموا نظر الى المعنى واللفظ والثالث يقولون قالوا وهو ضعيف لانه ليس فيه فائدة بمتدبرها وانما هو اصلاح لفظي وقيل انه مفيد اذا المراد بالقول المقدّر القول للبيان أي ليبينوا ويعينوا الكافل ووقع في عبارة القاضي رحمه الله أو يقولون فهو مثل ما قدره الزمخشري والجملة حاله وفي بعض النسخ أو يقولون بالنسب عطفا على يعلموا ووجه التعليل فيه خفاء الا أن يقول بامر فلا يرد عليه ما قيل انه سهو من الناس الا أن يقال انه أراد يقولوا ليحكموا واليسفهم هو ما قاتل (قوله وما بينهم ما عارض الخ) دفع به الاعتراض بالفصل كما دفع بما بعده أن الوقتين مختلفان فكيف يصح البديل وبديل الغلط لا يقع في فصيح الكلام وعلى تقدير الابدال من اذ قالت الملائكة جازا اتحاد الوقتين فهو ظاهر أنه بديل كل وقيل بديل اشتغال وأما وقت الاختصاص فظاهر أنه قبل وقت البشارة بمدة فاحتج في جواز الابدال الى أن بهر زمان ممتد يقع الاختصاص في بعضه والبشارة في بعض آخر ليصح بالنظر الى ذلك أنها في زمان واحد كما يقال وقع القتال والصلح في سنة واحدة مع أن القتال في أولها والصلح في آخرها وتحققه أن كلاما من الزمان والمكان قد يؤخذ حقيقة فيا وهو القدر الذي ينطبق على الشيء ولا يفضل عنه وقد يؤخذ غير حقيقي وهو خلافه والاصوليون يسمونه معيارا وقيما معيارا فيكون بديل كل من كل لا بديل اشتغال أو جز من كل باعتباره أن أحدهما لجميع الوقت والآخر لمصاير لانه وان كان في محضه نظر تحكم لا داعي اليه (قوله المسيح اقبه وهو من الاقواب المشرقة) بكسر الراء أي المقيدة للمدح ويصح

مبالغة في المحافظة عليها وقدم السجود على الركوع اما لكونه كذلك في شريعته - أو للتبسيه على أن الواو لا توجب الترتيب أو ليقترن ارتكبي بالراكعين للايدان بأن من ليس في صلاتهم ركوع ليسوا مصلين وقيل المراد بالقنوت ادامة الطاعة كقوله سبحانه ونسأل أمتن هو فانت آناه اللبيل ساجد أو قائما وبالسجود الصلاة كقوله تعالى وأدبار السجود وبالركوع الخشوع والاختبات (ذلك من أنباء الغيب فوجبه البك) أي ما ذكرنا من القصص من الغيوب التي لم تعرفها الا بالوحى (وما كنت لديهم اذ يلقون أقلامهم) أقداحهم للاقتراع وقيل اقتراعوا بأقلامهم التي كانوا يكتبون بها التوراة تبركا والمراد تفسير كونه وجبا على سبيل التكميل بمسكويه فان طريق معرفة الوقائع المشاهدة أو السماع وعدم السماع معلوم لا شبهة فيه عندهم فبقي أن يكون الاتهام باحتمال البيان ولا يظن به عاقل (أيهم يكتمل صريح) متعلق بمحذوف دل عليه بقون أقلامهم أي يلقونها ليعلموا أو يقولون أنهم يكفل (وما كنت لديهم اذ يختصمون) تنافس في كمالها (اذ قالت الملائكة) بدل من اذ قالت الأولى وما بينهم ما عارض الخ) من اذ يختصمون على أن وقوع اعتراض أو من اذ يختصمون كقولك الاختصاص والبشارة في زمان متسع كقولك لقبته سنة كذا (يا صريح ان الله يشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم) المسيح لقبه وهو من الاقواب المشرقة كالمسيح الذي وأصله بالعبرية مسيحاً ومعناه المبارك

وعيسى معرب ابتداء واستقامتهم من المسيح بالبركة أو بما طهره من الذنوب أو مسح الارض ولم يبق في موضع أو مسحه جبريل ومن العيس
وهو يخاص به لونه حمرتك لاطائل تحته وابن مريم لما كان صفة تميزه (٢٧) الائمة انطمت في سلكها ولا ياتي تعدد الخبر افراد المبدأ

فانه اسم جنس مضاف ويحتمل أن يراد به ان
الذي يعرفه ويخبر عن غيره هذه الثلاثة
فان الاسم علامة المعنى والمميز له من سواه
ويجوز أن يكون عيسى خبر مبتدأ محذوف
وابن مريم مفعلة وانما قيل ابن مريم والخطاب
لها فيها على أنه يولد من غير أب اذا الاولاد
تنسب الى الاء ولا تنسب الى الام الا اذا
فقد الاب (وجيم في الدنيا والآخرة) حال
مقدرة من كتمته وهي وان كانت نكرة لكنها
موصوفة وتذكيرها للمعنى والوجه في الدنيا
النبوة وفي الآخرة الشفاعة (ومن المقررين)
من الله سبحانه وتعالى وقيل اشارة الى علو
درجته في الجنة أو رفعه الى السماء وصحة
الملائكة (وبكم الناس في المهدي وكهلا)
أي يكلمهم حال كونه طفلا وكهلا كلام
الانبياء من غير تفاوت والمهد مصدر مسمى به
ما يهد للشيء في مضجعه وقيل انه رفع شابا
والمراد وكهلا بعد نزوله وذكر أحواله
المتعلقة المتناخبة أو شادا الى أنه يعزل عن
الالوهية (ومن الصالحين) حال ثالث من
كلمة أو ضميرها الذي في يكلم (قالت رب أني
يكون لي ولد ولم يمسسني بشر) تعجب أو
استبعاد عادي أو استغفام عن أنه يكون
بتزوج أو غيره (قال كذلك الله يخلق ما يشاء)
القائل جبريل أو الله تعالى وجبريل حكى لها
قوله تعالى (إذا قضى أمرنا فاعلم بقوله كمن
فيكون) اشارة الى أنه تعالى كما يقدر أن يخلق
الاشياء مدرجا بأسباب ومواد يقدر أن
يخلقها دفعة من غير ذلك (ونعلم الكتاب
والحكمة والتوراة والانجيل) كلام مبتدأ
ذكر تطبيقا لظاهرها وإزاحة لما فهم من
خوف اللوم لما علمت أنها تلد من غير زواج

(٣) قوله لمدها عن الاضافة ظاهرا أنه لا منع
اذ يقال غلام الرجل اه مجمع

فصحها والاستشاق لا يجري في الالهيية قادعا ونسج لكن قبل دخول الام في المسيح وبما يشعر بأنه
عربي كالخيل الا أن يقال لما عرت أجريت مجرى الاوصاف لانه في لغتهم عيسى المبارك وقد مر
أنها تنافي العجمة في التوراة والانجيل والاسكندر فانه لم يسمع الامم فامع أنه لا شبهة في عجمته
وعيسى أصله ايشوع ومعهنا السيد (قوله وابن مريم لما كان صفة تميزه) دفع لما يقال ان قوله
المسيح الخ خبر عن اسمه والاسم انما هو عيسى والمسيح لقب وابن صفة فكيف جعلت الثلاثة خبرا عنه
فأشار بقوله وابن مريم الخ الى أن اسمه بمعناه المصطلح وهو العلم مطلقا وهو ليس بمعنى مقابل اللقب كما أشار
اليه يجعل المسيح لقباً مابعد وغيره وأن اضافته تفيد العموم لان اضافة اسم الجنس قد يقصد بها
الاستغراق وأن اطلاقه على ابن مريم على طريق التغليب لانه مثله في التفسير أو الاسم بعينه اللغوي
وهو السمة والعلامة المميزة لاله الم وتميزه هذه الثلاثة أنشئت من غير بكل واحد منها وبعضهم هنا خبط
لاطائل تحته فان قيل ابن مريم لا يصح حمله على اسمه أصلا لان الابن هو المسمى لا الاسم قلنا نعم اذا أريد
المفهوم لا اللفظ وكذلك المسيح وعيسى فان قيل كيف قدم اللقب على الاسم ولم يضاف الاسم الى اللقب
مع تعيين الاضافة فيه كسبب ذكر كافى المفصل قيل الجواب ما قاله ابن الحاجب في شرحه من ان المراد
باللقب وان أطلق ما لم يكن غير صفة وليس بشيء لانه ليس صفة في العربية فانما ظاهره أن يقيدها بالمقارن أل
وضعه لانه (٣) من الاضافة وبعضهم قد عيسى خبر مبتدأ محذوف وابن صفة فلا يردني من الاوهام
ثم ذكر أن فائدة قوله ابن مريم مع عدم الحاجة اليه ظاهرا اشارة الى أنه خلق من غير أب اذ لو كان له
أب نسب اليه وقد يقال انه ودعى النصارى (قوله حال مقدرة الخ) جعلها مقدرة لان وجهه كانت
بعد الدلالة والوجه ليست بمعنى الهيئة والبرزخ بل بمعنى الرفعة كالجاء (قوله أي يكلمهم حال كونه
طفلا وكهلا الخ) انما جعل في المهد حال مع صحة كونه ظرفا للو العطف وكهلا عليه ولما كان الكلام
في حال الكهولة ليس مما خص به أشار الى أنه ذكر للتسوية بينهما من غير تفاوت كما مر في نحو يعلم
ما تدون وما تخفون وهذا وجه ونكتة تجرى في واضح شئ فالجموع لا كل على الاستقلال وقيل
ان كلامه محال وانه يشير لها يلوغ سن الكهولة وتجدد لعمري والقول الثاني مبنى على أنه لم يبلغ
الكهولة وأحواله المتعلقة بتلات السن الطارئة عليه وغيره من الاحوال المستلزمة للحدوث المتسلي
للالوهية (قوله حال ثالث الخ) قيل عليه ان الوجه أن يقلل حال وابع من كلمة أو ثالث من ضميرها
فانها أربعة وجبها ومن المقررين ويكلم ومن الصالحين مع ما في جعل المعطوف على الحال حالاً من
التسارع الا أن يقال انه جعل لجملة اسمع المسيح حالية ولم يعد المعطوفين حالاً فتأمل (قوله تعجب الخ)
بمعنى الاستغفام انما يجازى أو حقيق وقوله ولم يمسسني بشر تعويلا ولا ينافيه كما توهم وقوله يخلق ما يشاء
ولو بغير مادة وسبب كعيسى صلى الله عليه وسلم بلا بكون القائل جبريل عليه الصلاة والسلام
القرينة عليه ذكر الملائكة عليهم الصلاة والسلام قبله وكون القائل هو الله وقد حكاه جبريل عليه الصلاة
والسلام في التفات ان حكى بلفظه ويكون الله حكى ما حكى عنه والداهي اليه أنه تعالى لم يكلم غير
الانبياء بل غير خاصتهم عليهم الصلاة والسلام (قوله اشارة الى أنه تعالى الخ) يعني أن قوله تعالى كمن فيكون
تمثيل لسورة تكوينة من غير توقف على شئ آخر كما صفة في سورة يس ولما كان الخلق التدريجي
والنشأ عن الاسباب أمر اظهر الميزكر في النظم والحصر في النظم باعتبار ان الامر بمعنى الشأن
السريع العجيب والمنصف ذكره بياناً لانها منه وعنده سواه فلا يرد أنه ليس في النظم ما يدل عليه ولا
يتوهم أنه مغاير لما ذكره في سورة يس فافهم (قوله كلام مبتدأ الخ) يعني أنه كلام مستأنف ليس داخل
في حيز قول الملائكة عليهم الصلاة والسلام والواو تكون للاستئناف وتقع في ابتداء الكلام كما صرح به
النص فلا حاجة الى تأويله بأنه معطوف على جملة مستأنفة سابقة وهي اذا قالت الخ أو مقدرة ولا اشكال
في العطف كما ذكره التحرير وكذا لا يدعى أن الواو زائدة كما قاله أبو حيان وقوله لما فهم أي

أو عطف على يشرك أو وجها والكتاب المكتبة أو جنس الكتب المنزلة وخص الكتابان أفضلهما (ورسولا إلى بني إسرائيل أني قد جئتكم بآية من ربكم) منصوب بضمير على إرادة القول تقديره ويقول أرسلت رسولا (٢٨) باني قد جئتكم أو بالعطف على الأحوال المتقدمة معني الناطق فكانه قال

وناطقا باني قد جئتكم وتخصيص بني إسرائيل لخصوص بهنتم إليهم وألترد على من زعم أنه مبعوث إلى غيرهم (أنى أخلق لكم من الطين كهيئة الطير) نصب بدل من أنى قد جئتكم أو جرت بدل آية أو رفع على هي أنى أخلق لكم والمعنى أنتدركم وأصور شيئا مثل صورة الطير وقرأنا فاعلى بالكمسر (فانفتح فيه) الضمير للكاف أى فى ذلك المائل (ف يكون طيرا باذن الله) فيصير حيا طيرا باذن الله سبحانه وتعالى به به على أن احياه من الله تعالى لانه وقرأنا فافع هنا فى المائل تطاربا بالالف والهمزة (وأبرئ اذكه والابرص) الاكه الذى ولد أعمى أو المسوح العين روى أنه ربما كان يجتمع عليه ألوف من المرضى من أطاق منهم آتاء ومن لم يطق آتاء عيسى عليه السلام وما يداوى بالبلدعاء (وأبى الموفى باذن الله) كثر باذن الله دفعه الوهم اللوهمية فان الاحياء ليس من جنس الانعالم البشرية (وأبنتكم بما تأكلون وما تخرجون فى بيوتكم) بالمغيبات من أحوالكم التى لا تشكون فيها (ان فى ذلك لاية لكم ان كنتم مؤمنين) موقفين للايمان فان غيرهم لا يفتنفع بالمعجزات أو مصدقين للحنى غير معاندين (ومصدق قالمابن يدي من التوراة) عطف على رسولا على الوجهين أو منصوب باضمار فصل دل عليه قد جئتكم أى وقد جئتكم صدقا (ولا حلى لكم) منتهى باضماره أو مردود على قوله انى قد جئتكم بآية أو معطوف على معنى صدقا كقولهم جئتكم جمعنا ذراولا طيب قلبك (بعض الذى حرّم عليكم) أى فى شريعة موسى عليه الصلاة والسلام كالشهوم والتوب والسمك والحوم الايل والعمل فى السبت وهو يدل على أن شرعه كان تاما للشرع موسى عليه السلام ولا يخل ذلك بكونه مصدقا بالتوراة كما لا يبعد نسخ القرآن بعضه ببعض عليه بتناقض وتكادب فان النسخ فى الحقيقة بيان وتخصيص فى الأزمان (وبجئتكم بآية من ربكم فانتقوا

وقع فى وهما فى نسخة ههها (قوله أو عطف على يشرك الخ) ولا يرد عليه طول الفصل لانه اعترض لا يضره مثله قبل انما يحسن هذا بعض الحسن على قراءة الباء وأما على قراءة النون فلا يحسن الابتداء بقوله أى ان الله يشرك بعيسى صلى الله عليه وسلم ويقول تعلمه أو وجها ومقولا فيه نعله (قوله والكتاب المكتبة) بالفتح أى بالمعنى المصدرى وقدمه على تفسيره بجنس الكتب السماوية لانه فيه خفاء لتقديم الحكمة وان كان المراد ما اشتملت عليه من الشرائع وفى نسخة وقرأنا عصا وناقع ويعلمه بالياء (قوله منصوب بضمير الخ) لما كانت المنصوبات قبله رافعة فى كلام الملائكة عليهم الصلاة والسلام وتبشيرا وهذا محكى عن عيسى صلى الله عليه وسلم وأيضاهى فى حكم القبية وهذا فى حكم التكلم لتعلق قوله انى قد جئتكم وللمبين يدي به احتاج العطف الى التوجيه بانه اقام منصوب بضمير على إرادة القول والتقدير ويقول أرسلت رسولا الخ وهو معطوف على نعله بناء على أنه مستأنف وأما على تقدير مطلقه على يشرك أو يخلق يكون التقدير ان الله يشرك أو ان الله يخلق ما يشاء ويقول عيسى كذا عطف على الخبر ولا رابطة بينهما الاشكاف عظيم وقال أبو حيان ان هذا الوجه ضعيف لاضمار القول ومعونه والاستغناء بالحال المؤكدة فالاولى أن بقدر ويجعله رسولا (قوله أو بالعطف على الأحوال المتقدمة الخ) هذا توجيه آخر لما مر قبل ولا يخفى أنه خروج عن قانون التضمن وأنه ان جعل ونعله عطف على وجها فهو هذا الوجه لعله الحذف وعلى الثلاثة الاخر فالاولى ان لا يلزم الفصل المستنص ولا يخفى أن قوله وناطقا يحتمل تقديره معطوفا على رسولا وهو أحد طرق التضمن فى الاسماء كما قدر والرفث الى نسايتكم بالرفث والاقضاء ويحتمل أن يكون صفة رسولا والحال فيه غير ظاهرة ووجهها التخصيص متقاربان (قوله نصب بدل الخ) بناء على أن محل أن وأن بعد حذف الجار نصب لا غير وعلى تقديره هى الجملة صفة آية أو مستأنفة فى جواب ما حى وقوله أنتدريان لعنى أخلق ومعنى أنتدرا صورته وأبرزه على مقدار معين قيل وفى هذه المعجزة مناسبة تطلق من غير أب (قوله الضمير للكاف) لم يجعله لاهية لان الهية لا ينفخ فيها وانما ينفخ فى الجسم المائل والكاف على هذا اسم وهى صفة لمقدراى شيئا مثل هذا الطير ومرجع الضمير فى الحقيقة الموصوف بها وقد حذف كونها تكون اسماء وعود الضمير عليها غير معهود والمراد باذن الله كما مر إرادته وتقديره والمسوح العين هو الذى لم يشق بصره ولم يخلق له حدة وقوله لوهم اللوهمية وفى نسخة اللاهوتية يعنى التى فوهمها التصارى ولذا ذكرها أيضا فى خلق الطير وهذا بناء على تطلقه بأحى وقيل انه متعلق بجميع ما قبله قبل وكون ابراء الاكه من جنس أفعال البشرية تنظر وليس يثنى وقوله التى لا تشكون فيها اشارة الى وجه تخصيص الانباء بأحوالهم لتيقنهم بها فلا يبق لهم شبهة وفسر المؤمنون بما ذكره على أنه من مجاز المشاركة لانهم المحتاجون للآية أو بمعنى المصدق أى الذى لا يعاند ويكذب وقوله على الوجهين أى اللذين سبق ذكرهما فى تفسيره ورسولا (قوله مقدر باضماره) أى الجار والمجرور مقدر باضمار وجئتكم لاحل فهو من عطف الجملة على الجملة وقوله أو مردود أى معطوف على بآية من قوله جئتكم بآية لانه فى معنى لا يظهر لكم آية ولا حل لكم الخ فلا يرد أنه لا يصح عطف المقول له على المقول به وعطفه على مصدقا لانه لا يجمعها من باب واحد وان كان الاول حالا والثانى مقعولا وقيل لا بد فيها كماها من تقدير جئتكم اذ لا يعطف نوع من المعمولات على نوع آخر وما ذكره بناء على الظاهر المتبادر (قوله أى فى شريعة موسى الخ) قيل أو ما حرّمه علماءهم تشبيها أو خطأ فى الاجتهاد والترب تخم رقيق يغنى الكرش والامعاء وقوله والسمك المراد به بعض أنواعه فانهم لم يحرموه مطلقا ولما كان عيسى صلى الله عليه وسلم مأثورا بالعمل بالتوراة وشريعة موسى عليه الصلاة والسلام أشار الى أن نسخ بعضها لا ينافى ذلك اذ لم تبطل شريعته كما أن نسخ بعض بعض القرآن لا يطله وقوله فان النسخ الخ أى هربان لانها من زمان الحكم الاول لرفع وابطال له كما مر وتقررى الاصول (قوله أى جئتكم بآية أخرى الخ) أى فالمراد بالآية على هذا العلامة لا المعجزة

الله وأطاعون ان الله ربى وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم) أى بجئتكم بآية أخرى ألهنهاربكم وهى قولى ان الله ربى وربكم فانه ليرد دعوة الحق المجمع عليهم فيما بين الرسل الفارقة بين النبى والساحر

ليرد أن مثل هذا القول قد يصد عن بعض العوام بل المراد أنه بعد ما ثبت نبوته بالهجرة كان ذلك القول الصادر عن غيره من الانبياء عليهم الصلاة والسلام علامة لنبوته نظمته به النفوس وقيل حصول المعرفة والتوحيد والاهتمام للطريق المستقيم في الاعتقادات والعبادات عن نشأ في قوم بدلووا حروفهم من خوارق العادة (قوله أوجنتكم بآية على أن الخ) قبل هذا ظاهره على القراءة بفتح أن فكان ينبغي ذكرها كما في الكشاف وان كانت شاذة وليس يواردها لأنه على الكسر قبلها أقول محذوف بدلا من آية أي قولي إن الله وبه صرح المصنف رحمه الله فقال وهي قولي فالاعتراض غفله عما أرادته وعلى الفتح فهي بدل من آية (قوله والظاهر أنه تكبرير لقوله الخ) أي أنه معطوف على جنتكم الأول وكرر ليلحق به معنى زائد وهو قوله إن الله وبه الخ وألا استيعاب كقوله فارجع البصر كرتين ويؤيده قوله جنتكم بآية بعد أخرى فيقدر ما يناسب الآيات السابقة من كونه مولودا بغير أب وتكلم في المهد والبه الإشارة بقوله مما ذكرت لكم والخ هو قوله فأتقوا الخ وقوله لما جنتكم بكسر اللام وتخفيف الميم ويجوز الفتح والتشديد والتوحيد من المصدر المستفاد من تعريف الطرفين والجمع بين الأمرين لأن الصراط المستقيم الاعتقاد الحق والعمل الصالح كما مر (قوله قل آمنت بالله الخ) هو من حديث أخرجه مسلم والترمذي وغيرهما عن سفيان الثوري أن رجلا قال يا رسول الله مررت بأمر في الإسلام لا أسأل عنه أحدا بعدك قال قل آمنت بالله ثم استقم والتظهير لأنه قدم الإيمان كما قدم قوله إن الله وبه الخ فاستعمل الاعتقاد والعمل (قوله تحقق كفرهم عنده الخ) يعني أن الاحساس استعير استعماله تعبئة لآله بلا شبهة أذا كفر لا يحس وأمانا وليه بأحسن آثار الكفر فليس بذلك (قوله ملجئنا إلى الله الخ) لما كان النصر لا يعتد بالي جعله سالما من البناء والعق من ينصرف حال كوني ذاهبا إلى الله أو ملجئنا إلى الله فالقصد طلب النصرة لرسوله صلى الله عليه وسلم في دينه فلذا فرغ من أنصار الله بأنصار دينه وقوله أوضأنا الله أي ضلنا أنفسنا إليه أو هي متعلقة به بتضمين الإضافة وكونها بمعنى مع أوفى أو اللام مذكور في بعض كتب النحويين قبل عليه أن المصريح به فيها لام الاختصاص نحو الأمر المثل لا التعليل وفي تفسير القراء أن إلى انما تكون بمعنى مع إذا ضم شيء إلى آخر نحو الذود إلى الذود أبل أي إذا ضمته إليه صار أبلا لأن التثنية تقول قدوم معه مال ولا تقول وإليه وكذا نظائر وهو كلام من ذاق طعم البلاغة ولذا ضمه المصنف وفي الكشاف في سورة الصف أن إضافة أنصاري للملابسة أي من حزبي ومشاركي في توجهي لنصرة الله تعالى ليطابق جوابهم نحن أنصار الله ولا يصح أن يكون معناه من ينصرف مع الله لعدم المطابقة وقابله المصنف رحمه الله هناك وقد صرح هنا بخلافه وعدم المطابقة غير مسلم أذنصرة الله ليست على ظاهرها خلافا من تأويل أو اضمارا لتظهر به المطابقة وهو ظاهر أن تدبر (قوله حوارى الرجل الخ) حال الكرماني في قوله صلى الله عليه وسلم الزبير حوارى الحوارى الناصر وهو لفظ مفرد منصرف وقال الزجاج حوارى منصرف لأنه منسوب إلى حوارى وليس كجاني وكراسى لأن را حادها جفتي وكرمي وقد وقع مصروفي غير موضع ومثله الحوارى وهو الـ شير الحيلة فن قال معنى قول المصنف خالصة أي جماعة الخالصة الاختصاص به نسب إلى الحوار وهو البياض فاطلق الحوارى على الخالص وجمع على حوارى ككرسى وكراسى وجعله التقائا في مفرد أو ألغى من تغييرات النسب وكأنه دعاه إليه اطلاقه على الواحد ويصح أن يكون منقولا من الجمع إلى الجنس بتزليل الواحد الكامل في الخلو من منزلة جماعة فقد خطب خطبته والآن ما ذكره الخبر رفيه نظرا لأن الآلاف إذا زيدت في النسبة وفيرت بها تحذف الباء في الألف في أمثلة الحوارى بخلافه والحوار البياض مطلقا ومنه الحوار العيز وأما إذا وصفت به العيز فحذف آخر والحضرات نساء الحضرة بنى المدن والقرى ويقال فيهن البياض لعدم البروز للشمس والريح وقوله يلبسون البيض أي الثياب البيض وكون الحوارى القصار صرح به أهل اللغة وهو بلغة التبط حوارى وقيل معناه المجاهد وقيل أنه من حارب معنى رجوع لرجوعهم إلى

أوجنتكم بآية على أن الله وبه وقوله فأتقوا الله وأطيعوا وأطعون اعتراض والظاهر أنه تكبرير لقوله قد جنتكم بآية من ربكم أي جنتكم بآية بعد أخرى مما ذكرت لكم والأول التهديد الخلة والثاني لتقريبها إلى الحكم ولذا ترتيب عليه بالفاء قوله تعالى فأتقوا الله أي أيا جنتكم بالمجرات الظاهرة والآيات الباهرة فأتقوا الله في مخالفة وأطيعوا في فيما أديعواكم إليه ثم شرع في الدعوة وأشار إليها بالقول الجملي فقال إن الله وبه وربكم إشارة إلى استكمال القوة النظرية بالاعتقاد الحق الذي غاية التوحيد وقال فاعبدوه إشارة إلى استكمال القوة العملية فانه بملازمة المطاعة التي هي الاتيان بالأوامر والالتزام عن المناهي ثم قرر ذلك بأن بين أن الجمع بين الأمرين هو الطريق المشهود به بالاستقامة وتظهير قوله عليه الصلاة والسلام قل آمنت بالله ثم استقم (فما أحسن عيسى منهم الكفر) تحقق كفرهم عنده تحقيق ما يدرك بالحواس (قال من أنصاري إلى الله) ملجئنا إلى الله سبحانه وتعالى أو ذاهبا أو ضامنا إليه ويجوز أن يتعلق الجار بأنصاري مضمنا معنى الإضافة أي من الذين يضيفون أنفسهم إلى الله في نصرته وقيل إلى ههنا بمعنى مع أوفى أو اللام (قال الحواريون) حوارى الرجل خالصة من الحوار وهو البياض الخالص ومنه الحواريات للخصريات الخالص ألوانهن سمى به أصحاب عيسى عليه الصلاة والسلام خلوص نيتهن ونفاسه ريتهم وقيل كانوا ملوكا يلبسون البيض استنصرتهم عيسى عليه الصلاة والسلام من اليهود وقيل قصارون يحورون الثياب أي يبيضونها قوله وفي الكشاف في سورة الصف نقل له بالمعنى اه معصمه

(نحن أنصار الله) أي أنصار دينه (أمننا بالله)
 واشهد بأننا مسلمون) تشهد لنا يوم القيامة
 حين يشهد الرسل اقوامهم وعليهم (ربنا آمنا بما
 أنزلت واتبعنا الرسول فأكتبنا مع الشاهدين)
 أي مع الشاهدين بوحدة دينك أو مع
 الأنبياء عليهم الصلاة والسلام الذين يشهدون
 لاتباعهم أو أمة محمد صلى الله عليه وسلم فاتهم
 شهداء على الناس (ومكروا) أي الذين
 أحسن منهم الكفر من اليهود والنصارى
 من يقتله غيلة (ومكروا الله) حين رفع عيسى
 عليه الصلاة والسلام وألقى شبهه على من قصد
 اغتياله حتى قتل والمكروا من حيث أنه في
 الأصل حيلة يجلب بها غيره إلى مضرة لا يسند
 إلى الله تعالى الأعلى سبيل المقابلة والازدواج
 (والله خير الماكرين) أقواهم مكرًا وأقدرهم
 على إبطال الضرر من حيث لا يحتسب (اذ
 قال الله) ظرف لمكر الله أو خير الماكرين أو
 الضمير من وقع ذلك (يا عيسى اني متوفيك)
 أي متوفى أهلك ومؤخرك إلى أجلك المسمى
 عاصمًا بالثمن قتلهم أو قابضك من الأرض
 فوفيت مالي أو متوفيك نائمًا اذ روى أنه رفع
 نائمًا ومجتمك عن الشهوات العاتقة من
 المروج إلى عالم الملكوت وقبل أماته الله
 سبع ساعات ثم رفعه إلى السماء وبه ذهب
 النصارى (ورافعت إلى) إلى محل كرامتي
 ومقر ملائكتي (ومطهروا لمن الذين كفروا)
 من سوء جوارهم أو قصدهم (وجاعل الذين
 انبهوا فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة)
 يملأونهم بالحجة أو بالسيف في غالب الأمر
 ومن تبعوه من أقر بنبوته من المسلمين والنصارى
 وإلى الآن لم يسمع غلبة اليهود عليهم ولم يتفوق
 لهم ملك ودولة (ثم إلى مرجعكم) الضمير
 لعيسى ومن تبعه ومن كفر به وغلب الظالمين
 على الغائبين (فأحكم بينكم فيما كنتم فيه
 تختلفون) من أمر الدين (فأما الذين كفروا
 فاعذبهم عذابًا شديدًا في الدنيا والآخرة
 وما لهم من ناصرين وأما الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات فذوقهم أجورهم) تفسير الحكم
 وتفصيل له وقرأ حفص في وقتهم بالياء

الله (قوله آمننا بالله واشهد الخ) في عطف أشهد على آمنا مع أن بينهما اختلافًا ما يقتضي جواز فيه
 محل من الأعراب ولا يلزم ذلك هنا لأنه قيل آمننا لنشأ الإيمان أيضا وقيل الكتابة كناية عن تنبيهم
 على الإيمان في الخفاة والظاهر أن المراد إجماع ذلك وقدره لنا في صحائف الازل أو أدخلنا في عداد
 اتباعهم وهذا على تفسيري الشاهدين وعلى الأخير فتعريفه للعهد وطلبهم أن يكتبوا من أمة
 محمد صلى الله عليه وسلم الأمر وفين بالشهادة على الناس فلا يرد تضعيفه بأنه لا قرينة على ذلك التخصيص
 على أنه كناية لقوله تفسيران عباس رضي الله عنهما وخيل بكسر الهمزة أن يتبع المزمع مستتر حتى يقتله
 بخافة وهو لا يدري (قوله ومكروا الله حين رفع الخ) أي المراد بمكر الله ما ذكر وذكر أن المصنف لا يطلق
 على الله الا بطريق المشاكاة لانه منزوع عن معناه غير محتاج إلى حيلة وهو المراد بالمشاكاة والازدواج
 فلا يقال لمكر الله ابتداء وكذا قاله العبد في شرح أصول ابن الحاجب وأورد السيف الأبهري عليه
 قوله تعالى أفأمنوا مكر الله فلا يأمن مكر الله فإنه أطلق عليه ابتداء من غير مشاكاة ونقل عن الامام أن
 المكر يصلح للمكره إلى الغير وعلى وجه يخفى فيه وأنه يجوز صدوره عنه تعالى حقيقة وقد ذهب إليه
 طائفة وقالوا انه عبارة عن التدبير المحكم فليس يستع عليه (قلت) يؤيده قوله والله خير الماكرين
 فإنه بعد المشاكاة وأما جوابه عن الآية المذكورة بأنها من المشاكاة التفسيرية كما في قوله تعالى صبغة
 الله فلا يخفى ما فيه (قوله أقواهم مكرًا الخ) قبل عليه أنه لا يستفاد من النظم والمفيدة أشد الماكرين
 أو أقواهم فينبغي أن يفسر بأن مكره أحسن وأوقع في محله بعده عن الظلم ولا يخفى أن الخبرية في معنى
 تقتضي زيادته وهو المكرهنا فالخبرية فيه ما ذكره تفسير المصنف أنسب بالمراد وهو التهديد (قوله ظرف
 لمكر الخ) قدّمه لانه أولى اذ لا يظهر وجه تقييد قوة مكره تعالى به في الوقت ولو قدر اذ كر كما
 في أمثاله لم يعد (قوله أي متوفى أهلك ومؤخرك الخ) لما كان ظاهره محضًا فالله مشهور بالمهرح به
 في الآية الأخرى وأوله بوجوه الأول أنه كناية عن عصمته عن الأعداء وما هم فيه من القتل لانه يلزم
 من استيفاء أجله وموته حقت نفسه ذلك أو قابضك من الأرض من توفي المال بمعنى استوفاه وقبضه
 وقوله ما لم يحتمل ما أن تكون موصولة ولي صلته ويحتمل أن تكون كلمة واحدة أو المراد بالوفاة هنا
 التوهم لانهم ما أخوان ويطلق كل منهما على الآخر لانه رفع كذلك برفقائه وأما أنه أريد بالموت والوفاة
 موت القوى الشهوانية العاتقة عن إصالة الملكوت فبعد لان اسم الفاعل لا يشابه وقوله إلى محل
 الخ إشارة إلى أن إلى على تقدير مضاف أي إلى سماء وتطهيرهم من الكفرة أتما تبعيده عنهم بالرفع أو
 انهماؤه عن قصدهم بجهلهم أو بجعل معالمه كانه نجاسة وبما قرئناه سقط ما قبل انه تبع فيه الزمخشري
 في أن المقتول لم يمت بأجله كما هو مذهب المعتزلة (قوله بعلمهم بالحجة أو بالسيف الخ) يريد أن القوقبة
 رتبة لامكانية وقوله ومن تبعوه من أقر بنبوته من المسلمين والنصارى فإن أريد بالنصارى من آمن به قبل
 مجيئ نبينا صلى الله عليه وسلم ونسخ شريعته فهو ظاهر وإن أريد المطلق فلا ضير في غلبتهم على غيرهم من
 الكفرة مع غلبة المسلمين عليهم وقوله وإلى الآن الخ ظاهر في الشافعي (قوله الضمير لعيسى الخ)
 ويحتمل أنه لمن اتبع وكفر فقط فهو التفات من الغيبة إلى الخطاب لدلالة على شدة ارادة إصالة الثواب
 والعقاب لدلالة الخطاب على الاعتناء (قوله تفسير الحكم وتفصيل له) قال التحرير اعترض بأن
 الحكم مرتب على الرجوع إلى الله بالمعاد وهو في القيامة فكيف يصح تفديره بالهذاب في الدنيا وأجيب
 أولاً بأن المقصود التأييد وعدم الانقطاع من غير نظر إلى خصوصهما كقوله خالد فيهما مادامت
 السموات والأرض وثانياً أن المراد بهما المعنى الأقوى أي أولاً وآخرًا وهو بعيد جدًا وثالثاً أن المرجع
 أعم من الديني والآخرى وكونه بعد جعل القوقبة الشافعية إلى يوم القيامة لا يوجب كونه بعد
 ابتداء يوم القيامة وعلى هذا فتوقفة الأجور أيضا تنسأل نعيم الدارين وقوله فيما كنتم فيه نبوة
 عنه أو المعنى في أحكم بينكم في الآخرة فيما كنتم تختلفون فيه في الدنيا ورباعياً بأن عذاب الدنيا

هو الفوقية عليهم والمعنى أضمر الى عذاب الفوقية السابقة عذاب الآخرة وفيه بعد اذ معنى أعذب
 في الدنيا والآخرة ليس الاثنى أفعل عذاب الدارين الا أن يقال ايجاد السهل لا يلزم أن يكون بايجاد كل
 جزء فيجزأ أن يفعل في الآخرة عذاب الدارين بأن يفعل عذاب الآخرة وقد فعل في الدنيا عذاب
 الدنيا فيكون تمام العذابين في الآخرة وقيل لا يبعد أن يتعلق قوله في الدنيا والآخرة بشديدي تشديد الامر
 الشدة وهذا وان ارتضاء بعض الفضلاء واستظهره لا يخفى ما فيه وقوله تقرير لذلك أي للحكم الفصل بأنه
 جار على الحكمة والعدل ثم ان تفصيل الجمل باعتبار وصفي الايمان والكفر واعطاء كل ما يليق به بضمير
 الغائب العائد الى الموصوف اشار الى عليه الوصفين هل هو التفات من الخطاب الى الغيبة فيه
 تردد بناء على أن الثاني هل يكنى في عمده التفاتا لولين الخطاب لما هو في ضمن أمر شامل له أو لا بد أن
 يكون مقصودا بالذات الظاهر الثاني (قوله الى ماسبق) بشير الى وجه افراذه وتذكيره وقوله على أن
 العامل معنى الاشارة لا الجار والمجرور لأن مثله لا يجوز تقديمه على عامله المعنوي وقوله وأن يتصب
 بعنى ذلك (قوله المشتغل على الحكم أو المحكم الخ) ان كان الحكمين بمعنى المحكم المتقن نظمه بناء
 على أن فعلا يكون بمعنى مفعول كما مر والذكري بمعنى القرآن فظاهر وان كان بمعنى صاحب الحكم فاستعماله
 لما صدر عنه مما اشتمل على حكمته اما استعارة تبعية في لفظ حكم أو اسناد مجازي بان أسند اليه ما هو
 لمسيبه وصاحبه واما استعارة ممكنية وتخييلية بأن شبه القرآن بنطاق بالحكمة وأثبت له الوصف بحكم
 تخيلا وقد صرح به في الكشف هنا وأفاد الطيبي رحمه الله أن ما ذهب اليه السكاكي من رد الاسناد
 المجازي الى الممكنية سبقه اليه غيره فلا اعتراض عليه كما ظن وشبهة ذكر الطرفين حينئذ واردة فتأمل
 دفعها وتفسير الذكري الحكيم بالروح المحفوظ لا شتمه عليه (قوله أي شأنه الغريب الخ) يعني أن المثل
 هنا ليس هو المستعمل في التشبيه والكاف زائدة كما قيل بل يعنى الحال والصفة العجيبة كما مر تحقيقه
 في البقرة بعنى صفة عيسى عليه الصلاة والسلام كصفة آدم صلى الله عليه وسلم في خلقه من غير أبوين
 (قوله جملة مفسرة للتشليل الخ) في الكشف فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير أب ووجد آدم
 بغير أب وأتم قلت هو من مثله في أحد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دون الطرف الآخر من تشبيه به لأن
 المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في أنه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في
 ذلك نظيران ولان الوجود من غير أب وأتم أغرب وأخرق للعادة من الوجود بغير أب فنسبه الغريب
 بالاغرب ليكون أقطع للخصم وأحسم لمادة شبهته اذ انظر فيما هو أغرب مما استغربه انتهى جعل عيسى
 عليه الصلاة والسلام مشبها لانه المقصود في المقام والا فله وود للتشابه يعني أن جملة خلقه مفسرة لشبهه
 فاما أن تكون مبنية لوجه الشبه والمشارك بينهما في الخروج عن العادة وعدم استكمال الطرفين أو هو
 لبيان أن المشبه به أغرب فيكون أتم وأكمل كما هو شأن التشبيه والمصنف رحمه الله جعله بياناً لوجه الشبه
 ضمنا وعدوله عن الاقتصاد على المشترك بينهما لما ذكر لانه أغرب وأقطع لمادة الشبهة ومن لم يدرك معناه
 ظنه خلط بين الوجه وأنه كان عليه أن يقول لما فيه الشبه والشبه جمع شبهة وقطع مادة الشبهة أبلغ من
 قطع الشبهة مع ما في الختام من مناسبة المقام لان الأبوين مادة النسل (قوله والمعنى خلق قاله من
 التراب) فسر الخلق بذلك وقول كن بانثانه بشر انصح الكلمة ثم وحل يكون على سكاية الحال لان
 المقام يقتضى كن فكان ويصح أنه مستعمل بالنظر لما قبله وهو قوله كن وقد تقدم تحقيقه وأنه تمثيل
 ومن جملة على ظاهره جعل التأخير والتراخي في الاخبار وما قيل ان المصنف رحمه الله جعله في البقرة
 كناية عن الخلق دفعة بلامادة وسبب ما هنا يخالفه ليس بشئ لانه معناه كما قرر سرعة اليجاد وعدم
 المادة انما تستفاد من المقام والتعبير بالابداع (قوله خبر محذوف أي هو الحق) ضمير هو راجع
 الى البيان والقصص المذكور سابقا ومن ربك حال من الضمير في الحق وقد علمه لأنه أولى من جعله مبتدأ
 ومن ربك خبره اذ المقصود الدلالة على كون عيسى صلى الله عليه وسلم مخلوقا كآدم صلى الله عليه وسلم

(واقه لا يجب الظالمين) تقرير لذلك (ذلك)
 اشارة الى ماسبق من نبي عيسى وغيره وهو
 مبتدأ خبره (تسأله عليك) وقوله (من
 الآيات) حال من الهاء ويجوز أن يكون
 الخبر وتلوه حالا على أن العامل معنى الاشارة
 وأن يكون ناخبرين وأن يتصب بضمير نفسه
 تلوه (والذكر الحكيم) المشتغل على الحكم أو
 الحكم المنوع من تطرق الخلل اليه يريد به
 القرآن وقبل الاصح (ان مثل عيسى عند الله
 كمثل آدم) أي شأنه الغريب شأن آدم
 (خلقه من تراب) جملة مفسرة للتشليل مبنية
 للمماثلة وهو أنه خلق بلا أب كما خلق آدم من
 التراب بلا أب وأتم شبه حاله بما هو أغرب منه
 اخفا للخصم وقطع لمواد التشبه والمعنى
 خلق قاله من التراب (ثم قال له كن) أي
 أنتأه بشر اذ قوله ثم أنتأه خلقا آخر أو قدر
 تكويته من التراب ثم كونه ويجوز أن يكون
 ثم تراخي الخبر لا الخبر (فيكون) سكاية حال
 ماضية (الحق من ربك) خبر محذوف أي هو
 الحق وقيل الحق مبتدأ ومن ربك خبره أي
 الحق المذكور من الله تعالى

(فلان كن من المتمرين) خطاب للنبي صلى الله عليه (٣٢) ولم على طريقة التهجيز زيادة الثبات أو لكل سامع (فن حاجك) من النصارى (فيه) فى عيسى

(من بعد ما جاءك من العلم) أى من البينات الموجبة للعلم (فقل تعالوا) هلموا بالرأى والعزم (ندع أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا ونفوسكم) أى يدع كل منا ومنكم نفسه وأعزة أهله وألصقهم بقلبه الى المباهلة ويحمل عليها وانما قدّمهم على النفس لأن الرجل يحاط بغير نفسه لهم ويحارب دونهم (ثم يتبهل) أى يتباهل بأن تلعن الكاذب من البهله بانضم والفتح اللعنة وأصله التلثم من قوله لم أبهلت المسافة اذا تركتها بلاصرار (فجعل لعنت الله على الكاذبين) عطف فيه بيان روى أنهم لم يصدقوا الى المباهلة قالوا حتى تنظر فلما تخللوا قالوا العاقب وكان ذا رأيهم ماترى فقال والله لقد صدقتم نبوته ولقد جئكم بالفصل فى أمر صاحبكم واه ما بهل قوم نبيا لا يهلكوا فان أبيت الالف ديتكم فوادعوا الرجل وانصرفوا فأثروا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد غدا محتضنا الحسين أخذ بيد الحسن وفاطمة فتغنى خلفهم وعلى خلفها وهو يقول اذا أنا دعوت فأقموا فقال أسقهم بامعشر النصارى الى لارى وجوها لوسألو الله أن يرزق جبالا عن مكانه لازله فلانها هلكوا فتهلكوا فاذعنوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم وبذلوا له الجزية ألقى حلة حمراء وثلاثين درعاً من حديد فقال عليه الصلاة والسلام والذي ندى يده لوتبأ هؤلاء المسخوخة وخنازير ولا صطرم عليهم الوادى ناراً ولا ستأصل الله نجران والله حتى الطبر على الشجر وهو دليل على نبوته صلى الله عليه وسلم وفضل من أتى بهم من أهل بيته (ان هذا) أى ما قص من تنبأ عيسى وعرس (لهو القصص الحقيقى) بجملة خبران أو هو فصل يفيد أن ما ذكره فى شأن عيسى وعرس حق دون ما ذكره وما بعده خبر واللام دخلت فيه على الفصل لأنه أقرب الى المبتدأ من الخبر وأصلها أن تدخل على المبتدأ (وما من آله الا الله) صرح فيه بمن المزيده للاستغراق تأكيد كيد الرد على النصارى فى تقليدكم (وان الله له والعزير الحكيم) لا بأسوا

هو الحق لا ما يزعمه النصارى وتطبيق كونهم ما مبتدأ وخبر على هذا المعنى لا يصح الا بشكاف أن الحق من الله كل حق أو جزئه ومن جمله هذه الشأن أو المراد بالحق ما ذكره فغيره لا عهد له بكون قوله من بعد ما جاء من العلم أو فقهه كأتان فلا تكن من المتمرين أو فقهه بالحق وحمل العلم على البينات الموجبة للعلم اما حقيقة لانها نوع من العلم أيضاً أو مجاز والقرينة عليه ذكر الحاجة المقضية للدلالة وحمل تعالوا بمعنى هلموا أو قبلوا على الاقبال بالرأى والعزم لا بالجد لظهور أنه المراد (قوله) خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم (الخ) التهجيز الاشارة بقوله هلموا وهو كقوله ولا تكونن من المشركين وفانته أنه اذا سمع صلى الله عليه وسلم مثل هذا الخطاب حركه أريحته فكان يقينه نوراً على نور وغيره اذا سمعه ينزجر لانه صلى الله عليه وسلم مع جلالة اذا خطب به فثقل بغيره ومعنى كونه خطابا لكل سامع أى لكل من يقف عليه ويصلح للخطاب فلا جمع فيه بين الحقيقة والمجاز كما هو (قوله) أى يدع كل منا ومنكم (الخ) أعزة جمع عزيز وألصقهم بقلبه بمعنى أحبهم وأقربهم اليه ويحمل عليها أولئك أيضاً بأن يدعوا بغير ايصافه الاصل فى البهله اللعنة والدعاء بها ثم شاع فى مطلق الدعاء كما يقال فلان يتبهل الى الله فى قضاء حاجته وكشف كبرته هذا ما قاله الزمخشري وقال الراغب رحمه الله بهل الشئ والبغير اهمله وتخليته ثم استعمل فى الاسترسال فى الدعاء سواء كان لعناً أو لا وانما فسر به هنا لانه الواقع فيه فيبين ما اختلاف قبل والذي عليه أهل اللغة ما ذكره الراغب رحمه الله تعالى قال ابن دريد

لم أركلوت سوى ما بهلا • يحسبه مدعيه وهو مستدك

وقوله وانما قدّمهم الخ بمعنى أنهم أعز من نفسه ولذا يجعلهم افداهم فلذا قدّم ذكرهم اهتماماً به وقوله أى يتباهل اشارة الى أن الافعال هنا بمعنى التفاعل وتفاعل واقعة فى مواضع كثيرة كاستوروا وتجارروا واشتوروا وتشارروا وقوله والبهله الخ هو معنى ما مر عن الراغب وصرار مكسوراً همه لا خطيشة على خلف الناقلة لا يرضعها فصيلها وحديث المباحلة يخرج فى الدلائل عن ابن عباس رضى الله عنهما وقوله عطف فيه بيان أى أنه عطف على يتبهل عطف المفصل على الجملة (قوله) فلما تخللوا أى خلا بعضهم ببعض والعاقب من يخلف السيد والامير وقوله بالفصل فى أمر صاحبكم بمعنى القول الفصل بين الحق والباطل فى أمر عيسى عليه الصلاة والسلام اذ لم يجعله الهام ولا كذا بابل عبد الله ونبيه صلى الله عليه وسلم وقوله فان أبيت الالف ديتكم استثناء مقف على أى من معنى التثنية والموادعة المصالحة والتأليف ومحتضنا بمعنى أخذته تحت حضنه والاستعانة بهم والهمز والقاف وتشديد القاء خبر النصارى وعالمهم معزب على الصحيح وقوله نأذعوا بمعنى أطاعوا وانقادوا وأما الاذعان بمعنى الادراك فليس من كلام العرب (قوله) وهو دليل على نبوته صلى الله عليه وسلم (الخ) أى الحديث المذكور دليل لاعترا فاهم وامتناعهم من مباہلته وعلمهم بنبوته وأما فصل آل الله والرسول فانها لا يحتاج الى دليل (قوله) بجملة ما خبر أن الخ) الجملة اتم المصطلح عليه أو بمعنى المجموع وهو فى قوله أو هو مراد به لفظه والتقابل بين الفصل وكونه مبتدأ بناء على أنه لا محمل له من الاعراب وقوله يفيد الخ أى يفيد القصر الاضافى كما يفيد تعريف الطرفين وذهب النحوي الى أنه لقصر والتأكيده لولم يكن فى الكلام ما يفيد وان كان كما هنا فهو مجرد للتأكيده وما ذكره المصنف رحمه الله اوجه ثم أفاد أن أصل اللام الدخول على المبتدأ ولذا سميت لام التمهيد لكانها زحلت ثلاثاً يجمع حرفاً كيد وزيادته من التأكيده كما هو شأن الصلوات وقد فهم أهل اللسان انها التأكيده الاستغراق المفهوم من النكرة المنفية لاختصاصها به فى الأكثر وقد توقف بعضهم فى وجهه اخذة الكلمات المزيده للتأكيده بأى طريق هى فلم اليست وضعية وأجلب بأن اذوقية يعرفها أهل اللسان وهو حواله على مجهول وقوله دخلت فيه الخ أى التزم ذلك مع أنه لا مانع من دخولها على الخبر اقرب منه لفظاً ومعنى قبل وعلم من كلامه أن ما من رجل أقوى من لا رجل وفيه ما مر (قوله) لا بأسوا

(الخ) القدرة التامة هي معنى العزة اذ هي بمعنى الغلبة المقضية بطلها والتسامة والبسالة بمعناها أي البسالة إلى النهاية من صبغة المبالغة وفي الأهمية وقع بدل في نسخة الألوهية وأقم سواه للتأكيده إشارة إلى مدلول الفصل فلا يقال انه لا فائدة في ذكره ولما كان المراد منه هذا ومما قبله حصر الألوهية فيه ردًا على النصارى قصر افراد لانه تذييل لما قبله علم أن ما قبل ان الفصل والتعريف ليس للقصر اذ الغالب على جميع الاغيار لا يكون الا واحدًا فيا غوا القصر فيه الا أن يجعله لقصركل والمقام يأتاه خبط وخط واليه أشار بقوله لبشارك الخ فانهم (قوله وعيد لهم الخ) في الكشف وعيد لهم بالعذاب المذكور في قوله زدناهم عذابا فوق العذاب بما كانوا يفسدون قالوا في المفسدين العهد يعنى فان تولوا فان الله يذهبهم العذاب الذى تعورف واشترى في حق المفسدين وهو العذاب المضاعف والمصنف رحمه الله لم يره ظاهرا من النظم فجعل الوعيد باعتبار وصفهم بالفساد ووضعه وضع المضر اذ علم بذلك أن يجازى عليه كما مر وفي تركيبه تسامح لان قوله المؤدى لا يصح صناعة أن يكون مصدقة لافساد النكرة ولا للذين والاعتقاد معنى الابتعاد المؤدى فسادا فحذف المضاف وقام الضمير مقامه فارتفع واستتروا بقرته رجوعه له بعد تعلق الافساد به وأما جعل افساد للذين من قبيل لا يأبالك ونحوه فتكلف وقوله بل إلى الخ حذف فيه المعطوف عليه بالواو والتقدير بل إلى فساد النفس وإلى فساد العالم وحذف لدخوله في العالم ولم يستغن به لانه لا يلزم من فساده فساد جميع أجزائه ومنه كثير في كلامهم (قوله يعلم أهل الكتابين) جزم به لانه الظاهر من غير حاجة إلى التخصيص وقوله لا يختلف الخ بيان لمعنى الاستواء وقوله وفسرهما ما بعدها يعنى أنه بدل من كلمة مبين للمبديل منه وموضع له لاشتماله على التصريح به لان أن تفسيره لانه الواو تضمن معنى القول دون حروفه اذ هي ناصبة والتفسيرية لا تعمل وفسر قوله لا تشرك ببنى الاستحقاق ليكون تأسيسا كتر فائدة (قوله يريد به وفد نجران) هم نصارى قدم وفدهم ستون راكبا فظفرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجده وأنزالت فيه هذه الآيات فلما حجهم أمرهم أن يجيبوا أو يأتوا لوافطلبوا المبالغة ثم نشأ وروا فقال بعضهم أنه نبي وما ناهل نبي قوما أنزل بهم العذاب فأطيعوه في الجزية فأعطوا وها هم أول من أذاع سنة تسع أو عشر وأشرفهم أربعة عشر أعلمهم أبو حارثة وقد اعترف بدين الاسلام وقال أعلم أنه نبي ولكن ملوك الروم شرفونا وأمدونا بأموالهم فحن على دينهم والقصة مفصلة في السير واعلم أن المبالغة مشروعة ولها أثر وطعن في بعضها بعض الفقهاء (قوله ولا تقول عزير ابن الله الخ) يعنى لا تجعل بعض البشر ربا ومعبودا فغيرنا للناس لا للممكن وان أمكن حتى يشمل الاصنام لان أهل الكتاب لم يعبدوها وفي التعبير بالبعض نكتة للإشارة إلى أنهم بعض من جنسنا فكيف يكون ربا وفيه وجه آخر وهو أن المراد بتخاذهم أربابا اطاعتهم فيما يحلون ويحرمون كقوله تذاخر اخذوا أحبارهم ورجالهم أربابا من دون الله واليه أشار بقوله روى الخ فان قلت هم جعلوهم شركا لا آلهة دون الله قلت هو لتبسيه على أن الشرك لا يجمع الاعتراف برؤيته تعالى عقلا وقوله هو ذا الضمير هو لا لاخذ بقوله هم وذا للإشارة إلى كونهم معبودين أو معناه أن اتخاذ الاحبار والرجال أربابا ذاك أى اطاعتهم في التحليل والتكريم وهذا الحديث أخرجه الترمذى وحسنه وقوله لان كلامهم الخ كذا وقع في الكشف فقالوا بعضنا خبرنا وبشر مثلنا بدل منه أو خبر بعد خبر وفيه الاخبار بالمعرفة عن النكرة لتأويلها بالمعرفة اذ معناه المسيح بعضنا وعزير بعضنا أو بعضنا خبر مبتدأ محذوف والجملة خبران (قوله أى لم تنكم الحجة الخ) يعنى فان تولوا عن موافقتكم فيما ذكر كما اتفق عليه الكتب والرسل بعد عرضه عليهم فاعلموا أنهم لم ينكم الحجة وانما أبوا عناد افقوا لله هم أنصفوا واعترفوا وأقرأوا بأنا على الدين الحق وهو نعيم لهم أو هو تعريض لانهم اذا شهدوا بالاسلام لهم فكانتهم قالوا اننا نسلك كذلك والاطوار المشافهة للالهية كونه مولودا متوفى الخ وما يحل فقد تم أى ما عقده وورع في عقولهم القاصرة بتولية أن من عيسى الخ

يساويه في القدرة الساتية والملكمة
البالغة ايشاركة في الالهية (فان قولوا فان
الله عليهم بالفسدين) وعيدهم ووضع المظهر
موضع المضمير ايدل على أن التولى عن الحجج
والاعراض عن التوحيد افساد للنفس بل والى
والاعتقاد المؤدى الى فساد النفس بل والى
فساد العالم (قل يا اهل الكتاب) بعم اهل
الكتاب وقيل يريد به وفد نجران أو هم والمدينة
(تعالوا الى كلمة) وايننا وينكم لا يفتان فيها
الرسول والكتب ويفسرها بعد ها (الأنبياء
الا الله) أي فوحده بالعبادة وتخلص فيها
(ولا ننشر له شيئا) ولا نجعل غيره شريكا
(ولا ننشر له شيئا) ولا ننشر له شيئا
في استحقاق العبادة ولا راء اهل الان لا يعبد
(ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله)
(ولا ننشر له شيئا) ولا ننشر له شيئا
ولا نقول عزير ابن الله ولا المسيح ابن الله
ولا نطبع الاحبار فيما أحدثوا من التحريم
والتحليل لان كلامهم بعضنا بنبرسنا روى
انه لما زلت اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا
من دون الله قال عدي بن حاتم ما كنا نعبدهم
من دون الله قال أليس كانوا يحلون لكم
بارس رسول الله قال أليس قال نعم قال
ويجزون قنا خذون بقواهم قال نعم قال
هو ذاك (فان قولوا) عن التوحيد (وقولوا)
اشهدوا باننا مسلمون أي لمنكم الحجة
فاعترفوا باننا مسلمون دونكم أو اعترفوا
باكم كافرين بما نطق به الكتب ونطابق
عليه الرسل (تنبيه) * انظر الى ما راى في
هذه القصة من المبالغة في الارشاد وحسن
التدرج في الحجج بين أولأحوال عيسى
وما نعاور عليهم من الاطوار المافية للاهية
ثم ذكر ما يحل عقدهم ويزجج شبهتهم

وقوله بنوع من الاجازة أي اظهار عجزهم عن المبالغة العلم بأجابه دعائه عليه الصلاة والسلام أو المراد
بالاجازة الاعلام الغيب وهو أنهم لا يفعلون ذلك ولذلك دعاهم صلى الله عليه وسلم وقوله لم يجد يعني
لم يند من الجدوى بمعنى المعطية (قوله تنازعت اليهود والنصارى الخ) هكذا أخرجه ابن جرير رحمه
الله وليس فيه أنهم نازعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين كما في الكشف فلذا عدل عنه المصنف
رحمه الله فلا حاجة الى التوفيق بأنهم نازعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن أجابهم عالم يرضوه
(قوله والمعنى الخ) ضمير عليهم ما لله ودية النصرانية والمراد على واحدة منهما وما ذكره من التاريخ
رواية رقت في التلميح والتبشير وما رت في قصة هريم من أن بين العمرين ألف سنة وثمانمائة سنة
المقتضى أن يكون إبراهيم عليه الصلاة والسلام قبل عيسى صلى الله عليه وسلم بثلاثة آلاف ووافق قول
المتحسري بين إبراهيم وموسى صلى الله عليه وسلم ألف سنة وبين عيسى صلى الله عليه وسلم
ألفان رواية أخرى فلا يقال أنه قبل عاقده أو أنه من الناسخ وإن العبارة وعيسى بعده
بألفين أو أنه ظن ضمير ينة في الكشف لإبراهيم صلى الله عليه وسلم والظاهر أنهم ادعوا حقيقة أنه منهم
فلذا حقه وأوجه لوفاداعى الى ما قيل أن مدعاهم أن دين إبراهيم يوافق دين موسى لأن إبراهيم نبع
موسى وعمل بما في التوراة فكيف يقال أنهم ادعوا المحال وأعرب منه دفعه بأنه لو كان الأمر كذلك
لما أوتى موسى عليه الصلاة والسلام التوراة بل أمر بتبليغ صحف إبراهيم عليه الصلاة والسلام (قوله
ما حرف تنبيه الخ) الظاهر أن يقول على حالهم بدل عن حالهم وحرف التنبيه يدل على الضمير الواقع
مبتدأ إذا كان خبره اسم إشارة قياسا مطردا نحوها أن إذا وكرهنا للتأكيده وقوله حاجبتم جله الخ
يعنى مستأنفة مبنية وقيل إنها حالية بدليل أنه يقع الحال موقعها كنبأ نحوها أن إذا تأمرا وهذه الحار
لزمة وقوله أنتم هؤلاء الحق فسر به انتظرفائدة الحل وأخذ ذلك من اسم الإشارة فإنه يستعمل للتحقير
والتنقص نحو * أبعل هذا بالوحى المتعاس * (قوله وبيان حماقتكم الخ) في الكشف حاجبتم جله
مستأنفة مبنية للجملة الأولى معنى أنتم هؤلاء الأشخاص الحق وبيان حماقتكم وقوله عقولكم أنكم
جادلتم فيما لكم به علم مما نطق به التوراة والانجيل فلم تحتاجون فيما ليس لكم به علم ولا ذكره في كتابكم من
دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام وكذب عليه السامح المحقق نظم الكلام ليس على ما ينبغي انتهى
وفيه تأمل فإنه آسان يريد بالنظم النظم القرآني أو عبارة الكشف وعلى كل حال فلم يلج لي وجه كونه
كذلك اللهم الآن يريد أنه إذا كان ينافي لا ينبغي عطفه وأن البيان المعارف فيه أن يكون لا يفهم
من اللفظ لا لتسكات في التعبير ويمكن أن يقال لا مانع منه ولكونه على النهج الغير المعتاد عطفه خلفا
البيان فيه وقيل عليه ويحتمل أن يريد بالنظم القرآني على تفسيره كما عليه المصنف أيضا أن فيه نظرا
لأن ما لهم به علم أن كان خلاف ما جادلوا عليه كما هو الظاهر المفهوم من قوله عناد ابراهيم عليه أن قوله
تعالى فلم تحتاجون لا ينتظم مع السابق لأن انكار غير المنصوص المعلوم دون انكار المنصوص المعلوم
ولا يلائم قوله وتدعون وروده لأن دعوى ورود ما لم يرد في الكتاب مع الجادلة على الخلاف ليس بقبول
وان كان ما جادلوا عليه فالجدال في المعلوم المنصوص ليس بسبب الحماقة ولا بلائمه قوله عنادا ويمكن
اختيار الثاني بأن الجدال مع النبي الثابتة بقوة بالآيات الباهرات ولوعلى المنصوص في كتاب آخر حاقة
لأن ذلك المنصوص يحتمل التسخ والتأويل على ما لا يخفى وقد يختار الأول فالجاءة والجمع بين الجدالين
والجواز من واحد الى اثنين ولا يخفى ما فيه وعدم ملائمة قوله وتدعون انتهى (أقول) لا وجه
لهذا لأن الاتيان بالواو إشارة تاما الى أنه في معنى الحال أو لما مر وكان المراد بعالمهم به علم أمر عيسى
وموسى أو نبينا صلى الله عليه وسلم ولما علم لهم به أمر إبراهيم عليه الصلاة والسلام لأن الأول نبيهم
وكاتبه بين أيديهم بخلاف الثاني بقربة السياق والسباق ومجادلتهم مذمومة هنا فهي في الباطل
التفسير المطابق للواقع فلا يتعلق علم ما جادلوا فيه فالعلم هنا بما يحسب المذمى أو بالنسبة للطرف الآخر

فلا رأى عناده -م- ولجاءه -م- دعاهم الى
المجادلة بنوع من الاجازة ثم لما عرضوا عنها
وانقادوا بعض الانقياد عاد عليهم بالارشاد
وسلك طريقا سهلا وأزم بأن دعاهم الى
ما رافق عليه عيسى والانجيل وسائر
الانبياء والكتب ثم لما لم يجد ذلك أيضا عليهم
وعلم أن الآيات والنذر لا تغني عنهم أعرض عن
ذلك وقال فقولوا للشهود وأبأنا مسلمون (بأهل
الكتاب) لم يحتاجون في إبراهيم وما
أنزلت التوراة والانجيل في إبراهيم عليه
تنازعت اليهود والنصارى في إبراهيم وإلى
السلام وزعم كل فريق أنه منهم وترافعوا الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم فقرات والمعنى
أن اليهودية والنصرانية حدثتا بنزول التوراة
والانجيل على موسى وعيسى عليه السلام
وكان إبراهيم قبل موسى بألف سنة وعيسى
بألفين فكيف يكون عليهما (أفلا تعلمون)
فستدعون المحال (ها أنتم هؤلاء حاجبتم
فما لكم به علم فلم تحتاجون فيما ليس لكم
به علم) ما حرف تنبيه به واهبها عن حالهم التي
غفلوا عنها وأنتم مبتدأ أو لا خبر وحاجبتم
جمله أخرى مبنية للآلى أى أنتم هؤلاء الحق
وبيان حماقتكم أنكم جادلتم فيما لكم به
علم مما وجدتموه في التوراة والانجيل عنادا
أو تدعون وروده فيه فلم تحتاجون فيما
لا علم لكم به ولا ذكره في كتابكم من
دين إبراهيم

عنادا واليه أشار المصنف رحمه الله وهو معنى قول الامام فيما لكم به علم لم يقصد بالعلم حقيقة وانما
 أراد به أنكم تسخيرون محاجته فيما تدعون فكيف تخاجون فيما لا علم لكم به البتة وهذا من دقائق
 هذا الكتاب فافهمه وأما ما أجاب به فليس بشئ (قوله وقيل هو لا بمعنى الذين الخ) هذا مذهب
 الكوفيين ان كل اسم اشارة يكون موصولا والمعنى عليه ظاهر ومذهب غيرهم أنه مخصوص بذاتي نحو
 ماذا صنعت وكون أصلها أنتم أنتم مذهب الاخفش وقيل عليه ان ابدال همزة الاستفهام هاء لم يسمع
 الا في بيت نادر ثم الفصل بالاذان كان لتوالي الهمة زبر فلا وجه له هنا وهو انما يرد لو كان الفصل بعد
 الابدال (قوله علم ما حاجتكم فيه) في نسخة ما حاجهم فيه والا قول هو المطابق لما في الكشف قبل
 في وجه زيادة العلم أنه هنا بمعنى حقيقةه ولكنه اذ ليس المقصود هنا التمسيد حتى يذكر علم الحاجة بمعنى
 المجازاة والعقاب عليه كما هو الوارد في أمثاله وقوله وأنتم جاهلون به اشارة الى المفعول المقدر وفيه رمز
 الى أن محاجة رسول الله صلى الله عليه وسلم محاجة لله وهذا يعني على أن الحاجة وقعت معه وقدم
 الكلام فيه وقوله نصريح الخ اشارة الى وجه النص وحينئذ قد مر حقيقةه (قوله منقاد الله)
 لما كان الاسلام يحتص في العرف بالدين المجدى وهو لا يصح هنا لانه يرد عليه انه كان قبل ذلك زمان
 كثير فكيف يكون مسلمانية كون كذائهم ثم رده وتنصره المردود بقوله تعالى وما أنزلت التوراة
 والانجيل الا من بعده فبعد عليه ما ورد عليهم وبشترك الازام بينهم ما فسروه هنا بالمعنى اللغوي وهو
 التسليم المنقاد لطاعة الحق أو بالموحد لان الاسلام يرد على التوحيد وينصره فوله وما كان من
 المشركين وهو بهذا المعنى بوصف به من كان قبلنا وقد ورد في القرآن بهذا المعنى كثيرا وهذا قال
 الجصاص ان المسلم المؤمن ولو من غير هذه الامة وفي رسالة السبوطي ان الاسلام مخصوص بهذه الامة
 وفيه نظر فان قيل قولكم ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام على دين الاسلام ان أردتم به الموافقة
 في الاصول فليس محتصا بدين الاسلام وان أردتم في الفروع لزم ان لا يكون محمد صلى الله عليه وسلم
 صاحب شريعة بل مقرر للشرع من قبله قبل اختيار الاقول والاختصاص ثابت لان اليهود والنصارى
 مخالفون للاصول في زمانة القواهم بالتثليث واشراك عزير الى غير ذلك أو الثاني ولا يلزم ما ذكرنا
 أنه تعالى نسخ تلك الفروع بشرع موسى صلى الله عليه وسلم ثم نسخ نبينا صلى الله عليه وسلم بشرع موسى
 بشرعته التي هي موافقة لشرعية ابراهيم عليه الصلاة والسلام فيكون صاحب شريعة مع موافقته
 لابراهيم كذا قال التيسابوري رحمه الله وهو يقتضي أن المراد بكون ابراهيم مسلما انه على ملة
 الاسلام والمصنف رحمه الله لم يرض هذين الوجهين لبعدهما فذهب الى ما ذكرناه سالما من القدر
 (قوله تعريض بأنهم الخ) هذان وجهان الاول أن المراد بالمشركين معناه المطلق ففيه تعريض لهم
 على طريق التكاية الثاني أن المراد بالمشركين أهل الكتاب وأصله منكم فوضع الظاهر موضع المضمر
 للتصريح بأنهم مشركون لما ذكرنا فالظاهر أن يقول أو ردأ وهو وجه واحد وهو الاول وترك الثاني لانه
 تكرار مع قوله ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا وفيه نظر (قوله أي أخصهم الخ) أولى أفعل تفضيل
 وأصل معناه أقرب من وليه بلبه وليا ومنه ما في الحديث لا ولي رجل ذكر ويكون بمعنى أحق كما تقول
 العالم أولى بالتقديم والمراد هنا الاول فقوله وأقرهم عطف تفسير (قوله من أمتهم الخ) عدل عن
 تفسيره بطلق من اتبعه فيكون مابعد من ذكرنا الخاص بعد العام لانه أشرف لكونه خلاف
 الظاهر وقوله لموافقته له لانه لكونهم أولى وقوله على الامالة اشارة الى أن اتحاد الشريعتين لا يقتضي
 أن يكون الشرع هو الاول لان هذا شرع جديد وان وافق شرع ابراهيم عليه الصلاة والسلام كما وافق
 قول المجتهد قول آخر حتى لا يلزم أنه مقلده وشرع مبني للمجهول وقال في أكثر اذ يجب علينا الايمان
 بالقرآن الذي لم يجب عليهم ذلك في شرعهم ما لا يجب علينا (قوله وقرئ والنبي بالنصب الخ)
 في عبارته نسمح أي وهذا النبي تكافي الكشف وعلى قراءة الرفع هو معطوف على الموصول قبله الذي

وقيل هو لا بمعنى الذين وحاجتكم صلاته وقيل
 ها أنتم أصله أنتم على الاستفهام للتعجب
 من حاجتكم ثم قلبت الهمة زدها وفرا نافع
 وأبو عمرو ها أنتم حيث وقع بالتم من غير رمز
 وورش أقل مدا وقيل بالله من غير ألف
 بعد الهاء والياقون بالمد والهمز والبرز بقصر
 المتع على أصله (والله يعلم) علم ما حاجتكم فيه
 (وأنتم لاتعلمون) وأنتم جاهلون به (ما كان
 ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا) نصريح يقتضي
 ما قرره من البرهان (واكن كان حنيفيا) ما تلا
 عن العنائد الزائفة (مسلم) منقاد الله وليس
 المراد أنه كان على ملة الاسلام والاشتركة
 الازام (وما كان من المشركين) تعريض بأنهم
 مشركون لا شر اكهم به عزير والمسبح ورد
 لا دعاء المشركين أنهم على ملة ابراهيم (ان
 أولى الناس بابراهيم) أي أخصهم به وأقرهم
 منه من الولي وهو القرب (لذين اتبعوه)
 من أمتهم (وهذا النبي والذين آمنوا)
 لموافقته لهم في أكثر ما شرع لهم على الاتباع
 وقرئ والنبي بالنصب عطف على الهاء في اتبعوه
 وبالجر عطف على ابراهيم

(والله ولي المؤمنين) نصرهم ويجازيهم الحسنى (٣٦) لايمانهم (ودت طائفة من اهل الكتاب بضلالتكم) نزلت في اليهود لما دعوا حذيفة

هو خبران وعلى قراءة النصب معذوف على الضمير المفعول والتقدير الذين اتبعوا ابراهيم واتبعوا هذا النبي ويكون قوله والذين آمنوا عطف على قوله للذين اتبعوه وليس بلغوا لشموله المؤمنين ائمة موسى وعيسى وغيرهما وعلى الجرح عطف على ابراهيم أى ان أولى الناس بابراهيم وهذا النبي للذين اتبعوه وقيل انه كان ينبغي أن ينفي ضمير اتبعوه وقال اتبعوه وهذا الآن يقال هو من باب والله ورسوله أحق أن يرضوه ويضاف فيه الفصل بين العامل والمفعول بأجنبي وقوله والذين آمنوا ان كان عطف على الذين اتبعوه يكون فيه ذلك أيضا وان كان عطف على النبي فلا فائدة فيه إلا أن يقال انه من عطف الصفات بعضها على بعض فتأمل وقوله نصرهم الخ لانه شأن الولي فأريد به لازمه وقوله لايمانهم إشارة الى أن عنوان المشتق يقتضى علمية مبدا الاشتقاق كما ر (قوله ولو جمعنى أن) أى المفتوحة الهـ مزة المصدرية وقد مر الكلام فيه وكونه للتمنى وهو مذهب النجاة وقوله وما يتخطاهم الخ الاضلال الايقاع في الضلال وهم ضالون فيؤذى ذلك الى جعل الضال ضالا فلذلك أول الاضلال بما يعوّد من وباله أى فهو مجاز مرسل أو استعارة والمراد بانفسهم أمثالهم المجانسون اهم كافي قوله تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم قيل وهو من الاخبار بالغيب الذى هو - دوجوء العجزاء فهو واستعارة أو تشبيه بتقدير أمثال أنفسهم اذ لم يتمّ قد سلم قط وقوله وزر الخ انه على غير الترتيب راجع الى هذين الوجهين (قوله أو بالقرآن الخ) يعنى المراد بآيات الله التوراة والانجيل ويشهدون من الشهادة مجازا عن الاعتراف بحقيقتها وأما القرآن ومعنى تشهدون تشهدون نعمت الرسول صلى الله عليه وسلم المذكور في التوراة والانجيل وأما آيات الله جميعا ومعنى تشهدون تعلمون حقيقتها بلا شبهة بقرينة علم المشاهدة وضمير نعمته لمحمد صلى الله عليه وسلم وألّا القرآن (قوله بالتحريف وبرايا الباطل في صورته) أى صورة الحق قال الراغب أصل اللبس ستر الشيء ويقال فى المعاني كلبت عليه أمره قال تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل ويقال فى الامر لبسة أى التباس ولا بست الامر زواتيه ولا بست فلانها خاطئة فتلبسون بالفتح من لبست الثوب والبياض معنى مع وبالكسر من لبست الثوب بالثى سترته به وقبل شلطته والبياض صلت وكذا فى قراءة التشديد واستشهدوا والاستعمال اللبس وما فى معناه للاختلاف بالثى والتلبس به بما وقع فى الحديث الصحيح الذى رواه البخارى وغيره عن عائشة رضى الله عنها أن امرأة قالت يا رسول الله ان زوجي أعطاني مالم يعطى فقال المتلبس بمالم يعطى كلا يس نوبى زور والمتشبع الذى يرى أنه شعبان وليس به والمراد المتصاف ولا يس نوبى زور هو الذى استعار نوبى يتجمل به أو يتدلى بقبول شهادة فهو يشهد به زورا ويظهر أنه له وليس له فيلبس مجعته زور ويصير كأنه لا يس نوبى من الزور وفى الفائق المتشبع على معنيين أحدهما المتكلف اسرافا فى الاكل وزيادة فى الشبع ليعنى والثانى المتشبه بالشعبان وليس به وبهذا المعنى استعمل المتجمل بفضيلة ليست له وشبهه بلا يس نوبى زور أى زور وهو الذى يزور على الناس ويتنابزى أهل الزهد بياض إضافة الثوبين الى الزور على معنى اختصاصهما به من جهة كونهما ملبوسين لاجله أو أراد أن المتجمل بما ليس فيه كن لا يس نوبى من الزور ارتدى بأحدهما واتزر بالآخر وقبل كنت النسوة تنظرون فى اللباس يظهرن السمن وقوله تكذبون هو الصحيح ووقع فى نسخة تلبسون وقوله عالين إشارة الى أن الجملة حالية وقوله أول النهار إشارة الى أن الوجه اسنعه للاول وهو استعارة معروفة كما ذكره الثعالبي (قوله لعلمهم يشكون الخ) انما قال يشكون لانه أقل مراتب المتيقنة والافارجوع يكون عن اعتقاد البطلان وكعب بن الاشرف ومالك بن الصبيغ بفتح الصاد المهملة من اليهود وقوله اشعرا الخ رواه ابن جرير عن السدى وتقاو لو اتضاعل من النول والمراد المشاورة (قوله ولا تقرأعن تصديق قلب الخ) انما أول قوم نوابتقروا وتظهوروا وتفسوا على طريق التضمين ليعتدى باللام وليست هنالكتوبة وقيل انها زائدة وقيل انه يمتد باللام أيضا أى لا تصدقوا عن قلب الاله ولا - وعلى هذا فليس قل ان الهدى الخ اعترضا أى قل لهم ان الهدى هدى الله أو قل

وعمارا ومعاذ الى اليهودية ولو بمعنى أن (وما يضلون الأنفسهم) وما يتخطاهم الاضلال ولا يعوّد وباله الاعليم اذ يضاف به عذابهم أو ما يضلون الا أمثالهم (وما يشعرون) وزر واختصاص ضرره بهم (يا أهل الكتاب لم تكفرون بآيات الله) بما عطف به التوراة والانجيل ودلت على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم (وأنتم تشهدون) أنما آيات الله أو بالقرآن وأنتم تشهدون نعمته فى الكنايين أو تعلمون بالمعجزات أنه حق (يا أهل الكتاب لم تلبسوا الحق بالباطل) بالتحريف وبرايا الباطل فى صورته أو بآيات صبر فى التمييز بينهم وقرئ تلبسون بالتشديد وتلبسون بفتح الباء أى تكسبون الحق مع الباطل كقوله عليه الصلاة والسلام كلا من نوى زورا وتكتمون الحق نبوة محمد عليه السلام ونعنه (وأنتم تعلمون) عاين بما تكفونه (وفالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذى أنزل على الذين آمنوا وجاهلوا أى أظهروا الايمان بالقرآن أول النهار) واكفروا آخره لعلمهم يرجعون) واكفروا به آخره لعلمهم يشكون فى دينهم طنا بأنكم رجعتم لخلل ظهركم والمراد بالطائفة كعب بن الاشرف ومالك بن الصبيغ فالالا حجابها لما حوت القبلة آمنوا بالذى أنزل عليهم من الصلاة الى الكعبة وصلوا اليها أول النهار ثم صلوا الى الحضرة آخره لعلمهم يقولون هم أعلم منا وقد رجعوا فبرجوه ونفيل اثنا عشر من أخبار خير تقاوا لو بأن يدخلوا فى الاسلام أول النهار ويقولوا آخره نظير ما فى كتابنا وشاورنا علماءنا فلم نجد محمد ابانعت الذى ورد فى التوراة اهل أصحابه يشكون فيه (ولا تؤمنوا الا بما نسمع دينهم) ولا تقرأ عن تصديق قلب الاله لدينكم أولا تظهروا ايمانكم وجه النهار الا لمن كان على دينكم فان رجوعهم أربى وأهم (قل ان الهدى هدى الله) يمدى من يشاء الى الايمان ويشبهه عليه

انفسك اولاً ومؤمن فهو يهدي لاصل الايمان ولتثبت عليه من يشاء فلا يضركم دهم (قوله أي
 دبرتم ذلك وقلتم لأن يؤتى الخ) فحقيق ذلك وثقة صليبه ما أفاده المدقق في الكشف أن فيها أوجهاً أحدها
 أن التقدير ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم وهم المسلمون أو توأوا كتاباً سموا به كالتوراة ونبيها مرسلاً
 كوسى صلى الله عليه وسلم وبأن يحاجوكم وبغلبوكم بالحق يوم القيامة إلا أنتم أنتم أنتم عن الاظهار
 للمسلمين فيزدادون تصديقاً ولشركى العرب فيبيعهم على الاسلام وأتى بأو على وزان ولا تطع منهم آثماً الخ
 وهو بالغ والحمل على معنى حق صحيح مرجوح وفائدة الاعتراض أن كيدهم غير ضار لمن انطفأ الله به
 بالدخول في الاسلام أو زيادة التصلب فيه ويفيد أيضاً أن الهدى هدها هو الذي يتولى ظهوره فلا يطفأ
 نوره فالمراد بالايان اظهاره كإدراكه الخشعي أو الاقرار باللسان كما ذكره الواحدى والمراد التصلب
 من التابعين والواقع ما قرأتموه وثانيها ولا تؤمنوا بهذا الايمان الظاهر الذي أوتيتهم به وجه التماسه
 لمن كان تابعاً لدينكم أو لا وهم الذين أسلموا منهم أي لأجل رجوعهم لأنه كان عندهم أهم وأوقع وهم فيه
 أو غلب وأطمع ثم قيل إن الهدى هدى الله من يهده الله فلا مضل له وقوله أن يؤتى أحد على هذا معاملة
 لمخدوف أي لأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم وما يصل به من الغلبة بالحق يوم القيامة دبرتم ما دبرتم والمعنى
 أن داعيكم اليه ليس الا الحسد وانما أتى بأوتيتهم على استقلال كل منهم ما في غيظهم وحملهم على الحسد
 حتى دبروا مادبروا ولو أتى بالوالد لم تقع هذا الموقع لعدم بلزوم الثاني للقول لأنه إذا كان ما أوتوا حقاً غلبوا
 يوم القيامة مخافةهم فلا فائدة فيه وأما ما أوتيتهم بأن كلامه متعل في دينهم على الحسد والتدبير وجعلها
 على معنى حق وان كان ظاهراً لا يروج السامع ويؤيد هذا قراءة أن يؤتى بالاستعظام لادلة على انقطاعه
 والاستقلال بالنكار وفيه تقييد الايمان بالصادق أو النصارى بقراءة أن الكلام فيه وتخصيص من
 تبع عسايرهم بقراءة المعنى ولأن غيرهم متبع دينهم الآن وعن المصنف أنه من جعله المقول كأنه قيل قل
 لهم هذين القولين ومعناه أهدى الله ما فعل الله من إتياء الكتاب غيركم وأنكر عليهم أن
 يتغصوا من أن يؤتى أحد مثله كأنه قيل قل أن الهدى هدى الله وقول لأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم قلتم
 ما قلتم وكذبتم ما كذبتم وثانها أن يقرروا لا تؤمنوا على ما قرأتم عليه الثاني ويجعل أن يؤتى خبراً وهدى
 الله بدل من اسمها وأوجه في حق على أنها غاية سببية وحينئذ لا يخص عندكم يوم القيامة بل بالحاجة
 المحقة كما رت في البقرة ولوجاه على العطف لم يثبت الكلام ورابعها أن قوله ولا تؤمنوا إلا أن الخ على
 إطلاقه أي واكفروا آخروا واسقروا على اليهودية ولا تقروا إلا بالان هو على دينكم وهو من جعله
 مقول الطائفة ففعل قل أن الهدى هدى الله فلا تنكروا أن يؤتى حتى تحاجوا وقرينة الاضمار أن قوله
 ولا تؤمنوا تقرير على اليهودية وأنه لا دين سواها فإذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يجيبهم علم أن
 الجواب أن ما أنكره غير منكر وأنه كائن وحل أو على معناها الأصلي حسن لأنه تأييد للإتياء وتبريض
 بأن من أوتى مثل ما أوتواهم الغالبون لا هم وأما على قراءة أن بالنكسر فهو من مقول الطائفة وقدره
 بقولهم توضيحاً وبما لا نله ليس استثنافاً تعليلاً بل خطأ بالان أسلم منهم رجاء العود والمعنى لا إتياء فلا
 بحاجة وذكر عقيب الثالث لتساويهم في أن أوجه في حق وقوله أن الهدى هدى الله اعتراض ذكر
 قبل تمام كلامهم للاهتمام ببيان فساد ما ذهبوا اليه وأرجح الوجوه الثاني انتهى بحمله (وهنا بحث)
 ذكره صاحب الاتصاف على قطع أن يؤتى أحد عن لا تؤمنوا وهو أنه يلزمه وقوع أحد في الاثبات لأن
 الاستفهام هنا انكسار وهو في مثله اثبات إذا حصل أنه وبهم على ما وقع منهم وهو اخفاء الايمان بأن
 النبوة لا تخص بني اسرائيل وأجاب عنه بأنه روي فيه صبغة الاستفهام وان لم يرد حقيقة فمن
 دخول أحد في سياقه وترك التعرض له الناظرين فيه لأنهم لم يروه وورد الان التوبيخ لا ينبغي ولا يليق
 فهو في معنى لا إتياء واحتجاج الى جوابه الساقط وقوله من كلام الطائفة أي المذكورة في الآية
 واحتمال أن يكون خطأ بالان الله للمسلمين أي لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم أي المسلمون حتى يحاجوكم لأنه

(أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم) متعلق
 بمخدوف أي دبرتم ذلك وقلتم لأن يؤتى أحد
 والمعنى أن الحسد دافعكم على ذلك
 أو لا تؤمنوا أي ولا تظهروا ايمانكم بأن
 يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم إلا لشبابكم
 ولا تنسوه إلى المسلمين لأن لا يزيد ثباتهم ولا
 إلى المشركين لأن لا يدعوه إلى الاسلام
 وقوله قل أن الهدى هدى الله اعتراض
 يدل على أن كيدهم لا يجدي بطائل أو خبر
 أن على أن هدى الله يدل من الهدى وقراءة
 ابن كثير أن يؤتى على الاستفهام لا تنزيح
 تؤيد الوجه الأول أي لأن يؤتى أحد دبرتم
 وقرئ أنه على أنهم النافقة فيكون من كلام
 الطائفة أي ولا تؤمنوا إلا أن تبسب دينكم
 وقولوا لهم لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم

(٢) قوله فان ضمير بعده اذا كان الخ كذا في جميع النسخ اني بآيد يا وفيه نظر ظاهر اه معجمه
 ان يؤتى على الوجهين الاولين وعلى الثالث منه حق سبحانه وحق سبحانه وحق سبحانه والواو ضمير في معنى الجمع اذا المراد به غير اناسهم
 قل ان الفضل سيد الله يؤتاه من يشاء والله واسع عليم ٣٨ يحسن ترجمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم ردوا بطل لما زعموا بالوجه الواضحة

(ومن أهل الكتاب من ان تأمنه بقنطاريوذه
 الملك) كعب الله بن سلام استودعهم قرشي
 ألفا ومائتي أوقية ذهباً فأخذ منه (ومنهم
 من ان تأمنه بيار لا يؤذه الملك) كفضاص
 بن عازرواء استودعهم قرشي آخر ديناراً
 فجده وقبيل المأمونون على الكعبة
 النعماني اذا الغالب فيهم الامانة والظنون
 في القليل اليهود اذا الغالب عليهم النيانة
 وقرأ حزن ويا بركو وأبو عرو يؤذه اليك ولا
 يؤذه الملك ما كان اياهما وقالون باختلاس
 كسرة الهام كذا روى عن حفص والباقر
 ما شباع الكسرة (الامانة عليه قائما)
 الامانة واماك قائما على رأسه مبالغاً
 في المطالبة بالتقاضي والترافع واقامة البينة
 (ذلك) اشارة الى ترك الاداء المدلول عليه
 بقوله لا يؤذه (بأنهم قالوا) بسبب قولهم
 (ليس علينا في الاثمين بيل) أي ليس علينا
 في شأن من ليس من أهل الكتاب ولم يكونوا
 على ديننا عتاق وذم (ويقولون على الله
 الكذب) بادعائهم بذلك (وهو يعلمون) أنهم
 كاذبون وذلك لانهم استحلوا ظلم من خلفهم
 وقالوا لم يجعل لهم في اتورا حزمة وقيل
 عاد اليهود رجلاً من قريش فلما أسلوا
 تفاوضهم فقالوا قطع حكمكم - يترككم
 دينكم وزعموا أنه كذلك في كتابهم وعن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عند نزولها
 كذب أعداء الله ممن نفي في الجاهلية الا
 وهو تحت قدمي الا الامانة فانهم مؤذاة الى
 البر والفاجر (بلى) انبأت لما نوه أي بلى
 عليهم فيهم سبيل (من أوفى بعدهم) وانني فان
 الله يحب المتقين استئناف مقول للجملة
 التي سبقت بلى مسدداً والضمير المجرول
 أوفى وعموم المتن نائب عن الرابع من الجزاء
 الى من وأشعر بأن التقوى ملاك الامر وهو
 بيم الوفاء وغيره من أداء الواجبات والاجتناب
 عن المنافي (ان الذين يشتركون) يستبدلون
 (ببعدهم) بما عاهدوا الله عليه من الايمان

لا ينسخ دينكم دين بعيد (قوله عطف الخ) قد مر ما يشرحه وقوله ردوا بطل الخ لانه تعالى كريم
 متفضل بختمه ما يريد فيعطى مثل ما أوتيتهم وأفضل منه غيركم (قوله ومن أهل الكتاب من ان تأمنه
 بقنطار الخ) من أئمنه بمعنى ائمنته والاوقية بالضم سبعة مناقيل كالوقية وقيل الجوهري انها أربعون
 درهماً استعملت في العرف في عشرة دراهم وخمسة أسباع درهم وفخاص بكسر القاء وسكون الزون
 والحاء المهملة بعدها ألف ثم صاد مهمللة وكون الغالب في اليهود الخيانة لان منهم من لا يحون كعب
 الله بن سلام رضى الله عنه وقوله مدة دوامك اشارة الى أن مامه مدبرية ظرفية والتقاضى طلب القضاء
 ولا عبرة بقول بعض الفقهاء انه لم يرد في اللغة الا بمعنى الاخذ والترافع هرصد الامر وانها اوه الى الحكام
 فانه قيام مجاز عاذر (قوله اشارة الى ترك الاداء الخ) بقوله لا يؤذه هذا هو الصحيح من النسخ وسقط
 لا يؤذه من بعضهم اكتفاءً بالاضافة المهدية وقيل انه من سبهم والناصح وقوله عتاب وذم لما كان الـ بيل
 بمعنى العاريق والمعنى ايسر لا حدم منهم علينا طريق فلا يصل اليها حتى نسمع كلامه وذمهم وعتابه فهو
 كناية بقوله ما على المحنين من سبيل أفاد ما ذكر (قوله تفاوضهم الخ) يعني رجال قريش طلبوا
 من اليهود قنهم وقوله تحت قدمي أي ساقط لا يؤاخذ به فهو تحتيل لان ماسة طوطا ويد اس (قوله
 استئناف الخ) المراد بكونهم سادتهم مستها انهادت عليها فلا يجتمع التحريض بها ووجه التقرير بأنها
 تغيد ذم من لم يرد بالخقوق معطافه دخلون فيه دخوله أو ليا وقوله ناب عن الرابع مع في نسخة نائب عن
 الرابع وسقط طعن في بعض النسخ من سبهم والكتاب ومن امان وصولاً أو شرطية ولا بد من ضمير يعود
 اليها من الجملة الثانية فاما أن يقام الظاهر مقام الضمير في الربط ان كان المتقين من أوفى وما أن يجعل
 عومه وشمله له رابطاً وقال ابن هشام الظاهر انه لا عموم وأن المتقين مساوون تقدم ذكره والجواب
 لفظاً أو معنى محذوف تقديره يحبه الله ويدل عليه قوله فان الله يحب المتقين قال الحلبي وهو تكلف
 لاحاجة اليه وقوله الظاهر انه لا عموم ليس بمسلم (٢) فان ضمير بعدهم اذا كان لله فلا التفات من الضمير
 الى الظاهر لاقادة لعموم كما هو المعهود في أمثاله واصله اما للفاعل أو لانه مفعول وقوله بيم الوفاء
 وغيره توجيه لانه لم يقل فان الله يحب الموفين بالعهد والمتقين (قوله بما عاهدوا الله عليه) اشارة الى أنه
 مضاف للمفعول وقوله بما يسرهم الخ توجيه لنفي الكلام بأن النفي الكلام السار فلا يثنى كلامه
 بغيره أو المراد المطلق لسؤالهم في القيامة بواسطة الملائكة تحقيرهم أو المراد بنفي الكلام نفي فائدته
 وغرته فينزل منزلة العهدوم (قوله والظاهر انه كناية عن غضبه عليهم) هذا جواب آخر عن نفي الكلام لكن
 ظاهره أيضاً ان قوله ولا ينظر اليهم كناية فان ارادته كناية لا قدرته بكناية أخرى وان ارادته أن يرد به السخط
 كما أن المراد به بعدهم ذلك ولو مجازاً صرح واقفاً كان كناية لانه يمكن أن يراد من عدم التكليم معناه الحقيقي
 فلا وجه للحكم بالمجازية فيه فان لو - ظفيرة قريظة مازمة عن ارادته صحت المجازية لكنها خلاف الظاهر
 وفي الكشف أصله فيمن يجوز عليه النظر الكناية لان من استبدل انسان التفت اليه وأعاره نظر عينيه ثم
 كثر حق صار عبارة عن الاعتداد والاحسان وان لم يكن ثم نظر ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجزاً
 لمعنى الاحسان مجازاً مما وقع كناية منه فيمن يجوز عليه النظر قال النحرير يريد أن ترك النظر عند قريظة
 مازمة عن ارادة معناه الحقيقي يكون مجازاً عن الاستئانة والسخط كما أن النظر يكون مجازاً عن الاحكام
 والاحسان لكون النظر من لوازم الاحسان وركه من لوازم الاحسان ثم فرق بين استعمال النظر نقياً
 واثنائاً في حق من يجوز عليه النظر أي تغليب الحدقة كالاندان وبين من لا يجوز عليه كالبصري وان
 كان بصرياً في أن له صفة البصر بأنه اذا استعمل فيمن يجوز عليه النظر وأريد الاحسان والاکرام فهو
 كناية حيث جاز ارادة المعنى الحقيقي بل رعباً ريد لكن لا يسكون مناط الاثبات والنفي والصدق
 والكذب والامر والنهي ونحوه بل لينقل عنه الى معنى آخر واذا استعمل فيمن لا يجوز عليه النظر فهو

بالرسول الى الله عليه وسلم والوفاء بالامانات (وأيمانهم) وما سلفوا به من قولهم والله انقوت به ولنصبره (تخاف قليلاً) متاع الدنيا (أو ان كان مجاز
 لا خلاف لهم في الاخرة ولا يكلمهم الله) بما يسرهم أو بنفي أصلاً وان الملائكة في يوم القيامة أولاً فتقوم بكلمات الله وآياته والظاهر انه كناية
 عن غضبه عليهم اقوله (ولا ينظر اليهم يوم القيامة) فان من سخط على غيره واستبان به أمر من التكلم معه والاتفات له وكان من اعتذبه به بقوله
 ويكثر النظر اليه (ولا ينظر اليهم) ولا ينظر عليهم بالجل (ولهم عذاب اليم) على ما ذهبوا

مجاز لا غير لان ارادة المعنى الحقيقي أوجوا ارادته شرط للكتابة وههنا العلم بمتناع النظر قرينة
مانعة عن ارادته وفي كلامه اشارة الى أنه عند الكتابة قد يتحقق المعنى الحقيقي ويراد لاقصد اليه وقد
لا يتحقق أصلا وان جاز وما ذكره هنا بشكل عما ذكره في قوله تعالى بل يدها مبسوطتان والسعوات
مماويات يمينه الرحمن على العرش استوى ونحو ذلك أنها كلها كتابات مع امتناع المعنى الحقيقي قطعاً
فان أجيب بأن ارادة المعنى الحقيقي لا تستلزم تحققه وهو ظاهر ولا يلزم منه الكذب لان ارادته لا تكون
على وجه القصد اليه اثباتاً ونفيًا وصداً وكذباً بل لينتقل منه الى المقصود قلنا وكذلك النظر في حق من
يجوز عليه النظر يراد ولا يتحقق فيكون كتابة وأما ما يقال من أنه اذا أريد المعنى الحقيقي لزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز بمعنى ارادة المعنى الحقيقي والمجازي وهو ممتنع فذوق بأن ذلك انما هو حيث يكون كل
منهما مناط الحكم ومرجع الصدق والكذب وأما اذا أريد الاقول لينتقل الى الثاني فلا وصرح في
المفتاح بأنه في الكتابة يراد معناه ومعنى معناها جميعاً وفي الحقيقة معناها فقط وفي المجاز معنى معناها
يعني الحقيقة الصريحة والافتقار صريح هو بأن الكتابة حقيقة حيث قال الحقيقة والكتابة بشتركان
في كونها حقيقةين ويعترفان في الصريح وعدمه وبهذا يظهر أن الكتابة ليست واسطة بين الحقيقة
والمجاز بل قسمان الحقيقة وحيث يجعل واسطة يراد بالحقيقة الصريحة منها وأما عند الأصوليين فيكمل
من الحقيقة والمجازان استرارا دية فكتابة والافصح صريح وايسر الكتابة واسطة ولاداخله في المجاز
بناء على الاستعمال في غير الموضوع له على ما توهم (أقول) ما ذكره من التناقض سبقه اليه غيره من
السراح وأشار الحق في الكشف الى أنه لا تناقض فيه حيث قال بعد سوق كلامه انه نص صريح بأن الكتابة
يعتبر فيها صلوح ارادة الحقيقة وان لم ترد وأن الكتابات قد تشتمل حتى لا تبقى تلك الجهة ملحوظة وحيث
يلحق بالمجاز ولا يتجمل مجازا لا بعد الشهرة لان جهة الانتقال الى المعنى المجازي أو لا غير واضحة بخلاف
المعنى المكتنى عنه وقد سبق أن هذا الكلام منه يرفع ما توهم من المخالفة بين قوله في جعل بطايد كتابة
عن الجود تارة ومجازا أخرى فقد ذكره في أنه ان قطع النظر عن المانع الخارجى كان كتابة ثم الحق بالمجاز
فيطلق عليه أنه كتابة باعتبار ما لم يقبل الا للاحق ومجاز بعد فلا تناقض بينهما كما توهموه والعجب من
السراح في متابعة المترض مع علمه بدفعه فتأمل فتقول المصنف انه كتابة عن غرضه عليهم اقله الخ ان جعل
على أنه فيهم ما كتابة لا يخالف ما في الكشف (قوله قبل انها نزلت الخ) فالمراد بعد الله ما هذه اليهم في
التوراة من أمر النبي صلى الله عليه وسلم وغيره والتمن الرشوة وهذا أخرجه البخاري في صحيحه وغيره من
حديث عبد الله بن أبي أوفى أن رجلاً أقام سائمة في السوق خلف بالله لقد أعطى بها ما لم يعطه لموقع فيها
رجلاً من المساكين فنزلت هذه الآية وقوله وقيل في ترفع كان بين أشعث بن قيس ويهودى في بئر وأرض
ووجه الخلف الى اليهودى أخرجه السبعة عن ابن مسعود رضى الله عنه وتعد سبب النزول لا مانع
منه كما مر (قوله يعنى المحرفين الخ) فقد يفرق بالضمير وجبى بالتصغير وأخطب بالحاء المعجمة أفعل من
الخطب وقوله يقتلونهم القتل بالغاء والتاء القوية بمعنى القتل والصرف أى يقتلون الاسنة في القراءة
بالتحريف في الحركات ونحوها تغييراً بتغييره المعنى ليحسب المسلمون أن المحرف هو التوراة فيلتبس عليهم
الأمر أو المراد يقتلون أسنتهم يشبه الكتاب أى مشابهه ولا فرق بين الوجهين في المعنى اذ ليس في الوجه
الاول الاظهار المحرف وهو شبه الكتاب لكن المضاد المفرد في الوجه الاول هو القراءة والباء
للظرفية أو الاستعانة أو للعلابسة والجار والمجرور حال من الاسنة أى المتبسة بالكتاب وضمير تصبوه
إدلال على اللين من المحرف وفي الثاني شبه وضمير تصبوه للشبه المقدر والباء صلة وقيل لآلة وقوله
وقرى بلون الخ هي قراءته مجاهد رجه الله بفتح الباء وضم اللام وبعد ها واو مفردة ساكنة بقلب الواو
المضمومة همزة كفى وجوه وأجود ثم نزلت حركة الهمزة الى اللام فحذفت لانتفاء الساكنين وقيل عليه
لوقفت ضمة الواو لما قبلها فحذفت لانتفاء الساكنين كفى في التوجيه فأى حاجة الى قلب الواو

قبل انها نزلت في أخبار حذفتوا التوراة وبذلوا
نعت محمد صلى الله عليه وسلم وحكم الامانات
وغيرها وأخذوا على ذلك رشوة وقيل نزلت
في رجل أقام سائمة في السوق خلف لقد
اشترها بما لم يشترها به وقيل في ترفع كان بين
أشعث بن قيس ويهودى في بئر وأرض ووجه
الخلف على اليهودى (وانهم لفرقة) يعنى
المحرفين ككعب ومالك وحي بن أخطب (بلونهم
أسنتهم بالكتاب) يقتلونهم بقراءة فيه يلوونهم
من المنزل الى المحرف أو يعطونها بها يتسببه
الكتاب وقرى بلون على قلب الواو المضمومة
همزة ثم تصغيرها بفتحها والقاء حركتها على
الساكن قبلها لتجسده من الكتاب وما هو
من الكتاب الضمير للمحرف المدلول عليه
بقوله بلون وقرى ليصوبه بالياء والضمير
أيضاً للمسلمين
قوله وهذا أخرجه البخاري الخ ظاهره
راجع لقوله وقيل نزلت في رجل أقام سائمة
الخ وان كان مرادها

(ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله) تأكيده لقلوبه وما هو من الكتاب وتشجيع عليهم وبيان لانهم يزعمون ذلك نصريحاً لا تعريضاً أي ليس هو نازل من عند الله ولا يقتضي أن لا يكون فعل العبد قبل الله سبحانه وتعالى (ويقولون - على الله الكذب وهم يعلمون) تأكيد وتسجيل عليهم بالكذب على الله والتعمد فيه (ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله) تكذيب ورد على عبدة عيسى عليه الصلاة والسلام وقيل إن أبا رافع القرظي والسيد البحراني قال يا محمد أزيد أن تعبدك وتفضلك بما قال معاذ الله أن يعبد غير الله وأن تأمر بغير عبادة الله بذلك بمعنى ولا بذلك أمرني فترات وقيل قال رجل يا رسول الله نسلم عليك كما يسلم بهضنا على بعض أفلان سجد لك قال لا ينبغي أن يسجد لأحد من دون الله ولكن أكرموا نبيكم واعرفوا الحق لأهله (واكن كونوا ربانيين) ولكن يقول كونوا ربانيين والرباني منسوب إلى الرب بزيادة الألف والنون كاللصافي والرباني وهو الكامل في العلم والعمل (عما كنتم تعلمون الكتاب وعما كنتم تدرسون) بسبب كونكم معلمين الكتاب وبسبب كونكم دارسين له فان فائدة التعليم والتعلم معرفة الحق والخير لا اعتقاد والعمل وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويعقوب تعلمون بمعنى علمين وقرئ تدرسون من التدريس وتدرسون من أدرس بمعنى درس كأكرم وكرم ومجوز أن تكون القراءة المشهورة أيضاً بهذا المعنى على تقدير وعما كنتم تدرسون على الناس (ولا بأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً) نصبه ابن عامر وحزرة وعاصم ويعقوب عطفاً على ثم يقول وتكون لا مزيدة لتأكيد معنى النبي في قوله ما كان أي ما كان لبشر أن يستبد به الله ثم بأمر الناس بعبادة نفسه وبأمر بتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً وغير مزيدة على معنى أنه ليس له أن يأمر بعبادته ولا يأمر بتخاذ أكفائه أرباباً بل ينهى عنه وهو أدنى من

العبادة

هزة ورتباًه فعل ذلك ليكون على القاعدة التصريفية بخلاف نقل حركة الواو ثم حذفه على ما عرف في التصريف وفيه نظر لأن الواو المضرومة انما تبدل هزة اذا كانت ضميتها أصلية فهو مخالف للقياس أيضاً ثم انه قرئ يلون بالهمزة في الشواذ وهو يؤيده وعلى كل نفيه اجتماع اهل البيت ومنه كذا وما جعله من الولي بمعنى يقترون لأنهم جعلوه إلى المحترف فقرب من المحترف وقوله أو بعطفه ونم باشبه الكتاب من عطف الناقبة بأن جذب زمامها إلى العبد - رأها والمراد الإيهام في الكلام أي كانوا يؤهون المسلمين أن ذلك من نفس الكتاب والفرق بينهم ما أنهم على الأول يتركون النص ويقرؤون ما بديل وعلى الثاني لا يتركونه بل يصحونه بما يؤهونهم خلاف المراد وعلى هذا يكون كناية عن الخطأ (قوله تأكيده) قوله (وما هو من الكتاب الخ) لأن اسناد كونه من عند الله إلى زعمهم يشعر أيضاً بأنه ما هو من الكتاب فجموعه مؤكدة فلا وجه لما قيل إن التأكيده هو قوله وما هو من عند الله وسوقه يقتضي أن مجموعهم مؤكده فكانه جعلها ما خبرين وجعل وصف الجموع بوصف جزئيه وقوله وتشجيع الخ إشارة إلى أنه ليس المقصود به التأكيده فقط إذ لو كان كذلك لم يتوجه العطف لأنه لما كان الأول تعريضاً وهذا نصريحاً حصل بينهما غاية اقتران العطف (قوله أي ليس هو نازل من عنده) بمعنى المقصود بالنبي نزوله من عند الله وهو أخص من كونه من فعله وخلقه رضى الخاص لا يقتضي نفي العام فلا يدل على مذهب المعتزلة القائلين بأن أفعال العباد مخلوقة لهم لا لله وفعل العبد هنا هو التصريف ونحوه وقوله ويقولون الخ تسجيل عليهم بأن ما اقترعوه من عدم لا خطأ (قوله تكذيب الخ) أي لا ينبغي لبشر أن يأمر بغير عبادة الله فكيف بالنبي صلى الله عليه وسلم الذي أوتي الحكم والنبوة ففعلتوه من عند أنفسهم والحكم بمعنى الحكمة وفسرها الزمخشري بالسنة لأنهم اتألى الكتاب والسيد علم شخص من نصارى نجران (قوله معاذ الله أن يعبد) وقع في الكشف أن يعبد غير الله أو أن تأمر بعبادة غير الله وهو - من طبا فاما ما سبقه لأن الكلام في نفي عبادة غير الله لا في نفي غير العبادة وأجيب بأن المراد بغير عبادة الله عبادة غير عبادة الله أو غير عبادة الله عام وفيه جعل كناية عن نفي الخاص على طريق المبالغة وبهم ما وردت الرواية والأمر فيه سهل (قوله ولكن يقول الخ) لكن لا ثبات مانتي سابقاً وهو القول المنسوب بأن فيه قول هام منسوب أيضاً عطفاً عليه ويصح رفعه عطفاً على المعنى لأنه في معنى لا يقول وقيل يصح عدم تقدير القول على معنى لا تكفوا قائلين لذلك ولا يمكن كونوا ربانيين أي مبالغين ما في من الرب وضمير يقول هو البشر والرباني منسوب إلى الرب كالهوى والألف والنون تزداد في النسبة للمبالغة كذا كعبه أي بكسر اللام عظيم المحبة ورباني بمعنى غليظ الرقبة وفسره بالكامل في العلم والعمل وقيل انه سر باني وقيل ان ربان صفة كعطشان بمعنى مر ب نسب إليه (قوله كونوا ربانيين الخ) أي كونوا موفيين إلى الرب بالطاعة والعبادة بسبب علمكم أو تعليمكم ودراسة كم ثم لا تدخلوا تحت قوله تعالى لم تقولون ما لا تفعلون قالوا متعلقة بكونوا المطلوب أن لا يفتك العلم عن العمل إذ لا يعتد بأحد مما يدون الآخر (قوله عطفاً على ثم يقول الخ) أي على يقول في ثم يقول وفيه تسخير وجعله بعضهم عطفاً على يؤتيه ولا مزيدة وعلى عطفه على يقول والزيادة المعنى ما كان لبشر أن يؤتيه الله ذلك ويرب له للدعوة إلى اختصاصه بالعبادة وتزكيا الاندادم بأمر الناس بأن يكونوا عباداً لله وبأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً كقول ما كان زيدان أكرمهم ثم ينفى ولا يستخف بي أو غير مزيدة لأنه صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن عبادة الملائكة والمسجوع وزر عليهم الصلاة والسلام فلا قيل له أن تتخذوا رباً قيل لهم ما كان لبشر أن يشبه الله ثم بأمر الناس بعبادته وبها كم عن عبادة الأنبياء والملائكة وقوله بل ينهى إشارة إلى أن المقصود من عدم الأمر النهي وإن كان أعم منه لكونه أمراً بالمقصود وأوفق للواقع (قوله وهو أدنى من العبادة) ضمير هو لا تتخذوا أولاً ولا أمر بالتخاذ وأدنى بمعنى أقرب أو أقل تفضيل من الدنيا فان من يريد أن يستعبد شخصاً يقول له ينبغي أن تعبد أماً مثالي وكفاً وقيل أدنى بمعنى أنزل وأقل من العبادة

لأن الاتحاد بالعبادة بالفعل وفي بعض النسخ وهو نهي عن العبادة أي النهي عن الاتحاد
رباً وعدم الامتناع عن العبادة فتأمل (قوله وورثه الباقون الخ) في الكشف الرفع على ابتداء
الكلام أظهر وتفسيره اقراء عباده ولن يأمركم ووجه الظاهر بتأنيها خالية عن تكلف جعل عدم
الامر في النهي وبأن العطف يستدعي تقديمه على لكن وكذا الجمالية أيضاً والمراد بالبشر بشر النكرة
السابق فالإنكار عام وانما عطفه لسبق ذكره (قوله دليل على أن الخطاب للمسلمين) يعني هذه الفاصلة
ترجع القول بأنها نزلت في المسلمين القائلين أفلا نسجد لك لا في أبي رافع والسيد بناء على الظاهر وان جاز
أن يقال للتصاري أن أمركم بالكفر بعد أن أنتم مسلمون أي منقادون مستعدون لقبول الدين الحق ارتداء
للعمان واستدراجاً وبعض أرباب الحواشي هنا كلام لا طائل تحتها ينتركه خيراً من تكثير السواد
برقه (قوله قبل انه على ظاهره الخ) لما كان الله عهداً إلى جميع خلقه بالايان سواء الانبياء وغيرهم
احتاج التخصيص إلى التوجيه فوجه بوجه منهما ما ذكره المصنف وهو أن غيرهم معلوم بالطريق الأولى
أو أنه من الاستغناء وهو قريب من هذا أو أنه مصدر مضاف إلى الفاعل أي الميثاق الذي وقعه
النبيون على أنهم أو هو على حذف مضاف أي أم النبيين أو أولاد النبيين والمراد بهم بنو اسرائيل
أكثره أولاد الانبياء فيهم ولأن السياق في شأنهم وأما أن المراد بأولاد الانبياء أولاد آدم والانبياء
عليهم الصلاة والسلام من نسلهم بخلاف الظاهر فلذا لم يذكره مع أن قراءتين معاً ورد في الله
عنه ميثاق الذين أو فوا الكتاب تدل على تعيينه كما أشار إليه في الكشف وأما أنه سمي بنى
اسرائيل نبيين تهكمهم فلا قرينة عليه ولذا أخره المصنف رحمه الله بعده أو المراد وأذا
أخذ الله ميثاقاً مثل ميثاق النبيين أي ميثاقاً غليظاً لم يجعل ميثاقهم نفس ميثاقهم بحذف أداة
التشبيه مبالغة ومن الغريب ما قيل أن الاضافة لتعليل لا في ملائسة كانه قيل وإذا أخذ الله
الميثاق على الناس لأجل النبيين ثم يبينه بقوله لما آتيتكم الخ ولم نمن ذلك أن الاضافة
تفيد التعليل في غير كلامه (قوله واللام في لما موطئة الخ) اللام الموطئة ونسعى اللام المقرونة
هي من قولهم موطأ موطأ موطأ أي سهل المشي فيه ووطأته أنا موطئة فهذه اللام
كانها وطأت طريق القسم أي سهلت تفهم الجواب على السامع وعرفته النجاة بأنها اللام التي
تدخل على الشرط سواء ان وغيره هـ هـ غلبت في أن بعد تقديم القسم لفظاً أو تقدير التوازن أن
الجواب لا لا للشرط كقوله لئن أكرمته لا أكرمك ولو قلت أكرمك أو فاني أكرمك أو ما أشبه مما يجاب به
الشرط لم يجهز صريح به ابن الحاجب وإيس هذا متفقاً عليه فان الفراء خالف فيه فجوز أن يجاب
الشرط مع تقديم القسم عليه لكن الأول هو الصحيح وكونه يجب دخولها على الشرط هو المشهور
وخالف فيه بعض النحاة وقال الزمخشري انه لا يجب دخولها على كلمة المجازاة صريح به في سورة هود
في قوله تعالى وان كلاً لما يوفونهم فيمن قرأ بالتخفيف ونقله الأزهرى عن الاخفش وان تعلباً غلطه فيه
فهذا يدل على أن ما اشترطوا فيه غير متفق عليه (قوله سادس جواب القسم والشرط الخ) فيه
تسمح لانه جواب القسم لكنه لما دل على جواب الشرط جعله سادساً لانه عليه واحداً معناه
والاجواب القسم لا محله وجواب الشرط له محل فيتنافيان ولا حاجة إلى أن يقال ان الجملة الواحدة
قد يحكم عليها بالمجلية وعدمها باعتبارين وعلى جعلها موصولة فقد دخلت اللام الموطئة على غير الشرط
ولا اشكال فيه كما مر فأن من النجاة من جوزها كما أن منهم من أطلق على لام الجواب موطئة نسجها
والامر فيه سهل لكن على القول بأنها تدخل على غير الشرط هل يشترط مشابهته كما الموصولة
أولاً كما الزائدة في أن كلاً لما يوفونهم ظاهر كلام المعنى وبهض الشراح منابشع بالاول وقوله وتحتل
الخبرية المراد ما يقابل الجزائية أو الموصولية الاممية أو الحرفية وورد في كلامهم بهذا المعنى فلا يقال
انه لم يسمع ما الخبرية وعلى الموصولية نهى مبتدأ والخبر ماقدر أوجه التضمن وأورد عليه أن الخبر

ورفعه الباقون على الاستئناف ويحتمل
الحال وقرأ أبو بكر على أصله برواية الدوري
بإختلاس الضمة (أيا مكرم بالكسر) إنكار
والضم برفعه للبشر وقيل لله سبحانه وتعالى
(بعد أن أنتم مسلمون) دليل على أن الخطاب
للمسلمين وهم المستأذنون لأن يسجدوا له
(وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من
كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما آتيتكم
لتؤمنن به ولتنصرنه) قيل انه على ظاهره
وإذا كان هذا حكم الانبياء كان الامر به أولى
وقيل معناه انه سبحانه وتعالى أخذ الميثاق
من النبيين وأجمعهم واستغنى بذلك عن ذكر
الامر وقيل اضافة الميثاق إلى النبيين اضافة
إلى الفاعل والمعنى وإذا أخذ الله الميثاق
الذي وقعه الانبياء على أنهم وقيل المراد
أولاد النبيين على حذف المضاف وهم بنو
اسرائيل أو سماهم نبيين كما لانهم كانوا
يقولون نحن أولى بالنبوّة من محمد لا
أهل الكتاب والنبيون كانوا منا واللام في ما
موطئة للقسم لان أخذ الميثاق بمعنى
الاستحلاف وما تحتل الشرطية وتضمن
سادس جواب القسم والشرط وتحتل
الخبرية

في به ان عاد الى المبتدأ على ما هو اظهر كان المبتدأ هو ايمانهم بما اتاهم والمقصود من الآية اخذ
 المبتدأ بالايمان بالرسول صلى الله عليه وسلم ونصرته وان عاد الى الرسول صلى الله عليه وسلم خات الجملة
 التي هي خبر عن العائد الا ان يقدر ويدفع بما قاله الامام السهيلي في الروض الانف ان ما مبتدأ بعني
 الذي والخبر لتو من به وتنصرته وان كان الضمير ان عائد على رسول ولكن لما كان الرسول
 مصدقا لما همكم ارتباط الكلام بعضهم ببعض واستغنى بالضمير العائد على الرسول عن ضمير يعود على المبتدأ
 وله نظائر في التنزيل وهذا بناء على مذهب الاخفش كما مر تحقيقه في قوله تعالى والذين يتوفون منكم
 ويذرون أزواجا يتربصن وجاءكم الخ معطوف على الصلة والرابط ما همكم أو مقتدر أيضا (قوله أي
 لاجل إيتاني أي أيكم بعض الكتاب الخ) إشارة الى أن من تبعضية وهي على الموصولة والشرطية بيانية
 وظاهره أن اللام منه لطف بقوله لتو من مع أن لام القسم لا يعمل ما بعدهما فيما قبله اقبل ان الزمخشري
 يرى جوازه وقيل هو بيان للمعنى واما بحسب اللفظ فمعلق بأقسام المحذوف وقوله مصدق له إشارة
 الى أن معكم بمعنى الكتاب أو بعضه وأنه هو القائم مقام العائد في الموصولة (قوله وقرئ لما يعني
 حين الخ) هذه قراءة سعيد فلا وجه لما قيل ان صحت ولما انا ظرفية وجوابها مقدرة من جنس جواب
 القسم كما ذهب اليه الزمخشري أي لما أتيتكم بعض الكتاب والحكمة ثم جاءكم رسول مصدق وجب
 عليكم الايمان به ونصرته وقدره ابن عطية رحمه الله من جنس ما قبله أي لما كنتم بهذه الحال رؤساء
 الناس وأما نلتهم أخذ عليكم الميثاق وكذا وقع في تفسير الزجاج وما ك معناه التعليل أيضا وأصله
 لمن ما فادغمت النون في الميم بعد قلبها مما فصل ثلاث ميمات فخفف بمحذوف احداها والمحذوف
 اما الاولى أو الثانية لانها التثنية ولذا رجح أبو حيان ومن مزيدة في الإيجاب على رأى الاخفش
 عند ابن جني وتعليلية وهو الاصح لاتصاح المعنى عليه وموافقته لقراءة التخفيف واللام اما زائدة أو
 موطئة ان لم يشترط دخولها على أداة الشرط وقوله استنفذ المفعول لاجله لانه الباعث على ذلك أو
 التقدير لازالة الاستتقال (قوله تعالى قال أقررتم وأخذتم الآية) هو بيان لأخذ الميثاق وادغمته لطف به
 أو بقرئ رأى اذكر وقيل العامل فيه اصطفى فيكون معطوفا على اذا المتقدمة والاصبر بالكسر العهد
 وأصله من الاصار وهو ما يعده ويثبت وبالضم لغة فيه كثافة غير أسفار بالضم والكسر بمعنى انه
 لا يزال يسافر عليها وهو يثبت تولى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث أو هو بالضم جمع اصار وهو
 ما يثبته استعير له العهد وقوله لم يثبت بعضكم أي المقر بعضهم والشاهد بعض آخر لا يتحد المشهود
 عليه والشاهد (قوله وانا أيضا على اقراركم الخ) هذا بيان لمحصل المعنى لانه لا بد في الشهادة من
 مشهود عليه وهو الاقرار هنا فلا وجه لما قيل ان الصواب وانا معكم من الشاهدين وأن هذا تفسير
 لما في سورة اقرب وأنا على ذلكم من الشاهدين وتفسير الفاسقين بالمقردين لان أصل معنى الفسق
 الخروج وهو قريب من التردد (قوله عطف على الجملة المتقدمة الخ) المراد بالجملة مجموع الشرط
 والجزاء وقيل قوله فأولئك هم الفاسقون قال ابن هشام الاول هو مذهب سيبويه رحمه الله وهو الاصح
 وحذف الجملة لاداعي اليه والهمزة مقدمة من تأخير للدلالة على أصلها في الصدارة (قوله وتقديم
 المفعول لانه المقصود الخ) أي للعصر كانوا لان المنكر اتخاذه غير الله رباً ولومعه ودعوى انه إشارة
 الى أن دين الله لا يجامع دين غيره في الطلب تكلف فاقام يقتضى انكار اتخاذا المعبود من دون الله
 ليكون الدين كله لله بدليل قوله وله أسلم من في السموات والارض فوجب لذلك التقديم وما قيل عليه ان
 الانكار لا يوجه الى الذوات وانما يوجه الى الافعال وهو لا يتواءم هنا وانما يقدم للفاصلة ليس بشئ
 وقوله على تقدير وقيل لهم أي قل لهم أتتولون أو أنفسون وتكفرون فتبغون غير دين الله ومن جعله
 التقا لم يقدره وقوله لانه المقصود الخ لا ينافي التقدير لان الانكار منسب عليه فتأمل (قوله طائعين
 بالنظر الخ) إشارة الى أنه حال وقيل انه منصوب على المدح من غير افظه لأن أسلم بمعنى اتقاد وأطاع

وقرأ حمزة بالفتح على ان قام مدنية
 أي لاجل إيتاني أي أيكم بعض الكتاب
 ثم مجيء رسول مصدق أخذ الله الميثاق
 لتو من به وتنصرته أو موصولة والماضي
 أخذ للذي أتيتكم وجاءكم رسول مصدق
 له وقرئ لما يعني حين أتيتكم أو ان أجب
 لما أتيتكم على ان أصله من ما بالادغام فحذف
 احدي الميمات الثلاث استتقالا (قال
 أقررتم وأخذتم على ذلكم اصرى) أي
 عهدى سمي به لانه يؤصر أي يثبت وقرئ
 بالضم وهو اما لغة فيه كبر وعبر أو جمع اصار
 وهو ما يثبته (قالوا أقررنا قال فاشهدوا)
 أي فليشهد بعضكم على بعض بالاقرار وقيل
 الخطاب فيه للملائكة (وأنا معكم من
 الشاهدين) وانا أيضا على اقراركم ونشاهدكم
 شاهد وهو تأكيد وتذكير عظيم (قرئ
 بعد ذلك) بعد الميثاق والتوكيد بالاقرار
 والشهادة (فأولئك هم الفاسقون)
 المقردون من الكفرة (أخبر دين الله يغفون)
 عطف على الجملة المتقدمة والهمزة متوسطة
 بينهم ما لا انكار أو محذوف تقديره أبتولون
 فغير دين الله يغفون وتقديم المفعول لانه
 المقصود بالانكار والذلل بلفظ الغيبة عند
 أبي عمرو وعاصم في رواية حفص ويعقوب
 وباتاه عند الباقيين على تقدير وقيل لهم (وله
 أسلم من في السموات والارض طوعا وكرها)
 أي طائعين بالنظر واتباع الجملة وكارهيين
 بالسيف

وفيه نظر لانه ظاهر في طوعا لموافقة معناه ما قبله لافي كرها والقول بأنه يقتضي في التواني ما لا يقتضي
في الاوائل غير نافع وقد يدفع بأن الكره فيه انقياد أيضا يقال طاع بطوع وأطاع بطبع معني وقيل
طاعه بطوعه انقياده وأطاعه بمعنى مضى لامره وطاعه بمعنى وافقه وقرأ الأعرابي بالضم وجلة
وله من في السموات جلة حاله أيضا أي كيف تبغون غير دينه والحالة هذه وعلى هذا التفسير المراد
من في السموات والارض الناس فلا يرد عليه انه لا وجه لمصر سبب الاسلام طوعا في النظر واتباع
الطاعة لانه يكون بسبب هدايته ومشاهداته عندهم كافي الملائكة أو المراد أو لو العلم مطلقا وليس
المراد بالنظر الاستدلال بل العلم مطلقا فيشمل ما يحصل بالمشاهدة فتأمل (قوله كنتي الجبل) أي
رفعه فوقهم من تنق الشئ جذبه ونزعه حتى يسترخي كنتي عرى الجبل ومنه استعير امرأتان أي
ولدها كثير وزندنا في أي وار (قوله أو مختارين الخ) هذا تفسير آخر فالمراد بالطوع الاختيار
وبالكره التسخير فهم مسخرون لحكم القضاء وما أراد الله بهم فالكفرة مسخرون لارادة كفرهم اذ لا يقع
ما لا يريد. وهذا الايتاني في الجزء الاختياري حتى لا يكون لهم اختيار في الجلة فلا يرد أن الكفرة لو لم
يكونوا مختارين لم يتوجه تعذيبهم على الكفر والمؤمنون والملائكة لا يقعون أيضا الا ما قضى عليهم
فلا فرق وأنه ذهب الى مذهب الجبرية والحاصل ان الانقياد هنا اما لامره وهو اما بالطوع مطلقا أو
النظر والجملة بناء على الاغلب أو لارادته وكونه على وفقها والمؤمن يتقاد لارادة الله ايمانه باختياره
لان الله امره به فاتبعه وراشدا مهابيا تابعا لادرج والكافر متقاد لارادته كفره لما خلقه عليه من حيث
جبلته الذي هو كافي اسره على مخالفة الامر واتباع المرحوم فتأمل (قوله واليه ترجعون) جوز
فيه أن يكون جلة مستأنفة للاخبار بما تضمنته من التهديد أو معطوفة على وله أسلم فهي حاله أيضا
وقرأ عاصم بيا القيبة والضهيران أولن عاد عليه ضمير يغنون فان قرئ بالخطاب فهو التفات وقراءة
الباقين بالخطاب وهو عائد لن عاد اليه ضمير يغنون فعلى القيبة فيه التفات أيضا (قوله أمر الرسول
صلى الله عليه وسلم الخ) يعني ضمير أمنا للرسول والامة والقرآن نازل عليهم لاعلى الرسول فقط أو على
الرسول فقط كما هو الظاهر وهو نازل عليه وحده ولكن نسب الى الجمع ما هو منسوب لواحد
منه مجازا كما في بنو فلان قتلوا اقتيلا لكونه بين أظهرهم ونفعه واصل اليهم أو التوفيق العظيمة لا ضمير
الجماعة (قوله والتزول كما بعدى بالي الخ) فلا فرق بينهما الا بالاعتبار وفرق الراغب رحمه الله بأن
ما كان واصلا من الملا الا على بلا واسطة كان انقطع على المختص بالعلو أولى به وما لم يكن كذلك كان
لفظ الى المختص بالابصال أولى به وهذا كلام في الاولوية فلا يرد عليه قول الزحخشري انه تعسف وقيل
انزل عليه يحمل على ما أمر المتزل عليه أن يبلغه غيره وأنزل اليه يحمل على ما خص به نفسه لانه اليه
انتهى الانزال وعليه قوله تعالى انما أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم وأنزلنا اليك الذكرياتيين للناس وفيه
نظر فالتحقيق عدم الفرق كما ذهب اليه العلامة وقوله وانما قدم الخ أي لما كان معزاه ومصدقها لما فيه
ومعرفة المعرف تتقدم على معرفة المعرف قدم عليه أو لتعظيمه والاعتناء به وقوله بالتصديق الخ إشارة
الى جواز التفريق بغيره كالتفضيل وقوله منقادون الخ تفسير للاسلام المعدي باللام والاول معني على
ان نحن عبارة عما يصح المسلم والكافر والثاني بناء على تخصيصه بالمسلمين (قوله الواقعين في الخسران
الخ) إشارة الى أنه نزل منزلة اللازم قبله فهو له وقوله بابطال الفطرة أي الجلة إشارة الى أن الخسران
وزوال الربح باعتبار ما جعل عليه فكانه ضيع رأس ماله لان كل مولود يولد على الفطرة فهو قريب
من المكنتية (قوله واستدل به الخ) قيل عليه ان الاسلام هو التوحيد والانقياد كما سبق وهذا مشتمل
على الايمان بالله وكتبه وصحبه من قبله بالاستسلام فينبغي أن يحمل عليه ود يتمايز للاسلام ومبين
له كما حمل عليه في قوله ان الدين عند الله الاسلام فلا حاجة الى ما ذكره من الجواب فتأمل (قوله
استبعاد لانهم يد لهم دلالة موصلة لاطلاق الدلالة ولذا فسر في الكشاف بلفظهم

ومعانية ما يلجئ الى الاسلام كنتي
الجبل وادراك الفرق والاشراف على
الموت أو مختارين كالملائكة والمؤمنين
أو مسخرين كالكفرة فانهم لا يقدرون أن
يبتنعوا عما قضى عليهم (واليه ترجعون)
وقرئ بالياء على ان الضهيران (قل آمن بالله
وما أنزل علينا وما أنزل على ابراهيم واسحق
واسحق وبعثوب والاسباط وما أنزل على موسى
وعيسى والنبين من ربهم) أمر للرسول
صلى الله عليه وسلم بأن يخبر عن نفسه
ومتابعيه بالايمان والقرآن كما هو منزل
عليه منزل عليهم بتوسط تبليغه اليهم وأيضاً
المسبب الى واحد من الجمع قد ينسب اليهم
أو بأن يتكلم عن نفسه على طريقة الملوك
اجلالاً له والتزول كما بعدى بالي لانه ينتهي
الى الرسل بعدى بعلى لانه من فوق وانما
قدم المنزل عليه على المنزل على سائر الرسل
لانه المعترف له والعبارة عليه (لا تفرق بين
أحدهم) بالتصديق والتكذيب (ونحن له
مسلمون) منقادون أو مخلصون في عبادته
(ومن يتبع غير الاسلام ديناً) أي غير التوحيد
والانقياد لحكم الله تعالى (فان يقبل منه
وهو في الآخرة من الخاسرين) الواقعين
في الخسران والمعنى أن المعرض عن الاسلام
والطائفة لغيره فاقدر له نفع واقع في الخسران
بابال النظر السليمة التي فطر الناس عليها
واستدل به على ان الايمان هو الاسلام
اذ لو كان غيره لم يقبل والجواب انه ينبغي
قبول كل دين يغايره لاقبول كل ما يغايره
واعل الدين أيضا لا أعمال (كيف بعدى
الله قوما كفر وابتعد ايمانهم وشهدوا أن
الرسول حق وجاءهم البينات) استبعاد لان
هم يد لهم الله

في الضلال بعد عن الرشاد وقيل نفي وانكاره وذلك يقتضي أن لا تقبل توبة المرتد وشهدوا عطف على ما في إيمانهم من معنى الفعل ونظيره فأصدق وأكن وأحال بأخبار قدم من كفر وأوهو على الوجهين دليل على أن الاقرار باللسان خارج عن حقيقة الإيمان (والله لا يهدي القوم الظالمين) الذين ظلموا أنفسهم بالاخلاق بالنظر ووضع الكفر موضع الإيمان فكيف من جاء الحق وعرفه ثم أعرض عنه (أو تلك جزاؤهم أن عليهم لعنت الله والملائكة والناس أجمعين) يدل بعبارة واضحة على جواز لعنهم وبعبارة أخرى على نفي جواز لعن غيرهم وأما الفرق أنهم مطبوعون على الكفر عن معرفتهم عن الهدى آيسون من الرحمة وأساسا بخلاف غيرهم والمراد بالناس المؤمنون أو العموم فان اسكافرا أيضا يامن منكر الحق والمرتد عنه ولكن لا يعرف الحق بعينه (خالدين فيها) في العاقبة أو العقوبة أو التاروان لم يجز ذكرها للدلالة الكلام عليها (لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون) الذين تابوا من بعد ذلك أي من بعد الارتداد (وأصلحوا) ما أفسدوا ويجوز أن لا يقدره مفعول بمعنى ودخلوا في الصلاح (فان الله غفور) يقبل توبته (رحيم) يتفضل عليه قبل أن ينزل في الحرب بن سويد حين ندم على رده فأرسل إلى قومه أن يسألوا هل من توبة فأرسل إليه أخوه الجلاس بالآية فرجع إلى المدينة فتاب (ان الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفرا) كالهمود كفروا بهيبي والانبيل بعد الإيمان بهيبي والتوراة ثم ازدادوا كفرا بمحمد صلى الله عليه وسلم والقرآن أو كفروا بمحمد بعد ما آمنوا به قبل منبعثه ثم ازدادوا كفرا بالاصرار والعناد والظن فيه والصحة عن الإيمان ونقض المشاق أو كقوم ارتدوا ولحقوا بكمه ثم ازدادوا كفرا بقولهم تترى بص محمد ريب المؤمنون أو ترجع إليه وتشافقه باظهاره (ان

تقبل توبتهم) لانهم لا يتوبون أو لا يتوبون الا اذا أشرفوا على الهلاك

والحائد بالحاء والدال المهملتين بمعنى المائل المعرض عنه والمقصود من الانكار التقرير والتوبيخ فلا يدل على عدم التوبة (قوله وشهدوا عطف على ما في إيمانهم من معنى الفعل) لان إيمانهم بمعنى آمنوا والظاهر أنه عطف على المعنى كافي قوله ان المصدق والمصدقات وأقرضوا الله لا على التوهم كاذب كره المصنف رحمه الله تعالى ليعلم أن ما في إيمانهم من معنى الفعل كافي قوله فأصدق وأكن بالجزم على توهم سقوط الفاء لان الوسطة انجزمت في جواب شرط مفهوما بما قبله أي ان آخرتي كما سأني في سورة المنافقين لان التوهم لا يليق به تعالى لانه صار كالعالم على هذا النوع من العطف بل لانه هو الموافق للواقع والتأويل ويجوز أن يؤول الثاني بالاسم بأن يجعل شهدوا بمعنى الشهادة بتقدير أن كما قاله الراغب وأما عطفه على كفروا وان كان هو الظاهر فلم يلتفتوا إليه لفساد المعنى اذ يكون صفة قوما ويكون هو المنصرف اليه الانكار وهو غير صحيح فان قلت العطف بالواو لا يقتضي الترتيب فليكن النكر الشهادة المقارنة بالكفر أو المتقدمة عليه قلت هذا هو معنى العطف على الإيمان والحالية وهي هنا أولى وأظهر فيقدر فيه قد وقيل لان الظاهر تقييد المعطوف بما قبله المعطوف عليه وشهادتهم هذه لم تكن بعد إيمانهم بل معه أو قبله وهو غير مسلم لانه لا يلزم تقييد المعطوف بما قبله المعطوف عليه ولو صد ذلك لآخر وقيل لانهم ليسوا بجامعين بين الكفر والشهادة ورد بالمنع بل هم جامعون وان لم يكن ذلك معا لا ترى أنه صح جعله حالا أو ماضيا معطوفا عليه وانه في المنافقين خلاف المنقول والمعقول (قوله وهو هل الوجهين دليل الخ) أي على العطف المذكور والحالية ووجه الدلالة ما يقتضيه الظاهر من تغيير المعطوف والمعطوف عليه وعلى الثاني خلو ذكره عن الفائدة وفيه نظر ظاهر ولذا قيل يجوز أن يراد بالإيمان الإيمان بالله تعالى بقرينة ما بعده مع أن الاقرار باللسان خارج عن حقيقة الإيمان المصطلح عند أهل الشرع وليس هذا مما يقبل التزاع (قوله الذين ظلموا أنفسهم الخ) يعني المراد بالظلم الكفر ويحتمل أن يراد مطلق الظلم فيدخل فيه الكفر ودخولا أولا واسم الإشارة المشارة للذوات مع الصفات المشبهة بكونها معلة للعين يتنقيا بآياتها وما ذكر من الاوصاف يقتضي بعدهم عن الرحمة والفرق بينهم وبين غيرهم حتى خص اللعن بهم والناس حينئذ اما المؤمنون لانهم هم الذين يلعنون الكفرة أو المطلق لان كل أحد يلعن من لم يتبع الحق وان لم يكن غير متبع بناء على زعمه وضمير فيها لما ذكر ولا ياباه قوله ولا يخفف عنهم العذاب كما توهم ومعنى لا ينظرون لا يعلمون أو لا ينظر اليهم ويعتد بهم (قوله واصلموا ما أفسدوا الخ) يعني أنه متعمد مفعوله ما ذكر أو لازم بمعنى دخلوا في الصلاح قبل وهو أبلغ قال التحرير يعني ان مجرد الندم على ما مضى من الردة والعزم على تركه في الاستقبال غير كاف فلا تدارك لما أخلوا به من الحقوق وقبل عليه ان مجرد التوبة يوجب تخفيف العذاب ونظر الحق اليهم فالظاهر انه ليس بتقيد بل بيان ما لا يصلح مفسد وليس يورد لان مجرد الندم والعزم على ترك الكفر في المستقبل لا يجزئ منه فهو بيان للتوبة المعتد بها فالماكل واحد عند التحقيق (قوله قيل انما انزات في الحرب الخ) فأرسل إلى قومه أن يسألوا في نسخة ان أسألو أو جلاس كفرا بالضم واللام والسبب المهملة صحابي وفي شروح الكشف انه نقل تشديدا لانه أيضا وهو مخرج من الفساق عن ابن عباس رضي الله عنهما ورب الماتون حوادث الدهر والموت وقوله باظهاره أي باظهار الإيمان أو باظهار اتباعه (قوله لانهم لا يتوبون الخ) لما كان هذا في قبول توبته المقر في الشرع وقوله قبيح له الا الذين تابوا أوله بأنه من قبيل * ولا ترى الضب بها بغير * أي لا توبة لهم حتى تقبل لانهم لم يوفوا لها أو هو من قبيل الكفاية دون الجواز حيث أريد بالانزاع معناه لينقل منه إلى المزمع أو المراد لهم توبة غير مقبولة في الاشراف على الهلاك ومنها ما عرف عدم قبوله وما مر خلافه أو لكونه ليست مطابقة لما في قلوبهم بل نقا لما مر عنهم من قولهم تشافقه وقوله أشرفوا في نسخة أشرفوا والاشفاء الاشراف وحقيقته من أشقى صار ذاتي لان من كان على حالة ثم أشرف على ما يشافقها فقد بان شقى

الحالة الاولى أى حدها وطرفها وتعدى به على ما فيه من معنى الاطلاع وقوله فكفى الخ بيان للاول
 (قوله ولذلك لم تدخل الفاء فيه) في السكتا فان قلت لم قبل في احدى الايتير لن تقبل بغير فاء وفي
 الاخرى فلن يقبل فان قلت قد أذن بالفاء أن الكلام ينفي على الشرط والجزاء وأن سبب امتناع قبول
 الفدية هو الموت على الكفر وبترك الفاء أن الكلام مبتدأ وخبر ولا دليل فيه على التسبب كما تقول الذى
 جاء فى له درهم لم يجعل الجنى سببا فى استحقاق الدرهم بخلاف قولك له درهم اتى وحاصله ما ذكره
 المصنف رحمه الله وهو أن الصلة فى الاول الكفر وازدياده وهو لا يترتب عليه عدم قبول التوبة بل على
 الموت عليه اذ لو وقت لقبول أو على عدم مصادفة زمانها أو عدم اخلاصه فلذلك أول كما تترتب بخلاف
 الموت على الكفر فانه يترتب عليه ذلك ولذلك لو قال من جاء فى له درهم كان اقرا بخلاف ما لو قرنه
 بالفاء وهى مسئلة معروفة فان قيل أليس ترتب الحكم على الوصف دليل على السببية قبل ايس هذا
 بل انما فان التعبير بالموصول قد يكون لاغراض كالايمان الى تحقق الخبر كما فصل فى المعانى وقوله
 الثابتون على الضلال أخذ الثبوت من التعبير بالاسمية ومنهم من فسره بالكاملين فى الضلال وبهم ما ينضح
 المحصر لان الضلال يوجد فى غيرهم أيضا ومنهم من قال لا وبالكسر مفعول بلاية وقراءة
 رفع ذهب اتماما على البدلية منه أو عطف بيان وعبر عنه بالرد الى مخشئ وهو معروف فى التبعية عنده
 قبل ولا بد من تقدير وصف ليحسن البدل ولا دلالة عليه ولم يهدى بيان المعرفة بالنسبة وجعله خبر
 مبتدأ محذوف انما يحسن اذا جعلت الجمله صفة أو حالاً ولا يحتاجون وصف بمعنى وصف المعرفة بالجمله
 على صدق قوله * ولقد أمر على التميم بسبى * واذا جعلت حالا بدون الواو ففيه أيضا ما مر (قوله محمول
 على المعنى كأنه قبل الخ) لما كانت الواو المصاحبة للشرط تستدعى شرطاً آخر يعطف عليه وهو
 والامتناع لانه على أن يكون المذكور منها به على المحذوف الكونه يعلم بالطريق الاولى كما فى أحسن
 الى زيد ولو أضاف وهذا بحسب الظاهر ليست كذلك لان هذه الحالة أجدر بقبول التفدية من سائر
 الحالات اذ ليس الفدية وراءها حالة أخرى أولى منها بالقبول وحاصله أن الواو صليقة تقتضى كون فیه
 الشرط أولى بالجزاء أجيب عنه بوجوه الاول أن عدم قبول ملء الارض كناية عن عدم قبول فدية ما
 لانه غاية الفدية فجعل على عبارة عن جميعه فلا بد عليه ما قبل انه لا دلالة للكلام عليه وضمير به حقيقة
 ملء الارض فبصير المعنى لا يقبل منه فدية ولو اقتدى بملء الارض ذهباً والثانى أن المراد ولو اقتدى بملء
 معه كما صرح به فى تلك الآية فالمعنى لا يقبل ملء الارض فدية ولو زيد عليه مثله قبل والمراد أن الباء
 بمعنى مع ومنسل يتدبر به أى مع مثله ولا يخفى بعده وهذا التقرير علمت أنه لا وجه لما ظله أبو حنيفة
 ومن تبعه من أنه لا حاجة الى تدبير مثل وان المخشئ تخيل أن ما نفي أن يقبل لا يمكن أن يفندى
 به فاحتاج الى اخراج مثل حتى يتغير او ليس كذلك والثالث أن لا يحمل ملء الارض أو لا على الافتداء
 بل على التصديق ولا يكون الشرط المذكور من قبل ما يقصده تأكيده الحكم السابق بل يكون شرطاً
 محذوف الجواب ويكون المعنى لا يقبل منه ملء الارض ذهباً تصديق به ولو اقتدى به أيضاً لم يقبل منه
 وضمير به للمال من غير اعتبار وصف التصديق وقيل ان المراد من اقتدى به بذهبه أى لو اقتر به ولو بذله وإذا
 لم ينفع البذل علم عدم نفع غيره بالاولى وقبل ان الواو زائدة كما قرئ به فى الشواذ ولو قبل ان لو ليست
 وصليقة بل للشرط وجوابه قوله أولئك الخ وهو سلسله الجواب لكان قريبا قبل وقوله والمثل يحذف
 ويراد الخ براد من الارادة أى أنه لو كان منسل الشئ وهو فى حكم نى واحد صح حذفه واقامته
 مقامه وجعله عليه وأما جعله مقعما على أن يراد من الزيادة فبعدمه وكون من الزيادة بعد النفي للاستغراق
 سوله دخلت على مفرد نحو ما جاء من أحد أو جمع كما هنا مقرر فى العربية فلا وجه للاعتراض
 على المصنف بأنه مخصوص بالمفرد كما قبل (قوله أحياناً تبلغوا حقيقة البر الخ) البر بضم السين
 الاحسان وكال لخب وبالفصح صفة منه وتبلغوا نفسهم الى ما بلغوا وحقيقة البر اشارة الى أن التبعير

فكفى عن عدم قوتهم بعد عدم قبولها انما ظنا
 فى شأنهم وابرأ من الخالهم فى صورة حال الايتير
 من الرحمة أو لان قوتهم لا تكون الانفاط
 لا لارتدادهم وزيادة كفرهم ولذلك لم تدخل
 الفاء فيه (وأولئك هم الضالون) الثانون
 على الضلال ان الذين كفروا وماؤا درهم
 كفار لمن يقبل من أحدهم على الارض ذهباً
 لما كان الموت على الكفر سبباً لا امتناع قبول
 الفدية أدخل الفاء ههنا الاشعار به ومثل الشئ
 ما جاء به وذهب انصب على التمييز وقرئ برفع
 على البذل من ملء الارض المحذوف (ولو
 اقتدى به) محمول على المعنى كأنه قبل فن
 يقبل من أحدهم فدية ولو اقتدى بملء الارض
 ذهباً أو محذوف على مضمرة تدبر به فان يقبل
 من أحدهم ملء الارض ذهباً لا يقتضى
 الدية ولو اقتدى بذهبه كقوله تعالى ولو أن
 أو المراد ولو اقتدى بذهبه كقوله تعالى ولو أن
 للذين ظلموا ما فى الارض جباراً ومثله معه
 والمثل يحذف ويراد كغيره الا ان المثلين فى حكم
 شئ واحد (أو لئن ألبسهم عذاباً أليماً) مبالغة
 فى التحذير واقتطاع لان من لا يقبل منه الفداء
 وبما يعنى عنه تكراً (والمالهم من ناصرين) فى
 دفع العذاب ومن منزهة للاستغراق (لئن
 تنالوا البر) أى ان تبلغوا حقيقة البر الذى
 هو كمال الخير

للجنس فيكون التركيب كتابة عن كون فاعله بارا ولذا فمره المخشري بلن تكونوا أبراراً فبسه البر
يدل على البلوغ اليه والبلوغ اليه يدل على كونه بارا كقول الخفساء

وما بلغت كف امرئ متناولا * من المجد الا والذي نال أطول

أى أنه ما جد فاني كل ما جد أو زمر بفضه للعهد والمراد بالله لهم كالرحمة ونحوها وهو تفسير ابن عباس
رضي الله عنهما (قوله أى من المال الخ) قدمه لأنه الظاهر من الاتفاق وعلى الثاني يجوز فيه وقوله
روى الخ رواه الشيخان والنسائي ويروى بكسر الباء وقحها وفتح الراء ونحوها والمذكور وهو
اسم بستان وحديقة بالمدنية المنورة وكانوا يسبون الحداثق أبارا وفي القائق أنهم افعلوا من البراح وهو
الارض الظاهرة وقيل أضيفت الى حا وهو قبيلة من مذحج أو اسم رجل واعلم أن بعض علماء الجن في
هذه اللفظة رسالة مستقلة حاصلها أنهم ما آمنوا بسلامة واحد من بني أمية ففوح الراء فيه هزيمة بعد حاشا
وهو اسم مكان وروى بكسر الباء وقحها وقال المنذري أنه اسم موضع بقرب المسجد وقيل حاله اسم
بنيب اليه البير وروى مثلث الراء معربا والا فرب أنه كخضر موت فيضاف ويعرب بالوجه الثلاثة
أو يبنى ويجوز صرفه وعدمه ومثمه وحاشا حتى أو رجل وقيل اسم صوت تزجيره الابل الى آخر
ما فصله وقوله ينجح بكلمة استحسان ومدح وكررت للتأكيده وهما مكان وكسوران ممنونان مع
التخفيف والتشديد ويقال عند الرضا والاعجاب والفخر وقوله ذلك مال رائج من الراح مقابل الغدور
ويشهد له قولهم والمال غادر رائج وهو حدث على الاتفاق وفعل الخير اذ لكل محسك تلف وقيل معناه تروح
اليه وتغدر ولقرية من البلد وروى رائج بالباء الموحدة أى اتفاقه رائج له لبقاء ثوابه وتضاعفه عند الله
وقوله رائج أو رائج إشارة الى الوجهين وأوالشك من الراوى ومن جوز فيه أن يكون بالجمع من الرواج
قد خالف الرواية وقوله وجاء زيد الخ زرواه ابن المنذري وابن جرير مرسل وقوله وذلك أى الحديث وأقرب
الاقارب الولدان أسامة ابن زيد دلالة الحديث على المستحب ظاهرة فيعلم منه الواجب بالضرورة
وقوله ويحتمل التبيين والتقدير حينئذ نشأ مما يحبون وذلك الشيء بعض ما يحبون فلا يخالف تلك القراءة
معنى فلا يرد ما قبل ان من البيانية طرف مستترة صفة تكرة أو حال عن معرفة ولا يظهر هنا الا بحذف
مفعول تنفقوا على أحد الوجهين وهو نكاح ظاهر (قوله من أى شئ) التعميم مستفاد من التكرة
بعد الشرط ولذا بين اسم الشرط ولم يطلق لئلا يصرف الى ما يحبونه وقوله فان الله به عليم فيه إشارة الى
الحث على اخفاء الصدقة (قوله أى المطعومات والمراد أكلها) جعله بمعنى الجمع لأن كل المضافة للمفرد
المعرفة لعموم الاجزاء وهو أيضا مصدر منعوت به معنى فيستوى فيه الواحد المذكر وغيره كافي قوله
حلا وانما ذكره ثمة لأنه وقع موصوفا به صريحا لكونه خيرا ومنه يعلم حال هذا والاستواء المذكور
هو الاصل المطرد فلا ينافيه قول الرضى انه يقال رجل عدل ورجلان عدلان رعاية للجانب المعنى وقيل
انه اذا جعل الطعام بمعنى المطعومات أفاد الاستغراق كما هو شأن الجمع العرف باللام فكل للتأكيده
وانما قال أكلها لفهمه من الطعام بمعنى المطعومات ولئلا يتوهم أن المراد اتفاقه بقرينة ما قبله ومناسبة
لما قبله لأن الاكل اتفاق مما يحب لئلا يكتفى على نفسه (قوله كان به عرق التسا الخ) هذا حديث
أخرجه الحاكم وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما بسند صحيح والتسا بوزن العصا عرق في باطن الفخذ
الى القدم مقصور وروى أو يأتى وأنكر قوم من أهل اللغة اضافة العرق اليه وجوزوه آخرون لأنه من
اضافة العام الى الخاص مع اختلاف لفظهما وقيل التسا الفخذ وأنشدوا

لما رأيت ملوك كندة أصبحت * كالرجل خان الرجل عرق نائما

وروى في الحديث أن يعقوب عليه الصلاة والسلام كان به عرق اتسا وجمعه أنسا ثم انه صار في العرف
عبارة عن وجع يمتد من الورك من خلف وينزل الى الركبة وربما بلغ الى الكعب وهو المراد هنا فهو
اسم مرض معروف وذلك إشارة الى ما ذكر من لحوم الابل والبانها وقوله وقيل فعل ذلك للتداوى

أولن تنالوا بر الله سبحانه وتعالى الذى هو
الرحمة والرضا والجنة (حتى تنفقوا مما تحبون)
أى من المال أو ما يعبه وغيره كيدل الجاه في
معاونة الناس والبدن في طاعة الله تعالى
والمهجة في سبيله سبحانه وتعالى روى أنها
لما نزلت جاء أبو طلحة فقال يا رسول الله ان
أحب أموالى الى بى راضعها حبث أراك
الله فقال ينجح ذلك مال رائج أو رائج وانى
أرى أن تنجها في الاقرين وجاء زيد بن حارثة
بدرس كان يحبها فقال هذه في سبيل الله فعمل
عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة
ابن زيد قال زيد انما أردت ان أنصق فيهم ا فقال
عليه الصلاة والسلام ان الله قد قبلها منك
وذلك يدل على أن اتفاق أحب الاموال
على أقرب الاقارب أفضل وأنى الآية نعم
الاتفاق الواجب والمستحب وترى بعض
ما تحبون وهو يدل على أن من يتبع بعض
ويحتمل التبيين (وما تنفقوا من شئ) أن من
أى شئ محبوب أو غيره ومن لبيان ما رافق الله
به عليم) فيجوز بكم بحسبه (كل الطعام) أى
المطعومات والمراد أكلها وهو مصدر نعت به
اسرائيل) حلالا لهم وهو مصدر نعت به
ولذلك يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر
والمؤنث قال تعالى لا هن حل لهم (الاما حرم
اسرائيل) يعقوب (على نفسه) كعموم
الابل والبانها وقيل كان به عرق التسا
فندران شئ لم يأكل أحب الطعام اليه وكان
ذلك أحبه اليه وقيل فعل ذلك للتداوى

بإشارة الأطباء واحتج به من جوز النبي أن يجتمه - ولما منع أن يقول ذلك باذن من الله فيه فهو كحريمه اينداه (من قبل أن تنزل التوراة) أي من قبل انزالها مشتملة على تحريم ما حرم عليهم لظلمهم وبغيهم عقوبة وتشديد اذ لك رد على اليهود (٤٧) في دعوى البراءة عما نعى عليهم في قوله تعالى فظلم

من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وقوله وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر الا تبين بأن قالوا لسنا أول من حرمت عليه وانما كانت محترمة على نوح وابراهيم ومن بعده حتى انتهى الامر اليها فحرمت علينا كما حرمت على من قبلنا وفي منع النسخ والطعن في دعوى الرسول عليه السلام موافقة ابراهيم عليه السلام بتخلله لحوم الابل والباقي (قل فأنابا لتوراة فاتلوها ان كنتم صادقين) أمرهم بما جزم به بكتابه - وبسكيتهم بما فيه من أنه قد حرم عليهم - بمسبب ظلمهم - ما لم يكن محترما روى أنه عليه الصلاة والسلام لما قال لهم - بهم - وأولم يجسروا أن يخرجوا التوراة وفيه دليل على نبوته صلى الله عليه وسلم (من افترى على الله الكذب) ابتدعه على الله تعالى بزعمه أنه حرم ذلك قبل نزول التوراة على بني اسرائيل ومن قبلهم (من بعد ذلك) من بعدهم أزمهم الحجة (فأولئك هم الظالمون) الذين لا ينفقون من أنفسهم ويكابرون الحق بعد ما وضع (قل صدق الله) تعريض بكذبهم - أي ثبت أن الله سبحانه وتعالى صادق فيما أنزل وأنتم السكاذبون (فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا) أي ملة الاسلام التي هي في الاصل ملة ابراهيم أو مثل ملته حتى تخلصوا من اليهودية التي اضطرتكم الي التحريف والمساورة لتسوية الاغراض الانسانية والتمسك بحريم طيبات أحاسنها لابراهيم ومن تبعه (وما كان من المشركين) فيه إشارة الى أن أتباعه واجب في التوحيد الصرف والاستقامة في الدين والتجنب عن الافراط والتفريط وتمرير بضربك اليهود (ان أول بيت وضع للناس) أي وضع للعبادة وجعل متعبدا لهم والواضع هو الله سبحانه وتعالى ويدل عليه أنه فرى على البناء للفاعل (الذي بيكة) للبيت الذي بيكة وهي لغة في مكة كالنبيط والنميط وأمر راتب وراثم ولازب ولازم وقيل هي موضع المسجد ومكة البلد من بكه اذا زجه أو من بكه اذا دقه فانما تسلك أعناق الجبابرة روى أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن أول بيت وضع للناس فقال المسجد الحرام ثم بيت المقدس وسئل كم بينهم فقال أربعون سنة وقيل أول من بناء ابراهيم ثم هدم فبناهم قوم من جرهم ثم العمالة ثم قريش

بإشارة الأطباء أي رأيهم والمراد بالتحريم الامتناع (قوله واحتج به الخ) هذه مسئلة معروفة في الأصول وقوله ولما منع الخ لا يخفى أنه مخالف لظاهر النظم (قوله مشتملة على تحريم الخ) إشارة الى أنه متعلق بحرم وفائدة بيان أنه مقدم عليها وأن التوراة مشتملة على محرمات أخر حدثت عليهم حرجا ونقصا فلا يريد ما قبله لا تظهر فائدة في اتقييد فان تحريم اسرائيل لا يتصور بعد نزول التوراة وأنه قد لعل خبثت بلزم قصر الصفة قبل تمامها الا أن يقال هو متعلق بمعدوف (قوله نعى عليهم الخ) أصل النعي رفع الصوت بذكر الموت ونعى عليه هفواته شهرة بها قال الازهرى فلان نعى على نفسه بالاضوا حس أي بشهرها بتعاطيها ونعى فلان على فلان أمر اذا أظهره وقال ابن الاعرابي الناعي المشنع يقال نعى عليه أمره اذا قبحه وهو المراد هنا وفيه نكته ببلغة وهو الإشارة الى أنهم أهل كوا أنفسهم عما فعلوا وقوله وفي منع التدخ معطوف على قوله في دعوى البراءة ووجهه ظاهر اذ تحريم ما كان حلالا لا يكون الا بالنسخ والطعن معطوف على النسخ وقوله بهم واجهول أي سكتوا ولم يجسروا أو يجسروا من الجراءة أو الجسارة ووجه الدليل عليه صلى الله عليه وسلم عانى التوراة وهو لم يقرأها ومثله لا يكون الا بوحى (قوله ابتدعه) أي اخترع الكذب والافتراء المذكور في عبارة عنهم وبجمل التعميم فيه دخول أوليا وقوله صدق الله بعد تكذيبهم تأكيد له وفيهم منه الحصر الاضائي لانه لما قال صدق الله بعد تكذيبهم صار المعنى صدق الله لأنهم (قوله أي ملة الاسلام الخ) أي هي في الاصل موافقة لملة ابراهيم عليه الصلاة والسلام ومشابهة لها فعبعن الاسلام بملة ابراهيم فلا يلزم كون نبينا صلى الله عليه وسلم عالما بشريعته كانبيا بني اسرائيل وقوله واجب في التوحيد الصرف الذي لا يشوبه ما ينافيه كما فعل اليهود والاستقامة في الدين مأخوذة من قوله حنيفا لان الحنيف كما قال الراغب الميل عن الضلال الى الاستقامة والحنف بالجمع الميل عن الاستقامة والتجنب عن الافراط أي المبالغة في الاجداد والتفريط أي الاهمال لنفسه بالاستقامة وهو ظاهر ومن لم يفهمه قال دلالة على التجنب المذكور غير ظاهرة الا أن يقال الشرك افراط أو الامر باتباع ابراهيم عليه الصلاة والسلام وتخصيصه بالذكور دون سائر الاديان يدل على ما ذكر وهو خبط وخطب بما لا يفيد (قوله وضع للعبادة) فحسنى وضعه للناس اعبادتهم واديس المراد ان يعبد البيت نفسه بل أن يجعل موضعا لعبادة الله فلذا فسره بقوله وجعل متعبدا لهم وقوله ويدل عليه أنه قرئ الخ لان الظاهر أن الضمير راجع الى الله ان لم نعتبر ذلك السابق في قوله صدق الله لكون الآية مستأنفة والافه والمتبادر أيضا فلا يريد عليه أنه يحتمل - وعنه لابراهيم عليه الصلاة والسلام فلا دلالة للقرءاء عليه فتأمل ومناسبة الآية لما قبلها ظاهرة (قوله كالنبيط والنميط) الميم والباء تمقبا احدهما الاخرى كثيرا في كلام العرب والنميط والنميط مصغرا عن موضع الدهناء وهما بمعنى أو متغايران كما أشار اليه بقوله وقيل الخ وبكته من البك بمعنى الازدحام لازدحام الحجج فيها أو بمعنى الدق لدق أعناق الجبابرة أي اهلاكم - اذا أرادوها بسوء واذلهم فيها ولذا تراهم في الطواف كأحد الناس ولو أمكنهم الله من تخليته لفعلا (قوله روى أنه صلى الله عليه وسلم سئل الخ) أخرجه الشيخان عن أبي ذر رضي الله عنه وهو حديث صحيح الا أن فيه اشكالا أجاب عنه الطحاوي في الآثار قال فيه فان قلت لاشك أن باني المسجد الحرام ابراهيم عليه الصلاة والسلام وباني الاقصى داود وابنه سليمان بعده وبينهم مائة طوبى له تزيد على الأربعين بأمثالها قلت الوضع غير ابنا والسؤال عن مائة ما بين وضعهم مالا عن مائة ما بين بناءهم ما فيجتمل أن يكون واضح الاقصى بعض الانبياء قبل داود وسليمان عليهم الصلاة والسلام ثم بناء بعدهم ذلك ولا بد من تأويله بهذا انتهى وجرهم بضم الجيم وسكون الراء والهاء المضمومة حتى من الذين كانوا أصداء اسمعيل والعمالة قوم من ولد علق بن لاوذ بن سام بن نوح عليه الصلاة والسلام وهم قوم قنوقوا البلاد والضراخ بوزن غراب بضاد مجمة وراء وحاء هم ملتين قال الطبري رحمه الله ومن رواه بصاد مهملة

فانما تسلك أعناق الجبابرة روى أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن أول بيت وضع للناس فقال المسجد الحرام ثم بيت المقدس وسئل كم بينهم فقال أربعون سنة وقيل أول من بناء ابراهيم ثم هدم فبناهم قوم من جرهم ثم العمالة ثم قريش

وقيل هو أول بيت بنى آدم فانطمس في الطوفان ثم بنى ابراهيم وقيل كان في موضعه قبل آدم بيت يقال له الضراح بطوف به الملائكة فلما هبط آدم أمر بأن يحججه بطوف حوله ورفع في الطوفان الى السماء الرابعة تطوف به ملائكة لسعوات وهو لا يلا ثم ظاهر الآية وقيل المراد أنه أول بيت بالشرف لا بالزمان (مباركا) كثير الخير والنفع لمن حجه واعتمره واعتكف دونه وطاف حوله حال من المستسكن في الطرف (وعدى للعالمين) لانه قبلتمهم ومتعبد لهم ولان فيه آيات عجيبة كما قال (فيه آيات بينات) كاختراف الطيور عن موازاة البيت على مدى الامصار وان ضواري السباع تخالط الصيود في الحرم ولا تعترض لها وان كل جبار قصده دونه قهره كاصحاب القبيل والجملة مفسرة للهدى أو حال أخرى (مقام ابراهيم) مبتدأ محذوف خبره أي منها مقام ابراهيم أو بدل من آيات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان على أن المراد بالآيات أثر القدم في الصخرة الصماء وغوصها فيها الى الكعبين وتخصيصها بهذه الالانة من بين الصخور وابقاؤه دون سائر آثار الانبياء وحفظه مع فترة أعدائه ألوف سنة ويؤيده أن قرئ آية بينة على التوحيد وسبب هذا أن ترأه لما ارتفع ببيان الكعبة قام على هذا الحجر اية تكن من رفيع الحجارة فخاصت فيه قدماه (ومن دخله كان آمنا) جملة ابتدائية أو شرطية معطوفة من حيث المعنى على مقام لانه في معنى آمن من دخله أي ومنها آمن من دخله وفيه آيات بينات مقام ابراهيم وآمن من دخله اقتصر يذكرهما من الآيات الكثيرة وطوى ذكر غيرهما كقوله عليه الصلاة والسلام حبب الى من دنياكم ثلاث الطيب والتسليم وقرة عيني في الصلاة لان فيه ما غشيت عن غيرهما في الدارين بقاء الاثر مدى الدهر والامن من العذاب يوم النيام

فقد حصفه وهو من المضارحة وهي المقابلة أو البعد وكونه في السماء الرابعة أو رده عليه الطيب أن الصحيح المروي في البخاري أنه في السادسة (قوله وقيل هو أول بيت بنى آدم فانطمس الخ) رواء الاثر في في تاريخ مكة وقيل انه نزل مع آدم عليه الصلاة والسلام من الجنة ثم رفع بعد موته الى السماء وبني شيت مكانه بيتا من طين أو نزل قبله أو بنى آدم عليه الصلاة والسلام كما ذكره المصنف رحمه الله من طين على نحو ما رأى في السماء وقوله وهو لا يلا ثم ظاهر الآية لانه لا يكون أول بيت لسبق الضراح عليه ان اعتبر تغيرهما والاكونهما تعبد في مكان واحد فلانه لم يكن موضوعا للناس فقط اطواف الملائكة به وانما قال ظاهر الآية لانه لا يخالفها عند التأمل بالنظر الدقيق ومن جعل الآية اولى شرف لا يرد عليه شيء الا أنه خلاف المتبادر وقوله كثير الخير أي البركة والزيادة وهي في خبرانه ومناقبه لاني بنائه وهو حال من الضمير المستتر في الطرف الواقع له وقوله لانه قبلتمهم فهو هاد للجهة التي أرادها الله أو هاد لهم بما فيه من الآيات التي ستأتي وقوله لانه قبلتمهم ان أراد به وضع لان يكون قبله فالهالين على عومه وان أراد يستقبلونه فالمراد بالعالمين المسلمون وما بعده عام للجميع (قوله فيه آيات بينات الخ) انحراف الطير باق الى الآن ولا يعلوه الا ما به عليه الاستشفاء كما صرح حوايه وفيه كلام للمحدثين لان الجاحظ قال انها تعلو الاستشفاء واعترض عليه ابن عطية بأنه بائن خلافه وعلته العقاب لاخذ الحمية وقيل ان الطيور المهدود منها تعلوه والحمام مع كثرته لا يعلوه وبه يجمع بين الكلامين فتدبر وفي شرح الكشاف ان منها أي ركن من أركان البيت وقس الغيث في قنابلته كان الخصب فيما يليه من البلاد وقوله قهره أي قهره الله وقيل قهره البيت على الاسناد الجازي وجهه الجملة حالا بدون الواو من تفصيله وقد ذكر خبره مقام ابراهيم منها وقدره غيره أحدها (قوله وقيل عطف بيان الخ) قيل عليه ان آيات نكرة ومقام ابراهيم معرفة ولا يجوز التخصايف بينهما باجتماع البصريين والكوفيين حتى قال ابن هشام رحمه الله في المعنى وغيره انه أراد بعطف البيان البدل نسبا كما أن سيويه قد يسمى التوكيد وعطف البيان صفة وهذا التأويل يتأني في عبارة الزمخشري دون كلام المصنف رحمه الله وقوله على أن المراد الخ جواب عن أن المبين جمع والمبين مفرد فتوله المراد بالآيات يعني التي دل عليها المقام فهو وان كان مفردا لكنه جمع في المعنى لاشتماله على آيات كثيرة والالانة افعال من الذين والنصحاء جمع صخرة وقوله ويؤيده أي يؤيد هذا القول مطابقتها في هذه القراءة فعبير عن الآيات بالآية وقوله وسبب هذا ان الخ كذا وقع في اثر من روى عن سعيد بن جبير رضي الله عنه (قوله جملة ابتدائية) المراد بالابتدائية المركبة من المبتدأ والخبر على أنها ليست بشرطية وقوله لانه في معنى الخ إشارة الى الوجهين السابقين في اعراب مقام ابراهيم وقوله اقتصر الخ من قيمة الوجه الثاني وهو جعله بيانا كافي للكشاف اما لان الاثنين جمع أو أنه ذكر من الجمع المبين بعض افرادهم وترك الاسم انكسنة ومثله واقع في الاحاديث النبوية والاشعار العربية وفي الكشاف ويجوز أن يراد فيه آيات بينات مقام ابراهيم وآمن من دخله لان الاثنين نوع من الجمع كأنه لانه والاربعة ويجوز أن تذكر هاتان الآيتان وطوى ذكر غيرهما دلالة على تكرار الآيات كانه قبل فيه آيات بينات مقام ابراهيم وآمن من دخله وكثير سواهما ونحوه في طي الذكر قول جرير

كانت حنيفة اثلاثا فأنتمهم • من العبيد وثلاث من واليها

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم حبب الى من دنياكم ثلاث الطيب والتسليم وقرة عيني في الصلاة انتهى وفصل البيت بقوله ونحوه لانه مثله في طي ذكره وان لم يكن لغرض الاشعار وقصد التكرار كافي الآية بل اقصد السكوت عما ليس يذم وهو التثنية الصميم ولانه هو الاصل المعلوم فلا حاجة لذكره وأما الحديث فقولته وقرة عيني كلام مبتدأ اقصد به الاعراض عن ذكر الدنيا وما يجب منها واستعطف على الطيب والنساء لان البيت من الدنيا وهذا به على ذلك وثلاث فيه وقد قال الطيبي وغيره

انه ليس في كتب الحديث فلا شاهد فيه على هذه الرواية لكن انبأنا كما وقع للزحشري وقع للراغب
 أيضا وحسن الظن بهم يقتضي أنهم ظفروا به في رواية وليس هذا محلا لرواية بالمعنى ولا لاسه وهو لا مانع
 من جعل الصلاة الواقعة في الدنيا منها لانه ليس المراد بها ما يكون صرف أمور دينية بل ما يقع فيها وان
 كان له تعلق بالآخرة وتغير التغير إشارة الى مغايرته لما قبله وفي قوله ثلاث تغليب للمؤث على المذكور والا
 لقول ثلاثة وقوله حبب بجهول أي حبه الله وقوله دنيا كم إشارة الى أنه لا علاقة له بالدنيا وأن تحبيها
 من الله ولذا أبيع له الزيادة على الأربع لقوائده كعاملتين باللفظ تشريعا وكاطلاعهن على أمور
 الخفية حتى يتعلمها منهن النساء وليس محبتن بمجرد الوطء والتلذذ معاذ الله حتى ان بعض القصاص قال
 ما سلم أحد من هوى حتى محمد صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث بله فأنكره عليه بعض العارفين وكفوه
 ووقع فيهم لذلك قرأ النبي صلى الله عليه وسلم في المنام يقول له لا تنتم فقد قتلنا فخرج عليه بعض قطاع
 الطريق وقتله عقيب لذلك وقدم الطبيب لانه حظ الروح المتقدم على البدن وفي قوله ومن دخله تغليب
 للعقل لانه يأمن فيه الوحوش والطيور بل الثبات وانما يلزم الحذف في الحديث لولم يكن من بدل
 البعض من الكل وعلى ما ذكره فيه حذف بعض البدل أو البسان وفسر الامن بالأمن من عذاب
 الآخرة وأشار بماتقل عن أبي حنيفة إلى جواز إرادة العموم بأن يفسر بالأمن في الدنيا والآخرة
 وقوله بقاء الأثر والأمن بالجزء بدل من ضمير غيره ما (قوله من مات في أحد الحرمين الخ) أخرجه
 أبو داود والطحاوي والبيهقي والطبراني بأسانيد مختلفة وقوله ولكن الجلي إلى الخروج أي يمنع اطعامه
 ومبايعته والمسئلة وخلاف الشافعي فيها في الفروع قال الجصاص لما كانت الآيات المذكورة في الحرم
 ثم قال ومن دخله كان آمنا وجب أن يكون مراده جميع الحرم (قوله قصده للزيارة) يعني أن الحج
 في اللغة مطلق القصد والمراد به هنا قصد مخصوص غلب فيه حتى صار حقيقة فيه شرعا وجب بالكسر كعلم
 لغة فيه (قوله بدل من الناس مخصوص له) يعني من بدل من الناس العام بدل بعض من كل مخصوص له لانه
 المقصود بالنسبة واحتمال أن يراد بالناس من استطاع وهذا مبين له فهو بدل كل من كل خلاف الظاهر
 (قوله الاستطاعة الخ) أصل معنى الاستطاعة استدعاء طواعية الفعل وتأنيبه والمراد بالاستدعاء
 الإرادة وهي تقتضي القدرة فأطلقت على القدرة مطلقا وبسمولة فهي أخص منها وهو المراد هنا
 والقدرة اما بالبدن أو بالمال أو بهما وفسر النبي صلى الله عليه وسلم الاستطاعة وقد سئل عنها كما رواه
 ابن ماجه وغيره بسند حسن بالزاد والراحلة وهو يحسب الظاهر مع الشافعي رضي الله عنه حيث قصر
 الاستطاعة على المالية دون البدنية وهو مخالف لما لا رحمه الله مخالفة ظاهرة وأما أبو حنيفة رحمه الله
 فيقول ما وقع في الحديث بأنه بيان لبعض شروط الاستطاعة بدليل أنه لو فقد أحد الطريق أو لم تجد المرأة
 محرما لم يجب وقوله وكل ما أتى به الوصول من الطريق وما يلزم اسم مكان فجويزه وقيل انه آفة
 (قوله وضع كفر الخ) يعني أن المراد من كفر من لم يحج وتاركه ليس بكافر الا اذا استحله فأشار الى أنه
 للتغليظ على تاركه كما وقع في الحديث فليس المقصود ظاهره وقوله ولذلك أي للتغليظ (قوله من مات ولم
 يحج الحديث) قال ابن الجوزي هو موضوع ورد في الآتي بأنه أخرجه الترمذي وضعفه من حديث
 علي رضي الله عنه وافظه من ملك زاد أو راحلة تبغله الى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو
 نصرانيا وأخرجه الدارمي في مسنده من حديث أبي أمامة رضي الله عنه من لم يمنعه من الحج حاجة
 ظاهرة أو سلطان جائر أو مرض حابس فمات ولم يحج فمات يهوديا أو نصرانيا وتعد طريقه ان
 لم يحسنه خفف ضعفه وموافقة معناه الآية تقوية أيضا (قوله وقد أكد أمر الحج في هذه الآية من
 وجوه الخ) أي شأنه وما يتعلق بإيراده في صورة الخبر قد تقدم وجهه بأبعثته والاسمية تفيد الثبات والدوام
 وكونه حقا واجبا يفهم من اللام ومن على والتعميم من الناس والتخصيص من قوله من استطاع الداخل
 فيهم وقوله من حيث انه فعل الكفرة إشارة الى أنه مجاز لا مشابهة في تركه والعدول عن الضمير للظاهر

قال عليه الصلاة والسلام من مات في أحد
 الحرمين بعث يوم القيامة آمنا وعند أبي
 حنيفة رضي الله تعالى عنه من رزقه القتل
 برزاة أو قصاص أو غيرهما لم يتعرض له ولكن
 أجلي إلى الخروج (وقوله على الناس حج
 البيت) قصده للزيارة على الوجه المخصوص
 وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية
 حفص حج بالكسر وهو لغة فوجد (من
 استطاع إليه سبيلا) بدل من الناس مخصوص
 له وقد فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الاستطاعة بالزاد والراحلة وهو يؤيد قول
 الشافعي رضي الله تعالى عنه أنها بالمال
 ولذلك أوجب الاستنابة على الزمن اذا وجد
 أجرة من شوب عنه وقال مالك رحمه الله
 انها بالبدن فيجب على من قدر على المشي
 والكسب في الطريق وقال أبو حنيفة رحمه
 الله تعالى انه انما يجتمع لكل ما أتى إلى الشيء فهو
 إليه لا يبيت أو الحج وكل ما أتى إلى الشيء فهو
 سبيله (ومن كفر قال الله غنى عن العاملين)
 وضع كفر موضع من لم يحج تأكيد لجوابه
 وتذليل على تاركه ولذلك قال عليه الصلاة
 والسلام من مات ولم يحج فمات يهوديا أو نصرانيا
 يهوديا أو نصرانيا وقد أكد أمر الحج في
 هذه الآية من وجوه الدلالة على وجوبه
 بصيغة الخبر وإيراده في الصورة الالهية
 وإيراده على وجه يفيد أنه حق واجب لله
 تعالى في رقاب الناس ونعمهم الحكيم أولا
 وتخصيصه نائبا

قانه كايضاح بعد ايام وتكرير للمعاد وتسمية ترك الحج كفر من حيث انه فعل الكفرة وذكر الاستغناء عنه في هذا الاوضع مما يدل على المقت والخذلان وقوله عن العالمين يدل عليه لما فيه من مبالغة التعميم ٥٥ والدلالة على الاستغناء عنه بالبرهان والشعار بعظم السخط لانه تكليف شاق جامع بين كسر النفس

واتعاب البدن وصرف المال والتجرد عن الشهوات والاقبال على اقد سبجانه وتعالى روى أنه لما نزل صدر الآية جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ارباب الملل فخطبهم وقال ان الله سبحانه وتعالى كتب عليكم الحج فحجوا فامتنب به مله واحدة وكفرت به خمس ملل فقتل ومن كفر (قل يا اهل الكتاب لم تكفرون بايات الله) أي باياته السمعية والعقلية الدالة على صدق محمد صلى الله عليه وسلم فيما يذمعه من وجوب الحج وغيره وتخصيص اهل الكتاب بالخطاب دليل على أن كفرهم اقبح لان معرفتهم بالايات أقوى وانهم وان زعموا أنهم مؤمنون بالنزوات والانجيل فهم كفرون بهما (والله شهيد على ما تملكون) والحال أنه شهيد مطلع على اعمالكم فيجازيكم عليها لا يتفكركم التحريف والاستسار (قل يا اهل الكتاب لم تصدون عن سبيل الله من آمن) كذا الخطاب والاستفهام مبالغة في التقرير ونفي العذر اذ هم واشعار اذ ان كل واحد من الامر من مستقيم في نفسه مستقل باستجاب الامذاب وسبيل الله الحق المأمور بسلكه وهو الاسلام قبل كانوا يفتنون المؤمنين ويحزنون بينهم حتى أقوا الأوس والخزرج فذكروهم ما بينهم في الجاهلية من التعادي والتحارب ليعودوا للملة ويحتالون لصدتهم عنه (ينفونها عوجا) حال من الواو أي باغبين طالين لها اعوجاجا بان تلبسوا على الناس ونفونوا أن فيه عوجا عن الحق بمنع النسخ وتغيير صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوهما أو بان تحزوا بين المؤمنين لاختلاف كلمتهم ويحتل أمر دينهم (وانتم شهداء) أنها سبيل الله والصدع هنا ضلال واخلال أو أنتم عدول عند أهل ملتكم بنقون باقوالكم ويسعدشهدونكم في القضايا (وما الله بغافل عما تعملون) وعبدلهم ولما كان المنكر في الآية الأولى كفرهم وهم يجهرون به ختمها بقوله والله شهيد على ما تملكون ولما كان في هذه الآية صدقهم المؤمنين عن الاسلام

تأكيد لا مرسيا بل فظ العالمين المشعر بأنه غنى عن العالمين فضلا عن كفر وان دخولوا فيهم دخولاً أوليا وذكر الاستغناء في هذا المقام كناية عن السخط بل عن كماله وقوله كايضاح في الكشف انه ايضاح والمصنف زاد الكاف لانه لم يعدم معناها حق بوضع أحدهما الآخر لكنه تخصيص وتخصيص شبه الايضاح فن قال لو حذف الكاف لكان أولى لم يتقدم لقصد وقوله بالبرهان لان من استغنى عن جميع العالمين فهو غنى عن لم يحج وعظم السخط من التعميم كما مر وقوله لانه تكليف شاق علة التأكيد لانه لما كان كذلك اقتضى الاهتمام به أولا لانه بعامله لاشقته فأكد تنبيهه على أنه لا ينبغي أن يترك والتجرد عن الشهوات كالاباس والطيب والجماع (قوله روى الخ) اشارة الى وجهه في فيه من كفر على ظاهره والمثل الست ما ذكر في قوله تعالى ان الدين آمنوا والذين هادوا والصابئين والناداري والمجوس والذين أشركوا وهرة يقتضى أنه يطلق على النمل مله وقد تردد في التحرير وقال في الكشف انه من التحل لا الملل فان قيل بعدهم فهو تغليب وهذا الحديث أخرجه سعيد بن منصور وابن جرير عن الضحاك وفيه أن تلك الملل كانت موجودة في جزيرة العرب فليكنظر * (تنبيه مهم) * اعلم أن في اعراب الآية وجوهاً ثلثها الزركشي في تذكرة عن شيخه ابن هشام لان الطرفين أعنى الله وعلى الناس اما خبران أو الاول خبر والثاني حال أو العكس أو الاول خبر والثاني متعاقبه أو العكس وفي تقديم الحال في مثله خلاف نقله ثم ان السبكي في كتاب الانتصار قال ان هنا فرض عين على المستطيع الذي لم يحج وفرض كفاية وهو ما يجب على كل مستطيع من احياء شعائر الحج في كل سنة حج أو لم يحج وعلى الاول من بدل من الناس وهو مذهب سيويه وعلى الثاني هو فاعل المصدر أي حج البيت من والتقدير لله على الناس مطلقا المستطيع منهم فن حج أذى الفرضين بالتوايين وفيه بحث من وجهين الاول أن رفع المصدر المضاف للمفعول فاعلا ضرورة الثاني أن احياء البيت يحصل بالعمرة ورتباً أنه ليس بضرورة والمراد بالحج معناه اللغوي وفيه نظر (قوله أي باياته السمعية والعقلية الخ) حمل الآيات على مطلق الدلائل الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وصدق مدعاه الذي من جملته الحج وأمره وبه تظهر المناسبة لما قبله وكون كفرهم اقبح لقراءتهم الكتب المصدقة بخلاف المشركين وكفرهم بالتوراة والانجيل لدخولهما في آيات الله الشاملة لجميع السمعيات والعقليات وقيل انه مبيت على أن يراد بآيات الله الكتابيان وليس في الكلام ما يدل عليه (قوله والحال أنه شهيد الخ) اشارة الى أن الجملة حالية وأن الشهيد بمعنى العالم المطلع وأما جعله بمعنى الشاهد فتكلف من غير داع له (قوله كرا الخطاب والاستفهام الخ) الخطاب المنكر في النداء وما ينبع والاستفهام في قوله لم وكان الظاهر أنه كفرون بآيات الله وتصدون عن سبيل الله في التقرير والتوبيخ لهم على قبايحهم وتفصيلها ولو قيل كاذر لربما توهم أن التوبيخ على مجموع الامرين والتعريض للصرك بما يقع بينهم الفتن وضيق عنفسه للاسلام (قوله حال من الواو الخ) أي جملة ينفون حال من فاعل تصدون وجوز فيها الاستئناف وقوله طالين لها اعوجاجا اشارة الى أن عوجا مفعول وضيقها من الحذف والايصال لان يفتي يفتي لمفعولين أحدهما بنفسه والاخر باللام كما صرح به أهل اللغة وقيل لا حاجة اليه بل هامف مفعول وعوجا حال ورتباً أنه لا يستقيم المعنى عليه وليس كذلك وقيل عوجا حال من فاعل ينفون وضيق ينفون لا سبيل لانها تذكر وتوثق والمراد بها ملة الاسلام ومعنى ادعاء العوج فيها أنها مائلة عن الحق لان ديننا لم ينسخ وأن النبي صلى الله عليه وسلم المذكور في كتابهم ليس هو هذا فلا يصح هذا وقوله أو بان تفرشوا الخ مبيت على التفسير الثاني الذي قدمه وقوله وأنتم شهداء جمع شهداء بمعنى عالم مشاهد أو شاهد والجملة حالية أي كيف تفعلون هذا وأنتم علماء أو وأنتم عدول ومفتكم هذه تقتضى خلاف ما أنتم عليه والفرق بين العوج والعوج سبأ في (قوله ولما كان المنكر الخ) يعني أن الشهادة تكون لما يظهر ويعلم فلما كان كفرهم ظاهراً اناسب ذكر الشهادة معه لانها علم ما شاهد أو ما هو بمنزلة وصدعهم عن سبيل الله وما معه لما كان بالمرء والجملة الخفية التي تروج على

الغافل فاسب ذكر الغفلة معه فكان مقتضى حالهم ان الله العالم بالخلقيات والسر الخفية عما يعملون
وهذا لا ينافي قوله فيما سبق لا يتفهمكم التحريف والاستسار اى الاختفاء لان المراد منه اخفاء الحق
اعلمهم بخلافه لا الكفر فلا يرده عليه كما لا يراد ان علم الله لا يقتضى الجهر كقيل (قوله نزلت في نفر من
الاوس والخزرج الخ) الاوس والخزرج جدا الا انصارو كانوا اخوين كما سبأنى وشاس بمجة في قوله
ومهملة في آخره علم ويوم بعثت حرب كان بينهم وبعثت بضم الباء الموحدة وفتح العين المهملة وألف وثاء
مثلثة يصرف ولا يصرف اسم - صن أو بستان كما سبأنى وقعت الحرب عنده ورواه أبو عبيد بفتح الباء بالغين
المججمة وقال ابن الاثير أعجمها الخليل أيضا لكن جزم أبو موسى في ذيل الغريب وتبعه صاحب النهاية
بأنه تصحيف وانما البغاث ضعاف الطير كما في المثل ان البغاث بأرضنا يستنسر وخبره كما في كمل ابن الاثير
أن قريظة والنضير جدد والعهد ودمع الاوس على الموازنة والتناصر واستحكم أمرهم فلما سمعت بذلك
الخزرج جهت واحتشدت وأرسلت لحقائهم من أشجع وجهينة وأرسلت الاوس لحقائهم من مزينة
والتقوا ربيعة وهي من أموال بني قريظة وعلى الاوس - ضير والد أسيد الصمالي رضى الله عنه وعلى
الخزرج عرو بن النعمان فلما التقوا اقتتلوا قتلا شديدا وصبروا جميعا ثم ان الاوس وجددت من
السلاح فولوا منهم زمين فلما رأى - ضير ذلك نزل وطعن قدمه وصاح واعقراه والله لا أعود حتى أقتل
فان شئتم يا معشر الاوس ان تسلموني فافعلوا فاعطفوا عليه وأصاب عرو بن النعمان - مان البياضى رئيس
الخزرج سهم فقتله وانهمزت الخزرج فوضعت فيهم الاوس السلاح فصاح صائح يا معشر الاوس
أعسى سنوارلاتهم لىكو اخوانهم فجوارهم خير من جوار الثعالب فانهم - وكان يوم بعثت آخر
الحروب المشهورة بين الاوس والخزرج في الجاهلية ثم جاء الاسلام واتفقت الكلمة واجتمعوا على نصر
الاسلام وأهل وقيل في ذلك أشعار وهي التي أشار اليها بقوله وينشدون الخ وقوله السلاح السلاح
بالنصب على الاغراء أى خذوا السلاح (قوله أتدعون الجاهلية) كذا في الكشف وهو بالتخفيف
لأبالتشديد من الدعوى كما فهم أى تدعون دعوى الجاهلية وهى قوله يا الكذابين النار كذا وليس هذا
اللفظ محررا كما قيل ان الواقع في الحديث أتدعون الجاهلية فخره الزمخشري وتبعه المصنف فهو اما
رواية أخرى أو نقل بالمعنى - ونحوه وقوله خاطبهم الله بنفسه فلا حاجة الى أن يقال مخاطب الرسول
صلى الله عليه وسلم بتقدير قل لهم (قوله انكار وتجهيب لكفرهم الخ) تقدم الكلام في مثله من الجمع
بين الانكار والتجهيب ومعنى الانكار هنا أنه كيف يقع أو المراد بكفرهم - فعل أفعال الكفرة كدعوى
الجاهلية والاول أولى وهو تأييد لليهود مما رموه وحال منونة وجملة اجتمع صفة والعائد مقدر (قوله
ومن يمسك بيديه أو يلقى اليه في مجامع أموره) أى اما أن يقتدر مضاف ويعتصم بمعنى يمسك استعارة
تعبية كما سبأنى أو لا يقتدر ويجعل الاعتصام بالله استعارة للالتجاء اليه قبل وعلى الاول ومن يعتصم الخ
معطوف على وأنتم تنى أى كيف تكفرون والحال أن القرآن يتلى عليكم وأنتم عالمون بأن المتمسك بدين
الله على هدى لا يضل متبعه وعلى الثانى تذييل لقوله يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا فريقا من
مضمونه انكم ان تطيعوا فريقا منكم لا تضلوا فلو لم يكن ذلك لان من
التجاء اليه كفاه فعل الاول ومن يعتصم لانكار الكفر مع هذا الصارف القوى وعلى الثانى للعت على
الالتجاء ويحتمل على الاول التذييل وعلى الثانى الحال أيضا وفيه أن هذا التعيين لا داعى اليه ولا قرينة
عليه (قوله فقد اهتدى لا محالة) أى فقد تحقق له حصول الهدى وهذا متقدم من جعل الجزاء
فعلا ماضيا مع قد فانه لا يشطب الى المستقبل مثل ان تكرمنى فقد أكرمتك (قوله حق تقواه وما يجب
منها) يعنى أن التقاة بمعنى التقوى وحق من حق معنى وجب ونبت ومنها بيان لما واستفرغ الوسع
يعنى بذل الطاقة والمقدور استعارة من استفرغت الماء والبرزخ حتمها فاذا كان حق التقاة هذا المعنى فهو
يعنى الاستطاعة فلا تكون تلك الآية تاسعة لها وقال الزجاج رحمه الله هذه الآية منفوخة بقوله

(يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا فريقا من
الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد ايمانكم
ككافرين) نزلت في نفر من الاوس
والخزرج كانوا جلوسا يتحدون قريش شاس
ابن قيس اليهودى - فقاطه تألفهم واجتماعهم
فأمر شابا من اليهود أن يجلس اليهم
ويذكرهم - يوم بعثت وينشدهم بعض ما قيل
فيه وكان الظفر في ذلك اليوم لاوس ففعل
فتنازع القوم وتخاصروا وتغاضبوا وقالوا
السلاح السلاح واجتمع من القبيلتين خلق
عظيم فتوجه اليهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأصحابه وقال أتدعون الجاهلية
وانا بين أظهركم بعد أن اكرمتكم الله بالاسلام
وقطع به عنكم أمم الجاهلية وألف بينكم
فعلوا أنهم انزفوا من الشيطان وكيد من
عدوهم فألقوا السلاح واستغفروا وعانق
بعضهم بعضا وانصرفوا مع الرسول صلى الله
عليه وسلم وانما خاطبهم الله بنفسه بعدما أمر
الرسول بأن يخاطب أهل الكتاب اطهارا
بلالة قدرهم واشعارا بانهم هم الاقربان
يخاطبهم - الله ويكلهمهم (وكيف تكفرون
وأنتم تتلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله)
انكار وتجهيب لكفرهم في حال اجتماع لهم
الاسباب الداعية الى الايمان الصادقة عن
الكفر (ومن يعتصم بالله) ومن يمسك بيديه
أو يلقى اليه في مجامع أموره (فقد هدى
الى صراط مستقيم) فقد اهتدى لا محالة
(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته) حق
تقواه وما يجب منها وهو استفرغ الوسع
في القيام بالواجب والاكتساب عن المحارم
كقوله فاتقوا الله ما استطعتم

توقع المجازاة عليها وفي هذا الأمر تأكيد
لأنهم عن طاعة أهل الكتاب وأصل تقاة
وقية فقلت واوها المضمومة تاء كما في تودة
وتخمة والباء ألفا (ولا تعون الا وانتم مسلمون)
أى ولا تكونن على حال سوى حال الاسلام
اذا ادركم الموت فان النبي عن المقيد بحال
أو غيرهما قد يتوجه بالذات نحو الفعل نارة
والمقيد أخرى وقد يتوجه نحو المجرع ودونهما
وكذلك النبي (واعصموا بحبل الله) بدنيه
الاسلام أو بكنايه لقوله عليه الصلاة والسلام
القرآن حبل الله المتين استعاره الحبل من
حيث أن التمسك به سبب النجاة من الردى كما
أن التمسك بالحبل سبب السلامة من التردى
وللوقوف به والاعتماد عليه الا عنصام ترشعا
للمجاز (جيمما) مجتمعين عليه (ولا تنفروا)
ولا تنفروا عن الحق بوقوع الاختلاف
بينكم كاهل الكتاب أو لا تنفروا منكم
الجاهلي يحارب بعضكم بعضا ولا تذكروا
ما يوجب التفرق وبزبل الالة (واذكروا
نعمت الله عليكم) التي من جللتها الهداية
والتوفيق للاسلام المؤدى الى التآلف
وزوال الفل (اذ كنتم أعداء) في الجاهلية
متقائلين (فألف بين قلوبكم) بالاسلام
(فأصبحتم بنعمته إخوانا) متحابين مجتمعين
على الأخوة في الله سبحانه وتعالى وقيل كان
الاوس والخزرج أخوين لا بوبن فوقع بين
أولادهم العداوة ونطاوت الحروب مائة
وعشرين سنة حتى أطفأها الله بالاسلام
وألف بينهم برسوله عليه الصلاة والسلام
(وكنتم على شفا حفرة من النار) مشفين
على الوقوع في نار جهنم لكفركم اذلو
أدركم الموت على تلك الحالة لو كنتم في
النار (فأنفذكم منها) بالاسلام والضمير للحفرة
أولئنا وأولئنا وتأنيت تأنيت ما أضيف
اليه أو لانه بمعنى الشفة فان شفا البير وشفتها
طرفها كالجانب والجانبية وأصله شفو
فقلت الواو في المذكور وحذفت في المؤنث
(٢) قوله اقصر الزمخشري على الاخبار الخ
عبارة (فأنفذكم منها) بالاسلام والضمير للحفرة أو للنار وللشفا وأغاث الخ ما قلناه أنت تراملة بقة قصر اه صححه

فاتقوا الله ما استطعتم وقوله لا يكلف الله نفسا الا وسعها قال الكواشي لما نزلت هذه الآية قالوا
يا رسول الله من يقوى لهذا فنزل فاتقوا الله ما استطعتم والمصنف رحمه الله رأى أن الثانية مدينة للاولى
اذ لا مخالفة بينهما فلا تكون ناسخة ومن قال به جنح الى أن المراد من حق تقاته ما يحق له ويليق وتقوى
الله حق تقواه أى كما هو حق غير ممكنة فتكون الآية الاخرى ناسخة لها فان صح الحديث السابق وتعين
أن المراد ما ذكر فلا كلام وان فسرت بما يجب مما أوجبه الله علينا وهو لا يكلفنا بما لا يطاق لا تكون
منسوخة وقوله ومن ابن مسعود رضي الله عنه هكذا هو مروى في التفسير وكتب الحديث وصححه أبو
نعيم في الحلية ووقع في نسخة بدل ابن مسعود ابن عباس رضي الله عنهما وهو مخاف للمنقول والمراد
بالالتفات الى الطاعة الاعتراض بها ووجه التأكد ظاهر (قوله وأصل تقاة وقية الخ) أى هو مصدر
على فعله كنودة بمعنى التثبت من أتاد في مشيه وأمره والتخمة امتلاء المعدة قبل ولا حاجة الى جعل قلب
الوارثا لضمها لانها قلبت في التثنية ولازمة وتوهم أصلها لكثرة استعمالها أثبت هنا (قوله
ولا تكونن على حال الخ) بمعنى أن المقصود بالمعنى منه عدم الاسلام وهو الكفر عند الموت والاسلام
حال الموت يقتضى وجوده قبله فالمعنى استمر وادوموا عليه والموت ليس بمقدور ولهم حتى ينهوا عنه وقد
مر بتحقيقه في البقرة وما ذكره من القاعدة في النفي والنهي أمر محقر زكاهم (قوله بدنيه الاسلام الخ)
جوز في الكشف أن يكون استعارة تمثيلية على تشبيه الحالة بالحالة من غير اعتبار مجاز في المفردات
أو الحبل استعارة للعهد الذي يمسك به والاعتماد استعارة للوقوف بالعهود أو ترشيعا لاستعارة الحبل
والمعنى اجتمعوا على استعانتكم بالله أو على التمسك به هذه وجوز فيه المكتبة أيضا والمصنف رحمه الله
ذهب الى الثاني وجعل المستعارة الدين أو القرآن لما وقع في الحديث من تسميته حبل الله المتين وخالف
الزمخشري في جعل الترشيع مقابلا للاستعارة بناء على أنه لا تنافي بينهما اذ يمكن في الترشيع أن يكون
اللفظ مناسباً له وان كان المراد به معنى لا يرشعه ولكل وجهة والمتردى تفعل من تردى اذ وقع في هوة
كالبر وقوله مجتمعين اشارة الى انه حال من القاعل كما هو الظاهر المتبادر فيه كون قوله ولا تنفروا
تأكيذا وقوله عن الحق أى دين الاسلام السابق أو لا يقع بينكم شقاق وحروب كما هو مراد المذكرين
لكم بأيام الجاهلية الماكرين بكم (قوله التي من جللتها الخ) ويحتمل أن المراد بها ما ينسب بقوله اذ
كنتم أعداء أى اذكروا نعم الله التي هي تبدل عداوتكم بالمحبة والأخوة ونجاتكم من نار جهنم
بالعدوان وقطع الرحمة فلا تضيعوها (قوله متحابين الخ) يشير الى أن الأخ اذا جاع على اخوان
كلن بمعنى المحب الصديق وقد يكون جمعا لا نفي النسب وكان قوله وقيل اشارة اليه قال في الاتقان الأخ
في النسب جمعه أخوة وفي الصداقة اخوان قاله ابن فارس وخالفه غيره وأورد في الصداقة انما المؤمنون
أخوة وفي النسب أو اخوان من أبى اخوان من أويوت اخوانكم انتهى فهو الاكثر وقوله مشفين أى
مشفين وقد تقدم تحقيقه وحل النار على نار جهنم وجلها على نار الحرب بعيد وقوله على تلك الحالة أى
الكفر وفي نسخة في تلك الحالة (قوله والضمير للحفرة أو للنار الخ) اقتصر الزمخشري (٢) على الاخبار فقال
الضمير للشفا وهو مذكروا نعماً أنت للاضافة الى الحفرة وهو منها كما قال * كما شرفت صدر القناة من الدم
يعنى أن المضاف اكتسب التأنيت من المضاف اليه كما في شعر الاعشى المذكور وهو يكتسبه منه لامطلقا
بل كما قال العلامة اذا كان بعضا منه كصدر القناة أو فعلا أو صفة وما نحن فيه من الاول والمصنف
رحمه الله ترك تقييده وزاد تأويله بالثبوت لكونه بمعنى الشفة وجوز وجهين آخرين والادعى للزمخشري
على ما صنعته أن الضمير يعود على المضاف لا المضاف اليه اذ هو غير مقصود لذاته حتى يرجع عليه الضمير
وغيره لا يسلمه وفي الانتصاف المعنى على عوده الى الحفرة لانها التي يفتن بالانقاذ منها حقيقة وأما
الامتنان بالانقاذ من الشفا فلما يستزعمه غالب من الهوى الى الحفرة فيكون الانقاذ منه انقاذاً منها
لكن الاول أبلغ وأوقع مع أن اكتاب التأنيت من المضاف اليه عدمه أبو على رحمه الله في التعليق من

الضرورة وان خالفه في الايضاح والذي أوقع الرخصى فيه انه هو الذي كانوا عليه ولم يكونوا في الحفرة حتى يمتن عليهم بالانقاذ منها وقد مر أنهم كانوا صائرين اليها لولا الانقاذ الرباني فبولغ في الامتنان بذلك كما قيل من رجع حول الحصى يوشك أن يقع فيه وبهذا يدفع قول أبي حيان رحمه الله لا يحسن عوده الا الى الشفالة لا المحادثة عنه والشفة الطرف ويضاف الى الاعلى كشفا جرف هاروا الاسفل كما هنا واعلم أن الاصل أن يعود الضمير على المضاف اذا صلح لكل منهما ولو بتأويل ويجوز عوده على المضاف اليه مطلقا عند صاحب الاتصاف وقال الواحدى انه يعود عليه بشرط كونه بعضه أو كبعضه كقول جرير أرى من السنين أخذ منى * وقول العجاج * طول الليالى أسرعت في نفضي * فان من السنين وطول الليالى من جنسها وكذا ما نحن فيه (قوله مثل ذلك التبيين) يعنى أن الجار والمجرور نعت لمصدر محذوف أو حال مضمرة أى يبين لكم تبيينا مثل تبيينه لكم الآيات الواضحة وقدر تفصيله في البقرة وانما قول الهداية بالنبات أو الزيادة لأن الخطاب للمؤمنين ومن الكلام فيه في القاطعة وقبل الثبات من المضارع المقيد للاستمرار والزيادة من صيغة الافتعال وقوله ارادة الخ اشارة الى أنه للتعليل وليس للترجي لا استحالة عليه تعالى ومترجمه في أول البقرة والكلام فيه (قوله من التبعيض الخ) يعنى أن فرض الكفاية يقع في الخارج من البعض فلماذا أتى عن التبعيض لانه لا يجب على البعض من غير تعيين فأن المختار أنه يجب على الكل كما سبصر به ويستط بدعى الباض فلوترك انتم الجميع ولا معنى للوجوب عليهم سوى هذا اذ لو وجب على البعض لكان الاشم بعضا منهم او هو غيرهم قولا بخلاف الانتم لواحد منهم كافي الواجب المخير وأما أن له شرائط فلا تنافي الوجوب لان عليهم تفصيلها ولهذا ذهب بعضهم الى أن من للبيان على هذا القول والاحتساب المنظر في أمور الناس العامة كالحسبة وهى معروفة (قوله خاطب الجمع وطلب فعل بعضهم الخ) خاطب الكل لانه واجب عليهم كما مر وطلب فعل بعضهم لقوله منكم فلا يتوهم مما مضى أنه واجب على البعض غير معين كما ظنه بعض شراح الكشاف وتبعه هنا بعض أرباب الحواشى فان قلت ان هذا الخطاب لا يقيد الوجوب على الكل لان معناه أنه يجب على بعضكم الامر والنهى وهذا صريح في أنه يجب على البعض قلت قدمتم ما يدفعه لان الوجوب على بعض غير معين لا يهمل فتعين الوجوب على الكل والتبعيض انما هو بالنسبة للقيام به فتأمل وقوله رأسا أى جميعا مجاز (قوله أول التبيين الخ) قال العلامة في شرح الكشاف اختلاف الاصوليون في أن الواجب على الكفاية هل هو واجب على جميع المكلفين ويسقط عنهم بفعل بعضهم أو على بعض غير معين ولما كان الامر بالمعروف والنهى عن المنكر من فروض الكفايات فذهب الى أنها على بعض غير معين قال من هذا التبعيض ومن ذهب الى أنها على الجميع قال من التبيين وهى تجريدية أخرج من الكل كما يقال اقلان من اولاد جند وللأمر من غلمانك عسكر يراد بذلك جميع الاولاد والغلمان ومما يدل على أن من للتبيين أن الله تعالى أثبت الامر بالمعروف والنهى عن المنكر لكل الأمة في قوله كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف والنهى عن المنكر فبقية المتأولات فالأولى أن يقال انه ذكر الدعاء الى الخير عام ثم مفصلا مزيد العناية به إلا أن ثبت ما يخص الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ببعض أنواع الخير ولا أراما تأو على مفسره المصنف رحمه الله مما يشمل أمور الدنيا وان لم يتعلق بها أمر ونهى لا يرد عليه ما ذكر وفيه نظر لانه يكون حينئذ أعم من فرض الكفاية (قوله المخصوصون بكمال القلاح) اشارة الى الحصر المستفاد من الفصل

(كذلك) مثل ذلك التبيين (بين الله لكم آياته) دلائله (لكم تهنئون) ارادة تباينكم على الهدى وازدادكم فيه (وتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) من التبعيض لأن الامر بالمعروف والنهى عن المنكر من فروض الكفاية ولانه لا يصلح له كل أحد اذ لا مقتضى له شروط لا يشترك فيها جميع الأمة كالعالم بالاسلام ومما اتبها الاحتساب وكيفية اقامتها والتمكن من القيام بها خاطب الجمع وطلب فعل بعضهم ليدل على أنه واجب على الكل حتى لو تركوه رأسا أو جميعا ولكن يسقط بفعل بعضهم وهكذا كل ما هو فرض كفاية أو للتبيين يعنى وكونوا أمة خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف والنهى عن المنكر الى المسير بهم الدعاء الى ما فيه صلاح ديني أو دنيوي وعطف الامر بالمعروف والنهى عن المنكر عامه عطف الخاص على العام لا لبيان فضله (وأولئك هم المفلحون) المخصوصون بكمال القلاح

وتعريف الطرفين أو أنه باعتبار الكمال اذ قد يوجد الفلاح في غيرهم - وقوله روى الخ أخرجه
أحمد وأبو يعلى وإواب والخير والفلاح متقاربان - فان قلت الحديث لا يدل على أنه الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر بل مع التقوى ووصل الرحم قلت أوجب بأن الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر يستدعي ذلك أو هو داخل في الدعاء إلى الخير وفيه نظر (قوله والنهي عن المنكر الخ) قيل
عليه إن المذكور منه كشرع والنهي عنه من مذنب فلا وجه لما قاله وقيل لو فسر المنكر بما عاين
عليه كما أن المعروف ما يشاب عليه لم الكلام ولا ينبغي أنهما ليسا على طرفي نقض (قوله
والأظهر أن العاصي يجب أن ينهى الخ) وإن كان ظاهر قوله تعالى لم تتركوا ما لا تفعلون يدل
على خلافه لانه مؤول بأن المراد منه عن عدم الفعل لا عن القول لأن الواجب عليه نهى كل فاعل
وترك نهى بعض وهو نفسه لا يسلط عنه وجوب نهى الباقى ولانه نهى عن الكذب لا عن النهي مع
عدم الفعل المتبادر منه (قوله والأظهر أن النهي فيه مخصوص الخ) التخصيص المذكور مأخوذ
من التشبيه وقيل أنه شامل للأصول والفروع لما ترى من اختلاف أهل السنة فيهما كلما ترى
والاشعري وإنما النهي عن الاختلاف فيما ورد فيه نص من الشارع أو أجمع عليه (قوله اختلاف
أمتي رحمة) قال السيوطي رحمه الله عزاء الزركشي في الأحاديث المنهية إلى كتاب الحجلة لنصر المقدسي
بدون سند ورواه الطبراني والبيهقي في المدخل بسند ضعيف عن ابن عباس رضي الله عنه ما قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم مهما أوتيت من كتاب الله فاعمل به لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب
الله فسنة مني ماضية فان لم يكن سنة مني فإقالة أصحابي إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأما أخذتم
به أهديتم واختلاف أصحابي لكم رحمة وأخرجه ابن سعد في طبقاته باللفظ كان اختلاف أصحاب محمد
صلى الله عليه وسلم رحمة للناس ولفظ البيهقي لعباد الله وروى عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
ما سرتي لو أن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا لانهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة ومنه تعلم أن
المراد بالاختلاف في الدين مطلقا لكن المراد اختلاف الصحابة والجهتدين المعتد بهم وعلماؤ الدين الذين
ليسوا بمعتدين هذا هو الحق الذي لا محيد عنه فاقبل انه لا يعرف له سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع
وإنما وقع في كلام بعضهم قطن حديثا وفسر باختلاف الهمم والحرف والافه ومخالفات لنصوص
الآيات والأحاديث كقوله تعالى ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ونحوه قوله عليه الصلاة والسلام
لا تختلفوا فتختلف قلوبكم وغيره من الأحاديث الكثيرة والذي يقطع به أن الاتفاق خير من الخلاف
لا وجه له ولو كان المراد اختلاف الصنائع ونحوها لم يكن لقوله صلى الله عليه وسلم أمتي وجه (قوله
من اجتهد الخ) الاجران أجر الاجتهاد وأجر اصابه الحق وفي الثاني أجر الاجتهاد فقط وهو حديث
صحيح أخرجه الشيخان وغيرهما وهذا يقتضي أن المصيب واحد وهو الصحيح وليس كل مجتهد مصيبا كما
ذهب إليه بعض أهل الأصول وقوله وعيد ظاهر والتمديد لان التشبه بالمغضوب يستدعي الغضب
وأولئك إشارة للذين تفرقوا الالامتشبهين بهم ولا للجميع كما قيل (قوله نصب عياني لهم من معنى الفعل
الخ) أي الاستقرار أو اذ كرم قدرا وفيه وجوه أخر ذكرها السمين وغيره فقيل العامل فيه عذاب
وضمف بأن المصدر الموصوف لا يعمل وقبل عظيم وأورد عليه أنه يلزم تشديد عظمته بهذا اليوم ورد
بأنه اذا عظم فيه وفيه كل عظيم ففي غيره أولى وبأنه ليس المراد التقيد والكتابة بالمال الحزن وقوله يوم
من الوسم وهو العلامة (قوله على إرادة القول الخ) جواب عما يقال ان جواب أما لا يترك فيه الفاء الا
في ضرورة الشعر فكيف حذف هنا فأجابوا عنه بأن الممنوع حذفها وحدها وأما مع القول بطريق
التبعية فشائع سائغ حتى قيل انه المراد حدث عنه ولا حرج لانه لما كثر حذف القول استتبعها ولا يرد
عليه أنه لا يلزم استتباعها كما في قوله تعالى فأما الذين كفروا أفلم تكن آياتي تتلى عليكم لان المراد أنه
يقال لهم ذلك لان هذه أقوالهم بل الجوابية بل عما في حيزها اذ التقدير فيقال لهم أفلم تكن آياتي تتلى

روى أنه عليه الصلاة والسلام سئل من
خير الناس فقال أمرهم بالمعروف وأنهم
عن المنكر وأنقاهم لله وأصلهم
للرحم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب
على حسب ما يزميه والنهي عن المنكر واجب
كأنه لا يجتمع ما أنكره الشرع حرام والأظهر
أن العاصي يجب أن ينهى عما يرتكبه لانه
يجب عليه تركه وإنكاره فلا يسلط يترك
أحدهما وجوب الآخر (ولا تكونوا كالذين
تفرقوا واختلفوا) كما يروى والنصارى
اختلفوا في التوحيد والتبزي وأحوال
الآخرة على ما عرفت (من بعد ما جاءهم
البيّنات) الآيات والحجج المبينة للحق الموجبة
للاتفاق عليه والأظهر أن النهي فيه مخصوص
بالتفريق في الأصول دون الفروع لقوله عليه
الصلاة والسلام اختلاف أمتي رحمة فأصاب فله
عليه الصلاة والسلام من اجتهد فأصاب فله
أجران ومن أخطأ فله أجر واحد (وأولئك
لهم عذاب عظيم) وعبد للذين تفرقوا
وتهدى على التشبه بهم (يوم يبيض وجوه
ونسود وجوه) نصب عياني لهم من معنى الفعل
أر باضم اذكر وبياض الوجوه وسواده
كثايتان من ظهور بهجة السرور وكآبة
الخوف فيه وقيل يومهم أهل الحق يبيض
الوجوه والصفيفة وأهل الباطل باضداد
النورين يديه ويبينه وأهل الباطل باضداد
ذلك (فأما الذين أسودت وجوههم أ كفرتم
بعد ما أتكم) على إرادة القول أي فيقال لهم
أ كفرتم والهمزة للتوبيخ والتعجب من حالهم
وهم المرتدون أو أهل الكتاب كفروا برسول
الله صلى الله عليه وسلم بعد ما أتكم به قبل بعثته

أوجيب الكفار كفر أبدا ما قرأ به حين أشبه لهم على أنفسهم أو تمكّنوا بالآيات (فذوقوا العذاب) أمر
أهانة (عما كنتم تكفرون) بسبب كفركم أو جزاء كفركم (وأما الذين أبيضت ٥٥ وجوههم ففي رحمة الله) يعني الجنة والنواب الخلد عبر

عن ذلك بالرحمة تنبيه على أن المؤمن وان
استغرق عمره في طاعة الله تعالى لا يدخل
الجنة إلا برحمته وفضله وكان حق الترتيب أن
يقدّم ذكرهم ~~الجنة~~ كقصد أن يكون مطلع
الكلام ومقطعه حلية المؤمنين ونوابهم (هم
فيها خالدون) أخرجه مخرج الاستئناف
لأن كيد كانه قبل كيف ~~يكونون~~ فيها
فقال هم فيها خالدون (فلك آيات الله) الواردة
في وعده ووعدته (تألوها عليكم بالحق)
ملتبسة بالحق لاشبهة فيها (وما الله يريد
ظلماً للعالمين) إذ يستحيل الظلم منه لأنه لا يحق
عليه شيء فيظلم بنفسه ولا يمنع عن شيء فيظلم
بفعله لأنه المالك على الإطلاق كما قال (ولله
ما في السموات وما في الأرض وإلى الله ترجع
الأمور) فيجازي كل بما وعد له وأعد (كنتم
خيراً أمة) دل على خيريتهم فيما مضى ولم يدل
على انقطاع طراً كقوله تعالى وكان الله غفورا
رحيماً وقبل كنتم في علم الله أو في الموح المحفوظ
أو فيما بين الأمم المتقدمين (أخرجت للناس)
أي أظهرت لهم (تأمررون بالمعروف وتنهون
عن المنكر) استئناف بين به كونهم خير أمة أو
خير ناس ~~كنتم~~ (وتؤمنون بالله) يتضمن
الآيمان بكل ما يجب أن يؤمن به لأن الآيمان
به انما يحق ويعتد به إذا حصل الآيمان بكل
ما أمر أن يؤمن به وانما أخره وحقه أن يقدم
لأنه قصد بذكر الدلالة على أنهم أمروا
بالمعروف ونهوا عن المنكر إيماناً بالله سبحانه
وتم إلى وتصديقه وإظهار الدين وأستدل
بهذه الآية على أن الاجماع حجة لأنها تقتضي
كونهم أمرين بكل معروف ونهين عن كل
منكر إذا اللام فيها للاستغراق فلو أجمعوا
على باطل كان أمرهم على خلاف ذلك (ولو
آمن أهل الكتاب) بما نأمنه (لكان
خير لهم) لكان الآيمان خير لهم مما هم
عليه (منهم المؤمنون) كعبداً لله بن سلام
وأصحابه (وأكثرهم الفاسقون) المتوردون
في الكفر وهذه الجملة والتي بعدها
واردتان على سبيل الاستطراد

عليكم وانما أوردته صاحب أسرار التنزيل لأنه أديب لا يعرف النحوي كما قاله أبو حيان وأطال فيه
والاستفهام للتوبيخ وهو حكاية لما يقال لهم فلا التفات فيه كما قيل وقوله أقزوا به أي بالإيمان بالله
في عالم الذر أو المراد بالإيمان بالآيات والقوة والفطرة وحمل الأمر على الأهانة لثمة قرره وتحققه (قوله
بسبب كفركم الخ) التأويل بأن بناء على أن الأعمال بسبب له أو أنه يقع في مقابله من غير نظر إلى التسبب
فعلى الأول الباعية وعلى الثاني للمقابلة نحو بعته بكذا وأيدت بمعنى اللام كما توهم (قوله يعني
الجنة الخ) جعل الرحمة بمعنى الجنة من التعبير بالحال عن المحل والطرفية حقيقة أو بمعنى الثواب
فالظرفية مجازية كما هي في نعيم وعيش وغدا إشارة إلى كثرة وشموله لشمول الظرف وأما الرحمة التي هي
صفة ذاتية فلا يصح فيها الظرفية ويدل على هذا التفسير مقابلة بالعذاب ومقارنتها بالخلود وهذا مجاز
نكتته ما ذكره وكان حقه التقديم لشرفه ولكن أخر ما ذكر ومطلعه يابها الذين آمنوا ومقطعه آخره
وحمل انقطاعه فالكلام فيه أف ونشر غير مرتب لهذه النكتة الجلية وانما قال أخرجه مخرج
الاستئناف لأنه للتأكيده معنى وان كان استئنافاً ظاهراً (قوله إذ يستحيل الظلم منه الخ) الاستحالة
مأخوذة من نفي ارادته دونه أو المراد أنه ثابت بالدليل المذكور وهو إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن نفي
الشيء يقتضي إمكانه في الجملة بأنه نفي وان كان مستحيلاً كما في قولهم يلدول يولد وقوله لا يحق أي لا يجب
عليه شيء حتى يكون تركه كله أو بعضه ظاهراً ولا يحول بينه وبين ما يريد شيء حتى يظلمه بالخدمته لأنه المالك
المطلق وقيل المراد لا يريد ما هو ظلم من العباد لأن المقام مقام أنه لا يضيع أجر المحسنين ولا يهمل الكافرين
وأنه المجازي ولا ينبغي أن سوق الكلام بخالفه كما صرح به التعبير وقوله فيجازي الخ بيان لارتباط الكلام
بعضه ببعض (قوله دل على خيريتهم فيما مضى الخ) يعني أنها كان الناقصة ولا دلالة لها على غير
الوجود في الماضي سواء انقطع أو دام فقوله ~~كنتم~~ خير أمة لا يشعر بأنهم الآن ليسوا كذلك وهذا
بحسب الوضع وقد يستعمل للآزلية في صفاته تعالى وقد يستعمل للزوم الشيء وعدم انفكاكه نحو وكان
الإنسان أكثر نبي جدلاً ولا فرق فيها بين ما مضى زمان كثيراً ودليل ولو أقبل أنه ساد على الانقطاع
كغيره من الأفعال الماضية وهو قول بعض النحاة والمراد بما بين الأمم أنه في علمه معروف دينهم
(قوله استئناف الخ) بيان لترك العطف كانه قبل لم كاخيراً أمة فقال تأمررون الخ وقيل أنه صفة
ثانية لامة ووجه تضمن الآيمان ما عداه أنه التصديق به في ذاته وصفاته وأفعاله وأحكامه فيلزمه
الآيمان بجميع ما جاء منه وثبت أنه حكمه والدليل عليه قوله تعالى ولو آمن أهل الكتاب مع إيمانهم بالله
كافي للكشاف ولما ذكره المصنف (قوله وانما أخره الخ) كان حقه أن يقدم لشرفه فلما أخر على
خلاف المتبادر حرك الذهن إلى أن ينظر لوجهه فهو حيث نذر التوبيخ إلى مكان التعليق لأنه من الأخبار
عن حصول الجنتين وتفضي الترتيب إلى الذهن ولو قدّم لم يتنبه لهذه النكتة كذا فسر الطيبي فتأمل
(قوله واستدل بهذه الآية على أن الاجماع الخ) أي إجماع هذه الأمة لأنها لا تجتمع على الضلالة كما
نطق به الحديث ودلت عليه هذه الآية بالالتزام لأنهم إذا أمروا بكل معروف ونهوا عن كل منكر لم يمكن
اجتماعهم على منكر والالتماسه لا اتفاقهم عليه وانما كان للاستغراق إذ لا يصح ارادة معروف
ومنكر معين ولا ترجيح لبعضه على بعض فليس الحديث دليل لا آخر كما توهم ولوقبل قدم الأمر بالمعروف
وأخاه اهتماماً وليرتبط إيماناً بما بعده صح وهو وجه آخر وقوله فلو اجتمعوا في نسخة أجمعوا وهم بمعنى
(قوله إيماناً كما ينبغي) لأنهم مؤمنون برعهم والتحيرية فيما هم عليه خير به دينية كإرياسة أو فرضية
وقوله وهذه الجملة الخ يعني منهم المؤمنون وما عطف عليه وان يضربوكم وما عطف عليه للاستطراد وهو
أن يذكر في أثناء الكلام ما يناسبه وليس السياق له والفرق بينهما وبين الاعتراض من الكلام فيه ولذا لم
يعطف على الجملة الشرطية قبلهما أعني ولو آمن لأنها معطوفة على كنتم خير أمة مرتبطة بها على معنى ولو
آمن أهل الكتاب كما آمنوا أمروا بالمعروف كما أمروا السكان خير لهم وانما لم يعطف الاستطراد الثاني

(لن يضروكم الاذى) ضررا يبرأكم منكم - نريد (وان يقاتلوكم ولوكم الادياب) يهزموا ولا يضروكم يقتلوا ويأسروا (ثم لا يضرهم) ثم لا يكون احد
ينصرهم عليكم او يدفع بآسكم منهم في اضرارهم سوى ما يكون بقول وقدر ذلك بانهم لو قاموا الى القتال كانت المدة عليهم ثم اخبرنا انه قد تكون عاقبتهم
الجهنم والخذلان وقرى لا ينصروا عطف على قولوا ٥٦ على ان ثم لتراخي في الرتبة فيكون عدم النصر مقيدا بقتالهم وهذه الآية من المغيبات التي

وافهموا الواقع اذ كان كذلك حال قرينة
وان اضربوا قنقاع وجهه وخبر (ضربت
عليهم الذلة) حذر النفس والمال والاهل
او ذل النفس بالباطل والجزية (ايضا فقولوا)
وجدوا (الا يجبل من الله وحبل من الناس)
استثناء من اعم عام الاحوال أي ضربت
عليهم الذلة في عامة الاحوال المستعينة او
مكتبة من بركة الله او كناية الذي آتاهم وذمة
المسلمين أي دين الاسلام واتباع عبيد
المؤمنين (وباوا يغضب من الله) رجعوا
به مستوجبين له (وضربت عليهم المسكنة)
فهي محبة لهم احاطة البيت المشروب على
أهل اليهود في غالب الامر فقرا ومساكين
(ذلك) انما الى ما ذكر من ضرب الذلة
والمسكنة والربو بالغضب (بانهم كانوا)
يكفرون بآيات الله ويقتلون الانبياء بفريق
بسبب كفرهم بالآيات وقتلهم الانبياء
والقتيل بفريق مع انه كذلك في نفس الامر
قد لالة على انه لم يكن - فاجاب عن اعتقادهم
ايضا (ذلك) أي الكفر والقتل (بما هو)
وكأنوا يعتدون) بسبب صيانتهم واعتدائهم
حدود الله فان الاصرار على الصنعة في
الى الكبار والاستمرار على ان يوذى الى الكفر
وقيل معناه ان ضرب الذلة في الدنيا
واستيجاب الغضب في الآخرة كما هو معلل
بكفرهم وقتلهم فهو مسبب عن صيانتهم
واعدا منهم من حيث انهم مخاطبون
بالفروع ايضا (ليسوا سواء) في المساوي
والغيب لا اهل الكتاب (من اهل الكتاب أمة
فائقة) استئناف لبيان نفي الاستواء والفائقة
المستقيمة العادلة من أفت العود فقام
وهم الذين أسلموا منهم) يتلون آيات الله آناه
الليل وهم يسجدون) يتلون القرآن في
تهجدهم مبرعين بالتلاوة في ساعات الليل
مع السجود ليسكون آيين وأبلغ في المدح
وقيل المراد صلاة العشاء لأن أهل الكتاب
لا يصلونها للمساوي أنه عليه الصلاة والسلام
أنزلها ثم خرج فاذا الناس ينتظرون الصلاة

على الاول لتباعد هما وكون كل منهما من نوعان الكلام واذي انما يستعمل في الضرر اليسير كما يشهد به
الاستعمال وتولية الادبار جمع دبر كناية عن الانهزام معروفة (قوله) ثم لا يكون احد ينصرهم الخ
العموم مأخوذ من ترك الفاعل وقوله ما يكون بقول هو الاذى بنفسه السابق والدبرة يسكون الباء
الانهزام وعاقبتهم مأخوذ من ثم والعجز مأخوذ من النصر لان المحتاج اليها عاجز وعلى هذه القراءة الجملة
معطوفة على جملة الشرط والجزاء ونتم فيه للترتيب والتراخي الاخبارى ولوحلت على الحقيقي لان النصر
ممتدة فهي باعتبار ما بعد الاول متراخية صم وكذا في القراءة الاخرى (قوله) على ان ثم لتراخي في
الرتبة) لا في الزمان لمقارنته لا في الوجه الاول كما مر والزخم شري وان نص على أنها كذلك في الوجه
الاول لكن تفاوت الرتبة ثم بين الاخبارين وهما بين الخبرين وهو المتبادر عند الاطلاق فلا فرق بين
كل ما يكافؤهم وتقييده بقتالهم اترتبه عليه ترتيب الجزاء على الشرط كونهم من المغيبات مشاهد (قوله)
هددوا النفس والمال الخ) فسر به لانه لا ذل فوقه وقدمه لان قوله لا يجبل من الله وحبل من الناس
يقتضيه بحسب الظاهر وضرب الذلة على تشبيهه بالاقية استعارة بالكناية واثبت الضرب تخييل
أو تشبيه احاطتها واشتمالها عليهم به استعارة تتبعية وجعل الضرر هنا كونه كناية كافي
في قيمة ضربت على ابن الحشر ح وهو فاسد ومتر تحقيقه في البقرة وسأني اشارة المصنف اليه في ضرب
المسكنة (قوله) استثناء من اعم عام الاحوال) قالوا ان هذه الاضافة من قبيل حب رمان زيد حيث
لا رمان فان المقصود اضافة الحب المختص بكونه للرمان الى زيد وكون القصد الى اضافة اعم العام
الذي لا اعم منه في الجنس الذي عنه الاستثناء من الفاعلية أو المفعولية أو الحالية أو نحوها الاضافة
العام ومثاله ابن قيس الرقيات فان المتلبس بالرياء ابن قيس لا قيس وفي مثل هذا لا بد من ذكر المضاف
والمضاف اليه ثم الاضافة وتحقيقه أن مطلق الحب مضاف الى الرمان والحب المقيد بالاضافة الى الرمان
مضاف الى زيد ولا يصح جعل عام الاحوال من قبيل جرد قطعة لافراده ثم لما كان الاستثناء مفرغا وهو
لا يكون من غير الموجب الاعند استقامة المعنى بالعموم اشارة الى توجيهه بما ذكر وهو يرجع الى التأويل
بأنني أي لا يسلمون من الذلة الا في هذه الحالة وقوله بركة اشارة الى أن الحب مجاز عن الذمة المتسليم
والتفسير الاول راجع الى تفسير الذلة الاول والثاني الى الثاني واشارة بقوله في عامة الاحوال الى اعم
المقدرا المستثنى منه حالة الاعتصام (قوله رجعوا به الخ) اشارة الى أن أصل معنى با رجوع وأن الرجوع
به كناية عن استمعاقه واستجبابه من قواهم باه فلان بفلان اذا كان حقا أن يقتل به أي صاروا أحقا
بغضبه وهو ارادة الانتقام منهم وأما نفسه في الحديث بالاقرار فجاز (قوله) ذلك اشارة الى ما ذكر
اشارة الى توجيه افراده وكون قتل الانبياء عليهم الصلاة والسلام ليس حقا في اعتقادهم متر تحقيقه
وجعل ذلك الثاني اشارة للكفر والقتل اقرب به فلا يتكرر وقوله وقيل اشارة الى مرجوحية هذا بسبب
تكرير ذلك وقوله معلل ومسبب فتن في العبارة وقوله في المساوي متعلق بسواء وأورد عليه أن الظاهر
زكه كافي الكشف لا يهاهه أن يكون لكل منهم مساو ولكن بعضهم أكثر من بعض فيها والقائمة
من قام اللازم بمعنى استقام والاشاء الساعات مفردة اقل اني بوزن عصا وقيل اني كفي وقيل اني بفتح
فسكون أو كسر فكون وقيل أنوفالهمزة منقلبة عن واو أو يا وهو منصوب على الظرفية متعلق بمتلون
أو بقائمة (قوله) بمر منه الخ) ضمير عنه للتهجد أي عبر عن صلاة الليل بالتهجد والسجود لانه أبين أركانها
المميزة لها عن العادة اذ صلاتها جهرية وأبلغ في المدح مما لو عبر بالتهجد لاحتمال معناه للغوى ولانه
تصويرها بأحسن هيئة (قوله لما روى الخ) أخرجه ابن حبان والنسائي وأهل الحديث فهموا منه ذلك
اقرب منه أو رواية قبه والافتد قيل انه يحتمل أن أهل الكتاب يصلونهم ولكن لا يؤخرونها ذلك الوقت وقوله
غيركم منصوب خبر ليس ومن أهل الاديان حال من أخدمه قدم عليه وجهه يذكرك الله صفته ومصرفون
الخ مأخوذ من قائمه وغير متعبدين مأخوذ من جملة يتلون ولحدون في صفاته من يؤمنون بالله واليوم

والآخر والاداهة المداراة مجازاً من الدهن من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهكذا وقوله الموصوفون بتلك الصفات مرتبطة في أولئك هم المفلطون وقوله رضاه وثناءه اشارة الى أن المقصود المدح ودل على الرضا واستحقاق الثواب الانصاف بتلك الصفات السابقة (قوله فلن يضيع ولا ينقص الخ) يعني أن الكفران والشكر عبادة عما ذكر اذ لا نعمة لاحد عليه حتى تكفر أو تشكر وهو مجاز لا مشاكاة كما قيل وقوله البتة مأخوذ من لن فانها تأكيد النفي كما مر لكن الشكر وتقبضه يتعدى باللام على المشهور وهما عدل لمعولين نائب الفاعل والهاء التضمينية معنى الحرمان ولو قصرنا المسافة وجعل أولاً بمعنى الحرمان كان أولى والقراءة بالغيبة بالنظر الى أمة وبالخطاب بالنظر الى كنفهم أو اتقات (قوله بشارتهم الخ) يعني في ذكر العلم بعد الصفات المذكورة اشارة الى أنه علم حالهم ومجاهدتهم فيوفهم أحسن ما علموه وفي وضع المتقين موضع الضمير ايدان بالعلة وأنه لا يفوز عنده الأهل التقوى فقوله ان الذين كفروا الخ مؤكده ولذا فصل (قوله من العذاب الخ) الغناء بالفتح مصدر أعنى أى اجزاء كافى الصحاح فشياً مصدر لأنه لازم ومن للبدل أو الابتداء أو هو مضمحل معنى الدفع والمنع وشياً مفعول به والصاحب ليس هنا جعته اللغوي بل العرفي وهو الملازم (قوله ما يتقى الكفرة الخ) خص السمعة والمفاخرة بالكفرة لانها شأنهم وهم مجاهرون بالكفر فلا يراون وأما المنافقون فلا يتفقون على الكفرة وانما يتفقون على المسلمين وذلك اماراً بأو خوف فلا معنى لما قيل لا وجه لتخصيص المذكور (قوله برد شديد الخ) أصل الصر كالصر صر الريح الباردة فيكون معنى النظم ريح فيها ريح باردة وهو كما ترى يحتاج الى التوجيه فقال في الكشف فيه أوجه أحدها أن الصر في صفة الريح بمعنى الباردة فوصف بها القرية بمعنى فيها قرية صر كما تقول برد بارد على المبالغة والثاني أن يكون الصر مصدران الأصل بمعنى البرد فجى به على أصله والثالث أن يكون من قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة يعني أن الصر صفة بمعنى يادرموصوفه محذوف أى برد بارد فهو من الاسناد المجازي كظل ظليل وفيه بعد لأن المعروف في منه لذكر اوصوف وأما حذفه وتقديره فلم يعهد أو هو مصدر حقيقة بمعنى البرد واستعماله بمعنى البارد مجازاً وهنا جاء على الأصل وهو أظهر الاجوبة أو هو صفة واردة على التجريد كقوله وفي الرحمن كاف أى هو كاف وجعله بعضهم أحسن الوجوه والمصنف رحمه الله تركه واقتصر على الاقوالين (قوله والمراد تشبيهه الخ) يعني خص الحرث بحرث من ذكر والافكان يكفى في التشبيه كمن حرث لانه يقتضى أن اهلا كعن غضب من الله وهو أشد ولأن المراد عدم الفائدة في الدنيا والآخرة وانما هو في هلاكه لا الكافر وأما غيره فغتاب على ما هلكه لصبره عليه فلا يضيع ذلك بالكلية كما صرح به في الكشف وبحرث كفا اشارة الى أن المراد بالظلم الكفر واستأصلته بمعنى قلعة بأصله وأفتته وجعله من التشبيه المركب ولا يلزم فيه أن يكون ما يلى الاداة هو المشبه به كقوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه وقدمه في قوله تعالى أو كصيب من السماء وأن تقدر ذوى انما هو لضرورة مرجع الضمير وأنه اذا صرح بتشبيه المثل بالمثل لزم أن يراعى فيما يضاف اليه المثل من الجانبين المماثلة ولذا قد روي هذه الآية المهلكات أو الاهلاك على أنه من المركب الحسى أو العقلى والوجه قلبه الجدوى والضياع ويجوز أن يكون من التشبيه المفرد فيشبه اهلا ك الله باهلاك الريح والمنفق بالحرث وجعل الله أعمالهم هباءً منثوراً في الريح الباردة من جعله حطاً ما ومهلك على صيغة المفعول (قوله وقرئوا لاسكن الخ) وقديم أنفسهم على القراءتين للفاصلة لا للحصر والا لا ينطبق الكلام لان مقصده ما ظلمهم الله ولكن هم يظلمون أنفسهم لا أنهم يظلمون أنفسهم لا غيرهم وعلى قراءة التشديد أنفسهم ايها وجه يظلمون خبرها والعائد محذوف تقديره يظلمونهم وليس مفعولاً مقصداً وما وجه ضمير الشأن لما ذكر وقوله ولكن الخ من قصبة للمتنبي مدحهم بأسيف الدولة أولها لعينيك ما يلقي القواد وماتى * ولعلب ما لم يبق منى وما بقي

واصفون اليوم الآخر بخلاف صفته مدحون في الاحساب متباطئون عن الخبرات (وأولئك من الصالحين) أى الموصوفون بتلك الصفات ممن صلت أحوالهم عند الله سبحانه وتعالى واستحقوا رضاه وثناءه (وما نفعه لو من خير فلن يكفروه) فلن يضيع ولا ينقص ثوابه البتة معنى ذلك كفرانا كما سمى وثيقة الثواب شكراً وتعديته الى مفعولين لتضمنه معنى الحرمان وقرأه خص وحصة والكسائي وما يفعله لو من خير فلن يكفروه بالياء والباءون بالياء (والله عليم بالمتقين) بشارتهم واشعار بأن التقوى مبدأ الخير وحسن العمل وان القارئ عند الله سبحانه وتعالى هو أهل التقوى (ان الذين كفروا لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً) من العذاب أو من الغناء فيكون مصداقاً (وأولئك أصحاب النار) لازموها (هم فيها خالدون مثل ما يتفقون) ما يتفق الكفرة قربة أو مفاخرة وسمعة أو المنافقون رياء وخوفاً (في هذه الحياة الدنيا كمنل ريح فيها صر) برد شديد والشائع اطلاقه للريح الباردة كالصر صر فهو في الأصل مصدر رعت به أو رعت وصف به البرد للمبالغة كقولك برد ارد) أصابت حرث قوم ظلوا أنفسهم) بالكفر والمعاصي (فأهلكته) عقوبة لهم لان الاهلاك عن سخط أشد والمراد تشبيه ما أتفقوا فيه ضياعه بحرث كفار ضربته صر فاستأصلته ولم يبق لهم فيه منفعة ماقى الدنيا والآخرة وهو من التشبيه المركب ولذلك لم يبال بابلالة كلمة التشبيه الريح دون الحرث ويجوز أن يقدر كمنل مهلك ريح وهو الحرث (وما ظلمهم الله ولكن أنفسهم يظلمون) أى ما ظلم المنفقين بضياع نفقاتهم ولكنهم ظلوا أنفسهم لما لم يتفقوا بحجبت بعثهم أو ما ظلم أصحاب الحرث باهلاكه ولكنهم ظلوا أنفسهم بارتكاب ما استحقوا به العقوبة وقرئ ولكن أى ولكن أنفسهم يظلمونهم ولا يجوز أن يفتر ضمير الشأن لانه لا يحذف الا في ضرورة الشعر كقوله ولكن من يصرفونك بعشق

(ومنها) وما كنت عن يدخل اهتق قلبه * ولكن من يصرفه فونك بعشق
ومن شرطية لجزمها الفعل ولا تدخل عليها التواضع اصدارتها ولا نهايتها بل لا خبر (قوله وليجة وهو
الذي الخ) الوليجة من الولوج فهي ما كان داخل الشيء كالبطانة التي تلي الجسد فاستعبرت لمن اختص
بذلك دلالة قوله سم ليست فلانا اذا اختصصته والشعار بالكمس لباس الذي يلي الجسد لانه يلي شعره
والذمار هو اللباس الذي يكون فوقه وسمى شعار لانه علامة لصاحبه وقوله عليه الصلاة والسلام الخ
رواه الشيخان قاله صلى الله عليه وسلم حين فتح حنيناً في حديث طويل أي انهم الخاصة والبطانة وغيرهم
العامة والذمار (قوله من دون المسلمين الخ) يعني الضمير للمسلمين ومن دونكم اما بمعنى غيركم لان دون بمعنى
غير كقوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله أي غير الله أو بمعنى الادون والذي
أي من لم يبلغ منزلته منزلة من في الشرف والديانة (قوله لا يفصرون الخ) يعني الاول والتفسير
والخبال الفساد مطلقاً وأصله الفساد الذي يلحق الحيوان فبوره اضطراباً كالمرض والجنون يقال
ألى في الامر بقصر الهمة بوزن غزا قالوا وأصله أن يتعدى بحرف الجر فهو لازم فلا اقتدره بتقدير
اللام وفي فيكونان منصوبين على نزع الخائض واليه ذهب ابن عطية أو معتد إلى مفعولين كما قالوا
لا لولك نصاً وجهه لا معنى لا منعك ولا أنصرك على التضمن لأن من قصر في حقك فقد منعك قال السجيني
رحمه الله والتضمن قياسي على الصحيح وإن كان فيه خلاف وإياه هو يعتد إلى واحد وهو الضمير
وخبالاً منصوب بوزن الخائض أي لا يألونكم في الخبال أو تميز أو مصدر في موضع الحال ففيه
ثلاث وجوه (قوله غنوا منكم وهو شدة الضرر) قال الراغب في مفرداته الودحجة الشيء وتغنى
كونه ويستعمل في كل واحد من المعنيين والغنى من المعانة كالعائدة لكن المعانة أبلغ لانها
عائدة فيها خوف هلاك وغنى فلان اذا وقع في أمر يخاف منه الهلاك ويقال للعظم الجبور اذا أصابه
ألم فهاضه قد اعنته فمن قال الودع من التقي لانه في الحال أو المستبعد ولذا اختير هنا عليه لانه
لا يناسب مقام التحذير لانه اذا تصور بعد ما يؤذنه من الوقوع هان عليه أن يهذه غير معلوم فتفسيره به بعد
عن التأمل لم يصب وقوله لا يخالصون أنفسهم أي يملكون منها بما جبالوا عليه فابداً وهما للمسلمين
على هذا وهو أحسن من تفسير قتادة بأبداء بعضهم لبعض لانه لا يناسب ما بعده وقوله ليس عن روية
واختيار بل فلتة ومثله يكون قلباً (قوله والجلل الأربع الخ) في الكشف فان قلت كيف موقع
هذه الجمل قلت يجوز أن يكون لا يألونكم صفة للبطانة وكذلك قد بدت البغضاء كأنه قيل بطانة غير أليكم
خبالاً بادية بغضاؤهم وأما قد بينا فكلام مبتدأ وأحسن عنه وأبلغ أن تكون مستأنفات كلها على
وجه التعليق للشيء عن اتخاذهم بطانة قبل معنى لا يألونكم وقد بدت البغضاء وقد بينا الآيات لظهور أن
وما تخفى صدورهم حال وأن ودوا ما عنتم بيان وتأكيده لقوله لا يألونكم خبالاً لحكمه ولذا لم يذكره
عند تفصيل المواقف وقيل لانه لما وقع بين الصفتين تعين أنه صفة وإنما كان أحسن لما في الاستئناف من
القوائد وفي الصفات من الدلالة على خلاف المقصود وإيهامه لا أقل وهو تقييد النهي وليس المعنى
عليه وأما على كلام المصنف فهي لا يألونكم ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء قد بينا الحكم الآيات لا وما تخفى
صدورهم لما مر فلا حاجة له إلى ما سبق من التوجيه والحدس الظاهر عند التأمل وقوله لا تعليل أي
إبيان وجه النهي كأنه قيل لم نهيت عنه وليس المراد أنها كلها علة مستقلة ترك عطفها بالاستقلال وقيل
الأحسن أن يجعل كل مستأنفاً عاقلة على الترتيب كأنه قيل لم لا اتخذهم بطانة فأوجب لانهم
لا يفصرون في افساد أمرهم فقبل ولم يفعلون ذلك فقبل لانهم يفضونكم ولما ترتب كل على الآخر صرح
جعلها كلها علة للنهي عن اتخاذهم بطانة وأورد عليه أنه لا يحسن في قد بينا لا يصلح تعليل لبدو
البغضاء ويصلح تعليل للنهي وإن كان الأحسن أن يكون ابتداء كلام قائل (قوله أي أنتم
أولاء الخاطئون الخ) الخاطي بمعنى الخطي هنا وان قيل بينهم فرق وليس هذا محل وفي اعراجه مذهب

(أي أي الذين آمنوا لا اتخذوا بطانة) وليجة
وهو الذي يعرفه الرجل أسراره ثقة يشبه
بطانة الثوب كما يشبه بالشعار قال عليه الصلاة
والسلام الانصار شعار والمسلمين وهو متعلق
دوكم) من دون المسلمين وهو صفة بطانة أي
بلا اتخذوا أو يحذف هو صفة بطانة أي
بطانة كاتمة من دونكم (لا يألونكم خبالاً) أي
لا يفصرون لكم في الفساد والاول والتفسير
وأصله أن يعتدى بالحرف وعدي إلى مفعولين
كقولهم لا آلوك نعما على تضمين معنى المنع أو
التقص (ودوا ما عنتم) غنوا عنكم وهو شدة
الضرر والاشقة وما مصدرية (قد بدت البغضاء
من أفواههم) أي في كلامهم لانهم لا يخالصون
أنفسهم لغرض بغضهم (وما تخفى صدورهم
أكبر) مما بد الان بدوه ليس عن روية واختيار
(قد بينا لكم الآيات) الدالة على وجوب
الاخلاص وموالاة المؤمنين ومعاداة
الكافرين (ان كنتم تعقلون) ما بين لكم
والجلل الأربع جات مستأنفات لتعليل
وجوز أن تكون الثلاث الاول صفات لبطانة
(ها أنتم أولاء الخاطئون في موالاة الكفار
أنتم أولاء الخاطئون في موالاة الكفار
وتجبرونهم ولا يجوزونكم بيان نطقهم في
موالاتهم وهو خبر ثان أو خبر لاؤلاء والجملة
خبر لا أنتم كقولك أنت زيد تحبه أو ملته
أحوال والعامل فيها معنى الإشارة ويجوز أن
ينسب أولاء بفعل مضمير يفسره ما بعده
وتكون الجملة خبراً

للحكمة أظهرها أن أنتم مبتدأ واسم الإشارة خبره والجملة به مدح حال والعامل فيها مافى الإشارة أو
 التنبية من معنى الفعل كما حقق في العربية لأن العرب قالوا هات أنت ذاتاً فافصرت حواطاً طالبة وإن كان
 المعنى على الأخبار بالحال لأنه المقصود بالاستبعاد ومدلول الضمير واسم الإشارة متعده وقبل أنتم مبتدأ
 والجملة خبره نقلها العرب عن ابن كيسان وغيره وأولاً منصوب على التنداء أو الاختصاص وضعفه
 بأنه خلاف الظاهر والاختصاص لا يكون باسم الإشارة وقبل هو مبتدأ وخبر والجملة مستأنفة للبيان
 وقال الرضى ليس المراد من هاتاً هاتاً أنت ذاتك نفسك أو مخاطبك إذ لا فائدة فيه بل استغراب
 وفوق الفعل المذكور بعده منك أو من مخاطبك وأنه كان غير متوقع فالجملة لازمة للبيان الحال
 المستغربة ولا محل لها إذ هي مستأنفة وقال البصريون هي حالية في محل نصب وهي لازمة إذ هي
 المقصود الذي تتم به الفائدة وردت بما ينافى في حواشيه قبل فقد فات المصنف أرجح التوجيهات وهو كون
 يحبونهم جملة مستأنفة ولو قال أو خبر ثان لم يفته فله سبق فلم وما سوى الحال ابتداء منه منشؤه عدم
 الاطلاع ومتابعة العقل مع أنه لا يخفى حال الحال ولا يخفى أنه مجازفة منه فإن المتقدمين جوزوا في هذه
 الجملة الخبرية كما مر نقله ووجوه التركيب لا يحجر فيها ومارده الرضى هو الظاهر من كلام العرب وما قاله
 بحث يظهر جوابه بالتأمل فلا تغتر بالتجوير العقلي وعلى أن المعنى تحبون هؤلاء يكون المشار إليه الكفار
 ويتغير مدلوله ومدلول الضمير وقوله أوصلته بناء على أن أسماء الاشارات تكون موصولة كما مر وإذا
 عمل فيه معنى الإشارة فعلمها ما يحسب التحقيق واحداً لأنه في معنى أشير إليكم في هذه الحالة وسبأني
 تحقيقه إن شاء الله تعالى فلا يراد أن اسم الإشارة خبر وعامله المبتدأ أو الابتداء وعامل الحال معنى الفعل
 نفسه والإشارة للتحقيق فاستعملت هنا للتوبيخ كأنه ازدرى بهم لظهور خطيئتهم فافهمه (قوله يحبونهم
 الكتاب الخ) كانه تأكيدي للعنف للكتاب وكونه من قبيل الرجل أى الكامل كما قيل نصف
 وكونهم لا يؤمنون بكتابكم مأخوذ من نفوى الكلام ومما بعده وأشار بقوله وأنكم تؤمنون إلى أن
 الجملة مؤولة بالاسمية ولذا قرئت بالواو والمعروف فيه تقدير أنتم ولم يجعل معطوفاً على ولا يحبونكم
 أو تحبونهم كما ارتضاه أبو حيان لأنه في معرض التغطية ولا كذلك الإيمان بالكتاب فإنه محض الصواب
 وإن اعتذر به بأن المعنى يجمعون بين محبة الكفار والإيمان وهما لا يجمعان بعده والحالية مقترنة للخطا
 تأمل (قوله وفيه توبيخ) أى في قوله هاتاً أنت الخ لافى هذه الجملة فقط كما توهم وقوله لم يجدوا إلى التشنى
 سبيلاً المراد بالتشنى شفاء الصدر بنيل المراد وعض الانامل عادة النادم العاجز فلذا فسره بما ذكر
 (قوله دعاء عليهم بدوام الغيظ الخ) هذا من السكينة لأن الموت على الغيظ يلزمه استمراره عرفاً ويلزم من
 ذلك قوة الاسلام وتزايد عصر بعده عصر قال التحرير رحمه الله يشير إلى أنه من كتابة السكينة غير مدعى
 موتهم بالغيب بل ملزومه الذى هو دعاء ازدياد غيظهم إلى حد الهلاك وبه عن ملزومه الذى هو قوة الاسلام
 وأهله وذلك لأن مجرد الموت بالغيب أو ازدياده ليس مما يحسن أن يطلب ويديعى (قلت) الجواز على الجواز
 مذكور وأما السكينة على الكتابة فتأدية وقد صرح بها السبكي في قواعد الأصولية ونقل فيها خلافاً
 إلا أنه ما الفرق بين الكتابة بوسائط والكتابة على الكتابة فإنه يحتاج إلى التأمل الصادق ومن العجب
 ما قيل كونه دعاء عليهم ما اتفقت عليه كلمتهم وفيه خفاء إذ في الدعاء لا يخاطب المدعو عليه بل الله تعالى
 ويسأل منه ابتلاؤه وهو غفلة عن قولهم فانك الله وقولهم دم بعزوبت قرير عين وغيره مما لا يحصى
 (قوله بهى قل لهم ذلك ولا تتعجب الخ) أن كان المخاطب بقل كل من يقف على الكلام فلا كلام
 في كون التعجب على حقيقته وظاهره وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم فهو خارج مخرج العادة
 مجازاً والمراد منه تعظيم الله والنظر فيما تكل العقول عنه من دقائق علمه على ما حققه الزمخشري وغيره
 في قوله أجمعهم وأبصر كما سبأني ومن لم يتنبه لهذا قال النهى عن التعجب المذكور فيبدأ أن
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم إلا على ما فى الصدر وقالوجه الاول وهو من قلة التسدير (قوله

(وتؤمنون بالكتاب كله) يحبونكم والمعنى أنهم
 كله وهو حال من لا يحبونكم ولا يؤمنون بكتابهم
 لا يحبونكم وأنكم تؤمنون بكتابهم وهم لا يؤمنون
 أيضاً بالكتاب يحبونكم ويؤمنون بكتابهم في باطلهم
 بكتابكم وفيه توبيخ بأنهم (واذا القوم قالوا
 أصلب منكم في حقكم) وإذا خلو أعضاؤكم
 آمنوا فها وتغربوا (واذا خلو أعضاؤكم
 الانامل من الغيظ) من أجله تأسفاً وتحميراً
 حيث لم يجدوا إلى التشنى سبيلاً (قل مولوا
 بغيظكم) دعاء عليهم بدوام الغيظ وتزايدته
 بتضاعف قوة الاسلام وأهله حتى يهلكوا به
 (إن الله عليهم بذات الصدور) فبعض ما فى
 صدورهم من الغضا والخفى وهو محتمل أن
 يكون من القول أى وقل لهم إن الله عليهم بما
 هو أخفى مما تخفونه من عض الانامل غيظاً
 وأن يكون خارجاً عنه بمعنى قل لهم ذلك ولا
 تتعجب من اطلاعى اليك على أسرارهم فأنى
 عليهم بالأخفى من ضمائرهم

مطلب السكينة على الكتابة

(ان تمسككم حسنة نسوهم وان تصبكم سيئة يفرحوا) بيان لنهاى عداوتهم الى حد حسد وامانا لهم من خير ومنفعة وشتموا بما أصابهم من ضرر وشده
والمس مستعار للاصابة (وان تصبروا) على عداوتهم وعلى مشاق التكليف (وتتقوا) موالاتهم أو ما حرم الله جل جلاله عليكم (لا يضركم كيدهم شيئا)
بفضل الله عز وجل وحفظه المؤمنون والصابرون والمتقين (٦٠) ولان الجحش فى الامر المذكور بالاتقاء والصبر يكون قليل الانفعال جرياً على الخصم ونعمة

والمس مستعار للاصابة) أى فان المس للممس الخفيف فتحوز به عاذ كرىعى أنهم ما يعنى وأن المغاربة
ينهم ما لا ينفن فلا يسأل لم عبر فى أحدهما بالمس وفى الآخر بالاصابة وقد سوى بينهما فى غير هذا الموضع
كقوله ان تصبك حسنة نسوهم وان تصبك مصيبة وقوله اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا
والاحسن ما قبل انه للدلالة على افراطهم فى السرور والحزن لان المس أقل من الاصابة كما هو الظاهر
فاذا ساء هم أقل خبرنا لهم ففهم اولى منه واذا فرحوا بأعظم المصائب مما يرى له الشامت والحاسد
فهم لا يرجى موالاتهم أصلاً فكيف تتخذونهم بطانة فهذا أنسب بالمقام (قوله بفضل الله عز وجل)
وحفظه الخ) على الاول نفي الضرر على ظاهره وعلى الثانى نفي عدم المبالاة وفى الكشاف هذا
تعليم من الله وارشاد الى أن يستعان على كيد العدو بالصبر والتقوى وقد قال الحكماء اذا أردت أن
تكتب من يحسدك فازدد فضلاً فى نفسك ومنه أخذ الشافى رضى الله عنه قوله

اذا ما شئت ارغام الاعادى * بلا سيف بسيل ولا سنان

فزددى بكرماتك فهى أعدى * على الاعداء من نوب الزمان

وقد قبل عليه ان ما ذكر الحكماء معناه انك كلما زددت فضلاً فى نفسك ازداد العدو داءاً متراً قابلاً للحسد
فكان هذا مقابله له بالايذاء والاضرار الاشدة وما فى الآية أنك ببركة الصبر والتقوى لكونهم من محاسن
الطاعات ومكارم الاخلاق تكون فى كف الله وجايتهم من أن يضرك كيد العدو وتكلف الجواب بأن فضلاً
مطلق يصرف الى الكمال وهو التقوى وكذا الكبت محمول على ما هو من جهة الله لانه أكل من غيره
والظاهر أنه تنظير له لا شراً كه ما فى المنع عن الاشتغال بالعدو والاشتغال بالطاعة أو تكميل النفس كما
أن فى الاول كفاية الله وفى الثانى كفاية به لئلا العدو (قوله وضعة الراى الخ) أى لا تباع ضمة الضاد
كما اتفق فى الجزوم والامر المضاعف المضموم العين والجزم مقتدر ويجوز الفتح للتحفة والكسر
لاجل فخر بك الساكن فلا حاجة الى ما قبل انه مرفوع بقدر الفاء (قوله واذا كراخ) اشارة الى
ما مر فى أمثاله وقوله من حجرة عائشة رضى الله عنها اشارة الى أنه على تقدير مضاف اذا المعنى من عند
اهلك وقراءة اللام شاهدة لانه بمعنى تهيؤت المعنى بها اذ ليس محل التقوية والزيادة غير فصحة
فى مثله والمتعده والمقام محمل القعود والقيام ثم توسع فأطلق بطريق المجاز على المكان مطلقاً وان
لم يكن فيه قيام وقعود وقد يطلق على من به كفواهم المجلس السامى والمقام الكريم (قوله سميع
لا قوا لكم علم بنبائكم) ان كان سميع وعلم كرحيم من صبيغ المبالغة المحقة باسم الفاعل كما ذكره
سيبويه فهذا بيان لتقدير معموله واللام للتقوية كما صرح به فى قوله ان ربى سميع الدعاء وان كانا صفة
مشبهة فلا عمل لهما فى المفعول فهذا بيان لمحصل المعنى والحديث المذكور رواه ابن جرير والبيهقى من
طريق ابن اسحق وقوله شر محبس أى أختب مكان يقيمون به اذ لا ما فيه ولا طعام والاشارة الى الخروج
رايه والقول به والاصل فيه التعدى بعلى والبقر الجاعة المقابلة لانهم امة مدعة للعمل وقوله أولئك اخيرالم
بذكره لان المراد كثرة الشهادة وجعله خير الما فسه من الاجر العظيم وذباب السيف طرفه والظلم بالثامنة
الكسر وقوله فأولئك هزيمة فى النهاية فأولئك أن يصاب رجل من أهلى فقتل حمزة وادخل يده فى الدرع
تخصين أصحابه بهادونه لانه معصوم ولهذا لم يقل لبستها وقوله فلما رأوا ذلك أى ما صنع الله النبى صلى الله
عليه وسلم ولائته بالهمزة وتبديل الفاء عن الدرع وقيل السلاح والشعب بالكسر الطريق فى الجبل
وتنعتب النبى بمعنى فرقته وجعته ضد وعدوة الوادى بضم فسكون جانبه وقوله عبد الله بن جبير هو ابن
نعمان الانصارى وهو الصحيح ووقع فى البخارى وفى الكشاف بجبر وهو علم آخر وأمر بالشديد أى
جهل أمراً والنضح بالنبل الرمى مستعار من نضح الماء وقوله متعلق بسميع علم يعنى على التنازع لاجل ما
معا فان كانا صفتين فظاهراً أيضاً لانهم امة فى الظرف والا فظاهر وليس المراد تقييد كونه سمياً علماً

الراى الاتباع كضمة مذ وقرأ ابن كثير ونافع وأبو
عمر ووبه قوب لا يضركم من ضاره يضره (ان الله
بما تعملون) من الصبر والتقوى وغيرهما (محيط)
أى محيط علمه فيجازيكم بما أنتم أهله وقرى بالياء
أى بما يعملون فى عداوتكم عالم فيعاقبهم عليه
(واذ غدوت) أى واذا كراذ غدوت (من
أهلك) أى من حجرة عائشة رضى الله تعالى
عنها (تبرئ المؤمنين) تنزلهم أو تؤوى وتبيئ
لهم ويؤيده القرأه باللام (مقاعداً لقتال)
مواقف وأما كنهه وقد يستعمل المقعد
والمقام بمعنى المكان على الاتساع كقوله تعالى
فى مقعد صدق وقوله تعالى قبل أن تقوم من
مقامك (والله سميع) لا قوا لكم (علم) بنبائكم
روى أن المشركين نزلوا بأحد يوم الاربعاء فأتى
عشر شوال سنة ثلاث من الهجرة فاستشار
رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه وقد دعا
عبد الله بن أبى ابن سلول ولم يدعه من قبل فقال
هو وأكثرا انصاراً قم يا رسول الله بالمدينة
ولا تخرج اليهم فوالله ما خرجنا منها الى غدو
الاصاب منا ولادخالها علينا الا أصابنا منه
فكيف وانت فينا فدهم فان أقاموا أقاموا
بشر محبس وان دخلوا فقاتلهم الرجال ورماهم
النساء والصبان بالجرارة وان رجعوا رجعوا
خائنين وأشار بعضهم الى الخروج فقال عليه
الصلاة والسلام انى رأيت فى منامى بقرا
مذبوحة حولى فأولتها خيراً ورأيت فى ذباب
سبى ثلثاً فاولته هزيمة ورأيت كأنى أدخلت
يدى فى درع حبيبة فأولتها المدينة فان رأيتهم أن
تقيموا بالمدينة وتدعوهم فقال رجال
فاتهم بدروا كرمهم الله بالشهادة يوم أحد
اخرج بنا الى أعدائنا وبالغوا حتى دخل
فابس لائمه فلما رأوا ذلك ندمو على مبالغتهم
وقالوا اصنع يا رسول الله ما رأيت فقال
صلى الله عليه وسلم لم لا ينبغى انى أن يلبس
لائمه فضعها حتى يقاتل فخرج بعد صلاة
الجمعة وأصبح بشعب أحد يوم السبت ونزل
فى عدوة الوادى وجعل ظهره وعسكره الى

أحد وسوى صفهم وأمر عبد الله بن جبير على الرماة وقال انضجوا عينا بالنبل لا يأتوا من ورائنا (اذ همت) متعلق بقوله بذلك
سميع علم أو بدل من اذ غدوت

(٣) قوله ومكانة القريب منه كذا في نسخ بلوغ عدد ما اتوا في القاء وس والشوط حاط عند جبل أحد وكان بين شرفين من الارض يأخذ فيه الماء والناس كأنه طريق طوله مبلغ صوت دأع ثم يتبع الجمع كتاب اه (طائفتان منكم) بنو سلمة من الخزرج وبنو حارثة من الاوس وكانا جنداً حياً العسكر (أن تغشوا) أن تجبنوا وتضعوا روى أنه عليه الصلاة والسلام خرج في زهاء ألف رجل ووعداهم النصر إن صبروا فإلّا باغوا الشوط فنزل ابن أبي ثعلبة رجل وقال علام يقتل أنفسنا وأولادنا فنبههم عمرو بن حزم الانصاري وقال أنشدكم الله في نبيكم وأنفسكم فقال ابن أبي ثعلبة قتلنا لا تبعناكم فهم الحبيان باتساع فقصهم الله تعالى فقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والظاهر أنه ما كانت عزبة لقوله تعالى (والله وليهم) أي عاصمهم ما من اتساع تلك الخطرة ويجوز أن يراد والله ناصرهم فما خالها ما يغفلان ولا يتوكلان على الله (وعلى الله فليتوكل المؤمنون) أي فليتوكلوا عليه ولا يتوكلوا على غيره لينصرهم كأن نصرهم يبدرو (وأما نصرهم الله يبدرو) تذكير ببعض ما أفادهم ٦١ التوكل وبدر ما بين مكة والمدينة كان لرجل يسمى بدر

فسمى به (وأنتم أذلة) حال من الضمير وإنما قال أذلة ولم يقل ذلالاً لتبيينها على قنهم مع ذلتهم لضعف الحال وقلة المراكب والسلاح (فاتقوا الله) في النسب (لعلمكم تشكرون) ما أنتم به عليكم بتقواكم من نصره أو لعلمكم ينعم الله عليكم فتشكرون فوضع الشكر موضع الانعام لانه سببه (اذ تقول للمؤمنين) ظرف لنصرهم وقيل بدل ثان من اذغدوت على أن قوله لهم يوم أحد وكان مع اشتراط الصبر والتقوى عن المخالفة فلما لم يصبروا عن الغنائم وخالفوا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم لم تنزل الملائكة (ألن يكفكم أن يدرككم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة) نزائين انكاراً أن لا يكفهم ذلك وانما جى بلى اشعاراً بأنهم كانوا كالأيسين من النصر لضعفهم وقتلهم وقوة العدو وكثرتهم قبل أمدهم الله يوم بدر وأولاً بالف من الملائكة ثم صاروا ثلاثة آلاف ثم صاروا خمسة وقرأ ابن عامر بنزائين بالتشديد للتكثير أو للتدريج (بلى) ايحاج لمابعد لن أي بلى يكفكم ثم وعد لهم الزيادة على الصبر والتقوى حنا عليهم أو تقوية لغاوبهم فقال (ان تصبروا وتتقوا وبأفكم) أي المشركون (من فورهم هذا) من ساءتهم هذه وهو في الاصل مصدر فارتداداً إذا غلت فاستسعر للسرعة ثم أطلق للحال التي لا ريث فيها ولا تراخي والمعنى ان يأتوكم في الحال (يدرككم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة) في حال اتباعهم بلا تراخي ولا تأخير (مؤمنين) معلمين من التدويم الذي هو اطهار سبباً الشيء لقوله عليه الصلاة والسلام

بذلك الوقت وجناح العسكر جانبه وله جناحان وقلب وساقه ومقدمة ولذا سمي خميساً وقوله في زهاء ألف بالمذ والضم أي مقداره وهو مروي عن السدي وقوله لا ينبغي لشيء اذ البس لآئته أي حزم أن يرجع والشوط بشين مجعته ورواسا كذا وطامحاط عند جبل أحد ومكانة القريب منه (٣) وأصل حنا المزة من الجري في حال السوط بالمهمات الخلط أي لم يبلغوا مقام الخلط أي المحاربة ومخالطة العدو وقد خاط وقوله فنزل ابن أبي ثعلبة أي انقطع ورجع انفاقه وقوله أنشدكم الله قسم أي أسألكم بالله والله منصوب والحبيان المراد به الطائفتان السابقتان (قوله والظاهر أنه ما كانت عزبة) أي أن الهمة المذكورة وتأنيت ضمير لمراعاة الخبر أي لم يكن ذلك عن حزم وتصميم على مفارقة النبي صلى الله عليه وسلم ومخالفته لانه لا يصدر مثله من مؤمن بل مجرد حديث نفس ووسوسة كما في قوله أقول لها اذا جشأت وجاشت * مكانك تحمدي أردت تريحي

لأن من نصره الله وعصمه لا يثبت على مثل هذا العزم بل هو مخذول لما في ذلك قال منكم إشارة الى أنهم ما من المسلمين وقوله ولا يتوكلوا على غيره المحصر من تقديم المعمول وبدر اسم رجل من الجاهلية سمي باسمه بئر حفرها ثم سمي ذلك المكان بجمع به وأذلة جمع قلة ولكونه مضاعفاً لم يجمع على ذل ولا على ذلال لانه جمع كثرة وتفسيره المذلة بعدم العدة لانه ليس بمعنى الذل المعروف ويتقواكم بأوهه بنية تتعلق بأنهم ومن نصره بيان لما وقوله أو لعلمكم ينعم الله عليكم فهو كناية أو مجاز عن نيل نعمة أخرى فوجب الشكر وقوله وقيل بدل ثان والاول اذهمت وعلى هذا فالقول المذكور بأحد ولما كان النصر بالملائكة يبدرو أشار الى أن قوله هذا كان مشروطاً بالصبر والتقوى عن المخالفة فلذا لم يقع لتخلف شرطه (قوله وانما جى بلى الخ) لانها لتأكيد النفي كما مر وهذا مذهب لبعض النحاة وقوله بأن الخ إشارة الى التوفيق بين ما وقع في الآيات وقوله للتكثير أو للتدريج إشارة الى الفرق بينهما كما مر وقوله الزيادة أي على الثلاثة آلاف بأن جعلها خمسة (قوله وهو في الاصل الخ) أي من فارت القدر اذا غلت ثم استعمل للسرعة من غير ريث أي بطمأنينة وقوة القدر وفؤارة المساء على التشبيه وتوصف به النار والغضب مجازاً وقوله بل تراخا أخوذن النمرط ومسومين على الغضب بمعنى معلمين من السعة وهي العلامة نقل أنهم كانوا عظاماً صغروا وقيل على خيل يلق وقيل على خيل محزوزة الاذئاب وعلى قراءة الكسر قاله في أنهم مسومين أنفسهم ومعلمين بعلامات أو هما من الاسامة والمراد الارمال اهتم ارنطيلهم وقوله الابشارة هذا يقتضي أنهم عرفوهم بعلام النبي صلى الله عليه وسلم لهم بقوله تسوموا الحديث وهو حديث مرسل روى ابن اسحق وغيره وفيه أنه أول يوم وضعت فيه الصغوف وأما طمأنينة القلب فلا يقتضيه لانه بكثرة الجند المطلقة والمراد من الاسباب والحث على عدم المبالة بالمتأخرين لتأييدهم بالملائكة بداههم وأقضية جمع قضاء بمعنى قضى به وحمل الحكمة على فعله النصر على مقتضاها لانه المناسب للمقام (قوله متعلق بنصرهم الخ) فيكون في شأن بدر لما قتل فيه من المشركين فقطع طرفهم وفزمنهم قوم فكبتوا وهذا على تقدير أن يجعل اذ تقول ظرافة نصرهم لا بد لان اذغدوت لثلاث بغل بأجنبي ولانه كان يوم أحد وأما متعلقه بالنصر فهل العامل فيه النبي المنقوض بالاول والنصر الواقع

لاصحابه تسوموا فان الملائكة قد تسومت (١٦ شهاب ث) أو مرسلين من التسويم بمعنى الاسامة وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ويعقوب يكسر الواو (وما جده الله) وما جعل امدادكم بالملائكة (الابشري لكم) الابشارة لكم بالنصر (ولطمئن قلوبكم به) ولتسكن اليه من الخوف (وما النصر الا من عند الله) لامن العدة والعدد وهو تبيينه على أنه لا حاجة في نصرهم الى مدد وانما أمدهم ووعداهم به بشارة لهم وربطاً على قلوبهم من حيث ان نظراً العامة الى الاسباب أكثر وحث على أن لا يسالوا بمن تأخر عنهم (العزيز) الذي لا يغالب في أقضيته (الحكيم) الذي ينصر ويتخذ بوسط وبغير وسط على مقتضى الحكمة والصحة (الباطع) طرفاً من الذين كفروا متعلق بنصرهم أو وما النصر ان كان اللام فيه للعهد

ببدء ظاهر كلام المصنف رحمه الله الثاني وكلام الكشف الاول والالف واللام للهدى النصر
الواقع في يوم بدروسكت عنه الزمخشري ولو حمل على الجنس لصح أى وما نصر الله الا عزازدينه وخذل
أعدائه وصناديد جمع صنديد وهو الرئيس قال الطيبي جعلهم اشرا فالله كان في الواقع كذا وتكبير
طرفا يدل عليه وفي الاساس هو من أطراف العرب أى أشرفها وقيل تخصصيص الطرف لان أطراف
الشيء يتوصل به الى قوته وازالته (قلت) كون الاطراف بمعنى الاشراف المتقدمة في السير ونحوه
الاطراف منازل الاشراف والناس قد سمعوا الا ان لعكسه والكتب الغبط والغم المؤثر وقيل
ان كنيته يكون بمعنى كبد أى اصاب كبده كرا بمعنى اصاب رقبته وانه مراد المتنبي بقوله
لا كتب حاسدا وارى عدوا * كأنهم ما وداعك والرحيل

أى لا وجع كبد وورقه وشبه الحاسد بالدواع لمافيه من زوال نعمة الوصال التي يتناها الحاسد
والعدو والرحيل لانه قاتل مبعوض وهو معنى حسن وانما حمل أى على التنويع دون التردد لانهما
وقعا (قوله عطف على قوله أو يكبتهم الخ) في الكشف عطف على ما قبله من قوله ليقطع أو يكبت
ويحتمل عطفه على يتقلبوا وله وجه قال النحرير وجه سببية النصر على تقدير تعلق اللام بقوله وما النصر
الامن عند الله ظاهر وأما على تعاقبا بقوله واقد نصركم الله فلان النصر الواقع من أظهر الآيات فيصلح
سببا للتوبة على تقدير الاسلام أولئك عذبهم على تقدير البقاء على الكفر بخروجهم بالآيات وان أريد
تعذيب الدنيا بالاسر فظاهر فان قيل هو يصلح سببا لتوبتهم والكلام في التوبة عليهم قلنا يصلح سببا
للاسلام الذي هو سبب التوبة عليهم فهو سبب لها بالواسطة (قوله ويحتمل أن يكون معطوفا للخ) قال
قدس سر لما كان في وجه سببية النصر للتوبة والتعذيب خفاء وفي الفصل مع الاعتراض بعد ذهب
بعضهم الى أنه ليس معطوفا على يقطع بل باضماء ران من عطف الفعل المضارع المنصوب على الامر أو شئ
وهو من عطف الخاص على العام وفي كونه بأرطرو ذهب بعضهم الى أنها بمعنى الآن وهو معروف
في النحو وقيل في الفرق بين العطف على الامر وشئ أن الاول سلب نوابغ التوبة من القبول والرد
ونوابغ التعذيب من الخلاص والمنع من النجاة والثاني سلب نفس التوبة والتعذيب بمعنى أنك
لا تريد التوبة ما هو سبب التوبة عليهم أى في الاسلام اذ لم يذكر توبتهم وقيل هذا اذا كان الامر بمعنى
الشأن ولأن أن تجعله بمعنى التكليف والایجاب أى ليس مانا أمرهم به من عندك ولا يحق ما في حله
على التكليف من التكلف (قوله روى أن عتبة بن أبي وقاص الخ) أخرجه عبد الرزاق وابن سعد
وابن جرير عن قتادة وهو في الصحيح من حديث سهل بن سعد وليس فيه ذكر عتبة وقوله وكسر ربا عتبة
بتخفيف الباء هي من مقدم الاسنان وفيه نصريح بأنها لم تقطع من أصلها بل كسر طرفها وهو المصرح
به في السير وانما قول الظالم باستحقاق التعذيب لانه المتفرع على التعذيب ولولا ذلك كان الظاهر
العكس وقال النحرير رحمه الله ان قوله شجرة الخ يشبه أن يكون وجه آخر في معنى ليس لك من الامر الخ
وهو أنه نوع معاتبة على انكاره فلاح القوم وكذا القيل الاخر فانه نهى له صلى الله عليه وسلم أن يدعو
عليهم وقيل هما مجزئيان سبب النزول وقوله فله الامر كله لانه فهو بيان لما قبله (قوله صريح في
نفي وجوب التعذيب الخ) هذا رد على الزمخشري اذ قيده بما ذكره بقرينة ما قبله واستدل به على مذهبه
من وجوب تعذيب العصاة واثابة المطيع ولا يخفى أن التقييد خلاف الظاهر وان تعليقه به يشبه
ناطق بالاطلاق مع أن الآية في الكفار فكيف يستدل بها على اغراضه الفاسدة لكن العصبية
تعمى وتعمى وقوله فلا تبادر الى الدعاء الخ مبنى على القيل الاخير (قوله لا تزيد واذا ذكرت)
اشارة الى أن التضعيف بمعنى التكرير مطلقا وعن الخليل رحمه الله تعالى التضعيف أن يجعل الشيء
مثلين أو أكثر وضعف الشيء مثله وضعفاه مثلا وأضعفاه أمثاله وفي الكشف الضعف اسم ما ضعف
الشيء كالنفي اسم ما نفيه من ضعف الشيء بالتخفيف فهو مضعوف على ما نقله الراغب بمعنى ضعفته

والعنف لبنة من منهم يقتل بعض وأسر
آخرين وهو ما كان يوم بدروسكت قتل سبعين
وأسر سبعين من صناديدهم (أو يكبتهم)
أو يكبتهم والكتب شدة الغبط أو وهن يقع
في القلب أو لانتهاج دون التردد (فيقلبوا
خائنين) فيهنز موانع على الآمال (ليس لك
من الامر شئ) اعتراض (أو يتوب عليهم
أو يعذبهم) عطف على قوله أو يكبتهم
والعنف ان الله مالك أمرهم فاما أن يكبتهم
أو يكبتهم أو يتوب عليهم ان أسلوا
أو يعذبهم ان أسروا وليس لك من أمرهم
شئ وانما أنت عبدهم ولا تذاكرهم وجهادهم
ويحتمل أن يكون معطوفا على الامر أو شئ
ناضعا أن أى ليس لك من أمرهم أو من
التوبة عليهم أو من تعذيبهم شئ أو ليس
لك من أمرهم شئ أو التوبة عليهم أو تعذيبهم
وأن تكون أو بمعنى الآن أى ليس لك
من أمرهم شئ الا أن يتوب الله عليهم فتر
به أو يعذبهم فتشئ منهم روى أن عتبة بن
أبي وقاص شجرة يوم أحد وكسر ربا عتبة
بجعل يمسح الدم عن وجهه ويقول كيف
يطلع قوم خضبوا وجهي بالدم فترت وقيل
هم أن يدعوا عليهم فتهاء الله سبحانه وتعالى
لعله بأن فيهم من يؤمن (فانهم ظالمون)
قد استحقوا التعذيب بظلمهم (ولله ما في
السموات وما في الارض) خلقا ولمسكافه
الامر كله لآل (بغفران يشاء ويهذب من
يشاء) صريح في نفي وجوب التعذيب
والتقييد بالتوبة وعدمها كالتنافية (واقه
غفور رحيم) لعباده فلا تبادر الى الدعاء
عليهم (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربوا
أضعافا مضاعفة) لا تزيد واذا ذكرت

ولعل التخصيص بحسب الواقع اذ كل من الرجل منهم يرى الى اجل ثم يزيد فيه زيادة أخرى (٦٣) - حتى يستغرق بالشيء الطفيف مال المديون وقرأ ابن

كثير وابن حاصر وبعقوب مضغفة (واتقوا الله) فيما نهيت عنه (لعلكم تفلحون) راجعين الفلاح (واتقوا النار التي أعدت للكافرين) بالتحذير عن متابعتهم وتماطلي أفعالهم وفيه تنبيه على أن النار بالذات معدة للكافرين وبالعرض للعصاة (وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحون) أتبع الوعيد بالوعد ترهيبا عن المخالفة وترغيبا في الطاعة وأعل - وعسى في أمثال ذلك دليل عزة التوصل الى ما جعل خبراله (وسارعوا) بادروا وأقبلوا (الى مغفرة من ربكم) الى ما يستحق به المغفرة كالاسلام والتوبة والاخلاص وقرأنا فاع وابن عامر سارعوا بلاواو (وجنة عرضها السموات والارض) أى عرضها كعرضها وذكر العرض للمبالغة في وصفها بالسعة على طريقة التمثيل لانه دون الطول وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنه كسج سموات وسبع أرضين لو وصل بعضها ببعض (أمدت للمتقين) هيئت لهم وفيه دليل على أن الجنة مخلوقة وانها خارجة عن هذا العالم (الذين ينفقون) صفة مادحة للمتقين (ومدح منصوب أو مرفوع (في السراء والضراء) في حالتي الرخاء والشدة أو الاسوال كاهاذ الانسان لا يخلو عن مسرة أو مضرة والمغنى لا يخلو في حال ما بانفاق ما قدروا عليه من قليل أو كثير (والكاظمين الغيظ) الماسكين عليه الكافين عن امضاءه مع القدرة من كظمت القرية اذا ملائمتها وشددت رأسها وعن النبي صلى الله عليه وسلم من كلهم غيظا وهو بقدر على انفاذه ملائمة قلبه أمنا وإيمانا (والعاقبين الناس) التاركين عقوبة من استحقها وما أخذته وعن النبي صلى الله عليه وسلم ان هؤلاء في أمنى قليل الا من هم الله وقد كانوا كثيرا في الامم التي مضت (والله يحب المحسنين) يحتمل الجنس ويدخل تحته هؤلاء والعهد فتسكون الاشارة اليهم (والذين اذا فعلوا فاحشة) فعلمه بالمعصية في القبح كالزنا (أو ظلموا أنفسهم) بان أذنبوا

وهو اسم يقع على العدد بشرط أن يكون معه عدد آخر فأكثر والنظر فيه الى ما فوق بخلاف الزوج فان النظر فيه الى ما دون فاذا قيل ضعف العشرة لزم أن يجعلها عشرين بلا خلاف لانه أول مراتب تضعيفها ولو قال له عندي ضعف درهم لزمه درهمان ضرورة الشرط المذكور كما اذا قيل هو أخو زيد اقتضى أن يكون زيد أخاه واذا لزم الزاوجة دخل في الاقرار وعلى هذا ضعف درهم منزل على ثلاثة دراهم وليس ذلك بناء على ما يتوهم أن ضعف الشيء موضوعه مثله وضعفه موضوعه ثلاثة أمثاله بل ذلك لان موضوعه المثل بالشرط المذكور وهذا مغزى الفقهاء في الاقرار والوصايا ومن البين في ذلك أنهم أزموا في ضعف الشيء ثلاثة أمثاله ولو كان موضوع الضعف المثلين لكان الضعفان أربعة أمثاله ومنه يظهر أنه لا حاجة الى اعتذار الازهرى رحمه الله عنهم بأنه على المتعارف العامي لانه المعترف في الاقرار ونحوها لا على الموضوع اللغوي وكذلك ظهر أنه لو قال له على الضعفان درهم ودرهم أو الضعفان من الدراهم لم يلزم الادرهمان كما لو قال هما الاخوان وكذلك لو قال أعطه الضعفين كان أمر باعطائهم زوجين وهذا معنى قول الراغب هو كالزوجين لان كلامهم ما يزوج الاخر ويضاعفه وظهر أن تفسير أبي عبيدة في قوله تعالى يضاعف لها العذاب ضعفين أى ثلاثة أعذبه كما ذكره الازهرى وأيده بأنهم اتفقوا الاجر مرتين فكيف يزداد في عذابها وأن قوله أولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا صحيح لتزيله على عشرة الامثال كما ذكره أيضا لانه ليس مقصورا على مثل واحد كما مر وحاصله أن تضعيف الشيء ضم عدد آخر اليه وقد يزداد وقد ينظر الى أول مراتبه لانه المتيقن ثم انه قد يكون الشيء المضاعف مأخوذا معه فيكون ضعفاه ثلاثة وقد لا يكون فيكون اثنين وكل هذا موضوع له في اللغة لا عرف كما توهموه فاحفظه فانه مما اضطرب فيه كلامهم (قوله ولعل التخصيص الخ) دفع لما يتوهم من أنه لم ينه عن الربا مطلقا بل اذا كان مضاعفا فأجاب بأنه وقع منهم كذلك فلذا خص ومنه لا مفهوم له والطيف بالطاء المهمل وفاء من القليل وقيل ان حرمة علمت من دليل آخر كما يتوهم حل الله البيع وحرمة الربوا وقوله راجين الفلاح اشارة الى أن الرجاء منهم لامن الله وأن الجنة في موقع الحال وقوله بالتحريم متعلق بانقضاء اشارة الى أن التقوى بعينها هي الغوى وأن الكافرين وضع موضع المرائين للتغليظ والتهديد وأن اطلاقه عليهم اشابهتهم لهم في تعاطي ما تعاطوه وجعلها مخلوقة معدة لهم اشارة لما ذكره وترهيبا وترغيبا لثبوت مرتبة وعزة التوصل نستفاد من التبرجى ولما كانت المبادرة الى ما يفعله المبادر أول المغفرة بما ذكره (قوله وذكر العرض للمبالغة) لانه أقصر الامتدادين وزاد في المبالغة بحذف أداة التشبيه وتقدير المضاعف فليس المقصود تحديدها عرضها حتى يمنع كونه في السماء بل هو كناية عن غابة السعة بما هو في تصور السامعين كذلك قال الضرير وهو مناف لقول المصنف انها خارجة عن هذا العالم وما نقله عن ابن عباس رضى الله عنهما رواء ابن جزي (قوله وفيه دليل على أن الجنة مخلوقة) أى كما يدل عليه الفعل الماضي وكونها خارجة عنه لانها أعظم منه فلا يمكن أن يكون محيطا بها وفيه نظر لانه مبالغة ولم يقصد اظهاره كماله والسراء الحالة التي تسر وهي الرخاء والضراء التي تضرب ضد ما ظاهرها أو التعميم كما عهد في أمثاله ويخلو بتشديد اللام من الاخلاص (قوله المستكبرين الخ) بين معناه وحقيقته ولما كان الامساك لاختيار باقتضى أنه عن قدرة لا عن عجز لانه هو المدوح والحديث أخرجه أحمد وعبد الرزاق عن أبي هريرة رضى الله عنه وفي ملء قلبه بما ذكره جرأ من جنس العمل (قوله التاركين الخ) المؤاخذة مفاعلة من أخذ والمراد المعاقبة المسببة عنه والحديث في الفردوس وقوله الامن همهم الله استثناء منقطع ان كانت القلة على ظاهرها ومتصل ان كانت بمعنى العدم وكون بعض الخصائص في الامم السالفة لا يقتضى تفضيلهم على هذه الامة من كل الوجوه حتى يتكفأنا وبلدنا لا طائل فتمته وقوله فعلة بالمعنى في القبح كالزنا جعل التاء والتسوين للمبالغة وخسر الزنا بالتمثيل لان سبب النزول كان ذلك كما ذكره الواحدى رحمه الله (قوله بأن أذنبوا أى ذنب كان) فهو من ذكر العام بعد الخاص

أى ذنب كان وقيل الفاحشة الكبيرة وظلم النفس الصغيرة ولعل الفاحشة ما يتعدى وظلم النفس ما ليس كذلك

(ذكر واقعته) تذكروا وعبدوه أو حكمه
أو حقه العظيم (فاستغفروا الذنوب)
بالتسليم والتوبة (ومن يغفر الذنوب
إلا الله) استغفهم بمعنى التقي معترض بين
المعطوفين والمراد به وصفه سبحانه وتعالى
بسعة الرحمة وعموم المغفرة والحث على
الاستغفار والوعد بقبول التوبة (ولم
يصروا على ما فعلوا) ولم يقيموا على ذنوبهم
غير مستغفرين أقوله عليه الصلاة والسلام
ما أصرت من استغفروا غدا في اليوم سبعين
مرة (وهم يعلمون) حال من يصروا أي ولم
يصروا على قبيح فعلهم - عما بين به (أولئك
جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من
حتها الأنهار خالدين فيها) خبر للذين ان
استدأت به وبجدة مستأنفة مبينة لما قبلها
ان عطفت على المتقين أو على الذين يتفقون
ولا يلزم من اعداد الجنة للمتقين والتائبين
جزاء لهم أر لا يدخلوا المصرون كما لا يلزم
من اعداد النار للكافرين جزاء لهم أن
لا يدخلوا غيرهم وتكبير جنات على الاول يدل
على أن مآلهم أدون مما للمتقين الموصوفين
بتلك الصفات المذكورة في الآية المتقدمة
وكذلك الفارق بين القليلين انه فصل آياتهم
بأنهم محسنون مستوجبون لمحبة الله
سبحانه وتعالى وذلك لانهم حافظوا على
حدود النزع وتخطوا الى الخصيص بمكارمه
وفصل آية هؤلاء بقوله (ونم أجرة العالمين)
لان المتسدر له تقصيره كالعامل التحصيل
بعض ما فوّت على نفسه وكما بين المحسن
والمندرك والمحبوب والاجير واهل تبادل
لفظ الجزاء بالاجر لهذه النكمة والخصوص
بالمدح محذوف تقديره ونم أجرة العاملين
ذلك يعني المغفرة والجنات (قد خلت من
قبلكم سنن) وقابح سنن الله في الامم المكذبة
كقوله تعالى وقولوا قتيلا سنة الله في الذين
خلوا من قبل وقيل أم قال
ما عاب الناس من فضل كفضلكم
ولارأوا مثله في سالف السنن

(فسبحوا في الارض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين) لاعتبروا بما تزور من آثاره لاكم

وعلى ما بعده مما متغيران وأول التنويع على الوجوه وأشار بقوله تذكروا الى أنه ليس المراد مجرد ذكر
اسمه كما أنه ليس المراد من الاستغفار مجرد طلب المغفرة بل الندم والتوبة (قوله والمراد به وصفه سبحانه
وتعالى بسعة الرحمة) سعتا تؤخذ من أنه لا يغفر جميع الذنوب الا هو اذ يلزم شمول المغفرة والرحمة وهو
عني سعتها فان قلت هذا ترديد بين الخاص والعام وقد تقدم أن اولاً تعطف مثله فواجبه قلت وجه
بأنه ترديد بين فرقتين من يستغفر للفاحشة ومن يستغفر لاي ذنب صدر عنه وكما بينهما وكان من خصه
احترز عن هذا وكون الاستغفار نفياً يصح الاستثناء المصغر ظاهر وأما احتمال أن الجملة حالية بتقدير
قائلين فتعسف بارد (قوله ولم يقيموا على ذنوبهم غير مستغفرين الخ) غير مستغفرين حال من الضمير
في يقيموا والمجموع تفسير لقوله ولم يصروا والآن الاصرار الاتامة على التقيج من غير استغفار ورجوع
بالتوبة وأما توهم أن عدم الاستغفار قيد في عدم الاصرار والمعنى لم يكونوا مصرين غير مستغفرين فلا
طائل فتمه كذا قال النحر بر رجه الله وقوله ما أصرت من استغفر الحديث أخرجه الترمذي وأبو داود عن
الصدوق رضي الله عنه (قوله وهم يعلمون حال الخ) قيل الحال بعد الفعل المنفي وكذا جميع القيود
قد تكون راجعة الى النفي قيد الله دون النفي مثل ما جئت لك لا شغلي بأمرك أو مشتغلاً به بمعنى تركت
المجي لذلك وقد تكون الى ما دخله النفي مثل ما جئت لك راكبا ما ضربت تأديسا وهم يعلمون ليس
قيد للنفي لعدم الفائدة لان ترك الاصرار موجب للاجر والجزاء سواء كان مع العلم بالقبح أو مع الجهل به
مع الجهل بالاولى واذ قيد الفعل المنفي فله معنيان أحدهما وهو الاكثر ان يكون النفي راجعا الى القيد
فقط ويثبت أصل الفعل مثل ما جئت واكتبعت في جئت غيرا كعب وقد ذكر في قوله تعالى لم يخزوا
عليهم اصحابا وما أن أنه نفي للصمم والعمى واثبات للغرور وأن النفي اذا ورد على ذات مقيدة بالحال يكون
اثباتا للذات ونفي للحال وهذا أيضا ليس بمراد اذ ليس المعنى على اثبات الاصرار ونفي العلم وثانيهما أن
يقصد نفي الفعل والقيد ما يعني انتفاء كل من الامر من مثل ما جئت راكبا بمعنى لا مجي ولا ركوب وهذا
أيضا ليس بمناسب اذ ليس المعنى على نفي العلم الاصرار أو بمعنى انتفاء الفعل من غير اعتبار لنفي القيد
واثباته وهذا هو المناسب في الآية أي لم يصروا وعالمين يعني أن عدم الاصرار متحقق البتة وعلى هذا
ينبغي أن يحمل وحرف النفي منصب عليهم ما معا والحاصل أن النفي في الكلام قد يكون انفي القيد والمقيد
بمعنى انتفاء كل من الفعل والقيد أو القيد فقط ورد بأن المعنى أنهم عالمون بقبحه وجزائه حتى لو ترك
الاصرار لكل أو تنفر طبع لم يكن له جزاء لان الجزاء على الكف لا على المدم والالكان لكل أحد أجرية
لا تنهاه اهدم قبائح لا تنهاه الا لا يخطر بباله وقد صرح حوايه في الاصول فقوله وهم يعلمون تقييد للمعنى
والنفي راجع الى القيد يعني لم يكن لهم الاصرار مع العلم بالقبح لان المصرت مع عدم العلم بالقبح لا يحرم الجزاء
وغير المصرت لكسالة أو لعدم ميل الطبع لم يبلغه وفيه بحث (قوله خبر للذين ان استدأت به) يعني أن
في هذه الجملة اعرابين وفي كل منهما ما يعين ترك العاطف وقوله ولا يلزم الخ رد على الزمخشري في زعمه
أنه ادلة على خلود العاصين ولا دالة فيهما كما ذكره المصنف رحمه الله وهو الحق واستدل عليه بما مر
في النار وقوله على الاول أعني جعله جزاء وكلا ما آخر وأما اذا جعل بياناً لما قبله فلا يدل عليه لانه بالغ في
الاول في وصف مفرهم - ليس في هذه وقوله فصل آياتهم بالتخفيف أي أتى بغا صلتها وآخرها وقوله
مستوجبون لمحبة الله أي مستحقون لها بالفضل والذكر من منته فليس محضاً فالله سبحانه والخطى الى
التقصيص من كثرة التصديق وكظم لغيظ وتدارك الامة صير بالتوبة والاستغفار وقد المحذوف ذلك أي
ما ذكر لانه أشمل من تلك والجزاء للمحسنين يكون زيادة واضعاً فالجواز الاجر فانه على قدر العمل -
(قوله وقابح الخ) السنن جمع سنة بمعنى طريقة وعادة ومنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بها
هنا الوقابح الالهة لانها جارية على عادة الله وقال في الفصل السنة بمعنى الامة من الناس وأنشد البيت
المذكور وقد قالوا انه لا دليل فيه لاحتماله المعنى المشهور وهو ظاهر وقيل السنن هنا بمعنى الاديان ولا

الله وقوله ولما تجاهدوا اشارة الى ما مر من أن نفي العلم عبارة عن نفي المعلوم ونجوى فيه الوجه الآخر قبله وفيه رمز الى ترك الرياء وأن المقصود من الفعل علم الله لا الناس ووجه الدلالة على أنه فرض كفاية من من اتبعه بنية وفي بعض النسخ ولما يجاهد بعضكم (قوله والفرق بين الما والم الخ) أي النافيتين الجائزتين قال الزجاج اذا قيل قد فعل فلان فجوابه لما يفعل واذا قيل فعل فلان فجوابه لم يفعل واذا قيل لقد فعل فجوابه ما فعل كأنه قال والله قد فعل فقال الجيب والله ما فعل واذا قيل هو يفعل يريد ما يستقبل فجوابه لا يفعل واذا قيل سيفعل فجوابه لن يفعل فلا عبرة لا نكار أبي حيان التوحيدي في لما ومن فتح الميم جعله مؤكدا بنون خفيفة مخدوة في الدرج كقوله

اذا قال قدني قال بالله حاطة • لتغني عن ذا فانك أجمع

على رواية فتح اللام وحذفها جائز قبل مطلقا وقيل بشرط ملاقة ساكن بعدها وقيل ان فتح الميم اتباع للام في تحريك أحد الساكنين ليسبق تفخيم اسم الله ولم يرتكب هذا فيما بعده لبعده (قوله نصب باضمار أن) نصب اتمام صدرا وماض مجهول والناصب له أن المصدرية على الصحيح وقيل الواو وتسعى واو الصرف وجوز فيه الوجه السابق في ولما يعلم وعلى قراءة الرفع قيل هو مستأنف وقيل حال بتقديره بذرا أي وهو يعلم الصابرين واليه أشار بتأويله بالاسمية (قوله أي الحرب فانهم من أسباب الموت الخ) فالقبح للعرب لا للموت فانه لا يطلب الدعاء به كما صرحوا به أو انه جائز لا مطلقا بل يقتضي الشهادة ولا يرد عليه أن في غنبة ما غنى غلبة الكفرة لأن قصد مقتضى الشهادة الوصول الى نيل كرامة الشهداء لا غير ولا يذهب الى ذلك وهمه كما أن من يشرب دواء النصراني يقصد الشفاء لا نفعه ولا ترويج صناعته لأن غلبة الكفرة لا يكون بموت واحد وقد وقع هذا القبح من عبد الله بن رواحة من كبار الصحابة رضوان الله عليهم ولم ينكر عليه وأشار فيما ساقى الى جواب آخر وهو أن المقصود توخيهم على ذلك والمستنون فيه أن يقول اللهم أحيني ما علمت الحياة خيرا لي وأمتني ما علمت الممات خيرا لي كما صرح به الفقهاء (قوله أي فقد رأيتهم معاينين له الخ) قال الزجاج رأيتهم وأنتم بصراء كما تقول رأيت كذا وليس في عيني هالة أي رأيتهم رؤية حقيقية أي فهي حال مؤكدة مقترنة بالواو كما مر بتحقيقه والتعبر بالرؤية دون الفعل كناية عن انهم زاهم وقد شاهدوا من قبل بين أيديهم ففهم توخيهم على ذلك أو على غنى الشهادة وهم لم يثبتوا حتى يستشهدوا (قوله فسيخلوا كما خلوا بالموت أو القتل) الذي توهموه ولو تركه كما في الكشف لكان أولى لكن هذا مناسبا لقوله أو قتل (قوله انكار لا رتد ادهم الخ) والارتداد مأخوذ من قوله انقلبتم على أعقابكم لأن معناه رجعتهم الى ما كنتم عليه من الكفر وليس ارتداد حقيقة وانما هو تغلب عليهم فمما كان منهم من الفرار والانكشاف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واسلامه لهم ولذا افسر الانقلاب بالادبار أو الانكار هنا بمعنى أنه لم يكن ذلك ولا ينبغي لا انكار لما وقع أو هو اخبار عما وقع لاهل الردة بعد موته وتعرض بما وقع من الهزيمة لشبهه به والمنكر ترتيب الارتداد على خلوه بموت أو قتل والقاء استثنائية أو لجزء التعقيب لا للسمية فانه لا ينسب على خلوه وخلو الرسل ما ذكر بل عكسه وسيأتي ما يعلم منه جوابه (قوله وقيل القاء للسمية الخ) هذا رد على الزمخشري حيث قال القاء معلقة للجملة الشرطية بالجملة التي قبلها على معنى التسبب والهزيمة لا نكار أن يجعلوا خلوا الرسل قبله سيدا لانقلابهم على أعقابهم بعد هلاكهم بموت أو قتل مع علمهم ان خلوا الرسل قبله وبقاء دينهم مقتضاها يجب أن يجعلوا سببا للتسليم بدين محمد صلى الله عليه وسلم لا الانقلاب عنه قال الضحري لا خفاء في أن القاء تفيد تعليق الجملة الشرطية أعني مضمون الجزاء مع اعتبار التقييد بالشرط بالجملة قبلها وهي وما محمد الخ تعليق على وجه تسميها عن الجملة السابقة وترتيبها عليها وتوسط الهزيمة لا نكار ذلك أي لا ينبغي أن يجعلوا خلوا الرسل قبله سببا لانقلابهم على أعقابهم بعد هلاكهم بل سببا لتسليمهم بدينه كما هو مقتضى سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام ففي انقلابهم على أعقابهم تكريس لموجب القضية المحققة التي هي كونه رسولا ليخلوا كما خلت الرسل اه فقد

(ولما يعلم الله الذين جاهدوا منهمكم) ولما تجاهدوا وفيه دليل على أن الجهاد فرض كفاية والفرق بين الما والم أن فيه توقع الفعل فيما يستقبل وقرئ بعلم بفتح الميم على أن أصله يعلم فحذفت النون (ويعلم الصابرين) نصب باضمار أن على ان الواو للجمع وقرئ بالرفع على ان الواو للعالم كانه قال ولما تجاهدوا وأنتم صابرون (ولقد كنتم تمنون الموت) أي الحرب فام من أسباب الموت أو الموت بالشهادة والنشاط للذين لم ينموا وابدوا وغنوا أن يشهدوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا البناء أو ما قال شهداء ابر من الكرامة فألجوا يوم احده على ان يروى (من قبل ان تلقوا) من قبل أن نشاهدوه وتعرفوا لذته (فقد رأيتهم معاينين له) أي فقد رأيتهم معاينين له حين قتل دونكم من قبل من اخوانكم وهو فويج لهم على انهم غنوا الحرب وتسبوا لها ثم جبنوا وانهم زوا عنها أو على غنى الشهادة فان في قتلهم غلبة الكفار (وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل) فسيخلوا كما خلوا بالموت أو القتل (أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم) انكار لا رتد ادهم وانقلبتم على أعقابكم عن الدين لخلوه بموته أو قتل بعد علمهم بخلو الرسل قبله وبقاء دينهم مقتضاها يجب أن يجعلوا سببا لانقلابهم على أعقابهم بعد وفاته

حمل كلامه على انكار التعقيب لان كلامه صريح فيه ومنهم من حمله على تعقيب الانكار والاول انسب
 بكلام العلامة ثم اعلم ان صاحب المفتاح رحمه الله صرح بان هذه الآية من قبيل قصر الافراد ارجا
 للكلام على خلاف مقتضى الظاهر بتفصيل استه ظاهرا هلا كما منزلة استبعادهم اياه وانكارهم حتى كانتهم
 اعتقدوا فيه وصفين الرسالة والتبري عن الهلاك فكسر الرسل في انه يتخلو كما خلوا ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب
 التمسك بدينهم بعدهم فرد عليهم بأنه ليس الا رسولا كسائر الرسل يتخلو كما خلوا ويجب التمسك بدينه كما
 وجب بدينهم وهو صريح كلام المصنف رحمه الله ومن زعم انه يلزم من حمله على قصر القلب ان يكون
 المخاطبون منكرين للرسالة فقد اخطأ خطأ بينا وذهل عن الوصف يعني جملة قد خلت فانها صفة لرسول
 وقيل حال من الضمير فيه والاصح الاول وهو تصحيح للمسلكين وأن من جعله قصرا فزاد لم ينظر الى الوصف
 ومن جعله قصر قلب نظر اليه وهو الظاهر ورد ان قال العلامة من ان صاحب المفتاح لم ينظر الى قوله
 قد خلت الخ فكأنهم ذهبوا الى انه صلى الله عليه وسلم رسول ولا يموت فقبل ما هو الا رسول يموت كسائر
 الرسل وحينئذ لا يترتب عليه الانقلاب فتبطل فائدة الفاء ولا يطالبه التعريض بهم في قوله فانه هو الخ
 كما سيجي ومن حل التركيب على قصر القلب فقد اخطأ لانه أثبت الرسالة لمحمد صلى الله عليه وسلم
 والقوم لم ينكروها والالزام ارادهم لكن المصنف صرح بأنه لم يرتد أحد منهم اه ووجه الرد عليه
 أن التقييد في محله وأن من قال بقصر القلب لا خطأ في كلامه كما توهم ثم ان في كلامه بجناس وجهين
 الاول ان رده على العلامة تخطئة القائل بالقلب انما توجه لوعلم كلامه حتى يقال انه لا حظ معنى الصفة
 اولم يلاحظه الثاني انه ادعى لزوم أن جملة قد خلت مستأنفة وهو بعيد لخلافته للقواعد في الجمل بعد
 النكرات والادعى له أن لو كانت صفة لكان القصر منصبا عليها وهو مخالف لتقريرهم واديس يلزم لجواز
 أن يكون صفة مؤكدة لمعنى القصر متأخرة عنه في التقدير كذلك ما زيد الاعمال يعلم الدقائق والحقائق فانه
 لا يشافي القصر الى معنى أنه عالم لا جاهل وهذا تحقيق لطيف في التوابع الواردة في باب القصر وعن ذهب
 الى القصر القلي الطيبي وتبعه في الكشف لكنه لا حظ الصفة فانه قال التركيب من القصر القلي لانه جعل
 المخاطبين بسبب ما جدد عنهم من النكوص على أعقابهم عند الارجاف بقتله صلى الله عليه وسلم كأنهم
 اعتقدوا أنه ليس حكمه حكم سائر الرسل المتقدمة عليهم الصلاة والسلام في وجوب اتباع دينهم بعده
 ووثم بل على خلافه فأنكر الله عليهم ذلك وبين أن حكمه حكمهم الخ فان قلت كيف جوزوا قتله صلى الله
 عليه وسلم مع قوله تعالى والله يعصمك من انفس قاتلوا عني بأنه لا يعلم ذلك كل أحد والعالم به قديهل
 عنه ليهول المقام مع أجوبة آخر (قوله روى انه لما رى الخ) عبد الله بن قيسه بقاف وميم وباه وهذوة
 وهاه بوزن سنية علم من القمارة وهي الصغر والحقارة وهذا مخالف لما سبق في قوله ليس لك من الامر شيء
 من أنه عتبة بن أبي وقاص لكن ابن الجوزي والطبي صححوا هذه الرواية وقوله حتى قتله أي قتل مصعبا
 رضي الله تعالى عنه والاصح قبل انه الشيطان ونكفأ الناس استعارة بمعنى رجعوا الى عباد الله اسم
 فعل أي ارجعوا وعباد الله مفعوله وانما زعموا اجتماع وقوله وشذب بدينه أي حل وأصل معنى الشذب
 العتد ثم قالوا شذب عدوه بمعنى أمره قال ويجوز أن يكون أصله شد حرامه لا عدوه (قوله بل بضر نفسه)
 أخذه من توجه النبي الى المفعول فانه يفيد أنه بضر غير الله وليس الانفس وقوله بالثبات عليه إشارة
 الى أنه مجاز وضع فيه الشاكرين موضع الثابتين على الاسلام لانه ناسي عن يقين حقيقة وذلك شكره
 وأنس هو ابن النضر لسابق (قوله الاعيشية تعالي أو باذنه الاموات الخ) ههنا شيان ما كان له أن
 يموت وبأذن الله والاول انما يستعمل في الفعل الذي يقدم عليه اختيارا فجعله الرخصى متمسكاً بأن
 أخرج مخرج فعل اختياري لا يقدم له الا باذن والمراد عدم القدرة عليه والثاني اذن الله وهو مستعار

روى أنه لما رى عبد الله بن قيسه الحارثي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بجعر فكسر
 رباعيته وشج وجهه فذهب عنه مصعب
 ابن عبيد رضي الله عنه فكان صاحب
 الراية حتى قتله ابن قيسه وهو يرى أنه قتل
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد قتل محمدا
 النبي صاخر إلا أن محمدا قد قتل فانكفا
 وصرخ صاخر إلا أن محمدا قد قتل فانكفا
 الناس وجعل الرسول صلى الله عليه وسلم
 يدعو الى عباد الله فانما زالبه فلا نون من
 أصحابه وجوه حتى كشفوا عنه المشركين
 وتفرق الباقون وقال بعضهم لبت ابن أبي
 ياخذ لنا أمانا من أبي سفيان وقال ناس
 من المنافقين لو كان نبيا لما قتل ارجعوا الى
 اخوانكم ودينتكم فقال أنس بن النضر
 عم أنس بن مالك ما فرم ان كان قتل محمدا فأن
 رب محمد حتى لا يموت وما نعتونه بالحياة بعده
 فقالوا على ما قاتل عليه ثم قال اللهم اني
 أعتذر اليك مما يقولون وأبرأ اليك منه وشد
 بسيفه فقتل حتى قتل قتران (ومن ينقلب
 على عنبه فلن يضر الله شيئا) ما رتد اده بل
 بضر نفسه (وسيجزي الله الشاكرين) على
 نعمة الاسلام بالذبات عليه كأنس واضرابه
 (وما كان لنفس أن تموت الا بأذن الله) الا
 بعيشته تعالى

أو بانه لما الموت عليه السلام في قبض روحه والمعنى أن لكل نفس أجلا مسمى في علمه تعالى وقضائه لا يستأخرون عنه ساعة ولا يستقدمون
بالاجتماع عن القتال والاقدام عليه وفيه تحرير وضحيح على القتال ووعد للرسول صلى الله ٦٩ عليه وسلم بالحفظ وتأخير الاجل (كتابا) مصدر

مؤكدا للمعنى كتب الموت كتابا (مؤجلا) صفه له أي مؤقلا لا يتقدم ولا يتأخر (ومن يرد ثواب الدنيا فوته منها) تعريض عن شغلهم القضاة يوم أحد فان المسلمين حاربوا على المشركين وهزموهم وأخذوا بنهبون فلما رأى الزمعة ذلك أقبلوا على النهب وخذلوا مكانهم فانهزوا المشركون وحلوا عليهم من ورائهم فهزموهم (ومن يرد ثواب الآخرة فوته منها) أي من ثوابها (وسنخري الشاكين) الذين شكروا نعمة الله سبحانه وزمالي فلم يثقلهم شئ عن الجهاد (وكأين) أصله أي دخلت الكف عليها وصارت بمعنى كم والزون تنوين أثبت في الخط على غير قياس وقرأ ابن كثير وكأين ككاعين ووجهه أنه قلب قاب الكلمة الواحدة كقولهم رغبني في كذا فصار ككيت ثم حذف الباء الثانية للتخفيف ثم أبدلت الباء الأخرى ألفا كما أبدلت من طائي (نبي) بيان له

(٢) قوله والثالثة ككيت هو بوزن ككريم وقوله وموضعها رفع الى قوله في خبرها أربعة أوجه كذا في نسخ بلغ عددها التواتر وظاهر عدم تحريرة وعبارة السمين بعد ما ذكر مثل ما تقدم وأما ما يتعلق بها من حيث التركيب فموضعها رفع بالابتداء وفي خبرها أربعة أوجه أحدها أنه قتل فان فيه ضمير امرؤ فها به يهود على المبتدأ والتقدير كثير من الانبياء قتل وعلى هذا يكون معه ربيون جله في موضع نصب على الحال من الضمير في قتل وهو أولى لانه من قبيل المفردات وأصل الحال والخبر والسفة أن تكون مفردة الثاني أن يكون قتل جله في موضع جر صفة النبي ومعه ربيون هو الخبر الوجه الثالث أن يكون الخبر محذوف فانه في الدنيا أو مضى أو صبر ونحوه وعلى هذا فوله قتل في محل جر صفة نسبي وصف بفتين بكونه قتل وبكونه معه ربيون الوجه الرابع أن يكون قتل فارغ من الضمير منه الى ربيون وفي هذه الجملة حيثما احتمل أن أحدهما أن تكون

للمشيئة والتدبير كما أن اذن يسر الدخول على المحتجب وبعض شراح الكشاف لم يفرق بينهما وقوله أو بانه لما الموت فيكون الاذن على حقيقته ومفعوله مقدر للعالم به وقوله بالاجتماع عن القتال وادغام الف ونشر مرتب ووجه التشبيح والوعظ ظاهر (قوله مصدر مؤكدا) أي مؤكدا لعامله المستفاد من الجملة السابقة والمعنى كتب ذلك الاجل المأذون فيه المعين بارادته كتابا مؤجلا ولا يضرم التوصيف لانه معلوم مما سبق أيضا فليس كل وصف يخرج عن التأكيذ فلا يرد عليه أنه ينافي كون مؤجلا مفعوله فتأمل وفسر المؤجل به أنه أجل مضروب أو بما لا يتقدم ويتأخر والفرق بينهما ظاهر والتعريض يذكر الدنيا وان منهم من ارادها والانتهاز من انتهاز الفرصة أي اغتنامها والسارعة اليها والمراد بالشاكين المريدن للآخرة وفي ابيهم جزائهم واستناده الى الله ما لا يخفى من المبالغة (قوله أصله أي الخ) اختلاف في هذه الكلمة هل هي بسيطة وضعت كذلك ابتداء والنون أصلية والياء ذهب أبو حيان وغيره وعليه فلا مرطاه موافق للرسم وقيل انها كلمة مركبة من أي المونة والكاف واختلف في أي هذه فقبل هي أي التي في قوامه أن الرجا وقال ابن جني رحمه الله انها من قولهم أوى بأوى أو يافأ علت بالاعلال المشهور وحدث فيها بعد التركيب معنى التكثير المفهوم من كم كما حدث في كذا بعد التركيب معنى آخر فكلم وكأين بمعنى واحد وعلى هذا فاثبات تنوينها في الوقف والخط على خلاف القياس لانه نسخ أصلها وفيه القات أحدها بالتشديد على الأصل والثانية ككيت بوزن ككاعين ككهم الفاعل واختلف في توجيهها فمن المبرد رحمه الله انها اسم فاعل من كان وهو بعيد اذا لوجه ابتداءها ولا فادتها ككثير وقيل أصلها المشددة فقد تمت الياء المنذرة على الهمزة ثم حذف الياء الاولى للتخفيف فقلت الثانية ألفا لتحررها وانفتاح ما قبلها أو الثانية لثقلها بالحركة وقلت الياء الساكنة ألفا كما في آية ونظيره في حذف إحدى الياءين وقلب الأخرى ألفا دون القلب المكاني طائي في النسبة الى طي اسم قبيلة فان أصله طيحي يبياءين مشدودتين بينهما همزة فحذفت إحدى الياءين كما مر وقلت الأخرى ألفا فقلت طائي وقيل أن إحدى الياءين حذفت قبل القلب ثم قدمت وقلت (٢) والثالثة ككيت بيا بعد الهمزة وبها قرأ ابن محيص رحمه الله الرابعة ككيت بيا ساكنة بعدها همزة مكسورة الخامة ككيت بكاف مفتوحة وهمزة مكسورة ونون قال

ككيت من صدق خلقه صادق الإخاء * أبان اخباري أنه لي مداهن ونقصه في الدر المنصون والكاف لا متعلق لها والخروجها عن معناها ومن قال به فقد تعسف وموضعها رفع بالابتداء والخبر قتل وضميرها لجمع وبفرد نظر اللفظ والمعنى فمعه ربيون جله حالية من ضمير قتل أو من نبي لتخصيصه بالصفة أو معه حال وربيون فاعله أو جله قبل صفه نبي ومعه ربيون خبر أو معه ربيون فاعله أو الخبر محذوف تقديره مضى ونحوه وان كان ربيون نائب فاعل قتل فاجله خبر أو معه نبي والخبر محذوف في خبرها أربعة أوجه وإذا أسند القتل الى النبي ورد عليه أنه ينافي قوله قال النصر سلة فاما أن يكون المقتول من الانبياء والموعود بنصرهم الرسل أو هو عام كما صرح به في بعض الروايات والمراد بنصرهم نصرهم في الحروب فلا ينافي قتلهم في غيرها واليه ذهب الحسن وابن جبير وجماعة فقالوا لا نعلم نبيا قتل في حرب واليه مال لا يخفى أو المراد نصرهم باعلا كلمتهم ونحوه لا على الاعداء مطلقا وقوله ككاعين جريا على معناه هم في ابدال الهمزة في الموازن بالغير لتخفيفها لفظا وخطا كما ينوء في الصرف وقولهم رغبني بتقديم الراء في لغتي لغة فيه نادرة كضم العير وهو قسم والتنظير به لتصرفهم في المركب كالفرد وقوله فصرك ككيت بكاف بيا مفتوحة ومن همزة مكسورة ونون والتنظير بطائي موجهه (قوله بيان له) يعني أنه تمييز لككيتين ككيتكم ولا ككيتيه الجزيرين وزعم بعضهم انها لازمة وورده أنه ورد منصوبا في قوله

الطرد بالأس بالرجاء فككيت * أملاجه يسره بعد عمر خبر الككيتين والثاني أن تكون في محل جر (١٨ شهاب ث) صفة النبي والخبر محذوف على ما تقدم وادعاء حذف الخبر ضعيف لاسيما في الكلام بدون أه نزلنا من أجل جل الله أحوالنا وقوله وهمزة مكسورة فيه وقفة فانه مفتوحة في المقالوب عنه اه مصححه

لامبالغة وقرأ ابن كثير ونافع وابتعرو
ويعقوب قتل واسناده الى ربيون أو ضمير
النبي ومع ربيون حال منه ويؤيد الاول
أنه قرئ بالتشديد وقرئ ربيون بالفتح على
الاصل وبانهم وهو من تغييرات النسب
كالسكر (فما وهوا لما أصابهم في سبيل
الله) فافتروا ولم ينكسر جدهم لما أصابهم
من قتل النبي أو بعضهم (وما ضفوا) عن
العدو وفي الدين (وما استكانوا) وما
خضعوا للعدو وأما استكان من
السكر لان الخاضع يسكن اصاحبه
ليفعل به ما يريد والافتقار من اشباع الفتحة
أو استكان من الكون لانه يطلب من
نفسه أن يكون لمن يخضع له وهذا تعريض
بما أصابهم عند الارجاف بقتله صلى الله
عليه وسلم (واقه يحب الصابرين) فيمنعهم
ويعظم قدرهم (وما كان قولهم الا أن قالوا
ربنا اغفر لنا ذنوبنا واسرافنا في أمرنا وثبت
أقدارنا وانصرنا على القوم الكافرين) أي
وما كان قولهم مع ثباتهم وقوتهم في الدين
وكونهم ربايين الا هذا القول وهو اضافة
الذنوب والاسراف الى أنفسهم هضمها
واضافة لما أصابهم الى سوء أعمالهم
والاستغفار عنهم طلب التثبيت في مواطن
الحرب والنصر على العدو وليكون عن
خضوع وطهارة فيكون أقرب الى الاجابة
وانما جعل قولهم خبر الا أن قالوا أعرف
لدلالته على جهة النسبة وزمان الحدث
(فاتناهم الله ثواب الدنيا وسن ثواب
الآخرة والله يحب المحسنين) فاتناهم الله
بسبب الاستغفار واللبا الى الله سبحانه
وتعالى النصر والغنية والزوجة من الذكر
في الدنيا والآخرة والنعيم في الآخرة وخص
ثوابها بالحسن اشعار بفضلها وأنه المعتمد به
عند الله سبحانه وتعالى (يا أيها الذين آمنوا
ان تطيعوا الذين كفروا يردكم) أي الى
الكفر (على أعقابكم) تنقلبوا خاسرين
نزلت في قول المنافقين للمؤمنين عند

وأما جزمه بالضافة فمتنع للتسوية أو صورته ولا تجزى بحرف خلا فلا بن قتيبة وابن عصفور وهذا
التكثير في الاكثر وترد لاستهزام نادرا (قوله ربايون الخ) يعني أنه منسوب الى الرب كرباني
والمراد به عالم زاهد والضم والكسر على هذا مخالف للقياس والفتح وافق له وبه اقرئ وقيل الضم
والكسر منسوب الى الرية بالضم والكسر لغتان في معنى الجماعة وباء النسبة للبالغة كاجري ومن قال
معناه الكثير العلم من رباير بوفقد خطأ لاختلاف الماقتين وقوله منسوب الى الرية أي بالكسر
بناء على أن الضم ليس لغة فيها ومنهم من قال انه لغة كمان وقوله ويؤيد الاول الخ لان التضعيف
للتكثير وهو ينافي اسناده الى النبي واعتبار المعنى فيه أو رجوعه الى كائين خلاف الظاهر وأيد أيضا
بما مر من أنه يقتل نبي في حرب قط (قوله فافتروا الخ) جدهم: كسر الجيم بمعنى اجتهادهم
ولو قرئ بالحاء المهملة على انه كناية عن عدم الضعف لم يعد وقوله من قتل النبي بناء على الوجه الثاني
لانه أبلغ وظاهر في الضعف وقيل انه على الوجهين لان قتل الربيين به يفيد قتله أيضا فحضر بزيد
مع عمرو وقوله أو بعضهم إشارة الى أن اسناد القتل اليهم بمعنى قتل بعضهم أو أكثرهم كما يقال
قتل بوقلان اذا وقع القتل فيهم وفسر الوهن بمعنى الفتور ليكون ضعفاً أو تأسيساً والافصل
معناه الضعف وفسر الضعف بالضعف عن العدو وهو عدم المقاومة أو في الدين بأن يتغير اعتقادهم
لعدم النصر كما مر من قولهم لو كان فيما لغالِب وهذا ناظر لما مر (قوله وما خضعوا للعدو واصل الخ)
استكان بمعنى نضرت أو خضع واختلف فيه هل هو من السكون فوزنه افتعل هل لان الخاضع
يسكن ان خضع له فالله للاشباع وهو كثير ولا يختص بالضرورة كما قيل أو من الكون فوزنه
استفعل والله منقلبة عن واو السنين مزيدة لثبات كيد كانه طلب من نفسه أن يكون ان قهره
وقيل لانه كالعدم فهو يطلب من نفسه الوجود فقوله أن يكون بالذوقية والتحقية ووجه التعريض
ظاهر وقيل انه من قول العرب بات فلان مكينة سوء أي بحالة سيئة أو من كانه يكينه اذا ذله قاله
الازهرى وأبو علي فالله منقلبة عن باء وقوله فينصرهم الخ لان محبة الله للعبد انما هي بفعل ما يريد
وهذا هو المناسب هنا (قوله وما كان قولهم مع ثباتهم وقوتهم الخ) الثبات والقوة بتقدير ان عدم
الفترة والضعف والرباؤون من قوله ربيون على لغة الاول والاسراف تجاوز في فعل ما يجب والذنب
عام فيه وفي التقصير وقيل انه يقابل الاسراف وكلاهما مذموم وقوله ليكون عن خضوع يجعلهم
أنفسهم مذنبين مسرفين وطهارة بمعنى من الذنوب بالمغفرة وهو أقرب الاجابة وقوله ليكون تعليل
اتما بطلب التثبيت من ثم (قوله وانما جعل قولهم خبر الخ) الجمهور على نصب قولهم خبر وأن وما
معها اسم وعن عاصم عكسه ورجح الاول بأنه اذا اجتمع معرفتان فالأعرب أن يجعل الاعرف
محكوما عليه والمصدر المؤول أعرف لانه بمنزلة المضمر اذا بوضف ولا ينكر والثاني ليس بمسلم لانه قد
ينكر كما في وما كان هذا القرآن أن يفترى أي افتراء وقد صرح به في شرح التسهيل ووجهه المذهب
بدلالته على جهة النسبة وزمان الحدث وجهة التسمية هي الفاعلية والمفعولية والحدث مستفاد
من الفعل فهو يدل على زيادة معنى وهو كونه صادرا عنهم في الماضي فيكون أكثر تعينا وهو
يقتضي زيادة التعريف بخلاف اضافة المصدر الصريح فانها لا تنزل الى ذلك صريحا ومعنى ما كان
ما صح وما استقام وفي الاتصاف ان فائدة دخول كالمبالغة في نفي الذل الداخلي عليه باعتبار
الكون (قوله فاتناهم الله بسبب الاستغفار الخ) اللبأ بوزن المذبح بمعنى الالتجاء وهو مأخوذ
من الدعاء والنضوع والنصر والغلبة الخ ما فيه من أمور الدنيا تفصيلها لثوابها وما تعلق بالآخرة
من ثواب الآخرة والاعتماد به من وصفه بالحسن حتى كان ما عداه ليس بحسن عنده والسيبية مستفاد
من القاء (قوله نزلت في قول المنافقين الخ) فالمراد بالكافرين المنافقون وقولهم ما قبل ارجاف منهم
والالم يقع قتله وعلى القول الآخر اطاعة الخضوع والانقياد لما مر ويستخرج معنى يقتضي جزمهم وقوله

(بل الله مولاكم) ناصركم وقرى بالنصب على تقدير بل أطيعوا الله مولاكم (وهو خير ٧١ ناصرين) فاستغوا به عن ولاية غيره ونصروا سلفي

في قلوب الذين كفروا (الرب) يريد ما قذف في قلوبهم من الخوف يوم أحد حتى تركوا القتال ورجعوا من غير سبب ونادى أبو سفيان يا محمد وعده ناموسهم بدولقاي ان شئت فقال عليه الصلاة والسلام ان شاء الله تعالى وقبل المارجعوا وكانوا يعض الطريق ندموا وعزموا أن يعودوا عليهم ليستأصلوهم فأتى الله الرعب في قلوبهم وقرأ ابن عامر والكسائي ويعقوب بالضم على الأصل في كل القرآن (بما أنشركوا بالله) بسبب أنشركم به (ما لم ينزل به سلطانا) أي آلهة ليس على أنشركمها حجة ولم ينزل عليهم سلطان وهو قوله

ولا ترى الضب بها ينحجر

وأصل السلطنة القوة ومنه السلطان القوة اشتماله والسلطنة لحدة اللسان (وما وأهم النار رؤس منوى الظالمين) أي منواهم فوضع الظاهر موضع الضمير للتغليظ والتعليل (واقعد صدقكم الله وعده) أي وعده إياهم بالنصر بشرط التقوى والصبر وكان كذلك حتى خلف الرماة فان المشركين لما أقبلوا جعل الرماة يرشقونهم بالنبل والباقيون يصبرونهم بالسيف حتى أنهم زواوا المسلمون على آثارهم (اذنح ونهم باذنه) تنقلونهم من حسه اذا أبطل حسه (حتى اذا فشلتم) جبنتم وضعف رأيكم أو ملتم الى الغلبة فان الحرص من ضعف العقل (وتنازعتم في الامر) يعني اختلاف الرماة حين انهزم المشركون فقال بعضهم فاموقفنا ههنا وقال آخرون لا تخالف أمر الرسول فنبت مكانه أميرهم في نفر دون العشرة ونفرا الباقيون للذهب وهو المعنى بقوله (وعصيتهم من بعد ما أراكم مانحين) من الظفر والغنمية وانهم زام العدو وجواب اذا محذوف وهو امتنعكم (منكم من يريد الدنيا) وهم التاركون للمركز الغنمية (ومنكم من يريد الآخرة) وهم الشابتون بحفاظة على أمر الرسول صلى الله عليه وسلم (ثم صرفكم عنهم) ثم كفكم عنهم حتى حالت

بالنصب أي نصب الجلالة وقيل دوعام الخ فالخطاب هم المؤمنون جميعا والخطاب على الأول الصعابة والكافرون للعهد والمعهود أما المنافقون وأما اليهود والنصارى والمشركون وقوله عن ولاية غيره هو أبو سفيان وما عداه من الكفرة (قوله يريد ما قذف الخ) فالرعب رعب المؤمنين بأحد قيل وبنا فيه الذين الآن يحمل على التأكيد ولقابل يعني للعاصم القابل وابسته أصلوهم يعني ليقتلوهم جميعا ويقتلوهم من أصلهم وعلى هذا فالرعب رعب المشركين وقوله بالضم أي ضم غير الرعب وهي الأصل والسكون للتخفيف وقيل هما الغتان وقيل الأصل السكون والضم للاتباع (قوله بسبب أنشركم به الخ) فالبناء سببية ومصدرية وآلهة تفسير لما وحجة تفسير سلطانا لأنه بها يتقوى على الخصم فالتون زائدة والسلطان الزيت أو دهن السمسم وقيل التون أصلية وقوله ولا ترى الضب بها ينحجر أي يدخل حجر أو وشاهد ما فيه انتفاء المقيد لا انتفاء قبه الملازم وهذا كقولهم السالبة لا تقتضي وجود الموضوع فخاصه أنه سلب لا يقتضي وجود الموضوع وهو في وصف مغارة وأوله لا ينزع الارب أهوالها أي لا ضب بها حتى ينحجر ولا حجة حتى ينزلها فالمراد نفيمها جميعا (قوله أي منواهم فوضع الظاهر الخ) فالتغليظ من جعلهم ظالمين والتعليل من التعبير بالمشقة فانه يقتضي أن مأخذهم على الحكم كاستمر (قوله أي وعده إياهم بالنصر الخ) يعني أن المصدر مضاف لقاعله وصدق يتعدى لمفعولين وقدية ندى لواحد وهذا إشارة الى ما مر في قوله أن نصبروا وتتقوا الخ ومعنى يرشقونهم يرمونهم بالهوام والرماة جمع رام فالمراد بالوعد النصر المشرط بما ذكر وقوله تقتلونهم أصل معنى حسه أصاب حاسته بآفة فابطلها مثل كعبده ولذا عبره عن القتل وقيل للقتل حسيس ومنه جراد محسوس اذا طبخ كله عن الراغب رحمه الله ومن لم يقف عليه استبعده وأصل معنى الفشل الضعف وضعف القلب بالطين والحرص من ضعف العقل واليقين وكذا ضعف الرأي من ضعف العقل فلذلك فسرهما بها وقوله فنبت مكانه أي في مكانه وزمه والمعنى كالرضى بمعنى المقصود ومن الظفر والغنمية بيان لما وفاعل أراكم الله (قوله وجواب اذا محذوف وهو امتنعكم الخ) في هذه قولان قبل حرف جر يعني الى ومتعلقة بها فتح ونهم أو صدقكم أو محذوف تقديره دام لكم ذلك وقيل حرف ابتداء دخلت على الجملة الشرطية من اذا وما بعدها وجوابه اقبل تنازعتم والواو زائدة وقيل صرفكم ونم زائدة وهو ضعيف جدا والصحيح أنه محذوف وقدره ابن عطية انهزمتم والزمخشرى منعكم نصره وأبو البقاء بان لكم أمركم بدليل ما بعده وقدره المصنف رحمه الله امتنعكم وقدره أبو حسان انقسمتم قسمين ولكل وجهة والمركز مكانهم الذي أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بلزومه (قوله كفكم عنهم الخ) أي بترك القتال وتحول الحال من الغلبة الى ضدها والمراد بالابتلاء الامتحان وهو استعارة تمثيلية أي بهاملكم معاملة من يجنح ليسيئ أمركم والا فلا مضمان على الله محال وقوله والمعلم من ندمهم أي فانه سبب للعفو يقتضي الفضل والكرم فالمراد بالتفضل محض التفضل ليقابل ما بعده وادبل بمعنى جعل الدولة أمألهما وأما عليهم (قوله أو بعقد كاذ كراخ) هذا على قراءة الباء التحسية المذمومة في الكشف ظاهر وأما على قراءة الخطاب فقيل انه مشكل اذ يصير المعنى اذ كرا محمد اذ تصعدون يعني لما فيه من خطابين بدون عطف فالصواب اذ كروا واجب بأن المراد اذ كرا جنس هذا الفعل فيقدر اذ كروا لا اذكر ويحتمل أن يكون من قبيل يا أيها النبي اذا طلقتم النساء ولا يحنى أنه خلاف الظاهر قد نسخ لنا أن ذكر متضمن معنى القول والمعنى قل لهم حين تصعدون الخ ومنه لا يمنع فيه كما تقول قل لزيد أنقول كذا فان الخطاب المحكي مقصود لفظه فلا ينافي القاعدة المذكورة وهم غفلوا عنه فقاتل وأشار الى أن الصعود هنا بمعنى الذهاب في الارض مطلقا وأصله الذهاب الى جهة الملو ويقابله الانحدار وظاهر كلامهم الفرق بين الصعود والتصعد فانه الذهاب في العلو وهو الذهاب مطلقا وفيه نظر وقيل انه إشارة الى غلوهم فيما يخبروه كقولهم أبعدت في كذا وأرتقيت فيه مرتقى فكأنه قال اذا بعدتم في استخبار الخوف والاستمرار على

الحال فغلبواكم (أي بيليتكم) على المصائب ويحسن ثباتكم على الايمان عندها (واقعد عنى عنكم) تنفضا والمعلم من ندمهم على الخصالفة (والله ذو انضل على المؤمنين) يتفضل عليهم بالعرفاء وفي الآس والكله اسوا أدبل لهم أو عليم اذ لا ابتلاء أيضا رجة (اذ تصعدون) متعاقب بصرفكم أو بيليتكم أو بعقدوا كذا ذكر

انك لا تحزنوا على ما فاتكم ولا ما اصابكم
 عطف على صرفكم والمعنى فجازاكم الله
 عن فسادكم وعصيانكم غما متصلا بغيره من
 الاغتمام بالقتل والجرح وظفر المشركين
 والارجاف بقتل الرسول صلى الله عليه
 وسلم او فجازاكم غماديب غم اذقهوه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعصيانكم
 له لتتقنوا على الصبر في الشدائد فلا تحزنوا
 فيما بعد على نفع قائم وضرر لاحق وقيل
 لا مزيدة والمعنى لتأسفوا على ما فاتكم
 من الظفر والغنية وعلى ما اصابكم من الجرح
 والهزيمة عقوبة لكم وقيل الضمير في
 فانا بكم للرسول صلى الله عليه وسلم أى
 فاسألكم في الاغتمام فاغتم بما نزل عليكم كما
 اغتمتم بما نزل عليه ولم ينز بكم على
 عصيانكم تسليمية لكم كى لا تحزنوا على
 ما فاتكم من النصر ولا على ما اصابكم من
 الهزيمة (والله خير بما تعملون) عليم
 بأعمالكم وبما قصدتم بها (ثم انزل
 عليكم من بعد الغم أمانة نعاسا) انزل الله
 عليكم الامن حتى أخذكم النعاس وعن
 أبي طلحة غشنا النعاس فى المصاف حتى
 كان السيف يسقط من يدا حدافيا خذه ثم
 يسقط فباخذها والامنة الامن نصب على
 المفعول ونعاسا بدل منها أو هو المفعول
 وأمنة حال منه متقدمة أو مفعول له أو حال
 من الخاطمين بمعنى ذوى أمنة أو على انه جمع
 آمن كبار وبررة وقرئ أمنة بكون الميم
 كأنهم المرة من الامن (يفشى طائفة منكم)
 أى النعاس وقرأ حزرة والكسائي بالتاء وذا
 على الامنة والطائفة المؤمنون حقا
 (وطائفة) هم المنافقون (قد اهتمهم
 أنفسهم) أو قهتهم أنفسهم فى الهموم أو ما
 يههمهم الهم أنفسهم وطلب خلاصها
 (يظنون باقه غير الحق ظن الجاهلية) صفة
 أخرى لطائفة أو حال أو استئناف على وجه
 البيان لما قبله وغير الحق نصب على المصدر
 أى يظنون بالله غير الظن الحق الذى يحق

أن يظن به وظن الجاهلية به وهو اظن الخ

ص بِاللَّهِ الْجَاهِلَةِ وَأَهْلَهَا (يَقُولُونَ) أَي لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَدُلُّ مَنْ يَنْظُرُونَ اللَّهُ

الله عليه وسلم وعلى الثاني القائل بعض المنافيين لبعض وعن العلامة أن قوله يقولون هل لنا
 الخ نفسهم يظنون وترجمة له والاستفهام لا يكون ترجمة للخبر كما لا يصح أن تقول أخبرني زيد قال لي
 لا تذهب وكذلك كل ما لا يطابق فيه كقولها في قال لي اضرب وأمرني قال لي لا تضرب ومن هذا المثال
 يظهر أن ما يتوهم من أن البديل يقولون وهو خبر ليس بشئ وتحققة أن المطابقة بين الحكاية والحكي
 واجبة وحاصل السؤال أن متعلق الظن الذميمة التصديقية فكيف يقع الاستفهام ترجمة له والجواب
 أن الاستفهام طلب علم فيما يشك أو يظن فإزان يكون متعلق الظن وتحققة أن الظن أو العلم متعلق
 بما يقال في جواب ذلك الاستفهام وهذا كما يقول لك صدق هل تعني في كذا فتقول ظننت بناسوا
 إشارة إلى أنه كان يجب عليه القطع بالاسعاف ولا يجعله ورد الاستفهام الثاني عن الظن الفاسد
 وفي الآية وجه آخر وهو أن الاستفهام انكاري لاحتمالي فهو خبر وأثر الأول لأن هذا يدفعه أنهم
 أخفوا قولهم لو كان لنا من الأمر شئ وهذا السؤال على القول الأول وأما على الثاني وهو أن معنى هل
 لنا لم نعلم من التدبير فلا ورود له وانما ظن السوء تصويهم رأي عبد الله ومن تبعه وقوله انما معنا إشارة
 إلى أن الاستفهام غير حقيقي ومابعد إشارة إلى أنه على ظاهره (قوله أي الغلبة الحقيقية الخ) فالأمر
 بمعنى المبال والسؤال والمراد ما ذكر وقوله وأولياته إشارة إلى أن كون الغلبة لله كناية عن غلبته وأولياته
 وحرية الكونهم من الله بكان فعلهم فعله أو الأمر بمعنى القضاء مخصوص به لا يشارك فيه غيره
 فيفعل ما يريد (قوله حال من ضمير يقولون الخ) وأما جعله حال من فاعل قل والرباط لك فلا يمتنع حاله وفسر
 يقولون بالقول النفسي أو يقول بعضهم بعض لأنه لو كان جهار لم يكونوا منافقين وأما الاستئناف
 ففي جواب سؤال كانه قبل ما الذي أخفوه قبل وهو أجد لكثرة قوائده وقلة الاعتراض بين الحال وذمها
 ولا يبدل الحال حال ولا مقارنة بينهما الترتيب على ما قبله لأنه لا يجمع قولان من متكلم واحد لأن زمان
 الحال المقارن ليس متبعا على التضييق مع أن القول إذا كان نفسا لا يتأخر هذا التوجيه وقوله كما وعد
 الخ إشارة إلى تفسير الأمر السابق بالنصر والظفر وقوله أو لو كان لنا اختياره بقى على تفسيره هل لنا
 يا ناسنا من التدبير وهو رأي ابن أبي بديع الخروج من المدينة فقوله لم نبرح أي لم نبرح بالمدينة (قوله لما
 غلبنا وما قتل من قتل الخ) القائلون ليسوا بمن قتل لاسمائه فلذا أوله بغائبا وقتل منا على أن القتل بمعنى
 المغلوبة أو الاستناد مجازي باستناد ما للبعض للكل (قوله أي نخرج الذين قد رآهم عليهم الخ) المضاجع
 إن كان بمعنى المرافقة فهو استعارة للمصارع وإن كان بمعنى محل امتداد اليد من مطلقا للحي والميت فهو
 حقيقة وقوله لا معقب لحكمه أي لا يأتي بعده ما يغيره فان قلت كيف يكونون جميعا في بيوت المدينة
 مع بروز المقتولين إلى أحد قاتل المراد بكونهم في بيوتهم ولم يخرجوا للقتال بجهلهم وهو لا ينافي خروج
 بعضهم لأمر آخر وأما أن المراد بمن كتب عليهم القتل الكفار الذين قتلهم بأن يخرجوا من عسكرهم
 ويدخلوا عليهم المدينة فيقتلهم في بيوتهم بحيث لا يبعد هم الحصن كما قيل فبعد لأن الظاهر من عليهم
 أنهم مقتولون لا قاتلون (قوله وليجن الله ما في صدوركم الخ) تقدم أن الامتحان مجاز عن الاظهار
 وأن مثل هذا التركيب متعلق بمعال معطوف على ما قبله من مجموع الشرطية أو جوابها والظاهر
 أنه معطوف على أنزل عليكم ولا فصل بينهم الآن ما بعده إلى هنا من متعلقات المعطوف عليه أو على صلة
 أخرى محذوفة وأما معطوفه على الكمال فبعد ونحو تلك الامور محتاج إلى نكتة وقوله من الاخلاص
 والنفاق يدل على أنه عذبه معطوف على أنزل وأنه عام للمنافقين والزخمشري جعله للمؤمنين فقط لانهم
 المعتد بهم ولأن اظهارة حالهم مظهر لغيرهم فاقبل أنه يدل على أن الخطاب في هذه الآية للمؤمنين
 والمنافقين معا فان اظهارة الاخلاص يناسب المؤمنين واظهارة النفاق يناسب المنافقين وسوق الآية
 على أنه للمنافقين لانهم القائلون لو كان لنا الخ وصاحب الكشاف جعله للمؤمنين والاعتراض
 عليه أقوى ليس له وجه مع كون السابق على أن الخطاب للمنافقين لا وجه له مع قوله وليجن صدوركم

(هل لنا من الأمر من شئ) هل لنا من الأمر
 الله ووعد من النصر والظفر نصيب قط
 وقيل أخبرني ابن أبي بديع الخ الخرج فقال
 ذلك والمعنى انما معنا تدبير انفسنا ونصر ينها
 باختيارنا فلم يبق لنا من الأمر شئ أو هل يزل
 عنا هذا القهر فيه كون لنا من الأمر
 شئ (قل ان الأمر كله لله) أي الغلبة الحقيقية لله
 تعالى وأولياته فان حزب الله هم الغالبون
 أو القضاء به على ما يشاء وبحكم ما يريد وهو
 اعتراض وقول أبو عمر وروى عنه قوله بالرفع على
 الابتداء (يخفون في أنفسهم ما لا يبدون لك)
 حال من ضمير يقولون أي يقولون مظهرين
 أنهم مترشدون طالبون للنصرة متبطين
 الانكار والتكذيب (يقولون) أي في أنفسهم
 وإذا خال بعضهم إلى بعض وهو يدل من
 يخفون أو استئناف على وجه البيان له
 (لو كان لنا من الأمر شئ) كما وعد محمد صلى
 الله عليه وسلم أو زعم أن الأمر كله لله
 ولا أولياته ولو كان لنا اختياره بديع لم نبرح كما
 كان رأي ابن أبي بديع (ما قتلنا ههنا) لما
 غلبنا وما قتل من قتل منافي هذه المعركة (قل
 لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم
 القتل إلى مضاجعهم) أي نخرج الذين قدر
 الله عليهم القتل وكتب في الأوج المحفوظ
 إلى مصارعهم ولم تنفعهم الإقامة بالمدينة ولم
 ينج منهم أحد فانه قدر الامور ودرهاني
 سابق قضائه لا معقب لحكمه (وليتلى الله ما في
 في صدوركم) وليجن الله ما في صدوركم ويظهر
 سرايرها من الاخلاص والنفاق وهو علة
 فعل محذوف أي وفعل ذلك ليتلى أو عطف
 على محذوف أي لبرز انفاذا القضاء أو لمصالح
 جهة ولا يلهأ أو على قوله لا يلهأ فخرنا

اعترف به القائل كما ساقى وهو الذي حل الزمخشري على تخصيصه بالمؤمنين فله دوره (قوله وليكنفه ويميزه
 ويميز الخ) قد مر معنى التخصيص واستاده في النظام سابقاً للمؤمنين يقتضي ترجيح الوجه الثاني الذي
 اقتصر عليه الزمخشري وعلى التعديم بقصر التمييز والمراد بما في قلوبهم الاعتقاد ولذا قال ما في قلوبكم
 ولم يقل قلوبكم ولا يرد عليه أن الخطاب للمنافقين وهو لا يناسب التخصيص من الوسواس كما مر وذات
 الصدور ما في القلوب التي فيها جعلها لتفكيكها منها كأنها مالكة لها وقيد بقوله قبل اظهارها دلالة صيغة
 المسالفة عليه اذ بعد ابدانها لا تكون كذلك وجعله وهداؤه وهداؤه على العموم الذي ارضاه والعالم
 بالخصيات لا يحتاج الى الامتحان والتجربة فهذا دليل على أنه تمثيل كما مر (قوله يعني ان الذين انهم زمو
 يوم أحد الخ) في الكشف استلزامهم طلب منهم الزوال ودعاهم اليه ببعض ما كتبوا من ذنوبهم أي ان
 المنهم من باحد كان السبب في قولهم أنهم كانوا أطاعوا الشيطان فاقترفوا ذنوباً فلذلك منعهم التأيد
 وتقوية القلوب حتى تولوا يعني أن التولي غير الاستئلال وقيل استئلال الشيطان إياهم هو التولي وإنما
 دعاهم اليه بذنوب تقدمت لهم لأن الذنب يجر الذنب كما أن الطاعة تجر الطاعة وقال الحسن استلزامهم
 بقبول ما زين لهم من الهزيمة وقبل بعض ما كتبوا تركوا المركز الذي أمرهم به صلى الله عليه وسلم فخرم
 ذلك إلى الهزيمة وقبل ذكرهم خطاياهم تركوا القاء الله معها فأخروا الجهاد حتى يصلحوا أمرهم ويجهادوا
 على حال مرضية وقوله ببعض ما كتبوا كقوله وبه فواعن كئيب يعني أن في الآية وجهين صفي
 الثاني على أن الزلل الذي أوقعهم فيه ودعاهم اليه هو التولي وبعض ما كتبوا أما الذنوب السابقة
 ومعنى السببية الجبرارها اليه كما في الطاعات تجر البعض إلى البعض وأما قبول ما زين لهم الشيطان
 من الهزيمة وأما مخالفة أمره صلى الله عليه وسلم بالثبات في المركز وأما الذنوب السابقة لا بطريق الاختيار
 بل لكرهية الجهاد معها فاستلزال الشيطان إيقاعهم في التولي بشد كبير إياهم تلك الذنوب حالة
 القتال فالوجه الثاني أربعة أوجه لا خفاء فيها وإنما الخفاء في الأول المبني على أن الزلل ليس هو
 التولي والانهمزام بل الذنوب المفضية اليه من جهمة منعها التأيد وتقوية القلب والمعنى أن الذين
 تولوا إنما سبب قولهم استلزال الشيطان إياهم ببعض الذنوب أي إيقاعهم في الزلل ودعاهم إلى اليه
 بأن اقترفوا ذنوباً لم يستحقوا معها التأيد الإلهي وقوة القلب فلذا تولوا والجارو والمجرور أي ببعض
 الخ في موقع البيان والتقرير للزلل وإيقاعهم فيه بأن أطاعوه واقترفوا الذنوب كما يقال استلزال الشيطان
 بقتل المسلم فقوله استلزال الشيطان قولهم وذلك ~~لأنه~~ كونه زلا عن موقف الحق والمركز المأمور به وإذا
 أريد به الذنوب فبالمعنى الأخير والمفسر رحمه الله أشار إلى زبدته على أخصر وجه وصرح بترك المركز
 وغيره وأما إلى تزيين الشيطان بالحرم على الغلبة والحياة ولم يتركها كما فهم وقوله ببعض
 ما كتبوا ليس بهن زائدة ولا حاجة اليه بل إشارة إلى أن في كتبهم ما هو طاعة لا يوجب الاستئلال
 أو يقال هذه العقوبة ليست بكل ما كتبوا فإنه يستحق به عقوبة أزيد من تلك لكنه تعالى من باله فوعن
 كثير ولو يؤخذ الله الناس بما كتبوا ما ترك على ظهرها من دابة وذلك ذنبه بقوله إن الله غفور رحيم
 (قوله يعني المنافقين الخ) فسر الكفرة بهم لأنهم هم القاتلون كابن أبي وهم كفرة في نفس الأمر
 وقولهم لأجلهم الخ جعل اللام تعليلية لأنهم غائبون لقوله إذا ضربوا فلا حاجة لتأديده وأما مشمول
 الاخوان للقاتلين والحاضرين والقول لبعضهم وهم الحاضرون والضرب لبعض آخر كما قيل فتكاف
 لأخا به سوى كثرة الفضول وهم الاخوة الحقيقية والجارية كالمداقة وموافقة الاعتقاد ونقد
 أنه يجمع فيهما على اخوان لكنه غلب في الثاني (قوله إذا سافر والخ) أصل الضرب إيقاع شيء على شيء
 واستعمل في السير لما فيه من ضرب الأرض بالرجل ثم صار حقيقة فيه وإنما قابل الغزوة لأنه قد
 يكون بدون كافي أحد (قوله وكان حقه إذا قوله قالوا الخ) يعني أن متعة ما مضى فحقه إذا لانهاض
 وجهه لحكاية الحال الماضية تتبع فيه الزمخشري وقد اعترض بوجهين الأول أن حكاية الحال إنما

(وليس من ما في قلوبكم) وليكنفه ويميزه
 أو يخلصه من الوسواس (واقه عليهم بذات
 الصدور) بجهة ما قبل اظهارها وفيه وعد
 ووعد وتنبه على أنه غف عن الآيات وإنما
 فعل ذلك لتمرير المؤمنين واظهار حال المنافقين
 (ان الذين تولوا منكم يوم الذي الجعان إنما
 استلزامهم الشيطان ببعض ما كتبوا) يعني
 ان الذين انهم زمو يوم أحد إنما كان السبب
 في انهم زموهم أن الشيطان طلب منهم الزلل
 فاطاعوه واقترفوا ذنوباً فلهذا التبع على
 الله عليه وسلم ترك المركز والحرم على الغلبة
 وأما مخالفة أمره صلى الله عليه وسلم بقوة القلب وقبل
 استئلال الشيطان قولهم وذلك بسبب ذنوب
 تقدمت لهم فإن المعاصي يجر بعضها بعضاً
 كالطاعة وقبل استلزامهم يذكر ذنوب سلفت منهم
 فذكر هو القتل قبل اخلاص التوبة والخروج
 من الظلمة (ولقد عني الله عنهم) لتوبتهم
 واعتذارهم (ان الله غفور) للذنوب (حليم)
 لا يعاجل بعقوبة المذنب ~~ككثير~~ كالذين
 (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين
 كفروا) يعني المنافقين (وقالوا لاخوانهم)
 لا جملهم وفيهم ومعنى أخوتهم اتفاقهم في
 النسب أو المذهب إذا ضربوا في الأرض
 إذا سافروا فيها وأبعدوا التجارة وأغسروا
 وكان حقه إذا قوله قالوا لكنه جاء على
 حكاية الحال الماضية

(٢) قوله فلو جعل عليه الخ ظاهر أنه لا قسم هنا
 اهـ معجزة
 (أو كانوا غزوا) جمع غاز كغاف وغزار لو كانوا
 عندنا ما ماتوا وما قتلوا منه قول قالوا
 وهو يدل على أن اخوانهم لم يكونوا مخاطبين
 به (ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم) متعلق
 بقولوا على أن اللام لام العاقبة مثلها في
 ليكون لهم عدوا وحزنا أو لا تكونوا
 مثلهم في النطق بذلك القول والاعتقاد
 ليحبه حسرة في قلوبهم خاصة فذلك إشارة
 إلى ما دل عليه قولهم من الاعتقاد وقيل إلى
 ما دل عليه النسي أي لا تكونوا مناهم ليحبه
 الله انتقاما كونكم مثلهم حسرة في قلوبهم
 فان مخالفتهم ومضادتهم بما يفهمهم (والله
 يحيي ويميت) رداً قولهم أي هو المؤثر في الحياة
 والممات لا الاقامة والسفر فانه سبحانه
 وتعالى قد يحيي المأفورا والغايي ويميت المقيم
 والقاعد (والله بما تعملون بصير) ثم يبد
 للمؤمنين على أن يمثالوهم وقرأ ابن كثير
 وحزرة والكافي بالياء على أنه وعبد للذين
 كفروا (ولئن قلتم في سبيل الله أو منتم) أي
 منتم في سبيله وقرأ نافع وحزرة والكافي
 بكسر الميم من مات يمات (المغفرة من الله
 وبرحمته خير مما تجمعون) جواب القسم وهو
 سادس الجزاء والمعنى أن السفر والغزو
 ليس مما يجلب الموت وبقدم الاجل وان وقع
 ذلك في سبيل الله فماتناون من المغفرة
 والرحمة بالموت خير مما تجمعون من الدنيا
 ومنافعها لو لم تموتوا وقرأ حفص بالياء (ولئن
 منتم أو قلتم) على أي وجه اتفق هلاككم
 (لا إله الا الله تحشرون) لا إله معبودكم
 قوله في الكشف الخ نعت عبارته لا إله
 الرحيم الواسع الرحمة المنيب العظيم الثواب
 تحشرون ولو قوع اسم الله تعالى هذا الموقع
 مع تقديمه وادخال اللام على الحرف المتصل
 به شان ليس بالخفية اهـ

تكون حيث يوفق بصيغة الحال وهذه صيغة استقبال الثاني أن قوله لو كانوا عندنا لما هو بعدوهم
 فكيف يتقيد بالضرب في الأرض وأجيب بأن إذا الاستمرار كما صرح به الزجاج من أنها تكون لمجرد
 الوقت وقصد الاستمرار وبأن قالوا الاخوانهم في موضع الجزاء معنى فيكون المعنى إذا ضربوا الخ قالوا
 لو كانوا عندنا الخ فيفسد القول به باعتبار آخره لأن المعنى في مثله المخارطة العرفية كقوله تعالى فإذا
 أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام وهذا لا يصح ما ذكره الزحشرى والمصنف ولا يدفع
 الاعتراض لانها اذا كانت للاستمرار شمل الماضي فلا تكون لحكاية الحال وكذا اذا كان قالوا جواب
 اذا ضربوا فلا يتأتى فيه حكاية الحال المذكورة وأجيب أيضاً بأن النظر الصائب يقتضي أن يجعل
 اذا ضربوا لا يصح لالاخوان حتى يقال لاجلهم وفي حقهم ذلك كأنه قيل قالوا لاجل الاحوال
 العارضة لالاخوان اذا ضربوا بمعنى حين كانوا يضربون وهذا لا يصح بحسب العربية فكأنه فحاشوا
 بما قاله أبو حنيفة رحمه الله من أنه يمكن اقراراذا على الاستقبال بأن يقدر العامل فيها مضافا مستقبلا
 على أن ضربوا كانوا ما ند على اخوانهم اقظا لامنى على حد عندى درهم ونصفه والتقدير قالوا الخفاة
 هلاك اخوانهم اذا ضربوا أو كانوا غزوا لو كان اخوانهم الباقين عن الضرب والغزو لا يصيبهم ما أصاب
 ما ماتوا وما قتلوا فتكون هذه المقالة تنبيها لالاخوانهم الباقين عن الضرب والغزو لا يصيبهم ما أصاب
 الاوابين ونقل في المعنى أنها تكون للحال بعد القسم فلو جعل عليه (٢) هذا الصفا عن الكدر لكنهم
 تركوه لانه غير مسلم عندهم (قوله جمع غاز كغاف وغزال) يعنى جمع فيه فاعل على فعل بالتشديد
 كشاهد وشهد وهو من نوادر الجع في القتل ولهذا استشهد عليه بمعنى قول امرئ القيس
 ومغبرة الاطاق خاشعة الصوى * لها قلب عفا الحياض أجون

بصف مظارة بأنهم لم تسلك قبله والصوى جمع صوة وهى الجارية تنصب عالما لمظارة والقلب جمع قلب
 وهى البئر القديمة وعفا بجمعه ملة وفاء آخره بمعنى دارسات وأجود جمع أجنة بمعنى متغيرة والمصنف رحمه
 الله أشار إلى محل الشاهد منه وقرئ بالتخفيف بحذف إحدى الزاين أو التاء فاصله غزه ويجمع أيضا
 على غزاة وغزاه ككرام وغزى كغنى وغازين وقوله يدل على أن اخوانهم لم يكونوا مخاطبين لانه
 تصریح بأنهم ليسوا عندهم فاللام للتعليل كما مر (قوله متعلق بقولوا الخ) هذا اما داخل في التثنية
 أو خارج عنه فعلى الاول يتعلق بقولوا وليس هذا على قولهم فيجعل مجازا بان يشبه الامر المترتب على
 الفعل بالعله الباعثة عليه ويستعاره حرفه وهو المسمى بالام العاقبة وعلى الثاني متعلق بلاكونوا
 أي نهاكم عنه ليحتمل اعتقادكم الظاهر اهـ حسرة فذلك إشارة إلى الاعتقاد الذى تضمنه القول
 أو لئننى المدلول عليه بالنسي قبل وجه الحسرة في قلوبهم عبارة عن تمكناولزومها لهم وقوله بما يفهمهم
 أي يورثهم الغم والحزن (قوله أي هو المؤثر في الحياة والممات الخ) صرف الهي عن معناه الظاهر
 وهو موجود الحياة لأن الكلام لئس فيه ولا يحصل الرذواغما الكلام في احداث ما يؤثرهما وجعله
 ثم ريد الهم لان علم الله ورويته يستعمل في القرآن للجوازاة على المعلوم والمرق والمؤمنون لم يمثالوهم
 فيما ذكر لكن ندمهم على الخروج من المدينة يقتضيه وقرئ منتم بالضم من مات يموت مثل كنتم من
 كان يكون وبالكسر من مات يمات مثل خفتم من خاف يخاف كما هو مقر في التصريف ولان ان
 موطة للقسم ولان المغفرة في جواب القسم وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ووفاته
 بمناه وهو معنى قوله سادسede وقدم القتل على الموت أو لانه أكثر ثوبا وأعظم عند الله قترت
 المغفرة والرحمة عليه أقوى وقدم الموت في الثانية لانه أكثر ثوبا وأعظم عند الله قترت
 وقع ذلك أي بالموت لا التقديم (قوله لا إله معبودكم الخ) في الكشف اسم الله ما كان اسم الذات الجامع
 اصفاة الكمال على وجه الكمال كان ذكره في معرض الوعد منبشاع تمام الرضا والكرم والرحمة وفي
 معرض الوعيد عن غاية السخط والانتقام وتقدم يدل على الحصر أي اليه تحشرون لا إلى غيره فلا

رجاء ولا ثواب الاثمة وادخال لام التسم على المعمول المقدم. شعرتنا كيد الحصر والاختصاص وبأن
الوهية هي التي تقتضي ذلك وقوله الذي توجبهم اليه يقتضي أن في هذه الجملة مقداراً بقدرته ما قبله أي
واثن من أوقلتهم في سبيل الله ولو حل على العموم لكان أولى وقوله لا محالة. أخوذ من التأ كيد بالقسام
ولما كان المقصود من ذكر الحشر ذكر ما فيه من الجزاء قال فيوفى الخ (قوله والدلالة على أن آية
لهم ما كان الأبرجة) وفي نسخة والتبعية وقد تبين فيه الكشاف ولما كان مخالف الماتة رخص أن
الحصر انما يستفاد من التقديم لامن التأ كيداً الزائدة ونحوه ذهب شراحه إلى أن الحصر انما يستفاد
من تقديم الجوار والمجرور وزيادة ما انما تفيد تأ كيد ذلك فالوفاة كلامه حذف أي ما يزيد والظرف
مقدم للتأ كيد والدلالة على الف والتشريع تدبري ولا يخفى ما فيه من العناية التي هي بسلامة الأمير
وقد وقع من الزمخشري هذا في مواضع من كتابه ولا قرينة على ما ذكره ولو قيل إن الحصر انما
استفاد من التقديم لدلالته على الاهتمام به والتأ كيد أيضاً يدل على ذلك فلا مانع من دلالته على الحصر
أيضاً لأن تأ كيد سببته يفيد أنه لا سبب غيرها ولعل هذا مراده لكون الشراح لم يعولوا عليه لانه
لم يذكره أحد من أهل المعاني وكفى في كتابه من أمثاله وقد صرح به في بعض كتبه وربط الله على جأشه
أي تقوية قلبه من قولهم فلان رابط الجأش بالهمزة أي شديد القلب كأنه يربط نفسه عن الفرار
اشجاعته وانما جعل اللين مسياعاً عن ربط الجأش لأن من ملك نفسه هند الغضب كان كامل الشجاعة
والعظاظة سواء الخلق وتزل حسن العشرة وغلظ القلب القساوة وعدم التأثر والمراد بركة الله ما يرحمه
به عماد كرا أو الرحمة التي خلقها في فطرته (قوله وشاورهم الخ) كان عليه الصلاة والسلام مأموراً
بالمشاورة مع الأصحاب واختلف هل أمر بها في أمور الدنيا والدين أو في أمور الدنيا في أبي الاجتهاد
له صلى الله عليه وسلم ذهب إلى الثاني ومن جوزه وهو الأصح ذهب إلى الأول وهذا فيما لم يكن فيه
وحى بالاتفاق فقوله في أمر الحرب بناء على الثاني وأولاه المناسب للمقام والاستقطة والتقوى وقوله
وتطيبوا نفوسهم هذا منقول عن السلف لكن حال الجصاص في الأحكام غير جائز أن يكون الأمر
بالمشاورة على جهة تطيب نفوسهم ورفع أقدارهم واتقندى الآخرة في مثله لانه لو كان مع لوما عندهم
أنهم إذا استفرغوا رايهم وذهب في استنباط الصواب عما استلوا عنه لم يكن معهم ولا به لم يكن في ذلك
تطيب نفوسهم ولا رفع أقدارهم بل فيه انحسارهم لأن آراءهم غير مقبولة ولا معقولة عليهم وهذا تأويل
ساقط لا معنى له فإن المشاورة حينئذ لم تفد شيئاً وأذا قبل بطل هذا فلا بد أن يكون لمشاورة إياهم فائدة وأن
يكون للأنبي صلى الله عليه وسلم معهم ضرب من الاجتهاد فوافق رأيه عمل به ومخالفة زل من غير لوم
وفيه ارشاد للاجتهاد وجواز محضرته صلى الله عليه وسلم وأشعار بمنزلة العصاية وأنهم كلهم أهل اجتهاد
وأن باطنهم مرضى عند الله وفيه تأمل وقوله بعد الشورى مأخوذ من المقاء (قوله في أمضاء أمره
على ما هو أصل الخ) أي ليس التوكل اهمال التدبير الكلية بل مراعاة الأسباب مع تقوى بعض الأمر
إليه تعالى كذا في شروح الكشاف وفي كلام المصوفية ما يخالفه وهو راجع إلى التوفيق وقرائة عزمت
على التكلم تفيد صحة اسناد العزم إلى الله تعالى وقد صرح به أهل اللغة وأنه بمعنى القطع واليجاب وبمنه
قالوا عزمت الله كما حكاه الأزهري. ووقع في أول مسلم وشرحه وكلام المصنف ظاهر فيه وفي أن المشاورة
فيما لا نص فيه وقوله فينصرهم ويهديهم لأن من أحب إيماناً محبوبه وأفصح مطلوبه (قوله من بعد خذلانه
الخ) بعد ظرف زمان ويستعمل للمكان كقبول نقيضه على الاستعارة كما في الكشف فقوله بعد خذلانه
وارد على الزمان بجذف مضاف وقوله إذا جاوزتوه وارد على المكان كما تقول جئت بعد فلان ومن بعده
بمعنى واحد لكن من تدل على ابتداء الجي. وفي المقرب في قول محمد وأنه كان بالذي لا بعده بمعنى ليس له
نهاية في الجوده أخذ من قوالهم هذا الما ليس بعده غاية في الجوده والرداة فاختره وأدخل عليه
لا التماثية للجنس كذا في شروح الكشاف ويعلم من التوكل عليه كفايته لهم ما هم وأهمها النصر ومن

الذي توجهتم إليه وبذا تم مهجكم لوجهه لا إلى
غيره لا محالة تحشرون في وجهه جزاءكم ويعظم
ثوابكم وقرأنا نفع وجزءوا لكسافي من
بالكسر (فما رجة من الله كنت لهم) أي فبرجة
وما مضى يدلتاً كيداً والدلالة على أن آية
لهم ما كان الأبرجة من الله سبحانه وتعالى
وهو ربطه على جأشه وتوفيقه للرفق بهم حتى
اغتم لهم بعد أن خالفوه (ولو كنت قطاً) أي
الخلق جافياً (غلظ القلب) قاسه (لا تفضوا
من حولك) لتفرقوا عنك ولم يستكروا اليك
(فأف عنهم) فيما يختص بك (واستغفر لهم)
فما الله سبحانه وتعالى (وشاورهم في الأمر) أي
في أمر الحرب إذ الكلام فيه أو فيما يصح أن
يشاور فيه استظهاراً برأيهم وتطيباً لنفوسهم
وتعميداً للسنة المشاورة للأمة (فإذا عزمت)
فإذا وطئت نفسك على شيء بعد الشورى (توكل
على الله) في أمضاء أمره على ما هو أصل الخ
فانه لا يعلو سواه وقرئ فإذا عزمت على
التكلم أي فإذا عزمت لك على شيء وعينته
فإن توكل على ولا تشاور فيه أحد (إن الله
يحب المتوكلين) فينصرهم ويهديهم إلى الصلاح
(إن ينصرهم الله) كأنصرهم يوم بدر (فلا غالب
لكم) فلا أحد يغلبكم (وإن يخذلكم) كما
خذلكم يوم أحد (فمن الذي ينصرهم من
بعد) من بعد خذلانه أو من بعد الله بمعنى إذا
جاوزتوه فلا ناصر لكم وهذا تنبيه على مقتضى
التوكل وتحويل بعض على ما يستحق به النصر
من الله سبحانه وتعالى وتحذير عما يستجاب
خذلانه (وعلى الله فليتوكل المؤمنون)
فليصبروا بالتوكل عليه الماعل وأن لا ناصر
لهم سواه وأمنوا به

(انقد من الله على المؤمنين) انهم على من آمن
مع الرسول صلى الله عليه وسلم من قومه
وتخصيصهم مع أن نعمة البعثة عامة لزيادة
اتقاعهم بها وقرئ لمن من الله على أنه خير مبدءا
مخدوف مثل منه أو بعته (اذيعث فيهم رسولا
من أنفسهم) من نسبهم أو من جنسهم عربيا
مثاهم ليفهموا كلامه بسهولة ويكونوا واقفين
على حاله في الصدق والأمانة مقتضين به وقرئ
من أنفسهم أي من أشرفهم لانه عليه
الصلاة والسلام كان من أشرف قبائل
العرب بطونهم (يتلوا عليهم آياته) أي
القرآن بهدما كانوا أجهالا لم يسمعوا الوحي
(ويزكيهم) يطلعهم من دنس الطباع وسوء
العقائد والأعمال (ويعلمهم الكتاب
والحكمة) القرآن والسنة (وان كانوا من
قبل لني ضلال مبين) ان هي الخففة واللام
هي الفارقة والمعنى وان الشأن كانوا من
قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم في ضلال
ظاهر (أو لما أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها
قلتم أئني هذا) الهمزة للتقريع والتقرير والواو
عاطفة للجملة على ما سبق من قصة أحد أو على
مخدوف مثل أفعلتم كذا وقلتم ولما نظر فيه
المضاف إلى أصابكم أي حين أصابكم
مصيبة وهي قتل سبعين منكم يوم أحد والحال
انكم نلتهم فيها يوم بدر من قتل سبعين وأسر
سبعين من أين هذا أصابنا وقد وعدنا الله
النصر (قل هو من عند أنفسكم) أي عما
اقترفه أنفسكم من مخالفة الأمر بترك
المركز فان الوعد كان مشروطا بالثبات
والمطاوعة أو اختار الخروج من المدينة
وعن علي رضي الله تعالى عنه باختباركم
القداء يوم بدر (ان الله على كل شيء قدير)
فيقدر على النصر ومنعه وعلى أن يصيب بكم
ويصيب منكم (وما أصابكم يوم التقي الجعان)
جمع المسلمين وجمع المشركين يريد يوم أحد

ابصرناه فجدد فرابين الحالتين بالبدية وأن في الحالة الثانية حالة زائدة هي الابصار (قوله أنتم على
من آمن الخ) يعني أن النعمة على مؤمنى قومه وهم العرب المستفاد من قوله من أنفسهم هم لزيادة اتقاعهم
بها في الدنيا بالغنائم والعز السرمدي ككون الامامة فيهم وعلمهم ما لم يكونوا يعلمون لفهم لسانه وفي
الآخرة بما لا عين رأت ولا اذن سمعت والقراءة الاخرى بين الجملة ان المشددا النون واعرابهم اما ذكره
المصنف رحمه الله وترك احتمال كون اذمبتدأ المذكور في الكشف لمناقبه من مخالفة جهود النحاة
مع نكفته (قوله من نسبهم أو من جنسهم الخ) يعني كونه منهم امانا سببا فيخص قريشا وبنسبهم
العرب وكونه على الله عليه وسلم من أشرف القبائل غنى عن البيان والبطن مادون القبيلة كالخذ
وتفصيله في اللغة والمراد من دنس الطباع ما كان فيهم من الجاهلية وفسر الحكمة بالسنة والمردية
الشريعة مطلقا المعروفة بغير وحي متلوا لمقالة الكتاب (قوله وان هي الخففة واللام هي الفارقة) أي
المزينة للتأكيدها والفرق بين ان الخففة والنافسة وان هذه ان دخلت على جملة اسمية جازا اعمالها في
الاسم الظاهر خلافا للسكونيين والسماع يطل مذهبهم وأما علمها في ضمير شأن أو غير مقدرا فاذكره
والزخشي وتبعه المصنف رحمه الله ورده أبو حيان بأنه لم يقل به أحد من النحاة وانها اذا دخلت
على الفعلية كما هنا وجب اهما لهما والاكثر كون مدخولها ماضيا ناسخا ككان ودونه أن يكون مضارعا
ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا وهو قياسي ودونه أن يكون ماضيا غير ناسخ نحو
شئت عينا ان قتلتم الله أو مضارعا غير ناسخ نحو ان ينسلك لنفسك وأما قول الحلبي ان كلام
الزخشي وهو معنى كلام المصنف بعينه تفسير معنى لا اعراب بخلاف الظاهر وان وضحه بهضمهم بأنهما
لم يريد ابقاؤه ما وان الشأن تقدير ضمير الشأن بل جعل الجملة حالا مبتدأ وبيل الشأن والقصة للالتفات
زمان الحال والعامل فان زمان الكون في خلال قبل زمان التعليم لكن كون القصة ذلك مستمر واذي
انه تأويل شائع في الحال الذي يتقدم زمان تحققه زمان تحقق العامل وفيه تأمل (قوله الهمزة
للتقريع والتقرير الخ) جملة قد أصبتم أي نلتهم ووجدتم صفة مصيبة وقلتم جواب لما فانه ظرف بمعنى حين
لاحرف وجود لوجوده على الصحيح يستعمل للشرط يليه ماض لفظا ومعنى والجملة بعده مجرورة
بالاضافة وناصبه الجزاء وأنى هذا جملة اسمية مقدمة الخبر وهي مقول القول ومجموع الجملة معطوف على
قوله لقد صدقكم الله وعدنا الى هنا وللتعلق بقصة واحدة لم يتخلل بينهما أجنبي والهمزة متخللة بين
المتعاطفين للتقرير بمعنى التثبيت أو الحال على الاقرار والتقريع على مضمون المعطوف كذا قال التحرير
وفيه دفع لما قبل ان العطف على ما مضى فيه بعد ويعد ان يقع مثله في القرآن لكن فيه نظر لانه عطف
القصة على القصة كما ذكرنا سكن هذا من جملة تلك القصة فلا يذوق قصة أخرى (قوله أو على مخدوف الخ)
في مثله ثلاثة طرق العطف على ما تقدم وجعل الانكار للجمع متعقبا أو غير متعقب والهمزة مقدمة من
تأخير والعطف على مقدر وصاحب المعنى لم يحقق مسلك الزخشي فيه فخطا الطريقين والعطف
على مقدر بعد الهمزة وقوله ولما نظره أي ظرف قلتم كما مر بيانه وجعل المثنيين ضعفا وقدم تحقيقه وقوله
والحال بيان للمعنى المراد لا اعراب للجملة حالا لانه يحتاج الى تكلف وجعل الضعف قتل سبعين وأسر
سبعين يجعل الأمر كالمقتل أولانهم كانوا قادرين على القتل وهو كان مرضي الله فعدم القتل كان لتركه
مع القدرة لا ينافي الاصابة وقوله من أين هذا مقول القول وفسر أي بمعنى من أين أصابنا هذا
لا بمعنى كيف كما مر تحقيقه لان قوله من عند أنفسكم يدل عليه ولو كانت بمعنى كيف لم يطابق الجواب
ومعنى كونه من عند أنفسهم انهم السبب له لا الفاعل والخالق (قوله وعن علي الخ) لانهم اختاروا
القداء لصداديد العرب ولو قتلوه لم يقدر روعا على غزو أحد كما سيأتي تفصيله وهذا رواء الترمذي
والنسائي وحسنه وقوله أن يصيب بكم ويصيب منكم قال التحرير أصاب منه هزمه ونال منه ما أراد
وأصاب به جعله واجدا من العدو ما أراد ويوم أحد بمعنى الحرب لان أيام العرب وردت هذا المعنى كثيرا

(قوله فهو كائن بقضائه الخ) قبل انه اشارة الى ان الطرف خبر مبتدأ ودخول الفاء لتضمن معنى الشرط ووجه اليبية ليس بظاهر اذ ليست الاصابة سبب التخلية بل العكس فهو من قبيل وما يكمن من نعمة فمن الله أى ذلك سبب الاخبار بكونه من الله لان قيد الاوامر قد يكون للمطلوب وقد يكون للطالب وكذا الاخبار وتقديره هو كائن لان للمعنى والا فالتقدير باذن الله يكون ويحصل وجعل الاذن مجازا عن التخلية اللازمة للاذن لان حقيقة انما يكون عند الامر او الرضا وليعلم عطف على باذن الله والمراد التميز لحصول العلم قبل الاصابة وفيه بحث لانه ما المانع من جعل القضاء والتخلية سببا لاصابتهم ولولا ذلك لم يغلبوهم ثم ان جعله بمعنى التخلية تبع فيه الزمخشري وقد اورد عليه انه غفلة فانه مذهب المعتزلة لان غلبة الكفار ليست بارادة الله عندهم لقصها واما عند أهل السنة فالأذن بمعنى الارادة وكأنه غفلة عن قوله بقضائه وفي كلام التحرير دفع آخره (قوله وليميز المؤمنون والمنافقون الخ) قد قرر سابقا ان اثبات علمه كناية عن اثبات معلومه على وجه برهاني والمعلوم هنا هو الايمان والكفر ثابت قبل اصابة ما أصابهم فأوله بظهورهما ولو أوله بالثبات لصح وليعلم مرآته عطف على باذن الله ورد أن الطائفتين مما تازنان في علمه دائما وان أراد عند الناس وردانه لا وجه لتفسير علم الله به ولا حاجة الى ان المراد تميزهم فتميزوا عند انطلق فاكتفى بلازمه وقوله أو كلام مبتدأ أى معطوف على مجموع ما قبله وهو اعتراض (قوله تقسيم للامر عليهم الخ) الظاهر ان المراد بالامر ظاهره وجوز فيه ان يكون بمعنى البيان وقوله عن النفس والاموال أى أنفسهم وأموالهم يان لمعلقه ويحتمل الدفع بأن لا يظهر والكفر فيكون ذلك هذا فالمعنى حينئذ ادفعوا المسلمين وهو بعيد وقوله فان كثرة السواد أى الناس يعلم من مقابلته للقتال والتخلف وقوله يروع بالتشديد والتخفيف ويكسر منه على حذف قوله تخرج في عراقيها نصلى * (قوله لونغلم ما يصح أن يسمى قتالا) يعنى نفي علم القتال كناية عن أن ما هم فيه ليس قتالا لئلا ينعى على نفي العلم بنبي المعلوم لان القتال يستدعى التكافؤ من الجانبين مع رجاء مدافعة أو مغالبة فهذا القام للملته لا قتال أو المراد أن لا تحسن القتال ولا تقدر عليه لان علم الله بفعله الاختياري من لوازم القدرة عليه فعبر بقبضه عن نفيها والدغل أصل معناه الاختفاء ثم استعمل للفساد وهو المراد (قوله تعالى هم لله كفروا) مبتدأ قريب منهم للايمان لا تخزهم الخ (الاختزال بمعنى الانقطاع ويومئذ أصله يوم اذ قالوا لو نعلم قتالا أى وقت قولهم هذا كانوا أقرب منهم للكفر قبل ذلك لظهور أماراته قبل الظروف كلها متعلقة بأقرب لما فيها من الاتساع لكن تعالى الكفر باعتبار الزيادة وتعلق الايمان من حيث المفضولية كأنه قبل قريتهم من الكفر يزيد على قريتهم من الايمان وصله القرب تكون من والى تقول قرب منه واليه ولا تقول له فقيل اللام بمعنى الى (أقول) يعنى أنه لا يتعلق حرفا أو ظرفا بمعنى يتعلق واحد الا في ثلاث صور أن يتعلق أحدهما به مطلقا ثم يتعلق به الآخر بعد تقييده بالاول كما مر تحقيقه في كلارزقوا منها من ثمره رزقا أو ان يكون الثاني تابعا للاول يدل عليه ونحوها ويكون المتعلق بالفعل تفضيل لتضمنه الفاضل والمفضل الذى يجعله بمنزلة تعدد المتعلق كما فى المقدم والمطلق فاحفظه وقول أبى البقاء وغيره جاز أن يعمل أقرب فيهم لانهم ما يشبه ان الطرف في هذا بسرا أطيب منه وطبا اشارة الى أنه كثر في الطرف التغاير الاعتبارى فعمل هذا عليه فلا يرد عليه أن ظاهره ان المسوغ لتعلقه ما يعامل واحد شيهما بالطرف وليس كذلك وفي الدراصون ان القرب الذى هو ضد البعد يتعدى بثلاثة حروف اللام والى ومن فاذا قلت زيد أقرب من العلم من عمر وبن الاولى للتعدية الاصلية والثانية الجارة للمفضل فلا حاجة الى ان اللام بمعنى الى اه فذا ذكر التحرير مردود وقيل ان أقرب هنا من القرب بفتح الراء وهو طلب الماء ومنه القارب السفينة ولبه القرب أى الورد والمعنى هم أطالب للكفر وهو يتعدى باللام (قوله وقيل هم لاهل الكفر الخ) يعنى انه على تقدير

قوله لانه ما المانع الخ هذا اصل لم يجمع انما الكلام في جعل الاصابة سبب التخلية كما صرح به أولا فنى البحث ببحث ظاهر اه

(فما بذن الله) فهو كائن بقضائه وتخليته الكفار سماها اذ لا لانها من لوازمه (وليعلم المؤمنون وليعلم الذين نافقوا) وليميز المؤمنون والمنافقون فيظهر ايمان هؤلاء وكفر هؤلاء (وقيل لهم) عطف على نافقوا داخل في الصلة أو كلام مبتدأ (نعلموا فانوا في سبيل الله أو ادفعوا) تقسيم للامر عليهم وتخيير بين أن يقتلوا أو لا تحرة أو لا دفع عن النفس والاموال وقيل معناه قاتلوا الكفرة أو ادفعوهم بشكركم سواد المجاهدين فان كثرة السواد مما يروع العدو ويكسر منه (قالوا لو نعلم قتالا لا تبعناكم) لو نعلم ما يصح أن يسمى قتالا لا تبعناكم فيه لكن ما أنتم عليه ليس قتال بل القاء بالنفس الى التهلكة أو لو فحسنى قتالا لا تبعناكم فيه وانما قالوه دغلا واستهزأ بهم للكفر يومئذ أقرب منهم للايمان لا تختزهم وكلامهم هذا فانهم أول أمارات ظهرت منهم مؤذنة بكفرهم وقيل هم لاهل الكفر أقرب

مضاف وهو اهل واللام متعلقة بالتمييز المقدرا على نصرة كما تقول انما لا يريد ان يضر بالعمرو ولا يضر بذلك
عند عدم اعتبار حذف المضاف ايضا وقوله تحذير بلامن الخذلان وهو عدم النصرة (قوله يظهر
خلاف ما يضررون الخ) هذه الجملة امام مستأنفة احوال من ضمير اقرب وقوله بأفواههم قيل انه تأكيدي
على حد ولا طائر يطير بجناحيه وقيل انه بيان لانه كلام لفظي لا نفسي وأما تنصير المصنف رحمه الله
كقول الزمخشري انه تصوير لهما فاقهم وان ايمانهم موجود في أفواههم فقط فينبغي كونه تأكيديا لهذه
القائدة فكان على المصنف رحمه الله أن يقول أو تصوير ولا يتبعه وفسر بعضهم التصوير بالتصغير لانه
يجوز اللسان كانه وقع في نسخة تصغير وكان غلط من الناسخ (قوله من النفاق وما يخلو به الى قوله
يعلم واجب) أي يبين قطعي بدليل مقابله (قوله بلامن وأوتكفون الخ) فهو كقوله وأسر والتجوى
الذي ظلموا وعلى الجزى الوجهين فهو من باب التجريد كقوله

يا خير من زكب المطي ولا * شرب الكؤوس بكف من يجلا

واستشهد لابدال المظهر من ضمير الغيبة بما ذكره وهو من شعر الفرزدق ومنه

فلما نصافنا الاداة أجهشت * الى غصون العنبرى الجراضم

فجاء بجاوله مثل رأسه * يشرب ماء القوم بين الصرام

على حاله لو أن في القوم حاقما * على جوده لضن بالماء حاتم

يجز حاتم بلامن ضمير جوده لان القوا في مكسورة والتصافي اقسام الماء بالحصى عند ضيق الماء
ويكون بجحر صغير يسمى مقلة يوزن رفة يشرب قدر ما يغمره فحاول العنبرى أي رجل
من بني العنبر كان رفيقا له الزيادة لشهره وشدة عطشه ولسعة بطنه وهو معنى الجراضم بضم الجيم والراء
المهملة وألف وضاده محجمة فميم والصرا ثم جمع صرعة وهي منقطع الرمل ويقال فيه الماء والاجهاش
التفرع الى الغير مع تهويل البكاء وغصون الجسد مكاسره وأسند لها الاجهاش لان محاياله تظهر فيها
وأعرب قعدوا حالاً لانه أقعد من العطف (قوله أي ان كنتم صادقين) أي ما اذ عيتموه سبب النجاة
ليس بمستقيم ولو فرض استقامته فليس بقيد أمّا الاول فلان أسباب النجاة كثيرة غاية ان القعود والنجاة
وجد امعا وهو لا يدل على السببية وأما الثاني فلان المهروب عنه بالذات هو الموت الذي القتل احد
طرقه وأسبابه فان صح ما ذكرتم ارفعوا أسبابه وأنتم معترفون بعدم ذلك هذا اذا كان متعلق الصدق
هو ما تضمنه قولهم من أن سبب نجاتهم القعود عن القتال أمّا لو كان ماصرح به من انهم لو اطاعونا
ما قتلوا فظاهر انه غير معلوم لجواز قتلهم في مضاجعهم وفي الكشاف وروى انه مات يوم قالوا هذه المقالة
سبعون منافقا بعد من قتل بأحد (قوله والخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأول كل أحد
الخ) كون الآية في شهداء أحد هو المروي في أسباب القول حتى قيل ان كونهم في شهداء بدر غلط لم يرو
عن السلف ولذا مرضه المصنف رحمه الله وعلى قراءة الخطاب الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأول كل
من يقف على الخطاب مطلقا وقيل من المنافقين الذين قالوا القعود واماماتوا وانما عبر عن اعتقادهم
بالظن لعدم الاعتدال به (قوله والمفعول الاول محذوف الخ) فذر الزمخشري ولا يحسنهم الذين قتلوا
أمواتا أي لا يحسن الذين قتلوا أنفسهم أمواتا واعتراض بأن فيه تقديم المضمر على مفسره وهو
مخصوص بما كان ليس هذا منها ورد بأنهم وان لم يذكره لكن عود الضمير على الفاعل التأخر لفظا جائز
لتقدمه رتبة ومعنى وتعدي أفعال القلوب الى ضمير الفاعل جائز وقد صرح في شرح الكشاف بجواز ظنه
زيد منطلقا فهذا غير مبني وأما حذف أحد مفعولي باب علم وظن فلا يمنع لاختصار الاقتصار وما هنا
من الاول فيجوز مع أنه يجوز لاقتصار بعضهم ويكفي للتخريج مثله فان قيل كيف جازني المقتولين قيل
لانهم أحياء ونفوسهم بالله مدركة وقيل انهم ينفقوا كونهم أحياء فكيف ينهوا عن الظن بكونهم أمواتا
الآن يجعل نفيا لانه ورد تأكيديا والتى وان قل أو هو نهي عن حسبانهم أنفسهم أمواتا في وقت ما

نصرة منهم لاهل الايمان اذ كان الخضر لهم
ومعناهم تقوية للمشركين وتحذير لالمؤمنين
(يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم سم)
يظهرون خلاف ما يضررون لواطى قلوبهم
ألسنتهم بالايمان وازافة القول الى الافواه
تأكيديا وتصوير (والله أعلم بما يكفون)
من النفاق وما يخلو به بعضهم الى بعض فانه
يهامه مفسلا يعلم واجب وأنتم تعلمونه بجلا
بأمارات (الذين قالوا) رفع بلامن واو
يكفون أو نصب على الذم أو الوصف للذين
نافقوا أو جز بلامن الضمير في بأفواههم
أو قلوبهم كقوله

على جوده لضن بالماء حاتم

(لاخوانهم) أي لاجلهم يريد من قتل يوم
أحد من أقاربهم أو من جنسهم (وقعدوا)
حال مقدر بقدر أي قالوا قاعدين عن
القتال (لو اطاعونا) في القعود (ما قتلوا)
كالم يقتل وقرأ هشام ما قتلوا بالثنية
التاء (قل قاعدوا عن أنفسكم الموت
ان كنتم صادقين) أي ان كنتم صادقين انكم
تقعدون على دفع القتل عن كتب عليه
قاعدوا عن أنفسكم الموت وأسبابه فانه
أحرى بكم والمعنى ان القعود غير مخرج عن الموت
فان أسباب الموت كثيرة فكم كان القتال يكون
سببا للهلاله والقعود يكون سببا للنجاة قد
يكون الامر بالعكس (ولا تحسبن الذين قتلوا
في سبيل الله أمواتا) نزلت في شهداء أحد
وقيل في شهداء بدر والخطاب لرسول الله
صلى الله عليه وسلم وأول كل أحد وقرئ بالياء على
استناده الى ضمير الرسول أو من يحسب أو الى
الذين قتلوا والمفعول الاول محذوف لانه
في الاصل مبتدأ جائز الحذف عند القرينة
وقرأ ابن عامر قتلوا بالثنية بدلا من كثرة
المقتولين

(بل أحياء) أي بل هم أحياء وترى بالنصب على معنى بل أحسنهم أحياء (عند زيارتهم) ذور في منه (يرزقون) من الجنة وهو ما كيد أن يكونهم أحياء (فرحين بما آتاهم الله من فضله) وهو شرف الشهادة والقوة بالحياة الأبدية والقرب من الله سبحانه وتعالى والتمتع بهم الجنة (ويستبشرون) يسترون (بالشارة) بالذين لم يلقواهم أي بأخوانهم المؤمنين الذين لم يلقوا أفيضة وأبهم (من خلفهم) ٨١ أي الذين من خلفهم زماناً أو رتبة (الأخوف) عليهم ولا هم يحزنون) بدل من الذين والمعنى أنهم يستبشرون بما تبين لهم من أمر الآخرة وحال من تركوا خلفهم من المؤمنين وهو أنهم إذا ما قوا أو قتلوا كانوا أحياء حياة لا يكتدروا خوفاً وقوعاً محذور وخزن فوات محبوب والآية تدل على أن الإنسان غير الهيكل المحصور بل هو جوهر مدرك بذاته لا ينفق بغير البدن ولا يتوقف عليه أدراكه وتألمه والتذاده ويؤيد ذلك قوله سبحانه وتعالى في آل فرعون الساريعرون عليهم الآية وما روى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه عليه الصلاة والسلام قال أرواح الشهداء في أجواف طير خضر ترد أنهار الجنة وتأكل من ثمارها وتأوي إلى قناديل معلقة في ظل العرش ومن أنكر ذلك ولم ير الروح الأرحم ومرضا قال هم أحياء يوم القيامة وأما صفوايه في الحال لثبته ودنوه وأحياء بالذكرا وبالإيمان وفيها حث على الجهاد وترغيب في الشهادة وبعث على ازدياد الطاعة وأعاد لمن غنى لأخوانه مثل ما أتم عليه وبشرى للمؤمنين بالقلاح (يستبشرون) كره للتوكيد وليلحق به ما هو بيان لقوله الأخوف ويجوز أن يكون الأول بحال أخوانهم وهذا بحال أنفسهم (نعمه من الله) توأما لأعمالهم (وفضل) زيادة عليه كقوله سبحانه وتعالى للذين أحسنوا الحسنى وزيادة وتكبرهما لتنظيم (وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين) من جهة المستبشرين بطف على فضل وقرأ الكسائي بالكسر على أنه استئناف معترض دال على أن ذلك أجر لهم على إيمانهم مشعر بأن من لا إيمان له أعماله محبطة وأجوره مضبوطة (الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح) صفه للمؤمنين أو نصب على المدح أو ابتدأ خبره (الذين أحسنوا منهم) وانقوا أجزعهم بجميله ومن البيان والمقصود من ذكر الوصفين المدح والتعليل لا التقييد لأن المسيحيين

ومناسبه تقدير بل هم أحياء للاستقرار (قوله بل أحسنهم أحياء) هذا يخرج الزجاج وأورد عليه الفارسي أن الأمر يقين فلا يؤمر فيه بحسبان ولا يضر إلا الحسبان لا اعتقادهم أو أوجع لهم أذلا دلالة للمذكور عليه ورد بأنه يكفي مثله قرينة على أي حال وهذا محتمل وتعب وأما الأمر بالحسبان والظن فلا مانع منه بل التكليف بالظن واقع فحق قوله فاعتبروا يا أولي الأبصار أمر باليقين وتحويل الظن وأما أن المراد اليقين وتقدير أحسنهم المشاكلة فتعسف لأن الخذف في المشاكلة لم يعهد (قوله ذور في منه) يعني أن عند هذا ليس للقرب المكانى لاستحالة ولا معنى في علمه وحكمه كما يستعمل له عند في نحو عند أبي حنيفة كذا لعدم مناسبة المقام وعدم مناسبه ظاهرة وإن قيل أنه مناسب بلا شبهة لأنه يدل على التحقق لأن المقام مقام مدح وهذا التفسير أنسب به وفي الكلام دلالة على التحقق من وجوه أخر بل هو بمعنى القرب ثم فاوربته واختلاف في رسم ذور ونحوه فرسمه بعضهم بدون لأن الألف اغتمزاد بعد واو ضمير الجمع الاسمية فنحو قالوا وهذه ليست ضمير أو منهم من رسمها في أو مثله تشبيهها بالهايا والضمير في الفعل والحياة الأبدية من كونهم أحياء والقرب من عند الله والتمتع من قوله يرزقون (قوله بستر ون بالشارة الخ) البشارة الخبر السار والاستبشار طلب العلم على السرور وبما علموا من حاجهم فاستعمل في لازم معناه وهو استئناف أو معطوف على فرحين لتأويله بفرحون والمراد بالخلفية التأخر في زمان شهادتهم أو في رتبة فضيلتهم وأن لا خوف بدل من الذين بدل استحال وجوز فيه النصب بترفع الخافض أي لأن لا أوبان لا والخوف وقوع المكروه والحزن ضد المرح وخصه بقوات المحبوب لأن أكثر استعماله فيه وبه تتم مقابلة الخوف وخوف مضاف ولا وجه له قيل أن خوف بلاتونين لتقدير الإضافة كما بين ذراعى وجهة الاسد (قوله والآية تدل على أن الإنسان غير الهيكل المحسوس الخ) الهيكل بمعنى البدن وهو يطلق عليه كسبراي بمعنى ليس الإنسان مجرد البدن بدون النفس المجردة بل هو في الحقيقة النفس المجردة وإطلاقه على البدن أشد التعلق بها وهي جوهر مدرك لذاته أي من غير احتياج إلى هذا البدن لوصفه بعد مفارقة بالتمتع ونحوه وأما جواز أن يتوقف أدراكه على بدن آخر كما في حديث الطير الخضراء فلا يدل عليه مع عموم لاهل العذاب وكونه مدرك لذاته بإضافة مدرك الجمع للذات بعيد (قوله في أجواف طير خضر الخ) قيل هو على ظاهره وأن أرواح الشهداء أعني نفوسهم التي بها الإدراك والتميز تحمل أبدان الطير والمتنعم في الجنة فتلك بذلك أو تتحل طيوراً خضراء أو تتعلق بها فين جعلها مجردة وقيل المراد أنها تتعلق بالافلاك والكواكب فتلك بذلك أو تكذب زيادة كمال وهذا يلائم القناديل المعلقة تحت العرش ومن أول الحديث قصد سد باب التماسخ ومن هذا الحديث أخذ المثل المشهور والنفس خضراء بمعنى أنها تميل لكل شيء وتشتهيه ومن أنكر تجردها وجعلها عرضاً أو الانقاس أول الخبيثة المذمومة بحياة أخرى أو بالحياة المعنوية وهي بقاء الذكر الحسن وحكم الإيمان ونوابه والاحاد من أجدته وجدته محموداً وذلك أنهم مدحوا بأبنهم يستبشرون بحصول النعمة والفضل وعدم الحزن واللعوق إن خلفهم والبيان لقوله الأخوف لأنه نعمه الله فضله أو الاستبشار الأول بدفع المضار ولذا تقدم والثاني لوجود المسارة وقوله عطف على فضل هو قول للتحاة أو على نعمة على الآخر (قوله على أنه استئناف الخ) والاعتراض على القول بأنه يكون تذييل لا وفي آخر الكلام ولا يشترط أن يكون في وسطه ولا حاجة إلى تكلف توجيهه أصلاً (قوله دال على أن ذلك أجر لهم على إيمانهم) هو مأخوذ من التعليق بالمتن كما ترمز أرواحاً باط العمل أن لا يعتد به ولا ينثر وهو من المسائل المينة في الأصول ووجه دلالة النظم عليه ظاهر (قوله خبره للذين الخ) يعني أجزع مبتدأ مؤخر والجار والمجرور خبره والجملة خبر المبتدأ الأول أو الجار والمجرور خبره وأجزع فاعله ومن بيانية وفيه تجريد ومبالغة كما تقول لي منك عالم وأما حمل عليه لأنهم كلهم محسنون متقون والروحاء براة مقنوحة وواو ساكنة وحاء ودم موضع بين مكة والمدينة وقوله فندب أي دعا وقوله يومنا أي وقعنا

نخرج عليه الصلاة والسلام مع جماعة حتى بلغوا حراء الاسد وهي على ثمانية أميال من المدينة وكان بأصحابه القرع فضاء لواء على أنفسهم حتى لا يقرتهم الاجراء في قلوب المشركين فذهبوا فاقبلت (الذين قال لهم الناس) يعني الركب الذين استقبلهم من عبد قيس أو نعيم بن مسعود الانصبي وأطلق عليه الناس لانه من جنسه كما يقال فلان ركب الخيل وماله الاقرس واحد أولاه انضم اليه الناس من المدينة وأذاعوا كلامه (ان) الناس قد جعوا لكم فاشنؤهم) يعني أباسفان ٨٢ وأصحابه روى أنه نادى عند انصرافه من أحد أصحابه محمد بن عمرو بن عبد القابل ان شئت فقل

عليه الصلاة والسلام ان شاء الله تعالى فلما كان القابل خرج في أهل مكة - حتى نزل بئر الطهران فاقبل الله العجب في قلبه وبدله أن يرجع فزبه ركب من عبد قيس يريدون المدينة لانه لم يشرط لهم حمل بعير من زبيب ان يطوا المسلمين وقيل اني نعيم بن مسعود وقد قدم معتمرا فساء ذلك والتزم له عشرة من الابل فخرج نعيم فوجد المسلمين يتجهزون فقال لهم انوكم في دياركم فلم يفتكم أحد الا شريد ففزعوا أن يخرجوا وقد جعوا لكم ففزعوا فقال عليه الصلاة والسلام والذي نفسي بيده لا يخرج مني ولا يخرج مني أحد فخرج في سبعين راكبا كلهم يقولون حسبنا الله (فزادهم ايمانا) الضمير المستكن للمقول وأما صدر قال أو لعله ان أراد به نعيم وحده والبارز لم يقل لهم والمعنى أنهم لم يلقوا اليه ولم يضعوا بل ثبت به بقيتهم بالله سبحانه وتعالى وزاد ايمانهم وأظهروا حجة الاسلام وأخلصوا الشبهة عنده وهو دليل على ان الايمان يزيد وينقص وبعضه قول ابن عمر رضي الله عنهما فلقا بارسول الله الايمان يزيد وينقص قال نعم يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة وينقص حتى يدخل صاحبه النار وهذا ظاهر ان جعل الطاعة من جملة الايمان وكذا ان لم يجعل فان الذين يزداد بالالف وكثرة التأمل وتناسر الحج (وقالوا حسبنا الله) حسبنا وكفينا من أحسبه اذا كفاه ويدل على انه معنى المحسب انه لا يستفيد بالاضافة نعرفها في قولك هذا رجل حسبك (ونعم الوكيل) ونعم الموكول اليه هو (فانقلبوا) فرجعوا من بدر (بنعمة من الله) عافية وثبات على الايمان وزيادة فيه (وفضل) ربح في التجارة فانهم لما انقلبوا وافواهم بأسواقا فاجتروا ورجعوا (لم يمسهم سوء) من جراحة وكبد

وأيام العرب وقائعهم وجرا بالتمضاف الى الاسد اسم موضع على ثمانية أميال من المدينة وليست بدر الصغرى لان هذه في وقعة أحد بدر الصغرى بعد بسنة وقوله وكان بأصحابه القرع يعني جراحات من حرب أحد ومعنى تجاء لواء على أنفسهم تكلفوا حمل المشقة عليها وكان المشركون هموا بالرجوع الى المدينة فلما نمت المسالون خلفهم خافوا وذهبوا (قوله يعني) اي بالناس الركب الخ) فالناس الثاني غير الاول وأل فيه ماله سدس لكن الناس الاول ان كان الركب قطاها لانهم جمع وان كان نعيم فاطلق عليه ذلك كما يطلق الجمع واسم الجمع المحلى بالالف واللام الجنسية على الواحد منه مجازا كما صرحوا به أو باعتبار أن المذيعين لكلامه كالفائدين لهم (قوله روى الخ) رواه ابن جرير وغيره وضمير انه لابي سفيان رضي الله عنه ومرة الظهران محل معروف بقرب مكة والميرة بكسر الميم شراء الطعام أو الطعام نفسه وثبطوا يعني عاقبهم عن الخروج وغرضه أن يقال خرج أبو سفيان ولم يخرجوا أو ان لا يقع القتال لخوفه وقوله انوكم في دياركم يعني أحد والشريد الفاتق (قوله الضمير المستكن) قيل في رجوعه الى الفاعل ضعف لان الجمع أطلق على واحد مجازا فلا يجوز افراد ضميره اذ لا يقال مفارقه شاب باعتبار أن المراد مفارقة ورد بأنه يكون كرجوع الضمير للفظ والمعنى ولا مانع منه ويحتمل أن الضمير أي فزادهم ايمانا بسبب ذلك (تنبيه) * قوله ان المراد بالناس نعيم هذا مذهب اليه المقسمون والسهيلي وقال ابن عبد البر وابن حجر في أماليه هذا المأرود مستندا وان نقله النعالي عن مجاهد وعكرمة وقال الواقدي وابن اسحق انهم ناس من عبد قيس ورووه بسند فيه انقطاع واتهام وانحصر تسميته نعيميا في مقاتل وهو متروك ووقع في التسمية بسند قوي فيهم منهم وساقه (قوله وهو دليل على أن الايمان يزيد وينقص الخ) والكلام فيه معروف في الاصول والحديث والمصنف رحمه الله بنى كلامه أولا على أن الاعمال داخله في الايمان فزيادته ظاهرة وثباته على أن نفس التصديق والاعتقاد يقبل ذلك وأما من لم يجعل الاعمال منه ولم يجعل التصديق قابلا للزيادة والنقصان فيقول ما ورد فيه بأنه باعتبار المتعلق وما يؤمن به وقوله وينقص حتى يدخل صاحبه النار منه يضعف حتى يقع صاحبه في أمور توجب دخول النار والا فلا يمان لا يوجب النار بل الجنة ولو جدد اخرج دلالة (قوله حسبنا) وكأننا الخ) يعني أنه بمعنى اسم الفاعل ولذا وصف به التسمية وهو مضاف لان اضافة اسم الفاعل لفظية لا تفيد نعر بفاو يعلم منه أن المصدر المؤول باسم الفاعل له حكمه في الاضافة وفي عطف جملة نعيم الوكيل الانشائية على حسبنا الله الخبرية بكلام فمن جوزه مطلقا او فيما له محمل من الاعراب لتأويله بالمراد فالامر عنده ظاهر وتفصيله في حواشي المطول وقوله الموكول اليه اشارة الى أن فعليل بمعنى مفعول وقوله فرجعوا من بدر المراد بدر الصغرى وهي بعد أحد بسنة (قوله قد فضل عليهم بالتثبيت الخ) التثبيت وما بعده معلوم مما مر وقوله تحسيرا بالخاء المعجمة بمعنى ايقاعهم في حسرة وندم على ما فاتهم ويحتمل الاجماع أي نسبة الى الخسران والفضلال وحرم مبنى للفاعل ونفسه مفعوله أو مبنى للمفعول ونفسه تأكيد للضمير المستتر وما فازوا به مفعوله الثاني (قوله يريد به المشط نعيم الخ) يعني ذلككم اشارة الى المشط والمعوق بقوله ان الناس قد جعوا لكم بالذات وهو نعيم أو بالواسطة كابي سفيان والشيطان بمعنى ابليس خبره على التشبيه بالبليغ أو الشيطان صفة على التشبيه أيضا ويحتمل أن يكون مجازا حيث جعله هو فان كان الاشارة الى القول فلا بد من تقدير مضاف أي يقول الشيطان ويكون الشيطان بمعنى ابليس لانه علم بالغلبة وأما على تقدير المضاف وان احتمل أن يكون الشيطان مستعارا له لكن فيه تكلف معنى مع التقدير والتجوز فلا تترك المصنف رحمه الله كغيره والتجوز في الاضافة الى

عذر (واتبعوا رسول الله) الذي هو مناط الفوز بخير ابدان بجراتهم وخروجهم (واقعه ذو الفضل العظيم) قد فضل عليهم بالتثبيت ابليس وزيادة الايمان والتوفيق للمبادرة الى الجهاد والتصلب في الدين واظهار الجسارة على العدو وبالحفظ على كل ما يوسوسهم واصابة النفع مع ضمان الاجر حتى انقلبوا بنعمة من الله وفضل وقيل في نفسه تحسيرا لانه لم يخطئ ولا يخطئ في حرم نفسه ما فازوا به (انما ذلكم الشيطان) يريد به المشط نعيم أو ابليس والشيطان خبر ذلكم وما بعده بيان لشيئته أو صفته وما بعده خبره ويجوز أن تكون الاشارة الى قوله على تقدير مضاف أي انما ذلكم قول الشيطان يعني ابليس

(يخوف أولياءه) القاعدون عن الخروج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يخوفكم أولياءه الذين هم أبو سفيان وأصحابه (فلا تخافوهم) الضمير للناس الثاني على الأول وإلى الأولياء على الثاني (وخافون) من مخالفة أمرى بخافه واعم رسول (ان كنتم مؤمنين) فان الايمان يقتضى ايثار خوف الله تعالى على خوف الناس (ولا يحزنك الذين يسارعون في الكفر) يفتنون فيه سرى عا حرم عليه وهم المنافقون من المتخلفين أو قوم ارتدوا عن الاسلام والمعنى ولا يحزنك خوف أن يضر ولو يبعثوا عليك لقوله (انهم لن يضروا الله شيئا) أى ان يضروا أولياء الله شيئا يسارعون في الكفر وانما يضرهم انفسهم وشيئا يحتمل المفعول والمصدر وقرا نافع يحزنك بضم الياء وكسر الزاى حيث وقع ما خلا قوله في الانبياء لا يحزنهم الفزع الا كبره فانه فتح الياء وضم الزاى فيه والباقيون كذلك في الكل (يريد الله ألا يجعل لهم حظا في الآخرة) نصيبا من الثواب في الآخرة وهو يدل على تمامي طغيانهم وموتهم على الكفر وفي ذكر الارادة اشعار بان كفرهم بالغ الغاية حتى أراد ارحم الراحمين أن لا يكون لهم حظ من رحمة وأن يسارعهم إلى الكفر لانه تعالى لم يرد لهم أن يكون لهم حظ في الآخرة (ولهم عذاب عظيم) مع الحرمان عن الثواب (ان الذين اشتروا الكفر بالايمان لن يضرنا الله شيئا) والله عذاب اليم تكبر للثأ كيد أو نعمهم للكفرة بعد تخصيص من نافع من المتخلفين أو ارتدوا عن العرب (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خير لانفسهم) خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم أو اسكن من يحسب والذين مفعول وأنما نملى لهم بدل منه وانما اقتصر على مفعول واحد لان التحويل على البدل وهو ينوب عن المفعولين كقوله تعالى أم تحسب أن أكثرهم يسمعون

ابليس لانه يوسوسه وسبه فجعل كانه قوله (قوله أولياءه القاعدون عن الخروج الخ) يعنى أولياءه يحتمل أن يكون ثانيا مفعول يخوف والاول محذوف أى يخوفكم من أوليائه أى أبي سفيان وذويه لقوله فلا تخافوهم فان الظاهر عود ضميرهم الى الأولياء فيكون هم المخوف بهم ليلان التمسى عن المخوف منهم ويحتمل أن يكون المذكور هو المفعول الاول على أن المراد بهم القاعدون عن الخروج معه صلى الله عليه وسلم والثاني متروك أو محذوف للعلم به أى يوقعهم في الخوف أو يخوفهم من أبي سفيان وأصحابه فلا يصح عود ضمير تخافوهم على أوليائه بل هو راجع الى الناس في قوله ان الناس قد جمعوا الكفر كضمير اخشوهم فهو ردله وبني الخطاب في ذلك الى قوله ان كنتم مؤمنين للقاعدون والخارجين معه صلى الله عليه وسلم والجميع قال التحرير الظاهر الاول لان الخارجين لم يخافوهم بل خافوا الله وقالوا احسبنا الله ويجوز أن يكون للجميع والقصد التعريض بالقاعدين واذا كان الخطاب للقاعدين فأولياءه على أحد الوجهين من وضع الظاهر موضع الضمير نعيما عليهم بأنهم أولياء الشيطان (قوله الضمير للناس الخ) الناس الثاني هو الذى في قوله ان الناس قد جمعوا الكفر وقوله على الاول أى على التفسير الاول لقوله أولياءه اذ المراد به القاعدون عن الخروج معه من المنافقين والمخوف لبس هم بل أبو سفيان والمنسركون وهم المراد من الناس الثاني كما مر وعلى تفسير الأولياء الثاني هم عين الناس الثاني فيعود اليهم ضمير ولذا رجحه الزمخشري لقربه وتبادره والمصنف عكسه (قوله من مخالفة أمرى الخ) فالخطاب بقوله فلا تخافوهم كما مر المؤمنون وقوله ان كنتم مؤمنين مع تحقق ايمانهم الهاب وتهميهم لهم فان كان الخطاب للجميع ففيه تغليب وأما جعل الخطاب للمنافقين على الالتفات وان كان لا تكلف فيه بخلاف الظاهر ولذا ترك الالتفات اليه (قوله يفتنون في الكفر لانه أمر يضرهم الخ) يعنى المنهى عنه الحزن لخوف ضررهم بدليل ما بعده لا الوقوع في الكفر لانه أمر قبيح يحزنه فليست الصلة علة لعدم الحزن كما هو المعهود في مثله وفي المائة أن المعنى يسارعون في اظهاره بما يلوح منهم من آثار الكيد للاسلام ومن موالاة المشركين وهو راجع الى هذا التفسير لان كسدهم وموالاتهم هو عين الضرر فلا يرد عليه ما قيل انه أيضا قبيح يفتقر الى تأويل (قوله أى ان يضرنا أولياء الله الخ) قدر المضاف للقرينة العقلية عليه وكوثرهم انما يضرهم انفسهم مأخوذ من أن الله لم يجعل لهم حظا في الآخرة لم يسارعهم للكفر وقوله شيئا يحتمل المفعول أى بواسطة حرف الجزأى بشئ واليه أشار بقوله يضرهم بها ولا حاجة الى تأويله بما يعتدى بنفسه الى مفعولين والمعنى على الصدرية ضررنا (قوله وهو يدل على تمامي الخ) لانه ان لم يستمر كفرهم لم يقطع نصيبهم من الآخرة قبل وما ذكره من وجه ذكر الارادة تبع فيه الزمخشري وهو مبنى على مذهبه في أن ارادة الله تعالى لا تتعلق بالشر فالصواب تركه وان وجه ذكره لانه لا يخرج عن ارادته شئ من خيرا وشرا وليس بشئ لانه لم يقل انه لم يرد كفرهم ولم ير من اليه فليس فيه مخالفة لاهل السنة لانه ولا من العلامة وهذه نكتة سرية لا داعي لتركها وقوله مع الحرمان عن الثواب مستفاد مما قبله (قوله تكبر للثأ كيد الخ) لما كان هذا وما قبله واحدا يحسب المال والظاهر بين وجهه بأنه تأكيد له أو المسارعون للكفر المتنافقون أو من ارتد وهذا عام لكل كافر فاردفه به تيمنا وتنبيها على انه لا يختص بهم وجوز الزمخشري العكس بأن يكون الاول عاما لكفار وهذا خاص بالمنافقين أفردوا بالذكر لانهم أشد منهم في الضرر والكيد وقوله أو ارتد من العرب في نسخة الاعراب وقيل ان المراد بالاول المتنافقون أو من ارتدوه هؤلاء اليهود (قوله والذين مفعول وأنما نملى لهم بدل الخ) اذا كان الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم فالمقصود التعريض بهم اذ حسبوا ما ذكره الذين أحد المفعولين ولا يجوز الاقتصار في هذا الباب على الصحيح وأنما الخ لتأويله بالمصدر لا يصح جملة على الذات فلا يقع ثانيا في باب علم الابتغدير في الاول أى حال الذين

أو المفعول الثاني على تقدير مضاف مثل ولا تحسن الذين ٨٤ كفروا أصحاب أن الاملاء خبر لانفسهم أو ولا تحسن حال الذين كفروا أن الاملاء خبر

لانفسهم وما مصدرية وكان حقه أن تفصل في الخط ولكنها وقعت متصلة في الامام فاتح وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم والكسائي وبعقوب بالياء على أن الذين فاعل وأن مع ما في حيزه مفعول وقع سينه في جميع القرآن ابن عامر وحزرة وعاصم والاملاء الامهال واطالة العمر وقيل تخليتهم وشأنهم من أملى لفرسه إذا أرخى له الطول ليرعى كيف شاء (انما على لهم ليزدادوا انما) استئناف بما هو العلة للحكم قبلها وما كافة واللام لام الارادة وعند المعتزلة لام العاقبة وقرئ انما بالفتح هنا وبكسر الاولى ولا يحسن بالياء على معنى ولا يحسن الذين كفروا وأن املاءنا لهم لزيادة الاثم للتوبة والدخول في الايمان وانما على لهم خيرا اعتراض معناه ان املاءنا خيرا لهم ان انتبهوا وارتكوا فيه ما فرط منهم (ولهم عذاب مهين) على هذا يجوز أن يكون حال من الواو أي ليزدادوا انما معداهم عذاب مهين (ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب) الخطاب امامة الخلفين والمنافقين في عصره والمعنى لا يترككم مختلطين لا يعرف مخلصكم من منافقكم حتى يميز المنافق من المخلص بالوحي الى نبيه بأحوالكم وبالتكاليف الشاقة التي لا يصبر عليها ولا يدع عنها الا الخلاص المخلصون منكم كبذل الاموال والانفس في سبيل الله ليختبر النبي به بواطنكم ويستدل به على عقائدكم وقرأ حزرة والكسائي حتى يميز هنا وفي الانفال بضم الياء وفتح الميم وكسر الياء وتشديد هاو الباقون بفتح الياء وكسر الميم وسكون الاء (وما كان الله ليطعكم على الغيب ولكن الله يجتبي من رسله من يشاء) وما كان الله ليؤتي أحدكم علم الغيب فيطلع على ما في القلوب من كفر وايمان ولكنه يجتبي لرسالاته من يشاء فيوحى اليه ويخبره ببعض الغيبات أو ينسب له ما يدل عليه (فآمنوا بالله ورسوله) بصفة الاخلاص أو بأن تعلموه وحده مطلع على الغيب وتعلموه هم عبادا مجتبيين لا يعلمون الا ما علمهم الله سبحانه وتعالى ولا يقولون الا ما أوحى اليهم

وشأنهم أو في الثاني أي أصحاب انما الخ أو هو بدل مقصود بالذات وأن المفتوحة مع اسمها وخبرها تسد مسد المفعولين لحصول المقصود من تعلق أفعال القلوب بالنسبة الاسنادية لاعتبار الحذف لاختصار أي لا تحسن خبرية الاملاء ثابتة لهم وان كان رأيا لانه ليس مرادهم هنا مثل الآية الاخرى لوقوعه فيها بدون بدلية وقوله أو المفعول الثاني معطوف على قوله بدل وهو اشارة الى وجهي التقديرين السابقين وانما قيدهم بقوله لانفسهم لانه خير للمؤمنين لئيل الشهادة وفضيلة الجهاد وغيره وما مصدرية فكان حقه الفصل انما كتبت في المصحف العثماني موصولة وهو المراد بالامام في اصطلاح القراء والمفسرين فاتبع واتباعه لازم ووجهه مشاكلة ما بعده والجل على الاكثر فيها والاملاء بمعنى الطول ليس خبرا لهم لزيادة انماهم وتفسيره بالتخيلة هو الذي في الكشاف وتفسيره به مبني على مذهبه لان شأنهم الكفر وقد دخل بينه وبينهم لانه اراده وخلقه فيهم وشأنهم مفعول معه وطول بكسر الطاء وفتح الواو الجبل الذي بطول للادب لا ترى فعلى هذا هو استعارة (قوله) استئناف بما هو العلة للحكم قبلها بين نهيم عن حساب خيريته بأنه لزيادة انماهم والقائلون بأن الخير والشر بارادته تعالى يجوزون التعليل بمثل هذا امالانه غرض وانما لانه مراد مع الفعل فينسب به العلة عند من لم يجوز لتعديل أفعاله بالاغراض وأما المعتزلة وان قالوا بتعليلها فكأن القبيح ليس مراد الله عندهم ومطلوبه واغراضا فلذا جعلوا ازدياد الاثم هنا باعضا نحو فعدت عن الحرب جينا لا غرضا بطلب حصوله ولما لم يكن الازدياد متقدما على الاملاء هنا والباعث متقدما جعلوه استعارة بناء على ان سبقه في علم الله شبهه بتقدم الباعث في الخارج قيل ولم يذهب الى أنها لام العاقبة مع قوله تمكفه لان هذه الجملة لتعليل لما قبلها فلو كان الاملاء لغرض صحيح يترتب عليه هذا الامر القاسد القبيح لم يصح ذلك ولم يصلح هذا لتعليل انهم عن حساب املائهم خيرا لهم قلنا مثل فقول المصنف رحمه الله وعند المعتزلة لام العاقبة مخالف لمذهبهم كما سمعته فلذا تكلف بعضهم له أن المراد بقوله لام العاقبة أنها البتة لارادة (قوله) على معنى ولا يحسن الخ) على هذه القراءة الاملاء لارادة التوبة لان الاملاء للازدياد مني وعلى القراءة الاخرى هو مثبت والاخر مني ضمنا ولا تعارض بين القراءتين لانه عند أهل السنة يجوز ارادة كل منهم ما ولا يلزم تخلف المراد عن الارادة لانه مشروط بشرط كما أشار اليه المصنف رحمه الله بقوله ان انتبهوا الخ وانما على اعتراض ولا وجه لجعلها حالية (قوله) على هذا يجوز أن يكون حالا الخ) يعني أن ما في هذه القراءة مصدرية ويزدادوا خبران ولما لم يكن الاملاء الذي للتوبة والدخول في الايمان ملائمة لمقارنة العذاب المهين بل الثواب جعل الواو حالية داخله في حيز النبي عن الحساب بمنزلة أن يقول ليزدادوا وليكون لهم عذاب وهذا المعنى لا يحصل بالعطف نعم للاعتراض وجه ولذا قال المصنف رحمه الله يجوز وأن المصدرية سابقة للجملة وما المصدرية سابقة لصلتها فلا يتوهم أنه كيف يتوالى حرفا مصدر وأنما تصح العطف ويكون لهم عذاب معطوفا على ليزدادوا فاعلى ليزدادوا فاعلى الرذ وعلى القراءة الاخرى يجوز العطف والاعتراض أيضا وقراءة الفتح في الثانية شاذة (قوله) الخطاب لعامة المخلصين الخ) أي خطاب أنتم وهذا هو الذي يقتضيه الذوق والا كان الظاهر على ما هم عليه أو ليدركم فاقبل انه يحتمل أن يكون للمؤمنين وعد الله لهم بتصفية حوزتهم عن الكفار ونحوه أمرهم أو للمنافقين تهديد الله لم يتركوه الا لعدم مناسبة للنظم ولاداعي التلوين الخطاب ثم ذكر القرآت وهي من مازة أو مميزة مستددا وأما ما زه من يد فلا يوجد في اللغة كذا قال النحوي وأثبت في القاموس وهو حجة عليه (قوله) وما كان الله ليؤتي أحدكم الخ) فسر به هذا المناسبة سبب النزول وان احتمل أنه لا يطلع جميعكم بل يختص به من أراد ونصب ما يدل على الغيب من العلامات التي تدرك بالقراسة الصائبة والالهام الرباني لبعض أهل الكشف من الانفس القدسية وانما أول آمنوا بما ذكر لان الخطاب عام للمنافقين وهم مؤمنون ظاهرا ومجتنبين كمصطفين لفظا ومعنى وقوله ولا يقولون الا ما أوحى اليهم أي في أمر الشرائع وهذا الاينافي

روى أن الكثرة قالوا كان محمد صادقاً فليظن أن يؤمن من ينكره فثابت ومن السدى أنه عليه الصلاة والسلام قال عرضت على أمي وأعات
من يؤمن بي ومن يكفر فقال المنافقون أنه يزعم أنه يعرف من يؤمن ومن يكفر ونحن معه ٨٥ ولا بد من أن نقول (وان تؤمنوا) حق الإيمان (وتقوا)

التناقض (فلكم أجر عظيم) لا يتبادر بذهن ولا
تخمين الذين يضلون به آياتهم الله من فضله
هو خير لهم) القرآن فيه على ما سبق ومن
قرأ بالآية قد مضى فالتسايق وهو لا يرى
ولا نفس يغل الذين يضلون هو خير لهم
وكذا من قرأ بالآية ان جعل الفاعل ضمير
الرسول صلى الله عليه وسلم ومن يجب وان
جعله الموصول كان المفعول الأول محذوفاً
لذلك يضلون عليه أي ولا يحسن الضلالة
بظلم هو خير لهم (بل هو) أي البطل (نزلهم)
لا سحاب العذاب عليهم (سبطون
ما يضلوا يوم القيامة) بيان لذلك والمعنى
سبطون وبال ما يضلوا به الزام الطروق
وعنه عليه الصلاة والسلام ما من رجل
لا يؤذي زكاة ماله لأجل الله لها عاق
منه يوم القيامة (وقد سمعنا السموات
والارض) رده ما فيه ما عاينوا ثوابه ولا
يضلون عليه به ولا يفتقرون في سبيله
أو أنه رث منهم ما يكره ولا يتقونه في
سبيله لا كهم رثي عليهم الحسرة والعقوبة
(وانه بما به دون) من المنع والاعطاء (خير)
فيما رثكم وقرأ أفاع ومن عامر وعاصم وجزء
والكسائي بالآية على الالتفات وهو أبلغ في
الوعيد (قد سمع الله قول الذين قالوا ان الله
فغيره نحن أغنياء) فآياته اليهود ما هم من
ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً وروى أنه عليه
الصلاة والسلام كتب مع أبي بكر رضي الله
تعالى عنه إلى يهود بني قينقاع يدعوهن إلى
الإسلام وأقام الصلاة وآتوا الزكاة وأن يقرضوا
الله قرضاً حسناً فقال قينقاع بن عازر رآه أن
الله فقير حتى سأل القرض فظلمه أبو بكر رضي
الله تعالى عنه على وجهه وقال لولا ما بيننا من
العهد اضربت عنقك فشكاه إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم وحجده ما له قزلت والمعنى
أنه لم يحفظ عاه وأنه أعذاهم العقاب عليه
(سكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق)
أي سكتبه في صحائف الكتبة واستغفطه
في علنا لانهم لا تكلمة عظيمة أذو كثر بالله

اجتهاده صلى الله عليه وسلم لانه أمور به فهو مستند إلى الوحي أيضاً وقوله روى الخ روى ابن جرير
من السدى وأما المذكور بعده فقال السبطي رحمه الله لما وقف عليه والمراد بالآية في قوله أمتي
أمة الدعوة ولا يجوز أن يراد الأجابة وهو عام لمن في عصره وغيره ويحتمل أن المراد من في عصره فقط وقوله
حق الإيمان لما مر وفسر التقوى بالمعنى القوي وخصه بما ذكر لانه أنسب بالمقام ولا يتبادر بمعنى
لا يقدر ويحتمل (قوله قد مضى فالتسايق) ترجمه وقوله محذوف لانه يضلون الخ تكرري في هذا
الكتاب والكشاف جواز حذف أحد مفعولي هذا الباب وظاهر كلامه في سورة النور أنه اذا
اتخذ الفاعل والمفعولان كما في قوله ولا يحسن الذين قتلوا في سبيل الله أموالهم منهم بعضهم أنه يشترط
في حذفه ذلك وأجيب بأن المراد منه الجواز اذا قويت الدلالة وظهور القرينة وهذا كذلك على أن
الذين يضلون الفاعل لما اشغل على البطل كان في حكم اتحاد الفاعل والمفعول وهو تكلف لم يذهب
إليه أحد من العلماء وأما جعل هو ضمير رفع استعير في مكان المنصوب وهو راجع للبطل أو الإنشاء على
أنه مفعول أول فتعسف لا يدين بالنظم راجع به ضميرهم تبعاً لأبي البقاء حتى قال في الدر المحزون
أنه غلط وهو ضمير فصل بين مفعولي حسب وهو مراد أبي البقاء قوله أنه تأ كيد فلا وجه لردّه بأن
الضمير لا يؤكد المظهر (قوله والمعنى سبطون الخ) بالإنشاء للفاعل والمفعول قبله أنه إشارة إلى أن ما في
الآية والحديث غريب ولا طوط حقيقة وفي قوله زكاة ماله إشارة إلى أن الوعيد مد على ترك الانفاق
الواجب والحديث المذكور أخرجه البخاري والترمذي والنسائي والشجاع هذا الحجة العظيمة
وفي شروح الكشاف أن من أمثاله لم تقلدها طوق الحجة والضمير لفصله والصفة وشبهه مبطوط
الحجة في الزوم قبل ولا يستعمل إلا في الشر فان أرادوا في هذا المثل فصححوا ولا فلا تقول المتنبي

أقامت في الرقاب له أباد • هي الاطواق والناس الحام

وبه صرح في الأساس (قوله وله ما فيهم ما عاينوا ثوابه الخ) يعني أن المبرات مصدر كالمعاد والمراد به
ما عاينوا ثوابه حقيقة أو أن المراد أنه يرثه يعني أنه يقتل البسه ويخرج عن أيديهم ثم ظاهر أو لا فهو له
حقيقة وعلى هذا فهو مجاز قال الزجاج رحمه الله أي أن الله تعالى يفي أهلوه أغنيان بما قيمه ما ليس
لا حديقهم مما مات فخرطوبوا بما يعاون لانهم يجمعون ما يرجع إلى الإنسان بما أكله وكفه فيجازيكم
قبل الاظهار فيجازيهم لانه في صدق قرأة الغيبة دليل ما بهد ومريان ككون العلم عبارة عن الجزاء
في القرآن وكونه أبلغ لان تهديداً العظيم بالراجحة أشد (قوله قالته اليهود لما سمعوا الخ) وفي نسخة
قاله اليهود والحديث المذكور يخرج عن ابن عباس رضي الله عنهما روى ابن جرير وروى
سواء كل من اعتقاد أو استهزاء بالقرآن وهو الظاهر لا يصدر إلا عن غير عظيم وتفسير مع الله بعدم
خفائه عليه وأعداد العقاب عليه وتبع فيه الزمخشري وهو مناسب لمذهبه في انكار الصفات وإن كان
ليس مراده ذلك كما بينه شراحه بل مراده أنه تعالى لجميع لجميع السموات فتخصيص هذا كتابة عن
أنه أعذله مما يبايناسبه فليس معاقب قبول ورضا كما في سمع الله ان حده بل معاقب ظهور وتهديده لانه
سمع ما قالوه من غير تبليغ فهو أشد غضب عليهم وأيضاً أنهم أنكروه ولا مجال لانكاره لانه سمعه ولهذا
أكده لان انكارهم للقول بمنزلة انكار السمع (قوله منسكبه في صحائف الكتبة الخ) يعني أن الكتبة
حقيقة والاسناد مجازي أو استعارة والاسناد على حقيقة وقوله لانهم لم يأخذوا من الكتبة لان من
لم يزل شياً يكتبه وكذا من السبب المفيدة للتأ كيد وقوله ليس أقول جريمة ان يكتبوها مأخوذة من عطف
ما سبق من جرائم أسلافهم (قوله وننقم منهم الخ) الباء في بأن نقول كما كتبت بالقلم أي ننقم
منهم بواسطة هذا القول الذي لا ينال الا وقد وجد العذاب قال الزجاج رحمه الله ذق كلمة تضال لمن
أيس من العفو أي ذق ما أنت فيه فاست بخلاف منه وقوله العذاب المحرق إشارة إلى أنه من الاضافة
البيان أي العذاب الذي هو المحرق لان المذهب الله لا الحريق أو الاضافة لاسبب انتزاعه من العذاب

تعالى أو أحقر زوا بالقرآن والرسول صلى الله عليه وسلم (٢٢ شهاب ث) ولذلك ظنهم مع قتل الأنبياء وفيه تبيينه على أمليس أول جرعة أرتكبوها وان
من اجترأ على قتل الأنبياء لم يستبد به أمثال هذا القول وقرأوا من كتب بالياء وضما رفع التاء وقتلهم بالرفع وبقول بالياء (وتقول ذوقوا عذاب
الحريق) أي وننتقم منهم بأن نقول لهم ذوقوا العذاب المحرق

ههنا لان العذاب مرتب على قولهم الناشئ
عن الجعل والتمهات على المال وغالب حاجة
الانسان اليه لتعصيل المطامع ومعظم مجله
به القنوف من فقدانه ولذلك كثر ذكر الاكل
مع المال (ذلك) اشارة الى العذاب (بما قدمت
أيديكم) من قتل الانبياء وقولهم هذا وائر
معاصيهم عبر بالايدي عن الانفس لان أكثر
اعمالها بين (وان الله ليس بظالم للعبيد)
عطف على ما قدمت وسيبته للعذاب من
حب ان تنفي الظلم يستلزم العدل المقضي
اثابة الحسن ودهاقبة المسي (الذين قالوا)
هم كذب بن الاشرف ومالك وحبي وقصاص
ووهب بن بهوذ (ان الله عهد البينا) أمرنا
في التوراة وأوصانا (أن نؤمن برسول حتى
يأتينا بقربان تأكله النار) بأن لا نؤمن برسول
حتى يأتينا بهم هذه المهجزة الخاصة التي كانت
لأنبياء بني اسرائيل وهو أن يقرب بقربان
فيقوم النبي فيدعو فتزل نار سماوية فتأكله
أي نصب له الى طابه بالاحراق وهو ذامن
مفترياتهم وأباطيلهم لان كل النار
القربان لموجب الايمان الا لكونه مهجزة
فهو وسائر المهجرات شرع في ذلك (قل قد
جاءكم رسول من قبلي بالبينات وبأذي قلتم
ظلم قلتمهم ان كنتم صادقين) تكذيب
والزام بأن رسلا جاؤهم قبله كركر باوجبي
في مهجرات آخر موجبة للتدقيق وبما اقترحوه
فقد نلوهم فلو كان الواجب للتدقيق هو
الاتيان به وكان نوقهم وامتناعهم عن
الايمان لا لغيره لم يؤمنوا بمن جاء به في
مهجرات آخر واجتروا على قتله (فان كذبوا
فقد كذب رسول من قبلك جاؤا بالبينات
والزبر والكتاب المنير) دليلة للرسول صلى الله
عليه وسلم من تكذيب قومه واليهود والزرير
زبور وهو الكتاب المقصور على الحكم من زبر
الشيء اذا حسبه والكتاب في حرف القرآن
ما ينفع من الشرائع والاحكام ولذلك جاء
الكتاب والحكمة معطاطين في عاقبة القرآن
وقيل الزبر المراءظ والزواجر من زبره اذا
زجرته

(قوله وفيه مباني الغث في الوعيد) أي في نفي ذوقوا عذاب الحرب يذكر العذاب والحرب
والذوق المنفي عن اليأس كما مر والقول لقتل النبي عن كمال الغيظ والغضب وقيل في قوله لقد سمع
الله الى هذا لأن السماع كناية عن العقاب العظيم وجعل ما قالوه عذرا لقتل الانبياء عليهم الصلاة
والسلام وحفظه بالكثبة واناداه لانه وتنا كيد بالسبين (قوله والذوق ادرال الطعوم الخ) قال
الراغب الذوق وجود الطعم بالغم وأصله فيما يقل تناوله دون ما يكثر فانه يقال له أكل يقال فلان ذاق
كذا وانا أكلته أي خبرته أكثر مما خبره اه تم اتبع فيه لادرال سائر المحسوسات والحالات
واستعمل في العذاب الشديد لان الذوق يكون لاجل الاكل فهو المبالغة فيه أن معناه ان ما أنتم
فيه من العذاب والهوان يعقبه ما هو أشد وأدهى ثم ذكر المصنف رحمه الله مناسبة ذكره هنا بأنه نشأ
من حب المال الذي أعظم صارفه وأدومها المأكل مع تناسب التوسع في الذوق والايدي (قوله
اشارة الى العذاب الخ) أي ذلك العقاب والعذاب المحقق حتى كانه محسوس بسبب اعمالكم التي
قد مقوها وبسبب عدله المقضي له والاتبان بصيغة المبالغة أي تحقيقه في موضع آخر وقد عديم الايدي
عملها لان من يعمل شيئا يقدمه فجعله في الكفاف عبارة عن جميع الاعمال التي أكثرها وأكثرها
يزاول باليد على طريق التغليب فيما قدمت بلا تجوز في اليد والمصنف رحمه الله جعل التجوز فيها من
قبيل التعبير عن الكل بالجزء الذي مدارجل العمل عليه وبعض الناس لم يعرفوه ففسره بجمار أو اثره
خير من ذكره قيل وقوله ظلام لا عبيد فوجبه آخر غير ما ذكره المصنف رحمه الله يدرك بحجة بصر
البلاغة وهو الاشارة الى أنهم استحقوا العذاب بحيث لو لم يعذبهم كان كلامنا حقههم وأورد عليه أنه
مخالف للمذهب الحق من أنه المالك الحق في ونصرف المالك في ملكه كيف يشاء فله أن يعاقب
المطيع وينيب العاصي ولا ظلم في فعله كيفما كانت اذهر الاعمال المجرى وقد فسر والعدل بأنه
لا يقع له فعل فجاءه صفة سلبية والجواب أن ما ذكره من أن اثابة العاصي وعقاب المطيع لا تنافي
ما ذكره في عقلا وأما كونها اثنا في الحكمة والعدل سمعا فلا خلاف فيه قال في المدايرة وقد نص تعالى
على قبحه حيث قال أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء
محباهم ومحباهم ما لم يحكمون فجعله تعالى مينا وكلامهم في التجوز وعدمه أما الوقوع فمقطوع بعدمه
انفاقا غير أنه عند الاشاعة للوحد بخلافه وعند غيرهم له ذلك وقبح خلافه عقلا فتأمل (قوله بأن
لا نؤمن برسول الخ) الباء في قوله أن يقرب بقربان أي يذبح ذبيحة اما زائدة أو لتضمنه معنى بأن والا فهو
متعدي بنفسه وقوله أي فعله بيان لان كل النار مجاز عن حالته الى طبعها اما استعارة على التشبيه
أو مجاز مرسل لان المأكل يستعمل أخلاطا تناسب أخلاط الاكل وكذا المحرق بالنار يتغلب
دخانها واراها جبهه أو بعضه وقوله شرع بشين مهجزة وراوعين مهمتين بوزن حسن وهذا سواء
في شرح الفصح قال ابن درسي نوبه كانه جمع شارع كخادم وخدم أي كلكم بشرع فيه شرعا واحدا
ويستوى فيه المذكر والمفرد وغيره وأجاز كراع والغزار تكبير رانه وأنكره يعقوب في الاصلاح وقال
انما شرع بمعنى حسب (قوله تكذيب والزام الخ) التكذيب من قوله بالبينات أي المهجرات فان الرسل
السابقة عليهم الصلاة والسلام لم تكن مهجراتهم على ما ذكرتم كاذمين ومنه يعلم الالزام أيضا والالزام
بأنه لو كان التصديق بلك المهجزة دون غيرها لما اجاب الانبياء عليهم الصلاة والسلام ببينات آخر ونقل عن
السدي رحمه الله أن هذا الشرط جاء في التوراة هكذا من جاء منكم أنه رسول الله فلا تصدقوه حتى يأتكم
بجربان تأكله النار الا المسيح ومحمد اعلم ما الصلاة والسلام وكانت هذه العادة جارية الى مبعث المسيح
صلى الله عليه وسلم وقوله في مهجرات أخرى معها والظرفية اشارة لكثيرها (قوله دليلة للرسول صلى
الله عليه وسلم الخ) اشارة الى أن قوله فقد كذب الخ جواب للشرط وقول بلازمة أي فلا تخزن
وتدل وقيل انه لا حاجة الى تأويله اذ المعنى ان يكذبوا فقد كذبك تكذيب للرسول قبلت لانهم أخبروا

وقرأ ابن عامر وبالزبر باعادة الجازم للدلالة على أنها مغايرة للبيانات بالذات (كل نفس ذائقة الموت) وعدو وعبد له صدق والمكذب وقرئ ذائقة الموت بالنصب مع التنوين وعدمه كقوله • ولذا كراهه الا قليلا (وانه فوقون أجوركم) تطعون جزاء (٨٧) أعمالكم خيرا كان أو شرا تاما وافيها (يوم القيامة)

يوم قيامة • منكم من القبور ولفظ التوقية بشعر بأنه قد يكون قبلها بعض الأجور ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من - فمر النار

(فن زحزح عن النار) بعدها والزحزحة في الأصل تكرير الزح وهو الجذب بهلة (وأدخل الجنة فقد فاز) بالهجة ونيل المراد والفوز الظفر بالقبعة وعن النبي صلى الله عليه وسلم من أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة فلتدركه منيته وهو يؤمن بالله

واليوم الآخر ويأتى إلى الناس ما يجب أن يؤتى اليه (وما الحياة الدنيا) أي لذاتها وزخارفها (الامتناع القرور) شبهها بالامتناع الذي يدل على الاستقام ويقر حتى يشترى وهو الذي أثرها على الآخرة فقامت من طاب بها لاخرة فهي له متاع بلاغ والقرور مصدر

أوجع غار (تلبون) أي والله لتتبعن (في أموالكم) يكلف الاتفاق وما يصيبها من الآفات (وأفقتكم) بالجهاد والقتل والامر والجراح وما يرد عليها من المخاوف والامراض والمتاع (وتسمن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيرا)

من هبها الرسول صلى الله عليه وسلم والظن في الدين واغراء الكفرة على المسلمين أخبرهم بذلك قبل وقوعها ابوطوا أنفسهم على الصبر والاحتمال وبسبب ذلك والمقام حتى لا يرهقهم نزولها (وان تسبروا) على ذلك (وتتقوا) مخافة أمر الله سبحانه وتعالى (فان ذلك) يعني الصبر والتقوى (من عزم

الامور) من عزمات الامور التي يجب العزم عليها أو عزم الله عليه أي أمر به وبالغ فيه والعزم في الأصل ثبات الرأي على الشيء فهو عزمه (واذا خذ الله) أي اذ كروقت أخذه (ميثاق الذين أوتوا الكتاب) يريد به العلماء (تبيينه للناس ولا تكفونه) - كناية

لخاطبتهم وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية ابن عباس بالياء لانهم ضيب واللام جواب القسم الذي ناب عنه قوله أخذ الله ميثاق الذين والضمير للكتاب

يعتقك قلبه فوضع لصدق وفو بيج من كذبه وقوله مغايرة للبيانات بالذات بان يراد بالبيانات المجزآت غير الكتب لان إعادة العامل تقتضي المغايرة ولولاها لجاز أن يكون من عطف الخاص على العام (قوله وعدو وعبد له صدق) لف وشر ووجهه أن بعد الموت يجزى كل بما عمل واليت شاهد للنصب مع عدم التنوين لانه المحتاج للاثبات والشعر لا في الاسود الدؤل وهو

رأيت امرأ كنت لم أبله • أتاني فقال اتخذني خبيلا
فقالته ثم أكرمتني • ولم أستفد من لدنه قبلا
فوافيته حين جزئته • كذوب اللسان شوما جبيلا
فذكرته ثم طابتني • عتبا بارضا وقولا جبيلا
فألقيته غير مستعجب • ولذا كراهه الا قليلا

بغائب من صادقه فطلب حله هبة أو شرا فلم يعطها له وتعلل به لعل وذا كراهه الجزم طفا على مستعجب ويجوز نصبه عطفا على غير وتلك تنوينه وكان الأصل فيه أن يشون ويكسر لاتقاء الساكنين لكنه حذف لاتقاء الساكنين في بعضه من غير تخريك والله منصوب بلامتناعه أي ذكرته ما كان بيننا من العهد ووعايتني أوفى عتبا فواجده طالب رضاي يقال استعنته فاعني أي استرضيته فأرضاني (قوله تطعون جزاء أعمالكم خيرا كان أو شرا تاما وافيها) حالان من المفعول والتمام بشعر بان من الجزاء ما يكون قبله فيدل على عذاب القبر به صرح الزحزح مع مخالفة المعتزلة فيه فلم يرد أنهم في هذه

المسئلة ككاتبه عليه الشراح وفسر القيا بما في القبور فهي مصدر فيه الوحدة لقباهم دفعه واحدة وقيل في نكتته أيضا انه قد يقع الجزاء في بعضها في الدنيا وقوله القبر روضة الخ أخرج الترمذي عن أبي سعيد الخدري وقال انه قريب لا يعرف الا منه ورد العرائق رحمه الله بأن الطبراني أخرجه في الاوسط عن أبي هريرة رضي الله عنه أيضا (قوله والزحزحة الخ) لما كان الزح الجذب استعمل في لازمه وهو البعد وكثر لان تكراره يحصل البعد ويتحقق وقوله بالهجة اشارة الى متعنة ويحتمل أنه حذف للعموم أي بكل ما يريد وذ كر دخول الجنة بعده لانه لا يلزم من البعد عن النار دخول الجنة وهو ظاهر

والحديث المذكور أخرجه مسلم وضمير يأتى راجع لمن وفي الأساس أي اليه احادنا اذ افله أي يحسن إلى الناس بما يجب أن يحسن به اليه (قوله شبهها بالامتناع الى آخره) الامتناع ما يتنعم وينتفع به بما يباع ويشترى والمستام بمعنى المشتري والتدليس قريب من التدليس مأخوذ من القرور لانه ما يقر به وبلاغ بمعنى تبليغ وايصال الى الآخرة (قوله أي والله لتتبعن الخ) يعني الامم جواب القسم والامتناع الاختبار والامتحان وهو تمثيل كما قر وقوله لا يرهقهم أي لا يسوهم (قوله من عزمات الامور) قال

الهريري ان العزم مصدر بمعنى المعزوم أي المعزوم عليه يقال عزمت على الامر وعزمت ولم يسمع عزمت الامر والافعال هو العبد بمعنى أنه يجب عليه أن يعزم على ذلك أو الله تعالى ومعنى عزم الله أي أراد وقصد وقطع وفرض أن يكون ذلك ويحصل وذكر الامام المرزوقي أن حجة العزم فوطئ النفس وحقد القلب على ما يرى فعله ولذلك لم يجز اخلاقه على الله تعالى وفيه أن قوله لم يسمع عزمت الامر فيكون معزوم من الحذف والابصال لوجه لانه لا يراد بالمرزوق في مقدراته يقال عزمت الامر وعزمت عليه واعزمت قال تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح وما نقله عن المرزوقي من أن العزم لا يطلق على الله

لا يهاجمه ما لا يلبق بجناحه غير صحيح أيضا لانه ورد اطلاقه عليه تعالى عن في الارادة والالجاب وقرئ به فاذا عزمت كما مر ونقله النحاة كالأزهري وغيره وورد اطلاقه في الحديث كما مر واليه أشار المصنف رحمه الله بقوله أي أمر الخ وقوله فهو عزمه وفي نسخة لامضاه (قوله أي اذ كروقت أخذه الخ) يعني اذ فعل أول طرف بتفدير الحادث كما مر وقوله كناية الخ الميثاق والعهد والقسم يعامل معاملة اليمين ويجب بما يجب به فقوله لتبينه جواب ميثاق لتضمنه معنى القسم وقرئ بالياء والاسماء المنقر

(فتبذوه) أي الميثاق (وراء ظهورهم) فلم يراعوه ولم يلتفتوا اليه والتبذ وراء الظهر مثل في ترك الاعتداد وعدم الالتفات وتقبضه جعله نصب عينيه والقاه بين عينيه (واشتروا به) واخذوا به (ثمنا قليلا) من حطام الدنيا واغراضها (فتبسموا يستترون) يختارون لانفسهم وعن النبي صلى الله عليه وسلم من كتب عمامة من أهل الجلم بلجام من النار وعن علي رضي الله تعالى عنه ما أخذ الله على أهل الجلم أن يتعلموا حتى أخذ على أهل العلم أن يعلموا (لا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا ويحبون أن يمحوا) وإيمانهم يفعلوا فلا تحسبنهم بخافز من العذاب) الخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم ومن ضم إليه جعل الخطاب له ولله ومنين والمفعول الأول الذين يفرحون والثاني بخافز وقوله فلا تحسبنهم تأكيده والمعنى لا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا من التذليل وكتم الحق ويحبون أن يمحوا بما لم يفعلوا من أوقاف الميثاق وإظهار الحق والاختار بالصدق بخافز بخافز من العذاب أي فائزين بالصلاة منه وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وبالياء وفتح الباء في الأول وضمة في الثاني على أن الذين فاعل ومفعول لا يحسبن محذوفان يدل عليه ما تقدم ولا مؤكدا وكأنه قيل ولا يحسبن الذين يفرحون بما آتوا فلا يحسبن أنفسهم بخافز أو المفعول الأول محذوف وقوله فلا تحسبنهم تأكيده للفعل وفاعله ومفعوله الأول (ولهم عذاب أليم) يكفرهم وتدابيرهم روى أنه عليه الصلاة والسلام سأل اليهود عن شيء مما في التوراة فأخبروه بخلاف ما كان فيها وأرأوه أنهم قد صدقوه وفرحوا بما فعلوا فنزلت وقيل نزلت في قوم تطلقوا عن الغزو ثم اعتذروا بأنهم رأوا المصلحة في التوقف واعتصموا به وقيل نزلت في المنافقين فأنهم يفرحون بمناقضتهم ويستعبدون إلى المسلمين بالإيمان الذي لم يبق لهم على الحقيقة (وقه ملك السموات والأرض) فهو ذلك أمرهم (واقه على كل شيء قدير) فيقدر على عقابهم وقيل هو ذلك ولهم أن الله فقير (أن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب) لان

علماء العربية من المثل إذا أخبر عن عين حلف بها فقلت فيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بلفظ الغائب كالتفكير عن شيء كان تقول استصغفه ليقوم الثاني أن يأتي بلفظ الحاضر بريد اللفظ الذي قيل له فيقول استصغفه لتقوم كالتفكير في لقوم الثالث أن تأتي بلفظ المتكلم فتقول استصغفه لأقوم ومنه قوله تعالى فالواتفا بمواثيقه ليعينه وأهله بالثمن والتا والباء ولو كان قاضيا أمرا لم يجز فيه الباء لأنه ليس بغائب وقوله ولا تكتمونه يحتمل العطف والحال (قوله والتبذ وراء الظهر) أي الطرح تخيل واستعارة لعدم الالتفات وعكسه جعله نصب العين ومقابلها وقوله وأخذوا به أوله به ثلاثا يكون الثمن مشتري وقد تقدم تحقيقه وقوله واغراضها بالمعجمة جمع غرض بمعنى منافع لا مقابل الجوهر وقوله من كتب عمامة الحديث من أهل وعنه وقعا في النسخ قال العراقي أنه لم يرد به هذا اللفظ وإنما المروى في المتن من سئل عن علم فكلمه ألبه الله بلجام من نار وما روى عن علي رضي الله عنه رضى صاحب الفردوس وغيره ومعنى ألبه جعله في لغة كالبجام وجعل في محل العذاب جزاء له بهنسه عليه ومن نازر شيع (قوله والمفعول الأول الذين يفرحون الخ) الفاء للاشعار بأن أفعالهم السابقة سبب لعدم الحساب والذين على هذا المفعول أول وفلا تحسبنهم تأكيده وأبدل وبخافز المفعول الثاني أي فائزين بالتجاة من العذاب وبخافز تاممه سد رمي بمعنى الفوز والتأليست للوحدة لئلا المصدر عليه في العذاب متعلق به وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله أو اسم مكان أي محل فوز ونجاة ويجوز أن يستعار من المخافة للفرق من العذاب صفة لأن اسم المكان لا يعمل ولا بد من تقديره ما إما أي منية من العذاب وقوله من الوفاء بيان لما خص ما فعلوا بما ذكره للقرينة السابقة ويجوز تعميمه وفسر آتوا بفعلوا لأنه يكون بهذا المعنى كقوله كن وعدة ما تبلى ويدل عليه قراءة أبي رضي الله عنه يفرحون بما فعلوا (قوله وضعوا لا يحسبن محذوفان الخ) قبل هذا إذا جعل التأكيده ويجوز لا تحسبنهم أعني الفعل والفاعل والمفعول وأما إذا جعل التأكيده والفعل والفاعل على ما هو الأنسب إذ ليس المذكور سابقا للفعل والفاعل فالضمير المذوب المتصل بالتأكيده هو المفعول الأول ولا حذف ألا ترى أنه لم يحذف القراءتين السابقتين على حذف المفعول الثاني من أحد القراءتين أعني التأكيده والمؤكد انتهى ورد بأن فيه اتصال ضمير المفعول بغير عامله أو فاعله المتصل بهما كضربته ولم يقل به أحد من الصلة وإن كان فيه تخالف عن الحذف في هذا الباب أقول ليت شعري من الصلة الذين ذكرهم والمثلة في شروح الكتاب فصله وفي الكتاب إشارة إليها في قوله وجيران لنا كانوا أكرام وفعلها ابن خروف والشاويين ولولا خوف الإطالة كما أوردنا لك كلامهم في اتصال الضمير بغير عامله وما ذكره بمبني في غيره من الكتب وقد أفردت هذه المسئلة بمسئلة مستقلة (قلت) ليس هو بفاعل عنه السكون وقع في كلام الزمخشري والصلة أن الفاعل المزيل للتأكيده وكذا الماؤ كيتصل به الضمير وإن لم يكن عاملا فيه كما صرح به في تفسيره وإن كانت لكثرة في قراءة الرفع ووقع مشددا في التسهيل فتعال شارحه الدماميني القاعدة المخففة أن الضمير لا يتصل بغير عامله والاعتلال باصلاح اللفظ نساؤه فساد هذه القاعدة ثم وقوع الضمير المنفصل إلى جانب الفعل لا يضر إذا كان لفرض فهو ما قام أنت فلو فعل به هنا كذا كان مستقبلا وفيه تطرير مما تقدم وقوله أو المفعول الأول محذوف أي والثاني مذكور وهو بخافز كما تر (قوله روى أنه الخ) هذا أخرجه الشيخان عن ابن عباس رضي الله عنهما ووجه فرجهم تكذيبهم لم يفتي صلى الله عليه وسلم أنه لو كان في العالم كذبهم فلما نزل الوحي تبين خلاف ما ظنوه وانقلب فرحهم غما وكذا قوله وقيل نزلت الخ روى الشيخان أيضا وقوله واستعبدوا أي طلبوا أن يمحوا (قوله فهو ذلك أمرهم الخ) لأن ملك السموات والأرض عبارة عن ملكهم وما فيهم ما وضع من كونهم ردا أقوامهم أن الله تعالى فقير لبعده ولوقيل وفيه رذاهان الأمر وقوله أن في خلق السموات والأرض تأكيده لما قبله ولما لم يطف عليه وانما خص هذه الثلاثة هنا به ما زاد في البقرة لان

(أن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب)

لداثبات واضحة على وجود الصانع ووحدة وكمال علمه وقدرته لذوى العقول المملوءة بالخالصة عن شوائب الحس والوهم كما سبق في سورة البقرة ولعل للاقتصار على هذه الثلاثة في هذه الآية لأن مناط الاستدلال هو التغير وهذه متعززة بالجملة (٨٩) أنواعه فإنه إما أن يكون في ذات الشيء كتحريك الليل

والنهار أو جزئه كتغير العناصر بتبدل صورها أو الخارج عنه كتغير الأفلak بتبدل أوضاعها وعن النبي صلى الله عليه وسلم ويل لمن قرأها ولم يتفكر فيها (الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم) أى يذكرونه دائماً على الحالات كلها قائمين وقاعدين ومضطجعين وعنه عليه الصلاة والسلام من أحب أن يرتفع في رياض الجنة فلا يكثر ذكر الله وقيل معناه يصلون على الهيئات الثلاث حسب طائفتهم لقوله عليه الصلاة والسلام لعمران بن حصين صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب قومي إيماناً فهو حجة للشافعي رضى الله تعالى عنه في أن المريد يصلي مضطجعا على جنبه الأيمن مستقبلاً بمقادير يده (ويتفكرون في خلق السموات والأرض) استدلالاً واعتباراً وهو أفضل العبادات كما قال عليه الصلاة والسلام لا عبادة كالتفكير لأنه المخصوص بالقلب والمقصود من الخلق وعنه عليه الصلاة والسلام بينا رجل مستلق على فراشه أذ رفع رأسه فنظر إلى السماء والنجوم فقال أشهد أن لا رباً سواها قال اللهم اغفر لي فنظر الله إليه فغفر له وهذا دليل واضح على شرف علم الأصول وفضل أهلها (ربنا ما خلقت هذا باطلاً) على إرادة القول أى يتفكرون قائمين ذلك وهذا الإشارة إلى المتفكر فيه أو الخلق على أنه أريد به المخلوق من السموات والأرض أو أليمالانهماء في معنى المخلوق والمعنى ما خلقته عبثاً ضائعاً من غير حكمة بل خلقته لحكم عظيمة من أجل أن يكون مبدأ الوجود للإنسان وسبب المعاشة ودليلاً يده على معرفته ويحسبه على طاعتك لينال الحياة الأبدية والسعادة السرمدية في جوارك (سبحانك) تنزه الله عن العبث وخلق الباطل وهو اعتراض (فقد أعتدنا النار) للاختلال بالنظر فيه والقسام بما يقتضيه وقائدة القاهمى الدلالة على أن علمهم بالاجله خلقت السموات والأرض جلهم على الاستعانة

لأن الآيات على كثرتها منحصرة في السماوية والأرضية والمركبة منهما فأشار إلى الاقوال بخلق السموات والأرض وإلى النسالة باختلاف السبل والنهار لانه مامن دوران الشمس على الأرض ولما فرغ من آيات الربوبية بين العبودية ولما كان العبد مريباً من النفس والبدن أشار إلى عبودية البدن بقوله الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً والخ إلى عبودية القلب والروح بقوله ويتفكرون في خلق السموات والأرض وخصص التفكير بالخلق للنهي عن التفكير في الخلق لعدم الوصول إلى كنهه ذاته وصفاته ثم ذكر الدعاء بعده تعليماً لأن الدعاء إنما يجدي بعد تقديم وسيلة وهي إقامة وظائف العبودية من الذكر والتفكير فانظر إلى هذا الترتيب ما أعجبه وهذا وجه آخر غير الذي ذكره المصنف رحمه الله ولعله أقرب منه فان ذكره مبني على مذهب الحكماء في اثبات العورة والهوى والأوضاع العقلية المبنية في الهيئة (قوله لداثبات واضحة الخ) ووجه الدلالة على وجود الصانع تغيرها المستلزم لحدوثها واستنادها إلى مؤثر قديم وإذا دلت على ذلك لزم منه الوحدة ووجه الدلالة على ما بعده اتقان هذه المنوعات المقترنة ولكمال القدرة أيضاً ويكنى هذا القدر لمن كان على بصيرة من ربه وقوله العقول المملوءة أخذ من التعبير باللب لأن معناه الخالص عن الشوائب وشوائب الحس والوهم اغلاطه وقوله بتبدل صورها علمت ما فيه وقوله ويل لمن قرأها الخ أخرجه ابن حبان عن عائشة رضى الله تعالى عنها (قوله يذكرونه دائماً على الحالات الخ) أخذ الدوام من ذكر هذه الأحوال لانه يهيم بها منها الدوام عرفاً كالإحتمال وقيل أخذ من المضارع الدال على الاستمرار وأشار بقوله على الحالات إلى أن الدوام ليس حقيقة بل هو محتمل في أغلب الأحوال هم وقوله قائمين يحتمل أنه إشارة إلى أن قياماً جامع قائم وقعوداً جامع قاعد فانهما وردا جميعاً كاصرحوا به ويحتمل أنهم ماصدران مؤقلاق بما ذكر وقوله مضطجعين تفسيره في الجارية والجرور أو لانه الله الخالص وقوله من أحب الحديث يخرج صحيح (قوله وقيل معناه يصلون على الهيئات الثلاث الخ) وقوله فهو حجة أن يرجع الضمير إلى الحديث فظاهر وإن وجع إلى القول به في الآية فكونه لا يهض حجة غنى عن البيان وبسط المسئلة في القروع وعند أبي حنيفة رحمه الله بتمتلى على ظهره ولأن تقول أنه لما حصر أمر الذكور في الثلاثة دل على أن غيره ليس من هيئته والصلاة مشتملة على الذكر فلا ينبغي أن تكون على غيره فتأمل ومقادير جمع مقدم على خلاف القياس كما صرح به أهل اللغة والحديث المذكور أخرجه البخاري وأصحاب السنن الأربعة وليس فيه ذكر الأيمان (قوله استدلالاً واعتباراً الخ) أى يكون تفكيرهم فيها للاستدلال على الصانع وانما كان التفكير داخل العبادات لأن أجلة معرفة الله ولانه لا يدخله رياء وتصنع وقوله لا عبادة التفكير الخ أخرجه ابن حبان والبيهقي وضعفاء وقوله لانه المخصوص بالقلب يعنى أنه يقتضى الخلوص وهذا بيان لفضله في نفسه وفضله باعتبار المعلق ما صر وقوله بينا رجل الخ أخرجه ابن حبان ووجه دلالته على شرف أصول الدين أن غاية معرفته تعالى وموضوعه نحو ذلك وشرف العلم بشرفه ووجه ربهما قول قول مقدر هو حال كما ذكره أبو بقدير يقولون على أن الذين مبتدأ وهذا خبره (قوله وهذا الإشارة الخ) إشارة إلى تفسير اسم الإشارة وبيان لوجه إفراده وتذكيره فإذا كان إشارة إلى المتفكر فيه شمل اختلاف الليل والنهار وإذا كان إلى المخلوق من السموات والأرض استتبع ذلك أيضاً لانه بطولوع الشمس وغروبها والعدول عن الضمير إلى اسم الإشارة لدلالة على أنها مخلوقات عجيبة يجب أن يعنى بكامل تميزها استعظامها كما ذكره في الكشف وفسر الباطل بالعبث وهو لا فائدة فيه مطلقاً أو لا فائدة فيه بعقد أوما لا يقصده فائدة كما بين في أول شرح ابن الحاجب العسدي (قوله سبحانك) مصدر منصوب بفعل محذوف والجملة المعترضة يؤتى بها التقوية الكلام وتأكيده كما صرح به النحاة والمفسرون فدلالة على ما قبل فيه بحث لانه مؤكك دلتني البعث عن خلقه (قوله وقائدة القاهمى الخ) لما دل قوله ربهما ما خلقت

صفة بعد النكرة وحال بعد المعرفة فقبل لا يخفى أنه لا يصح إيقاع فعل السماع على الذات الأباضمار
 أى سمعت كلامه وأن الأوفى بالمعنى فيما جعله حالاً أو وصفاً أن يجعل بدلاً يتأويل الفعل بالصدر على
 ما يراه بعض النحاة لكنه قليل فى الاستعمال فلذا أثر الوصفية أو الحالية وانما جعل البدلية أوفى لأن
 توقف صحة المعنى عليه فى بدل الاشتغال كسلب زيد نوبه معروف فى اللسان معاردين بخلاف الحال وما قبل
 أنه لا يجوز بعده المضارع غير صحيح لوقوع الظرف واهم الفاعل كما سمعته وقول الخبر لا يصح الخ
 مبنى على مذهب الجمهور والأفعلى مذهب الأخفش لا يحتاج الى تقدير وقول المصنف رحمه الله دلالة
 وصفه بيان لما فى الآية والأفوهية تكون حالاً وظرفاً ووجه المبالغة جعل الذات كأنهم مسموعة فلذا
 لا يستعمل الأفعال كان بدون واسطة (قوله وفى تنكير المنادى وإطلاقه الخ) يعنى أنه قال أولاً منادياً فإفم
 يذكر ما دعاه ثم قال ينادى للإيمان تعظيماً لسان المنادى والمنادى له ولو قال أولاً منادياً بالإيمان لم يكن
 بهذه المناسبة ولما كان النداء مخصوصاً بنادى له ومنتهى البدلية تعذى بالاعتبارين بهذين الطرفين
 وقوله بأن آمنوا إشارة الى أن مصدرية والفعل متعد الى بالباء أى ينادى بأن آمنوا وقيل أنها
 تفسيرية وقوله فآمناء عطف على سمعنا والعطف بالفاء مؤذن بتجسيم القول وتبويب الإيمان عن السماع
 من غير مهلة والمعنى فآمنوا ربنا قال التحرير أن المصدرية وان دخلت على الماضى والمضارع والأمر لكن
 لا ينبغي أن يجعل الشكل بمعنى المصدر بل بمعنى حصول الإيمان فى الماضى أو المستقبل أو المطلوب وهو
 جواب عما قيل أنه إذا أول بالمصدر فأتى معنى الطلب وأخويه وهو المقصود وهو جهة من ذهب الى أنها
 تفسيرية وعلى التفسير فآمنوا تعظيماً لسان المنادى لان نداه عين قوله آمنوا والتقدير ينادى للإيمان
 أى يقول آمنوا وبس نفسهم بالإيمان كما توهم وعلى ما اختاره المصنف من تقدير الجارة هو متعلق
 ينادى لانه المنادى به وليس بدلاً من الإيمان كما توهمه بعضهم ولما أبى كثير من النحاة أن التفسيرية لما
 فيها من التكاف كماله فى المعنى تركه المصنف رحمه الله ووقع فى نسخة حكاه بعض الحواشى أى آمنوا
 أو بان آمنوا فيكون موافقاً للزمخشري فى ذكر الوجهين (قوله ذنوبنا كبائرنا الخ) خوفاً بين معنيين
 لانه أفيد ولانه تتمم للاستعجاب وأشار المصنف رحمه الله تعالى الى أنه المناسب للغة لان الذنب مأخوذ
 من الذنب بمعنى الذيل فاستعمل فيما يستوخم عاقبته لما يعقبه من الانتم العظيم وكذلك سمي تبعه اعتباراً
 بما يتبعه من العقاب كما صرح به الراغب وأما البيضة فى الوعد وهو المستفيع ولذا أتى فى قوله بالخشنة فتكون
 أخف قال الطيبي ولان الغفران مختص بفعل الله والتكفير قد يستعمل فى العبد كما يقال كفر عن يمينه
 وهو يقتضى أن الثانى أخص من الأول وفى كلام المصنف ما يوضحه (قوله مخصوصين بصفتهم موددين
 الخ) الاختصاص من المعية لانه لا مجال لكونها معية زمانية إذ منهم من مات قبل ومن يموت بعده فهو
 كتابه عن الانحراف فى سلكهم والعقد فى زمريتهم ويلزمه أن لا يكونوا مع غيرهم والابرار جمع بر وأما كونه
 جمع بار فضعف بأن فاعلاً لا يجمع على أفعال حتى قيل ان أصحاب ليس جمع صاحب بل صاحب أو صاحب
 بالكسر مخفف من صاحب بجذف الالف وبعض أهل العربية أثبتوه وجهه نادراً ووجه الدلالة على محبة
 لقاء الله طلبه التوفى واستناده الى الله وقيل ان نكتة قوله مع الابرار دون ابرار التذلل وأن المراد لسنا
 بابرار فاسأل كلامهم واجعلنا من أتباعهم قال فى الكشف وفيه هضم للنفس وحسن أدب مع ادماج
 مبالغة لانه من باب هو من العلماء بدل عالم ولا يتخلو من لطف وقوله من أحب لقاء الله الحديث أخرجه
 الشيخان عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه (قوله أى ما وعدتنا على التصديق رسولك الخ) قدر
 التصديق التزلى عليهم الصلاة والسلام لان المراد بالمنادى الرسول على الأرجح والإيمان التصديق
 لتعديته بالبلاء فكانه قبل اناسمعتنا رسولاً لا يدعوا الى التصديق فصدقناه فاذا كان ذلك فآمنوا وعدتنا
 من الأجر على ذلك التصديق وقوله لا خوفاً إشارة الى أن ما وعدنا الله واجب الوقوع لاستحالة الخلف
 فى وعده تعالى فكيف طلبوا ما هو واقع لا محالة وأجاب بأن وعد الله لهم ليس بحسب ذواتهم بل بحسب

وفى تنكير المنادى وإطلاقه ثم تقييده تعظيم
 لشأنه والمراد به الرسول صلى الله عليه وسلم
 وقبل القرآن واللام لتضمنها معنى الانتهاء
 بعدى بالى واللام لتضمنها معنى الانتهاء
 والاختصاص (أن آمنوا بر بكم فآمننا)
 أى بان آمنوا فآمننا (ربنا فآمننا)
 (ذنوبنا) كبائرنا فآمننا (ذنوبنا)
 (وكفرنا سياتنا) صغارنا فآمننا مستفحجة
 ولكن مكفرة عن مجتبى الكبار
 (وقولنا مع الابرار) مخصوصين بصفتهم
 معدودين فى زمريتهم وفيه تنبيه على أنهم
 يحبون لقاء الله سبحانه وتعالى ومن أحب
 لقاء الله أحب لقاء الله والابرار جمع بر وأبرار
 كآرباب وأصحاب (ربنا وآمننا ما وعدتنا
 على رسولك) أى ما وعدتنا على تصديق
 رسولك من الثواب لما أعطانا من خلاف
 به سأل ما وعدنا على تصديق رسولك
 الوعد بل مخافة أن لا يكون من الموعدون
 لسوء عاقبة أو قصور فى الامتثال أو تعبدنا
 واستكنا

أعمالهم فالمقصود من الدعاء التوفيق للأعمال التي يصيرون بها أهلا لحصول المواعيد والدعاء تعبدى لقوله ادعوني أو المقصود الاستسكان والتذلل لله بدليل قوله هم انك لا تختلف الميعاد وبم هذا يلتم التذلل أم التثام وبم هذا سقط ما قبله أنه كيف يخافون أن لا يكونوا من المواعيد مع طلب ما وعدهم الله فان لم يكونوا مواعيد لم يصح قوله هم ما وعدتنا فالاولى للاقتصار على الآخرين (قوله ويجوز أن يعلق على محذوف الخ) لم يقل يتعاقب بمحذوف للتصريح بعلو أي به منزلا على رسل أو محمول على رسل أي حاله كونه مكلفا به رسله وبما قامهم لان الرسل عليهم الصلاة والسلام محمولون قال تعالى فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم وتعلق الطرف يكون خاصا اذا قامت عليه قرينة فلا عبرة بانكار أبي حيان له أو التقدير على السنة رسله فهو متعلق بوعده وهو الثواب وقيل النصرة على الاعداء (قوله ولا تخزننا يوم القيامة) قال الامام اشارة الى قوله وبداءهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون فانه وبما ظن الانسان أنه على الاعتقاد الحق والعمل الصالح ثم يظهر له في القيامة أن اعتقاده كان ضلالا وعمله كان ذنبافه نال تحصل له الخلة العظيمة والخسرة الكاملة والامف الشديد وذلك هو العذاب الروحاني فأول مطالبهم دفع العذاب الجسماني وآخره دفع العذاب الروحاني والمصنف رحمه الله تعالى أوله بأنه طالب العصمة بما يقتضيه أي يقتضي الآخرين والميعاد مصدر بمعنى الوعد وتفسيره بالانابة والاجابة هو الظاهر لما مر وأما قوله يره بالبعث فصحيح لانه ميعاد الناس للجزاء فقد يرجع الى الاول والتكرير وجهه ما ذكره والاستقلال يؤخذ من الاعادة وعدم العطف وما ذكره من قوله من حربه بالحاء المهملة والزاي المجهدة والباء الموحدة أي أهمه ويجوز أن يكون بالنون أيضا لانه يقال حزنه وأحزبه كما ضبط بهم ما في حديث آخر وأما هذا فقال السيوطي رحمه الله لم أقف عليه (قوله الى طلبتهم وهو أخص من أجاب الخ) طلبه بوزن تركه اسم بمعنى المطلوب اشارة الى مفعوله المقدور واستجاب أخص من أجاب كما نقل عن الفراء أن الاجابة تطلق على الجواب ولولباردوا الاستجابة الجواب بحصول المراد لان زيادة السين تدل عليه اذ هو طلب الجواب والمطلوب ما يوافق مراده لا ما يخالفه وهو يتعدى باللام وهو الشائع وقديته تدى بنفسه كما في قول الغزوي

وداع دعا يامن يجب الى النداء فلم يستجبه عند ذلك مجيب

وهذا في التعبدية الى الداعي وأما الى الدعاة فانه يدور اللام مثل استجاب الله دعاءه كما سبأني ولهذا قيل ان هذا البيت على حذف مضاف أي لم يستجب دعاءه كما سبأني في سورة القصص وأنا لا أضيع متعلق باستجاب لان نفسه هي القول وهو مذهب الكوفيين وقول المصنف على ارادة القول يحتملها وقوله بيان عامل أي بمعنى شخص عامل أو على التغليب (قوله لان الذكر من الاتي والاخي من الذكر الخ) في ابتدائية وعلى أن المعنى أنهم من أصل واحد من ابتدائية بتقدير مضاف أي من أصل بعض أو هي اتصالية أيضا بحسب اتحاد الاصل وكلام المصنف رحمه الله يناسب الاول أو المراد الاتصال في الاختلاط والتعاون أو الاتحاد في الدين حتى كأن كل واحد من الآخر لما بينهما من اخوة الاسلام وما روى عن أم سلمة رضي الله عنها رواه الترمذي والاتصال بين الاثنين لان المجرى من الاعمال فهي لا تنصع للذكر والاخي وقوله فترت أي هذه الآية كلها أو قوله فالذين الخ وقوله وهي جملة معترضة أي قوله بعضكم من بعض اعترضت بين ما قبلها وتفعيله بقوله فالذين الخ (قوله تفصيل الاعمال الخ) أي فيه تفصيل كما يدل عليه الفاء بعد الاجمال وتخصيص بعد تعميم يشير الى تعظيم العامل وعمله والاخبار على سبيل التسميت بكثير البيات وادخال الجنات وعظيم الثواب من الله الجامع لمصنفات السكال وأصل المهاجرة من المجر وهو الترك فان كان المتروك الشرك كان قوله وأخرجوا من ديارهم تأسيسا والاولطان والعشائر فقوله وأخرجوا الخ عطف تفسيري وقوله بسبب ايمانهم بالله ومن أجله قال التحرير التعارف على أنه يقال بعث في سبيل الله

ويجوز أن يعلق على محذوف تقديره ما وعدتنا منزلا على رسل أو محمول عليهم وقبل معناه على السنة رسله (ولا تخزننا يوم القيامة) بأن نعمنا عما يقتضيه (انك لا تختلف الميعاد) بالانابة المؤمن واجابة الداعي وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الميعاد البعث بعد الموت وتكرير ربنا الله المبالغة في الابتغال والدلالة على استقلال المطالب وعلو شأنهم وفي الامام من حربه أمره فقال خمس مرات ربنا أنجاه الله مما يخاف (فاستجاب لهم وبهم) الى طلبتهم وهو أخص من أجاب وبهم تدى بنفسه وباللام (أي لا أضيع على عامل منكم) أي باني لا أضيع وقوي بالكسر على ارادة القول (من ذكر أو اتى) بيان عامل (بعضكم من بعض) لان الذكر من الاتي والاخي من الذكر أو لانهم من أصل واحد وانقطع الاتصال والاتحاد أو الاجتماع والاتفاق في الدين وهي جملة معترضة بين مباشركة التسامع الرجال فيما وعد الله اعمال روى أن أم سلمة قالت يا رسول الله اني أسمع الله يذكر الرجال في الهجرة ولا يذكر النساء فترت (فالذين هاجروا) الى آخره تفصيل الاعمال العمال وما أعد لهم من الثواب على سبيل المدح والتعظيم والمعنى فالذين هاجروا الشرك أو الاولطان والعشائر للدين (وأخرجوا من ديارهم وأودوا في سبيل) بسبب ايمانهم بالله ومن أجله

أى لاجله وسببه واليه يشير المصنف رحمه الله (قوله لأن الواو لا توجب ترتيباً) بمعنى على هذه
القرارة كيف تكون المقاتلة بعد القتل فإن كان القتل والمقاتلة من شيء واحد فالواو لا توجب
الترتيب وقد تم القتل لفضله بالشهادتين كان قتل بعض وقاتل بعض آخر فما أنهم زمو ولم يضعفوا بقتل
أخوانهم أتم على أن التقدير والذين قاتلوا والذين قاتلوا أو على التوزيع أى منهم الذين قاتلوا ومنهم
الذين قاتلوا وإلى التوجيهين أشار المصنف رحمه الله وفسر التفسير بالمحول لأن أصل معناه الستر
المقتضى للبقاء فأشار إلى أنه غير مراد هنا (قوله أى أنهم بذلك إثابة) ذكر في نصه أوجه
أحدها أنه مصدر مؤكد لأن معنى الجملة قبله لا يثبتهم بذلك فوضع ثواباً موضع الإثابة وإن كان في
الأصل اسم لما يشاب به كالعطاء لما يعطى وقيل أنه حال من جنات لوصفها أو من الضمير المفعول أى
منهاين وقيل أنه بدل من جنات وقيل منصوب على القطع ومن عند الله صفته والثواب لا يكون إلا
من الله فالوصف المؤكد لا يشأى كون المصدر مؤكداً فلا يرد عليه أنه إذا وصف كيف يكون مصدراً
مؤكدًا كما قيل وفي قوله من عند الله التثنية وقيل إن المعنى ثواباً فوق الجنات وأعلم أن قوله لا كفرت
الحج جواب قسم محذوف تقديره والله والقسم وجوابه خبر لا بد منه وهو الذين وزعم نعلب أن الجملة
القسمية لا تقع خبراً ووجهه أن الخبر له محل وجواب القسم لا محل له وهو انشأى فاما أن يقال أنه له
محل من جهة الظهيرة ولا محل له من جهة الجوابية أو الذى لا محل له الجواب والخبر مجموع القسم وجوابه
ولا يضر كون الجملة انشائية تأويها بالخبر أو بقدر قول كما هو معروف في أمثاله (قوله والله عنده
حسن الثواب على الطاعات فادر عليه) في الكشف وعنده مثل أى يختص به وبقدرته وفضله لا ينسبه
غيره ولا يقدر عليه كما يقول الرجل عندي ما تريد يريد اختصاصه به وبملكه وإن لم يكن بحضرة بمعنى ليس
معناه أن الثواب بحضرة وبالقرب منه على ما هو حقيقة لفظ عنده بل مثل لكونه بقدرته وفضله بحيث
لا يقدر عليه غيره بحال الشئ يكون بحضرة أحد لا يد عليه لغيره والاختصاص مستفاد من هذا التمثيل
حتى لو لم يجعل حسن الثواب مبتدأً مؤخر عنه كان الاختصاص بجمله (قوله الخطاب للنبي صلى الله
عليه وسلم الحج والمراد منه أمته) لأن سيد القوم يخاطب بشئ ويراد أتباعه فيقوم خطابه مقام خطابهم
ولو ترك الوجه الثاني لكان أولى لأنه لا يكون منه تزلزل حتى يؤمر بالثبات فليس بقوى في دفع المحذور
أو الخطاب عام شامل للنبي صلى الله عليه وسلم وغيره بطريق التغليب تطبيقاً لسلوك المخاطبين فلا يلزم
نسبة الغرور والاعتذار له صلى الله عليه وسلم فلا يرد ما قيل ينبغي أن يراد كل أحد سوى النبي صلى الله
عليه وسلم لتلايلهم الجمع بين الحقيقة والجهاز إذ خطاب غيره بمعنى النهى عن الغرور وخطابه صلى الله
عليه وسلم بمعنى الثبات على الانتهاء فواقع في الكشف من أنه خطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
أو لكل أحد محتال أهبل لوجهه إذ لخلل انما جاء منه وعاد اليه ومن هنا تعلم نكتة سرية في إسناده إلى
التقلب تضادياً عن أن ينسب إليه (قوله والنهى في المعنى للخطاب الحج) السبب عن القلب والسبب
الاعتذار به والنهى ورد على الأول والمراد النهى عن الثاني أى الاعتذار بحجاز أو كناية عما قيل السبب
تقلبه والسبب الغرور به فنهى القلب لينتهى غروره ليس على ما ينبغي كذا قيل بمعنى أنه من قبيل
لا أرى لك ههنا أذهونى له عن الحضور لأن الرؤية التى هي فعل الغير الذى لا يتصور منه فكيف ينهى
عنها فأريد لازمه ونهى عنه وأورد عليه أن الغاربية والمغرورية متضادان وقد صرحوا بأن القطع
والانقطاع ونحوه مثلاً متضادان وحقق في العلوم العقلية أن المتضادين لا يصح أن يكون أحدهما
سبباً للآخر بل هما معاً في درجة واحدة فالأولى أن يقال علق النهى بكون القلب غارباً فيدنى
الخطاب عن الاعتذار لأننى أحد المتضادين يستلزم نفي الآخر وما ذكره مبنى على أن الآخر والتأثير
أمر واحد لا أمران متغايران أحدهما مترتب على الآخر وهو أن ذهب إليه كثير لكن النظر الصائب
بقتضى خلافه فلا تنكح من المقلدين والجهل الغناء (قوله خبر مبتدأ محذوف الحج) معنى في جنب

قوله وإن كان قتل بعض الحج أى فلا إشكال
وأنه حذفه لعلاه اهـ

(وقاتلوا) الكفار (وقتلوا) في الجهاد وقروا
حزبه والكسائي بالعكس لأن الواو لا توجب
ترتيباً والثاني أفضل لأن المراد الماقتل منهم
قوم قاتل الباقر ولم يضعفوا وشهدوا بن كثير
وابن عامر قتلوا الكثيرين (لا كفرت عنهم
سبائهم) لا يحسونهم (ولا دخلتم جنات
تجربى من تحت الأنهار ثواباً من عند الله)
أى أنهم بذلك إثابة من عند الله تفضلاً
منه فهو مصدر مؤكد (والله عنده حسن
الثواب) على الطاعات فادر عليه (لا يقرئك
تقلب الذين كفروا في البلاد) الخطاب للنبي
صلى الله عليه وسلم والمراد أمته أو تنبيهه
على ما كان عليه كقوله فلا تظعن المكذبين
أو لكل أحد والنهى في المعنى للخطاب
وإنما جعل للقلب تنزيلاً للسبب من زلة
السبب للمبالغة والمعنى لا تنظر إلى ما الكفرة
عليه من السعة والحظ ولا تنظر في ظاهر
ما ترى من تبسطهم في مكاسبهم ومناجرهم
ومنازعهم روى أن بعض المؤمنين كانوا
يرون المشركين في رخاء وابن عيسى فيقولون
إن أعداء الله فيما ترى من الخير وقد هلكوا
من الجوع والجهل فقرات (منع قلب) خبر
مبتدأ محذوف أى ذلك القلب منع قلب
أقصر مدته في جنب

قوله ومثله قوله في الحديث في جنب الآخرة الحديث الذي في الشرح وكتبه هو عليه بعد لبس فيه جنب فلهذا يشير إلى حديث آخر ٨١ صححه
ما أعد الله للمؤمنين قال عليه الصلاة والسلام ما الدنيا ٩٤ في الآخرة إلا مثل ما يجعل أحدكم أصبعه في اليم فليتنظروا يرجع (ثم ما وأهم جهنم وبئس

المهاد) أي ما مهدوا لأنفسهم (لكن الذين اتقوا ربهم لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها نزلا من عند الله) التزل والتزل ما به لتنازل من شراب وطعام وصلة قال أبو الشعراضي
وكذا إذا الجبار بالجيش ضافنا جعلنا القتال والمرهفات له نزلا واتصافه على الحال من جنات والعالم فيها الظرف وقيل أنه مصدره وأكد والتقدير نزلوها نزلا (وما عند الله) لكثرة ودوامه (خير لا ربار) مما يقلب فيه الفجار قلته وسرعة زواله (وأن من أهل الكتاب من يؤمن بالله) نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه وقيل في أربعين من نجران واثنين وثلاثين من الحبشة وغمانية من الروم كانوا نصارى فأسلموا وقيل في أصحابه النجاشي لما نجاه جبريل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فصلى عليه فقال المنافقون انظروا إلى هذا يصلي على علي نصراني لم يرد قط وإنما دخلت الألام على الاسم للفصل بينه وبين أن بالتطرف (وما أنزل اليكم) من القرآن (وما أنزل اليهم) من الكتابين (خاشعين لله) حال من فاعل يؤمن وجمعه باعتبار المعنى (لا يشكرون بآيات الله تخافا) كما يفعل المترفون من أجهارهم (أولئك لهم أجرهم عند ربهم) ما خص بهم من الأجر ووعدوه في قوله تعالى أولئك يؤتون أجرهم مرتين (إن الله سريع الحساب) لعلمه بالأعمال وما يستوجبها من الجزاء واستغفاته عن التأمل والاحتياط والمراد أن الأجر الموعود سريع الوصول فإن سرعة الحساب تستدعي سرعة الجزاء (يا أيها الذين آمنوا الصبروا) على مشاق الطاعات وما يصيبكم من الشدائد (وصابروا) وغالبوا أعداء الله في الصبر على شدة الحرب وأعدى عدوكم في الصبر على مخالفة الهوى وتخصيصه بعد الأمر بالصبر مطلق لشدته (ورابطوا) أبدأتكم وخيولكم في الثغور مترصدين للعدو وأنفسكم

ما أعد الله أي بالقياس والاضافة اليه وتسمى في قياسه وأصله أنه إذا قيس شيء بشيء وضع بجانبه ومثله قوله في الحديث في جنب الآخرة وفي نسخة وفي جنب بالعطف على مقدراى في نفسه وفي الخ أو بالنسبة لمساقتهم من الآخرة أو لانقضائه وعدم بقائه وهذا الحديث في صحيح مسلم وقوله ما مهدوا إشارة إلى تقدير المخصوص بالذم والمهاد كالفرش لفظا ومعنى وقوله ما الدنيا في الآخرة أي ما تقدير الدنيا واعتبارها وهو العامل في الجوار والمجور وأحوال عاملها مع النفي (قوله التزل والتزل الخ) بمعنى يضمضمين أو ضم فسكون أصل معناه النزل والربيع في الطعام وبستهار للعامل عن الشيء كما سيأتي في قوله تعالى خير نزلا والتزل ما به لتنازل ثم استعمل بمعنى الزاد مطلقا ويكون جمعا بمعنى التنازلين وقد جوزها وقوله أبو الشعر لقلب شاعر لكثرة شعره الضبي أي المذهب لبني ضبة قبيلة معروفة والمراد بالجبار الملأه المسلط وبالجيش بمعنى مع الجيش أو للتعبية وضافنا بمعنى نزل بنا وجعل بجيشه لمريم كجيش المسافر للضيافة أهدم مبالا لهم بذلك وهي استعارة لطيفة رشحها بجعل القنا أي الرماح والمرهفات أي السيوف المارقة نزله وزاده وهو تهكم على هذه تحية بينهم ضرب وجيع وعلى الحامية فجعل الجنة نفسها نزلا تجوز أو بتقدير مضاف أي ذات نزل وعلى المصدرية فهو بمعنى التزول أي نزلوها نزلا وفي نسخة أنزلوها ووجه الاستدراك في الآية أنه رذعي الكفار فيما يتوهمون من أنهم ينعمون والمؤمنون في عناه فقال ليس الأمر كما توهمتم فأنهم لا عشاء لهم إذا نظر إلى ما أعد لهم عند الله وأنه لما ذكر نعمهم

أوهم أن الله لا ينعم المؤمنين فاستدرك عليه بأن ما هم فيه عين النعيم لأنه سبب ما بعده من النعم الجسم فتأمل ولا يخفى ما في جعلهم ضيوف الله من اللطف بهم وقوله والعالم فيها الظرف بمعنى إذا كان جنات فاعله لا اعتماد فان كان مبتدأ فهو وحال من الضمير المستتر في الخبر والعالم الظرف أيضا وقوله لا ربار من وضع الظاهر موضع الضمير لما مر وعبد الله بن سلام بتخفيف اللام وأصحة بفتح الهاء نزة وسكون الصاد المهملة وجامعه له وتيممها ملك الحبشة ومعناه بلسانهم عطية الصنم والنجاشي بفتح النون ونقل ابن السكيت كسرها وفتح الحميم مخففة وتشديد ها غلط وآخره ياء ساكنة وهو لا كثر رواية لأنه ليس للنسبة ونقل ابن الأثير في النهاية تشديدها ونهم من جعله غلطا وهو آقب كل من ملك الحبشة واسم هذا مكحول بن صه ونوف في رجب سنة ثمان من الهجرة وقوله نساء جبريل أي أخبره عنه وهـ ذاروا الواحدى وغيره وفي الصلاة عليه دليل للشافعي رحمه الله في الصلاة على الغائب وفي الكشف أنه مثل له صلى الله عليه وسلم سريره فراه وحاول به الرذعي الشافعي ولا يخفى ضعفه والعلي في الأصل القوى الفاظ من الففار واللام لا تدخل على اسم إن إذا لم يفصل بينهما لا يتوالتى حرفا كما كبدا فان فصل جاز كما جاز دخولها على الخبر (قوله حال من فاعل يؤمن) وجع جملا على المعنى بعد ما حل على اللفظ أولا وقبل أنه حال من ضمير اليهم وهو أقرب لفظا فقطوحى بالحوال تعرضا بالمذاقين الذين يؤمنون خوفا من القتل (قوله ما خص بهم من الأجر الخ) إشارة إلى أن الاضافة للعهد وقوله لعلمه الخ يعنى أن الأخبار بكونه سريع الحساب كناية عن كمال علمه بقادير الأجور ومراتب الاستحقاق وأنه يوفى بها كل عامل على ما ينبغي وقد مر ما ينبغي ويجوز أن يكون كناية عن قرب انجازه ما وعد من الأجر لكونه من لوازمها ولكونه من لوازمها أشبه التأكيد فلذا لم يعطف عليه وسرعة الحساب للمؤمنين وهو لا ينافي تطويل حساب غيرهم تعذيبا لهم (قوله وغالبوا أعداء الله) يعنى أن المصارعة مفاعلة فهي المجاهدة للأعداء ولا عدى الأعداء يعنى النفس لأنه الجهاد الأكبر وذكره بعد الصبر العام لأنه أشد فيكون أفضل فهو وكهطف جبريل على الملائكة والصلاة الوسطى على الصلوات (قوله أبدأتكم وخيولكم الخ) المرباطة نوع من الصبر فهو كالهطف السابق وروى عن ابن عمر رضى الله عنهم ما أن الرباط أفضل من الجهاد لأنه حقن دماء المسلمين والجهاد سفك دماء المشركين ولذا ورد أنه لا بد من الرباط وانتظار الصلاة عدم الرباط والثغور أطراف ممالك الإسلام التي يخاف فيها من العدو وقوله من

رابط الخ زوايا مسلم وغيره والرباط مصدر ربطت الدابة ومصدر رباط المرباطة والمرباطة ضربان من رباطة
 النغور ومرباطة النفوس والعدل بالفتح المثل من غير جنس وبالكسر منه فهو بالفتح هنا وقال
 الراغب العدل والعدل متفاريبان لكن العدل يستعمل فيما يدركه بالضرورة كالأحكام والعدل فيما
 يدرك بالحس كالوزونات وقوله الاستحاجة تهملق بالفتح وقوله ولا ينقل عن صلته أى لا ينصرف عنها
 والمراد أنه معادل لصوم رمضان وقيامه (قوله فائقه بالتبرى عما سواه الخ) المفضل الالم والمعبى
 عنها صفة المقامات فالصبر على الطاعات المرتبة الأولى التى هى الشريعة ورفض العادات التى هى
 الطريقة الثانية والمرباطة على جناب الحق التى هى الحقيقة الثالثة وأقول تفسيره ناظر الى هذه (قوله
 من قرأ سورة آل عمران الخ) تحب الشمس بمعنى تغرب وأصل معنى الوجوب السقوط وقوله التى يذكر
 فيها آل عمران من الكلام عليه والحديث الشافى أخرجه الطبرانى عن ابن عباس رضى الله عنهما
 والاول موضوع وهو من الحديث الطويل المذكور فيه فضائل جميع السور وهو مما اتفقوا على أنه
 موضوع مختلف وقد خطوا من أورده من المفسرين وشنعوا عليه وقوله بكل آية منها أمانا اعتبرنى
 الأمان تعدد الجسب أجزاء الزمان والمسافة تحت سورة آل عمران اللهم وفقنا لأعمالنا بآية وألهمنا
 لفهم معانيه

﴿سورة النساء مدنية﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

(قوله مائة الخ) فى كتاب العدد لذاتى رحمه الله أن هذا عدد المدنى والمكى والبصرى وفى الكوفى ست
 وفى الشامى سبع (قوله عطف على خلقكم الخ) بنى آدم له استعمالات الأول يطلق على جنس البشر
 فيشمل آدم وحواء وسائر الذكور والإناث والناس مثله فى العموم والثانى يطلق على نسله ذكورا
 وإناثا تغليباً فيشمل ماعداً آدم وحواء والثالث أن يراد ما تفرع عنه فيشمل ما سواه بناء على أن حواء
 خلقت من ضلع من أضلاعه كما ورد فى الحديث الصحيح وهو القول المرضى وقيل أنها خلقت من فضل
 طينته والرابع أن يراد ذكور بنى آدم وهو معناه الحقيقى وله معنى خامس شاع فى غير لغة العرب وهو
 أن يستعمل بمعنى إنسان فيقال آدم فعل كذا وهو منصرف كما قلت

على رياض الحسن من خذله * طائر قلبى لم يزل حائماً

حبات خيولان يجناتهما * كم أخرجت من جنة آدم

فالظاهر على عموم الناس أن المراد بنى آدم فى تفسيره المعنى الثالث فإن مختصراً جعل قوله وخلق
 الخ على هذا معطوفاً على محذوف هو صفة نفس أى أنشأها من تراب وخلق الخ وهو بيان
 وتفصيل كيفية خلقهم منها فإن عطف على ما قبله فالمراد به من بعث إليهم النبى صلى الله عليه وسلم
 من أمة الدعوة والمعنى خلقكم من نفس آدم لأنهم من جلة الجنس المقترب منه وخلق منها أممكم
 حواء وبن منها رجالا كثيراً ونساء غيركم من الأمم القائفة للعصر والداعى له إلى ذلك على الأول أن خالق
 الزوج وبن الرجال والنساء داخل فى خلقكم من نفس واحدة فيكون تكراراً ولأنه يؤهم أن
 الرجال والنساء غير المخلوقين من نفس واحدة وأنهم منفردون بالخلق منها ومن زوجها والناس أعنى
 بنى آدم إنما خلقوا من النفس الواحدة من غير مدخل للزوج فلذا عطف على محذوف صفة للنفس يدل
 عليه المعنى المقصود وهو أنه فزعكم من أصل واحد فلا بد من وضع الأصل وإنشائه أولاً ثم ابتداء الفروع
 عليه وهى كون الأصل مثل الفرع فى المخلوقة ولذا عبر بالزوج للأشعار بالوحدة الجنسية والأصل أول
 الأفراد والمبدئية ليست بطريق المادية والمقصود تفصيل الناس أى جميع بنى آدم الماضين منهم
 والحاضرين والآتين على التغليب فى أمر الاتقاء إذ لا يتصور أمر الماضين بذلك بل الآتين أيضاً

اهم معجزة

رابط ما رابطة فى سبيل الله تعالى كان كعدل
 صيام شهر رمضان وقيامه لا يفر ولا ينقل
 عن صلته الاستحاجة (وانقوا الله لعلكم
 تفلحون) فائقه بالتبرى عما سواه لكى تفلحوا
 غاية الفلاح أو وانقوا القلب من كل ما يلهو
 بنيل المقامات الثلاثة المترتبة التى هى الصبر
 على مفض الطاعات ومصابرة النفس
 فى رفض العادات ومرباطة السر على
 جناب الحق لترصد الواردات المعبر عنها
 بالشريعة والطريقة والحقيقة * عن النبى
 صلى الله عليه وسلم من قرأ سورة آل عمران
 أعطى بكل آية منها أماناً على جسدهم
 وعنه عليه الصلاة والسلام من قرأ السورة
 التى يذكر فيها آل عمران يوم الجمعة صلى الله
 عليه وملائكته حتى تحبب الشمس والله أعلم

* (سورة النساء مدنية)

وهى مائة وخمس وسبعون آية

* (بسم الله الرحمن الرحيم)

(يا أيها الناس) خطاب بعم بنى آدم (اتقوا

ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة) هى
 آدم (وخلق منها أزواجها) عطف على خلقكم
 أى خلقكم من شخص واحد

على الحقيقة كما حقق في الأصول في خطاب المشافهة وما قيل أنه لا يعد أن يكون الأمر بالتقوى عاماً
 لجميع الأمم بالنسبة إلى الكلام القديم القائم بذاته تعالى وإن كان كونه عريياً عارضاً بالنسبة إلى هذه
 الأمة لا وجه له لأن المنظور إليه أحكامه بعد النزول والالكان الزددام وجميع ما فيه من خطاب المشافهة
 مجازات ولا قائل به وقيل المراد بالمخاطب من بعث إليهم النبي صلى الله عليه وسلم لأنهم المأمورون
 بالانقياد حقيقة أو العرب كما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما لأن دأبهم التناشد بالارحام وإن دفع
 بأنه تغليب أو الخطاب الأول عام والثاني خاص وإذا كان المراد بالرجال والنساء ما سوى هؤلاء المخاطبين
 تغايرت المتعاطفات وسبأ في سورة الزمر أنه يجوز عطفه على واحدة والمصنف رحمه الله خالفه فذهب
 في الناس إلى العموم وجعل ما بعده معطوفاً عليه من غير تقدير وذكر ما سلكه مؤخرنا إشارة إلى
 مرجوحيته ولم يلتفت إلى ما جئنا إليه على ما تقررنا لك وهو زيادة ما في شروحه بناء على أن العموم
 هو المتبادر منه وأن التقدير خلاف الظاهر وما رآه محذورا لا توجه له عنده لأن اللازم في العطف تغاير
 المعطوفات لا ما صدقت عليه كما قال في التقریب فلا تكرر في هذا إذا لا يفهم من خلق بني آدم من نفس
 خلق زوجها منه ولا خلق الرجال والنساء من الأصلين جميعاً واليه يشير قوله ببيان الكيفية قولهم منهم
 أو أن العطف لبيان خلقهم وتفصيله بأنه خلق حواء منه ثم ثبت منها الذكر والآنثى ولما كان
 في البيان زيادة خلق حواء وتوابعهم وذكر فولدهم كان أو في من معنى الأول وأزيد فجاء عطفه وإن
 كان ببيان المناسبات له من وجه كما قاله في قوله تعالى ويسموا بكم سوء العذاب مع أنه ببيان على ما حقق
 في المعاني فليسكل وجهة هو مولها واعلم أن المراد بالتقوى شكر الله على ما ألبسهم من حال الوجود
 وكذا ذكره بعنوان الربوبية وما به دله باللوحية لأن المراد بالتقوى الخوف فأعرفه فانه من النفائس
 (قوله من ضلع من ضلعه) هذا هو الصحيح كما مر وهو من حديث رواه الشيخان وهو استوصوا بالنساء
 خير فإنهم خلقن من ضلع وإن أعوج شيء من الضلع أعلاه فان ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل
 أعوج وجعله تقريراً وتأكيداً للوحدة الأصل لأن خلق حواء منه يقتضي ذلك وقوله ونشربان لمعنى
 بث وقوله بنين وبنات إشارة إلى أنه ليس المراد بالرجال والنساء البالغين والبالغات بل الذكور
 والآنثى مطلقاً تجوزاً وقيل أنه في معرض المكلفين بالتقوى فلذا ذكر الكبار منهم ولو قيل أنه
 وجه العدول عن الحقيقة كان وجهاً حسناً (قوله واكتفى بوصف الرجال بالكثرة الخ) الاكتفاء
 بشعر بأن النساء موصوفة بها أيضاً لكن حذف اكتفاء ونكتة الاكتفاء بكثرتهم عن كثرتهم أنه على
 مقتضى الحكمة لأنهم خير من جنسها وزيادة الخير خير لكن لما كان لكل زوج زوجة فأكثر استدعى
 ذلك الكثرة فيهن خارجاً فلا يرد عليه ما قيل بل الحكمة تقتضي أن يكون النساء أكثر كما سيجي في قوله
 به بل من يشاء أنا ناوهم بل من يشاء الذكور أن تقديم الاناث لكونهن أكثر لتكثير النسل وفي الحديث
 من أنشراط الساعة أن تقل الرجال وتكثر النساء حتى يكون الحسنة امرأة فيهم واحد وهذا يشهد
 لما ذكره المصنف رحمه الله وأيضاً للرجل أن يزيد على واحدة وهو زهرة لا تحتمل الفرق وتذكره أما
 رعاية الصبيغة فعيل أو لتأويل موصوفه بالجمع أو لانه صفة موصوفه في محذوف أي بنا كثيراً وأما جعله
 صفة حين كما قيل فتكاف سجع (قوله وترتيب الأمر بالتقوى الخ) يعني أن الاستعمال جار
 على أن الوصف الذي علق به الحكم عليه له موجبة له أو باعثة عليه داعية إليه وهو هنا كذلك
 لأن ما ذكره يدل على القدرة العظيمة والنعمة الجسيمة والاول يوجب التقوى حذراً عن العقاب
 العظيم والثاني يدعو إليها وإفاداً بالشكر الواجب هذا إذا أريد بالانقياد ما يعم المتعلق بحقوق الله
 والعباد ويجوز أن يراد ما يتعلق بحفظ ما بينهم من الحقوق وحينئذ يكون خلقهم من أصل واحد
 موجبة لانقياد الله في الإخلال بما يجب حفظه من الحقوق التي بينهم وهذا المعنى مطابق لما في السورة
 من رعاية حال الاتيتم وصله الأرحام والعدل في الشكاح والارث ونحو ذلك بالخصوص بخلاف الأول

وخلق منه أمكم حواء من ضلع من
 أضلعه أو محذوف تقديره من نفس
 واحدة خلقها وخلق منها زوجها وهو
 تقرير لخلقهم من نفس واحدة (وبث منها
 رجالاً كثيراً ونساءً) ببيان الكيفية قولهم
 منهم ما والمعنى ونشر من تلك النفس
 والزوج المخلوقة منها بنين وبنات كثيرة
 واكتفى بوصف الرجال بالكثرة عن وصف
 النساء إذا الحكمة تقتضي أن يكن أكثر
 وذكر كثيراً حملاً على الجمع وترتيب الأمر
 بالتقوى على هذه القصة لما فيها من الدلالة
 على القدرة القاهرة التي من حقها أن تخشى
 والنعمة الباهرة التي توجب طاعة مولها

فانه انما يطالبها من حيث العموم فان اتقاء الله باجتناب الكفر والمعاصي ومائر القبايح يتناول
 رعاية حقوق الناس ويؤيده ما رواه مسلم عن جرير رضي الله عنه قال كما صدر التماس عند رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لحجامة قوم مجناني النصارى والعبادة متقلدى السوف من مضر فمعه وجه لما رأى شيئا منهم من
 الفساق فدخل ثم خرج فامر بلالا فاذن فقام ثم خطب فقال يا أيها الناس اتقوا ربكم الى قوله ان الله
 كان عليكم رقيبا أي عالما بأحوالكم فاحذروه ولا يخفى موقع الخطابة مما قبلها وقوله أولان المراد الخ
 فالتقوى خاصة وعلى ما قبله عامة والاولى أولى لعدم التكرار ولذا قدمه وقوله على حذف مبتدأ انه
 صله لعطفه على الصلة فلا يكون الاجلة بخلاف نحو زبدركب وذهب (قوله أي يسأل بعضكم بعضا
 الخ) اتقوا الله من وضع الظاهر موضع الضمير إشارة الى جميع صفات السكالات ترقيا بعد وصف الربوبية
 فكانه قيل اتقوه لربوبيته وخلقه اياكم خلقا بديعا واكونه مستجما لصفات السكالات كلها ونساء لون اما
 بمعنى يسأل بعضكم بعضا فالمناداة على ظاهرها أو بمعنى تسألون كما قرئ به وتفاعل يرد بمعنى فعل اذا تم تد
 فاعله كما أشار اليه الزحخشري وعلى حذف إحدى التامين فالمحذوف التسمية لانها التي حصل بها النقل
 ويجوز أن يكون الأولى (قوله بالنصب عطف على محل الجار والمجرور الخ) المحل للجار والمجرور وقيل
 التحقيق أنه للمجرور فقط وقوله فلوها الخ اما بيان المعنى اتقائهم أو إشارة الى تقديره مضاف أى قطع
 الارحام (قوله وهو ضعيف لانه كعبض الكلمة) يعنى الضمير المجرور لشدة اتصاله بكثرة الكلمة
 فكما لا يجوز العطف على جزء الكلمة لا يجوز العطف عليه وهذا مذهب البصريين وقد تبع
 في هذا الزحخشري وهو تتبع المبرد فانه شنع على حذره الله في هذه القراءة حتى قال لا يعمل القراءتها
 وقد تبعهم ابن عطية وزاد أن المعنى لا ينظم فيم الان التساؤل بالارحام لا دخل له في الحذف على تقوى
 الله فلا فائدة في عطفها وهو مما يفيض من الفصاحة ورد بان العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار
 صحيح عند الكوفيين فصيح مشهور في كلام العرب وهذه القراءة من السبعة المتصلة بالنبي صلى الله عليه
 وسلم متواترة فقل هذا جسارة لا تليق بأحد وحزرة رحمه الله أجل قدرا مما لوهموه وقد ذهب ابن جني
 في انحصار الخ إلى تحريمها على حذف الجار وأن الأصل وبالارحام بعطف الجار والمجرور على الجار
 والمجرور لأن هذا المكان لما اشتهر فيه ذكر الجار قامت شهرته مقام ذكره وأنشدوا له شواهد كثيرة ونعم
 ما قال وارضاءه في الكشف الا أنه قال يؤخذ من القراءة صحة العطف أو الاضمار والثاني أقرب عند أكثر
 البصريين تشبوه في ضو الله لا فعلن وقول روية خير وفي نحو ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك
 ومطردي في نحو الاعلاة أو بدا * هـ سابع نهد الجزار

وقال بعضهم ان الواو للقسمة على نحو اتقوا الله فوالله انه مطلع عليك وترك الفاء لان الاستئناف أقوى
 الوصلين وهو حسن وقد نسب الى الوهم في قوله الاعلاة البيت فانه محذوف فيه المجرور لا الجار اللهم الا
 أن يقال انه مثال للاضمار مطلقا وبيان لانه قد يكون في الجار وقد يكون في المجرور ولا يخفى بعده وأما
 النظام المعنى فلان التقوى ان أريد بها تقوى خاصة وهي التي في حقوق العباد التي من جعلها صلة الرحم
 فاتسأل بالارحام مما تقتضيه وان أريد الأعم فلا دخوله فيها فيصير المعنى اما اتقوا الله في حقوق العباد
 فانكم تعظمون الله وتعظمونها أو نساء لون بها فلم لا تتقونها أو اتقوا الله ورأوا حواقة وقوة وحقوق عباده
 فانكم تساءلون الخ فاذا ذكره فوهم ساقط فافهم وأما قراءة الرفع فتوجبها ما ذكره في العطف خفاء
 فعلها معترضة وتقدير مما يتقى قرينة اتقوا وما يتسأل به لقرينة تساءلون وقد رده ابن عطية أهل لان
 توصل وقد رده ابن جني مما يجب أن تصلوه وتحتاطوا فيه وهي قراءة ابن يزيد (قوله وعنه عليه الصلاة
 والسلام) رواه الشيخان والاحاديث في معناه كثيرة كقوله ان الله خلق الخلق حتى اذا فرغ منهم قامت
 الرحم فأخذت بحق الرحمن فقال ما فعلت هذا مقام العائذ من القطيعة قال نعم أما ترضين أن أصل
 من وصلات وأقطع من قطعك فقلت بلى قال الراغب معناه أنه تعالى جعل بين نفسه وعباده سببا كما كتب

أولان المراد به تعهد الأمر بالتقوى فيما يصل
 بحقوق أهل منزله وفي نفسه على ما دلت
 عليه الآيات التي بعدها وقرئ وخالق وبان
 على حذف مبتدأ تقديره وهو خالق وبان
 (واتقوا الله الذي نساء لون به) أي يسأل
 بعضكم بعضا فيقول أسألك بالله وأصله
 تساءلون فأدغم التاء الثانية في السبب
 تساءلون كما في بطرحها
 وقرأ عاصم وحزرة والنصب عطف على محل الجار
 (والارحام) بالنصب عطف على محل الجار
 والمجرور كقولك مررت بزيد وعمر أو
 على الله أي اتقوا الله واتقوا الارحام
 فلوها ولا تقطعوها وقرأ حذره بالجر عطفا
 على الضمير المجرور وهو ضعيف لانه كعبض
 الكلمة وقرئ بالرفع على أنه مبتدأ محذوف
 الخبر تقديره والارحام كذلك أي مما يتقى
 أو يتسأل به وقد نبه سبحانه وتعالى اذ قرن
 الارحام باسمه على أن صلتهما بعباده
 عليه الصلاة والسلام الرحم معلقة بالعرش
 تقول ألا من وصلني وصله الله ومن قطعني
 قطعه الله (ان الله كان عليكم رقيبا)

على نفسه الرحمة لعباده وأوجب عليهم في مقابلته المنكر لما أقاضه عليهم من نعم الخلق والقوى والقدر
وغير ذلك كذلك جعل بين ذوى اللعمة سببا أوجب به على الأعلى رعاية الأدنى وعلى الأدنى توقير الأعلى
فصار بين الرحم والرحمة مناسبة معنوية ولفظية ولذا أعظم شكر الوالدين وقرنه بشكره فقال أن أشكر لى
ولو المديك تدينها على أنهما السبب الأخير للوجود قال الطيبي والتحقيق فيه أن العرش منصبة لتجلى
صفة الرحمانية قال تعالى الرحمن على العرش استوى وما كان للرحم تعلق باسم الرحمة جعلها عند
العرش الذى هو منصبة الرحمة (قوله حافظا مطلقا) لأنه من رقبته بمعنى حفظه كما قاله الراغب أو أطلع
ومنه المرقب للمكان العالى الذى يشرف عليه ليطلع على ما دونه (قوله أى إذا بلغوا الخ) قيده لما
سيأتى في قوله فإن أنتم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم وقوله الذى مات أبوه هذا أصل معناه لغة
لأنفراد وجع على يتامى وإن لم يكن فقبل يجمع على فعلى بل على فعال وفعله وفعل وفعل على نحو كرام
وكرما ونذر ومرضى فهو أما جمع نهي جمع يقيم الخافه ياب الآفات والواجع فإن فعلها يجمع على
فعلى ووجه النسبة ما فيه من الذل والانتكاس المولم وقيل لما فيه من سوء الأدب المشبه بالآفات كما جمع
أبى على أسرى ثم على أسارى بفخ الهزيمة أو هو مقلوب يتامى فإن فعلها لا يسمى بجمع على فعائل كما قبل
وأفائل وقيل ذلك في الصفات لكن يجرى مجرى الاسماء كما صاحب وفارس ولذا أقبل يجرى على موصوف
ثم قبل فقبل يتامى بالكسر ثم خفف بقلب الكسرة فحقة فقلبت الياء الفارقة وجاء على الأصل في قوله
أأطلال حسن في البراق البينام (قوله والاشفاق يقتضى وقوعه الخ) لأنفراد عن أبيه وعرف اللغة
خصه بمن لم يبلغ وفي الكشف من استغنى عن الكافل ومراده البلوغ أيضا لكنه خرج مخرج الغالب والا
يلزم أن يسمى من كبر مجنونا يتما وقد تردد فيه بعضهم لكن جزم التحرير بعده وأما قوله صلى الله عليه وسلم
لا يتم بعد البلوغ فليس لتعليم اللغة بل الشريعة فلا يدل على عدم الإطلاق لغة أو عدم الإطلاق شرعا
وعرفا فلما لا نزاع فيه والآية بظاهرها تقتضى أما إطلاق البينام على الكبار وأثبت الأحكام للصغار
فاحتاجت إلى التوجيه فذهب صاحب الكشف إلى التجوز في الينا باسمه الله في لازم معناه وهو
تركها مسألة لأنها لا تنفى إلا إذا كانت كذلك أو أن البينام بمعناه اللغوى الأصلى فهو حقيقة وارد
على أصل اللغة فاقبل اللفظ إذا قل في العرف يكون في أصله مجازا وهو هنا كذلك فلا مقابلة بينه وبين
الاتساع إلا أن العلاقة في الاتساع الكون وفي هذا الإطلاق والتقييد غلظة مما تنزى في المعاني أو مجاز
باعتبار ما كان أو ترلقب الهدهد بالصغرى والاشارة إلى وجوب المسارعة إلى دفع أموالهم إليهم حتى كان
اسم البقيم باق بعد غير زائل وهذا المعنى يسمى في الأصول بإشارة النص وهو أن بساف الكلام بمعنى
ويضمن معنى آخر وهذا في الصكون نظير المشارفة في الأول ومنه علم انقسامها إلى قسمين وفي قوله
قبل أن يزول عنهم هذا الاسم أى قبل أن يتحقق زواله والاقبل زواله لا يؤتى (قوله أو لغير البالغ
والحكم مقيد فـ كانه الخ) ودهذا بأنه قال في التلويح أن المراد من قوله تعالى وآتوا البينام أموالهم
وقت البلوغ فهو مجاز باعتبار ما كان فإن العبرة بحال النسبة لا بحال التكلم فالورود للبالغ على كل حال
ومثله قول الآخر تقدير العقيد لا يغنى عن التجوز إذا الحكم على ما عبر عنه بالصفة بوجوب انصافه بالوصف
حين تعلق الحكم به وبينه تعلق الينا له لا يكون يتما فلا بد من تأويله بما مر (قلت) هذه المسألة وإن كانت
مذكورة في التلويح لكنها ليست مسألة وقد تردد فيها الشريف في حواشيه والتحقيق أن في مثله نسبتين
نسبة بين الشرط والجزاء وهى التعليقية وهى واقعة الآن ولا تتوقف على وجودهما في الخارج ونسبة
اسنادية في كل من الطرفين وهى غير واقعة في الحال بل مستقبلة والمقصود الأولى وفي زمان تلك النسبة
كانوا يتامى حقيقة ألزاهم فالوا فى شعورهم هذا الخل في السنة الماضية أنه حقيقة مع أنه في حال
العصر صير لاخل لأن المقصود النسبة التى هى تبعية فيما بين اسم الإشارة وتأويله لا النسبة الإيضاعية
بينه وبين العصر كما حقيقة بعض الفضلاء وقد مر حقيقة في أوائل البقرة فتأمل فانه من معاركة الافهام

حافظا مطلقا (وآتوا البينام أموالهم) أى إذا
بلغوا وليتامى جمع يتيم وهو الذى مات أبوه
من التيم وهو الانفراد ومنه الدرّة النيمة
أما على أنه لما جرى مجرى الاسماء كفارس
وصاحب جمع على يتامى ثم قبل فقبل يتامى
أو على أنه جمع على يتامى كما جرى كاسرى
الآفات ثم جمع نهي على يتامى وقوعه على
وأسارى والاشفاق يقتضى وقوعه على
الصغار والكبار لكن العرف خصه بمن
لم يبلغ ووروده في الآية أما للبالغ على الأصل
أو الاتساع فباعتبارهم بالصغر حتى على أن
يدفع إليهم أموالهم أول بلوغهم قبل أن
يزول عنهم هذا الاسم أن أو نس منهم الرشد
ولذلك صير بابتلائهم صغارا أو لغير البالغ
والحكم مقيد فـ كانه قال وآتواهم إذا بلغوا
ويؤيد الأول

عن التكميل فان ذكرت ابيان المعوض عنه فباء المقابلة تضلح للمأخوذ والمتروك واعتبر بقوله بعث هذا
بدرهم وجواب مخاطبك اشترت به فالدرهم مأخوذ ومتروك لمخاطبك وظهر من هذا ان تبدل له ثلاث
استعمالا لابتدأت الخاتم بالحلقه وهو المبحث وابتدأت الخاتم حلقه اذا جعلت الحلقه بدله وبدلت زيد الخاتم
بشوب ان اعطيت الخاتم بدلا عن الثوب فاعتبره واستبصره ثم ان كلامه اعترض على قول السدي
وما قبله لان المتروك عنده الخبيث وهو المزهول أو الردي ووزنه على المكافئة مع الصديق بان يكون للصبي
دين على صديق الولي فيأخذ الولي منه رديا مكان جيد مكافئة له على سابق صنعه له أو انابة تصحيحها
والاشبهه أن الكلام على اطلاقه واذا أعطى رديا مكان جيد مكافئة له على سابق صنعه له أو انابة تصحيحها
بالردي للصبي وبدل لنفسه وظاهر الآية أنه اراد البدل للصبي لان الاولياء هم المتصرفون في أموالهم
فهم وان بيع بوكس من أنفسهم ومن غيرهم وما ضاهاه ولا يضر أنه تبدل لنفسه أيضا باعتبار آخر لان
المتبادر الى الفهم النبي عن تصرف لاجل الصبي ضار - واه عامل الولي نفسه أو غيره واشبهه على المصنف
للقول عن اختلاف الاعتبار فأوله بالاشعار للفظ به فان ذهب الى التأويل لاحتمال فلا ولي أن
يقال المزهول هو الطيب والسمين هو الخبيث ضربه مثلا للعرا والخلال اه وهذا زبد الكلام
في هذا المقام فاختلغ فشكل ما يحلو والرفع بمعنى التفضيل وأصل معناه العالي المرتفع وانما ضعفه كما مر
وأشار اليه لدخول الباء على المأخوذ ورشأن التبديل لا التبديل وقد عرفت ما فيه (قوله
ولانا كاو مضمومة الى أموالكم الخ) يعني أن الى لغة در من عاقه مضمومة وهو تعدي بالي أو لتضمين
الاكل معنى الضم وقيل الى بمعنى مع وفي الكشف لوجه الانتهاء الى على أصله على أن النهي عن أكلها مع
بقا مالهم كأن أموالهم جعلت غاية لحصلت المبالغة والتخلص عن الاعتذار وهذا ما ارتضاه القراء
في تفسيره وقال لا تكون الى بمعنى مع الا اذا ضم شيء الى آخر كقوله لا زد الى الذودايل وقدمت وفسر
الاكل بالانفاق اشار الى أن المراد به الانتفاع والتصرف فغيره عنه بأغلب أحواله وقوله ولا تنسوا
بينه ما اشار الى أن المراد بالمعية مجرد التسوية بينهما في الانتفاع أعم من أن يكون على الافراد أو مع
ماله فهو جواب عن السؤال الواقع في الكشف المجاب عنه ثمة بأن المعية تدل على غاية فصح فعلهم حيث
أكلوا أموالهم مع الغنى عنها اتفقوا كالأول عليه فلا يلزم القائل بفهوم المخالفة جوازا كل أموالهم
وحدوها والسؤال لا يرد اذا فسر تبدل الخبيث بالطيب باستبدال أموال البتاي بماله وأكلها مكانه
فانه يكرن ثم يباعن أكلها وحدثها وهذا عن ضمها وليس الا قول مطلقا حتى يرد سؤال بانه أي فائدة
في هذا بعد ورود النهي المطلق (قوله الضمير للاكل الخ) وقيل للتبدل وقيل لهما وقوله ذنبا عظيما فسر
الكبير بالعظيم وهذا لا ينافي ما قبل ان العظيم فوق الكبير اما لان الكبير عمناء عنده أو أن تكبره
للعظيم والحبب الذنب العظيم وقيل هو مطلق الذنب ويكون بمعنى الوحشة والصعب (قوله أي أن
خفتم أن لا تعدلوا الخ) تفسيره بما ذكره ان الربط بين الشرط والجزاء وقدم هذا الوجه لانه أرجح مما
بعده لمناسبة ما قبله وما بعده وارتباط الشرط بالجزاء ثم ارتباطا والقربة على أن المراد من لا تنقسوا
في البتاي المترجح من الجواب فانه صريح فيه والربط يقتضيه وتفسير النساء بغير البتاي لدلالة المعنى
واشارة لفظ النساء وقوله طاب لكم طاب يكون بمعنى مالت له النفس واستطابته وبمعنى حل وبالنافي
فسره الزمخشري وظاهر نصريح المصنف به في الثالث أنه فيما قبله بالمعنى الاول وفسره الزمخشري
فيها بالحل واعتراض عليه الامام بانه في قوة أبيع المباح وأيضا يلزم الاجمال حيث لا يعلم المباح من الآية
وأثر الحل على المستطاب ويلزم التخصيص وجعله أولى من الاجمال وأجاب في الكشف بأن المبين محرمه
في قوله حرمت عليكم امهاتكم الخ ان كان مقدم التزول فلا اجمال لان المعنى فانكم وما بين لكم حله
ولكنه مقيد بالعدة المحصورة فليس في قوة أبيع المباح لا فائدة الزيادة ولا اجمال ولا تخصيص ونعريف
الموصول لاهد والافلا اجمال المؤخر بيانه أولى من التخصيص بغير المقارن لان تأخير بيان المجهمل

ولانا كاوها مضمومة الى أموالكم أي
لا تنفقوها ماله ولا تنسوا بينهم ما هذا حلال
وذلك حرام وهو فيما زاد على قدر أجره قوله
تعالى فليأكل كل بالعرف (انه) الضمير للاكل
(كان حوبا كبيرا) ذنبا عظيما وقري حوبا
وهو مصدر جاب حوبا وحابا كقوله لا وطلا
(وان خفتم أن لا تنقسوا) أي أن خفتم أن
ما طاب لكم من النساء اذا تزوجتم منهن
لا تعدلوا في بنائى النساء اذا تزوجتم منهن
فتزوجوا ما طاب لكم من غيرهن اذا كان
الرجل بجدة ذوات مال وجمال فتزوجها
ضناهم افرعنا جميع عنده منهن عدد ولا قدر
على القيام بحقهن أو ان خفتم أن
لا تعدلوا في حقوق البنائى فتعزجن منها
قفاوا أيضا أن لا تعدلوا بين النساء وانكموا
مقدار ما يمكنكم الوفاء بحقه لان المخرج من
الذنب ينبغي أن يخرج من الذنوب كلها على
ما روى أنه تعالى لا اعظم أمر البتاي فتعزجون
من ولايتهم وما كانوا يتعزجون من تكبير
النساء واضاعتهن قتلن وقيل لا يتعزجون
يتعزجون من ولاية البتاي ولا يتعزجون
من الزنا فقبل لهم ان خفتم أن لا تعدلوا في
أمر البتاي قفاوا الزنا فانكموا ما حل لكم

جائزون بيان الخصيص عند أكثر الخفية والامر لو كان للاباحة لا يلغوه عنه طاب اذا كان بمعنى
حل لانه يصير المعنى أبيع لكم ما أبيع هنا لان مناط الفائدة القيد وهو العدد المذكور وقيل انه للوجوب
أي وجوب الاقتصار على هذا العدد وقوله أن يخرج من الذنوب أي يبعد ويخرج منها يقال تخرج اذا
فعل ما يخرج به من الاثم والخرج وقوله تخافوا الخ لم يقل لقصها كما في الكشاف لايها منه الاعتزال
والقول بالحسن والقبح العقليين وان احتل الشري والوجه الثالث أبعد ها ولذا أخره ولكن فريضة
الحال توضع ربطه كما أشار اليه ونظيره ما اذا دام على الصلاة من لا يركي يقول له ان خفت الاثم من ترك
الصلاة تخف ترك الزكاة ويتأى جمع تبة وأصله يتأى ولا كلام فيه وتركه المصنف رحمه الله هنا كفتاه
بما مر (قوله وانما عبر عن بجاها بالصفة الخ) ما يختص أو تغلب في غير العقلاء وهو فيما اذا أريد
الذات أما اذا أريد الوصف فلا كما تقول ما يزيد في الاستفهام أي أفاضل أم كرم وأكرم ما شئت من
الرجال بمعنى الكريم أو اللئيم ونحوه كما ذهب اليه العلامة والسكاكي وغيرهما وان أنكره بعضهم
والمراد بالوصف هنا ما أريدتم من البكر والنيب أو ما لا يخرج ولا تضيق في تزوجها وقد خفي معنى
الذهاب الى معنى الصفة هنا على من قال المراد الوصف المأخوذ من المذكور بعدما اذ معنى ما طاب
الطيب وهو صادق على العاقل وغيره والسؤال لا يسقط به وقوله أو ما ملكت إيمانكم ذهابا للوصف
ولكن المولى لبيعه وشرائه والمبيع أكثر ما لا يقل كان التعبير عما فيه أظهر وقوله وقرئ تقسطوا
الخ قسط يقسط قسوطا جار ومنه قوله تعالى وأما القاطنون فكانوا لهم طابا وأقسط يقسط ضده
بمعنى عدل ومنه قوله تعالى ان الله يحب المقسطين فان قرئ من الثلاث فلا مزيدة وهو ظاهر (قوله
معدولة عن أعداد مكررة الخ) هذه الصيغ متنوعة من الصرف على الصحيح وجوز الفراء صرفها في
سبب منهها أقوال أحدها مذهب سيديويه والخليل أنه العدل والوصف وأورد عليه أن أسماء العدد
الوصفية فيها عارضة وهي لا تمنع الصرف وأجيب بأنها وان عرضت في أصلها فهي نقلت عنها بعد
ملاحظة الوصف العارض فكان أصليا في هذه دون أصلها وفيه نظر الثاني قول الفراء انها منعت
للعديل والتعريف بنية الالف واللام ولذا لم تجز اضافتها ولا دخول أل عليها والثالث أنها معدولة عن
اثنتين اثنتين وثلاثة ثلاثة فعدلت عن ألفاظ العدد وعن الموث الى المذكور ففيها عدلان وهما
بيان والرابع أنه مكرر العدل لانه عدل عن لفظ اثنتين ومعناه لانها لا تستعمل في موضع يستعمل فيه
اذ لا تلي العوامل وانما تقع بعد جمع معنى اما خبرا أو حالا أو وصفا وشذ أن تلي العوامل وأن تضاف وقوله
وقيل لتكرير العدل هو مذهب الزمخشري ورده أبو حيان بأنه لم يقل به أحد من النحاة وليس من
المذاهب الأربعة في شيء وأجيب بأنه المذهب الرابع وهو منقول عن ابن السراج فلا وجه لقوله أبي حيان
لم يقل به أحد ولو قال لا تقبله صح وأشار المصنف رحمه الله لضعفه من غير بيان لوجهه وتكراره
بغير وجه عن وزنه وافراده بوزن آخر مكرر معناه وعبر عن العدل في المعنى بعد لها عن تكرارها وقرب
منه ما ذكره التحرير (قوله منصوبة على الحال من فاعل طاب) وهو ضمير ما يعلم منه جواز الحالية منها
وقد مر أنه لا يباشر العوامل ولا يضاف ولم يسمع من العرب ادخال الالف واللام عليه كما صرح به أبو
حيان رحمه الله وخطأ الزمخشري في قوله تنكح الثني والثلاث والرابع ولذا قال التحرير انه لا بد للزمخشري
من اثباته والاستشهاد عليه والقول بأنه غفلة غفلة ولهذا ذهب بعض النحاة الى أنه معرفة فلا يكون
عنده حالا وقوله بين هذه الأعداد أي بعضها لا يجمعها والمراد المعدودات وذروا الجمع أي اتركوا
الجمع بين النساء الحرائر والمنع ما يقع ويكتفى به وهو بفتح الميم مصدر بمعنى الرضا أريد به المرضي
وبستوى فيه الواحد وغيره فيقال شاهد مضع وشهود مضع وقدم تقديرا خائرا وعلى انه كجمع واعم
أنه المتبادر عما قبله لانه على جواز العزوية قنائل وقوله أو ما ملكت إيمانكم إشارة الى أن الخطأ
للاحرار لان العبد لا يحمل له أكثر من اثنتين (قوله ومعناها الاذن لكل ناكح الخ) قال الزمخشري فان

وانما عبر عن بجاها بالصفة أو اجراء
لأن مجرى غير العقلاء لتقصان عقولهم
وتظهير أو ما ملكت إيمانكم وقرئ
تقسطوا بفتح التاء على أن لا مزيدة أي ان
خفتم أن تجوروا (مثنى وثلاث ورباع)
معدولة عن أعداد مكررة هي ثنتين ثنتين
وثلاث ثلاثا وأربعا أربعا وهي غير منصرفة
للعديل والصفة فانها بنيت صفات وان كانت
أصولها لم تنقلها وقبل لتكرير العدل فانها
معدولة باعتبار الصيغة والتكرير منصوبة
على الحال من فاعل طاب ومعناها الاذن
لكل ناكح يريد الجمع أن ينكح ما شاء
من العدد المذكور متفقين فيه ومختلفين
كقولك اقتسموا هذه البصرة درهمين
درهمين وثلاثة ثلاثة ولو أقررت كان المعنى
تجوز الجمع بين هذه الأعداد دون التوزيع

قلت الذي أطلق للفاسح في الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع فاسمى التكرير في منى وثلاث
ورباع قلت الخطاب للجميع فوجب التكرير بل يصب كل ناكح يريد الجمع ما أراد من العدد الذي أطلق له
كما تقول الجماعة اقسما وهذا المال وهو ألف درهم درهمين درهمين وثلاثة وثلاثة وأربعة أربعة ولو
أفردت لم يكن له معنى فان قلت فلم جاء العطف بالواو دون أو قلت كما جاء الواو في المثال الذي حدونه لك
ولو ذهبت تقول اقسما وهذا المال درهمين درهمين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة أعلمت أنه لا يسوغ
لهم أن يقتسموا على أحد أنواع هذه القسمة وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسم على تنسية
وبعضه على تثليث وبعضه على تربيع وذهب معنى تجوز الجمع بين أنواع القسمة التي دلت عليه الواو
وتحريره أن الواو دلت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحهما من النساء على طريق الجمع
أن شأنا مختلفين في تلك الأعداد وأن شأنا متفقين فيما يحظرون عليهم ما وراء ذلك اه وحاصله أنه
أبيع لكل واحد أن يأخذ ما أراد من هذه العدة ولا يتجاوزها وإنما قد هذا المعنى صيغة العدل
والعطف بالواو لانه حال فلا أفرد وقيل اقسما وهذا المال درهمين وثلاثة وثلاثة وأربعة أربعة لم يصح جعله حلالا من
المال الذي هو ألف درهم بخلاف ما إذا كرر فإن المقصود فيه الوصف والتفصيل في حكم الانقسام
أي مفضلا ومنقسم إلى درهم درهم وأول واحد الأمرين أو الأمور والاباحة إنما تكون من دليل
خارجي والحال بيان لكيفية الفعل والقيود في الكلام نفي لما يقابله بمعنى أو أن يكون الانقسام على
أحد هذه الأنواع غير مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو أن يكون على هذه الأنواع غير متجاوزا لها إلى
ما فوقها وهذا معنى قوله محظور عليهم ما وراء ذلك دفع لما ذهب إليه البعض من جواز التسعة كما بأن
الواو للجمع فيجوز الثنتان والثلاث والأربع وهي تسع وذلك لأن من تسع الخمس أو ما فوقها لم
يحافظ على القيود أي كيفية النكاح وهي كونه على هذا التقدير والتفصيل بل جاوز إلى خباس
وسداس والسنة ينت أن هذا هو المراد كقوله صلى الله عليه وسلم اختار ربنا ما وفارق سائرهن وغيره من
الاحاديث الصحيحة ولا مخالفة بينه وبين كلام المصنف في المال كما توهموا وإنما وقعت في بعض العبارة كقوله
لم يكن له معنى وقول المصنف كان المعنى تجوز الجمع فلو قيل معنى لم يكن له معنى يعني يصح قصده لانه يفيد
جواز الجمع وجواز التسعة وهو غير صحيح كان المال واحدا والبدرة بفتح الواو واحدة وسكون الدال والراء
المهملتين عشرة آلاف درهم وقوله ذهب تجوز الاختلاف فكان يجب الاجتماع على هذه الأعداد
وما قيل انه لا يلتفت إليه الذهن لانه لم يذهب إليه أحد لا عبرة به لأن الكلام في الظاهر الذي هو نكحة
العدول وفي بعض الحواشي هنا خط وخط تركاه لانه تطويل بغير طائل وحسبك من القلادة ما أحاط
بالعنى (قوله ولو ذكرت بأو) رد لما قيل ان الواو بمعنى أو قال ابن هشام نقلا عن الأصمغاني
القول بأنها بمعنى أو خطأ لأن الأعداد على قسمين قسم يقصد ضم بعضه إلى بعض كقوله ثلاثة أيام في
الحج وسبعة أذرعهم وقسم لا يقصد به ذلك بل هو للتقسيم كما هنا وفيه نظر (قوله سوى بين
الواحدة الخ) إشارة إلى أن أول التسوية والعددية في السراي يؤخذ من السياق ومقابلته الواحدة
ومؤن جمع مؤنثة والقسم بفتح فـ يكون معروف وقوله أي التقليل الخ هو مستفاد من واحدة
والعدد المذكور ويجوز أن تكون الإشارة إلى الجميع وقوله أقرب إشارة إلى أن أدنى من الدنو بمعنى
القرب ومن صلة القرب لا تنضيلية (قوله يقال عال الميزان إذا مال الخ) بمعنى أصل معناه الميل
المحسوس ثم نقل إلى الميل المعنوي وهو الجور وقوله وعول الفريضة أي نصيب الورثة وهو العول
المعروف في علم الفرائض أخوذ من الجور لأنه قليل أنصبه الورثة ولذا يقال فريضة عائله وفريضة عاذلة
والسهام انصباء الورثة المقطرة لهم (قوله وفسر بأن لا تكثر عيالكم الخ) تفسيره بأن لا تجوزوا
منقول عن عائشة رضي الله عنها وهو المشهور وهذا التفسير منقول عن الامام الشافعي رضي الله عنه
وقد خطأ فيه كثير من المتقدمين لانه إنما يقال من كثرة العيال أعال يعمل أعالة ولم يقولوا أعال يعمل

ولو ذكرت بأول ذهب تجوز الاختلاف في
العدد (فان خفيتم ألا تعدلوا) بين هذه
الأعداد أيضا (فواحدة) فاختاروا
أو فافهموا واحدة وذروا الجمع وقروا
بالرفع على أنه فاعل محذوف أو خبره تقديره
فتكفكم واحدة أو فافهموا واحدة (أو ما
ملكتم أيما نكحتم) سوى بين الواحدة من
الأزواج والعدد من السراي خلفه
مؤنثين وعدم وجوب القسم بين (ذلك)
أي التقليل منهم أو اختبار الواحدة أو
التسري (أدنى ألا تعدلوا) أقرب من أن
لا تعدلوا يقال عال الميزان إذا مال الخ الحكم
إذا جاز وعول الفريضة الميل عن حدة
السهام المسماة وفسر بأن لا تكثر عيالكم
على أنه من عال الرجل عياله يعولهم إذا
ما بهم فعبير عن كثرة العيال بكثرة المؤن على
الكثابة وبؤيده قراءة أن لا تعدلوا من عال
الرجل إذا كثر عياله

ولأن الأحسن المطابق لقوله قبله لا تعدلوا أن يكون بمعنى لا تجوروا وردته في الكشف بأنه من قولك
 حال الرجل عياله يعولهم كقولهم ما منهم عولهم إذا اتفق عليهم لأن من كثرت عياله لزمه أن يعولهم وفي ذلك
 ما نصيب عليه المحافظة على حدود الشرع وكسب الحلال ومثله أعلى كعباً وأطول بأعاني كلام العرب
 أن يخفى عليه مثل هذا فسلك في تفسيره طريق الكناية فاستعمل الاتفاق وأراد لزم معناه وهو كثرة
 العيال وذكر في الكشف أنه لا حاجة إلى هذا فإن الكناية في وجه الله نقل عن فحشاء العرب حال يعول
 إذا كثرت عياله ومن نقله الأصح والأزهرى وهذا التفسير منقول عن زيد بن أسلم وهو من أجله التابعين
 وقراءة طائوس مؤيدة له فلا وجه لتشبيح من شنع عليه بما هلا باللفات والآثار وقد نقل الدروي أمم
 المقرء أنه ألفه صبراً وأشد وإن الموت يأخذ كل حي * بلا شك وإن أمشي وعالا
 أي وإن كثرت ماشيته وبيته وأما ما قيل إن حال بمعنى كثرت عياله يأتي بمعنى جارواى فليست الخطئة
 في استعمال حال بمعنى كثرة العيال بل في عدم الفرق بين المادتين فرداً أيضاً بحكاية ابن الأعرابي وغيره
 حال يعولهم هذا المعنى وعال يعيل بمعنى افتقر فعال له معان مال وجارواى افتقر وكثرت عياله وما نوافق
 وأجيز يقال عالى الأمر أى أعتزنى ومضارعه يعيل فهو من ذوات الواو والياء على اختلاف المعاني
 فإن قلت حال بمعنى ما نوافق لادلالة على كثرة المؤنة حتى يكتب به عن كثرة العيال قلت قال الراغب أصل
 معنى العول الثقيل يقال حاله أى شغل ثقل مؤنته والثقل انما يكون في كثرة لافى قلبه فالمراد بالنعولوا
 وبقوله ما منهم كثرة ذلك بقراءة المقام والسباق لأنه ليس المراد في المؤنة والعيال من أصله لأنه لو تزوج
 واحدة كان عائلًا وعليه مؤنة فالكلام كالصريح فيه واستعمال أصل الفعل في الزيادة فيه غير عجز
 فلا غبار عليه كما هو (قوله ولعل المراد بالعيال الأزواج الخ) أى على تفسيره تعولوا بشكر عيالكم
 وعيال جمع عيل بتشديد الياء فإن كان ذلك إشارة إلى التقليل واختيار الواحدة فعدم كثرة
 الأزواج فيه ظاهر وإن كان للتسري فعدم كثرة الأزواج صادق على عدمه بأن لا يكون لكم أزواج
 ولا كثرة وإن كان العيال بمعنى الأولاد فعلى الأول ظاهر فلذا أخره المصنف رحمه الله وجعله مشبهاً به
 وعلى الثاني فإنه مظنة قلة الأولاد إذا العادة على أن لا يتقيد المرء بمضاعفته ولا بأبي العزل عنهن وهذا
 معنى قوله لجواز العزل الخ أى عادة فلا يرد عليه أن مذهب الشافعى جواز العزل عن الحرائر
 والامام مع أن في بعض شروح الكشف ما يدل على أن فيه خلافاً عنه فلعلم المصنف رحمه الله تعالى
 مال إلى المنع كما هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله (قوله مهور من الخ) يعنى الصدقة كالصدق بمعنى
 المهر والقراءة بفتح الصاد وسكون الدال أصلها ضم الدال تخفيفاً بالتسكين وضمه ما يتبع الشافعى
 لضم الأول كما يشال ظلة وظلة وهو المراد بالتقليل وقوله على التوحيد أى قرى صدقتهن بضمين مع
 الأفراد (قوله عطية الخ) أى النحلة حقيقة فى اللغة العطية بغير عوض فإن قلت كيف يكون
 بلا عوض وهو فى مقابلة البضع والتسعة به قلت قالوا لما كان لها فى الجماع مثل مال الزوج فى اللذة
 أو أزيد وتزيد عليه بوجوب النفقة والكسوة كان المهر مجازاً بالمقابلة المقترن بتمتع أكثر منه وقيل إن
 الصدق كان فى شرع من قبله لا لوليا بدليل قوله تعالى إني أريد أن أقسمك أحدى ابنتي الخ
 ثم نسخ فصار ذلك عطية اقتطعت لهن فسمى نحلة ومن فسره بالقريضة نظر إلى أن هذه العطية
 فريضة ونصبه على المصدر وللافتاء الفعل معنى كفعت جالوساً وقوله أو مضولة أى معطاة منكم
 ومن فسره بالديانة أخذ من النحلة بمعنى الملة ومولياتهم بفتح الميم وتشديد الياء أى من كن فى ولايتهم
 (تنبيه) قال العلائق فى قواعد فى الصدق عوضية عن البضع من وجه وهبة من وجه طرمتها
 لكن الغلب أيها فقبل الغلب الأول وقيل الثانى وما أخذ الآيات لأن النحلة العطية بلا عوض
 ووجه الثانى (٢) أنه يرد بالعيب وإلها حبس نفسها حتى تقبضه وأنه يثبت فيه الشفعة ويضمن لو تلف
 ورجع المصنف رحمه الله الأول لاقتضاء الوضع له فقدمه وفى قوله نظر إلى مفهوم الآية بحيث لا يقد يقال

ولعل المراد بالعيال الأزواج وإن أريد
 الأولاد فلان التسريحاً مظنة قلة الولد
 بالإضافة إلى التزوج لجواز العزل فيه كثرة
 الواحدة بالإضافة إلى تزوج الأربع (وأقوا
 النساء صدقاتهن) مهورهن وقرى بفتح الصاد
 وسكون الدال على التخفيف وبضم الصاد
 وسكون الدال جمع صدقة كقوله بضمها
 على التوحيد وهو تنقيل صدقة كقوله بضمها
 (نحلة) عطية يقال نحلته كذا الفعل ونحل إذا
 أعطاه إياه عن طيب نفس بلا توقع عوض
 ومن فسرها بالقريضة ونحوها نظراً إلى
 مفهوم الآية لا إلى موضوع اللفظ ونحوها
 على المصدر لأنها فى معنى الاتيان والحال
 من الواو والصدقات أى آتوهن صدقاتهن
 ناحلين أو مضولة وقيل المعنى نحلة من الله
 سبحانه وزمالي وتفضلاً منه عليهن فتكون
 حالاً من الصدقات وقيل ديانة من قولهم
 اتحل فلان كذا إذا دان به على أنه مضول له
 أو حال من الصدقات أى ديناً من الله تعالى
 شرعه والخطاب للأزواج وقيل للآليات
 لأنهم كانوا يأخذون مهوراً ومولياتهم (فإن
 طبن لكم عن شئ منه نفساً)

(٢) قوله ووجه الثانى الظاهر الأول اه

أظهره المختل لدلالة الكلام عليه وفيه تأمل ومربا لا يستعمل الا تابعا لشيء وهو وصفة له أو منصوب بعينه وقبل انه يجي غير تابع وقد أسقط المصنف رحمه الله قول الزمخشري على الدعاء لما مر ولأن الدعاء لا يكون من الله حتى أولوه فاقبل انه قصر في تقرير كلام الكشف سهو وقوله يتأخرون قال التبريزي الصحاح تأثم فتخرج عن الاثم وكشف حقيقة تأثم وتخرج تجنب الاثم والخرج ولا يفتي عليك حال ما قبل يتأخرون يخرجون من الاثم من تأثم خرج من الاثم كخرج خرج من الحرج ولا وجه له فان مراده ما ذكره بعينه وأن المراد السلب فلا وجه لرد وعلى القول الثاني في تفسيره شيئا مربيا لا يكون اتساعا (قوله نهي الاولياء الخ) هذا بيان لمحصل المعنى وضمير أموالهم للذين والدليل على أن الخطاب لهم قوله وارزقوهم الخ وحينئذ فاضافة الاموال للاولياء للملازمة لكونها في أيديهم ونصرتهم ووجه بأن الكلام السابق يدل عليه وهو قوله (٢) ولا تؤنؤوا السفهاء أموالكم وكذا ما بعده وأول قوله التي جعل الله لكم قيساما بأنهم من جنس ذلك والا فلا قيام لهم بمال اليتيم (٣) وعدل عارضا الزمخشري من أن اضافتها لانها من جنس ما يقيم به الناس معاشهم كما قال ولا تقتلوا أنفسكم يعني أن المراد بالمال جنسه عما به يتعيش الناس فقسبته الى كل أحد كقسبته الى الآخر لعموم النسبة وانما الخصوص بواحد دون واحد شخص المال لحازن ان ينسب حقيقة الى الاولياء كما ينسب الى الملاك والدليل على ذلك وصفه بما لا يختص بمال دون مال كما أن المراد بالنفس في الآية جنسها بما يقال له نفس فان الشخص لا يقتل نفسه بل غيره وقال الامام اجراء للوحدة النوعية مجرى الوحدة الشخصية فالمال وان كان مالهم لكنهم كانوا أنتم بحسب المساهية والنوع فان زمخشري اعتبر النوعية في المضاف وهو المال والامام اعتبرها في المضاف اليه وهو معنى يبيع الا أن المصنف رحمه الله جع الى أن السابق بأناه فقيه رذله معنى وقوله خوله بالخاء المحجمة أى أعطاه وقوله ينظر الى أي يظن ويحتاج الى ما في أيديهم مما أعطاهم لينفقوا عليه فالاضافة حقيقية وسماههم سفهاء لانه شأن الاولاد والنساء فليس المراد ظاهره بل أيديهم أهله وقوله وتنتعشون أى تحيون وتقومون وقوله يؤول اشارة الى دفع ما ارتضاه الزمخشري وقراءة قيساما قوما بالواو كعوض لكنه اتسع فعله وقيساما في الاعلال وقوله قوما وهو ما يقام به أى ليس بصدر بل هو اسم تشبيه بالآلة كما مر (قوله واجعلوا مكان الرزقهم الخ) يعنى لم يقل نعم الله لا يجعوا لبعض أموالهم رزقها لم بل أمرهم أن يجعلوا الاموال ظروفا للرزق حتى يكون الاتفاق من الرزق لامن نفس المال الذي هو ظرف وهو تشبيه للربح الحاصل من المال بالنسيء المظروف فيه التمكن وفيه اشارة الى أنه هو المقصود من ذلك المال (قوله عدة بجلة تطيب بها نفوسهم الخ) العدة كلزنة لوعده والمعروف ما عرف بالحسن عقلا أو شرعا والمنكر خلافه وهو ما أنكر كذا في الكشف وليس هذا اشارة الى المذهبين في الحسن والقبح هل هو شرعى أو عقلى كما قيل لانه لا خلاف بيننا وبينهم في الصفة الملازمة للقرض والمنافرة التي بهر عنها بالصلحة والمفيدة وأن منها ما أخذ العقل وقدير به التسرع وانما الخلاف فيما يتعلق به المدح والذم عاجلا والعقاب والثواب آجلا هل هو مأخذ الشرع فقط أو العقل على ما حقق في الاصول فلا يرد عليه أن الاولى لا تصارع على الاقل فان كل قول معروف تماما واجب أو مندوب أو مباح وكل منها حسن شرعا كما صرح به في الاصول (قوله اختبروهم قبل البلوغ الخ) هذا مذهب أبي حنيفة والشافعي والنص ظاهر في قواه ما ماتد عليه الغاية وقال مالك انه بعد البلوغ وقوله صلاح الدين الخ المعترف فيه عند الشافعي صلاح الدين والتصرف في الدنيا وعند أبي حنيفة المعترف الثاني فقط وقوله بأن بكل الخ بيان لان الاختبار بمجرد تفويض ذلك لا تسليم المال وهذا بناء على أن الصبي لا يصح كونه أذوالا في التجارة ومذهبا على خلافه (قوله حتى اذا بلغوا حد البلوغ) يعنى أن الشكاح كتابة عن ذلك وهو أن يحتلم أو يبلغ بالنسبة فذهب

(٢) قوله وهو قوله ولا تؤنؤوا السفهاء الخ كذا في التسخ والمناصب أن يقول وآتوا اليتامى أموالهم فان الآية التي ذكرها هي المتكاملة عليها (٣) وقوله بمال اليتيم المناسب للسفيه اه

مصححه

روى أن ناسا كانوا يتأخرون أن يقبل أحدهم من زوجته شيئا مما ساق اليها فزالت (ولا تؤنؤوا السفهاء أموالكم) نهي للاولياء عن أن يؤنؤوا الذين لا رشد لهم أموالهم فيضيعوها وانما أضاف الاموال الى الاولياء لانها في نصرتهم ونحت ولايتهم وهو الملازم للآيات المتقدمة والمتأخرة وقيل نهي لكل أحد أن يعمد الى ما خوله الله تعالى من المال فيعطى امرأته وأولاده ثم ينظر الى أيديهم وانما سماهم سفهاء استخفافا بعقلهم واستهجانا لجهلهم قواما على أنفسهم وهو أوفق لقوله (التي جعل الله لكم قيساما) أى تقومون بها وتنتعشون وعلى الاول يؤول بأنهم التي من جنس ما جعل الله لكم قيساما وسمى ما به القيام قيساما لانه بالغة وقرى قيسا بعناء كعوزة يعنى عباد ذوقا وهو ما يقام به (وارزقوهم فيها واكسوهم) واجعلوا مكانا لرزقهم وكسوهم بان تجبروا فيها وتحتلوا من نفقها ما يحتاجون اليه (وقولوا لهم قولا معروفا) عدة بجلة تطيب بها نفوسهم والمعروف ما عرفه الشرع أو العقل بالحسن والمنكر ما أنكره أحدهما القبح (وابتلوا اليتامى) اختبروهم قبل البلوغ بتتبع أحوالهم في صلاح الدين والتهدى الى ضبط المال وحسن التصرف بأن بكل الية مقدمة العقد وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بأن يدفع اليه ما يتصرف فيه (حتى اذا بلغوا النكاح) حتى اذا بلغوا حد البلوغ أن يحتلم

الشافعي ما ذكره وعند أبي حنيفة فيسه خلاف فقيل ثمان عشرة في الغلام وسبع عشرة للجارية ولم يفرق المصنف بينهما وقيل خمس عشرة فيهما وعليه الفتوى وقوله خمسة عشر سنة يتناول السنة بالعام والافالقياس خمس عشرة ومعنى قوله يصلح للزواج أي لثمرته لأن المقصود منه التوالد ولا يكون بدونه وقوله اذا استكمل الولد الخ رواه البيهقي وقال استناده ضعيف (قوله فان أبصرتم منهم رشد الخ) أصل معنى الايتاس النظر من بعدهم مع وضع اليد على العين إلى قادم ونحوه مما يؤنس به ثم عم في كلامهم قال الشاعر

آنت نبأه وأقرعها القناص عصرا وقد دنا الامسا

أي أحست أو أبصرت كما فسره به أهل اللغة ثم استعير للبين أي علم الشيء بينا إذا الرشد ما يعلم ولا يبصر وهي استعارة محسوس لمعقول أن أريد بالايثاس تلك الحالة المحسوسة وأن أريد بالابصار فمعقول لمعقول مستلزم اتنبه به الرشد بالنسبة المحسوس كذلك في شرح الكشاف ويمكن تنزيل كلام المصنف رحمه الله عليه بأن يكون اقتصر على بيان حقيقة ويحتمل أن يكون شبه الرشد المحقق المتبين بالمحسوس المشاهد على طريق الكناية ثم أثبت له الابصار تخيلا وقوله وقرئ أحسنت أي بجاء مفتوحة وسين ساكنة وأصله أحسنت بسينين نقلت حركة الاولى إلى الحاء وحذفت لالتقاء الساكنين احدهما على غير القياس وقيل انه لغة سليم وانها مطردة في عين كل فعل مضاعف اتصل به اناء الضمير أو نونه والاحساس أيضا على هذه القراءة استعارة (قوله من غير تأخير عن حد البلوغ الخ) التعقيب مأخوذ من الفاء ولم يفسر الرشد وهو معرفة التصرف وحفظ المال عندنا وعند الشافعي صلاح الدين والمال وقيل الرشد بالضم في الامور الدنيوية والاخرية وبالفخ في الاخرية لا غير والراشد والرشد يديقال فيهما * (تنبيه) * في قواعد ابن عبد السلام رحمه الله الاحكام مبنية على ظاهرا الامر حتى يظهر ما يبطله ولو شئت في ذلك بطلت المعاملات وهذا يشكل على شرط الشافعي في الرشد حسن التصرف في المال والصلاح في الدين حتى لا يرتكب كبيرة ولا يبصر على صغيرة باجماع المسلمين حتى يجوزوا معاملته المجهول وقبول عتاقه وهداياه وهو يأباه والآية لا تدل على ما ذكره والمحب من قول الامام في النهاية اذا بلغ الغلام ولم يظهر ما يخاف رشده أبطل حجره هـ (وفيه بحث) للفرق بين الولي والناس المعاملين فتأمل (قوله ونظم الآية الخ) في حتى الداخلة على اذا قولان أشهرهما أنها حرف غاية دخلت على جملة شرطية وهي حرف ابتداء تدخل على الجمل وهو الذي ارتضاء المصنف تبعاً للزمخشري والثاني وهو مذهب الزجاج وبعض النحاة أنها حرف جواز اذا امتنع للظرفية وليس فيها معنى الشرط وقد رجعهم في النكاح حذره أو رفته وقيل لا حاجة اليه لأن المعنى صلحوا للنكاح وكون اذا شرطية غير جازمة هو المشهور وقيل انها ليست بشرط وان اطلاقه عليها ليس حقيقة وقوله وهو دليل الخ يقتضي تقدم ايتاس الرشد مع تأخره في النظم بناء على أن الشرط المعترض على شرط آخر يعتبر مقدما في الحكم فلو قال ان شئتني فان دخلت الدار فانت طالق لا بد لوقوع الطلاق من تقدم دخول الدار على الشئ وسأني تحقيقه في قوله تعالى ولا ينفهكم نصحي الآية وقول أبي حنيفة رحمه الله مبني على عدم الحجر بالسفه عنده وقد زاد بسبع لما ذكره وقوله يميز بعده أي يبلغ سن التمييز وفي نسخة تميز أي يتفرد في مضجعه ونحوه (قوله مسرفين ومبادرين الخ) المبادرة المسارعة وهي لأصل الفعل هنا ونصح المفاعلة نفسه بأن يسار أخذ مال اليتيم واليتيم يبادر منه وأشار إلى أنه منصوب على الحال وقيل انه مفعول لاجله والجملة معطوفة على ابتلوا الا على جواب الشرط افساد المعنى لأن الاول بعد البلوغ وهذا قبله ويكبر وابتغى الباس من باب علم في السن وأما بالضم فهو في القدر والشرف فاذا اعتدى الثاني بعلى كان للمشقة نحو كبر عليه كذا ومعنى مبادرة الكبر انلافة قبله لا يترجمه منه اذا كبر وتخصيص الاكل الذي هو أساس الانتفاع وتكثر الحاجة اليه يدل على

أو يستكمل خمسة عشر سنة عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام اذا استكمل الولد خمس عشرة سنة كتب ماله وماله واقبت عليه الحد ودعاني عشرة عند أبي حنيفة وبلوغ النكاح كناية عن البلوغ لأنه يصلح للنكاح عنده (فان أنسستم منهم رشدا) فان أبصرتم منهم رشدا وقرئ أحسنتهم بمعنى أحسستم (فادفعوا اليهم أموالهم) من غير أحسستم (فادفعوا اليهم أموالهم) ان ان تأخير عن حد البلوغ ونظم الآية ان الشرطية جواب اذا المتضمنة معنى الشرط والجملة غاية الابتلاء فكانت قبل وابتلوا البتة إلى وقت بلوغهم واستحقاقهم دفع الأموال اليهم بشرط ايتاس الرشد منهم وهو دليل على انه لا يدفع اليهم مال لم يؤنس منهم الرشد وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا زادت على سن البلوغ سبع سنين وهي مدة معتبرة في تغير الاحوال اذا الطفل يميز بعدها ويؤمر بالعبادة دفع اليه المال وان لم يؤنس منه الرشد (ولاننا كانوا اسرافا وبدارا أن يكبروا) مسرفين ومبادرين كبرهم أو لاسرافكم ومبادرتكم كبرهم

التي عن غير الطريق الأولى لذلك (قوله بقدر حاجته وأجرة سعيه الخ) أما الاكل فلأنه رأس الانتفاع فلا يؤمر به ولا يساح ما لم يكن له حق وأما الاستعفاف فلأنه ميسرة في العفة ولا يتحقق بمجرد الاستناع عما لا حق له فيه أصلاً وأهل اللغة وإن قالوا عاف واستعف وتعفف بمعنى لكن في استعف مبالغة من جهة دلالة السين على الطلب كأنه يطلب ذلك من نفسه ويبالغ فيه وزيادة العفة عنه فلا ينافي أنه لطلب مأخذ الاشتقاق وليس من التجريد في شيء بالمعنى الذي عرفوه به واعتراض الانتصاف بأن تلك متعدية وهذه قاصرة خال عن التحصيل لأن كلاماً من بابي فعل واستعمل يكون لازماً متعدياً وكل من عاف واستعف لازم البنية كذا قبل وهو مخالف الكلام النحاة فإن استعمل إذا كان للطلب أولاً البنية كاستخفرت المال واستخفرت زيد واستخفرت يكون للتعبدية وقد اعترف به نفسه في البقرة في استرضعوا فالأولى دفعه بما قاله السكاكي من أنه يحذف مفعوله كثيراً وقد يلتزم فالمعنى استعف نفسه وحينئذ يلزمه أن يكون تجريد للتبغير الطالب والمطلوب منه فلا يصادف رده محذور مع أنه اعتبار بليغ لطيف ثم أن قوله وأجرة كأنه مذهب الشافعي لا مذهبنا كما صرح به الحصاحص في الأحكام وقال ليس له أجرة لأنهم أباحوه في حال الفقر والأجرة لا تختص به والوصى لا يجوز له أن يستاجر نفسه لليتيم ومن أباح له ذلك لم يجعله أجرة واختلفت الرواية عنه في جواز القرص من ماله وبشهادته لجواز قول عمر رضي الله عنه اني أنزلت نفسي من مال الله مني منزلة مال اليتيم ان استغنيست استغفقت وان افقرت أكلت بالمعروف وقضيت وقد قيل ان الاكل منه بالمعروف منسوخ ومذهب الشافعي أن ما زاد على أقل أجره ونفقته حرام (قوله وعنه الخ) روى أبو داود والبيهقي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما والتأمل اتخاذ أكلة أي أصلاً والمراد جامع منه وأخذ للقيمة يقال مال مؤثلاً ومجده مؤثلاً أي مجموع وأكله أصل ومعنى وقاية ماله به أن يترك ماله ويأكل مال اليتيم (قوله وإيرادهما التفسير الخ) يعني أنه خص الاكل منه بالمعروف فدل على أنه ليس له عنه من الذنقة والاخذ وهو يدل على أن هذا النهي وما قبله للإولياء لا لغيرهم لأنهم المنهون عنه (قوله ووجوب الضمان) يعني إذا أنكر القبط وقوله أن القيم أي الوصى القائم على مال اليتيم لا يصدق بقوله بدون بينة وإنما قال ظاهره لأنه يعلم عما قبله أنه لا احتياط وعندنا لا يلزمه اليمين لكن المتبادر هذا ولا يقوم حجة على أبي حنيفة رحمه الله (قوله محاسب الخ) لا ينبغي موقعه هنا لأن الوصى يحاسب على ما في يده ثم أشار إلى أن المحاسبة نهى عن مخالفة حدود الله لأنه يحاسب كلاهما على فليحذره وفسره الزمخشري بالكافي في الشهادة عليكم وترك المصنف لأنه موافق لمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى في عدم لزوم البينة (قوله يريد بهم الخ) أي يريد بالرجال والنساء والأقربون المتوارثين بالقرابة أي الذين يرث بعضهم بعضاً فهو يشمل الوارث والموروث ولو كان نفسه الموروث بين كإقبل لقال الموروثين وقوله بدل مما ترك بأعادة العامل إذا كان الجار والمجرور بدلاً من الجار والمجرور فلا إعادة فيه لكنه سبق لماله وجهه وكان وجهه أنه لو أبدل الجموع لابتدأت من من واتحاد اللفظ في البدل غير معهود فكان هو الحامل لهم على القول بأن المجرور مبدل والجار معاد حتى استدلوا بمثله على أن البدل في نسبة تكرار العامل فافهم (قوله نصب على أنه مصدر مؤكد الخ) أي بتأويله بعبارة موصوفة من المعاني المصدرية والافيه واسم جامد ونقل عن بعضهم أنه مصدر وكلام المصنف رحمه الله تعالى يحتملها والحالبة أمان الضمير المستتر في قل وكثراً وفي الجار والمجرور الواقع صفة أو من نصيب لكون وصفه بالطرف سوق مجي الحال منه ولذا المالم يذكر المصنف رحمه الله تعالى وصفه في التفسير قدمه على ذبه لأن الحال من النكرة يلزم تقديمها أو من الضمير المستتر في لهم قبل وهو مراد المصنف رحمه الله تعالى ولذا قدمه على نصيباً ولم يذكره إشارة إلى أنها حال موطئة والحال في الحقيقة وصفها وهو وجهه وبه إذ لا يلزمه مجي الحال من المبتدأ أو عمل الظرف من غير اعتماد وقوله على الاختصاص أراد به القطع من التبعية بفعل مقدر وهو ما اصطلى عليه الزمخشري كما بينه شراحه فيما مر

(ومن كان غنياً فليستعفف) من أكلاها
(ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف)
بقدر حاجته وأجرة سعيه وألفظ الاستعفاف
والأكل بالمعروف مشعر بأن الولي
له حق في مال اليتيم وعنه عليه الصلاة
والسلام أن رجلاً قال له أن في حجرى
يتيماً أفأكل من ماله قال كل بالمعروف غير
متأذلاً ولا وافي مالك بماله وإيرادهما
التفسير بعد قوله ولا تأذلاً كإيرادهما على
نهى للأولياء أن يأخذوا وينفقوا على
أنفسهم ثم أوال اليتيم (فإذا دفعتم إليهم
أموالهم فأنشدهوا عليهم) بأنهم قبضوها فأنه
أنفى للثمة وأبعد من الخصومة ووجوب
الضمان وظاهره يدل على أن القيم لا يصدق
في دعواه الألبينة وهو المختار عندنا
ومذهب مالك خلافاً لأبي حنيفة (وكفى بالله
حسباً) محاسباً فلا تخالفوا ما أمرتم به
ولا تجاوزوا ما حدثكم (لأرجال نصيب مما
ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما
ترك الوالدان والأقربون) يريد بهم المتوارثين
بالقرابة (مما قل منه أو أكثر) بدل مما ترك
بأعادة العامل (نصيباً مفروضاً) نصب على أنه
مصدر مؤكد وقوله تعالى فريضة من الله
أحوال إذا المعنى ثبت لهم مفروضاً نصيب أو
على الاختصاص

فلا يرد عليه أنه نكرة وقد نوه على اشتراط تعريف المنصوب على الاختصاص وقوله مطوعا تفسير
 انه روضا وفيه نظر لا يخفى واشارة الى انه بمعنى الواجب التطهي ولذا لم يسهط حقه بالاستقاط كما هو كذلك
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل انه يحتمل أن يكون بمعنى مقترافني كونه دليلا لخفاء وفيه نظر
 (قوله روى أن أوس بن الصامت الخ) هذا خطأ في الرواية تباع فيه الزمخشري فان أوس بن الصامت
 ابن أصرم بن فهر بن ثعلبة الانصاري الصحابي رضى الله تعالى عنه شهد بدرا والمشاهد كلها ربي الى زمن
 خلافة عثمان رضى الله عنه وليس في الصحابة من اسمه أوس بن الصامت غيره وأوس اسم جماعة منهم
 مذكورون في الاستيعاب وغيره وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ان هذا الحديث
 رواه مقاتل في تفسيره فقال ان أوس بن مالك توفي يوم أحد وترك امرأته أم ككة وبتين الى آخر
 القصة وقال في موضع آخر من الاصابة اختلف في اسم الميت فقيل أوس بن ثابت وقيل أوس بن مالك
 وقيل ثابت بن قيس وأما المرأة فلم يختلف في انها أم ككة بضم الكاف وتشديد الحاء المهمل وهما تأنيث
 الاماكي أبو موسى المديني عن المستغفري أنه قال فيها أم ككة بضم الكاف والمهملة وبعدهما
 لام واللام روى عن ابن جريح انها بنت ككة فيجوز أن تكون كنيته وافقت اسم أبيها وفي رواية ابن
 جريح انها أم كلثوم اهـ وقيل الذي في الكتب المعتبرة والروايات الصحيحة أوس بن ثابت أخو حسان
 استشهد بحداد وأما أوس بن صامت فاستشهد في خلافة عثمان رضى الله عنه وهو خطأ أيضا لانه لو كان
 أخا حسان من أبيه ثابت لم يكن ابن العم وإرثا مع وجود الاخ وأبنا ليس من الاوس المذكور من اخوته
 ولا اعمامه من يسمى عرفطة ولا خالدا وان كان أوس بن ثابت أخو حسان قتل يوم أحد كما في الاستيعاب
 وانما سبب غلظه لفظ ثابت المشترك وزوي بالزاي المجع بمعنى جمع وقبض ومسجد الفضج بالضاد والحاء
 المهملة المجعنين قال شراح الكشاف اهـ المسجد الذي كان بكنه أصحاب الصفة لانهم كانوا يرضون فيه
 النوى والرضخ والفضج من واحد ولا يوجد الفضج في اللغة الا بمعنى التبيذ المتخذ من البسر المفصوح
 أي المشدوخ المروض وقيل انه اسم موضع بالمدينة كان يفضخ فيه البسرا (قلت) بحيث من هؤلاء
 بأجمعهم وعدم اهداهم الى المراد منه وفي تاريخ المدينة للشريف السهمودي مسجد الفضج مسجد
 صغير شرقي مسجد قباء على شفير الحوادي على نثر من الارض مردوم وهو مر بع ذرعه بين المشرق
 والمغرب أحد عشر ذراعا ومن القبلة للشام نحو هاروي ابن أبي شيبة عن جابر بن عبد الله رضى الله
 عنهما قال حاصر النبي صلى الله عليه وسلم بني النضير فضرب قتيبة قريبا من مسجد الفضج ست لبال فلما
 حرمت النحر خرج الخبر الى أبي أيوب ونفر من الانصار رضى الله عنهم وهم بشر يوم فيه فضيخا فلما وكد
 السقاء وهراقوه فيه فبذلك منى مسجد الفضج وكان ذلك قبل اقتحاضه مسجد أوقبل العلم بنجاسة النحر
 ولا حد وأبي يعلى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بفضج فضربه فيه فسمى مسجد
 الفضج وقيل انه يعرف اليوم بمسجد الشمس ولم أره اهـ فاطن خطبهم فقاموا وأنا أحب من السيوطي
 رحمه الله تعالى مع سعة حفظه كيف تادهم فيه وأخرج ابن حبان في تفسيره عن ابن عباس رضى الله
 عنهما هذا الحديث بطوله وسمي أوس بن ثابت أيضا وقال ترك ابنتين وابنا صغيرا وسمى ابني عمه خالدا
 وعرفطة وقال فيه فأعطى المرأة الثمن وقسم ما بقي للذكر مثل حظ الانثيين يعني من الاولاد اذ لاميراث
 لابن العم معهم وليس فيه ذكر مسجد الفضج وسويده صغير بين مهملة علم وعرفطة بضم الهمزة المهملة
 والراء المهملة والفاء والطاء المهملة لم وهو في الاصل اسم شجر وقوله أوقتادة الخ شك من الراوي في
 اسمها وعرفطة بعين مهملة مفتوحة وراسا كنة مهملة وفاء وجيم علم أيضا وهو اسم شجر أيضا ويذب من
 الذب بالذال المجع والموحدة المشددة المنع والحماية والحوزة المقتر وما يجب أن يحفظ ويحمى وقوله ولم يبين
 أي لم يبين الله نصيب كل على التقديرين وانما يبين في الموارث الاثنية وقوله وهو دلائل الخ وهو هنا بيان
 لاجال بالتفصيل والخفية أيضا فاثلون بجوازنا خيرة كما ذكر (قوله عن لا يرب) بقرينة ذكر الورثة قبله

بمعنى أعني نصيبا مطوعا واجبالهم وفيه
 دليل على أن الوارث لو أعرض عن نصيبه
 لم يسهط حقه روى أن أوس بن الصامت
 الانصاري خلف زوجته أم ككة وثلاث
 بنات فزوي ابنا عنه موهب على سنة الجاهلية
 قتادة وعرفطة مبراته عن بن علي سنة الجاهلية
 فانهم ما كانوا يوزنون النساء
 والامثال ويقولون انما يرب من يجارب
 ويذب عن الحوزة فجات أم ككة الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في مسجد الفضج
 فتبكت اليه فقال ارجعي حتى أنظر ما يحدث
 الله سبحانه وتعالى فبكت اليها
 لا تفرق من مال أوس شيئا فان الله قد جعل
 اهـ نصيبا ولم يبين حتى تبين قتل بوصيكم
 الله فأعطى أم ككة الثمن والبنات الثلثين
 والباقي ابني العم وهو دليل على جوازنا خير
 البيان عن وقت الخطاب (واذا حضر القسمة
 أولوا القربى) من لا يرب (والنساء والمساكين
 فأرزقوهم منه) فأعطوهم شيئا من المقسوم
 تطييبا لقلوبهم ونصته فاعطوهم وهو أمر يذب
 لا يبلغ من الورثة وقيل أمر وجوب

وقوله ثم اختلف في نسخه أى على القول بالوجوب والصحيح انه لا يجب وقوله او ما دل عليه القسمة أى
 المقسوم او المال والبالغ جمع بالغ وفي نسخة السابق ومن الورثة بيان له وقوله ولا يجزوا عليهم المراد ان
 القول المعروف ليس معه من والا فقدم المن ليس قولا والقول بالنسخ قول ابن المسيب وغيره من
 السلف وعدمه قول ابن عباس رضى الله تعالى عنهما فقال يرضخ انهم وفيها تفسير آخر غريب عن سعيد
 ابن جبير أن المراد بأولى القرى هنا الوارثون وأنهم يملكون أنصباؤهم من الميراث اذا حضر بعض الورثة
 وكان وارث آخر صغيرا أو غائبا فإنه يحبس نصيبه فلا يملك نصيب الكبير الحاضر حتى يكبر الا سخر أو
 يحضر (قوله أمر للاوصياء الخ) فيصل بقوله وابتلوا اليتامى وما بينهما اعتراض واستطراد كذا قيل
 لكن كون قوله تعالى يوصيكم الله الخ بيانا لاجاله يقتضى أنه ذكر قصد الاستطراد فالأولى ان هذا
 وصية للاوصياء بحفظ الايتام بعد ما ذكر الوارثين الشاملين للصغار والكبار على طريق التقييم كذا قيل
 في بيان ارتباط النظم ولا يخفى ما فيه من التكلف فلا يظهر انه مرتبط بما قبله لان قوله للرجال الخ في معنى
 الامر للورثة أى أعطوهم حقهم دفعا لامر الجاهلية وليحفظ الاوصياء ما أعطوهم ويحافوا عليهم -م
 كما يخافون على أولادهم ومفعول يحضن اما الله بديل قوله فليتقوا الله أو على أولادهم بديل قوله
 خافوا عليهم كما أشار إليه في الوجه الاتي ولو ذكره هنا لكان أولى ليعلم منه تقديره فيما بعده (قوله
 أواللحاضرين المريض الخ) هذا هو الوجه الثاني فليس الامر للاوصياء اذ لو كان كذلك اقال ولينضروا
 فتعريف الموصول للملأ هذا عرف منهم أنهم كانوا يحضرون عند المريض ويحشونه على الوصية ويذكرون
 أن أولاده لا يغفون عنه شيئا في الآخرة وانما النافع له ما يصرف في الخيرات فيه كون أول الكلام
للاوصياء وما بعده للورثة وهذا الجانب بأن لا يتركوه بضربهم فضلا عن أمرهم بما يضرون بخافوا على
 أولادهم كما يخافون على أولادهم فهو متصل بما قبله وقوله بأن يحضروا الخ بيان لمعوله كما مر (قوله
 أوالورثة الخ) هذا هو الوجه الثالث وعليه فاقصده بما قبله ظاهر لانه حث على الايتام لهم وأمرهم
 بأن يحفوا من حرمانهم كما يخافون من حرمان ضعاف ذريتهم وقوله أواللموصين هذا هو الوجه الرابع
 وهو أبعد ها ولم يذكره المحشى ولذا أخره المصنف رحمه الله تعالى فالمراد من الذين المرضى وأصحاب
 الوصية أمرهم بعدم الاسراف في الوصية خوفا على ذريتهم الضعاف والقرينة عليه أنهم هم المشارفون
 لذلك ويكون التخويف من أكل مال اليتامى بعده تخويفا عن أخذ ما زاد من الوصية فيرتبط به ويكون
 متصلا به قبله تنميلا لمر الامر الاوصياء والورثة بأمر المرضى الموصين (قوله ولينضروا الخ) جعل صلة الخ
 يعنى أن الصلة يجب أن تكون قصة معلومة للخطاب ثابتة للموصول كالصفة فأشار الى أن مضمون
 الشرطية قصة معلومة وأشار الى أنه لا بد من حمل تركه على المشارفة ليصح وقوع خافوا خبره
 ضرورة أنه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الورثة وقال الخبر الظاهر أن لوجهين ان وهذا جار على
 الوجوه كلها فقوله في الغنى انه أوله بشارفوا لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل التركة لانهم
 بعده أموات لا وجه له وانما وجهه صحة كون الجواب خافوا كما قاله التحرير (قوله وفي ترتيب الامر
 عليه إشارة الى المقصود الخ) أى جعل مرتبا على الوصف المذكور في حيز الصلة المتعبر بالعلية
 كما مر إشارة الى أن المقصود من الامر ان لا يضيعوا اليتامى حتى تضيع أولادهم وأنه السبب في ذلك
 والترحم جاء من ضعف الذراري المتنتهي له وتمهيد بهم بأنهم ان فعلوه أضاع الله أولادهم فضمير عليه
 للعال أو الوصف والمراد بالامر باللام في قوله ولينضروا والحاصل أن المقصود منه مراعاة الضعفاء
 واليتامى والخوف عليهم وهو علة الامر بالخشية (قوله أمرهم بالتقوى التي هي غاية الخشية الخ)
 يعنى أن الخشية بمعنى الخوف مبداً لتقوى الله مقدمة عليهم طبعاً فلذا قدمت وضعها لوافق الوضع
 الطبع ولما يقع الاقول بدون الثاني لم يقتصر عليه مع استلزامه عادة ثم فسر القول بالمعروف بوجوه
 تناسب الوجوه السابقة في الامر بالخشية ناظرة اليها والاخير مبنى على الاخير كما ترى (قوله

ثم اختلف في نسخه والضمير لما ترك أو ما دل
 عليه القسمة (وقولوا لهم -م قولا مرفوعا)
 وهو أن يدعوا لهم ويسئلوا ما أعطوهم
 ولا يجزوا عليهم (ولينضروا الذين لو تركوا من
 خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم -م) أمر
 للاوصياء بأن يحضروا الله تعالى ويتقوه في أمر
 اليتامى فيه -م ما يجبون أن يفعل
 بذرائعهم الضعاف بعد وفاتهم أو للحاضرين
 المريض عند الايتام بأن يحضروا بهم -م أو
 يحضروا على أولادهم فلا يتركوه أن يضربهم
 شدتهم على أولادهم فلا يتركوه أن يضربهم
 بصرف المال عنهم أوالورثة بالشفقة على من
 حضر القسمة من ضعفاء الأقارب واليتامى
 والمساكين متصورين أنهم -م لو كانوا
 أولادهم بقوا خلفهم ضعافا مثلهم هل
 يجوزون حرمانهم أولادهم بأن يتظفروا
 للورثة فلا يسرفوا في الوصية ولو عافى حيزه
 جعل صلة للذين على معنى ولينضروا الذين حالهم
 وصفتهم أنهم -م لو شارفوا أن يخلفوا ذرية
 ضعافا خافوا عليهم الضياع وفي ترتيب الامر
 عليه إشارة الى المقصود منه والعلة فيه
 وبعث على الترحم وأن يجب لأولاد غيره
 ما يجب لأولاده وتمهيد للضعاف بحال
 أولاده (فليتقوا الله وليقولوا قولا سديدا)
 أمرهم -م بالتقوى التي هي غاية الخشية
 بعد ما أمرهم بمراعاة المبتدئين والمنتهين
 اذ لا ينفع الاقول دون الثاني ثم أمرهم أن
 يقولوا لليتامى مثل ما يقولون لأولادهم -م
 بالشفقة وحسن الادب أو للمريض
 ما يرضاه عن الاسراف في الوصية وتضييع
 الورثة ويذكره التوبة وكلمة الشهادة
 أو للحاضري القسمة عذرا جليلا وعدا
 حسنا وأن يقولوا في الوصية ما لا يؤذى
 الى مجاوزة الثلث وتضييع الورثة

ظالمين أو على وجه الظلم) في نسب ظلماء وجور الخالية واليه أشار بقوله ظالمين والمهولية لاجله والمصدرية وقوله على وجه الخ قيل انه إشارة الى أنه تميز وقيل الى المصدرية وأن أصله كل ظلم ومعنى أكل الظلم أن يكون على وجهه (قوله مل بطونهم) في الكشف يقال أكل فلان في بطنه وفي بعض بطنه قال

كأوا في بعض بطنكم وتعفوا * فإن زمانكم زمن خبيص

قال التحرير المظروف المفعول أي المأ كقول لا الفاعل كما إذا حلف ليضربه في المسجد وسبأني تفصيه في سورة الانعام وحقيقة الظرفية المتبادر منها الا حاطة بحيث لا يفضل الطرف على المظروف فيكون الأكل في البطن مل البطن وفي بعض البطن دونه وإذا قيل للجماعة كأوا في بعض البطن كان غاية في القلة فإن قلت هذا يناقض قول الأصوليين أن الظرف إذا جرت به لا يكون بتمامه ظرفاً بخلاف المقدرة فيه فحوسرت يوم الخميس لتمامه وفي يوم الخميس غيره (قلت) قيل هذا ذهب الكوفيون والبصريون لا يفرقون بينهم كما بين في التصو والظاهر أن ما ذكره أهل الأصول فيما يصح جزؤه بني ونسبه على الظرفية وهذا ليس كذلك لأنه لا يقال أكل بطنه بمعنى في بطنه فليس مما ذكره أهل الأصول في شيء وهو مثل جماعات المتاع في البيت فهو صادق عليه وعدمه لكن الأصل فيه الأول كما ذكره فاعرفه وكذا ما يتبع دخول في عليه فهو من قبيل قاله بقية مما يفيد التأكد المناسب للمحل والجار والمجرور متعلقين بما يكون أو حال من نارا لتقدمه عليه (قوله ما يجزى النار ويؤلى إليها الخ) جعل النار مجازاً من سلام ذكر السبب وإرادة السبب وجوز فيه الاستعارة على تشبيه ما أكل من هذا بالنار لمحق ماعه وهو بعيد وأبو ردة بضم الباء وسكون الراء ودال مهملة وفي نسخة برز كواحدة البروز وهو المصحح فالأولى كأنهم أضعف والحديث المذكور رواه ابن حبان وابن أبي شيبة وهو مؤيد لما فسر به لا تراق أجوافهم في قبورهم ويحتمل انه إشارة الى أنه يجوز حمله على ظاهره فتأمل (قوله سيدخلون ناراً رأى ناراً الخ) هذا بيان للمعنى المراد منه وحقيقته ما أشار إليه بعده وأصل الصلى القرب من النار فاستعمل في لازم معناه وظاهر كلامه أنه معتد بنفسه وقيل أنه يتعدى بالباء فيقال صلى بالنار وذكر الراغب أنه يتعدى بنفسه نارة وبالباء أخرى وسعيراً بمعنى مسعراً وقد أوقوه وأى نارا لتعظيم استفاد من التكبير (قوله بأمركم ويعهد إليكم الخ) الوصية كما قال الراغب أن يقدم الى الغير ما يعمل فيه مقترناً بوعظ من قولهم أرض راضية متصلة النبات وهي في الحقيقة أمر له يعمل ماعده اليه فلذا فسر ها المصنف رحمه الله تعالى بما ذكر وقوله في شأن قدر المضاف ليصح معنى الظرفية وقيل في معنى اللام وقوله وهو أجمال الخ بيان لموقع الجلالة فاهام فسر للوصية التي في ضمن الفعل فلا محل لها من الاعراب ولا حاجة الى تقدير قول أي قائلاً لنحوه وجوز فيه أن تكون مفعولاً لبوسى لان فيه معنى القول فيجوز كى به الجمل على أحد المذهبين المعروفين (قوله أي به ذلك ذكر بانئين الخ) انما قيده بقوله حيث اجتمع الصنفان أي من الذكور والاناث يعني واتحدت جهة ارضها لانه قد ينقص الذكور من الانثى في بعض الصور وهذا أغلبي أيضاً لتساوى الذكور والاناث من أولاد الام كما سيأتى فان كان المراد بيان حكم اجتماع الابن والبنات على الاطلاق وهو الظاهر لم يمتحج الى تقييداً أصلاً فتأمل (قوله وتخصيص الذكر بالتخصيص على حظه الخ) يعني أن الآية نزلت لبيان الموارث رد المالاً كانوا عليه من نويرت المذكور دون الاناث ومقتضى الاهتمام بالاناث وأن يقال للانثى من مثل حظ الذكر لكنه عكس هنا فأشار الى أن حكمته ان الذكر أفضل ففعل ذلك لفعله ولأن ذكر المحاسن أبقى بالحكيم من غيره ولذا قال تعالى ان أحسنتم أحسنتم لانفسكم وان أسأتم فلها فلذا قدم ذكر الاحسان وكرره دون الاساءة فلذا جعل الأول صريحاً ونصاً والثاني ضمناً وعدل عن مقتضى الظاهر وفضله معلوم من الخارج أو من تضعيف حظه أو أنه مقتضى الظاهر والمقصود هنا أن الذكور رأوا في فيكفى للارولية تضعيف نصيبهم وهو كالقول بالموجب وقيل المقصود بالبيان تنقيص حظ الذكر وعما كانوا عليه وذلك يقتضى النصيب من عليهم وهو

(ان الذين بأكلون أموال النباي ظلماء)
ظالمين أو على وجه الظلم (انما بأكلون في بطونهم) مل بطونهم (نارا) ما يجزى النار ويؤلى إليها وعن أبي ردة رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال بيعت الله قوم من قبورهم نتائج أموالهم ناراً فقال لهم ان الله يقول ان الذين من هم قال ألم تر ان الله يقول ان الذين بأكلون في بطونهم ناراً وقرأ ابن عباس سيدخلون ناراً أو أى نار وقرأ ابن عباس وابن عباس عن عاصم بضم الباء وقري به مستنداً يقال صلى النار فاسى جزها وصلية شوية وأصلته وصلية ألقته فيها والله يعرفه بل معنى في مفعول من سعرت النار أادألهتها (بوصيكم الله بأمركم ويعهد إليكم) في أولادكم في شأن ميراثهم وهو أجمال تنقيصه (لأنه ذكر مثل حظ الانثيين) أي بعد كل ذكر بآنتين حيث اجتمع الصنفان فيبضع نصف نصيبه وتخصيص الذكر بالانثيين على حظه لان النصيب يدل على فضل والنبية على أن التضعيف كاف للتفضيل فلا يجوز من بالكلمة وقد استترك في الجهة والمهني لاذكر منهم ثم غذف لهم به

قريب مما قبله وتقدير ما قدره تصحيح معنى لا عراب (قوله أى ان كان الاولاد نساه خلاص الخ) يعنى أن
 الضمير راجع للاولاد مطلقا فيفيد ان الضمير حينئذ من غير تأويل أو المولودات أو البنات التي في ضمن
 مطلق الاولاد وليس الخبر عينه حتى لا يقيد الجمل كما توهم لان المراد نساه خلاصا الى آخره واذا كان فوق
 اثنين صفة فهو محل الفائدة فان قلت على الوجه الاول يلزم تغليب الاناث على الذكور قلت
 يجوز ذلك مراعاة للخبر ومشاكلة وهو معنى ما قيل اذا عايد الضمير على جمع التكسير المراد به محض
 الذكور في قوله عليه الصلاة والسلام رب الشياطين ومن أضلن كهوده على الاناث فلا ن يعود على جمع
 الشامل للاناث بطريق الاولى فلا يرد عليه انه هناك للمشاكلة المفقودة هنا وجوز الزمخشري أن
 تكون كان تامة والضمير مبهم مفسر بالنصوب على انه تمييز ولم يرضه البصاة لان كان ليس من الافعال
 التي يكون فاعلها مضمرا في خبره ما بعده لا اختصاصه بياي نعم والتنازع ولذا تركه المصنف وجه الله ولا
 يرد على كون فوق اثنين خبرا ثانيا انه يلزم أن لا يقيد الخبر لما مر وقوله زائدات اشارة الى أن الفوقية
 هنا ليست حقيقية بل بمعنى زيادة العدد وضمير فاعل ترك الدلالة الكلام عليه ومثله نفع شائع وأظهر منه
 ضمير كانت (قوله واختلف في التثنية الخ) لما دل الحديث الصحيح الذي رواه أحمد بن حنبل والترمذي
 وأبو داود وابن ماجه عن جابر رضى الله تعالى عنه قال جاءت امرأة سعد بن الربيع الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ما تان ابننا سعد قتل أبوها يوم أحد وان عهدهما أخذ ما لها
 ولم يدع لهما ما لا ولا ينكحان الا ولهما مال فقال صلى الله عليه وسلم بقضى الله في ذلك فترلت آية الميراث
 فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عهدهما فقال أعط لافتي سعد الثلثين واعط أمهم الثلث وما بقي
 فهو لك فدل ذلك على ان حكم البنتين وأن لهما الثلثين مفهوم من النص بطريق الدلالة أو الاشارة
 لانه حكم به بعد نزولها ووجه انهما لما استحققتا معه النصف علم أنهما اذا انفردتا عنه استحققتا أكثر من
 ذلك لان الواحدة اذا انفردت أخذت النصف بعد ما كانت معه تأخذ الثلث ولا بد أن يكون نصيبهما
 مما يأخذها الذكري في الجمله وهو الثلثان لانه يأخذ مع البنت وليس هذا بطريق القياس بل بطريق
 الدلالة أو الاشارة فيكون قوله فان كن نساه الخ يلاحظ الواحدة وما فوق التثنية بعد ما بين
 حفظهما ولا فرعه عليه اذ لو لم يكن فيما قبله ما يدل على سهم الاناث لم تقع الغاية موقعا وهذا مما
 لا غبار عليه وقبل لما بين أن لذكر مع الاثني ثلثين وللذكر مثل حظ الانثيين فلا بد أن يكون للبنتين
 الثلثان في صورة والام يكن للذكر مثل حظ الانثيين لان الثلثين ليس بحظ لهما أصلا لكن
 تلك الصورة ليست صورة الاجتماع اذ ما من صورة يجمع فيها الثلثان مع الذكر ويكون لهما ماثلان
 فتعين أن تكون صورة الانفراد (ثم ههنا سؤال) وهو ان الاستدلال دورى لان معرفة أن للذكر
 الثلثين في الصورة المذكورة موقوفة على معرفة حظ الانثيين لانه ما علم من الآية الا أن للذكر مثل حظ
 الانثيين فلو كان معرفة حظ الانثيين مستخرجة من حظ الذكر لزم الدور والجواب أن المستخرج هو الحظ
 المعين للانثيين وهو الثلثان والذي يتوقف عليه معرفة حظ الذكر هو معرفة حظ الانثيين مطلقا فلا دور
 وأنت في غنى عن هذا بما بيناه لك من غير شك وأما ابن عباس رضى الله تعالى عنه ما نظر الى ظاهر
 النظم ولعله لم يبلغه الحديث لانه لما لم يكن لهما حكم الجماعة كان لهما حكم الواحدة اذ لا قال به برهما
 وفيه انه لو استقيم من قوله فوق اثنتين ان حالهما ليس حال الجماعة بناء على مفهوم الصفة فكذلك
 يستفاد من واحدة ان حالهما ليس حال الواحدة لمفهوم العدد وان فرق بينهما بأن النساه ظاهرا فيما
 فوقهما فلما أكتبه صار محكما في التصحيح بخلاف ان كانت واحدة وأورد أنه انما يتم على كونه صفة
 مؤكدة لا خبرا بعد خبر وأجيب بأنه على هذا ما ذكره أيضا بأنه لما تعارض النصان عنده بعمل لهما
 نصيبان النصيبين وجهور النصيب رضى الله عنهم على خلافه لما ترك كلام المصنف رحمه الله ينزل عليه
 (قوله ويؤيد ذلك الخ) جملة مؤيد اولي يجعله دليلا مستقلا لعدم الحاجة اليه ولانه قيل ان القياس

(فان كن نساه) أى ان كان الاولاد نساه
 خلاصا ليس معهن ذكر فانت الضمير باعتبار
 الخبر أو على تأويل المولودات (فوق اثنتين)
 خبر ثان أو صفة نساه أى نساه زائدات
 على اثنتين (فان كن نساه) أى وان كانت
 منكم ويدل عليه المعنى (وان كانت
 واحدة فلها النصف) أى وان كانت المولودة
 واحدة فورا فاع بالرفع على كان التامة
 واختلف في التثنية فقال ابن عباس رضى
 الله عنهما حكمهما حكم الواحدة لانه تعالى
 جعل الثلثين لما فوقهما وقال الباقر
 حكمهما حكم ما فوقهما لانه تعالى لما بين ان
 حظ الذكر مثل حظ الانثيين اذا كان معه اثني
 وهو الثلثان اقتضى ذلك ان فرضهما الثلثان
 ثم لما أوهم ذلك أن يزداد نصيب بزيادة
 العدد وذلك بقوله فان كن نساه فوق اثنتين
 ويؤيد ذلك ان البنت الواحدة لم تستحق
 الثلث مع أخيها قبل الحري وأن البنتين أمس رحمان
 أخت مثلها وأن البنتين بقوله فلهما
 الاثنتين وقد قرض لهما الثلثين بقوله فلهما
 الثلثان مما ترك

لا يجري في الفرائض والمقادير كما شرعنا في اللمعة والحاصل أن هذا قياس على البنت مع أخيها أو على
 الاختين والاول لانها لما استحققت الثلث مع الاخ فمع البنت بطريق الاولى والثاني أنه ذكر حكم الواحدة
 والثلث فمافوقها من البنات ولم يذكر حكم البنين وذكر في ميراث الاخوات حكم الاخت الواحدة
 والاختين ولم يذكر حكم الاخوات الكثير فيعلم حكم البنين من ميراث الاخوات وحكم الاخوات
 من ميراث البنات لانه لما كان نصيب الاختين الثلثين كانت البناتن أولى بهما لانهما أقرب منهما ولما
 كان نصيب البنات الكثير لا يزيد على الثلثين فبالاولى أن لا يزيد نصيب الاخوات على ذلك (قوله
 ولا يورث الميت) يعني أن الضمير راجع الى ما فهم من الكلام كضمير ترك السابق ولكل واحد بدل بعض
 من كل ولذا أتى معه بالضمير وما وقع لصاحب الاتصاف من أنه بدل كل والمناقشة فيه غلط منه كما ذكره أبو
 حيان وغيره لانه مبني على أن كل عومها شمولي وقوله منهم ما ياباه ولم يقل لكل واحد من أبويه السدس
 لقوات الاجمال والتفصيل الذي هو أوقع في ذهن ولم يقل لأبويه السدسان لتخصيص على تساويهما
 اذ فيه يحتمل التفاضل وان كان خلاف الظاهر فانه يكفي نكتة للعدول وقوله غير أن الاب الخ إشارة
 الى أحوال الاب الثلاثة كما هو مقرر ودفع ما يتوهم أنه يأخذ مع البنت أكثر من السدس لانه ليس
 بجهة واحدة وتعدد الجهات منزل منزلة تعدد الذوات وقوله فحسب أي فقط وهو مأخوذ من التخصيص
 الذي كرى كما نزل عليه النعوى وانما فسر به ليخرج ما اذا كانا مع أحد الزوجين كما سيبينه وفي الكشف
 معناه فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فحسب فلامه الثلث مما ترك كما قال لكل واحد من السدس مما
 ترك لانه اذا وورثه أبواه مع أحد الزوجين كان للام ثلث ما بقي بعد اخراج نصيب الزوج لا ثلث ما ترك
 الا عند ابن عباس والمعنى ان الابوين اذا اختلفا قسما الميراث للذكر مثل حظ الانثيين انتهى وهو
 بيانه كلام المصنف رحمه الله لا زيادة فيه الا بوضاح ان المراد بالثلث ثلث ما ترك وهو الكل لا ثلث الباقي
 ولا الاعم لقوله قبله السدس مما ترك وانما قلناه ان ثلث ما ترك من ثلث ما ترك وهو الكل لا ثلث الباقي
 الى دفع ما ذكره صاحب الكشف لما أشكل عليه من أنه لا فائدة لقوله وورثه أبواه لانه في بيان حكم
 الابوين في الارث مع الولد ومع عدمه فكما أنه لا حاجة في قوله ولا يورثه أبواه لكل واحد منهما السدس
 الى التقييد بقوله ان وورث أبواه لا حاجة اليه في قوله فان لم يكن له ولد فلامه الثلث الى آخر ما أطال به
 من غير طائل فانظر ما جرت له التأمل اليه وكأبه محسوس بمنزل هذا الكتاب ضربنا عن أكثرها فان لم يقيد
 بقوله فحسب حمل الثلث على الاعم من ثلث الكل أو ثلث ما بقي لكنه خلاف المتبادر ويلزم لغوية قوله
 وورثه أبواه لئلا يمتنع من ثلث ما بقي ومنه يعلم انه اذا لم يكن له ولد وورثه أبواه للتخصيص يكون
 في الكلام الباس ولذا رجحوه وان رجح سراج السراجية خلافه وفيه نكتة أخرى وهي الإشارة الى أن
 ارثه بالعصوبة وهي تقتضي عدم التعيين والتحديد (قوله وعلى هذا ينبغي الخ) يعني انه ليس داخلا
 في النظم وله كنهه مستنبط منه رضي فرضه لاحد الزوجين وقوله يفضي الى تفضيل الاتي على الذكر
 في مسئلة الزوج معهما ظاهر وأما الزوجة فلا أما الاول فلانها لو جعل لها مع الزوج ثلث جميع المال
 والمسئلة من ستة لا اجتماع نصف وثلث فللزوج ثلاثة وللأم اثنان على ذلك التقدير فيبقى للاب واحد وفيه
 تفضيل الاتي واذا جعل لها ثلث ما بقي كان لها واحد وله اثنان وأما الثاني فلا ثلثه لو جعل لها مع
 الزوجة ثلث الاصل والمسئلة من اثني عشر لا اجتماع ربع وثلث فللزوج ثلاثة وللأم أربعة ثلث الكل
 بقي خمسة للاب فلا يلزمه تفضيله عليه ولذا ذهب الامام للفرق بينهما فلهذا التعليل لا يفي بالمراد بل
 لا يستقيم وان وجهه سراج السراجية لكن على ما ذكرهم في أن المراد بالثلث الاعم يكون ذلك قوله
 وورثه أبواه إشارة الى أن الثلث ثلث ما ورثاه سواء الكل أو الباقي ولو جعل على ثلث الكل في هذه
 الصورة بخلاف المذكور عن الفائدة اللهم الا أن يقال ان المراد انه يفضي اليه في احدي صورتين وابن
 عباس رضي الله عنهما لا يفرق بينهما فيلزمه التفضيل في الجملة بخلاف ما ذهب اليه أبو بكر الاصم وهو

(ولا يورثه) ولا يورث الميت (الكل
 واحد منهم) بدل منه بتكرير العامل
 وفائدة التخصيص على استحقاق كل واحد
 منه ما السدس والتفصيل بعد الاجمال
 تأكيدي (السدس مما ترك) أن كان له أي
 للميت (ولد) ذكر أو أنثى غير أن الاب يأخذ
 السدس مع الاتي بالفريضة وما بقي من ذوى
 الفروض أيضا بالعصوبة (فان لم يكن له ولد
 الفروض أيضا بالعصوبة) فلامه الثلث مما
 وورثه أبواه فحسب (فلامه الثلث) مما
 ترك وانما لم يذكر حصة الاب لانه لما فرض
 أن الوارث أبواه فقط ومن نصيب الام علم
 أن الباقي للاب وكنهه أن يكون لها حصة
 اثنان أو على هذا ينبغي أن يكون لها حصة
 كان معهما أحد الزوجين ثلث المال كما قاله ابن
 فرضه كما قاله الجوهري لا ثلث المال كما قاله ابن
 عباس فانه يفضي الى تفضيل الاتي على
 الذكر المساوي لها في الجهة والقرب وهو
 خلاف وضع الشرع

غرمذ كور في الكتاب (قوله باطلا لا يدل على أن الاخوة) أما دلالة على الرذالي الثالث فظاهرة
وأما قوله وان كانوا الايرثون فان أراد أنه من مدلول الآية فوجهه أنه معطوف على ما قبله وهو مقيد
بوراثه الايرثون فقط وقد زيد عليه الاخوة فقط من غير رفع القيد فيبقى على حاله وفيه نظر وان أراد أنه
معلوم من خارج فلا كلام فيه وأما ما قيل أنه من كون الولد فيما سبق وارثا هنا فليس بشئ وهذا بناء
على أن المحجوب يجب كما بين في الفرائض وابن عباس رضي الله عنهما يخالف فيه فيعطيهم السدس
الذي يجبوا عنه (قوله والجهرور على أن المراد بالاخوة الخ) يعني المراد بهم ما فوق الواحد مطلقا
ذكورا واناثا ومختلفين من أي جهة كانوا من الايرثين أو أحدهما وابن عباس رضي الله عنهما
اشتراطا فوق الاثنين وأن لا يكونوا خالصا لان حقيقة الجمع ثلاثة وهو جمع أخ فلا يشمل الاخت
الابطريق التغليب والخلص لاذكروهم فيغلبون كما حاح عثمان رضي الله عنه في ذلك لكن أكثر
العصابة على خلافه ولم ينكروه حين قضى به قبل عثمان فلذا جعله اجماعا وصيغة الجمع قبل انها حقيقة
فيما فوق الاثنين مطلقا وقيل في الموارث والوصايا ألحق بالحقيقة كما صرح به في الأصول وهو
مراد الزمخشري هنا فلا يرد عليه ما قيل أنه يخالف لما قاله النخاسة وصرح به في كسبه (قوله وقرأ
حزرة والكسائي فلامه بكسر الهمزة اتباعا للكسرة) أي كسرة اللام وقيل أنه اتباعا لكسرة الميم وهو
ضعيف لما فيه من اتباع حركة أصلية لحركة عارضة وهي الاعرابية ولذا قال المصنف رحمه الله التي قبلها
تنبيه على اختيار خلافه وليس لغة فيه كما قيل (قوله متعلق بما تقدمه من قسمة الموارث كلها الخ)
المراد بالموارث كلها ما سبق برمته فانه سيعده فيما يأتي وقوله أي هذه الخ بيان لمحصل المعنى والتعلق
المعنى لا الاعرابي فانه متعلق على هذا بقوله بوصيكم وقيل أنه متعلق بقوله فلامه السدس الخ
فالعامل فيه الجار والمجرور الواقع خبرا لا عمادة ويقدر لما قبله مثله كالتنازع وقيل متعلق بمحذوف
أي استقر ذلك بعد وصية الخ والاول أولى (قوله وانما قال بأو التي للإباحة دون الواو الخ) المراد
بالإباحة التسوية وعدم اختلاف الحكم متعلقة بالامرين جميعا أو بأحدهما سواء كان ذلك
في الامر أو غيره ومنهم من اشترط فيها تقدم الامر وعبارة المفصل تنص بعدم الاتفاق عليه واشترط
في الهادي تقدم امر أو تنبيه فيقال عليه ان قوله بوصيكم خبر مراد به الامر كما فسر المصنف وغيره
أي أعطوا الخ بعد الوصية أو الدين ان كان أحدهما أو كلاهما ولا يلزم جواز التقديم على أحدهما فقط
كما في جالس الحسن أو ابن سيرين لان معنى الإباحة هنا التسوية في الوجوب وفي جالس الحسن التسوية
في الجواز وأوتى كون للإباحة أو التسوية فيما هو مقتضى الامر وبالجملة فاللقام مقام أو دون الواو
اذ لا تفيد سوى وجوب تقديم الامرين اذا وجد اجمعا دون ما اذا وجد أحدهما اذ ربما يكون وجوب
التقديم اثر للاجماع فلا يتحقق عند الانفرد فكلمة أو للتسوية بينهما في الوجوب قبل القسمة وان
كان الدين مقدما عند عدم وفاء التركة بهما (قوله وقدم الوصية على الدين الخ) لما كان تقدم الدين
أمرا مقتررا كان الظاهر تقدمه لكن أو لا تقتضي ترتيبا فتقدمت الوصية لانها تشبه الميراث من وجوه
كتعلقها بالموت وكونها تؤخذ بلا عوض فلذلك كانت تشق عليهم فربما قرطوا فيها فتقدمت اهتماما
بشانها لذلك فقوله شاقية بيان لوجه الشبه وقوله مندوب اليها الجميع بخلاف الدين مع ندرته أو ندرته
تأخيره الى الموت قبل على من ذكره من الخفية ان هذا مذهب الشافعي فان الوصية عنده أفضل مطلقا
كما في الروضة وأما غيره فيقول لا ينبغي اليها اذا كانت الورثة تقران لانهم التركة ويمكن دفعه بأن
المراد ان الشارع سنه للجميع لقوله صلى الله عليه وسلم حق على كل مسلم عنده شئ ان لا يبيت الا ووصيته
مكتوبة عنده فظنوا العارض لا يضر كونها مندوبة للجميع بحسب الاصل والتوصيف بقوله بوصي
بها ما لا تنعيم لان الوصية لا تكون الاموصى بها والمراد تعتبر الوصية بها بأن تكون من الثلث
فلا يقال انه لا فائدة فيه وقوله بفتح الصاد أي مخفقا وقرئ أيضا بالتشديد ولم يذكرها المصنف رحمه الله

(فان كان له اخوة فلاقه السدس) باطلا لا
يدل على ان الاخوة يرثون من الثلث الى
السدس وان كانوا الايرثون مع الاب وعن
ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنهم
يأخذون السدس الذي يجبوا عنه الام
والجهرور على أن اراد بالاخوة عدد من له
اخوة من غير اعتبار الثلث سواء كان من
الاخوة أو والاخوان وقال ابن عباس رضي
الله تعالى عنهما لا يجب الام من الثلث
مادون الثلاثة ولا الاخوان الخ لخص أخذ
بالظاهر وقرأ حزة والكسائي فلامه بكسر
الهمزة اتباعا للكسرة التي قبلها (من بعد
وصية بوصي بها أو دين) متعلق بما تقدمه
من قسمة الموارث كلها أي هذه الانصاء
لورثة من بعد ما كان من وصية أو دين
وانما قال بأو التي للإباحة دون الواو دلالة
على أنهم امتساويان في الوجوب مقدمان
على القسمة مجموعين ومنفردين وقدم
الوصية على الدين وهي متأخرة في الحكم
لانها مشبهة بالميراث شاقية على الورثة
مندوب اليها الجميع والدين انما يكون على
التدور وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر
بفتح الصاد

(آباؤكم وأبناؤكم لاتدرون أيهم أقرب لكم نقما) أي لاتعلمون من أنفع لكم ممن يرثكم من أصولكم وفروعكم في عاجلكم وأجلكم فتخترافهم ما وصاكم الله به ولا تعدموا إلى تفصيل بعض حرمانه روى أن أحد المتوالدين إذا كان أرفع درجة من الآخر في الجنة سأل أن يرفع إليه فيرفع بشفاعته أو من مورثكم منهم أو من أوصى منهم فترثكم للثواب بامضاء وصيته أو من لم يوص فوفر عليكم ماله فهو اعترض مؤكدا لمر القسمة أو تنفذ الوصية (فريضة من الله) مصدر مؤكد أو مصدر يوصيكم الله لانه في معنى يأمركم ويفرض عليكم (إن الله كان عليما) بالمصالح والرتب (حليما) فيما قضى وقدر (ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن) أي ولد وارث من بطنها أو من صلب بينها أو بنى بينها وإن سفل ذكرا كان أو أنثى منكم أو من غيركم (من بعد وصية يوصي بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلهن الثلث مما تركن من بعد وصية يوصي بها أو دين) فرض للرجل بحق الزواج ضعف ما للمرأة كفاي النسب وهكذا قياس كل رجل وامرأة أشتركا في الجهة والقرب ولا يستثنى منه الأولاد الأم والمعتق والمعتقة وتستوى الواحدة والعدد منهن في الربع والثلث (وإن كان رجل) أي الميت (يورث) أي يورث منه من ورثه رجل (كلاثة) خبر كان أو يورث خبره وكلاثة حال من الضمير فيه وهو من لم يختلف ولدا والوالدة أو مفعول له والمراد بها قرابة ليست من جهة الوالد والولد ويجوز أن يكون الرجل الوارث يورث من أورث وكلاثة من ليس له بالولد والولد وقرى يورث على البناء للفاعل فالرجل الميت وكلاثة تحتل المعاني الثلاثة وعلى الأول خبر أحوال وعلى الثاني مفعول له وعلى الثالث مفعول به

بقي هنا صاحب الاتصاف قال إن الآية لم يخالف فيها الترتيب الشرعي وإن السؤال غير وارد رأسا لأن أول ما يبدأ به إخراج الدين ثم الوصية ثم اقتسام ذوى الميراث فانظر كيف جاء إخراج الميراث آخرًا تلو إخراج الوصية والوصية تلو الدين فوافق قولنا قسمة الموارث بعد الوصية والدين صورة الواقع شرعا ولو سقط ذكر بعد وكان الكلام أخرجوا الميراث والوصية والدين لا يمكن ورود السؤال المذكور يعني أنه ذكر الميراث أولا ثم ذكر أنه بعد الوصية ناصا على بعده لهافيقته تعقيبها ثم ذكر بعده دين الدين مؤخر عن بعده الوصية لما بينهما من المفاضلة فحاصل المعنى من بعد وصية أو وصية بعد دين فلا حاجة إلى شيء مما تقدم وهو دقيق جدا ولا بد عليه ما قبل إن الآية واردة في حكم الميراث أصالة لانها بيان لقوله تعالى للرجال نصيب الميراث فكأن ذكر الوصية والدين كالاستطراد وذكر من بعد إماراة عليه فكانها حكم واحد في حكمهما مقدمين على الميراث والظاهر تقدم الدين على الوصية فيرد السؤال اهـ (قوله أي لاتعلمون من أنفع لكم ممن يرثكم الخ) أي ههنا ما استفهامية مبتدأ وأقرب خبره والفعل معلق عنها فهي ساذقة مذكورة للمفعولين وعليه المصنف رحمه الله أو موصولة بمعنى الذي وأقرب خبر مبتدأ محذوف والجمله صلته وهو مفعول أول مبني على الضم لضافته وحذف صدر صلته والثاني محذوف وهذا ذكره أبو حيان والآباء والأبناء عبارة عن الورثة الأصول والفروع فيشمل البنات والامهات والاجداد والجدات كما أشار إليه المصنف رحمه الله وهو على هذا الوجه الأول تأكيد لمر القسمة ورد لما كان في الجاهلية وعلى الثاني المراد المختصين وهو حدث لهم على تنفيذ وصاياهم فهو تأكيد لما قبله ونفعا تمييز وقوله روى الخ أخرجه الطبراني وابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل الرجل الجنة سأل عن أبويه وزوجته وولده فيقال انهم لم يبلغوا درجتك فيقول يارب قد علمت لي ولهم فيؤمر بالخلافهم به وتفسيره أقرب نفعا بأنفع لكم دون أقرب نفعا فضلا عن النفع تفسير بلازم معناه المراد وقوله ولا تعدموا إلى آخره إشارة إلى ما كان منهم في الجاهلية (قوله فهو اعترض مؤكدا لمر القسمة الخ) إشارة إلى ما ذكره الزمخشري من أن هذا التوجيه غير ملائم للمعنى ولا يجاب له لأن الجمله اعتراضية فينبغي أن تؤكدا ما عترضت فيه وتناسبه وليس وارد لانه ذكر قبلها وبعد الوصية وأمر الارث فيصح مراعاة كل منهما وهو ظاهر (قوله مصدر مؤكدا الخ) أراد بالمؤكدا المؤكدا لنفسه فهو هذا الخي حق وهو الواقع بعد جله لا محتمل لها غيره وهنا كذلك لأن ما قبلها مفروض عليهم معين من الله وإذا كان مصدر يوصي بمعنى يفرض من غير اظنه فهو مؤكدا أيضا لكن غير التأكيد المصريح به لأن الأول مؤكدا لمضمون الجمله وهذا مؤكدا لعماله وفعله لكن أورده عليه أن المصدر إذا أضف لفاعله أو مفعوله أو تعلقا به يجب حذف فعله كما صرح به الرضي الآن يفرق بين صريح فعله وما تضمنه فتأمل وفسر العليم بالحكيم بما يناسب المقام ويتم به النظام وقبل فريضة حال لانه ليس بمصدر (قوله أي ولد وارث الخ) يعني أن المراد بالولد ما يشمل الذكر والانثى والصلي وغيره سواء كان من هذا الزوج أو غيره ولذا قال لهن ولم يقل لكم (قوله فرض للرجل الخ) الزواج كالمقتال مصدر واستثنى أولاد الأم والمعتقة لاستواء الذكر والانثى منهم ثم بين أن الزوجات المتعددة يشتركن في ذلك ولا تعطى كل واحدة ربعا أو ثلثا وفسر الرجل بالميت لا الوارث لتوصيفه بأنه موروث منه وقوله من ورث معلوما ومجهولا أي هو مأخوذ من الثلاثي لا المزيد لاحتماله يقال ورث منه مالا وورثه مالا وكان المصنف رحمه الله جعل الأولى هي اللغة والثانية من الحذف والابصال (قوله وهو من لم يختلف ولدا والوالدة أو مفعول له والمراد بها قرابة الخ) يعني أنه على كون الرجل هو الميت فيورث من ورث الثلاثي وكلاثة لها أربعة معان نفس القرابة بغير الأصلية والفرعية والوارث الذي ليس بولد والوالدة الميت الذي ليس أحدهما مالا الموروث من غير أحدهما وترك هذا المصنف رحمه الله لعدم شهرة وعلى الوجه مختلف اعرا به فان كان الوارث فهو

مجهول أورث وهي في الاصل مصدر بمعنى الكلال والاعياء نقل الى تلك القرابة لضعفها ثم وصف
 بهامن ذكر مبالة أو بتقدير مضاف (قوله قال الاعشى الخ) هو من قصيدة مدح بها النبي صلى
 الله عليه وسلم لما أراد الوفاة عليه فصدته كفار قريش بأن له تكاليف لا يقدر عليها كحرم الخمر وقصيدته
 معروفة وأولها ألم تغضض عينك ليلة أرمدت * وبنت كجيات السليم مسهدا
 والبيت في وصف الناقصة السابقة في قوله واتعابني العيس المراقيل تغتلي وبعده
 متى ما تشاخي عند باب ابن هاشم * تراخي وتلقى من فواضله ندا
 فضمير لها للناقصة لا للقرص كما قيل ولا أرى معنى أشق وأرق لها من كلاله أي اعياء والخفا بالخاء المهملة
 رقة أسفل الخلف من كثرة السير وقوله فاستعبرت بمعنى بحسب الاصل وبعد النقلة صارت
 حقيقة وقوله ليست بالعضية فيه قصور وكان عليه أن يقول ولا الاصلية لكنه تركه لثبوت وقوله من
 قرايتي بناء على أنه مصدر أطلق على الاقرباء لما ذكره ولا عبرة بقطعة الحريري في الدرر من قال هو من
 قرايتي وأن الصواب من ذي قرايتي لقوله وذو قرابته في الحى مسروره لانه مجاز شائع وقد استعملوه
 كذلك وذهب ابن مالك الى أنه اسم جمع اقرب كصداية فلا شاهد فيه - ينتقد (قوله واكتفى بحكمه
 عن حكم المرأة) لان تقييد المعطوف عليه تقييد للمعطوف وان كان ليس بالازم واغما فعل كذلك لان
 توحيد الضمير بعد اوله لا بد منه حتى ان ما ود على خلاف ذلك مؤول عند الجمهور كقوله تعالى ان يكن
 غنياً وقديراً قاله اوليهم ما وافي به مذهبكم رالا انك بالخيارين ان تراعى المعطوف أو المعطوف
 عليه فراعى المتقدم منهما ويجوز أن يكون الضمير لواحد منهما والتذكير للتغليب (قوله سوى بين
 الذكر والاثني الخ) لان اولاد الام في القسمة والاسحقاف سواء للواحد السدس ولما زاد الثلث على
 السوية لان وراثتهم بواسطة الام ومحض الاثنية فنظر فيه الى الاصل وأصل الادلاء ارسال الدلو في البئر
 لخراج الماء فتجوز به عن الاتصال بالنبي (قوله وفهوم الآية أنهم لا يرون الخ) ذلك اشارة الى
 السدس أو الثلث وفي كونه مفهوما من الآية نظر قال بعض الفضلاء الظاهر أنه بناء على ان الوالد
 يعني الذي دل عليه الكلاله يتناول الوالدة سواء كانت له أو لا يسه كما أن الولد يتناول الابن وابن الابن
 وان سفل والبنت وبنت الابن وان سفلت وفيه أن تناول الولد لانه اسم جنس غير صفة وأما الوالد الذي
 هو صفة مؤنثة والدة ففي تناوله كلام فكون ماذ كرمفهومها ممنوع اهـ ولك أن تقول انه غلب
 عليه حتى الحق بأسماء الاجناس ولذا لا يوصف به فقال الرجل الوالد وهذا بيان لحكمة تسوية الشارع
 فلا يرد أن من أدلى بواسطة ذكر كفى العلل يفتي التسوية بينهم ونحوه كما قيل به وفي قوله أكثر من
 ذلك نكتة في وجه التعبير باسم الاشارة وهي أنه لا يقال أكثر من الواحد حتى لو قيل أول بأن المعنى
 زائد عليه فلذا عبر به أي أكثر من المذكور ولم يثبت بعنوان الوحدة فتنبه لما فيه من الدقائق (قوله
 وهو حال من فاعل يوصي الخ) قيل عليه ان فيه فصلا بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو قوله أو دين
 فلا بد من تقدير كافي الوجه الذي بعده وهو يلزم ذلك أو يوصى به حالة كونه غير مضار وأجيب بانه
 ليس بأجنبي محض لشبهه بالوصية وهو تابع بغيره في ما لا يفتقر في غيره وعلى قراءة المجهول بقدر
 فعل معلوم يدل عليه المذكور على حد قوله تعالى يسجد له فيها بالتدوير والاتصال رجال في قراءة المجهول
 ولا يصح أن يكون حالا من الفاعل المحذوف في المجهول لانه ترك بحيث لا يلتفت اليه فلا يصح محي
 الحال منه ويصح في غير أن يكون صفة مصدر أي ايصاء غير مضار قبل والمفهوم من الآية أن الابناء
 لقصد الاضرار لا يستحق التنفيذ الا أن انبساطه مشكل فلو علم باقراره لا ينفذ وهذا مما لم نره في الفروع
 فانظره (قوله مصدر مؤكدا الخ) ذكره في نصبه وجوها اثنائه مصدر يوصى مؤكدا
 أو منصوب بمضارع على انه مفعول به له اما بتقدير مضاف أي أهل وصية أو على المبالغة لان المضارة
 ليست للوصية بل لاهلها وبشهادة قراءة الاضافة باضافة اسم الفاعل لمفعوله لانها بمعنى في ولم يثبتها

وهي في الاصل مصدر بمعنى الكلال قال
 الاعشى

فأبنت لا أرى لها من كلاله

ولامن حقا حتى الاق محمدا
 فاستعبرت اقربا ليست بالعضية لانها
 كلاله بالاضافة اليها ثم وصف بها المورث
 والوارث بمعنى ذي كلاله كقولك فلان
 من قرايتي (أو امرأة) عطاف على رجل
 (وله) أي والرجل واكتفى بحكمه عن حكم
 المرأة دلالة العطاف على تشاركهما فيه
 (أخ أو أخت) أي من الام ويدل عليه
 قراءة أبي وسعد بن مالك وله أخ وأخت
 من الام وأنه ذكر في آخر السورة أن للاختين
 الثلثين وللأخوة الكل وهو لا يليق باولاد
 الام وان ما قدره هنا فرض الام فناسب
 أن يكون لاولادها (فلكل واحد
 منها ما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم
 شركاء في الثلث) سوى بين الذكر والاثني
 في القسمة لان الادلاء بمحض الاثنية ومفهوم
 الآية أنهم لا يرون ذلك مع الام والجدة
 كما لا يرون مع البنت وبنت الابن يخص فيه
 بالاجماع (من بعد وصية يوصي بها أو دين
 غير مضار) أي غير مضار لورثته بالزيادة على
 الثلث أو قصد المضارة بالوصية دون القرية
 والاقارب دين لا يلزمه وهو حال من فاعل
 يوصي المذكور في هذه القراءة والمندلول
 عليه بقوله يوصي على البناء للمفعول
 في قراءة ابن كثير وابن عاصم وابن عباس عن
 عاصم (وصية من الله) مصدر مؤكدا أو
 منصوب بغير مضار على المفعول به ويؤيده
 أنه قرئ غير مضار وصية بالاضافة أي
 لاتصار وصية من الله وهو الثلث فمادونه
 بالزيادة أو وصية منه بالاولاد بالامراف في
 الوصية والاقرار الكاذب

(واقه عليم) بالماض وغيره (جليم) لا يعاجل بعقوبته (تلك) اشارة الى الاحكام التي تقدمت في أمر البشاعى والوصايا والموارث (حدود الله) شرائعه التي هي كالحدود المدونة التي لا يجوز تجاوزتها (١١٦) (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله وينتـ

ع حدوده يدخله ناراً خالداً فيها اوله عذاب مهين) فوجد الضمير في يدخله وجمع خالدين للفظ والمعنى وقرأ نافع وابن عامر يدخله بالنون وخالدين حال مقدرة كقولك مررت برجل معه صقر صائداً به غدا وكذلك خالداً ولا يستأصفتين جنات وناراً والاول واجب ابراز الضمير لانهم ما يراعى على غير من همالة (والا في يأتي الفاحشة من نسائكم) أى يفعلنها يقال أى الفاحشة وجاءها وغشيم ما ورهقها اذا فعلها والفاحشة الزنا لزيادة قبحها وشاعتها (فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) فاطلبوا ممن قد ذفهن أربعة من رجال المؤمنين تشهد عليهن (فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت) فاجلسوهن في البيوت واجعلوا لها حجاباً عليهن (حتى يتوفاهن الموت) يستوفى ارواحهن الموت أو يتوفاهن ملائكة الموت قبل كان ذلك عقوبتهن في أوائل الاسلام فتسبح بالحدود ويحتمل أن يكون المراد به التوسعة بما سأكهن بعد أن يجلدن حتى لا يجرى عليهن ما جرى بسبب الخروج والتعرض للرجال ولم يذكر الحد استغناء بقوله الزانية والزاني (أو يجعل الله لهن سبيلاً) كتعيين الحد المخلص عن الحبس أو النكاح المغنى عن السفاح (واللذان يأتيانها منكم) يعنى الزانية والزاني وقرأ ابن كثير واللذان بتشديد النون وتعمكين هذا لالف والباء قون بالتخفيف من غير تعكين (فأذوهما) بالتوبيخ والتفريع وقبل بالتغريب والجلد (فان تابا وأصلها فاعرضوا عنهما) فاقطعوا عنهما الايذاء أو اعرضوا عنهما بالانغاض والستر (ان الله كان نواباً رحيماً) الله الامر بالاعراض وترك المذمة قبل هذه الآية سابقة على الاولى نزولاً وكان عقوبة الزناة الاذى ثم الحبس ثم الجلد وقبل الاولى في السحاقات وهذه في اللواطين والزانية والزاني في الزناة (انما التوبة على الله) أى ان قبول التوبة كالمحتم على الله سبحانه وتعالى بمقتضى وعده من تاب عليه اذا قبل توبته (للذين يعملون السوء بجهالة) ملتبسين بها سافها فان ارتكب الذنب سافه وتجاهل

الجمهور ووقع هنا وجه ذكره في الدر المنصور وهو أنه منصوب على الخروج قال وهذه عبارة تشبه عبارة الكوفيين ولم يبين المراد منها وقد وقعت هذه العبارة في قوله تعالى بل قادرين على أن نسوي بنانه في تفسير البغوى وسأل عنها الناس ولم أر من فسر ها الا أنه وقع في هـ مع الهوامع في المفعول به أن الكوفيين يجعلونه منصوباً على الخروج ولم يبينه فكان مرادهم أنه خارج عن طرفي الاسناد فهو كقولهم فضله فأنظره في محله وقوله والله عليم الخ تهديد ووعد على ذلك وأن عدم العقوبة ليس للعفو بل تأخير الحكمة ستكون وقول المصنف رحمه الله أو وصية منه أى وصية من الله في حق الاولاد بأن لا يدعهم عالة بالاسراف في الوصية ونحوه (قوله شراؤه الخ) يعنى أن الحدود هنا استعارة شئت الاحكام بالحدود المحيطة بشئ في أنه لا يتجاوزها أحد ومراعاة اللفظ والمضى فيما كان لفظه مفرداً ومعناه مجموع كمن معروف وجعل الخلود حالاً مقدراً لانه بعد الدخول اليك الفرق بين المثال وما نحن فيه ملافة أقول الحال للعامل وعدمها ثم ان الصفة ونحوها ان تصفهم بامتيعها وكان فاعلها فالأصل استنار الضمير ويجوز ابرازهم والافلحويين فيه مذهبان وجوب ابرازهم مطلقاً والثاني ان وقع ليس وجب ابرازهم والاجاز ابرازهم واستنارهم المشهور الاول وعليه المصنف رحمه الله والزمخشرى واذا ابراز الضمير فهل هو فاعل أو الفاعل مستتر وهذا تأكيد كبدله احتمالاً ذكره ما في شرح التسهيل (قوله أى يفعلها الخ) أى أن حقيقة الاتيان الذهاب فعبه عن الفعل وصار حقيقة عرفية فبما استعمل فيه المجي موضوعاً وأصل معنى الفاحشة ما اشتد قبحه فاستعمل كثير في الزنا لانه من أقبح القبائح وشاعتها بمعنى قباحتها ووقع في نسخة بشاعتها وهو قريب منه وقوله ممن قد ذفهن أى رماهن بالزنا وهو مما يلزم من الكلام (قوله يستوفى ارواحهن الموت الخ) اشارة الى دفع ما يترهم من ان المتوفى الموت فيكون معناه يمتحن الموت بأن التوفى ليس بمعناه المشهور وهو الموت بطريق المجاز أو الكتابة بل هو على أصله لغة وهو الاستيفاء للارواح على الاستعارة بالكتابة بتشبيه الموت بشخص يستوفىها أو هو على حذف مضاف أى ملائكة الموت أو على جعل التجوز في الاسناد باسناداً مالا للفاعل الحقيقي الى أثر فعله كما تقول جاد عطاءه بالفنى فلا وجه الماقبل لا يصح جعل الاسناد هنا مجازاً لان الموت ليس من الملابسات التي يستند اليها الامانة مجازاً والحبس المذكور ان كان عقوبة للزناة فهو منسوخ بالجلد أو الزجر وان كان للعبيد ادوات بعد الجلد يكون حفظاً عن صدور مثله مرة أخرى والخدمة معلوم من شئ آخر وقوله تعمين الحد الخ على الوجه الاول وقوله أو النكاح على الثاني واللذان اذا كان للزاني والزانية فهو تغليب وعلى التشديد يلتقى ساكناً على حده كدابة وشابة والتمكين زيادة المدة على الب وتشديد النون لغة وليس مخصوصاً بالالف كما قيل بل يكون مع الباء كما قرئ به وهو عوض عن يا الذى المذوقة اذ قياسه اللذان واعلم أن قوله اللذان يأتيانها مبدءاً ما بعده خبره والفاء زائدة فيه لتضمن معنى الشرط وهل يجوز نصبه على الاشتغال فقبل بئنه لانه حينئذ يقدر له عامل قبله وأسماء الشرط والاستفهام وما تضمن معناها لا يعمل فيها ما قبلها الصدارة وقيل يجوز وبه در متأخر اطلاقاً وفي الشرط والاستفهام الحقيقي دون ما تضمن معناه لانه لا يعمل معاملة من كل وجه والانغاض مجاز عن التروا وترك وأصله غرض البصير وقوله هذه الآية اشارة الى واللذان يأتيانها منكم الخ والسحاقات من السحق وهو مباشرة المرأة للمرأة وهذا التفسير للاصفهاني والقرينة عليه تخفيض التذكير والتأنيث (قوله أى أن قبول التوبة الخ) يعنى أن التوبة مصدر تاب الله عليه لا تاب هو نفسه ومعناه المقبول وعلى وان استعملت للوجوب حتى استدلت به الواجبية عليه فالمراد أنه لازم متحقق النبوت البتة بحكم سبق العادة وسبق الوعد حتى تأتاه من الواجبات كما يقال واجب الوجود وهو ردة على الزمخشرى (قوله ملتبسين بها سافها الخ) اشارة الى أنه حال وأن المراد بالجهل السفاه بارتكاب ما لا يليق بالعاقل لعدم العلم فان من لا يعلم لا يحتاج الى التوبة والجهل بهذا المعنى حقيقة

ولذلك قيل من عصي الله فهو جاهل حتى ينزع عن جهالة (تم يتوبون من قريب) من زمان قريب أي قبل حضور الموت لتوبته تعالى حتى
إذا حضر أحدكم الموت وقوله عليه الصلاة والسلام إن الله سبحانه (١١٢) وتعالى يقبل توبة عبده ما لم يغفره وما قريباً لآن

أمد الحياة قريب لقوله قل متاع الدنيا قليل
أو قيل أن يشرب في قلوبهم حبه فيطبع
عليها فيعذر عليهم الرجوع ومن للتبعض
أي يتوبون في أي جزء من الزمان القريب
الذي هو ما قبل أن ينزل بهم سلطان الموت
أو تزين السوء (فأولئك يتوب الله عليهم)
وعداً للوفاء بما وعد به وكتب على نفسه
بقوله انما التوبة على الله (وكان الله عليماً)
فهو بهم باخلاصهم في التوبة (حكيماً)
والحكيم لا يعاقب التائب (وايست التوبة
للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم
الموت قال اني تبت الآن ولا الذين يموتون
وهم كفار) سوى بين من سوف التوبة
الى حضور الموت من الفسقة والكفار
وبين من مات على الكفر في نفي التوبة
للمبالغة في عدم الاعتداد بها في تلك الحالة
وكأنه قال وتوبته هؤلاء وعدم توبته هؤلاء
سواء وقيل المراد بالذين يعملون السوء عصاة
المؤمنين والذين يعملون السيئات المنافقون
لتعاضف كفرهم وسوء أعمالهم وبالذين
يموتون الكفار (أولئك اعتدنا لهم عذاباً
البار) نأكيه لعدم قبول توبتهم وبيان أن
العذاب أعده لهم لا يعجزه عذابهم متى شاء
والاعتدال النهي من الغناد وهو العدة وقيل
أصله أعددنا فأبدلت الدال الاولى ناء (بأيها
الذين آمنوا لا يجعل لكم أن تزوا النساء كرها)
كان الرجل إذا مات وله عصبه أنى توبه
على امرأته وقال أنا أحق بها ثم إن شاء
تزوجها بصدقها الاول وإن شاء تزوجها
غيره وأخذ صدقها وإن شاء عضلها لتفدى
بما ورثت من زوجها فنوع ذلك وقيل
لا يجعل لكم أن تأخذوهن على سبيل الارث
فتتزوجوهن كارهات لذلك أو مكرهات
عليه وقراءته والكسائي كرها بالضم في
مواضعه وهما الفتان وقيل بالضم المشقة
وبالفصح ما يكره عليه (ولا تعضلوهن لتذهبوا
بعض ما آتينوهن) عطف على أن تزوا ولا

واردة في كلام العرب كقوله فنجعل فوق جهل الجاهلينا * وحتى ينزع بمعنى يكف ويترك وهو وارد في
الانزعن أبي العباس أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون كل ذنب أصابه عبد فهو
جهالة (قوله من زمان قريب أي قبل الخ) أي يتوبون في زمن الحياة الذي هو قريب منه قبل حالة
البأس وحملها على التبعض لا الابتداء كما قيل به لأنهم إذا كانت لا ابتداء الغاية لا تدخل على الزمان على
القول المشهور والذي لا ابتداء مذكور منذ سلطان الموت حضوره وقوته وغلبته فهو بالمعنى المصدري
أو المراد بقربه أن لا ينهمك فيه ويصر عليه فانه إذا كان كذلك يبعد عن القبول وإن لم ينتع قبول توبته
وقوله الذي هو ما قبل الخ ناظر الى الأول وما بعده الى الثاني وقوله صلى الله عليه وسلم إن الله سبحانه
وتعالى يقبل توبة عبده ما لم يغفره أصل معنى الغرغرة ترديد الماء في الفم الى الحلق وغرغرة المريض تردد
الروح في حلقه على التشبيه وهو حديث حسن صحيح أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم
(قوله وعد بالوفاء الخ) دفع لتوهم الاستدراك فانه جعله لا لازماً أي الاول وعدمه بتخيير قبول
التوبة وهذا بيان لأن الوفاء به محقق قيل ويحتمل أنه من المذهب الكلامي كأنه قال التوبة كالواجب
على الله وما هو كالواجب عليه كائن لا محالة فهو كائن فأولئك يتوب الله عليهم كالتبعية (قوله سوى بين
من سوف الخ) لما كان محتج في الوهم أنه لا معنى لنفي قبول التوبة بالنسبة الى من لم يتب ومات على
الكفر صرف النظم عن ظاهره كما قيل ان المراد بالتوبة المغفرة كما يقال تاب الله على فلان بمعنى عفا
عنه وأشار الى أن المراد من الذين يعملون السيئات ما يشمل الفسقة والكفرة فسوى بين المسوف منهما
وبين من مات على الكفر في عدم الاعتداد بأمر المسوف لانه والعدم سواء ويحتمل أنه حذف من الثاني
لدلالة الاول أو اشترط المعاطفين في القيد والمراد بالذين يعملون السيئات العصاة أي لا توبة لمسوف
التوبة ومسوف الايمان الى حضور الموت وأعلم أن هذا كله بناء على أن توبة البأس كإيمان البأس في عدم
القبول وقد قيل ان توبة البأس مقبولة دون إيمانه لأن الرجاء باق ويصح منه الندم والعزم على الترك
وقال الامام انه لا تقبل واستدل عليه بآيات ونقل في البرازية عن فتاوى الحنفية أن الصحيح أنها
تقبل بخلاف إيمان البأس وإذا قبلت الشفاعة في الفسامة وهي حالة بأس فهذا أولى ~~بكن~~ هذه
الآية صريحة في خلافه وقوله وبالذين يعملون السيئات المنافقون الخ جعل عمل السيئات من غيرهم
في جنب عملهم بمنزلة عدم فكأنهم عملوا دون غيرهم ولا يخفى لطف التعبير بالجمع في أعمالهم وبالمفرد
في المؤمنين على هذا وأما أن التوبة هتامن الله لامن العبد فينفي التسوية فليس بشئ فقامله ووجه
تضعيف القول الاخبر أن المراد بالمنافقين أن كان المصيرين على النفاق فلا توبة لهم يحتاج الى نفيها
والافهم وغيرهم سواء (قوله لا يعجزه عذابهم متى شاء) مأخوذ من كون العذاب حاضر امهياً لهم
عنده والاعتدال العدة وهي ما يعدون بها أو التاء مبدلة من الدال وهو ظاهر (قوله كان الرجل اذا
مات الخ) أخرجه ابن جرير وعمله بمعنى منعها من التزوج وأصله من العضل المعروف والمراد من الارث
أخذ صدقها وعلى الثاني أخذ الزوجة نفسها بطريق الارث وحاصل الوجهين أن النساء يجوز أن
يكون مفعولاً ثانياً والمفعول الاول محذوف فيحمل على أن تزوا أنفسهن كأن أخذن الميراث وأن يكون
مفعولاً اولاً فيحمل على أن تزوا أموالهن وقرئ لا تحل لكم أن تزوا بالنساء لأن أن تزوا يعني الوراث كما
قرئ لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا لانه بمعنى المقالة وهذا عكس تدبير المصدر المؤنث لتأويله بأن والفعل
فكل منهما جار في الكلام القصص والمكره بالفتح والضم قبل هـ بمعنى كاضعف والضعف وقيل
الاول الاكراه وهو المراد بالمشقة في كلام المصنف رحمه الله كما أشار اليه الراغب والثاني بمعنى الكراهية
والهـ ما أشار بقوله كارهات أو مكرهات (قوله عطف على أن تزوا الخ) فيه وجهان أحدهما أنه
محذوم بلا النافية وعطف جملة النهي على جملة خبره أما بناء على جواره وقد قيل انه مذهب سيبويه
أ وأن الاولى في معنى النهي اذ معناها لا تزوا النساء كرها فانه غير حلال لكم وجعله أبو البقاء على

التي مستأنفا والثاني أنه منسوب معطوف على تزواؤايدت بقراءة ابن مسعود رضى الله عنه ولا أن
تعضلوهن ورد هذا الوجه بأنك إذا عطفت فعلا منفيا بلا على مثبت وكان منصوبا بين فالتناسب بقدر بعد
حرف العطف لا بعد لا فإذا قلت أريد أن أتوب ولا أدخل النار فالتقدير أريد أن أتوب وأن لا أدخل النار
فالفعل يطلب الأول على سبيل الثبوت والثاني على سبيل النفي والمعنى أريد التوبة وانتفاء دخول النار
وكذا لو كان الفعل المسلط عليهم منضميا كما هنا ولو قدر أنه لا يعمل لكم أن لا تعضلوهن لم يصح إلا أن تجعل
لازادة لانافية وهو خلاف الظاهر وأما تقدير أن بعد لا فغير صحيح فإنه من عطف المصدر على المصدر
لا الفعل على الفعل فقد التبس عليهم العطفان وفرق بين أريد أن تقوم وأن لا تخرج ولأن تقوم ولأن
تخرج ففي الأول أثبت ارادة وجود قيامه واتفاء خروجه وفي الثاني نفي ارادة وجود قيامه ووجود
خروجه فلا تزيدا للقيام ولا الخروج وهذا فيه غرض لا يفهمه إلا من عجز في العربية وورد بأن المثال
الذي ذكره أعني أريد أن أتوب الخ تقدير أن فيه قبل لا لازم فإنه لو قدر بعد هافسد المعنى والتركيب وأما
هنا فتقدير أن بعد لا صحيح فإن التقدير لا يعمل لكم ميراث النساء ولا عضلوهن وهو عطف على أن تزواؤا
من يدة لتأكيد النفي وقد صرح به الذاهبون إليه كالزنجي وابن عطية والمصنف رحمهم الله وفي الكلام
محذوف تقديره ولا تعضلوهن من السكاح أن كان الخطاب للآليات والعصيات أولا تعضلوهن من
الطلاق أن كان الخطاب للآليات والأول هو المراد هنا فان قلت على هذا كيف يمتنع قوله لتذهبوا بعض
ما أتيتوهن مع أن العصة ما آتاها شيئا وانما منعها التزويج لتقتدي بما ورثت من زوجها أو تعطيه صداقا
أخذته من غيره قلت المراد حينئذ بما أتيتوهن ما آتاها جنسكم وقوله عضلت الدجاجة بيضاء أي تعسر
خروجها وكذا عضلت المرأة بالولد (قوله وقيل الخطاب مع الأزواج) ولأن كيد النفي كافي الوجه
الأول لأنهم كافي الوجه الثاني والمراد بالخطاب ما في تزواؤا تعضلوا وقوله كانوا يجسسون النساء بيان
لقوله لا يعمل لكم أن تزواؤا الخ وقوله أو يحتلن الخ بيان لقوله ولا تعضلوهن وعلى الوجه الذي بعده
الخطاب الأول للآليات ولا تعضلوهن للأزواج ولا يرد عليه أنه لا يخاطب في كلام واحد اثنتان من غير
نداء فلا يقال قم واقعد خطا بالزيد وعمر بل يقال قم يا زيد واقعد يا عمر وكافي شرح التلخيص لأن
الجملة الثانية مستأنفة وليست من هذا الكلام ولهذا قال ثم الكلام مع أن القاسم لا يست
مسلة كما سبأني وأما على تقدير العطف فلا يلزم عليه عطف الانشاء على الخبر كما مر (قوله إلا أن
يأتين بفاحشة مينة الخ) قرئ في السبعة بالفتح والكسر وعلى الثاني فهو من بين اللازم أو مفعوله
محذوف أي مينة حال صاحبها وقرئ مينة بكسر الباء وسكون الياء وهي كالتي قبلها واختلفا
في الاستثناء فقبل منقطع وقبل متصل اما مستثنى من ظرف زمان عام أي لا تعضلوهن في وقت من
الأوقات الا وقت اتيانهن أو من حال عامة أي في حال من الأحوال الا في هذا الحال أو من علة عامة أي
لا تعضلوهن لعله من العلة الاتيانهن الخ كما بينه المصنف رحمه الله فان قلت كيف يتصور تقدير
أعله من العلة بعد ذكر علة مخصوصة وهي لتذهبوا قلت يجوز أن يكون المراد العهوم وذ كر فرمته
لأنه لا ينافيه أي للذهاب أو غيره أو العلة المينة المذكورة كناية والعامة المقطرة باعنة على
الفعل متقدمة عليه في الوجود وقد أفسر المصنف رحمه الله تعالى المستثنى بما هو منها كالنشور والمراد
بالاجمال فعل الجبل كافي قول المتبي

أنا في زمن ترك القبيح به من أكثر الناس احسان واجمال

(قوله فلا تارقهون الخ) إشارة إلى بيان الجواب الذي أقيم عليه مقامه وقوله فاصبروا إلى أجل
له وعنى لكونها الانشاء الترحي لا تصلح للجوابية فلذا أولوه بما ذكر وقوله وهو خير لكم إشارة إلى أن جملة
ويجعل الله فيه خيرا كثيرا حاله تأويلها بالاسمية والمعروف فيه تقدير المبتدأ لأن المضارعة
الحالية لا تقترن بالواو كما قرره النصارى لكن في شرح الكشاف أن الزنجي جوزه في مواضع من

يقال عضلت الدجاجة بيضاء وقيل الخطاب
مع الأزواج كانوا يجسسون النساء من غير
ساجدة ووجه حتى يزواؤا منهن أو يحتلن
بهمهن وقيل ثم الكلام بقوله كرها ثم
خطاب الأزواج ونهاهم عن العضل (الأن
يأتين بفاحشة مينة) كالنشور وسوا العشرة
وعدم التعطف والاستثناء من أعم عام
الطرف أو المفعول به تقديره ولا تعضلوهن
للاقتداء الا وقت أن يأتين بفاحشة
ولا تعضلوهن لعله إلا أن يأتين بفاحشة
وقرأ ابن كعب وأبو بكر بفاحشة مينة
هنا وفي الأحزاب والطلاق يفتح الباء
والباقون بكسر ما قبلين (وما ترون
بالمعروف) بالانصاف في الفعل والاجمال
في القول (فان كرهتموهن فعسى أن تنكروها
شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا) أي فلا
تعارقوهن ككرامة النفس

(مطلب شريف في اقتران
المضارع بواو الحال)

الكشاف كتابه فقبل لولم يذكر الواو هنا لا التيس بالصفة لشيء وهذا مخالف لمذهبه في جواز ادخال الواو بين الصفة وموصوفها فلذلك جوزها ادخال الواو في المضارع اذا وقع حالا وان خاف النواة وقال نخر المتأخر انه قد يجامع الواو كقوله أنا امرؤ الناس بالبر وتنسون أنفسكم فان قيل لم لا يجوز تقدير وأنتم تنسون أنفسكم فتكون الجملة اسمية قبل لا يستقيم هذا فيما نحن بصدده الاعلى التعسف بأن يقال أصله والله يجعل فيه خبراً ثم حذف المبتدأ وأظهر فاعل يجعل ورد بأنه بتقدير المبتدأ غايته وقوع المظهر موقع المظهر اذا قدر والله يجعل وأما الاعتذار بأنه أفى بالواو لئلا يلتبس بالصفة فليس بشيء لأنه اذا كان مذهب المصنف امتناع الواو في الحال وجوازها في الصفة تؤكد للصوقها كان دخول الواو بالتباس أولى بعسدم الالتباس فتحصل في المسئلة ثلاثة مذاهب منع الدخول على المضارع الابتعاد بمبتدأ وجوازها مطلقاً والتفصيل بأنه ان تضمن نكتة كدفع ايهام حسن والا فلا ولا يخفى أن تقدير المبتدأ هنا خلاف الظاهر وما ذكره لا يرفع التعسف وقوله أصلح ديناً أي من جهة الدين ويصح أن يكون ديناً مقابل الآخر (قوله جمع الضمير لانه الخ) يعني أنه من وضع المقر دسكان الجمع وهو كغير حيث يراد الجنس وعدم التعيين وأما كونه يقال هو زوج وهما زوجان فشيء آخر غير هذا ومن ظن أنه يدل على أنه موضوع للجمع فقد وهم وجعل القنطار كناية عن الكثرة وهو ظاهر (قوله استفهام انكار وتوبيخ الخ) أشار بقوله باهين إلى أنه مصدر منصوب على الحالية بتأويل الوصف وقوله ويحتمل الخ أي مفعول لاجله وهو كما يكون بالعله الباعثة كقعدت عن الحرب جنباً ليكون بالعله الغائية أيضاً وقوله يهت بفتح الياء أي يحيرة ويدهشه وقوله وآتينم أي أتى أحدكم وضمة احدى احدى للمضاف اليه مكان وقوله وصل اليها بالملاسة بناء على أن تقرير المهر يكون بذلك لا يجزئ الخلوة وقوله وهو حق الصبة الخ فانه مذهبنا عنده ووصفه بالفظ لعظمه وفي الكشاف قالوا صبة عشرين يوماً قرابة (قلت) بل قالوا

حكمة يوم نسب قريب * وذمة يعرفها اللبيب

وقوله أو ما وثق الله فعليه اسناد الاخذ اليه مجازي وقوله عليه الصلاة والسلام أخذتموه من الخ أخرجه مسلم من حديث جابر رضي الله تعالى عنه بلفظ اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن والمراد بامانة الله أي بسبب أن جعلهم الله أمانة عندكم وكلمة الله أمره والعقد (قوله وانما ذكر ما دون من الخ) يعني أن ما اذا كانت واقعة على من يعقل فمضدس جوزهم مطلقاً لا كلام وكذا من جوزها اذا أريد معنى صفة مقصودة منه وليس المراد ما تضمنه الصلة كما تزويل مامصدرية والمراد مثل نكاح آباءكم ونكاح آباءكم والمراد منكم كوحاتم وتأويله بالمفعول (قوله بيان ما نكح الخ) المراد بالوجهين الموصولية والمصدرية وظاهره أن من يسانه قبل أو تبعيضية والبيان معنوي ونكتة البيان مع عدم الاحتياج اليه اذ المنكوحات لا يكن الانسا قبل التعميم (قوله استثناء من المعنى اللازم الخ) يعني أن النهي للمستقبل وما قد سلف ماض فكيف يستثنى منه فقيل ان الاستثناء متصل بالتأويل الذي ذكره وعلى ارادة المباغة فقيل هو متصل أو منقطع والمختار أنه متصل لانه لو لم يدخل فيه لا تحصل المباغة المذكورة وسأني ما قبل من أنه منقطع والمعنى لكن ما سلف منه قبل لا تعاقبون وتلا مون عليه لان الاسلام يهدم ما قبله فيثبت به أحكام النسب وغيره وأما التقرير عليه فلم يقل به أحد من الائمة وقدر القول بأنهم أقرؤ عليه أولاً ثم أمر وانفسار قتهن والتمسري ذكر هذا الترجمة في الاما قد سلف الآتي وتركه هنا وقال شراحه انما اختاره هناك وتركه هنا لانه ذيل هنا بقوله انه كان فاحشة فيه فتضى أنه غير معفو بخلافه فانه ذيل بقوله انه كان غفوراً رحيماً فاقضى هذا التأويل وهو متجه والمصنف خالفه وأشار الى وجه المخالفة بأن التذليل لتعليل النهي يقطع النظر عن الاستثناء فلم يره متجهاً وفيه نظر (قوله أو من اللفظ للمباغة الخ) يعني أنه من باب تأكد الشيء بما ينسبه تقيضه كما في بيت النابغة وهو من تعليق الشيء بالحال كقوله تعالى حتى يلج الجمل في سم الخياط والمعلق على الحال محال فيقتضى ما ذكر من

فانه قد نكره ما هو أصلح ديناً أو أكثر خيراً وقد نصب ما هو بخلافه ولكن نظركم الى ما هو أصلح للدين وأدنى الى الخير وعسى في الاصل علة الجزاء فأقيم مقامه والمعنى فان كرهتموهن فاصبروا عليهن فعسى أن تكثرهوا شيا وهو خير لكم (وان أردتم استبدال زوج مكان زوج) تطلق امرأه وتزوج أخرى (وآتينم احداهن) أي احدى الزوجات جمع الضمير لانه أراد بالزوج الجنس (قطاراً) مالا كثيراً (فلا تأخذوا منه شيئاً) أي من القنطار (أناخذونه بهتاناً وانهمائنا) استفهام انكار وتوبيخ أي أناخذونه باهين واستفهام انكار وتوبيخ أي أناخذونه باهين وآتينم ويحتمل التعسف على العلة كما في قولك قعدت عن الحرب جنباً لان الاخذ بسبب بهتانهم واقترافهم المأثم قبل كان الرجل منهم اذا أراد جديدة بيت التي تحته بفاحشة حتى يلجئها الى الاقتسام منه بما أعطاها ليصرفه الى تزويج الجديدة فمروا عن ذلك واليهتان الكذب الذي يهت المكذوب عليه وقد يستعمل في الفعل الباطل ولذلك فسرهمنا بالظلم (وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض) انكار لاسترداد المهر والحال أنه وصل اليها بالملاسة ودخل بها ونقصر المهر (وأخذن منكم ميثاقاً غلفظاً) عهداً وثيقاً وهو حق الصبة والممازجة أو ما وثق الله عليهم في شأنهن بقوله فامسك بمعزوف أو تخرج باحسان أو ما أشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله أخذتموهن بامانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم ولا تنكحوا التي نكحها آباؤكم وانما ذكر ما دون من لانه أريد به الصفة وقيل ما مصدرية على ارادة المفعول من المصدر (من النساء) بيان ما نكح على الوجهين (الاما قد سلف) استثناء من المعنى اللازم لانني وكأني قد تستحقون العقاب شكاح ما نكح آباؤكم اما قد سلف أو من اللفظ للمباغة للمباغة في التعزيم والتعميم

كقوله ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتاب * والمعنى ولا تنكحوا حلائل آبائكم إلا ما قد سلف أن أمكنكم أن تنكحوه
وقيل الاستثناء منقطع ومعناه لكن ما قد سلف فانه (١٢٠) لا مواخذة عليه لأنه مقرر (أنه كان فاحشة ومقتا) علة للنهي أي أن نكاحهن كان فاحشة

النكاح كيد والتعميم لانه لا شيء من المحال بواقع (قوله ولا عيب الخ) هو من قصيدة للناطقة الذياني
أولها كلفني لهم بأمية ناصب * وأبل أنا فيه بطي النكواكب
والحلائل جمع حليلة وهي الزوجة لحملها أو حلوها عندده والفلول جمع فل وهو كسر في حد
السيف وقيل انه مصدر بمعنى وكسر حد السيف من شدة القتال مع دوح فالعنى ان يكن فيهم عيب
فهو هذا وهذا لا يتصور أنه عيب فلا يتصور أن يكون بهم عيب (قوله علة للنهي الخ) تقدم وجه ذكر
المصنف لهذا وعلى انقطاع الاستثناء يحتمل أنه خبر وهذا النكاح كان يسمى في الجاهلية نكاح المقت
ويسمى الولاد منه مقتبا والمقت البغض والكره وقوله سبيل من يراه إشارة الى أنه تميز بمحول عن
الفاعل وذم طريقه مبالغة في ذم سالكها وكناية عنه والضمير المستتر في ساء يعود على النكاح المذكور
وجوز أن يكون ساء من باب بش وضميره عائدة على التمييز والخصوص بالذم محذوف فقوله سبيل من يراه
إشارة الى الخصوص المقدر (قوله ليس المراد تحريم ذاتهن الخ) لما كانت الحرمة وأخواتها إنما
تتعلق بأفعال المكلفين أشار المصنف رحمه الله الى أنه على حذف مضاف بدلالة الفعل ثم تعين المحذوف
موكول الى القرينة كالتكاح والشرب والاكل ونحوه وقيل انه مضمن معنى المنع وإن تعلقه بالأعيان
أبلغ وقوله لانه معظم الخ ان كان المراد بالنكاح الوطء بعقد فظاهر وان كان المراد العقد فالمراد غتره
من الجماع والاستمتاع ولما كان ما بعده وما قبله بصدده لولم يكن المراد هذا كان تحال أجنبي بينهما من
غير نكته (قوله وأمهاتكم الخ) يعني المراد بهما الأصول والفروع ليشمل الجدات وبنات الاولاد وكذلك
البقيات أي العمات والخالات يشملها من الجهات الثلاث وفسر العممة والخالة بما ذكره ليشمل أخت
الاب والجد وأخت الام والجدة (قوله وأمهاتكم الخ) أمرها بفتح الهجزة وسكون
الميم أي أمرها كأنه على قياس النسب وقيل انه بفحش ورا مشددة بمعنى أجهارها يعني ان المرخصة أم
وزوجها أب وقوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أخرجه البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله
عنها وعن ابن عباس رضي الله عنهما (قوله واستثناء أخت ابن الرجل وأم أخيه من الرضاع الخ) لفظ
أخيه بالياء والتاء صحيح قال الفقهاء حكم الرضاع حكم النسب سلقا الى صور هاتين الصورتين
وأخرين أم النافلة وجدة الولد فان كلامهما يحرم من النسب لأن أم النافلة أي ولد الولد زوج الابن
وجدة الولد أم الزوج ولا يحرم من الرضاع من أَرْضعت ولد ولدك وتأم أجنبية أرضعت ولدك وقال
المحققون انهما غير داخلين في الاصل ليصح الاستثناء وقيل وهو أولى مما قيل انه مستثنى عنه لانه لا نسب
في هذه الصور بل مصاهرة وفرق بينهما وكان من أخرجهما أدخل المصاهرة في النسب لتعلقها به في الجملة
وقد صرح شارح المنهاج بأن بعض الشافعية استثنوا بعضها وبعض لم يستثنوها (قوله لجة كلمة النسب)
أي اتصال كاتصاله وهي مستعارة من لجة الثوب المعروفة ووجهه أن في النسب جرئية وكذا هنا لكون
اللين جزاء أو كثرته وقد صار جزأ منه فأشبه النسب بخلاف المصاهرة فانها أمر عارض بالزواج ورب
وربي بمعنى والريب فعيل بمعنى مفعول أي مر بي ولما ألحق بالاسماء الجاهدة جاز لحق التأنيث له والا
ففعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث (قوله ومن نسائكم متعلق برائبتكم) لا بقوله
أمهات نسائكم وربائبتكم كما سيأتي وقوله واللاتي يصلن أي يصلن أي يصلن أي يصلن أي يصلن أي يصلن
فقط لكان أظهر اذ تقييد اللفظ وان كان المراد منه انه عام فخص به فالحكم الشرعي مقيد به أيضا اذ لا
كبير فائدة فيه وقوله قضية للنظم أي لاجل قضاء النظم به ومنهم من فسر اللاتي يصلن بقوله اللاتي
في جوارحكم وجعل من نسائكم اللاتي دخلن بهن داخل في صلتهن أو أورد عليه أنه يجوز أن يكون
حالا من ربائبتكم فلا يتم كلامه وهو تكاف والاولى وجعل الصلة والموصول صفة تسمح لان الصفة
إنما هي الموصول وهو سهل (قوله ولا يجوز تعليقها بالامهات أيضا الخ) أي تعليق من نسائكم
بهما لانه يلزم في من استعملها في معنيين مختلفين البيان وابتداء الغاية وما يقال جميع معاني من راجعة

عند الله ما رخص فيه لامة من الامم عفتوا
عند ذوى المروات ولذلك سمي ولد الرجل
من زوجة أبيه المقتى (وساء سبلا) سبيل
من يراه ويفعله (حرمت عليكم أمهاتكم
وبنائتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم
وبنات الاخ وبنات الاخت) ليس المراد
تحريم ذاتهن بل تحريم نكاحهن لانه معظم
ما يقصد منهن ولانه المتبادر الى الفهم
كتحريم الاكل في قوله حرمت عليكم الميتة
ولان ما قبله وما بعده في النكاح وأمهاتكم
بهم من ولدنك أو ولدن من ولدك وان عات
وبنائتكم يتناول من ولدنك أو ولدن من
ولدها وان سفلت وأخواتكم الاخوات
من الاوجه الثلاثة وكذلك البقيات
والعممة كل أختي ولدها من ولدك كراولك
والخاله كل أختي ولدها من ولد أختي ولدنك
قريباً أو بعيداً وبنات الاخ وبنات الاخت
يتناول القربى والبعدي (وأمهاتكم
اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة)
نزل الله الرضاعة منزلة النسب حتى سمي
المرضة أمأ والمرضة أختاً وأمرها على
قياس النسب باعتبار الرضعة ووالد الطفل
الذي در عليه اللبن قال عليه الصلاة
والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
واستثناء أخت ابن الرجل وأم أخيه من
الرضاع من هذا الاصل ليس بصحيح فان
سرمتهما من النسب بالمصاهرة دون النسب
(وأمهات نسائكم وربائبتكم اللاتي في
جواركم من نسائكم اللاتي دخلن بهن) ذكر
أولا محرمات النسب ثم محرمات الرضاعة
لان لها لجة كلمة النسب ثم محرمات
المصاهرة فان تحريمهن عارض لمصلحة الزواج
والربائب جمع ربيعة والريب ولد المرأة من
أخرمى به لانه يربه كإيرب ولده في غالب
الامر فعيل بمعنى مفعول وانما لحقه التاء
لانه صار اسماً ومن نسائكم متعلق برائبتكم
واللاتي يصلن صفة لها مقيدة للفظ والحكم
بالاجماع قضية للنظم ولا يجوز تعليقها

للاستداه على ضرب من التأويل لأنه معنى كل صديق عليها بالحقيقة وأيضاً أنها إذا كانت بياناً كانت
حالاتكم فبمختلف عاملها الحالين ولا تأمل به فان أريد الاتصال فتناول اتصال الامهات بالنساء
لكونها والدات لهن والربائب بالنساء لكونهن مولودات منهن فحينئذ يصح تعلقه بالامهات والربائب
جميعاً حالاً منها وتظهر فائدة اتصال الامهات بالنساء بعد اضافتها اليها من جهة زيادة قيد الدخول
لكن الاتفاق على حرمة امهات النساء مدخولات بين أو غير مدخولات بأباه من غم على الربائب
فقط (قوله فاني لست منك ولست مني) هو للتأبغة وصدره إذا حاولت في أسد فورا قال العلم انه
قاله لعينة بن حسن الفزاري وكان قد دعاه قومه الى نقض حلف بني أسد فاني عليه وأراد بالقبور نقض
الحلف وقيل غامه إذا ما طار من مالي الثمن * والتمين بمعنى الثمن وهو خطاب لزوجته بأنها إذا أخذت
من ارضه الثمن انقطع الاتصال بيننا فذلك بكسر الكاف ولست بالكسر على هذه الرواية (قوله على معنى أن
امهات النساء الخ) أي متصلة بالنساء المدخول بين بالاصلية والفرعية وقبل عليه أن تزكيه مع
الربائب في غاية الفصاحة وحسن النظم وأما مع امهات فلا فإن تقديره وأمهات نسائكم من نسائكم
اللاقي دخلتم بين ولا وجه له وفيه نظر وقوله لكن الرسول صلى الله عليه وسلم الخ الحديث أخرجه
الترمذي بعينه والمروى عن علي رضي الله عنه أخرجه ابن أبي حاتم ووجه الفرق كما في الاتصاف أن
المتزوج بالنت لا يخلو عن محاورة ومراجعة مع أمهات بعد العقد وقبل الدخول فخرمت بالعقد ابنة طلع
شوقه من الام لمعاملتها معاملة المحرم ولا كذلك عكسه إذا لم تحصل مظنة الخلطة بالرؤية الابد
الدخول وعن الامام أن البنت إذا أديت بالام وأوزرت عليها لم تلحقها منسقة وغيره كما تلحق البنت إذا
أوزرت بأمها بالنسقة الام وحنوها كما قال المتنبي

انما أنت والد والاب القاد * طمع أحني من واصل الاولاد

واختلاف العتامين ظاهر لان أحدهما المضاف والاخر من (قوله وفائدة قوله في مجزركم الخ) يعني
أن القيد ليس معتبراً لانه انما يعتبر إذا لم يكن لذكره فائدة أخرى وهي هنا ما ذكر من مشابهتهن
للولد بما ذكر وتناول الامهات للبعيدة فيه نظر وقوله دخلتم معنى التبريد أن الباء للتعدية وفيها معنى
المصاحبة كما صرح به في الكشف وهو الفارق بين التعدية بالباء والهمزة وقوله لمس المنهكة
بل الاجنبية أيضاً وبمعنى مع فهو وجه آخر (قوله نصريح بعد اشعار الخ) يعني أن تقييد الحكم بقيد
يفيد انتفاء عند انتفائه فالنصريح بانتفائه بعده تعيين له دون غيره فلا يقاس عليه آخر كالمس
والنظر الى القرع وهو رد على أبي حنيفة رحمه الله ومن قال في تفسيره أي لقياس الربائب على امهات
النساء في كون الربائب محرمة مثلهن على الاطلاق فقد أخطأ لعدم الوقوف على مراده قال
المحقق الدخول بين كناية عن الجماع صريح في أن مدلول الآية كون الحرمة مشروطة بالجماع ولهذا
قال للمس ونحوه يقوم مقام الدخول وما ذكر من الآثار انما يدل على ثبوت الحرمة بتقدير للمس
لا على تناول الآية أباه وحمل الدخول على حقيقة فلم يبق الا القياس ولا سبيل اليه مع صريح قوله فان لم
تكنوا الخ (أقول) يعني ما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله مما لا مجال له لأن صريح الآية غير مراد
قطعا بل ما اشهر من معناها الكافي فإما قاله ان أثبت بالقياس فهو مخالف لصريح نص الشرط وإذا
جاءه الله بطل نهر معقل وان أثبتوه بالحديث وهو غير مشهور لم يوافق أصولهم ويدفع بأنه من صريح
النص لأن باب الاصاق صريح فيه لانه يقال دخل بها إذا أمسكها وأدخلها البيت كما أشار اليه الترمذي
فان قلت هب أن الكتابة لا يشترط فيها القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة لكن لا يلزم لارادته كما حقق
في المعاني فلا دلالة للآية عليه قلت هو وان لم يلزم ارادته لكن لا مانع منه عند قيام قرينة على ارادته
والآثار المذكورة كفي بها قرينة على ذلك فلا أدري جوه في مدلول النظم فالمعترض غاغل أو متغافل
فان قلت هب انك أدخلت للمس في صريحه فكيف يدخل نحوه فيه قلت هو داخل بدلالة النص ثم ان

على معنى أن امهات النساء وبنايتهن
متصلات بين لكن الرسول صلى
الله عليه وسلم فرق بينهما فقال في رجل
تزوج امرأة وطلقة قبل أن يدخل بها انه
لا بأس أن يتزوج ابنتها ولا يحل له أن يتزوج
أمها واليه ذهب عامة العلماء غير أنه روى
عن علي رضي الله تعالى عنه تقييد التحريم
فيهما ولا يجوز أن يكون الموصول الثاني
صفة للنساء لان عاملهما مختلف وفائدة
قوله في مجزركم تقوية العلة وتكميلها والمعنى
أن الربائب إذا دخلتم بامهاتهن وهن في
استصانكم أو بصدده قوى النسبة بينها
وبين أولادكم وصارت أحقاء بأن تجزروها
بجراهم لا تقييد الحرمة والبعده جهور
العلماء وقد روى عن علي رضي الله تعالى
عنه أنه جعل شرطاً والامهات والربائب
يتناولان القرينة والبعيدة وقوله دخلتم بين
أي دخلتم معهن السرور كناية عن
الجماع ويؤثر ما ليس زناً كالوطء بشبهة أو ملك
عين وعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه
لمس المنكوحه ونحوه كالدخول (فان لم
تكونوا دخلتم بين فلا جناح عليكم) **كم**
نصريح بعد اشعار دفعا للقياس (وحلائل
أبائكم) زوجاتهم سميت الزوجة حليلة
لحلها أو لحلولها مع الزوج

ما ذكر من كون الشرط مانعا مما ذكر ممنوع فانه مبني على اعتبار مفهوم الشرط ونحن لا نقول به مع
 أنه غير عام ولو سلم عمومته فقد خص ما فيه بعض المحرمات النسبية فيجوز تخصيصه بعد ذلك بالحديث
 قناتل وفيه كلام في بعض شروح الهداية فان أردته فانظره وقوله ما ليس بناهو مذهب الشافعي وعندنا
 يحرم المصاهرة به (قوله احتراز عن المتبين الخ) المتبين بصيغة المفعول المتخذ انشا وذكر بعضهم فيه
 خلافا للشافعي رحمه الله والمنقول عنهم أن ذكر الاصلا لا حلال حلية المتبني لا حلال حلية الابن
 من الرضاع ولا حلية ابن الابن كذهبا لا خلاف (قوله والظاهر أن الحرمة غير مقصورة على
 النكاح) فيشمل التسري وقوله حرمتها الخ ذكره في الموطأ وقوله مخصوصة الخ أي في غير الاختين
 (قوله ما جفع الحلال والحرام الاغلب الحرام) قالوا هذه القاعدة مقترنة ولم يخرج عنها الا بعض
 امور نادرة لكن الكلام في كونه حديثا فقال العراقي لا أصل له وقال السبكي رحمه الله في الاشياء انه
 حديث ضعيف رواه جابر بن رضى الله عنه وكذا قال الزركشي وقد عورض الحديث المذكور بما رواه ابن
 ماجه والدارقطني عن ابن عمر رضى الله عنهم ما لا يحترم الحرام الحلال وجمع بينهما بأن الحكم في الاول
 اعطاء الحلال حكم الحرام تغليباً واحتياطاً لا ضرورة في نفسه حراما وغلب الحرام بمعنى أن تركه أريح كما
 في الحديث دع ما يريك الى ما لا يريك (قوله استثناء من لازم المعنى الخ) قد تقدم الكلام في هذا
 التركيب وما فيه من الوجوه وهل هو متصل أو منقطع وأن بينهما فرباؤنا نحن من التذييل واليه يشير قول
 المصنف رحمه الله لقوله ان الله كان غفورا رحيمًا وأما قصد التأكيذ والمبالغة هنا فلا يناسب قوله ان
 الله كان غفورا رحيمًا ولا انزكوه ولم يتعرضوا له هنالكان الفقران والرحمة لا يناسب تأكيذ التحريم فلو
 اقتصر على الوجه الثاني لكان أولى (قوله ذوات الازواج الخ) وأصل معناه لغة المنع وحصنت المرأة
 عفت وأما أحسن الخفاء في اسم فاعله محصنة ومحصنة بالكسر والفتح وقال ابن الاعرابي كل أهل اسم
 فاعله بالكسر الا ثلاثة أحرف أحسن وألج إذا ذهب ماله وأسهب كتركلامه وقد قرأ السبعة غير الكسائي
 المحصنات في جميع القرآن بفتح الصاد وقرأها الكسائي بالكسر الا في هذه الآية فانه فتحها وحكى
 أبو عبيدة اجاع القراء على فتحها في هذه المواضع وقال من فتح ذهب الى أن المراد ذوات الازواج أي
 أحسنهن أزواجهن ومن كسر ذهب الى أنهم أسلم فأحسن أنفسهن والاحصان في المرأة ورد في اللغة
 فاستعمل في القرآن بأربعة معان الاسلام والحزبة والتزويج والعفة وزاد الرافعي العقل لمنعه من
 الفواحش كذا يحط العلاني وتفصيله في غير هذا المجل والاحصان من الحصن ومنه درع وقرص حصان
 لكونه حصنا راكبه قال الشاعر ان الحصون الخيل لا مدز القري ويقال حصان للعيفة ويقال
 امرأة محصن بالكسر اذا تصور حصنها من نفسها وبالفتح اذا تصور من غيرها والمحصنات بعد قوله
 حرمت بالفتح لا غير وفي سائر المواضع بالفتح والكسر لأن الواو في حرم التزويج بين المتزوجات دون
 العفيفات وفي سائر المواضع يحتمل الوجهين كذا قال الطيبي وقال أبو البقاء القراء السبعة على فتح الصاد
 هنا فقول المصنف رحمه الله هنا وقرأ الكسائي الخ ليس على ما ينبغي لانه متفق على انفتح هنا وفي
 نسخة في غير هذا الحرف فلا اشكال وبعض الناس أوردوها وفسرها بما أفسدها والمحصنات معطوف
 على فاعل حرمت (قوله أحسنهن التزويج) إشارة الى توجبه الفتح وأنه اسم مفعول لا اسم فاعل على
 خلاف القياس كما مر (قوله الا ما ملكت أيمانكم الخ) للعلماء هنا ثلاثة أقوال ترجع الى معنيين
 في المحصنات أحدها أن المراد به المزدوجات أي من حرام الاعلى أزواجهن والمراد بالملك مطلق ملك البين
 فكل من انتقل اليه ملك أمة يبيع أو هبة أو سبأ أو غير ذلك وكانت مزوجة كان ذلك الانتقال مقتضيا
 لطلاقها وحلها كمن انتقلت اليه وهو قول ابن مسعود وجماعة من الصحابة رضى الله عنهم والثاني
 تخصيص الملك بالسبأ خاصة فانه مقتضى لصح النكاح وظلها للسبأ دون غيره وهو قول عمر وعثمان
 وجهور الصحابة والتابعين والأئمة الاربعة كما سبأ والثالث أن المحصنات أعم من العفاف والحرائر

(الذين من أصلابكم) احتراز عن
 المتبين لا عن أبناء أولاد (وأن تجتمعوا
 بين الاختين) في موضع الرفع مطلق على
 المحرمات والظاهر أن الحرمة غير مقصورة
 على النكاح فان المحرمات المعدودات كما
 هي محرمة في النكاح فهي محرمة في ملك البين
 ولذلك قال عثمان وعلى رضى الله تعالى عنهما
 حرمتها آية وأحلها آية يعنيان هذه الآية
 وقوله أو ما ملكت أيمانكم فخرج على
 كرم الله وجهه التحريم وعثمان رضى الله
 تعالى عنه التعليل وقول علي أظهر
 لأن آية التعليل مخصوصة في غير ذلك ولقوله
 عليه الصلاة والسلام ما جفع الحلال
 والحرام الاغلب الحرام (الا ما قد سلف)
 استثناء من لازم المعنى أو منقطع معناه لكن
 ما سلف مقفول وقوله (ان الله كان غفورا
 رحيمًا والمحصنات من النساء) ذوات
 الأزواج أحسنهن التزويج أو الأزواج وقرأ
 الكسائي بكسر الصاد في جميع القرآن
 لانهم أحسن فروجهن (الا ما ملكت
 أيمانكم)

وذوات الأزواج والملك أعم من ملك اليمين وملك الاستمتاع بالنكاح فرجع معنى الآية إلى تحريم الزنا
 وحرمة كل أجنبية إلا بعد نكاح أو ملك يمين. وهذا مروى عن بعض الصحابة واختاره مالك رحمه الله
 في الموطأ (قوله يريد الخ) هذا هو القول الثاني في الآية كما مر وهو المأثور وقوله لقول أبي سعيد الخ
 إشارة إلى ما روى في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث يوم
 حنين سرية فأصابوا حبشاً من العرب يوم أوطاس فهزموهم وقتلوه وأصابوا لهم نساء لهن أزواج
 فكان أناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تأمروا من غنسيانهم من أجل أزواجهن فأمر الله عز
 وجل هذه الآية وهي غزوة من غزواته صلى الله عليه وسلم وأيامهم بمعنى الوقعة والقتال ووقعة حنين في
 المعجم وفيها قال صلى الله عليه وسلم اليوم حي الوطيس حين استعرت الحرب (قوله من اللاتي سبين
 ولهن أزواج الخ) يعني أن الآية مخصوصة بذوات الأزواج المسييات بدليل سبب النزول لأن ملك اليمين
 لا يزيل النكاح بالاتفاق كالوباع جارية من زوجة أو انتقل ملكها عن زوجها بارت أو هبة لكن هل
 مجرد السبي محل لذلك أو سبيها وحدها فعندنا في معنى الله مجرد السبي موجب للفرقة ومحل للنكاح
 وعند أبي حنيفة رحمه الله سبيها وحدها حتى لو سبيت مع لم يحل للسبي (قوله فترات الآية) يعني من
 قوله حرمت عليكم الخ لا قوله والمحصنات الخ إذ لا يتم بدون ما قبله ويحتمل ذلك بأن الآية تدل على
 وهو خلاف الظاهر ولما ذكره أحد من المعربين لا يقال هذا قصر للعام على سببه وهو مخالف لما تقر
 في الأصول من أنه لا يعتبر خصوص السبب لأننا نقول ليس هذا من قصر العام على سببه وإنما يخص
 لمعارضته دليل آخر وهو الحديث المشهور عن عائشة رضي الله عنها أنها لما اشترت برة وكانت
 من زوجة أعنتها وخبرها النبي صلى الله عليه وسلم من زوجها مغتفلو كان بيع الأمة طلاقاً ما خبرها
 فاقصر حينئذ العام على سببه الوارد عليه لما كان غير البيع من أنواع الانتقالات كالبيع في أنه ملك
 اختياري مقرب على ملك متقدم بخلاف السبا فإنه انشاء ملك جديد فمؤدى فلا يلحق به غيره هكذا
 حققوه ويت الفرزدق هذا من قصيدته والحليل الزوج واسناد النكاح إلى الرماح مجاز وحلال صفة
 ذلك تجري على أعرابه وذلك لأنه مصدر وأخبر مبتدأ محذوف أي حي حلال ولم يبين أي شيء يدخل
 عليهم متعلق بحلال ولم تطلق صفة بعد صفة وأخبر بعد خبر وهو ظاهر (قوله واطلاق الآية والحديث
 حجة عليه) إطلاق الآية والحديث غير مسلم قال في الأحكام المروى أنه لما كان يوم أوطاس لحقت
 الرجال بالحليل وأخذت النساء فقال المسلمون كيف نمنع ولهن أزواج فأمر الله والمحصنات الآية وكذا
 في حنين كما ذكره أهل المغازي ثبت أنه لم يكن معهن أزواجهن فإن احتجوا بعموم اللفظ قيل لهم قد
 اتفقنا على أنه ليس بهام وأنه لا تجب الفرقة بتعدد الملك فإذا لم يكن كذلك علمنا أن الفرقة لمعنى آخر وهو
 اختلاف الدارين فلزم تخصيصها بالمسييات وحدهن وليس السبي سبب الفرقة بدليل أنها لو خرجت
 البناء مسلمة أو ذمية لم يلحق به أزواجهن وقعت الفرقة بخلاف وقد حكم الله به في المهاجرات في قوله ولا
 تمسكوا بعصم الكوافر فلا يرد ما ذكره المصنف عند التحقيق وأوطاس بفتح الهمزة أفعال بطاء وسين
 مهملتين وادب ياء هو وزن كانت فيه تلك الوقعة (قوله كتاب الله الخ) أقام منصوب على أنه مصدر كتب
 مقدوم بمعنى فرض وهو مصدر مؤكد ولا ينافيه الإضافة كما توهم وذهب الكسائي إلى أنه منصوب على
 الإغراء واستدل به على جواز تقديم المفعول في باب الإغراء ورد بأنه منصوب على المصدرية وعليكم
 متعلق بالفعل المفيد وجهه ~~مكتوب~~ مؤكدة لما قبلها (قوله عطف على الفعل المضمر) تبع فيه
 الزمخشري حيث جعله في قراءة المعلوم معطوفاً على كتب المعلوم وفي قراءة المجهول معطوفاً على حرمت
 المجهول وقيل عليه إن ما اختاره من التفرقة غير مختار لأن جملة كتب تأكد ما قبلها وهذه غير
 مؤكدة فلا ينبغي عطفها على المؤكدة بل على الجملة المؤسنة خصوصاً مع تباينها بالتحليل والتحريم
 وفيه نظر لأن تحليل ما سوى ذلك مؤكدة التحريم بمعنى وما ذكره أمر استقصائي رعاية لمنااسبة

يريد ما ملكت أي إيمانهم من اللاتي سبين ولهن
 أزواج كفار فهن حلال للسبين والنكاح
 مرتفع بالسبي لقول أبي سعيد أصنافاً
 يوم أوطاس ولهن أزواج فكذلك أن تقع
 عليهن فسألنا النبي صلى الله عليه وسلم
 فترات الآية فاستحلناهن وأباه عن الفرزدق
 بقوله وذات حليل أنكحتهن وأما حنا
 حلال لمن يني لهن المطلق
 وقال أبو حنيفة لو سبي الزوجان لم يرتفع النكاح
 ولم يحل للسبي والطلاق الآية والحديث حجة
 عليه (كتاب الله عليكم) مصدر مؤكد أي
 كتب الله عليكم تحريم هؤلاء كما يقرئ كتب
 الله بالجمع والرفع أي هذه فرائض الله عليكم
 وكتب الله بلفظ الفعل (وأحل لكم) عطف
 على الفعل المضمر الذي نصب كتاب الله وقرأ
 حنة والكسائي وحسن عن عاصم على
 البناء للمفعول عطفاً على حرمت

ظاهرة (قوله ما سوى المحرمات الثمان الخ) لا يجزى زياتها على ثمان ولذا وقع في نسخة المحرمات المذكورة بدون ثمان ولا خفاء فيها وأما هذه فتوجه أنه - عليها - ما سنا فإيدخل بعضها في بعض وهي الأصول حقيقة أو حكما كالرضاع والفروع حقيقة أو حكما كالرضاع والرأب وفروع الأصول حقيقة أو حكما كالأخوات نسباً ورضاعاً وفروع الجد والجدّة كالعمات والخالات وفروع الأصول كبنات الأخ والأخت وأصول النساء والاختان وذوات الأزواج ونحو ذلك من الاعتبارات التي تلفت نشرها باعتبار مدار الحرمة ونحوه وكذا عدها النووي رحمه الله تعالى في منهاجه القرعي فإن أردت تحقيقه فراجع شروحه وأشار إلى جواب سؤال وهو أن المحرمات لا تنصرف في هذه بأن ما عداها مخصوص من الحل بدليل أما الحديث أو الكتاب كما زاد على الأربع وقوله والجمع بين المرأة وعمتها وأختها وكذا الجمع بين كل امرأتين أيتهما فرضت ذكر المحل له الأخرى كما بين في الفروع (قوله مفعوله والمعنى أحل لكم الخ) قيل تقدير الإرادة بيان للمعنى والأفلا حاجة لحذف اللام إلى تقدير الإرادة وهو مفعوله للمادل عليه الكلام من قوله - زمت وأحل - ويرد عليه أن شرط المفعول اتحاد فاعل المفعول والعلة وفاعل التحليل والتحرير الله وفاعل الابتقاء الخاطبون فلذا جعله على حذف المضاف فالحاجة داعية إليه لا كما قال وقيل أنه من خبايا دسائسه الاعتزالية فلا ينبغي للمصنف رحمه الله تعالى متابعتها وليس كما قال وأما كونه يلزم تخلف إرادته تعالى لأن منهم من لا ينبغي ذلك وهو مذهبهم فذفرع بأن الإرادة هنا بمعنى الطلب مطلقا وكثيرا ما تستعمل له واعتذر عن الأول بأن الاتحاد المذكور منوط في غير أن وأن ومن التعسف ما قيل أنه يحتمل أنه مفعول به وخميره لا محل ولا وجه له وقوله يتبعوا النساء إشارة إلى مفعوله المقدر وقوله بأموالكم لا يناسب ما ساقى (قوله ويجوز أن لا يقدر مفعول يتبعوا إلى آخره) هذا ما ارتضاه الزمخشري والمصنف رحمه الله تعالى خالفه فيه وجعل الوجود تقديره عاملا لأنهم وجوه أو رجسنة بأنه أباغ لانه بين ما يجعل ما يحرم ليكون الطلب بالأموال أي صرفها وإخراجها في وجوه الطلب حال كونكم محصنين غير مسافحين ومصلحين غير مفسدين والقصد إلى الفعل من غير تقدير مفعول يتناول إعطاء المهور والحرائر وأثمان السراري والانفاق عليهن وغيرها وقيل لأن هذا المقدر يفهم من قوله غير مسافحين فيكون تكرار استغنى عنه ولا يجزى ما فيه من التكلف وما فعله المصنف رحمه الله تعالى أحسن وقوله إرادة أن تصرفوا إشارة إلى أن الابتقاء بالمال عبارة عن صرفه وإخراجه (قوله أو بدل الخ) جعله بدلا من ما الموصولة وهي بمعنى أحل من النساء وما معنى المبدل بدل اشتغال لأن الحل والحرمة متعلقان بالأفعال والربط له هجوم المفعول فإن كانت ماعبارة عن الفعل كالترزوج والنكاح ونحوه فهو بدل كل من كل والزمخشري لم يرض البديلية لأنها على تقدير المفعول المرجوح عنده (قوله واحتج به الحنفية الخ) وجه الاحتجاج تخصيص المال وهو ظاهر فيما ذكره ولا حاجة فيه لأن التخصيص لانه الأغلب المتعارف فيه قيل ويؤيده ما في البخاري ومسلم وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم سأل رجلا خطب الواهبة نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ما دامك من القرآن قال معي سورة كذا وكذا وعددهن قال تقرأوهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد لا يكتفوا لك بما معك من القرآن وأجيب بأن كون القرآن معه لا يوجب كونه بدلا والتعليم ليس له ذكر في الخبر فيجوز أن يكون مراده زوجتك تعظيما للقرآن ولا جيل ما معك منه وفسر الاحصان بالعفة لانه المناسب واختار الزجاج هنا أن المراد محصنين ناكحين وعاقدين التزوج وقال الفراء أنه بمعنى متعففين عن الزنا يقول أن يتبعوا الحلال أمّا التزوج أو التسرى وهو قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهم وهو أعم معنى وأصل السفع الحب فكفى به عن الزنا لأن الغرض منه حبس المني لا النسل وغيره من فائدة التزوج (قوله فمن تمتع به الخ) يشير إلى أن ما معنى من العفلاء لانه أريد بها الوصف كما مر وأن استمتع بمعنى تمتع والسين ليست للطلب بل للتأكد وضعه راجع لما باعتبار لفظه ومن على هذا بيانية لما هو متعلقة بقرينة وهو حال من ضميره وما أمام موصولة أو شرطية

(ما وراء ذلككم) ما سوى المحرمات الثمان المذكورة وخص عنه بالسنة ما في معنى المذكورات كما مر من محرمات الرضاع والجمع بين المرأة وعمتها وأختها (أن يتبعوا بأموالكم) محصنين غير مسافحين مفعول له والمعنى أحل لكم ما وراء ذلككم إرادة أن يتبعوا النساء بأموالكم بالصرف في مهورهن أو أثمانهن في حال كونكم محصنين غير مسافحين ويجوز أن لا يقدر مفعول يتبعوا أو كونه قبل إرادة أن تصرفوا بأموالكم محصنين غير مسافحين واحتج به الحنفية من وراء ذلككم بدل الاشتغال ما لا وجه فيه على أن المهر لا بد أن يكون للنفس من والا حصان العفة فأنها تنصب للنفس من الأوم والعقاب والسفاح الزمان من السفع وهو صبا إلى فانه الغرض منه (فما استمتعتم به منهن) فمن تمتع به من المنكوحات أو فاستمتعتم به منهن من جماع أو عقد عليهن (فان زوهن أجورهن) مهورهن فإن المهر مقابل الاستمتاع (فربضة) حال من الأجور بمعنى مفروضة أو مصة مصدر محذوف أي ابتاء مفروضا

أومصدر مؤكد (ولاجتاحت عليكم فيما تراضيت به من بعد الفريضة) فيها (١٢٥) يراى على المسمى أو يحيط عنه بالتراضى أو فيما تراضيا به

من نفقة أو من مقام أو فراق وقبل زلت
الاية في المتعة التي كانت ثلاثة أيام حين
فتحت مكة ثم نسخت لما روى أنه عليه الصلاة
والسلام أباحها ثم أصبح يقول يا أيها الناس
لن كنت أهرتككم بالاستمتاع من هذه النساء
الا ان الله حرم ذلك الى يوم القيامة وهي
النكاح المؤقت بوقت معلوم سمي بها
اذا الفرض منه مجرد الاستمتاع بالمرأة
وتتبعها بما تعطى وجوزها ابن عباس رضى
الله تعالى عنهما ما نرجع عنه (ان الله كان
علما) بالمصالح (حكيم) فيما نرجع من الاحكام
(ومن لم يستطع منكم طولا) غنى واعتلاء
وأصله الفضل والزيادة (أن ينكح المحصنات
المؤمنات) في موضع النصب بطولا وبفعل
مقدر صفته أى ومن لم يستطع منكم
أن يعقل نكاح المحصنات أو من لم يستطع غنى
يلغ به نكاح المحصنات بمعنى الحرث لقوله
(فما ملكت أيمانكم من قبياتكم المؤمنات)
يعنى الاماء المؤمنات فظاهر الآية نجحة
للسان رضى الله تعالى عنه في تحريم نكاح
الامة على من ملك ما يجعله صدق حرة ومنع
نكاح الامة الكتابية مطلقا وأول أبو حنيفة
رحمه الله تعالى طول المحصنات بأن يملك
فراشه على أن النكاح هو الوطء وحمل
قوله من قبياتكم المؤمنات على الافضل كما
حل عليه في قوله المحصنات المؤمنات ومن
أصحابنا من حله أيضا على التقييد وجوز
نكاح الامة لمن قدر على الحرة الكتابية دون
المؤمنة حذرا عن مخالطة الكفار وموالاة
والمحذور في نكاح الامة رقيق الولد وما فيه من
المهانة ونقصان حتى الزوج (والله أعلم
بأيمانكم) فاكتموا بظاهر الايمان فانه العالم
بالسرائر وبفضل ما بينكم في الايمان فرب
أمة تفضل الحرة فيه ومن حاكم أن يعتبروا
فضل الايمان لافضل النسب والمراد تأنيبهم
بنكاح الاماء ومنعهم عن الاستكفاف منه
وبؤيده (بعضكم من بعض) أنتم وأرؤاؤكم
متناسبون نسبكم من آدم ودينكم الاسلام

وعلى الوجه الاخير مما لا يعقل معنى أى شئ ومن لا ابتداء منه لطفه باستمتع وهو معنى تمتع أيضا وسكت
عنه لعلنا لا نساقيه وما فيها الوجهان والعائد من الخبر والجواب على اشتراطه على كونها بمعنى من
ضمير من الزاجع اليه باعتبار معناه فان كانت بمعنى أى شئ فهو مقدر أى لاجله أو عليه وقوله أو مصدر
مؤكد أى فرض ذلك فريضة فهي مصدر كالة طيبة بمعنى القطع (قوله فيما يراى على المسمى
أو يحيط عنه الخ) الفريضة هنا الشئ المقدرك في فريضة الميراث في التسبب هذا مذهب الشافعى رحمه
الله ومذهبا أنه لا يشترط تراضيهما في غير الزيادة ويصح الابراء والهيبة براضا وحدها فهذا مخصوص
وصحذا في أحكام الجصاص مع زيادة تفصيل (قوله وقبل زلت الآية في المتعة الخ) أى آية فما
استمتعتم هذه (اعلم) أن نكاح المتعة يجوز به صلى الله عليه وسلم في صدر الاسلام ثم نسخ بلا خلاف
الا أن فيه لاحد من الفقهاء ولا فائز به سوى الشيعة وأما المنقول عن ابن عباس رضى الله عنهما في
فانه رجع عنه وقيل انه انما أجاز له لاضطر لا مطلقا روى أن سعيد بن جبيرة قال له أندري ما صنعت
بفتواي فقد سارت بها الركبان وقبل فيها الشعر كقوله

قد قلت للنسخ ليطال مجله * يا صاح هل لك في قبيات ابن عباس

هل لك في رخصة الاطراف آنسة * تكون مثواله حتى مصدر الناس

فقال ان الله وان الله راجعون والله ما بهذا أقنيت ولا أملت الامثل ما أحل الله الميتة والدم وقبائمه
على الميتة لا وجه له أيضا وقيل ان النسخ وقع فيها مرات وأنهم لم تبع الا في السفر لا في الحضر (قوله
غنى واعتلاء الخ) الطول بالضم ضد القصير وبالفتح أصله الفضل والزيادة ومنه الطائل فأطلق على الغنى
لانه زيادة المال والقدر أيضا والاعتلاء ليس بالغنى المحبة اقامه الامن غلو العرب بالمهمل من علا اليه
وطال اليه اذا ناله ووصل اليه وذكر الطيبي رحمه الله أنه يعتدى بالى وعلى فالطول الغنى والقدر على
المهر والقدر على الوطء بأن يكون تحت حرة فالظاهر أنه أراد بالاعتلاء القدرة لان القادر لتمكنه من
المقدور عليه كأنه فوقه معتل عليه فاذا كان أن ينكح مفعول طولا فعنه ينال النكاح ويقدر عليه
امنا بالغنى أو بالتمكن من الوطء وقوله يبلغ به نكاح المحصنات بيان للفعل المقدرك الذى هو وصفة
وهو اشارة الى أنه لا بد من تقدير الى أى طولا وزيادة الى أن ينكح أو طولا على أن ينكح من
طال عليه أى غلبه كما نقل عن حوائى الكشاف وقوله يعقل أى يرتفع الى نكاح المحصنات اشارة الى
وجه جعله منصوبا بطولا أو جعل الطول بمعنى الاعتلاء أى الغلبة فتأمل وفسر المحصنات بالحرث لانه
يؤخذ من مقابلة وهن النصوص عن ذل الرق (قوله فظاهر الآية نجحة للشافعى رحمه الله الخ) لان حمل
طول نكاح المؤمنات على ملك فراش الحرة وحمل النكاح على الوطء خلاف الظاهر لما في سورة النور
من أن النكاح بمعنى الوطء لم يستعمل في القرآن ولذا جعله تأويلا من أبي حنيفة وحمل فيه المؤمنات
على الافضل وهو أيضا غير قائل بالجهوم كما حل عليه قوله المحصنات المؤمنات لان نكاح المحصنات
لا يتوقف على الايمان بالاتفاق وفيه نظر لما سبأ في كلام المصنف رحمه الله وقبل عليه ان تمت فريضة
وهي قوله والمحصنات من الذين أو ثوا الكتاب وليس في القبيات مثله ورد بأنه حيث ذكر في محل للتقييد
جاز في الاسترخاء وقوله ومن أصحابنا الخ هو قول آخر للشافعية فعلى الاول لا يجوز نكاح الامة
النافرة مطلقا ولا يجوز نكاح الامة للقادر على حرة مطلقا وعلى هذا يجوز نكاح الامة المؤمنة للقادر
على غير مؤمنة لعلنا المذكورة فقوله من حله أيضا على التقييد أى حل وصف المحصنات بالمؤمنات
أيضا على التقييد وقوله وما فيه أى ما في رقيق الولد من المهانة أى الذلة ونقصان حتى الزوج باستخدام
سيد الها وقوله أنتم وأرؤاؤكم الخ يريدان من هذا الاتصال (قوله واعتبار اذنهم مطلقا الخ) وجه
الاحتجاج كافي الكشاف انه اعتبار اذن المولى لا عدهم ووجه ما ذكره المصنف أن عدم الاعتبار
لا يوجب اعتبار بالعدم ففعل العاقد يكون هو المولى أو الوكيل فلا يلزم جواز عدها وأعاد الامر

(فانكروهن باذن أهلهن) يريد أربابهن (٣٢ شهاب ث) واعتبار اذنهم مطلقا لا اشارة له على أن اهلن أن يناسرن العتد بأنفسهم حتى يحتج به الحنفية

بأنه كجوامع فهمه مما قبله لأن المفهوم منه الإباحة وهذا الوجوب فلا طائفة (قوله أى أذوا
 اليهن مهورهن باذن أهلن الخ) لما كان المهر للسيد قد رافضاً أو القيد بقريضة ما قبله فإذا أذن
 لها فى أخذه جاز وفى قوله بالمعروف وجوه تعلقه بآتوهن أى آتوهن مهورهن بالمعروف أو حال أى
 ملتبسات بالمعروف غير محمولات أو متعلق بأنكوهن أى أنكوهن بالمعروف أى بالوجه المعروف باذن
 أهلن ومهر مثلهن وأما أن فيه حذفاً أى باذن أهلن كقوله تعالى والذاكرين الله كثيراً والذاكرات
 ومثله كثير فلا يرد عليه ما قبل أن العطف لا يوجب مشاركة المعطوف المعطوف عليه فى القيد
 المتأخر وإنما هو ظاهر فى القيد إذا تقدم وكذلك تقدير المولى لا بدله من شاهد ولا بد حينئذ من
 نكتة لاختيار آتوهن على آتوهن مع تقدم الأهل وقال البحر ربه تأكيداً ليجاب المهر وإشعاراً بأنه
 حقهن من هذه الجهة وإنما تأخذ المولى بجهة ملك المهر وقول مالك رحمه الله يوجب كون الأمة مملوكة
 مع أنه لا ملام للعبد فلا بد أن تكون مملوكة له يدا كالعبد المأذون له فى التجارة لأن جعلها منكوحة
 اذن لها فيجب التسليم اليهن فإن حملت الاجور على النفقات استغنى عن اعتبار التقدير وكذا ان فسر
 بالمعروف بما عرف شرعاً من اذن المولى ومحضات غير مسافحات أما حالان من مفعول آتوهن فهو معنى
 متزوجات أو من مفعول فاتكوهن فهو معنى عفاف وما بعده تفسيره والمسافحة المجاهرة بالزنا
 والمخذلة الخلدن بمعنى العبدى المتسربة كذا فسر ربه فلا يرد عليه أنه لا وجه له (قوله عفافى)
 فسر ربه لأن العفة أحد معاني الإحصان وأما حمله على المسلمات وإن جاز خصوصاً على مذهب الجمهور
 الذين لا يجيزون نكاح الأمة الكتابية لكن هذا الشرط تقدم فى قوله قياتكم المؤمنين فلذا رجع
 الجمهور وأن المراد بالمحصنات العفة فقول غير مسافحات تأكيده ولا ينافيه كونه تقسيماً للزواني
 فانهن كن قسمين أحدهما الفجور عن اتاهن والثانى من لهاخذن بزنى بهما سراً حتى يقال الحمل على
 التقسيم أقوى (قوله فإذا أحصن) قرأها تافع وغيره بضم الهمزة وكسر الصاد مجهولاً وآخرين بالفتح
 مغلوها ومعنى الأول فإذا أحصن بالتزويج فالحصن لهن الزوج ومعنى الثانى فإذا أحصن فروجهن
 أو أزواجهن وقدمت تحقيقه وقام جواب إذا فعملين جواب إن فالشرط الثانى وجوابه مترتب
 على وجود الأول ولو سقطت الفاء انعكس الحكم ولزم تقدم الثانى على الأول لأنه حال فيجب التلبس
 به أولاً وهو معروف فى الضو (قوله بالتزويج) قدمه أن لا إحصان معانى يحمل على بعضها بحسب
 ما يقتضيه النظم وهو لا يمكن حمله هنا على الجزئية ولا على العفة لما فاقه معناها له ولهذه ذهب الجمهور
 إلى أن المراد به هنا التزويج وهو المأثور عن ابن عباس رضى الله عنهما وغيره فعليه لا تحذف الأمة إذا زنت
 ما لم تنزويج وذهب كثير إلى أن المراد به الإسلام وهو مروى عن عمر رضى الله عنه من طرق وابن مسعود
 وابن عمر واليه ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعى وأحمد وغيرهم وقيل إن مأخذ القولين اختلاف
 القراءتين فمن فتح الهمزة أراد أى أحصن أنفسهن بالإسلام ومن ضمها أراد التزويج فإن أزواجهن
 أحصنوهن والحق أن كلام القراءتين محتمل لكل من المعنيين واحتج المرحى للأول بأنه سبحانه شرط
 الإسلام بقوله من قياتكم المؤمنات فحمل ما هنا على غيره أتم فائدة وإن جاز أنه تأكيده لطول الكلام
 وفى الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحسن فقال إن زنت فاجلدوها الحد
 والمراد بالإحصان فيه التزويج وفى الآية الإسلام الآن الزهرى قال الإحصان فى الآية التزويج الآن
 الحد واجب على الأمة المسلمة إذا لم تنزويج بهذا الحديث فالمرجوة محدودة بالقرآن وغيرها بالسنة لكن
 تفسير الإحصان هنا بالإسلام قال بعض المحققين أنه ظاهر على قول أبى حنيفة من جهة أنه لا يشترط فى
 التزويج بالأمة أن تكون مسلمة وإن الكفار ليسوا مخاطبين بالفروع وهو يشك على قول من يقول
 بفهم الشرط من الشافعية فانه يقتضى أن الأمة الكافرة إذا زنت لا تجلد وليس مذهبه كذلك فانه
 يقيم الحد على الكفار (قوله من الحد الخ) يعنى أن المراد من العذاب الحد كما فى الآية قيل وهذا

(وآتوهن أجورهن) أى أذوا اليهن
 مهورهن باذن أهلن خذف ذلك لتقدم
 ذكره أو إلى مولى يهن خذف المضاف للعلم
 بأن المهر للسيد لأنه عوض حقه فيجب أن
 يردى إليه وقال مالك رضى الله تعالى عنه
 المهر للأمة إذا باء إلى الظاهر (بالمعروف)
 بغير مطلق وأضرار ونقصان (محضات)
 عفافى (غير مسافحات) غير مجاهرات
 بالسفاح (ولا متخذات أخصان) أخلاء فى
 السر (فإذا أحصن) بالتزويج قرأ أبو بكر
 وحزرة والكسافى بفتح الهمزة والباقون بضم
 الهمزة وكسر الصاد (فإن أتبن بها حنة) زنا
 (فعلن نصف ما على المحصنات) يعنى الحرائر
 (من العذاب) من الحد كقوله تعالى وليشهد
 عذابهم ما طاعة من المؤمنين وهو يدل على
 أن حد العبد نصف حد الحر وأنه لا يرد على
 الرجم لا يقتصف (ذلك) أى نكاح الأماء

دفع لتوهم أن الخداهن يزيد بالاحسان فسقط الاستدلال به على أنهن قبل الاحسان لاحد عليهن كما
 روى عن ابن عباس رضي الله عنهما وطاوس وعلم من بيان حالهن حال العبيد بدلالة النص فلا وجه لما
 قيل انه خلاف المعهود لان المعهود أن يدخل النساء تحت حكم الرجال بالتبعية وكان وجهه أن دواعي
 الزنا فيه أقوى وليس هذا تغليباً وذكرنا بطريق التبعية حتى يفهم ما قاله ووجه التخصيص لو كان ما ذكر
 لا يدل على عدم العبيد أن الكلام في تزويج الاماء فهو يقتضي الحلال (قوله لمن خاف الوقوع
 في الزنا الخ) أي لقلبة شهوته وقلة تقواه والتفسير الآخر قريب منه وعليه ما فوه شرط آخر بل وان تزويج
 الاماء كما هو مذهب الشافعي وهو عند أبي حنيفة ليس بشرط وانما هو ارشاد للاصلح (قوله وصبركم الخ)
 اشارة الى أن ان مصدريه وقيد العفة مأخوذ من الصبر الذي هو صبره فانه لا يكون الامع العفة والحديث
 المذكور في مسند الديلمي والقردوس عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو كقوله

ومن لم يكن في بيته فهرمانه * فذلك بيت لأبالك ضائع

اذ لم يكن في منزل المرأة * تدبره ضاعت مصالح داره

وقوله

(قوله لمن لم يصبر الخ) انما عبر بالمفطرة فيه تقييداً عنه حتى كانه ذنب (قوله ما تعبدكم به من الحلال
 والحرام الخ) اشارة الى مفعول يبين المقدور وفيه ربط للآيات السابقة باللاحقة فان ما قبله في النساء
 والمناسكات وما بعده في الاموال والتجاراات وهذه قد توسطت ما كالتخلص من أمر الى آخره يناسبه وذكر
 السنن من حسن التخلص (قوله وليبين مفعول يريد الخ) هذا التركيب وقع في كلام العرب قديماً
 كقوله أريد لاني ذكرها وخرجه النحاة على مذاهب فقيل مفعول يريد محذوف أي تحليل
 ما حلال وتحريم ما حرم ونحوه واللام لام التعليل أو العاقبة أي ذلك لاجل التبيين ونسب هذا للسيبويه
 فتعلق الارادة غير التبيين وانما فعله لثلاث عتدى الفعل الى مفعوله المتأخر عنه باللام وهو متعنع أو ضعيف
 وقيل انه اذا قصد التأكيده جاز من غير ضعف وسمى صاحب الباب اللام فيه لام التكملة وجعلها
 مقابلة للام التعديدية وأما جعل الفعل مؤثلاً بالمصدر من غير سالك على أنه مبتدأ والجار والمجرور خبره
 أي ارادة الله كائنه للتبيين فتكلف وان ذهب اليه بعض البصريين فكان مذهبهم عدم اشتراط السالك
 ومذهب الكوفي أن اللام هي الناصبة من غير تقدير ان ولا قيل على ما ذهب اليه المصنف تبعاً
 لازم مخشري من أنه مفعول واللام زائدة انه مخالف لمذهب البصريين والكوفيين معاً مع أن أن لا تضعف
 بعد اللام الا وهي لام تعليل أو وجود وقد جوز في الآية أن يكون بين يدي تنازعاً في سنن وهو حسن
 وكون اللام لتأكيده الاستقبال لانها لا تكون الا لما يستقبل بنفسه أو بأضمار أن وكى بعدها
 والارادة لا تكون أيضاً لما يستقبل أي انه يلزم استقبال تعلقها ومتعلقها فلا بد أن ارادة الله قديمة
 (قوله كما في قول قيس بن سعد رضي الله عنهما الخ) وسبب هذا الشعر كما في كامل المبرد وغيره ان عظيم
 الروم بعث الى معاوية رضي الله عنه بهدية مع رسولين أحدهما جسيم طويل جداً والآخر أيد قوي
 فقطن معاوية رضي الله عنه لمزاده فقال لعمر بن العاص رضي الله عنه أما الطويل فاني أجد منته
 فني لا أيد فقال أرى له أحد شخصين محمد بن الحنفية أو عبد الله بن الزبير رضي الله عنه فاقبال أجل
 بردت قلبي ثم أرسل الى قيس رضي الله عنه وعرفه الحال فحضر فلما قتل عنه دمه معاوية لما أراد نزاع
 سراويله ورمى بها الى العلي الطويل فلبسها فانات تندونه وأطرق مغلوباً فلام الحاضرون قيساً على نزاعها
 بين يدي معاوية وتبذله عنده وقيل له هلا ذهبت وبعثت بها فقال

أردت لسكيا يعلم الناس أنها * سراويل قيس والوفود شهود

وان لا يقرؤا غاب قيس وهذه * سراويل عاد وأدعته غود

واني من القوم الثمانين سيد * وما الناس الا سيد ومسود

وبجميع الخلق أصلي ومنهجي * وجسمي به أعلا الرجال مديدي

(لمن خشى العنت منكم) لمن خاف الوقوع
 في الزنا وهو في الأصل انكسار العظم بعد
 الجبر مستعار لكل مشقة وضرب ولا ضرر
 أعظم من واقعة الاثم بالغش القباح
 وقيل المراد به الحد وهذا شرط آخر تكاح
 الاماء (وأن تصبروا خير لكم) أي وصبركم عن
 تكاح الاماء متعففين خير لكم قال عليه الصلاة
 والسلام الحرائر ملاح البيت والاماء هلاكة
 (واقعه غفور) لمن لم يصبر (رحيم) بأن رخص
 له (يريد الله ليبين لكم) ما تعبدكم به من الحلال
 والحرام أو ما خفي عليكم من مصالحكم
 ومحاسن أعمالكم وليبين مفعول يريد
 واللام زائدة لتأكيده معنى الاستقبال اللازم
 للارادة كما في قول قيس بن سعد
 أردت لسكيا يعلم الناس انه
 سراويل قيس والوفود شهود
 وقيل المفعول محذوف وليبين مفعول له
 أي يريد الحق لاجله

وحضر محمد بن الحنفية وعلم ما يراد منه فخير العلي بين أن يقعد ويقوم العلي وبعطيه يده فيقه أو يقعد
 العلي ويقوم محمد وبعطيه يده فيقه فاختار العلي الخاتمة من فعله محمد وأقام العلي وأقعد يده وكذا
 أخرجه ابن عساکر في تاريخه فاللام وكى زائدة في البيت لتأكيده معنى الاستقبال أو بوجه عام وما
 ذكره من تقدير المفعول من شرحه (قوله مناهج من تقدمكم الخ) يشير إلى أن المسن كالسنة بمعنى
 الطريقة ويكون هـ ذا طريقة من قبلهم أي من نوعها وجنسها في بيان المصالح وإن لم تكن منفعة
 وقيل إن هـ ذا الحكم كان كذلك في الأمم السالفة وفيه نظر (قوله ويغفر لكم ذنوبكم الخ) لما كانت
 التوبة ترك الذنب مع الندم والعزم على عدم العود فاستادها إلى الله تعالى لا بد من تأويله أشار المصنف
 رحمه الله إلى أنه بمعنى المغفرة مجازا لتيسيرها عن التوبة أو بمعنى الإرشاد إلى ما يمنع عن المعاصي على
 الاستعارة لأن التوبة تمنع عنها كما أن إرشاده تعالى كذلك أو عن حذره تعالى عليه لأنه سبب لها عكس
 الأول أو الإرشاد إلى مكفرها على التشبيه أيضا وقال الطيبي رحمه الله إن قوله تعالى ويتوب من وضع
 المـ ب موضع السبب وذلك لعطفه ويتوب على قوله ويهدىكم الخ على سبيل البيان كأنه قيل ليسين
 لكم ويهدىكم ويرشدكم إلى الطاعات فوضع موضع يتوب عليكم (قوله كرهه للتأكيده والمبالغة)
 لم يجعله الزمخشري تـ كـ ير لأنه يفسر يتوب أو لا يقبل التوبة والإرشاد إلى الطاعات ليناسب
 المعطوف عليه وهو بين وفسره هنا بأن يفعلوا ما يستوجبون به قبول التوبة لتقابل إرادته أن
 قبلوا ما لا عظيما فيجب تماطف الجملتين المختلفتين على تقابل المريد والمراد أعني واقعه يريد أن يتوب
 عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات الخ فلا يكون تكرير الإرادة الأولى كما ذهب إليه بعضهم مع
 زيادة تقوى الحكم ثم انه انما يتشبه على كون ليسين لكم مفعولا كما مر والأفلا تكرار لأن تعلق
 الإرادة بالتوبة في الأول على جهة الغلبة وفي الثاني على جهة المفعولية فلا تكرار لاختلاف
 المتعلقين (قوله بمعنى الفجرة الخ) أي الفسقة لأنهم يدورون مع شهوات أنفسهم من غير تحاش عنها
 فكانهم بانهم ما هم فيها أمرتهم الشهوات باتباعها فامتثلوا أمرها واتبعوا فافهوا واستعاره تمثيلية وأما
 المترخص فلم يتبع الشهوات وانما اتبع الشرع وتحليل الأخوات لأب لأنهم لم يجمعهم رحم وبشوات
 الأخ والاخت قياسا على بنات العمة والخالة يجمع أن أمتها لا تحل فكذا ويريدون أن يضلوا المسلمين
 بما ذكره ولو لم يجوزتم تلك ولم تجوزوا هذه وبين عظمه لأن المراد به الاستحلال (قوله كاحلال نكاح
 الأمة) أخرجه ابن أبي شيبة عن مجاهد أن ما سمع الله به على هـ هذه الأمة جواز نكاح الأمة والنصرانية
 واليهودية ولم يرخص غيرهم والشرعة بالكسر الشريعة والسمج الجواد وهي سمعة والسهل اللين وهو
 المراد والحنيفية المائلة إلى الصواب كما مر (قوله لا يصبر عن الشهوات الخ) فاضعف معنوى عبارة
 عما ذكر وقوله ثمان آيات الخ في شرح الكشاف في ثمان لغات ثمانى بالياء وثمان بحذفها وكسر
 النون وثمان بأحراء الأعراب على النون وقوله مما طلعت إلى آخره أي من الدنيا وما فيها وهذه الثلاثة
 أي الآيات من قوله يريد الله ليسين لكم إلى هنا ما فيها من التيسير والتخفيف عن هذه الأمة والتجاوز عن
 سيئاتها وهو ظاهر والقمار بكسر القاف مصدر قامه مقامرة إذ غلبه في رهان شرط فيه المال فأخذه
 منه وهو حرام معروف (فائدة جلية) وقع هنا في الكشاف ذكر حديث ما أيس الشيطان لعنه الله
 من بنى آدم الآن أنا هم من قبل النساء وقال التحرير رحمه الله فيه اشكال من جهة دلالة على انه لا يأس
 إلا في حال الاتيان من قبل النساء المقصود العكس وهو أنه لا يأس البتة في تلك الحال والجواب بأن
 التقدير ما فعل الشيطان شيئا عذبا به من اغواء بنى آدم الآن أنا هم من قبل النساء ليس دفعه للاشكال
 بل بيان ما يعرفه كل أحد من أنه المقصود وإن أراد أن أيس في معنى ما فعل عند اليأس وأنهم من
 قبيل تنزيل الفعل منزلة المصدر فلا بد من بيان جهة التجوز وقد يجاب بأن ما بعد في موقع الوصف
 حين محذوف أي ما ليس حينا لا موصوفا بأنه يأتيهم فيه من قبل النساء فيكون قصرا لزمان اليأس

(ويهدىكم سنن الذين من قبلكم)
 مناهج من تقدمكم من أهل الرشاد
 لتسلوا طريقهم (ويتوب عليكم)
 ويغفر لكم ذنوبكم ويرشدكم إلى ما ينفعكم
 عن المعاصي ويحكمكم على التوبة أو إلى
 ما يكون كفارة لسيئاتكم (والله عليم)
 بهما (حكم) في وضعها (واقعه يريد أن يتوب
 عليكم) كرهه للتأكيده والمبالغة (ويريد الذين
 يتبعون الشهوات) يعني الفجرة فإن اتباع
 الشهوات الاتجار لها وأما المتعاطى لما
 سوغه الشرع منها دون غيره فهو ممتنع له في
 الحقيقة لا لها وقيل الجوس وقيل اليهود
 فانهم يميلون الأخوات من الأب وبنات
 الأخ والاخت (أن قبلوا) عن الحق (مبلا)
 بموافقتهم على اتباع الشهوات واستحلال
 المحرمات (عظيما) بالاضافة إلى مبطل من
 اقترف خطيئة على نذر غير مبطل لها (يريد
 الله أن يخفف عنكم) فذلك شرع لكم
 الشرعة الحنفية السمعة السهلة ورخص
 لكم في المضائق كاحلال نكاح الأمة (وخلق
 الإنسان ضعيفا) لا يصبر عن الشهوات
 ولا يعمل مثاق الطاعات وعن ابن عباس
 رضي الله تعالى عنهم ثمان آيات في سورة
 النساء من خير لهذه الأمة مما طلعت عليه
 الشمس وغربت هذه الثلاثة وإن تجتنبوا كثرة
 ما تنهون عنه وإن الله لا يظلم مثقال ذرة ومن يعمل سوءا
 يجزيه وما يفعل الله بعدا بكم (يا أيها الذين
 آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)
 جالم بوجه الشرع كالغصب والربا والقمار
 (الآن تكون تجارة عن تراص منكم)

على وصف الاتيان ونفسا أن يكون له زمان يتفك عنه من غير تعرض لتقي البأس في غيره ودل بحسب
المقام على أن الاتيان لازالة البأس فصار الحاصل أنه كلما أبس أناهم من قبلهم والاقرب ماذ كر
بعض الافاضل أنه في موضع الحال وأن التقي والاستثناء للمادل على لزوم الثاني للاول كالشرط
استعمل فيه وأريد أنه كلما أبس من جميع جهات اتيانهم أناهم من قبل النساء (أقول)
سهم أصاب وراميه بذى سلم * من بالعراق لقد أبعدت مرماك

لا حاجة الى ماذ كرومكاه مما لا تطير له فانه تميل لشد اغواء النساء وانقياد الناس لهن بزمام الهوى
فالتسبطان اذا أبس من احد لال أحد بذاته ونفوس نزغاته فلم يقده بمقابل الخيل الى مهاوى الزلل سلط
النساء عليه ليضلنه فانهن حبات الشيطان كما في الاثر فيفعلن فهو في حال اضلال النساء له أبس من اضلاله
بغير واسطتهن وكم من أمر لا يقبل بلقي بواسطة آخر فيقبل منه من لم يكن قابلا له قبل فان مهين من الحسن
شافعا لا يرد ومن الكيد ملحا لا تغل ولذا قال تعالى ان كيدهن عظيم مع ما في قوله ان كيد الشيطان كان
ضارفا فيكون الاستثناء في الحديث على ظاهره مستثنى من أعم الاحوال والافاق زمان بأسه من
الاغواء بلا واسطة منهم فافهمه فانه يرى من التكلفات بعيد من الشبهات (قوله الاستثناء منقطع الخ)
أراد أن التجارة لما لم تكن من الباطل لم يجز الاتصال بفعل منقطع الخلفه عن اتحاد الحكم بل عن جملة
الكلام السابق فتعتبر المخالفة في الحكم والمغايرة المعنوية بين الكلامين ليصح الاستدراك وحينئذ
ان حل على استدراك النهي عن المحرم بالارشاد الى المحلل بقدر ان اقصدوا أمر ارشاد لان لا تأكلوا
في معنى لا تقصدوا أكلها وان حل على استدراك المواخذة المدلول عليها بالنهي برفعها لان التجارة
مباحة لا مأور بها قدر ولكن كون تجارة عن تراض منكم غير منهي عنه والارجح هو الاول لظهور
المقابلة والمقصود على الوجهين بيان حاصل المعنى لأنه مرفوع على الاول منصوب على الثاني
كافي بعض الحواشي فانه فاسد لانه منقطع منصوب أبدا ولو جعل متصلا على نحو ما سلف لكان وجهها
ولا تخصيص في الآية للتفصي عن الباطل بها وتفسير الباطل بأنه مالا عوض فيه ثم ارتفع كتاب
التخصيص أو النسخ فخر بف لكتاب الله يستعاض منه كذا أفاده المدقق في الكشف وفي الدر المنصور انه
لا بد من حذف مضاف تقديره الا في حال أو وقت أن تكون الاموال أموال تجارة والحاصل أن
الاستثناء المنقطع بتقدير لكن وهو مخالف لجنس ما قبله وحكمه والاول ظاهر وايس المراد لا تأكلوا
الاموال بالباطل الا التجارة قلتمكم أكلها بالباطل كما اذا قلت لا تأخذ أموال الناس بغير حق
الاخر بين قلت أخذها بغير حق بل هو من حكم مفهوم من الكلام وهو عدم التصدي اليه المفهوم من
عدم الاكل أو النهي فيكون هذا مقصودا أو غير منهي عنه فهو بيان معنى لا اعراب كما توهم فافهمه فانه
من مشكلاته (قوله ويجوز أن يراد بها الانتقال مطلقا الخ) أي انتقال المال من الغير بطريق شرعي
سواء كان تجارة أو أمانة أو غيرهما من استعمال الخاص واردة العام لتظهر صحة الحصر ولا يكونه
بعيدا قال ويجوز وكذا الوجه الذي بعده وهو أبعد منه لجعل الاكل بمعنى الصرف وعلى قراءة
النصب كان ناقصة واسمها ضمير الاموال أو التجارة على أن الخبر مقيد باقيد وهو على حد قوله
اذا كان يوما ذا كواكب اشعاع أي اذا كان اليوم يوما الخ والضمير راجع الى ما يفهم من الخبر وسيأتي
تحقيقه (قوله بالجمع كما تفعله جهلة الهند الخ) الجمع بالبناء الموحدة والخاء المبهمة والعين المهملة قتل
النفس غما ومرا دبه مطلق القتل والمعروف في قتل الهند أنفسها وطرحها في النار كما قال الشاعر
والهند تقتل بالنيران أنفسها * وعندنا أن ذلك القتل يحبسها
وهذا هو الصحيح وما قيل كما هو في بعض النسخ الجوع والجمع بين موحدة وجمع والجمع بين وحاء مبهمة
لا يلتفت اليه وماروى عن عمرو رضى الله عنه رواء الحاكم وأبو داود وصححه وارتكاب ما يؤدى الخ
أعم من التهلكة وتفسيره بارتكاب الذلة به يدوان كان حسنا كما قال

استثناء منقطع أي ولكن كون تجارة
عن تراض غير منهي عنه أو اقصدوا كون
تجارة وعن تراض صفة لتجارة أي تجارة
صادرة عن تراض المتعاقدين وتخصيص
التجارة من الوجوه التي بها يحصل تناول
مال الغير لانها أغلب وأرفق لذوى المروات
ويجوز أن يراد بها الانتقال مطلقا وقيل
المقصود بالنهي المنع من صرف المال فيما
لا يرضاه الله وبالتجارة صرفه فيما يرضاه
وقرأ الكوفيون تجارة بالنصب على كان
الناقصة وضمها والاسم أي الا أن تكون
التجارة أو الجهة تجارة (ولا تفتلوا أنفسكم)
بالضعف كما تفعله جهلة الهند أو بالقائه النفس
الى التهلكة ويؤيده ما روى أن عمرو بن العاص
تأوله في التميم لخوف البرد فلم يسكر عليه
النبي صلى الله عليه وسلم أو بارتكاب
ما يؤدى الى قتلها أو باقتراف ما يذللها ويرددها
قائه القتل الحقيقي للنفس

وقيل المراد بالانفس من كان من اهل دينهم فان المؤمنين كنفس واحدة جمع في التوسعة بين حفظ النفس والمال الذي هو شقيقهما من حيث انه سبب قوامها واستبقاها لهم ريثما تستكمل النفوس وتستوفى (١٣٠) فضائلها رافعة بهم ورحمة كاشار اليه بقوله (ان الله كان بكم رحيمًا) أي

أمر ما أمر ونهى عما نهى لفرط رحمته عليكم معناه انه كان بكم بأمة محمد رحيمًا لما أمرني اسرائيل بقتل الانفس ونهياكم عنه (ومن يهل ذلك) إشارة الى القتل أو ما سبق من الحرمات (عدونا ظلمًا) افراط في التجاوز عن الحق وإتياننا بما لا يستحقه وقيل أراد بالعدوان التعدي على الغير وبالظلم ظلم النفس بغير وجهه لانه قاي (فوف نصليه نارًا) تدخلها باها وقرئ بالتشديد من صلي وفتح النون من صلاه بصلبه ومنه شاة صالحة وبصلبه بالياء والضمير لله تعالى أولئك من حيث انه سبب الصلح (وكان ذلك على الله يسيرًا) لا عسر فيه ولا صارف عنه (ان محبتوا كائما منهم من عنده) كائرا الذنوب التي فيها كم الله ورسوله عن اقربى كبير على ارادة النفس (تكفر عنكم سيئاتكم) تغفر لكم سيئاتكم وتتركهم ومعها عنكم واختلف في الكائرا والاقرب أن الكبيرة كل ذنب رتب الشارع عليه حدا أو صرح بالوعيد فيه وقيل ما علم حرمته بقاطع وعن النبي صلى الله عليه وسلم انهم سابع الاشرار بالله سبحانه وتعالى وقتل النفس التي حرم الله وقذف المحصنة وأكل مال اليتيم والربا والافرار من الزحف وعقوق الوالدين وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما الكائرا إلى سبع مائة أقرب منها إلى سبع وقيل أراد به هنا أنواع الشرك اذ قوله تعالى ان الله لا يفسد أن يشرك به ويفرما دون ذلك لمن يشاء وقيل صغر الذنوب وكبرها بالاضافة الى ما فوقها وما تحتها فأما أكبر الكبائر الشرك وأصغر الصغائر حديث النفس وبينهم ما وساط يصدق عليها الامران فخر عن له أمران منها ودعت نفسه اليها بحيث لا يتماثل فكيفها عن أكبرها ما كفر عنه ما ارتكبه لما استحق من الثواب على الاجتناب الأكبر ولعل هذا مما يتفاوت باعتبار الاختصاص والاحوال ألا ترى أنه سبحانه وقعا على عاتب نبيه عليه الصلاة والسلام في كثير من خطراته التي لم تعد على غيره خطيئة فضلا أن يؤخذ لها بها (فنه خلدكم مدخلاريا) الجنة وما

اذا ما أهلك امرؤ نفسه • فلا أكرم الله من بكرمه

(قوله وقيل المراد بالانفس الخ) ما قبله على أن الانفس حقيقة والقتل اما حقيقي أو مجازي وهذا بالتجاوز في النفس بأن يراد بها غيرهم من اهل الله لانهم كشي واحد فأطلق النفس عليه بطريق التشبيه كما في الحديث المؤمنون كالنفس الواحدة اذ لم يهضد تدعى سائر بالحي والبهير فكانه قيل لا يقتل بعضهم بعضا وهذا وجه حسن اختاره كثير من المفسرين (قوله ريفيا) بالراء المهملة والياء التensive المثناة والمثلثة بمعنى مقداره وساعته والريث في الاصل مصدر راث بمعنى أربأ لأنهم جعلوه ظرفا كقدم الحاج قال أبو علي رحمه الله في الشيرازيات وهذا المصدر خاصة لما أضيف الى الفعل في كلامهم كقوله لا يمسك الغيث الا ريث يرسله صار مثل الحين والساعة ونحوهما من أسماء الزمان وما زائدة بدليل سقوطها في كلامهم كثيرا ويجوز أن تكون مصدرية والنفس في هذه الآية والمال في التجارة واستبقا أي طلبا لحياتهم وبقاتهم وقوله تستكمل الخ إشارة الى أن البقاء في الدنيا انما طاب لتكميل النفس والاستعداد للبقاء السرمدى (قوله أي أمر ما أمر الخ) يعني أنه تعالى لجيع ما قبله وقوله معناه وقع في نسيختي بدون عطف ولعله أو معناه فيكون تذييل لقوله ولا تقتلوا أنفسكم لانه تعالى عظمته رحمه وشقيقته عليكم اذ لم يكفكم قتل الانفس في التوبة كما كلفه بني اسرائيل (قوله أو ما سبق الخ) اشار بما الى وجه افراده وتذكيره وافراط التجاوز نفس العبدوان وإتيان ما لا يستحق تفسيه الظلم فلذا عطفه بالواو أو ومن سهو الكاتب وقد تقدم معنى الصلاة وقوله من حيث الخ إشارة الى المجاز في الاستاد وشاة صالحة بمعنى مشوية (قوله وقرئ كبير الخ) يعني جنس الذنوب الكبير فيطابق القراءة المشهورة ويحتمل أن يراد الشرك وقوله صغائركم أخذ من المقابلة وقد مر أن الصيغة اذا أطلقت يراد بها ذلك وقوله ونحوها إشارة الى أنه ليس المراد بالغفرال تبريل المحر فان قلت في حديث مسلم الصلوات الخمس مكفرة لما بيننا ما اجتنبت الكبائر قلت أجيب عنه بأجوبة أهمها أن الآية والحديث بمعنى واحد لأن قوله ما اجتنبت الخ دل على بيان الآية لانه اذ لم يصل ارتكب كبيرة وأي كبيرة ووجه المعارضة أن الصلاة اذا كفرت لم يبق ما يكفر غيرها (قوله واختلف في الكبائر الخ) أي في حدها وعداها وهل هي محصورة أو غير محصورة وهل هو معنى حقيقي أو اضافي يختلف بالاضافة اما الى طاعة أو معصية أو عقاب فاعلم لا يقال يجوز أن يكونا متساويين فلا تنصرف المعصية في الصغيرة والكبيرة لاننا نقول تكون صغيرة أو كبيرة بالقياس الى طاعة أخرى ضرورة امتناع تساوي جميع الطاعات والفرار من الزحف بمعنى الهرب من جيش الكفار من غير مقتض وفيه تفصيل في محله وعد حديث النفس أصغر الصغائر اذ اصمم عليه قبل فعله وأما اذ لم يصمم فوسوسة لا يتم فيه فلا اشكال فيه كما هوهم وقد مررت الاشارة اليه وقوله فن عن له الخ الظاهر أن المراد به ما عدا المكفر فلا يراد ما قبله بقضيه أن يجتنب الكفرية كغيره جميع ذنوبه وبغفرله من غير توبة (قوله ولعل هذا مما يتفاوت الخ) هذا مما لا شبهة فيه ولذا قبل حسنات البراري سيئات المقربين وقال الشاعر

لا يحقر الرجل الرفيع دقيقة • في السهوفها للوضع معاذر
فكأن الرجل الصغير صفائر • وصفائر الرجل الكبير كائن

ومثله كثير وقوله ألا ترى الخ تنظير لا تمثيل فلا يقال انه اذ لم يكن خطيئة كيف يطابق ما قبله والحديث المذكور رواه الطبراني وصححه (قوله الجنة الخ) هو على الضم اتمام مصدر ومفعول به دخلكم محذوف أي بدخلكم الجنة ادخا لا أو كان منصوب على الظرف عند سبويه وعلى أنه مفعول به عند الاخفش وهكذا كل مكان مختص به دخل فيه الخ لا فوعلى الفتح فقبل منصوب بمقدرا رأى بدخلكم قد دخلون مدخلا ونصبه كما مر أو أنه كقوله أنبتكم من الارض نباتا (قوله من الامور الدنيوية الخ) قيد بالدنيوية لأن الاخرية غنيها حين ومعرفة بضم الميم صفة ذرية ويجوز فتح ميمها وقوله من غير طلب

وعلم من الثواب أراد ادخلا مع كرامة وقرأنا في الحج بفتح الميم وهو أيضا محقق المكان والمصدر (ولا تمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض) أي من الامور الدنيوية كالجواهر والمال فلعل عدمه خير والمقتضى للمنع كونه ذرية الى النجاسة والذلة ادى معرفة عن عدم الرضا بما قسم الله له وأنه نشه لحصول الغنى له من غير طلب وهو مذموم لان غنى مالم يقدّر له معارضة لحكمة القدر

أى مباشرة خارجية لا سبابة وأما الطلب المد كورى تعريف كل تمن فيجرد أمر ذهني فلا غبار عليه
وما قدر يكسب إذا اشتغل بغيره كان بطالة وتضييع المظهر النصيب الذى قدر له كسبه وما قدر بغير كسب
لا محالة من وقوعه ففقيه ضائع ومحال لأنه لا بد من حصوله في وقت معين فقبله يكون ضائعاً وبعبارة
يكون محالاً لأنه تحصل الحاصل فهو بالنظر لوقت والافهم امتنان وجعل المصنف رحمه الله مقتضى
للمنع كونه ذريعة للتحاسد وصاحب الكشف جعل النهى عن القنى كتابة عن التحاسد وسيأتى في قول
المصنف رحمه الله أن النهى هو الحسد إشارة إليه ولكل وجهة والفرق بين القنى والدعاء ظاهر لا يشبه
أحدهما بالآخر كما توهم (قوله بيان ذلك الخ) أى للنهى من القنى لأنه قدر لكل نصيب وقوله ومن أجله
إشارة إلى أن من سببه وقوله وجعل بالمضى المجهول توجيهه لأن أنصبا الميراث ليس تفاوتها بينهم
وقيل أنه بصيغة المصدر عطف على النصيب (قوله وهو يدل على أن النهى الخ) وجهه الدلالة الأمر
بالسؤال من فضله لا يطلب ما عند الغير يزول عنه ويأتى له وهو النهى عنه وأما القبضة فلأنهى عنها وقوله
بما يقرب أى يقرب ذلك التمنى اليكم (قوله روى أن أم سلمة الخ) أخرجه الترمذى وإسحاق ومحمد
وهذا معنى غير جائز لأنه ما قدر الله خلافه بحسب الاستعداد وهو عمن لا يتكشف علمهم الآن ولذا قال
وأسألوا الله من فضله أى أسألوه ما يليق بكم من بعض فضله وما يقربكم من فضله وبسوقه اليكم وحاصله
افعلوا ما نصلون به لرضوانه فالسبابة في قوله بما سببية فلا يرد أنه محمود فانه عليهم حكيم (قوله أى ولكل
تركة الخ) لا بد من تقدير مضاف إليه مفعولاً ومقدور قبل تقديره لكل أنه ان وقبل لكل مال وقبل لكل
قوم فقيه على هذا وجوه الأول أنه على التقدير الأول من معناه بكل انسان موروث وهو الميت الذى قدره
المصنف رحمه الله جعلنا موالى أى ورثا مما تركه فى تركه ضمير كل وختم الكلام ويتعلق بماتركه بموالى
لما قبله من معنى الورثة أو بفعل مقدور موالى مفعول أول جعل مفعول بمعنى صير ولكل هو المفعول الثانى
قدم على عامله ويرفع الوالدان على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل ومن الورثة فقال هم الوالدان
والأقربون وهو معنى قول المصنف رحمه الله أنه استئناف والثانى أن التقدير لكل انسان موروث
جعلنا ورثا مما تركه ذلك الانسان الموروث ثم بين الانسان بقوله الوالدان كأنه قيل ومن هذا الانسان
الموروث فقيل الوالدان والأقربون واعرابه كما قبله وانما الفرق بينهما أن الوالدان والأقربون فى الأول
ورثون وفى الثانى موروثون وعليهما ما قال الكلام جملتان ولا ضمير محذوف فى جملة أو موالى مفعول أول ولكل
ثان وهذا لم يذكره المصنف رحمه الله والثالث أن التقدير ولكل انسان وارث مما تركه الوالدان والأقربون
جعلنا موالى أى موروثين فالولى الموروث ويرفع الوالدان بتركه وما معنى من والجار والمجرور وصفة
ما أضيف إليه كل والكلام جملة واحدة وهو بعد ولهذا لم يذكره المصنف رحمه الله والرابع أن التقدير
ولكل قوم فالقنى ولكل قوم جعلناهم موالى نصيب مما تركه والداهم وأقربوهم فلكل خبر نصيب المقدور
مؤخر وجعلناهم صفة قوم والعائد الضمير المحذوف الذى هو مفعول جعل موالى أما ثانياً أو حال
ومما تركه صفة مبتدأ المحذوف الباقى صفة كصفة المضاف إليه وحذف العائد منها ونظيره لكل
خلق الله انساناً من رزق الله أى لكل واحد خلقه الله انساناً نصيب من رزق الله وهو الوجه الأخير
فى كلام المصنف رحمه الله وانما من تقدير لكل مال أى لكل مال أو تركه مما تركه الوالدان والأقربون
جعلنا موالى أى ورثا ما يلوونه ويحوزونه ولكل متعلق بعمل ومما تركه صفة كل وإليه أشار المصنف بقوله
بيان الخ والوالدان فاعل تركه فهو كلام واحد قبل وفيه الفصل بين الصفة والموصوف بجملة عاملة
فى الموصوف نحو بكل رجل مرت عجمى وفى جواره نظر ورد بأنه جائز كفى قوله تعالى قل أغرب الله أغرب
وليس فاطر السموات والأرض ففاطر صفة الله وقد فصل بينهما بما تأخذ العامل فى غير هذا أولى وإليه
يشير قوله مع الفصل الخ وما قيل أن العامل لم يتخلل بل المفعول قد تقدم فجاء التخلل من ذلك فلم يضعف
أدق المفعول التأخر عن عامله وحيداً يندى يكون الموصوف مقروناً بصفته قد كافى معنى عنه بما

وتغنى ما قدر له بكسب بطالة وتضييع خلق
وتغنى ما قدر له بغير كسب ضائع ومحال
(الرجال نصيب مما كسبوا والنساء نصيب مما كسبن) بيان لذلك أى لكل من
النصيب مما كسب من الرجال والنساء فضل ونصيب بسبب
الرجال والنساء ومن أجله فاطمة والفضل من الله
ما كسب ومن أجله فاطمة والفضل من الله
تعالى بالعمل لا بالحدس والقنى كما قال عليه
الصلاة وآله السلام ليس الايمان بالقنى وقيل
المراد نصيب الميراث وتفضل الورثة بعضهم
على بعض فيه وجعل ما قسم لكل ثمم
على حسب ما عرف من حاله الموجبة للزيادة
والنقص كالتقسيم (وأسألوا الله من
فضله) أى لا تقنوا ما للناس وأسألوا الله من
من خزانته التى لا تنفذ وهو يدل على أن
النهى هو الحسد ولا تقنوا وأسألوا الله من
فضله بما يقرب به وبسوقه اليكم وقرأ ابن كثير
والكسب أى وسألوا الله من فضله وسألوا
فعل الذين وشبهه إذا كان أمراً موجهاً به
وقيل السبب وأوفاه بغيره من حصة فى الوقف
على أصله والباقيون بالهمز (إن الله كان
بكل شئ علماً) فهو يعلم ما يستحقه كل انسان
في فضل عن علم وتبيان روى أن أم سلمة قالت
يا رسول الله يغزو الرجال ولا تغزو النساء
لنصيب الميراث لئلا تكثر الرجال لاقتزات (ولكل
جعلنا موالى مما تركه الوالدان والأقربون)
أى ولكل تركة جعلنا ورثا ما يلوونها
ويحوزونها ومما تركه بيان لكل مع الفصل
بالعامل أو لكل ميت جعلنا ورثا ما يلوونها

والسادس أن يكون لكل مال مفعولا ثانيا لجعل وهو الى مفعول أول والاعراب كما مر هذا بقوله ما في الآية وقد ارضى المصنف رحمه الله بعضهما وترك بعضهما وما ذكرناه انضح كلامه (قوله على أن من صلة موالى الخ) قيل المولى يشبه أن يكون في الأصل اسم مكان لاصفه لتكون من صلة له وأجيب بأن ذلك لتضمنه معنى الفعل كما أشار إليه بقوله لانهم في معنى الوراث والمصنف غير قوله لانهم بقوله لانه له بقية وأيضا من المورثين من لا مولى له بل له مولى واحد وأجيب بأنه بحسب التوزيع الجنسي يعنى لكل الاحاد شيئا من جنس المولى قل أو كذا يعنى أن من لا وارث له يحوز المال مولا انتهى وقوله في المولى انه ليس صفة مخالف لكلام الراغب فانه قال انه بمعنى الفاعل والمفعول أى المولى والمولى لكن وزن مفعول في الصفة أنكره قوم وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انه نادر فاما أن يجعل من النادر أو مما عجز عن الصفة فيه باسم المكان مجازا لتكهنه وقراده في موصوفها ويمكن أن يجعل في المفعول كناية كما يقال المجلس السامى فتأمل (قوله وفيه خروج الاولاد الخ) فان الاولاد لا بد خلون في الاقارب عرفا ولا قبل انه بعناء القوي فيد خلون لكنه يتناول حينئذ الوالدين أيضا وأذكر الوالدين لشرفهم والاهتمام بشأنهم وترك ما عداهم اعتمادا على تفصيل آية الموارث وظهور أمرهم وقوله ولكل قوم الخ مر أنه خير مقدم والمبتدأ مقدر مؤخر قامت صفة مقامه وهي مما ترك وأورد عليه أن فيه جعل الجارة والمجرور مبتدأ بقدر الموصوف وأن لكل قوم من الموالى جميع ما ترك الوالدان والاقربون لانصبا وانما التخصيص لكل فرد وأجيب بأنه ثابت مع قلته كقوله ومما لنا الاله مقام معلوم ومنادون ذلك وانما يستحقه القوم بعض التركة لتقدم التجهيز والدين والوصية وأما حمل من على البيان للمحذوف فبعد جدا (اقول) فيه خلل من وجهين الأول أن ما ذكره لاشاهد له فيه لانهم ذكروا في متون النحوي أن الصفة اذا كانت جملة أو ظرفا فقام مقام موصوفها بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرورين أو في واللام تقم مقامه الا في شعر كذا في التسهيل وغيره وما ذكره داخل فيه والا آية ليست كذلك الثاني انه ليس المراد بقيامها مقامه أن تكون مبتدأ حقيقة بل المبتدأ المحذوف وهذا يانه فلا وجه لاستبعاده نعم ما ذكره وان كان مشهورا ليس بمسلم فان ابن مالك رحمه الله صرح بخلافه في التوضيح في حديث الاسراء فجعل الموصوف محذوف في السعة بدون ذلك الشرط فالحق أنه أغلبي لا كلبي فاعرفه (قوله موالى الموالاة كان الحليف يورث السدس الخ) كان الرجل يعاقد الرجل فيقول دى دمك وهدى هدمك وثارى ثارك وحربى حربى سلك ورتنى وأرتك وتطلبى وأطلب بك وتغفل عني وأعقل عنك فيكون الحليف السدس وقوله فتسخ الخ قال التحرير فيه نظر لانه لا دلالة فيه على نفي ارث الحليف لاسيما والقائلون به انما يورثونه عند عدم العصباء وأولى الارحام ومذهب أبي حنيفة رحمه الله في مولى الموالاة وشروطه مبسوط في محله والايان هنا جمع عين بمعنى اليد اليمنى لوضعهم الايدي في العهود أو بمعنى القسم وكون العقد هنا عقد النكاح خلاف الظاهر اذ لم بعده فيه اضافته الى اليمن والخطاب حينئذ للاولياء (قوله وهو مبتدأ الخ) فيه وجوه الاول أنه مبتدأ بوجه فأتوهم خبره والفاصلة زائدة والثاني أنه منصوب على الاشتغال قيل وينبغي أن يكون مختارا للتلايقع الطلب خبر الكنتهم لم يختاروه لان مثله قلما يقع في غير الاختصاص وهو غير مناسب هنا ورد بأن زيد اضربه ان قدر مؤخر أفاذا الاختصاص وان قدره مقدا فلا يفيد ولا خفا أن الظاهر تقديره مقدا فلا يلزم الاختصاص الذي ذكره والثالث أنه صر فوج عطف على الوالدان فان أريد بالوالدين أنهم مورثون عدا الضمير من فأتوهم على موالى وان أريد أنهم وارثون جاز عوده على موالى وعلى الوالدين وما عطف عليهم فالواو بضعفه شهرة الوقف على الاقربون دون ايمانكم وأما جعله منصوبا عطف على موالى فنكاف وترك تفسير المعاقدة بالتبني الذي ذكره في الكشف لانه لا يوافق المذهب (قوله جملة مسببة الخ) مسببة بصيغة المفعول والتأكيدها بالحاصل من السبب والمسبب المتلازمين لا ينشأ العطف بالفاو مفعول عقدت محذوف على جميع القراآت وانما

(ان الله كان على كل شيء شهيدا) تهديد على منع نصيهم (الرجال قوامون على النساء) يقومون عليهم قيام الولاة على الرعية وعلى ذلك بأمرين وهي وكسبي فقال (بما فضل الله بعضهم على بعض) بسبب تفضيله تعالى الرجال على النساء بكال العقل وحسن التدبير ومن يد القوة في الاعمال والطاعات ولذلك خصوا بالنبوة والامامة والولاية واقامة الشعائر والشهادة في مجامع القضاة مما تها الى من شأنهم أن تفصل في المحافل حكمك الخ وودونحوها مما لا تقبل فيه شهادة النساء ومنهم من فسرهم بجمع الامور ولا وجه له والتعصيب أي كونه عصبية بنفسه والاستبعاد بالطلاق والاستقلال بالطلاق وهو ظاهر (قوله في نكاحهن كالمهر الخ) خصه لانه هو الذي به التميز وسعد بن الربيع محابي معروف رضى الله عنه أحد فقهاء الانصار وقصته هذه أخرجهما أبو داود وغيره في حديث مرسل قبل وأمره باقتصاص زوجته كان باجتهاد منه صلى الله عليه وسلم وأراد به التعزير وأمر به المرأة ليكون أدع له والا فلا خلاف في أنه لا قصاص فيما لا يضبط وأعلم أن القصاص في اللطمة وقع في الاحاديث حتى عقد المحدثون له بابا الآله مشكل لان المذاهب الاربعة على خلافه حتى قيل انه يجمع عليه وان شذت فيه رواية عن بعض أصحاب أجد وقول السعد انه باجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم أو تعزير فيه أن اجتهاده اذا لم يتغير حكمه لا يسوغ مخالفته لاسيما وقد عمل به من بعده كعدم كفاة ابن الجوزي في مناقبه فاذعاه عدم الخلاف فيه مشكل جدا ونسخت المرأة ونسخت بمعنى لم تطع زوجها وكون اسم أيهما ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى قول وقيل انها بنت محمد بن مسلمة كما في التيسير وهو دليل على ان الرجل تعزير زوجته وتأديبها ومعنى قاتلات خاشعات مطيعات لله ومن اطاعة الله اطاعة الزوج (قوله لما وجب الغيب الخ) موجب جمع موجب اسم مفعول أي ما يوجب غيبة الزوج أن يحافظ عليه (قوله وعنه عليه الصلاة والسلام الخ) أخرجه ابن جرير عن أبي هريرة رضى الله عنه لكنه بلفظ مالك ونفسها ورواه الحاکم ما لها والمراد ما له كما يفسره الرواية الاخرى لكنه اضاف اليها لكونه في يديها وهي المتصرفه فيه وفيه اشارة الى أنه ينبغي أن تحفظه كما تحفظ ما لها ولا حاجة الى ما قيل ان أكرار روايات ما له فلعيل رواية الحاکم تحريف فان الراوى واحد فيهما والمراد بأسرارهم ما يقع بينهم في الخلوة ومنه المناقصة والمناقرة واللطمة المذكورة ولذا قيل ان هذا أنسب بسبب النزول وفيه نظر (قوله بحفظ الله اياهن الخ) معنى قوله بالامر على حفظ الغيب أي بسبب الامر والمحافظة على حفظه وهي مصدريه على هذا وموصولة في الذي بعده ويصح أن تكون موصوفة (قوله وقرئ بما حفظ الله بالنصب الخ) لا بد من تقدير مضاف على هذه كدين الله وحقه لان ذاته تعالى لا يحفظها أحد ومأمومة أو موصوفة ومنع المصنف رحمه الله تعالى كغيره المصدريه تملو حفظ حينئذ عن الفاعل لانه كان يجب أن يقال بما حفظن الله وأوجب عنه بأنه يجوز أن يكون فاعله ضميرا مفردا عاندا على جمع الاتان لانهن في معنى الجنس كانه قيل من حفظ الله وجعله ابن جني كقوله فان الحوادث أودى بها أي أودين ولا يخفى ما فيه من تكلف الافراد وشد وترك التأنيث فانه كان ينبغي أن يقال بما حفظت وأودت فنه بناء على أنه لا يليق بالنظم الكريم لأنه غير صحيح أصلا فحفظ اذا استدلالا من اسناده مجازي لاسببه وعلى حفظ الله اياهن عن الخيانة وتوفيقهن لحفظ الغيب الحفظ حقيقة وعلى الوعد والوعيد على المحافظة والخيانة الحفظ مجاز عن سببه وجمع السلامة هنا للكثرة أما المعرف فظاهر وأما المنكر فلا لأنه حمل عليه فلا بد من مطابقة له في الكثرة فاذا قالت الرجال فاعون لزم كون فاعلين للكثرة لان كل واحد منهم قائم وهذه فائدة حسنة أفادها في الدر المعون وقوله من التشر بسكون الشين وقصها وهو المكان المرتفع ويكون بمعنى الارتفاع أطلق على الترفع أي الاباء عن الطاعة وظاهر ترتيبه على خوف التشوز وان

(ان الله كان على كل شيء شهيدا) تهديد على منع نصيهم (الرجال قوامون على النساء) يقومون عليهم قيام الولاة على الرعية وعلى ذلك بأمرين وهي وكسبي فقال (بما فضل الله بعضهم على بعض) بسبب تفضيله تعالى الرجال على النساء بكال العقل وحسن التدبير ومن يد القوة في الاعمال والطاعات ولذلك خصوا بالنبوة والامامة والولاية واقامة الشعائر والشهادة في مجامع القضاة مما تها الى من شأنهم أن تفصل في المحافل حكمك الخ وودونحوها مما لا تقبل فيه شهادة النساء ومنهم من فسرهم بجمع الامور ولا وجه له والتعصيب أي كونه عصبية بنفسه والاستبعاد بالطلاق والاستقلال بالطلاق وهو ظاهر (قوله في نكاحهن كالمهر الخ) خصه لانه هو الذي به التميز وسعد بن الربيع محابي معروف رضى الله عنه أحد فقهاء الانصار وقصته هذه أخرجهما أبو داود وغيره في حديث مرسل قبل وأمره باقتصاص زوجته كان باجتهاد منه صلى الله عليه وسلم وأراد به التعزير وأمر به المرأة ليكون أدع له والا فلا خلاف في أنه لا قصاص فيما لا يضبط وأعلم أن القصاص في اللطمة وقع في الاحاديث حتى عقد المحدثون له بابا الآله مشكل لان المذاهب الاربعة على خلافه حتى قيل انه يجمع عليه وان شذت فيه رواية عن بعض أصحاب أجد وقول السعد انه باجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم أو تعزير فيه أن اجتهاده اذا لم يتغير حكمه لا يسوغ مخالفته لاسيما وقد عمل به من بعده كعدم كفاة ابن الجوزي في مناقبه فاذعاه عدم الخلاف فيه مشكل جدا ونسخت المرأة ونسخت بمعنى لم تطع زوجها وكون اسم أيهما ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى قول وقيل انها بنت محمد بن مسلمة كما في التيسير وهو دليل على ان الرجل تعزير زوجته وتأديبها ومعنى قاتلات خاشعات مطيعات لله ومن اطاعة الله اطاعة الزوج (قوله لما وجب الغيب الخ) موجب جمع موجب اسم مفعول أي ما يوجب غيبة الزوج أن يحافظ عليه (قوله وعنه عليه الصلاة والسلام الخ) أخرجه ابن جرير عن أبي هريرة رضى الله عنه لكنه بلفظ مالك ونفسها ورواه الحاکم ما لها والمراد ما له كما يفسره الرواية الاخرى لكنه اضاف اليها لكونه في يديها وهي المتصرفه فيه وفيه اشارة الى أنه ينبغي أن تحفظه كما تحفظ ما لها ولا حاجة الى ما قيل ان أكرار روايات ما له فلعيل رواية الحاکم تحريف فان الراوى واحد فيهما والمراد بأسرارهم ما يقع بينهم في الخلوة ومنه المناقصة والمناقرة واللطمة المذكورة ولذا قيل ان هذا أنسب بسبب النزول وفيه نظر (قوله بحفظ الله اياهن الخ) معنى قوله بالامر على حفظ الغيب أي بسبب الامر والمحافظة على حفظه وهي مصدريه على هذا وموصولة في الذي بعده ويصح أن تكون موصوفة (قوله وقرئ بما حفظ الله بالنصب الخ) لا بد من تقدير مضاف على هذه كدين الله وحقه لان ذاته تعالى لا يحفظها أحد ومأمومة أو موصوفة ومنع المصنف رحمه الله تعالى كغيره المصدريه تملو حفظ حينئذ عن الفاعل لانه كان يجب أن يقال بما حفظن الله وأوجب عنه بأنه يجوز أن يكون فاعله ضميرا مفردا عاندا على جمع الاتان لانهن في معنى الجنس كانه قيل من حفظ الله وجعله ابن جني كقوله فان الحوادث أودى بها أي أودين ولا يخفى ما فيه من تكلف الافراد وشد وترك التأنيث فانه كان ينبغي أن يقال بما حفظت وأودت فنه بناء على أنه لا يليق بالنظم الكريم لأنه غير صحيح أصلا فحفظ اذا استدلالا من اسناده مجازي لاسببه وعلى حفظ الله اياهن عن الخيانة وتوفيقهن لحفظ الغيب الحفظ حقيقة وعلى الوعد والوعيد على المحافظة والخيانة الحفظ مجاز عن سببه وجمع السلامة هنا للكثرة أما المعرف فظاهر وأما المنكر فلا لأنه حمل عليه فلا بد من مطابقة له في الكثرة فاذا قالت الرجال فاعون لزم كون فاعلين للكثرة لان كل واحد منهم قائم وهذه فائدة حسنة أفادها في الدر المعون وقوله من التشر بسكون الشين وقصها وهو المكان المرتفع ويكون بمعنى الارتفاع أطلق على الترفع أي الاباء عن الطاعة وظاهر ترتيبه على خوف التشوز وان

لم يقع والاقبل نشزن ولذا افسر في التفسير يخافون بمعنى تعلمون لان الخوف يرد بهذا المعنى وقيل المراد
 تخافون دوام نشوزهن أو أقصى مراتبه كالفرار منه في المراقدة وقيل ان في الكلام مقدرا أو أصله واللاق
 تخافون نشوزهن ونشزن وقول الفراء انه بمعنى الظن مردود (قوله في المراقدة فلا تدخلوهن تحت
 اللحف الخ) اللحف بضمين جمع لحاف وهو دمار النوم قيل ان ما عدا التفريق الثاني لا تساعده العبارة
 فانما تدل على الهجران مع كونها في المضاجع فلو كانت العبارة عن المضاجع لصح تفسيره فلا بد من حله
 على الثاني أو على الامر بان يوليه اظهره في المنجوع وكذا حله على المبات ودفعه بأنه جال عن الفاعل ولا
 يخفى أن في قيسل انما لا يبيية فالله في هجرتهن بسبب المضاجع أي تختلفهن عن المضاجعة كذا قال
 أبو البقاء وقيل انما للظرفية واهجر واهجرى اتركوا والمضاجع بمعنى مضاجعهن أي اتركوهن
 مفردات في مضاجعهن وعليه فلا يراد ما ذكر رأسا ولا حاجة لجوابه وكان المراد بالمبات أخص من
 المضاجع والمراقدة وهو هجر جرحهن وحمل بيتن من البيت والافلا فرق بينه وبين ما قدمه والمبرح
 الشديد والشائن الذي فيه شين وعيب كقص وجراحة وكسر عضو وما يقرب منه فالشائن بجملة ونون
 كذا في النسخ وكونه بزاي هو زعمي شديد غلظ أظنه تحريفا (قوله والامور الثلاثة مرتبة الخ)
 الترتيب مأخوذ من السياق والقرينة العقلية لانها تنصح ثم تهجر ثم تضرب اذ لو عكس استغنى عما
 قبله والافلا والاول تدل على ترتيب وكذا القاء في ففظوهن لادلالة لها على غير ترتيب الجموع ودون غيره
 كما قيل وفي الكشف الترتيب مستفاد من دخول الواو على أجوبة مختلفة في الشدة والضعف مرتبة
 على أمر مدرج فانما النص هو الدال على هذا الترتيب (قوله والمعنى فأن يلواعنهن التعرض الخ)
 يعني مضاجعهم ظلم فهو لازم وسبيل منسوب على زرع الخافض وأصله بسبيل أي لا تظلموهن بطريق من
 الطرق بالتوبيخ اللساني والاذى الفعلي وغيره أو بمعنى طلب فهو معتد وسبيل ما معوله أي لا تطلبوا سبيلا
 وطريقا إلى التعدى عليهن والجار والمجرور متعلق بتبغوا أو صفة سبيل أقدم عليه فصار حالا والمعنى
 على كل حال لا تعرضوا لهن بما يوليهن وقوله التائب من الذنب الحديث أخرجه ابن ماجه والطبراني
 والبيهقي عن أنس وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (قوله فاحذروه فانه أقدر عليكم الخ) أي المراد
 بوصفه تعالى بالعظمة والعلو ما يلزمه من تمام القدرة وارتباطه بما قبله أن المراد منه أن قدرته عليكم
 أعظم من قدرتكم على من تحت أيديكم منهن فينبغي الخوف منه وأن لا ينبغي أحد أو أنه مع القدرة
 التامة بعفو وأنتم أحق بذلك أو أنه قادر على الانتقام منكم غير ارض بظلم أحد (قوله خلافا بين المرأة
 وزوجها الخ) الشقاق الخفاقة والمنافرة لان كلامهما يكون في شق وجانب غير شق الآخر وهو من شق
 العصا بمعنى العداوة وخبر بينهما للزوجين لانهم ما وان لم يجرد ذكرهما صريحا فافقه يدجى ضمنا لدلالة
 النشوز الذي هو عصيان المرأة زوجها والرجال والنساء عليهم ما (قوله وازافة الشقاق الى الطرف الخ)
 لما كانت بين من الظروف المصكانية التي يقل تصرفها والازافة اليها تقتضى خلافا وجه بأنه
 للملابسة بين الطرفين ومظروفه منزل منزلة الفاعل أو المفعول وشبهه بأحد هما فموصول معاملة
 في الازافة اليه وأصله شقاقا بينهما أي أن يخالف أحدهما الآخر فأقيم البين مقام واحد منهما فالنسبة
 الاسنادية أو الازافية مجازية ولم يلقه قمتوا الى كون الموصول غير ظرف بمعنى المعاشرة ولا الى كون
 الازافة بمعنى في لضعفهما والخوف هنا كالذي في تخافون نشوزهن وقدم (قوله فابعدوا أي الحكام
 الخ) الحكام لا يخلون من أن يكونوا وكيلين مطلقا أو وكيلين في الصلح أو شاهدين فان كانوا وكيلين في الجمع
 والتعريق فلهما ذلك والافه ومخالف للكتاب والسنة وما نقل عن علي رضي الله تعالى عنه في ذلك مؤول
 وكذا قول مالك رحمه الله تعالى وقال ابن العربي المالكي في الاحكام انهما قاضيان لا وكيلان فان الحكم
 اسم في الشرع له وقال الحسن شاهدان قال علماء وإن كانت الاساءة من الزوج فزفائيهما وإن كانت
 منهما فزفاعة على بعض ما أصدقها وقوله وسطا بمعنى عدل والقول بالتحكيم هو الصحيح عندنا كما بين

(فمظروهن) واهجر واهجرى (في المضاجع)
 في المراقدة فلا تدخلوهن تحت اللحف أو
 لا تباتروهن فبكون كناية عن الجماع
 وقيل المضاجع المبات أي لا تباتروهن
 (واضربوهن) يعني ضربا غير مبرح ولا
 شائن والامور الثلاثة مرتبة ينبغي أن
 يدرج فيها (فان أظمنكم) فلا تبغوا
 عليهن سبيلا) بالتوبيخ والاذاء والمعنى
 فأن يلواعنهن التعرض واجعلوا ما كان
 منهن كأن لم يكن فان السائب من الذنب
 كمن لا ذنب له (ان الله كان عليا كبيرا)
 فاحذروه فانه أقدر عليكم منكم على من تحت
 أيديكم أو أنه على علو شأنه نجبا وزعم
 سبائكم ويتوب عليكم فأنتم أحق بالعفو
 عن أزواجكم أو أنه يتعالى ويتكبر أن يظلم
 أحدا أمر يقص حقه (وان خفتن شقاق
 بينهما) خلافا بين المرأة وزوجها أنضرهما
 وان لم يجرد ذكرهما الجري ما يدل عليه ما
 وازافة الشقاق الى الطرف اما لاجرائه
 مجرى المفعول به كقوله
 بأسارق اللبلة أو الفاعل كقوله من مارك
 صائم (فابعدوا حكما من أهله وحكما من
 أهلها) فابعدوا أي الحكام متى اشتبه عليكم
 حالهما لتبين الامر

أو اصلاح ذات البين رجل أو سلطان للحكومة والاصلاح من أهله وآخر من أهلها فان الاقارب أعرف بواطن الاحوال وأطلب للاصلاح وهذا على وجه الاستحباب فالنصب من الجانب جاز وقيل الخطاب للزوجات واستدل به (١٣٥) على جواز التكليف والظاهر أن النصب لاصلاح ذات

البين أو لتبيين الامر ولا يلدان الجمع والتفريق الا باذن الزوجين وقال مالكهما أن يتضالعا ان وجد الصلاح فيه (ان يريد اصلاحا يوفق الله بينهما) الضمير الاول للحكمين والثاني للزوجين أي ان قصد اصلاح أوقع الله بحسن سعيهما الموافقة بين الزوجين وقيل كلزهما الحكمين أي ان قصد اصلاح يوفق الله بينهما المتفق كلفتهما ويحصل مقصودهما وقيل للزوجين أي ان أرادوا اصلاح وزوال الشقاق أوقع الله بينهما اللفة والوفاق وفيه تنبيه على أن من أصلح نيته فيما يتحزاه أصلح الله مبتغاه (ان الله كان عليما خبيرا) بالظواهر والبواطن فيعلم كيف يرفع الشقاق ويوقع الوفاق (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا) صمنا وغيره أو شيئا من الاشراك جلبا أو خفيا (وبالوالدين احسانا) وأحسنوا بهما احسانا (وبذي القربى) وبصاحب القرابة (والمستحي والمساكين والجار ذي القربى) الذي قرب جوارره وقيل الذي له مع الجوارقرب واتصال بنسب أو دين وقرى بالنصب على الاختصاص تعظيما لحفظه (والجار الجنب) البعيد أو الذي لا قرابة له ومنه عليه الصلاة والسلام الجيران ثلاثة لثمة بخار له ثلاث حقوق حق الجوار وحق القرابة وحق الاسلام وجار له حقان حق الجوار وحق الاسلام وجار له حق واحد حق الجوار وهو المشرى من أهل الكتاب (والصاحب بالجنب) الرفيق في أمر حسن كنعلم ونصرف وصناعة وسفر فانه صديق وحصل يجنبك وقبل المرأة (وابن السبيل) المسافر أو الضيف (وما ملكت أيمانكم) العبيد والاماء (ان الله لا يحب من كان مختالا) متكبها يأنف عن أقاربه وجيرانه وأصحابه ولا يلتفت اليهم (خورا) يتناخروا عليهم (الذين يبخلون ويأمررون الناس بالبخل) بدل من قوله من كان أو نصب على الذم أو رفع عليه أي هم الذين أو مبتدأ خبره محذوف تقديره الذين يبخلون

في الفروع وذات البين العداوة وقوله يتضالعا كانا هما المباشرين قال بضالعا والافا تظاها تضاها وفي نسخة يتضالعا بالفاء وهو من تحريف النسخ وان تكلف نهيها ووجد الصلاح بالجهول وفي نسخة وجد انني معلوم (قوله الضمير الاول للحكمين الخ) محصل الاحتمالات في ضميرى الثانية أربعة عودها للحكمين أو للزوجين أو الاول للحكمين والثاني للزوجين وعكسه ذكره ثلثة وترك الرابع وجوزة الامام وهو ان يكون ضمير يريد للزوجين وضمير ينهما للحكمين أي ان يرد الزوجان اصلاحا يوفق الله بين الحكمين حتى يعملوا بالصلاح ويحرموا به في مقصده ويستغاه مطلقه وقوله بالظواهر والبواطن ليس نشر اولها وفتح عليه ما قرع للالتزام وقيل انه لف ونشر مرتب فأورد عليه أن الاولى ان العليم هو العليم بالظاهر والبواطن والخبير هو العالم بواطن الامور كما تسموه به ولذا أكد خلفائه وفيه نظر (قوله صمنا وغيره الخ) يعني أن شيئا من مفعول به أو مصدر ووجه تعقيب هذه الآية لما قبلها من فاته لما أُرشد الى معاملة الزوجين فتمت بيان جميع المعاملات قدم الامر بالعبادة وتقي الشرك لانه لا يعتد به الامور الابد ذلك (قوله وأحسنوا بهما احسانا الخ) ظاهره أن الجار والمجرور متعلق بالفعل المقدر فلا يكون مقدما من تأخير ويجوز تعلقه بالمصدر فتقدمه للاهتمام وهذا بيان للمعنى وأحسن يتعدى بالي واللام والباء قال تعالى أحسن بي اذا أخرجني من السجن وقيل انه مضمين معنى لطف وفسر القربى بالقرابة وأصلها مصدر بمعنى القرب وهو في المكان والزمان ويكون في النسب ويقال للخطوة قرابة قال تعالى الا انها قرابة لهم وأعاد الباء هنا ولم يعد هاء في البقرة لان هذا توصية لهذه الامة فاعتنى به وأكد وذلك في بني اسرائيل والقربى الشائبة مكانية أو نسبية أو غير ذلك من أخوة الاسلام وقرى بالنصب أي نصب الجار ووصفته على قطعه بمعنى أخص وليس هو الاختصاص النحوي ومز القطع في العطف في سورة البقرة ومن قال أي قرى ذا القربى فقد وهم لانه خلاف المنقول والجنب بضمين صفة كقوله مريح وقوله لا قرابة له أي حقيقة أو ككيفية كاخوة الدين كما مر والحديث المذكور أخرجه البزار وابن سفيان في سنديهما وأبو نعيم في الحلية ولم يذكر الجار القريب نسبيا الغير المسلم قبل اشارة الى أن حق القرابة انما يعتبر مع الاسلام (قوله الرفيق في أمر حسن الخ) قدمه وأخره تفسيره بالمرأة لانه خلاف الظاهر ومختال من الخيلاء وهو التكبر والتمية (قوله بدل من قوله من كان الخ) أي بدل كل من كل وفي التفسير هو موصوفان لانه بمعنى الجمع وقيل عليه ان جعلت موصوفة فهي منكثرة لا يصح أن توصف بالموصول وان جعلت موصولة فصحة وصف الموصولات لم تعز عليه وهذا عجيب منه فانه مذهب الزجاج وبعده كثير من النحاة قال الرضى لا يقع من الموصولات وصفا الا ما فيه أل كالذي وأما وقوع الموصول موصوفا فلم أعرف له من الاقطعيان بل قال الزجاج ان الموصوف موصوفة لمن آمن اه وكذا ذكره في المعرور بوجه وقدمه من ذلك (قوله تقديره الذين يبخلون الخ) خبره المقدر قوله أحقاء بكل ملامة وأخره ليكون بعد تمام الصلاة وأحقاء جمع حقيق كاصدقاء جمع صديق ومنهم من قدره مبغضون وغيره مما يؤخذ من السياق ووقع في نسخة مقدم ما والنسخة الاولى هي الصحيحة وانما حذف لذهب نفس السامع كل مذهب وفرق الطيبي رحمه الله تعالى بين كونه خبرا ومبتدأ بأنه على الاول متصل بما قبله مفيد لان هذا من أحسن أو صافهم التي عرفوا بها وعلى الثاني هو منقطع جى به لبيان بعض احواله والوجه الاول وفي البخل أربع اغاث فتح الباء واخلاء وبه ما قرأه الكسائي وضمه ما قرأه الحسن وعيسى بن عمرو بفتح الباء وسكون الخاء وبه ما قرأه قتادة وبضم الباء وسكون الخاء وبه ما قرأه الجمهور (قوله وضع الظاهر فيه موضع المظهر الخ) تبع الزمخشري هنا في تفسير الكفار بعين كفر النعمة وجهه ذمها لهم بكتفان نعمته وما آتاهم من فضل الغنى وفي الحديث اذا أنعم الله على عبد نعمة أحب أن يرى أثر نعمته عليه وبني عامل للرشيد قصر بجداء قصره فتم به عنده فقال الرجل يا أمير المؤمنين ان الكريم يسره ما يرى أثر نعمته فأحييت ان أسرك بالنظر الى آثار نعمتك فأعجب به كلامه

بما مضى به ذيا مروون الناس بالبخل به وقرأه الكسائي فهنا وفي الحديث بالبخل بفتح الحرفين وهي لفة (ويكتبون ما آتاهم الله من فضله) الغنى والعلم أحقا بكل ملامة (وأعدنا للكافرين عذابا عظيما) وضع الظاهر فيه موضع المظهر أشارة بأن من هذا شأنه فهو كافرا لعنة الله سبحانه وتعالى

ومن كان كافر النعمة فله عذاب يمينه كما
 أهان النعمة بالخل والاخفاء والابتزازات
 في طائفة من اليهود كانوا يقولون للانصار
 تنصبا لا تنفقوا أموالكم فانما نخشى
 عليكم الفقر وقيل في الذين كتموا صفة محمد
 صلى الله عليه وسلم (والذين ينفقون أموالهم
 رثاء الناس) عطف على الذين يبخلون
 أو الكافرين وانما اشار بهم في الذم والوعيد
 لأن البخل والسرف الذي هو الاتفاق لا على
 ما ينبغي من حيث انهم سافرون فافترطوا
 سوا في القبح واستلاب الذم أو مبتدأ خبره
 محذوف مدلول عليه بقوله ومن يمكن
 الشيطان له قرينا (ولا يؤمنون بالله ولا باليوم
 الآخر) لينجزوا بالاتفاق مرضيه ونوابه
 وهم مشركو مكة وقيل المنافقون (ومن
 مكن الشيطان له قرينا فاساقرنا) تنبيه على
 أن الشيطان قرينهم فخلهم على ذلك وزينه
 لهم كقوله تعالى أن المبذرين كانوا اخوان
 الشياطين والمراد ابليس واعوانه الداخلة
 والخارجة ويجوز أن يكون وعيدهم بأن
 يقرن بهم الشيطان في النار (وماذا عليهم
 لو آمنوا بالله واليوم الآخر وأنفقوا مما
 رزقهم الله) أي وما الذي عليهم أو أي تبعة
 تحيق بهم بسبب الايمان والاتفاق في سبيل
 الله وهو توخيهم على الجهل بكان المنفعة
 والاعتقاد في الشيء على خلاف ما هو عليه
 وتخريض على الفكر لطلب الجواب لعله يؤذي
 بهم الى العلم بما فيه من القوائد الجليلة
 والعوائد الجليلة وتنبيه على أن المدعوى
 أمر لا ضرر فيه ينبغي أن يجيب اليه احتياطا
 فكيف اذا تضمن المنافع وانما قدم الايمان
 ههنا وآخره في الآية الاخرى لأن القصد
 بذكره الى التحضيض ههنا والتعليل ثم
 (وكان الله بهم عليما) وعيد لهم (ان الله
 لا يظلم مثقال ذرة) لا ينقص من الاجر ولا
 يزيد في العقاب أصغر شئ كالذرة وهي النملة
 الصغيرة ويقال لكل جزء من أجزاء الهباء
 والمنقال مفعال من التثاق

لأنه أنسب بما قبله وما بعده من البخل اذ البخل وكتمان النعمة قوامان وأشار بما بعده الى جواز حله
 على ظاهره وهو وان كان ظاهرا بحسب اللفظ لكنه بعيد عن السياق وقوله تنصبا يعني تكلفا
 للتصريح واطهار الغش في صورته وأما على ما بعده فقيل في وجه المناسبة انهم بخلوا بما عندهم من نعمة
 العلم وأمروا أتباعهم بذلك وهم بمنزلة الأمرين بذلك لعلمهم باتباعهم لهم وذكر ضمير التعظيم في أعندنا
 أيضا التحويل لأن عذاب العظيم عظيم وغضب الحليم وخيم والمراد بنعمة الله الجنس فلا يقال الظاهر
 نعم الله وجعل البخل والاخفاء أهانة للنعمة لانه في الاكثر لجودها وعدم الاعتماد بها أو لانه يشبه
 الاهانة لانه فعل مالا يليق بها أو ما بنعمة ربك خذت وكونها نزلت في اليهود أخرجه ابن اسحق وابن
 جرير بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وكذا ما بعده أخرجه ابن أبي حاتم لكن سنده ضعيف
 (قوله لأن البخل والسرف الخ) المراد بالسرف التبذير لانه في غير محله وقوله خبره محذوف الخ أي
 قرينهم الشيطان وليتخروا أي يقصدوا بالباطل المهملة (قوله تنبيه على أن الشيطان الخ) أي تنبيه على
 ان الشيطان قد تقدم وعدل عن الظاهر لتعنيته والمراد التنفير عن اتباعه قبل والمراد بأعوانه الداخلة
 قبلته وبالخارجة الناس التابعون له أو الداخلة في الانسان قوام النفسانية وهو اله والخارجة صحبة
 الانسداد وقيل الاولى النفس والقوى الحيوانية والخارجية شياطين الانس والجن وساءل يعني نفس من
 أفعال الذم الملققة بالجاهلية ولذا قرنت بالفناء ويحتمل أن تكون على بابها بقدر قد كقوله ومن جاء
 بالسينة فكبت وجوههم في النار (قوله أي وما الذي عليهم أو أي تبعة تحيق بهم الخ) أشار الى
 وجهي ما ذم كونه مستهامة وذاعنى الذي موصولة وكون المجموع كلمة استهفاهم بمعنى أي شئ
 والتبعة الوبال والضرر وقوله بسبب الايمان الخ إشارة الى أن جملة ما ذاعنى جواب الشرط مسبب
 عنه لكونه بمنزلة في الدلالة عليه ولوقيل انها هنا بمعنى ان وقيل انها مصدرية وقيل انها جملة مستأنفة
 جوابها مقدر أي حصلت لهم السعادة ونحوه (قوله وهو توخيهم على الجهل بكان المنفعة الخ) أي
 بالمنفعة وموقعها يعني أن السؤال بحسب الظاهر عن الضرر المترتب على ذلك ومعلوم أنه لا ضرر فيه
 فالقصد توخيهم على اجتناب ما ينفع كما يجتنب عما يضر كما يقال للعاق ما ضررك لو كنت بارا وهو
 أسلوب بديع كقوله ما كان ضررك لو مننت ورعا * من الفقى وهو المقيظ المحقق

ولولا هذا لم يستقم لانه معلوم أن كل منفعة فيه فلامعنى للاستفهام بأنه أي ضرر فيه
 والضرر مستفاد من على ويؤذى بهم ضمن معنى يصل بهم والافهم متعدي بنفسه ووجه التنبيه
 المذكور ظاهر (قوله وانما قدم الايمان الخ) المراد بالآية الاخرى والذين ينفقون أموالهم رثاء
 الناس ولا يؤمنون بالله الخ والتحضيض بضادين معنيين بمعنى الخت يعني أن عدم الايمان غلة ذكر
 لتعليل ما قبله من وقوع مصارفهم في دنياهم في غير محلها كما أشار اليه فيما سبق بقوله ليتخروا الخ
 ولوقيل لأن المراد به الاسراف الذي هو عديل البخل فقدم للتلايف فصل بينهما على تقدير العطف لكان
 له وجه وهذا ذكر للضرر فينبغي أن يسد أقيه بالا هم فالاهم ونتم بالفخ اسم إشارة وترسم
 بالهاء السكتية أيضا وكون ذكره للوعيد مخرج حقيقة (قوله لا ينقص من الاجر ولا يزيد الخ)
 الظلم كما قال الراغب في مفرداته عند أهل اللغة وضع الشيء في غير موضعه المختص به اما نقصان
 أو زيادة أو بعدول عن وقته أو مكانه اه فن قال انه ليس معنى حقيقيا للظلم حتى يلزم عدم
 تحقق الظلم بوقوع أحدهما دون الآخر فالاولى أن يقال ان الظلم الضرب بما لا يستحقه فذا كرر تفصيله
 بإيراد أنواعه لم يصب ثم انه جعل في أدنى ما يكون من الظلم كناية عن اعطاء الاجر والنواب بتمامه من
 غير نقصان وعن عدم زيادة في عقاب السبئية أدنى شئ فلا ولا أن ترك هذا الاعطاء والمنع ظلم لما صحت الكناية
 ويدل على القصد الى هذا قوله وان ترك حسن الخ قال المحقق هو لا يفعل الظلم لما فاته الحكمة لا القدرة
 لأن الظاهر من قولنا فلا أن لا يفعل كذا في الافعال التي هي اختيارية في نفسها أنه تركه باختياره

والقادر على التركة قادر على الفعل والتدح بترك الفعل الاختباري لا يكون الاحتياط يمكن فعله بخلاف
غير الاختباري. مثل لا تأخذ سنة ولا نوم فان التدح بتركه عنه وعدم انصافه به مبناه على ان مدلول
الكلام التركة لعدم الانصاف وقد يقال ان الظلم أى وضع الشيء في غير موضعه يمكن في نفسه وقد رتب
تشميل جميع الممكنات ويتوجه منع امكان ظلمه كنومه وأما استحالة في الحكمة فلازم التيسار بالفعل
على ما ينبغي وعلى أن يتعلق به غرض صحيح والقبح لا يكون كذلك بالنسبة الى الغنى المطلق وعندنا أيضا
أنه لا ينقص عن الاجر ولا يزيد في العقاب بناء على وعده المحتوم فان الخلاف فيه ممنوع لكونه نقصا
منافيا للالوهية وكالغنى وبهذا الاعتبار يصح ان يسمى ظلما وان كان لا يتصور حقيقة الظلم منه تعالى
لكونه المالك على الاطلاق فاحفظه فانه مهم ونزل عليه ما يقع من المصنف من أنه لا بد من ثواب
المطبع وعقاب غيره وأنه ليس مبنيا على الاعتزال والاصل وارتباطه لما فيه من تحقق الجزاء بما قبله من
الحث على الايمان والاتفاق ظاهر (قوله وفي ذكره ايماء الخ) يعنى لم يقل مقدار ذرة ونحوه للاشارة
بما يفهم منه النقل الذى يعبر به عن الكثرة والظلم كقوله تعالى وأمان نقلت موازينه الى أنه وان كان
حقيرا فهو باعتبار جرائه عظيم ولذا رتبته على أخذه من النقل (قوله وأنت الضمير لتأنيث الخبر الخ)
في تأنيثه وجوه فقيل تأويل المتقال بالزنة وقيل لان المضاف قد يكسب التأنيث من المضاف اليه اذا
كان جزاءه نحو * كما شرقت صدر القنطرة من الدم * أو من صفته نحو لا تنفع نفسا ايمان فى قراءة ومقدار
الشيء صفة له أو هو لتأنيث الخبر أو الضمير عائد على المضاف اليه فان قلت تأنيث الخبر انما يكون لمطابقة
تأنيث المبتدأ فلو كان تأنيث المبتدأ لزم الدور قلت انما اذا كان مقصودا وصفية والحسنة غلبت
عليها الاسمية فألحقت بالجوامد التي لا تراعى فيها المطابقة نحو الكلام هو الجلالة (قوله وحذف
النون من غير قياس الخ) وجه الشبهة غنمها وسكونها وكونها من حروف الزوائد ولكثرة دوره جازية
على خلاف القياس بشرطه وفيه مخالفة لغيره وهو عدم عود الواو والمحدوفة لالتقاء الساكنين
بعد حذفها (قوله يضاعف نوابها الخ) مضاعفة نفس الحسنة بأن تجعل الصلاة الواحدة صلاتين مما
لا بد من وما في الحديث من أن عمرة الصدقة يريها الرحمن حتى نصير مثل الجبل محمول على هذا القطع بأنها
أكثر واحتمال إعادة المعدوم بعيد وكذا كتابة نوابها مضاعفا ومضاعفة الثواب بحسب المقدار
كما اخبره الامام وقيل بحسب المدة لان الثواب منفعة دائمة وهو من أوصاف الذاتية فيتحقق في كل
ثواب البتة ويحسن عطف التفضيل عليه بقوله ويؤتى من لذه أجر اعظيما وهو المضاعفة بحسب المقدار
ولذا فسر الثواب بالمنفعة الخاصة الدائمة بالنسبة الى هذا وفيه بحث (قوله وكلاهما بمعنى) هذا هو
الختار عند أهل اللغة والفارسي وقال أبو عبيدة ضاعف يقتضى مرارا كثيرة وضاعف يقتضى
مرتين ورد بأنه عكس اللغة لان المضاعفة تقتضى زيادة المثل فاذا شددت البنية على التكثير فيقتضى
ذلك تكرير المضاعفة وقد مر فيه تفصيل (قوله ويعط صاحبها من عنده الخ) اشارة الى أن لذه بمعنى
عندها وان فرق بينهما بأن لذه أقوى في الدلالة على القرب ولذا لا يقال لذي مال الا وهو حاضر بخلاف
عنده وتقول هذا القول عندى صواب ولا تقول لذي ولذنى كما قاله الزجاج رحمه الله تعالى وفيه نظر
لانه شاع استعمال لذه في غير المكان كقوله من لذنا علما ومحصل نفسه براه ان الاجر مجاز
عن التفضل لانه قال يضاعفها والمضاعفة هي الاجر فوجب حمل هذا على معنى زائد على الاجر وهو
التفضل ولذا قرن معه من لذه وهذا القول يقتضى تقدير الثواب وأنه بالاستحقاق لا بالتفضل ونسبته
بالاجر تسببه له باسم مجاوره وقيل عليه انه تعف انما يصار اليه اذا قدر مضاف أى يضاعف نوابها وأما
اذا جعلت الحسنة نفسها مضاعفة كما صرح به في الاحاديث وترك الاجر على ظاهره ليعلم أن الاجر
تفضل منه وأنه من لذه لا باستحقاق العمل كما هو مذهب أهل الحق فأى حاجة لنا الى ارتكاب هذه
التمسقات والمجب من القاضى وماحب القريب والاقصاف كيف لم ينهوا عليه ولم يتهموا له وهو

وفي ذكره ايماء الى أنه وان صغر قدره عظيم
جراؤه (وان تلك حسنة) وان يكن مثقال
الذرة حسنة وأنت الضمير لتأنيث الخبر
أولا ضافة المثقال الى مؤنث وحذف النون
من غير قياس تشبيها بمحرف العلة وقرأ ابن
كثير ونافع حسنة بالرفع على كان التامة
(يضاعفها) يضاعف نوابها وقرأ ابن كثير
وابن عامر ويعطوب يضاعفها وكلاهما بمعنى
(ويؤتى من لذه) ويعط صاحبها من عنده على
سبيل التفضل زائدا على ما وعد في مقابلة
العمل (أجر اعظيما) عطاء جزيل وانما اسماء
أجر لانه تابع للاجر من يد عليه

تسوى بهم الارض ولم يكذبوا (أقول) بل هو عطف على يؤذ وقوله لانه الخ مما لا يفهم من الكشف
أصلا وان جؤزوا عطفه على تسوى أيضا وقوله ولا يقدر ان يمان للمعنى بأنهم لا يقدر ان على الكتمان
أى عدم كتمانهم ناشئ من عدم قدرتهم لأنهم يقدر ان ولا يكتمون وليس مراده انه محتاج الى
تأويله فقوله ههنا شئ ليس بشئ وقد جؤز في الدر المنصور فيه ستة أوجه لان الواو اما للحال أو للعطف
وهو ما عطف على مفعول يؤذ أى يؤذون نسوية الارض بهم وانتفاء كتمانهم ولو مصدريه في موضع
مفعول يؤذ لا شرطية ويكون حينئذ لا يكتمون عطف على مفعول يؤذ المحذوف ويجوز أن يكون
عطف على جله يؤذ فأخبر عنهم بالودادة وانهم لا يقدر ان على الكتمان ولو مصدريه أو شرطية جوابها
محذوف ومفعول يؤذ محذوف أيضا ولا يكتمون عطف على الجملة الشرطية وان كانت سالبة فهي اما حال
من ضمير بهم والاعمال تسوى ويجوز في الوجهان أو من الذين كفروا والاعمال يؤذ (قوله لا تقوموا
اليها وأنتم سكارى الخ) بمعنى أن المراد بقربها القيام لها والتلبس بها والمعنى لا تصالوا لكن نهى عن
القرب مبالغة وشمول السكر للنوم وسكر الخمر مخالف لجمهور المفسرين وسبب النزول وأنه خلاف
الظاهر لما فيه من الجمع بين الحقيقة والجهاز أو تخوم الجواز واطلاق السكر على غير الخمر يستعمل مقيدا
في الأغلب كسكر الموت وقيد به لم يبق له وهو كناية عن علم ما يصدر عنه من قول وفعل بياناً لحال
السكر وخصه لانه سبب النزول ولان القراءة مع أنها أعظم الأركان ومناجاة الرحمن الخلط فيها ربما
أدى الى الكفر بخلاف الأفعال وعبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه صحابي معروف والمأذية
بفتح الدال وضمتها الطعام الذى يدعى اليه وأدب القوم بأدبهم دعاهم اليه وغلوا بالثناء المثلثة بمعنى سكروا
وقوله فقرأ عبد الخ أى بخذف لافى سورة الكافرون (قوله وقيل أراد بالصلاة مواضعها الخ) فهو
مجاز من ذكر الحال وإرادة المحل بقرينة قوله لا يعبرى فانه يدل عليه بحسب الظاهر وجعل المنهى
عنه السكر وإفراط الشرب لا قربان الصلاة لان القيد مصب النفي والنهى ولانه مكاف للصلاة مأمور
بها والنهى يشافيه كنهه لا مانع عن النهى عنها السكران مع الامر المطلق الا أن مرجعه الى هذا
والحاصل أنه مكاف بها فى كل حال وزوال عقله بفعله لا يمنع تكليفه ولذا وقع طلاقه ونحوه ولو لم يكن
مأمورا بها لم تلزمه الاعادة اذا استغرق السكر وقتها وقد نص عليه الجصاص فى الأحكام وفصله فى
قال لا دليل على ما ذكره غفل عن المسئلة (قوله والسكران السكر الخ) السكر بفتح السين
وسكون الكاف حبس الماء وبكسر السين نفس الموضع المسدود وقيل السكر بضم السين وسكون
الكاف السد والحاجز كالبحر قال فإزله على السكر * نداوى السكر بالسكر
والحاصل أن مادته تدل على الانسداد ومنه سكرت أعينهم أى اندثت (قوله سكارى بالفتح الخ) قراءة
الجمهور سكارى بضم وألف وهو جمع تكسير عند سيبويه واسم جمع عند غيره لانه ليس من أبنية الجمع
والارجح الاول وقرأ الأعشى سكرى بضم السين على انه صفة كحلى وقع صفة لجماعة أى وأنتم جماعة
سكرى كما حكى كسلى وكسلى وقرأ النخعي سكرى بالفتح وهو اما صفة مفردة صفة جماعة كما مر أو جمع
تكسير بجر حى وانما جمع سكران عليه لما فيه من الافة الاحقة للعقل وقد تقدم الكلام عليه فى أسارى
فى البقرة وقرأه سكارى بفتح السين جمع سكران كندمان وندامى (قوله عطف على قوله وأنتم سكارى
الخ) جعله عطف على الجملة الخالية مع الواو لابلز دخول واو الحال على الحال المفردة وأعاد لان
كلامها مانع منها وفيه تأمل (٢) قال التحرير هذا حكم الأعراب وأما المعنى ففرق بين قولنا جاء القوم
سكارى وجاءوا وهم سكارى اذ معنى الاول جاءوا كذلك والثاني جاءوا وهم كذلك باستثناء الأتباع
ذكره عبد القاهر يعنى بالاستثناء أنه مقرر فى نفسه مع قطع النظر عن ذى الحال وهو مع مقارنته
له يشعر بقرنته فى نفسه ويجوز تقدمه واستقراره ولذا قال السبكي رحمه الله تعالى فى الاشياء لو
قال لله على أن اعتكف صائلا لابتداه من صوم يكون لاجل ذلك النذر من غير سبب آخر فلا يجوز

(١) يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة
وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون
أى لا تقربوا إليها وأنتم سكارى من نحو
نوم أو خمر حتى تتبينوا وتعلموا ما تقولون
فى صلاتكم روى أن عبد الرحمن
ابن عوف رضى الله تعالى عنه صنع مأذية
ودعا نذرا من الصحابة حين كانت الخمر
مباحة فأكلوا وشربوا حتى غلوا وجاه وقت
صلاة المغرب فقدم أحدهم ليلى بهم فقرأ
أعبد ما نعبدون قترأت وقيل أراد بالصلاة
مواضعها وهى المساجد وليس المراد منه
منهى السكران عن قربان الصلاة وانما
المراد النهى عن الإفراط فى الشرب والسكر
من السكر وهو السد وقرأ سكارى بالفتح
وسكرى على أنه جمع كهاككى أو مفرد
بمعنى وأنتم قوم سكرى وسكرى كحلى على
أنهم صفة الجماعة (ولاجنباً) عطف على
قوله وأنتم سكارى اذ الجملة فى موضع النصب
على الحال

(٢) قوله وفيه تأمل بامش نسخة وجهه
أن لا الاولى ناهية لا تدخل على الاسم
لكن المراد اعادة النفي اه منه اه وبين النهى
والنفي مشابهة فذكر أحدهما بعد الاول
كاعادته وله نظائر اه منجبه

(الفرق بين الحال مفردة وجمله)*

والجنب الذي أصابه الجنبية يستوى فيه
المذكر والمؤنث والواحد والجمع لانه
يجرى مجرى المصدر (الاعابى سبيل)
متعلق بقوله ولا جنباً استثناء من أعتم
الاحوال أى ولا تقربوا الصلاة جنباً في عامة
الاحوال الا في السفر وذلك اذا لم يجد الماء
وتيمم وبشهادة تعقبيه بذكر التيمم أو صفة
لقوله جنباً أى جنباً غير عابى سبيل

الاعتكاف بصوم رمضان ولو قال وأنا صائم أجزأه فافهمه فانه فرق دقيق وانظر وجه التفرقة بين
الحالين هنا والسكينة فيه ووجهه أن الحال اذا كانت جله ذات على المقارنة وأما اتصافه بضمه ونهنا فقد
يكون وقد لا يكون نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس والحال المفردة صفة معنى فاذا قال لله على أن أعتكف
وأنا صائم نذر مقارنته للصوم ولم يندرس وما يصح في رمضان ولو قال صائماً نذر صومه فلا يصح فيه
وهذه المسئلة تنقلها الاستوى في التهميد ولم يبين وجهها والتحرير ذكرها من غير نقل كل من بنات
فكره ولم نزلنا تحتها فيها كلاماً فاعرفه فانه مما يعرض عليه بالتواجد (قوله والجنب الذي أصابه الجنبية الخ)
بيان استواء المفرد المذكر وغيره فيه لمرجيه عطفه على الجمع وهي اللغة القصبة فيه وفيه لغة أخرى
تجمله وتنبه واجزاؤه مجرى المصدر معاملة في مثوله لا واحد وغيره لأن المصادر ما جاء على
وزنه كالنكر والتذكير لأنه مصدر في الأصل بمعنى الجنبية وأصله من التجنب بمعنى البعد (قوله متعلق بقوله
ولا جنباً الخ) أى هو استثناء منه لانه ومما قبله وكونه استثناء من أعم الاحوال أى أحوال المخاطبين
الجنبيين ولهم أحوال جمة ما عدا حال السفر فمن راعى قربان الصلاة الا في حال السفر يعنى لا تقربوا الصلاة
وأنتم ~~سكاري~~ أى وأنتم جنب على تقدير من التقادير وفي حال من الاحوال الا في حال السفر قال
الزمخشري الاعابى سبيل استثناء من عامة أحوال المخاطبين وانتصابه على الحال فان قلت كيف جمع
بين هذه الحال والحال التي قبلها قلت كنه قيل لا تقربوا الصلاة في حال الجنبية الا ومعكم حال أخرى
تعدون فيها وهي حال السفر وعمود السبيل عبارة عنه بمعنى لاعتن المرون في المسجد كما في القول الآخر
ثم قال ويجوز أن لا يكون حالاً ولا يكن صفة لقوله جنباً أى ولا تقربوا الصلاة جنباً غير عابى سبيل أى
جنباً مقيمين غير معذورين اهـ وقيل في تقرير كلامه أن السؤال للاستفسار عن كيفية جعله ما من فعل
واحداهما على سبيل الاستقلال أو الاجتماع وعلى تقدير الاجتماع أكل منهم ما معتبر في الأخرى أم ذلك
من جانب واحد وعلى الأخير ما ذلك وكيف هو وحاصل الجواب أنهم ما على الاجتماع واعتبار الثانية
في الأولى أى لا تصلوا في حال الجنبية كاتنين على حال من الاحوال الا مسافرين والمراد في ما يقابل
السفر ولا صحة للاستقلال مثل لا تصلوا جنباً ولا تصلوا الاعابى سبيل وقوله ولكن صفة وعبارة عنه بأنه
استثناء مفرغ في موقع الصفة أى ولا جنباً موصوفاً بصفة المسافر لكن قوله جنباً غير عابى سبيل
أى جنباً مقيمين يدل على أنه جعل الابعى غير صفة لجنباً لكونه جمعاً متكرراً كقوله لو كان فيهما آلهة
الا لله لكن مثل هذا انما يصح عند تعذر الاستثناء ولا تعذر هنا العموم المتكررة بالنفي كما تقول ما لقيت
رجالا الا مسافرين والاوجه أن يجعل مفرغاً ويكون قوله جنباً غير عابى سبيل بياناً للمعنى لا تقدير
للاعراب وقد يرجح الاول أى أنه ما معنى غير بأنه لا يفيد الحصر فلا يرد المريض اشكالا بخلاف الثاني
فانه يفيد حصر جواز صلاة الجنب في وصف كونه مسافراً وكذا جعله حالاً وجوابه منع عدم افادة
الاول الحصر فان معناه لا تصلوا جنباً غير مسافرين والمريض الجنب غير مسافر فيكون قوله وان كنتم
مرضى تخصيص الحكم وتعميماً للمعذرة سواء كان حالاً أو صفة أو بمعنى غير وقوله غير معذورين صفة لمقيمين
اما على سبيل التخصيص واما على سبيل البيان والقصد أن عابى سبيل كناية عن مطلق المعذورين
(أقول) معنى كلام العلامة أنه يجوز فيه وجهان أن يكون استثناء مفرغاً من حال متداخلة عامة
أو من صفة للتكرار متدرة لانه يجوز ان يفرغ في الصفات ويحتمل الوجه الثاني أنه صفة والابعى غير
والوجه الاول لا يحتمل غير التفرغ لانه لو كان مستثنى من جنباً لانه بمعنى جنين لقيل مستثنى من
ذوى الجنبية لانه عامة الاحوال وفي كلام الشارح المحقق اجمال محتمل وما ذكره من التمرط في التوضيف
بالا ذكره ابن الحاجب وقد خالفه فيه النحاة كما في المعنى (وههنا أمور ينبغي التنبه لها) وهو أن الحصر
يقضى أنه لا يخصص فيه غير المسافر وليس كذلك وأنه على تقدير تأويله في الداعي الى العذول عن
الظاهر بأن يقال الاعابى سبيل أو مرتضى فاقدى الماء يعنى حساً أو حساً وأنه لم يقدم حتى

تقتلوا على الاستثناء هو الظاهر أما الأول فإن المراد به عابري السبيل غير معذورين بهذر شرعي
 أما بطريق الكناية أو بإيحاء النص ودلالاته والادعى إلى عدم التصريح أنه أبلغ وأؤكد منه لما فيه من
 الاجمال والتفصيل ومعرفة تفاضل العقول والافهام وإن المراد أولا بيان غير المعذورين والاستثناء
 إيماء إليه وفيما بعده بيان حال المعذورين والمقصود هو صحة الصلاة جنباً ولا مدخل لقوله حتى تقتلوا
 فيه ولذا أخر واتخاذ كتيبها على أن الجنابة انما ترتفع بالاعتسال ولو لا ذلك كان ذكره لغواً وبما ذكر
 علم كلام المصنف رحمه الله فتره على ما مر (قوله وفيه دليل على أن التيمم لا يرفع الحدث) هذا مما وقع
 فيه الخلاف عندنا وعندهم أيضاً ووجه الدلالة كما قال الجصاص أنه ساء جنباً مع كونه متيمماً ومن
 لا يراه يقول لم يوصف الجنب بأنه متيمم وإن كان يعلم ذلك من الآية المتصلة به فيجوز أن يكون وصفه
 بالجنب قبل التيمم فإن محصل معنى الآية لا تقربوها جنباً حتى تقتلوا إلا عابري سبيل فاقربوها ببلا
 اغتسال بالتيمم لأن المعنى فاقربوها جنباً بالاغتسال بالتيمم فالرفع وعدمه مسكوت عنه ثم استغنى عنه
 رافعا من خارج وقيل هو من قوله حتى تقتلوا (قوله ومن فسر الصلاة الخ) على أنه مجاز أو بتقدير
 مضاف ورجحناه أنه قيل لا تقربوا مع أن لا تصلوا أخصر لأن حقيقة القرب والبعيد في المكان وليس
 من استعمال لفظ الصلاة في حقيقةه ومجازه والموجب للعدول عن الظاهر فهو لزوم جواز الصلاة
 جنباً حال كونه عابري سبيل لأنه مستثنى من المنع المغيب بالاغتسال وليس يلزم لجوب الحكم بأن المراد
 جوازها حال كونه عابري سبيل أي مسافراً بالتيمم لأن مؤدى التركيب لا تقربوها جنباً حتى تقتلوا إلا
 حال عبور السبيل فلكم أن تقربوها بغير اغتسال نعم مقتضى ظاهر الاستثناء إطلاق القربان حال
 العبور لكن ثبت اشتراط التيمم فيه بدليل آخر وليس يدع وعلى هذا قال آية دليلهما على منع التيمم
 للجنب المقيم في المصر ظاهراً وجوابه أنه خص حالة عدم القدرة على الماء في المصر من منعها كما أنها
 مطابقة في المريض والاجماع على تخصيص حالة القدرة حتى لا يتيمم المريض القادر على استعمال الماء
 وهذا العلم بأن شرعيته للحاجة إلى الطهارة عند العجز عن الماء فإذا تحقق في المصر جازاً أو ألبم يتحقق
 في المريض لا يجوز وقوله وقال أبو حنيفة الخ فهو منه في الكشف لكن المذكور في فقه الحنفية
 منسوخ الدخول في المسجد مطلقاً وكذلك نقله الجصاص في الأحكام لأنه نقل عن الليث أنه لا يجر فيه
 إلا أن يكون باباً إلى المسجد وهو قريب منه وذكر أنه صح أنه رخصه على رضى الله عنه وكرمه وجهه خاصة
 (قوله غاية النهي الخ) وجه التنبية المذكور أنه إذا وجب تطهير البدن قطه بغير الغلب أولى وأنه
 إذا لم يقرب مواضع الصلاة من به حدث فلا أن لا يقرب القلب الذي هو عرش الرحمن خاطر غير طاهر ظاهر
 (قوله مرضاً يخاف معه الخ) ليس مراده أن المرض مخصص بصفة مقدرة بل بيان للحكم المأخوذ من
 الآية وتحققه فلا يرد عليه أنه لا حاجة إلى هذا التقييد لأنه مأخوذ من قوله فلم تجذوا كما سيأتي في
 تفسيره وجهه راجعاً إلى غير المرضي لوجهه وإعادة على سفره على أحد التفسيرين تنبيه للاقسام ولأن
 الاستثناء كفى به عن المذكور ولأن هذا الحكم مطلق شامل للحدثين والاول للجنب فقط والمرضى المانع
 تمكنه من الوصول له ككونه مقعداً (قوله فأحدث الخ) يعني أن الغائط المكان المظلم أي المتخفص
 وهو الغيط أيضاً به قرأ ابن مسعود رضى الله عنه ولذا استعملوه بمعنى البستان ثم انه كنى به عن
 الحدث المعروف لأنه مما يستغنى عن ذكره لأن في الكلام مقدراً كما هوهم وفي ذكر أحد فيه دون غيره
 إشارة إلى أن الإنسان يتقرب عند قضاء الحاجة كما هو دأبه وأدبه (قوله استدلت الشافعي
 رضى الله عنه على أن المس الخ) لأن الحمل على الحقيقة هو الراجح لاسباب قراة من قرأ المس أذم
 يشتر في الوقاع كاللأمسة وفي الكشف ورجح بعضهم الحمل على الوقاع في القراءة الأخرى ترجيحاً للمجاز
 المشهور وروى عن القراءتين إذا لمنافاة وآخرون انه سأل على الحقيقة أيضاً فالد على حدث اللامس
 والمارس وقد نقله صاحب الاثنان وحسنه (قوله فلم تفكروا من استعماله الخ) المراد بامتنوع غير

وفيه دليل على أن التيمم لا يرفع الحدث ومن
 فسر الصلاة بمواضعها فسر عابري سبيل
 بالمجازين فيها وجوز للجنب عبور المسجد وبه
 قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجوز له
 المرو في المسجد إلا إذا كان فيه الماء أو
 الطريق (حتى تقتلوا) غاية النهي عن
 القربان حال الجنابة وفي الآية تنبيه على أن
 المصل يفتي أن يهرز عما يليه ويغفل قلبه
 ويترك نفسه عما يجب تطهيرها عنه (وان
 كنتم مرضى) مرضاً يخاف معه من استعمال
 الماء فان الواجده كالقادر أو مرضاً يمنعه
 عن الوصول إليه (أو على سفر) لا تجذونه
 فيه (أو جاء أحد منكم من الغائط) فأحدث
 بخروج الخارج من أحد السيلين وأصل
 الغائط المكان المظلم من الأرض
 (أو لأمستم النساء) أو لأمستم بشرتهم
 يشر تركهم به استدلت الشافعي رضى الله
 عنه على أن المس ينقض الوضوء وقيل أو
 جامعة وحق وقرأ حمزة والكسائي هنا وفي
 المائدة لمستم واستعماله كناية عن الجماع أقل
 من اللامسة (فلم تجذوا ماء) فلم تفكروا من
 استعماله إذا امتنع منه كالقادر ووجه هذا
 التفسير أن المرخص بالتيمم إنما يحدث
 أو جنب

والحال المقضية في غالب الامر مرض اوسف والجنب (١٤٢) السابق ذكره اقتصر على بيان حاله والحدث المالم يحذر ذكره كراسابه ما يحدث بالذات

الممكن لما منع ما وقوله في غالب الامر لانه قد يفيد عدم الماء في الحضر ايضا وما يحدث بالذات هو الغائط وما بالعرض الملازمة ولم يذكر العذر في الحدث الاصغر لانه مندرج في الاكبر ومعلوم منه بالطريق الاولى في النظم ايجاز لطيف (قوله فتعمدوا شيئا الخ) اشارة الى ان صعيدا مفعول به وقبل انه منصوب بنزع الخافض أي بصعيد وفسر الطيب بالطاهر ومنهم من فسر بالنبات وكون الصعيد يعني التراب عليه أكثر أهل اللغة وقوله فتيمه واجزا للشرط والضمير راجع الى جميع ما اشتل عليه ولا حاجة الى تقدير جزاء لقوله تعالى جاء أحد منكم وكون التبعيض ظاهرا في مسحت منه أي يعضه هو المتبادر وهو يقتضي التراب والخفية يحكم لونه على الابتداء والخروج مخرج الاغلب وقيل الضمير للحدث المفهوم من السياق ومن للتعليل أو لابتداء الغاية وقوله من وجه الارض تفسير على المذهبين (قوله والبدخ) البدخ مشتركة بين معان من أطراف الاصابع الى الرسغ والى المرفق والى الابط وهل هو حقيقة في واحد منها مجاز في غيره أو حقيقة فيها جميعا مع بعضهم الثاني ولذا ذهب الى كل منها بعض السلف هنالك مذهبنا ومذهب الشافعي والجمهور رأته الى المرفقين والرواية التي أشار اليها حديث أبي داود وهو وان قيل ضعيف لكنه مؤيد بالقياس على الوضوء الذي هو أصله وأنه أحوط وقوله فلذلك يسر الامر الى آخره قيل لو فسر العفو بالميسر من العفو بمعنى السهل لكان أنسب كما في التفسير ولا يخفى أن العفو المقرون بالمغفرة يقتضي خلافه فهو كالتعليل لقوله وان كنتم مرضى الخ والعفو والغفران يستدعيان سبق جرم وليس في تلك الاعذار ما يشتم منه رانحة فلا يصح اجراؤه على ظاهره فوجب العدول الى جعله كناية عن الترخيص والتيسير لانه من نوابه وبؤيده محجي وقوله ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم في المائدة بعده وأدخ فيه أن الأصل فيها الطهارة الكاملة وأن غيرهما من الرخص من العفو والغفران (قوله من رؤية البصر الخ) يعني الرؤية ما بصرية وتعديتها بالى جلالها على نظرها وأعلمية وضمن معنى الانتهاء أي ألم يفته علمك اليهم وقوله حظا بسيرا أخذ القلة من التنوين وأما محله على التكتير والكتاب على القرآن فخلاف الظاهر (قوله بخنارونها) يعني أنه استعارة أو مجاز مرسل في لازم معناه مالا لا خيارا والاستبدال وعلى كل فتعلقه محذوف وقوله بعد تمكثهم اشارة الى دفع ما يتوهم من أنهم ليس لهم هدى فيستبدلوه بأن التكن جعل بمنزلة حصوله وأنه حاصل اهم بالفعل لعلمهم به وتحققه عندهم وان لم يظهره والتكن والحصول لف ونشر مرتب للاختيار والاستبدال وعلى القيل المراد بالضلالة تحريف التوراة أي اشتروها بمال الرشا وقوله فاحذروهم الخ يعني أن الجملة للتاكيد وبيان التحذير والافاعلية معلومة (قوله والباء تزاخ) الباء تزاخ بعد كنى كثيرا في الفاعل وقد ترادى في المفعول أيضا ووجه زيادتها هنا تأكيد النسبة بما يقيد الاتصال وهو الباء اللصاقية وهو المراد بالاتصال الاضافي لأن حروف الجر يسميها بعض النحاة حروف الاضافة لاضافة معنى متعلقها لما بعد ها وابصالة اليه وليس هذا معنى آخر كما توهم (قوله لبيان للذين أوتوا نصيبا الخ) ولا يرد اعتراض بأن الاعتراض بجوهرتين مختلف فيه كما قيل لأن الخلاف اذا لم يكن عطف وفيه هي كجملة واحدة بخلاف فاقيل ظاهره أن كلامها جملة مصدرية بالواو الاعتراضية لأن تكون الاولى اعتراضية والاخرى ان عطفها عليها ليس كما ينبغي وقوله ويحفظكم اشارة الى أنه اذا كان متعلقا بالنصر وصلة فتعديته عن لتضمنه معنى الحفظ أو الانتقام كما أن تعديته بعلى الغلبة وأما جعله خبرا الخ فقد مر أن المبتدأ اذا وصف بجملة أو ظرف وكان بعض اسم مجرور وعن أوفى مقدم عليه بطرد حذفه والقراءة يجعل المبتدأ المحذوف اسما موصولا بحرفون صلته أي من يحرفون فلا وجه لاقول التحذير لم يقتدر المحذوف موصوفا بالظرف لأن الشائع في مثل هذا المقام تقديم الخبر نحو من المؤمنين رجال صدقوا الخ والابصرون لا يجيزون حذف الموصول وابقاء صلته وفيه خلاف ان كان يؤيده ما في مصنف حفصة رضى الله عنهم من يحرفون ومن جعله مؤيدا لحذف المبتدأ فسد وهم وقال هنا عن

أو بالعرض واستغنى عن تفصيل أحواله بتفصيل حال الجنب وبيان العذر مجالا فكأنه قيل وان كنتم جنبا مرضى أو على سفر أو محدثين جنتم من الغائط أو لا مسمم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا - صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم أي فتعمدوا شيئا من وجه الارض طاهرا ولذلك قالت الحنفية لو ضرب المتيمم يده على حجر صلد ومسح أجزاه وقال أصحابنا لا بد أن يتعلق باليد شيئا من التراب لقوله تعالى في المائدة فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه أي من بعضه وجعل من لا ابتداء الغاية تعسف اذ لا يفهم من نحو ذلك الا التبعيض والبدخ اسم العضو والى المنكب وما روى أنه صلى الله عليه وسلم تيمم ومسح يديه الى مرفقيه والقياس على الوضوء دليل على أن المراد ههنا وأيديكم الى المرافق (ان الله كان عفوا غفورا) فلذلك يسر الامر عليكم ورخص لكم (ألم تر الى الذين أوتوا من رؤية البصر أي ألم تنظر اليهم أو القلب وعدى بالى لتضمن معنى الانتهاء (نصيبا من الكتاب) حظا بسيرا من علم التوراة لأن المراد أحبار اليهود (يشتررون الضلالة) يبتاعونها على الهدى أو يستبدلون بها بعد تمكثهم منه أو حصوله لهم بانكار نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وقيل يأخذون الرشا ويحرفون التوراة (ويريدون أن تضلوا) أيها المؤمنون (السبيل) سبيل الحق (والله أعلم) منكم (بأعدائكم) وقد أخبركم بعد اوة هؤلاء وما يريدون بكم فاحذروهم (وكفى بالله وليا) بلى أمركم (وكفى بالله نصيرا) بعينكم فتقوا عليه واكتفوا به عن غيره والباء ترادى في فاعل كفى لتوكيد الاتصال الاسنادى بالاتصال الاضافي (من الذين هادوا يحرفون) بيان للذين أوتوا نصيبا فانه يحتلهم وغيرهم وما بينهم ما اعتراض أو بيان لأعدائكم أو صلة لنصيرا أي يتصركم من الذين هادوا ويحفظكم منهم أو خبر محذوف صفته يحرفون (الكلام عن مواضعه) أي من الذين هادوا قوم يحرفون الكلام أي

مواضعه وفي المائدة من بعده مواضعه والمراد واحد وقرئ بينهما بعض شراح الكشف (قوله جمع كلمة الخ) أراد الجمع اللغوي وهو ما يدل على ما فوق الاثنين مطلقا وأما النحاة فيسمونه اسم جنس جمعي ويفرقون بينه وبين اسم الجمع ويجعلون علامته غلبة التذكير فيه كقوله اليه يصعد الكام الطيب فلا يرد عليه أنه قول ضعيف يخالف الكلام النحاة وأما أنه اختار أنه جمع وأن تذكيره بتقدير بعض فما لا حاجة اليه وتخفيف كلمة بنقل كسرة اللام الى الكاف (قوله أي مدعو عليك بلا سمعت الخ) يعني أنه يحتمل الذم والمدح ولذا ذكره نقاطهم فالمبني هو الوجه الأخير والذم من وجوه الأول أن مسمع متروك المفعول الثاني من غير أن يجعل كتابة عن مقيد والمعنى اسمع مدعو عليك بلا سمعت مجابا بذلك هذه الدعوة بحيث يصح أنك غير مسمع بمعنى المقصود به الدعاء للتناقض اسمع وغير مسمع وقيل هو حال حالته باعتبار أن دعاءهم لما قدروا اجابته صار كأنه واقع مقرروا أيضا الدعاء انشاء لا يقع حالا فلذا أولوه بما ذكرناه من البه أشار المصنف رحمه الله بقوله أي مدعو الخ الثاني أنه متروك المفعول مجعول ذلك المطلق ككتابة عن المقيد بمفعول مخصوص هو جوابا يوافقك كقوله

شجوه - اده وغبط اده * أن يرى مبصر ويسمع واعي

كتابة لمطلق الرؤية والسماع عن رؤية الآثار وسماع الاخبار الدالة على اختصاصه باستحقاق اطلاقه والى ترك المفعول من غير أن يقدّر أشارا الى الخشعي بقوله غير مجاب الى مائدة اليه وقوله ذلك لم نسمع شيئا والى كونه كتابة عن المقيد أشار بقوله غير مسمع جوابا يوافقك أو على أنه محذوف المفعول للعموم كقوله كان منك ما يؤلم أي كل أحد والمعنى غير مسمع شيئا لأن ما عدا الجواب الموافق بالنسبة اليه بمنزلة العدم فاذا لم يسمعه فكان له لم يسمع شيئا وهذا مراد المصنف رحمه الله بقوله أو اسمع غير مجاب الى مائدة اليه الثالث أنه محذوف المفعول المخصوص بقراءة الحال أي غير مسمع كلاما ترضاه وجعله الخشعي بمعنى نابي السمع عن المسموع لكونه غير مرضي عندك وأورد عليه أن اسمع غير مسمع كلاما ترضاه بمعنى تام لا يحتاج الى جعل عدم السماع كتابة عن نبو السمع ولا يشترط بالقياس اليه فالأولى أن غير مسمع في هذا الوجه أيضا متروك المفعول لكن لما كان الامر بالسماع حال كون مخاطب غير مسمع كالتناقض جعل كونه غير مسمع عبارة عن كونه نابي السمع عن المسموع ولزمه كون المسموع كلاما لا يرضاه فصح أن يؤمر بأن يسمع حالة كونه غير مسمع والمصنف رحمه الله لما حذفه كان إشارة الى تقدير المفعول بلا اشتباه ثم لما كان نبو مسمع مخاطب عن المسموع لكرهته في قوة كون المسموع مما يذو عنه سمعه لافرق بينهما لا لاجتماع الاضافة والاعتبار جوز في هذا الوجه المبني على النبو كون غير مسمع مفعول اسمع بتقدير موصوف أي كلاما ولزم اعتبار حذف المفعول الأول أعني مخاطب دون الترك لأن نبو سمعه وعدم رضاه انما هو بكون الكلام غير مسمع اياه لا كونه غير مسمع على الإطلاق وحاصل الوجه الثاني عند الخشعي كالمصنف اسمع غير مجاب الى مائدة اليه بمنزلة من لم يسمع شيئا والثالث اسمع نابي السمع عن المسموع لكونه غير مرضي إذا سمع كلاما يذو عنه السمع ولذلك كان الفرق بينهما ظاهرا وأما السؤال بأنه لم لا يجوز في الوجه الثاني أيضا أن يكون غير مسمع مفعول اسمع فبني على توهم أنه لا فرق بينهما الا بكون المفعول المقدر جوابا يوافقك أو كلاما لا يرضاه وليس كذلك ولا يخفى عليك أنه اذا قبل اسمع جوابا غير مسمع بمعنى كونه غير موافق للمخاطب لم يستقم الابان يجعل عدم سمعه عبارة عن نبو السمع عنه وكان هذا هو الوجه الثالث لا الثاني وقوله غير مسمع اياه إشارة الى تقدير المفعول الأول على هذا الوجه وقوله فيكون مفعولا به أي غير مسمع وعلى ما قبله هو حال وقواهم أسمعه بمعنى سبه كذا قال الراغب وكان أصل أسمعه ما بكره فحذف مفعوله نسبيا وتعرف في ذلك (قوله وراعى انظرنا) أو اسمع كلاما وهو شبه الحكمة سبب عندهم اما لانها من الزعونة أو لاشباعهم بعنون راعينا تحقير الاله بأنه بمنزلة عدمهم وراعى عنهم وقوله نقاطهم لانه مما يحتمل الذم والمدح لا ينافي قولهم سمعنا وعصينا لانه

وقرئ الكلام بكسر الكاف وسكون اللام جمع كلمة تخفيف كلمة (ويقولون سمعنا) قولك (وعصينا) أمر لك (واسمع غير مسمع) أي مدعو عليك بلا سمعت لهم أو موت أو اسمع غير مجاب الى مائدة اليه أو اسمع غير مسمع كلاما ترضاه أو اسمع كلاما غير مسمع اياه لأن أذنك تنبوعه فيكون مفعولا به أو اسمع غير مسمع مكرها من قولهم أسمعه فلان إذا سمع به وانما قالوه نقاطا (وراعنا) انظرنا ناسكك أو نفهم كلامك

(لياليتهم) قتلها وصرقها للكلام الى ما يشبه السب حيث وضعوا راعنا المشابه لما يتسبون به موضع انظرنا وغير مسمع موضع لا سمعت مكروها وقتلها وصرقها ما يظهرون من الدعاء والتوقير الى ما يضرهم من السب والتحقيق فاقا (وطعن في الدين) استهزأ به وسخرية (ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا) ولو ثبت قولهم هذا مكان ما قالوه (لكان خبر الهم وأقوم) لكان قولهم ذلك خبر الهم وأعدل وانما يجب حذف الفعل بعد لوفى مثل ذلك لانه لا أن عليه ووقعه موقعه (ولكن لعنهم الله يكفرهم) ولكن خذلهم وأبعدهم عن الهدى بسبب كفرهم (فلا يؤمنون الا قليلا) الايمان قليلا لا بعبأيه وهو الايمان ببعض الآيات والرسول ويحتمل أن يراد بالقلة العدم كقوله قليل التشكي للهم بصيبيه

أو الا قليلا منهم آمنوا أو سيجؤمنون (يا أيها الذين آمنوا) الكتاب آمنوا بما نزلنا من عندنا فمما هم من قبل أن نظم وجوها فتردها على أديارها) من قبل أن نخرن خطيط صورها ونجعلها على هيئة أديارها بمعنى الاقفاة أو تنكسها الى ورائها في الدنيا أو في الآخرة وأصل الطمس ازالة الاعلام الماثلة وقد يطلق بمعنى الطمس في ازالة الصورة ولطلق القلب والتغيير ولذلك قيل معناه من قبل أن نغير وجوها فقلب وجاهتها واقبالها وانكسوها الصغار والادبار أو نردها الى حيث جاءت منه وهي اذرعات الشام يعني اجلاء بني النضير ويقرب منه قول من قال ان المراد بالوجوه الرؤساء أو من قبل أن نظم وجوها بأن نعمي الابصار عن الاعتبار ونضم الاسماع عن الاصغاء الى الحق بالطبع ونردها عن الهداية الى الضلالة (أو نأفهم كالعنا أصحاب السب) أو نغفرهم بالمسخ كما أخزينا به أصحاب السب أو نغفرهم مثل سبهم

بجاهرة لانفاق لاحتمال أنهم قالوه فيما بينهم أو لم يقولوه لكن أشبهت حالهم من يقوله وأيضا المجاهرة بالعصيان لانفاق نفاقهم بايها الدعاء وعدم اظهار سبه (قوله قتلها وصرقها للكلام الخ) القتل والى يكون بمعنى الانحراف والالتفات والانعطاف عن جهة الى أخرى كقوله تعالى ان تصعدون ولا تلوون على أحد ويكون بمعنى ضم إحدى نحو طاقات الحبل على الأخرى فأشار المصنف رحمه الله الى أنه يجوز أن يكون من الأول ومعناه صرف الكلام عن جانب المدح الى جانب السب أو المراد أنهم يضمنون أحدهما الى الآخر والحامل عليه كله النفاق وهو مفعول لاجله أو حال وظاهر كلامه الأول وفسر الطعن بالاستهزاء وأصله الوخز والوقعة من طعن بالرمح (قوله ولو ثبت قولهم هذا الخ) بأن قالوا سمعنا وأطعنا مكان سمعنا وسمعنا واسمع فقط مكان اسمع غير مسمع وانظرنا مكان راعنا واسم كان ضميرا المصدر الموقول وقوله خبر الهم وأقوم أي مما طعنوا وقتلوا ولا يخفى موقع أقوم في مقابلة القتل وجعله فاعل ثبت المقدرة لانه أن عليه اذهى حرف نو كيد وثبت حل في محله وهو مذهب المبرد وقيل انه مبتدأ لا خبره وقيل خبره مقدر (قوله الايمان قليلا الخ) قليلا يجوز فيه أن يكون منصوبا على الاستثناء من لعنهم الله أي لعنهم الله الا قليلا منهم آمنوا فلم يلعنوا ومن فاعل لا يؤمنون والقليل عبد الله بن سلام رضى الله عنه وأضرابه وكان الوجه فيه الرفع على البدل لانه من كلام غير موجب أو هو صفة مصدر محذوف أي الايمان قليلا لانهم وحدوا وكفروا بحمد صلى الله عليه وسلم وشربته فالايمان بمعنى التصديق لا الايمان الشرعي أو أن المراد بالقليل كما ورد في قول الشاعر قليل التشكي بمعنى لا تشكى له والمراد أنهم لا يؤمنون الايمان بعدد ما أفاض على حد لا يدورون فيها الموت الامواتة الاولى أي ان كان المهدوم ايمانا فم يحدون شيئا من الايمان فهو من التعاليم بالمحتمال أو أن ما أحد ثبوته منه لما لم يشتمل على ما لا بد منه كان معدوما لعدم الكل بجزئه واستعمال القلة في العدم لعدم الامتداد به ودخوله بقلته طريق القناء وبهذا التقرير يسقط ما قيل ان القلة وان استعملت في العدم في قولهم قليا يقول ذلك أحد أو أقل رجل يفعل ذلك غير ان التركيب الاستثنائي بأياه اذا قلت لم أقم الا قليلا اذ معناه انتفاء القيام الا قليلا أما أنك تتنى ثم توجب ثم يرد بالايجاب بعد التني نقيا فلا لانه يلزم أن تكون الاو ما بعد هالفا والآن التني فهم مما قبله فاي فائدة فيه (قوله قليل التشكي للهم بصيبيه) • كثيرا الهوى شتى النوى والمسالك

هو من الحاسة وقائلة تأبط شرا وقيل أبو كبير الهذلي أي هو كثير الهم مختلف الوجوه والطرق لا يقف أمه على فن واحد بل يتجاوز الى فنون مختلفة صبور على النوائب لا يكاد يشكى منها فاستعمل لفظ قليل وأراد به نقي الكل وقوله الا قليلا منهم آمنوا اشارة الى أنه متعنى من لا يؤمنون ومزما فيه (قوله من قبل أن نخرن خطيط صورها الخ) المراد بخطط الصور ما صور به البارى بقلم قدرته في الوجه من الحاجب والانف ونحوه وطمسها أن تسوى وتجعل كادبارها أي ما خلفها وهو القفا فانه لا تصوير فيه فحينئذ يكون الطمس والرذ على الاعقاب واحدا فلا يشاءب عطفه بالقفا الا أن يقول نظم بغير الطمس أو يجعل من عطف المفصل على الجملة وقوله أو تنكسها الخ أي فجعل العيون وما معها في القفا فقلب صورهم وهذا ما مسخ في الدنيا وأنه يكون في الآخرة لتشهيرهم (قوله وأصل الطمس ازالة الاعلام الماثلة الخ) الماثلة بالنساء الماثلة بمعنى المنتصبة في الطرق علامة لها والماثلة تخريف من التماسخ وهذا المعنى مشهور في اللسان واللغة كقوله طامس الاعلام مجهول فن قال لم نجده في اللغة لا يحتاج الى الجواب والطمس محو النقوش والصور ولذا أريد به مطلق التغيير سواء كان عن هيئة أو صفة والطمس بمعنى التغيير راجعة على ادبارها كناية عن اخراجهم من ديارهم الى اذرعات أرض الشام وبني النضير من يهود المدينة واذا فسر الطمس بالطبع على حواسها وانظم عليها فهو استعارة كجاء (قوله أو نغفرهم بالمسخ الخ) أصل معنى الامن الطرد والابعاد وهو عقوبة وخزي فلذا فسر به وأما ارادة المسخ فلانه اخراج

عن خلقهم وجنسهم فكانه طرد لكنه بعيد وقد يطلق اللعن ويراد به الدعاء به وهو معنى قوله على اسائك
 الخ وأصحاب السبت اليهود (قوله أولاد بن علي طريق الالتفات) لانه بعد تمام النداء مقتضى الظاهر
 الخطاب وأما قوله فالظاهر الغيبة ويجوز الخطاب لكنه غير فصيح كقوله * يا من يعز علينا أن نفار قهم *
 وقوله وعطفه الخ لانه هو أقرب منه فلا يليق عطفه بأو ومن حل الوعيد الخ أي في قوله نظم من الخ
 قال انه سبق لهم أو وقوعه مشروط بعدم إيمان أحد منهم وغير قول الزنخري مشروط بالإيمان إلى
 قوله مشروط بعدم إيمانهم لا احتياجا إلى التأويل بأن الوعيد مشروط ومعلق بالإيمان وجودا وعدما
 فان وجد الإيمان لم يقع والواقع وقد وجد فلم يقع وقيل انه على حذف مضاف أي بعدم الإيمان لاقرينة
 العاقبة (قوله بايقاع شيء الخ) يعني المراد بالامر معناه المعروف أو هو واحد الامور والمراد الوعيد
 أو ما قضى وقد روي مفعولا بمعنى نافذا واقعا في الحال أو كائنا في المستقبل لا محالة فيقع ما وعدتم به
 فاحذروه (قوله لانه ثبت الحكم على خلود الخ) قيل الاولى الاقتصار على الوجه الاول لان الثاني مبني
 على أن فعل الله مبني على استعداد المحل وهو مذهب الفلاسفة والشرك يكون بمعنى اعتقاد أن الله
 شر يكاد يمتنع الكفر مطلقا وهو المراد هنا وقد صرح به في قوله تعالى في سورة لم يكن بقوله ان الذين
 كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدين فيها فلا يتيقن شبهة في عموم (قوله وأول المعتزلة
 الخ) ردة على الزنخري فيما نسبته هنا وتقريره كما قال التحرير انه لا يخفى في أن ظاهر الآية التفرقة
 بين الشرك ومادونه بأن الله لا يغفر الاول البتة ويغفر الثاني لمن يشاء ونحن نقول بذلك عند عدم التوبة
 فقلنا لا يتعلل بقرينة الآيات والاحاديث الدالة على قبول التوبة في جميعها ومغفرتهم ما عندها
 بلا خلاف من أحد لا يقال حقيقة المغفرة المستزكية اظهار الاثر والمواخذة على ما هو باق كالعصية
 المتصفيها النقص تاب أول يثبت وهذا لا يتصور في الشرك الا على تقدير عدم التوبة عنه بالإيمان اذ
 هو مع الإيمان يزول عنه بالعلمية ولا يبقى حتى يغفر وانما المغفرة بالنسبة اليه ترك التعبير بمسالف
 منه وهما ممتنان مقترقان لا يقع اللفظ عليهما فلا حاجة في الآية إلى التقييد بعدم التوبة اذ لا مغفرة
 للشرك الباقى البتة بخلاف مادونه لمن يشاء لاننا نقول الزائل بالإيمان هو الكيفية الحاصلة في النفس
 والاعتقاد الباطل وأما كونه قد أشرك فمسؤول كونه قد زنى وأما المعتزلة فلا يقولون بالتفرقة بين
 الشرك ومادونه من الكفار بل أنهم ما يغفران بالتوبة ولا يغفران بدونها فحلوا الآية على معنى أن الله
 لا يغفر الا لشرك لمن يشاء أن لا يغفر له وهو غير النائب ويغفر مادونه لمن يشاء أن يغفر له وهو النائب
 فقصد المتن بما قيد به المثبت على قاعدة التنازع لكن من يشاء في الاول المصرين بالاتفاق وفي الثاني
 التائبون قضاء ملق التقابل وليس هذا من استعمال اللفظ الواحد في معنيين متضادين لان المذكور
 انما يتعلق بالثاني وقد روي الاول منه والمعنى واحد لكن مفعول المشيئة يقدر في الاول عدم الغفران
 وفي الثاني الغفران بقرينة سبق الذكر فان قيل لا ينبغي أنه لا بد في من يشاء من طائفة على الموصول وهو
 في المثبت تقديره من يشاء الله أن يغفر له والمتن لا يتوجه اليه قلنا امراده التوجه الى افظ من يشاء من
 الحل على ما يناسب من المعنى وعبارته فهم أن العائد الى الموصول ضمير الفاعل كما قيل وليس كذلك
 ولقاتل أن يقول بعد ذلك سليم ما راجحه لتخصيص كل من الصديقين بما ذكر لان الشرك أيضا يغفر
 للنائب ومادونه لا يغفر للمصر من غير فرق بينهما وسوق الآية ينادى على التفرقة وبأخذ بكظم
 المعتزلة حتى ذهب البعض منهم الى أن يغفر عطف على المتن والذي منسحب عليهما فالآية لا تنوبه
 بينهما لا للتفرقة وهو من تحريف كلامه تعالى (قوله اذ ليس عموم آيات الوعيد بالمحافظة الخ) يعني
 أنه ترك المفعول الاول للمحافظة على عموم فان حذفه يفيد ذلك فذكر أنه لا وجه للمحافظة عليه
 في أحد هادون الآخر وأما كونه من التنازع كما قرره التحرير فتبين مع اختلاف متعلق المشيئة

أو ناضهم على لسانك كما لعناهم على لسان داود
 والضمير لأصحاب الوجوه أو للذين على طريقة
 الالتفات أو للوجوه أو أريد بها الوجوه
 وعطفه على الطمس بالمعنى الاول يدل على
 أن المراد به ليس مسح الصورة في الدنيا من
 حل الوعيد على تغيير الصورة في الدنيا طال
 انه بعد مقرب أو كان وقوعه مشروطا بعدم
 إيمانهم وقد آمن منهم طائفة (وكان أمر الله)
 بايقاع شيء أو وعيده أو ملحكم به وقضاء
 (مفعولا) نافذا أو كائنا فيقع لا محالة
 ما وعدتم به ان لم تؤمنوا (ان الله لا يغفر أن
 يشرك به) لانه ثبت الحكم على خلود صلبه
 ولانه ذنب لا يمتنع عنه أن لا يستعد
 للعفو بخلاف غيره (ويغفر مادون ذلك) أي
 مادون الشرك صفيرا كان أو كبيرا (من
 يشاء) تفضلا عليه واحسانا وأول المعتزلة
 القائلين على معنى أن الله لا يغفر لشرك لمن
 يشاء وهو من لم يذب ويغفر مادونه لمن يشاء
 وهو من تاب وفيه تقييد بلا دليل اذ ليس
 عموم آيات الوعيد بالمحافظة أولى منه

ونقض لذهم فاذ لم يطق الا امر بالمشيئة شافي وجوب التعذيب قبل التوبة والصغ بعد ما قاله كافي جهة عليهم فهي جهة على الخوارج الذين زعموا أن كل ذنب شرك وأن صاحبه خالد في النار (ومن يشرك بالله فقد اترى انما عظميا) ارتكب ما يستحق دونه الاثم وهو اشارة الى المعنى الفارق بينه وبين سائر الذنوب والافتراء كما يطلق على ١٤٦ القول بطلان على الفعل وكذلك الاختلاق (المراد بالذين يرتكبون

أنفسهم) يعني أهل الكتاب قالوا نحن أبناء الله وأحباؤه وقد نال ناس من اليهود جازا بأطفالهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا هل على هؤلاء ذنب قال لا قالوا اراهم ما نحن الا كهنتهم ماعنا بالهار كثرنا بالليل وما هذا بالليل كثرنا بالهار وفي معناهم من ترك نفسه وأخى عليها (يل الله برك من يشاء) تنبيه على أن ترك كنهه من المعتقد بهادون ترك كنهه فانه العالم بما ينطوي عليه الانسان من حسن وقبح وقد ذمهم وترك المرفضين من عباده المؤمنين وأصل التزكية نفي ما يستعجب فعلا أو قولا (ولا يظنون) بالذم أو العقاب على ترك كنههم أنفسهم بغير حق (تبيلا) أدنى ظلم وأصفه وهو الخط الذي في شق النواة يضرب به المثل في الحفارة (انظر كيف يفترون على الله الكذب) في زعمهم أنهم أبناء الله سبحانه وتعالى وأزكيا منه (وكنى به) زعمهم هذا أو الافتراء (انما بينا) لا يخفى كونه ما نأمن من بين آثامهم (المراد بالذين أوفوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجلبث والطاغوت) نزلت في يهود كانوا يقولون ان عبادة الاصنام أرضى عند الله مما يدعو اليه محمد عليه الصلاة والسلام وقبل في حينه بن الخطب وكتب بن الاشرف في جمع من اليهود خرجوا الى مكة يحالفون قريشا على محاربة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا أنتم أهل كتاب وأنتم أقرب الى محمد منكم البنا فلأنهم مكرهم فامجدوا لا كتمان حتى قطعتم اليكم فقهوا والجبث في الاصل اسم صنم فاستعمل في كل ما عبد من دون الله وقبل أمه الجلبث وهو الذي لا خيرة قبلت سببه تاه والطاغوت يطلق لكل باطل من عبود أو غيره (ويقولون للذين كفروا) لا لهم وفيهم (هؤلاء) اشارة اليهم (أهدى من الذين آمنوا وسميلا) أقوم ديننا وأرشد طريقنا (أولئك الذين لعنهم الله ومن طعن الله فلن تجده نصيرا) يمنع

فيه ما يماز كره لتوجيهه تعسف لا يصلح ما أفسده الدهر (قوله ونقض لذهم الخ) رده صاحب الكشف فقال وما قاله بعض الجماعة من أن التقييد بالمشيئة شافي وجوب التعذيب قبل التوبة وجوب الصغ بعد ما لم يصدر عن ثبت لأن الوجوب بالحكمة يؤكده المشيئة عندهم وإضافته أشار بتنبهه بأن الامر يبدل القطار لمن يشاء ولا يبدل الدينار لمن لا يشاء بأن المشيئة بمعنى الاستحقاق وهي تقتضي الوجوب وتؤكد كفاها المدقق فلا يرد ما ذكره رأسا ووجه الزام الخوارج يفهم من التقابل فانهم (قوله ارتكب ما يستحق دونه الاثم) هذا من جعله عظيما بعظمته وأنه أكبر الكبائر يقتضي التخليد به دون غيره (قوله والافتراء كما يطلق على القول بطلان وكذلك الاختلاق) الافتراء من الفرى وهو القطع ولأن قطع الشيء مفهومة غالبا غلب في الافساد واستعمل في القرآن في الكذب والشرك والظلم كما قاله الراغب فهو ارتكاب ما لا يصح أن يكون قولاً أو فعلاً فيقع على اختلاف الكذب وارتكاب الاثم كما هنا وهو مشترك فيهما وقيل الاظهر انه حقيقة في اختلاف الكذب أي تعده مجاز في افعال ما لا يصح مرسل أو استعارة ولا يلزمه الجمع بين الحقيقة والمجاز هنا لأن الشرك أهم من القول والفعل لأن المراد معنى عام وهو ارتكاب ما لا يصح كما أشار اليه المصنف رحمه الله تعالى (قوله يعني أهل الكتاب الخ) أحبا جمع حبيب بمعنى محب أو محبوب وقوله الا كهنتهم فيه تجوز أي الاصفهم من أنه لا يصح كتب عليهم ذنب لأن أعمال البنا تكفر ما في النهار وعكسه وترك كنه النفس مذمومة عند الله وعند الناس الا فرض صحيح كالاعتذار بالنعمة وضوء وقوله دون ترك كنه غيره أي ترك كنهه لا يعتد به اذا خالف ترك كنهه فلا ينافي قبول التزكية من الناس كما مر والتركية في الاصل التطهير والتبرئة من القبيح فعلا كقوله قد أفلح من زكاه وقوله خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وأما قولا فظاهر (قوله بالذم أو العقاب الخ) أولا يظنون اذا ذكروا بزيادة أو نقص في وصفهم والقيل مثل بضرب الحفارة كالنقير للنفرة التي في ظاهر النواة والقطمير وهو قشرة النواة الرقيقة وقيل القليل ما خرج بين اصبعيك وكفيك من الوهمج ويجهل المصنف رحمه الله تعالى الاضراب ييل ابطاليا لا بطلان ترك كنه أنفسهم واثبات ترك كنه الله وقيل بل للاضراب عن ذكهم بترك كنههم أنفسهم الى ذمهم بالفضل والحسد للذين همما شر خصلتين وفوق ذليلة ما في التزكية من العجب والكذب وهذا انما يبين أن لواربط قوله أم يحسدون الناس الخ بقوله بل الله تركي من يشاء وهو بعيد لفظا ومعنى اذ هو مرتبط بقوله ألم تر الخ ولاداعي لما ذكره وقوله في زعمهم الخ المراد في ترك كنههم أنفسهم وهي بما ذكر كما مر (قوله لا يخفى الخ) اشارة الى أنه من أبان اللازم لا المتعدي وظهور الذنب بين غيره من الذنوب عبارة عن كونه عظيما منكر (قوله نزلت في يهود الخ) يهود ممنوع من الصرف للعامة والعجمة وهو من الاعلام التي تعاقب عليها اعرافان تعريف باللام وغلبة العلية كاليهود ويهود والمجوس ومجوس وقد جوز تنوينه لانه أريد التنكير والوصفية وهي بالتصغير تصغير حتى علم يودي معروف وكذا كعب وقوله يحالفون بالهملة أي يعاقدون (قوله والجبث في الاصل اسم صنم الخ) قال الراغب الجبث والجلبث الرذيل الذي لا خيرة فيه وقيل التاميل من السبق كما في قوله

همرو بن يربوع شرار الناس أي الناس وهو قول قطرب لأن مادة ج ب ث مهملة وغيره يجعلها مادة مستقلة وأطلق على كل معبود غير الله وكذا الطاغوت وقدمت وقوله لاجلهم يشير الى ان اللام ليس صلة القول ولو كان صلة لقال أنتم أهدى الخ وفسر السبيل بالدين لانه يعبر به عنه وهو الطريق المستقيم وفي نقي النصري بيان لخفيته في استنصارهم عشرين قرش (قوله أم منقطعة ومعنى الهمزة الخ) أم المنقطعة مقدرة ييل والهمزة أي بل أكان الخ والهمزة المقدرة التي أشار اليها المصنف رحمه الله تعالى معناها الانكار أي لا يكون لهم ذلك (قوله أي لو كان لهم نصيب من الملك الخ) قيل أي لا نصيب لهم من الملك لعدم استحقاقهم له بل لاستحقاقهم حرمانه بسبب أنهم لو أوفوا نصيبا منه لما آووا أحدا أقل

المداب عنه بشفاعة أو غيرها (أم نصيب من الملك) أم منقطعة ومعنى الهمزة انكار أن يكون لهم نصيب من الملك وجهل قيل زعمت اليهود من أن الملك سيصير اليهم (فاذا لا يؤمن الناس تقيرا) أي لو كان لهم نصيب من الملك فاذا لا يؤمن أحد ما وازي تقيرا وهو النفرة في ظهور النواة وهذا هو الاخر في بيان زعمهم فانهم يحلو بالآلة يروهم ملوكا فاطنك بهم اذا كانوا اقرا ولا مئة اقربين

ويجوز أن يكون المعنى انكار أنهم أوتوا نصيبا من الملك على الكفاية وأنهم لا يؤثرون الناس شيئا وإذا اذ وقع بعد الواو والقاء لا انشريك مفرد جازفه الالغاء
والاجمال ولذا قرئ فاذا لا يؤثرون الناس على النصب (أم يحسدون الناس) بل يحسدون (١٤٧) رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أو العرب

أو الناس جميعا لأن من حسد على النبوة
فكأنما حسد الناس كلهم كما هم ورشد هم
وبخسهم وأنكر عليهم الحسد كما ذمهم على
البخل وهما شر الرذائل وكان بينهما تلازما
وتحايضا (على ما تأتهم الله من فضله) يعنى
النبوة والكتاب والنصرة والاعزاز وجعل
النبي الموعود منهم (فقد آتينا آل إبراهيم)
الذين هم أسلاف محمد صلى الله عليه وسلم
وأبناءهم (الكتاب والحكمة) النبوة
(وآتيناهم ملكا عظيما) فلا يبعد أن يؤتوه
الله مثل ما آتاهم (فإنهم) من اليهود (من
آمن به) بمحمد صلى الله عليه وسلم أو بما ذكر
من حديث آل إبراهيم (ومنهم من صدق
عنه) أعرض عنه ولم يؤمن به وقيل
معناه من آل إبراهيم من آمن به ومنهم من
كفر ولم يكن في ذلك توهم أمره **كذا**
لا يؤمن كفر هؤلاء أمرك (وكنى بجهنم
سعيرا) ناراً - مرة بهذين بي ما أى أن لم
يجلوا بالعقوبة فقد كانوا ما أعدت لهم من
سعير جهنم (ان الذين كفروا بآياتنا سوف
نصلبهم نارا) كالبان والتقرير بذلك (كما
نضجت جلودهم بجلودناهم جلودا غيرها) بأن
بما ذلك الجلود بعينه على صورة أخرى
كقولك بدلت الخاتم قرطاً أو بأن يزال عنه أثر
الاحراق ليعود احساسه للعذاب كما قال
(ايذوقوا العذاب) أى ليدوم لهم ذوقه
وقيل يخلق مكانه جلد آخر والعذاب
في الحقيقة للنفس العاصية المدركة لآلاته
ادراكها فلا يحذر (ان الله كان عزيزا)
لا يمنع عليه ما يريد (حكيم) يعاقب على وفق
حكمته (والذين آمنوا وعملوا الصالحات
سندخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار
خالدين فيها أبدا) قدم ذكر العذاب
وعبد هم على ذكر المؤمنين وعبد هم لأن
الكلام فيهم وذكر المؤمنين بالعرض (اهم
فيها أزواج مطهرة وندخلهم ظللا ظلالا)
فيها نالاجوب فيه ودائما لا تنسخه الشمس
وهو إشارة إلى النعمة الدائمة والظليل

قليل منه ومن حق من أوتي الملك الاينار وهم ليسوا كذلك فالقاء في فاذا اللسبية والجزائية لشرط
محذوف هو ان حصل لهم نصيب لولو كن لهم نصيب كما قدره المصنف رحمه الله تعالى تبعا للزمخشرى
لأن القاء لا تنفع في جواب لو سيما مع اذا والمضارع وما قبل ان لوهنا بمعنى ان وعدم وقوع القاء
في جواب لو المستعارة لمعنى ان ممنوع فكأنه لا ينفذ في الامور العقلية لا يسمع (قوله ويجوز أن يكون
القاء في جوابها) يستدعي معلوم ويجوز المنع في الامور العقلية لا يسمع (قوله ويجوز أن يكون
المعنى الخ) أى القاء اما جواب شرط أو عاطفة ومعنى الهمزة انكار المجموع من المعطوف والمعطوف
عليه بمعنى لا ينبغي أن يكون هذا الذى وقع وهو أنهم قد أوتوا نصيبا منه ويعقبه منهم البخل بأقل
القليل وقائدة اذ ازيدة الانكار والتوبيخ حيث يجعلون ثبوت النصب الذى هو سبب الاعطاء ميبا
ممنوع فقوله وأنهم لا يؤثرون عاف على أنهم أوتوا على الاول الانكار بخصوص بالجمله الاولى أى كون
لهم نصيبا من الملك وعلى هذا الى مجموع الامرين والهمزة لانكار بمعنى لم كان وعلى الاول معناه لم يكن
هذا مستلحا في الكشف والمصنف رحمه الله تعالى خالف في جعل الانكار فيه ما معنى لم يكن ومعنى قوله
على الكفاية أنه يلزم من عدم اعطائهم القليل أن لا يكون لهم ملك فالانكار بحسب الظاهر وان كان بمعنى
لم كان فإله الى أنه لم يكن ولا يكون فتى اعطاء القليل وأريدنى لازمه وهو الملك (قوله واذا اذا
وقع الخ) لانه شرط في اعماله الصادرة فان نظر الى كونها في صدر جملتها نصبت وان نظر الى العطف
وكونها تابعة لغيرها أهملت وقراءة النصب شاذة منقولة عن ابن مسعود وابن عباس رضى الله تعالى
عنهم (قوله بل يحسدون الخ) يعنى أم حساسة شاذة منقولة عن ابن مسعود وابن عباس رضى الله تعالى
الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله تعالى عنهم لحسد هم لهم على الدين أو حسدوا العرب
اذ بعث منهم النبي صلى الله عليه وسلم وزل القرآن بلسانهم أو حسدوا جميع الناس حيث نازعوا
في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم التي هي ارشاد لجميع الخلق فهو مجاز على هذا وقوله كمالهم ورشدهم
بالنصب بدل من الناس بدل اشتمال أو منصوب بنزع الخافض وبخسهم بالتشديد في الخفاء المجبة عليها
سين مهيضة وقوله كان بينهم تلازما لما كان في نفس الامر لا تلازم بينهما أى بكان لذلك اذ رب يتقبل
لا يحسد وحسود لا يبخل وقوله النبوة والكتاب راجع الى تفسير الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه وجعل النبي منهم راجع الى تفسيره بالعرب وأبناءهم لانهم من اسحق وهو من اسمعيل
واذا كان كذلك فلا فائدة في الحسد سوى الاعتراض على الحكمة الربانية وترك تفسير الحسد باستكثار
نسائه مع ما كان لسيما وداود عليها الصلاة والسلام من أكثر بكثير من ذلك لبعده وعدم ما يدل
عليه مع جعل الناس فيه بمعنى النبي صلى الله عليه وسلم والحسد بمعنى الطعن والذم (قوله وقيل
معناه الخ) ضميره لآبراهيم صلى الله عليه وسلم فهو تسمية له عليه الصلاة والسلام ويؤيد بالتشديد بمعنى
بضعف وكذا جعلوا وقوله كالبان بيان لوجه ترك العطف (قوله بأن يعاد ذلك الجلد بعينه الخ)
إشارة الى دفع ما يقال ان الجلد الثاني لم يبعث فكيف يعذب بأنه هو العاصى باعتبار أصله فإنه لم يبدل
الاصفة لا مادته الاصلية فلا يكون التمثيل بالجلود العاصية فان الاختلاف في الصورة فقط أوفى
النسخ وعدمه أو أنه يعاد بعد العدم بناء على جواز إعادة المعدم بعينه أو أن العذاب انما هو على
النفس الحساسة وإعادة ذلك لتجديد عذابها وتقوية وقوله والعذاب في الحقيقة الخ فالعذاب هو
العاصى لا غيره مع أنه لا يسأل عما يفعل واليه أشار بعبده (قوله فينا نالاجوب فيه الخ) فيثان
بمعنى متصل منبسط فيعال من الفتن بغاه ومثناة تخفية يؤن بينهما ألف كانه كثير الانسان وقيل فلان
من الفتن وليس بواضح ولا وجه لافترافه حيث لا جواب بضم الجيم وفتح الواو جمع جواب بمعنى فرجة
ولا تسخنة بمعنى لازية والظليل صفة اشتقت من الظل لتأ كيد كاهو عادتهم في يوم أيوم وغيره وقيل انه
اتباع (قوله خطاب بيم المكلفين الخ) غير عبارة الكشف وقيل نزل لان عموم الحكم لا ينافي

صفة متفقة من الظل لتأ كيد كاهو عادتهم في يوم أيوم (ان الله بامركم ان تؤذوا الامانات الى أهلها) خطاب بيم المكلفين والامانات
وان نزل يوم الفتح في عثمان بن طلحة بن عبد الدار لما أثنى على باب الكعبة وأبى أن يرفع المفتاح ليدخل فيها وقال لو عات أنه رسول الله لم أمنعه

خصوص السبب وهو مراد الزمخشري أيضا كما ذكره شراخه (قوله غلوى على كرم الله وجهه الخ)
 في الكلام حذف وإيجاز بمعنى قتل فأسأله على رضى الله تعالى عنه أن يفتح الباب فأبى وروى بعض
 الشيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم حل عليا رضى الله تعالى عنه على عاتقه حتى صعد سطح الكعبة
 وأخذ المفتاح وقال قد خبل لي أنى لو أردت لبلغت السماء قبيل وهو مخزج في بعض كتب الحديث
 وسدانة الكعبة بكسر السين المهملة خد منها وتولى أمرها كفتح بابها وإغلاقه يقال سدن بسدن سدانة
 فهو سدان والجمع سدنة (أقول) هكذا ذكره الثعلبي والبعثى والواحدى رجمهم الله تعالى لكن قال
 الأشجوني المعروف عند أهل السير أن عثمان بن طلحة أسلم قبل ذلك في هدنة الحديبية مع خالد بن الوليد
 وعمر بن العاص كما ذكره ابن اسحق وغيره وجرم به ابن عبد البر في الاستيعاب والتوروى في تهذيبه
 والذهبي وغيرهم وما ذكر من أن السدانة في أولاد عثمان يخالف قول ابن كثير في تفسيره أن عثمان دفع
 المفتاح إلى أخيه شيبة فهو في بدوله إلى اليوم وهو الصحيح (قوله وإذا حكمتم الخ) في التسهيل الفصل
 بين العاطف والمعطوف إذا لم يكن فعلا بالظرف والجار والمجرور جاز وليس ضرورة خلافا لابي على كما
 هنا وكفى قوله وفي الآخرة حسنة وإذا كان فعلا لم يجوزوا الجملة ما ذكر من الآيات وقيل الممنوع إذا كان
 العاطف على حرف ويجوز في غيره والكلام عليه مفصل في محله (قوله أى وأن تحكموا بالانصاف
 والسوية الخ) السوية إشارة إلى حقيقة العدل وفي هذا العطف كلام وهو أنه هل يجوز الفصل بين حرف
 العطف والمعطوف بالظرف كما هنا فإن أن تحكموا معطوف على أن تؤذوا وقد فصل بينهما إذا تم أن
 الظرف أن تعلق بما بعده أن يخافى حيز الموصول الحرفى لا يتقدم عليه وأن تعلق بما قبله لا يستقيم المعنى
 لأن تأدية الامانة ليس وقت الحكومة ولذا ذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى أنه متعلق بمقدور يخسره
 المذكور أى وأن تحكموا إذا حكمتم بالعدل بين الناس أن تحكموا التسليم مما ذكر من أجاز التقدّم
 والفصل لا يأتى وكلام المصنف محتمل وقوله ولأن الخ قول مقابل لعموم الخطاب السابق وسواء أمانة
 لأنه لم يرد الله نزعها منه ولأنه أخذ بصورة حتى فليس بقصص لانه بأمره صلى الله عليه وسلم وقوله أو يرضى
 بحكمكم إشارة إلى جواز الحكم (قوله أى نعم شيأ يعظكم به الخ) في التسهيل فاعل نعم ظاهر
 معرف بالالف واللام أو مضاف إلى المرفوع وقد يقوم مقامه معرفة فامة وقا قاله بيوبه والنكساف
 لا موصولة خلافا لابن السراج والفارسي ولا نكرة حمزة خلافا للزمخشري والفارسي في أحد قوليه
 يعنى ما عندهما في محل نصب على التميز واعتراض عليه بأن ما مساوية للمضمر في الإيهام فلا تميز لأن
 التميز ليسان جنس المميز وأجيب بنوع كونها مساوية له لأن المراد بهائى عظيم والضمير لا يدل على ذلك
 وقال التحرير وجه وقوع ما الموصولة فاعل نعم أنها في معنى المرفوع باللام والمخصوص بالمدح محذوف
 سواء كانت منصوبة على التميز للضمير المستتر الميم الذى هو فاعل نعم ويعظكم صفة لها أو مرفوعة
 على أنها فاعل ويعظكم صلتها وأما ما قيل أن ما تميز بمعنى شيأ أو فاعل بمعنى الشئ ويعظكم صفة
 محذوف هو المخصوص بالمدح فيعبد بل غير مستقيم فيمن يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف لبقاء
 الجملة الواقعة خبرا خالية عن العائد على أن جعل ما بمعنى الشئ المرفوع من غير صلة ليس بشئ وفيه
 تأمل ومن الغريب ما قيل أن ما كافة (قوله يريد به أمراء المسلمين الخ) اختلاف السلف في أولى
 الأمر المأمورين بطاعتهم فقيل هم أمراء السرايا وهو جمع سرية طائفة من الجيش يباغ أقصاها أربعة مائة
 تبعث إلى العدو معو بذلك لأنهم يكونون خلاصة العسكر وخيارهم من الشئ السرى أى التفسير
 ووجه التخصيص أن في عدم اطاعتهم ولا سلطان ولا حاضرة مفيدة عظيمة وقيل أولو الفقه والعلم ووجه
 التخصيص أنهم هم الذين يرجعون إلى الكتاب والسنة ووجه كثير على ما يعم الجميع لتناول الاسم لهم
 لأن للأمراء أمر تدبير الجيش والقتال والعلماء حفظ الشريعة وما يجوز وما لا يجوز فأمر الناس بطاعتهم
 ما عدوا يقرينه ما قبله وكانوا أعد ولا مرضين موثوقا بدينهم وأمانتهم وقيل الاظهر أن المراد بهم الحكام

غلوى على كرم الله وجهه يده وأخذ منه
 وفتح فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وصلى ركعتين فلما خرج سأله العباس
 رضى الله عنه أن يعطيه المفتاح ويجمع
 له السقاية والسدانة فأمره الله تعالى أن
 يرده إليه فأمر عليا رضى الله تعالى عنه
 بأن يرد ويمنذرا إليه وصار ذلك سببا لسلامه
 ونزل الوحي بأن السدانة في أولاده أبدا
 (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا
 بالعدل) أى وأن تحكموا بالانصاف
 والسوية إذا قضيت بين من ينفذ عليه أمركم
 أو يرضى بحكمكم ولأن الحكم وظيفة الولاية
 قيل الخطاب لهم (أن الله نعم ما يعظكم به)
 أى نعم شيأ يعظكم به أو نعم الشئ الذى
 يعظكم به فإما منصوبة موصوفة يعظكم به
 أو مرفوعة موصولة به والمخصوص بالمدح
 محذوف وهو المأمور به من أداء الامانات
 والعدل في الحكومات (أن الله كان جميعا
 به) أى بأقوالكم وأحكامكم وما تفعلون
 في الامانات (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله
 وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) يريد
 بهم أمراء المسلمين في عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وبعده ويندرج فيهم الخلفاء
 والقضاة وأمراء السرية

• (الحكام فاعل نعم) •

صلى الله عليه وسلم والمراجعة الى سنته بعده واستدل به منكرو القياس وقالوا انه سبحانه وتعالى اوجب رد المختلف الى الكتاب والسنة دون القياس واوجب بان رد المختلف الى المتعوض عليه انما يكون بالتشديد والبناء عليه وهو القياس وقد يدلك الامر به بعد الامر بطاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم فانه يدل على ان الاحكام الثلاثة مثبت بالكتاب ومثبت بالسنة ومثبت بالرد اليهما على وجه التماس (ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فان الاعيان يجب ذلك (ذلك) أى الرد (خير) لكم (واحسن تأويلاً) عاقبة أو أحسن فأوبى لمن تأويلكم بلا رد (الم ترائى الذين يزعمون انهم آمنوا بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكوا الى الطاغوت) من ابن عباس رضى الله تعالى عنهم أن منافقاً خاصم عبداً فعدا اليهودى الى النبي صلى الله عليه وسلم ودعا المنافق الى الكذب بن الاشرف ثم انهم ما احتكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لحكم اليهودى فلم يرض المنافق بفضائه وقال تصاكم الى عمر فقال اليهودى لعمر رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرض بفضائه وناخه اليك فقال عمر رضى الله تعالى عنه للمنافق اكدك فقال نعم فقال مكانك حتى اخرج اليك فادخل فأخذ سيفه ثم خرج فضربه به عنق المنافق حتى برد وقال هكذا أقضي لمن لم يرض بفضاء الله ورسوله قتلته وقال جبريل أن عمر قد فرق بين الحق والباطل فجنى الفاروق والطاغوت على هذا كعب بن الاشرف وفي معناه من يحكم بالباطل ويؤثر لاجله فسبحي بذلك لفرط طغيانه أو تشبهه بالشيطان وألا ان تصاكم اليه تصاكم الى الشيطان من حيث انه الحامل عليه كما قال (وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً مبيناً) وقرئ أن يكفروا

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيِّمِ (٣٨ شهاب ث) نَعَالِي أَوْلِيَاءُ زَمَانٍ الطَّاعُونَ بِخَيْرٍ مِنْهُمْ (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا اللَّهَ مَا أَنْزَلَ إِلَهُهُ إِلَى الرُّسُلِ) وَرَأَى نَعَالِي الْإِسْلَامِ عَلَى أَنَّهُ حَذَفَ لَمْ يَفْعَلْ أَغْنَى طَاعَتُهُمُ الْإِسْلَامَ لَوْ أَدَّاهُمْ

فصار تعالى واخوت قدّموا ومنه قول أهل مكة تعالى بكسر اللام للمرأة وفي شعر الجحدي
 «تعالى أفاضك الهموم تعالى» والوجه فتح اللام انتهى يعني أن فيه لغة بجذف لامه اعتبارا
 بالمهملة أي لغزله لأن المحذوف لها كالموجود فتصير اللام كاللام فتضم كآخر الكلمة قبل واو الجمع
 وهذه لغة مسبوقة فيه أثبت ابن جني وإن كانت ضعيفة فلا عبرة بغيره من الشاعر فيها كبن هشام وإذا
 قرئ بها فقد انقطع النزاع وأصل معناه طلب الاقبال الى مكان عال ثم عم والشعر المذكو لا يفراس
 الطرث بن أبي سعيد ابن عم سيف الدولة وهو من الفصحاء الذين يجعل قولهم غزلة روايتهم ويستأنس به
 وقد كان أسرته الروم فسمع هدير جماعة تنوح فقال

أقول وقد ناحت بغيري جماعة * أيا جارتنا هل باتت حالك حالي
 معاذ الهوى ما ذقت طارقة النوى * ولا خطرت منك الهموم ييالي
 أنتمل محزون القواد قوادم * الى غصن نائي المسافة عالي
 أيا جارتنا ما أنصف الدهر بيننا * تعالى أفاضك الهموم تعالى
 تعالى ترى روحا دى ضعيفة * تردد في جسم يعذب بالي
 أينحك مأسور وتبكي طلبقة * وبسكت محزون ويتدب سالي
 لقد كنت أولى منك بالمع مقله * ولكن دمي في الحوادث غالي

(قوله هو مصدر أو اسم للمصدر) كونه اسم مصدر عزاء مكي الى الخليل رحمه الله لكنه غير ظاهر
 وإن لم يكن على المصنف فيه عهدة كما نوهم لأن فعولا مصدر قياسي في اللازم كدخل دخولا بالاتفاق
 وهذا لازم لأن مصدرا يكون متعديا ومصدره الصدود وفي المتعدي كزله زوما ودقسه دفونا فلا وجه
 لكونه اسم مصدر إلا أن يدعى أنه متعدي حذف مفعوله أي يصعدون المتعديين ولا حاجة اليه
 وكونه مصدرا هو الصحيح لما ذكرنا ولذا قدمه المصنف رحمه الله وقوله يصعدون في موضع الحال أي إن
 كانت رأي بصريه والافهي مفعول ثان وقوله يكون حالهم إشارة الى أن في الكلام مقدرها هو العامل
 في كيف وإذا ويحلفون حال من فاعل جاؤك وقوله ما أردنا إشارة الى أن نافية وقوله والتوفيق
 أي لم نرد بالرافعة لغيرك عدم الرضا بحكمك بل أن تصلح بين هذين الخصمين وعلى القول بأنه لحكاية
 أصحاب القليل اذ الجزد الطرفية دون الاستقبال (قوله أي عن عقابهم لمصلحة في استبقائهم) أي عدم
 قتلهم واهلاكهم ورجح النجير الوجه الثاني ويلزمه الاعراض عن طلبهم دم القليل لأنه هدر
 وليس وجه آخر كما قيل (قوله أي في معنى أنفسهم) في نسخة شأن أنفسهم وهماء يعني وفي اعرايه
 ومعناه وجوه أحدها أنه متعلق بقل ومعناه اما قل لهم خالبا لا يكون معهم أحد لأنه أدعى الى قبول
 النصيحة ولذا قبل النصيح بين الملا تقريع واما قل لهم في شأن أنفسهم ومعناها قول لا يبلغا يبلغ
 ما يجرهم عن النفاق والطرفية على الاول حقيقة وعلى الثاني من طرفية اللفظ للمعنى ويؤثر فيهم
 عطف تفسيرى ليلغ منهم يعني يتمكن منهم من جهة الابلاغ والثاني تعلقه بيلغنا وسيأتي (قوله
 أمره بالنجافي الخ) النجافي بمعنى التجاوز من نجافي بمعنى تباعد وهو بناء على أحد معاني الاعراض
 والنصح من الوعظ وتعليق الطرف بيلغنا ذهب اليه الزمخشري ولم يرتضه المصنف رحمه الله لأنه مذهب
 الكوفيين والمشهور مذهب البصريين أن معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف لأن معمول
 اغتياية تقدم حيث يصح تقدم عامله عندهم وقيل انه يصح اذا كان ظرفا دون غيره وقوام بعضهم وقيل انه
 متعلق بمقدر يفسره المذكور وفيه بعد (قوله والقول البليغ في الاصل الخ) أي في أصل وضعه
 لغة لا اصطلاحا كما تقرر في المعاني وهذا معناه اذا أخذ من البلاغة على ما ارتضاء من تعلق اذا قبل
 وأما اذا تعلق بيلغنا ومن البلوغ أي يبلغ أنفسهم ويؤثر فيهم بالمية ترضه المصنف رحمه الله تعالى
 أرجو حبه عنده قال الراغب البلاغة تعالى على وجهين أحدهما أن يكون بذاته بليغا والثاني يجمع

(رأيت المنافقين يصعدون عنك صدودا) هو
 مصدر أو اسم للمصدر الذي هو الصدود والفرق
 بينه وبين الصد أنه غير محسوس والصد
 محسوس ويصعدون في موقع الحال (فكيف)
 يكون حالهم (إذا أصابهم مصيبة) كقتل عمر
 المنافق أو النعمة من الله تعالى (بما قدمت
 أيديهم) من التحاكم الى غيرك وعدم الرضا
 بحكمك (ثم جاؤك) حين يصعدون وما
 عطف على أصابهم وقبل على يصعدون وما
 بينهم ما اعترض (يحلفون بالله) حال (إن
 أردنا الا احسانا وتوفيقا) ما أردنا بذلك
 الا الفصل بالوجه الاحسن والتوفيق بين
 الخصمين ولم نرد بخالفك وقبل جاء أصحاب
 القليل طالعين بدمه وقالوا ما أردنا بالتحاكم
 الى غير الا أن يجسم الى صاحبنا ويوفق بينه
 وبين خصمه (أو لك الذين يعلم الله ما في
 قلوبهم) من النفاق فلا يعني عنهم الكتمان
 والحلف الكاذب من العقاب (فأعرض
 عنهم) أي عن عقابهم لمصلحة في استبقائهم
 أو من قبول معذرتهم (وعظهم) بلسانك
 وكفهم عما هم عليه (وقل لهم في أنفسهم)
 أي في معنى أنفسهم أو خالبا بهم فان النصيح
 في السر أجمع (قولا بليغا) يبلغ منهم ويؤثر
 فيهم أمره بالنجافي عن ذنوبهم والنصح لهم
 والمبالغة فيه بالترغيب والترهيب وذلك
 مقتضى شفقة الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام وتعليق الطرف بيلغنا على معنى
 بليغا في أنفسهم مؤثر فيها ضعيف لأن
 معمول الصفة لا يتقدم الموصوف والقول
 البليغ في الاصل هو الذي يطابق مدلوله
 المقصود به

(وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله) بسبب اذنه في طاعته وأمره المبعوث اليهم بأق طبعه ووكأنه اخرج بذلك على أن الذي لم يرض بحكمه وان أظهر الاسلام كان كافرا مستوجب القتل وتقريره أن ارسال الرسول لما لم يكن الا ليطاع (١٥١) كان من لم يطعه ولم يرض بحكمه لم يقبل رسالته

ومن كان كذلك كان كافرا مستوجب القتل (ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم) بالنفاق أو التحاكم الى الطاغوت (جاؤك) بالتوبة نائبين من ذلك وهو خبر أن اذ متعلق به (فأسألتهم) (الله) بالتوبة والاخلاص (واستغفر لهم الرسول) واعتذر واليك حتى اتصبت لهم شيئا وانما عدل عن الخطاب ولم يقل واستغفرت لهم لان القياس يقتضي هذا لقوله جاؤك تخيما الشأن وتنبها على أن من حق الرسول أن يقبل اعتذار التائب وان عظم جرمه ويشفع له ومن منصبه أن يشفع في كبار الذنوب (لوجدوا الله توابا رحيمًا) اعلموه قابلا لتوبتهم منفصلا عليهم بالرحمة وان فسر وجد بصادف كان توابا حالا ورحيما بدلا منه أو حالا من الضمير فيه (فلا وربك) أي فوربك ولا مزيدة لتأكيد القسم لالتظاهر لافي قوله (لا يؤمنون) لانهم اتزاد أيضا في الاثبات كقوله تعالى لا أقسم بهذا البلد (حتى يحكموك فيما نجر بينهم) فيما اختلف بينهم واختلف ومنه الشجر لتداخل أعضائه ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ضيقا مما حكمت به أو من حكمتك أو شكك من أجله فان الشاكي ضيق من أمره (ويسلموا انسلما) ويتقادوا والى انقيادا بظاهرهم وباطنهم (ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم) نعرضوا بها للقتل في الجهاد أو اقتلوا كما قتل بنو اسرائيل وأن مصدريه أو مفسرة لان كتبنا في معنى أمرنا (أو اخرجوا من دياركم) خروجهم حين استتيبوا من عبادة العجل وقرأ أبو عمرو ويعقوب أن اقتلوا بكسر النون على أصل التحريك أو اخرجوا بضم الواو لا اتباع والتشبيه بواو الجمع في نحو قوله تعالى ولا تنسوا الفضل وقرأ حذرة وعاصم بكسرهما على الأصل والباءون بضمهما اجراءهما مجرى الهمزة المتصلة بالفعل (ما فعلوه الا قليل منهم) الا ناس قليل وهم المخلصون لما بين أن ايمانهم لا يتم الا بأن يسلموا حتى

ثلاثة أو صاف أن يكون صوابا في وضع لغته وطبقا للمعنى المقصود به وصداق في نفسه ففي اخترم وصف من ذلك كان ناقصا في البلاغة والثاني أن يكون بليغا باعتبار القائل والمقول له وهو أن يقصد القائل به أمرا ما في ورده على وجه حقيق أن يقبله المقول له وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا يصح حمله على المعنيين وقول من قال قل لهم أن أظهرتم ما في أنفسكم قتلتم ومن قال خوفهم بمكاره تنزل بهم إشارة الى بعض ما يقتضيه عموم اللفظ اه (قوله بسبب اذنه الخ) يعني أن الاذن بالطاعة بمعنى الامر والرضا بها مجازا وفسر بالتيسير والتوفيق أيضا وقوله وكأنه اخرج أي ذكر دليلا على كفر من لم يرض بحكمه وتصويب قتله واهـ داردمه ولا حجة في الآية لما يقوله المعتزلة من أنه لا يريد الا الخير وأن الشرايس بارادته لان المعنى الا ليطاعه من أذن له في الطاعة وأرادها منه وأما من لم يأذن له فغيره عدم اطاعته فلذا لا يطاعه ويكون كافرا (قوله وانما عدل عن الخطاب الخ) أي لم يقل واستغفرت تخيما لشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث عدل عن خطابه الى ما هو من عظيم صفاته على طريقة حكم الامير ~~ك~~ كما كان حكمت وتغظيم الاستغفار من جهة اسناده الى لفظ في عن علو مرتبته من جهة التعلق بالرسالة وفسر التواب بقابل التوب لما مر (قوله ولا مزيدة لتأكيد القسم الخ) لا تذكري قبل القسم كثيرا فيسئل انما بارز لفتة رأى لا يكون الامر كما زعمه وقيل مزيدة لتأكيد النفي في الجواب ولتأكيد القسم ان لم يكن نفي وارضى الزمخشري وتبعه المصنف رحمه الله أنه التأكيد كيد القسم مطلقا لتكون على غلط واحد لانها زيدت في النفي والاثبات وقال في الاتصاف انها لم تزد في القرآن الامع صريح فعل القسم ومع القسم بغير الله نحو لا أقسم بهذا البلد قصدا الى تأكيد القسم وتغظيم القسم به كأنه قيل اعطاني له كلا اعظام لاستحقاقه فوق ذلك وهذا لا يحسن في القسم بالله ولم يسمع زيادتها مع القسم بالله الا اذا كان الجواب منفيما فدل ذلك على انها مع زائدة موطئة للمقسم عليه الواقع في الجواب ومنه يعلم الفرق بين المقامين والجواب عن قول المصنف والزمخشري انه لا فارق بينهم ما فاتهم فانه معنى بديع (قوله فيما اختلف بينهم واختلف الخ) التشاجر المنازعة والمخاصمة وأصل ما ذته للاختلاف لانهم لما بينهم مختلف أقوالهم ويختلف بعضهم ببعضهم وتعارض أقوالهم وفسر الحرج بالضيق لان أصل معناه كما قال الراغب اجتماع أشياء وبازمه الضيق فاستعمل فيه ثم قيل حرج اذا قلق وضاق صدره ثم استعمل أيضا في الشك لان النفس تقلق منه ولا تطمئن له واليه أشار المصنف رحمه الله وسما في سورة الاعراف (قوله ويتقادوا والى انقيادا الخ) تفسير التسليم بالانقياد والاذعان إشارة الى أنه ليس أمر اراء التصديق المعترف في الايمان وهو ترك الابهاء والخود على ما هو الحق وعلى هذا فالحق نفسه بمرالح بضم الصاد لثابتة السكراهة والابهاء بدليل أن بعض الكفرة كانوا يستيقنون الايات بلا شك لكن يجحدون ظما وعموا فلا يكونون مومنين وأما تفسيره بالشك فيلان القول بأن الايمان هو المعرفة والاعتقاد هكذا قال النجاشي رقتاه (قوله نعرضوا بها للقتل الخ) يعني أن المراد بالقتل اما مباشرة ما يؤذى اليه أو حقيقته وفي أن هذه قولان فقبل مفسرة وقبل مصدريه ولا بضرة زوال الامر بالسبك لانه أمر تقديري ~~و~~ كون الكتابة في معنى الامر لا بضرة تعذبه يعني حتى يقال الصواب تأويله بأوجها لانه لم يخرج عن معناه ولو خرج فتعديته باعتبار معناه الاصل جائرة كما في نطق الحال بكذا في تعديته بالسمع أن دل يعذبي يعني كما تقر في محله والقراءة بكسرهما على الأصل في التلخيص من التقاء الساكنين وضمهما لا اتباع الثالث والفرقة لان الواو اخذ الضمة وقوله اجراء لهما أي للنون والواو مجرى همزة الوصل الساقطة في اتباع الثالث وليس هذا مغاير لاتباع السابق بل تنويره فليس عليه أخرى كما هوهم (قوله الا ناس قليل الخ) يعني أنه على قراءة الرفع لانه غير موجب بدل من ضمير فعله المرفوع ودلالته على القصور وعدم بذل النفس والامتنال والوهن بمعنى الضعف (قوله والضهير للمكتوب الخ) إشارة الى أنه راجع للمكتوب الشامل للقتل والخروج لدلالة الفعل عليه

التسليم به على قصور أكثرهم ووهن اسلامهم والضهير للمكتوب ودل عليه كتبنا أو لا حليم صدرى الفعلين

أوهو عائد على القتل والخروج وللعطف بأولزم توحيد الضمير لانه عائد لاحد الامرين ولذا اعترض على
 الامام الرازي في جعله الضمير عائدا اليهما معا بالتأويل لنحو الصناعة منه (قوله أو على الافعال قليلا)
 قيل عليه الوجه الاول لتوافق القراءتين معنى ولان لفظ منهم صفة قليلا فان كان بمعنى ناسا قليلا أفاد
 التوضيح وان كان بمعنى فعلا قليلا كان زائدا لاحاجة البه كقولك ما ضرب بوازيد الاضربا قليلا منهم
 (قوله نزلت في حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه الخ) حاطب فاعل من الحطبة بهم لثنتين صحابي بدرى
 وبلتعة بفتح الباء الموحدة وسكون اللام والتاء المذكرة الفوقية والعين المهملة وهذا الحديث أخرجه
 السقة بلفظ خاصم الزبير رضي الله عنه رجلا من الانصار ولم يسموه وقال الطيبي تسمية حاطب بن أبي
 بلتعة خطأ وهو صحابي بدرى شهده بالايان في سورة الممتحنة فهو أجل قدر امان أن يصدر عنه ما يغير
 خاطر رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أن الرجل المذموم ومن الانصار وحاطب بن راشد نجي
 حليف قريش ويقال انه من مذج وقيل من أهل اليمن والاكثر أنه حليف لبني أسد بن عبد العزى كما في
 الاستيعاب فليس أنصاريا وقيل عليه ان تسمية حاطب بن أبي بلتعة أخرجه ابن أبي حاتم من مرسل
 سعيد ابن المسيب بسند قوى وتعقب بأنه من المهاجرين لامن الانصار وقول القوطي رحمه الله انه من
 الانصار نسب الادب ان كان منافقا ويحتمل أنه غير منافق وانما صدر منه ذلك ليوادار الغضب خطأ
 وليس بمصوم شيئا في ما نقل عن الاستيعاب وقال ابن حجر حكي الواحدى بلا سند أنه فعليه بن حاطب
 الانصارى وحكى ابن بشكوال عن ابن مغيرة أنه ثابت بن قيس بن ثمالى لم يأت بشاهد والتمراج بشين
 معجمة مكسورة وراه مهملة وجيم بعد ألف جمع شرح وهو مسيل الماء والحرارة أرض ذات حجارة سود
 والجدر بفتح فسكون الدال المهملة الجدار الصغير والمراد ما يحفظ المزرعة ويسميه أهل مكة الموز والمرز
 كانه معرب لانه بالفارسية بمعنى الحد كعز وذا المذكر في اللغة فاحفظه وقوله لان كان بفتح الهمزة أى
 ذلك الحكم والقضاء لاجل أنه ابن عمنك لان أمه صفية بنت عبد المطلب وأن مصدريه لا تخففه من
 التقيلة وكان حكمه عليه الصلاة والسلام أولا بطريق اللطف به واعطاه فوق حقه فلما صدر منه ذلك
 أتم حق الزبير رضي الله عنه وللقصة تمة في الكشف يعلم منها وجه مناسبة ذكرنا كنبنا الخ وزكها
 المصنف فكانتم تثبت عنده (قوله جواب لسؤال مقتدر الخ) اعلم أن النجاة قالوا انها حرف جواب
 وجزاء وهل هذان المعنيان لازمان لها أو تكون جوابا فقط قولان الاول قول سيبويه رحمه الله والثاني
 قول النصارى فاذا قال قائل أزورك غدا فقلت اذن أكرمك فهي جواب وجزاء واذا قلت اذن أطلقك
 صادا قال كانت جوابا فقط فقد التزموا فيها أن تكون جوابا واستشكله ابن هشام بأنه ان أريد به جواب
 الشرط كما هو الظاهر من الجزاء وقولهم لا بد قبلها من شرط ملقوط أو مقتدر بطل استعمالها في نحو
 اذن أطلقك صادا بعد قول القائل أنا أحبك وهذا المجازاة فيه (قلت) وكذا يبطله اقترانها بالواو
 واخواتها ونوسطها في الكلام وان أريد به ما يراد بقولهم نعم حرف جواب فهم لم يعددوها من مقتضاه
 صحة الاقتصار عليها اخواتها وبالتفسير الاول يفصح كلام الفارسي والثاني قول شارح الحاشية
 في قوله اذن اقسام بنصرى معشر خشن قال سيبويه اذن حرف جواب وجزاء فيكون هذا القائل قد
 أن سائلا له فقال ماذا كانوا يصنعون فقال اذن اقسام بنصرى الخ فهو جواب لهذا السائل وجزاء
 للتمهيج على فعله ثم قال ويجوز أن يكون أجاب بجوابين مثل لو كنت حرا لاستعفت ما فعل العبيد
 لاستعفت ما فعل الاحرار وابن جني رحمه الله يجعله بدلا من الجواب ويجوز أن تكون اللام جوابا
 لقسم مقتدر وهو يقتضى أن الجواب بالبعنى لاغوى لا الاصطلاحى وهو مخالف لكلامهم وقد قيل عليه
 انه تطويل بلا طائل وليس المراد بالجواب أحد هذين المعنيين بل مرادهم أن اذن لا تكون في كلام مبتدأ
 بل في كلام مبنى على شئ فقد تمه ملقوط أو مقتدر سواء كان شرطا أو كلام سائل أو نحو كما أنه ليس المراد
 بالجزء المصطلح بل ما يكون مجازاة لفعل فاعل سواء السائل وغيره وبه اندفعت النسبة بأسرها وهذا

وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستئنا أو على
 الافعال قليلا (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به)
 من متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم
 ومطاعته طوعا ودعوى (لكن خير لهم)
 في عاجلهم وآجلهم (وأشد تنبيها) في دينهم
 لانه أشد تحصيلا العلم ونفى الشك أو تنبيها
 لثواب أعمالهم ونصبه على التمييز والآية
 أيضا مما نزلت في شأن المنافق واليهودى
 وقيل انما والى قبلها نزلت في حاطب بن أبي
 بلتعة خاصم زبير في سراج من الحرة كانا
 تسيقان بهما التخل فقال عليه الصلاة
 والسلام اسقيا زبير ثم أرسل الماء الى
 جارك فقال حاطب لان كان ابن عمنك فقال
 عليه الصلاة والسلام اسقيا زبير ثم احبس
 الماء الى الجدر واستوف حقه ثم أرسله الى
 جارك (واذا لا يتناهم من لدنا أجر عظيما)
 جواب لسؤال مقتدر كانه قيل وما يكون لهم
 بعد التثبيت
 * (مجهت اذن) *

فقال واذا لوليتوا لا يتباهوا لان اذا جواب وجزاه (ولهذا يتباهوا صراطا مستقيما) يصلون يسألوك جناب القدس ويقف عليهم أبواب الغيب قال عليه الصلاة والسلام من عمل عاملا لله لم يعلم (ومن يطلع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم) من يريد ترغيب في الطاعة بالوعد عليها صرافة أكرم الخلائق وأعظمهم قدرا (من التبيين والصدقين والشهداء والصالحين) بيان للذين ١٥٣ أحوال منه أو من ضميره قسمهم أربعة أقسام بحسب منازلهم في العلم والعمل وحث كافة الناس

على أن لا يتأخروا عنهم وهم الانبياء الفائزون بكمال العلم والعمل المجاوزون حد الكمال الى درجة التكامل ثم الصديقون الذين صعدت نفوسهم نارة بمراق النظر في الحج والآيات واخرى بمصادج التصفية والرياضات الى أوج العرفان حتى اطلعوا على الاشياء وأخبروا عنها على ما هي عليها ثم الشهداء الذين أذى بهم الحسد صر على الطاعة والجسفة اظهرا الحق حتى بذلوا مهيبهم في اعلاء كلمة الله سبحانه وتعالى ثم الصالحون الذين صرفوا أعمارهم في طاعته وأموالهم في مرضاته ولك أن تقول المنتم عليهم هم العارفين بالله سبحانه وتعالى وهو لا ما أن يكونوا من درجة العباد أو واقفين في مقام الاستدلال والبرهان والاولون اما أن يتألموا مع العباد القرب بحيث يكونون كمن يرى الشيء مفرسا وهم الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولا فيكونون كمن يرى الشيء من بعدهم وهم الصديقون والآخرين اما أن يكون عرفانهم بالبراهين القاطعة وهم العلماء الراغبون الذين هم شهداء الله في أرضه واما أن يكونوا بامارات واقتضاعات تلهي الهيا نفوسهم وهم الصالحون (وحسن أولئك رفيقا) في معنى التمجيد ورفيقا نصب على التبيين أو الحال ولم يجمع لأنه يقال للواحد والجمع كالصديق وأولاه أريدوا وحسن كل واحد منهم رفيقا روي أن نوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يوم ما وقد تغير وجهه وقيل جسمه فسلمه عن حاله فقال ما لي من وجع غير أني اذا لم أرك اشتقت اليك واستوحشت وحشة شديدة حتى أقامك ثم ذكرت الآخرة تخفت أن لا أراك هناك لاني عرفت أنك ترفع مع النبيين وان أدخل الجنة كنت في منزل دون منزل وان لم أدخل فذاك حين لا أراك أبدا فقلت (ذلك) ميتة اشارة الى ما لا يطيعين من الاجر ومزيد

كلام حسن فعلى هذا هي جواب الشرط السابق مقرونا باللام واذن مقصودة للدلالة على انه مترتب على جوابه وما فيه من التبيين وتقدير السؤال فحقه ذلك المعنى وايضا حاله كما حققه في الكشف والا فلو كان جوابا بالسؤال مقدر لم يكن لا قدرانه بالواو ووجه اظهاره لوليس لانها مقدرة بل لتحقيق انها جواب للشرط لكن بعد اعتبار جوابه الاول وهذا شرح لكلام العلامة والمصنف بما لا غبار عليه فما قبل انه يقدر سؤال اذن لا يتباهوا الخ جواب له منضم لما يكون هذا جزاء عليه وهو الثبات على الايمان وليس المعنى انها أبد اجزا بشرط لكن احتيج اليه فقد راجل اللام مع أن السؤال بعد التثبيت مستغنى عنه فالأوجه تقدير قسم كما قاله المرزوقي سابقا ويحتمل أن يكون هذا عطف على لكان خبر الكسب التعليق بالتثبيت أنسب فلذا جاء به جواب بشرط محذوف على أن الواو للاستئناف أو لطف هذه الجملة على الشرطية والافعال متعديا الجواب بدون عطف كما ترجمه أولى وجواب السؤال بالمعنى عن العاطف أخرى والقول بأنه مع كونه جواب سؤال مقدر معني عطف على لكان خبر الهم لفظا بعيد جدا كلام مشوش مخا ان لما حققه الحاجة وما استبعد هو التحقيق الذي لا عدول عنه بعد تنقيح كلام الحاجة في هذه المسئلة وللشرح هنا خلط وخبط كثير (قوله يصلون يسألوك الخ) وفي نسخة يصل من غلط الكاتب يعني يتقربون به الى الله ويفتح عليهم به معرفة غواض كثيرة من العلوم الالهية والحديث المذكور أو رده أبو نعيم في الحلية عن أنس رضي الله عنه وحل الصراط على المراتب بعد الايمان فلا حاجة لتأويله بالزيادة أو الثبات كما في الكشف (قوله من يريد ترغيب في الطاعة الخ) مرادقة مفعول الوعد ومن يسانية تبين الموصول أو العائد عليه قبل وعلى جعله حال من الذين يؤول بمقارنين للذين يجري على قاعدة الحال من المضاف اليه والحث على عدم التأخر لجعلهم محمدين بكونهم معهم وهم راجع للاربعة اقسام والصديق مبالغة الصادق ومراق النظر تخيلية ومكنية وكذا أوج العرفان وأوج في كتب الحكمه أنهم كلمة هندية معرب أو دمعناها العلو وفسر الشهداء بمعناه المعروف وعلى ما بعده جعله من الشهادة أي المشاهدة وحاصل الثاني أن العارف بالله اما أن يكون معرفته عن مشاهدة بالحقيقة مع قرب واتصال أو مع بدماء وانفصال أو للصور المنطبعة في مرآة العقل التي معه أو البعيدة عنه وهذا المحال شبهة فيه لمن ألقى السمع وهو شهيد اللهم أشرف علمية اذرة من أنوار معرفتك قصاصا من ظلمات الهوى (قوله في معنى التمجيد ورفيقا نصب على التمييز والحال الخ) في الكشف فيه معنى التمجيد كما قبل وما أحسن أو لك رفيقا ولاستعلا به معنى التمجيد قرئ حسن بسكون السين يقول التمجيد حسن الوجه وحسن الوجه وجهك بالفتح والضم مع التمكن يعني أن فعل المضموم العين لحسن وقصر براديه انشاء المدح والذم والتمجيد فيعامل معاملة ذلك الباب كما هنا لكن قال أبو حيان رحمه الله ان ما ذكره الزمخشري تخلط بين مذهبين فانه اختلف فيه هل هو لامبالغة فيه في المدح والذم فيجعل من باب نعم ويجري مجراها أو فيه نهج فيجربى عليه أحكام التمجيد وهو اوفق كلامه منهم والمصنف رحمه الله تركه فلا يرد عليه شيء وسياق هذا تفصيل في أول سورة الكهف والنظم يحتمل أن يكون أو لك اشارة الى من يطع والمعنى حسن زرقب أو لك المطيعين فالزرقب الذين ومن بعدهم والتمييز غير المميز ويحتمل أن يكون اشارة للذين برفقة الفرق الاربع ورفيقا تميز هو عين المميز ويجوز فيه الحالية ولم يجمع لأن فعلا يستوي فيه الواحد وغيره أو كتما بالواحد عن الجمع افهم المعنى وحسنه وقوعه في الفاصلة أو لانه يتأويل حسن كل واحد منهم أو لانه قصيد بيان الجنس يقطع النظر عن الانواع كما في الكشف (قوله روي أن نوبان الخ) رواه البيهقي في شعب الايمان وغيره وفي الاستيعاب هو أبو عبد الله نوبان بن محمد من أهل السراة موضع بين مكة واليمن أصابه سبي فاشتراه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتقه ولم يزل معه الى أن توفي عليه الصلاة والسلام وقوله فذلك أي فذلك الذي أخاف حين لا أراك وروي في منصوصا (قوله اشارة الى ما لا يطيعين الخ) يعني انه اشارة الى جميع ما قبله أو الى

والحذر والجذر كالآثر والثر وقبل ما يجذب به
كالجزم والسلاح (فانفروا) فانخرجوا الى
الجهاد (ثبات) لجماعات متفرقة جمع ثبة من
ثبت على فعلان تنبئة اذا ذكرت متفرق
محاسنه ويجمع أيضا على ثبين جبر الماحذف
من عجزه (أو انفروا جميعا) مجمعين
كوكبة واحدة والآية وان نزات في الحرب
لكن مقتضى إطلاق لفظها وجوب
المبادرة الى الخبرات كلها كيف ما أمكن
قبل الذوات (وان منكم من لم يبطن)
الخطاب لعسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم
المؤمنين منهم والمنافقين والمبطون منافقهم
تناقلوا وتختلفوا عن الجهاد من بطأ بمعنى أبطأ
وهو لازم أو بطأ وغيرهم كالبط ابن أبي تاسا
يوم أحد من بطأ منقولا من بطو كنفل من
نفل واللام الاولى لا ابتداء دخلت اسم ان
للفصل بالخبر والثانية جواب قسم محذوف
والقسم بجوابه صلة من والراجع اليه
ما استكن في لبطن والتقدير وان منكم
من أقسم بالله لبطن (فان أصابكم مصيبة)
كقتل وهزيمة (قال) أي المبطي (قد أنتم الله
على اذ لم أكن معهم شهيدا) حاضرا
في صيني ما أصابكم (وان أصابكم فضل من
الله) كنتم وغنيمة (للقوان) أكدته تنبيه على
فرط تحسره وقرئ بضم اللام اعادة للضمير على
معنى من (كان لم يكن بينكم وبينه مودة)
اعتراض بين الفعل ومفعوله وهو (بالبني
كنت معهم فافوز فوزا عظيما) لتنبيه على
ضعف عقيدتهم وان قولهم هذا قول من
لامواصلة بينكم وبينه وانما يريد أن يكون
معكم لمجرد المال أو حال من الضمير في
للقوان أو داخل في القول أي بقول المبطي
لم يبطئه من المنافقين وضعفة المسلمين
تضرب بيما وحسدا كان لم يكن بينكم وبين محمد
صلى الله عليه وسلم مودة حيث لم يستعن بكم
فتقوزوا بما فاز بالبني كنت معهم وقبل
انه متصل بالجملة الاولى وهو ضعيف اذا
بفصل ابعاض الجملة بما لا يتعلق بها لفظا

وهي

ما يليه وقوله واستحقاق أهله أي بحسب الوعد كما رت تحقيقه فليس مبنيا على مذهب المعتزلة (قوله
والحذر الخ) أي مصدران بمعنى وهو الاحتراز عما يخاف وأخذ حذرهم من الحكاية والخييل بتشبيه الحذر
بالسلاح والآية الوقاية وليس الاخذ مجازا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في مثل فليأخذوا حذرهم
وأسلطهم اذ التجوز في الايقاع والجمع فيه جائز كما صرح به في الكشف وتبعه المحقق النحر يرخان كان الحذر
كل ما يصونك معنى كالجزم أو الآلة كالسلاح كما نقله الراغب فهو حقيقة (قوله فانخرجوا الى الجهاد
الخ) أصل معنى النصر الفرع كالنصرة ثم استعمل فيما ذكر وثبات منصوب على الحال لانه بمعنى متفرقين
جماعة جماعة والنبذة الجماعة جمع جمع المؤنث وأعرب اعرابه على اللغة القصيدة وفي لغة نصبه على الفخ
ولامها محذوفة معروض عنها التاء وهل هي واومن ثبا ينبو أي اجتمع أو من نبئت عليه بمعنى أثبت عليه
بذكر محاسنه وجمعها قولان وثبة الحوض وسطه واوية وجمع جمع المذكر السالم أيضا وان لم يكن مفردة
المال والامد كرا لانه اطرده فيما حذف آخره ذلك جبراله كما يجمع جمع مذكر سالم ككسبن وقلين وعدين وان لم
يكن عاقلا وفي نانه حينئذ لغتان الضم والكسر وكوكبة واحدة جماعة واحدة كما في القاموس مجاز
من قولهم كوكب الشيء اعظمه وقوله والآية وان نزات الخ قيل عليه مع قوله حذركم وتفسير النصر
بالخروج للجهاد كيف تكون مطلقة فالظاهر أن يقال فيها اشارة لذلك (قوله الخطاب لعسكر رسول
الله صلى الله عليه وسلم الخ) العسكر معلوم من مجموع ما قبله والتبطنة اما لا تنفهم بالتخلف أو لغيرهم كما
فعل أبي وقوله أو بطأ أي عوقوا وفي نسخة يبطون غيرهم كما يبطي وجهه منقولا من بطأ المنقول من
بطو بطول للمسافة فانه يصح أن يكون تنقيلا لبطو أو بطأ ابتداء فانه مسموع أيضا وبعد التنقيط قيل
انه لازم وقيل انه متعدي بالتنقيط مفعوله محذوف لعدم الفائدة في ذكره واللام الاولى لام التأكيد التي
تدخل على خبر ان أو اسمها اذا تكرر والثانية جواب قسم وقيل زائدة وجلة القسم وجوابه صلة
الموصول وهما كشي واحد فلا بد ان لا رابطة في جملة القسم كالإبراد أنها انشائية فلا تقع صلة ولا صفة
لان المقصود الجواب وهو خبري فيسه عائد وجوزوا في من أن تكون موصوفة فصيح استدلال بعض
النحاة بهذه الآية على أنه يجوز وصل الموصول كما يصح الوصف بجملة القسم وجوابه اذا عريت بجملة
القسم من عائد فهو جاء الذي أحلف بالله لقد قام أبوه وان منعه بعضهم وأما تقديره مشتلا على عائد
كخاف فلا حاجة اليه كما قيل وقرئ لبطن بالتخفيف (قوله أكدته تنبيه على فرط تحسره الخ) ولم يؤكد
القول الاول واتى به ماضيا اتماما له تحقيقه غير محتاج الى التأكيد عنده أولان المدول عن المضارع
للماضى تأكيد ومراعاة للمعنى بعد اللفظ وعكسه جائز كما سيأتي وقوله للتنبيه متعلق بقوله اعتراض
وفسير الشهيد بالشهادتهم لا يعقدون شهادة قتلاهم ولو اعتقدوها لم يعدوا الخلاص منها فمنة
والدال على التحسر معنى ما فات فانه تحسر ونا كيد قوله يدل على فرطه وقد خفي هذا على من قال
انه لا يظهر وجهه فكانه لان تحقق هذا القول منهم لا محالة لا يكون الا لا اضطراب وما خفي كون قولهم
بالبني الخ سبب مشابهم من لم يكن له مودة حتى قيل انها متصلة بالجملة الاولى بينه بقوله وانما يريد
أن يكون معهم لمجرد المال الذي هو مراده بالقوز (قوله أو داخل في القول الخ) فيكون كل ما بعده
مقولا وقوله تضرب بيما أي تضرب كالهم وتضرب أيضا قال الراغب التضرب التحريض كأنه حدث على
الضرب في الارض وفي نسخة تضرب بيما وتضربوا وغراء (قوله وقيل انه متصل بالجملة الاولى الخ)
أي قال قد وفي الدر المنصون انه قول الزجاج وتبعه المازدي ورده الراغب والاصفهاني وتابوهم المصنف
رحم الله بانه اذا كان متصلا بالجملة الاولى فكيف يفصل به بين أبعاض الجملة الثانية ومنه مستقيم
قال وهو نفس بمرعفى لاعراب فانهم ذكروا أيضا أنه من متعلقات هذه الجملة معترض فيها ولم يرد عليه
(قلت) الظاهر أنهم أرادوا أنها معترضة بين أجزاء هذه الجملة ومعناها صريحها متعلق بالاولى
وضمنها هذه فان لم يكن نفي للمودة في الماضي فيجعل على زمان قولهم قد أنتم الله الخ والمعنى أنه يقول

والتي كنت معهم لا فوز بعد ما كان يسر ما يسرهم وأقرب يسرهم ما يسرهم وشأن العدو أن يسر ما يسرهم
 ويسر ما يسرهم والاقول يفهم من تقدم اظهار عدم المودة حال الحزن والثاني من الحسد والتحسر حال
 السرور وفافهم (قوله وكان الخ) هذا قول وقيل انها لا تعمل اذا خففت واما علمها في غير خبر الشأن
 فشاذا وقراءة التائيت ظاهرة والتد كبير للفصل ولانها بمعنى الود وبان اذا دخلت على حرف أو فعل قبل انها
 للتنبيه وقبل للتداء والمنادى محذوف وهو معروف في النحو (قوله وقرئ بالرفع على تقدير فانا أفوز)
 أي على الاستئناف كما في اعراب السمين وغيره والقطع عن العطف والحواليه أو على العطف على خبر
 ليت فيكون داخل في المعنى فاقبل اذا جعل أفوز خبرا مبتدأ محذوف فالجمله الاسمية عطف على جمله
 التقى ولا اشعار بدخول القوز تحت التقى بل المعنى على الاخبار بانهم كانوا يفوزون على تقدير الكون
 معهم ولا أرى لهذا المعنى احتساجا الى تقدير المبتدأ بل يحصل بمجرد عطف أفوز على جمله التقى وليس
 مبنيا على تناسب المتعاطفين فان التقى بالفعلية أشبه ولا نهم يفهمون ذلك اذا قصد الاستئناف غير متجه
 لما عرفت وأما زوم عطف الخبر على الانشاء فجوابه مشهور ثم ان قوله كان لم يكن الخ لتنبية حالهم بحال
 عدم المودة يشعرون بتبنيها فيما بينهم فاما أن يكون بناء على الظاهر أو تهم كجهم (قوله أي الذين يبيعونها
 الخ) شري يكون بمعنى باع واشترى من الاضداد فان كان بمعنى يشترون فهم المنافقون الذين اشتروا
 الحياة الدنيا بالآخرة أمر وابتكر التفات والمجاهدة مع المؤمنين والفاء للتعقيب أي ينبغي بعد ما صدر
 منهم من التنبيط والتفان تركوا الجهاد وان كان بمعنى يبيعون فالذين المؤمنون الذين تركوا الدنيا
 واختاروا الآخرة أمر وبالنيابة على القتال وعدم الالتفات الى التنبيط والفاء جواب شرط مقدر
 أي ان صدق المنافقون فلما قالوا (قوله وعده الاجر العظيم غلب أو غلب) الاول مجهول والثاني
 معلوم على ترتيب النظم ولوعكس صح ووجه التكذيب أنه عدم حضوره نعمة مع أن النعمة
 في خلافه (قوله وانما قال فيقتل أو يغلب الخ) يعني لم يقل يغلب أو يغلب لان المغالوية تصدق بما
 اذا فز وكز تنبيه على أنه ينبغي أن يكون همه أحد الامرين اما اكرام نفسه بالقتل والشهادة أو اعزاز
 الدين واعلاء كلمة الله بالنصر وقبل معناه أنه لم يلتفت الى الثالث وهو من لا يغلب ولا يغلب بل يتفرق
 متكافئين اشارة الى أنه ينبغي الثبات الى أحد الامرين مع عدم المشاركة في الاجر على هذا التقدير
 وقوله وأن لا يكون قصده الخ وجهه التنبيه أنه سوى بين القتل والغلبة وهو في أمر مشترك
 بينهم ما هو كونهما في سبيل الله وسبيل الله الطريق المستقيم والدين القويم كافي البصائر أنه مثل
 عن المقاتل في سبيل الله فقال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله وليس هذا وجهها
 آخر كما فهم ومن قال انه يفهم من سبب النزول وأنهم كانوا يقصدون ذلك لم يصب (قوله حال والعامل
 فيما الخ) المقصود من الاستفهام الامر والحث على الجهاد ولا تقاتلون جمله حالية أي ما لكم غير
 مقاتلين وهذه الحال هي المقصودة بالافادة ولذا قيل انها لازمة والعامل فيها الاستقرار المقدار والظرف
 لتضمنه معنى الفعل ونسبته (قوله عطف على اسم الله الخ) قيل انه ضعيف ولذا تركه الزمخشري لأن
 خلاص المستضعفين سبيل الله لا سبيلهم وفيه نظر واذا عطف على سبيل في الكلام مضاف مقدرا أي
 خلاص واذا نصب فيستدبر أعني أو أخص وقوله أعظمها أي من أعظمها ولكن تركه من اللحن والمبالغة
 الاستفادة من تخصيصه بالذكور والمستضعفون الذين طلبوا المشركون ضعفهم وذاهم أو الضعفاء منهم
 والسبيل للمبالغة وسبأني من هم (قوله بيان للمستضعفين وهم الخ) المراد بالصحة منهم عن الخروج
 والهجرة وقوله وأن دعوتهم الخ أي أنهم كانوا يدعون معهم ولذا دخل في الاجابة لانهم مبرون من
 الاثم مقبولون عند الله وقوله حتى يشار كوا بصيغة المجهول أي وردت السنة بشارتهم في الدعاء
 لاستئصال الرحمة أي الاستسقاء واستدفاع البلاء كالوبا والقطط لانه أمر باخراج الصبيان فيه قبل
 والاية تدل على صحة اسلام النبي اذ لولا ما وجب تخليصهم ودفع بأن التخليص لا يختص بالمسلمين بل

وكان مخففة من النقلة وانهما خبر
 الشأن وهو محذوف وقرأ ابن كثير وحفص
 عن عاصم ورؤيس عن يعقوب بن تكسب بالتاء
 لتأنيث لفظ المودة والمنادى في باليتي محذوف
 أي يا قوم وقبل يا أطلق للتنبيه على الاتساع
 فأفوز نصب على جواب التقى وقرئ بالرفع
 على تقدير فانا أفوز في ذلك الوقت أو العطف
 على كنت (فليقاتل في سبيل الله الذين
 يشرون الحياة الدنيا بالآخرة) أي
 الذين يبيعونها بها والمعنى ان بطأ هؤلاء
 عن القتال فليقاتل المخلصون الباذلون
 أنفسهم في طلب الآخرة والذين يشترونها
 ويختارونها على الآخرة وهم المبطون والمعنى
 حثهم على ترك ما حكي عنهم (ومن يقاتل
 في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه
 أجرا عظيما) وعده الاجر العظيم غلب أو غلب
 ترغيبا في القتال وتكذيبا لقولهم قد أنعم الله
 على اذ لم يكن معهم شهيدا وانما قال فيقتل
 أو يغلب تنبيها على أن المجاهد ينبغي أن يثبت
 في المعركة حتى يعثر نفسه بالشهادة
 أو الدين بالطفر والغلبة وأن لا يكون قصده
 بالذات الى القتل بل الى اعلاء الحق واعزاز
 الدين (وما لكم) مبتدأ وخبر (لا تقاتلون
 في سبيل الله) حال والعامل فيها ما في الظرف
 من معنى الفعل (المستضعفين) عطف على
 اسم الله تعالى أي وفي سبيل المستضعفين
 وهو تخليصهم من الاسر وضوئهم عن العذر
 أو على سبيل يحذف المضاف أي وفي خلاص
 المستضعفين ويجوز نصبه على الاختصاص
 فان سبيل الله تعالى بم أبواب الخير وتخليص
 ضعفة المسلمين من أيدي الكفار أعظمها
 وأخصها (من الرجال والنساء والولدان)
 بيان للمستضعفين وهم المسلمون الذين بقوا
 بمكة لصدة المشركين أو ضعفهم عن الهجرة
 مستذلين مخضعين وانما ذكر الولدان مبالغة
 في الحث وتنبيه على تناسي ظلم المشركين
 بحيث بلغ اذاهم الصبيان وأن دعوتهم
 أجيت بسبب مشاركتهم في الدعاء حتى
 يشاركو في استئصال الرحمة واستدفاع
 البلية وقيل المراد به العبيد والاماء

وهو جمع وايد (الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك نصيرا) فاستجاب الله دعاءهم بأن يسرل بعضهم الخروج الى المدينة وجعل لمن بقي منهم خير ولي وناصر ففتح مكة على نبيه صلى الله عليه وسلم فتولاهم ونصرهم ثم استعمل عليهم عتاب بن أسيد فخماهم ونصرهم حتى صاروا أعز أهلها والقرية مكة والظالم صفتها وتذكير لتذكير ما أسند اليه فان اسم الفاعل أو المفعول اذا جرى على غير من هو له كان كالفعل يذ كرو يؤث على حسب ما عمل فيه (الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله) فيما يقاتلون به الى الله سبحانه وتعالى (والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت) فيما يلج بهم الى الشيطان (فقاتلوا أولياء الشيطان) لما ذكره من صد القريتين أمر أولياءه أن يقاتلوا أولياء الشيطان ثم تبعهم بقوله (ان كيد الشيطان كان ضعيفا) أي ان كيد المؤمنين بالاضافة الى كيد الله سبحانه وتعالى للكافرين ضعيف لا يؤثر به فلا يخافوا أولياءه فان اعتمادهم على ضعفه شيء وأوهنه (ألم ترالى الذين قبل لهم كفوا أيديكم) أي عن القتال (وأقروا الصلوة وأتوا الزكاة) واشتغلوا بما أمرتم به فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله) يخشون الكفار أن يقتلوهم كما يخشون الله أن ينزل عليهم بأسه واذا الله فاجأه جواب لما وفرق مبتدأ منهم صفته ويخشون خبره كخشية الله من اضافة المصدر الى المفعول وقع موقع المصدر أو الحال من فاعل يخشون على معنى يخشون الناس مثل أهل خشية الله منه (أو أشد خشية) عطف عليه أن جعلته حالا وان جعلته مصدرافلا

يشمل من يتبعهم والولدان على الاول جمع وليد ووليد بمعنى ولد وقيل انه جمع ولد كقول وورلان وأما على كونه بمعنى العبد والامام جمع وليد ووليد بمعنى عبيد وجارية على التغليب لانه ورد في المعنى في اللغة وان كانت الوايد غلبت على الجارية فقوله وهو جمع وليد كان الظاهر أن يقول ووليد كما في الكشف فكان أنه اعتبر التغليب في المفرد فتأمل (قوله فاستجاب الله دعاءهم الخ) اشارة الى دفع ما يقال ان الدعاء ان كان مجموع الامرين لم يستجب وان كان باحدهما لا على التمييز فان ظاهر العطف بأوبانه على التوزيع فلذا عطف بالواو وهو لجموعهما والمقصود منه الخلاص وقد حصل وعتاب بالتشديد ابن أسيد بفتح الهمزة وكسر السين وكان بين ولادته على مكة ابن ثمانى عشرة سنة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى أسيد في الجنة وهو مات كافرا فاتبه وقال أولته بانبه عتاب فشهد له بالجنة وكان الحكمة في ذلك مع وجود كبار الصحابة اظهروا عزة الدين وغابته حتى لا يخشى من أحد فيليبهم المؤمنين الكبير والصغير وفي الاتصاف في الآية تسكنة حسنة وهي أن كل قرية ذكر في القرآن نسب اليها مالا لها مجازا كقوله وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت الآية وفي هذه مدل الى الاسناد الحق لاهلها لان المراد مكة فوقت عن نسبة الظلم اليها ثم يقال به شررها الله (قوله فيما يقاتلون به الى الله) وفي ظرفية أو بمعنى الامم وسبيل الطاغوت الكفر والمراد بأولياء الشيطان الكفرة المجاهرون والمراد بالذين كفروا قبلهم المشافقون وكذا القريتين في قوله قصد القريتين المؤمنون والمنافقون كما قيل ولا يؤثر به بالمجهول بمعنى لا يبالى به كعبه أو أضعف شيء هو الشيطان والتفضل في الضعف أخوذ من كان المفيدة للاستمرار لان استمرار الضعف لزيادة ولو كان قليلا لانقطع وقيل انه من صيغة ضعيفا وفيه نظر لانها لا تقيد بالمباغة والذين قبل لهم كفوا عن القتال مع الكفار هم المؤمنون الذين كانوا بمكة لانهم أمروا به ماداموا بمكة وكانوا يتنون أن يؤذن لهم فيه فنزلت ولذا فسر أبو منصور والزحمرى الخشية بأنهم ما ركز في طبع الانسان من كراهة ما فيه خوف هلاكه لانها كراهة لا مرارة وحكمه اعتقاد (قوله واذا الله فاجأه الخ) وهي ظرف مكان كما تقر في النحو وقيل ظرف زمان وجوز فيه بأن تكون خبرا مبتدأ فنحنون صفة أيضا (قوله من اضافة المصدر الى المفعول الخ) قال النحرير ليس المصدر من المبنى للمفعول بحيث تكون الاضافة الى ما هو قائم مقام الفاعل كقوله تعالى وهم من بعد غلبهم أي قلوبهم وذلك لانه حينئذ لا يكون لاضافة الالهم اليهم كبير معنى بمنزلة قولك مثل أهل مخوفية الله بل المعنى مثل أهل الخائفة من الله وهم الخائفون فليتنبيه للفرق بين المصدر المبنى للمفعول والمضاف الى المفعول وقوله وقع موقع المصدر أى خشية كخشية الله أو هو حال من فاعل يخشون وقد مضاف أى حال كونهم مثل أهل خشية الله أى مشبهين بأهل خشية الله وقيل انها حال من ضمير مصدر محذوف أى يخشونها الناس كخشية الله وقوله منه أى من الله وانما ذكر لانه لو لم يذكر احتقل كونه بسبب معنى آخر فلا يقال لاحاجة له (قوله وان جعلته مصدرافلا الخ) أى التمييز في المعنى والجوررجن التفضيلية يكون مانعا من الموصوف بأفعال التفضيل فالهوى على تقدير الحالية أنهم أشد خشية من غيرهم بمعنى أن خشيتهم أشد من خشية غيرهم وهو مستقيم وعلى تقدير المصدرية المعنى أن خشيتهم أشد خشية من خشية غيرهم بمعنى أن خشية خشيتهم أشد ولا يستقيم الا على طريقة جد جده على ما ذهب اليه أبو علي وابن جني ويكون كقولك زيد أجدر بكذا من أذا قلت أو أشد خشية بالجر فان معناه تفضيل خشيتهم على سائر الخشيات اذا قلت واحدة واحدة وذكر ابن الحاجب رحمه الله أنه يجوز أن يكون من عطف الجمل أى يخشون الناس كخشية الله أو يخشون الناس أشد خشية على أن الاول مصدر وانما في حال وقيل عليه ان حذف المضاف أهون من حذف الجمله وأوفى بمقتضى المقابلة وحسن المطابقة واعتراض أيضا بان التمييز بعد اسم التفضيل قد يكون نفس ما انتصب عنه لا متعلقا به كقوله قاله خبر

(ولو كنتم في بروج مشيدة) في قصور
أو حصون مرتفعة والبروج في الأصل
بيوت على أطراف القصر من تيجت المرأة
إذا ظهرت وقرئ مشيدة بكسر الهمزة
لها بوصف فاعلمها كقولهم قصيدة شاعرة
ومشيدة من شاد القصر إذا رفعه (وان
تصيهم حسنة يقولوا هذه من عند الله
وان تصيهم سيئة يقولوا هذه من عندك) كما
تقع الحسنة والسيئة على الطاعة والمعصية
يقعان على النعمة والبليّة وهما المراد في
الآية أي ان تصيهم نعمة كنصب نسيموها
الى الله سبحانه وتعالى وان تصيهم بليّة كقطع
أضافوها اليك وقالوا ان هي الا بشؤمك
كما قالت اليهود منذ دخل محمد المدينة
نقصت ثمارها وغلّت أسعارها (قل كل
من عند الله) أي يسط ويقبض حسب
ارادته (قال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون
حديثنا) يعظون به وهو القرآن فانهم
لوفهمه وموتدبروا معانيه اعلموا ان الكل
من عند الله سبحانه وتعالى أو حديثنا ما
كبرهائهم لا يفهمها لها أو حديثنا من صروف
الزمان فيفهمه كرون فيه فيعلمون ان القابض
والباسط هو الله سبحانه وتعالى (ما أصابك
بالناسن (من حسنة) من نعمة (فمن الله)
أي تفضلا منه فان كل ما يعمه الانسان
من الطاعة لا يكتفي نعمة الوجود فكيف
يقضى غيره ولذلك قال عليه الصلاة والسلام
ما أريد خل الجنة الا برحمة الله تعالى قيل
ولا أنت قال ولا أنا (وما أصابك من سيئة)
من بليّة (فمن نفسك) لانها السبب فيها
لاستجلابها بالمعاصي وهو لا ينافي قوله
سبحانه وتعالى قل كل من عند الله فان الكل
منه ايجادا وبلا لا غير ان الحسنة احسان
والسيئة مجازاة وانتقام كما قالت
عائشة رضي الله تعالى عنها ما من مسلم يصيبه
وصب ولا نصب حتى الشوكة يشاكها وحتى
انقطاع شمع نعله الا يذنب وما بعفو الله أكثر

يناسبه التعميم وأما الثاني فلانه يلزم عليه عمل ما قبل اسم الشرط فيه وهو غير صحيح لصدارة والجواب أنه
لا مانع من تعميم ولا تظنون قبلا للدين والآخر أو يكون المعنى لا ينقصون شيئا من مدة الاجل
المعلوم لامن الاجور في ينظم الكلام كما قاله التحرير ومراعاة ما قبله انصافه به معنى لا عملا على
أن يكون أي انما تكونوا شرطاً جوابه محذوف تقديره لا تظنوا وما قبله دليل الجواب فهو مرتبط به معنى
لا عملا وهو ظاهر وقوله يدرككم الموت جملة مستأنفة والجمهور على قراءة مشيدة بفتح الباء اسم مفعول
بمعنى مرفوعة أو مجصصة وقرئ بكسر هاء على التجوز كعيشة راضية والبروج الحصون من التبريج
وهو الاظهار وبروج النجوم منازلها مأخوذة منه وتفسيره بها هنا تكاف لا داعي له وهو منقول عن
الامام مالك فهو كقول زهير ولونال أبواب السماء يسلم (قوله كما تقع الحسنة والسيئة الخ) يعني أنها
تطلق على هذين المعنيين في القرآن والكلام اما أن يكون مشتركا بينهما اشتراك المعنى أو اشتراك الرجل
بين افرادهما كما كان بين قوله كل من عند الله وبين قوله من الله ومن نفسك بعده معارضة بحسب الظاهر
جلها بعضهم في كل منهما على أحد المعنيين لا يقع التعارض بينهما والعلامة والمصنف جلها على
النعمة والبليّة فيهما مقتضى سبب النزول ومناسبة المقام لذكر الموت والسلامة قبله ولان لفظ الاصابة
الاكثر استعماله فيه وهما من هذا القبيل ودفعنا التعارض بما أتى وقوله وأرسلنا للناسم رسولاً
يناسبه حل الثاني بما يتعلق بالكيف من الطاعة والمعصية ولذا غلب أسلوبه اذ عبر فيه بالماضي وسيأتي ما
يدفعه وقال الراغب الفرق بين من عند الله ومن الله ان من عند الله أعم منه اذ هو يقال فيما يرشاهما
أمر به ونهى عنه ويخطئه ومن الله لا يقال الا فيما يرشاه وبأمر به ولذا قال الراغب ان أصبت فمن
الله وان اخطأت فمن الشيطان ثم بين تشاؤم اليهود على عادتهم كما قال تعالى بطير وابعسى ومن معه (قوله
أي يسط ويقبض الخ) رد عليهم بأنه القابض الباسط فلا فاعل سواء ولا واسطة سوى أنفسكم دون النبي
صلى الله عليه وسلم كما زعموا فاقام الرد عند قوله وما أصابك من سيئة فمن نفسك فاندفع ما قيل انهم
لم يجعلاه فاعلا بل تشاؤموا به فلا يكون هذا رداعليم (قوله يعظون به وهو القرآن الخ) يفقهون
بمعنى يفهمون فالمراد بالحديث حديث مخصوص أو المطلق جهلوا بنزلة البهائم الذين لا يفهمون
أو المراد كل ما حدث وقرب عهد كالحادث كما فسره به الراغب فالمراد أنهم لم لا يفقهون صروف الدهر
وتغيره حتى يعلموا أن الله فاعلا حقيقة بما بيده جميع الامور (قوله بالانسان الخ) يعني أن الخطاب عام لكل
من يقف عليه لا للنبي صلى الله عليه وسلم كقوله * اذا أنت أكرمت الكريم ملكته * ويدخل فيه
المذكورون دخولا أوليا وفسر من الله بالتفضل المذكور لما ذكره وقد مر ما قاله الراغب فيه والحديث
المذكور أخرجه الشيخان (قوله لانها السبب الخ) فظهر اختلاف جهتي في السبب وانباتهم من
حيث اليجاد والسبب والى الاول ينظر قوله كل من عند الله أي يسط ويقبض والى الثاني قوله لانها
السبب وقوله الحسنة احسان وامتنان وهي أحسن وفي نسخة امتحان أي امتحان بها ينظر هل يشكر أم
يكفر ويظهر ولا ينافي أن يكون في النعمة أيضا امتحان بان يصبر أو لا لكن المنظور اليه المجازاة
كما صرح به في الحديث والمراد بالسبب ما يوجد الشيء عنده بارادته وخلقه فهو سبب عادي والحسنة
لما كانت نارة بسبب ما يصدر عنه من الجليل ونارة محض التفضل لم تنسند الى سببها والمراد بالمعاصي
ما يشعل الهفوات (قوله ما من مسلم يصيبه صب ولا نصب الخ) الوصب المرض والنصب المشقة
والتعيب والاداء والحديث المذكور أدخل فيه حديثا آخر لما أخرجه الشيخان عن عائشة ما من مصيبة
تصيب المسلم الا كفر الله بها عنده حتى الشوكة يشاكها وأخرج البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي
الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال ما يصيب المؤمن من نصب ولا وصب حتى الشوكة يشاكها الا كفر
الله من خطايها وأخرج الترمذي عن أبي موسى رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال لا يصيب عبدا
نكبة خافوقها أو مادونها الا بذنب وما بعفو الله عنه أكثر وبشاكها مجهول لكنه غير متعد فلو كان

ولذا قيل ان الضمير للشوكا بمعنى المصدر فهو مفعول مطلق (قوله لا حجة فيهما للناس والمعتزلة) أي لا حجة في أن الخير والشر من الأفعال بخلافه وإرادته ولا في أن المعاصي ليست كذلك على ما علم من الخلاف بيننا وبين المعتزلة لأن إحدى الآيتين بظاهرهما للناس والآخرى لهم فلا بد من التأويل وهو مشترك الالتزام ولأن المراد بالجنة والنسبة النعمة والبيئة لا الطاعة والمعصية والخلاف في الثاني وأما الامام فاختار تفسيرهما بالمعنى الاعم كما فعله الطيبي ومنهم من قال انه استفهام تقديره أمن نفسك هو مبتدأ (قوله حال قصدهم التأكيدي) اذا تعلق برسول لا يكون تقديره الاختصاص الناظر الى قيد العموم أي مرسل لكل الناس لا بعضهم كما زعموا فهو ورد عليهم في اختصاص رسالته بالعرب ولذا رجع هذا الوجه في الكشف لا يتأمله على أن الحال المؤكدة يجب حذف عاملها كما قيل لأن هذه مؤكدة لعاملها والفرق بينهما في سورة آل عمران وأما نصبه على أنه مفعول مطلق فاما لأن الرسول به كون مصدرا كما في قوله لقد كذب الواسئون ما فهمت عندهم • بشئ ولا أرسلتهم برسول

أي برسالته أو لأن الصفة قد نسبت له بمعنى المصدر مفعولا مطلقا كما استعمل الشاعر خارجا بمعنى خروجا (قوله ولا خارجا الخ) الشعر للفرزدق قاله وقد حاشى عند الكعبة لا يقول شعرا فيه هجاء ونحوه فترك الشعر وأقبل على قراءة القرآن ومنه

ألم تحنى عما حدث ربى واتى • لبين رناج فاقما ومقام

على حلفة لا أشتم الدهر مسلما • ولا خارجا من فى زور كلام

أضمر الفعل قبل خارجا كأنه حال ولا يخرج خارجا موضع خروج وعطف الفعل المقدر وهو لا يخرج على قوله لا أشتم الذى هو جواب القسم والرنج باب التكعبة وعلى هذا خروجه سيئويه رحمه الله وإن احتمل تقديره ولا يكون ونحوه وقوله والتعميم أي لا التأكيدي كما في الأول فإن التعميم مستفاد من الناس إذا التعريف فيه للاستغراق كما صرح به في قوله لا كافة للناس وهو متعلق بالفعل لا الحال فلا دخل للحال في العموم بخلافه على الثاني فلا يرد عليه أن التعميم مقصود على كل حال وقوله نصب المجزئات إشارة الى أن فى الشهادة استعارة هنا ومنهم من محمه أي شهيد اعلى كل ما ترعى صدر منهم وأما جعل الشهادة من قوله وأرسلناك للناس رسولا فنصبه تأمل (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام في الحقيقة مبلغ الخ) بمعنى أن طاعة المبلغ لطاعة الامام وليست له بالذات حتى يتوجه ما فهموه ويدل عليه التعبير بالرسول ووضع موضع الضمير للاشارة بعلمته وقارف أي تعاطى يقال قارف كذا اذا تعاطى ما يعاب به ولم يقل ومن تولى فقد عصاه للمبالغة كما ساقى وما ذكره من الحديث قال العراقى رحمه الله لم أقف عليه (قوله تحفظ عليهم أعمالهم الخ) كونه عليه البلاغ لا محاسنتهم بمعنى فأعرض عنهم كما يدل عليه ما بعده فهذا سبب الجزاء فأقام مقامه كما فى الكشف وليس وجهها آخر لأن الحفظ انما يكون عما يضر فهو بمعنى لا يدفع ضررهم وهو جزاء من غير تأويل لأنه خلاف الظاهر والظاهر أن المراد بالرسول هنا نبينا صلى الله عليه وسلم بدليل الخطاب لا العموم والخطاب لغير معين فلا تقتات فيه وقال حفيظا بصفة المبالغة لأنه حافظ بالتبليغ وقيل هو مفعول ثان لتضمين أرسلنا معنى جعلنا ولا حاجة اليه (قوله وأصله النص على المصدر) بمعنى أنه مبتدأ أو خبر وكان أصله النص كما يقول المحب سمعا وطاعة لكنه يجوز فى مثله الرفع كما صرح به سيئويه ونقله فى الكشف لادلالة على أنه ثابت لهم قبل الجواب (قوله أي زورت خلاف الخ) بتقديم الزاى المجهمة على الراء المهملة وهو الظاهر من التزوير وهو تزويج المراد وباراه في صورة الحق وجوز فيه تقديم المهملة على المجهمة كما فى الفائق في هذه اللفظة لما وقعت فى كلام عررضى الله عنه وهو عناء أيضا وجوز فى فاعل تقول أن يكون ضمير المؤنث الغائب للطائفة وأن يكون ضمير المذكر الخطاب للنبى صلى الله عليه وسلم والعدول الى المضارع للاستمرار وعائد الموصول محذوف عنهم ما (قوله والتبئيت الخ) التبئيت قصد العدول لولا فى غفلة وتدبير الفعل بالليل والعزم

والآيتين كما ترى لا حجة فيهما للناس والمعتزلة (وأرسلناك للناس رسولا) حال قصدهم التأكيدي (من بطع الرسول فقد أطاع الله) لأنه عليه الصلاة والسلام في الحقيقة مبلغ (والآمر هو الله سبحانه وتعالى روى أنه عليه الصلاة والسلام قال من أحبني فقد أحب الله ومن أطاعني فقد أطاع الله فقال المنافقون لقد قارف الشرك وهو ينهى عنه ما يريد الآن تفضله ربا كما اتخذت النصارى عيسى ربا قزلت (ومن تولى) عن طاعته (فأرسلناك عليهم حفيظا) تحفظ عليهم أعمالهم وتحاسنهم عليها انما عليك البلاغ وعلينا الحساب وهو حال عن الكاف (ويقولون) اذا أمرتهم بأمر (طاعة) أي أمرنا طاعة أو منا طاعة وأصله النص على المصدر ورفعها لادلالة على الثبات (فاذا برزوا من عندك) خرجوا (بيت طائفة منهم غير الذى تقول) أي زورت خلاف ما قالت لها أو ما قالت لأن من القبول وضمان الطاعة والتبئيت اتمام البيوتة لأن الامر تدبر بالليل أو من بيت الشعر أو البيت المبنى لأنه يسوى ويدبر

عليه ومنه تبين نية الصيام والادغام هذا على خلاف الاصل والقياس قال الداني لم تدغم ناء متحركة
غير هذه حتى قيل انها ساكنة من ياء ونبيه اذا تدمر قال

بانت يبي حوضها ككروفا * مثل الصفوف لاف الصفوف

وقوله بعده يبينون بآباء ولهذا لم يلتصقوا به مع انه غريب وهذا يرد ما قيل انه لم يسمع الا في قولهم حبالك
وبالك أي اعتدلك بالخصبة مع انه قيل أصله بوالك بالهمز أي أنزلك وأما جعله من بيت الشعرة بعيد لكن
لا لقول الحريري انه اصطلاح محدث لان الراغب أبنته افة (قوله يبينه في صفاته هم الخ) والقصد
لتهديهم على الاول وتحذيرهم من التفات لان الله يظهره على الثاني (قوله قلل المسالاة الخ) يعني أنه
كتابة عن قلة المسالاة بهم لانه يعرض عما لا يبال به وهذا بناء على أنه مأثور بالقتال والثاني يكون
قبل الامر به فتكون منسوخة وقوله سيما محذوف لاجوزة الرضى وقال أبو حيان انه لا يوجد في كلام
فصح يوجب به ولا مانع منه للقرينة الدالة على حذفها اذا المعروف في استعمالها ذلك وقوله يكفك مضرهم
وقع في نسخة معترتهم بالعين والصحيح الاولى (قوله يتأملون في معانيه الخ) يعني أصله التأمل في ادبار
الامور وعواقبها ثم استعمل في كل تأمل سواء كان نظرا في حقيقة الشيء واجزائه أو سوابقه وأسبابه
أو لواحقه وأغفابه وان دل الاشتقاق على أنه النظر في العواقب والادبار خاصة وعن الزمخشري أن في
الآية فوائد كوجوب النظر في الادلة وترك التقليد والدلالة على صحة القياس الى آخر ما ذكره وقيل في
ارتباط هذه الآية أنه لما جعل الله شيئا كانه قال شهادة الله لا شبهة فيها ولكن من أين به لم ان ما
ما ذكرته شهادة الله محكية عنه فقال أفلا يتدبرون الخ وحمل من عند الله على أنه كلامه الموحى لآله على
أنه محذوف لوقته كما فعله الزمخشري في حواشيه (قوله من تناقض المعنى وتفاوت النظم الخ)
في الكشف امكن الكثير منه مختلفة متناقضة فتفاوت نظامه وبلاغته ومعانيه فكان بعضه بالغيا
حد الاجازة وبعضه قاصر عنه يمكن معارضته وبعضه اخبار بغيب قد وافق الخبر عنه وبعضه اخبار
مخالف للخبر عنه وبعضه دال على معنى صحيح عند علماء المعاني وبعضه دال على معنى فاسد غير ملتزم فلما
تجاوب كانه بلاغة مجزة فاثبتت لقوى البلاغة وتناسر صحة معان وصدق اخبار علم أنه ليس الامن عند
قادر على ما لا يقدر عليه غيره عالم بما لا يعلمه أحد سواء قال بعض المدققين حد الاجازة مرتبة لانها
كافية عبارة المفتاح اذ لو كان بمعنى نهاية لم يصح قوله يمكن معارضته وأورد عليه أن قوله فكان بعضه
بالغا حد الاجازة يفيد ثبوت قدرة غيره تعالى على الكلام المجز وأجيب بأنه جعل الا لازم على كونه
من عند غير الله قصورا لبعض عن حد الاجازة على سبيل التنزل وارتفاع العنان وهو من الطريق المنصف
كما في الكشف ويحتمل أنه من التعليل بالجمال للالزام وبهذا يدفع أن الكثرة في النظم صفة الاختلاف
والاختلاف صفة الكل وقد جعل الكثرة صفة المختلف والاختلاف صفة الكثير وذلك لانه جعل
اللازم كون الكثير مختلفا على سبيل التنزل وارتفاع العنان وجعل نسبة الكثرة الى الكل في ظاهر النظم
على معنى اختلاف كثير وفي كلام المصنف ما يخالفه في ذلك كما قيل وسبأ في تحقيقه وبهذا يدفع قول
الحريري ظاهر النظم أن الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون
البعض مخالفا للبعض صفة الكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه وان قوله فكان بالغا الخ على تقدير
كون القرآن من عند غير الله مشكل يفضي الى جواز ظهور المجز على يد الكاذب بل ربما يقدح
في اجازة القرآن حيث جاز للغير ولو بحسب الاتفاق الاتيان بما هو في مرتبة من البلاغة وهو طرفها
الاعلى وما يقرب منه على ما هو حد الاجازة ولا محيص سوى أن يحمل على القرض والتقدير أي لو كان
فيه مرتبة الاجازة في البعض خاصة على أن يكون ذلك التقدير مأخوذا من كلام الله كما في الاقتباس
وتحويه ولا يخفى بعده وقوله بعض اخباره المستقبلة خص المستقبلة لان المجز الاخبار عن الغيبات فلا
يرد ما قيل الاولى ترك التقييد (وأما أقول) لما كان يحصل كلام العلامة أن المراد بالاختلاف الاختلاف

وقرأ أبو عمرو ونحوه بيت طائفة بالادغام
اخرهما في المخرج (والله يكتب ما يبيتون)
يشبه في صفاتهم للاجازة أو في جملة ما يوحى
اليك لتطلع على أسرارهم (فاعرض عنهم)
قال المبالاة بهم أو تجاف عنهم (ونوكل)
على الله في الامور كما سمي في شأنهم (وكفى)
ما فيه وكبلا بكفك مضرهم ويقتضون لثمتهم
(أفلا يتدبرون القرآن) يتأملون في معانيه
ويتدبرون ما فيه وأصل التدبر النظر في ادبار
الشيء (ولو كان من عند غير الله) أي ولو كان
من كلام البشر كما تزعم الكفار (لوجدوا
فيه اختلافات كثيرة) من تناقض المعنى
وتفاوت النظم وكان بعضه فصيحاً وبعضه
ركبكاو وبعضه يصعب معارضته وبعضه سهل
ومطابقة بعض أخباره المستقبلة للواقع
دون بعض وموافقة العقل لبعض أحكامه
دون بعض على ما دل عليه الاستقراء نقصان
القوة البشرية

في الاجازة وعدمه وهو اختلاف في أمرين لم يكن الاختلاف كثيرا بل المختلف فلذا أول به والمصنف رحمه الله أشار الى أن الاختلاف بالتناقض وتفاوت النظم والفصاحة وعدمها وسهولة المعارضة وصعوبتها والمطابقة للخارج وعدمها والموافقة للعقل وعدمها فقد أدنو اعامته إشارة الى أن الكثرة في الاختلاف نفسه لا في المختلف لانه لا داعي اليه كما مر ~~لكن~~ عدم الاختلاف فيما ذكره لا يدل على كونه من عند الله بل هو ازدد وركلام غير مجزئ ليس فيه شيء من هذا الاختلاف عن البشر كالأحداث النبوية فلا يتضح الاستدلال بالواقع في النظم والله - هذا حصره الزمخشرى - فيما ترك ليكون دليلا واضحا وقد شعر بهذا وحاول دفعه بأنه وإن جازم مثله لكن الاستقراء دل على خلافه وفيه نظر والاستقراء غير تام (قوله للتنبيه على أن اختلاف ما سبق من الأحكام الخ) جواب عن توهم أن النسخ فيه اختلاف مثل قوله قبيل هذا كفوا أيديكم مع كتب علينا القتال وكل من عند الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك فلا يرد أنه إن أراد ما سبق من القرآن فغير ظاهر لانه لم يسبق قريبا أحكام متناقضة وإن أراد ما سبق ما كان قبل نزول هذه الآية مطلقا فلا وجه لارادها هنا (قوله على موجب الأمن أو الخوف الخ) وجه التأويل ظاهر لأن الأمن والخوف نفسهما لم يجبا بل ما يقتضيهما وقوله لعدم حزمهم بهاء مهمة وزاى محجة أى لاقتصاد ونفاق وغيره والتخويف في اداعته مفسدة ظاهرة وكذا الظفر لأن العدو يستعد به فيقوى شوكته (قوله والباء مزيدة) في الكشف يقال أذاع السر وأذاع به ويجوز أن يكون المعنى فعلاؤه الإذاعة وهو أبلغ يعنى أنه إذا جعل لازما ليكون معنى فعلاؤه الإذاعة وهو أبلغ لانه يقتضى تأثيره في المسذاع وكرهه ثبت وترفيه سواء كانت الباء للتعدية أو بمعنى في على حد قوله * تجرح في عراقيبه انصلي * وأما أن يكون مضمنا معنى التحدث فان قيل انه يكون لازما ومتعديا فأظهر (قوله ولوردوا ذلك الخبر الخ) مرجع الخبر الخبر المفهوم من الكلام ولو أرجعه الى الأمر لكان أظهر وخبره رأيه للرسول صلى الله عليه وسلم وذكر في تفسير الآية ثلاثة أوجه مبنى الأول على أن مجي الأمر وصول خبر السر الى اليهم وردة الى الرسول صلى الله عليه وسلم وأولى الأمر اطلاعهم على ما بالرسول صلى الله عليه وسلم وأولى الأمر من الأمن أو الخوف من قبل الإعداد وردة اليهم ترك التعرض له أو جعله بمنزلة غير المسموع والعلم معرفة كعبية التدبير ومبنى الثالث على أن مجي الأمر سماع خبر السر يا من أفواه المنافقين وردة اليهم تركه موقفا الى السماع منهم والذين يستنبطونه هم المذيعون والعلم معرفتهم بما ينبغي في ذلك الأمر من الإذاعة وعدمها واستنباطهم إياه من الرسول صلى الله عليه وسلم وأولى الأمر تلقيهم ذلك من قبلهم فن على هذا ابتدائية وانظر لغو متعلق يستنبطون وعلى الأولين تبعية أوبسائية تجريدية والطرف حال وإطلاق أولى الأمر على كبار الصحابة لكونهم المرجع فيه أو المظهر له والاستنباط أصله استخراج النقي من مأخذ كلامه من البراءة الجوهر من المعدن والمستخرج نيط بالتحريك فجويزه عن كل أخذ وتلق (قوله بارسال الرسول صلى الله عليه وسلم الخ) خصه لانه هو المانع عن الضلال ولاجل صحة الاستئناس لانه اختلف في قوله الاقلية لا قيل مستثنى من قوله أذاعوه وأعلمه واستدل به على أن الاستئناس لا يتعين صرفه لما قبله لانه لو كان مستثنى من جملة اتبعتم فسد المعنى لانه يصير عدم اتباع القليل للشيطان ليس بفضل الله وهو لا يستقيم ومن صرفه اليه كما هو المتبادر خص الفضل لان عدم الاتباع اذا لم يكن بهذا الفضل المخصوص لا ينافي أن يكون بفضل آخر ثم اختلفوا عنهم من فسر بما ذكره المصنف رحمه الله تعالى والمعنى لولا بعة الرسول صلى الله عليه وسلم وانزال القرآن العظيم لاتبعت الشيطان فكفرت الا القليل منكم فانهم ما تبعوا الشيطان وما كفروا ولا أنكروا ببعته ولا قرأته لكن اهتدى الى الحق في زمن الفترة كمن بن ساعدة وأضرابه وقيل المراد به النصرة والمعونة أى لولا تابيع النصرة

ولعل ذكره هنا للتنبيه على أن الاختلاف ما سبق من الأحكام ليس تناقض في الحكم بل لا اختلاف الا حوال في الحكم والمصالح (واذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف) مما يوجب الأمن أو الخوف (أذاعوا به) أقنوه كما كان يفعله قوم من ضعفة المسلمين اذا بلغهم خبر عن سر يا رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أخبرهم الرسول صلى الله عليه وسلم بما أوحى اليه من وعد بالظفر أو تخويف من الكفرة أذاعوا به لعدم حزمهم فكانت اداعتهم مفسدة والباء مزيدة أو لتضمن الإذاعة معنى التحدث (ولوردوه) ولوردوا ذلك الخبر (الى الرسول وإلى أولى الأمر منهم) الى رأيه ورأى كبار أصحابه البصراء بالأمور والأمر (أعلمه) على أى وجه يذكره (الذين يستنبطونه منهم) يستخرجون تدابيرهم بتجارهم وأنظارهم وقيل كانوا يسمعون أراجيف المنافقين فيذيعونها فتعود وبالاعلى المسلمين ولوردوه الى الرسول وإلى أولى الأمر منهم حتى يسمعه منهم ويعرفوا أنه هل يذاع لعلم ذلك من هؤلاء الذين يستنبطونه من الرسول وأولى الأمر أى يستخرجون علمه من جهتهم وأصل الاستنباط اخراج النبط وهو الماء يخرج من البئر أو ما يحفر (ولو لا فضل الله عليكم ورحمته) بارسال الرسول وانزال الكتاب (لاتبعتم الشيطان) بالكفر والضلال (الاقلية) أى الاقلية لا متكم

تفضل الله عليه بعقل راجح اهتدى به الى الحق والصواب وعصمه عن متابعة الشيطان كزيد بن عمرو بن نفيل وورقة بن نوفل أو لا اتباعا قبيلا له الى الندوة (فقاتل في سبيل الله) لا تنكف ان تبطلوا وتر كوله وحده (الانفسك) الافل نفسك لا يضرك مخالفتهم وتقاتلهم فتقدم الى الجهاد وان لم يساعدك أحد فان الله ناصر لك لا الجنود روى انه عليه الصلاة والسلام دعا الناس في بدر الصغرى الى الخروج فصره بعضهم الا فترت فخرج عليه السلام ومعه الا سبعون لم يلوع على أحد وقرئ لا تنكف بالجزم ولا تنكف بالنون على بناء الفاعل أى لا تنكفك الافل نفسك لا أنال انكفك أحد الا انفسك لقوله (وحرض المؤمنين على القتال) اذ ما عليك في شأنهم الا التحريض (عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا) يعنى قريشا وقد فعل بأن ألقى في قلوبهم الرعب حتى رجعوا (والله أشد بأسا) من قريش (وأشد تنكيلا) تعذيبا منهم وهو تقرير وتمديدان لم يتبعه (من يشفع شفاعا حسنة) راعى بها حق مسلم ودفع بها عنه ضرا أو جلب اليه نفعها ابتغاء لوجه الله تعالى ومنها الدعاء لمسلم قال عليه الصلاة والسلام من دعا لآخره المسلم يظهر القريب استجيب له وقال له الملك ذلك مثل ذلك (يكن له نصيب منها) وهو ثواب الشفاعة والتدبير الى الخير الواقع بها (ومن يشفع شفاعا سيئة) يريد بها محترما (يكن له كفل منها) نصيب من وزرها مساو لها في القدر (وكان الله على كل شيء مقبلا) مقتدرا من أقات على الشيء اذا قدر قال وذى ضغن كففت الضغن عنه وكنت على مساوئه متقبلا

والظفر لا تبعهم الشيطان وتوليت الا القليل منكم من المؤمنين من أهل البصرة الذين يعلمون أنه ليس مداد الحقيقة على النصر في كل حين قال الامام رحمه الله تعالى وهذا أحسن الوجوه لارتباطه بما بعده وحذف المصنف رحمه الله تعالى قول العلامة التوفيق من قوله ارسل الرسول عليه الصلاة والسلام وانزال الكتاب والتوفيق لانه أشكل على بعض شراحه وان أجيب بأن المراد به توفيق خاص نشأ مما قبله وأما الاطلاق ودفع الشبهة بأن عدم الفضل والرجة على الجميع لا يلزم منه العدم عن البعض فتكف وفي الآية وجوه أخر نحو عشرة فصلها في الدر المنصون وفي قوله تفضل اشارة الى ثبوته بفضل آخر غير المنفى وبه تمام الدفع ونفيل بالتصغير وزيد هذا من تعبد في الجاهلية بالدين الحق وكذا ورقة لكن اختلف في اسلامه كما في أول شرح البضارى ومنكم ضميره عام فتأمل (قوله أو لا اتباعا قبيلا الخ) فهو على هذا استثناء مفرغ من المصدر وهو منصوب على انه مفعول مطلق والمعنى مستقيم عليه أى اتبعوه كل اتباع الا اتباعا قبيلا بأن يبقى على اجراء الكفر وآثاره الا البقاء القليل النادر بالنسبة الى البعض حتى ربما أن يكون ذلك بدون التوفيق وقصد الاطاعة بل يجوز الطبع والعادة كذا قرره التحرير (قوله ان تبطلوا وتر كوله وحده) بشير الى أن الفاعل في جواب شرط مقدر وقوله الافل نفسك لان التكليف يكون بالافعال لا بالذوات وقوله لا يضرك الخ اشارة الى أنه مجاز أو كناية عن عدم ضرر ذلك فلا يرد أنه مأثور بتكليف الناس فكيف هذا وقيل انه كان مأثورا بأن يقاتل وحده أو لا ولهذا قال الصديق رضى الله تعالى عنه في أهل الردة أقاتلهم وحدي ولو خالفتني بمعنى اقاتلتهم باسمي وليس كذلك ويد الصغرى كانت غزاة بعد أحد خرجوا المواعدة أبى سفيان رضى الله تعالى عنه ولم يكن فيها قتال والقصة مروية عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ولم يلوع على أحد لم ينظره كما في الاساس وقراءة الجزم قبل فيها انه مجزوم في جواب الامر وهو يغيب والظاهر أن لا الهى جازمة أى لا تنكف أحد الخروج الانفسك وعلى قراءة النون المعنى ما ذكره (قوله فخرج عليه السلام ومعه الاسبعون الخ) قال البقاعي الذي في السير أنهم كانوا ألفا وخمسمائة وما ذكره المصنف غلط تبع فيه الزمخشري ولم ينبه عليه أحد من أصحاب الحواشي اللهم الآن يقال انه أراد ان كان منهم وهو محتاج الى النقل أيضا (قوله لا أنال انكفك أحد الا انفسك) يعنى أن نفسك مفعول ثان بتقدير مضاف لا في موقع المفعول الاول أى لا تنكفك أحد الا انفسك ولا مانع منه أيضا أى لا تنكفك أحد هذا التكليف الانفسك والمراد من التكليف مقاتلته وحده ولذا وقع في نسخة أو لا يضرك مخالفتهم لا أنا لانكف الخ والتحريض الحث من الحرض وهو ما لا تهبديه والتفصيل فيه للالب والازالة كقذية ونفس الذين كفروا بقريش لانه المروى والمراد العموم وعسى من الله تحقيق وقد فعل والبأس النكابة كاللؤس والتكليف التعذيب وأصله التعذيب بالنكف وهو القيد دفعه والمقصود التهديد أو التشجيع (قوله راعى بها حق مسلم الخ) فسر كون الشفاعة حسنة بما ذكره وأدرج فيها الدعاء لانه شفاعا معنى عند الله وخص كونها بالغيب لانه أدعى للخلاص وظهر مقحم للتأكييد والحديث المذكور رواه مسلم وغيره (قوله وهو ثواب الشفاعة الخ) التسبب بالجزم معطوف على الشفاعة وقوله مساو لها في القدر اشارة الى وجه اختيار النصيب في الحسنه والكفل في السيئة ونكتة ذلك أن النصيب يشمل الزيادة لأن جزاء الحسنات بضائع وأما الكفل فأصله المراكب الصعب فاستعمل للمثل المساوى فلذا اختير اشارة الى اطفاه بعباده اذ لم يضاعف البشائر كالحسنات وقيل انه وان كان معناه المثل لكنه غلب في الشر وندر في غيره كقوله تعالى يؤتكم كفلين من رحمته فلذا خص به السيئة نظرية وهو با من التكرار ومن بيانية أو ابتدائية وقال الراغب المعنى من يعن غيره في فعله حسنة يكن له منها نصيب ومن يعنه في سيئة يله منها شدة (قوله مقتدرا) اختلف في تفسيره فقيل مقتدرا وهو مروي عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم والبيت المذكور لا حيحة الانصارى وقيل للزبير بن عبد المطلب والضعف

والضعف الحقد يقول رب ذي حقد على كفت السوء عنه مع القدرة عليه وإذا كان بمعنى شهيدا وحافظا من القوت الحاضر الذي به حفظ البدن فأصله معقوف فأصل كقيم وهذا على التفسير الثاني وقيل عليهم **(قوله)** الجهور على أنه في السلام) ويدل على وجوب الجواب لصيغة الامر وقال الجهور لما سأل في أنه في الهبة ووجوب الجواب للمسلم هو الصحيح لكن على الكفاية وقوله فان قاله أي ورحمة الله زاد أي الجيب وبركاته ولا زيادة على ذلك كما ورد في الحديث وقوله أما الخ إشارة إلى أنه واجب بخير ازبالزيادة المسنونة يقع ذلك الواجب **(قوله)** لما روى أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) أخرجه أحمد والطبراني عن سلمان الفارسي وهذا دليل الجهور على أنه في السلام لقوله فأين ما قال الله الخ لا للجواب اذ دلالة في الحديث عليه وقوله فرددت عليك مثله انما كان مثله مع أنه لم يقل الا عليك لان عطفه على كلامه يقتضي اشتراكهما فيما ذكر فكتاه قال وعليك ذلك **(قوله)** وهذا الوجوب على **(الكفاية الخ)** نقل السيوطي أن الأصح من مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وجوب الرد حال الخطبة وقيل أنه مستحب وقيل مباح وأما القاري ففي روضة النووي أن الأولى ترك السلام عليه فان سلم عليه كفاه الرد بالاشارة والاظهر أنه برّد باللفظ وقوله ونحوها كالأكل والصلاة وحال الاذان والاقامة والجماع **(قوله)** ومنه قيل أول للترديد الخ) خبر منه للحديث أو لجميع ما ذكر ومن تعليمية أو ابتدائية لانه نشأ منه كما يقولون ومن هنا يقال كذا يعني قبل أن الامر بالاحسن فيما إذا أتى المسلم ببعض التحية والامر بالرد فيما إذا أتى بتمامها اذ لا أحسن منها حتى يؤتيه ولما كان عينه جعل كانه رد إليه ما أخذ منه وقوله وذلك إشارة إلى أنه أي السلام عليك ورحمة الله وبركاته تمام التحية لان السلام دعاء بالسلامة عن أقسام المضار وحصول المنافع من الرخة أي الانعام وثباتها أي المنافع وقيل انه راجع لها والسلامة والثبات من قوله وبركاته لان البركة كما حققه الراغب رحمه الله تعالى ثبوت الخبر الالهي في الشيء لان مأخذ اشتقاقه يدل على لزوم كالبرك لصدر البعير ومنه بركة الماء الغباري منه **(قوله)** والتحية في الاصل مصدر الخ) يعني أصل معنى حيائك الله جعلك حيا ثم استعمل لما ذكره من الدعاء بالحياة كقولهم عمرك الله وقوله فغلب بالتحقير والتشديد وقيل معناه البقاء والمثاق ومنه التحيات لله **(قوله)** وقيل المراد بالتحية العطية أي الهبة ولذا قال على المتب لان التحية تطلق على الهدية وهي هبة والثواب عوض الهبة والشافعي رحمه الله تعالى له في أكثر المسائل قولان فاما له يغداد قوله القديم وما قاله بصر قوله الجديد يعني أن قوله القديم وهو ضعيف عندهم أنه لا بد في الهبة من العوض أو الرد على مالكها وقوله الجديد كذهبا واعلم أنهم قالوا لو قال السلام عليك ورحمة الله وبركاته فقال عليك السلام فقط أجزاء لكنه خلاف الأولى وظاهر الآية وكلام المصنف رحمه الله تعالى خلافه وفي الكشف من قال لا آخر أقرى فلانا السلام وجب عليه أن يفعل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يسلم على لاعب الشطرنج والترد والمغنى والقاعد لحاجته ومظير الحمام والعماري من غير عذر في حمام أو غيره وذكر الطحاوي أن المستحب رد السلام على الطهارة ويتم لردّه ويسلم الرجل على امرأته لا الأجنبية ويسلم المائى على القاعد والراكب على المائى وراكب القرم على ركب الحمار والصغير على الكبير والاقبل على الاكثر وعنه صلى الله عليه وسلم اذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم أي وعليكم ما قلتم ولا يبدأ بسلام فان بدأ فقل وعليك ورخص بعضهم في بدئهم بالسلام اذا دعت اليه داعية ولا يسلم عليهم في كتاب ولا غيره فان فعل قال السلام على من اتبع الهدى وجوابه بقوله وعليك روى بالواو ووزكها كما فصله الطيبي وقوله وقيل المراد بالتحية العطية هو قول لابي حنيفة رحمه الله تعالى قيل لان السلام قد وقع فلا يرد بعينه فلذا حمل على الهدية وأجيب بأنه مجاز كقول المتنبى

ففي نفرم الاولى من الخطب مغلق * بثانية والمتلف الشيء غارمه

أو شهيدا حافظا واشتقاقه من القوت فانه يقوى البدن ويحفظه (واذا حييت بنحبة فخير أيا حسن منها أو ردوها) الجهور على أنه في السلام ويدل على وجوب الجواب اتماما بأحسن منه وهو أن يرد عليه ورحمة الله فان قاله المسلم زاد وبركاته وهي التمامية واما برّد مثله لما روى أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك فقال وعليك السلام ورحمة الله فقال وعليك آخر السلام عليك ورحمة الله وبركاته فقال وعليك فقال الرجل نقصتني فأين ما قال الله تعالى وتلا الآية فقال صلى الله عليه وسلم انك لم تترك لي فضلا فرددت عليك مثله وذلك لاستجماعه أقسام المطالب السلامة عن المضار وحصول المنافع وثباتها وهذا الوجوب على الكفاية وحيث السلام مشروع فلا يرد في الخطبة وقراءة القرآن وفي الحمام وعند قضاء الحاجة ونحوها ومنه قيل أول للترديد بين أن يجيب المسلم ببعض التحية وبين أن يجيب بتمامها والتحية في الاصل مصدر حيائك الله على الاخبار من الحياة ثم استعمل للحكم والدعاء بذلك ثم قيل لكل دعاء فغلب في السلام وقيل المراد بالتحية العطية وأوجب الثواب أو الرد على المتب وهو قول قديم للشافعي رضى الله تعالى عنه قوله وفي الكشف الخ قد تصرف المتنبى في عبارته بزيادة ونقص كما يعلم عرجه اه

وقوله على التهمة اشارة الى دخول ما قبله فيه دخولا اوليا (قوله مبتدأ وخبر) اشارة الى أن الادم
 قسمة لان لام التأكيده لا تدخل خبر المبتدأ والخبر وان كان هو القسم وجوابه لكنه في الحقيقة
 الجواب فلا يدخل وقوع الانشاء خبرا ولا أن جواب القسم من اجل ان لا يحل له ان يعرب فكيف
 يكون خبرا مع أنه لا امتناع من اعتبار المحل وعدمه باعتبار جهتين (قوله لجشركم الخ) لما
 كان الجمع لا يتعدى الى اشارة الى توجيهه بأنه بمعنى الحشر وهو يتعدى بها قال تعالى لا اله الا الله تحشرون
 ومن لم يتنبه له اعترض عليه بأن معنى الجمع في لجمعكم أظهر منه في لجشركم فيكون نفسه به
 نفسه بالاختي مع أن الحشر للجمع في القيامة أخص وأعرف في لسان الشرع فلا يتوجه كونه أختي
 أيضا وقوله أو مفضلين اليه جواب آخر أي عدى بالي لتضمن معنى الانشاء المتعدي بها أو الي بمعنى في كما
 أفتنه أهل العربية (قوله فحال الخ) يعني الجملة اما حال من اليوم ومضمير فيه راجع اليه أو وصفة
 مصدر محذوف أي جعلها لرب فيه والمضمير للجمع (قوله انكار أن يكون أحد الخ) يعني
 الاستفهام انكارى والتفضيل باعتبار الكمية في أخباره الصادقة لا الكيفية فانما لا يتصور فيها تفاوت
 اذ صدقته مطابقتها وهي لا تزيد فلا يقال في حديث معين انه أصدق من آخر الا بتأويل ويجوز وفي
 الا صدقية وانكارها فيقيدني المساواة أيضا كما في قولهم ليس في البلد أعلم من زيد وهي قاعدة من
 تحققة ولا حاجة الى تأويل أصدق بأظهر صدقا كما في قولهم وامتناع الكذب وكونه في حقه محال ثابت
 شرعا وعقلا لانه اما الحاجة أو لغيرها وهو القى المطلق والغير ما عدم العلم وهو العلم الذي لا يعزب عن
 علمه مقداره واما قصدا وهو سفسه لا يليق بحسب عزة تقديس وتعالى فان قيل هذا انما يتم في الكلام
 النفسى فلم لا يجوز في اللفظي بأن يخلق الاصوات والحروف الدالة على معنى غير مطابق لامن حيث
 انه كلام للغير ويتعلق بقدرته وارادته على ما هو المذهب من أنه خالق لكلام العباد صدقها وكذبها
 فانه لا يوجب كونه منسكما وكذا بابل من حيث انه يكون كلامه ومنسوب اليه لا الى الغير كاللفظي من
 القرآن اوجب بأنه أيضا نقص لكونه تجهيلا وان لم يكن جهلا ولو سلم في الامتناع الشرعي كفاية
 ولا يخفى أن الجواب هو الثاني وأما الاول فليس بشئ (قوله فالكلمة تفرقت في أمر المناققين الخ)
 يعني أن المقصود انكار عدم اتفاقهم على كفرهم ثم ذكر سبب النزول وفيه خمسة أقوال أحدها ما روى
 عن زيد فالاول هو ما رواه الشيخان عن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه والاجتماع بالمسلم من قولهم
 اجنوبت البلد اذا كرهت الإقامة فيها وان كنت في نعمة واصل معناه كراهية الوخامة المتضمنة للجوى
 وهو المرض دا الجوف اذا طاول والبدو معنى البادية خلاف الحضرة والحاضرة وكونه تازات
 في المخلفين من غزوة أحد فيه نظر (قوله أو في قوم هاجر واثر رجعو الخ) في الكشف وقيل كانوا قوما
 هاجروا من مكة ثم بداهم فرجعوا وكتبوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه على دينك وما خرجنا
 الا لاجتواء المدينة والاشتياق الى بلدنا ففهم من مشركي مكة والذي في الحديث الاول من غيرهم فلا
 وجه لما قيل انه القول الاول فلا معنى لاعدته وقوله معتلين أي مظهرين لعل ذلك وجهه والحديث
 الآخر أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما (قوله وفشنت حال عاملها
 الخ) في الدر المنصور وفيه وجهان أحدهما أنه حال من ضمير لكم المجرور والعامل فيه الاستقرار والاطراف
 لنبايته عنه وهذا القول الاول الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى وهذه الحال لازمة لا يتم الكلام
 بدونها وهذا مذهب البصريين في هذا التركيب وما شابهه والثاني وهو مذهب الكوفيين أنه خبر كان
 مقدرة أي ما لكم في شأنهم اذ كنتم فشتين ورد بالترام تنكير في كلامهم ثم نحو ما لهم من التذكرة
 معرضين وكون العامل الجملة بنماها لكونها فعلا تأويل أي افرقت لا يعني أنه مخالف للبصريين
 والكوفيين وعمل الجملة بما لا يتصل به ولا دأجى اليه وأما ما قيل على الاول ان كون ذى الحال بعضا
 من عامله غريب لا يكاد يصح عند الاكثرين فلا يكون معمولا ولا يجوز اختلاف العامل في الحال

(ان الله كان على كل شئ حسيبا) بحاسبكم
 على التبعة وغيرها (الله الا هو) مبتدأ
 وخبر والله مبتدأ والخبر (لجمع منكم الى يوم
 القيامة) أي الله والله لجشركم من قبوركم
 الى يوم القيامة أو مفضلين اليه أو في يوم
 القيامة ولا اله الا هو اعراض والقيام
 والقيام كالطالب والطالبة وهي قيام
 الناس من القبور والنجاة (لارب فيه) في
 اليوم أو في الجمع فهو حال من اليوم أو وصفة
 له مصدر (ومن أصدق من الله حديثا) انكار
 أن يكون أحد أكثر صدقا منه فانه لا يتطرق
 الكذب الى خبره بوجه لانه نقص وهو على
 الله محال (فالكلمة تفرقت في المناققين) فالكلمة تفرقت
 في أمر المناققين (فشتين) أي فرتين ولم
 تنفقه على كفرهم وذلك ان ناس منهم
 استأذنوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الخروج الى البلد ولا اجتواء المدينة فلما
 خرجوا لم ينزلوا را حلين مرحلة مرحلة
 حتى لحقوا بالمشركين فاختلف المسلمون في
 اسلامهم وقيل نزلت في المخلفين يوم أحد
 أو في قوم هاجروا ثم رجعوا أو قوم أظهروا
 المدينة والاشتياق الى الوطن أو قوم أظهروا
 الاسلام وقعدوا عن الهجرة وفشنت حال
 عاملها لكم كقولنا لعل فاعلم

وصاحبها من فلسفة الخو (قوله حال من فثنين) أي كان صفة له لتأويله بما ذكره فلما قدم اتصب حالاً أو هو حال من الضمير والعامل فيه يعلم مما تقدم وفيه وجوه أخرى في الأعراب (قوله ردهم إلى حكم الكفرة الخ) ما موصولة أو مصدرية والباء سببية واختلف في معنى الر كس لغة فقليل الرد كما قال أمية بن أبي الصلت

فاركسوا في جحيم النار انهم * كانوا عصاة وقالوا الا فلك والزورا

أي ردوا فالعني حينئذ ردهم إلى الكفر بعد الاسلام بكسبهم وهو الوجه الاول وقيل الر كس قريب من التمسك وحاصله أنه ردهم منكسين فهو بالغ من التمسك لأن من يرى منكساً في هوة قائماً يخلص منها فالعني أنهم بكسبهم الكفر قلب الله حالهم ورماهم في حفرة النيران وهذا هو الثاني وقيل الر كس الرجيع وفي الحديث انه صلى الله عليه وسلم أتى بروثة فقال انهار كرس وقيل الار كاس الاضلال ومنه وأركستني عن طريق الهدى * وصيرتني مثلاً للعدا

(قوله أن يجعلوه من المهتدين) لأن الهداية المعتدية إصابه وجعله مهدياً وما قيل أن المصنف رحمه الله تعالى جعل أن تهدياً بمعنى جعله من المهتدين أي وصفهم بالاهتداء ولم يجهده في اللغة بهذا المعنى فلا وجه له (قوله ولونصب على جواب التثني الخ) كذا في الكشف وقيل عليه المنقول أن التثني إذا كان بالحرف كليت ينصب جوابه وأما إذا كان بالفعل كودفلم يسمع من العرب ولم يذكره النحاة ورد بأنهم لم يريدوا التثني المفهوم من وقد بل المفهوم من لو بناء على أنه التثني وفيه نظر ولا يرد أنه اخبار عن التثني فكيف ينصب في جوابه لأنه لا يمكن أن يكون حكاية لتثنيهم مع جوابه والاصل لو تكفرون كما كفرنا فكون نحن وهم سواء وتكفرون حكاية بالاعني وتكونون غلب فيه الخطأ على الغيبة (قوله فلا توالوهم الخ) أي لا تتخذوهم أولياء كما في سائر المسلمين وقوله حتى يؤمنوا إشارة إلى أن الهجرة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم مستلزمة للإيمان ولا يعتد به أبداً وكانت الهجرة فرضاً في صدر الاسلام كما في التيسير وسبيل الله الطريق الموصلة إليه وهي امتثال أوامر وترك نواهيه وقوله اظهروا بالهجرة وفي نسخة المظاهر أي المقوى وقوله أو عن اظهروا الإيمان أن أراد اظهروا الإيمان بالهجرة فالتفسير واحد وإن أراد الاطلاق فهو مخالف لما عليه المفسرون لكن قد يقال انه علم من قوله حتى يهاجروا قبله فلا حاجة لتكثيره وقوله رأساً أي بالكلية دائماً وهذا ما من المضارع الدال على الاستمرار ومن التكرار المفيد للتأكيد وحيث وجدتموهم يعني في الحل والحرم والامر بالاخذ لثقتهم على القتل عادة والمراد قتلهم ولوبدون أخذ (قوله استثناء من قوله فخذوهم الخ) قال الطيبي أي من الضمير في فخذوهم لأن الضمير في ولا تغذوا وان كان أقرب لأن اتخاذ الولي منه حرام مطلقاً وقوله والقوم هم خزاعة أي الذين كان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم شتان كما عرف في السير والمراد بالاتصال الانضمام والاتجاه اليهم لا اتصالهم به نسباً على الصحيح وزيد مناة علم ومناة اسم صنف أضيف إليه كعبد مناة وقوله وادع بمعنى صالح وصفة قوم بينهم وبيننا ميثاق قيل وفي قوله عطف على الصلة لطف إيهام فإن الصلة يصلون فهي صلة لفظاً ومعنى والظاهر أن المصنف رحمه الله لم يقصده وإنما هو اتفاق (قوله والاوّل أظهر لقوله الخ) لاشبهه في أن عطفه على الصلة أرجح رواية ودراية لأنه لو عطف على الصلة لكان لمنع القتال سببان الاتصال بالمعاهددين والاتصال بالكافرين ولو عطف على الصلة كان السببان الاتصال بالمعاهددين والكف عن القتال لكن قوله فان اعتزلوكم يقرّر أن أحد السببين هو الكف عن القتال لأن الجزاء مسبب عن الشرط فيكون مقتضياً للعطف على الصلة فانه لو عطف على الصلة كان أحد السببين الاتصال بالكافرين لا الكف عن القتال فان قلت لو عطف على الصلة تحققت المناسبة أيضاً لأن سبب منع التعرض حينئذ الاتصال بالمعاهددين والاتصال بالكافرين والاتصال بسبب للدخول في حكمهم وقوله فان اعتزلوكم يبين حكم الكافرين السابق بحكم المتصلين بهم (قلت) في شرح الكشف انه جائز أن يكون الاول

وفي المناقبة حال من فثنين أي منفردين فيهم أو من الضمير أي فالكلمة تفرقون فيهم ومعنى الافتراق مستفاد من فثنين (واقه أركسهم عا كسبوا) ردهم إلى حكم الكفرة أو نكسهم بأن صيرهم للنار وأصل الر كس رد الشيء مقابلاً (أتريدون أن تهديا من آمن أضل الله) أن يجعلوه من المهتدين (ومن بضلل الله فلن ينجيه سبيلاً) إلى الهدى (ودوا لو تكفرون كما كفروا) تتوا أن تكفروا كما كفروهم (فتمكثون سوا) تمكثون معهم سواء في الضلال وهو عطف على تكفرون ولونصب على جواب التثني لحاز (فلا تتخذوا منهم أولياء حتى يهاجروا في سبيل الله) فلا توالوهم حتى يؤمنوا وتحققوا إيمانهم بهجرة هي لله ورسوله لا لأغراض الدنيا وسبيل الله ما أمر به ولو كان (فان تولوا) عن الإيمان الظاهر بالهجرة أو عن اظهار الإيمان (فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم) كسائر الكفرة (ولا تتخذوا منهم ولياً ولا نصيراً) أي جانبوهم رأساً ولا تقبلوا منهم ولاية ولا نصرة (الا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق) استثناء من قوله فخذوهم واقتلوهم أي الا الذين يصلون وينتھون إلى قوم عاهدوكم ويفارقون محاربتكم والقوم هم خزاعة وقيل هم الاسليمون فانه عليه الصلاة والسلام وادع وقت خروجه إلى مكة هلال بن عويمر الأسلي على أن لا يعينه ولا يعين عليه ومن لجأ إليه فله من الجوار مثل ماله وقيل بنو بكر بن زيد مناة (أو جاؤكم) عطف على الصلة أي أو الذين جاؤكم كافين عن قتالكم وقتال قومهم استثنى من المأمور بأخذهم وقتلهم من ترك الحمار بين فلحق بالمعاهددين أو أتى الرسول صلى الله عليه وسلم وكف عن قتال الفريقين أو على صفة قوم وكأنه قيل الا الذين يصلون إلى قوم بمعاهددين أو قوم كافين عن القتال لكم وعليكم والاوّل أظهر لقوله فان اعتزلوكم

وقرى بغير العاطف على انه صفة بعد صفة
أوبيان ليصلون أو استئناف (حصرت
صدورهم) حال باضارة ودبدل عليه أنه قرى
حصرة وحصرات أوبيان لجأؤكم وقيل صفة
مخدوف أي جأؤكم قومًا حصرت صدورهم
وهم بنو مدج جاؤ رسول الله صلى الله
عليه وسلم غير مقاتلين والحصر الضيق
والانقباض (أن يقاتلواكم أو يقاتلوا قومهم)
أي عن أن أولان أو كراهة أن يقاتلواكم (ولو
شاء الله لاطهروا عليكم) بأن قوى قلوبهم
وبسط صدورهم وازال الرعب عنهم
(فلقاتلواكم) ولم يكفوا عنكم (فان اعتزلواكم فلم
يقاتلواكم) فان لم يتعزضوا اليكم (وألقوا
اليكم السلم) الاستسلام والاتقاد (فاجعل
الله اليكم عليهم سبيلا) فمأذن لكم في
أخذهم وقتلهم (ستجدون آخرين يريدون
أن يأمنوكم ويأمنوا قومهم) هم أسد
وغطفان وقيل بنو عبد الدار أو المدينة
وأظهروا الاسلام ليأمنوا المسلمين فلما
رجعوا كفروا (كلما ردوا الى الفتنة) دعوا
الى الكفر أو الى قتال المسلمين (أركسوا
فيها) عادوا اليها وقلبوا فيها أقم قلب (فان
لم يعتزلواكم ويلقوا اليكم السلم) وينبذوا
اليكم العهد (ويكفوا أيديهم) عن قتالكم
(تخذوهم واقتلوهم حيث نفعهم) حيث
تمسكنم منهم فان مجرد الكف لا يوجب نفي
التعريض (وأولئك جعلنا اليكم عليهم سلطانا
مبيناً) حجة واضحة في التعريض لهم بالقتل
والسبي لظهور عدائهم ووضوح كفرهم
وغدرهم أو تسلطاً ظاهراً حيث أذن لكم
في قتلهم (وما كان المؤمن) وما صح له
وليس من شأنه (أن يقتل مؤمناً) بغير حق
(الخطأ) فانه على عرضته ونصبه على الحال
أو المفعول له أي لا يقتله في شيء من الاحوال
الاحال الخطأ أو لا يقتله لعله لا للخطأ وعلى
أنه صفة مصدر مخدوف أي الاقتلا خطأ

أظهر وأجرى على أسلوب كلام العرب لانهم اذا استثنوا بينوا حكم المستثنى تقريراً وتوكيداً فيقولون
ضرب القوم الا زيد فانه لم يضرب فلو عطف على الصفة كان مثل ضرب القوم الا جازي زيد فان زيداً
لم يضرب حتى يعلم منه أن جازي لم يضرب مع ما فيه من فك الضمائر وقال الامام جعل الكف عن القتال
سبباً لترك التعرض أولى من جعل الاتصال عن يكف عن القتال سبباً لانه سبب بعيد على أن المتصلين
بالمعاهدتين ليسوا معاهدين لكن اهتم حكمهم بخلاف المتصلين بالكافرين فانهم ان كفوا عنهم هم والا فلا أثر له
(قوله وقرى بغير العاطف على انه صفة بعد صفة الخ) يرد عليه أنه اذا كان قوله فان اعتزلواكم يأتي عن عطفه
على الصفة ويجعله مرجوحاً بطريق الاولى كونه صفة فلم قدمه هنا وقد أخر في الكشف ويدفع بأن له
مرجحاً وهو وقوع الجملة بعد النكرة بدون عاطف فانه في مثله المعهود انه صفة فقد عدده معنى آخر فتأمله
وعلى الاستئناف يكون جواب السؤال أي كيف وصلوا الى المعاهدتين كذا قيل والصواب أن يقدر كيف
كان الميثاق بينكم وبينهم كما يؤخذ من الدرر المصون وقيل ان الاولى تخريج هذه القراءة على حذف
العاطف لانه على الوصفية يقتضى انه لا بد من اجتماع الوصفين في عدم التعرض لهم وائس بشئ كما يؤخذ
عامة في تقدير السؤال (قوله أوبيان ليصلون الخ) قيل عليه البيان لا يكون في الافعال وفي الكشف
أوبد لا وأورد عليه أنه ليس اياه ولا بعضه ولا مشقلا عليه وجوابه أن الانتهاء الى المعاهدتين والاتصال
بهم حاصله الكف عن القتال فصح جعل مجيئهم الى المسلمين هكذا بياناً أو بدلاً وكونه لا يجري في الافعال
لا يقول به أهل المعاني وهو كذا في حال كون حصرت سبباً لجأؤكم (قوله حال باضمار قد الخ)
ويؤيد قراءة الحسن حصرة وقيل انها جلة دعائية ورد بأنه لا معنى للدعاء على الكفار بان لا يقاتلوا
قومهم بل بأن يقع بينهم اختلاف وقتل واذا كان صفة للعال لا حاجة الى تقدير قد وما قيل ان المقصود
بالحالية هو الوصف لانها حال موثقة فلا بد من قد سيما عند حذف الموصوف فاذا ذكر التزام لزيادة
الاضمار من غير ضرورة غير مسلم (قوله وحصرات) فيه نظر فانه يجوز أن يكون صفة لقوم سببية
لاستوائه ونصبه وجره وقد يجاب عنه بأن الوصف الرفع لظاهريه وحده أو يجمع جمع تكسير وجمعه جمع
تصحیح قليل فهذا يؤيد الحالصة وفيه نظر بنو مدج قوم معروفون من العرب بالقبيلة والحصرة يقتضيان
ضيق الصدر من الجبن (قوله أي عن الخ) أي هو على تقدير الجأؤ أو مفعول له مقدّر له مضاف وقوله بأن
قوى قلوبهم بمعنى أن التسليط عليهم معناه ما ذكر والمقصود الامتنان على المؤمنين بأن تركهم القتال
بسبب أن الله لم يسلطهم وقذف في قلوبهم الرعب (قوله فلقاتلواكم) اللام جوابية اعطفه على الجواب
ولا حاجة لتقدير لو ومماها مكي وأبو البقاء لام المجازاة والازدواج وهي تسمية غريبة وفي الاعادة اشارة
الى أنها جواب آخر متعل والمسلم يقتضيان الانقياد وقرى بسكون اللام مع فتح السين وكسر هاء وكان
القاء السلم استعارة لأن من سلم شيئاً ألقاه وطرحه عند المسلم له وعدم جعل السبيل مبالغة في عدم
التعرض لهم لأن من لا يبرئ بشئ كيف يتعرض له (قوله هم أسد الخ) هاتان قبيلتان وقيل الآية في
حق المنافقين ومزق سبباً أركسوا وتحققه وقوله وينبذوا اليكم العهد فسر السلم هنا بالعهد وهو قريب
من الاول لما ساءلني وثقف بمعنى وجد والتكن من الشيء في قوة وجدانه وقوله مجرد الكف بمعنى بدون
المعاهدة التي يكون لهم اذمة وجوز في السلطان أن يكون بمعنى الحجة ومصدر راعي التسليط (قوله
وما صح له وليس من شأنه) ما كان وما ينبغي يستعملان بمعنى لا يليق ولا يصح والمراد في الصحة في الامكان
دون الصحة الشرعية والمقصود منه المبالغة والا فالقتل لا يخرج عن الامكان وقيل القتل بغير حق لانه
هو المنفي (قوله فانه على عرضته ونصبه على الحال الخ) معنى كونه على عرضته بضم فسكون وضاد
منجبة أي لا زالون يقعون فيه اضطراباً لانهم يحاربون ولا يخلو المقاتل من خطا فلذا ترك القصاص فيه
دفعاً للرجوع وفي نصبه وجوه وذكر المصنف منها ما ذكر وتقديره الحال بقوله في شيء من الاحوال لأن
الحال في معنى الطرف وقرب منها كما صرح حوايه فلا يقال انه يقتضى أنه ظرف لالحال ألا ترى أن معنى

وقيل ما كان نفي في معنى النهي والاستثناء منقطع أي لكن إن قتله خطأ فجزأه ما يذكر والخطأ ما لا يضاهيه القصد إلى الفعل أو الشخص أو لا يقصد به زهوق الروح غالباً أو لا يقصد به محذور كرمي مسلم في صف الكفار مع الجهل بالإسلام أو يكون فعل غير المكلف وقرئ خطأ بالمد وخطي كعصا بخفيف الهمزة والاية نزات في عياش بن أبي ربيعة أخى أبي جهل من الاماني حارث بن زيد في طريق وكان (١٦٧) قد أسلم ولم يشعر به عياش فقتله (ومن قتل مؤمناً

خطأً قهرير رقية) أي فعله أو فواجبه
تحرير رقية والتحرير الاعتناق والخز كالعتيق
للكريم من الشيء ومنه حر الوجه لا كرم
موضع منه سمي به لأن الكرم في الاررار
والقوم في العبيد والرقبة عبيها عن
النسمة كما عبر عنها بالراس (مؤمنة) محكوم
باسلامها وان كانت صغيرة (ودية مسلمة إلى
أهلها) مؤداة إلى ورثته يقتسمونها كسائر
الموارث لقول جهم بن سفيان الكلابي
كتب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأمرني أن أورت امرأة أشيم الضبابي من
عقل زوجها وهي على العاقلة فان لم تكن
فعلى بيت المال فان لم يكن ففي ماله (الآن
يصدقوا) الآن يتصدقوا عليه بالدية سمي
العفو عنها صدقة حنأ عليه وتنبها على
فضله وعن النبي صلى الله عليه وسلم كل
معروف صدقة وهو متعلق بعليه أو بمسألة
أي تجب الدية عليه أو يسلمها إلى أهلها لا
حال تصدقهم عليه أو زمانه فهو في محل
النصب على الحال من القتال أو الأهل
أو الظرف (فان كان من قوم عدو لكم وهو
مؤمن فتحرير رقية مؤمنة) أي ان كان
المؤمن المقتول من قوم كذا محاربين أو في
تضاعيفهم ولم يعلم إيمانه فعلى قتاله الكفارة
دون الدية لأهلها إذا لورائه بينه وبينهم ولا نهم
محاربون (وان كان من قوم ينسلكم وبينهم
ميثاق فدية مسلمة إلى أهلها وتحرير رقية
مؤمنة) أي وان كان من قوم كفرة معاهدين
أو أهل الذمة فحكمه حكم المسلمين في وجوب
الكفارة والدية وله فيما إذا كان المقتول
معاهداً أو كان له وارث مسلم (فمن لم يجد)
رقية بأن لم يملكها ولا يتوصل به إليها
(فصيام شهرين متتابعين) فعليه أو
فالواجب عليه صيام شهرين (توبة) نصب

جئت والشمس طالعة ووقت طلوع الشمس واحد وكونه نفياً في معنى النهي ظاهر لأن الشارع إذا قال
لا ينبغي كذا فقد نفى عنه (قوله والاستثناء منقطع الخ) قال التحرير يوم بعضهم أنه استثناء منقطع
لأن المتصل يدل على جواز القتل خطأ وأن للمؤمنين ذلك فاخترنا لمخبري أنه على أصل الاستثناء
المتصل وهو مقترغ مفعول أو حال أو صفة مصدر مقدر ولا يلزم جواز القتل خطأ شرعاً لأن معناه ان من
شأن المؤمن أن لا يقتل الا خطأ (أقول) ان الداعي إلى جعله منقطعاً ما كان بمعنى لا يصح شرعاً وهذا
غير صحيح شرعاً أيضاً وحيث فلا يصح جعله قتلها لأنه دائر مع المراد من ما صح نعم كون الاستثناء المفرغ
يكون متصلاً ومنفصلاً لا بد كونه الظاهر كونه متصلاً دائماً لأنه وقوله لا يضاهيه القصد أي لا يقارنه
وقوله والاستثناء منقطع ابتداء كلام وليس متعلقاً بقيل كما قيل انه لوجعل متصلاً فسد المعنى لأنه لا يطلب
من المؤمن ترك القتل في كل حال الا في حال الخطأ فيلزم أن يكون القتل حال الخطأ مطلوباً وليس كذلك
وما عترف به الخطأ هو الخطأ الشرعي مما هو حقيقي أو في حكمه وقصة عياش رواها ابن جرير ولها
تفصيل في الكشف وقوله ولم يشعر به أي بالإسلام وقوله حارث بن زيد وقع في العنكبوت الحارث بن هشام
(قوله فعله أو فواجبه الخ) الفاء تامة جوابية أو زائدة على وجهين وتحرير اما فاعل أي يجب عليه
أو مبتدأ خبره محذوف أي فالواجب تحرير رقية والتحرير الاعتناق وأصل معناه جعله حراً أي كرمه لأنه
يقال لكل مكرم حر ومنه حر الوجه للعتق وحرار الطير وكذا تحرير الكتاب من هذا أيضاً والرقبة من
التعبير بالجزء عن الكل والنسمة بفتح تين للانسان وقيل انها تكون بمعنى الرقيق وهو المراد هنا قال
الراغب انها في المتعارف اسم للمالك كما عبر بالأس والظهور عن المالك فبقال فلان يربط كذا رأساً
وكذا ظاهراً (قوله جهم بن سفيان الخ) أشيم بنين محجمة وباء تحية مناة والضبابي بضاد محجمة وباء
موحدة وهذا الحديث رواه أصحاب السنن وهو كذا ذكر ووقع في بعض النسخ تحريف من النسخ
والضحاك قال هذا المراد من الله عنه حين قال انما الدية للعصبة (قوله سمي العفو عنها صدقة حنأ
عليه الخ) لا بدع فيه فانه لا زمة وصار في ذمته صار العفو ككسبة الدين ان هو عليه خصوصاً وكل
معروف سماء الشارع صدقة كما في حديث الصحيحين الذي ذكره المصنف رحمه الله (قوله وهو متعلق
بعليه) أي المقدر في قوله فعليه تحرير رقية أي فعليه تحرير رقية وتسليم دية إلى أهلها في جميع الاحيان
الاحين أن يتصدق أهلها بالدية فيثبت ذلك قط الدية ولا يلزم تسليمها وليس فيه دلالة على سقوط التحرير
حتى يلزم تقدير عليه آخر قبل قوله ودية مسلمة كذا قال التحرير (قوله فهو في محل النصب على المال الخ)
تبع فيه الزمخشرى وقد أورد عليه انه يخالف كلام النجاة لأن أن والفعل لا يقع حالا كما صرح به
سيدويه رحمه الله لأن ان للاستقبال وهي تنافي الحال ولو لم تكن ولا يصح نصب ان والفعل على الظرفية
لأنه مخصوص بالمصدرية والمصدر الصريح فالصواب انه في محل نصب على الاستثناء المنقطع وفي
وقوع هذا المصدر نظر فاختلاف النجاة وقد جوز بعضهم كذا كرم ابن مالك وقوله ولم يعلم إيمانه قيل انه
مذهب الشافعي رحمه الله لا مذهبنا فانظره وقوله ولا نهم محاربون معناه أن بينهم ما اختلاف الدار لأن
المؤمن مناولون كذا كان أولى (قوله ولعله فيما إذا كان المقتول الخ) يعني لا يلزم دية بقتل شخص من
قوم معاهدين اذ يجوز أن يكون غير معاهد ولا مؤمن الا اذا كان معاهداً فيلزم الدية للعهد
أو مسلماً وله وارث مسلم فانه ظاهر أن يقول أو كان مسلماً وله وارث مسلم اذ المسلم لا يرث من الكافر في
عبارة تقصير وقوله فعليه الخ اشارة الى ما مر من وجوه الاعراب (قوله توبة نصب على المفعول له
أي شرع الخ) انما قد شرع مجبهاً ولا أومعها بالميت فاعل الماعل والمعلول ولا يعلم العامل الصيام

على المفعول له أي شرع ذلك توبة من تاب الله عليه اذا قبل توبته أو على المصير رأى وتاب عليكم توبة أو حال محذوف مضاف أي فعليه صيام شهرين
ذاتية (من الله) صفته (وكان الله عليماً) بحاله (حكيماً) فيما أمر في شأنه

(ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) لما فيه من التهديد العظيم قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا تقبل نوبة قاتل المؤمن عمداً ولعله أراد به التشديد إذ روى عنه خلافة والجهود على أنه مخصوص بمن لم يبق له نعمة على الله تعالى وإن لغفل لم يأت بغيره وهو عندنا مأخوذ بالمشيئة كما ذكره عكرمة وغيره ويؤيده أنه نزل في مقيس بن ضبابة وجد أخاه هشاماً قتيلاً في بني النجار ولم يظهر قاتله فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يدفنوه واليه ديتهم فدفنوه اليه ثم جعل على مسلم فقتله ورجع إلى مكة مرتداً أو أماراً بالخلود المكث الطويل فإن الدلائل متطابقة على أن عصاة المسلمين ١٦٨ لا يدوم عذابهم (يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله) سافروا ثم ذهبتم للغزو

(تبينوا) فاطلبوا بيان الأمر وثباته ولا تجعلوا فيه قرأه جزاء الكسائي فتنبتوا في الموضع هنا وفي الجرات من التثبت (ولا تقولوا لمن أتاكم بالسلام) إن حياتكم بحسب الإسلام وقرأنا نافع وابن عامر وخزعة السلم بغير الالف أي الاستسلام والانتقاد وغضبه السلام أيضاً (لست مؤمناً) وإنما قلت ذلك منه وذا قرئ مؤمناً بالفتح أي مبذولاً له الأمان (تبتغون عرض الحياة الدنيا) يطلبون ماله الذي هو حطام سريع النفاذ وهو حال من الضمير في تقولوا مشرعاً هو الحامل لهم على العجلة وترك التثبت (فعد الله مقامكم) لكم (كثيرة) تغنيكم عن قتل أمثالهم (كذلك كنتم من قبل) أي أول ما دخلتم في الإسلام فتوهم بكم في الشهادة فخصتم بدماءكم وأموالكم من غير أن يعلم مواطاة قلوبكم (فكن السليم) (فكن الله عليكم) بالاشتراك بالآيمان والاستقامة في الدين (تبينوا) وأقبلوا بالداخلين في الإسلام كأنهم الله بكم ولا تبادروا إلى قتلهم ظناً بأنهم دخلوا فيه اتفاقاً وخوفاً فإبقاء الف كافرين عند الله من قتل امرئ مسلم وتكريره تأكيده لتعظيم الأمر وترتيب الحكم على ما ذكر من حاله (إن الله كان بما نعملون خبيراً) عالماً به وبالغرض منه فلا تتهاقوا في القتل واحتاطوا فيه روى أن سرية رسول الله صلى الله عليه وسلم غزت أهل فذل فتهربوا وبقي مرداس ثقة بإسلامه فلما رأى الخليل ألباغ غشه إلى عاقول من الجبل وصعد فلما تلاه قوا به وكبروا كبر ونزل وقال لا إله إلا الله محمد رسول الله السلام عليكم فقتله أسامة واستاق غنمه فترك وقيل نزلت في المقداد مرتباً في

والحالية من الضمير المحرور (قوله لما فيه من التهديد العظيم) أي لما في النظم أو الوعيد وأهل السنة في هذه الآية على أن المقصود التغلظ في الزجر فلا حاجة إلى تأويلها أو نزول بالجل على المستحل أو الخلود المكث الطويل وخلاف المعتزلة في ذلك معروف ومقيس كثير علم (قوله سافروا الخ) ضرب في الأرض بمعنى سافروا وخصه المصنف رحمه الله بالسفر لا لغز ولا لالة السياق والسباق عليه وقوله فاطلبوا الخ إشارة إلى أن صيغة التفعيل هنا بمعنى الاستفعال كما صرح به الزمخشري وأهل العربية وقوله وثباته إشارة إلى القراءة الآتية وأنهم ما يعني أي لا تجعلوا أو تحزروا وتأملوا وتحيية الإسلام والسلام وكان للجاهلية تحية أخرى كأنهم سباحوا والقوا بها التلغظ بها والقاء السلم أي الانتقاد إظهاره استعارة كما مر وقوله متعوذاً أي ملتجئاً إلى إظهار ذلك خوف القتل وقرأة الكسر قراءة الجهمود والآخرى مروية عن علي رضي الله عنه وقوله سريع النفاذ مأخوذ من نسجه عرساً (قوله أي أول ما دخلتم الخ) حصن الدماء عدم سفكها والمواطاة الموافقة وقوله فإن بقا ألف كافر لانه قد لا يأثم به بخلاف القتل وجعل الأمر مكرراً لئلا يسهو متغافراً باعتبار ترتبه على ما ذكر من حالهم المقتضية له فهو أكد وقيل انه غير مكرر لتقدير الأول تبييناً أحر من قتلونه والثاني تبييناً نعمة الله عليكم (قوله فلا تنهاتوا الخ) التهافت الوقوع والتساقط وفي الدرة انه لا يستعمل الا في الشر وفذل يفخ الدال قرية تجيز والباغ غشه إلى عاقول أي ساقها والعاقول الغار واسامة ابن زيد وغنية تصغير غم للتقبل وقوله وقال وذو فتر أي ابس اتبانه بكلمة التوحيد الا ان يجوبها حتى يفر بها له وماله منها (قوله وفيه دليل على صحة ايمان المكره الخ) وجه الدلالة انه مع ظنهم أن اسلامه يخلو القتل وهو اكراه أنكر عليهم قتله فلو لا صحة اسلامه لم يشكر ووجه الدلالة على خطأ الجهمود أمره بالتثبت المشعر بأن الجملة خطأ ووجه العفو عنه مأخوذ من السياق وعدم الوعيد على ترك التثبت ومن المؤمنين حال كما ذكره ومن فيه اطمئناناً أو تبعيضاً (قوله بالرفع صفة للقاعد الخ) قرئ غير بوجوه ثلاثة فالرفع على أنه صفة للقاعدون وهو وان كان معرفة وغير لا تعرف في مثل هذا الموضع لكنه غير مقصود به قاعدون بعينهم بل الجنس فاشبهه بالذكورة فصع وصفه بها قيل والاحسن أن يعرب بدلالة لا أن ال موصولة والمعروف اجراؤه في المعرفة بالالف واللام وبينهما فارق وجوز الزجاج في الرفع الاستثناء فقاتل وقيل غير معرفة هنا لان المعرفة لا توصف بالذكورة وان أريد بها الجنس وانما توصف بجملة فعلية مضارعية والنصب على الحالية وهو نكرة لا معرفة كاقبل وامان النكر فلا تبدل من المعرفة الموصوفة فاكثر لا كذا أو غير الاستثناء ظهر اعراب ما بعدهما عليها وابن أم مكتوم صحابي أعشى مشهور رضي الله تعالى عنه وقوله فغشى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ أي عرض له ونزل عليه وكان في بعض أحبابه لا يتجمل له الملك وانما يصيبه برحاه حتى كانه مغشى عليه وكان يشغل بدنه فيه وترضها بمعنى تكسرها وسرى مجهول مشدد الراء بمعنى انكشف عنه ذلك الحال وقوله وعن زيد رواء البضاري وأصحاب السنن ومثل الضرر وهو داخل فيه عدم الاستطاعة المالية ونفي الاستواء وان كان مع الومال للعت على الجهاد لئلا تنفوا عن تركه كقوله هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون كما ذكره الزمخشري ويعلم من نفي المساواة بين الجاهد بالمال والنفس ففيها بين الجاهد بأحد هما ونفي المساواة بين التفضل لئلا يكتف بمافهم ضمناً فصرح به بعده اعتناء به وإيتكناً أشد تمكن ولذا لم يعطف جملتها لانها ممييزة وموضحة كإسباني وجوز فيه في الكشف أن يكون جواب سؤال

غنية فأراد قتله فقال لا إله إلا الله فقتله أسامة وقال وذو فتر يراه وماله وفيه دليل على صحة ايمان المكره وان الجهمود قد يخطئ وان خطأ معتق أي (لا يستوى القاعدون) عن الحرب (من المؤمنين) في وضع الحال من القاعدون أو من الضمير الذي فيه (غير أولى الضمير) بالرفع صفة للقاعدون لانه لم يقضه قوم بأعيانهم أو بدل منه وقرأنا نافع وابن عامر والكسائي بالنصب على الحال والاستثناء وقرئ بالجزء على أنه صفة للمؤمنين أو بدل منه وعن زيد بن ثابت أنها نزلت ولم يكن فيها غير أولي الضرر فقال ابن أم مكتوم وكيف وأنا أعشى فغشى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلسه الرحي فوقعت نخذه على نخذي حتى خشيت أن ترضها ثم سرى عنه فقال اكتب لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر (والجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم) أي لا مساواة بينهم وبين من قعد عن الجهاد من غير له وفادته تذ كبر ما بينهما من النفاذ ويرغب القاعد في الجهاد فزعموا بربته وانفة من الخطأ بمنزلة

أى ما بالهم لا يتوون والاففة بفحش الترفع وعدم الرضا به (قوله على التقيد السابق الخ) لانه مبين له والمبين عين المبين فيقيد بما قبله من الايمان وعدم الضرر ولكنه ترك العلم به مما مر قبل ولانه أعيد معرفة وانه اشارة الى رد ما ساقى من تغاير القاعدتين فيه ما وفيه نظر وتضمن الدرجة التفضيل لانهما منزلة والمرتبة وهى تكون فى الترتى والفضل فوقعت موقع المصدر كضربه سوطا أى بسوط (قوله المنوبة الحسنى) المتوبة الثواب وقدرها للتأنيث فى الحسنى وقوله وانما التفاوت الخ قبل هذا يقتضى تفضيل المجاهدين على أولى الضرر باعتبار العمل ولا محذور فيه مع أن قوله لا يستوى القاعدون غير أولى الضرر يقتضى تساوى أولى الضرر والمجاهدين الآن يقال التساوى لا يلزم أن يكون من كل الوجوه فالتساوى فى النية والعزم على بذل المال والنفس لو قدر يكتفى فيه كما فى الحديث انه لما رجع من تبوك قال صلى الله عليه وسلم لقد تركنا بالمدينة اقواما ماقطعنا وادايلا ووطئنا موطئا الاشركونا فى ذلك ولذا قال النيسابورى انهما متساويان فتأمل (قوله نصب على المصدر الخ) فضل بمعنى أعطى الفضل وهو أعم من الاجر لان الاجر يكون فى مقابلة أمر فأر يديه الاخص لانه فى مقابلة الجهاد فلذا جعله ما يعنى أو هو أعم لكن نصب المفعول لتضمنه معنى الاعطاء ويكون ذلك الاعطاء فضلا أى زيادة على أجر غيرهم لبقاء معناه الاصلى فلذا قال وأعطاهم زيادة وفيه وجه آخر ذكره بعيد وهو أنه صفة درجات النكرة قدمت عليها فانتصبت على الحال وأورد عليه أنه كيف يكون صفة لدرجات وهو لا يباين بصفه لأفراده وأجيب بأنه مصدر فى الاصل يستوى فيه الواحد وغيره فيجوز زعت الجمع به (قوله كل واحد منهما يدل الخ) تسمح فيه بجعل المعطوف على البدل بدلا والمراد أن كل منهما يصلح لان يكون أجرا ونصبه على المصدر لتأويله ولذا مثل له بأسواط وعلى هذا الوجه جعل ما بعده منصوبا بفعل مقدرا رأى غفرانهم مغفرة ورجعهم رجسة لانه وان صح عطفه على أجر من جهة المعنى لكن فيه تحلل ذى الحال بين الاحوال المتعاطفة (تنبيه) ان قلت لم نصبه السبعة هنا اذ لم يرفعه الا الحسن فى قراءة شاذة وقرأ ابن عامر فى الحديث وكل وعد الله بالرفع مع أن حذف العائد فى نحو زيد ضرب مخصوص بالشعر عند ابن السجري قلت أجاوب عنه بأن قبله فعلية هنا وهى قوله فضل الله الخ بخلاف ما فى الحديث فلذا رفعه ابن عامر ونصب هنا كما فى أمالى ابن السجري الا أن قوله حذف العائد مخصوص بالشعر غير صحيح مع منافاته لما قرره (قوله كر تفضيل المجاهدين الخ) فى الكشف فضل الله المجاهدين جملة موضحة لما تبنى من استواء القاعدتين والمجاهدين كانه قيل ما لهم لا يتوون فأجيب بذلك والمعنى على القاعدتين غير أولى الضرر لكون الجملة الاولى بياناً للجملة المتضمنة لهذا الوصف ثم قال أما المفضلون درجة واحدة فهم الذين فضلو على القاعدتين الاضرأ وأما المفضلون درجات فالذين فضلو على القاعدتين الذين أذن لهم فى التخلف اكتفاء بغيرهم لان الغزو فرض كفاية (أقول) هذا من مشكل هذا الكتاب لتناقضه فانه قال فيما سبق ان المفضلين درجة الذين ذكرهم الله هم المفضلون على القاعدتين غير أولى الضرر وقال ثانياً ان معناه على القاعدتين الاضرأ وهذا هو الذى نقله المصنف رحمه الله رابعاً بصيغة التقريرض وأيضاً مفهوم الصفة والاستثناء فى غير أولى الضرر يدلان على التساوى بين المجاهدين والاضرأ وكذلك التزول صريح فى أن المقصود استثناء قوم لم يقدر روعا على الجهاد واثبات المساواة لهم فكيف يفضلو عليهم درجة وأيضاً الوجه لو عد غير الاضرأ بالجنة اذ لا عمل لهم ولا نية والجواب عما عدا التناقض بأن المساواة فى النية وما عدا العمل أو أنهم لما فهموا من نقي الاستواء البون البعيد بقدر أولى الضرر يعنى أن البون البعيد بينهم وبين غير أولى الضرر وأما ما فهمت من الفرق يسير ودرجة واحدة ولذا تمه بقوله وكلا الخ اشارة الى تساويهما فى غير تلك الدرجة وبأن وعد غير الاضرأ يكون تخلفهم بالاذن وفيه نظم أحوال عمال المجاهدين وحفظ المدينة وأما التناقض فقد دفع بوجوه متكيفة لا يمكن تطبيعها على كلامه الا بان كتاب أمور يعجزها السمع

(فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدتين درجة) جملة موضحة لما تبنى من استواء القاعدتين والمجاهدين كانه قيل ما لهم لا يتوون فأجيب بذلك والمعنى على القاعدتين غير أولى الضرر لكون الجملة الاولى بياناً للجملة المتضمنة لهذا الوصف ثم قال أما المفضلون درجة واحدة فهم الذين فضلو على القاعدتين الاضرأ وأما المفضلون درجات فالذين فضلو على القاعدتين الذين أذن لهم فى التخلف اكتفاء بغيرهم لان الغزو فرض كفاية (أقول) هذا من مشكل هذا الكتاب لتناقضه فانه قال فيما سبق ان المفضلين درجة الذين ذكرهم الله هم المفضلون على القاعدتين غير أولى الضرر وقال ثانياً ان معناه على القاعدتين الاضرأ وهذا هو الذى نقله المصنف رحمه الله رابعاً بصيغة التقريرض وأيضاً مفهوم الصفة والاستثناء فى غير أولى الضرر يدلان على التساوى بين المجاهدين والاضرأ وكذلك التزول صريح فى أن المقصود استثناء قوم لم يقدر روعا على الجهاد واثبات المساواة لهم فكيف يفضلو عليهم درجة وأيضاً الوجه لو عد غير الاضرأ بالجنة اذ لا عمل لهم ولا نية والجواب عما عدا التناقض بأن المساواة فى النية وما عدا العمل أو أنهم لما فهموا من نقي الاستواء البون البعيد بقدر أولى الضرر يعنى أن البون البعيد بينهم وبين غير أولى الضرر وأما ما فهمت من الفرق يسير ودرجة واحدة ولذا تمه بقوله وكلا الخ اشارة الى تساويهما فى غير تلك الدرجة وبأن وعد غير الاضرأ يكون تخلفهم بالاذن وفيه نظم أحوال عمال المجاهدين وحفظ المدينة وأما التناقض فقد دفع بوجوه متكيفة لا يمكن تطبيعها على كلامه الا بان كتاب أمور يعجزها السمع

وقيل الاول ما خولهم في الدنيا من الغنية والظفر وجعل الذكر الثاني ما جعل لهم في الآخرة وقيل المراد بالدرجة الاولى ارتفاع منزلتهم عند الله سبحانه وقيل القاعدون الاول هم منازلهم في الجنة وقيل الثاني هم الذين أدنوا من القاعدون الثاني هم الذين أدنوا منهم في الخلف اكتفاء بغيرهم وقيل المجاهدون الاولون من جاهد الكفار والآخر من جاهد نفسه وعليه قوله عليه الصلاة والسلام جاهدنا من الجهاد الا صغرى الجهاد الاكبر (وكان الله غفورا) لما عسى أن يفرط منهم (رحميا) بما وعدهم (ان الذين توفاهم الله يوفونهم وتوفاهم على مضارع وفتبعني أن الملائكة) يحتمل الماضي والمضارع وقري توفاهم وتوفاهم على مضارع وفتبعني أن الله يوفى الملائكة أنفسهم فيستوفونها أي يحسنهم من استيفائها أنفسهم بترك الهجرة (أنفسهم) في حال ظلمهم أنفسهم بترك الهجرة وموافقة الكفرة فانزلت في أناس من مكة وأسلموا ولم يهاجروا حين كانت الهجرة واجبة (قالوا) أي الملائكة توبخناهم (فبهم كنتم) في أي شيء كنتم من أمر دينكم (قالوا) كما مستضعفين في الأرض) اعتذروا عما وبخوا به بضعفهم وعجزهم عن الهجرة أو عن اظهار الدين واعلاء كلمة الله (قالوا) أي الملائكة تكذبناهم أو تكذبنا (ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها) إلى قطر آخر كما فعل المهاجرون إلى المدينة والحبشة (قالوا) ما أوامهم جهنم) لتركهم الواجب ومساعدتهم الكفار وهو خبران والقائه فيه لتضمن الاسم معنى الشرط وقالوا فبهم كنتم حال من الملائكة باضمار قد أو الخبر قالوا والعاذ محذوف أي قالوا لهم

وقد فصلها الخبر في شرحه وأشار إلى أنه لم يرض بشئ منها وعندي أن أقرب ما يقال في التوفيق أن ضرر أولى الضرر قسمان قسم مانع لتكليف الجهاد بالذات كالعلمي والزمانه ونحوه من العاهات ومنه أخذ الضرر لانقاذ البصر وهو كناية كاذرة الرغب وجمعه أمراء وقسم عارض بعصر معه الغزو وكرض أهل وماشا كله فالمراد بغير أولى الضرر القسم الثاني لانه المتبادر من الضرر ويعلم منه القسم الاول بالطريق الاولى وهو المراد بالمصرح به في النظم فينطبق على سبب النزول واذا انقضى قد يقصد نفسه بهذا المعنى فقط فيصح حينئذ أن يكون الاضرأ وما في حكمهم غير ذوى الضرر لأن ضررهم ليس بعرضي ويصح أن يقال المراد بالقاعد من غير أولى الضرر الاضرأ بقرينة توبخهم في وعد التوبة وجعل التفاوت بينهم درجة واحدة وأمر ايسر اوقد يقصد بنفسهم في ما يلزمه وهو حكمه منه بالطريق الاولى بقرينة جعل التفاوت بينهم بدرجات كثيرة وتخصيص غيرهم بالرحمة والغفران وهذا أقرب من جعل أول كلامه مبنيا على وجه وآخره على آخر وهو أن يكون قوله تعالى فضل الله الخ جملة استثنائية فانه لما حكمه بالتفاوت بين المجاهدين والقاعد من غير الاضرأ كان سائلا يقول فما حال المجاهدين بالنسبة إلى الاضرأ وغيرهم فذكر فضل وفضل لتفصيل تفضيلهم وأنه فضلهم على الاضرأ ودرجة وعلى غير الاضرأ درجات لانه ليس في كلامه ما يدل عليه والمصنف رحمه الله لما رأى ما فيه تركه واختار أن القاعد من مقيد في الجميع بقيد واحد وأنه كثر فيه التفضيل للتأكيده وذكروا مرة مجالا لاهم الحسنى فيه ووجد الدرجة في الاجمال وجمعها في التفصيل مع زيادة الرحمة والمغفرة والاجر العظيم ومن الاجمال والتفصيل انه في عنهم المساواة فاقضى ذلك التفضيل ثم صرح به (قوله وقيل الاول ما خولهم الخ) يعني بعض المفسرين لم يجعل التفضيل متراوفا بينهم ما بان جعل الاول ما لهم من الفضل الديني والثاني الاخرى ولذا وجد الاول وجمع الثاني لأن الاجر الديني قليل في جنب الاخرى وخولهم بخاء معجمة وواو مستددة ولا معنى أعطاها وأصله إعطاء الخول والعبيد وقوله وقيل المراد بالدرجة الخ يعني المراد بالتفضيل الاول رضوان الله ونعيمه الروحاني والثاني نعيم الجنة المحسوس (قوله وقيل القاعدون الخ) هذا ما ذكره الزحسري وقدم ترافيه وقوله اكتفاء بغيرهم لانه فرض كفاية كما مر وارادة جهاد النفس بأباه السباق وسبب النزول ولذا أخره وقال المحذون هذا لأصل له وقوله يفرط منهم أي يصدر عنهم وأصل معناه سبق فيجوز به لطلاق الصدور (قوله يحتمل الماضي الخ) وعلى الاول ترك التأني لان فاعله غير مؤنث حقيقي وعلى الثاني هو الحكاية الحال الماضية وبهذا الاعتبار كان ظالمى أنفسهم بمعنى الحال وضافته لفظية فوقع حالا وأصله تموفاهم فحذفت احدى التامين تحقفا وفسر توفى بالجهول يتمكن من الاستيفاء أي القبض والاخذ وقوله في حال ظلمهم اشارة إلى أنه حال كما مر وكانت الهجرة واجبة في صدر الاسلام ثم نسخت بعد الفتح وفي الحديث لا هجرة بعد الفتح أي فتح مكة وقيل انها تجب الآن من بلد لم يقم فيه شعائر الدين كما في الكشاف وهو مذهب سيدنا مالك وسأقي وفي كتاب الناصح والمنسوخ أنها كانت فرضا في صدر الاسلام فنسخت وبقي نذرها وبه يجمع بين الاحاديث كالحديث الذي ذكره المصنف رحمه الله وقوله نزلت في ناس الخ رواه الطبري (قوله توبخناهم) اشارة إلى جواب ما قيل السؤال لا يطابق الجواب لان الظاهر كافي كذا أو لم تكن في شئ فأشار إلى أن محصل السؤال توبخهم على ترك الهجرة والجواب اعتذار عنه بحجهم (قوله تكذبناهم الخ) فانهم كانوا قاعدين على الهجرة فكذبواهم أو قصدوا توبخهم وهم متقاربان وقطر بمعنى جانب والهجرة إلى الحبشة هي الهجرة الاولى للصحابية وهي معروفة في السير والحبشة كل حبش يفختين جنس من السودان أطلق على محملهم مجازا كما هنا (قوله تركهم الواجب) يعني الهجرة ومساعدة الكفار بالاقامة معهم وفي خبرنا هنا أقوال منها ما ذكره المصنف رحمه الله وقيل هو محذوف تديره هـ واو نحوه والمراد بالواو الأولى لان ما بعده جواب ومراجعة لا يصح

معنى كونه خبرا فن قال لوجعل الخبر قالوا للناسي لم يحجج الى تقدير عائد فقد وهم وقوله مستتجة أى
واقعة موقع النتيجة التي تعطف بالقاء وتهاجر وانصبوب في جواب الاستفهام (قوله مصيرهم الخ)
يعنى أن سامن باب انهم كما تروى والخصوص بالمدح مقدر كما ذكره وقد مر مثله والحديث المذكور أخرجه
الكعبى عن الحسن مرسل واستوجب معناه وجبت وحقيقته طلبت له الوجوب وروى معلوما
ومجهولا ووجه دلالة الآية ظاهر ولذا قيل حكم التدب باق فيها وقوله رفيق أبيه ابراهيم عليه الصلاة
والسلام بناء على أن الخطاب للعرب وأكرمهم ولدا سمعيل صلى الله عليه وسلم وأما جعل ضمير أبيه
للنبي صلى الله عليه وسلم فليس بشئ وخصا بالذكر لأن كلامهم الهجرة قال تعالى حكاية عن ابراهيم
صلى الله عليه وسلم انى مهاجر الى ربى وهو أول من هاجر والهجرة من بلاد الكفار وبلاد لا يقام بها
شعائر الاسلام واجبة كما نقله ابن العربي المالكي رحمه الله قال وكذا البلاد الوبية (قوله استثناء
منقطع الخ) في هذا الاستثناء قولان أحدهما أنه متصل والمستثنى منه أولئك ما وأهم جهنم
الاستضعفين والناسي انه منقطع لأن الموصول وضمائر والاشارة اليه بأولئك لمن توفقه الملائكة ظالمنا
لنفسه من العصاة بالتحلف كما قاله المفسرون وهم القادرون على الهجرة فلم يتدرج فيهم المستضعفين
فكان منقطعاً ومن الرجال الخ حال من المستضعفين أو من الضمير المستتر فيه (قوله وذكر الولدان الخ)
قد قدمنا معنى الولدان وهذا دفع لسؤال يترجم وهو أن الولدان بمعنى الصغار غير المكلفين غافلة
اخراجهم من الوعيد والتهديد فان كانوا بمعنى العبيد والامهات فلا اشكال والا فالقصد الى المباعدة في
وجوب الهجرة والامر بهما حتى كأنهما كلف به الصبيان أو المراد بهم من قرب عهده بالصغير
مجازا كما تروى النجاشي أو أن تكليفهم عبارة عن تكليف أوليائهم باخراجهم من ديار الكفر أو المراد
التسوية بين هؤلاء في عدم الانم والتكليف أو أن المجزئ في أن يكون كجزء الولدان (قوله صفة
للمستضعفين الخ) المراد بالتوقيت التعيين بأن يكون للعهد لأن المراد به الجنس وهو في المعنى
كالذكر توصف بما توصف به وفي الكشف أن آل هذه حرف تعريف للجنس وهو بناء على أن الداخلة
على اسم الفاعل الذي لم يقصده الحدوث ليست موصولة وقيل الأولى أن تجعل سائلا للمستضعفين
وكلمة الاطماع عسى وترصد ليس من مدخول التني وتعلق قلبه لأنه من شأن المترجى (قوله
متحولاً من الرغام الخ) أى هو اسم مكان يهول اليه أو يسلكه (قوله وقرئ يدركه بالرفع) وخرجه
ابن جنى كما نقله السمين على اضممار هو أى ثم هو يدركه فالاسمية معطوفة على الفعلية الشرطية قال
وعلى ذلك حمل يونس رحمه الله قول الاعشى

ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا * أو تنزلون فانام عنبر نزل

أى أو أنتم تنزلون (قلت) فالاسمية في محل جزم وان لم يصح وقوعها شرط لانهم يتسمعون في التابع
وانما قدروا المبتدأ ليصح رفعه مع عطفه على الشرط المضارع وجعل الفعل خبراً تسبح شائع لأن
الخبر الجملة وما قبل على تقدير المبتدأ يجب جعل من موصولة لأن الشرط لا يكون جملة اسمية
اذ لو جعلت شرطية لم يحجج الى تقديره والأولى أن يرفع على فوهم الموصولة خبط وغفلة عن كلامهم
وخرجها الزمخشري على وجه آخر وهو أنه نوى الوقف فتعقل حركة الهاء الى ما قبلها كقوله
• من عنزى سبق لم أضربه • ثم أجرى الوقف مجرى الوصل فضم الهاء اتباعاً وحركة وتركة المصنف رحمه
الله لأنه مما يابه الشعر (قوله وبالنصب على اضممار أن الخ) هي قراءة شاذة عن الحسن البصري رحمه
الله والنصب بعد الواو يكون في جواب الامور الثمانية كما فصل في النحو وما عداها قالوا انه ضرورة
والنصب في الآية يجوز والله • وفيون لامور آخر وهو أن الفعل الواقع بين الشرط والجزء يجوز فيه
الرفع والنصب والجزم اذا وقع بعد الواو والقاء كقوله

ومن لا يقدّم ربه لمطمئنة • فيثبتها في مستوى القاع يراق

وهو جملة معطوفة على الجملة التي قبلها
مستتجة منها (وساءت مصيراً) مصيرهم أو
جهنم وفي الآية دليل على وجوب الهجرة
من موضع لا يتمكن الرجل فيه من إقامة دينه
وعن النبي صلى الله عليه وسلم من قرئ دينه
من أرض الى أرض وان كان شبراً من
الأرض استوجب له الجنة وكان رفيق أبيه
ابراهيم ونبيه محمد عليهما الصلاة والسلام
(الا المستضعفين من الرجال والنساء
والولدان) استثناء منقطع لعدم دخولهم
في الموصول وضميره والاشارة اليه وذكر
الولدان ان أريد به المال كقطاير وان
أريد به الصبيان فللمبالغة في الامر والاشعار
بأنهم على صدد وجوب الهجرة فانهم اذا
بلغوا قدروا على الهجرة فلا محيص لهم عنها
وأن قوامهم يجب عليهم أن يهاجروا بهم متى
أمكنت (لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون
سبيلاً) صفة للمستضعفين اذ لا توقيت فيه
أوجال منه أو من المستكن فيه واستطاعة
الحيلة وجدان أسباب الهجرة وما توقف
عليه واهتداء السبيل معرفة الطريق ينقسه
أو يدل (فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم)
ذكر بكلمة الاطماع واقظ العفو ايذاً
بأن ترك الهجرة أمر خطير حتى ان المضطر
من حقه أن لا يأمن ويترصد الفرصة ويعاق
بها قلبه (وكان الله عفواً غفوراً ومن يهاجر
في سبيل الله يجد في الأرض مغانم كثيرة)
متحولاً من الرغام وهو التراب وقيل طريقاً
يراعى قومه بسلوكة أى يفارقهم على رغم
أنوفهم وهو أيضاً من الرغام (وسعة) في
الرزق واطهار الدين (ومن يخرج من بيته
مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت)
وقرئ يدركه بالرفع على أنه خبر مبتدأ
محذوف أى ثم هو يدركه وبالنصب على اضممار
أن

وقاسوا عليهم ما ذكروا في البيت تطهير الآية (قوله وألحق الخ) هو من شعره
سأزل منزلي لبي غيم * وألحق بالجاز فاستريح

وفي الكشف وجهه أنه مستعمل مطلوب جري مجرى الأمر ونحوه وكذلك المقصود من الآية
الحث على الطهور وهو في الآية أقوى لأن الشرط شديد الشبه بغيره الموجب وقبل أنه من عطف المصدر
على المصدر المتوهم مثل أكرمني وأكرمك أي ليكن منك أكرام ومعنى وهذا الشعر للمغيرة الحنظلي
وروي لا ستر يحيا فلا شاهد فيه ومعنى الآية أن من هاجر لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم فأذرك الموت
في طريقه فأجره على الله وكذا كل من سار لا مرفيه ثواب (قوله الوقوع والوجوب الخ) يعني أصل
معناها السقوط قال تعالى فإذا وجبت جنوبهم انهم استعملوا معنى وهو الزوم والثبوت ومنهم من لم
يفهم هذا وظنه مشكلا قال الراغب الوقوع هنا كيد للوجوب فأعرفه والوجوب على الله بمقتضى
وعده وتفضله مذهبنا لا الوجوب العقلي الذي ذهب إليه المعتزلة (قوله والآية الكريمة نزات الخ)
أخرجه ابن جرير عن سعيد بن جبيرة رضي الله عنه واختلف في اسمه فقيل ضمرة بن جندب وقيل جندب
ابن ضمرة وصح هذا في الاستيعاب وفي الإصابة وفي اسمه عشرة أقوال منها ضمرة بن القيس صحابي
كان أعمى وله مال وسعة وهذه نزات فيه خاصة كإرواء ابن حجر في الإصابة وقيل نزات في أكرمك بن
صبي لما أسلم ومات وهو مهاجر قاله ابن الجوزي رحمه الله وكان بلغه هذا النبي وهو بمكة لما بعث
النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الآية إلى مسلي مكة فقال لبنينه اجلوني فاني لست من المستضعفين واني
لا تهدي الطريق واني لأبيت الليلة بمكة فحملوه على سيرهم توجهوا إلى المدينة وكان شيخا كبيرا فأتوا
بالتنعيم ولما أذكرك الموت أخذ بصفي الخ والتنعيم اسم موضع قريب من مكة وقوله هذه لك إشارة
إلى اليمن وهذه إلى الشمال لا على قصد اعتقاد الجارية لله بل على سبيل التصوير وتمثيل بمباينة الله على
الآيمان والطاعة بعبادة رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه وقيل إشارة إلى البيعة والصفقة والمعنى أن
بعته كبيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا كبيعة الناس ولما بلغ خبر موته الصحابة رضي الله عنهم قالوا
لنبيهم مات بالمدينة فنزلت هذه الآية (قوله ونفي المخرج فيه الخ) هذا مما اختلفوا فيه هل القصر عزيمة
فلا يجوز الاتمام أم رخصة فيجوز ذهب أبو حنيفة رحمه الله إلى الأول مستدلا بأن الرابعية فرضت
أولاً ركعتين ركعتين ثم زيد عليها في الحضر وأقرت في السفر كإرواء الشيخان عن عائشة رضي الله
عنها وذهب الشافعي رحمه الله إلى الثاني وأنه رخصة فيجوز الاتمام والاتبان بالعزيمة وظاهر قوله
فليس عليكم جناح معه وأجابوا عن الحديث بأنه لو كان على ظاهره لما جازعائشة رضي الله عنها الاتمامها
مع أنه روي عنها مع أنه خبر واحد لا يعارض القرآن الصريح في أنها كانت زائدة عليه إذ القصر معناه
التقصيص والحديث مخصوص بغير المغرب والصبح وحجة العام المخصوص مختلف فيها وقد خالف
عائشة رضي الله عنها روايتها وإذا خاف الراوي روايته في أمر لا يعمل بروايته فيه وقيل قولها فرضت
الصلاة ركعتين القرض هنا بمعنى البيان وقد ورد بهذا المعنى كقوله الله لكم تحلة إيمانكم وقال
الطبري معناه فرضت لمن اختار ذلك من المسافرين فإن قيل هل يوجد فرض بهذه الصفة فلناهم كالحاج
فانه مخير في السفر في اليوم الثاني والثالث وأيضا هل فقد قام بالقرض وكان صوابا وقال النووي رحمه
الله المعنى فرضت ركعتين لمن أراد الاقتصار عليهما فزيد في الحضر ركعتان على سبيل التحتم وأقرت صلاة
السفر على جواز الاتمام وثبت دلائل الاتمام فوجب المصير إليه جمعا بين الأدلة وحديث عائشة رضي
الله عنها أخرجه النسائي والدارقطني وحسنه والبيهقي وصححه والتمسك بظاهر الآية يقتضي أن الاتمام
أفضل عنده وحديث عمر رضي الله عنه أخرجه النسائي وابن ماجه (قوله ولقول عائشة رضي الله
عنها الخ) أخرجه الشيخان وقدمت ما فيه وإن النظم ولنظ القصر وعمل الراوي بخلافه والهبة به عند
الحنفية فقد تعارض رأيها ورأيتها فلا يعمل بها وقد قيل انها أول ما روت فلا تعارض بينهما ما قال

قوله
وألحق بالجاز فاستريح
(فقد وقع أجره على الله وكان الله غفورا
رحيما) الوقوع والوجوب متقاربان والمعنى
ثبت أجره عند الله تعالى ثبوت الأمر
الواجب والآية الكريمة نزلت في جندب بن
ضمرة جله بنوه على سيرهم توجهوا إلى المدينة
فما بلغ التنعيم أشرف على الموت فصفه وبينه
على شماله فقال اللهم هذه لك وهذه رسولك
أبايعك على ما بايع عليه رسولك صلى الله
عليه وسلم فأت (وإذا ضربت في الأرض)
سافرتم (فليس عليكم جناح أن تقصروا من
الصلاة) بتنصيف ركعاتها ونفي المخرج فيه
يدل على جواز دون وجوبه ويؤيده أنه
عليه الصلاة والسلام أتم في السفر وأن
عائشة رضي الله تعالى عنها اعتمدت مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت
يا رسول الله قصرت وأتممت وصمت وأفطرت
وقال أحسن يا عائشة وأوجب أبو حنيفة
لقول عمر رضي الله تعالى عنه صلاة السفر
ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى
الله عليه وسلم ولقول عائشة رضي الله
عنها أول ما فرضت الصلاة فرضت ركعتين
ركعتين فأقرت في السفر ويزيد في الحضر
فظاهر ما يخالف الآية الكريمة

ابن حجر رحمه الله والذي يظهر لي في جمع الأدلة أن الصلاة فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين الا المغرب
ثم زيدت عقب الهجرة لا الصبح كما رواه ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي عن عائشة رضي الله عنها وفيه
وتركت الفجر لطول القراءة والمغرب لانها وتر النهار ثم بعد ما استقر فرض الرابعة خفف منها في السفر
عند نزول الآية وبؤيده قول ابن الاثير رحمه الله ان القصر كان في السنة الرابعة من الهجرة وهو مأخوذ
من قول غيره ان نزول آية الخوف كان فيها وقيل القصر كان في ربيع الاخر من السنة الثانية ذكره
الدولابي وقال السهيلي انه بعد الهجرة بعام أو نحو وقيل بعد الهجرة بأربعين يوماً فعلى هذا قول عائشة
رضي الله عنها فأقرت صلاة السفر أي باعتبار ما آل اليه الامر من التخفيف لأنها استمرت منذ فرضت
فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة انتهى ويدل على أنه رخصة حديث صدقة تصدق الله بها عليكم الا في
وأما حديث عائشة رضي الله عنها غير مرفوع لانهم لم تشهد فرض الصلاة فغير مسلم لجواز أنها سمعته
من النبي صلى الله عليه وسلم ويرد على ما جمع به ابن حجر رحمه الله أنها لو كانت قبل الهجرة ركعتين لاشتهر
ذلك وعلى كل حال فهو أمر صعب (قوله فان صح الخ) لا يخفى أنهم ما صححوا عزجان في السنن فلا
يليق التردد فيه كما مر والمراد بالأول حديث عمر رضي الله عنه فقوله تام أي مجزئ اجزاء التمام الغير
المقصور والثاني حديث عائشة رضي الله عنها يعني أن ذكرها الركعتين لا يثني الزيادة بناء على أن
العدد لا مفهوم له ولا يخفى بعده ثم أشار الى جواب أبي حنيفة رحمه الله عما في النظم مما يدل على
خلاف مذهبه (قوله أربعة برد عندنا الخ) برد بضمين جمع برید وهو اثنا عشر ميلاً كل ميل اثنا عشر
ألف قدم والفرسخ ثلاثة أميال وكانوا يبنون ربطاً في الطريق يسمون بالسكك بين كل سكتين اثنا عشر
ميلاً وثمة بغال معلمة بجذاف الاذنان ويسمون كل واحد منها برید او هي كلمة فارسية أصلها برید دم أي
مخدوف الذنب ثم سمي الراكب به والمسافة وزيادة من في الأثبات مذهب الاخش وغيره بأباه ومن
عنده تبعضية لأن المقصور بعض الصلاة وهي الرابعة (قوله شرط باعتبار الغالب الخ) لما كان
ظاهراً أن القصر انما يكون في حال خوف العدو وأشار الى أنه شرط جرى على الغالب فلا مفهوم له كما
في الآية المذكورة وأن ثبوته في الامن ثابت بالسنة وقوله كراهة الخ يعني أنه مفعول له بتقدير مضاف
وهو ضمير الفتنة وذكر باعتبار الخبر وألانه مصدر (قوله لم يعتبر مفهومها الخ) قال المحقق الفناري
في فصول البدائع فيه بحث لانه ورد في الحديث أن عمر رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
كف نقصروا نحن آمنون فقال له صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فان كان
له مفهوم ولذا أشكل على عمر رضي الله عنه فكيف يقال لا مفهوم له وان لم يكن له مفهوم فكيف أشكل
على عمر رضي الله عنه وهو من أهل اللسان وأجاب بما محصله أن له مفهوم ما وليكن لما كان الغالب في
السفر هو الخوف جعل التادر كالمعدوم كما يدل عليه جوابه صلى الله عليه وسلم ولذا قال المصنف لم يعتبر
مفهومها ولم يقل لا مفهوم لها فاعرفه فانه من دقائق هذا الكتاب (قوله تعلق بمفهومه الخ) لتقيده
بكونه فيهم وبين أظهرهم وهي على خلاف القياس فيقتصر فيها على مورد النص والجمهور على خلافه
لما ذكره المصنف رحمه الله وعن خصها بحضرة أبو يوسف رحمه الله كما نقله الجصاص في كتاب الاحكام
والنوى في شرح المذهب فقوله التحرير انه لم يوجد في كتب الفقه والخلافات قصور في التبع وحضرة
الرسول صلى الله عليه وسلم اما بجنى حضوره في عهده أو هو مقسم للعظيم وتجاه العدو بالضم يعني في مقابلته
(قوله أي المصلون حرماً الخ) الحزم بالمهمة الاحتياط فعلى هذا الضمير المصلين والمراد بالسلطة ما لا
يشغل عن الصلاة كالخبر والسيف فان كان الضمير للطائفة الاخرى فلا تقييد وهو خلاف الظاهر ولذا
آخره (قوله أي غير المصلين) لا مناع أن يكون الحارسون حال سجود المصلين هم المصلين أنفسهم وفيه
نظر اذ لا دلالة على أن ذلك حال السجدة بل بعد الفراغ منها على ما قيل ان مراده بغير المصلين الفارغون
من السجود والذاهبون الى العدو والحق أن الاظهار في طائفة أخرى لم يصلوا فليسوا معك دليل على

فان صحها فالأول مؤيد بأنه كالتام
في الفحصة والاجزاء والثاني لا يثني جواز
الزيادة فلا حاجة الى تأويل الآية بانهم
ألفوا الأربع فكان مظنة لان يخطروا بها
أن ركعتي السفر قصر ونقصان فسمى الاثنان
بهم ما قصر ا على ظنهم وثني الجناح فيه لطيب
به نفوسهم وأقل سفره قصر فيه أربعة برد
عندنا وستة عند أبي حنيفة وقرئ تقصروا
من أقصر بمعنى قصر ومن الصلاة عند سيبويه
مخدوف أي شيئاً من الصلاة عند الاخفش
ومفعول تقصروا زيادة من عند الاخفش
ان خففتم أن يفنتكم الذين كفروا ان الكافرين
كانوا اليكم عدواً مبيناً سريطة باعتبار
الغالب في ذلك الوقت ولذلك لم يعتبر
مفهومها كما لم يعتبر في قوله تعالى فان خففتم
أن لا يقيم احد ود الله فلا جناح عليهم فيها
اقدت به وقد تظاهرت السنن على جوازها أيضاً
في حال الامن وقرئ من الصلاة أن يفنتكم
بغير ان خففتم بمعنى كراهة أن يفنتكم وهو
القتال والتعرض بما يكره (واذا كنت فيهم
فأقت لهم الصلوة) تعلق بمفهومه من خص
صلاة الخوف بحضرة الرسول صلى الله عليه
وسلم لفضل الجماعة وعائشة الفقههاء
على أنه تعالى علم الرسول صلى الله عليه وسلم
كيفيتها بالآية به الأئمة بعده فانهم ثواب عنه
فيكون حضورهم كحضوره (فلتقم طائفة
منهم معك) فاجعلهم طائفتين فلتقم احداهما
معك يصلون وتقوم الطائفة الاخرى فنجاء
العدو (ولياخذوا أسلحتهم) أي المصلون
حرماً وقيل الضمير للطائفة الاخرى وذكر
الطائفة الاولى يدل عليهم (فاذا سجدوا)
يعني المصلين (فليكنوا) أي غير المصلين (من
ورائكم) يحرسونكم يعني النبي صلى الله
عليه وسلم ومن يصلي معه

فقلب المخاطب على الغائب (ولم يأت طائفة أخرى لم يصلوا) لاستغفارهم بالحراسة (قليلوا معك) ظاهره يدل على أن الامام يصلي مرتين بكل طائفة مرة كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ينطق فخل وان أريد به أن يصلي بكل ركعة ان كانت الصلاة ركعتين فكيفيته أن يصلي بالاولى ركعة وينظر قائما حتى يتواصلاتهم منفردين ويذهبوا الى وجه العدو وتأتي الاخرى فيتم بهم الركعة الثانية ثم ينظرهم قاعدا حتى يتواصلاتهم ويصلي بهم كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يصلي بالاولى ركعة ثم تذهب هذه وتقف بازاء العدو وتأتي الاخرى فتصلي معه ركعة وتتم صلاته ثم تعود الى وجه العدو وتأتي الاولى فتؤدي الركعة الثانية بغير قراءة وتتم صلاتها ثم تعود وتأتي الاخرى فتؤدي الركعة بقراءة وتتم صلاتها (ولما أخذوا واحد منهم وأسلمتهم) جعل الحذرة (١٧٤) يتحصن بها الغازي فجمع بينه وبين الاسلحة في وجوب الاخذ ونظيره قوله تعالى والذين

أن الطائفة الاولى قد فعلوا والثانية يصلون معه لا منفردين كذا قال النخعي وقيل عليه ان طائفة اذا تدل على أن الحراسة وقت السجود الا أن يقال وقت السجود عمدت وقوله فقلب المخاطب أي النبي صلى الله عليه وسلم على الغائب وهو من معه وأصله من ورائك وورائهم (قوله ظاهره يدل على أن الامام يصلي الخ) في كيفية صلاة الخوف روايات وطرق مفصلة في الفقه والحديث أشار اليها المصنف رحمه الله وصلاته صلى الله عليه وسلم ينطق فخل وهو اسم مكان رواها الشيخان (قوله جعل الحذر) وهو التحرز الخ يعني أن الحذر أمر معنوي لا يصف بالاخذ الا اذا جعل استعارة بالكناية اذ شبه بما يتحصن به من الآلات وأبى الاخذة تخيلا ولا يضر عطف الاسلحة عليه للجمع بين الحقيقة والجواز لأن التحز في التحصيل في الاثبات والنسبة لافي الطرف على الصحيح ومنه لا بأس فيه بالجمع كما في قوله تعالى تبوءوا الدار والايمن حيث جعل الايمان انتم كنتم في بيوتكم وفي بيوتهم ولكنهم فيه بمنزلة المقر والمساكن لكنه قدم فيه الحقيقي بخلاف ما نحن فيه وفيه بحث لانه يلزم فيه التصريح بطرفي المسكنية لأن الحذر منزل منزلة السلاح ولذا قيل انه وأمثاله من المساكنة وليس استعارة ويدفع بأنه لم يشبهه بالسلاح بل بما يتحصن به وهو أعم فقامت وقد تقدم أن الحذر معنى آخر وهو ما يدفع به فلا يجوز فيه فتدكره (قوله غنوا أن يصلوا منكم غزاة الخ) الغزاة بالكسر الغزاة عن العدو والشدة والجملة بمعنى وفي الوئيل للقتال دفعة واحدة وقوله وهذا مما يؤيد الخ لانه لم يخصص فيه الا بعدد وأمرهم بالحذر بعد القاء السلاح ولذا لم يضمه اليه كما في الذي قبله لانه محل الخوف (قوله وعد للمؤمنين بالنصر الخ) لما كان الغالب من حال ان الواقعة بعد الامر والنهي أن تكون للتعليل وتفي غنى القاء وهو لا يظهر هنا اشار الى توجيهه بأنه لدفع الوهم الثاني من الامر قبله لتقوى قلوبهم ويعلموا أن التحرز في نفسه عبادة كما أن النهي عن القاء النفس في التهلكة لذلك لا يمنع عن الاقدام على الحرب ولذا فسر العذاب بغلوية العدو وقتلهم ليمتد به الالتزام وقوله فيسوكوا اشارة الى أن ما ذكر لا ينافي التوكل كما في الحديث اعقلها وتوكل (قوله أدبتم وفرغتم منها) هذا التفسير على مذهب أبي حنيفة رحمه الله من أنه لا يصلي حال المحاربة فاقضاه بمعنى الاداء قال الازهري القضاء على وجوه مرجعها الى انقطاع الشيء وتبطله فكل ما أحكم عمله وأتم وختم أو أدى أو أوجب أو أعلم أو أنفذ أو أمضى فقد قضى فهو مشترك بين هذه المفاهيم وقوله أو اذا أردتم الخ تفسيره على مذهبه من الصلاة حال المحاربة والمسايفة بالقضاء مفاعلة من السيف أي المقاتلة به والمقارعة المقاتلة بالرماح والمراماة بالسهم ومختصين بمعنى مجروحين منقلبين بالجراح من أئخذ المرض أثقله وأوهنه (قوله فعزلوا واحفظوا الخ) ليس المراد باقامة الصلاة اعادةها كما هو أحد قولي الشافعي وعلى القول الآخر فسرت الاقامة بالعادة (قوله فرضا محمد والاقوات الخ) يعني كتابا معني مكتوبا مفروضا وموقوتا محمد وداوود وجه الدلالة على أن المراد بالذكر الصلاة لا ظاهره كما هو تفسير أبي حنيفة رحمه الله أنه تعليل للامر بالذكر فلو لم يكن بمعنى الصلاة لم يلتزم وكونها واجبة يؤخذ من كتابتها فانها بمعنى القرينة وهي الواجب بمعنى عنده (قوله الزام لهم ونقر ب الخ) وهو من بايع النظام وقد وقع مثله في كلامهم وبدر الصغرى من غزواته صلى الله عليه وسلم معروفة في السير (قوله نزات في طعمة بن أبيرق

تبوءوا الدار والايمن) وذالذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة) غنوا أن يصلوا منكم غزاة في صلاتكم فيشدون عليكم شدة واحدة وهو بيان ما لا جملته أمر وأبى أخذ السلاح (ولا جناح عليكم ان كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم) رخصة لهم في وضعها اذا نقل عليهم أخذها بسبب مطر أو مرض وهذا مما يؤيد أن الامر بالاخذ للوجوب دون الاستحباب (وخذوا حذركم) أمرهم مع ذلك بأخذ الحذر ولا يحجم عليهم العدو (ان الله أعد للكافرين عذابا مهينا) وعد للمؤمنين بالنصر على الكفار بعد الامر بالحزم لتقوى قلوبهم وليعلموا أن الامر بالحزم ليس لفهمهم وغلبة عدوهم بل لأن الواجب أن يحافظوا في الامور على هراسهم التيقظ والتدبر فيسوكوا على الله سبحانه وتعالى (فاذا قضيت الصلاة) أدبتم وفرغتم منها (فاذكروا الله قياما وقعودا وعلى جنوبكم) فدوسوا على الذكرك في جميع الاحوال أو اذا أردتم أداء الصلاة واشتد الخوف فأذكروا كيفما أمكن قياما مسايقين ومقارعين وقعودا مامين وعلى جنوبكم متخمين (فاذا اطعتم) سكنت قلوبكم من الخوف (فأقيموا الصلاة) فعزلوا واحفظوا أركانها وشرائطها وأوابها ثمانية (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) قرضا محمد وداوود الاوقات لا يجوز ارجاها عن أوقاتها في شيء من الاحوال وهذا دليل على أن المراد بالذكر الصلاة وأنها واجبة الاداء حال المسايفة والاضطراب في المعركة وتعليل

للامر بالاتياعا كيفما أمكن وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يصلي المحارب حتى يطمئن (ولا تنهوا) ولا تضعوا (في ابتقاء القوم) الخ في طلب الكفار بالقتال (ان تكونوا تألمون فانهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون) الزام لهم وتقرير على التواني فيه بأن ضررا القتال دائر بين الفريقين غير مختص بهم وهم يرجون من الله بسببه من اظهار الدين واحتشاق الثواب ما لا يرجو عدوهم فينبغي أن يكونوا أرغب منهم في الحرب وأصبر عليها وقرئ أن تكونوا بالنسبة بمعنى ولا تنهوا أن تكونوا تألمون ويكون قوله فانهم يألمون على النهي عن الوهن لاجله والاية نزات في بدر الصغرى (وكان الله علما) بأعمالكم وضما تركم (حكيم) فيما أمر وينهى (انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس) نزات في طعمة بن أبيرق

(الخ) طعمة بفتح الطاء المهملة وكسر هاء واو وسكون العين المهملة وفي القاموس انه يضم الطاء وفي كتب الحديث انه مثلث الطاء والكسر أشهر وأبهر وأبهر في تصغير ابرق والحديث رواه الحاكم والترمذي عن قتادة بن زوفير بفتح الطاء المهملة والقائه من الانصار وقوله وخباها أي الدرع لانهم اموتة سماعة وقوله فسأله الفاء فصحة أي فانطلقوا أو أتوه فسأله أن يجادل عن المسلم لان الحال شاهدة له اذ السرقه في يد اليهودي واليهود منهم من بازور وعداوة الانصار وقوله فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ أي هم بأن يحكم بظاهر الحال اعتمادا على صدقهم لانه علم براءة اليهودي وهم بخلافه فان مقامه صلى الله عليه وسلم أجل وأعلى من ذلك وفي امضاء شهادة اليهود على طعمة وهو مسلم ما يحتاج الى التأويل (قوله بما عرفت الله الخ) يعني أرا المتعدي هنا لاثنتين أحدهما العائد المحذوف والثاني الكاف أي بما أرا كذا الله وهي من رأي يعني عرف المتعدي لواحد فعدي بالهزمة لاثنتين وقبل انهما من الرأي من قوله سم رأي الشافعي كذا وجعلها عليه يقتضي التعدي الى ثلاثة مفاعيل وحذف اثنتين مهابي بما أرا كذا الله حقاً وهو بعيد وأما جعله من رأي البصرية مجازاً فلا حاجة اليه (قوله أي لاجلهم الخ) يعني أن اللام ليست صلة خصم بل تعاليمية ولا تكن عطف على أنزلنا بتقدير قلنا وجوز عطفه على الكتاب لكونه منزلاً وهو خلاف الظاهر (قوله للبراه) البراه امام فرد يعني يرى أو جمع يرى وبأوه مثله قال السهيلي في الروض الانب براه يضم البراه جمع يرى اسم جمع على فعال أو جمع وأصله براه ككرما مخذفت احدي الهمزتين للتخفيف ووزنه فعاء وانصرف لانه أشبه فعلا وزعم بعضهم أنه من باب فرير وفرار وليس بشئ وقال ابن النحاس البصريون لا يعرفون ضم البراه فيه وانما هي مكسورة ككرام وأما براه بالفتح كلام فمصدر اه فمقابل البراه بالضم كالمرا لان المراد به اليهودي لكن الاصح الفتح على أن المراد به الجمع نقول نبرأت منه وانابرا لا يفتي ولا يجمع لكونه في الاصل مصدر مثل سماع وذلك لتقابل الجانبين ويجوز في العبارة برآ على صيغة الجمع ككرما لا يخفى ما فيه من القصور (قوله مما هممت به الخ) أي في أمر طعمة وبراه لظاهر الحال والهم بالنبي خصوصاً اذ بطن أنه الحق ليس بذنب حتى يستغفر منه لكن اعظم النبي صلى الله عليه وسلم وعصمة الله له وتزجيه عن فوهم النقائص أمره بالاستغفار لزيادة الثواب وارشاده الى التثبت وأن ما ليس بذنب اذا خطر بباله بالنسبة لاعظمه كالذنب فلا يرد على المصنف رحمه الله شئ كما توهم وقال النيسابوري قال الطاعنون في عصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لولا أنه صلى الله عليه وسلم أراد أن يخاصم لاجل ذلك الخائن لما ورد النبي عنه ولما أمر بالاستغفار وأجيب بأن الأمر بالنبي لا يقتضي حصول النبي عنه بل ثبت رواية أن قوم طعمة التمسوا منه صلى الله عليه وسلم أن يدرا عن طعمة ويلحق السرقه باليهودي فتوقف وانتظر الوحى ولعل القوم شهدوا بسرقه اليهودي وبراه طعمة ولم يظهر للنبي صلى الله عليه وسلم ما يقدح في شهادتهم بالقضاء على اليهودي فأطلع الله على حقيقة الحال أولعل المراد واستغفروا ولعل الذين برؤا طعمة (قوله يخونونهم فان وبال خيانتهم يعود عليهم الخ) يعني أن خيانة الغير جعلت خيانه لانفسهم لان وبالها ضررها عائد عليهم فهو مجاز عن ذلك وقوله أو جعل المعصية خيانة ظاهراً أن معنى يخونون بعضهم وبكسبون الاتهام فأنفسهم مفعول له لا به معنى يظنون أنفسهم وظلم النفس معروف في عمل المعاصي وقيل الخيانة مجاز عن المضرة ولا بعده (قوله مبالغة في الخيانة الخ) يعني المراد بالمبالغة الاصرار لانه كثر الفعل وقوله روى الخ زواه الطبراني في معجمه من حديث قتادة رضي الله عنه وقوله ليسرق أهله كقوله * يا سارق الليلة أهل الدار * والمراد متاعهم (قوله يستترون منهم حياء) فسر الاستخفاء من الناس بالاستتار لاجل الحياء والخوف وفسر الاستخفاء من الله بالاستحياء لان الاستخفاء منه تعالى محال فلا فائدة في نفيه ولا معنى للذم في عدمه بخلاف الاستخفاء من الناس كما قالوا في ان الله لا يستحي انه مجاز مع أن سلب الاستحياء ليس محال وبصح أن يكون مشاكفة (قوله لا يخفى عليهم سرهم الخ)

من بني ظفر سرق درعا من جاره قتادة بن النعمان في جراب دقيق فجعل الدقيق ينتثر من خرق فيه وخباها عند زيد بن السمين اليهودي فالتفت الدرع عند طعمة فلم توجد وحلف ما أخذها وما به علم فتركوه واتبعوا أثر الدقيق حتى انتهى الى منزل اليهودي فأخذوها فقال دفعها الى طعمة وشهد له ناس من اليهود وقالت بنو ظفر انطلقوا بنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله أن يجادل عن صاحبهم وقالوا ان لم تفعل هلك واقتضخ وبرئ اليهودي فهمت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفعل (بما أرا لك الله) بما عرفت الله وأوحى به اليك وليس من الرؤية يعني اللذانين أي لاجلهم مفاعيل (ولا تكن للثانين) واستغفر الله والذنب عنهم (خصيما للبراه) واستغفر الله مما هممت به (ان الله كان غفورا رحيم) لمن يستغفروه (ولا تجادل من الذين يجتانون انفسهم) يخونونهم فان وبال خيانتهم يعود عليهم أو جعل المعصية خيانة لها كما جعل ظلمها والضمير لطمعة وأمثاله أوله ولقومه فانهم شاركوه في الاسم حين شهدوا على براهه وخاصة ما عناه (ان الله لا يحب من كان خوانا) مبالغا في الخيانة مصرع عليها (أنبياء) منهم كافيها روى أن طعمة هرب الى مكة وارتد ونقب حائطهم ليسرق أهله فسقط الحائط عليه فقتله (يستخفون من الناس) يستترون منهم حياء وخوفا (ولا يستخفون من الله) وهو أحق بأن يستحيا ويخاف منه (ودعهم) لا يخفى عليهم سرهم فلا طريق معه الاترك ما يستعجه ويؤاخذ عليه

قوله كاذ كره الزمخشري الخ عبارته هناك
والاثم الذنب الذي يستحق صاحبه العقاب
ومنه قيل لعقوبته الانام فعال منه
كالتكال والعذاب والوبال قال
لقد فعلت هذى النوى به فعلة
أصاب النوى قبل الممات انماها
والهمزة فيه عن الواو كانه يتم الاعمال أى
يكسر هاءا بحاطبة اه
قوله نحو والذين يكفرون الخ فيه أن هذا ليس
معطوفاً بواو كما هو فرض كلامه اه محججه
(اذ يستون) يذرون ويرزرون (مالا يرضى
من القول) من رضى البرى والحلف الكاذب
وشهادة الزور (وكان الله بما يعملون محيطاً)
لا يقوت عنه شئ (ها أنتم هؤلاء) مبتدأ
وخبر (جادلتم عنهم في الحياة الدنيا) جملة
مبينة لوقوع أولاه خبراً أو صلة عند من يجعله
موصولاً (فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة
أم من يكون عليهم وكيلاً) محامياً يحميهم من
عذاب الله (ومن يعمل سوءاً) قبيحاً بسوء به
غيره (أو يظلم نفسه) بما يختص به ولا يعتداه
وقيل المراد بالسوء ما دون الشرك وبالظلم
الشرك وقيل الصغيرة والكبيرة (ثم يستغفر
الله) بالتوبة (يجد الله غفوراً) لذنوبه (رحيماً)
متفضلاً عليه وفيه حظ اطعمة وقومه على
التوبة والاستغفار (ومن يكسب اثماً فانما
يكسبه على نفسه) فلا يتعداه وبالله كقوله
نعالي وان أسأتم فلها (وكان الله عليماً حكيماً)
فهو عالم بفعله حكيم في مجازاته (ومن يكسب
خطيئة) صغيرة أو مالا عديده (أو اثماً)
كبيرة أو ما كان عن عمد (ثم يرم به برأ)
كأمر طعمة زيدا ووحد الضمير لكان أو
(فقد احتمل بهتانا وإثماً مبيناً) بسبب رضى
البرى وتبرئة النفس الحاططة ولذلك سوى
بينهما وان كان مقترف أحدهما دون مقترف
الآخر (ولو لا فضل الله عليك ورحمته)
بإعلام ما هم عليه بالوحى والضمير لرسول
الله صلى الله عليه وسلم وجهه لا تعظيم
(اهم طائفة منهم) أى من بنى ظفر (أن
يضلوك) عن القضاء بالحق مع علمهم بالحال
والجمله جواب لولا وليس

يعنى المراد بالبيعة هنا التمديد بأنه بعاقبهم فليحذروه وقوله يذرون لما كان أكثر التدبير عما يبيت عبره
عنه ومعنى يرزرون يزيثون ويجوز تقديم الراء الملهمة فيه كما تر ومعنى لا يقوت عنه شئ كمال قدرته
فلا حاطة هنا استعارة (قوله جملة مبينة الخ) لما كان الاخبار عن الضمير باسم الإشارة نحو أنت هذا
بحسب الظاهر لا فائدة فيه جعلت الإشارة الى موصوف بصفة بيينة ما يقع بعده فأولاه بمعنى الجادلين
وبه تتم الفائدة وقدمت الكلام فيه وكونه صلة مذهب لبعض النحاة في كل اسم إشارة يجوز أن يكون
موصولاً والجمهور على أنه مخصوص بماذا أو عليه فالجمل ظاهر (قوله محامياً الخ) أصل معنى الوكيل
الموكل الذى الامور موكولة له ولما كان من هو كذلك يحفظ ما وكل اليه ويحميه استعماله في لازم معناه
فلذا فسر بما ذكرنا من هذا ونظائرهما مما وقع بعده اسم استفهام منقطعة وقيل عاطفة كما نقله في الدر
المصون وكأنه مراد من قال انهم لا متصل ولا منقطعة (قوله قبيحاً بسوء به غيره) أخذه من مقابلته
اظلم النفس الغير المتعدى وتفسيره بما دون الشرك لأن السوء يستعمل فيه وقد قبل بالظلم المستعمل
في القرآن بمعنى الشرك كقوله تعالى ان الشرك لظلم عظيم وجهه بمعنى الصغيرة لأن الاسماء تستعمل
بمعناه ومعنى الذلة وتكون الاستغفار بمعنى التوبة ظاهر وقوله وفيه حظ في نسخة بهت وهو بمعناه
وتفسيره الخطيئة والانم بما ذكرنا من المقابلة والتغاير بينهما ولأن الانم كاذ كره الزمخشري (١)
في سورة الحجرات الذنب الذى يستحق صاحبه العقاب وهمزة بدل من الواو من ونم يتم أى كسر كانه
يكسر هاءا بحاطبة وقد يستعمل في مطلق الذنب كقوله كاذ لانم كافى للكشف (قوله ووحد الضمير
الخ) اختلف النحاة في هذا الضمير فقيل يعود على اثما والمتعاطفان بأو يجوز عود الضمير فيما بهما
على المعطوف عليه نحو واذا روا وأنجارية أولها وانفصوا اليها وعلى المعطوف نحو والذين يكفرون
الذهب والفضة ولا يتفقونها وقيل يعود الى الكسب على حد ادعوا هو وبعضهم أوجب افراده لانه
يعود على أحد الامرين لاعلى التعيين كانه قيل ثم يرم بأحد الامرين وقيل في الكلام حذف أى يرم
بهما وبه والثالث هو المشهور ولذا اختاره المصنف رحمه الله (قوله بسبب رضى البرى الخ) فى الكشف
لانه يكسب الانم أى ويرى البرى مباحث فهو جامع بين الامرين فقيل فى معناه انه إشارة الى أن فى التنزيل
انما ونشر غير مرتب لانه أتى فى التفسير بالترتيب والاسلوب من باب تكرير الشرط والجزاء نحو من
أدرك الصمان فقد أدرك المرعى فينبغى أن يحمل تشكيك بهتانا وإثماً على التخييم والتحويل وفى ثم دلالة
على بعد مرتبة البهتان من ارتكاب الانم نفسه وقيل أن فى ترتيب الجزاء على الانم ثم الرى به أو بهما
اشكالا وكذا فى مغايرة احتمال الانم والبهتان أعنى الاتصاف بهما لكسب الانم والرى به ووجه التفصلي
عن الاول أن المراد بالانم فى جانب الجزاء ما بهم الخطيئة أيضاً فليسبأ ونظر الى أن الرى بالخطيئة اعظام
لها وادراج فى حكم الانام أو الى أنه بطلق على مطلق الذنب كما مر وعن النسيان بأن تغاير الماهوم يجب
له تغاير المعنى أو أن التخييم الحاصل من التشكيك يعطى التغاير أو أنه على أسلوب من أدرك الصمان
ولا اشعار فى كلام المصنف رحمه الله بهتانا ووجه بحث معنى كلام المصنف رحمه الله انه لا تجادسيهما
الواقع فى الجزاء سوى بينهما فى ترتب ذلك على أحدهما لاعلى التعيين والعطف بأو المفيدة لذلك وان كان
أحدهما وهو الكبيرة أو العمد أعظم من الآخر وهو الصغيرة أو مالا عديده فتأمل (قوله بإعلام
ما هم) وفى نسخة هموا وقوله وجهه للتعظيم كذا وقع فى نسخ وهو سهو ولانه انما توجه لو كان
النظم عليكم واديس كذلك ولذا وقع فى بعضها اسقاطه برمته وأما الجواب بأن المراد جمعه فى مثله
مما وقع فيه مجموعاً كقوله ولو لا فضل الله عليكم ورحمته لاستعنت الشيطان فتكاف لادلالة فى كلامه عليه
(قوله أى من بنى ظفر) هذا بالنظر الى المعنى والمساك والافلاذ كفى الكلام لبنى ظفر ولادلالة عليهم
يخصوهم حتى يرجع اليهم الضمير فهو راجع للذين يختانون على أن المراد بهم بنو ظفر لما شاركهم طعمة
فى الانم لنصرته وأما كون نزول الآية قديم دليلاً على ذكرهم فبعيد وضمير بواو لا طائفة (قوله واديس

القصدي الى نبي هم بل الى نبي تأتيه فيه (وما يضلون الا أنفسهم) لانه ما أزل عن (١٧٧) الحق وعادوا به عليهم (وما يضر ونك من شيء) فان الله سبحانه

وتعالى عصمك وما خطو بسالك كان اعتمادا منك على ظاهر الامر لا ميلا في الحكم ومن شيء في موضع النصب على المصدر أي شيأ من الضرر (وأزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم) من خفيات الامور أو من أمور الدين والاحكام (وكان فضل الله عليك عظيما) اذ لا فضل أعظم من النبوة (لاخبرني كثير من نجواهم) من متناجيهم كقوله تعالى واذهم نجوى أو من تناجيهم فقوله (الامن امر بصدقة أو معروف) على حذف مضاف أي الانجوى من امر أو على الانقطاع بمعنى ولكن من امر بصدقة في نجواهم والخير والمعروف كل ما يستحسنه الشرع ولا ينكره العقل وفسرهما بالقرض واغانة الملهوف وصدقة التطوع وسائر ما يفسر به (أو اصلاح بين الناس) أو اصلاح ذات البين (ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما) بنى الكلام على الامر ورتب الجزاء على الفعل ليدل على أنه لما دخل الامر في زمرة الخيرين كان الفاعل أدخل فيهم وأن العمد والغرض هو الفعل واعتبار الامر من حيث انه وصله اليه وقيد الفعل بأن يكون لطلب مرضاة الله سبحانه وتعالى لأن الاعمال بالنيات وأن كل من فعل خيرا رياء وسعيه لم يستحق به من الله أجر أو وصف الاجر بالعظم تنبيها على حقارة ما فات في جنبه من أعراض الدنيا وقرأه زنة وأبو عمرو يؤتبه بالياء (ومن يشاقق الرسول) يخالفه من الشق فان كلاما من المخالفين في شق غير شق الآخر (من بعد ما تبين له الهدى) ظهر له الحق بالوقوف على المعجزات (ويتبع غير سبيل المؤمنين) غير ما هم عليه من اعتقاد أو عمل (نوله ما تولى) فجعله واليا لما تولى من الضلال ونحلى بينه وبين ما اختاره (ونص له جهنم) ونحله فيها وقرئ بفتح النون من مصلاه (وساء مصيرا) جهنم والآية تدل على حرمة مخالفة

القصدي الخ) قال الراغب ان قيل قد كانوا هم وابدلك فكيف هذا ولولا تقتضى امتناع الجواب أجيب بوجهين أحدهما أن القوم كانوا مسلمين لم يهملوا بطلان ما ضلوا وانما كان ذلك عندهم صوابا والثاني أنه نزل لهم لا تنفاه أثره منزلة العدم فجعل كأنه منفي كقولك فلان شئت وأهانك لولا أني تداركت ذلك تنبيها على أن أثر فعله لم يظهر وقيل ان الجواب محذوف أي لا ضلوا اذ هم وابدلك وقوله مع علمهم بالحال أي أو بالخاص سواء كان بعضهم أو كلهم لأنهم لو لم يعلموا لم يتحقق الاضلال وقوله لانه أي همهم بمعنى أنه لعدم أثره وعوده بالو بال عليهم كانوا أضلوا أنفسهم وقوله في موضع النصب على المصدر أي أن من زائدة ونبي كان منصوبا على المصدرية وأما قوله شيأ من الضرر فأخوذ من شيء وثبت كبره لأن من تبع ضية وقوله وعلمك ما لم تكن تعلم الخ قيل هذه الآية أبلغ من قوله في سورة أخرى ما لم يعلم لأن معناها ما لم يكن فيك قابلية لعلمه ولذا فسر بما ذكر وقدمه تحقيقه (قوله اذ لا فضل أعظم من النبوة) قيل انه مبني على أن النبوة أعظم من الرسالة أو على ترادفهما ما تأمل (قوله من متناجيهم الخ) التجوى تكون مصدرا بمعنى التناجي والحديث الذي يتناجى به ويسر وتطلق على القوم المتناجين كافي قوله واذهم نجوى أما مجازا كرجل عدل أو حقيقة على انه جمع فجي كما نقله الكرماني وعلى هذين المعنيين يترتب اتصال الاستثناء واحتياجه الى التقدير وعدمه فعلى الاول في كلام المصنف هو متصل وعلى الثاني كذلك بتقدير مضاف أو منقطع وبعلم حال اعرابه من ذلك ويكفي في الاتصال صحة الدخول وان لم يجزم به فلا يرد عليه ما فهم أنه منسب جاني كثير من الرجال الا يزيد ولا يصح فيه الاتصال لعدم الجزم بدخوله في الكثير ولا الانقطاع لعدم الجزم بخروجه ولا حاجة الى التكاف في دفعه وأما جعله متعلقا بما أضيف اليه التجوى بالاستثناء أو البديل بخلاف الظاهر وقال الحريراني لا معنى له وفيه تأمل (قوله والمعروف الخ) قيل لو اقتصر على ما استحسنه الشرع لكان أولى اذ كل ما يستحسنه الشرع لا ينكره العقل (قوله بنى الكلام على الامر الخ) لما كان ومن يفعل تذييل لقوله الامن امر بصدقة الخ فينبغي أن يكون مطابقا للتذييل ولا مطابقة بين امر الله فعل وفاعله ظاهرا فلذلك أتوا جعل القرينة الاولى كناية عن الفاعل ليحصل التطابق بالطريق الاولى أو تجعل الثانية كناية عن الامر لشموله وتناوله آياه ويانه أنه لما وصف الامر بالخيرية علم أن فاعله كذلك بالطريق الاولى فلذا قال فيه فسوف نؤتيه أجرا عظيما لأن فاعله أولى بمضاعفة أجره وتعظيم ثوابه وأنه عبر عن الامر بالفعل اذ هو يكتفى به عن جميع الاشياء كما اذا قيل حلفت على زيد وأكرمه وكذا وكذا نقول نعم ما فعلت الا أنه يحتاج الى تسكينة العدول عن يأمر وهو أخصر لما ذكره فتأمل ويجوز جعل ذلك اشارة الى الامر بصدقة أو معروف أو اصلاح فيكون معنى من امر ومن يفعل الامر واحد أو المصنف رحمه الله اختار الشق الاول لظهوره ولك أن تقول انه لا حاجة الى جعله تذييل لابل لما ذكر الامر استطرذا كتمثيل أمره وهذا التكاف فيه (قوله وقيد الفعل بأن يكون الخ) المرادة الرضا وظاهر كلامه أن الرياء محبط لثواب الاعمال وبه صرح ابن عبد البر واللام والنوى وقال الغزالي اذ غلب الاخلاص فهو مثاب والافلا وفي دلالة الآية على ما ذكره المصنف رحمه الله نظر لانه أثبت للمخاص أجر اعظم وهو لا ينافي أن يكون لغيره مادونه ولذلك دفعه المصنف رحمه الله بأن عظمته بالنسبة الى أمه والدنيا أو لاجر آخر وقوله يخالفه الخ تفهيمه لمخالفة بأنها بمعنى المخالفة وقوله من الشق يجوز فيه الفتح والعكس (قوله ظهر له الحق الخ) قيل الانسب تفهيمه بظهور الحق فيما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم وقوله غير ما هم عليه اشارة الى أن السبيل كناية أو مجاز عما ذكره (قوله فجعله واليا الخ) أي نص له وفجعله متوليا أي مباشر الماهو فيه من الضلال قيل ولو اقتصر عليه لكان أولى لأن تأويل أمثاله بالخفية مبني على الاعتزال وعدم خلق الضلال أو كان عليه عطفه بار اشارة الى مدحهم وجعل نص له مجازا عن الادخال لما مر وقوله وساء مصيرا جهنم اشارة الى تقدير المخصوص بالذم ولو قدر التولية لصح (قوله والآية تدل على حرمة مخالفة

يُعدونه ويسمونه أنثى في ذلك المثلث أنت اسمها كما قال وما ذكر فان يكبر فأنثى * شديد الازم ليس له ضرر * فانه عنى القراء وهو ما كان صغيرا حتى قراد فاذا كبر سمى حلة ولا نها كانت جادات والجمادات توث من حيث انهما ساعات الاناث لا تفعلها واهله تعالى ذكره هلم هذا الاسم تنبها على أنهم بعدون ما يسعون انا لانه يتفعل ولا يفعل ومن حق المعبود أن يكون ٧٩ فاعلا غير متفعل ليكون دليل على تناهي جهلهم ونفوط

حاجتهم وقيل المراد الملائكة لقولهم الملائكة بنات الله سبحانه وتعالى وهو جمع أنثى كرباب وربي وقرئ أنثى على التوحيد واشتاعى أنه جمع أنثى كعبت وخبت ووثنا بالتثنية والتخفيف وهو جمع وزن كاسد وأسد وأسدوا ثانيا ما على قلب الواو لضعفها همزة (وان يدعون) وان يعبدون بعبادتها (الاستعلاء ناهريدا) لانه الذي أمرهم بعبادتها وأمرهم عليها وكان طاعته في ذلك عبادة والماء والمريد الذي لا يعلق بخير وأصل التركيب للملاسة ومنه مخرج حمود وغلام أمرود وخمرة مرداء التي تاتر ووقها (لعنه الله) صفة ثابته للشيطان (وقال لا تتخذن من عبادي نصيبا مفروضا) عطف عليه أي شيطانا مريدا جامع بين لعنه الله وهذا القول الدال على قرط عدونه للناس وقدر من سبحانه وتعالى أو لا على أن الشر لا يزال في الغاية على سبيل التعليل بأن ما بشر كونه يتفعل ولا يفعل فعلا اختاريا وذلك بناء على الألوهية غاية المناقاة فان الاله ينبغي أن يكون فاعلا غير متفعل ثم استدل عليه بأنه عبادة الشيطان وهي أقطع الضلال لثلاثة أوجه الاول أنه مريد منهم ملك في الضلال لا يعلق بشئ من الخير والهدى فتكون طاعته ضلالا بعيدا عن الهدى والثاني أنه ملعون لضلاله فلا تستجيب مطاوعته سوى الضلال واللعن والثالث أنه في غاية العداوة والسعي في اهلاكهم وموالاتهم هذا شأنه غاية الضلال فضلا عن عبادة والمفروض المقطوع أي نصيبا قدرني وفرض من قولهم فرضه في العطاء (ولا ظنهم) عن الحق (ولا منيهم) الامانة الباطلة كطلول الحياة وان لا يمت ولا يحقاب (ولا أمرهم) فليست كن آذان الانعام يشقونها تحريم ما أحل الله وهي عبادة عما كانت العرب تفعل بالصغار والسراري وإشارة الى تحريم كل ما أحل ونقص كل ما خلق كاملا بالفعل أو بالقوة (ولا أمرهم)

وما ذكر فان يكبر فأنثى * شديد الازم ليس له ضرر

وروي فان يسمي بدل فان يكبر المشهور في الرواية ووجه تسميته أنثى أنه يقال له حلة بالحاء المهملة واللام وزن قمره وهي معظم من القراء كما في الجوهرى والزهري وتقدر الزمخشري في المستقصى بتفسيره بالصغير منه ويرده هذا البيت والازم بمعنى العضم بالقم وضروس جمع ضرس وفي قوله بعد وانه إشارة الى أن الدعاء هنا بمعنى العبادة لأن من عبد شيا دعاه في حوائجه ويصح أن يكون المراد ظاهره وتأنيت العزى ومناة ظاهر واللات لانها فعله من لوى كما سبأ في سورة التجم فان كانت نأوه أصلية فهو مؤنث سماعى وقوله والجمادات توثت فيه نظرا لأن التذكير فيها كثير ومرواده أنها تشبه المؤنث ولعله تعالى ذكرها بهذا الاسم يعني انا فاننا وقوله جمع أنثى كرباب وربي كجلى الشاة اذا ولدت أو مات ولدها وفي التثنية به نظر لانهم قالوا ان جمعهم باب بالضم وأنه أحد ما جاء من الجوع على فعال بالضم لكنه مثل به في الدر المصون أيضا ففعل فيه لغة أخرى بالكسر وقراءة أثابضتين جمع أنثى وقبل انه مفرد لأن من الصفات ما جاء على فعل بضمين وقوله وثنا بالتثنية أي بضمين والتخفيف أي تسمى الثاني وأثابها ما أى بالتخفيف والتثنية وقلب الواو المضمومة همزة كوجوه وأجوه فانه قياسي (قوله لانه الذي أمرهم بعبادتها الخ) فيعبدون بمعنى يطيعون أو الكلام على المجاز وأصل مادة رد للملاسة والتجرد فالمراد اما لتجرده للنسب أو لتسميه بالامس الذي لا يعلق به شئ ولا يعلق بخير أى لا يحصل له ولا تبعه ولعنه الله بمعنى طرده وأبعده عن رحمة وقيل المراد باللعنة فعل ما يستحقها به من الاستكبار عن السجود وضغوه كقولهم أيت اللعن أى ما فعلت ما تستحقه به (قوله جامع بين لعنه الله الخ) لأن الواو الداخلة بين الصفات تصيد مجرد الجمعية دون المغايرة ويجوز أن يكون لعنه الله مستأنفا للدعاء وقال لا تتخذن حله مستطردة ولعنه الله معترضة ودلالة هذا القول على قرط عدونه ليقبده باضلالهم المهلك لهم (قوله وقدره من سبحانه الخ) أى أقام البرهان على رسوخه في الضلال المعلوم من قوله بعد ابقوله ان يدعون الخ لأن هذه الجملة مبنية لوجه ما قبلها ولذا لم يعطف عليه واستدل على جهلهم بعبادة المتفعل الذى لا يقضى العقل بعبادته بأنه انما هو عبادة للشيطان لانه لا أمر به عاومو الاله المنهم في الضلال الملعون الذى هو شديد العداوة لكم فضلا عن عبادته أقبح من كل قبيح وأصل معنى الفرض القطع ولذا أطلق على القدر العين لا قطعا عموما والامانى تخفف ومشدج أمنية وهي ما تنبى (قوله ولا أمرهم فليست كن آذان الانعام) مفعول أمرهم محذوف أى أمرهم بالضلال وقوله فليست كن الخ تفصيل له وتفسير والبتك القطع والشق والبتكة القطعة من الشئ وهو إشارة الى ما كانت الجاهلية تفعله من شق آذن الناقة اذا ولدت خمسة أبطن وهي البعيرة من الجرو وهو شق الآذن ثم نسيب فلا تترك ولا يحمل عليها وكذا السائبة هي التي نسيب فلا تستعمل ولا ترد عن حوض وعلف وتتفصل في محله وتحريم ما أحل الله يجعل استعمالها ممنوعا عنه واعتقاد عدم حله وشق الآذن فيها مذكور في مفردات الراغب وغيره فلا يرد ما قبل انه غير مذكور في القاموس والصحاح فانه من القصور (قوله وإشارة الى تحريم كل ما أحل الخ) يعنى ليس المراد بقول الشيطان خصوص ما ذكر بل هو عبارة عن كل ما يشاؤه من أفعال الجاهلية وإشارة الى تحريمهم ما أحله لانه يشق آذنها بحرم استعمالها وهو حلال وتقيص ما أوجده الله كاملا بالفعل ككفن العين وشق الآذن أو بالقوة كتنغير الفطرة التي كانت بالقوة فيهم الى خلافها (قوله ويشدج فيه الخ) الحامى بالمهمل نخل الابل الذى يحمى اذا طال مكنته حتى يطلع نتاجه فيسمى ظهره ولا يركب ولا يجزوره ولا ينفع من مرعى والوشم بالمجمة غرز الجلد بآبرة ثم حشوه بكحل أو نحوه وهو معروف والوشم بالراء المهملة أن تصد المرأة أسنانها وترققها تنسيها بالشواب واللواط مصدر كاللواط وهي معروفة والسحق مساحقة النساء وعد عبادة النيران منه لانهم لم يخلقوا لذلك (قوله وعموم اللفظ يمنع الخ) قال النووي لا يجوز خصاء حيوان لا يؤكل في صفوه ولا في كبره ويجوز خصاء المأكول

فليغير خلق الله عن وجهه ومورده أو صفته ويندرج فيه ما قبل من قوله عن الحامى وخصاء العبد والوشم واللواط والسحق ومحو ذلك وعبادة الشمس والقمر وتغيير فطرة الله تعالى التي هي الاسلام واستعمال الجوارح والقوى فيما لا يعود على النفس كالأول ولا يجب لها من الله سبحانه وتعالى زلفى وعموم اللفظ يمنع الخصاص مطلقا لكن الفقهاء اخصوا في خصاء البهائم للعاجلة

والجلال الأربع **كناية** عما ذكره
 الشيطان نطقا أو أفعالا (ومن
 يتخذ الشيطان وليا من دون الله)
 يا بشارة ما يدعو اليه على ما أمره الله به
 ويجاوزته عن طاعة الله سبحانه وتعالى إلى
 طاعته (فقد خسر خسرانا مبينا) إذ ضيع
 رأس ماله وبدل مكانه من الجنة بمكانه من
 النار (بعدهم) مالا ينجزه (ويعنيهم) مالا
 ينالون (وما بعدهم الشيطان الا غرورا)
 وهو اظهار النفع فيما فيه الضرر وهذا
 الوعد اما بالخوارق الفاسدة أو ببلدان
 أوليائه (أو أملاك أو أهليهم جهنم ولا يجدون
 عنها محبصا) مع دلا ومهر بامن خاص يحبس
 إذا عدل وعنها حال منه وليس صلة له
 لانه اسم مكان وان جعل مصدرا فلا يعمل
 أيضا فيما قبله (والذين آمنوا وعملوا الصالحات
 سندخلهم جنات تجري من تحتها الانهار
 خالدين فيها أبدا وعد الله حقا) أي وعده
 وعدا وحقا ذلك حقا فالاول مؤكّد
 لنفسه لأن مضمون الجملة الاسمية التي قبله
 وعد والثاني مؤكّد لغيره ويجوز أن ينصب
 الموصول بفعل يفسمو ما بعده ووعد الله بقوله
 سندخلهم لانه بمعنى نعدهم ادخالهم وحقا
 على انه حال من المصدر (ومن أصدق من
 الله قبلا) جملة مؤكدة بليقة والمقصود من
 الآية معارضة المواعيد الشيطانية الكاذبة
 لقربانها بوعد الله الصادق وأوليائه والمبالغة
 في تو كيد ترغيبا للعباد في تحصيله (ليس
 بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب) أي ليس
 ما وعد الله من الثواب ينال بأمانيكم أي
 المسلمون ولا بأماني أهل الكتاب وانما ينال
 بالايمن والعمل الصالح وقيل ليس الايمان
 بالتقوى ولكن ما وقر في القلب وصدق العمل

في صفه لان فيه غرضا وهو طيب لجه ولا يجوز في كبره وخص من تغيير خلق الله الختان والوشم
 لحاجة ونحوهما والجل الأربع من قوله قال الى هنا حكاية ما قاله بأى لغة كان مما لا يعلمه الا الله وأنه
 قدر قوله لذلك ولا قول وانما هو ذكر لما وقع منه (قوله يا بشارة ما يدعو اليه الخ) يعني أن المراد بولايته
 اتباعه وقيد من دون الله ليس احترازا كما توهم بل بيان لأن اتباعه يشاقق متابعة أمر الله فافهم
 وقوله ضيع رأس ماله لانه أعظم الخسران وأهونه عدم الفائدة مع بقا رأس المال وأولياء الشيطان
 أهل الضلال أو جنده (قوله مع دلا ومهر بالخ) يعني المحيص اسم مكان أو مصدر ميمي من خاص
 يحبس إذا عدل وولى ويقال يحبس ومحاص وأصل معناه كاقبل الروغان ومنه وقعوا في حبس يحبس
 وخاص باص أي في أمر يعسر التخاص منه ويقال خاص يحوص أيضا حوصا وحياصا وعنها لا يتعلق
 يجدون لانه لا يتعدى بعن فهو ظرف مستقر كان صفة لمحيصا فلما قدم عليه انصب على الحال ولا يتعلق
 بمحبصا لانه ان كان اسم مكان فهو لا يعمل لانه ملحق بالحوامد وان كان مصدرا فعمل المصدر لا يتقدم
 عليه ومن جوز تقدمه اذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا جوز هنا (قوله فالاول مؤكّد لنفسه الخ)
 التأ كيد بالمصدر ان كان لمضمون جملة لا يحتمل غيره يسمى تأ كيد لنفسه نحو قوله على أنفس عرفا ذمعي
 الجملة التي قبله لا يحتمل غير الاعتراف وكذا قوله سندخلهم جنات هو الوعد اذ ليس الوعد الا الاخبار
 عن افعال المتألف قبل وقوعه فيكون وعد الله تأ كيد لنفسه فان احتملت غيره فهو تأ كيد لغيره لأن
 مضمون الجملة مغايرة ولو احتمل لا نقول ذلك زيد قائم حقا فان الجملة الخبرية تختمل الصدق والكذب والحق
 والباطل وكذا حقا هنا بالنسبة لما قبله من الخبر بقطع النظر عن قائله وعامله ما محذوف أي وعدهم الله
 وعدا وأحقه حقا وليس حقا تأ كيد للوعد حتى يقال انه خبر حقيقة أو متضمن للخبر (قوله ويجوز
 أن ينصب الموصول الخ) يعني أنه مرفوع مبتدأ وخبر ويجوز في محله النصب على الاشتغال جوازا
 مرجوحا لأن المعطوف عليه اسمية ولأن التقدير خلاف الاصل وقوله ووعد الله الخ أي يجوز أن ينصب
 وعد الله بقوله سندخلهم على أنه مصدر له من غير افظه لان معناه ما ذكره حقا حال منه (قوله جملة
 مؤكدة بليغة الخ) يعني أنه تو كيد ثالث لقوله سندخلهم لان الجملة تذييل للكلام السابق والتذييل
 مؤكدة لا مذيّل والمبالغة والبلاغة من الاستفهام وتخصيص اسم الذات الجاهع وبشاء أو فعل
 وإيقاع القول غميرا وكل ذلك اعلام منه بأن حديثه صدق محض وانكار ان قول الصدق يتعلق بقائل
 آخر أحق منه فالأواع تراضية وجعلها عاطفة مع ما في عطف الانشاء على الخبر لا حاجة
 الى ما فيه من التكلفات فلا يقال كيف تكون مؤكدة وهي معطوفة (قوله راقصود من الآية
 الخ) المواعيد الشيطانية في قوله بعدهم الخ ووعد الكاذب الذي غرهم حتى استحقوا الوعد عديم مقابل
 بوعد الله الصادق الذي أوصلهم الى السعادة العظمى ولذا بالغ فيه وأكّده شاعرا على تحصيله
 (قوله أي ايس ما وعد الله من الثواب الخ) في ليس ضمير متنازعا في مرجعه فويل يعود على الوعد
 بالمعنى المصدى أو بمعنى الموعد فهو استخدام وهذا مختار المصنف رحمه الله وقيل انه للايمان المفهوم
 من الذين آمنوا وقبل يعود على ما تحاوروا فيه بقرينة سبب النزول واتماني مشدد وقرئ بالتخفيف وقوله
 أي المسلمون اشارة الى أن الخطاب على هذا للمسلمين لا للمشركين كما سأتى وفي قوله ليس الايمان بالتقوى
 ايجاز بدعي لانه يحتمل أنه اشارة الى تفسير آخر وهو أن الضمير راجع للايمان المفهوم مما قبله كما ذكره
 غيره ويحتمل أن يكون مراده أنه قيل في الاثر هذا وهو تأييد لما قبله وهذا أقرب وفي الكشف
 وعن الحسن ليس الايمان بالتقوى ولكن ما وقر في القلب وصدق العمل ان قوم أهلهم أماني المغفرة حتى
 خرجوا من الدنيا ولا حسنة لهم وقالوا نحن الظن بالله وكذبوا الوأحسنوا الظن بالله لا حسنوا العمل
 له وهذا أخرجه ابن أبي شيبة موقوفا على الحسن وأخرجه البخاري في تاريخه عن أنس رضي الله عنه
 مرفوعا ليس الايمان بالتقوى ولا بالتعلى ولكن هو ما وقر في القلب فاما علم القلب فاعلم النافع وعلم اللسان

روى أن المسلمين وأهل الكتاب اقتضوا فقال أهل الكتاب ينبغي أن قبل نبيكم وكذا قبل كتابكم ونحن أولى بالله منكم وقال المسلمون نحن أولى منكم ينبغي أن خاتم النبيين وكما ينبغي على الكتب المتقدمة فترات وقيل الخطاب مع المشركين ويدل عليه تقدم ذكرهم (١٨١) أي ليس الأمر بأمانى المشركين وهو قولهم

لاجنة ولا نار وقولهم أن كان الأمر كما يزعم هؤلاء لتكون خيرا منهم وأحسن حالا ولا أمانى أهل الكتاب وهو قولهم أن يدخل الجنة الأمن كان هوذا أو نصارى وقولهم أن تمسنا النار إلا أياما معدودة ثم تترد ذلك وقال (من يعمل سوا يجزيه) عاجلا أو آجلا لما روى أنها المآثرات قال أبو بكر رضى الله تعالى عنه فربما مع هذا يا رسول الله فقال عليه الصلاة والسلام أما تحزن أما تعرض أما يصيبك إلا قال بل يا رسول الله قال هو ذلك (ولا يجده من دون الله وليا ولا نصيرا) ولا يجده لنفسه إذا جاوز موالاته ونصرته من يواليه وينصره في دفع العذاب عنه (ومن يعمل من الصالحات) بعضها أو شيئا منها فإن كل أحد لا يتمكن من كلها وليس مكلفا بها (من ذكر أو أنسى) في موضع الحال من المستمكن في يعمل ومن للبيان أو من الصالحات أي كاتبة من ذكر أو أنسى ومن لا يشده (وهو مؤمن) حال شرط اقتران العمل به أي استدعاء الثواب المذكور تنبيها على أنه لا اعتداده بدونه فيه (فأولئك يدخلون الجنة ولا ينظرون نصيرا) بنقص شيء من الثواب وإذا لم ينقص ثواب المطيع فبالحرى أن لا يزاد عذاب العاصي لأن المجازى أرحم الراجين ولذلك اقتصر على ذكره عقيب الثواب وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويدخلون الجنة هنا وفي غافر ومريم بضم السين وفتح الخاء والباء ففتح الباء وضم الخاء (ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله) أخلص نفسه لله لا يعرف إلهاً سواه وقيل بذل وجهه له في السجود وفي هذا الاستفهام تنبيه على أن ذلك منتهى ما تبلغه القوة البشرية (وهو محسن) أت بالحسنات تاركاً للسيئات (واتبعه إله إبراهيم) الموافقة لدين الإسلام المتفق على صحته (حنيفاً) ما لا عن سائر الأديان وهو حال من المتبع أو من الملة أو إبراهيم (واتخذ الله إبراهيم خليلاً) اصطفاؤه وخصه بكرامة تشبه كرامة الخليل عند خليله وإنما أعاد ذكره ولم يضر تفخيماً لأنه وتنبه على (٦٤ شهاب ث) أنه الممدوح والخلة من الخلال فإنه وتدخل النفس وخالطها وقبل من الخلال فإن كل واحد من الخليلين يستدخل الآخر أو من الخلل وهو الطريق في الرمل فأنه ما يترافقان في الطريقة أو من الخلة بمعنى الخصلة فأنه ما يترافقان في الخصال

حجة الله على بني آدم وقرى بمعنى أثر أو بمعنى ثبت من الوفاة وباء بأمانيكم كما زيد بالباب ليست زائدة والزائدة محذوفة وان فهاها التحرير (قوله روى أن المسلمين الخ) أخرجه ابن جرير عن مسروق مرسلاً وقوله يقضى على الكتب المتقدمة أي يثبت حقيقتها وبين ما لا يعمل به فيها مما نسخ فكانه قضى عليها (قوله ويدل عليه تقدم ذكرهم) يعني قوله أن يدعون من دونه إلا أنا وما بعده وما روى عن أبي بكر رضى الله عنه أخرجه أحمد وابن حبان والحاكم والذوا والنسبة كالتقط وليس المراد بعمل السوء ما يصيبه من المصائب وأن المراد بجزائه ثوابه عليه لأن ما بعده غير مناسب له بل المراد أن العبد يرضى الله عنه فهم من الجزاء عذاب القيامة فينبغي له النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس المراد به ذلك بل الجزاء يكون بكل ما يضر المرء في الدنيا أيضاً من المصائب فهو أعم من الدينوى والآخرى ولذا قال المصنف رحمه الله عاجلاً أو آجلاً والاشارة إلى الجزاء المقهور من الكلام (قوله بعضها أو شيئاً منها الخ) يعني أن من تبعه لا يمكنه عمل كل الصالحات وقيل هي زائدة وهو ضعيف ومن النسيئة يمانية وهي مع متعلقها حال من ضمير يعمل ويصح أن تكون حالاً من الصالحات أي صالحة كاتبة صادرة عن ذكر في ابتدائية وقيل عليه أنه ليس بسديد من جهة المعنى وقيل الظاهر تقدير كاتلاً كاتبة لأنه حال من متعلقها وفيه نظر إذا المعنى الصالحات الصادرة من الذكروا لا تثنى ولا شكت في صحته إلا أنه ركب كما لا يخفى فلا وجه للتخطئة فيه (قوله حال شرط الخ) شرط بصيغة المجهول وضمير بهم للحال لأنهم مؤتمنة سمعية واستدعاء بمعنى طلب والثواب ما تضمنه فأولئك يدخلون الجنة والضمير في الاعتداده بالعمل وضمير دونه للإيمان وضمير فيه لاستدعاء الثواب أو للثواب نفسه (قوله بنقص شيء من الثواب الخ) التفتير نكرة في ظهور النواة منها تنبت التخلية يضرب به المثل في الشيء القليل والحرى بفتح الحاء والقصر كالحرى الخلق والحقيق ومنه باخرى أن يكون ذلك وأنه لحري بكذا والحرى أيضاً الساحة وفي الكلام التواضع حرى غير مطور حرى أن يكون مطور ومطور بمعنى يزار ويقصد وقوله لأن المجازى أرحم الراجين رد على المعتزلة بأن ذلك بفضل روحته لا واجب عليه كما زعموا وأما تسمية عدمه طلباً فإنه كالواجب بسبب الوعد في تخلفه خلف في الوعد فأطلق الظلم وأريد خلف الوعد وعليه ينزل ما ورد من أمثاله وهذا الشارة إلى وجه تخصيص عدم تنقيص الثواب بالذكور دون ذكر عدم زيادة العقاب لأنه يعلم بالطريق الأولى لأن الذي في زيادة العقاب أشد منه في تنقيص الثواب فإذا لم يرض بالاول وهو أرحم الراجين فكيف يرضى بالثاني مع أن المقام مقام ترغيب في العمل الصالح فلا يناسبه إلا هذا واليه أشار بقوله عقيب الثواب (قوله أخلص نفسه لله الخ) إشارة إلى معنى أسلم وأن وجهه مجاز عن ذات نفسه ويصح أن يكون الوجه بمعنى التوجه وقوله لا يعرف الخلة حالة أي في حال توحده وقوله وقبل بذل الخ بمعنى الإسلام بمعنى الانقياد والتذلل بالسجود ووجه كون الاستفهام يدل على ما ذكره لأنه غير حقيقي والمراد منه التفي وصرف نفسه بكلية الطاعة لله أعلى المراتب فلا يرد عليه أن ما له للتوحيد وهو مشترك بين المؤمنين كما توهم وقوله الموافقة الخ تنبيهاً وتبييناً (قوله اصطفاؤه وخصه بكرامة الخ) يعني أنه استعارة تشبيهية لتزعمه تعالى عن صاحب خليل وأما الخليل وحده فاستعارة تصريحية ثم صار علماً عليه صلى الله عليه وسلم ولم يقل اتخذ الله لأنه لا ذكر (قوله والخلة من الخلال الخ) هذا بيان لتسمية الصديق خليلاً بوجوده الأول أنه من خلال الشيء بالكسر وأثنائه فإنه أي الخلة وذكره باعتبار الخبر وهو وادى مؤدة تتخلل النفس وتخالطها مخالطة معنوية

لا حسيمة كما قال قد تتخلل مسلك الروح مني * ولذا سمى الخليل خليلاً أو من الخلل لأن كلا يصلح خللاً الآخر وبذلك خلله أو من الخلل بالفتح لأنهم على طريقة ويتوافقان في نسخة يتوافقان أو من الخلة بالفتح وهي الخصلة والخلق فسمي خليل الله لتخلقه بأخلاق الله فقد علمت أن في وجه التسمية وجوهاً بعضها عام وبعضها خاص وبقي وجه آخر يؤخذ من قوله من عند خيالي أعاد ذكره ولم يضر تفخيماً لأنه وتنبه على (٦٤ شهاب ث) أنه الممدوح والخلة من الخلال فإنه وتدخل النفس وخالطها وقبل من الخلال فإن كل واحد من الخليلين يستدخل الآخر أو من الخلل وهو الطريق في الرمل فأنه ما يترافقان في الطريقة أو من الخلة بمعنى الخصلة فأنه ما يترافقان في الخصال

الله الآتي وهو المشاكاة (قوله والجمله استئناف الخ) لم يرتض ما في الكشف من أنها اعتراضية
لأن الاعتراض يكون في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين وهذا ليس كذلك ولذا قال شراحه
انه بمعنى التذليل في كلامه وجعله حالية خلاف الظاهر والعطف على ما قبله لا يصح الابتكاف كما
لا ينبغي وقوله والايذان بأنه أي الاسلام والبيان لأن اتباع ملتته في غاية الحسن لأن الملل وضع الهى
فمن جاء على يده اذا كان خليلا للواضع فبالك بما شرعه على يده (قوله روى أن ابراهيم عليه
الصلاة والسلام بعث الخ) لم يصح الحفاظ هذه الرواية وقالوا المروى ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم
أن أول جبار في الارض كان غمر وذو كان الناس يجرعون يتارون من عنده الطعام فخرج
ابراهيم عليه الصلاة والسلام يتارهم فلما ترمهم غمر وذو جعل يسألهم من ربكم فيقولون أنت حتى
أتى ابراهيم عليه الصلاة والسلام فسأله فقال ربى الذى يحى ويميت على ما قص الله فردة بغير ميرة
فرجع الى أهله ومز به كتيب من رمل فقال ألا آخذ من هذا فأتى به أهلى حتى يطعمه شئوا فأتى به
ووضعه ثم نام فقامت امرأته وفتحته فاذا هو أجود طعام فصنعت له منه وقرته له فقال عليه الصلاة
والسلام من أين هذا فقالت من الطعام الذى جئت به فعرف أنه من الله وأخرج نحوه ابن أبي شيبة
وليس فيه شئ من ذكر الخليل وأزمة بفتح فسكون بمعنى شدة والمراد به هنا القبط ويمتار بمعنى
بطلب الميرة وهى الطعام ولينة بكسر فاء فسكون وفى نسخة بفتح اللام وتشديد الياء قال الثوري
اسم موضع بقرب الطائف وقيل ما بطريق مكة ولا وجه له والظاهر من كون خديجه بمصر أن يكون قريشا
منها بالارض المقدسة فالظاهر أنهم البينة بالتشديد بمعنى ذات رمل ونحوه لا بحجارة بدليل ما فى الرواية
الآخرى أنه من كتيب من رمل والغرائر جمع غرارة بالكسر وهى وعاء معروف وحوارى بضم الحاء
وتشديد الواو وألف بعد هاء مقصورة ثم ألف مقصورة دقيق تشديد البياض جود نخله من قولهم
حورا الطعام بمعنى ييض والبطحاء أرض يجرى فيها السيل منبطحة واخبرت بمعنى اتخذت الخبر وغلبته
عيناه مجاز بمعنى غشيه النوم بغنة وسارة زوجته عليه الصلاة والسلام (قوله خلقا وملك الخ) يعنى
أن اللزم للاختصاص والاختصاص مراد به ذلك هنا وأشار بقوله يختار الخ الى أنه متصل بقوله واتخذ
الله ابراهيم خليلا لانه بمعنى اختاره واصطفاه كما ترى هو مالك لجميع خلقه فيختار من يريده منهم
كابر ابراهيم عليه الصلاة والسلام وأشار بما بعده الى ما اختاره من غيره من قوله ومن أحسن ديناء اعتراض (قوله
من الصالحات وأنه كالتعليل لوجوب العمل وما بينهما من قوله ومن أحسن ديناء اعتراض (قوله
احاطة علم وقدره الخ) يعنى أن حقيقة الاحاطة فى الاجسام فاذا وصف بها سبحانه وتعالى فالمراد بها
مجازا شمول علمه وقدرته والمقصود من ذكره التخويف بأنه يجازيهم على أعمالهم لأن الحاكم العدل
القادر اذا علم شيئا أعطاه - كونه وقدرته حيث استعمل فى القرآن فهذا هو المراد منه كإنيها
عليه (قوله فى مبرأته الخ) بيان للمعنى أو تقدير للمضاف والداعى أن الفتوى والاستفتاء ليس فى
ذواتهم بل فى الاحوال فعمل على ما ذكره للقرينة الدالة عليه (قوله اذ سبب نزوله الخ) قالوا هذا نبي لم
يوجد فى شئ من كتب الحديث والذى فى الصحيحين وغيرهما عن عائشة رضى الله عنها قالت كان الرجل
يكون عنده البسمة وهو وليها ووارثها قد شركتها فى ماله حتى العذوق فيرغب أن ينكحها ويكره أن
يرتوجها رجلا فيشركتها فى ماله بما شركتها فيه فعضله افترت هذه الآية لئلا يقع فى مستدرك الحاكم
وغیره ما يقرب منه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كان أهل الجاهلية لا يورثون المولود حتى يكبر ولا
يورثون المرأة فلما كان الاسلام قال تعالى ويستقونك فى النساء الخ وعن سعيد بن جبير رضى الله عنه
قال كان لا يرث الا الرجل الذى قد بلغ لا يرث الصغير ولا المرأة شمساً فليترث الموارث فى سورة النساء
شق ذلك على الناس وقالوا أيرث الصغير والمرأة كما يرث الرجل فأسأله صلى الله عليه وسلم فأرسل الله تعالى
ويستقونك الآية وعينية تصغير عين من الموافقة قلوبهم وحسين تصغير حسن علمان منقولان وتصغير

والجمله استئناف جى به الترغيب فى اتباع
ملتته صلى الله عليه وسلم والايذان بأنه نعم اية
فى الحسن وغاية كمال البشر روى أن ابراهيم
عليه الصلاة والسلام بعث الى خديجه له بمصر
فى أزمة أصابت الناس عينا ومنه فقال خديجه
لو كان ابراهيم يريد لنفسه لفعلت ولكن
يريد للاضياف وقد أصابها ما أصاب
الناس فاجتاز غلبته ببطحا لينة فلو أمنا
الغرائر جبار من الناس فلما أخبروا ابراهيم
سأله الخبر فغلبته عينا فقام وقامت سارة
الى غرارة منها فخرجت حواري واختبرت
فاستنطق ابراهيم عليه السلام فاستمر راحة
الخبر فقال من أين لكم هذا فقالت من
خديجة المصرية فقال بل هو من عند خديجة
الله عز وجل فسماها الله خديجة (قوله ما فى
السموات وما فى الارض) خلقا وملك
يختار منهم ما من يشاء وما يشاء وقبل هو
متصل بذكر العمال مقترن لوجوب طاعته
على أهل السموات والارض وكما قدرته
على مجازاتهم على الاعمال (وكما كان
الله بكل شئ محيطا) احاطة علم وقدرته
عالميا بأعمالهم فيجزيهم على خيرها وشراها
(ويستقونك فى النساء) فى مبرأته اذ سبب
نزوله أن عينية بن حسين أتى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال أخبرنا أنك تعطى الابنة
التصف والاخت التصف وانما كان نورث من
بشهاد القتل ويجوز الغنمة فقال عليه
الصلاة والسلام بذلك أمرت

الناسي تحريف من التسخاخ والمعروف فيه التكبير لا غير (قوله بين لكم الخ) يعني أن الفتوى مجاز
 مرسل عماد كروالمهم الذي لا يعلم حاله (قوله عطف على اسم الله الخ) يعني أنه مرفوع معطوف على
 الجلالة أو ضميرها المستتر ومنه لا يعطف عليه لكونه كالعدد والاضمار من تأكيده ونحوه ليكون
 معطوفا عليه صورة وقد وجد هنا وأورد على الأول أنه أمان عطف مفرد على مفرد أو جملة فإن كان
 الأول لزم تنبيه الضمير مع تقدم الخبر بأن يقال بفتيانكم ومنه يحتاج إلى سماع من العرب كخوزيد
 قائمان وعمر ووان كان من عطف الجمل فهو وجه آخر سيدكر (قلت) لما كان الأول نوطنة وهما في حكم شيء
 واحد لا مانع من افراد الضمير فتأمل وقوله من قوله تعالى يوصيكم الله ونحوه إشارة إلى أن ما يتلى المقصود
 به آية المواريت (قوله) والفعل الواحد ينسب إلى فاعلين الخ) يعني أن الفعل الواحد إذا نسب إلى
 فاعلين مختلفين باعتبار واحد كالقيام به والصدور منه والتسبب وغير ذلك فالأمر ظاهر فوجاهة في زيد
 وعمر واما باعتبارين مختلفين بأن يكون أحدهما فاعلا حقيقة والفعل كالله هنا والآخر سبيدا ككلامه
 المتلو الذي هو فاعل مجازي فيجوز واتجبع بين الحقيقة والمجاز في الجواز العقلي سائق شائع كما مر (قوله)
 ونظيره أغثناني زيد وعطاؤه) قبل المعنى أنه أسند إلى شيئين والمقصود اسناده إلى الثاني وانما ذكر الأول
 للتوطئة نحو أعجبني زيد وكرمه وقيل ان المسند اليه بالحقيقة شيء واحد هو المعطوف عليه باعتبار
 المعطوف لأن المسند اليه هو المعطوف وانما ذكر المعطوف عليه لمجرد التوطئة وفيه بحث لأن ما كان
 ماردة وما ارتضاء واحد في التصديق واما ما قيل انه تجريد فلا وجه له الآن يقال كان الظاهر أن يقال
 أعجبني زيد وكرمه على أنه بدل اشتمال وبه يتم المقصود فلما عدل عنه إلى العطف بين الصفة والموصوف
 والقصد إلى تفسير الاسناد إلى الأول كان كالتجريد لكن إذا أسند شيء إلى الذات نقيا أو اثباتا وهو
 يتعلق بأحوالها إراد اسناده إمامي جميعها أو إلى ماله شدة اختصاص بها فنهالما أسند الإعجاب إلى
 ذاته كأنه ادعى أن جميع صفاته نتيجة ومنها الكرم فيكون ذكره بعده كادعاء مغاربة الكرم لها بل لنفسه
 فيكون تجريدا ويكون أبلغ من البدلية والأول لم يقصد به التوطئة بل ذكر لهذه التوطئة (قوله) أو
 استئناف معترض لتعظيم المتلو الخ) يجوز أن يكون لتعظيم المتلو نفسه أو لتأكيد أمر السامع لأن
 ما هذا شأنه يحافظ عليه لفظا ومعنى لكن في بعض النسخ المتلو عليهم فكانه فهم من كون الله أفتاهم
 بذلك الاعتناء بشأنهم فهذا أنسب بالمقام ووقع في بعض الحواشي لتعظيم المتلو بدون عليهم وهو ظاهر
 ويحتمل إرجاع هذه النسخة إليها لجعل عليهم متعلقا بتعظيم أي لعله عظيما عليهم والمراد بالاستئناف ليس
 المعنى المصطلح عليه فلا يشاء الاعتراض وعلى عطفه على الضمير المستتر لا يحتاج إلى تقدير عائد أي عنده
 كما توهم وانما جمل الكتاب على هذا المعنى لأنه لو أريد معناه المتبادر لم يكن فيه فائدة إلا أن يتكلف
 له ومنهم من جعل خبره محذوفا كفتيكم وبين لكم (قوله) ويجوز أن ينتصب الخ) تقديره وبين بالواو
 إشارة إلى أنه معطوف على جملة بفتيكم أو معترضة ولذا ذكر وا قسم فلا بد أن الظاهر أقسم بدون واو
 (قوله) ولا يجوز عطفه على الجرور الخ) هذا وجه منقول عن محمد بن أبي موسى قال أفتاهم الله فيما
 سألو وفيما لم يسألوا وارتضاء في البحر ودفع الفساد المذكور بأن العطف على الجرور من غير إعادة
 الجار جائز عند الكوفيين كقوله واتقوا الله الذي نساء لون به والارحام كما مر وبأن المراد بما يتلى والمتلو
 المتلو حكمه وأمره فبين أو الأعم كما مر قال الخبر الاختلال من حيث اللفظ حيث عطف على الضمير
 الجرور ومن حيث المعنى حيث صار المعنى بفتيكم في حق ما يتلى عليكم من الكتاب مع أنه غير داخل في
 الاستثناء فان قيل لم لا يجوز أن يكون فين بمعنى الصلة أي في حقهن ومعناهن وفيما يتلى بمعنى الطرف
 قلنا كفي بهذا الاختلال مع أن المناسب حينئذ فيما يتلى عليكم من الكتاب لا في الكتاب وقيل ان الواو
 بمعنى مع (قوله) صلة يتلى ان عطف الخ) يجوز على هذا الوجه أن يكون بدلا من فين أيضا كما في
 الكشف الآن المصنف رحمه الله ترك ما فيه من الفصل بين البدل والمبدل منه وقوله والآخر وان لم

(قل الله يفتيكم فين) بين لكم
 حكمه فين والاقتناء تبيين المهمة وما
 يتلى عليكم في الكتاب) عطف على اسم الله
 تعالى أو ضمير المستمعين في بفتيكم
 وساق للفصل فيكون الاقتناء مسندا إلى الله
 سبحانه وتعالى وإلى ما في القرآن من قوله
 تعالى يوصيكم الله ونحوه والفعل الواحد
 ينسب إلى فاعلين مختلفين باعتبارين مختلفين
 ونظيره أغثناني زيد وعطاؤه أو استئناف
 معترض لتعظيم المتلو في الكتاب خبره والمراد
 عليكم مبتدأ أو في الكتاب خبره والمراد
 به اللوح المحفوظ ويجوز أن ينصب على القسم
 وبين لكم ما يتلى عليكم أو يخفف على القسم
 كأنه قبل وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب
 ولا يجوز عطفه على الجرور في فين لا اختلاله
 لفظا ومعنى (في يتلى النساء) صلة يتلى ان
 عطف الموصول على ما قبله أي يتلى عليكم في
 شأنهن والا

بعطف فبدل لا غير كما في الكشف وقبل عليه انه يجوز تعلقه على تقدير بين اضا وعلى جعله قسما
 (أقول) أما على جعل ما يتلى مبتدأ وفي الكتاب خبر فلا يتعلق به لما يلزم من الفصل بالخبر بين أجزاء الصلاة
 إلا أن يجعل بدلا من في الكتاب كما في الجبر وأما على القسمية فلانه لا معنى لتقييد القسم بالمتلو بذلك ظاهرا
 وأما على تقدير نصبه بين فالظاهر جواز تعلقه به إلا أنه ترك في الكشف وتبعه المصنف رحمه الله
 فالعهدة على المتبوع لكنه لا يظهر لتركه وجه (قوله أو صلة أخرى بفتيكم الخ) لما ورد على هذا أنه
 لا يتعلق بشئ واحد حرفا جزم معنى بدون اتباع جعل في الثانية سببية كما في قوله صلى الله عليه وسلم إن
 امرأ قد دخلت النار في هرة كما تقول كلنك اليوم في زيد أي بسببه وكان الظاهر أن يثقل بجثثك في يوم
 الجمعة في أمر زيد لكنه أشار إلى أنه لا فرق بين الحرف المفلوظ والمقدر ومنهم من غفل عنه فجعله مثلا
 لجزم كون في سببية ويرد على المصنف رحمه الله أنه على الوجه الأول أيضا يلزم تعلق حرفي جزم معنى به
 وهو في الكتاب وفي تيسر النساء إلا أن يقول بما مر (قوله وهذه الاضافة بمعنى من الخ) جعلها
 أبو حيان على معنى اللام وقبل عليه أن النجاة ذكرها في ضابط الاضافة البيانية أن تكون اضافة جزم
 إلى كل بشرط صدق اسم الكل على الجز ولاشك في أن يتأخر النساء كذلك واحترز بالقيد الأخير عن
 مثل يزد يد زيد قال السفاقي أسير كلهم متفقين على هذا فقد قال السيرافي وابن كيسان إن كل بعض أضيف
 إلى كل هو معنى من وزاد غيرهما قيد صحة الاخبار عن الأول بالنسبة فيزيد بمعنى من عندهما (قلت) من
 عندهما تعضية كما صرح به في شرح التسهيل وأشار إليه في سورة لقمان وبعض الناس لم يعرفه
 فتعسف فيه كما مر في اضافة سورة الفاتحة ومنشأ الخلاف أن من القدرة لا تكون الا بيانية أو تعضية
 (قوله وقرئ يياي يياي الخ) أي جمع أم وسيأتى تفسيره في أبي النساء والعرب تبدل الهمزة كثيرا
 (قوله في أن تنكحهن أو عن أن تنكحهن) أو رد عليه أن أهل العربية ذكروا أن حرف الجز يجوز حذفه
 باطراد مع أن وان بشرط أمن اللبس بأن يكون متعينا نحو عجت أن تقوم أي من أن تقوم بخلاف
 قلت أن تقوم لا يجوز فيه الحذف لاحتمال أن تقوم أو عن أن تقوم والآية من هذا القبيل
 وأجيب بأن المعنيين هنا صالحان لما ذكر في سبب النزول فصار كل من الحرفين مراداً على سبيل البديل
 ومثله لا يعد اسما بل اجالا كما ذكره بعض المحققين وجوز فيه تقدير في (قوله والواو فتعقل الحال والعطف)
 أي واو وترغبون وإذا كانت حالة قدره بتدأ أي وأنتم ترغبون لأن الجملة المضارعة الحالية لا تقترب
 بالواو فان قلنا يجوز كما مر فلا تقدير والعطف يصح أن يكون على التثنية والفعل الذي هو صلة اللاتي أو
 على المنى وحده والمعنى صحيح فيهما (قوله وليس فيه دليل على جواز تزويج اليتيمة) أي ليس في نظم الآية
 ما يدل عليه كما هو مذهب أبي حنيفة والمراد لغير الأب والجد فان الشافعي يقول به أيضا ووجه الدلالة
 أنه ذكر نكاح اليتيمة فاقتضى جوازه وهو يقول إنما ذكر ما كانت تفعله الجاهلية على طريق الذم
 والنهي فلا دلالة فيه عليه مع أنه لا يلزم من الرغبة في نكاحها فعله في حال الصغر وقوله والعرب الخ أي
 كانوا يورثون كبار الرجال دون غيرهم كما مر ويجوز فيه حينئذ الجز وهو الظاهر وجوز النصب عطفاً على
 محل الجاز والجور (قوله أي بفتيكم أو ما يتلى عليكم) هذا معنى على الاعرابين السابقين وقوله
 هذا إذا جعلت في تيسر صلة لا أحدهما أي أحد الفعلين بفتيكم ويتلى فان كان بدلا وعطف على المتبوع
 فهو في محل نصب ولا مانع من تقدير الجز أيضا حينئذ وقوله على موضع فيهن بناء على أن المحل لمجوع
 الجاز والجور وقد قيل التحقيق أنه للجور وحده وقوله نصهما أي نصب المستضعفين وأن تقوموا
 وأنما منع العطف على البديل لأن المراد بالمستضعفين الصغار مطلقا الذين منعواهم عن الميراث ولو ذكروا
 فلو عطف على البديل لكان بدلا ولا يصح فيه غير بدل القلط وهو لا يقع في فصيح الكلام فتدبر وللحجج رهننا
 كلام لا يخلو من إشكال (قوله وهو خطاب للأمة الخ) أي تقوموا وخطاب للحكام وللقوم بالتشديد
 جمع قائم أي الأولياء والأوصياء أو الخطاب من قوله بفتيكم إلى هنا والنصفة بفتحين الانصاف

فبدل من فيهن أو صلة أخرى بفتيكم على معنى
 الله بفتيكم فيهن بسبب تيسر النساء كما تقول
 بكتك اليوم في زيد وهذه الاضافة بمعنى من
 لانها اضافة الشئ إلى جنسه وقرئ يياي
 يياي على أنه أبي أبي فقلت همزة باء (اللاتي
 لا توثقن ما كتب لهن) أي فرض لهن
 من الميراث (وترغبون أن تنكحهن) في أن
 تنكحهن أو عن أن تنكحهن فان
 أو لاء البناء كانوا يرغبون فيهن أن كن
 جيلات وبأكارن ما لهن والواو فتعقل
 بعضا لهن طمعه في ميراثهن والواو فتعقل
 الحال والعطف وليس فيه دليل على جواز
 تزويج اليتيمة إذا لا يلزم من الرغبة في نكاحها
 جريان العقد في صغرها (المستضعفين من
 الولدان) عطف على تيسر النساء (وأن
 ما كانوا يورثونهم كالأورثون النساء) وأن
 تقوموا بالنسبة بالقسط أيضا عطف عليه
 أي وفتيكم أو ما يتلى في أن تقوموا هذا إذا
 جعلت في تيسر صلة لا أحدهما فان جعلته
 بدلا فالوجه نصهما عطفاً على موضع فيهن
 ويجوز أن ينصب وأن تقوموا باضمار فعل
 أي وبأصركم أن تقوموا وهو خطاب للأمة في
 أن ينظروا لهم ويستوفوا حقوقهم أو للقوام
 بالنصفة في شأنهم

(وما نفعوا من خبر فان الله كان به عليما)
 وعدلن آخر الخبر في ذلك (وان امرأة خافت
 من بعلها) وقعت منه لما ظهر لها من الخبايا
 وامرأة فاعل فعل بفسره الظاهر (نشوزا)
 نجافيا عنها وترفعان صحتها كراهية
 لها ومنه ما حقوقها (أو اعراضا) بأن يقل
 مجالسها أو محادثتها (فلا جناح عليهما أن
 يتصالحا بينهما) أن يتصالحا بأن تحط له
 بعض المهر أو القسم أو تبت له شيئا تستقبل به
 وقرأ الله **كوفيون** أن يصالحا من أصل بين
 المتنازعين وعلى هذا جاز أن ينصب صلحا
 على المفعول به وبينهما طرف أو حال منه
 أو على المصدر كما في القراءة الأولى والمفعول
 بينهما وهو محذوف وقرئ يصالحا من أصل
 بمعنى اصطح (والصلح خير) من الفرق
 وسوء العشرة أو من الخصومة ولا يجوز
 أن يراد به التفضيل بل بيان أنه من الخبور
 كما أن الخصومة من الشرور وهو اعتراض
 وكذا قوله (واحضرت الانفس الشح)
 ولذلك اعتقر عدم نجاستهما والأول
 للترغيب في المسالحة والثاني لتهديد العذر
 في المأكسة ومعنى احضار الانفس الشح
 جعلها حاضرة له مطبوعة عليه فلا تكاد المرأة
 تسمح بالاعراض عنها والتقصير في حقها
 ولا الرجل يسمح بأن يسكها ويقوم بحقوقها
 على ما ينبغي إذا كرهها أو أحب غيرها (وان
 تحسنوا) في العشرة (وتتقوا) التهور
 والاعراض ونقص الحق (فان الله كان بما
 تعملون) من الاحسان والخصومة (خبيرا)
 عليما به وبالغرض فيه فيجاء بكم عليه أقام
 كونه عالما بأعمالهم مقام انابته إياهم عليها
 الذي هو في الحقيقة جواب الشرط أقامة
 السبب مقام المسبب (ولن تستطيعوا أن
 تعدلوا بين النساء) لأن العدل أن لا يقع
 ميل البتة وهو معذور لذلك كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه فعدل
 ويقول هذا قسمي

* (مطلب خبر وشور)

وجوزي أن تقوموا أن يكون مبتدأ خبره مقدر أي خبر ونحوه وجعله على تقدير يأمركم منصوبا مع
 أن امرئ يعتدي بالباء وفي محل أن والفعل بعد حذف حرف الجر لتخالف مذهبان قيل أنه مجرور وقيل أنه
 منصوب بناء على أنه شاع تعدية أمر بنفسه كقوله * امرئك الخير فاعل ما أمرت به * (قوله) وعدلن آخر
 الخبر بالمذموم اختاره وإشارة إلى الاختراز من الربا (قوله) وقعت (قال) التحرير الخوف وقع في كلام
 العرب بمعنى التوقع ولا مانع من جملة على الحقيقة وان امرأة خافت اشتغال على حذف قوله وان أحد من
 المنكر **كين** استجارك وتقريره في النحو وقد رتبهم هنا كانت لا طراد حذفه إبدان ولم يجعله من
 الاشتغال وهو مخالف للمنهو وبين الجمهور والخبايا بالخاء المعجمة جمع مخيلة وهي العلامة والامارة
 وقوله نجافيا ترقيقه والنشوز يطلق على كل من صفة أحد الزوجين (قوله) أن يتصالحا بأن تحط الخ)
 انما صدر بقوله لا جناح لئني مايتوهم من أن ما يؤخذ كالرشوة لا يحل وفي الآية قرأت ذ كرا المصنف
 رحمه الله بعضها وعلى أنها من الإصلاح جوزي صلحا وجوه مفعول به على جعله بمعنى وقوع الصلح أو
 بواسطة حرف أي صلح والصلح بمعنى ما يصلح به وبينهما طرف ذكر تبيينها على أنه ينبغي أن لا يتطلع الناس
 على ما بينهما فليستراوي **كون** ذلك فيما بينهما أو كانتا بينهما على أنه حال وعلى المصدرية فهو مصدر
 محذوف الزوائد أو من قبيل أنبأ الله نبأنا وجعل بينهما مفعولا على أنه اسم بمعنى التباين والتخالف أو
 على التوسع في الظرف لا على تقدير ما بينهما كما قيل (قوله) وقرئ يصالحا أي بالفتح والتشديد وهي قراءة
 للثوري والجدري شاذة وأصله يصطلحا فحذف ياء الطاء المبذولة من تاء الاشتغال صادوا دغمت الأولى
 فيها لأنه أبدلت التاء صادوا دغمت لأن تاء الاشتغال يجب قلبها طاء بهد الأعراف الأربعة
 (قوله) من الفرقه وسوء العشرة الخ) والمفضل عليه جعل له خيرة على سبيل القرض والتقدير أي أن
 يكن فيه خير فهذا أخبر منه والافلاخ خيرة فليما ذكر قال الرضي إذا قلت أنت أعلم من الجاهل فكذا
 قلت أن أمكن أن يكون للجماد علم فانت أعلم أو أنه اسم امام صدر أو صفة ولذا سمع جمعه على خبر واد
 اسم التفضيل لا يجمع كذا ونقل عن الزمخشري أنه ورد خبر في كلام فصيح فاقترنت به فهو قياس
 واستعمال أي ما ذكرت في جمعه موافق للقياس والاستعمال من العرب وهو بمعنى الخبرات وقيل
 أشار بالقياس إلى مقابلة وهو الشرور وقوله وهو اعتراض الخ أي جملة معترضة بين ما قبلها وما بعدها من
 قوله وان تحسنوا الخ (قوله) وأحضرت الانفس الشح) حاضر متعد لواحد وأحضر متعد لثنتين والأول
 هو الانفس القائم مقام الفاعل والثاني الشح لأن الأولى في باب أعطى أقامة الأولى مقام الفاعل وان
 جاز أقامة الثاني أيضا فاصله حضرت الانفس الشح ثم أحضر الله الانفس الشح ويحتمل أن أصله حضر
 الشح الانفس والقائم هو الثاني وقول المصنف رحمه الله تعالى جعلها حاضرة صريح في الأول وقول
 الزمخشري ومعنى احضار الانفس الشح أن الشح جعل حاضر الها صريح في الثاني وجعله من باب القلب
 خلاف الظاهر والمعنى عليهما واحد أي أنها الكون مطبوعة عليه كأنه حاضر عنده لا يفارقها (قوله)
 ولذلك اعتقر عدم نجاستهما أي أن كلاما من الجملتين اعتراضية والواو واو الاعتراض لأنه يجوز تعدد
 الاعتراض على الأصح فلا يراد أنه لا مناسبة بين خيرة الصلح والمطبوعة على الشح مع الخالف بالاسمية
 والفعلية (قوله) والأول للترغيب الخ) المأكسة بتقديم الكاف على السين معناها المساحة
 كما في القاموس ووقع في نسخة المماسكة من الامسال وهو البخل والصحيح الأول (قوله) أقام كونه
 عالما الخ) لم يقل مجازاتهم لأن علم الله وقدرته يستعملان في القرآن كناية عن الجزاء لأن الاحسان
 والاتقاء يقتضي الإثابة فلذا اقتصر عليها فلا يقال الأولى أن يقول مقام مجازاتهم (قوله) وهو معذور
 أي محال عادة واليه أشار بقوله أن لا يقع ميل البتة لأن المحال العادي هو ما لا يقع وقوله كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الخ حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن عن عائشة رضي الله تعالى عنها
 وصحوة وقوله هذا قسمي فتح القاف وسكون السين وهذه قسمي في نسخة والصحيح الأولى رواية

فيما أمك فلا تأخذني فيما تمك ولا أمك (ولو حرصتم) (١٨٦) أي على تحري ذلك بالغتم فيه (فلا تأكلوا كل الميل) بترك المستطاع

والجور على المرغوب عنها فان ما لا يدرك كله لا يترك كله (قد زودوها كالعلقة) التي ليست ذات عقل ولا مطلقة وعن النبي صلى الله عليه وسلم من كانت له امرأة ثان يميل مع احدها سماها يوم القسامة واحدا شقيه مائل (وان تصلحوا) ما كنتم تفسدون من أمورهن (وتتقوا) فيما يستقبل من الزمان (فان الله كان عفوا رحيمًا) بغير لركم ماضى من مبلكم (وان يتفرقا) وقرئ وان يتفارقا أى وان يفارق كل منهما صاحبه (بغن الله كلا) منهما عن الآخر يدل أو سألوا (من سعته) غناه وقدرته (وكان الله واسعا حكيمًا) مقتدرا متقنا في أفعاله وأحكامه (ولله ما فى السموات وما فى الأرض) تنبيه على كمال سعته وقدرته (ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) يعنى اليهود والنصارى ومن قبلهم والكتاب للجنس ومن متعلقة بوصينا وأوتوا ومساق الآية لتأكيد الأمر بالاخلاص (واياكم) عطف على الذين (أن اتقوا الله) بأن اتقوا الله ويجوز أن تكون أن مفسرة لأن التوصية فى معنى القول (وان تكفروا فان الله ما فى السموات وما فى الأرض) على ارادة القول أى وقتلناهم ولكم ان تكفروا فان الله مالك الملك كله لا يتضرر بكفركم ومعاصيكم كما لا ينتفع بشرككم وتقواكم وانما وصاكم رحمة لاحتاجته ثم قرئ ذلك بقوله (وكان الله غنيا) عن الخلق وعبادتهم (جيدا) فى ذاته حمدا ولم يحمده (وقله ما فى السموات وما فى الأرض) ذكره لئلا يلدل على كونه غنيا جدا فان جميع المخلوقات تدل بها على غناه وبما أفاض عليها من الوجود وأنواع الخصائص والكمالات على كونه جديدا (وكنى بافقه وكبلا) راجع الى قوله يغنى الله كلاما من سعته فانه توكل بكفايتهم وما بينهما تفسر بذلك (ان بشارتكم أجمع الناس) بفتحكم ومفعول بشارتكم دل عليه الجواب (وبأت بالآخرين) ويوجد قوما آخرين مكانكم أو خلفا آخرين مكان الانبياء

فى الحديث والمراد بما تمك هو المحبة وميل القلب الغير الاختيارى وحديث من كانت له امرأة ثان صحيح أخرجه أصحاب السنن ورواه من جنس عمله (قوله ما لا يدرك كله الخ) أقول هذا من قواعد فقهاء الشافعية كقولهم الميسر لا يقطع بالميسر أى هل يجب البعض المقدور عليه أم لافيه خلاف عندهم كن حفظ بعض الفاتحة وكما لو كان فى يده نجاسة وعنده ماء يكتفى غسل بعضها وقال الامام الرازى الضابط أن كل أصل له بدل فالقدرة على بعضه لا حكم لها فهو كالعاجز وما لا بد له بأى بعضه ونقصه انه اما وسائل أو مقاصد والاول معتقر والثانى ان كان له بدل كالقنوت والوضوء عدل الى بدله ومحل الخلاف عندهم غيره وفيه كلام فى فقهم ولم يحضرنى الا أن كلام فقهائنا (قوله يدل أو سألوا الخ) البديل أن يجد كل منهما زواجا سألوا أن ينسئ كل ما كان بينهما وهذا اشارة الى أنه ليس المراد بالغنى الغنى المالى وهـ كذا قوله غناه والآية معناها من ترك شئ الله عوضه الله خيرا منه (قوله والكتاب للجنس الخ) لم يحمله على التوراة لان التعميم أكثر فائدة وان صح الاول أيضا لانهم أشد الخصوم وتأكيد الأمر بالاخلاص له لانه معنى قوله وان تصلحوا وتتقوا أصلها واتقوا الله فى السر والعلانية وقيل انه ما فى قوله ومن أحسن دينا من أسلم وجهه لله فانه يتضمن الاخلاص ولا يخفى بعده وقيل زيادة ان لعدم الوصية أى فى الأمر بالاخلاص وقد قيل الأمر المراد قوله اتقوا واياكم عطف على مفعول وصينا وفصل ما بينه وبين العامل من الفاصل ولم يقدم لينص على مراعاة الترتيب الوجودى (قوله بأن اتقوا الله ويجوز أن تكون أن مفسرة) يعنى أن مصدريه بتقدير الجار ومحلها نصب أو جر على المذهبين أو تفسرية مفسرة للوصية بأنها قوله اتقوا الله وشرطها ما فيه معنى القول دون حروفه كوصينا هنا (قوله وقتلناهم ولكم الخ) يعنى انه معطوف على وصينا بتقدير قتلنا ولم يذكر قول الزمخشري انه معطوف على اتقوا لانه لا وجه له وان أوله قال السعد هذا بحسب ظاهر المعنى وبحسب تحقيق الاعراب الشرطية تتعلق بفعل محذوف على ما تعلق به ان اتقوا لان الشرطية لا تقع بعد أن المصدرية أو المفسرة فلا يصح عطفها على الواقع بعدها سواء كان انشاء أم اخبارا والفعل وصينا أو امرنا وغيره فظهر أن سبب العدول عن العطف على اتقوا كونه انشاء والشرطية خبر وكون الوصية والأمر لا يتعلق به الشرطية اهـ وقوله لهم ولكم اشارة الى أن فى الكلام تغليباً (قوله لا يتضرر بكفركم ومعاصيكم الخ) ظاهر قوله كما لا ينتفع بشرككم أن الكفر يعنى كفران النعمة كما يشير اليه قوله جديدا فينبغى أن يكون مراد الكفر الذى هو ضد الاسلام ولكنه أيضا فيه كفران نعمة الخالق الموجد له (قوله راجع الى قوله يغنى الله كلاما من سعته) فانه اذا وكت وفوت اليه فهو الغنى لان من توكل على الله كفاه ولما كان ما بينهما تقرر به لم يعد فاصلا وقيل انه لا حاجة الى هذا فانه اذا كان مالك الملك كفت وكلته عن مواءمته لا يقدر على شئ الا باقداره وقوله يقتكم لان اذها به يكون بمعنى افسانه ويعنى جعله ذاهبا من مكان لا آخر والمراد الاول وهو الاشهر وقوله دل عليه الجواب أى برد اذها بكم (قوله أو خلفا آخرين مكان الانس) يعنى أن الكلام يحتمل ان المعنى جميع بنى آدم فالآخرين الذين هم بدل عنهم جنس آخر غير الناس ويحتمل أن يكون نوعا منهم كالعرب فيكون آخرون نوعا آخر من بنى آدم وأورد على الاول أن آخر وأخرى وتثنيتهما وجههما كغيره لانه خاص بجنس ما تقدمه فاذا قلت اشتريت فرسا وآخر لم يكن الامن جنس ما تقدم أى وفرسا آخر فلو غبت جارا آخر لم يجز بخلاف غير فانها أعم لما هو من جنسه وغيره وقيل من يعرف هذا الفرق قيل ولم يستند فيما ذكره الى نقل ويرد عليه اشكال آخر وهو أن آخرين صفة موصوف محذوف والصفة لا تقوم مقام موصوفها الا اذا كانت خاصة به نحو مرت بكاتب أو يدل عليه دليل وهنا ليست بخاصة فلا بد أن يكون من جنس الاول لتحصل الدلالة على الموصوف المحذوف (قلت) ما ذكره غريب فانه نقله الحريرى فى درنه عن النسخة ولم يخص ذلك بحذف بل ولو ذكر موصوفه

لأن الشهادة بين الحق وموانع كان عليه أو على غيره (أو والدين والأقربين) ولو على والديكم وأقاربكم (إن يكن) أي الشهادة عليه أو على كل واحد منه ومن الشهود له (غنيا أو فقيرا) فلا تمتنعوا عن إقامة الشهادة أو لا تجوروا فيها ميسلا أو ترجحا (قائه أولى بهما) بالفقير والغني وبالنظر لهما فلا تملكن الشهادة عليهما أو لهما مالا لما شرعها وهو على الجواب أقيمت مقامه والضمير في بهما راجع لما دل عليه المذكور وهو جنسا الغني والفقير لا لاله والألوهة ويشهد عليه أنه قرئ قائه أولى بهما (فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا) لأن تعدلوا عن الحق أو كراهة أن تعدلوا من العدل (وان تلوا) ألسنتكم عن شهادة الحق أو حكمه العدل قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر وأبو عمرو وعاصم والكسائي بأسكان كان اللام وبهذه واوان الأولى مضعومة والنسبة ساكنة وقرأ حمزة وابن عامر وان تلوا بمعنى وان وليستم إقامة الشهادة فأذيتوها (أو تعرضوا) عن أدائها (فإن الله كان بما تعملون خبير) فيجازيكم عليه (بأيها الذين آمنوا) خطاب للمسلمين أو المنافقين أو المؤمنين أهل الكتاب أذوى أن ابن سلام وأصحابه قالوا يا رسول الله أناؤ من بك وبكتابك وعمومي والتوبة وعزير وتكفر بما سواه قزلت (آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل) اثبتوا على الإيمان بذلك وادوموا عليه أو آمنوا به بقلوبكم كما آمنتم بلسانكم أو آمنوا إيماناً عايقاً الكتب والرسول فإن الإيمان ببعض كلا إيمان والكتاب الأول القرآن والثاني الجنس وقرأ نافع والكوفيون الذي نزل والذي أنزل بفتح النون والهمزة والزاي والباقون بضم النون والهمزة وكسر الزاي (ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر) أي ومن يكفر بشئ من ذلك

أن يجعل مستقرا واقعا خبر كن المقدرة بجوز تعلقه بمحذوف هو الخبر أي وان كنتم شهداء على أنفسكم أي ولو كانت الشهادة وبالاعلى أنفسكم وكان في الأصل صلة الشهادة ومتعلق المصدر قد يجعل خبرا عنه فيصير مستقرا مثل الحمد لله ولا يجوز في اسم الفاعل ونحوه ولو على أصلها أرفعني ان وهي وصلبة وقيل جوابها مقدر أي لوجب عليكم أن تشهدوا عليها ولما كانت الشهادة أعالى النفس وأعالى الأقربين عطف الأول بأو والثاني بالواو لأنهما قسم واحد وأما ما قيل ان المحذوف في أمثاله لا يكون إلا عين المفوض ليدل عليه فيقدر في نحو كن محسنا ولو ان أساء اليك ولو كنت محسنا لمن أساء اليك ولو قد رولو كان الاحسان فليس يجيدهما لوجهه وقوله بيان الحق إشارة إلى أن الشهادة مجاز عما ذكر فتشمل الاقرار كما مر وليس فيه جمع بين الحقيقة والمجاز (قوله أي المشهود عليه الخ) يعني أن الضمير راجع لما فهم من السياق أي لا تركوا الشهادة جورا الغني المشهود عليه أو قرابته ولا تركوها ترجحا فقره والمراد ما بين المشهود له وعليه وقوله فلا تمتنعوا الخ إشارة إلى ان الجزاء محذوف وقوله قائه أولى بهما واقع موقعه أي ان يكن أحد هذين لم تمتنع الشهادة لأن الله أولى بالجنسين وأتقراهما من غيره وبشيرا إليه بقوله وهو على الجواب أقيمت مقامه (قوله والضمير في بهما راجع الخ) لما كان الحكم في الضمير العائد على المعطوف بأوالا فردا لانه لا أحد الشئين أو الأشياء فلا تجوز فيه المطابقة تقول زيد أو عمر أو كرمته ولو قلت أكرمتهما لم يجوز فلذا قيل كيف نثي الضمير في الآية فأجابوا بأن ضمير بهما ليس عائدا على الغني والفقير المذكورين بل على جنسهما المدلول عليه بالمدكورين والتقدير ان يكن المشهود عليه غنيا أو فقيرا فليشهد عليه قائه أولى بجنس الغني والفقير وهذا الضمير ليس عائدا من الجواب اذ الجواب محذوف ويشهد له قراءة أبي رضى الله تعالى عنه أولى بهم كذا قرره المعربون وظاهره أن افراد الضمير في مثله لازم ولو كان جائزا لم يتجوز الى التوجيه وأما احتمال انه بيان لوجه العدول عن الظاهر وان كان كل منهما جائزا كما صرح به الرضى فلا يتم إلا بأنه للقصد الى أوليته بالتعظيم وأن لا ينوهم أنه بالنسبة الى واحد فقط ووجه شهادة قراءة الجميع أنهم ساقون أن المراد الجنس لا كل واحد ولاهما وفي الآية أقوال ذكرها المعربون (قوله لان تعدلوا الخ) لما كان المصدر مفعولا له وعلة لاتباع الهوى المنهى عنه فاما أن يكون بمعنى العدول عن الحق فيكون علة من غير تقدير وان كان بمعنى العدل فيقدر مضاف وهو كراهة العدل ولوجعل علة للنهي نفسه قدر المضاف اذا كان من العدول ولم يقدر اذا كان من العدل على العكس أي انها كراهة العدول أولا العدل قبل وهو أولى (قوله وان تلوا ألسنتكم عن شهادة الحق الخ) الظاهر أن المراد من التي أداء الشهادة على غير وجهها الذي نستحقه والاعراض تركها ثم أشار الى أنه يصح أن يكون في حق الشهود والحكام وولهم حينئذ الحكم بالباطل (قوله وقرأ حمزة وابن عامر وان تلوا) يعني بواو مفردة ما قبلها مضعوم وقوله وان وليستم بضيفة الماضي ليس لان المضارع معناه بل لتحقيق لفظه وأنه من اللقيف المرفوع من الولاية بمعنى مباشرة الشهادة وقيل ان أصلها تلوا بواو ابن أيضا نقلت ضمة الواو بعد قلبها همزة أو ابتداء الى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فهي بمعنى الأولى (قوله خطاب للمسلمين الخ) يعني أمر المؤمنين بالإيمان بتحصيل للحاصل فيقول آمنوا بآبائنا وادوموا وان أريد بالذين آمنوا المنافقون لايمانهم ظاهرا فآمنوا بمعنى أخلصوا الإيمان وأشار إليه بقوله بقلوبكم وان أريد مؤمنوا أهل الكتاب فالمراد آمنوا إيماناً عايقاً وقرأه نزل لانه نزل منجبا في ثلاث وعشرين سنة بخلاف غيره من الكتب والكتاب الأول القرآن والثاني الجنس الشامل لما سواه لا التوراة (قوله أي ومن يكفر بشئ من ذلك) قيل في توجيهه لأن الحكم المتعلق بالامور المتعلقة قد يرجع الى كل واحد وقد يرجع الى المجموع والتحويل على القرائن وهنا قد دلت القرينة على الأول لأن الإيمان بالكل واجب والكل فتنى باتقاء البعض وليس

وايس من جعل الواو بمعنى أوفى شيء فليست أمثل ولا يحتاج الى ما ذكر من أن الكفر ببعضه كفر بكله وان كان له وجه بل يكفي أن الكفر ببعضه ترك للايمان بكله وفرق بين الكفر بكل واحد وعدم الايمان بكل واحد ولا يرد عليه أنه خلاف الظاهر لانه كفواك ما جاني زيد وعمر ويكره صد ان الجاني أحدهم لانه فرق بينهما كما أشير اليه بالا مر بالتأمل لانه لا تلازم فيما ذكره بخلاف ما نحن فيه فان قلت لم ذكر في الايمان ثلاثة أمور الايمان بالله والرسول والكتب وفي الكفر خمسة الكفر بالله واللائكة والكتب والرسول واليوم الآخر وقد تم في الايمان الرسول والكتب وعلى الكفر وعكس في الكفر قلت أجاب الامام عنه بأن الايمان بالله والرسول والكتب متى حصل حصل الايمان باللائكة واليوم الآخر وأما الكفر فربما يزعم الانسان انه يؤمن بالله والرسول والكتب ويكره اللائكة واليوم الآخر ويقول ما ورد فيه وان في مرتبة التزول عن الخلق الى الخلق كان الكتاب مقدما على الرسول وفي مرتبة الخروج من الخلق الى الخلق يكون الرسول مقدما على الكتاب قيل وهذا ليس بنسب لان ما ذكره في الكفر مناقض لما ذكره في الايمان ففي الكفر أثبت الايمان بالله والرسول والكتب مع انكار اللائكة والقيامة وذلك يأتي قوله انه متى حصل الايمان بها الخ والسؤال في الترتيب باق لانه لم اعتبر الصعود في أحد الجانبين فالخلق في الجواب أن كل ما اعتبر في الكفر بحسب النبي اعتبر في الايمان بحسب الاثبات والايمان بالرسول والكتب يستلزم الايمان باللائكة والقيامة بخلاف الكفر وليس النظر في الترتيب الا الى التقن في الاساليب وفيه بحث لا نك ما ذكره راجع الى ما قاله الامام عند التحقيق (قوله بحيث لا يكاد يعود الى طريقه) كما هو شأن الضال البعيد المسافة عن مقصده ولم يقل بحيث لا يعود لان من الكفرة من يسلم كثيرا منهم من غفل عنه فقال ما قال وليس بعد الخلق الا الضلال (قوله يعني اليهود آمنوا بعيسى الخ) قدم في الكشف التفسير الثاني ووجهه ثم قال وقيل هم اليهود آمنوا بالتوراة وعيسى صلى الله عليه وسلم ثم كفروا بالانجيل وعيسى صلى الله عليه وسلم ثم ازدادوا كفرا بكفرهم بعمد صلى الله عليه وسلم فقيل ان المصنف استدرك عليه بما ذكره فانه لا يظهر فيما ذكره نكرا والايان والكفر ثم أورد عليه ان الذين ازدادوا كفرا بعمد صلى الله عليه وسلم ليسوا بمؤمنين بعيسى صلى الله عليه وسلم ثم كفروا بعبد الله العجل ثم مؤمنين بالعود ثم كفروا بعيسى صلى الله عليه وسلم ثم كفروا باللائكة هم اما مؤمنون بعيسى صلى الله عليه وسلم وغيره أو كفار بكفرهم بعيسى صلى الله عليه وسلم والانجيل فالصحيح هو التوجيه الثاني وكان عليه أن يقدمه كما في الكشاف (قلت) أما ترجيح الثاني فلا كلام فيه - وأما عدم صحة الاول فغير مسلم لانه ان أراد بالذين قوم باعبانهم تعين الثاني وان أراد جنس ونوع باعتبار عدة ما صدر من بعضهم كانه صدر من كلهم صح الاول والمقصود استبعاد ايمانهم لما استقرت عندهم ومن أسلافهم فافهم (قوله اذ يستبعد الخ) يعني المراد في النظم أن من هذا حاله لا يرجع عن الكفر وينت على الايمان فلذلك لا يغفر له لأن الله لا يغفر له على كل حال وقوله ضربت معتل من باب علم يعني اعتادته ولهجته به وهو يتعدى بالباء وقد تعدى بعلى باعتبار أنه غير من عليه وأصله في تعويد الكتاب على الصيد (قوله وخبر كن في أمثال ذلك محذوف الخ) المراد بأمثاله ما يسميه النحاة لام الجور وهي الداخلة لفظا على فعل مسبوق بكان الناقصة منفية بلم أولئك كيد النبي وهي زائدة عند الكوفيين وعند البصريين أنهم اغروا زائدة متعلقة بخبر محذوف تقديره مریدا أو قاصدا ونفي ارادة الفعل أبلغ من نفيه وهي اللام الواقعة بعد كون منفي تامض معنى لا لفظا وبعد هان مضمرة وجوبا وهو ظاهر كلام المصنف وزعم ابن خروف أنه لا يلزم كونه كونا كقوله ما يريد الله ليجعل وخالفه النحاة وقيل انها تقع في الايجاب والذي ذهب اليه ابن مالك الاول قال في الانفة وبمدني كن حتما ضمرا أن أي (قوله يدل على أن الآية في المنافقين الخ) يريد بالآية قوله ان الذين آمنوا ثم كفروا فيكون هذا تفسيرا آخر وتكرار الايمان ظاهرا والكفر باطنا وكون بشر

(فقد ضل ضللا بعيدا) عن التصديق بحيث لا يكاد يعود الى طريقه (ان الذين آمنوا) يعني اليهود آمنوا بعيسى عليه الصلاة والسلام (ثم كفروا) حين عبدوا العجل (ثم آمنوا) بعده ووده اليهم (ثم كفروا) بعيسى عليه الصلاة والسلام (ثم ازدادوا كفرا) بعمد صلى الله عليه وسلم أو قوما كفروا منهم الارتداد ثم أصروا على الكفر وازدادوا اعتمادا على النبي (لم يكن الله ليغفر لهم ولا لهم سبيلا) اذ يستبعد منهم أن يتوبوا عن الكفر ويتوبوا على الايمان فان قلوبهم ضربت بالكفر وبصايرهم عتيت عن الحق لأنهم لو أخلصوا الايمان لم يقبل منهم ولم يغفر لهم وخبر كان في أمثال ذلك محذوف تعلق به اللام مثل لم يكن الله مریدا ليغفر لهم (بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما) يدل على أن الآية في المنافقين وهم قد آمنوا في الظاهر وكفروا في السريرة بعد أخرى ثم ازدادوا بالاصرار على النفاق وفساد الاصر على المؤمنين

ووضع بشر مكان أنذرهم بهم (الذين يتخذون الكافرين (١٩٠) أوليا من دون المؤمنين) في محل النصب أو الرفع على اللفظ بمعنى أريد الذين أو هم

الذين (اي يتفون عندهم العزة) أيتعززون
بموالاتهم (فان العزة لله جميعا) لا تعزرا لا
من أعزاه الله وقد كتب العزة لا ولما له فقال
ولله العزة ورسوله وللمؤمنين ولا يؤيده بعزة
غيرهم بالاضافة اليهم (وقد نزل عليكم في
الكتاب) يعني القرآن وقرأ أعاصم نزل وقرأ
الباقيون نزل على البناء لا فقول والقائم مقام
فعله (أن اذا سمعتم آيات الله) وهي الخففة
والعنى أنه اذا سمعتم (يكفروا ويستمروا بها)
حالان من الآيات حتى يسموا التقييد النهى
عن الجحالة في قوله (فلا تقعدوا معهم حتى
يخوضوا في حديث غيره) الذي هو جزاء الشرط
بما اذا كان من يجالسهم عازنا معاندا غير مرتج
ويؤيده الغاية وهذا تذكار لما نزل عليهم بمكة
من قوله واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا
فأعرض عنهم الآية والضمير في معهم للكفرة
المسلول عليهم بقوله يكفروا ويستمروا بها
(أنكم اذا منهم) في الاثم لأنكم قادرون على
الاعراض عنهم والانكار عليهم أو الكفران
رضيت بذلك أولان الذين بقاعدون انخاضين
في القرآن من الاخبار كانوا منافقين ويدل
عليه (ان الله جامع المنافقين والكافرين في
جهنم جميعا) يعني القاعدون والمفوضون معهم
واذا ملغاة لوقوعها بين الاسم والخبر ولذلك
لم يذكر بعدها الفعل وافراد مثلهم لانه كالصدر
أو لانه متفهما بالاضافة الى الجمع وقرئ بالفتح
على البناء لا ضافته الى معنى كقوله مثل ما
أنكم تنطقون (الذين يترصدونكم) ينتظرون
وقوع أمر بكم وهو بدل من الذين يتخذون
أو صفة للمنافقين والكافرين أو ذمتهم فروع
أو منصوب أو مبتدأ خبره (فان كان لكم فتح
من الله قالوا ألم تكن معهم) مظاهرين لكم
فاسهمو النافعا غنم (وان كان للكافرين
نصيب) من الحرب فانما اجمال (قالوا ألم
نستخوذ عليكم) أى قالوا للكفرة ألم تغلبكم
ونتمكن من قتلكم فأبقينا عليكم والاستخوذ
الاستيلاء وكان القياس أن يقال استخاذ
يستخذه استخاذ فئات على الاصل (ونفخكم

استخارة تم كية هو المشهور وفيه احتمالات أخر مرتقبة فيها وقوله مكان أنذرهم بهم من قول
المنحصرى مكان أخبر لان التكمية تكون في استعارة الضد للضد والاخبار ليس ضده لانه أعم ولان
أن تقول انه مجاز مرسل فهو وجه آخر في التهمك (قوله على الذم الخ) متعلق بهم ما بدليل ما بعده
ولم يجعله منصوبا على اتباع المنافقين لوجود الفاصل فلا يرتكب بغير ضرورة وجوز ان العرب فيجمل
أنه سكنت عنه لظهوره وقوله لا تعزرا الخ يعني ليس المراد أن العزة ثابتة لله بل أنهم لم يحتصم به
بعطيها من يشاء لانه المناسب لما قبله وبهم منه ثبوتها بالمطابق الاولى ولا يؤيده معنى لا يعاين ويعتد
بها وان ظن في الدنيا أن لهم عزة فهو دفع لما يؤولهم وقرأ أعاصم نزل بمعنى معلوما والاستفهام لانكار
أو التعجب وجوز كون عليكم نائب الفاعل وأن نفعية وهو خلاف الظاهر (قوله والمعنى أنه الخ)
أى اسمها ضمير شأن مقدرا لأنكم كما قيل لان أن الخففة لا تعمل في غير ضمير الشأن الا ضرورة عند أبي
حيان وعند ابن عصفور وابن مالك جائز وهو الصحيح والجملة الشرطية خبر وهي تقع خبرا في كلام العرب
(قوله انتقيد انتهى الخ) لان الشرطية دلل للجواب وهو مذاق بدله وقيل القيد والمعنى لا تقعدوا
مهمهم وقت ككفرهم واستمروا بهم بالآيات وضمير غيره راجع لحديثهم بالكفر والاستمراء وقيل
للكفر والاستمراء لانهم في حكم شئ واحد (قوله هازنا ما انداغير مرجوق) أى غير مرجوق واسلامه
وعنده يعلم من كفره بالآيات المحزنة عند سماعها واستمراءه بها ومن هذا حاله لا يرجح فلاحه فلا
يقال انه دلالة في الآية عليه وقوله ويؤيده الغاية أى تؤيد كونه قيد للنهى لان مفهوما يقتضى
أنهم لم ينهوا عن مجالسهم اذا خاضوا في غيره (قوله أو الكفر الخ) لان الرضا بالكفر كفر وفى
الكشف قال متابع ما وراء النهر الرضا بالكفر مع استقباحه ليس بكفر وانما يكون كفر اعراف استخسانه
قال تعالى حكاية عن موسى صلى الله عليه وسلم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا قصدا ولا يذعنوا
وعلى تقدير كونهم منافقين فهم كفرة مثلهم في الحقيقة فلا يحتاج الى تأويل ويؤيده قوله بعد ان الله
جامع المنافقين الخ وسيأتى تفصيله في سورة يونس ولذا لم يهبط لانه مبين لما قبله (قوله واذا نملغاة
الخ) لان شرط عملها النصب في الفعل أن تكون في صدر الكلام فلذا لم يجزى بعدها فعل ومثل خبر عن
ضمير الجمع مع افراد لانه في الاصل مصدرية سوى فيه الواحد المذكور وغيره ولما لم يبين عند المصنف
مصدرية قال كاصدر أى في الوقوع على القليل والكثير أو لانه مضاف للجمع فيعم وقد يطابق ما قبله
كقوله تعالى ثم لا يكونوا أمثالكم والجمهور على رفعه وقرئ بالنصب فقيل انه منصوب على الظرفية
لان معنى قولك زيد مثل عمرو انه في حال مثله وقيل انه اذا أضيف الى معنى ككتب البناء ولا يختص
بما المصدرية الزمانية كما لوهم بل يكون فيها نحو مثل ما أنكم تنطقون وفي غيرها كقول الفرزدق
أذهم قرىش واذا منامتهم بشر * ولما شرط ابن مالك رحمه الله في التسهيل في اصكتاب المضاف
البناء أن لا يقبل التثنية والجمع كدون وغيره بين قال ان مثل لا يصح فيه ذلك وأعرب حالان الضمير
المستترى حق في قوله انه لخلق مثل ما أنكم تنطقون ومن التحويرين من خالفه في هذا الشرط (قوله
ينتظرون الخ) التربص معناه الانتظار لاشئ وظاهره أن مفعوله مقدروا الجار والمجرور متعلق به وكلام
الراغب يقتضى أنه يعدى بالبناء لانه من انتظر بالسلعة غلاء السعر ورخصه وجعله مبتدأ خبره الجملة
الشرطية لا يتخلو من تكلف ولذا أخره المصنف رحمه الله تعالى ومظاهرين من المظاهرة وهي المعاونة
واسهموا بمعنى اجمعوا الناسهموا وعطاء والحرب سجال مثل معنى يغلب ويغلب صاحبها تارة وتارة
عليه وأصله في السقي من البئر يجعل لكل طالب الماء نوية في ادلاؤله (قوله والاستخوذ الاستيلاء
الخ) كان القياس فيه استخاذ استخاذ بالقلب لكنه صحت فيه الواو وكثر ذلك فيه ونظائر له حتى أطلق
بالقياس وعدة فصحا وقال أبو زيد انه قياسي فعل كل حال لا يرد على فصاحة القرآن كما حقق في المعاني
(قوله وانما سمى ظفر المسلمين فتحا الخ) في الكشف لان ظفر المسلمين أمر عظيم فتفتح لهم أبواب السماء

من المؤمنين) بأن خذلناهم بتحويل ما ضعف به قلوبهم ونوايننا في مظاهرتهم فأشر كونا فيما أصبتم وانما سمى ظفر المسلمين فتحا وظفر
الكافرين نصيبا لانه حظهم

حتى ينزل على أوليائه وأما ظفر الكافر بنفاهو الا حظ دنيء وقوله تفتح لهم أبواب السماء تفسير
 اقوله من الله بأمر يخصه والافضل فتح من الله ومنه يعلم حال ما قيل من انه تمثيل وتخيل اعظم قدرة
 والا فاطفر ليس مما ينزل من السماء ويحتاج الى فتح أبوابها واسرار النصب هنا بالخساسة لانه لم يجعله
 فتحها ونصرة نامة بل قسما كما كان كذلك وقوله مريع الزوال أى في نفسه لا باعتبار أنه دينوى
 فانه لا يخصه أو المراد ذلك فان أمرهم في النصر انما هو في هذه الدار ونصر المؤمنين في الدنيا والآخرة
 كما ذكر بعده وقوله حيثما أى في الآخرة وحين الحسبم ويكون التعبير بالسبب على حقيقة
 وعلى الثاني فهو لتحقيقه ولو ابقى على اطلاقه ليشمل الدنيا والآخرة لكان أولى وتسمية الحجة بسيلا
 لانها موصلة للجنة (قوله واحتج به أصحابنا على فساد شراء الكافر بالمسلم الخ) بهى أن الشافعية
 استدلوا بالآية على أنه لا يصح العقد فيه لانه لو صح لكان له عليه يد وسبيل ملكه ونحن نقول يصح
 ولكن يمنع من استخدامه ويؤمر بالزينة ويبيعه قال الجصاص في الاحكام يتحقق بظاهره في وقوع الفرقه
 بين الزوجين برودة الزوج لان عقد النكاح ينبت للزوج سبيلا في امساكه في بيته وتأويته ومنه ما من
 الخروج وعليها طاعته فيما يقتضيه عقد النكاح والمؤمنين والكافرين شامل لاناث وكذا الكافر
 اذا أسلمت امراته واحتج به أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى في ابطال شراء الذي للعبد المسلم لانه
 بالملك يستحق السبيل عليه وليس كما قالوا لان الشراء ليس هو الملك والمال بية قبضه وهو السبيل فلا يستحق
 بصحة الشراء السبيل عليه لانه ممنوع من استخدامه والتصرف فيه الا بالبيع والخراج عن ملكه فلم
 يحصل له سبيل عليه (قوله وهو ضعيف لانه لا ينبغي أن يكون الخ) أى لا ينبغي أن يكون السبيل اذا عاد
 الى الايمان قبل مضى العدة وفيه أنه حين السكفر لا سبيل له ونفي السبيل بوقوع الفرقه وبعد وقوع
 لفرقة لا بد لحدوث الوصلة من موجب وهو غير ظاهر فان كان العود يكون الارتداد كالطلاق الرجعي
 والعود كالرجعة فلا ضعف فيه على أنه اذا كان السبيل في الآخرة أو بمعنى الحجة لا متملك فيه لأصحابنا
 ولا للشافعية كما ذكره بعض المتأخرين وقوله سبق الكلام فعل معلوم من السابق بالبلاء الموحدة
 وجوز فيه أن يكون مجعولا من السياق بالبلاء المنتهية التحية والكسل الفتور والتناقل ويجوز في جمعه
 الضم والفتح وقرئ كسلى بالافراد (قوله والمراد آفة مفاعلة الخ) بهى أن المراد آفة مفاعلة من الرؤية
 اما معنى النفع لان فاعل بمعنى فعل واراد في كلامهم كنعمة وناعم وقد قرئ براون وهو يدل عليه
 أو أنهم انفع لهم في مشاهد الناس يرون الناس والناس يرونهم وهم بقصدون ان ترى أعمالهم والناس
 يستحسنونها فالفاعة في الرؤية متحدة وانما الاختلاف في متعلق الارادة فلا يرد أن المفاعلة لا بد في
 حقيقة من اتحاد الفعل ومتعلقه (قوله اذا المراد لا يفعل الاجمعة من برائيه الخ) بين وجهه ببناء
 على أن الذكر بعناء المتبادر منه وأخر كونه بمعنى الصلاة إشارة الى أن الاول الاولى والآخرى
 عكس لان الكلام كان في الصلاة وترك كون المراد بالقلة العدم كما في الكشف لانه يأباه الاستثناء كما
 في الدر المنثور واليه أشار التحرير فانه مشكل ورد بأن معناه ولا يذكرون الله الا ذكرهم بالعدم لانه
 لا ينفعهم ولا ينجي ما فيه فان القلة بمعنى العدم مجاز وجعل العدم بمعنى ما لا نفع فيه مجاز آخر ومع ما فيه
 من التكليف ليس في الكلام ما يدل عليه وقوله وقيل الذي ذكر فيها أى المراد بالذكر الواقع
 في الصلاة (قوله حال من واو براون كقوله ولا يذكرون) أى هي حال كما أنها جلة حالية أيضا
 وقيل عليه انه ضعيف لان المضارع المنفي بلا كالتب في أنه لا يقترب بالواو وفي فصيح الكلام فهي
 عاطفة لاحالية وفيه نظر وقوله أو واو يذكرون بالجر عطف على واو براون ونصبه على الذم بفعل مقدر
 على أنه كالتب للشافعية اذا قطع (قوله والمعنى مرددين الخ) من الذنبية وأصلها كما قال الراغب
 صوت الحركة للشيء المعلق ثم استعمل لكل اضطراب وحركة أو تردد بين شيئين وعلى قراءة الكسر مفعوله
 محذوف كما ذكره أو فاعل بمعنى فاعل لازم وعلى الهمال معناه ما ذكر ايضا وهو مأخوذ من الذنبية

فانه مقصور على أمر دينوى سريع الزوال
 (قوله يحكم بينكم يوم القيامة ولن يجعل الله
 للكافرين على المؤمنين سبيلا) حيثما أى في
 الدنيا والمراد بالسبيل الحجة واحتج به أصحابنا
 على فساد شراء الكافر بالمسلم والحنفية على
 حصول البيئونة بنفس الارتداد وهو
 ضعیف لانه لا ينبغي أن يكون اذا عاد الى
 الايمان قبل مضى العدة (ان المتألفين
 بخلاف دعوى الله وهو خادعهم) سبق الكلام
 فيه أول سورة البقرة (واذا قاموا الى الصلوة
 قاموا كسالى) متناقلين كالمكره على الفعل
 وقرئ كسالى بالفتح وهما جمعا كسلا (براون
 الناس) ليخالوهم مؤمنين والمراد آفة مفاعلة
 بمعنى التقابل كتم وناعم أو المقابلة فان
 المراد يرى من برائيه عمله وهو يريه استخسانه
 (ولا يذكرون الله الا قليلا) اذا المراد
 لا يفعل الا بجمعة من برائيه وهو أقل أحواله
 أو لان ذكرهم باللسان قليل بالاضافة الى
 الذكر بالقلب وقيل المراد بالذكر الصلاة
 وقيل الذكر فيها فانهم لا يذكرون فيها غير
 التكبير والتسليم (مذبذبين بين ذنوبهم
 واو براون كقوله ولا يذكرون أى يراؤنهم
 غم يذاكرين مذبذبين أو واو يذكرون أو
 منصوب على الذم والمعنى مرددين بين
 الايمان والكفر من الذنبية وهي جعل الشيء
 مضطربا وأصله الذب بمعنى الطرد وقرئ
 بكسر الهمزة يذذبون قلوبهم أو دينهم
 أو يذبذبون قلوبهم ماضى بمعنى تاضل

وقرى بالادال الغير المجتبه بمعنى اخذوا تارة في
في دبة وتارة في دبة وهي الطريقة (لا الى
هؤلاء ولا الى هؤلاء) لا مندوبين الى المؤمنين
ولا الى الكافرين اولاصاترين الى أحد
الفرقتين بالكلية (ومن يضل الله فلن ينجده
سيلا) الى الحق والصواب ونظيره قوله تعالى
ومن لم يجعل الله نورا فلن يور (يا أيها
الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من
دون المؤمنين) فانه صنيع المنافقين وديدهم
فلا تشبهوا بهم (أتريدون أن نجعلوا الله
عليكم سلطانا مينا) حجة بينة فان موالاتهم
دليل على النفاق أو سلطانا يسلط عليكم
عقابه (ان المنافقين في الدرك الاسفل من
النار) وهو الطبقة التي في قعر جهنم وانما
كان كذلك لانهم أخذوا الكفرة اذضوا
الى الكفر استهزأوا بالاسلام وخداعا للمسلمين
وأما قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث من
كن فيه فهو منافق وان صام وصلى وزعم
أنه مسلم من اذا حدث كذب واذا وعد
أخلف واذا اتفقن خان ونحوه فن باب التشديد
والغلظ وانما سميت طبقاتها السبع دركات
لانها متدركة متتابعة بعضها فوق بعض
وقرأ الكوفيون بسكون الراء وهي لغة
كالسطر والسطر والتحريرك أوجه لانه يجمع
على ادراك (وان تجدلهم نصيرا) يخرجهم منه
(الا الذين تابوا) عن النفاق (وأصلحو) ما
أفسدوا من امرارهم وأحوالهم في حال
النفاق (واعصوا بألله) وثقوا به أو تمسكوا
بدينه (وأخلصوا دينهم لله) لا يريدون
بطاعتهم الا وجهه سبحانه تعالى (فأولئك
مع المؤمنين) ومن عدا دهم في الدارين (وسوف
يؤت الله المؤمنين أجرا عظيما) فيسأهمونهم
فيه (ما يفعل الله بعذابكم ان شكرتم وآمنتم)
أبتشقي به غيظا أو يدفع به ضرا أو يستجلب به
نفعا وهو الغنى المتعالى عن النفع والضروا انما
يعاقب المصر بكفره لان اصراره عليه كسوء
مزاج يؤدي الى مرض فاذا أزاله بالايان
والشكر ونفى نفسه عنه تخلص من تيممه

بالضم وتشديد الباء بمعنى الطريق يقال هو على ديتي أي طريقتي وسمي قال الشاعر
طهاه ذربان قل تقمض عنه * على دبة مثل الخنيفة المرعب

وفي الحديث اتبعوا دية قريش والمعنى أنهم يأخذون تارة طريقا وتارة أخرى لتخبرهم وفي هذه الصيغة
وأمنالها نحو ككب كلام في التصريف ليس هذا محله وذلك اشارة الى الايمان والكفر المدلول
عليه بذكر الكافرين والمؤمنين كما أشار اليه المصنف ولذا أضيف بين اليه ويصح أن يكون اشارة الى
المؤمنين والكافرين فيكون ما بعده تفسيره على حد قوله

الايحي الذي يظن بك الظن كل قدر أي وأن سما

(قوله لا تنسوا بين المؤمنين الخ) يشير الى أنه حال من المستتر في مذهبين وأن هؤلاء
الاول اشارة الى المؤمنين والثاني الى الكافرين وانما الى متعلقة بما يتعدى بها كمنسوين أو واصلين
أو صاترين لانه أيضا يتعدى بها يقال صار الى كذا كما تر (قوله ونظيره الخ) أي أن المراد
بالضلال عدم الهداية وبالسبيل الوصول الى الحق كما أن المراد في الآية من لم يهد الله فلا هداية له
وديدهم بمعنى عاداتهم وديدهم وأراد به بيان ارتباطه بما قبله وقيل ويجوز أن يريد بالذين آمنوا المنافقين
وفسر السلطان بالجهة التي هي إحدى معنييه وبمعناه المعروف ولذا جازئ ذكره وتأنبه (قوله وهو
الطبقة التي في قعر جهنم الخ) ضمير هو راجع للدرك الاسفل لا للدرك وحده لانه شامل لما فوقه والدرك
كل درج الا أنه يقال باعتبار الهبوط والدرج باعتبار الصعود ولذا قيل لو قال في تفسيره بعضها تحت
بعض لكان أنسب (قوله ثلاث من كن فيه فهو منافق الخ) هذا الحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة
رضي الله عنه وثلاث مبتدأ ومن كن فيه صفته ومن اذا الخ خبره بتقدير مضاف أي خصال من
والاحسن أن تجعل ثلاث خبرا مقديا وهذا مبتدأ مؤخر أو مبتدأ محذوف الخبر وخصال من اذا
مفسره كذا قيل وعندى أن المعنى ليس على ما ذكر وليس اعرا به كذلك بل ثلاث مبتدأ ومن كن فيه بدل
اشتمال منه وقوله فهو منافق خبر لان الخبر يكون عن البدل لانه المقصود بالنسبة تقول زيد عينه حسنة
على الصحيح الفصح كما حق في العربية والمعنى من كان فيه هذه الخصال الثلاثة فهو منافق وقوله من
اذا الخ خبره مبتدأ محذوف والجملة مفسرة لما قبلها كانه قبل من هو فقال هو الذي اذا الخ وهذا الحديث
روى من طرق وعلى وجوه ففي الصحيحين أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة
منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها اذا أوتى خان واذا حدث كذب واذا وعد عدو اذا
خاصم فجر وقال المحدثون فيه انه مخصوص بزمانه صلى الله عليه وسلم لا لاطلاعه بنور الوحى على بواطن
المتصفين بهذه الخصال فأعلم أصحابه باماراتهم اجتروا عنهم ولم يعينهم حذرا عن الفتنة وارتدادهم
ولحوقهم بالمخربين وقبل ليس بخصوص ولا كنهه موقول عن استعمل ذلك أو المراد أن من اتصف بهذه
فهو شبهه بالمنافقين الخالص وأطلق ذلك عليه تغليظا وتمييدا له وهذا في حق من اعتاد ذلك لانه نذر منه
أو هو منافق في أمور الدين عرفا والمنافق في العرف يطلق على كل من أبطن خلاف ما يظهر بحماية ضرره
وان لم يكن ايمانا وكفرا وليس المراد الحصر بل هذا صدر منه صلى الله عليه وسلم باقتضاء المقام ولذا ورد
في بعض ثلاث وفي بعض أربع (قوله والتحريرك أوجه الخ) يعني أن الفتح أكثر وأفصح لانه
ورد جمعه على أفعال وافعال في فعل المحرك كثير مقيس وورده في الساكن نادر كقرخ وأقراخ وزند
وأزناد وكونه استغنى بجمع أحدهما عن الآخر جازئ لكنه خلاف الظاهر فلا يندفع به الترجيح
وقوله يخرجهم منه أي من الدرك فسر به لان نصرة من دخلها يكون بذلك وقوله لا يريدون بطاعتهم
الا وجهه أي لاريا الناس ودفع الضرر كما في النفاق وفسر المعية به دهم من جملتهم في الدنيا والآخرة
وقوله فيسأهمونهم فيه أي بقاسمونها ولو لا تفسيره بهذا لم يكن له في ذكر أحوال من تاب عن
النفاق معنى ظاهرا (قوله أبتشقي به غيظا أو يدفع به ضرا) التشقي في ازالة ما في النفس من ألم الغيظ
وغيظا تميز وقوله بكفره متعلق بهاقب لا بالمصر لانه يتعدى به على (قوله لان اصراره الخ) هذا

تمثيل بان الاصرار كرض مهلك فان عاجله المريض وامثل امر الطبيب فاحتجى عن النفاق والاثام
ونفى نفسه بشبهة الايمان والشكر في الدنيا يرى والاهلاك هلا كالا محيص عنه بالخلو في النار
وابعض الناس هنا كلام يتجرب منه (قوله وانما قدم الشكر لان الناظر الخ) يعني كان الظاهر
تأخير الشكر لانه لا يعتد به الا بعد الايمان والواو وان لم تعد الترتيب لكن تقديم ما ليس مقدما
لا يلدق بالكلام الفصح فضلا عن المعجز ولذا تراهم يذكرون لما يجالسه وجهها ونكتة وهي هنا ما ذكره
المصنف رحمه الله ~~كغيره~~ ونوضحه ان العارف بالله ابا اسمعيل الانصاري قال الشكر في الاصل
اسم لمعرفة النعمة لانها السبيل الى معرفة المنعم وله ثلاث درجات لانه اذا نظر الى النعمة كالحق والرزق
ينبعث منه شوق الى معرفة المنعم وهذه الحركة تسمى بالبقطة والشكر القلبي والشكر المبهم لان منعمه
لم يتضح له تعييبه وانما عرف منعمه امانه ومبهم عليه فاذا انقبط لهذا وفق لنعمة ارفع منها وهي المعرفة
بان المنعم عليه هو الصمد الواسع الرحمة المنيب المعاقب فتتحرك جوارحه لتعظيمه ويضيف الى شكر
الجنان شكر الاركان ثم ينادى على ذلك الجليل بالاسان فالمدكور في الآيات هو الشكر المبهم وهو
مقدم على الايمان (قوله منيبا يقبل اليسير الخ) قال الامام الشافعي وصفه انه الى معنى كونه منيبا
على الشكر وقوله عليا أي هو عالم بجميع الجزئيات والكلبيات فلا يعزب عن علمه شيء فيوصل الثواب
كاملا الى الشاكر (قوله لا يحب الله الجهر بالسوء) قال الطيبي لما فرغ من ايراد بيان رجهته وتقرير
اظهاره ارفته جاء بقوله لا يحب الله الجهر بالسوء تيمنا لذلك وتعليل لالعباد التخلي باخلاق الله (قلت)
الظاهر انه لما ذكر الشكر على وجه علم منه رضاه به ومحبة اظهاره ثمة بذكر ضده فكانه قال انه يحب
الشكر واعلانه ويكره السوء واظهاره وما ذكره لا يحصل له ولا تنبه المناسبة وفيه احتياك بدبع (قوله
الاجهر من ظلم بالدعاء الخ) اختلف في هذا الاستثناء على وجوه منها ما ذكره هنا انه متصل بتقدير
مضاف مستثنى من الجهر وبما لا حاجة اليه ما قبل انه تعالى لا يحب الدعاء الخفي ايضاء على غير الظالم
فخصيص الجهر لا داعي له الاسباب النزول المذكور لان الدعاء الخفي على غير ظالم لا يصدر من عاقل
اذ الدعاء اما للتشهي أو لرجاء القبول وكلاهما غير متصور فيه وانما ذكرناه هذا التقيس عليه أخواته مما
تركناه وقوله مضاف بمعنى نزل عليهم ضيفا ومصدره الضيافة وأما ما يفعله رب المنزل فهو الاضافة مصدر
أضاف ولذا قيل ان استعمال الضيافة بمعنى الاضافة غلط وقوله روي الخ هذا حديث أخرجه عبد
الرزاق وابن جرير عن مجاهد مرسل (قوله وقرئ من ظلم على البناء للفاعل الخ) على هذه القراءة
الاستثناء منقطع والمعنى لكن الظالم يحبه وقدرة المصنف رحمه الله يفعل ما لا يحبه الله وهو بيان
لحصول المعنى ومراعاة ان الظالم يحبه فيفعله وله تقديران آخر وهو منصوب وترك ما ذكره الزمخشري
من أنه منقطع مرفوع بالابدال من فاعل يحب حيث قال ويجوز أن يكون من ظلم مرفوعا كأنه قيل
لا يحب الله الجهر بالسوء الا الظالم على لغة من يقول ما جاءني زيد الاعمر ومعنى ما جاءني الاعمر ومنه لا يعلم
من في السموات والارض الغيب الا الله لان منهم من رده ومنهم من قال لا يظهر له معنى قيل انه غير صحيح
لان المنقطع قسمان قسم يتوجه اليه العامل نحو ما فيها أحد الاحجار وفيه لغتان النصب والبدل
وقسم لا يتوجه اليه العامل والآية من هذا القسم اذ لا يصح أن يكون غير الظالم بدلا من الله لان
البدل في هذا الباب بدل بعض حقيقة أو مجازا ولا يصح واحد منهم ما هنا وكذا ما ذكره من المثال
والآية ولا نعلم هذا اللغة ولم يذكره غير سيبويه رحمه الله فانه أنشد أيانا في الاستثناء المنقطع منها
عشبة لا تنفي الرماح مكانها * ولا النبل الا المشرق المصمم

ثم قال وهذا يقوى ما أتاني زيد الاعمر وما أعانته اخوانكم الاخوانه لانها معارف ليست الاسماء
الآتية بها ولا منها انتهى بحروفه قال أبو حيان وليس البيت كالمثال لانه قد يتخيل فيه عموم على معنى
السلاح وأما زيد فلا يتوهم فيه عموم ولا يمكن تصحيحه الاعلى أن أصله ما أتاني زيد ولا غيره فذف

وانما قدم الشكر لان الناظر يدرك النعمة
أو لا في شكر شكرهم بما شتمهم من النظر
فيعرف المنعم فيؤمن به (وهو ان الله
شاكرا) منيبا يقبل اليسير ويعطى الجزيل
(عليما) بحق شكرهم وإيمانكم (لا يحب الله
الجهر بالسوء من القول الا من ظلم)
الاجهر من ظلم بالدعاء على الظالم والتظلم منه
روى أن رجلا ضاف قومًا فلم يطعموه
فاستكاهم فعزب عليه قزلت وقرئ من
ظلم على البناء للفاعل فيكون الاستثناء
منقطعا أي ولكن الظالم يفعل ما لا يحبه الله

المعطوف لدلالة الاستثناء عليه وكذلك الآية الأخرى ورد بأنه لو كان التقدير ماذ كره في المثال
 المكان الاستثناء منصلاً وأن المراد جعل المبدل منه بمنزلة غير المذكور حتى كان الاستثناء
 مفترغاً والنفي عام إلا أنه صرح بنفي بعض أفراد العام لزادة اهتمام بالنفي عنه أو بكونه مظنة نفيهم الإثبات
 فيقولون ما جاء في زيد الأمر والمعنى ما جاء في الأمر فكذلك هذا المعنى لا يجب الجهر بالسوء إلا الظالم
 وذكر لزادة تحقيق نفي هذه القضية عنه فان قيل ما بعد الاحتذاء لا يكون فاعلاً وهو ظاهر فتعين البديل
 وهو غلط قلنا بل إنما يكون غلطاً لو لم يكن هذا الخاص في موقع العام ولم يكن المعنى ما جاء في أحد الأمر
 فان قيل فيكون لفظ الله مجازاً عن أحد ولا سبيل اليه قلنا لا يجب الله مؤول بلا يجب أحد وواقع موقعه
 من غير تجوز في لفظ الله ولهذا الميزان لا بدال فيما إذا تعذر التأويل مثل لا عاصم اليوم إلا المرحوم وتعين
 الانقطاع كذا قيل وفيه أن المستغنى منه إذا كان عاماً قائماً بتقدير لفظ كذا كره أبو حيان وأما التجوز
 في لفظ العلم وكلاهما مزاميه ولا طريق آخر للعموم فإذ كره المحجب لا بد من بيان طريقه اللهم الآن يقال
 أن الاستثناء من العلم يشترط فيه أن يكون صاحبه أحق بالحكم بحيث إذا نفي عنه بعلم نفيه عن غيره
 بالطريق الأولى من غير تقدير ولا تجوز فيقال هنا مثلاً إذا لم يجب الله الجهر به وهو الغنى عن جميع
 الأشياء فغيره لا يجب بطريق من الطرق فماتله أو يقال يقتضي الكلام ماذ كره كونه عدم منقطعاً
 بحسب المتبادر والنظر إلى الظاهر وأما أنه ليس بلغته فكيف ينقل سيمو به سنداً له ولا مانع من جعله على
 قراءة المعالوم متعلقاً بالسوء أي الأسوء من ظلم فيجب الجهر به ويقبله وفي الأعراب له تفصيل فإظنه
 (قوله سمع الكلام المظالم) الظاهر تعميم السمع والسمع كونه فسر بما ذكره لأنه تذييل لما قبله
 فيقتضي تخصيصه به وقوله وهو المقصود إنما كان مقصوداً لأن ما قبله في ذكر السوء والجهر به يقتضي
 السياق لا يجب الله الجهر بالسوء إلا الظالم فمن عفا المظالم عنه ولم يدع على ظالمه فإن الله عفو قد ركبته
 ذكر قبله إبداء الخير وأخفاءه فوطئة للعفو عن السوء لأنه يعلم من مدح حال الخير السر والعلانية أن السوء
 ليس كذلك جهر أو أخفاء فينبغي العفو عنه وتركه قال الخير بعد الإعلام بأنه لا يجب الجهر بالسوء إلا
 جهر المظالم حث على العفو بقوله أو نفعوا عن سوء بعد ما جاز الجهر بالسوء وأذن فيه وجعله محبوباً
 حيث استثناء من لا يجب وإنما حث عليه لأجل الحث على الأحب والأفضل وذكر إبداء الخير وأخفاءه
 بقوله إن تبدوا خيراً أو تخفوه تشبيهاً أي فوطئة ونمهيده للعفو من شيب بشين مجة وباءين موحدين
 في قصيدته إذا قدم على الغرض من المدح الغزل ووصف الحسن والجمال وإنما عطفه بأومع دخوله
 في الخير بقسمه للاعتداده به والتنبه على منزلته وكونه من الخير يمكن مرتفع وكان المراد يكون
 الجهر محبوباً بأنه غير مكره فينبغي المباح والافتراء المندوب لا يكون أحب وأفضل وليس المراد أنه
 حينئذ هو المقصود وأنه من قبيل وملائكته وجبريل لأن منله يعطف بالواو لا بالواو ولا جمل المصنف
 رحمه الله الخير على الطاعة والبر عما هو عبادة وقربة فعلية لتغيير العفو فالمراد بالتوطئة أنه ذكر ما هو
 مناسب له وقدم عليه وإنما المقصود بالساق العفو (قوله ولذلك رتب عليه الخ) أي لو لم يكن الغرض
 هو العفو فقط وكان إبداء الخير وأخفاءه أيضاً مقصوداً بالشرط لم يحسن الاقتصاف في الجزاء على كون الله
 عفواً قد برا (قوله فأنتم أولى بذلك) لأن القادر إذا عفا فغير القادر أولى إذا قد يضطر إلى العفو
 والافتداء بسنة الله أولى بكم فلا يقال أنه تعالى لا يضر بالعباد ونحن نتأذى بالظلم فكيف يكون
 عفو المتأذى أولى وقوله بعد ما رخص إشارة إلى أن الاتهام رخصة غير محبوبة ولا لا يكون العفو
 أحب لأن ترك المندوب لا يكون أحب إذا استثناء الجهر فأدبه أنه غير مكره لأنه محبوب كما مر فتأمل
 (قوله بأن يؤمنوا بالله ويكفروا برسله) يعني أن التفرقة في اعتقاد الحقيقة لأحدهما دون الآخر لا يصح
 مع أن حقيقة أحدهما تستلزم حقيقة الآخر فالذين يكفرون بالله ورسله هم الذين خلاص كفرهم المصروف
 بالجميع والذين يفرقون بينه وبين رسله هم الذين آمنوا بالله وكفروا برسله لا عكسه وان قيل أنه

(وكان الله سمعاً) لكلام المظالم (علمياً)
 بالظالم (أن تبدوا خيراً) طاعة وبراً (أو تخفوه)
 أو نفعوا عن سوء (أو نفعوا عن سوء) لكم
 المزاخذة عليه وهو المقصود وذكر إبداء الخير
 وأخفاءه تشبيهاً ولذلك رتب عليه قوله
 (فإن الله كان عفواً قد برا) أي بكثر العفو
 عن العصاة مع كمال قدرته على الانتقام
 فأنتم أولى بذلك وهو حث المظالم على العفو
 بعد ما رخص له في الانتصار جلاء على مكارم
 الأخلاق (إن الذين يكفرون بالله ورسله)
 ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله (بأن
 يؤمنوا بالله ويكفروا برسله) ويقولون نؤمن
 ببعض ونكفر ببعض (نؤمن ببعض الأنبياء
 ونكفر ببعضهم)

(ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا) طريقا
وسطا بين الايمان والكفر ولا واسطة اذا الحق
لا يختلف فان الايمان بالله سبحانه وتعالى
لا يتم الا بالايمان برسوله وتصديقهم فيما بلغوا
عنه تفصيلا واجالا فالكافر ببعض ذلك
كالكافر بالكل في الضلال كما قال الله تعالى
فماذا بعد الحق الا الضلال (أو ائتكمهم
الكافرون) هم الكاملون في الكفر لا عبرة
بايمانهم هذا (حقا) مصدر مؤن كدفعه
أو صفة لمصدر الكافرين بمعنى هم الذين
كفروا كقرا حقا أي يقينا محققا (وأعتدنا
للكافرين عذابا مهينا) والذين آمنوا بالله
ورسوله ولم يفرقوا بين أحدهم (أضدادهم
ومقابلوهم) وانما دخل بين على أحدهم
بقتضى متعدد العموم من حيث انه وقع
في سياق النفي (أو ائتكمهم) ونفيهم
أجورهم) الموعودة لهم وتصديره بسوف
لأن كيد الوعد والدلالة على أنه كائن
لا محالة وان تأخروا فقد أحضص عن عامهم
ويعقوب بالياء على تلويح الخطاب (وكان
الله غفورا) لما فرط منهم (رحيما) عليهم
بتضعيف حسنتهم (بذلك أهل الكتاب أن
تنزل عليهم كتابا من السماء) نزلت في أحبار
اليهود قالوا ان كنت صادقا فأتنا بكتاب من
السماء جله كما أتى به موسى عليه السلام وقبل
كتاب محمدا بنحو سماوي على ألواح كما كانت
التوراة وكما نعاينه حين ينزل أو كما بالينا
بأعنا ثابنا نك رسول الله (فقد سألو موسى
أكبر من ذلك) جواب شرط مفترى ان
استكبرت ماسألوهم منك فقد سألو موسى
عليه السلام أكبر منه وهذا السؤال وان
كان من آياتهم أسند اليهم لانهم كانوا آخذين
بمذهبهم تابعين لهديهم والمعنى أن عرفهم
رايح في ذلك وأن ما اقترحوه عليهم ليس
بأول جهالاتهم وخيالاتهم (فقالوا أرنا الله
جهرة) عيانا أي أرنا زهرة جهرة أو مجاهرين
معانيين له

يصور في النصارى لايمانهم بعيسى صلى الله عليه وسلم وكفرهم بالله لجعلهم له شركا ولذا فاق الكفر بالله
شامل للشرك والانتكار ولا يخفى بعده والذين يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض هم الذين آمنوا ببعض
الانبياء عليهم الصلاة والسلام وكفروا ببعضهم كالهم ودفعه هذه أقسام متقابلة كان الظاهر عطفها بأو ولذا
قيل انها بمعنى أو أو الموصول مقدر بناء على جواز حذفه مع بقاء صلتها (قوله طريقا وسطا بين الايمان
والكفر الخ) الوسطية مستفادة من بين والايمان والكفر نفسا لذلك لانه يشار به لمتعدد كما ترادف
أضيف اليه بين قيل وهذا راجع الى يريدون الاول وما بعده اذ الذين كفروا الاقل من كفرهم بالجميع
جميع الاقسام ولو فسر بالاعم وجعل ما بعده مفسرا له صح وقوله كالكافر بالكل قال النحر يرأسبق
من أن طريق الايمان هو الهجرة فالكفر بالكفر بالهمض انكار لها وتكذيب وهو يستلزم الكفر بالجميع
وقوله فماذا بعد الحق الا الضلال اشارة الى أنه لا واسطة بينهما (قوله هم الكاملون في الكفر الخ)
اعتبر الكمال ليكون الخبر مفيدا وليصح الحصر وقد يقال هو مستفاد من توسط الفصل وتعريف الجنس
(قوله مصدر مؤن كدفعه) قد قدمنا الفرق بين المؤن كدفعه والمؤن كدفعه وعمله محذوف على هذا
ومذكور على ما بعده وقوله يقينا محققا دفع لما قبل عليه انه كيف يكون الكفر الباطل حقا بأن حقا
اي هو قابل الباطل بل المراد به ما لا شك فيه وأنه مقطوع به وأشار بقوله محققا الى أنه بمعنى اسم
المفعول ولذا وقع صفة (قوله أضدادهم ومقابلوهم الخ) يعني أن المؤمنين المذكورين مقابل وصف
الذين كفروا بالله ورسوله باقسامهم وهو بيان للمعنى وشارة الى ما فيه من الطباق وقيل انه بيان لانه
هو الخبر المقتدر والظاهر أن الخبر قوله أو ائتكم الخ وقوله وانما دخل بين الخ مرتفصه في قوله لا تفرق بين
أحدهم من رسوله (قوله الموعودة) اشارة الى أن الاضافة لله قد وقوله وتصديره بسوف لتأكيده الوعد الخ
أي الموعود الذي هو الايتاء لا الاخبار بأنه متأخر الى حين بناء على أن المضارع موضوع للاستقبال
فدخل حرف الاستقبال عليه لا يـ كـون الـائـتـاء كـيداً ثابته كما أن لا يفعل لما كان انفي الاستقبال
كان ان يفعل لتأكيده ذلك وهذا معنى قول سيبويه ان يفعل نفي سوف يفعل وان كان ظاهرا عبارة أنه
لنفي التاكيد وقوله لا محالة بيان للتأكيده وتلويح الخطاب المراد به الالتفات من التكلم للغيبة والتلويح
بجعله لو نابعون للتطرية وهو كالتفنن أعم من الالتفات وقوله بتضعيف حسنتهم اشارة الى تعلقه بقوله
سوف نؤتيهم أجورهم وأنهم يزدون على ما وعدوا والسعة رحمة (قوله قالوا ان كنت صادقا الخ)
لما كان أتى بكتاب وهو القرآن ومنهم من يعلم ومنهم من يسمع به فلا بد أن يكون ماسألوهم نعمنا محالفا
له انما يكون جله وهو منجم أو يكونه بخط سماوي أو معانية نزوله أو ذكرهم بأعيانهم فافسر به
بدلول عليه بقرينة الحال فلا يقال انه من أين أخذ هذا التقيد ولا قرينة عليه وأما كون تنزل دالا
على التدرج كما ترك كيف يكون ماسألوهم جله فليس مطلقا أو مطردا كما مر وقوله ان كنت صادقا رواه
الطبري بعناه (قوله جواب شرط مقدر الخ) يعني أن الفاء في جواب شرط مقدر والجواب موقول كما
أشار اليه والتقدير ان استكبرت هذا وعرفت ما كانوا عليه تبين لك رسوخ عرقهم في الكفر فلا يرد عليه
أن سؤال الأكبر فيما مضى لا يترتب على استكباره صلى الله عليه وسلم وقيل انه سببية والتقدير لا تبال
ولان استكبر فانهم قد سألو موسى صلى الله عليه وسلم أكبر من ذلك وقرأ الحسن رحمه الله أكثر بالثلاثة
(قوله وان كان من آياتهم الخ) الهدى بالسكون السيرة والطريقة واسنادا مالا يصل الى الفرع من قبيل
اسناد ما للسبب للمسيب فسقط ما قبل ان لاخذ بذهب الفاعل الحقيقي لم يعتد من ملا بساته في كتب
المعاني لكن صاحب الكشف اعتبره في هذا المقام أيضا وقد يجعل من اسناد فعل البعض الى الكل
بناء على كمال الاتحاد نحو قومي هم قتلوا أو مما أخر فيكون المراد بضمير سألو جميع أهل الكتاب لمدور
السؤال عن بعضهم واقترحوه بمعنى ابتدعوه واخترعوه (قوله أي أرنا زهرة جهرة) لما كانت الجهرة
صفة الرؤية كما في كتب اللغة لا الاراءه اقتضى ذلك تقدير ما ذكره وأشار الى أنه صفة مصدر رأى رؤية

لا قولاً جهرية وسؤالاً جهرية كقائل ويصح أن يكون حالاً من مفعول أرنأ الاول أى مجاهر بن ومعاينين
ولا وجه لما قيل أن تقديره بعدد عن الفهم والظاهر أنه مصدر الارادة في الحقيقة اتماماً لفظه بتقدير
ارادة عيان أو من غير لفظه أى رؤية عيان ويحتمل الحسابية من المفعول الثانى أى معاً على صيغة
المفعول ولا بدس فيه لاستلزام كل منهما ما لا آخر فلا يقال أنه يعين أنه حال من الثانى اقرب منه (قوله
نارجات من قبل السماء فأهلكتهم) اشار به الى أن أخذتهم مجاز عاذ كقولهم وذلك لا يقتضى الخرز
على الزمخشري لأنه ينكر الرؤية لأن انكار طاب الكفار لها في الدنيا تعسلاً لا يقتضى امتناعاً مطلقاً
وهو ظاهر (قوله والبيئات الخ) أى لا يصح ارادة التوراة لانها نزلت بعد ذلك كما سيأتى فالمراد
المعجزات أو الحجج الواضحة وقوله تسلطوا بالاشارة الى أنه مصدر وأن مبيناً أبان بعض ظهر وقوله مطل
بضم الميم وبكسر الطاء المهملة وتشديد اللام بمعنى مشرف قيل ان السلطان الميم كان قبل العفولان
قبول القتل كان قبة لهم ولا محذور فيه لأن الواو لا تقتضى الترتيب ولو فسر التسلط بما بعد العفولان
فهو هم حتى انتقادوا له ولم يتمكنوا من مخالفتهم لم يرد عليه شئ (قوله وقرأ أورش عن نافع لا تعدوا الخ)
يعنى بفتح العين وتشديد الدال وروى عن قالون تارة سكون العين سكونا محضاً وتارة اخفاء لفظة العين
فأما الاولى فأصلها تعدوا والقوله اعتمدوا منكم في السبت فانه يدل على أنه من الاعتداء وهو افتعال من
العدوان فأريد ادغام ثائه في الدال فقلت حركتها الى العين وقابت بالاولاد غمت وهذا واضح وأما
السكون فنسب لايراء التحويين للجمع بين ساكنين على غير حد هما والاختفاء والاختلاس أخف منه
وقرأ الاعشى تعدوا على الاصل (قوله على ذلك وهو قولهم سمعنا وأطعنا) في الكشف وقد أخذ منهم
الميثاق على ذلك وقولهم سمعنا وأطعنا ومعاهدتهم على أن يتوا عليه ثم نقضوه بعد قليل وقولهم
معطوف على الميثاق فيتحذف كلامه وكلام المصنف ولذا صرح به وما ل كلام المصنف يخالفه لانه جعل
الميثاق الغليظ معاهدتهم معاهدة مؤكدة على السمع والطاعة والمصنف رحمه الله جعله نفس قولهم
سمعنا وأطعنا لانه ميثاق ووجه كونه غليظاً قيل يؤخذ من تعبيره بالماضى وفيه تأمل (قوله نخافوا
ونقضوا الخ) يشير الى أن في الكلام مقدر أو أن الجار والجرور متعلق بمقدر وهو ما ذكره في الكشف
وما حريه للتأكد فان قلت بمتعلق الباء وما معنى التأكد قلت اتماماً لتعلق بمقدر وهو ما ذكره في الكشف
فبما نقضهم ميثاقهم فعلمناهم ما فعلنا وما أن تعلق بقوله حرمنا عليهم على أن قوله فبظلم من الذين هادوا
يدل من قوله فبما نقضهم ميثاقهم وأما التوكيد فعناء محقق أن العقاب أو تجريم الطيبات لم يكن الا
بنقض العهد وما عطف عليه وظاهره أن زيادة ما للتأكد وأن معنى التأكد الحصر وهو مشكل لأن
الحصر انما يفيد التقديم على العامل الملقوظ أو المقدر وكذا قيل في تأويله كما ترى نظيره أن في كلامه
تقدير ابغى وأما التوكيد والتقديم على العامل ولا يخفى أن عبارته هنا مناديه على خلافه والحق عندي
ابقاؤه على ظاهره وأن مراده أن ما حريه للتأكد كيد السبيية وأنه سبب قوى وقوته تفيد الحصر لانه
لا يخلو ما أن لا يكون له سبب آخر أو يكون وعلى الاول يتم المقصود وعلى الثانى فلا يخلو ما أن يكون
داخلاً فيه فكذلك أو خارجاً عنه منضم اليه فاما أن يكون له مدخل في السبيية أو لا فعلى الثانى لا حاجة
للضم وعلى الاول لا يكون قويا للاحتياج الى ما ضم اليه أو مستقلاً فيكون مثله في الاستقلال بالسبيية
وحينئذ لا يكون لجعل هذا سبباً قويا وجهه بحسب الظاهر ولا بدع في افادة التوكيد للحصر بمعونة المقام
فافهم فانه مما غفلوا عنه (قوله ويجوز أن تعلق بجزء من الخ) نزل قول الزمخشري أنه على هذا يكون قوله
فبظلم بلا ما قيل عليه أنه جعله بلا ولم يجعله معطوفاً على السبب الاول كما جازح اليه المصنف رحمه الله
لظهور أنه متعلق بقوله حرمنا على معنى السبيية ولا يتأتى ذلك بعد جعل المتعلق والسبب هو قوله فبما
نقضهم الا بأن يكون هو بلا كما في قولك يزيد بحسنه فتنت ومبناه على أن الفاء في فبظلم تكرار للقاء في فبما
نقضهم عطف على أخذنا منهم ميثاقاً غليظاً وجزء من مرادهم من ذلك ما لوجهات للعطف على بما نقضهم كقولات

(فأخذتهم -م الصاعقة) نارجات من قبل
السماء فأهلكتهم (بظلمهم) بسبب ظلمهم
وهو نقضهم وسؤالهم ما يستحيل في تلك الحال
التي كانوا عليها وذلك لا يقتضى امتناع
الرؤية مطلقاً (ثم اتخذوا العجل من بعد
ما جاءتهم البينات) هذه البينات الثانية التي
اقتربها أيضاً واتلهم والبيئات المعجزات ولا
يجوز جعلها على التوراة اذ لم تأت بهم بعد
(فغفونا عن ذلك وآتيناهم موسى سلطاناً مبيناً)
تسلطوا ظاهراً عليهم من أمرهم بأن يقتلوا
أنفسهم قربة عن اتخاذهم (ورفعنا فوقهم
الطور مبنياتهم) بسبب مبنياتهم لم يقبلوه
(وقتلهم ادخلوا الباب سجداً) على لسان
موسى والطور مطل عليهم (وقلنا لهم لا تعدوا
في السبت) على لسان داود عليه الصلاة
والسلام ويحتمل أن يراد على لسان
موسى وحده نطل الجبل عليهم فانه شرع
السبب ولكن كان الاعتداء فيه والمخبر به في
زمن داود عليه الصلاة والسلام وقرأ أورش
عن نافع لا تعدوا على أن أصله لا تعدوا
فأدغمت التاء في الدال وقرأ قالون باخفاء
حركة العين وتشديد الدال والنص عنه
بالاسكان (وأخذناهم ميثاقاً غليظاً) على
ذلك وهو قولهم سمعنا وأطعنا (فبما نقضهم
ميثاقهم) أى خالفوا ونقضوا ففعلناهم -م
ما فعلنا يتنضمهم وما حريه للتأكد كيدوا الياء
متعلقة بالفاء المحذوف ويجوز أن تعلق
بجزء من طيبات

يزيد بحسنه أو فحسنه فثبت أو تم بحسنه لم يحتاج الى جعله بدلا ولا يخفى أن هذا الابدال بعيد لفظا أطول
 الفصل ولكنه من ابدال الجار والمجرور مع حرف العطف أو الجزاء مع القطع بأن المعمول هو الجار
 والمجرور فقط ومعنى دلالاته على أن تحريم بعض الطيبات مسبب عن مثل هذه الجرائم العظيمة ومترب
 عليها وأيضاً قيل عليه أن المعطوف على السبب سبب فيلزم تأخر بعض أجزاء السبب الذي للتحريم عن
 التحريم فلا يكون سببا ولا جزءا بسبب الابتداء ويل بعد لأن قولهم على مريم بنتا عظيمة وقولهم أنا قلنا
 المسيح متأخر زمانا عن تحريم الطيبات فالأولى أن يقدر لعناهم كما ورد مصرحاً به وأما الجواب بأن الفاء
 تقارن البدل إذا طال الفصل كما ذكره الزجاج وغيره وأن دوام التحريم في كل زمان كما تدل عليه فتكلف
 لا داعي اليه (قوله فيكون التحريم بسبب النقض الخ) عدل عن قول الزمخشري فلا يكون التحريم الا
 بسبب النقض لما قيل عليه أن افادة هذا التركيب الحصر من كل لأن التركيب حينئذ من قبيل مررت
 يزيد وبعمرو ووقد اتفقوا على أنه لا يجوز في مثله قصد التخصيص وفيه بحث لأنه انما يتجه لو كان الحصر
 مأخوذاً من التقديم أمالو كان من التأخير كما سمعت فلا لأنه مثل انما يزيد مررت وبعمرو (قوله لا بما
 دل عليه قوله بل طبع الله الخ) حاصله كفاي الكشف أن الجار لا يتعلق بطبع ولا بما يؤمنون مقدراً
 هو نفسه أو ما يدل عليه بقرينة قوله بل طبع الله عليهم بكفرهم فلا يؤمنون وقوله مثل لا يؤمنون أي
 كما أنه لا يصح تعلقه بما دل عليه طبع لا يصح تعلقه بما دل عليه لا يؤمنون وهذا رد لابي البقاء وغيره
 من جوزه هذا وجهه أنه رد لقولهم قلوبنا غلف واضراب عنه فيكون متصلاً به معنى ومتعلقاً به وما هو
 متعلق بالمجرور لا يصح عمله في الجار لفظاً ومعنى وما لا بهل لا يفسر عاملاً لأن المفسر قائم مقام المفسر فلا
 يجوز مثل يزيد المار على أن المار عامل في يزيد أو مفسر عام له وهذا معنى قوله من صلة وقوله صلة
 مضاف الى وقولهم اذ المراد به لفظه واغماره بالواو لدفع اللبس لأنه لو حال من صلة قولهم لتوهم أنه صلة
 ما قالوه كما هو المتبادر لا هذا اللفظ فلا غبار فيه ولا يرد عليه أن قوله وقولهم مضاف اليه صلة فكان
 الأولى من صلة قواهم بدون واو وأنه يقتضي أن الجار معمول فالأولى فلا يتعلق به جاره وضمير جاره
 للمجرور وهو قواهم قال التحريم هذا التقدير لا يصح لتوقفه على أن يكون بل طبع الله متعلقاً بذلك
 المحذوف عطفاً عليه بمعنى بل طبع الله عليها بنفس كفرهم فكيف اذا انضم اليه النقض والقتل
 ليكون قرينة على ذلك المحذوف لكن ليس الامر كذلك لأنه متعلق بقولهم قلوبنا غلف رذاله وانكاراً
 كما يفصح عنه قوله تعالى وقالوا قلوبنا غلف بل لعنهم الله بكفرهم فلا يكون متعلقاً بذلك المحذوف ولا
 دليل عليه بل استظهرنا نظراً الى قواهم قلوبنا غلف عطفاً على مقدراً لم يخلق قلوبهم غلفاً بل طبع
 الله عليها ولا في بيان هذا كلام مختل في بيان هذا الوجه تركه خوف الاطالة بغير طائل (قوله أو بما
 جاء في كتابهم) التحريفه وانكاره وعدم العمل به (قوله أو عيسى للعلوم أو في أكنة الخ) أي هو اما جمع
 غلاف بمعنى الظرف وأصله غلاف بضمين تخفيف أي هي أو عيسى للعلم في غيبة بما فيها عن غيره أو جمع
 أغلف كقولهم سيف أغلف أي في غلاف فيكون كقوله وقالوا قلوبنا في أكنة مما تدعونا اليه لانعمه ولا
 نسمعه للحجاب المانع من وصوله اليه اخلقة (قوله فجعلها محجوبة عن العلم أو خذلها الخ) الوجه
 الأول ناظر الى تفسير الغلف الأول أي قالوا قلوبنا ملوأة بالعلم فأبطله بأنهم مطبوع عليها أي محجوبة
 عن العلم لم يصل اليها شيء منه كالبيت المقل المتخوم عليه والشاري الى الثاني لانهم قالوا انها في
 أكنة وحجب خلقية فلا جرم لناسي عدم قبول الحق فأضرب عنه بأنه ليس أمر اخلقي بل كسبي
 لانهم بسبب كفرهم خذلهم الله ومنعهم مما ذكر فلا يسدرون وقتلهم الانبياء بغير حق مرتبة بقرينة
 (قوله الا قليلا منهم الخ) قيل في رده هذا الوجه قليلا صفة مصدر أو زمان محذوف أي الايماننا
 أو زمانا قليلا ولا يجوز نفيه على الاستثناء من فاعل يؤمنون أي الا قليلا منهم فانهم يؤمنون لان ضمير
 لا يؤمنون عائد على المطبوع على قلوبهم ومن طبع على قلبه بالكفر لا يقع منه ايمان والجواب

فيكون التحريم بسبب النقض وما
 عطف عليه الى قوله فبطل لا بما دل
 عليه قوله بل طبع الله عليهم امثل لا يؤمنون
 لانه رد لقواهم قلوبنا غلف فيكون من
 صلة وقولهم المعطوف على المجرور فلا
 يعمل في جاره (وكفرهم بآيات الله)
 بالقرآن أو بما جاء في كتابهم (وقتلهم الانبياء)
 بغير حق وقولهم قلوبنا غلف (أو عيسى للعلوم
 أو في أكنة مما تدعونا اليه (بل طبع الله
 عليها بكفرهم) فجعلها محجوبة عن العلم
 أو خذلها ومنعها التوفيق للتدبر في الآيات
 والتذكير في المواعظ (فلا يؤمنون
 الا قليلا) منهم كعبداً الله بن سلام

او اياها فليلاذ لا عبرة له لقصة (وبكفرهم) يعيسى عليه الصلاة والسلام وهو معطوف على بكفرهم لانه من اسباب الطبع او على قوله فيما تفهم ويجوز
أن يعطف مجموع هذا وما عطف عليه على مجموع ما قبله ويكون تكرير ذلك الكفر ايذا بانكر كفرهم فانهم كفر يعيسى ثم يعيسى ثم محمد عليهم الصلاة
والسلام (وقولهم على مريم بنينا عظيما) ١٩٨ يعني نسبتها الى الزنا (وقولهم انا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله) أي بزعمهم ويتحمل

أهم قالوا استهزاء وتظاهرة أن رسولكم الذي
أرسل اليكم مجنون وأن يكون استهزاء فمن
الله سبحانه وتعالى مدحه أو وضعا لذلك
الحسن مكان ذكرهم القبيح (وما قتلوه وما
صلبوه ولكن شبه لهم) روى أن رهطاً من
اليهود سبوه وأتته فدعا عليهم فقتلهم الله
تعالى قردة فخنزير فاجتمعت اليهود على قتله
فأخبره الله تعالى بأنه رفعه الى السماء فقال
لا يصحبه أبوكم يرضى أن يلقى عليه شبه
فيقتل ويصلب ويدخل الجنة فقام رجل
متم قالني الله عليه شبه فقتل وصلب وقيل
كل رجل بلا شفقة فخرج ليدل عليه فأتى الله
عليه شبه فاخذ وصلب وقتل وقيل دخل
طبقات نوس اليهودى بنينا كان هوفيه فلم يجده
والتي الله عليه شبه فلما خرج ظن أنه عيسى
فأخذ وصلب وأمثال ذلك من الخوارق
التي لا تستبعد في زمان النبوة وانما ذكروا الله
سبحانه وتعالى بمادله عليه الكلام من
براهنتهم على الله سبحانه وتعالى وقصد لهم
قتل نبيه المزمع بالجزات القاهرة ونجيتهم
به لا بقولهم هذا على حسب حسابهم وشبه
مسند الى الجار والمجرور وكأنه قيل ولكن
وقع لهم التشبيه بين عيسى والقتول أوفى
الامر على قول من قال لم يقتل أحد ولكن
أرجف بقتله فشاخ بين الناس أو الى ضمير
المقتول لدلالة ما قلنا على أن تم قبلا
(وان الذين اختلفوا فيه) في شأن عيسى عليه
الصلاة والسلام فانه لما وقعت تلك الواقعة
اختلف الناس فقال بعض اليهود انه كان
كاذبا قتلناه سحقا وتردد آخرون فقال بعضهم
ان كان هذا عيسى فأين صاحبنا وقال بعضهم
الوجه وجه عيسى والدين دين صاحبنا وقال
من سمع منه ان الله سبحانه وتعالى رفعه الى
السماء انه رفع الى السماء وقال بعضهم صلب
الناسوت وصعد اللاهوت (لكن شك منه)
لكن ترددوا الشك كما يطلق على ما يترجح أحد
خارفيه يطلق على مطلق التردد وعلى ما قبل
الفعل ولذلك أكد بقوله (ما لهم به من علم الا

أن المراد بجماعة الاسناد الى الكل ما هو للبعض باعتبار الاكثر تأمل أو المراد بالايان القليل التصديق
ببعضه كنبوة موسى صلى الله عليه وسلم وهو لا يفيد لان الكفر بالبعض كفر بالكل كما مر (قوله وهو
معطوف على بكفرهم لانه من اسباب الطبع) دفع لما يتوهم من أنه من عطف الشيء على نفسه ولا
فائدة فيه بوجوه منها أنه ان عطف على بكفرهم الذي قبله وهو مطلق وهذا كفر يعيسى فهو اشارة الى
أن الكفر المطلق سبب للطبع كالمخصوص فلذا عطف للايدان بصلاحيته كل منهما للشيئية وان عطف
على فيما تفهم قطاهروا ان عطف مجموع هذا وما بعده على مجموع ما قبله لا يلزم المحذور وايضا المغاربة
المجموع للمجموع وان لم يفسر بعض أجزائه بعضا لان النظر الى المجموع كقوله هو الاول والاخر
والظاهر والباطن أو بغير التغيرات ما كفر واية في المواضع الثلاثة وضح أيضا عطف هذا المجموع على
قوله بكفرهم ذكره الامام وجميع المحققين (قوله أي بزعمهم الخ) لما كان القائلون اليهود وهم لا يقرون
برسالة عيسى صلى الله عليه وسلم أو بأن تسميته رسولا بناء على قوله وان لم يعتقدوه أو هو استهزاء
وتهمكم ومثله باطلاق الرسول وكونه أرسل في الآية الاخرى أو أنهم لم يصفوه بذلك بل بغيره من صفات
الذم فغير في الحكاية فيكون من الحكاية لامن المحكي أو هو كلام مستأنف معترض في البين لمدحه أي هو
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله روى أن رهطاً من اليهود الخ) أخرجه التفسير عن ابن عباس رضى
الله عنهما والقضاء الشبهة أن يجعله أنه في صورته متملا كقتل جبريل عليه الصلاة والسلام بصورة دحية
رضي الله عنه وقوله فقام رجل منهم أي من أصحابه وقيل ذلك وقوله وقيل كان رجلا أي كان الملقى عليه
الشبه أو المقتول رجلا يتناقض عيسى صلى الله عليه وسلم ووقع في بعض نسخ الكشف كان رجلا بالرفع
وهي أظهر من الاولى لاحتياجها للتأويل وأمثال ذلك مبتدأ من الخوارق خبره (قوله طبقات نوس)
اسم عبراني بطاين مفتوحين مهملة بين يمين مامثلة فتحية ساكنة ثم ألف ونون مضمومة تاء او مسين
مهملة وفي نسخة طبقات نوس بطاين ومنمثلة فتحية (قوله وانما ذكروا الله الخ) أي انه اذا أتى عليه
الشبه كان عندهم وفي مبلغ علمهم عيسى عليه الصلاة والسلام فاذا كروه ليس كذا ياذم به لانه على
مبلغ علمهم فذمهم ليس بذلك بل بما تفهمه بما ذكر (قوله وشبهه مسند الى الجار والمجرور الخ) ان
أسند الفعل للجار والمجرور فالمراد وقع لهم تشبيه بين عيسى صلى الله عليه وسلم ومن صلب أو هو
مسند لضمير المقتول الذي دل عليه انا قتلنا أي شبه لهم من قتلوه بعيسى أو الضمير للامر وشبهه من
الشبهة أي التباس عليهم الامر ومن فسره بهذا بناء على أنه لم يقع قتل ولا صلب أصلا وانما وقع ارجاف
وأكاذيب وليس المسند اليه ضمير المسيح صلى الله عليه وسلم لانه مشبه به لا مشبه والارجاف أصل
معناه الاضطراب ثم شاع فيما شاع من الكذب ونم بالقبح اسم اشارة وترسم بالها (قوله في شأن عيسى
عليه الصلاة والسلام الخ) بيان للمعنى لان الاختلاف ليس في ذاته بل في أمره وقوله فقتلناه حقلا بنا في
مأسي أي من الشك لانه بمعنى التردد الواقع فيما بينهم لان كل أحد منهم شاك وكذا قول من سمع منه أنه
يرفع والظاهر أن هؤلاء ليسوا من اليهود (قوله صلب الناسوت وصعد اللاهوت) هؤلاء الحلولية
منهم القائلون بأن الله حل فيه وحين صلب ان فصل عنه وبقي جسمه قال الواحدى في شرح ديوان
المتنبي يقولون لله لاهوت وللانسان ناسوت وهي لغة عبرانية تكلمت بها العرب قديما انتهى (قوله
والشك كما يطلق الخ) أصل الشك أن يستعمل في تساوى الطرفين وقد يستعمل في لازم عناه وهو التردد
مطلقا وان ترجح أحد طرفيه وهو المراد هنا ولذا أكد ببنى العلم الناسوت لذلك أيضا بقوله ما لهم به
من علم الخ (قوله استهزاء منقطع الخ) لان الظن المتبع ليس من العلم في شيء فان فسر العلم بما ذكره
كان منملا لكنه خلاف المشهور ولذا أخرجه عن ذهب الى اتصاله ابن عطية رحمه الله وأما ما قبل ان
اتباع الظن ليس من العلم قطعا فلا يتصور اتصاله فعلم مما تردد فله لان من قال به جعله بمعنى الظن المتبع
وفي ضمير قتلوه وجوه فالظاهر أنه لم يعيسى عليه الصلاة والسلام والمعنى ما قتلوه قتلا يقينا فيقينا مضافة

اتباع الظن استهزاء منقطع أي اكتمت تبعون الظن ويجوز أن يفسر الشك بالجهل والعلم بالاعتقاد الذي يمكن اليه النفس بزما كان
أو غيره فيحصل الاستهزاء (وما قتلوه يقينا) قتلا يقينا كالأدوية يقينين وقيل معناه ما علموه يقينا كقول الشاعر

مصدر محذوف أو حال بتأويله بمسئمة بين ولا يرد عليه أن نفي القتل المتيقن يقتضي ثبوت القتل المشكوك لانه لنفي القيد والمقيد أو لنفي القيد ولا مانع من أنه قتل في ظنهم فإنه يقتضي أنه ليس في نفس الامر كذلك وقبل هو راجع الى العلم واليه ذهب الفراء وابن قتيبة أي وما قبلوا العلم يقينا من قولهم قتل العلم والرأي وقتلت كذا علما وهو مجاز كافي الاساس ويقال خيره علما أيضا ومنه نحرير الجاذق وقال الاصمعي نحرير بكلمة مولدة وردت الجواليقي وقال ورد في الشعر القديم كقوله يوم لا ينفع الرواغ ولا يفك * دم الا المشيع النحرير

وهي مشقة من النحر كأنه نحر الامور بانقائه كما يقال قتله خبرا قال

قتلني الايام حين قتلها * خبرا فابصر قاتلا مقتولا

لان من قتل فقد استعملى وغلب ونصرت وقبل العلاقة التطهير بنفي الدماء والطوبى وهو بعد وقال الرضى في بحث المربكات النحر يكون بمعنى الاظهار لان النحر ينضمه ومنه قتله خبرا وقوله لم العالم نحرير لان القتل والنحر ينضم اظهار ما في باطن الحيوان وقبل الضمير لظن أي وما قطعوا الظن يقينا وهذا منقول عن ابن عباس رضى الله عنهما والسدي وقيل انه متعلق بما بعده أي بل رفعه الله رفعا يقينا ورد بأن ما بعد بل لا يتقدم عليها والبيت المذكور لم أر من عزاه وبقينا بنضمين بمعنى يقينا (قوله أي وما من أهل الكتاب أحد الا يؤمن به الخ) ان هنا نافية بمعنى ما وفي الجار والمجرور وجهان أحدهما أنه صفة لمبتدأ محذوف والقسم مع جوابه خبر ولا ير عليه أن القسم انشاء لان المقصود بالخبر جوابه وهو خبر مؤكد بالقسم ولا ينافية كون جواب القسم لا محله لانه لا محله لمن حيث كونه جوابا فلا يتنع كونه له محل باعتبار آخر لو سلم أن الخبر ليس هو المجموع والتقدير وما أحد من أهل الكتاب الا والله يؤمن به فهو كقوله وما من الا له مقام معلوم ورج هذا الوجه والثاني واليه ذهب الزمخشري وأبو البقاء والمصنف رحمه الله أن جملة القسم صفة موصوف محذوف تقديره وأن من أهل الكتاب أحد الا يؤمن به وقيل عليه ان الصواب هو الوجه الاول لانه لا ينظم من أحد الجار والمجرور راسخا لانه لا يقيد وكونه لا فائدة فيه ليس بشئ اذ معناه كل رجل يؤمن به قبل موته من أهل الكتاب نعم معناه على الوجه الآخر كل رجل من أهل الكتاب يؤمن به قبل موته والظاهر أنه هو المقصود وأنه أتم فائدة والاستثناء مفرغ من أعم الاوصاف (قوله ويعود اليه الضمير الثاني الخ) أي الى أحد وتزهد روحه بمعنى تخرج وقال الراغب زهوف الروح خروجها أسفا على شئ وبؤيد كون الضمير لا أحد الذي يكون للجمع وغيره كما مر أنه قرئ ليؤمنن بضم النون وأصله يؤمنون وضمير الجمع لا يعود لعيسى عليه الصلاة والسلام ظاهرا ومعاجلة الايمان مبادرته وهو الصحيح وفي نسخة معاجلة الايمان أي جبر أنفسهم عليه وتزهد في الحق والمراد بالاضطرار ايمان الناس والالغاء وهو لا يفيد لانه ملحق بالبرزخ فيكشف لكل الحق ويظهر له حتى يؤمن به كما هو حقه وقصة الحجاج واستشكاله هذه الآية بمن شاهد منهم يقتل ويحرق ونحوه ولا يقر بذلك مفصلة في الكشف وقد رأيت على قراءة الجمع ولم يقدر جمع صريح الشيعه في الاستثناء ملفوظا مراد به الجمع لاجل الاحتمال في القراءة الاخرى ان قلنا بجواز تخالف القراءتين معنى والا فقهه نظروا رجوع الضمير الى عدم قتله خلاف الظاهر وان قيل به (قوله روى أنه عليه الصلاة والسلام ينزل الخ) هذا الحديث رواه أبو داود وابن حبان عن أبي هريرة رضى الله عنه دون قوله فلا يبقى أحد من أهل الكتاب الخ وروى هذه الزيادة ابن جرير وصححه الحاكم عن ابن عباس رضى الله عنهما موثقا وكونه يمكث أربعين سنة استشكله الحافظ عماد الدين بن كثير رحمه الله بأنه ثبت في صحيح مسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه يمكث في الارض سبع سنين وجمع بين الروايتين بأن رواية مسلم لبيان مدة مكثه بعد نزوله من السماء والرواية الاخرى لبيان مجموع اقامته قبل الرفع وبعده فإنه رفع وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة فاذا نزل مكث سبع سنين فيكون مدة لبثه في الدنيا أربعين

كذلك الشخص بعينه العالمات بها وقد قتلت بعلى ذلكم بقنا من قولهم قتلت الشيء علما ونحوه علما اذا تباعح علمك فيه (بل رفعه الله اليه) رد وانكار قتله واثبات لرفعه (وكان الله عزيزا) لا يغلب على ما يريد (حكيم) فيما يدبر لعبسى عليه الصلاة والسلام لا يعبت (وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته) أي وما من أهل الكتاب أحد الا ليؤمنن به قبل موته ليؤمنن جهلة قسمية وقعت صفة لاحد ويعود اليه الضمير الثاني والاول لعيسى عليه الصلاة والسلام والمعنى ما من اليهود والنصارى أحد الا ليؤمنن بأن عيسى عبد الله ورسوله قبل أن يموت ولو حين أن تزهد روحه ولا يتنعه ايمانه وبؤيد ذلك أنه قرئ الا ليؤمنن به قبل موته بضم النون لان أحد في معنى الجمع وهذا كالوعد لهم والتحريض على معاجلة الايمان به قبل أن يضفروا اليه ولم ينفعهم ايمانهم وقيل الضمير ان لعيسى عليه أفضل الصلاة والسلام والمعنى أنه اذا نزل من السماء آمن به أهل الملل جميعا وروى أنه عليه الصلاة والسلام ينزل من السماء حين يخرج الدجال فيهلكه ولا يبقى أحد من أهل الكتاب الا ليؤمنن به حتى تكون الملة واحدة وهي ملة الاسلام وتقع الامنة حتى ترزع الاسود مع الابل والنور مع البقر والذئب مع الغنم وتلعب الصبيان بالحبات ويلبث في الارض أربعين سنة ثم يتوفى ويصلى عليه المسلمون ويدفونونه

سنة وانظروا مسلم يبعث الله عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام فيطلبه فيهلك أي الدجال ثم يلبث الناس بعده سبع سنين ليس بين اثنين عداوة قال البيهقي ويحتمل أيضا قوله ثم يلبث الناس بعده أي بعد موته فلا تكون هذه الرواية مخالفة للرواية الاولى ويرجح هذا الجمع على الاول بأن الرواية ليست نصفا بلت عيسى صلى الله عليه وسلم وتلك نص فيها وقوله بعده وثم صريح فيه والرواية الاولى مشهورة مروية من طرق كثيرة ولم يخالفها غير رواية مسلم فينبغي تأويلها ثم اختلف في محل دفنه عليه الصلاة والسلام فقيل يدفن في حجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأن محله فيها معتدله وورد فيه أثر وقيل في بيت المقدس وقوله ويوم القيامة الخ يدل على جواز تقدم خبر كان عليه مطلقا وإذا كان ظرفا لأن المعمول انما يتقدم حيث يصح تقديم عامله والضمير في يكون لعيسى عليه الصلاة والسلام وقيل لمحمد صلى الله عليه وسلم وهو خلاف الظاهر ولذا لم يذكره المصنف رحمه الله (قوله فبأى ظلم الخ) أخذ التعميم من التسوين وليس مراده أن له صفة محذوفة كما قيل وتزلز كالحصر لما مر وقوله وعلى الذين هادوا الخ المحترم هو ما سيأتي في الانعام مفصلا فان قيل التحريم كان في التوراة ولم يكن حينئذ كفر بعيسى ومحمد عليه ما الصلاة والسلام وصد عن سبيل الله قبل المراد استمرار التحريم وجعل الزمخشري الصدوق والا كل ونحوهما ما يانا لا ظلم قال التحريم رحمه الله هو دفع ما يقال ان العطف على المعمول المتقدم ينافي الحصر مثل مررت بزيدا بهم وروى من جعل الظلم بعنايه كما في قوله تعالى ذلك جزئناهم بغيرهم وجعل بصددهم متعلقا بمفعول فلا إشكال عليه (قلت) ومنه يعلم تخصيص ما ذكره أهل المعاني من أنه منافي للحصر بالاتفاق اذا المراد ان لم يكن الحصر مستقدا من غير التقديم ولم يكن الثاني يانا لا قول كما اذا قلت بذنب ضربت زيدا وسواء أذنبه أي لا يغير ذنب فافهمه فانه من النفائس (قوله ناسا كثيرا) أي هو صفة مفعول صدم مقدرا أو صفة مفعول مطلق فينتصب على المصدرية وقيل انه منصوب على الظرفية أي زمانا كثيرا وانما لم تعد الباء في أخذهم ونحوه وأعيدت في غيره لانه فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس معمولا للمعطوف عليه وحيث فصل بمعمول لم تعد وجعله وقد نهى واحالية ووجه الدلالة على أن النهي للتحريم أنه تعالى توعد على مخالفته وهو ظاهر (قوله نصب على المدح ان جعل يؤمنون الخ) كما مر وقد جوز قه أن تكون جملة حالمة أيضا وليست مؤكدة لتقيدها بقيد ليس في الاول ولعدم دلالة على الرسوخ في العلم واليه أشار بقوله ان جعل الخ وقد أشكل هذا على من قال لا وجه لتقيد النص بذلك الجملة فانه منصوب على المدح مطلقا وخطب بعضهم في توجيهه وما ذكره المصنف رحمه الله بعينه كلام الكسائي قال مكى من جعل نصب المقيمين على المدح جعل خبرا لا يخفى يؤمنون فان جعل الخبر أولئك سنوتهم لم يجوز نصب المقيمين على المدح لانه لا يكون الا بعد تمام الكلام لكن قال النيد اوردى رحمه الله طعن الكسائي في القول بالنصب على المدح بأنه يكون بعد تمام الكلام وهذا ليس كذلك لأن الخبر أولئك والجواب أن الخبر يؤمنون ولو سلم فالدليل على أنه لا يجوز الاعتراض بين المبتدأ وخبره ولما رأى الزمخشري ما فيه لم يصرح بما ذكره المصنف رحمه الله وكان وجه ما ذكره أنه أن القطع في العطف في قوة الاتباع لانه الأصل فيه ومقتضى العطف على المبتدأ أن يكون الخبر المذکور بعده لا مبتدأ أو ما عطف عليه وكذا الضمير العائد فيه وبعد الاخبار عنه لا يصح قطعه لكن حكى ابن عطية رحمه الله عن قوم منزع نصبه على القطع من أجل حرف العطف والقطع لا يكون في العطف انما ذلك في النعوت ولما استدلت النحاة رحمه الله بقوله

(ويوم القيمة يكون عليهم شهيدا) فيشهد على اليهود بالكذب وعلى النصارى بأنهم دعوا ابن الله (فبظلم من الذين هادوا) أي فبأى ظلم منهم (حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) يعني ما ذكره في قوله وعلى الذين هادوا حرمنا (وبصددهم عن سبيل الله كثيرا) ناسا كثيرا (وأخذهم الربوا وقد نهوا عنه) أو صدأ كثيرا (وأخذهم الربوا وقد نهوا عنه) كان الربا محظرا عليهم كما هو محظور علينا وفيه دليل على دلالة النهي على التحريم (وأكلهم أموال الناس بالباطل) بالرشوة وسائر الوجوه المحترمة (وأعند الكافرين منهم عذابا أليما) دون من تاب وآمن (لكن الراضون في العلم منهم) أي من عبد الله بن سلام وأصحابه (والمؤمنون) أي منهم أو من المهاجرين والانصار (يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك) خبر المبتدأ (والمقيمون الصلوة) نصب على المدح ان جعل يؤمنون الخ لا وثائق

لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداوة وآفة الجزر

النارين بكل معتك * والطيبون معاقدا لآزر

على جوارز القطع فرق هذا القائل بأن البيت لا عطف فيه لانه قطع فيه النارين فنصب والطيبون

فرجع على قوله قوي ولا وجه للفرق مع ما أنشد سيدي به القطع مع حرف العطف من قوله
ويأوى الى نسوة عطل * وشعنا مراضيع مثل السعالى

فنصب شعنا وهو معطوف وقد تقدم لنا كلام في هذا في سورة البقرة ولعل القطع ليس مثل الاعتراض
من كل الوجوه لما فيه من ملاحظة التبعية فلا يرد ما ذكره النيسابورى وجه الله وبعد كل كلام لما
ذكره المصنف رحمه الله قاله الساف فالهذه فيه عليهم فليحذر (قوله أو عطف على ما أنزل البك الخ)
هذا وجه آخر في أعرابه وهو أنه مجرور معطوف على ما أنزل والمعنى يؤمنون بالمقيمين والمراد بالمقيمين
حينئذ الانبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم قبل وليس المراد بأقامة الصلاة على هذا أداؤها
بل أظهرها بين الناس وتشرعها وقيل المراد بالمقيمين الملائكة لقوله بسجود الليل والنهار لا يفترون
وقيل المسلمون بتقدمهم أى وبدن المقيمين وفيه أقوال أخر فقيل معطوف على ضمير منهم وقيل
ضمير البك أو ضمير قبلك وهذا أبعدهما وفي الكشف ولا يلتفت الى ما زعموا من وقوعه لخسافى خط
المصنف وربما التفت اليه من لم يتطرق الى الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب فيما لهم من النصب على
الاختصاص من الافتتان ونحوه عليه أن السابقين الاولين الذين مثلهم في الثوراة ومثلهم في الانجيل
كانوا أنفذهمة في الغيرة على الاسلام وذب المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثلثة يسدتها من
بعدهم ونحو قايروهم من يلحق بهم اهـ وقيل عليه لا كلام في نقل النظم تواترا فلا يجوز اللحن فيه أصلا
وهل يمكن أن يقع في الخط لمن بأن يكتب المقيمين بصورة المقيمين بناء على عدم تواتر صورة الكتابة
وماروى عن عثمان وعائشة رضى الله تعالى عنهما أنها قالان في المصحف لخسافى ستقيم العرب بالسنتها
على تقدير صحة الرواية يحمل على اللحن في الخط لكن الحق في هذه الرواية واليه أشار بقوله ان السابقين
الخ (أقول) هذا إشارة الى ما نقله الشاطبي رحمه الله تعالى في الراية وبينه شراحه وعلماؤه الرسم العثماني
بسنده متصل الى عثمان رضى الله تعالى عنه أنه لما فرغ من المصحف أتى به اليه فقال قد أحسنتم وأجملتم
أرى شيئا من لحن ستقيم العرب بالسنتها ولو كان الملمى من هذيل والكاتب من قريش لم يوجد فيه هذا
قال السخاوى وهو ضيف والاسناد فيه اضطراب وانقطاع لان عثمان رضى الله تعالى عنه جعل
لناسا ما ما يقدون به فكيف يرى فيه لخسافى تركه لتقييم العرب بالسنتها وقد كتب مصاحف سبعة
وليس فيها اختلاف قط الا فيما هو من وجوه القراءات واذا لم يبقه هو ومن باشر الجمع كيف يقيم غيرهم
وتأول قوم اللحن في كلامه على تقدير صحته عنه بأن المراد الرمز والاياء كما في قوله

منطق راجع وتلحن أحبا * فإخبار الكلام ما كان لحن

أى المراد به الرمز بحذف بعض الحروف خطأ كآلف الصابر بن محمدا يعرفه القراء اذا رأوه وكذا
زيادة بعض الحروف والوجوه المذكورة في الرفع وما عطف عليه ظاهرة وعلى عطفه على ضمير يؤمنون
تقدمه المؤمنون يؤمنون هم والمقيمون الصلاة لا يؤمنون المقيمون حتى لا يصح الاخبار كما توهم
الا أنه لا يخفى أن غيره أولى منه وأقدم * (تنبيه) قد نخلص القول وتبعنا كلامهم ما بين
معسول ومعسول فإلى ذلك الى أن قول عثمان فيه مذهبان أحدهما أن المراد باللحن ما خالف
الظاهر وهو موافق له حقيقة لبشمل الوجوه تقدمه دبرا واحتمالا وهذا ما ذهب اليه الداني ونابيه كثير
والرواية فيه صحيحة والثاني ما ذهب اليه ابن التيسارى من أن اللحن على ظاهره وأن الرواية غير
صحيحة (قوله قد قدم عليه الايمان بالانبياء والكتب الخ) الايمان بالانبياء عليهم الصلاة
والسلام معلوم من الايمان بما أنزل اليهم والايمان بالكتب مصرح به وما يصحدها إقامة الصلاة
وايتاء الزكاة وقوله لانه المقصود أى لان الايمان بالانبياء عليهم الصلاة والسلام وما معهم هو المقصود
في هذا المقام لانه لبيان حال أهل الكتاب وارشادهم وهم كانوا يؤمنون ببعض ذلك ويتركون
بعضه فبين لهم ما يلزمهم ويجب عليهم وأما الايمان بالله واليوم الآخر فهم قائلون به ظاهرا كما مر

أو عطف على ما أنزل البك والمراد بهم الانبياء
عليهم الصلاة والسلام أى يؤمنون
بالكتب والانبياء وقرأنا نافع بالرفع
عطف على الرامخون أو على الضمير في يؤمنون
أو على أنه مبتدأ والخبر أولت سنوتهم
(والمؤمنون الزكاة) رفعه لاحد الاوجه
المذكورة (والمؤمنون بالله واليوم الآخر)
قد علم عليه الايمان بالانبياء والكتب وما
يصحده من اتباع الشرائع لانه المقصود
بالآية

(أو تلك منوتهم أجزا عظيما) على جمهم بين
 الايمان الصحيح والعمل الصالح وقرأ حجة
 سيوتهم بالياء (أنا وأوحينا اليك كما أوحينا إلى
 فوح والنبيين من بعده) جواب لاهل الكتاب
 عن اقتراحهم أن ينزل عليهم كتابا من السماء
 واحتجاج عليهم بأن أمره في الوحي كسائر
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام (وأوحينا
 إلى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب
 والاسباط وعيسى وأيوب ويونس وهرون
 وسليمان) خصهم بالذكور مع اشتغال النبيين
 عليهم تعظيما لهم فان ابراهيم أول أولي العزم
 منهم وعيسى آخرهم والباقيين أشرف
 الانبياء ومشاهيرهم (وأتينا داود ذبوراً)
 وقرأ حزمة ذبوراً بالضم وهو جمع ذرير يعني
 حنوزور (ورسلنا) نصب بضم نون دل عليه أوحينا
 اليك كارسلنا أو فسرهم (قد قصصناهم
 عليك من قبل) أي من قبل هذه السورة أو
 اليوم (ورسلناهم قصصهم عليك وكلم الله
 موسى تكليماً) وهو منتهى مراتب الوحي
 خص به موسى من بينهم وقد فضل الله محمداً
 صلى الله عليه وسلم بأن أعطاه مثل ما أعطى
 كل واحد منهم (رسلاً مبشرين ومنذرين)
 نصب على المدح أو بالضم أرسلنا أو
 على الحال ويكون رسلاً موطئاً لما بعده
 كقولك مررت بزيد رجلاً صالحاً (لئلا يكون
 للناس على الله حجة بعد الرسل) فيقولوا لولا
 أرسلت إلينا رسلاً لا فينبهنا ويعلمنا ما لم نكن
 نعلم وفيه تنبيه على أن بعثة الانبياء عليهم
 الصلاة والسلام إلى الناس ضرورة لقصور
 السبل عن ادراك جزئيات المصالح والالاف
 عن ادراك كلياتها واللام متعلقة بأرسلنا
 أو بقوله مبشرين ومنذرين وحجة اسم كان
 وخبره للناس أو على الله والآخر حال ولا
 يجوز تعلقه بحجة لانه مصدر ويحذف له
 أوصافه (وكان الله عزيزاً) لا يظلم فيما يريد
 (حكماً) فيما دبر من أمر النبوة
 وخص كل شيء بنوع من الوحي والاعجاز
 (لكن الله يشهد) استدلنا عن مفهوم

تحقيقه في أول البقرة وقيل انه تصريح بما علم ضمناً للتأكيـد وقيل نعميم بعد التخصيص لأن الايمان
 بالله واليوم الآخر عبارة عن جميع ما يجب الايمان به وجمهم بين الايمان الصحيح والعمل الصالح
 مأخوذ مما تقدمه وفي هذا كلام تقدم في سورة البقرة فانظره (قوله جواب لاهل الكتاب الخ) قد
 مرتفصه فلا خفاء في كلامه كانوا هم ومن قال انه تمليل لقوله الراسخون في العلم فقد أبعد المرعى ولم
 يدرك هذا التفسير هو المأثور وبد أن يوحى تهديد لهم لانه أول نبي عوقب قومه لانه أول من شرع كما توتهم
 وظاهره يدل على أن من قبل نوح لم يكن يوحي له كما أوحى لنبينا صلى الله عليه وسلم لانه غير موسى
 اليه أصلاً كما قيل (قوله خصهم بالذكور الخ) ان أراد بالتخصيص ذكرهم لم يرد عليه شيء والاورد عليه
 ان الاسباط ليسوا كذلك لكن الامر فيه سهل (قوله وقرأ حزمة ذبوراً بالضم الخ) والجمع هو على قصصها
 والضم على أنه جمع ذرير بكسر فسكون صفة يعنى من ذبوراً مذكوب أو ذرير بالفتح والسكون كقلس
 وفلس كما في الدر المنصور وعبارة المصنف تحتها ما وقيل انه مفرد كقوله وقيل انه جمع ذبوراً على
 حذف الزوائد (قوله نصب بعضهم) أي أرسلنا رسلاً وكذا رسلاً الاتي والقرينة عليه قوله أوحينا
 لاستلزامه الارسل أو قصصنا الا انه منصوب بقصصنا بحذف مضاف أي قصصنا أخبار رسل وفيه
 وجوه آخر وقوله من قبل هذه السورة إشارة إلى المضاف المنوي وهو ظاهر (قوله وهو منتهى
 مراتب الوحي الخ) أي الكلام بالذات أشرف أنواعه وأعلاها وقد وقع للنبي صلى الله عليه وسلم في
 الاسراء مع زيادة رفعة وما من معجزة لنبي من الانبياء الا وليننا صلى الله عليه وسلم مثلها كما تصدى
 لبيانه به بعض أهل الاترع زيادة له شرفه الله تعالى وتعالى كما صدموا كذا قالوا انه رافع للعجاز
 وفيه نظر لانه مؤكد للفعل فيرفع الجواز عنه وأما رفعه الجواز عن الاستناد بأن يكون المكلم رسلاً من
 الملائكة كما يقال قال الخليفة كذا اذا قاله وزيره فلامع أنه كذا الفعل والمراد به معنى مجازي كقول
 هند بنت النعمان في زوجه روح بن زباع وزير عبد الملك بن مروان

بكي الخ من روح وأنكر جده • وبعت عجباً من جذام المطارف

أي بكي الخ من إسمه لانه ليس من أهله ولذلك صرخت المطارف من ابس جذام لها وهي قبيلة روح
 فأكدت عجباً بجميع ما مع أنه مجاز لأن الشيا لا تعجب والقراءة المشهورة رفع الجلالة الشريفة وقرئ
 بنصبها في الشواذ وهي واضحة أيضاً (قوله نصب على المدح) أي بتقدير أمدح أو أعنى وقدمه
 لوجهانه عنده والحال الموطئة هي التي يكون المقصود بالحالية وصفها كما هنا وعليه فهي حال من رسلاً
 الذي قبله أو ضميره قبل ولا وجه للفصل حينئذ بينهم ما بقوله وكلم الله موسى وجوز فيه الزمخشري
 البدلية وتركه المصنف رحمه الله تعالى لأن اتحاد البدل والمبدل منه لفظاً بغيره وان كان المعنى بالبدلية
 الوصف (قوله وفيه تنبيه على أن بعثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام الخ) يشير إلى دما في الكشف
 وأن العقل لا يكفي في ذلك حتى يكون ارسال الرسل للتنبيه عن سنة الغفلة فان العقل قاصر عنه فلا بد
 من الشرع وارسال الرسل ومحل بسطه كتب الكلام وقوله بأرسلنا أي المقدوم كما مر أو بقوله مبشرين
 ومنذرين يعني على التنازع وقوله ولا يجوز تعلقه بحجة لانه مصدر يعني وهو موله لا يجوز تقدمه عليه
 ومن جوز في الظرف جوزة هنا (قوله وخص كل نبي بنوع من الوحي والاعجاز) لأن كل نبي
 غلب في زمنه شيء جعلت معجزته من جنسه كما غلب في زمن موسى عليه الصلاة والسلام السحر فجاء
 بالعصا ونحوها ما عايناه وفي زمن عيسى صلى الله عليه وسلم الطب فأبرأ الأكمه والابرص وفي زمن
 نبينا عليه الصلاة والسلام البلاغة فجاء بالقرآن واعترض على المصنف رحمه الله تعالى بان هذا ينافي
 قوله قبيل هذا انه أعطى محمداً صلى الله عليه وسلم مثل ما أعطى كل واحد منهم فلا يختص أحد منهم
 بنوع بالنسبة اليه ويجاب بأن اختصاص كل منهم بالنسبة إلى من قبله لا بالنسبة إلى من بعده
 فالاختصاص نبي لا مطلق وهو ظاهر وأن المراد غير من أتى اليه هذا (قوله استدلنا عن مفهوم

ما قبله فكانه الخ) يعني أن أهل الكتاب لما ألوه صلى الله عليه وسلم أنزال كتاب من السماء كما أرادوا
بعضا يقره وبحثه ما جاء به ورد قولهم بقوله أنا أوحيينا الخ استدرجنا على ذلك فقال ان لم نزلهم
الجنة ويشهدوا لك فالتة يشهدوك في شهيد أو شهادة الله اثباته لاحتضارها بظواهر المعجزات كانت
الدعوى بالبينات وإذا ثبتت شهادته ثبتت شهادة الملائكة عليهم الصلاة والسلام لأن شهادتهم سبع
لشهادته وقوله يبينه وقع في نسخة يبينه بالمثلثة وهم ما عني وقوله روي الخ هو مروي عن ابن
عباس رضي الله تعالى عنهما (قوله أنزله ملتبساً بعلمه الخاص به الخ) فأنباء للملايسة والاضافة
تفيد اختصاصا خاصا به لا يلبس بالبشر بل بخالق القوى والقدر ودكر في نفسه براه في الكشف أربعة
أوجه فقال معناه أنزله ملتبساً بعلمه الخاص الذي لا يعلم غيره وهو تأليفه على نظم وأسلوب يعجز عنه كل
بليغ وصاحب بيان وموقفه مما قبله موقع الجملة المفسرة لأنه بيان للشهادة وأن شهادته بصحة أنه أنزله
بالنظم المعجز القاتل القدرة وقيل أنزله وهو عالم بأنك أهل لأنزله اليك وأنت مبلغه وقيل أنزله بما علم
من مصالح العباد مستقلاً عليه ويحتمل أنه أنزله وهو عالم به رقيب عليه حافظ له من الشياطين برصد من
الملائكة والملائكة يشهدون بذلك كما قال تعالى في آخر سورة الجن فقبل عليه أنه جعل العلم عني
المعلوم والمراد بالعلوم التأليف والنظم المخصوص وليس هذا من جعل العلم مجازاً عن النظم والتأليف
ولو جعل العلم بعينه المصدرى ويكون تأليفه بيا للتلبس لانه لم نفسه صح لا يمكن فيه تجوز من جهة
أن التأليف ليس نفس التلبس بل أثره الباء على هذا احتمال الآية كما يقال فعله بعلمه إذا كان متقناً
وعلى ما ينبغي فيكون وصفا للقرآن بكامل الحسن والبلاغة وأما في الوجه الثاني والثالث فالعلم بعينه
والظرف حال من الفاعل أو المفعول وتمامي العلم مختلف وهو كونك أهلاً ومصالح العباد وظاهر
كلامه أنه على الثاني حال من الفاعل وعلى الثالث من المفعول ومعنى قوله بما علم من المصالح على
أن التلبس بالعلم تلبس بالمعلوم أو على أن العلم عني المعلوم وموقع الجملة على الوجهين تقرير للصحة وبيانها
أعني أنزل اليك وأما على الرابع فخال من الفاعل ومعنى العلم أنه رقيب عليه حافظ له والملائكة برصد
عليه تحفظه من الشياطين كقوله تعالى فانه يملك من بين يديه ومن خلفه رصداً ويشهدون على هذا
من الشهود وللحفظ اه محصاه وهو رد على الطيبي اذ جعل العلم مجازاً عن التأليف المخصوص
والعلاقة بين الفاعل والمفعول لأن الفاعل المتقن الحكيم لا يصد عنه إلا الفعل المحكم البديع والمصنف
رجه الله تعالى ترك الوجه الرابع وهو أن تلبس بعلمه حفظ له لانه لا مساس له به هذا المقام (قوله
فالجبار والجور على الأولين حال الخ) ويحتمل أنه مفعول مطلق على الوجه أي أنزالاً ملتبساً بعلمه وضمير
بعلمه لله وعلى الثالث للقرآن فلذا جعله فيه حالاً من المفعول وجعل الجملة تفسيراً لما قبلها وهي قوله
أنزل اليك لانها بيان لأنزله على وجه مخصوص والتمخضرى جعله بياناً للشهادة وكلام المصنف يحتمل
أيضاً الأمانة بخافه في اطلاق التفسيرين اقتدير (قوله أيضاً بنبوتك الخ) كلام الكشف وشروحه ظاهر
في أن قوله بما أنزل متعلق يشهد على أن الباء صلة والمشهد به هو صحة ما أنزله وهو الظاهر والمصنف
رجه الله تعالى حيث قال انهم أنكروه ولكن الله يبينه ويقززه بما أنزل اليك من القرآن المعجز الدال
على نبوتك وقال هنا والملائكة يشهدون أيضاً بنبوتك ثم قال لعرفوا نبوتك وشهدوا بها كما عرفت
الملائكة وشهدوا أشار إلى أن المشهد به هو النبوة وأن تعلق بما أنزل تعلق الآية أي يشهد بنبوتك
بسبب ما أنزل اليك لدلالته بما عازمه على صدقك ونبوتك كذا قيل وقيل انه سان لما ل المعنى وموداه
فان شهادته بصحة ما أنزله من القرآن باظهار المعجزات المقصود منه اثبات نبوته فتأمل (قوله
وفيه تنبيه على أنهم يودون أن يعلموا صحة دعوى النبوة الخ) أي يعلم من سياق النظم أن أهل الكتاب
في نعمتهم وسواهم كانوا يودون أي يحبون ويريدون أن يظهروا لهم جليلة الامر عياناً باليومنوا وهم مخطون
لأن هذا ليس طريقاً للبشر في معرفة الحق والنبوة بل مخصوص بالملائكة لانهم يشاهدون ذلك فلذلك
أثبتهم الله لهم بالأعجاز المحتاج إلى التفكير والتدبر وفي كون الجاحدين المعاندين من أهل الكتاب

ما قبله فكانه لما عرفت وأعلمه بسؤال كتاب
ينزل عليهم من السماء واخبر عليهم بقوله
أنا أوحيينا اليك قال انهم لا يشهدون ولكن
الله يشهد أو انهم أنكروه ولكن الله يبينه
وبقره (بما أنزل اليك) من القرآن المعجز
الدال على نبوتك روي أنه لما نزل أنا أوحيينا
اليك قالوا ما نشهد لك فزاد (أنزله بعلمه)
أنزله ملتبساً بعلمه الخاص به وهو العلم
بتأليفه على نظم يعجز عنه كل بليغ أو بحال
من يستعد للنبوة ويستأهل نزول الكتاب
عليه أو بعلمه الذي يحتاج اليه الناس
في معاشهم ومعادهم فالجبار والجور على
الأوليين حال من الفاعل وعلى الثالث
حال من المفعول والجملة كالتفسير لما قبلها
(والملائكة يشهدون) أيضاً بنبوتك
وفيه تنبيه على أنهم يودون أن يعلموا صحة
دعوى النبوة على وجه يستغنى عن النظر
والتأمل وهذا النوع من خواص الملك
ولا سبيل للانسان إلى العلم بأمثال ذلك سوى
الفكر والنظر فلو أني هؤلاء بالنظر
الصحيح لعرفوا نبوتك وشهدوا بها كما عرفت
الملائكة وشهدوا (وكفى بالله شهيداً) أي
وكفى بما أقام من الحجج على صحة نبوتك عن
الاستشهاد بغيره

(ان الذين كفروا وصعدوا عن سبيل الله قد ضلوا) (٢٠٤) ضلالا بعيدا لانهم جمعوا بين الضلال والاضلال ولان المضل يكون

أعرق في الضلال وأبعد عن الانقلاص عنه
(ان الذين كفروا وظلموا) محمد عليه الصلاة
والسلام بانكار نبوته أو الناس بصدقه
فيه صلاحهم وخلصهم أو باعهم من ذلك
وعليه يدل على ان الكفار مخاطبون
بالفروع اذ المراد بهم الجماعة بين الكفر
والظلم (لم يكن الله ليغفر لهم ولا يهديهم
طريقا الا طريق جهنم خالدين فيها أبدا)
بحرى حكمه السابق ووعده المحتوم على أن
من مات على كفره فهو خالد في النار وخالدين
حال مقدرة (وكان ذلك على الله يسيرا)
لا يعسر عليه ولا يستعظمه (يا أيها الناس
قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم) لما قرأتم
التبصرة بين الطريق الموصل الى العلم بها
ووعيد من أنكرها مخاطب الناس عامة
بالدعوة والزمام الحجة والوعد بالاجابة والوعيد
على الرد (فأمنوا خيرا لكم) أي أيما خيرا
لكم أو آمنوا أمرا خيرا لكم مما أنتم عليه
وقيل تقديره يكن الايمان خيرا لكم ومنعه
البصريون لان كان لا يحذف مع اسمه الا
فيما لا بد منه ولانه يؤدي الى حذف الشرط
وجوابه (وان تكفروا فان الله مافي السموات
والارض) يعني وان تكفروا فهو غنى عنكم
لا يضربكم فمركم كالا يتفجع بايمانكم ونبه على
غناه بقوله لله مافي السموات والارض وهو
يعم ما اشتمل عليه وما تركه من نفسه (وكان
الله عليما) بأحوالهم (حكيم) فيما دبراهم
(يا أيها الذين آمنوا لا تغلوا في دينكم) الخطاب
للأقربين غلت اليهود في حط عيسى عليه
الصلاة والسلام حتى رموه بأنه ولد من غير
رشد والنصارى في رفعه حتى اتخذوه الها
وقيل الخطاب للنصارى خاصة فانه أوفق
لقوله (ولا تقولوا على الله الا الحق) يعني
تزيهه عن صاحبة والولد (انما المسيح عيسى
ابن مريم رسول الله ولكنه ألقاها الى مريم)
أوصلها اليها وحصلها فيها (وروح منه)
وذو روح صدر منه لا يتوسط ما يجري مجرى

يودون ذلك نظرا لا يحق وقوله جمعوا بين الضلال والاضلال من الصدق سبيل الله وأعرق من العرق
بعين ورامهم همتين وقاف بمعنى أقوى وأدخل (قوله وعليه يدل على أن الكفار الخ) أي على
هذا الوجه النظم أو الآية تدل على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أما على ما قبله فلا دلالة لها
لانهم مخاطبون بالاصول ومكلفون بترك الكفر والظلم اذا كان بمعنى انكار النبوة أو صد الناس
عن الدخول في الدين فهو كفروهم مخاطبون بتركه بالاتفاق وأما اذا كان أعم شامل للظلم أنفسهم
بالمعاصي وذكرانه لا يغفر لهم ذلك دلت الآية على أنهم مؤاخذون به ومكلفون ومخاطبون بوجوبه
عليهم ومنهم من أرجعه الى الوجهين الآخرين وله وجه واذا كان في نفسه الظلم وجوه كما ذكره
لم يتم الاستدلال والمثله مبسوطة في أصول الفقه وفي الكشف هنا كلام تركه المصنف رحمه
الله تعالى لانه مبني على الاعتزال الصرف وقوله بحرى حكمه الخ أي لا بالجواب كما بقوله المعتزلة
والمحتوم بالهاء المهملة المقضى المقطوع به على مقتضى الحكمة وقوله حال مقدرة أي منتظرة مستقبلية
غير مقارنة لان الخلود يكون بعد ايصالهم الى جهنم ولو قدر يقيمون خالدين لم يلزم تقديره والتعسير عنه
بالهداية تنهكم ان لم يرد بالهداية مطلق الدلالة وقوله لما الخ بيان لارتباط هذا بما قبله ومناسبتة له (قوله
أي أيما خيرا لكم الخ) في نصب خبرا وجوه للنجاة فذهب الخليل وسيبويه أنه منصوب بفعل محذوف
وجوب تقديره وافعلوا أو أوأخيرا لكم ومذهب الفراء أنه نعت مصدر محذوف كما ذكره المصنف
رحمه الله تعالى وأورد عليه أنه يقتضي ان الايمان ينقسم الى خير وغيره ودفع بأنه صفة مؤكدة وأن
مفهوم الصفة قد لا يعتبر ومذهب الكسائي وأبي عبيد أنه خبر كان مضمره والتقدير يكن الايمان خيرا
وربما أن كان لا تحذف واسمه اذ خبرها الا في مواضع اقتضته وأن المقدّر جواب شرط محذوف فيلزم
حذف الشرط وجوابه اذ التقدير ان تؤمنوا بـ لكن الايمان خيرا وهذا مبني على أن الجزم بشرط
مقدور فان قلنا بأنه بنفس الامر واخوانه كما هو مذهب لبعض النحاة لم يرد وكذا حذف كل واسمها
تخصيصه بموضع لا يسهل هذا الشائل وقيل انه منصوب على الحال نقله مكي عن بعض الكوفيين وأبو
البقاء وهو بعيد فاذا ذكره المصنف رحمه الله تعالى لأخبار عليه فانه حكاية ما قاله النحاة في هذا التركيب
فالا اعتراض عليه بأنه مخالف للكلام ابن الحاسب ونحوه صاقل (قوله وان تكفروا فهو غنى عنكم الخ)
لما كان ملكه السموات والارض وما فيها أمرا مقترقا قبل كفرهم أشار الى أن الجواب مقدور وهذا دليله
أقيم مقامه وهو ظاهر الآن قوله المراد بما فيها ما يشمله ما لان الكل مشتمل على اجزائه وهي مطروقة
فيه أيضا ومجموع الاجزاء هو عين الكل قيل عليه ان طرفه ما فيها ما حقيقة وظرفية الكل لاجزائه
مجازية فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجازية نظرا لسيأتي (قوله الخطاب للفرقتين الخ) الرشد بالكسر
وجوزفه في القاموس الفتح يقال في الولد هل رشده اذا كان حاصلا من نكاح لا زنا وسفاح وضده هو
زنية والتزنية هو أن ينسب اليه زنية ويكون تخصيصه بالنصارى أوفق بما بعده لانهم افتروا عليه
الصاحبة والولد والتصريح بأمر عيسى صلى الله عليه وسلم يؤيده وان كان قوله ولا تقولوا على الله الا
الحق قد يدخل فيه اليهود لاقتراءهم بتزنية عيسى عليه الصلاة والسلام وما قالوه في عزير لكن ما بعده
لا يساعده والغلو مجاوزة الحد ومنه غلو السهم وغلو البحر (قوله الا الحق يعني تزنيه عن
الصاحبة والولد) قيل الانقطاع في هذا الاستثناء أشبه لان التزنية لا تكون مقولا عليه بل له وفيه
لان معنى قال عليه افترى وفيه نظر لان الاستثناء مفرغ وقد مر أن الانقطاع فيه غير معروف لكن
المعنى يقتضي ما ذكره التحرير وقيل الظاهر أن المراد بقوله ولا تقولوا على الله الا الحق انه تزنيه عن كل
ما لا يليق كالشريك وقوله انما المسيح تزنيه عن الصاحبة والولد فيلزم أن (قوله أو وصلها اليها وحصلها)
جمله ألقاها حال بتقديره والاقاء الطرح وهو هنا مجاز عن الاتصال وقوله ذو روح إشارة الى أنه على
حذف مضاف أو اسعمل الروح في معنى ذي الروح واضافته الى الله للتشريف أولا انه بمحض قدرته

الاصل والمادة وقيل سمى روحا لانه كان يحيي الاموات أو اقلوب

من غير توسط المادة وعلى القول الآخر هو استعارة تشبيه اللحي بالروح التي بها الحياة وعاج بعض
 النصارى الواقدي بهذه الآية فقال انه نازل على ان عيسى عليه الصلاة والسلام جزء من الله
 فعارضه بقوله تعالى وسخر لكم مافي السموات ومافي الارض جميعا منه فلو كان كذلك لاقتضى ان جميع
 الموجودات جزء منه فحجه ومعنى كونه كلمة انه حصل بكلمة كن من غير مادة وقال الغزالي رحمه الله
 تعالى لكل شئ سبب قريب وبعيد فالقول المتى والثاني قول كن ولما دل الدليل على عدم القريب
 في حق عيسى صلى الله عليه وسلم اضاف الى البعيد وهو كلمة كن اشارة الى انتفاء القريب وأوضحه بقوله
 ألقاها يجعله كالماني الذي يلقي في الرحم فهو استعارة كما أشار اليه المصنف رحمه الله تعالى (قوله
 أي الالهة ثلاثة الخ) يعني ان الظاهر أنهم يقولون بالالهة ثلاثة الله وعيسى عليه الصلاة والسلام
 ومريم كما صرح به في الآيات الاخرى وانقل عنهم القول بالاثنا عشر فحكاية الله عنهم أوثق لكن قال
 الطيبي رحمه الله تعالى ان الحكيم الفاضل يحيى بن عيسى صاحب المنهاج في الطب كان نصرا فاضلا أسلم
 وحسن اسلامه صنف رسالة في الرد على النصارى قال فيها زعموا أنه تعالى جوهر واحد ثلاثة أقانيم
 أقنوم الاب وأقنوم الابن وأقنوم روح القدس فهو واحد بالجوهر مختلف بالأقانيم وقال بعضهم انها
 أشخاص وذوات وقال بعضهم انها خواص وصفات فأقنوم الاب الذات وأقنوم الابن الكلمة وهي
 العلم وأنهم لم تزل مولدة من الاب لا على سبيل التناسل بل كتولد ضياء الشمس وأقنوم روح القدس هو
 الحياة وأنهم لم تزل فائضة من الاب والابن واختلفوا في الاتحاد فقالت يعقوبية انها بمعنى الممازجة
 كما زججة النار للنجيم فالجدة ليست نارا خاصة ولا نجمة وهذا موافق لقولهم ان الله نزل من السماء ماء
 وتجسد من روح القدس وصار انسانا ولذلك قالوا المسيح جوهر من جوهرين وأقنوم من أقنومين
 وهذا هو القول باللاهوت والناسوت وظاهره قول نسطورا ان الاتحاد على معنى الحلول وأن الكلمة
 جعلته محلا ولذا قالوا جوهران وأقنومان الى غير ذلك واذا انقزراختلافهم كذلك صح حينئذ ان يراد
 من قوله ولا تقولوا ثلاثة ولا تقولوا جوهر واحد ثلاثة أقانيم وأن يحمل بقية الآيات على ما قالوه
 قال وقولهم ثلاثة أي مستوون في الالهية كما يقال في العرف عند الحاق اثنين واحد في وصف
 هم ثلاثة أي أنهم ما شبيهان به والا قنوم بضم الهمزة بمعنى الاصل وهي لغة يونانية وجمعها أقانيم وقوله
 الهين من دون الله أي الهين غير الله فيكونون معه ثلاثة فلا يقال انه لا دليل فيها على التثليث المدعى
 (قوله لا تعدد فيه بوجه ما) ذاتا وغيره كالقول بالاثنا عشر وقوله تسبيحا اشارة الى أنه منصوب على المصدر
 كما مر تحققه وقوله من أن يكون اشارة الى أن في الكلام حرف جر مقدروه ومن أو عن كانه قيل
 نزوه من أن يكون أو عن أن يكون له ولد وفي محل أن والفعل حينئذ وجهان النصب والجر يعني أن
 الولد يشابه الاب ويكون مثله والله منزعه عن النظر والمثيل وأبضا الولد انما يطلب ليكون قائما بعده مقامه
 اذا عدم ولذا كان التناسل والله تعالى باق لا يطرُق ساحتها القناء فلا يحتاج الى ولد وقوله مافي
 السموات الخ دليل آخر على نفي الولد لانه مالك لجميع الموجودات ولو كان له ولد لكان مثله في المالكية
 فلا يكون مالا كالجميعها وكذا كفايته في الحفظ لان الوكيل بمعنى الحافظ لان من وكل اليه شئ يحفظه كما مر
 فاذا استقل في ذلك لم يحتج الى الولد فان الولد يعين أباه في حياته ويقوم مقامه بعد وفاته والله تعالى منزعه
 عن كل هذا فلا يتصور له ولد عقلا ويكون اقترافه جهلا وحما (قوله ان يأنف من تكلف الدمع الخ)
 الاتفة الترفع والتكبر والاستكفاف استفعال من التكف وأصله كما قال الراغب من تكلف الشئ تحميته
 وأصله تحفة الدمع عن الخلد بالاصبع ويحمر لا ينكف لا ينزع انتهى ومنه قوله فلم يتكف لعينيك مدمع
 وقيل التكف قول السوء يقال ما عليه في هذا الامر تكف ولا وكف واستفعل فيه للسلب قاله المبرد
 وفي الاساس استكف منه ونكف امتنع واتقبض أنفسا وجبة وقال الزجاج الاستكفاف تكبر في تركه
 أنفة وليس في الاستكفار ذلك (قوله من أن يكون الخ) اشارة الى تقدير الجار لانه يقال استكف

(فأمنوا بالله ورسله ولا تقولوا ثلاثة)
 أي الالهة ثلاثة الله والمنسج ومريم
 ويشهد عليه قوله تعالى أنت قلت للناس
 اتخذوني وأبي الهين من دون الله أو الله
 ثلاثة ان صح أنهم يقولون الله ثلاثة أقانيم
 الاب والابن وروح القدس ويريدون بالاب
 الذات وبالابن العلم وبروح القدس الحياة
 (انتهوا) عن التثليث (خير الهم) نصيبه لما
 سبق (انما الله واحد) أي واحد بالذات
 لا تعدد فيه بوجه ما (سبحانه أن يكون له
 ولد) أي أسفه تسبيحا من أن يكون له ولد فانه
 يكون لمن يعادله مثل ويطرُق اليه القناء
 (له مافي السموات ومافي الارض) ملكا
 وخلق لا يماثل شئ من ذلك فيقضي له ولدا
 (وكفى بالله وكبلا) تنبيه على غناه عن
 الولد فان الحاجة اليه ليكون وكبلا لا يه
 والله سبحانه وتعالى قائم بحفظ الاشياء كاف
 في ذلك مستغن عن محافسه أو بعينه (ان
 يستكف المسيح) ان يأنف من تكلف الدمع
 اذا تحمته باصبعه كما يرى أنزه عليك أن
 يكون عبدا لله من أن يكون عبدا له فان
 عبودية شرف يتباهى به وانما المسئلة
 والاستكفاف في عبودية غيره

منه وعنه والعبودية لله شرف وأى شرف كما قال الشاعر
ومما زادني شرفاً وتبها • وكدت بأخصى أطا الثريا
دخولي تحت قولك يا عبادي • وجهك خير خلقك لي نبيا

(قوله روى أن وفد نجران قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم نعيب صاحبنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن صاحبكم قالوا عيسى عليه السلام قال عليه السلام وأى نبى أقول قالوا نقول أنه عبد الله رسول الله قال انه ليس بعابر أن يكون عبد الله قالوا بلى قنات (ولا الملائكة المقربون) عطف على المسيح أى ولا يستنكف الملائكة المقربون أن يكونوا عبيدا واجتنب به من زعم فضل الملائكة على الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقال مساقفه لرد قول النصارى في رفع المسيح عن مقام العبودية وذلك يقتضى أن يكون المعطوف أعلى درجة من المعطوف عليه حتى يكون عدم استنكافهم كالدليل على عدم استنكافه وجوابه أن الآية للرد على عبدة المسيح والملائكة فلا يتجه ذلك وان سلم اختصاصها بالنصارى فلهه أراد بالعطف المبالغة باعتبار التكبر دون التكبير كقولك اصبح الامير لا بجباله ريس ولا مروس

(قوله روى أن وفد نجران الخ) هذا نقله الواحدى رحمه الله تعالى في أسباب النزول عن الكلبي رحمه الله تعالى (قوله عطف على المسيح) هذا هو الظاهر وفيه وجوه أخرى وهو أن يكون عطفا على الضمير المستتر في يكون أو عبدا لانه صفة ولذا يقال هو عبد أبوه ويكون وصفهم بكونهم عبيدا لأن المراد ولا كل واحد منهم أن يكون عبدا لله أو هو له وصف مقدر بربنة الملقوظ أى ولا الملائكة أن يكونوا عبيدا لله أو هو من عطف جملة على جملة وعلى الوجوه السابقة من عطف مفرد على مفرد فهو فاعل فعل مقدر هو ومفعوله كما صرح به وقول المصنف رحمه الله تعالى أى ولا يستنكف الخ تقرير لمحصل المعنى وإشارة الى تقدير متعلق الفعل معه فلا يرد عليه أنه يقتضى تقدير الفعل ومتعلقه فلا يكون معطوفا على المسيح بل من عطف الجملة كما ترك المصنف رحمه الله تعالى هذه الاحتمالات لأن المعنى على عطفه على المسيح بل اعاده لا تميز عطفه ولذا قال صاحب التقرىب ان غيره ليس بصحيح فتدبر (قوله واجتنب به من زعم فضل الملائكة الخ) هذه المسئلة مفصلة في الكلام ووجه الاستدلال ظاهر لأن الذى تقتضيه قواعد المعانى وكلام العرب الترقى من الفاضل الى الافضل فيكون المعنى لا يستنكف المسيح ولا من هو فوقه كما يقال لن يستنكف من هذا الامر الوزير ولا السلطان دون العكس لكنه قيل انه لا يفيد الا الفوقية في المعنى الذى هو مظنة الاستنكاف والترفع عن العبودية وهو هنا يزعم النصارى الروحية التى فيه من جهة أنه لا أب له وكمال القدرة والتأييد الذى به يحيى الموتى وشجوه وهذا فى الملائكة أقوى لانهم لا أب لهم ولا أم ولهم باذن الله من قوة قلع الجبال ومزاولة مضاعف الاعمال والتصرف فى الاحوال والاحوال ما يفتقر الى جنبه الاحياء والابرار وهم مع ذلك لا يستنكفون عن العبودية فكيف بعيسى صلى الله عليه وسلم ولا دلالة لهذا على الافضلية المختلف فيها كما يشهد به الذوق اذ هى كثرة الثواب كإقراره وقد وجهوا كل ما ورد فيه ما يقتضى الافضلية بنحوه وأجروا على هذا النقط (قوله وجوابه أن الآية للرد على عبدة المسيح والملائكة الخ) يعنى سوق الآية وان كان للرد على النصارى لكنه أدمج فيه الرد على عبدة الملائكة المشاركون لهم في رفع بعض المخلوقين عن مرتبة العبودية الى درجة العبودية وادعاء اتسائهم الى الله بما هو من شوائب الالهية وخص المقربون لانهم كانوا عبيدا ونهم دون غيرهم ورد هذا الجواب بان هذا لا يتنى فوقية الثاني كما هو مقتضى علم المعانى ولا ورود له لانه يعلم من التقرير ردفه لان المقصود بالذات أمر المسيح فلذا قدم ولوسم أنه لا يتنى الفوقية فهو لا يشبهها كما اذا قلت ما فعل هذا زيد ولا عمرو وهو يكتفى لدفع حجة الخصم وأما كون السباق والسباق بخالفه فليس بشئ لأن الجيب قال انه ادماج واستطراد (قوله وان سلم اختصاصها بالنصارى فلهه أراد الخ) يعنى أن مجموع الملائكة أفضل من عيسى واخوانه من الانبياء والمرسلين والكلام انما هو في تفضيل الاحاد على الاتحاد وفي الاتصاف فيه نظرا لأن مورده اذ بقى على أن المسيح أفضل من كل واحد من آحاد الملائكة فقد يقال يلزمه القول بأنه أفضل من الكل كما أن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لما كان أفضل من كل واحد من آحاد الانبياء عليهم الصلاة والسلام كان أفضل من كلهم كما مر ولم يفرق بين التفضيل على التفصيل والتفضيل على الجملة أحد من صنف في هذا المعنى وقد كان طارعا عن بعض المعاصرين فضله بين التفضيلين ودعوى أنه لا يلزم منه على التفصيل تفضيل على الجملة ولم ينبت منه هذا القول ولو قاله أحد فهو مردود بوجه لطيف وهو أن التفضيل المراد جل أمارانه رفع درجة الافضل فى الجنة والاحاديث متطابقة بذلك وحينئذ لا يجلو انما ترتفع درجة واحد من المفضولين على من اتفق أنه أفضل من كل واحد منهم أولا ترتفع درجة أحد منهم عليه لاسبيل الى الاول لانه يلزم منه رفع المفضول على الافضل فيتمتعين الثاني وهو

ارتفاع درجة الافضل على درجات المجموع ضرورة فيلزم ثبوت افضليته على المجموع من ثبوت افضليته
 على كل واحد منهم قطعا انتهى فقد علمت الفرق بين هذا وبين ما مثل به وكذا ما قيل في الجواب الآخر
 وشيخه من أن هذه الدلالة انما تكون بعد سبق العلم بالافضلية كما في حديث السلطان والوزير دون مجرد
 النظر في التركيب كما في لا يفعله زيد ولا عمر وفي اثبات الافضلية بهما شبه دور ولوسلم في افضلية المجموع
 دون كل واحد من المقربين لا جنس الملك على جنس البشر المتنازع فيه ورد بأن المدعى أن في مثل هذا
 الكلام مقتضى قواعد المعاني الترتي من الأدنى الى الأعلى دون العكس او التسوية وقد عرفت أن الحكم
 في الجمع المعروف باللام على الاحاد سيما قبل الحكم بعدم الاستنكاف ومدعاة ليس الدلالة الكلام
 على أن الملك المقرب أفضل من عيسى صلى الله عليه وسلم وهذا كاف في ابطال القول بأن خواص البشر
 أفضل من خواص الملك فالجواب الحق ما سبقته الاشارة اليه في صدر الكلام فاحفظه (قوله وهم
 الكروبيون الخ) في كتاب الحيات قبل ملائكة الرحمة هم الروحانيون بفتح الراء من الروح وقيل
 الروحانيون بالضم والفتح مطلق الملائكة والكروبيون ملائكة العذاب من الكرب قاله البيهقي وغيره
 وفي القاطن الكروبيون سادة الملائكة منهم جبرائيل وميكائيل واسرافيل وهم المقربون من كرب اذا قرب
 وهو المراد هنا وفي تذكرة التاج ابن مكتوم مثل أبو الخطاب بن دحية عن الكروبيين هل يعرف في اللغة
 أم لا فقال الكروبيون بفتح الكاف وتخفيف الراء سادة الملائكة وهم المقربون من كرب اذا قرب وأنشد
 أبو علي البغدادي * كروية منهم ركوع وسجدة وقال الطبري رحمه الله تعالى فيه ثلاث مبالغات
 احداها أن كرب أبلغ من قرب الثانية أنه على وزن فعول من صغ المبالغة الثالثة زيادة البناء فيه
 للمبالغة كاجرى وقوله باعتبار التكبير دون التكبير الاول بالثلاثة والثاني بالوحدة ومعناها ظاهر
 وقوله والتنازع فيه المشهور أن خواص البشر أفضل من خواص الملك قائل (قوله والاستنكاف الخ)
 قد مر الفرق بينهما المنقول عن الراغب والكون التكبير يكون بالاستحقاق وصف الله عز وجل به (قوله
 فيجازيهم الخ) اشارة الى أن المقصود من الحشر المجازاة قوله اذا قال في تفصيله انه تفصيل للمجازاة العامة
 وهذا دفع لما يوهوم من عدم مطابقة الفصل للعجل اذ الجمل لم يذكر فيه الا المستنكفون فأشار الى
 الجواب بوجهين الاول أنه تفصيل للماعلم صريحا وضمانا للمقصود سحشرهم وجميع العباد
 فيكون لغاؤهم تقدير يا والثاني أنه تفصيل للجزاء وأنه بتعديهم وتحشرهم بما شاهدونه من نعم
 غيرهم وفي الكشف فان قلت التفصيل غير مطابق للمفصل لانه اشتمل على القريقين والمفصل على
 فريق واحد قلت هو مثل قولك جمع الامام الخوارج فن لم يخرج عليه كسائه وحله ومن
 خرج عليه نكل به وصحة ذلك لوجهين أحدهما أن يحذف ذكر أحد الفريقين لدلالة التفصيل
 عليه ولأن ذكر أحدهما يدل على ذكر الثاني كما حذف أحدهما في التفصيل في قوله عقيب هذا فأما
 الذين آمنوا بالله واعتصموا به والثاني وهو أن الاحسان اليهم مما يغفون فكان داخلا في جملة
 التنكيل بهم فكانه قيل ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيعذب بالحسنة اذا رأى أجور العالمين
 وبما يصيبه من عذاب الله وقال التحرير الجواب هو الاول والثاني غير مستقيم لان دخول اعمالي
 الفر يقين لا على قسمي الجزاء (قوله عن البرهان المجزات الخ) لأن البرهان الخلقية وهي حجة
 فاطمة والقرآن مبين طرق الهداية فهو نور على الاستعارة ودلائل العقل الخلف ونشر مرتب
 (قوله ثواب قدره الخ) انما فسر بالثواب المقدر لعطف فضل عليه والرجة حقيقة والتجوز في كلمة
 في تشبيه عموم الثواب وعموله عموم الظرف ولو فسر بالجنة كما فسر به بعضهم كان التجوز في الجور
 دون الجار وأشار الى أن تسمية الثواب رجحة لانه يقتضى الاحسان لا الوجوب عليه كما هو حذينا
 (قوله ويهديهم اليه الخ) هذا الضمير اعماعا تدعى الله ومعنى الهداية اليه الهداية الى عبادته أو على
 جميع ما قبله باعتبار أنه موعود أو على الفضل وصراطا مستقيما مفعول ثان يشاء على تعدى هدى الى

وان اراد به التكبير فغايته تفضيل المقربين
 من الملائكة وهم الكروبيون الذين هم حول
 العرش أو من أعلى منهم رتبة من الملائكة على
 المسيح من الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 وذلك لا يستلزم فضل أحد الجنسين على
 الآخر مطلقا والتنازع فيه (ومن يستنكف عن
 عبادته) ويستكبر ومن يرتفع عنهما والاستنكار
 دون الاستنكاف ولذلك عطف عليه وانما
 يستعمل حيث لا استحقاق بخلاف التكبر فانه
 قد يكون بالاستحقاق (فسيحشرهم اليه
 جميعا) فيجازيهم (فأما الذين آمنوا وعملوا
 الصالحات فيوفيهم أجورهم ويزيدهم من
 فضله وأما الذين استنكفوا واستكبروا فنعذبهم
 عذابا أليما ولا يجدون لهم من دون الله ولما
 ولا نصبرا) تفصيل للمجازاة العامة المدلول
 عليهم من تحقير الكلام وكأنه قال فسيحشرهم
 اليه جميعا يوم يحشر العباد للمجازاة أو
 لمجازاتهم فان اثنابة مقابلتهم والاحسان اليهم
 تعذيب لهم بالنار والحسنة (يا أيها الناس قد
 جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نور وامينا)
 عن البرهان المجزات وبالنور القرآن أي
 قد جاءكم دلائل العقل وشواهد النقل ولم يبق
 لكم عذر ولا علة وقيل البرهان الدين أو
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن (فأما
 الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم
 في رحمة منه) في ثواب قدره بارأه ايمانهم وعمله
 رحمة منه لا قضاء ملحق واجب (وفضل)
 احسان زائد عليه (ويهديهم اليه) الى الله
 سبحانه وتعالى وقيل الى الموعود (صراطا
 مستقيما) هو الاسلام والطاعة في الدنيا
 وطريق الجنة في الآخرة

مفعولان حقيقة أو بتضمن يعرفهم أو مفعول فعل مقدر أو منصوب على الحال واليه متعلق بمقدرا
مقر بين اليه أو مقر بالبابهم اليه على أنه حال من الفاعل أو المفعول وقيل هو حال من صراطا وليس
أقولناهم لديهم إلى طريق الإسلام إلى عبادة كبره معنى فالوجه أن يجعل صراطا بدلا من اليه وقيل عليه
أن قولناهم لديهم طريق الإسلام موصلا إلى عبادة معناه واضح ولا وجه لكونه بدلا من الجمار
والجور وفتأمل (قوله حذف دلالة الجواب الخ) وجهه ظاهر وهو من التنازع وأعمال الثاني وقيل
نظر وما رواه مروى في السنة وقوله وهي آخر ما نزل في الأحكام أي هذه الآية آخر آية نزلت متعلقة
بالأحكام كما أن آخر ما نزل سورة براءة كما ذكره المحققون (قوله وليس له ولد صفة له أو حال الخ) منع
الزحشرى الحالية مطلقا ولم يبين وجهه ووجهه أنه أما حال من امرؤ وهو نكرة مجيى الحال منها
خلاف الظاهر إذا المتبادر في الجمل الواقعة بعد النكرات أنها صفات وأما جملته تلك قصيرة لا محل لها
من الأعراب على ما شهت في النحور وأن تكون صفة في ما أن تكون صفة والزحشرى لم يلتفت إليه
لما بين جعله صفة ومفسر من التناهي لأن المفسر غير مقصود من الكلام والصفة وقيل هو المسند إليه
محط الفائدة مع أن المفسر إذا كان مضارعا ورد جزمه وهو يعين كونه غير صفة وأما جملته حالا من
الضمير المستتر كما قاله المصنف وسبقه إليه أبو البقاء فليل عليه أن المفسر غير مقصود حتى ادعى بعضهم
أنه لا ضمير فيه لأنه تفسير لجرد الفعل بالضمير وان رتبة قوله تعالى قل لو أنتم تملكون وفي البحر أنه تمتنع
لأن المسند إليه في الحقيقة الاسم الظاهر الذي هو فاعل الفعل المحذوف فالذي ينبغي أن يكون التقيد
له وإذا دارا لاتباع والتقيد بين مؤ كدومؤ كد فالوجه أنه للمؤ كد بالفتح اذ هو معقد الاستناد وقال
السفاقي أن هذا امرئ لا موجب وأما إذا كان ليس له ولد صفة فلا يضر النص بل ينهوا بين موصوفها
بالمفسر لأنها كبد له والفاء في فلها واقعة في جواب الشرط وقوله وابن الأم لا يكون عصبة لأن
ذكرهم وانهم في القسمة والاستحقاق سواء لا دلالتهم بالأم كما تنقز في الفرائض وعلم بدليل آخر
(قوله والولد على ظاهره) أي مخصوص بالذكر لا ما يشملهما فإنه مشترك بينهما اشتراكا معنويا وقد وقع
في سياق النبي لأن الذكر هو المتبادر منه وقد عضة الدليل وفيه نظر لما قيل أنه تخصيص من غير مخصص
والتعليل بأن الابن بسقط الاخت دون البنت ليس بسديد لأن الحكم تعيين النصف وهذا ثابت عند
عدم الابن والبنت غير ثابت عند وجود أحدهما أما الابن فإنه بسقط وأما البنت فلأنها حينئذ نصير
عصبة لا يتعين لها فرض نعم يكون نصيبها مع بنت واحدة النصف بحكم العصبية لا القرصبة فلا حاجة إلى
تفسير الولد بالابن لا منطوقا ولا مفعوما وأيضا الكلام في الكلالة وهو من لا يكون له ولد أصلا ولا ولد
والولد مشترك لمعنوي في سياق النبي فيم فلا بد للتخصيص من مخصص وكذا فيما بعده فتأمل فالولد
عند ابن عباس رضي الله عنه ما عام لهما إذا لاثرت البنت مع الاخت عنه وعنده الجمهور رزث لكن
ذلك بالعصبية بالغير وقوله لا لاثرت النصف أي بطريق القرصبة لا بد من هذا القيد وهو مراده إذا قد
رثت البنت النصف كما إذا ترك بنتا وأختا كآية عليه بعض أهل الفرائض وقوله أن كان الأمر بالعكس
أي أن ماتت وتركته (قوله ذكرنا أن أوتى الخ) فان قيل هما شرطان ذكر كل واحد منهما في حادثة
فان قام الدليل على أن المراد بأحد هما الذكر لم يتبين أن المراد بالثاني الذكر قيل ليس كذلك بل الكل شرط
واحد لأنه ذكر أولاد إذا كان الأخ هو الميت فجعل للاخت النصف ثم قلب المسئلة فجعل للاخت ميتا
والأخ هو الوارث فجعل له جميع المال فهذا يبين أن الشرط واحد وهو عدم الولد ثم المراد في أحد
الموضعين المذكورين في ذلك في الآخر وفيه نظر (قوله والآية كالم تدل على سقوط الأخوة بغير
الولد الخ) عدم دلالتها على السقوط بغير الولد ظاهر لا سكوت عنه وكذا دلالتها على عدم السقوط به
أي بغير الولد كالأب فإن الكلالة فسرت عن لا ولده ولا والد كما مر وأما ما قيل أنه فيه بحث ظاهر لأن
الاطلاق في جعله وارثا على تقدير عدم الولد دليل ظاهر على عدم السقوط بالغير فمدفوع بأنه مسكوت

(يستفتونك) أي في الكلالة حذف دلالة
الجواب عليه روى أن جابر بن عبد الله كان
مريضا فعاده رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال اني كلالة فكيف أصنع في مالي فزالت
وهي آخر ما نزل في الأحكام (قل الله يفنيكم
في الكلالة) سبق تفسيرها في أول السورة
(ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف
ما ترك) ارتفع امرؤ بفعل يفسره الظاهر
وليس له ولد صفة له أو حال من المستكن في
هالك والواو في له يجهل الحال والعطف
والمراد بالاخت الاخت من الأبوين أو الأب
لأنه جعل أخوها عصبة وابن الأم لا يكون
عصبة والولد على ظاهره فأن الاخت وان
ورثت مع البنت عند عاقبة العلماء غير ابن عباس
رضي الله تعالى عنهم لكنهم لا يثبت النصف
(وهو يريها) أي والمرث أخته ان
كان الأمر بالعكس (ان لم يكن لها ولد)
ذكرنا أن أوتى ان أريد بغيرها رث جميع
مالها والأخ لا المراد به الذكر إذا البنت لا تجب
الأخ والآية كالم تدل على سقوط الأخوة
بغير الولد كالم تدل على عدم سقوطهم به

عنه والسنة دلت على خلافه فقوله وقد دلت السنة الخ جلة حالية مبينة لدفع هذا التوهم (قوله وكذا مفهوم قوله الله بفتحكم في الكلالة ان فسرت بالميت) اشارة الى ما مر من الاختلاف في تفسيرها اذ حينئذ تكون الكلالة من لم يخلف ولدا ولا والدا وأورد عليه أن التعرض لعدم الولد مع اشتغال مفهوم الكلالة على الوالد ايضا يبرر الى أن المانع عن الارث الولد لا والدا ولا افتحاضه بالنفي ايس بظاهر وجوابه يعلم من الفرائض فانه وقع الاتفاق عليه لانه لا بد من نكته لتخصيص الولد بالنفي وما قيل انه ذكر أحد البزأين لينقل الذهن منه الى الجزء الآخر غير ظاهرا فأنظره (قوله الضمير ليرث بالاخوة الخ) جواب سؤال مشهور وهو أن الخبر لا بد أن يقيد بما يفيد المبدأ ولهذا لا يصح سبب الجارية مالكها وضمير التنبيه دال على الاثنية فلا فائدة في الاخبار بالثنتين وقد دفع وجوده منها ما ذكره الاخفش من أن الاثنية تدل على مجرد التعدد من غير تقييد بكبر وصغر وغير ذلك من الاوصاف فكانت قبل انهما يستحقان ما ذكره بمجرد التعدد من غير اعتبار أمر آخر وهذا مفيد ورد بأن ضمير التنبيه يدل على ذلك أيضا فاعاد السؤال وروى مكي عنه أيضا وهو الذي ارتضاه المحضري وتبعه المصنف رحمه الله بأنه حل على معنى من يرث وأن أصله وتقدره ان كان من يرث بالاخوة اثنتين وان كان من يرث ذكورا واناثا وانما قيل كاتساو كانوا المطابقة الخبر كما قيل من كانت أمك فأنت ضمير من لتأنيث الخبر كما في وجع هنا ورد بأنه غير صحيح وليس تطير من كانت أمك لانه صرح فيه بمن وله لفظ ومعنى فمن أنت راى المعنى لانه أم ومدلول الخبر فيه مخالف للمدلول الاسم بخلاف ما نحن فيه فان مدلوليهما واحد ولم يؤت في من كانت أمك لمرعاة الخبر انما أنت المعنى من اذار يدب سامونث كما نقول من قامت ولا خبر فيه ولا يخفى وروده وان قيل انه يحمل عليه كما هو عادته وقيل ان الخبر له صفة مقدرة بهاتم الفائدة أى فان كاتساو اثنتين من الاخوات ومثل ذلك جائز وقيل اثنتين حال مؤكدة والخبر محذوف أى له بدلالة قوله وله أخت عليه (قوله فغلب المذكر) بقرينة قوله رجالا ونساء وقيل هو اكفاء (قوله يبين الله لكم ضلالكم الخ) هذه الوجوه الثلاثة ذكرها قدماء المفسرين وهي ابقاؤه على ظاهره وتبيين الضلال والشرار اشارة الى الهدى والخير أو حذف مضاف أى كراهة أن تضلوا أو حذف الجواز ولا النافية ورجح الاول بأنه من حسن الختام والالتفات الى أول السورة وهو يا أيها الناس اتقوا ربكم فانه أمرهم بالتقوى وبين لهم ما كانوا عليه في الجاهلية ولما تم تفصيله قال لهم اني بينت لكم ضلالكم فاتقوا كما أمرتكم فان الشر اذا عرف اجتنب والخير اذا عرف ارتكب وقوله فهو عالم بمصالح العباد في الهيا والعمات اشارة الى أنه عائد على ما مر من أمر الميراث وما يتعلق بالاحياء والاموات (قوله من قرأ سورة النساء الخ) هذا حديث موضوع مفترى على أبي بن كعب رضى الله عنه كما ذكره المحققون ووجه تصدقه على كل وارث لانه تلى ما بين الانصاء فكان له أجر ذلك وقوله وأعطى من الشرك برئى من الشرك ليس معطوفا على مدخول من اشترى عبد البحر فسمه محررا باعتبار المال وقوله وبرئى من الشرك ليس معطوفا على مدخول كأنما بل على مفهوم ما قبله أو على مقدراى أعطاه الله هذا الثواب وجعله برأى من الشرك وآمنا من سوء الخاتمة وقوله وكان في مشيئة الله الخ أى في تقديره وارادته معفو عنه مغفوره الله اللهم اننا نسألك حسن الخاتمة والعفو والمغفرة وأن توقفنا الفهم كلامك وتشرح صدورنا بعبادنا احسانك وانعامك

﴿سورة المائدة﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

السورة مدنية الاقوله أكملت لكم دينكم الخ فانها تنزل بمكة وفي عددها اختلاف فقيل مائة واثنان وقيل ثلاث وعشرون (قوله الوفاء هو القيام بالعهد الخ) أى حفظ ما يقتضيه العهد وهو يستعمل ثلاثيا ومضاعفا ومن يدايقال وفي ووفى وأوفى بمعنى لكن في المزيد مبالغة ليست

وقد دلت السنة على أنهم لا يرثون مع الاب وكذا مفهوم قوله قل الله بفتحكم في الكلالة ان فسرت بالميت (فان كاتساو اثنتين فلهما الثلثان مما ترك) الضمير ليرث بالاخوة وتنبيهه بحمله على المعنى وفائدة الاخبار عنه بالثنتين التنبيه على أن الحكم باعتبار العدد دون التنبيه على أن الحكم باعتبار العدد دون الصغر والكبر وغيرهما (وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلهذا كمثل حظ الاثنتين) أصله وان كانوا اخوة وأخوات فغلب المذكر (يبين الله لكم أن تضلوا) أى يبين الله لكم ضلالكم الذى من شأنكم اذ اخطيتم وطبا عكم لتخترزوا عنه وتبهروا بخلافه أو يبين لكم الحق والصواب كراهة أن تضلوا وقيل لئلا تضلوا الخذف لا وهو قول الكوفيين (والله بكل شئ عليم) فهو عالم بمصالح العباد في الهيا والمعات * عن النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ سورة النساء فكأنما تصدق على كل مؤمن ومؤمنة ورث ميراثا وأعطى من الاجر كمن اشترى محررا وبرئى من الشرك وكان في مشيئة الله تعالى من الذين يتجاوز عنهم

﴿سورة المائدة﴾

مدنية وهي مائة وثلاث وعشرون آية

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) الوفاء هو القيام بمقتضى العهد وكذلك الايفاء

في الجهد واليه اشار المصنف رحمه الله وأصل معنى العقد الربط محكام تجوز به عن اليهود وعقود
المعاملات وقوله الموثق بالثبوت والتخفيف (قوله قال الخطيب الخ) هو شعار معروف والبيت من
قصيدة له في مدح بني أمية الناقة قوم من العرب كانوا يعبرون بهذا اللقب فلما قال فيها
قوم هم الاتق والاذناب غيرهم * ومن يسوى بأنف الناقة الدنيا

صاروا يخفرون به قال شراح الكشف وفي البيت اشارة الى كون العقد بمعنى العهد مستعاراً من
عقد الحبل على الدلو حيث رشح بك الحبل والدلو وما يتعلق بهما والعناج بوزن كرام حبل يشد في
أسفل الدلو ثم يندلى العراقي بفتح العين والراء والقاف ليكون عوناً لها وللدلو ثم فاذا انقطعت الاقدام
أمسكها العناج والعرقوتان خشبتان معترضان على الدلو لجمع عراقي والاذناب السيور التي بين اذان
الدلو وأطراف العراق والكرب بفتحين الحبل الذي يشد في وسط العراقي ثم يثنى ويثبت ليكون هو
الذي يلي الماء فلا يقع الحبل الكبير ويقال لمن يحكم أمراً أو يبالغ فيه يلا الدلو الى عقد الكرب وخص
العقد بالحبال لانه هو المعروف بينهم في العقد لمن نزل بجوارهم وبه يتدحون والقصيدة كان سببها ذلك
فلا وجه لما قيل لو قال لغيرهم لكان أبلغ والمستعار في البيت عقد الحبل على الدلو والمستعار له العهد
والميثاق وما بعده ترشيح وانما جعلوا المستعار ذلك وان كان العقد فيه مطلقاً لتبادره ولانه لو لا ذلك
لم يترتب جواب اذا على الشرط ومن غفل عنه قال لا وجه لتقييده بما ذكر (قوله وأصله الجمع بين
الشئين الخ) قال الراغب العقد الجمع بين أطراف الشيء ويستعمل في الاجسام الصلبة كعقد الحبل
وعقد البناء (قوله ولعل المراد بالعقد الخ) اي المراد بهما ما يلزم الوفا به أو يستحب بما عقده الله أو
العباد كالعقوبات والنذور لانه جمع على باللام فيم والامر في قوله أو فو المطلق الطلب ندباً وجوباً
ويدخل فيه اجتناب المحرمات والمكروهات واختاره لانه أوفق بعموم اللفظ وأوفق بعموم الفائدة
وقيل الحبل على تحليل الحلال أي اعتقاد حله والعمل على وفقه وتحريم الحرام كذلك أظهر نظراً الى
ما يشهر به سوق الكلام من الاجمال والتفصيل لا يقال السورة مشتملة على أتهات التكليف في
الاصول والقواعد لا تختص بالتحليل والتحريم وكفى بقوله وتعدوا على البر والتقوى واعدوا هو أقرب
للتقوى فلا يلزم حصر الجمل على التحليل والتحريم ولو سلم فليكن من التفرع على الاصل لا التفصيل
للمجمل كما تقول امتثلوا أو امر الله أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان لا تقول ما وقع في
معرض التفصيل هو التحليل والتحريم وظاهر أن ليس جميع السورة كذلك وأن المذكور بالتفصيل أوقع
منه بالتفرع (قوله تفصيل للعقد الخ) لما مر من عمومه وشموله لها وأنه المتبادر لا التفرع والبهمة
من ذوات الارواح ما لا عقل له مطلقاً أو ذوات الاربع وقال الراغب انه خص في المتعارف بما عدا
السباع والطيور في العقد خمسة أقوال للمفسرين فقول اليهود وقيل حلف الجاهلية وقيل ما عقده
الله وبعضهم مع بعض وقيل السكاح والشركة واليمين والعهد والحلف والبيع وقيل الفرائض وقيل
جميع ما ذكر ورجم بعضهم واليه ذهب المصنف رحمه الله (قوله وأضافتها الى الانعام للبيان الخ)
قيل البهية اسم جنس والانعام نوع منه فأضافتها اليه كإضافة حيوان انسان وهي مستقبضة وأجيب
بوجهين أن المراد من البهية والانعام شئ واحد وأضافتها اليها على معنى من البيانية أي البهية التي
هي الانعام كقوله فاجتنبوا الرجس من الاوثان أي الرجس الذي هو الاوثان ولا استدر الذي
ذكر عام وتخصيصه أو المراد بالبهية الطيباء وبقرا الوحش ونحوها وأضافتها الى الانعام لملازمة المشابهة
بينها ما وجوز التخيير في إضافة المشبه للمشبه به كونهما بمعنى الامام على جعل ملازمة الشبه اختصاصاً
بينها ما أوجعني من البيانية على جعل المشبه نفس المشبه به وفيه بحث لأن ذكر النوع أو الفرد بعد الجنس
لا فائدة فيه وأضافته اليه لفور مستهجنه كحيوان انسان أو انسان زيد وقوله المراد من البهية والانعام شئ
واحد ان أراد قبل الاضافة فليس كذلك وان أراد بعد ها فكذا انسان زيد مع أنه بالآخرة يكون

والعقد العهد الموثق قال الخطيب
قوم اذا عقدوا عقد الجارهم
شدوا العناج وشدوا فوقه الكرب
وأصله الجمع بين الشئين بحيث يعبر
الاتصال ولعل المراد بالعقد ما يعم العقود
التي عقدها الله سبحانه ونعالي على عباده
والزعماء اليهم من التكليف والمعاملات
بينهم من عقود الامانات والمعاملات
ونحوها مما يجب الوفا به أو يحسن ان حملنا
الامر على المشترك بين الوجوب والندب
(أحلت لكم بهيمة الانعام) تفصيل
للعقود والبهية كل حي لا يميز وقيل كل ذات
أربع وأضافتها الى الانعام للبيان كقولنا
توبخز ومعناه البهية من الانعام وهي
الازواج الثمانية وألحق بها الطيباء وبقرا
الوحش

من اضافة الشيء لنفسه فالحق في الجواب أن يقال اضافة العام للخاص اذا صدرت من بليغ وقصد
 بذكره فائدة فحسنة كدنية بغداد فان افظ بغداد لكان غير عربي لم يعهد معناه أضيف اليه مدينة
 لبيان مسماه وتوضيحه وكشجر الارال لما كان الارال يطلق على قضبانته أضيف لبيان المراد وهكذا
 والافقوزائد مستهين ولا ترى التحري يستحسنها تارة فيمنها بشجر الارال ويستحبها أخرى فيمنها
 بانسان زيد وهذا لما كان الانعام قد يختص بالابل اذ هو أصل معناه ولذا يقال النعم الالهة أضيف اليه
 بهيمة اشارة الى ما قصد به من العموم والخاصة في مثل هذه الاضافة اختلاف فمن اشترط العموم والخصوص
 من وجه في الاضافة البيانية قال انها لامة ومن لم يشترطه قال انها بيانية كما ذكره في شرح الهادي
 فلا يرد ما قيل اشترط في الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه جنس المضاف كالفظة للنعام وهذه الامر
 بالعكس ومن في البهية من الانعام لا تكون الا بيانية وفي خاتم من فضة بيانية أو تعبضية أو اندادانية
 واذا كان من اضافة المشبه للمشبه به فالامر ظاهر وبهذا اندفع قول الامام رحمه الله انه لو قال أحلت
 لكم الانعام لكان الكلام تاما بدليل وروده في آية أخرى فأى فائدة في زيادة لفظ البهية وكذا قوله
 ان لفظ البهية مفرد والانعام جمع فما الفائدة في ذكره لانه قصد به بيان الجنس فلذا أفرد وجمع الانعام
 ليشمل أنواعها ولعلامة جواب عنه تركاء لما فيه وقوله كل شيء لا يجزأ ليس من شأنه التفسير فلا يرد
 الصبي كما نوههم والاجترار افعال من الجزة بالكسرة وهي ما يخرج البعير من كرشه وبعض الحيوانات
 من جوفه بتعليل به الى وقت العلف وقوله وعدم الانياب جمع ناب وهو من يختص بسباع الحيوان
 ولذا أبكى عنها بما له ظفر وناب وأخر قوله ونحوهما عن قوله المراد كما في الكشف لانه المحتاج للبيان
 فتأمل (قوله الا حرم ما يتلى الخ) اختلف في هذا الاستثناء فقبل منقطع لان المتعلق لفظ المستثنى
 منه ليس من جنسه والمصنف رحمه الله تبع للعلامة على أنه متصل مستثنى من بهيمة الانعام بتقدير
 مضاف محذوف من ما يتلى عليكم وهو محرم ليكون عبارة عن البهائم المحرمة بقوله حرمت عليكم الميتة
 الخ ونحوه أو من فاعل يتلى أي يتلى آية تحريره لكون ما عبارة عن البهية المحرمة لا اللفظ المتعلق قال
 الضرير ولا يعد اعتبار التجوز في الاسناد من غير تقدير وأما جعله مندرغا من الموجب في موقع
 الحال أي الا كاتسعة على الحالات المتلوة فبعد جندا والمستثنى منصوب ويجوز رفعه كما نقرر في النحو
 (قوله حال من الضمير في لكم الخ) في الكشف نصب على الحال من الضمير في لكم أي أحلت
 لكم هذه الاشياء المحلن الصيد وعن الاخفش أن انتصابه عن قوله أو فوا بالعمود وقوله وأنتم
 حرم حال عن محلي الصيد كانه قيل أحلتنا لكم بعض الانعام في حال امتناعكم من الصيد وأنتم
 حرم لتلا فخرج عليكم والوجه هو الاول واليه ذهب الجمهور ولا يرد عليه ما قيل انه يلزم تقييد احلال
 بهيمة الانعام بحال اتقاء حل الصيد وهم حرم وهي قد أحلت لهم مطلقا ولا يظهر له فائدة الا اذا عني
 بها الظباء وحمر الوحش وبقوله لانه مع عدم اطراد اعتبار المفهوم بعلم منه غيره بالطريق الاولى لانها
 اذا أحلت في عدم الاحلال لغيرها وهم محرمون لدفع المخرج عنهم فكيف في غير هذه الحال فيكون بيانا
 لانعام الله عليهم بما رخص لهم من ذلك ويبان لانهم في غنية عن الصيد واتسالك حرمة الحرم والحجب
 أن عبارة الكشف ضريبة فيه ولم يفرج عليه أحد من شراحه وقد تنبه له في الكشف لكنه لم ينفعه
 (قوله وقيل من واو أو فوا) هذا قول الاخفش انه حال من فاعل أو فوا ولا يجزئ ضمة فقه لما فيه
 من الفصل بين الحال وصاحبها بحمله ليست اعتراضية اذ هي مبينة وتخلل بعض أجزاء المبين بين
 أجزاء المبين ولا وجه للتقييد به مع أنهم مأمورون بالوفاء مطلقا والتوجيه السابق لا يجزئ فيه كما لا يجزئ
 وان قيل انه أقرب معنى وان كان أبعد لفظا لان جعله حالا من ضمير لكم انما يصح اذا أريد بهيمة الانعام
 الظباء وما اذا أريد الانعام المستثنى منها البعض غلى ما صرح به فقيه تقييد الاحلال بهذه الحال
 وليس كذلك ما عرفت من أنه على طرف التمام ثم تكلفه ما عبارة منه مناديه على خلافه فقال ويمكن دفعه

وقيل هما المراد بالبهية ونحوهما
 مما يتلى الانعام في الاجترار وعدم
 الانياب وضافتها الى الانعام للابسة
 التشبيه (الا ما يتلى عليكم) الاجترار ما يتلى
 عليكم كقوله تعالى حرمت عليكم الميتة أو الا
 ما يتلى عليكم تحريره (غير محلي الصيد) حال
 من الضمير في لكم وقيل من واو أو فوا

بأن المراد بالانعام أعم من الانسي والوحشي مجازاً أو تغليباً أو دلالة أو كيف شئت واحسب لاهل على
 عمومها مختص بحال كونكم غير محلين لصيدي الاحرام اذ معه يحرم البعض وهو الوحشي وأما جعله
 حالاً من فاعل أحلنا المدلول عليه بقوله أحلت لكم ويستلزم جعل وأنتم حرم أيضاً حالاً من مقدر رأى
 حال كونكم غير محلين لصيدي حال احرامكم فليس ببعيد الامن جهة انتصاب حالين متداخلين
 من غير ظهور ذي الحال في اللفظ وترجيحه بأن التحليل والتحرير من شأن الشارع دون المكلفين ليس
 بشئ لأن معناه تقرير الحال والخبرمة عملاً واعتقاداً وهو سائق في الكتاب والسنة (أقول) لا يخفى ما في هذا
 الوجه الذي رجحه من الضعف من جهة العربية فإن الفاعل الذي ناب عنه مفعوله تركباً منسياً وقد
 نص النحاة على أنك لو قلت أنزل الغيث مجيباً دعائهم على أنه حال من فاعل الفعل المجعول المتروك اذ
 تقديره أنزل الله الغيث حال اجابته دعائهم لم يجز لاسيما على مذهب القائلين بأن المبني للمفعول صيغة
 أصلية ليست محولة عن المعلوم وأيضاً لا وجه للتقييد كما ورد على الوجه الذي قبله مع أن محلي صيغة
 جمع كما هو في الرسم العثماني بالياء فكيف يكون حالاً من الله فكانت قائلة زعم أنه محل من غير ياء
 أو أنه رتب بالياء على خلاف القياس كما في الجوز ولا يخفى حاله ولا يبيحان هنا كلام طويل الذيل فيه
 تكلف وتعمد تركه خير منه (قوله وقيل استثناء وفيه تعسف) ليس وجه التعسف فيه أن استعمال غير
 في الاستثناء غير ظاهر ولا من تكرير الاستثناء سواء مترادف أو نداء لخليل لفساد المعنى فيه إلا أن يتكلف
 له ما لا يليق بالنظم القرآني لأن المحلين لا يستثنون من البهية ان رجح الاستثناء من الاول بل من لكم فيصير
 المعنى أحلت البهية الا المحلين وهو غير صحيح وكذا استثناءه مما قبله فتدبر (قوله يعني مناسك الحج جمع
 شعيرة وهو اسم ما أشعر الخ) قيل أقدم اسم لثلاثتهم أنه وصف لاشتقاقه وكونه على وزن الصفات لأنه
 لم يجز على موصوف والشعار الامارة والعلامة والاعلام جمع علم معناه وقوله التي حدها إشارة الى
 أن تسميتها شعائر تسمى بها حدود الان الحدود تسمى شعائر أيضاً لما لها من العلامات وقوله ولا الشهر
 الحرام المراد به جنسه وفسره الزمخشري بأشهر الحج لأنه المناسب للمقام وجدية يجيم مفتوحة ودال
 مهملة ساكنة جمع جذبات بالتحريك وجدية بوزن رمية وجمعة جذاً ياءاً محشيت تحت السرج والرحل
 وخص الهدى بالذكروان كان داخلاً في الشعائر لأن فيه نوعاً للناس ولأنه مالى قد يتساهل فيه وتغفل
 له لأنه من أعظمها (قوله أي ذوات القلائد) وهي الابل التي كان يجعل لها شعاراً وهي بعض الهدى
 خصت بالذكور تشرى بها لها ولا تقدير فيه والنهي عن التعرض لها مبالة في النهي عن التعرض له كما في
 قوله تعالى ولا يدين زينتهن فانهن اذا نهن عن اظهار الزينة كالحلال والسوار علم النهي عن ابداء محلها
 بالاطريق الاولى ومن الغريب ما روى عن السدي في شرح أبي داود من أن المراد بالقلائد أصحاب
 الهدى قال كان العرب يقدون من لحاء الشجر فيقيم الرجل بمكة حتى اذا انقضت الاشهر الحرم وأراد
 أن يرجع الى أهله قلده نفسه وناقته من لحاء الشجر فيأمن حتى يأتي أهله انتهى ولحاء ككساء بلام وحاء
 مهملة قشر الشجر كلبته (قوله ولا آتين البيت الحرام فاصدين الخ) أي ولا تحلوا أقواماً آتين ويجوز
 أن يكون على حذف مضاف أي فعمال قوم آتين أو أذى قوم آتين وقرئ شاذ ولا آتى البيت بالإضافة
 والبيت مفعول به لا ظرف وأي يثيهم تفسيره لفضل أو برضى تفسيره رضواناً وهو بناء على ظنهم ان كان في
 حق المشركين كما سيأتي (قوله والجملة في موضع الحال من المستكن الخ) هذا رد على الزمخشري في جعله
 جملة يبتغون صفة لا آتين حيث قال في تفسيره أي لا تعرضوا القوم هذه صفتهم تغفلهم واستنكاراً
 لأن يتعرض لثلاثهم وتبعه أبو البقاء اذا اختار أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل لضعف شبه بالفعل
 الذي عمل بالجل عليه لأن الموصوفية تبعاً للشبه لانها من خواص الاتعاء وقد رد وجهين الاول أن
 الوصف اغماض من العمل اذا تقدم المفعول كقوله زيداً ضرب قومي فلواتأخر لم يمنع لجمته بعد
 الفراغ من مقتضاه كما صرح به صاحب اللب وغيره الثاني أن الزمخشري لم يرد ما فهمه المعارض من

وقيل استثناء وفيه تعسف والصيد
 مجعول المصدر والمفعول (وأنتم حرم)
 حال مما استمكن في محلي والحرم جمع
 حرام وهو المحرم (ان الله يحكم ما يريد) من
 تحليل وتحريم (بأيها الذين آمنوا لا تحلوا
 تحليل وتحريم) (بأيها الذين آمنوا لا تحلوا
 شعائر الله) يعني مناسك الحج جمع شعيرة وهي
 اسم ما أشعر أي جعل شعاراً سمى به أعمال
 الحج ومواقفه لانها علامات الحج وأعلام
 النسك وقيل دين الله أقوله سبحانه وتعالى
 ومن يعظم شعائر الله أي دينه وقيل فرائضه
 التي حدها لعباده (ولا الشهر الحرام)
 بالقتال فيه أو بالسبي (ولا الهدى) ما أهدي
 الى الكعبة جمع جذية كجذى في جمع جذية
 السرج (ولا القلائد) أي ذوات القلائد من
 الهدى وعطفها على الهدى للاختصاص
 فانها أشرف الهدى أو القلائد أنفسها
 والنهي عن احلالها مبالة في النهي عن
 التعرض للهدى وتطيره قوله تعالى ولا يدين
 زينتهن والقلائد جمع قلادة وهو ما قلده
 الهدى من نعل أو لحاء شجر أو غيرها يعلم
 به أنه هدى فلا يتعرض له (ولا آتين البيت
 الحرام) فاصدين زيارته (يبتغون فضلاً من
 ربهم ورضواناً) أي يثيهم ويرضى عنهم
 والجملة في موضع الحال من المستكن في
 آتين وليس بصفة له لأنه عامل والخياران
 اسم الفاعل الموصوف لا يعمل

أن جله يتنغون صفة آتئين حتى يرد عليه ما ذكره اذ مراده أن آتئين ويتنغون صفتان لموصوف مقدر وهو
 قوم دفع المايرد عليه من أن آتئين اذا كان مفعول لا تحلوا عمل غير معتمد الا أنه يرد عليه أنه اذا جاز
 الاعتماد على الموصوف المقدر كان اشتراط الاعتماد لغوا فلا يمنع العمل في شيء من الصور لانه ما من
 اسم فاعل الا ويصح أن يقدر له موصوف كاقبل (أقول) هذا زبدة ما هنما من القبل والقبال وليس يتجبه
 من وجوه الا قول ان ما ادعاه الفاضل المحقق غير متعين لجواز أن يريد بيان حاصل معنى النظم وأن لا تحلوا
 مؤؤل لا تتعرضوا لان الخل والحرمة لا تتعلق بالذوات ولذا قدر في نحو وأحل لكم النساء نكاح النساء
 ويجوز أن يزيد ما فهمه المعرب بناء على أن الوصف المتأخر لا يمنع كما مر وان كان من له يمنع مطلقا كما فهمه
 صاحب الدر المنصون حتى ذهب الى عدم منعه قياسا على المصدر الا أنه لا وجه له فقد قال في كتاب
 المواطن لا خلاف في جواز زعمه اذا تأخر ولا جزم به بعضهم هنا هذا خطأ من المعترض وغفلة عن قبله
 وحاول دفعه بدليل آخر وأما اعتراضه على الزمخشري فيمناسبة اليه من الاعتماد على المقدر بجديت
 اللغوية الذي سمعته فليس بشيء لان النسخة صرحوا به كما قال في الالفة

وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذي وصف

وهو وان فهمه واردا غير مندفع ليس بشيء لانه ليس كل اسم فاعل يصح أن يقدر له موصوف اذ يمنع
 منه موانع معنوية كعدم القرائن وصناعية ككافي نحو قولك طأ ذهاب أخوك لانه لا يصح أن يقدر له
 موصوف كرجل ونحو اعدام الرابطة وقد صرحوا في باب النعت بأن الموصوف لا يحذف في كل
 موضع وأن له مواطن بطرد فيها كان يكون الموصوف بعض اسم مجرور عن أوف قبله ولذا أمثلوا هنا
 بقوله تعالى وتن الناس والدواب والانعام مختلف ألوانه أي صنف مختلف ألوانه الخ وإذا كانت
 الصفة جله أو ظر فالأصح في غير هذا الدور أو شذوذا وأما قول السهيلي رحمه الله تعالى طريقة
 حذفه هنا أن يكون الموصوف مندرجاً في معنى اسم قبله نحو كم ضارب زيد الدخولة في معنى كم وفي
 غيره لا يجوز فقد قال أبو حيان رحمه الله تعالى انه مردود فقوله أن جله يتنغون صفة لمقدر فرار من
 السحاب لاوقوف تحت الميزاب فان قلت كيف قال انه لو لم يقدر الموصوف كان عام لا بلا اعتماد
 مع دخول النفي عليه وهو لا يختص بما كاصر حوايه قلت هو بناء على ما فهمه من أن معنى الاعتماد
 على النفي أن يسلط عليه ونفي معناه لأن يلى لفظه نحو ما تأم أبوك وهذا ليس كذلك لان تقديره لا تحلوا
 آتئين البيت فالنفي الاحلال نعم هذا الاعتماد عليه فانه يكتفى وقوعه في حزب النفي خصوصاً والنفي منصب
 على القيد وقد صرحوا بأن اعتماداً على معنى النفي مطلقاً صريحاً كان أو مؤؤلاً ولم يتعرضوا هنا
 للاعتماد لظهوره وهذا مما يتجبه منه فلا تنك من الغافلين (قوله وفائدة استنكاره تعرض من هذا
 شأنه) أي مطلقاً ومن المسلمين والمنايع له أنه طالب فضل الله ورضوانه وقوله وقيل الخ فيكون على
 هذا مخصو وصا بالكفرة فالفضل التجارة والرضوان بزعهم ولو أبقى الفضل على ظاهره لانه بزعهم ضم
 لكنهم لما أمكن حمله على ما هو في نفس الامر كان حمله عليه أولى وأورد على هذا التوجيه السابق أنه
 اذا كان آتئين البيت الحرام المسلمين فالتعرض لهم حرام مطلقاً سواء كانوا آتئين أو لا فلا وجه لتخصيصهم
 بالنهي عن الاحلال وفي المصباح ما تعرضت له بسوء وعرضت له بمعنى وقيل ما صرت له عرضة بالوقعة
 فيه ولا تعرض له بسوء أي لا تعرض له فتمتعه باعتراضك أن يبلغ مراده بمعنى التعرض للنفي أعم من
 أخذه وقتله وطرده فالاحلال بمعنى جله لا لا أو اعتقاد حله كتابة أو مجاز عن التعرض له لان المؤمن
 لا يتعرض لما لا يحل له فلذا افسروه به هنا وقول الزمخشري السابق قوم هذه صفتهم اشارة الى أن التعليق
 بالمنشئ يفيد عليه مبدء الاشتقاق فالظاهر أن العلامة ومن تبعه أشاروا بهذا كما فهمه الفاضل
 المحقق فانهم (قوله اذ روى الخ) حطيم بن ضبيعة أني من الجماعة الى المدينة ولم يسلم بعد عرض
 الاسلام عليه فلما خرج من يسمع المدينة أي الابل المسرحة للرعي فاستاقها وتبعوه فلم يدركوه فلما

وفأندته استنكاره تعرض من هذا شأنه
 والتنبية على المنايع له وقيل معناه يتنغون
 من الله رزقا بالتجارة ورضوانا بزعهم اذ
 روى ان الآية نزلت عام القضية في حجاج
 البياضة لما هتم المسلمون أن يتعرضوا لهم
 بسبب انه كان فيهم الحطيم شرح بن ضبيعة
 وكان قد استاق سرح المدينة

خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عام قضاء العمرة التي أحصر عنها سبع نلبية حجاج اليمامة فقال
 هذا الحطيم وأصحابه فدوتكموه وكان قد قلد ما نهب من السرح وجعله هدياً فلما توجهوا لذلك نزلت
 هذه الآية وهذا الحديث أخرجه ابن جرير عن عكرمة ومعنى الرجل الحطيم بن هند البكري فليحذر
 (قوله وعلى هذا فلا يمتنع) أن كان هذا مخصوصاً بالمسكين والمنع عن قتالهم ودخولهم
 المسجد الحرام فانه ما نسخنا فإذا كان للمسكين والمنع عن قتالهم ودخولهم المسجد الحرام فانه ما نسخنا فإذا كان للمسكين والمنع عن قتالهم ودخولهم المسجد الحرام فانه ما نسخنا
 فالنسخ في حق المسكين خاصة وهو في الحقيقة تخصيص لكن لما كان المخصص متراخياً لا مقارناً
 سمي ناسخاً كما هو مذهب الحنفية فينبغي أن يحمل كلام المصنف رحمه الله تعالى على الأول لانه
 شافعي لا يسمي مثله نسخاً فتدبر (قوله وقرئ يبتغون على خطاب المؤمنين) هذه قراءة حميد بن قيس
 الأعرج في الشواذ قيل وهي قلقة لقوله من ربهم ولو أريد خطاب المؤمنين لكان المناسبات من ربكم وربهم
 وقيل ترك التعبير عما ذكره لاختلاف ما بينهم ولا يرضى بما فعلوه وفيه بلاغة لا تخفى وإشارة إلى
 ما تضمنه أنه الله رب العالمين لا المسلمين فقط فافهم (قوله اذن في الاصطلاح بعد زوال الاحرام ولا يلزم
 من ارادة الاباحه الخ) قال الزجاج ومنه لا تدخل هذه الدار حتى تؤذي عنها فإذا أدت عنها
 فادخلها أي إذا أدت أبعد دخولها وهذه مسألة أصولية فقيل الامر بعد الخطر يقتضي الاباحه
 واستدل بهذه الآية والمصنف رحمه الله تعالى لا يراه فلذا قال ان الامر هنا للتوسعة ورفع المنع والصيد
 ليس مأموماً به فلا وجه للايجاب فيه ولا تنكس كون الآية دليلاً على ما ذكرنا من ما يقتضي الايجاب
 أو الاستحباب عمل به ومن قال حقيقة الايجاب قال انه مباح في صحة المباح حتى كانه واجب وقيل
 ان الامر في مثله لوجوب اعتقاد الحل وفيه نظير وتحققه في أصول الفقه (قوله وقرئ بكسر الفاء
 الخ) هذه قراءة مشهورة منسوبة للحسن وضعيفة من جهة العربية لان النقل الى المتحرك مخالف للقياس
 وقيل انه لم يقرأ بكسرة محضة بل آمال لالة الطاء وان كانت من المستعلبة وقرئ أصلهم بالهمزة لانه
 يقال حل من احرامه وأحل بمعنى فقهوله وأصلهم معطوف على بكسر الفاء أي وقرئ أصلهم
 (قوله لا يجزئكم أولئك) يعني أن معنى جرم حل كما نفصل عن ثعلب واليكافي يقال جرمه
 على كذا أي حله عليه فعلى هذا يعتد لواحد بنفسه وهو الضمير هنا والى الآخر يعلى وهو أن تعتدوا
 فتعديهم على أن تعتدوا ومحل بعد حذف الجار ما جاز وأوجب على المذهبين أي لا يجزئكم بغض قوم
 على الاعتداء عليهم وقال أبو عبيد والقرآن معناه كسب يقال جرم وأجرم بمعنى كسب ومنه الجرمة
 وكسب يعتد لواحد أيضاً وقد يعتد لثنتين فكذلك جرم يقال كسب ذنباً أو كسبه ذنباً فعلى هذا
 أن تعتدوا ومفعول ثان له وأصل مادته موضوعة بمعنى القطع لان الكسب ينقطع لكسبه ومنه لاجرم
 وسأني تحقيقه (قوله شدة بغضهم وعداوتهم الخ) الشئان البغض أو شدة ومعنى فونه الفتح
 والتسكين وفيهم احتمالان أن يكونا مصدرين شذوذ الان فعلاً لا باباً الفتح مصدر ما يدل على الحركة
 يكونان ولا يكون الفعل متعد كما قاله سيوريه وهذا متعدي لانه يقال شئانه ولا دلالة على الحركة وقيل
 ان في الغضب غلبان القلب واضطرابه فلذا ورد مصدره كذلك وعلان بالسكون في المصادر قليل نحو
 لو يه لساناً بمعنى طائفه أو صفة لان فعلاً بالسكون في الصفات كثير كسكران وبالفصح ورد فيها
 قليلاً كما رقطوان وتيس عدوان فان كان مصدره فإضافته اما الى الفاعل أو المفعول أي ان يبغضكم
 قوم أو تبغضوهم وجوز المصنف رحمه الله تعالى الوصفية في السكران دون الفتح لانه ورد فيه كما أشار
 اليه وإذا كان وصفاً فهو بمعنى بغيض أي مبغض بالكسر اسم فاعل كقديريه في قادره واصفاً ببيان
 أي البغيض من بينهم وليس مضافاً الى فاعله أو مفعوله كما صدر (قوله لان عدوكم الخ) هذا على
 قراءة الفتح بتقدير اللام على أنه عدل لثنا نآء وعلى قراءة الكسر ان شرطية وما قبله دليل الجواب
 أو الجواب على القول بجواز تناديه والصحيح الأول وأورد على قراءة الكسر أنه ان كان الصدام المذكور

وعلى هذا فلا يمتنع وقرئ يبتغون على
 خطاب المؤمنين (وإذا حللت فاصطادوا)
 اذن في الاصطلاح بعد زوال الاحرام ولا يلزم
 من ارادة الاباحه هنا من الامر دلالة
 الامر الا في بعد الخطر على الاباحه مطلقاً
 وقرئ بكسر الفاء على الفاء حركة هـ زنة
 الوصل عليها وهو ضعيف جداً وأصلهم يقال
 حل المحرم وأحل (ولا يجزئكم) لا يجزئكم
 أو لا يكسبكم (شئان قوم) شدة بغضهم
 وعداوتهم وهو مصدر أصيب الى المفعول
 أو الفاعل وقرأ ابن عامر واسم على نافع
 وابن عباس من عاصم بكسر الهمزة
 وهو أيضاً مصدر كذا ان أو نعت بمعنى بغض
 قوم وعلان في النعت كسر كعطشان
 وسكران (أن صدوكم من المسجد الحرام)
 لان صدوكم عام الحديبية وقرأ ابن كثير وأبو
 عمرو بكسر الهمزة على أنه شرط معتبرين
 أغنى عن جوابه لا يجزئكم (أن تعتدوا)
 بالانتماء نافع مفعول يجزئكم فانه يعتد
 الى واحد والى اثنين ككسب

وما وقع عام الحديبية فهو محقق منقذ ثم فكيف يقال ان صدوكم وهو يقتضي استقباله وعدم تحققه وان اريد ما بعد الفتح فلم يقع صدبه فذهب قوم الى أن الآية لم تنزل بعد الحديبية فانه غير متفق عليه وان سلم فهو للتوبيخ على الصد الواقع يوم الحديبية والدلالة على أنه كان ينبغي أن لا يكون وقوعه الا على سبيل الفرض والتقدير لقوله تعالى ان كنتم قوما مسرفين وجوز أن يكون بتقدير ان كانوا قد صدوكم وقوله ومن قرأ بغير منكم الخ وقع في نسخة مقدما والصحيح هذه وما ذكره نظرا الى أن الاصل ان تكون الهمزة للتعدي والافيجوز أن يكون من جرته ذنبا للبالغة ولم يجعل جرمت وأجرمت من المتعدي الى واحد وأن تعذوا على حذف الجار لانه الواقع موقع المفعول الذي يكون بلا واسطة البتة (قوله على العفو والاعضاء الخ) الاعضاء عدم النظر الى ما يكره وفسر البر والتقوى بهما البقاء بقوله ولا تعاونا الخ فانه يدل على ذلك أو هو عام فالمراد بالبرمتابعة الامر مطلقا وبالتقوى اجتناب الهوى ولو عطف الثاني بأول كان أظهر قال الطيبي والثاني أظهر وأولى لتصير الآية من جوامع الحكم ويكون تذيلا للكلام فيدخل في البر والتقوى جميع مناسك الحج قال تعالى فانها من تقوى القلوب والعفو والاعضاء أيضا وفي النهي عن الاثم والعدوان عدم التعرض لافسادى البيت الحرام دخولا أو ألبا وعلى الوجه الاول يكون عطف على ولا يجبر منكم من حيث المعنى لانه من باب لا أريدك ههنا كانه قيل لا تعمدوا على قاصدى المسجد الحرام لاجل أن صدكم قريب من البيت الحرام وتعاونا على العفو والاعضاء ومن ثم قيل الوقف على أن تعمدوا لاجل الاعتداء منهى عنه والتعاونا على البر والتقوى مأوربه والتثني طلب شفاء الصدر بالانتقام (قوله ما فارقه الروح من غير تذكية الخ) والمراد حذف أنفه من غير سبب خارج عنه والدم المسفوح الذى أسالوه وأخرجوه بالآلة والاعضاء جمع مع وهى المصارين والاهلال رفع الصوت والمراد به هنا ذكر ما يذبح له وقوله من وقذنه اذا ضربته أصله أن تضربه حتى يسترخى ومنه وقذنه النعاس أى غلب عليه وانما قال في ما النطيجة انها للنقل لانها المنطوح مطلقا مذكرا كان او مؤنثا ولا نفع لاجل معنى مفعول لا تدخله التاء وفسر ما كل السبع بما كل منه أى أكل بعضه لان ما كل كلة لا يتعلق به حكم ولا يصح ان يستثنى منه ما ذكره وذكى (قوله وهو يدل على أن جوارح الصيد الخ) جوارح الصيد أعم من كلابه وطيوره كالبازى وهى فى حكم السباع والحياة المستقره هى التى لا تكون على شرف الزوال قيل وعلمنا أن نضطرب بعد الذبح لا وقت الذبح فانه لا يجب وقوله من ذلك أى ما ذكر قبله من المخنفة الى هنا لا يحتمل رجوعه الى ما قبله وعلى هذا لا تقيد المذكورات بقوله فئات والالم يصح الاستثناء منها وقوله فى الشرع اقطع الحلقوم أى موضوعه وفى نسخة بقطع الحلقوم بالباء متعلق بالذكاة والمرى مجرى الطعام وتفصيل التذكية فى الفقه (قوله النصب واحد الانصاب) معطوف على الميتة واختلف فيها فقيل هى حجارة كانوا يذبحون عليها فعلى على أصلها ولعل ذبحهم عليها كان علامة على كونها لغير الله وقيل هى الاصنام لانها نصبت لتعبد على على أصلها أو بمعنى اللام والنصب بضمين جمع نصاب وقيل هو مفرد وقرئ بضم الون رذكين الصاد تحقيقا وقرئ بفحشيتين وفتح فسكون (قوله الاستقسام بالالزام الخ) جمع زلم أو زلم وهو القدر المضروب به لطلب ما قدر وقسم له ولذلك سمي استقساما وقد بينه المصنف وانغفل بضم الغين المحجة وسكون الفاء الذى لاسم عليه لانه أغفلت علامته والمراد هنا أنه لم يكتب عليه قبل هذا من قبله الفأل وقد كان النبى صلى الله عليه وسلم يحب الفأل فلم صار فسقا وحراما وأجيب بأنه كان استشارة مع الاصنام واستعانة منهم فلهذا صار حراما وما أن أنه دخول فى علم الغيب فلا نسلم أن الدخول فى علم الغيب حرام ومعنى استشارة الله بعلم الغيب أنه لا يعلم الا الله ولهذا صار استعلام الخبير والشر من المجمن والكهنة ممنوعا حراما بخلاف الاستشارة من القرآن فانه استعلام من الله تعالى ومن يتطرق فى ترتيب المقدمات أو يرتاض فهو لا يطلب العلم الغيب منه فلو كان طاب علم الغيب

ومن قرأ بغير منكم بضم الباء جعله منقولا من المتعدي الى مفعول بالهمزة الى مفعولين (وتعاونا على البر والتقوى) على العفو والاعضاء ومتابعة الامر ومجانبة الهوى (ولانعاونا على الاثم والعدوان) للتشني والانتقام (واتقوا الله ان الله شديد العقاب) فانتقامه أشد (حرمت عليكم الميتة) بيان ما ينسب عليكم والميتة ما فارقه الروح من غير تذكية (والدم) أى الدم المسفوح لقوله تعالى أو دما مسفوحا وكان أهل الجاهلية يصونون فى الامعاء ويشوونها (ولم ينظروا ما هل لغير الله به) أى رفع الصوت لغير الله به كقولهم باسم اللات والعزى عند ذبحه (والمخنقة) أى التى ماتت بالخنق (والموقوذة) المضروبة بنحو خشب أى جرح حتى غوت من وقذنه اذا ضربته (والمتردية) التى ترذت من علوا وفى بئر فانت (والتطبيعة) التى نطشتها أخرى فانت بالنطح والتساقط فيها للنقل (وما كل السبع) وما كل منه السبع فئات وهو يدل على أن جوارح الصيد اذا أكلت مما اصطادته لم تحل (الاما ذكيت) الاما ذركتم ذكاته وفيه حياة مستقره من ذلك وقيل الاستثناء مخصوص بما كل السبع والذكاة فى الشرع اقطع الحلقوم والمرى بمحذ (وما ذبح على النصب) النصب واحد الانصاب وهى أحجار كانت منصوبة حول البيت يذبحون عليها ويعدون ذلك قربية وقيل هى الاصنام وعلى معنى اللام أو على أصلها بتقدير وما ذبح مسمى على الاصنام وقيل هو جمع والواحد نصاب (وأن تستقسموا بالالزام) أى وحرم عليكم الاستقسام بالالزام وذلك أنهم اذا قصدوا فعلا ضربوا ثلاثة أقداح مكتوب على أحدها أمر فخرى وعلى الآخر فخرى وعلى الثالث غفل فان خرج الامر مضوا على ذلك وان خرج النهى فنجبوا عنه وان خرج الغفل أجالوها تائبا فعنى الاستقسام طلب معرفة

حراما لانه طريق الفكر والرياضة ولا قائل به وقال الامام رحمه الله تعالى لولم يجز طلب علم الغيب لم
 أن يكون علم التعبد بكفر الاله طلب الغيب وأن يكون أصحاب الكرامات المدعون للالهامات
 كفار او معلوم أن كل ذلك باطل وفيه أن ما ذكره من الاستخارة بالقرآن وتبعه التحرير فقال انهم أطبقوا
 عليه محل نظر فانه لم ينقل فعله عن السلف وقد قيل ان الامام مالك كرهه ولم أر فيه نقلا الا أنه قال
 في فتاوى الصوفية نقلا عن الزيد وسى انه لا بأس به وانه فعله ما ذوق على رضى الله تعالى عنهما وروى
 عن علي كرم الله وجهه أنه قال من أراد أن يتفاهل بكتاب الله فليقرأ قل هو الله أحد سبع مرات وليقل
 ثلاث مرات اللهم بكتابك نجاهات وعليك توكلت اللهم أرني في كتابك ما هو المكنون من سرلك المكنون
 في غيبك ثم يتفاهل بأول الصيغة اه وفي النفس منه شيء وفي كتاب الاحكام للبصاص أن الآية
 تدل على بطلان القرعة في عتق العبيد لانها في معنى ذلك بعينه اذ كان فيه اثبات ما أخرجه القرعة
 من غير استحقة لان من اعتق أحد عبيده عند موته ولم يخرجوا من الثلث وقد علمنا أنهم متساوون
 في استحقاق الجزية ففي استعمال القرعة اثبات جزية غير مستحقة وحرمانها من هو مساو له فيها كما
 يفعله صاحب الزلام فان قيل قد جاءت القرعة في قسمة الغنائم وغيرها وفي اخراج النساء قيل له انما
 القرعة فيها للتطبيب نفوسهم والبراءة من التهمة في ائثار البعض ولو اطلعتوا على ذلك جاز من غير قرعة
 وأما الجزية الواقعة على واحد منهم فغير جائز تفاهلها عنه الى غيره وفي استعمال القرعة نقل للجزية عن
 وقعت عليه واخراجها منه مع مساواة غيره فيها اه (أقول) هذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وأصحابه والشافعي خالفهم فيه وروى فيه أحاديث صحيحة وله فيه تصنيف مستقل قرأناه رواية عن
 مشايخنا ويؤيده وقوعها في القرآن من غير دليل ناصح وأما القرعة في غير العتق فتفق عليها (قوله)
 وقيل هو استقسام الجزور الخ) هذا هو الميسر وسيأتي بيانه ويرجع هذا بعض المفسرين ولانه يناسب
 ذكره مع محرمات الطعام فعناء طلب قسم من الجزور أو ما قسمه الله له وقوله لانه دخول في علم الغيب
 من مافيه وقوله أو الى تناول ما حرم أي اشارة الى تناول المحرمات من المأكول كل المعلوم من سياق ما قبله
 فرجع الى جميع ما قبله وعمل الاستقسام (قوله) أراد به الحاضر وما يتصل به من الزمعة الآتية
 وأسقط قوله في الكشف الماضية اذ لا معنى له هنا وهو منصوب على الظرفية يئس وليست اللام فيه
 لاهد كما يقال كنت بالامس شايبا وأنت اليوم أشيب أو هي للعهد والمراد يوم نزول الآية الذي ذكره
 المصنف رحمه الله تعالى ورواه الشيخان عن عمر رضى الله تعالى عنه واليأس عدم الرجاء وأشار الى تقدير
 مضاف فيه لان اليأس ليس من نفس الدين بل من ابطاله أو غلبته بأن يقبلوك عليه وقوله أن يظهر
 عليكم راجع الى الوجهين وان كان على الثاني أنظر وقوله فلا تخشوهم متفرع على اليأس واظهار
 الخشية فيه يفهم من نهيمهم عن خشية غيره (قوله) بالنصر والظهار على الايمان كاه الخ) لانهم
 بالنصر والقوة يجبرون أحكام الدين من غير مانع وبه تمامه أو المراد اتمام الدين في نفسه ابيان ما يلزم
 بيانه ويستنبط منه غيره وهذا رد على من قال ان الآية تبطل القياس واليه أشار بقوله وقوانين الاجتهاد
 (قوله) بالهداية والتوفيق الخ) أي باتمام الهداية والتوفيق باتمام سببها والافهام حاصلان قبل ذلك
 ومنار الجاهلية استعارة لامور هامة مناسبتهم وغيرها (قوله) اختارته لكم الخ) يعني أنه نظر
 فيه الى معنى الاختيار ولذا عدى باللام ومنهم من جعله صفة لدين قدم عليه فاتصبا حالا والاسلام
 ودينه مفعول لرضيت ان ضمن معنى صيرا أو ديننا منصوب على الحالية من الاسلام أو يتميز من لكم فان
 قيل ما وجه تقييد رضا الاسلام بقوله اليوم لانه معطوف على أكلت وهو مرضى قبل ذلك وبعده
 قيل المراد برضاء الله به باختياره حكما أبديا لا ينسخ وهو كان في ذلك اليوم وقوله وهو الدين عند
 الله لا غير جلة حاله مقيدة للدلالة على ما ذكرناه (قوله) متصل بذكر المحرمات الخ) الاضطراب
 الوقوع في الضرورة وقوله وحرمتها من جلة الدين الخ اشارة الى أن الاعتراض بذكر أمر الدين يؤكده

حرمتها لانها من جملة والمقصود الجماعة أي الجوع معي بها لانه يخص له البطون أي تغمر والجنف
معناه الميل كما والمراد بعله للام تقا وزحل الضرورة والرخصة بالزيادة أو قصد أمر غير دفعها وظاهره
أن معنى قوله غير باغ ولا عاذ ذلك وقد فسر الباغي في سورة البقرة بالمستأثر على غيره فكانه أشار هنا
الى تفسير آخر له وقوله لا يؤاخذ به بأكله أو به ليصح جعله جوابا لمن الشرطية من تأويله وإشارة
الى أنه أقيم فيه سبب الجزاء مقامه لأنه مقدّر في الكلام وإن كان لا مانع منه (قوله لما تضمن السؤال
معنى القول الخ) يعنى أن السؤال ليس عما يعمل في الجمل ويتعدى بحرف الجزاء يقال سأل عن كذا
فقبل انه بتقدير مضاف أى جواب ماذا واختار المصنف رحمه الله أنه ضمن معنى القول فحكيت
به الجملة كما يحكى بالقول وهو معلق لانه وإن لم يكن من أفعال القلوب لكنه طريق العلم
فعلق كما يعلق وقال لهم دون لنا الذى وقع في سؤالهم يقتضى الحكاية ذلك حكاية بألفى مناسبة
غيبية يسألونك كما تقول أقسم زيد ليضربن ولو قلت لا ضربن باز وقوله والمسؤل الخ أى ليس عن مطلق
ما أحل بل عن المطاعم لأن الكلام فيها وقوله سألو أعمال لهم أى هل هو جميع ما عدا
المدكور أم فيه تفصيل فأجيبوا بأن تفصيلا (قوله ما لم تستخيه الطباع السليمة الخ) فالمراد
بالطبيب ما لم يستخيه لقوله ويحل لهم الطبيات ويحرم عليهم الخبيثات والمراد يستخيه من العرب
ما كانوا يكرهونه من الحشرات وقوله أو ما لا يدل الخ تفسير آخر للطبيب وهو يعنى الحلال لأن الطبيب
يكون معنى الحلال والحل ما ينص أو قياس ويدخل فيه الإجماع ولا بد من استناده لنص وإن لم تنف
عليه وقال السليمة لأن الطباع جمع طبع وهو ما طبع عليه الإنسان كما ذكره الأزهري فلا عبرة بمن أنكر
كونه جمعا وقال انه واحد مدكر ومن أنه ذهب الى الطبيعة وقال ابن السيد يجوز أن يكون جمع
طبع ككلب وكلاب اه وكأنه لم ينف على ما قاله الأزهري (قوله عطف على الطبيات ان جعل ما
موصولة الخ) يصح على هذا أيضا كونها مبنية أو جلة فكلا خبره لكنه خلاف الظاهر (قوله
وصيد ما علم الخ) أى صيده لانه الذى أحل فعطفه على الطبيات من عطف الخاص على العام
وعلى تقدير الشرطية لا يكون عطفا على الطبيات بل مبتدأ خبره الشرط والجزاء على المختار والجملة
عطف على جملة أحل لكم ولا يحتاج الى تقدير مضاف ونقل عن الزمخشري أنه قال بالتقدير فيه
وقال تقديره لا يبطل كون ما شرطية لأن المضاف الى اسم الشرط في حكم المضاف اليه كما تقول غلام
من يضرب أضرب كما تقول من يضرب أضرب كذا قال التحرير والظاهر أنه لا حاجة الى جعل الصيد
يعنى الصيد لأن الحل والحرمة تعلقان بالفعل وأنه لا حاجة الى تقدير المضاف على جعلها شرطية كما أشار
اليه المصنف رحمه الله بتركه التقدير فيه لانه على ذلك التقدير يصير الخبر خاليا عن ضمير المبتدأ الآن يكلف
بجعل ما مسكن من وضع الظاهر موضع المضمر فليأمل وقوله والجوارح كواسب الخ من قولهم جرح
فلان أهله خيرا اذا أكسبهم وقلان جارحة أهله أى كسبهم (قوله معلين إياه الصيد الخ) مؤدب الجوارح
شامل للكلاب وخص به الاشتقاق لانه أكثر فيه وقوله ومضربها أصل معنى التضرية الأخرى والحث
وقد ضربى بالصيد واضراء عليه مرنه عليه ثم قيل لكل من اعتاد شئنا وقوله لأن كل سبع يسمى كلبا في
جملة لا طير نظر ولادالة في تسميته الاسد كلبا عليه وقوله من الكلب يسكون اللام أصالة أو مخففة كلب
بفتحين وفيه على هذا استخدام في قوله فيه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام اللهم سلط عليه كلبا من
كلابك) قال في الكشف فأكله الاسد وسأنى هذا في سورة النجم فاه صلى الله عليه وسلم في حق غيبة بن
أبي لهب أو لهب بن أبي لهب وقد اذاه وسبه قال الطبيب رحمه الله هذا حديث موضوع وليس كما قال بل
هو حديث صحيح أخرجه الحاكم في المستدرک من حديث أبي نوفل قال كان لهب بن أبي لهب بسبب النبي
صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم اللهم سلط عليه كلبا من كلابك أو كلبك فخرج في قافلة
بريد الشام فنزلوا منزلا فيه سبعاء فقال انى أخاف دعوة محمد صلى الله عليه وسلم فجعلوا متاعه حوله

(في خمسة) جماعة (غير متجاف لائم) غير
ماثل له ومنصرف اليه بأن يأكلها ثم لا يذأ
أو يحاذا واحدا الرخصة كقوله غير باغ ولا عاد
(فإن الله غفور رحيم) لا يؤاخذ به بأكله
(يستلونك ماذا أحل لهم) لما تضمن
السؤال معنى القول أو وقع على الجملة
وقد سبق الكلام فيما إذا وإنما قال لهم ولم
يقول لنا على الحكاية لأن يستلونك بلفظ
الغيبية وكلا الوجهين شائع في أمثاله والمسؤل
ما أحل لهم من المطاعم كأنهم لما تلى عليهم
ما حرم عليهم سألو أعمال لهم (قل أحل
لكم الطبيات) ما لم تستخيه الطباع السليمة
ولم تنفر عنه ومن مفهومه حرم مستخيات
العرب أو ما لم يدل نص ولا قياس على حرمة
(وما علمت من الجوارح) عطف على الطبيات
ان جعلت ما موصولة على تقدير وصيد
ما علمت وجملة شرطية ان جعلت شرطا وجوابها
فكلوا والجوارح كواسب الصيد على أهلها
من سباع ذوات الأربع والطير (مكئين)
معلين إياه الصيد مؤدب الجوارح
ومضربها بالصيد مستنق من الكلب لأن
التأديب يكون أكثر فيه وآثر أولان
والسلام اللهم سلط عليه كلبا من كلابك

وقعدوا بحرسونه فجاءه أمد فانتزعوه وذهب به قال الحاكم وهو صحيح الاسناد وقوله واتصاه أي
 مكابن وقوله وفادتها المبالة الخ إشارة إلى أنها حال مؤسكة لعاملها وهو علمه (قوله
 حال ثانية) مؤكدة أيضاً واستثنائية إن لم تكن ما شرطية والافهي معترضة (قوله من الحبل وطرق
 التأديب الخ) أي المراد بما علمهم الله ما ذكره هو أعم من الوجه الثاني ولذا قدمه لأنه أهم فائدة إذ
 التأديب شامل لما في إرساله وماعه وقبل الأول يتعلق بكيفية التعليم والحبل وهي من الله أي بالهام
 منه أو بالعقل الذي خلقه فيهم والثاني بما في الاصطباة من الجزئيات التي يحل بها الصيد وذلك بالشريع
 الذي علمه الله فعلى الأول الحال الثاني أعني تعلمون من غيره التفسير والتفصيل للحال الأول أي مكابن
 وعلى الثاني قيد زائد وقوله يدعاه أي ينداه العائد للكل ونحوه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام
 الخ) رواه أصحاب السنن وأوله قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد الكلب المعلم فقال
 إذا أرسلت كلبك المعلم وذكر اسم الله عليه فكل مما أمسك عليك فان أكل منه فلا تأكل فانما أمسك
 على نفسه قال أبو حنيفة وأصحابه إذا أكل الكلب من الصيد فهو غير معلم لا يؤكل صيده ويؤكل صيد
 البازي ونحوه وإن أكل وعليه امام الحرمين من الشافعية وقال مالك والليث يؤكل وإن أكل الكلب
 منه وقال الشافعي رحمه الله لا يؤكل إذا أكل منه وإلى المذهب أشار المصنف رحمه الله وقوله
 في الحديث إنما أمسك الخ عليه انتهى وقوله الضعيف لما علم الخ هذا هو الأصح كما صرح به الحديث
 السابق وقبله هو لاكل وهو بعيد وقوله فيؤخذكم الخ إشارة إلى أن سرعة الحساب يجاز عن
 المؤاخذه على جميع الأفعال حقيرها وجليلها الآن من سرعة عليه الحساب وسهل بحساب على كل شيء
 ومن صعب عليه قد بحساب على ما يهمله ويترك غيره (قوله يتناول الذبائح وغيرها ويوم الخ) في البخاري
 عن ابن عباس رضي الله عنهما إن المراد بها الذبائح لأن غيرها لم يختلف في حله وقوله النصراري قيل فيه
 شيء فإن النصراري مثلثة وأخرج عبد الرزاق عن النخعي عن علي كرم الله وجهه ورضي عنه أنه كان يكره
 ذبائح بني تغلب ونسائهم ويقول هم من العرب ورواه الشافعي عنه بأنه إذا صحح ولم يلق بهم الجوس لأنهم
 ليسوا بأهل كتاب (قوله سنوابعهم سنة أهل الكتاب الخ) قال ابن حجر رحمه الله لم أجده بهذا اللفظ وقوله
 رواه مالك في الموطأ عن عمر رضي الله عنه أنه قال ما أدري ما أصنع في أمر الجوس فقال له عبد الرحمن
 بن عوف رضي الله عنه أشهد سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوابعهم سنة أهل الكتاب
 قال مالك رحمه الله يعني في الجزية وعلم من خصيص مالك الجزية أنه لا تؤكل ذبائحهم ولا تسكح نسائهم
 ورواه البيهقي عن الحسن يعني ما ذكره المصنف وعبد الرزاق وقال إجماع أكثر المسلمين عليه يؤكده
 فلا وجه لما قاله ابن حجر وإعادة أهل الكتاب الطيبات للتأكيده والتوطئة لما بعده وذكره اليوم لما
 ذكر (قوله وطعامكم حل لهم الخ) فلا عليكم أصله لا بأس عليكم بخذف اسم لاوه وهو مسجوع من العرب
 كما ذكره النجاشي وفي الاتصاف لما كان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة أولوا الآية بصرف
 الخطاب إلى المؤمنين أي لا جناح عليكم أي المسلمون أن تطعموا أهل الكتاب وفي أمالي الإمام السهلي
 رحمه الله تعالى قيل ما الحكمة في هذه الجملة وهم كفار لا يحتاجون إلى بيتة فنفه جواباً أن أحدهما
 أن المعنى انظروا إلى ما أحل لكم في شربهم فان أطعموكم فكلوه ولا تنظروا إلى ما كان محرماً عليهم
 فان لحوم الأبل ونحوها كانت محرمة عليهم ثم نسخ ذلك في شرعنا والآية بيان أن الله أي أعلموا أن
 ما كان محرماً عليهم مما هو حلال لكم قد أحل لهم أيضاً ولذلك لا أطعموكم ما خبزوا أو نحوهم وقالوا
 هو حلال في شربهم وقد أباح الله لكم طعامنا كذبناهم وقلنا أن الطعام الذي يحل لكم هو الذي يحل
 لنا لا غيره فاعني طعامهم حل لكم إذا كان الطعام الذي أحلناه لكم وهذا التفسير معنى قول السدي
 وغيره الثاني للخصام والزجاج والنقاش وكثير من المتأخرين أن المعنى جاز لكم أن تطعموهم من
 طعامكم لأنهم لا يدينونهم في دينهم لأن دينهم باطل لأنه لم يقل وأطعمكم بل طعامكم

واتصاه على الحال من علمه وقادته المبالة
 في التعليم (تعلون من) حال ثانية أو استئناف
 (اعلمكم الله) من الحبل وطرق
 التأديب فان المسلم بالهام من الله تعالى
 أو مكسب بالعقل الذي هو منصفة
 منه سبحانه وتعالى أو مما علمكم الله أن
 تعلموه من اتباع الصيد بأمر صاحب
 وأن يميز بينه وبين غيره فيصنف بجانته ويمسك
 عليه الصيد ولا يأكل منه (فكلوا مما أمسك
 عليكم) وهو ما لم تأكل منه لقوله عليه
 الصلاة والسلام لعدي بن حاتم وإن أكل
 منه فلا تأكل إنما أمسك على نفسه وإلى
 ذهب أكثر الفقهاء وقال بعضهم
 لا يشترط ذلك في سباع الطير لأن تأديبها إلى
 هذا الحد متعذر وقال آخرون لا يشترط
 مطلقاً (وذكروا اسم الله عليه) الضعيف لما علمتم
 والمعنى هو عليه عند إرساله أولاً أمسك
 يعني هو عليه إذا أدركتم ذكره (واقفوا
 الله) في محرماته (إن الله سريع الحساب)
 فيؤخذكم بما حل وحق (اليوم أحل لكم
 الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل
 لكم) يتناول الذبائح وغيرها ويوم الذين
 أوتوا الكتاب اليهود والنصارى واستثنى
 على رضي الله تعالى عنه نصاري بني تغلب
 وقال لسواهم النصرانية ولم يأخذوا منها
 الا شرب الخمر ولا يلقونهم في الجزية لقوله
 وأن أحقواهم في التقرير على الجزية لقوله
 عليه الصلاة والسلام سنوابعهم سنة أهل
 الكتاب غير ما كنى نسائهم ولا آكل ذبائحهم
 (وطعامكم حل لهم) فلا عليكم أن تطعموهم

والاطعام المأكول وأما الفعل فهو الاطعام فان زعموا أن الطعام يقوم مقام الاطعام توسعنا قلنا سبق
اعتراض آخر وهو الفصل بين المصدر وصلته بضمير المبتدأ وهو مجتمع بالاجماع لا يجوزون اطعام زيد حسن
للمساكين ولا ضربك شديد زيد فكيف جازوا طعماءكم حل لهم اه وقوله وتبعوه ومنهم من يفيد أنه يجوز
البيع لهم مطلقا ولو كانوا من دار الحرب وبه صرح الفقهاء لكن قالوا الاولى أن لا يباع لهم بخلاف
السلام وما يعين على الحرب وبعضهم يخطئ في الاول فاعرفه (قوله والمحصنات الخ) جعله
بعنا على جواز الاولى بناء على نكاح الامة الكافرة وأما المحصنات من الذين أوتوا الكتاب ففسره
ابن جرير رضي الله تعالى عنهم ما بين أسلم منهم وقالوا انه يأباه النظم ولم يرضوه وهو ظاهره تناول الحريات
وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا يجوز نكاح الحريات وخص الآية بالمعتقات واحججه بقوله
لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله والنكاح مقتض للمودة لقوله تعالى
خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة قال الجصاص وهذا عندنا غايدل
على الكراهة وأصحابنا يكرهون مناكة أهل الحرب (قوله وتقييد الحل بآياتها) أي الاجور والمهور
لا يجب تقييدها فهذا القيد لا مفهوم له لانه تأكيدي الوجوب لا للاحتراز والمراد بالاباء التهاد
والالتزام بحجاز وهذا أقرب وان كان المسأل واحدا وحمل المساقفة على اظهار الرزائل ظهور مقابلة في
الاسرار لتبادره من الخلدن وهو الصديق وقيل الاول نهى عن الزنا والثاني نهى عن مخالطة من
يريد بالايان شرائع الاسلام) على أنه مصدر وأريد به المؤمن به كدرهم ضرب الامير لان الايمان نفسه
لا يكفر به والكفر الاباه عنه وجوده والآية تذييل لقوله اليوم أحل لكم الطبيات تعظيما للشأن ما أحله
الله وما حرّمه وتعليلنا على من خالف ذلك فيقتضي أن يراد بالايان أمور الدين (قوله أي اذا
أردتم القيام الخ) لما كان النظم إذا حمل على ظاهره يقتضي تأخير الوضوء عن الصلاة أو كونه قبلها
أو متصلا بها بعد القيام وكله غير مراد أولوه بتأويلين أن يكون القيام الى الصلاة بمعنى ارادته
فغير عن السبب بالمسبب أو قصد ما فغير عن أحد لازمي الشيء بلازمه الآخر لانه من اطلاق اسم الملزوم
على لازمه والمسبب على سببه بناء على ان ارادة الشيء لازم وسبب على أنه لو سلم فيكفي في تغاير الوجهين
اعتبار العلاقة واختار الاول لما في الثاني من التكلف كذا قيل وهو رد لكلام العلامة حيث
قال المراد بالقيام الى الصلاة قصد ما على الاول قصد القيام الى الصلاة والمصنف رحمه الله تعالى
جعل الاول من باب اطلاق المسبب على السبب والثاني من اطلاق الملزوم على اللازم وقصد الشيء كما
أنه لازم للقيام اليه سببه فلا فرق في ذلك بينهما وهذا الإشارة الى سؤال على الزمخشري وهو وارد
على المصنف أيضا وهو أنه لا فرق بين الوجهين معني اذا قصدوا الارادة متقاربان والعلاقة وان اعتبر
فيها التغاير كما ذكرنا ويجوز فيها الاتحاد فترجح أحد الوجهين وجهه أنه غير الاخر ليس تحتها كبريه في
والنصرير حاول الجواب منه ولا طائل تحتها وقيل في الفرق بينهما ان الاول هو القصد الى الانتصاب
الى الصلاة والثاني القصد الى الصلاة ولا تنظر الى الانتصاب وبعد كل كلام لم ينضج كل الانضاح
(قوله والتنبيه على أن من أراد العبادة الخ) وجهه يؤخذ من التعليق على الارادة فان جوابها
مقارن أو متصل وما ذكره في الوجه الثاني من أن التوجه الخ قبل عليه انه يكفي في التعبير عن
القصد بالقيام أن القيام يستلزم القصد ولا دخل لكون التوجه مستلزما له في التعبير بالقيام عن
القصد لأن يقال أرادنا كيدا استلزام القيام للقصد بأن القيام لا يتفك عن التوجه المستلزم للقصد
وضيه تأمل (قوله وظاهر الآية يوجب الوضوء على كل قائم الخ) نظرا الى عموم الذين آمنوا من غير
اختصاص بالمحدثين وان لم يكن في الكلام دلالة على تكرار الفعل لانها لا تقتضيه على الصحيح وانما
ذلك من خارج ~~لكن~~ الاجماع صرفها عن ظاهرها فاما أن تكون مقيدة أي وأنتم محدثون بقرينة
دلالة الحال ولانه اشترط الحدث في البذل وهو التيم فلم يكن له مدخل في الوضوء مع المدخلة

وتتبعوه ومنهم من ولو حرّم عليهم لم يجوز ذلك
(والمحصنات من المؤمنات) هي الحرّات
العقائف وتخصيصهن بعث على ما هو الاولى
(والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من
قبلكم) وان كنن حريات وقال ابن عباس
لا فصل الحريات (اذا أتيتوهن أجورهن)
مهورهن وتقييد الحل بآياتها تأكيد وجوبها
والحث على ما هو الاولى وقيل المراد بآياتها
الترامها (محصنين) أعفا بالنكاح (غير
مسافحين) غير مجاهرين بالزنا ولا متخذين
أخذان) مسربين به والخلدن الصديق يقع
على الذكر والاتى (ومن يكفر بالايان
فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين)
يريد بالايان شرائع الاسلام وبالکفر به
انكاره والامتناع عنه (بآياتها الذين آمنوا
اذا قمتم الى الصلاة) أي اذا أردتم القيام
كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن
فاستمعوا له وهو عزير ارادة الفعل بالفعل
المسبب عنها لا مجازا والتنبيه على أن من
أراد العبادة ينبغي أن يبادر اليها بحيث
لا يتفك العمل عن الارادة أو اذا قصدتم
الصلاة لان التوجه الى الشيء والقيام اليه
قصد له وظاهر الآية يوجب الوضوء على كل
قائم الى الصلاة وان لم يكن محدثا

والاجماع على خلافه لما روي انه عليه الصلاة والسلام صلى الصلوات الخمس بوضوء واحد يوم الفتح فقال عمر رضي الله تعالى عنه صنعت شيئا لم تكن
تصنعه فقال عمدا فعلته فقبل مطلقا يريد به التقييد (٢٢٠) والمعنى اذا قمتم الى الصلاة محمد بن وقيل الامر فيه للتدب وقيل كان

في التيميم لم يكن البدل بلا وقوله فلم تجددوا ما مصرح في البدلية واما ما قيل انه اشترط الحدث في البدل
فبدل على هذا في ظاهره فانه للضرورة ولا ضرورة بدون الحدث وفقد الماء وقيل انه لا دلالة في الكلام
على عموم الاحوال فيخص بالبدن او انه لا دلالة في تخصيص الافراد ويجب على كل مؤمن الوضوء
عند القيام ولو مرة وأورد عليه انه لا دلالة للعبارة على عموم الاحوال لم يرد الاشكال وفيه نظر وقيل
الامر للتدب ويعلم الوجوب للحدث من السنة وهو بعيد لاجماعهم على أن وجوب الوضوء مستفاد من
هذه الآية مع الاحتياج الى التخصيص بغير المحدثين من غير دليل مع أنه لا ندب بالنسبة الى المحدثين
وأبعد منه أنه ندب بالنسبة الى البعض ووجوب بالنسبة لآخرين وكون النبي صلى الله عليه وسلم صلى
الخمس بوضوء واحد أخرجه مسلم وغيره وقوله عمدا فعلته أي بيانا للجواز وبه يعلم منه أن تجديد الوضوء
سنة وقيل في الكلام شرطه قدر أي اذا قمتم الى الصلاة الخ ان كنتم محدثين وان كنتم جنبا وهو قريب
جدا (قوله وقيل كان ذلك أول الامر ثم نسخ الخ) فيه أن أحدا وأبارود وابن خزيمة وابن حبان
والحاكم والبيهقي وروا عن عبد الله بن الغسيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل
صلاة طاهرا كان أو غير طاهر فلما شق ذلك عليه صلى الله عليه وسلم أمر بالسواك عند كل صلاة ووضع
عنه الوضوء الامن حدث وحديث المائدة لا يعارضه لان العراقي قال لم أجده مرفوعا وقد مر أن آخر
ما نزل براءة (قوله ولا حاجة الى الدلائل الخ) الدلائل عند الحنفية من الآداب والواجب عند مالك
رحمته الله تعالى لذاته وقيل لتحقيق وصول الماء فلو تحقق لم يجب كما قاله ابن الحاج في شرح المنية (قوله
الجمهور على دخول المرفقين الخ) وخالف في ذلك بعضهم كزفر وأما اذا كانت بمعنى مع أو متعلقة
بمخدوف لم يبق معنى التهديد ولم يبق له كره من بد فائدة لا شتمال اليه عليها فذكرها زائد فقيه نظر لانه
يدل على دخول المرافق صريحا لان البدن وان كانت الى المتكبر فليس ذلك مرادها نابل المراد بعضها
لخروج ما فوق المرفق وادخاله ويعلم منه التهديد أيضا وما جئ به المصنف رحمه الله تعالى أن التخصيص
على الشيء لا يقتضي عدم غيره فتأمل (قوله وقيل الى تهديد الغاية مطلقا الخ) اختلف أهل النحو
والاصول في هذه المسائل فمن قائل بالدخول مطلقا ومن قائل بالخروج مطلقا ومفصل بين أن صدر
الكلام ان لم يتناول الغاية فذكرها هذا الحكم اليها فلا بد من مثل أعوا الصيام الى الليل وان تناولها
كما هنا فذكرها لاسقاط ما وراءها فيبقى داخل تحت الحكم وهذا أيضا ليس على إطلاقه اذ بدخل في مثل
قرأت القرآن الخ بخلاف قرأته الى سورة كذا والغاية ما ينهي به الشيء فتطلق على الجزء الاخير وما
يلاقيه والمرفق بفتح الميم وكسر الفاء على الاصح معروف (قوله الباء مزيدة وقيل للتبعض الخ)
لما كان المسح متعديا بنفسه جعلها زائدة ولظهوره قدمه أو هي دخلت في المفعول لتضمن معنى الاصاق
وهو شامل لمسح البعض والكل ولا دلالة على أحدهما فحمل على التبعض اتفق عليه وقيل ان الباء تفيد
التبعض سواء دخلت في الآلة فهو مسحت بالمندبل أو المحل فهو مسحت برأس التيميم ونقل عن أبي
علي وبه أخذ أبو حنيفة لكن ذهب الى أن الاقل ليس مراد المحصول في ضمن غسل الوجه مع عدم
تأدي الفرض به بالاتفاق فصار مجالا بين مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الناصية فقد رتب عقد ارجا وهو
الربع وبناء على اشتراط الترتيب والافيجوز أن يكون عليم الاعتدال به لذلك (قوله نصبه نافع وابن
عاصم الخ) قرئ أرجلكم بالنصب والجزو الرفع فالقول اما بالعطف على وجوهكم وقيل على أيديكم
بناء على أن العطف على الاول والثاني اذانه هذا المعطوف عليه لكنه أورد عليه أن فيه الفصل بين
المعطوف والمعطوف عليه بجملة ليست اعتراضية وقد التزمه أبو البقاء رحمه الله تعالى وقال انه لا بأس
به واما احتمال العطف على محل الجوار والجور فبعد لفظا ومعنى (قوله وجزء السابقون على الجوار
الخ) جمل قراءة الجز على الجز الجوارى وأشار الى الرذ على من قال انه شاذ بابه الشعر مع انه انما ورد
كثيرا في المنع وقيل في التأكيدي لافى العطف وحرف العطف مانع من الجوار بأنه كثير في كل زم

ذلك أول الامر ثم نسخ وهو ضعيف لقوله
عليه الصلاة والسلام المائدة من آخر القرآن
نزولا فأحواحلها وحرموا حرامها
(فاغسلوا وجوهكم) أمروا بالماء عليها ولا
حاجة الى ذلك خلافا لما لك (وأيدىكم الى
المرافق) الجمهور على دخول المرفقين في
المفسول ولذلك قيل الى بمعنى مع كقوله تعالى
ويردكم قوة الى قوتكم أو متعلقة بمخدوف
تقديره وأيدىكم مضافة الى المرافق ولو
كان كذلك لم يبق معنى التهديد ولا ذكره مزيد
فائدة لان مطلق اليد يشق عليها وقيل الى
تهديد الغاية مطلقا أو مادخلها في الحكم
أو خروجها منه فلا دلالة لها عليه وانما يعلم
من خارج ولم يكن في الآية وكان الايدي
متناولة لها فحكم بدخولها احتياطا وقيل
الى من حيث انها تفيد الغاية فتقتضي
خروجها والا لم تكن غاية لقوله تعالى فنظرة
الى يسيرة وقوله تعالى ثم أعوا الصيام الى
الليل لكن لما لم تنجز الغاية ههنا عن ذى
الغاية وجب ادخالها احتياطا (وامسحوا
برؤسكم) الباء مزيدة وقيل للتبعض
فانه الفارق بين قولك مسحت المنديل
وبالتدبيل ووجهه أن يقال انها تدل على
تضمن الفعل معنى الاصاق فكانه قيل
واصقوا المسح برؤسكم وذلك لا يقتضي
الاستماع بخلاف ما لو قيل وامسحوا
رؤسكم فانه كقوله فاغسلوا وجوهكم
واختلف العلماء في قدر الواجب فأوجب
الشافعي رضي الله تعالى عنه أقل ما يقع عليه
الاسم أخذ باليقين وأبو حنيفة رضي الله
تعالى عنه مسح ربيع الرأس لانه عليه الصلاة
والسلام مسح على ناصيته وهو قريب من
الربع وما لك رمى الله تعالى عنه مسح كله
أخذ بالاحتياط (وأرجلكم الى الكعبين)
نصبه نافع وابن عاصم وحفص والكسائي
ويعقوب عطف على وجوهكم ويؤيده السنة
السابعة وعمل الصحابة وقول أكثر الأئمة
والتهديد اذا مسح لم يجز وجزء السابقون
على الجوار وقطير كثير في القرآن والشعر كقوله تعالى عذاب يوم أليم وحوار عن الجحيم في قراءة حمزة والكسائي وقوله هم يحترقون العرب
والنجاة باب في ذلك

العرب نظموا نثرًا ولا يختص بالنعت والتأكيده وقد ورد في العطف كما أثبتته النحاة حتى عقدوا له بابا على حديثه ~~له~~ كثرة وما فيه من المشاكلة وقد كثر حتى تعدوا عن اعتباره في الاعراب إلى التثنية والتأنيث وغير ذلك لكن شرط حسنه عدم الالباس مع تضمن نكتة وهو هنا ليس كذلك لأن الغاية دلت على أنه ليس بمسح اذ المسح لا يفنى والنكتة فيه الاشارة الى تنقيفه حتى كان مسح ومنهم من حمل النصب على حالة ظهور الرجل والجزء على حال استتارها بالخلف حلا للقراءتين على الحالتين قيل وفيه نظر لأن المسح على الخلف ليس ماسحا على الرجل حقيقة ولا حكما لأن الخلف اعتبر ما ناسرا به الحدث إلى القدم فهي ظاهرة وما حل بالخلف أزيل بالمسح فهو على الخلف حقيقة وحكمه وان المسح على الخلف لا يجب إلى الكعبيين اتفاقا كذا قيل (وفيه بحث) لأنه يجوز أن يكون إيمان الحمل الذي يجزى عليه المسح لأنه لا يجزى على ساقه ثم انه نقل هذا عن الكشف وقد قال النحرير انه لا دلالة في كلامه عليه (قوله وفائدة التنبيه الخ) في نسخة بقصد وفي أخرى يقتصد وهما بمعنى أي يخفف وهذا استفاد من صورة العطف لامن جعله معطوفا على المسح ليعيد ما ذكره كما قيل فان قيل العطف على المسح لا للمسح بكون جمعا بين الحقيقة والجواز حيث أريد بالمسح بالنسبة إلى المعطوف عليه حقيقة وبالنسبة إلى المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قيل انه اشكال قوى لا يخص عنه سوى الحمل على تقدير إعادة العامل في المعطوف مراد به المعنى المجازي فتكون الأرجل معطوفة على الرأس في الظاهر وهو من عطف الجمل في التحقيق أي وامسحوا بأرجلكم ولا يخفى أنه لا دلالة في الكلام على التجوز في المحذوف مع ما في اضمار الجار من الضعف وقيل انه من قبيل علقتهائنا وما يارداه وهو من المشاكلة ومن أهل البدع من جوز المسح على الرجل بدون الخلف مستدلا بظاهر الآية وللشريف المرتضى كلام في تأييده تركاء لاجماع أهل السنة على خلافه وتغنيه بعد ذاب يوم أليم بجوارهم وهو صفة العذاب لا اليوم وحور عين في قراءة الجزم معطوف على ولدان لا على ما قبله مما طافوا به وتبع في التثنية بهما تين الآيتين بأالبقاء وغيره وسأني فيهما كلام آخر (قوله وفي الفصل الخ) هذا مذهبه وضمن الأيمان معنى التنبيه والدلالة فلذا عدا به على والقائل بعده لا يسلمه ويقول بل هو لبيان الأولى وبكفي مثله نكتة وقراءة الرفع على أنه مبتدأ أخبره محذوف كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى وقوله فاغتسلوا أخذ من التطهر الدال على المبالغة في الطهارة (قوله ليتصل الكلام الخ) قيل ولثلاثيهم نسخة لأن هذه السورة من آخر ما نزل (قوله أي ما يريد الأمر بالطهارة الخ) يريد أن مفعوله محذوف واللام لتعليل لازمة لأن أن المصدرية لا تضمن بعد اللام الزائدة وقوله تضيقا مفعول له مبين للمعنى والخرج الضيق (قوله لينظفكم الخ) يعني الطهارة هنا الغوية بمعنى التنظف أو معنوية بمعنى تكفير الذنوب لا بمعنى إزالة النجاسة فإن الحدث ليس بنجاسة وهذا رد على الحنفية على ما قيل فانهم يقولون ان الحدث نجاسة وليس كذلك لأنه عندهم نجاسة حكمية بمعنى كونه مانعا من الصلاة لا بمعنى كونه بحيث يتنجس الطعام أو الثوب الرطب بملاقاته أو تفسد الصلاة بجملة محدث أو جنب غسل موضع خروج النجاسة منه وأما تنجس الماء عند أبي حنيفة فلا تنقل المانعية والآثار المبه وقيل معناه تطهير القلب عن دنس التردد عن طاعة الله تعالى (قوله أولي طهركم بالتراب اذا أعوزكم التطهير بالماء الخ) يقال أعوزني كذا يعني أعجزني والعوز بالفتح العدم والمراد بالتطهير رفع الحدث والمنايع الحكمية وأما ما نقل عن بعض الشافعية كإمام الحرمين من أن القول بأن التراب مطهر قول ركبك فراده به منع الطهارة الحسية فلا يرد عليه أنه مخالف للحديث الصحيح جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا (قوله لأن أن لا تقدر بعد المزية) هذا مخالف لكلام النحاة قال الرضي الظاهر أن تقدر أن بعد اللام الزائدة التي بعد فعل الأمر والارادة وكذا في المعنى وغيره فلا سلف في هذا القول ووقع هذه اللام بعد الارادة والأمر في القرآن وكلام العرب شائع مقبوس وهو من مسائل الكتاب قال فيه سأله أي الخليل عن معنى أريد لأن يفعل فقال انما يريد

وفائدة التنبيه على أنه ينبغي أن يقتصد في صب الماء عليها ويغسل غسلا يقرب من المسح وفي الفصل بينه وبين أخويه إيماء إلى وجوب الترتيب وقرئ بالرفع على وأرجلكم مفعولة (وان كنتم جنبا فاطهروا) فاغتسلوا (وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صبغاً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) سبق تفسيره ولعل تكريره ليتصل الكلام في بيان أنواع الطهارة (ما يريد الله ليخبر عليكم من حرج) أي ما يريد الأمر بالطهارة للصلاة أو الأمر بالتيمم تضيقا عليكم (وليظهركم من الذنوب فان لنظفكم) وليظهركم أولي طهركم بالتراب الوضوء تكفير للذنوب أولي طهركم بالتراب اذا أعوزكم التطهير بالماء ففعلوا بدي في الموضوعين محذوف واللام للعلة وقيل مزية والمعنى ما يريد الله أن يجعل عليكم من حرج حتى لا يربح لكم في التيمم ولكن يريد أن يظهركم وهو ضعیف لأن أن لا تقدر بعد

أن تقول ارادني لهذا كما قال تعالى وأمرت لأن أكون أول المسلمين اه واختاف فيه التحفة فقال
السرا في رجه الله فيه وجهان أحدهما ما اختاره البصريون أن مقعوله مقدر أي أريد ما أريد لأن
تفعل فاللام تعليلية غير زائدة الشا في أنها زائدة لتأكيد المفعول اه وقال أبو علي في التعليقة عن
المبرد أن الفعل دال على المصدر فهو مقدر أي أردت وأرادني لكذا ف حذف ارادني واللام زائدة اه
وهو تكلف بعيد ففيه ثلاثة مذاهب أقربها الأول وأسهلها الثاني وهو من يلبخ الكلام القديم
كقوله * أريد لأتس ذكركه ساعة * ووجه البلاغة فيه أن الجارة دال على تعميم
المراد والمأمور به وأن لا يتخلف مراده وامتنال أمره وهذا ما يعرفه الذوق السليم ولك أن تقول أن
مراده أنها لا تزاد في غير الأمر والارادة (قوله ليت بشره الخ) يعني أن المراد بالنعمة نعمة الطهارة
بقرينة المقام ومطهرة ومكفرة للطاهر فيه الفتح كقولهم الولد مجتنب ومجته أي سبب للجل والجلين
ويصح أن يكون على وزن اسم الفاعل مشددا والعزائم جمع العزيمة وهي ضد الرخصة أي المانع جعل
الله نعمة الرخصة تقيما للنعمة العزيمة (قوله والآية مشتلة على سبعة أمور الخ) والاصل الماء والبدل
التراب والمستوعب الغسل وغيره الوضوء والمحدودة قوله إلى المرافق وإلى الكهين وغيره ما سواه وهذا
ظاهر وقوله بالاسلام يحتمل التعميم وهذا أدنى (قوله يعني الميثاق الذي أخذ الخ) هو بهذا اللفظ
أخرجه البخاري ومسلم وفي النهاية المنشط بالفتح مقول من النشاط وهو ضد الدسل والمكروه ما يكره
ولا ينشط لعمله وهذه المياضة كانت بالعقبة الثانية سنة ثلاث عشرة من النبوة والاولى في سنة إحدى
عشرة فقوله أو ميثاق ليلة العقبة أي الاولى وقصته ما عرفت وبيعة الرضوان بالحديبية سميت بهذا القوله
تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة وقوله في النساء نعمة بمعنى نسبها وهو
مصدر أنسي المزيف فكان من نسي أنسي نفسه وذات الصدور أصل معناه صاحبة الصدور فنجوز به
عمامتها كما في قوله ذا النائي وأشار إلى أن المراد بعلمه مجازاته على ما علمه وفضلا لا يكون في مثل
هذا الموقع فيقول هنا أو يدرج في مساحات المستفيين لأن لها استعمالا خاصا بعد التقى ويمكن
تأويل كلامه بما وافقه وهو واضح (قوله عداه يعني الخ) قد سبق ما نقلنا من أن جرم يكون بمعنى حمل
فتعدي للمفعول الاول بنفسه وللثاني بعلى أو بمعنى كسب فتعدي لواحد ولآخرين وقسره المصنف
رجحه الله بهما هناك وهذا المصريح بعلى تعين الاول فان كان معنى حقيقة فلا كلام ولا اعتبار بالتضمن
والمصنف أشار إلى أن المختار عنده أنه غير حقيقي فتعدي هذا الموافقة لما صرح به في النظم فحاقل
جرم يحجب عنه تداءي مفعول مثل جرم ذنبا وليس هذا منه لأن مفعوله لا يكون المكسوبا كالذنب
لا الشخص وإلى تعولين وظاهر أن هذا ليس منه لوجود حرف الجر فيما هو في موقع المفعول الثاني
فاعتبر تضمن معنى الحمل ليصح كون معنى الاول هو الشخص والثاني مع حرف الاستعلاء لا يخفى ما فيه
من القصور بل الخلل كما يعلم بحامر ولما فتحت مكة أمر الله المسلمين أن لا يكافوا أكفار مكة بما سلف منهم
وأن يعدلوا في القول والفعل والحكم وهو مراد المصنف بما ذكره (قوله أي العدل الخ) يعني أن الضمير
راجع إلى المصدر الذي تضمنه الفعل وهو أمانة العدل فيندر رج فيه العدل مع الكفار وهو المقصود
بالآية لما مر في سبب النزول وإن كان للعدل مع الكفار فظاهر وعلى الوجهين يتم قوله وإذا كان هذا
العدل الخ فلا يرد قول التحرير أن بناء على أن ضمير هو أقرب لخصوص مصدر أعدلوا المراد به العدل
مع المشركين وترك الاعتداء عليهم وأما إذا كان لمطلق فلا (قوله صرح لهم بالامر بالعدل الخ)
في الكشف فصرح لهم بالامر بالعدل تأكيذا وتشديدا ثم استأنف فذكر لهم وجه الامر بالعدل وهو
قوله هو أقرب للتقوى أي العدل أقرب إلى التقوى وأدخل في مناسبتها أو أقرب إلى التقوى لكونه
لطافا فيها يعني أن أقربيته إلى التقوى مناسبة الطاعة للطاعة فالتقوى نهاية الطاعة وهو أنسب بها
من غيرها ومنها أو مناسبة إفضاء السبب إلى المسبب فهو بمنزلة الجزء الأخير من العلة فليس المراد أنه

(وليت) يتم بشره ما هو مطهرة لآبائكم
ومكفرة لذنوبكم (نعمة عليكم) في الدين أو
ليت برخصه انعامه عليكم بغير انعامه (عليكم
تشكرون) نعمته والآية مشتلة على سبعة
أمور كما مضى طهارة ناس أصل وبدل
والاصل اثنان مستوعب وغير مستوعب
وغير المستوعب باعتبار الفعل غسل ومسح
وباعتبار المحل محدد وغير محدد وأن آلتها
مأنع وبما دمر وجهها حدث أصغرا وأكبرا
وأن المبع للعدل إلى البدل مرض أو سفر
وأن الموعد عليهم ما تطهير الذنوب وانعام
النعمة (واذكروا نعمت الله عليكم) بالاسلام
لذلك كرم المذموم وبغيتكم في شكره (وميثاقه
الذي واثقكم به اذ قلتم سمعنا وأطعنا) يعني
الميثاق الذي أخذ على المسلمين حين يبايعهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع
والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره
أو ميثاق ليلة العقبة أو بيعة الرضوان
(واتقوا الله) في انشاء نعمة وتفضيلها
(إن الله عليه بذات الصدور) أي بخفة آلتها
فيحيازيكم عليهم فافضلوا عن جلبيات أعمالكم
(يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء
بالقسط ولا يجبر منكم شئان قوم على ألا
تعدلوا) عداه يعني تضمنه معنى الحمل والمعنى
لا يجبر منكم شدة بغضكم للمشركين على ترك
العدل فيهم فتعدوا عليهم بارتكاب ما لا يحل
كملة وقد قتل نساء وصبية ونقض عهد
تشفيا بما في قلوبكم (اعدلوا) هو أقرب
للتقوى أي العدل أقرب للتقوى صرح لهم
بالامر بالعدل وبين أنه يمكن من التقوى
بعد ما نهى عنهم عن الجور وبين أنه مقتضى
الهوى وإذا كان هذا العدل مع الكفار فما
ظنك بالعدل مع المؤمنين

(واتقوا الله ان الله خبير بما تعملون) فيجاز بكم وتكرر هذا الحكم اما لاختلاف السبب كما قيل ان الاولى نزلت في المشركين وهذه في اليهود والزيد
 الاحكام بالعدل والمبالغة في اطفاء نار الفيلق (وعدا الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم) انما حذف ثاني مفعولي وعد استغناء
 بقوله لهم مغفرة فانه استئناف بيانه وقيل الجمله في موضع المفعول فان الوعد ضرب من القول وكانه قال وعدهم هذا القول (والذين كفروا وكذبوا
 بآياتنا أولئك أصحاب الجحيم) هذا من عادته تعالى ان يجمع حال أحد القريتين حال الآخر ٣ ٣ ٣ وفاء بحق الدعوة وفيه مزيد وعد للمؤمنين وتطبيب
 لقلوبهم (يا أيها الذين آمنوا اذكروا

فعمت الله عليكم) روى أن المشركين رأوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه
 يصفون خاموا الى الظهور معافا صلاوا دموا
 ألا كانوا أكبووا عليهم وهو أن يوقوا بهم
 اذا خاموا الى العصور فرد الله عليهم كيدهم
 بأن أنزل عليهم صلاة الخوف والا به إشارة الى
 ذلك وقيل إشارة الى ما روى أنه عليه الصلاة
 والسلام أتى قرية فبظمة معه الخلفاء الأربعة
 يستقرضهم لدية مسكين قتلها عروبن أمية
 الضمري يصحبهم مشركين فقالوا لهم يا أيها
 القاسم اجلس حتى نطعمك ونقرضك
 فأجلسوا وهو ما يقتله فعمد عروبن جحاش
 الى رضى عظيمة بطرحها عليه فأسلت الله يده
 فنزل جبريل فأخبره فخرج وقيل نزل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم منزلا وعلق سلاحه بشجرة
 وتفرق الناس عنه فجاء امرأته فسلت
 سبعة فقال من يبعثك حتى فقال الله فأسقطه
 جبريل من يده فأخذ الرسول صلى الله عليه
 وسلم وقال من عنك من فقال لأحد أشهد
 أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله
 فبزت (اذ هم قوم ان يسقطوا اليكم أيديهم)
 بالقتل والاهلاك يقال بسط اليه يده اذا
 بطش به وبسط اليه لسانه اذا شتمه (فكف
 أيديهم عنكم) منعها ان قد اليكم وردهم فبزت
 حكم (واتقوا الله وعلى الله فليتوكل
 المؤمنون) فانه الكافي لا يصلح الخبير ووقع
 الشر (واقعدا أخذ الله من بني اسرائيل
 وبعتهم منهم اثني عشر نقيبا) شاهد من كل
 سبط يتقرب عن أحوال قومه ويفتش عنها
 أو كلفه لا يكفل عليهم بالوفاء بما أمروا به
 روى أن بني اسرائيل لما فرغوا من فرعون
 واستقر وأمرهم الله سبحانه وتعالى
 بالمسير الى أرض كنعان من أرض الشام وكان
 يسكن الجبابرة الكنعانيون وقال اني كنت بها

أقرب من غير العدل حتى يكون من قبل الخلق أحلى من العسل كما قاله الراغب قد بر (قوله فيجاز بكم
 الخ) يعني كون خبر كناية عن الجحازة كما مر وقوله وتكرر هذا الحكم الخ يعني قوله يا أيها الذين
 آمنوا كونوا قوامين بالقسط الى ههنا مع تقدمه في سورة النساء بعينه لما ذكره أي لاختلاف المحكوم
 عليه بقرينة سبب النزول والسباق والسباق كذا في حواشي القطب وليس المراد بالحكم انتهى عن الجور
 والامر بالعدل وافراد الحكم لانهم ما حكموا واحدا كما قيل وثائرة فاعلة من ثارت ثائرة أي هاجت هاججة
 (قوله انما حذف ثاني مفعولي وعد الخ) لما كان الظاهر نصب مغفرة وأجر على أنه مفعول وعد كما وقع
 في سورة الفتح اشاروا الى نكتة العدول عن الظاهر بأن مفعوله محذوف يفسره ما بعده أو متروك ومعناه
 قدم لهم وعدا وهو ما بين بالجملة المذكورة بعده وهي جواب سؤال مقدور أي شيء وعدده لهم أو القول
 مقدور أي وعدهم فأنزلهم مغفرة أو هو مفعول وعد باعتبار كونه بمعنى قال أو المراد حكايته لانه يحكى
 بما هو في معنى القول عند الكافرين وفائدة الوعد بهذا القول انه وعد من لا يخلف الميعاد بضمونه
 فلا خلف فيه البتة فقد قال ذلك لهم وفي حقهم فكان اخبارا بنبوته لهم وهو أبلغ وقيل ان هذا القول
 يقال لهم عند الموت تيسير لهم وهم يشالسكرات الموت عليهم (قوله هذا من عادته تعالى الخ) أن يجمع
 بدل من هذا وتطبيب قلوبهم لجعل أصحاب النارهم الكفرة لا هؤلاء (قوله روى أن المشركين
 رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم) هكذا أخرجه مسلم عن جابر رضى الله عنه وغيره من طرق أخر
 وعسفان كعثمان اسم مكان معروف على مرحلتين من مكة وكان ذلك في السنة الخامسة من الهجرة
 وقد التقي المسلمون والكفار واقتروا من غير حرب ورأى هذا بصريه وفاء وفي موضع الحال بتقدير قد
 أو بدل من النبي وأصحابه بتأويله بالمصدر مثل سمعته قال كذا وقوله ألا كانوا يفتح الهمة وتشديد اللام
 وهي كلمة تنديم كهللا وما قيل معناه على أن لا كانوا ليس بسديد لان لا تدخل على الماضي من غير تكرير
 وهذا كان في غزوة ذات الرقاع وذى النماز ومعنى أكبووا عليهم هجموا عليهم وهم في الصلاة بدون سلاح
 (قوله وقيل إشارة الى ما روى الخ) هذا أخرجه أبو نعيم في الدلائل عن ابن عباس رضى الله عنهما وابن
 اسحق والبيهقي لكن الذي في روايته م أن القليلين كانوا معاهدين لأمسلمين وأن الخروج الى بني النضير
 لا الى قرية النضير بفتح فسكون نسبة الى بني ضمرة حتى من العرب وجحاش بكسر الجيم علم يهودي
 (قوله وقيل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا الحديث أخرجه الشيخان من حديث جابر
 ولا ينافي كون هذا سبب النزول مع أن سبب النزول يجوز تعدده وقوله قوم فان الجميع قد يطلق على الواحد
 كما في قوله الذين قال لهم الناس ولا ساجدة الى تكلف تقدير بعض أو أنه هم بأمهم فكانهم هموا
 (قوله بالقتل والاهلاك الخ) الاهلاك أعم من المباشرة التي بالقتل والبسط مطلق المذهب بسط اليد
 للبطش وبسط اللسان للشتم فاذا استعمل فيهما فهو كناية عنهم فلا يكون يبسطوا اليكم أيديهم
 وألسنتهم جمعاً بين معنيين مختلفين للفظ واحد وقوله ان تمد إشارة الى المعنى الذي به قابل البسط وقوله
 فانه الكافي إشارة الى وجه انتظامه مع (٢) ما بعده (قوله شاهد من كل سبط الخ) تقدم أن السبط
 في بني اسرائيل كالقبيلة في العرب والنقيب والعريف الذي يجعل رأساً لقوم من الجديش لانه يتقرب عن
 أحوالهم ويفتش عنها ويبرهفهم من النقب في الحائط ونحوه أو هو معنى الكفيل لوفائهم بما أمروا به
 وأريحاهم بالمذكر اخصاء ذكر بلاه باله بالشام والكنعانيون أولاد كنعان بن سام بن نوح عليه الصلاة
 والسلام وهم أمة من الجبابرة ولغتهم تقرب من العربية وكالب بفتح اللام ويوفنا بفتح الفاء وتشديد
 النون وبهم وذا بذال مجعته بعد ما ألف كلها أعلام غير عربية وحمل المعية على النصر بقرينة المقام

لكم اذا قرأوا فاجروا اليها وجاهدوا فيها فاني ناصركم وأمر موسى عليه الصلاة والسلام أن ياخذ من كل سبط كفيلا عليهم بالوفاء بما أمروا
 به فأخذ عليهم المناق واختار منهم النقيب وسار بهم فلما دنا من أرض كنعان بعث النقيب يتجسسون الاخبار ويهتفونهم أن يحدنوا قواهم فقرأوا
 أجراما عظيمة وبأسانيد انفاها واورجوا واورجوا قواهم الا كالب بن يوفنا من سبط يهوذا ويوشع بن نون من سبط افرايم بن يوسف
 قوله مع ما بعده لظاهر مع ما قبله ٨١ موصوفه

وقيل الظاهر تفسيره بأن أفقكم للخير (قوله أي نصرتموهم وقوتوهم الخ) أصل معنى التعزير المنع والذب بالذال المجمة بعماء أيضا وقيل أصله التقوية من العز وهو الازدحام واحد وفي التقوية منع لمن قوته على غيره فهم امنقاربان ثم يجوز به عن النصرة لما فيها من ذلك وعن التاديب وهو في الشرع ما كان دون الحد لانه رادع ومنع عن ارتكاب القبيح ولذا سمي في الحديث نصرة في قوله صلى الله عليه وسلم انصر أخاك ظالما أو مظلوما ونصرة الظالم تأديبه بما بينه وبين الله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عنه قال الطبري رحمه الله تعالى فان قلت الايمان بالرسول مقدم على إقامة الصلاة وآيتاء الزكاة فلم أخذ كره في قوله لن أقم الصلاة الآية قلت هذه الجملة أعني قوله وآمنتم برسلي وعزتموهم وأقرضتم الله قرضاً حسناً كناية إيمانية عن المجاهدة ونصرة دين الله ورسوله والاتفاق في سبيله كانه قيل لن أقم الصلاة وآيتيم الزكاة وجاهدتم في سبيلي يدل عليه قوله تعالى ولا تتردوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين قال أي لا تتردوا على أدباركم في دينكم لخالفتمكم أمر ربكم وعصيانكم بديكم صلى الله عليه وسلم وانما وقع الاهتمام بشأن هذه القرينة دون الاولى وأبرزت في معرض الدكابة لأن القوم كانوا يتقاعدون عن القتال ويقولون لموسى صلى الله عليه وسلم اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون وقيل انما قدمت لانها هي الظاهر من أحواله الدالة على إيمانه وفسر القرض بالاتفاق في سبيل الخير واستعارة لانه لما هو مدبج زانه والثواب عليه شبه بالقرض الذي يقضى بمثله وفي كلام العرب قديما الصالحات قروض (قوله سادس مسد جواب الشرط) كذا في الكشف أيضا وقيل عليه اذا اجتمع شرط وقسم أجيب السابق منهما الآن يتقدمه ذو خبر فهو جواب القسم فقط وجواب الشرط محذوف واللام الاولى موطئة والثانية جوابية وليس بشئ لأن مراده أن جواب الشرط محذوف وهذا ال عليه فهو سادس مسد معني لأنه جواب له ويجوز أن يكون لا كفرن جوابا لما تضمنه قوله ولقد أخذنا ميثاق بني اسرائيل من القسم وقيل ان جوابه ان أقمت فلا تكون اللام موطئة أو تكون ذات وجهين وهو غريب وجعله القسم المشروط وجوابه مفسرة لذلك الميثاق المتقدم (قوله بعد ذلك الشرط المؤكد المعلق به الوعد العظيم) أي الشرط المؤكد بالقسم الذي علق به ما وقع في جوابه من الوعد العظيم وهو قوله لا كفرن الخ وعظمه ظاهر وعدل عن قول الزمخشري بعد ذلك الشرط المؤكد المعلق بالوعد العظيم لانه أورد عليه أن الوعد بتكفير السيئات وادخال الجنات جزاء للشرط والجزاء هو المعلق بالشرط لا الشرط بالجزاء فعبارة الكتاب على القلب ولذا غيرها المصنف إشارة الى أنها مقلوبة وأجيب بأنه لم يرد بالتعليق المصطلح أي جعل أمر على خطر الوجود مرتبا ومقيدا حصوله يحصل شرط ومسببا عنه بل معناه اللغوي وهو الارتباط به وقد جعل الشرط مرتباً بالوعد حيث أخبر بحصول الموعد بعد حصول مضمون الشرط وقد وقع التعليق بهذا المعنى في كلام السيرافي وغيره أو أن التعليق في الحقيقة من الجانبين لأن كلامه ما سبب لا آخر من وجه فالشرط من جهة الوجود العيني والجزاء من جهة الوجود العقلي أو بأن الوعد العظيم هو قوله اني معكم بالاعانة والنصرة والشرط متعلق به من حيث المعنى فهو أنا معن بشأنك ان خدمتي رفعت محلك وهو يرجع الى جعل التعليق لغويا أيضا فلا حاجة الى العدول عن الظاهر هذا وقيل ليس معنى كلامه ما فهموه من الشرط التحويلي لظهور أن ليس المعنى من كفر بعد إقامة الصلاة وآيتاء الزكاة والايمان بالرسول بل بعد ما شرطت هذا الشرط ووعدت هذا الوعد وأنعمت هذا الانعام ولا خفاء في أن الضلال بعد هذا أقبح وأظهر ولا حاجة الى حمل الكفر على الارتداد خاصة بل يتناول البقاء على الكفر بعد هذا الاخبار والاعلام بمضمون الشرطية ويدل على هذا أنه وصف الشرط بالموكد ومعالم أن القسم ليس لتأكيد مضمون الشرط بل مضمون الجملة بل التحقيق أنه مؤكد للاخبار الذي تضمنه الجزاء كما صرح به السيرافي وهذا مع بعده وتكلفه محله أن المراد بالشرط الجملة الشرطية أو جزاؤها ومعنى المعلق بالوعد المعلق مع الوعد وفيه نظر آخر وأما ما قيل ان

(وقال الله اني معكم)
 بالانصرة (ان)
 اقيم الصلوة وآتيت الزكاة وآمنتم برسلي
 وعزرتهم) أي نصرتهم وقوتهم
 وأصل الذب ومنه التعزير (وأقرضتم الله
 فريضة حسنا) بالاتفاق في سبيل الخير وقرضا
 يحتمل المصدر والمفعول (لا تفرق بينكم
 فيما تكتم) جواب للقسم المدلول عليه باللام
 في ان سادس جواب الشرط (ولا تدخلكم
 جنات تجري من تحتها الانهار من كفر بعد
 ذلك) بعد ذلك الشرط المؤكد المعلق به
 الوعد العظيم

كفر قبل ذلك اذ قد يمكن أن يكون له شبهة
ويؤهم له عذرة (فبما نقضهم ميثاقهم
لعناهم) طردناهم من رحمتنا أو مستحناهم
أو ضربنا عليهم الجزية (وجعلنا قلوبهم قاسية)
لا تتفعل عن الآيات والنذر وقرأ أجزاء
والكسافي قسبة وهي اتمام الغلة قاسية
أو بمعنى رديئة من قولهم درهم قسي اذا
كان مغشوشا وهو ايضا من القسوة فان
المغشوش فيه عيب وصلابة وقرئ قسبة
باتباع القاف للسين (بمحرفون الكلام
عن مواضعه) استغناف لبيان قسوة
قلوبهم فانه لا قسوة أشد من تغيير كلام
الله سبحانه وتعالى والاقتراع عليه ويجوز أن
يكون حال من مفعول لعناهم لأن القلوب
اذ لا ضمير له فيه (ونواظروا) وتركوا
نصيبا وافيا (بما ذكرناه) من التوراة
أو من اتباع محمد صلى الله عليه وسلم والمعنى
انهم حرفوا التوراة وتركوا احكامهم مما أنزل
الله عليهم فلم يبالوا وقيل معناه انهم حرفوا
فزلت بنوهم أشياء ممناعن حفظهم لما
روى أن ابن مسعود قال قد ينسى المرء بعض
العلم بالعصية ولا هذه الآية (ولا تزال تطلع
على خائنة منهم) خيانة منهم أو فرقة خائنة
أو خائن والخائنة للمباغنة والمعنى أن الخيانة
والغدر من عادتهم وعادة أسلافهم لا تزال
تري ذلك منهم (الاقية لا منهم) لم يخونوا وهم
الذين آمنوا ومنهم وقيل استغنا عن قوله
وجعلنا قلوبهم قاسية (فأعف عنهم واصفح)
ان تابوا وآمنوا وعاهدوا النذر والجزية
وقيل مطلق نسخ بآية السيف (ان الله يحب
المحسنين) نعليل للامر بالصفح وحث عليه
وتبنيه على أن العفو عن الكفار انما يشترط
احسان فضلا عن العفو عن غيره (ومن
الذين قالوا اننا نصارى أخذنا ميثاقهم)
أي وأخذنا من النصارى ميثاقهم كما أخذنا
من قبلهم وقيل تقديره ومن الذين قالوا اننا
نصارى قوم أخذنا وانما قال قالوا اننا نصارى
اي دل على أنهم هموا أنفسهم بذلك ادعاء
النصرة الله سبحانه وتعالى

المراد بتأكيده الشرط التبعي من المستقبل بلفظ الماضي وتليق الوعد العظيم به وأنه خفي على
الكفر برئيس بشي لأن كل ماض يقبله الشرط مستقبلا ومنه لم يمدونه تأكيدها فقدر (قوله ضلالا
لا شبهة فيه ولا عذر معه الخ) كونه لا شبهة فيه مأخوذ من سواء السبيل أي وسط الطريق وحاقه
وهو ما يظهر غاية الظهور وما كان كذلك لا عذر معه لأن قد والتعبير بالماضي كما قيل وهذا جواب
عما يقال ان الكفر قبل ذلك وبعد ضلالا فواجه التقييد ومعذرة مصدر ميمي بمعنى عذر (قوله
طردناهم) حقيقة الأمن في اللغة الطرد والابعاد فاستعمله بالمعنيين الآخرين مجازا باستعماله في لازم
معناه وهو الحاقرة بما ذكرناه كونه لا قرينة في الكلام عليه (قوله لا تتفعل عن الآيات والنذر)
النذر جمع نذير وتنفعل بمعنى تتأثر وتكون قسبة مباغنة لكونه على وزن فاعل وقوله ان الدرهم
القسي بمعنى الردي من القسوة هو الظاهر وقيل انه غير عربي بل معرب وقوله نصيبا وافيا يؤخذ من
التنوين فانه بضد التعظيم والتعظيم (قوله استغناف لبيان قسوة قلوبهم الخ) والحالية اما من
مفعول لعناهم أو من المضاف اليه قلوبهم وأما جعله حال من القلوب أو من ضمير هاء في قاسية كما قاله أبو
البقاء فلا يصح لعدم العائد منه وجعل القلوب بمعنى أصحابها لا بلغة اليه والتعبير بالمضارع فيه
للمكايبة وانحصار الصورة وقوله وتركوا إشارة الى أن النفس انما هي الترك وهو يستعمل بهذا المعنى
كثيرا وقوله فزات أي سقطت وضمير شؤمه للتعريف وفي معنى ما روى عن ابن مسعود رضي الله
تعالى عنه قول الامام الشافعي رضي الله عنه ورجحه

شكوت الى وكيع سورة حفظي • فأرشدني الى ترك المعاصي

وأخبرني بأن العلم نور • ونور الله لا يهدى لعاصي

وهذا رواه أحمد رحمه الله في مسنده (قوله خائنة الخ) يعني خائنة امامه مدرك على وزن فاعلة
كالكاذبة أو اسم فاعل موصوفه المقدر فرقة فلذا أنت أو المراد به خائن والتاء للمباغنة وان كانت في
فاعل قبله ولذا أخره • كونه الخيانة ذاب اسلافهم يعلم من وصفهم بالتحريف ومما معه ودأبهم لانه
لا يزال يشاهده منهم فلا يرد ما قيل انه لا دلالة في النظم على اسلافهم وقيل انه مستفاد من جعل ضمير
منهم لهم ولا سلافهم وجعل الاطلاع أهم من الاطلاع بالمشاهدة والاختيار وهو تكلف لا حاجة اليه
وكذا ما قيل ان ما يشاهده منهم علم أنهم ورثوه من أسلافهم وقوله نسخ بآية السيف بناء على أن هذه
الآية منسوخة وانما زالت قبل براءة وهو قول مشهور وقوله فضلا عن المنوع عن غيره من الكلام
في لفظه ومعناه فتذكره (قوله أي وأخذنا من النصارى ميثاقهم كما أخذنا من قبلهم الخ) في هذا
التركيب وجوه ذكرها المعربون فقبل من متعلقة بأخذنا وتقديره وأخذنا من الذين قالوا اننا نصارى
ميثاقهم فيقدر مفعلا يعود الضمير اليه فهو راجع الى الموصول أو هو عائد على بني اسرائيل الذين عادت
اليهم الضمائر السابقة كقولك أخذت من زيد ميثاق عمرو أي مثل ميثاقه وبهذا الوجه بدأ الزنجشري
وعبارة المصنف رحمه الله ظاهرة في الاول وتحتل الثاني أو الضمير عائد على مبتدأ محذوف أخذنا
صفته ومن الذين خبره أي من الذين قالوا اننا نصارى قوم أخذنا منهم ميثاقهم أو المبتدأ من مقدرة
موصولة أو موصوفة أي من أخذنا ميثاقهم بناء على جواز حذف الموصول وابقاء صلتها وهو مذهب
الكوفيين وتقدير قوم هو الذي اشار اليه المصنف رحمه الله بقوله وقيل الخ وما قيل ان قرينة هذا التقدير
قوله تعالى ميثاقهم اذلولاه لغير الميثاق ووجهه على عدم التقدير تأكيدها الميثاق اليهم من عدم
الوقوف على المراد (قوله وانما قال قالوا اننا نصارى الخ) أي كان الظاهر أن يقال ومن النصارى بدون
اطناب ولم يرد هذا التعبير عنهم به في غير هذا الموضع وفي الكشف انما هو انفسهم بذلك ادعاء النصر
الله وهم الذين قالوا ان عيسى نحن انصار الله ثم اختلفوا بعدن بطورية وبعقورية ومطرية انصارا
للسيطان لكن الذي في اللغة والتواريخ أن عيسى صلى الله عليه وسلم ولد في سنة أربع وثلاثمائة لعلية

الاسكندر في بيت لحم من القدس ثم سارت به أمه الى مصر ولما بلغ ثلثي عشرة سنة عادت به الى الشام فأقام بيده تسمى الناصرة أو نوصورية وبها سميت النصارى ونسبوا اليها وقبل انهم جمع نصران كنداى وندمان أو جمع نصري كهرى ومهارى والنصرانية والنصرانية واحدة النصارى والنصرانية أيضا دينهم ويقال لهم نصارى وأنصار وتنصر دخل في دينهم وهذا وجه آخر في تسميتهم نصارى بدليل أنه يقال لهم أنصار أيضا فلم يسهمهم الله نصارى بل ذكر أنهم لقبوا بذلك أنفسهم وأفعالهم تقتضى نصره الشيطان لانصره الله فعدل عن الظاهر ليصور تلك الحال في ذهن السامع ويقرر عندهم أنهم ادعوا نصره دين الله نحو قوله تعالى وراودته التي هو في بيتها عدل عن اسمها زيادة المراودة وفي الاتصاف لما كان المقصود من هذه الآية ذمهم بنقض الميثاق المأخوذ عليهم بنصره الله وعما يدل على أنهم لم يوافقوا عادوا عليه من النصره عدل عن قوله النصارى الى هذا فاحصل ما صدر عنهم قول بلا فعل (وعندى) أنه لو قيل في وجهه أنهم على دين النصرانية وليسوا عليها لعدم علمهم بوجهها ومخالفتهم لما في الانجيل من التبشير فيها صلى الله عليه وسلم لكان أقرب من بيان وجه التسمية الذي ذكره (قوله فالزمان الخ) أى أصل معنى الاغراء الالتصاق ومنه الغراء المعروف فاستعمل في لازم معناه وهو الالتزام للعداوة بأن صاروا أقرب فأكبر بعضهم بعضا والتسطورة بهم الذين قالوا بأن اقنوم العلم الخد بجسد المسيح صلى الله عليه وسلم بطريق الاشراق كاشراق النعم من كوة على بلور واليعقوبية قالوا ان هذا الاقنوم الخد بجسد المسيح صلى الله عليه وسلم وصار له ماودما والمداكية قالوا انتقل اقنوم العلم الى جسد المسيح صلى الله عليه وسلم وامتزج امتزاج النور بالماء وتفصيل هذا في المال والنحل وقوله بالجزء والعقاب اشارة الى أن الانبياء مجاز عن وقوع ذلك وانكشافه لهم لأن غنة اخبار حقيقة (قوله ووحده الكتاب لانه للجنس) فيطلق على الواحد والاثني وما فوقهما وجه تسميتهم لكم حاله من رسولنا وقوله في التوراة مئة ملق بنت محمد صلى الله عليه وسلم وآية الرجم وهذا معنى اسم الجنس وهو اسم جامد يطلق على الواحد وما فوقه كالماء والتراب (قوله أو عن كثير منكم فلا يؤخذ الخ) هذا مروى عن الحسن لكن قال التعرير انه مخالف للظاهر افظاومعنى ووجهه أن الظاهر أنه كالكثير السابق وفيه نظر لان التكرار اذا أعيدت تكرر فمى متغيرة (قوله يعنى القرآن الخ) فخلى هذا النور والكتاب واحد وتسميته نورا لكشفه واظهاره طرق الهدى واليقين وقوله الواضح الاشارة الى أن المبين من أبان اللازم بمعنى ظهر وتزلزله بغيره بالمتعدى واباته لما خفي لانه يكثر حيث تدمع النور وقد اشار اليه في الكشف وعلى تفسير النور بالنبي صلى الله عليه وسلم لظهوره بالجزئات واظهاره للحق قالمين حيث يثبت وجهين الظاهر والمظهر ولا تكرر ارضيه وقوله لان المراد بهما واحد على التفسير الاول للنور وكونهما كالواحد لا اتحاد ما يشاء على التفسير الثاني فهو لفظ ونشر مرتب (قوله طرق السلامة الخ) يعنى أن السلامة مصدر بمعنى السلامة أو اسمه تعالى وضع موضع الضمير ردا على اليهود والنصارى الواضحين تعالى بالنفاص واستعارة الظلمة للكفر والنور للاسلام ظاهرة وقوله أنواع الكفر اشارة الى وجه جمع الظلمات وتوحيد النور والمراد بالاذن الارادة أو التوفيق كما مر وجهه (قوله طريق هو أقرب الطرق الى الله الخ) كونه كذلك ظاهر وفيه كنه وهو أنه اذا كان المقصد طريقا أحدهما مستقيم والاخر غير مستقيم فلا بد أن يكون المستقيم أقرب واعتبر ذلك بالقوس والوتر وهذا يسمى بالشكل الحمارى في الهندسة والمستقيم يصل به وغيره فلا يصل به فانه قد يعوج تعجيرا وتحيسا وهو وجه دلالة الاستقامة على القرب (قوله هم الذين قالوا بالاتحاد منهم الخ) قال الزمخشري معناه بت القول على أن حقيقة الله هو المسيح لا غير قبل كان في النصارى قوم يقولون ذلك وقيل ما صرحوا به ولكن مذهبه يؤدى اليه حيث اعتقدوا أنه مخلوق ويحيى ويميت برأى العالم اه يعنى لما جعل الشخصى على الشخصى مع ضمير الفصل والتأ كيد اقتضى الاتحاد والفصل هنا مجزئ التاكيد لحصول الفصل بدونه ولان الفصل هنا

(قدسوا خطا عما ذكرناه فاعترفتنا)
فالزمان من غيرى بالنبي اذا لحق به (بينهم)
العداوة والبغضاء الى يوم القيامة)
بين فرق النصارى ومنهم تسطورة
وبعض قومية وملكية أو بينهم وبين اليهود
(وسوف يفتهمهم الله عما كانوا يصنعون)
بالجزء والعقاب (يا أهل الكتاب) يعنى اليهود
والنصارى ووحده الكتاب لانه للجنس (قد
جاءكم رسولنا بين لكم كثيرا مما كنتم تخفون
من الكتاب) كنهت محمد صلى الله عليه وسلم
واية الرجم في التوراة وبشارة عيسى عليه
الصلاة والسلام بأحمد صلى الله عليه وسلم في
الانجيل (ويصفوا عن كثير) مما تخفونه لا يخبر به
اذا لم يضطر اليه أحد ديني أو عن كثير منكم فلا
يؤخذ بجرمه (قد جاءكم من الله نور وكتاب
مبين) يعنى القرآن فانه الكاشف لظلمات
النسك والضلال والكتاب الواضح الايجاز
وقيل يريد بالنور محمد صلى الله عليه وسلم
(يهدى به الله) ويد الضمير لان المراد بهما
واحد أو لانها كواحد في الحكم (من اتبع
رضوانه) من اتبع رضاه بالايان منهم
(سبل السلام) طرق السلامة من الظلمات الى
أوسبل الله (ويخرجهم من الظلمات الى
النور) من أنواع الكفر الى الاسلام (بأذنه)
بارادته أو توفيقه (ويهدى بهم الى صراط
مستقيم) طريق هو أقرب الطرق الى الله
سميانه ونعالى ومؤد اليه لا محالة (لقد كفر
الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم) هم
الذين قالوا بالاتحاد منهم

للمسند اليه على المسند أى لا غير المسيح كقولهم التكريم هو التقوى وإن الله هو الدهر أى الجالب
 للبرادى لا غير الجالب بخلاف زيد هو المنطوق فان معناه لا غير زيد وقال الراغب إن قيل إن أحد منهم
 لم يقل الله هو المسيح وإن قالوا المسيح هو الله وذلك أن منسدهم أن المسيح من لا هوت وناسوت فيصح
 أن يقال المسيح هو اللاهوت وهو ناسوت كما صح أن يقال الإنسان هو حيوان مع تركبته من العناصر
 ولا يصح أن يقال اللاهوت هو المسيح كما لا يصح أن يقال الحيوان هو الإنسان قبل أنهم قالوا هو المسيح
 على وجه آخر غير ما ذكرت وهو ما روى أنه لما رفع عيسى صلى الله عليه وسلم اجتمع علماء بني إسرائيل فقالوا
 ما تقولون في عيسى صلى الله عليه وسلم فقال أحدهم أو تقولون أحدنا يحيى الموتى لا الله قالوا لا
 أتعاون أن أحدنا يعلم الغيب إلا الله قالوا لا قال أتعلون أن أحدنا يرى الأرض والأكاهة إلا الله قالوا
 لا قال فما الله إلا من هذه صفته أى حقيقة الإلهية فيه وهذا كقول الكرم زيد أى حقيقة الكرم في زيد
 وعلى هذا قولهم إن الله هو المسيح بن مريم والمصنف وجه الله تعالى أشار إلى أن القائلين بالاتحاد يقولون
 بانحصار المعبود في المسيح كما هو ظاهر النظم فلا يرد عليه شئ وتقريره ما سبق (قوله وقبل لم يصرح
 به أحد الخ) يعنى أنهم كانوا يزعمون أن فيه لاهوتاً مع التصريح بالوحدانية منهم أن الله هو المسيح والافتراء
 انصافه بصفات الله انما يناسب الحكم بأن المسيح هو الله وأله وتقرير بعضهم كلام المصنف هنا بما لا أساس
 له به وقوله وتفضيلاً لاعتقادهم أى لهم في معتقدتهم ونسبة التفضيل إلى الاعتقاد فيه بمبالغة حسنة (قوله
 قل فمن يملك من الله الخ) هذه الصفا عاطفة على مقدراً وجواب شرطه قد رأى ليس الأمر كذلك أو أن
 كان كذلك فمن يملك الخ وقوله فمن يمنع الخ إشارة إلى أن يملك مجاز عن يمنع أو يضمن معناه ومن الله
 متعلق به على حذف مضاف لكن ذكر في الاحقاف في قوله فلا تغفلون في من الله شئاً أن معناه لا تغفلون
 على كفه من معاجلتى وطيقون دفع شئ من عقابه وحقيقته من يستطيع امتثال شئ من قدرته الله تعالى
 إن أراد تعالى أن يهلكه فإذا لم يستطيع امتساكه ودفعه عنهم فلا يمكن منعهم منه فلذا فسر بالمنع أخذاً
 بالحاصل وحقيقة الملك الضبط والحفظ ولذا يقال في قول الشاعر

أصبحت لأجل السلاح ولا • أم لك رأس البعير أن يفر

أن معناه لا أستطيع فهو بمعنى المنع أو القدرة مجازاً (قوله احتج بذلك على فساد قولهم وتقريره الخ) أى
 تقرير الدليل أن المسيح مقدور على حادث تعلق به القدرة بلا شبهة لأنه تولد من أم ولذا ذكرت الأم للتنبية
 على هذا وهو على فرض حياتها فلا يرد عليه أنها هلكت ومعه وبقائه ومن هذه صفة كيف يكون
 الها (قوله أراحه لما عرّض لهم من الشبهة الخ) وهى أنه لا أب له وأبواه إلا كه والابن وحده
 الموتى فالظاهر أن يقول كما قال الزمخشري يخلق ما يشاء أى يخلق من ذكر وأنثى ويخلق من أنثى
 من غير ذكر كما خلق عيسى ويخلق من غير ذكر وأنثى كما خلق آدم أو يخلق ما يشاء كخلق الطير
 على يد عيسى صلى الله عليه وسلم معجزة له وكأحياء الموتى وأبواه إلا كه والابن وحده ذلك فيجب
 أن ينسب إليه ولا ينسب إلى البشر المجرى على يده (قوله أشباع ابنه الخ) يعنى أنهم لم يدعوا أنهم أبناء
 الله وإنما قالوا عزير المسيح إسم الله فالمراد أشباع الابن وأتباعه أطلق عليهم أبناء تجوزاً أما تغليب
 أو تشبيههم بالابن في قرب المنزلة كما يقول أتباع الملك نحن الملوك وكما أطلق على أشباع أبى خبيب
 رضى الله عنه الخبيبيون في قوله • قدنى من نصر الخبيبيين قدنى • على من رواه بالجمع قال ابن السكيت
 يريد أبا خبيب ومن كان على رأيه وهو أقب عبد الله بن الزبير رضى الله عنه الله • فخر بآى خداع
 أو خب نوع من المنى وروى مننى فقبل عبد الله وابنه وقيل وأخوه مصعب وبالحلة قال التميمي لأنه لما جاز
 جمع خبيب وأشباع أبيه فاولى أن يجوز جمع ابن الله لابن وأشباع الابن بزعم القرية • من فاندفع أنهم
 لا يقولون بيئوة أنفسهم ولم تحمل على التوريس يعنى أنفسنا الأحباء وأبناؤنا الأبناء بجميع الابن
 لمساكة الأحباء لأن خطاب بل أنتم بشر ياباه ويدل على ادعائهم النبوة بأى معنى كان والتتميل بالخبيبيين

وقيل لم يصرح به أحد منهم • وإمكان
 لما زعموا أن فيه لاهوتاً وقالوا إلا الله
 الواحد منهم أن يكون هو المسيح
 فتنب إليهم لازم قولهم تفضيلاً لاعتقادهم
 وتفضيلاً لاعتقادهم (قل فمن يملك من
 الله شئاً) فرغ من قدرته وأراد أنه شئاً
 (إن أراد أن يملك المسيح) عيسى (بن مريم
 وأمه ومن في الأرض جميعاً) احتج بذلك على
 فساد قولهم وتقريره أن المسيح مقدور وهو
 قابل للأفناء كسائر المخلوقات ومن كان كذلك
 فهو يعزل عن الألوهية (وقوله ملك السموات
 والأرض وما بينهما يخلق ما يشاء والله على
 كل شئ قدير) أراحه لما عرّض لهم
 من الشبهة في أمره والمعنى أنه سبحانه
 ونهالى قادر على الأم لا يخلق من غير
 أصل كما خلق السموات والأرض ومن
 أصل كخلق ما بينهما فينشئ من أصل ليس
 من جنسه كآدم وكثير من الحيوانات ومن
 أصل بجنسه أمان ذكر وحده كخالق
 حواء ومن أنثى وحدها كعيسى أو منهما
 كسائر الناس (وقالت اليهود والنصارى)
 نحن أبناء الله وأحباؤه) أشباع ابنه عزير
 والمسيح كاقبل لأشباع ابن الزبير الخبيبيون
 أو المقربون عنده قرب الأولاد من والدهم
 وقد سبق له وذلك من بيان في سورة آل
 عمران

على المشهور وقيل أصله الخبيثيون بالله نسبة تخفف كما قيل الأصمخون في جمع أنجمي فلا يكون شاهدا لما
نحن فيه وعلى القول الثاني المراد بالإنشاء المقررون فحفظ الأحياء عليه كالتفسير (قوله فان سمع
ما زعمتم الخ) يعني أن النساء جواب شرطه قد روي صريح أن تكون عاطفة على مقدور كما مر وقوله بما
المنصب أي المرتبة واستعمال القرب للمنصب بهذا المعنى ويعني الأصل لا بالمعنى المتعارف الآن فانه
مولد وقوله لا يفعل ما يوجب تعذيبه يعني الذنوب المصرح بها في النظم وجعل في جملة عذاب الدنيا المسخ
الواقع في أسلافهم واقتصر عليه الزمخشري وقيل انه الاولي اذا المسخ تعذيب البنية بخلاف
البلايا والهن فانهم كثر في الصلحاء كما قال المعري

ولكنهم أهل الحفاظ والعلا • فهم للمات الزمان خصوم

وجعل عذاب الآخرة من النار أيا ما معدودة نطهير الذنوبهم كما دونه لبيث الا انهم فلا يقال انه كان
يكفى أن يقال ان كنتم أبناء الله وأحباءه فلم يعذبكم فانهم معترفون بهذا العذاب بخلاف العذاب الخلد
الذي أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وشهد به الكتاب والحاصل أنه اذا قيل لو كنتم أبناء وأحباء
لما عذبكم لكن اللازم منتف فربما منتهوا انتفاء اللازم وطالبوا بالحق واذا قيل لم يعذبكم في الدنيا بالمسخ
وفي الآخرة بما تزعمون ثم الا انهم على التهج المعتاد المشهور قال الضرير رحمه الله بقي هذا شكك قوي
وهو أنه اذا كان من في نحن أبناء الله أشباع ابنه فغاية الأمر أن يكونوا على طريقة الابن حقيقة
للمعية لكن من أين يلزم أن يكونوا من جنس الابن في انتفاء فعل القبايح وانتفاء البشرية والخلقومية
ليحسن الرد عليهم بأنهم بشر من جملة من خلق نعم ما ذكر من استلزام المحبة عدم العصيان والعقاب وربما
يتمنى لأن من شأن الحب أن لا يعصى الحبيب ولا يستحق منه المعاقبة وفيه مناقشة لأنه شأن المحبين
والأحباء هم المحبون وسبب في الجواب عنها وأجاب عن اشكال انبات البشرية بأنه ليس انباتا مطلقا
البشرية ليجب أن يكون رد الدعوى بانه فانه بل هو اثبات أنهم بشر مثل سائر البشر ومن جنس سائر
المخلوقين منهم العاصي والطبيع والمسخ للمفارقة والعذاب لا كما ادعوا من أنهم الاشباع المخصوصون
بعدم قرب واختصاص لا يوجد في سائر البشر ولذا وصف بشر بقوله من خلق حتى لا يعد أن يكون يغفر
لنفسه أيضا في وقوع الصفة على حذف العائد أي من يشاء منهم وأما اشكال الجنسية فقص في جوابه
المراد أنكم لو كنتم أشباع ابن الله كنتم على صفة ابنه في ترك القبايح وعدم استحقاق العذاب
لأن من شأن الاشباع والاتباع أن يكونوا على صفة المتبوعين الذين هم الابناء ومن شأن الابناء أن
يكونوا على صفة الابن في شأن الاشباع أن يكونوا على صفة الابن بالواسطة وقيل هو على حذف
مضاف أي لو كنتم أشباع ابن الله كنتم من جنس أشباع الابن أي أهل الله الذين لا يفصلون القبايح
ولا يستوجبون العقاب وقيل ان قولهم نحن أبناء الله بتضمن دعوتين اثبات الابن وكونهم أشباعه
وأحباءه أيه فرد عليهم الأمران جميعا بأن من ادعيت بنوته لو كان ابنًا لما جاز عليه القبح ولا صدر منه
ولو على سبيل الزلة ولم يؤخذ ولو بالعائبة والانبيا ليسوا كذلك وما ادعيت من كونكم الاشباع
والأحباء لو صح لما عذبتم بل اذا بطلت النبوة بطل كونكم أشباع الابن وأحباء الابن بواسطة ذلك وأنت
خبر بأن قوله فلم تذبون (٢) وتذبون بالمسخ ومن التاويلات الانتفاء اللازم مقدم على الشرطية فلا معنى
لاختصاص جزاء النبوة بالمسيوعين الذين لا قطع بذنبهم وعقابهم بل يقطع بخلافه وكيف يصح هذا مع
عموم خطاب الشرط وارتكاب الجمع بين الحقيقة والجهاز وقيل المراد ابطال أن يكونوا أبناء حقيقة كما
يفهم من ظاهر اللفظ أو مجازا كما فسره فيكون أو كذا في افادة المطلوب وهذا مع بعده انما يصح لو كان مع
التعرض لا بطل ما ادعوا من كونهم أشباعا وبعد كل كلام فالقسم محتاج الى تحرير وتمهيد الذي
يظهر أن هذا كله تكلف وضيق عطن وأن الاتفاق أن يقال ان مرادهم بكونهم أبناء الله أنه لما أرسل
اليهم الابن على زعمهم وأرسل لغيرهم رسلا من عباده دل ذلك على استيثارهم عن سائر الخلق وأن لهم مع الله

(٢) قل فلم يذبكم بذبوتكم (أي فان
سمع ما زعمتم فلم يعذبكم بذبوتكم فان كان
هذا المنصب لا يفعل ما يوجب تعذيبه وقد
عذبكم في الدنيا بالقتل والأمر بالمسخ واعترفتم
بأنه سيذهبكم بالنار أيا ما معدودة (بل أنتم
بشر من خلق)

(٢) قوله فلم تذبون الخ مراده الكشف
الأنه تصرف في العبارة آخر اه معصمه

مناسبة تامة وزلني تقتضي كرامة لا كرامة فوقها كما أن الملك إذا أرسل لدعوة قوم أحد جنده ولا تخبر
 ابنه علما أنه يريد لتقر بهم وأنهم آمنون من كل سوء بطرق غيرهم ووجه الرد أنكم لا فرق بينكم وبين
 غيركم عند الله فانه لو كان كما زعمتم لما عذبكم وجعل المسخ فيكم وكذا على كونهم بمعنى المقر بين المراد قرب
 خاص فيطابق الرد ويتعائق الجوابان فافهمه وقول المصنف رحمه الله لتخوذ ذلك لأن ما سبق ليس هذا
 الكلام بعينه وقيل على قوله فان من كان بهذا المنصب الخ وفي نسخة بهذه الصفة أن الاحياء هنا بمعنى
 المحبوبين فالانسان أن يقال ان المحب لا يعذب المحبوب بهذه الانواع المذكورة وهذا مأخوذ من كلام
 التحرير وقد يقال في دفعه ان من أحب الله محبة صادقة أحبه الله كما قيل ما جزاء من يحب إلا أن يحب
 (قوله عن خلقه الله تعالى) إشارة الى تقدير العائد وقوله وهم من آمن الخ لانهم كفرة لا يغفر لهم بدون
 الايمان كما علم من قوله ان الله لا يغفر أن يشرك به ان قلنا بعومهم كما هو المعروف المشهور ومن الغريب
 ما في شرح مسلم للنووي أنه يحتمل أنه مخصوص بهذه الامة وفيه نظر وقوله لا منية لكم إشارة الى أنه رد
 لما ادعوه (قوله كلها سواء في كونها خلقا وملاكه) فلا يتميز بعضهم بالنبوة وغيرها وهذا بيان لانه
 من تفة الرد عليهم وفسر الرجوع اليه بالمجازة الماسية (قوله أي الدين وحذف لظهوره الخ) أي
 قدر مفعوله هذا الظهور لانه من المعلوم أن ما بينه الرسول صلى الله عليه وسلم هو الشريعة أو مفعوله
 ما كنتم بقرينة قوله قبل هذا بين لكم كثيرا مما كنتم تخفون أو هو منزل منزلة الا لازم أي يفعل
 البيان ويبيد ويعلم من عدم ذكر متعلقه عمومها لكل ما يلزم بيانه (قوله متعلق بجاكم الخ) أشار
 بذكر حين الى أنه ظرف أي بعد فترة وفي حين فترة والمراد بتعلقه بيمين التعلق المعنوي لانه حال فتعلقه
 مقدر والوجه هو الاقل وجوز أن يكون حالا من ضمير لكم ومن الرسل صفة فترة ومن ابتدائية أي فترة
 صادرة من ارسال الرسل عليهم الصلاة والسلام وأن تقولوا مفعول لا جلة بتقدير كراهة أن تقولوا ونحوه
 وقيل انه بتقدير اللام اعدم اتحاد الفاعل فيهما والجواب أن المراد بجاكم رسول علمتم ببعثة الرسل
 وفيه نظرو قوله تترى أي متتابعة متواترة (قوله متعلق بمحذوف أي لا تعتذروا عما جاءنا فقد جاءكم الخ)
 هذا المحذوف قال التحرير انه تفسخ عنه النفاء وتفيد بيان سببه كالتقدير بعد الاوامر والنواهي بيانا
 لسبب الطلب لكن كمال حسنهم وافصاحتهم أن تكون مبنية على مقدر منبثقة عنه بخلاف قولك اعبد
 ربك فالعبادة حق له ومبني الفصيحة على المحذوف اللازم بحيث لو ذكر لم يكن بذلك وتختلف عبارة
 المقدر فتارة يكون أمرا أو نهيا كما في هذه وتارة شرطا كما في قوله فهذا يوم المبعث وقوله
 * فقد جئنا خراسانا وتارة معطو فاعليه كما في قوله فانفجرت وقد يصار الى تقدير القول كما في القرآن في
 قوله تعالى فقد كذبوك بما تقولون قال فيها الرخصى هذه المفساجاة بالاحتجاج والالزام حسنة رائعة
 وخاصة اذا انضم اليها الاتفات وحذف القول وجعل هذه الآية والبيت من هذا القبيل بمعنى التقدير
 فقلنا ان صح ما ذكرتم فقد جئنا خراسانا وكذا ما نحن فيه أي قلنا لا تعتذروا فقد جاءكم قال في الكشف
 ثم انه في المعنى جواب شرطه قد رسوا صرح بتقديره أولا كما في لا تعتذروا الخ لان الكلام اذا اشتمل على
 مرتبين ترتب أحدهما على الآخر ترتب العلية كان في معنى الشرط والجواب فلا تنافي بين التقادير
 المختلفة هذا ولو سلم انهم المختار فان فهمما وجهان يجريان في الموضوعين ذكر أحدهما هنا والآخر هناك وكما
 من ذلك في هذا الكتاب وهذا تحقيق بدعي فاحفظه (قوله كان بينهما ستمائة الخ) وقيل اربع مائة وبضع
 وستون سنة عن الضحاك وقيل غير ذلك والثلاثة من بني اسرائيل هم المذكورون في قوله تعالى فعزونا
 بنات كاسياقي وأما خالد بن سنان العيصي بالباء الموحدة فقد تردد فيه الراغب في محاضراته وبعضهم
 لم يثبت به وبعضهم قال انه كان قبل عيسى صلى الله عليه وسلم لانه ورد في حديث لابي يني وبين عيسى صلى
 الله عليه وسلم لكن في الكامل تاريخ ابن الاثير وغيره أن خالد بن سنان العيصي كان نبيا من معجزاته
 أن نار اظهرت بأرض العسرب فافتنواهم او كادوا يتجسسون فأخذ خالد عصاه ودخلها حتى توسطها

من خلقه الله تعالى (بغير لسان يشاء)
 وهم من آمن به وبرسله (وبعذب من يشاء)
 وهم من كفر والمعنى أنه يعاملكم
 معاملة سائر الناس لا منية لكم عنده (ولله
 ملك السموات والارض وما بينهما) كلها
 سواء في كونها خلقا وملاكه (والله المصير)
 فيجازي المحسن باحسانه والمسي باسائه
 (يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم أي
 الدين وحذف لظهوره أو ما كنتم وحذف
 ما تقدم ذكره ويجوز أن لا يقدر مفعول على
 ما كنتم بقرينة قوله قبل هذا بين لكم كثيرا مما كنتم تخفون أو هو منزل منزلة الا لازم أي يفعل
 البيان ويبيد ويعلم من عدم ذكر متعلقه عمومها لكل ما يلزم بيانه (قوله متعلق بجاكم الخ) أشار
 بذكر حين الى أنه ظرف أي بعد فترة وفي حين فترة والمراد بتعلقه بيمين التعلق المعنوي لانه حال فتعلقه
 مقدر والوجه هو الاقل وجوز أن يكون حالا من ضمير لكم ومن الرسل صفة فترة ومن ابتدائية أي فترة
 صادرة من ارسال الرسل عليهم الصلاة والسلام وأن تقولوا مفعول لا جلة بتقدير كراهة أن تقولوا ونحوه
 وقيل انه بتقدير اللام اعدم اتحاد الفاعل فيهما والجواب أن المراد بجاكم رسول علمتم ببعثة الرسل
 وفيه نظرو قوله تترى أي متتابعة متواترة (قوله متعلق بمحذوف أي لا تعتذروا عما جاءنا فقد جاءكم الخ)
 هذا المحذوف قال التحرير انه تفسخ عنه النفاء وتفيد بيان سببه كالتقدير بعد الاوامر والنواهي بيانا
 لسبب الطلب لكن كمال حسنهم وافصاحتهم أن تكون مبنية على مقدر منبثقة عنه بخلاف قولك اعبد
 ربك فالعبادة حق له ومبني الفصيحة على المحذوف اللازم بحيث لو ذكر لم يكن بذلك وتختلف عبارة
 المقدر فتارة يكون أمرا أو نهيا كما في هذه وتارة شرطا كما في قوله فهذا يوم المبعث وقوله
 * فقد جئنا خراسانا وتارة معطو فاعليه كما في قوله فانفجرت وقد يصار الى تقدير القول كما في القرآن في
 قوله تعالى فقد كذبوك بما تقولون قال فيها الرخصى هذه المفساجاة بالاحتجاج والالزام حسنة رائعة
 وخاصة اذا انضم اليها الاتفات وحذف القول وجعل هذه الآية والبيت من هذا القبيل بمعنى التقدير
 فقلنا ان صح ما ذكرتم فقد جئنا خراسانا وكذا ما نحن فيه أي قلنا لا تعتذروا فقد جاءكم قال في الكشف
 ثم انه في المعنى جواب شرطه قد رسوا صرح بتقديره أولا كما في لا تعتذروا الخ لان الكلام اذا اشتمل على
 مرتبين ترتب أحدهما على الآخر ترتب العلية كان في معنى الشرط والجواب فلا تنافي بين التقادير
 المختلفة هذا ولو سلم انهم المختار فان فهمما وجهان يجريان في الموضوعين ذكر أحدهما هنا والآخر هناك وكما
 من ذلك في هذا الكتاب وهذا تحقيق بدعي فاحفظه (قوله كان بينهما ستمائة الخ) وقيل اربع مائة وبضع
 وستون سنة عن الضحاك وقيل غير ذلك والثلاثة من بني اسرائيل هم المذكورون في قوله تعالى فعزونا
 بنات كاسياقي وأما خالد بن سنان العيصي بالباء الموحدة فقد تردد فيه الراغب في محاضراته وبعضهم
 لم يثبت به وبعضهم قال انه كان قبل عيسى صلى الله عليه وسلم لانه ورد في حديث لابي يني وبين عيسى صلى
 الله عليه وسلم لكن في الكامل تاريخ ابن الاثير وغيره أن خالد بن سنان العيصي كان نبيا من معجزاته
 أن نار اظهرت بأرض العسرب فافتنواهم او كادوا يتجسسون فأخذ خالد عصاه ودخلها حتى توسطها

حين انطمت آثار الوحي وكانوا أخرج ما يكون اليه (واذ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمت الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء) فأرشدكم وشرفكم بهم ولم يبعث في أمة ما بعث في بني اسرائيل من الانبياء (وجعلكم ملوكا) أي وجعل منكم أوفياءكم وقد تكاثروا فيهم الملوك تكاثرا لا يبيد بعدهم فرعون حتى فعلوا يحيى وهو باقتل عيسى وقيل لما كانوا ملوكا في أيدي القبط فأنة قد هم الله وجعلهم ملوكا لئلا ينقسموا وأمورهم معاهم ملوكا (وآنا كم مالم يؤت أحد من العالمين) من فلق البحر وتظليل الغمام وانزال المني والساوى ونحوها مما آناه الله وقيل المراد بالعالمين عالمي زمانهم (يا قوم ادخلوا الارض المقدسة) أرض بيت المقدس سميت بذلك لانها كانت قرار الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومساكن المؤمنين وقيل الطور وما حوله وقيل دمشق وقلعتين وبعض الاردن وقيل الشام (التي كتب الله لكم) قسمها لكم أو كتب في اللوح أنها تكون مسكنا لكم ولكن ان آمنتم وأطعتم لقوله الله -م بعد معاصوا فانها محجزة عليهم (ولا تترددوا على أديباركم) ولا ترجعوا مدبرين خوفا من الجبابرة قبل لما سمعوا حالهم -م من النقباء بكونوا وقالوا القناتمة نابع من نعالوا فجعل علينا رأسا يصرف بنا الى مصر أو لا تترددوا عن دينكم بالعصيان وعدم الوقوف على الله سبحانه وتعالى (قناتة واخسرين) ثواب الدارين ويجوز في قناتة قلبوا الجزم على العطف والنصب على الجواب (قالوا) يا موسى ان فيها قوم ما جبارين متغلبين لا تتأني مقاومتهم والجبار فعال من جبره على الامر بمعنى أجبره وهو الذي يجبر الناس على ما يريد (وانا ان تدخلها حتى يخرجوا منها فان يخرجوا منها فانا نادا خلون) اذلا طاعة لتسامح

وفرقها فطفئت وهو في وسطها وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه ذلك نحي ضربه قومه وأنت ابنه النبي صلى الله عليه وسلم وأمنت به وله قصة مفصلة في كتب الآثار والصحيح أنه من الانبياء وأنه قبل عيسى صلى الله عليه وسلم (قوله حين انطمت آثار الوحي الخ) أخرج ما يكون اليه أي في حين هو أخرج أوقات كينونتهم الى الرسول على طريقة أخطب ما يكون الامير قائما (قوله ولم يبعث في أمة الخ) إشارة الى الكثرة التي يفيدها جمع الكثرة المذكور وليس هذا من كلام موسى صلى الله عليه وسلم ولذا غير أسلوب الخطاب الى الغيبة (قوله وجعلكم ملوكا) غير الأسلوب فيه لانهم لم تكن الملوك فيهم ومنهم صاروا كلهم كأنهم ملوك لملوكهم -ملك الملوك في السعة والترخه فلذا تجوز في اسناد الملك الى الجميع بخلاف النبوة فانها وان كثرت لا يسلك أحد من الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانهم تأمر الهى بحتس الله به من يشاء فلذا لم تجوز في اسنادها وهذا هو الوجه اللائق بيلاعة الكتاب العزيز فقوله المصنف منكم أوفياءكم بيان لحاصل المعنى لانه مقدر فيه ذلك وعلى الوجه الثاني جعل انشادهم من القبطه وتملكهم عليهم ملكا فالتجوز في لفظ الملوك وعلى الاول في اللابسات لكل ما هو للبعض (قوله وقد تكاثروا فيهم الملوك الخ) هذا ايضا من كلام المصنف بياناً للواقع لان كلام موسى صلى الله عليه وسلم أورد في فيه لانه لا يناسب ذكر عيسى صلى الله عليه وسلم والمعنى أن موسى صلى الله عليه وسلم ذكر لهم انعام الله عليهم بجعلهم ملوكا وأن تلك النعمة التي ذكرها استمرت فيهم زمانا طويلا وقوله حتى فعلوا الخ إشارة الى أنهم لم تكن الملوك فيهم فغروا وتجبروا حتى فعلوا مثل ذلك وقيل معناه أنه تكاثروا فيهم بعد قتل يحيى كما تكاثروا الانبياء بعد فرعون وحين قتلوا يحيى انقطعت كثرة الانبياء -ثم فعلهم وفي أكثر النسخ حتى قتلوا وعلى هذا فإنه يكون المعنى تكاثرت الانبياء والملوك فيهم قبل قتل يحيى فلما قتلوا يحيى انقطع عنهم كثرة ما ذكرنا انتهى (قوله من فلق البحر الخ) هذا دفع لما ينوهم من تفضيلهم على أمة محمد بأن المراد بما آناه امر مخصوص بهم كلفق البحر وتظليل الغمام لهم في النبوة أو كثرة الانبياء والملوك وهذا لم يؤت أحد غيرهم ولا يلزم من تفضيلهم بوجه تفضيلهم من جميع الوجوه فانه قد يكون لافضل ما ليس للفاضل أو للاف واللام في العالمين للهد فامر ادعائهم زمانهم فلا يلزم المحذور أيضا وابتاء مالم يؤت أحد وان لم يلزم منه التفضيل لكن المتبادر من استعجاله ذلك فلذا أولوه بما ذكر (قوله أرض بيت المقدس الخ) في معناه أربعة أقوال كما ذكره المصنف وسميت مقدسة أي مظهره لتطهرها من الشرك فانها مقر الانبياء وهبط الوحي والاردن بضم الهمزة وسكون الراء المهملة وضم الدال المهملة وتشديد النون وما وقع في القاموس من انها بتشديد الدال سهو منه وهي كورة بالشام (قوله قسمها لكم أو كتب في اللوح الخ) القسمة بمعنى التقدير فغنى كتبها قدرها مجازاً والمراد بالكتابة في اللوح فهي حقيقة روى أن الله تعالى أمر الخليل عليه الصلاة والسلام أن يصعد جبل لبنان فمات انتهى بصره اليه ففوله ولا ولاده فكانت تلك الأرض مدي بصره ففوله ان آمنتم الجمع بينه وبين الآية الآتية بناء على أن التحريم فيها مؤبد وهو أحد الوجهين كما سبأني (قوله ولا ترجعوا مدبرين الخ) يعني ان على أديباركم حال من فاعل تترددوا أي منقلبين ومدبرين والادبار جمع دبروه وما خلفهم من الاماكن من مصر وغيرها وقوله قبل الخ إشارة الى جعل الرجوع على الرجوع الى مصر فالمراد بالارتداد الرجوع عن مقصدهم الى غيره وعلى القول الاخير المراد به صرف قلوبهم عما كانوا عليه من الاعتقاد صرغاً غير محسوس وقوله ثواب الدارين إشارة الى مقوله المقدر وجوز في قناتة قلبوا الجزم بالهطف وهو أظهر والنصب في جواب النهي على أنه من قبيل لا تكفر تدخل النار وهو ممنوع خلافاً لكسائي (قوله متغلبين لا تتأني مقاومتهم الخ) معنى تتأني تمكن بسهولة تفعل من التأني (قوله والجبار الخ) يعني أنه فعال صيغة مبالغة من جبر الثلاثي على القياس لان أجبره على خلافه كالمس من الاحساس ومعناه التهرع التهرع تعالى

(قال رجلان) كالب ويوشع (من الذين يخافون) أي يخافون الله سبحانه وتعالى ويؤمنونه وقيل كانا رجلين من الجبابرة أسلموا وسارا الى موسى عليه الصلاة والسلام فعلى هذا الواو بنى اسرائيل والراجع الى الموصول محذوف أي من الذين يخافون بنو اسرائيل ويشهد له أنه قرئ الذين يخافون بالضم أي الخوفين وعلى المعنى الاول يكون هذان الاخافه أي من الذين يخوفون من الله عز وجل بالتدبير أو يخوفهم الوعيد (أنتم الله عليهم ما بالايان والتثبيت وهو صفة ثانية لرجلين أو اعتراض (ادخلوا عليهم ابواب) باب قريبهم أي باغتهم وضغطوهم في المضيق وامنعوهم من الاحصار (فإذا دخلتموه فاتكم غالبون) لتعسر الكثر عليهم في المضيق من عظم أجسامهم ولا تخف أجسام لا قلوب فيها ويجوز أن يكون علمها بذلك من اخبار موسى عليه الصلاة والسلام وقوله كتب الله لكم أو معاً علماً من عادة الله سبحانه وتعالى في نصرته رسلاً ومعهداً من صنعه لموسى عليه الصلاة والسلام في قهر أعدائه (وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين) أي مؤمنين به ومصدقين بوعده (قالوا يا موسى انال ندخلها أبداً) نفوذ خواهم على التأكيد والتأييد (ماداموا فيها) بدل من أبدأ بدل البعض (فأذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون) قالوا ذلك استهانة بالله ورسوله وعدم مبالاة بهم وقيل تقديره أذهب أنت وربك بيمينك (قال رب اني لأملك الانفسى وأخي) قاله شكوى به وحرته الى الله سبحانه وتعالى لما خالفه قومه وأبى منهم ولم يبق معه موافق يثق به غيرهم وعليه السلام والرجلان المذكوران وان كانوا باقائه لم يثق عليهم لما كابد من تلون قومه ويجوز أن يراد باخي من يو اخي في الدين فيدخلان فيه ويحتمل نصبه عطفاً على نفسى أو على اسم ان ورفعه عطفاً على الضمير في لأملك أو على محل ان واسمها رجزه عند الكافرين عطفاً على الضمير في نفسى

ولذا يقال للخلعة جبارة واليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله وهو الذي يجبر الناس على ما يريد أي يكرههم عليه وقوله كالب ويوشع بناء على ما ارتضاه من انهما من قوم موسى صلى الله عليه وسلم لا من الجبابرة وقوله يخافون الله سبحانه وتعالى بناء على هذا أيضا ويؤيده قراءة ابن مسعود يخافون الله وقد يخافون العدو أي وقوله اذ لا طاقة لناهم لتعليل لتعليل الدخول بخروجهم فانه يقتضى أنهم لا يدخلونها ماداموا فيها فلا رد عليه ما قيل انه ليس عليه الشرطية بل اهدم الدخول حتى يخرجوا منها فينبغي تعليله عليه (قوله وقيل كانا رجلين من الجبابرة الخ) ففي هذا الذين عبارة عن الجبابرة والواو ضمير بني اسرائيل وعائد الموصول محذوف أي يخافونهم وعلى الاول كان الضمير وهو الواو بنى اسرائيل أيضا الا أنه لا يحتاج الى تقدير عائد لانه هو العائد ولذا قدر المصنف فيه اسما ظاهرا فالفاقر بين الوجهين انما هو قوله والراجع الخ ويحتمل على الاول ان الذين يخافون الله المؤمنون مطلقا فلا يـكون الضمير لبني اسرائيل وعلى هذا يجوز أيضا أن يكون التقدير من الذين يخافون الله ويخافون العدو وكما في الدر المنون (قوله ويشهد له أنه قرئ الذين يخافون بالضم الخ) أي الذين يخافون الله والتأويل بقراءة يخافون مجهولا وقوله أنتم الله عليهما كأنه قيل من الخوفين وهذه القراءة مروية عن ابن عباس رضي الله عنهما وعن مجاهد وفي هذه القراءة احتمال آخر وهو أن يكون من الاخافه ومعناه من الذين يخوفون من الله بالتدكير والموعظة أي يخوفهم وعبد الله بالعقاب ويحتمل وجه آخر وهو أن يكون معنى يخافون أي يهابون ويوقرون ويرجع اليهم افضلهم وخيرهم ومع هذين الاحتمالين لا ترجيح في هذه القراءة لكونها من الجبابرة وانما قوله أنتم الله تعالى الخ فـكونه مرجعا غير ظاهر لانها صفة مشتركة بين يوشع وكالب وغيرهما ولذا ترك المصنف رحمه الله (قوله بالايان والتثبيت الخ) المراد بالتثبيت التثبيت على الايمان وانما زاده ليشمل كون الرجلين من بني اسرائيل وقد جوز في هذه الحاشية أيضا تقدير قد وباغته بمعنى فاجأوا والاحصار باصا والخالء الملهتين البروز الى الصحراء (قوله لتعسر الكراخ) الكراخ التوجه الى العدو في المقاتلة وبقائه الفركا قال امرؤ القيس مكرمه فمقل صدم معا وقوله أجسام لا قلوب فيها أي ليس لهم قلوب قوية وشجاعة تنزبل قلب من لا يكون كذلك منزلة العدم وقوله من صنعه وفي نسخة صنعه بمعنى احسانه وانعامه وقوله مؤمنين به ومصدقين بوعده بمعنى المراد بالايان التصديق بآله وما يتبعه من التصديق بما وعده والافانهم محقق ويصح أن يكون المراد به التهيج والالهاب (قوله نفوذ خواهم على التأكيد والتأييد) التأييد مستفاد من أبدأ والتأكيد منه ومن لن فانه تفيد تأكيدا التني لكونها في مقابلة سوف يفعل كما مر ارا وقوله بدل البعض لان الايديم الزمان المستقبل كله ودوام الجبابرة فيها بعضه وقول الزمخشري ماداموا يسل للابد يحتمل بدل الكل وعطف البيان لوقوعه بين التكوين وهذا بناء على تفسير الابد بالظاهر منه أو بالزمان المتداول (قوله قالوا ذلك استهانة بالله ورسوله) يعني ايس المراد أنه يذهب مع الله حقيقة كما ذكر الزمخشري واستظهره بمقابله بانها هاهنا قاعدون فان التقييد بهم هنا يقتضى أن المراد حقيقة فكذا ما يقابله وقوله وقيل الخ أي هو مبتدأ خبره محذوف وهو خلاف الظاهر ولذا مره وقيل انه يحتمل أن يكون من قبيل كل رجل وضعته (قوله قاله شكوى به وحرته) أي مقال شكوى أو لاجل الشكوى فليس القصد الى الاخبار وكذا كل خبر يخاطب به علام الغيوب بقصد به معنى مناسب سوى افادة الحكم أو لازمه فليس رد الما أمره الله به ولا اعتذارا عن عدم الدخول (قوله والرجلان المذكوران الخ) جواب عن هذا القصر مع أنهم ما معه أيضا وقوله لم يثق عليهم مضمرة معنى يعتقد فلذا اعداه بعل وتلون القوم مجاز عن قلب آرائهم وكون المراد بالاخ ما يشبهه ما بعد افظا ومعنى لان افراده محتاج الى التأويل بكل مواضع في الدين أو مجنس الاخ واجب بأنه ليس القصد القصر بل بيان قلة من يوافقه تشبيها لخاله بحال من لا يملك الانفسه وأخاه (قوله ويحتمل نصبه عطفاً على نفسى الخ) ذكره في اعرابه وجوها شتى منها ما ذكره المصنف رحمه

من صحبتهم (قال فانها) فان الارض المقدسة
(محزنة عليهم) لا يدخلونها ولا يملكونها
بسبب عصيانهم (أربعين سنة) يتيمون في
الارض) عامل الظرف اما محزنة فيكون
التحريم موقفا غير مؤبد فلا يخالف ظاهر
قوله التي كتب الله لكم وبؤيد ذلك
ماروى أن موسى عليه الصلاة والسلام
سار بعدهم بن بني اسرائيل ففتح أريحا
وأقام بها ما شاء الله ثم قبض وقبل انه قبض
في التيه ولما احتضر أخبرهم بأن يوشع بعده
بني وأن الله سبحانه وتعالى أمره بتتال
الجبايرة فسار بهم يوشع وقتل الجبايرة وصار
الشام كله لبني اسرائيل وأما يتيمون أى يسيرون
فيهم متحيرين لا يرون طريقا فيكون التحريم
مطلقا وقد قيل لم يدخل الارض المقدسة
أحد من قال اننا ندخلها بل هلكوا في
التيه وانما قاتل الجبايرة أولادهم روى أنهم
لبثوا أربعين سنة في سعة فرائض يسيرون من
الصباح الى المساء فاذا هم بحيث ارتحلوا
عنه وكان الغمام يظلمهم من الشمس وعود
من نور يطلع بالليل فيضي لهم وكان طعامهم
المان والسلوى وماؤهم من الحار الذي يحملونه
والا كثر على أن موسى وهرون كانا معهم
في التيه الا أنه كان ذلك روحا لها وزيادة في
درجتهم وعقوبة لهم وأنهم ما تافيه فمات
هرون وموسى بعده بسنة ثم دخل يوشع
أريحا بعد ثلاثة أشهر ومات النقيب فيه بغتة
غير مكاب ويوشع (فلأناس على القوم
الفاسقين) خاطب به موسى عليه الصلاة
والسلام لما ندبهم على الدعاء عليهم وبين أنهم
أحقاء بذلك لنفسهم (واقل عليهم) نبأ ابني
آدم) قابيل وهابيل أوحى الله سبحانه وتعالى
الى آدم أن يزوج كل واحد منهما امرأة الاخر
فخطب منه قابيل لان توأمة كان أجل فقال
لهما آدم قز باقرانا فن أيكما قبل تزوجها
فقبل قربان هابيل بأن نزلت نارفا كلمته
فازداد قابيل سخطا وفعل ما فعل وقيل لم يرد
بهما ابني آدم لصلبه وانهما رجلان من بني
اسرائيل ولذلك قال كتبنا على بني اسرائيل

الله فنبهه اما عطف على اسم ان أو نفسي أو مرفوع بالعطف على فاعل أمك أو مبتدأ خبره محذوف
أو مجرور بالعطف على الضمير المجرور المضاف اليه نفس وكما يظهره حتى العطف على الضمير المرفوع
المتصل بالنا كيد لوجود الفصل بالمفعول ثم هذا لا يوجب الاتحاد في المفعول بل يقدر له عطف
مفعول آخر أى وأخى الانفسه كما تقول ضربت زيداً وعمراً فلا يرد ما قيل انه يلزم من ذلك أن موسى
وهرون عليهما الصلاة والسلام لا يملكان الانفس موسى صلى الله عليه وسلم فقط وليس المعنى على ذلك
بل على أن موسى عليه الصلاة والسلام يملك أمر نفسه وأمر أخيه وليس من عطف الجمل بتقدير ولا يملك
أخى الانفسه كما توهم وتحقيقه أن العطف على معمول الفعل لا يقتضى الا المشاركة في مدلول ذلك
ومفهومه الكلى لا الشخص المعين متعلقاته الخاصة فان ذلك الى القرائن وكذا اذا عطف على
اسم ان معناه ان أخى لا يملك الانفسه وكذا العطف على الضمير المجرور من غير عادة الجار وقد تقدم
الكلام فيه وهو ضعيف على قواعد البصريين وأجازوه الكوفيون كما ذكره المصنف رحمه الله (قوله
بأن تحكم لنا بما نستحقه الخ) هذا مبني على الاختلاف في أن موسى صلى الله عليه وسلم هل كان معهم في
التيه ولكن ما كان ينالهم من المشقة لا يناله كما كانت النار على ابراهيم رداً وسلاماً ولم يكن معهم وهو
محتاج الدعوة كسائر الرسل عليهم الصلاة والسلام وهذه الجملة دعائية فعلى الاول المراد التفرق
والتباعد بينهم ما فهو معناه الحق (قوله عامل الظرف اما محزنة الخ) الظرف هنا أربعين سنة فعلى
تعلفه محزنة التحريم وقت فلا ينافي أنها كتبت لهم وقوله احتضر أى حضر الموت وهو محمول (قوله
وأما يتيمون الخ) أى عامله يتيمون وتاه بتيهه ويتيم وهو أوفى وأتبعه مما تداخل فيه الواو والياء من التيه
ومعناه الحيرة ولذا أطلق على المفازة تيهه وتيها لانه متحير فيها فانه يسيرون متحيرين وحيرتهم عدم
اهتدائهم للطريق وكون التحريم مطلقا أى يحتمل التأيد وعدمه وقوله وقد قيل الخ بناء على أن المراد منه
التأيد وقوله فاذا هم لانه فاجأه أى يسيرون وبعد سيرهم يرون أنفسهم في المحل الذى ارتحلوا عنه كسير
السواني لا ينقطع وتظليل الغمام لهم مع عصيانهم ومعاقبتهم بالحيرة من كرمه تعالى وإشارة الى أن تعذيبهم
انما هو لتأديب كما يضرب الرجل ولده مع محبة له ولا ينقطع عنه معروفه ولذا أنزل عليهم المان والسلوى
لئلا يملكون جوعاً وجوعاً جعل حجر موسى صلى الله عليه وسلم معهم يتقبر منه المان كما ترددوا العظائم وجعل
معهم عود نور ولباسهم من شئ كالظفر لا يلبى وشعورهم لا تزيد الى غير ذلك من الانعام وروحاً يشق الراء
أى كان التيه وأمره راحة لهم ما وعلى هذا فافظلال الغمام وما معه لاجلهم ما وقوله فيه أى في التيه
وتأمن مجزوم بلا النسيبة بمعنى لا تحزن موتهم أو لما أصابهم فيه من الالى وهو الحزن (قوله أوحى
الله الخ) كان في شريعة تروج الاخ بالاخت التي لم تولد معه في بطن واحد جعل افتراق البطون بمنزلة
افتراق النسب للضرورة ولذا حرم بعده اذ زال المقتضى وكثر الناس واذا كان ذلك غير جازفاً
أمره بتقريب قربان لعله أنه لا يقبل لأنه لو قبل جازوا لتو أمان الولدان في بطن واحد المذكور تأم والانتى
توأمة والمصنف رحمه الله استعمل توأم للتوأم بآويل الشخص وتوأمة قابيل اقلما وتوأمة هابيل
كبودا قال والشيخى واعلم أن التوأم بلا همز اسم للجموع الولدين فأكثر في بطن واحد من جميع الحيوان
وبهمز كرجل توأم وامرأة توأم مفرد تنسبه توأمان فالاعتراض بأنه لا تنسبه له وهم لما علمت من الفرق
بين التوأم بلا همز والتوأم بالهمز وان التنسبة انما هي للمهموز لا غير وظاهر القاموس بل صريحه أنه اسم
للجموعهما وأن التنسبة انما هي لتوأم وتوأمة لا لتوأم وعبارته التوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره
في بطن من الاثنين فصاعداً ذكر أو أنثى أو ذكر أو أنثى جمعه توأم وكحال وقوله بأن نزلت نار الخ
هذا كان علامة القبول وكان كل القربان غير جائز في السرع القديم وقوله وفعل ما فعل هو قصته الانية
(قوله وقبل الخ) زيف هذا بقوله فبعث الله غراباً الخ اذ كان الدفن معلوماً اذ الذنأمل (قوله
ولذلك قال كتبنا الخ) وتوجيهه على الاخرى من أجل أن الحسد صارس به هذا الفساد وهو غالب على

بنى اسرائيل وعن بعض المفسرين انما ذكر بنى اسرائيل دون الناس لان التوراة اول كتاب نزل فيه
تعظيم القتل ومع ذلك كانوا أشد طغيانا وتماديا فيه حتى قتلوا الانبياء عليهم الصلاة والسلام والمعنى
بسبب هذه الفعلية كتبنا في التوراة تعظيم القتل وشددنا عليهم وهم بعد ذلك لا يسألون وسيد كرهذا
المصنف رحمه الله تعالى بعد قوله ثم ان كثيرا منهم بعد ذلك في الارض اسرفون فلا حاجة الى التبرع به
ههنا (قوله أى تلاوة ملتبسة بالحق الخ) ذكر في اعرابه ثلاثة أوجه انه صفة مصدر اتمل أو حال من
المفعول وهو بنى آدم وقد رده الزمخشري بنى ملتبسا بالحق ليتعين ذلك والحال أو حال من فاعل اتمل
المستتر وهو ضمير الخطاب ثم الحق يطلق على معان أحدها الميثب الصحيح وثانيها المطابق للواقع
بمعنى الصادق وثالثها المتضمن للغرض الصحيح لقوله تعالى في الاحقاف ما خلقنا السموات والارض
وما بينهما الا بالحق أى خلقنا ملتبسا بالغرض الصحيح والحكمة وضده الباطل بمعنى العيب كما في قوله
ما خلقت هذا باطلا ويحكون صفة لما اشتمل على هذه المعاني ومصدر بمعنى النبوت والمطابقة وصحة
الغرض وهو هنا بالمعنى المصدورى أو الوصفى والباء فيه للملابسة كما أشار اليه بقوله ملتبسا وعمل بنى
في الظرف لانه مصدر فى الاصل والظرف يكنى فيه رائحة الفعل (قوله أو حال منه) فيتعاقب
بمحذوف سبقه اليه أبو البقاء ورده في الدر المنصور بأنه يكون قيداً فى عامه وهو اتمل المستقبل واذا لما
مضى ولذا لم يتعلق به مع ظهوره وفيه تأمل (قوله أو بدل على حذف مضاف) قال الزمخشري ليصح
كونه متلوا والا فليجوز الظرف كاف في الابدال لحصول الملابسة وقيل عليه انه غير صحيح لان اذ لا يضاف
اليها الا الزمان نحو يوشع وبنو اسرائيل برزمان وهو بدل بهض من كل أو كل من كل وما ذكره المصنف من
الكشاف الا أنه ترك قوله يقال قرب صدقة وتقرب بهم لان تقرب مطاوع قرب قال الاصمعي تقربوا
قرب القمع فيعتمدى بالباء حتى يكون بمعنى قرب انتهى قال السمين قال الشيخ كذا قرره الزمخشري
وفيه نظر لان اذ لا يضاف اليها الا الزمان قال الاصمعي الخ أى يكون قربا يطلب مطاوعا التقدير اذ قرباه
تقربا به وفيه بعد قال وليس تقرب فيه مطاوع قرب انفرد فاعل الفعلين والمطاوعة مختلف
فيها الفاعل يكون من أحد هما فاعل ومن الآخر انفعال نحو كسرت فاكسرت فليس تقرب وتقرب
من هذا الباب فهو غلط فاحش ولا نسلم ما ذكره من القاعدة انتهى (أقول) فيما قاله أمور الاول ان قوله
اذ لا يضاف اليها الا اسم زمان غير مسلم ألا ترى قول العلامة تيار ذلك الوقت فانه بمعنى بنى اذ ولا شبهة في
صحته معنى واعرابا ولا فرق بينهم فان منعه سبحانه فادونه خطا الفتاد ودعوى لزوم اختلاف فاعلهما غير
مسلمه فان جهمهم أن أحدهما فاعل والآخر قابل وهو مبني على قاعدة أصولية وهو أن القابل لا يكون
فاعلا وقد ردها بعض الفضلاء ألا ترى ان الانسان قد يقتل نفسه فيفتح القابل والفاعل ويؤيده قوله
تعالى فيقتلون ويقتلون فان كان الاصمعي أراد هذا لم يرد عليه ما قاله الشيخ وقد يقال مراده بيان معناه
لغة فاعرفه (قوله والقربان اسم ما يتقرب به الخ) الحلوان بالضم أجرة الدلال والكاهن ومهر المرأة وما
يعطى من رشوة ونحو ذلك من الحلالة لانه يؤخذ بسهولة وأراد أفعال تفضل من الرذالة ضد الجودة
وصاحب ضرع أى ماشية والضرع يطلق عليها مجازا من اطلاق الجزء على الكل (قوله لانه سخط
حكم الله الخ) حكم الله هو عدم جواز نكاح التوأمة وقوله لقرط الحسد أى على قبول القربان وقوله
قال انما يتقبل الله من المتقين يدل على أنه المراد لا أنه حسده على ارادة أخذ أخته الحسنة (قوله أتيت)
ايتانه من قبله عبارة عن اصابة ما أصابه وازالة خطه أى نصيب المحسود ونعمته لان شأن الحاسد ذلك
وقوله فان ذلك أى اجتهد فيما ذكر (قوله وأن الطاعة لا تقبل الا من مؤمن متق) في الكشف قال له
انما أتيت من قبل نفسك لانسلاخها من لباس التقوى لامن قبلي فلم تقتلنى ومالك لا تعاتب نفسك ولا
تحميها على تقوى الله التى هي السبب في القبول فأجابه بكلام حكيم مختصر جامع لمعان وفيه دليل
على أن الله تعالى لا يقبل الطاعة الا من مؤمن متق الخ يريد ان هذا الجواب وارد على الاسلوب

(مطلب في معاني الحق)*
(بالحق) صفة مصدر محذوف أى تلاوة
ملتبسة بالحق أو حال من الضمير فى اتمل أو
من بنى أى ملتبسا بالصدق موافقا لما في كتب
الاولين (اذ قربا قربانا) ظرف لبنى أو حال
منه أو بدل على حذف مضاف أى واتل
عليهم بنى هما بنى ذلك الوقت والقربان اسم
ما يتقرب به الى الله سبحانه وتعالى من
ذبيحة أو غيرها كما أن الحلوان اسم ما يجلى به
أى يعطى وهو فى الاصل مصدر ولذا لم
يثن وقيل تقديره اذ قرب كل واحد منهما
قربانا قبل كان قابيل صاحب زرع وقرب
أرد أقبح عنده وهابيل صاحب ضرع وقرب
جلا سمينا (تقبل من أحد هما ولم يتقبل
من الآخر) لانه سخط حكم الله سبحانه
وتعالى ولم يخلص التوبة فى قربانه وقصد الى
أخس ما عنده (قال لا تقتلن) فوعده
بالقتل لقرط الحسد على تقبل قربانه ولذلك
(قال انما يتقبل الله من المتقين) فى جوابه
أى انما أتيت من قبل نفسك بترك التقوى
لا من قبلي فلم تقتلنى وفيه إشارة الى أن
الحاسد ينبغي أن يرى حرماته من تقصيره
ويجتهد فى تحصيل ما به صار المحسود محظوظا
لا فى ازالة خطه فان ذلك مما يضرت ولا
ينفعه وأن الطاعة لا تقبل الا من مؤمن
متق (لن بسطت اليك يدك لتقتلنى ما أنا
ببساط يدى اليك لا قتلتنى أخاف الله رب
العالمين)

الحكيم لانه تلقاه بغير ما يطلب وبما هو أهم منه من القتل والاشارة بقوله ولا تحملهما على تقوى الله
 التي هي السبب في القبول الى أنه ينبغي للعاسد أن يرى ذلك ويعتقده فيقول فيما لم يتقبل منه أن سبب
 عدم قبوله من قصور فاعل ذلك الفعل فيه لكونه غير واقع على نهج التقوى الصادرة من المؤمنين
 كعدم نيته بذلك وقصد وجه الله بل حظ نفسه فالمراد بكون متقبلا أنه متق في تلك الطاعة فلا يرد عليه
 ما قيل كل متق أو عاص اذا فعل طاعة وأخلص النية فيها قبلت منه كما قال الامام القرطبي قال
 أصحابنا المخطئون بعمول الحسنات والسيئات اذا ثقلت حسناتهم دخلوا الجنة ولا يصح الجواب بأن
 المراد من التقوى التقوى من الشرك التي هي أول المراتب وقايل أكل أمره الى الشرك اذ روى أنه
 هرب الى عدن بعد قتل أخيه فأناه ابلس لعنه الله وقال له انما أكلت النار قربان هايل لانه خدمها
 وعبدها فبقى له بيت نار وهو أول من عبد النار (قوله قيل كان هايل أقوى منه ولكن تخرج عن قتله)
 أي تجنب الحرج والاثم فالتفعل للسلب هنا والاستسلام الانقياد والمراد به هنا عدم الممانعة والمدافعة
 وقوله لان الدفع الخ يعني أن القتل لا انتصار والمدافعة لم يكن مباحا في ذلك الوقت وفي تلك الشريعة كما
 روى عن مجاهد رحمه الله تعالى وإن الله أمر بالصبر عليه ليكون هو المتولى للانتصاف وقوله أو تحريا لما هو
 الافضل الخ الافضل الاكثر نوبا وهو كونه مقتولا لا قاتلا بالدفع عن نفسه بناء على جوازه اذ ذلك وهذا
 الحديث أخرجه ابن سعد في طبقاته . واعلم أنه اختلف في هذا على ما بسطه الامام المصنف فالحكيم
 من المذهب أنه يلزم دفع القساذ عن نفسه وغيره وإن أدى الى القتل ولذا قال ابن عباس رضي الله تعالى
 عنهم ما أن معي ما أنا بياسط الخ ان بدأني بقتل فأنا لم أبدأك فالعني لم يثبت لي بسط اليد ووجه التعبير
 بالامية ظاهرا حيث ذوأ ما على قول مجاهد رحمه الله تعالى انه لم يبع اسم الدفع فالاية منسوخة وهل
 نسخ قبل شرعنا أم لا فيه كلام والدليل عليه قوله فقاتلوا التي تبغي وغيره من الآيات والاحاديث
 وقيل انه لا يلزم ذلك بل يجوز واستدل بهذا الحديث ونحوه وأولو ترك القتال في الفتنة واجتنابها
 وأول الحديث يدل عليه وأما من منع ذلك الآن مستندا بحديث اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالتقاتل
 والمقتول في النار فقد رد بأن المراد به أن يكون ~~كل~~ كل منهم أعز على قتل أخيه وإن لم يقتله
 وبتنا بلا هذا القصد (قوله وانما قال ما أنا بياسط يد الخ) يعني ان هذه جواب القسم الموطأ له
 باللام لان الجواب للسابق من القسم والشرط كما مر لكن الدلالة على جواب الشرط كانت في المعنى
 جوابا له ولو كانت جواب الشرط حقيقة لمزمتها الفاء وقد عدل فيها عن الفعلية الى الاسمية وعبارة
 المصنف أحسن من قول الكشاف فان قلت لم جاء الشرط بلفظ الفعل والجزء بلفظ اسم الفاعل وهو قوله
 لن يسط ما أنا بياسط قلت ليفيد أنه لا يفعل ما يكتب به هذا الوصف الشنيع ولذلك أكد بالباء
 لما فيه من المسامحة وأوجهه جواب الشرط بخلاف قول المصنف رحمه الله تعالى جواب لئن فانه صادق
 بجواب القسم ثم بين أن العدول الى الاسمية للمبالغة في أنه ليس من شأنه ذلك ولا من يتصف به ولم يقل
 وما أنا بقاتل بل بياسط للتبري عن مقتدات القتل فضلا عنه ولذا قال المصنف رحمه الله تعالى رأسا
 أي تبرياعنه من أصله وفي الاتصاف انما امتاز اسم الفاعل عن الفعل بهذه الخصوصية من حيث أن
 صيغة الفعل لا تعطي سوى حدوث معناه من الفاعل لا غيراً ما اتصاف الذات به فذلك أمر يعطيه اسم
 الفاعل ومن علة يقولون قام زيد فهو قائم فيجعلون اتصافه بالقيام ناشئا عن صدوره منه ولهذا المعنى
 قيل لا تجعلك من المسجونين لتكون من المرجومين عدولا عن الفعل الذي هو لا تجعلك لارجنك
 الى الاسم تغليظا بعنون أنهم يجعلون هذه لوقوعها وثبوتها كالسمة والعلامة الثابتة ولا يقتضون
 على مجرد اتصافه بها ولا فرق بين التني والاثبات لانه لتأكيد التني لا لمتني حتى يرد أن تني الحدث
 أبلغ من تني الثبوت كما قيل (قوله تعليل ثان للامتناع عن المعارضة والمقاومة الخ) المقاومة مفاعلة
 من القيام كني بها عن المدافعة لان المتدافعين يقوم ~~كل~~ كل واحد منهم بما يقابله الآخر ولما كان كل

قيل ~~كان~~ ان هايل أقوى منه ولكن
 تخرج عن قتله واستسلم له خوفا من الله سبحانه
 وتعالى لان الدفع لم يبع بعد أو تحريا لما هو
 الافضل قال عليه الصلاة والسلام كن عبد
 الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل وانما
 قال ما أنا بياسط في جواب لئن بسط للتبري
 عن هذا الفعل الشنيع رأسا والتعريض من
 أن يوصف به ويطلق عليه ولذلك أكد التني
 بالباء (أي أريد أن تبوء ما تبغي وانك فتكون
 من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين)
 تعليل ثان للامتناع عن المعارضة والمقاومة

منهما علة مستقلة لم يعطف أحدهما على الآخر إذا ما بالاستقلال ودفعاً لهم أن يكون جزءاً لعله لا علة
ثالثة وقد أورد عليه بعض فضلاء العصر أن ذلك يقتضي بسط يده والمذكور بقوله أني أريد تعليل لعدم
البسط فكيف يشبه أمر المستبين فإنه يصدر من كل منهما ما هناك سب فتكون تبعاً السبين على البادى
وقد يقال أن قوله ما أنابا بسط يدي البك لا يقتل النفي فيه للقيد يعني أن بسطتها فالدفع للقتل وان
احتمل ترتبه عليه وعلى هذا يكون له اثمان أتم قتله وأتم ما صدر من الدافع لتسببه له وكونه انما على حرمة
الدفع عندهم ظاهر وعلى غيره فلا تفرق ما يأتى فاعله لم يكن دافعا وهذا أمر تقديري لقوله ان
بسطة وكذا في الحديث لأن ما شرطية أو موصولة فيها معنى الشرط وإلى هذا أشار صاحب الكشف
بقوله ليس هذا من قبيل ما ورد في الحديث لأنه لم يصدر الفعل الامن طرف واحد من أين وجوب تحمل
الظالم أتم فعله ومثل أتم صاحبه على فرض المقابلة بالانتم وليس بشئ لأنه لم يدع وجوب التحمل ولأن
الحديث دال على هذا القسم بل انما أراد هائل وكأنه قال أني أريد أن يضاهف عذابك والارادة
لأنستدعي وجوب الوقوع انتهى ولما لم يفهمه بعضهم قال انه ناشئ من عدم فهم المراد فتدبر (قوله
ارادة أن تحمل أتمى لو بسط الخ) الداعي إلى هذا التأويل أنه يرجع القاتل بانته وأما رجوعه بأتم
المقتول ان أريد به أتم قتله فلا تفرق فيه وأن أريد انته مطلقاً فقد علم أنه لا تترز وزارة وزر أخرى وقد مر
أن في الآية تأويلين للسلف فعلى ما قدمه المصنف رحمه الله تعالى يصح كون الدافع بالقتل وغيره انما
ومعنى الآية أني لا أدفع ظفوف ربي ولودفعت لكان أتمى وانك عليك أما انك فظاهر وأما اني فلا تفرق
كنت السبب له وأنت الذى علمتني الضرب والقتل لأنه أول فاعل له ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها
وزر من يعمل بهم إلى يوم القيامة وهذا على فرض وقوعه وتنزله منزلة الواقع فيصح تنظيره بالحديث
(قوله المستبان ما قاله فعلى البادى) الحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه
والمستبان مبتدأ وما فى ما قاله لشرطية والشرط وجوابه خبر المبتدأ ويجوز أن تكون موصولة بتدلى من
المستبان بدل اشتمال أو مبتدأ وعلى البادى خبره أو خبر مبتدأ محذوف أى فهو على البادى وما فى ما لم
يعتمد مصدرية فيها معنى المدة وهى ظرف لتعلق على والمعنى المستبان الذى قالاه من السبب استقر ضرره
على الذى بدأ بالسبب مدة عدم اعتداء المظلوم ما لم يجاوز المظلوم حد ما سببه البادى فإذا جاوز استقر
ضرره ما قال كل عليه لان البادى كان سببا فى سب صاحبه وسب الجيب فيه أتم لأنه محطوط عنه
ما لم يرد فى المكافأة كذا قال الزمخشري وقال التحرير فان قيل أى حاجة إلى هذا التكلف وقد دل
الحديث على اختصاص الجميع بالبادى عند عدم الاعتداء فلا يكون للجيبي شئ منه فلنا قد حمل
الجميع على أتم البادى ومثل أتم صاحب فلا يدل على أن أتم صاحب لا يقع عليه (بقي ههنا بحث) وهو
أن تقدير المثل محتمل فى الآية كما ذكرنا ما فى الحديث فقد ذكر الجميع بلفظ واحد وهو ما قال أى أتم
ما قاله فلا يجال لعله على ما قال البادى ومثل أتم ما قال الآخر بالاتزام الجمع بين الحقيقة والجماز
فالأقرب أن يحمل على ظاهره ويجعل أتم غير البادى ذاهبتين جهة نفس السب وهو من هذه الجهة
ساقط عنه بالدليل وجهة الحمل عليه وهو على البادى لتكون هذه الجهة من قبله على طريقة من سن سنة
سيئة الخ فلا يكون من حمل وزر نفس على أخرى وأما أن غير البادى ليس له المعارضة بالمثل بل الرفع
إلى الحاكم ليجرى على البادى ما هو الحكم من الحد والتعزير فذلك بحث آخر انتهى وهذا رد على صاحب
الكشف إذ قال حط الانتم عن المظلوم لأنه مكافئ غير صحيح لأنه إذا سب شخص لم يستوف الجزاء الا الحاكم
والجواب أن صريح الحديث يدل على ما ذكره جار الله والجمع بين الحكم الفقهي والحديث أن السب
أما أن يكون بلفظ يترتب عليه الحد شرعا فذلك سبيله الرفع إلى الحاكم أو غير ذلك وحينئذ لا يخلو
أن يكون مما يتضمن اسناداً أو تفاخراً بسب وشتم مما يتضمن ازراء بصاحبه دون شتم كتموالرى
بالكفر والفسق فله أن يمارضه بالمثل ويدل عليه حديث زنبب وعائشة رضى الله تعالى عنهما وقوله

والمعنى انما استسلم لك ارادة أن تحمل أتمى
لو بسط البك يدي وانك يبسط يدك إلى
وفخوره المستبان ما قاله فعلى البادى ما لم
يعتمد المظلوم

وقيل معني بائني بائني قتل وباعك الذي لم
يتقبل من أجل قربائك وكلاهما في موضع
الحال أي ترجع متلبسا بالاعتين حاملهما
وأعله لم يرد معصية أخيه وشقاؤه بل قصده
بهذا الكلام إلى أن ذلك ان كان لا محالة
واقعا فأريد أن يكون لك لالي فالمراد بالذات
أن لا يكون له لأن لا يكون لأخيه ويجوز أن
يكون المراد بالانم عقوبته وإرادته عقاب
العاصي جائزة (فطوعت له نفسه قتل أخيه)
فسهاته له ووسعته من طاعه المرتع إذا
اتسع وقرئ فطاعوت على أنه فاعل بمعنى
فعل أو على أن قتل أخيه كأنه دعاها إلى
الاقدام عليه فطاعوتته وله زيادة الربط
كقولك حفظت لزيد ماله (فقتله) فأصبح من
الخاصين) ديناً وديناً اذ بقي مدة عمره
مطروداً محزوناً قيل قتل هابيل وهو ابن
عشرين سنة عند عقبة حواء وقيل بالبصرة
في موضع المسجد الأعظم (فبعث الله غراباً
يبحث في الأرض ليريه كيف يواري سوءة
أخيه) روى أنه لما قتله تخبر في أمره ولم يدرك
ما يصنع به إذ كان أول ميت من بني آدم
فبعث الله غرابين فاقتتلا فقتل أحدهما
الآخر فخرقه ربه بمنقاره ورجليه ثم أقامه في
المنفرة والضمير في يرى لله سبحانه وتعالى أو
لغيره وكيف حال من الضمير في يواري
والجمله ثانی مفعول يرى والمراد بسوءة أخيه
جسده الميت فإنه مما يستعجب أن يرى (قال
يا ويلتا) كلمة جزع وتحسر والاف فيها يدل
من بيا المتكلم والمعنى يا ويلتا حضري فهذا
أوانك والويل والويله الهلكة (أعجزت
أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة
أخي) لا أهتدي إلى مثل ما اهتدى إليه وقوله
فأواري عطف على أكون وليس جواب
الاستفهام إذ ليس المعنى ههنا لو أعجزت
لواريت

صلى الله عليه وسلم دونك فانه صرى أو يتضمن شتماً وذلك أيضاً يرفع إلى الحاكم ليعزر والحديث محمول
على القسم الذي يجري فيه الانتصار وقوله ما لم يعذ المظلوم يدل عليه لأن اشتغاله بما حقه الرفع إلى
الحاكم اعتداء وهذا تفصيل حسن وقول النحرير أنه بحث آخر لا وجه له لأنه أي بحث آخر في الحديث
سوى أخذ الأحكام الشرعية منه (قوله وقيل معني بائني بائني قتل الخ) وهذا ظاهر فاضافة الانم
إلى المتكلم لأنه نشأ من قبله أو هو على تقدير مضاف ولا حاجة إلى تقدير مثل ونحوه وانم القاتل
الذي لم يتقبل له قربانه عدم رضاه بحكم الله كما مر ولا خفاء أنه لا يحسن المقابلة بين التكلم والخطاب
على هذا لأن كليهما اسم الخطاب وقوله وكلاهما في موضع الحال أي مجموعهما لا كل واحد وفيه
تسميح (قوله بل قصده بهذا الكلام الخ) لما كان إرادة الانم من آخر غير جائزة كأن يريد زناه ونحوه
أوله بأن المراد أن لا يكون له نفسه اثم وهو لازم لانم أخيه فأريد لازمه أو المراد بالانم ما يلزمه ويترتب
عليه من العقوبة ولا يخفى أنه لا يتضح حينئذ تبريع قوله فتكون الخ (قوله فلهته الخ)
قال الراغب معناه فسمحت له فزنته وانقادت وسوات وطوعت أبلغ من أطاعت وهو في مقابلة
فأبت نفسه وفسره المصنف رحمه الله تعالى بحسنه بسمه وذكر أن معناه التوسعة فتجوز به عما
ذكر وقراءة المتواترة أو أن المصنف له مجازية يجعل القتل بدعوى نفسه لأجل الحسد الذي لحق فابيل
وجعلت النفس تأباه فكل من القتل والنفس كأنه يريد من صاحبه أن يطيعه إلى أن غلب القتل النفس
فطاعوته (قوله وله زيادة الربط الخ) أي كان يكفي طوعت نفسه قتل أخيه وحفظت ما لزيد ولو كانت
زيدت للتاكيد والتبيين كما في ألم نشرح لك صدرك وقيل أنه لا حترار عن أن يكون طوعه لغیره ليقتهله
أو حفظ المال لنفسه وفيه نظر وحوا بكسر الحاء والمبدى صرف ولا يصرف جبل معروف وقوله دينا
ودنيا أخذ العموم من حذف المفعول (قوله حال من الضمير في يواري الخ) وقدم عليه لأن له
الصدور وجله كيف يواري في محل نصب مفعول ثان ليرى البصرية المتعدية بالهمزة لاثنتين وهي معلقة
عن الثاني وقيل إنها علمية أي ليعلمه ولو كان بمعنى يبصره لم يكن لقوله كيف يواري موقع حسن وأما
على تقدير ليعلمه فهو في موقع المفعول أي فانه يجيب عن السؤال بكيف يواري وفيه نظر والسوأة
مأبى وعل نظره ولذا يطلق على العورة ويبحث بمعنى يحفر وأصل معناه يفتش وإبره أمامه يتعلق ببعث
أويبحث والغرابان هما طائران معروفان وقيل أنه ما ملكان بصورة غرابين ودفن المسلم والكافر
المعصوم فرض كفاية وقوله يستعجب الخ بيان لوجه كونها سوأة وفسر السوأة بيجد الميت
وهو المراد والنخسرى تفسرها بالعورة ومافعله المصنف رحمه الله تعالى وسميت سوأة لأنها تفسد ناظرها
واعلم أنه قال في كتاب الأحكام أن في العورة أقوالاً قبل هي الجسد كله وقيل ما بين السرة والركبة وقيل
إنها منقطة وهما القبل والذبر ومخففة وهي ما بين السرة والركبة فاعل العلامة فسرهما بالعورة حتى
تشمل الأقوال نعم مافعله المصنف أظهر (قوله كلمة جزع وتحسر) أصل الذداع لمن يطلب إقباله من العقلاء
وهو مجاز هنا عن الجزع والتحسر كأنه ينادى موته ويطلب حضوره بعد تنزيه منزلة من ينادى ولا
يطلب الموت الامن كان في حال أشد من الموت فكيف به عن ذلك وقوله والمعنى الخ بيان لاصله والهلكة
بفتحتين الهلاك والاستفهام في أعجزت للتعجب وأن أكون بتقدير عن أن أكون ونعجبه عن
عجزه عن كونه مثله لأنه لم يهتد إلى ما اهتدى إليه (قوله وليس جواب الاستفهام الخ) هذا رذ على
النخسرى حيث جعله منصوباً في جواب الاستفهام وقد سبقه إليه كثير من المعربين وقالوا أنه خطأ
لأن شرطه أن ينعقد من الجملة الاسمية والجواب جملة شرطية نحو أن تزورني فأكرمك تقدير ان تزورني
أكرمك ولو قيل ههنا أعجز عن أن أكون مثل الغراب أو أرسوءة أخى لم يصح المعنى لأن المواراة
تترتب على عدم العجز لا عليه وقيل في توجيهه أن الاستفهام لأنكار بمعنى النفي وهو سبب أي أن لم

أعجز وأربت وقيل هو من قبيل أن عصي ربك فيعفو عنك بالنصب لينسحب الانهكار التوبيخي على
الامر من وبشر بأنه في العصيان وتوقع العفو من نكس لما يحالف العقل حيث جعل سبب العقوبة
سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذلك هذا نزل نفسه منزلة من جعل العجز سبب المواراة
دلالة على التعكيس المؤكد للعجز عما اهتدى اليه غراب ومن يكن الغراب له دابلا كني به خاتما
خاسرا والثاني مسائل المدقق في الكشف وزاد فيه فان قلت الانكار التوبيخي انما يكون على واقع
أو متوقع فالتوبيخ على العصيان والعجز وجهه اما على العفو والمواراة فلا قلت التوبيخ على جعل
كل واحد سببا أو تنزيهه منزلة من جعله سببا لا على العفو والمواراة فافهم وقد أشار إليه في سورة
الزمر وقيل عليه ان الثاني في غاية البعد والاول غير صحيح لانه لا يكفي في النصب سببية النفي بل لابد من
سببية المنفي ألا ترى أن ما تأتينا فقهه دنا مفسر عندهم بأنه لا يكون منك اتيان فقهه لابان لم تأتينا
فقهه دنا والجواب عنه أنه فرق بين ما نصب في جواب النفي وما نصب في جواب الاستفهام والكلام في
الثاني فكيف يرد الاول نقضا ولو جعل في جواب النفي لم يرد ما ذكره أيضا لانه لا حاجة الى أخذ النفي من
الاستفهام الانكاري مع وضوح تأويل عجزت لم اهتد وقد قال في التسهيل انه ينتصب في جواب النفي
الصريح والمؤول وما نحن فيه من الثاني قتال وقال ابن عرفة نفسه ما في سباق نفي له حكمه
وقد بشر شرط ما أخذ منه فالتقدير ان كنت مثل هذا الغراب أو أراخ وهو كلام دقيق (قوله وقري
بالسكون على فانا وأرى الخ) أي انه مستأنف وهم يقدرون المبتدأ الايضاح انقطع عن العطف
وأما نكس المنصوب فكثير ولا عبرة بقول أبي حيان انه ضرورية (قوله فأصبح من السادمين على قتله
الخ) أصبح هنا بمعنى صار وكابد بمعنى قاسى ولقي ما يؤلم كبده وقوله ما كنت عليه وكبلا أي أنا لم
أكن مأمورا بحفظه وقد مر أن الوكيل يعني الحافظ وقوله ومكث يعني آدم عليه الصلاة والسلام وعدم
الظفر الخ بالخر عطف على ما كابد وهو تزوجه بتوأمته (تنبيه) في الكشف بعد هذا وروى أنه رماه
بشعر وهو كذب بحت وما الشعر الا منحول ملحون وقد صرح عن ابن عباس رضي الله عنهم أن الانبياء
عليهم الصلاة والسلام كلهم معصومون من الشعر والشعر المذكور هو قوله

تغيرت البلاد ووس عليها • فوجه الارض مغرب قبح

تغير كل ذي لون وشكل • وقل بشاشة الوجه الملمح

وقال السراج الملمح ان رفع خطا لانه صفة الوجه المحرور وان خفض فاقوا وهو عيب قبح وان كثرة
وقول من قال الوجه فاعل قل وبشاشة منصوب على التمييز يحذف التنوين اجراء للوصل مجرى الوقف
ألحن وقيل ان آدم عليه الصلاة والسلام رماه بكلام منشور بالسرياني فلم يزل ينقل الى أن وصل الى
يعرب بن قحطان وهو أول من خط بالعربية فنظر فيه فقدم وأخروجه شعر اعربيا (قلت) لاشك أن
لوانح الوضع عليه لانه لم يكن ما استصعبوه من الاقواء وترك التنوين ليس بصعب لما في أشعار
الجاهلية والشعر من أمثاله مع أنه قد يخرج بأنه نعت جرى على المحل لان الوجه فاعل المصدر وهو
بشاشة وقيل انه مرفوع وقد سمع الجلي (قوله بسببه قضينا عليهم) سبب هو معنى أجل كما سبده
والضمير راجع للقتل او ما ذكر من القصة وقضينا نفسهم لكتبنا ومن ابتداء ثمة متعلقة بكتبنا وقيل
بالتاديب وكتبنا استئناف واستبعده أبو البقاء والاجل يفتح الهمزة وقد تنكسر أصل معناه الجنابة
ولذا يقال بعناه من جر الزا أي من جريرتك فلا يخفى حسن وقوعه هنا ثم اتسع فيه فاستعمل لكل سبب
هكذا حققه أكثر اللغويين وجر ايد وبقصر وراؤه مشددة وقد تحققت ضمير أنه للسان ومن شرطية
والباقي بغير لام مقابلة متعلقة بقتل أو حال بمعنى متعديا بالما وفساد بالجر معطوف على المضاف المحذوف
أرعى المذكور ان لم يقدر (قوله من حيث انه هنك حرمة الدماء الخ) يعني أن جميع الناس مشتركون
في الكرامة على الله والاحترام عند الله فن قتل واحد منهم فقد نكس كرامة الله وهنك حرمة

وقري بالسكون على فانا وأرى أو على
نكس المنصوب تحقيفا (فأصبح من
التاديب) على قتله لما كابد فيه من التعذيب
أمره وحمله على رقبته سنة أو أكثر على
ما قيل ونلذه للغراب واسوداد لونه وتبرئ
أوبه منه اذ روى أنه لما قتله - ودجسه
فأله آدم عن أخيه فقال ما كنت عليه
وكبلا فقال بل قتلتك ولذلك اسود جسدك
وتبرأ منه ومكث بعد ذلك مائة سنة لا يفح
وعلم الظفر بما قتله من أجله (من أجل
ذلك كتبنا على بني اسرائيل) بسببه قضينا
عليهم وأجل في الأصل مصدر أجل شرا اذا
جناه استعمل في تعليل الجنايات كقوله
من جر الزا فعلته أي من أن جرته أي جنيته
ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل ومن
ابتداء ثمة متعلقة بكتبنا أي ابتداء الكتب
وانشأوه من أجل ذلك (أنه من قتل نفسه
بغير نفس) أي بغير قتل نفس بوجب
الاقتصاص (أو فساد في الارض) أو بغير
فساد فيها كالشرك أو قطع الطريق (فكاننا
قتل الناس جميعا) من حيث انه هنك حرمة
الدماء وسن التل وجر الناس عليه

وكذلك من قتل الجميع فيكون قتل واحد كقتل الجميع وكذا احياءها بترك القتل كاحياء الجميع
 لابقاء كرامة الله وتوفير حرمة والفائدة في هذا التشبيه الترهيب والردع عن قتل نفس واحدة تصويره
 بصورة قتل جميع الناس والترغيب والتحفيز على احيائها تصويره بصورة احياء جميع الناس ولانه
 جزأ الناس فكان فعلهم متسببا على فعله فكانه صدر منه لماسنه من السنة السيئة ولانه يشبهه في
 استجلاب أصل غضب الله وأدخل بهضهم في هذا التزوج لانه يشبه الاحياء بالناسل قال وبه متصل
 هذه الآية بقصة ابني آدم وهو تكلف من غير داع (قوله بعدما كتبنا عليهم هذا التشديد
 الخ) التشديد العظيم يؤخذ من قتل جميع الناس وقوله وبهذا اتصلت الآية وفي أكثر النسخ
 القصة أي قصة ابني آدم بما قبلها من قصص بني اسرائيل وعلى النسخة الاخرى المراد بالآية قوله من
 أجل ذلك الخ اتصل بقصة ابني آدم ويحتمل أن يريد بالآية قصة ابني آدم لانها في حكم آية واحدة وفسر
 الاسراف بما ذكره ليشمل الفعل ويعم ما لا يتعلق بالمال كما هو المتبادر منه (قوله أي بحاربون
 أولياءهما الخ) يدخل في أولياء الله والمسلمين الرسول دخولا أوليا ولا ينافيه جعل محاربهم بمنزلة
 محاربهم ما لان منهم من حارب الرسول حقيقة فلا حاجة الى التنزيل في شأنه لانه اشارة الى تقدير مضاف
 أو ان ذكر الله لتهديد وجعل محارب به المسلمين حكم محارب به الرسول للتنبيه على أن ما ذكر في الآية في
 حكم قطاع الطريق شامل للقطاع على المسلمين بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ولو باعصار لانهم يحاربون
 الرسول حيث يحاربون من هو على طريقته وأهل شريعته فلا يتوهم أن الحكم فيهم بطريق الدلالة أو
 القياس وما يقال انه اشارة الى أن ذكر الرسول تهديد على تهديد كلام خال عن التحصيل وكيف
 ولا ذكر للمسلمين بعده وأيضا قطاع الطريق لو قتلوا أو فعلوا ما فعلوا بأهل الذمة فحكمهم حكم غيرهم وكان
 مرادهم أن ذكر الله تهديد لذكر رسوله وذكر الرسول تهديد لقوله يسعون في الارض فسادا لانه هو
 المقصود ولو اقتصر عليه الكفى وبهذا المقرر علم سقوط ما قيل على المصنف رحمه الله تعالى انه خرج
 من كلامه الرسول نفسه فيقتضى أن يبين شأنه بطريق المفهوم وليس كذلك وقال الجصاص يريد الذين
 يحاربون أولياء الله ورسوله كقوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله ويدل على ذلك أنهم لو حاربوا
 رسول الله لكانوا مرتدين باظهار محاربة النبي صلى الله عليه وسلم ومخالفته انتهى وعليه فلا حاجة
 الى التأويل ولا يرد عليه شيء وهو ظاهر وأصل معنى الحرب افة السلب أي الاخذ وقد يستعمل بعناه
 يقال حربه اذا سلبه كما قاله الراغب والمكابرة الهجوم جبهة والوصية بضم اللام مصدر بمعنى السرقة
 والمكابرة بهذا المعنى استعمالها الفقهاء وذكروا الجاحظ في كتاب الاوصاف وأهلها كثير من أهل اللغة
 فكانهم مولدة لم تثبت عندهم الا أن الجاحظ ثقة ولم يقل انها مولدة (قوله أي مفسدين الخ) يعني أنه
 حال بتأويل المصدر باسم الفاعل أو مفعول له أو مصدر لسعي من معناه كقوله جلوسا وفسادا اسم مصدر
 بمعنى الافساد حينئذ وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى اشارة اليه (تنبيه) في الكشف في قوله ايريه
 كيف يوارى سوءة أخيه ليعلم لانه لما كان سبب تعلمه فكانه قصد تعليمه على سبيل المجاز قبل فهو استعارة
 تبعية في اللام حيث شبه ترتب التعلم على بجهته ونسبته عنه بترتب ما يقصد بالفعل عليه وكلامه صريح
 فيه وان توهم أن مراده أن اسناد التعليم الى الغراب مجازي لكونه سببا ولو أراد هذا قال فكانه علمه
 ثم بعد التجوز في اللام هل الاسناد مجازي فيه تأمل انتهى (أقول) يعني على استعارة اللام معناه انه
 بجهته تبين له مواراة أخيه حقيقة وهذا في التأويل ظاهر اما اسناده الى الغراب فلا يمكن أن يكون على
 الحقيقة ثم انه على ارجاع الضمير لله وتعلقه به يبعث لا بد فيه من التجوز في اللام لانها لما عاقبة وكلامه مشعر
 بخلافه فتأمل (قوله أن يقتلوا الخ) الاثبات بالتفصيل لما فيه من الزيادة على القصاص من أنه
 لا يقطع بعقوبة الولي وكذلك التصليب لما فيه من القتل وانما ضم اليه القتل لانه لا يكون جزاء القتل
 وأخذ المال أقل من القتل وحده وقوله حتى يموت تنازع فيه بترك ويظن وقوله تقطع الخ هذا في أول

أو من حيث أن قتل الواحد وقتل الجميع
 سواء في استجلاب غضب الله سبحانه وذهاب
 والعذاب العظيم (ومن أحياءها فكأنما
 أحيى الناس جميعا) أي ومن تسبب
 لبقاء حياتهم ببقوا أو منعه عن القتل أو
 استنقاذ من بعض أسباب الهلكة فكأنما
 استنقذ من بعض أسباب الهلكة فكأنما
 فعل ذلك بالناس جميعا والمقصود منه تعظيم
 قتل النفس واحيائها في القلوب ترهيبا عن
 التعرض لها وترغيبا في المحاماة عليها
 (واقصد جاتهم رسولنا بالبينات ثم ان كثير منهم
 بعد ذلك في الارض لم يرفقون) أي بعد
 ما كتبنا عليهم هذا التشديد العظيم من
 أجل أمثال تلك الجنابة وأرسلنا اليهم الرسل
 بالآيات الواضحة تأكيدهم للاصر وتجديدا
 لهم لم يمتنعوا عنها كثير منهم يسرفون
 في الارض بالقتل ولا يبالون به وبهذا اتصل
 الآية بما قبلها والاسراف الذين يحاربون
 الاعتدال في الامر (انما جزاء الذين يحاربون
 اقله ورسوله) أي يحاربون أولياء الله
 وهم المسلمون جعل محاربهم محاربتهما
 تعظيما وأصل الحرب السلب والمراد به هنا
 قطع الطريق وقيل المسكبة بالوصية وان
 كانت في مصر (ويسعون في الارض فسادا)
 أي مفسدين ويجوز نصبه على العلة أو المصدر
 لان سعيهم كان فسادا فكانه قيل وبفسادون
 في الارض فسادا (أن يقتلوا) أي قصاصا
 من غير صاب ان أفردوا القتل (أو يصلبوا)
 أي يصلبوا مع القتل ان قتلوا وأخذوا المال
 واللقهوا خ لاف في أنه يقتل ويصلب
 أو يصلب حيا ويترك أو يطعن حتى يموت
 (أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف)
 تقطع أيديهم من اليمنى وأرجلهم اليسرى ان
 أخذوا المال ولم يقتلوا

مرتة فان عادة قطع الاخر بان (قوله ينقوم من بلد الخ) اختلف في النبي فقال الجباريون ينقي من موضع الى موضع وقال العراقيون يسجن ويحبس والعرب تستعمل النبي بمعنى السجن لانه يقارن بئنه وأهله وقال ابن عربي فيه أقوال فقبل ينقي لبلاد وقبل لبلد أبعد وقيل يطالبونه بالحد والى الاول ذهب صاحب الحر من الشافعية أيضا كما قال الشاعر

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها * فلستنا من الاموات فيها ولا الاحياء
اذا جاءنا السجن يوما لحاجة * بحبنا وقتلنا جاء هذا من الدنيا

واستدل له بأن المراد جزاء ودفع شره فاذا نفي الى بلد آخر لم يؤمن ذلك منه واخرجه من الدنيا غير ممكن ومن دار الاسلام غير جائز فان حبس في آخر فلا فائدة فيه اذ يجبس في بلد يحصل المقصود وهو أشد عليه وقوله بحيث لا يمكنون من القرار في موضع المراد أنهم يشردون ويفرقون بحيث لا يجتمعون في مكان كسرا لشوكهم بالتفريق (قوله وأدنى الآية الخ) أي هي لا تقسيم واللف والنشر المقدر على الصحيح ومن قال بتخيير الامام جعلها تخيرية والا قول علم بالوحى والافليس في اللفظ ما يدل عليه دون التخيير ولأن فيها أجزئة مختلفة غلظا وخفة فيجب أن تقع في مقابلة جنابات مختلفة ليكون جزاء كل سبئة سبئة مثلها ولانه ليس للتخيير بين الغلظ والاهون في جنابة واحدة ككبر معنى والظاهر أنه أوحى اليه هذا التنويع والتفصيل وما قيل ان التخيير بالنسبة الى الامام والحال كما فانه يفعله ما يريد منه امع ملاحظة الجنابات واستحقاقها صلح من غير تراص للخصمين مع بعده (قوله لهم خزي في الدنيا الخ) قال النووي رحمه الله تعالى اذا اقتص منه وعوقب كف به يكون مستحقا لذلك وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح من ارتكب شيئا فعوقب به كان كفارة له فيقضى سقوط الاثم عنه وأن لا يعاقب في الآخرة وأجاب بأنه يكفر عنه حق الله وأما حقوق العباد فلا وهنا حقان لله والعباد وفيه نظر وقوله مخصوص الخ لأن القصاص لا يسقط بالتوبة ثم انهم لهم في الدنيا عذاب وخزي وكذا في الآخرة فاقصر في الدنيا على الخزي لانه أعظم من عذابها وافتصر في الآخرة على عذابها لانه أشد من الخزي وقوله لعظم ذنوبهم راجع الى عذاب الدنيا والآخرة ووجه دلالة ان الله غفور رحيم عليه أنه لا يعفو عن حقوق العباد بل عن حقوقه وقوله يسقط بالتوبة الخ إشارة الى مخالفتهم غيره من القصاص (تنبيه) قال شيخ والدي ابن حجر الهيتمي قول المصنف رحمه الله تعالى يسقط بالتوبة الخ كلام ظاهر الفساد لأن التوبة لا تدخل لها في القصاص أصلا اذ لا يتصور له بقيد كونه قصاصا ملقا وجوب وجواز لا فان نظرنا الى الولي فطلبه جائزا ولا واجب مطلقا ولا امام فان طلبه منه الولي وجب والام يجوز من حيث كونه قصاصا والاجاز واجب من حيث كونه حدا وله بعضهم بما لا يوافق المذهب قتلا وقال شيخنا ابن قاسم ادعاهم الفساد ظاهرا الفساد فانه لم يدع ماذكر وانما ادعى أن لها دخلا في صفة القتل قصاصا وهي وجوبه وقوله اذ لا يتصور الخ قلنا لم يدع أن له حالتي وجوب وجواز بهذا القيد بل ادعى أن له حالتي في نفسه وهو صحيح على أنه يمكن أن له حالتي بذلك القيد لكن باعتبارين اعتبار الولي واعتبار الامام اذا طلب منه وقوله ان نظرنا الخ كلام سابق ولا شك أن النظر اليه يقتضي ثبوت الحالين قصاصا وقوله قتلا تأمل تأملنا فوجدنا كلامه ذكرا من قلة التأمل انتهى (قوله وان الآية في قطاع المسلمين الخ) قيل عليه المراد بالتوبة التوبة عن قطع الطريق ولا تأثير لها في سقوط الحد بعد القدرة سواء كانت من الكافر أو المسلم وأما أن توبة الكافر مسقط لجميع ما كان قبل التوبة فمعلوم من غير هذا الموضع واعلم أن من ادعى ان نفسه الله تعالى ما فصله في كتاب الاحكام أن محاربة الله ذهب قوم من السلف الى أنها انما تستعمل في الكفار ومن قال به حل هذه الآية على أهل الردة ورده بأنه ورد في الاحاديث اطلاقها على أهل المعاصي أيضا وأنه لا خلاف بين السلف والخلف في أن هذا الحكم غير مخصوص بأهل الردة وأنه ينطبق

(أوتية وامن الارض) ينقوم من بلد الى بلد بحيث لا يمكنون من القرار في موضع ان اقتصروا على الاقامة وفسر أبو شنفة النبي بالحبس وأوفى الآية على هذا التفصيل وقيل انه لتخيير والامام مخير بين هذه العقوبات في كل قاطع طريق (ذلك لهم خزي في الدنيا) ذل وفضيحة (ولهم في الآخرة عذاب عظيم) لعظم ذنوبهم (الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) استقناهم مخصوص بما هو حق الله سبحانه وتعالى ويدل عليه قوله تعالى (فاعلموا أن الله غفور رحيم) انما القتل قصاصا فالاولا يسقط بالتوبة وجوبه لا جوازه وتقييد التوبة بالتقدم على القدرة يدل على أنها بعد القدرة لا تسقط الحد وان استقطت العذاب وأن الآية في قطاع المسلمين لأن توبة المشر لا تدرأ عنه العقوبة قبل القدرة وبهذا

الطريق وان كان من أهل الله وحكى عن بعض المتأخرين ومن لا يبعد عنه أن ذلك مخصوص بالمرتدين
وهو قول ساقط مردود ومخالف للامة واجماع السلف والخلف ويدل على أن المراد به قطاع الطريق من
أهل الله قوله تعالى الا الذين تابوا الخ ومعلوم أن المرتدين لا يختلف حكمهم في زوال العقوبة عنهم
بالتوبة بعد القدرة كما بسقطها عنهم قبل القدرة وقد فرق الله بين توبتهم قبل القدرة وبعدها وأيضا
فإن الاسلام لا يسقط الحد عن وجوب عليه وأيضا ليست عقوبة المرتدين كذلك والاية وان نزات في
الكفار من العربيين وغيرهم فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ومراعاة المصنف رحمه الله
تعالى رد هذا القول الذي ذهب اليه بعض المفسرين لكن في عبارته اجمال ومسامحة فلا يرد عليه
ما أورده هذا المعترض (قوله أي ماتوا وسألوا به الى توبته الخ) يشير الى أن المتعلق بالوسيلة وهي صفة
لا مصدر حتى يمنع تقدم معموله عليه وقبل انه متعلق بالفعل وقوله وفي الحديث الخ أن اراد به هنا
بهذا المعنى فغير ظاهر لتعلق الجارية ولأنه ورد في الحديث كإرواء مسلم وغيره منزلة في الجنة جعلها الله
لعباد من عباده وارجوا أن يكون أنافأ سألوا الى الوسيلة فهو يقتضى أنهم غير المذكورة هنا
لاختصاصها بالانبياء عليهم الصلاة والسلام والجواب أنه يبان لبعض افرادها بطريق التفسير لا التمثيل
والاعداء الظاهرة ظاهرة وأما الباطنة فالقوى الشهوية ونحوها (قوله واللام متعلقة بمحذوف
الخ) أي لا م ليفقدوا لاهم لانه خبر أن وفي أن بعد لو مذهبنا أحد هما ما اختاره المصنف رحمه الله
تعالى أنها فاعل فعل مقدور ضمير به ما في الارض ومثله وحدهما ذكره راجع الى الضمير مجرى اسم
الاشارة - فتحقيقه في سورة البقرة (قوله أولان الواو في ومثله بمعنى مع) فيتوحد حينئذ مرجع الضمير
وهو ما في الارض المصاحب له كما تقول جازي وهند اضاحا كوا معه يكون تأكيدها وهو حال
كذا في الكشف وجعل التاصب له ثبت المقدور بعدلوه وهكذا حكم الضمير بعد المفعول معه الافراد
وأجاز الا خفى أن يعطى حكم المتعاطفين فينتى ضميره وقال بعض النحاة الصحيح جوازها على فله ورد
بأنه لا فائدة في قوله معه حينئذ ان كان الضمير لما وان كان مثل بأن يكون له مثلا فيفيد وأما كون
العامل فيه ثبت فليس يصحح لأن العامل في المفعول معه هو العامل في المصاحب له كاصرحوا به وهو
ما أوصيهم بها ونشئ منهم ليس عاملا فيه ثبت المقدور وأما محتمه على تقدير رجعه لهم أو متعلقه على ما قبل
وكلام المصنف رحمه الله تعالى محتمل له ولذا أسقط ذكر العامل المذکور في الكشف فمفعول أيضا
كما نقل عن سيبويه رحمه الله أنه قال وأما هذا لك وأبالا فقيح لانه لم يذكر فعل ولا حرف فيه معنى فعل
حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل فصرح بأن اسم الاشارة وحرف الجر والظرف لا يعمل في المفعول معه
ومن التجائب ما قيل ان المصنف رحمه الله تعالى أعرض عن كونه مفعولا معه وقال ان الواو بمعنى
مع يريد أنه من قبيل كل رجل وضبعته رذاعلى ما قاله الزمخشري وهو فاسد من وجوه لان مثله يلزم فيه
المطابقة ولا يذكر الخبر ولم يقل ولو افتدوا مع أنه أخصر لان هذا أبلغ اذ معناه لو أنهم حصلوا ما في
الارض ولم يكوه بقصد القدي لم يقبل منهم ذلك قتأمل (قوله تمثيل للزوم العذاب الخ) قال القطب
أي كناية عن لزوم العذاب فان لزوم العذاب من لوازمه أن ما في الارض جميعا ومثله معه لو افتدوا به
منه لم يقبل منهم فلما كانت هذه الجملة بل هذه الملازمة لازمة للزوم العذاب عبر عنها بها فيكون كناية
ولعل التمثيل يطلق على الكناية اذا كانت بالتمثيل وقال النهر لا يريد به الاستعارة التمثيلية بل اراد
مثال وحكم يفهم منه لزوم العذاب لهم أي لم يقصد بهذا الكلام اثبات هذه الشرطية بل انتقال
الذهن منه الى هذا المعنى وبهذا الاعتبار يقال له كناية ويمكن تنزيهه على التمثيل الاصطلاحي بأن يقال
حالهم في حال النفسى عن العذاب بمنزلة حال من يكون له أمثال ما في الارض ويحاول بها التخلص
من العذاب فلا يقبل منه ولا يتخلص فقد علمت أن التمثيل هنا محتمل لثلاثة معان (قوله وقرئ
يخرجوا) بمعنى مجهولا ووجه المبالغة افادة الاسمية النبوت مع زيادة الباء للتأكيده وقد مر له

(باب في الذين آمنوا واتقوا الله وابتغوا اليه
الوسيلة) أي ماتوا وسألوا به الى توبته والرائى
منه من فعل اذا تقرب اليه وفي الحديث
وسئل الى كذا اذا تقرب اليه (وجاهدوا في سبيله)
الوسيلة منزلة في الجنة (وجاهدوا في سبيله)
بجارية أعدائه الظاهرة والباطنة (اعلمكم
تفطنون) بالوصول الى الله سبحانه وتعالى
والفوز بكرامته (ان الذين كفروا لو أن
اهم ما في الارض) من صنوف الاموال
اهم ما في الارض) من صنوف الاموال
(جميعا ومثله معه ليفقدوا به) ليعملوه فدية
لانفسهم (من عذاب يوم القيامة) واللام
متعلقة بمحذوف تستدعيه لو اذا التقدير
لثبت أن لهم ما في الارض ونحو جريد الضمير
في به والمذكور شيان اما لاجرائه مجرى
اسم الاشارة في فهو قوله تعالى عوان بين
ذلك أولان الواو في ومثله بمعنى مع (ما قبل
منهم) جواب لو ولو عا في حيزه خبر ان
والجملة تمثيل للزوم العذاب لهم وأنه لا سبيل
لهم الى الخلاص منهم (ولهم عذاب أليم)
تصريح بالمقصود منه وكذلك قوله (يريدون
أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها
ولهم عذاب مقيم) وقرئ يخرجوا من
أخرج وانما قال وما هم بخارجين بل وما
يخرجون للمبالغة

زيادة توضيح في ما أتينا به أسطيدى اليك (قوله جلتان عند سيبويه الخ) في الكشف رفعهما على الابتداء والخبر محذوف عند سيبويه رحمه الله تعالى كأنه قيل وفيما فرض عليكم السارق والسارقة أى حكمهما ووجه آخر وهو أن يرتفع بالابتداء والخبر فاقطعوا أيديهما ودخول الفاء لتضمينهما معنى الشرط لأن المعنى والذي سرق والتي سرفت فاقطعوا أيديهما ما والاسم الموصول بضم معنى الشرط وقرأ عيسى بن عمر بالنصب وفضلها سيبويه على قراءة العامة لاجل الأمر لأن زيد فاضربه أحسن من زيد فاضربه وهذا مما وقع فيه خبط في الكشف هنا وفي سورة النور وفي التفسير الكبير فيه كلام لا مساس له بهذا المقام مع طوله والذي يبين لك مغزاه وإن لم يفهموا كلام سيبويه رحمه الله ما في الانتصاف قال رحمه الله المستقرى من وجوه القراءات أن العامة لا تتفق فيها أبدع من العدول عن الإفصح وجدير بالقرآن أن يحجز أفصح الوجوه وأن لا يخلو من الإفصح ويشتمل عليه كلام العرب الذي لم يصل أحد منهم إلى ذروة فصاحته ولم يتعلق بأحد اجها سيبويه رحمه الله تعالى عن اعتقاد عرائنه عن الإفصح واشتمال الشاذ الذي لا بعد من القرآن عليه ونحن نورد كلام سيبويه لتوضيح براء سيبويه رحمه الله تعالى من عهدته قال بعد أن ذكر المواضع التي يختار فيها النصب أنه متى بني الاسم على فعل الأمر فذلك موضع اختيار النصب ثم قال موضع الامتياز هذه الآية عما اختار فيه النصب وأما قوله تعالى والسارق والسارقة الآية والزانية والزاني الخ فإن هذا المبنى على الفعل ولكنه جاء على منال قوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون ثم قال فيها أنهم أمارتها كذا يريد سيبويه رحمه الله تعالى تمييز هذه الآية عن المواضع التي بين اختيار النصب فيها ووجه التمييز أن الكلام حيث يختار النصب يكون الاسم فيه مبنياً على الفعل وأما في هذه الآية فليس يبنى عليه فلا يلزم فيه اختيار النصب ثم قال وأما موضع المثل للحديث الذي ذكر بعده فذكر أخباراً وقصصاً فكانه قال ومن القصص مثل الجنة فهو محمول على هذا الاضمار والله أعلم فكذلك الزانية والزاني لما قال جل ثناؤه سورة أنزلناها وفرضناها قال في جله الفرائض الزانية والزاني ثم جاء فأجاد وابتدع معنى الرفع فيه ما يريد لم يكن الاسم مبنياً على الفعل المذكور بل على محذوف متقدم وجاء الفعل طارئاً ثم قال كما جاء * وقائله خولان فأنكم فتاتهم * فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه الضمير وكذلك السارق والسارقة أى وفيما فرض عليكم السارق والسارقة وانما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث وقد قرأنا السارق والسارقة بالنصب وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العامة الارتفاع يريد أن قراءة النصب جاء الاسم فيها مبنياً على الفعل غير معقد على ما قبله فكان النصب قويًا بالنسبة إلى الرفع حيث يبنى الاسم على الفعل لا على مقدم وليس معنى أنه قوي بالنسبة إلى الرفع حيث يعتمد الاسم على المحذوف المتقدم فانه قد بين أنه يخرج عن الباب الذي يختار فيه النصب فكيف يفهم منه ترجحه عليه والباب مع القراءتين مختلف وانما يقع الترجيح بعد التساوي في الباب والنصب أرجح من الرفع حيث يبنى الاسم على الفعل والرفع متعين لأقول أرجح حيث يبنى الاسم على كلام متقدم وانما التبس على الزمخشري كلام سيبويه من حيث اعتقاده أنه باب واحد عنده ألا ترى إلى قوله لأن زيداً فاضربه أحسن من زيد فاضربه حيث رجح النصب على الرفع حيث يبنى الكلام في الوجهين على الفعل وقد صرح سيبويه بأن الكلام في الآية مع الرفع مبنى على كلام متقدم ثم حقق سيبويه بهذا المقدر بأن الكلام واقع بعد قصص وأخبار ولو كان كما ظنه الزمخشري لم يحتج إلى تقدير بل كان يرفع على الابتداء ويجعل الأمر خبره كما أعرب الزمخشري فالنصب على وجه واحد وهو بناء الاسم على فعل الأمر والرفع على وجهين أحدهما ضعيف وهو الابتداء وبناء الكلام على الفعل والآخر قوي بالغ كوجه النصب وقد دفعه على خبر ابتداء محذوف دل عليه السياق وإذا تعارض وجهان في الرفع أحدهما قوي والآخر ضعيف تعين القراءة على القوي كما أعرب سيبويه رحمه الله ورضي عنه وانما نقلت كلامه برمته لانه كله كما قيل * وما محاسن شيء كله حسن *

(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)
جلتان عند سيبويه إذا التقدير فيما يلي
عليكم السارق والسارقة أى حكمهما

ولا عطر بعد عروس وناهيك بمقام لم يفهمه مثل الزمخشري والامام ولنا فيه زيادة تحقيق في سورة
النور (قوله وجهه عند المبرد الخ) هذا كلام ابن الحاجب بعينه وكونه جلتين
عند سيبويه لأن تقديره مما يلي عليكم حكم السارق والسارقة وهذه جملة اسمية وقوله فاقطعوا جملة
فعلية مفسرة لذلك الحكم وأما المبرد فذهب إلى أن الفاء ليست هي التي يعمل ما بعدها فمما قبلها كما في
وربك فكبر ليصح النصب بالتسلط لما بعدها وانما هي الفاء الجزائية الداخلة على الخبر لتضمن المبتدا
معنى الشرط بناء على أن اللام موصولة لا حرف تعريف كما في المؤمن والكافر مما لم يقصد به معنى
الحدوث والمعنى الذي سرق والتي سرق فاقطعوا الخ ومثل هذه الفاء يمنع العمل بالاتفاق والامر في
هذا الموقع يقع خبر المبتدا لا تأويل وليس من قبيل زيد فاضربه لكونه في الحقيقة شرطاً وجزاً مثل
ان سرق فاقطعوه **ك**ذا قال المهر برنقلا عن المبرد وفيه نظر لأن هذه الفاء زائدة وكونها تمنع
العمل بالاتفاق لا يظهر وجهه وأيضاً أن ال موصولة قال الحلبي لا تقع في خبرها الفاء فليحذفها هذا
النقل فان في النفس منه شيئاً وقوله لتضمن ما أي السارق والسارقة وفي نسخة لتضمنها أي الجملة والاولى
أولى (قوله وقرئ بالنصب وهو المختار الخ) فيه بحث لانه ان أراد أنه مختار عند القراء فليس كذلك
لأن القراءة المتواترة على خلافه وان أراد عند النحاة فقد عرفت أن سيبويه يقول ان الرفع أقوى وانه
عنده ليس من باب الاشتغال وان أراد عند المبرد فذهب المبرد أن المبتدا المتضمن معنى الشرط لا يحتاج
خبره الأمرى إلى تأويل ولم يدخل السارقة في السارق تغليباً كما هو المعروف في أمثاله لانه ليس ان الحد
الذي يحافظ فيه على ترك ما يدرك الشبهة وما ذكره في السرقة وشرطها مما تكفلت به القروع وقوله
صلى الله عليه وسلم القطع الخ أخرجه الشيخان عن عائشة ولفظه تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً
(قوله والمراد باليدى الايمان ويؤيده قراءة ابن مسعود رضى الله عنه الخ) وضع الجمع موضع المثنى
اشارة الى قاعدة ذكرها النحاة وهي أن كل جزأين أضيفا الى الكل لفظاً أو تقديرًا أو كانا مفردين من
صاحبه - ما جاز فيهما ثلاثة وجوه الجمع وهو الافصح ثم الافراد ثم التثنية واختلقوا أي الآخرون
أفصح فتقبل الاول وقيل الثاني واحترازوا بالجزأين عماليس يجوز انهم ما فانه لا بد من تثنية لا من
اللبس وكذا ان أفردا عن الاضافة كاليدين لذلك واحترازوا بالمفردين من نحو فقات عينيه ما فانه لا بد من
التثنية لا لالباسه في الافراد وما نحن فيه من هذا القبيل فكان اللزوم تثنيته على الافصح فأشار الى
جوابه بأن اليد هنا بمعنى اليدين كما قرئ به فهي مفردة فلذا جمعت كالقلوب مع أنه لا لبس به فيجوز الجمع
والافراد كما ذكرنا وما قيل ان اليدين من كل شخص واحدة بخلاف اليد غير وارد لان الدليل دل على أن
المراد من اليد يد مخصوصة وهي اليدين وقد دل الشرع على ذلك أيضاً والرسخ بضمين وضم فسكون
المفصل الذي بين الكف والساعد والحديث دليل على معنى اليد وانما اليد اليدين أيضاً (قوله
منصوبان على المفعول له) قال الحريري ترك العطف اشعاراً بأن القطع للجزء والجزء للكمال والمنع
عن المعاودة اه وانما ذكر هذا بناء على أنه لا يجوز تعدد المفعول له بدون عطف واتباع لانه
على معنى اللام فيكون كمن علق حرفي جر معنى بعامل واحد وهو ممنوع وقد صرح به أبو حيان واعترض
على هذا الاعراب به فأشار المحقق الى دفعه وقد سبقه اليه الحلبي ونقل عن بعض النحاة أنه أجاز تعدد
المفعول له فلا يراد السؤال رأساً وقد دفع أيضاً بأن النكال نوع من الجزاء فهو يدل منه وعلى ما ذكره
الحريري يكون مفعولاً له متداخلاً كالحال المتداخلة وهو حسن واذا انصبا على المصدر به فهما اما
مصدران لا قطعوا من معناه أو فاعل مقدّر من لفظه وقد جوز فيه الحالبية أيضاً (قوله من السراق)
بتشديد الاء جمع سارق ومن الغريب أنه نقل عن أبي رضى الله عنه أنه قرأ والسارق والسارقة ترك الالف
وتشديد الراء فقال ابن عطية رجه الله تعالى ان هذه القراءة تصحيف لأن السارق والسارقة كتباً بدون
ألف في المصحف وقيل في توجيهها انهم ما جمع سارق وسارقة لكن فاعله لم ينقل فيه في جمع المؤنث السالم

وجهه عند المبرد والفاء السببية دخل الخبر
لتضمنه معنى الشرط اذ المعنى والذي سرق
والتي سرق وقرئ بالنصب وهو المختار في
أمثاله لأن الانشاء لا يقع خبر الا بضمائر
وتأويل والسرقة أخذ مال الغير خفية وانما
توجب القطع اذا كانت من حوز والمأخوذ
ربع دينار أو مائتين وقوله عليه الصلاة
والسلام القطع في ربع دينار فصاعداً
والعلماء خلاف في ذلك لاحاديث وردت فيه
وقد استقصيت الكلام فيه في شرح المصابيح
والمراد باليدى الايمان ويؤيده قراءة ابن
مسعود رضى الله عنه أيمانهم ما ولذلك
ساغ وضع الجمع موضع المثنى كما في قوله تعالى
قد صغت قلوبكما اكتفاءً بتثنية المضاف اليه
واليد اسم لتمام العضو ولذلك ذهب الخواص
الى أن المقطع هو المنكب والجهود على أنه
الرسخ لانه عليه الصلاة والسلام أي سارق
فأمر بقطع عينيه منه (جزء مما كسبان كالا
من الله) منصوبان على المفعول له أو المصدر
ودل على فعلهما فاقطعوا (والله عز وجل حكيم
فمن تاب) من السراق (من بعد ظلمه) أي
بعد سرقته

(وأصلح) أمره بالتقصي عن التبعات والعزم على أن لا يعود إليها (فإن الله يتوب عليه إن آتاه غفور رحيم) يقبل توبته فلا يعذبه في الآخرة أما القطع فلا يقطع به عند الأكثرين لأن فيه حق المسروق منه (ألم تعلم أن الله له ملك السموات) (٢٤٣) والارض) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم أول كل

أحد (يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء) والله على كل شيء قدير) تقدم التعذيب على المغفرة آتيا على ترتيب ماسبق أولان استحقاق التعذيب مقدم أولان المراد به القطع وهو في الدنيا (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر) أي صنع الذين يعفون في الكفر سريرا أي في اظهاره اذا وجدوا منه فرصة (من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم) أي من المنافقين والباء متعلقة بقالوا لا بما والواوتحتمل الحال والعطف (ومن الذين هادوا) عطف على من الذين قالوا (سماعون للكذب) خبر محذوف أي هم سماعون والضمة للفرقة أي وللذين يسارعون ويجوز أن يكون مبتدأ ومن الذين خبره أي ومن اليهم وودقوم سماعون واللام في للكذب اما زائدة لتأني كسند أو لتضمن السماع معنى القبول أي قائلون لما تنفريه الاخبار أو للعلة والمفعول محذوف أي سماعون كلامك ليكذبوا عليك فيه (سماعون اقوم آخرين لم يأتوك) أي لجمع آخر من اليهود لم يحضروا مجلسك وتجاؤا عنك تكبرا وافرطا في البغضاء والمعنى على الوجهين أي مصغون لهم قائلون كلامهم أو سماعون منك لاجلهم وللانها اليهم ويجوز أن تتعلق اللام بالكذب لان سماعون الثاني مكررا لتأني كسند أي سماعون ليكذبوا القوم آخرين (يحزفون الكلام من بعدهم ماضعه) أي يميلونه عن مواضعه التي وضعها الله فيها الما لفظا باهماله أو تغيير وضعه واتامعني بحمله على غير المراد واجرأه في غير مودده والجملة صفة أخرى لقوم أو صفة لسماعون أو حال من الضمير فيه أو استئناف لاموضع له أو في موضع الرفع خبر محذوف أي هم يحزفون وكذلك (يقولون ان أوتيتهم هذا اخذوه) أي ان أوتيتهم هذا المحرف فاقبلوه واعملوا به (وان لم تؤتوهم) بل أفتاكم محمد بخلافه (فاحذروا) أي احذروا قبول ما أفتاكم به روى أن شر بفام من خير زني

فعله ولم يسمع فعله في الجمع أصلا فلو قيل انها صيغة مبالغة لكان أقرب فانظره وقوله أما القطع فلا يقطع به ضمير بالآخرة أي اذا لم يقطع في الدنيا لا يقطع حق العبد في الآخرة وان جاز سقوط حق الله والتبعات حقوق العباد والمظالم وقوله والعزم اشارة الى أن الاصلاح هنا اصلاح النفس بالتوبة وهي الندم والعزم على عدم العود كما مروا أنه اذا تاب تاب الله عليه أي قبل توبته وعموم الخطاب لشكل واقف عليه من تحقيقه وفي الاحكام لابن العربي انه في شرع من قبلنا كان جراء السارق استرقاقه وقبل كان ذلك الى زمن موسى صلى الله عليه وسلم فعلى الاول شرعنا نسخ لما قبله وعلى الثاني مؤكد للنسخ كما سيأتي في سورة يوسف (قوله قدم التعذيب على المغفرة الخ) يعني كان الظاهر عكسه لان الرحمة سابقة على الغضب كما في حديث سبقت رحمتي غضبي وهنا عكس لان التعذيب للمصير على السرقة والمغفرة للتائب منها وقد قدمت السرقة في الآية أولا ثم ذكرت التوبة بعدها فجاء هذا اللاحق على ترتيب السابق والمراد بالتعذيب القطع وبالمغفرة التجاوز عن حق الله والاول في الدنيا والثاني في الآخرة فجاء به على ترتيب الوجود أولان المقام مقام الوعيد قالوا وهذا أقرب (قوله أي صنع الذين يعفون الخ) لما كانت ذواتهم لا تحزنه وانما يحزنه فعلهم أوله بما ذكر وهو اما بتقدير مضاف أو على أن الاسناد مجازي وأنه أسند ما للفاعل الى سببه أو أنه لافعال له حقيقى (قوله أي في اظهاره اذا وجدوا الخ) انما قال ذلك لان المنافقين كفرة وذلك لان اظهارا بالخبايا والاكثافا بجاهرين لان منافقين وعدم تعلق الباطن بانما ظاهرا لفظا ومعنى وقوله والعطف أي على قالوا ومعنى لا يحزنك لا تبال بهم كما فسره الزمخشري وحزنه ليس لخوفهم بل شفقة عليهم حيث لم يوفقوا للهداية (قوله خبر محذوف الخ) رجع عطف ومن الذين هادوا على من الذين قالوا لانه قرئ سماعين على الذم فهذا يدل على أنها ليست بخبر فسماعون حيث خبر مبتدأ محذوف ولام للكذب للتقوية كما في قوله تعالى فعال لما يريد وأما تضمينه معنى القبول فانه يقتضى أنه انما فسر بالقبول لتعديبه باللام وقد قال الزجاج يقال لا تسمع من فلان أي لا تقبل ومنه سمع الله من حده أي تقبل منه حده وكلام الجوهرى يخالفه أيضا ويقتضى أنه ليس بمنبأ على التضمن وعلى الوجه الاخير مفعوله محذوف واللام للتعليل وضميرهم المقدر جوز فيه المصنف رحمه الله تعالى وجهين وهما بمعنى لان الذين يسارعون الفريقان وفي الكشف أول الذين هادوا وأورد على التضمن أيضا أن القبول متعدية بنفسه كما في كتب اللغة يقال قبله كعله وتقبله واللام بعد السماع بمعنى القبول بمعنى من كما في سمع الله من حده وتدخل على المجموع منه لا المجموع (قوله والمعنى على الوجهين) أي الوجهين السابقين في سماعون للكذب من كون اللام متعلقة به لتضمنه القبول واليه أشار بقوله مصغون لهم قائلون كلامهم وكونها للتعليل ومفعوله محذوف واليه أشار بما بعده وزاد وجهها آخر وهو كون سماعون الثاني تأني كسند الاول واللام متعلقة بالكذب ولا مغايرة بين الوجه الثاني هنا وهناك كما هو لان المراد سماعون منك الكلام الصادر منك (قوله من بعدهم ماضعه الخ) في الكشف يحزفون الكلام يميلونه وين يملونه عن مواضعه التي وضعها الله فيها فمملونه بغير مواضع بعد أن كان ذا مواضع فقبل معناه ما قال في سورة النساء وأما من بعدهم ماضعه فالمعنى أنه كانت له مواضع هو قن بأن يكون فيها فحين حرقوه تركوه كالغريب الذي لا موضع له بعدهم ماضعه ومقاربه يعني أنه تنبيه على الفرق بين عن مواضعه ومن بعدهم ماضعه فان معنى الاول مجرد الامالة والثاني الازالة عن مواضعه وهذا مراد المصنف رحمه الله تعالى بقوله أي يميلونه الخ فتركه عليه ووجوه اعراب الجملة غنية عن البيان (قوله يروى أن شر يفام من خير الخ) سماء شريف على زعمهم وهذا الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل عن أبي هريرة رضى الله عنه وليس فيه أنهم مامن خير وزاد فيه في الكشف أن ابن صوريا أسلم في هذه القصة وتركه المصنف رحمه الله تعالى لانه لم يصح اسلامه بل خلافه والتحميم تسويد الوجه من الحمة وهي القحمة ويقال له تسخيم أيضا وقوله ان أوتيتهم هذا المحرف أي المزال عن موضعه قال

بشر يفة وكافا محصنين ففكره وارجهما فارسلوهما مع رهط منهم الى بنى قريظة ليسأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وقالوا ان أمركم بالجلد والتحميم فاقبلوا وان أمركم بالرجم فلا تأمرهم بالرجم فأبوا عنه فجعل ابن صوريا حكايته وبينهم

وقال له أنشدك الله الذي لا اله الا الله والذي
فلق البحر لموسى ورفع فوقكم الطور
وأنجاكم وأغرق آل فرعون والذي أنزل
عليكم كتابه وحلاله وحرامه هل تجد فيه
الزجم على من أحسن قال نعم فوثبوا
عليه فقال خفت ان كذبت به أن
ينزل علينا العذاب فأمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالزنيين فرجعا عند باب المسجد
(ومن يرد الله فتنته) ضلالتة أو فضيحتة
(فلن نملكه من الله شيئا) فان تستطيع له من
الله شيئا في دفعها (أو انك الذين لم يرد الله أن
يطهر قلوبهم) من الكفر وهو كما ترى نص
على فساد قول المعتزلة (اهم في الدنيا خزي)
هوان بالجزية والخوف من المؤمنين (ولهم
في الآخرة عذاب عظيم) وهو الخلود في النار
والضيق للذين هادوا ان استأنف بقوله
ومن الذين والافلاسر يقين (سمعون
للكذب) كرهه للتأكيد (أكلون
للسحت) أى الحرام كالشمان مصته اذا
استأمله لانه مسحوت البركة وقرأ ابن كثير
وأبو عمرو والكسائي ويعقوب في المواضع
الثلاثة بضمين وهم الغتان كالغنى والغنى
وقرى بفتح السين على لفظ المصدر (فان
جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) تخيير
لرسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تمحاكوا
السبه بين الحكم والاعراض ولهذا قيل لو
تمحاكم كتيان الى القاضي لم يجب عليه الحكم
وهو قول للشافعي والاصح وجوبه اذا كان
المترافعان أو أحدهما ذميا لانا التزمنا الذنب
عنهم ودفع الظلم عنهم والآية ليست في أهل
الذمة وعند أبي حنيفة يجب مطلقا (وان
تعرض عنهم فان يضروك شيئا) بأن يعادوك
لاعراضك عنهم فان الله سبحانه وتعالى
يعصمك من الناس (وان حكمت فاحكم
بينهم بالقسط) أى بالعدل الذى أمر الله به
(ان الله يحب المقسطين) فيحفظهم ويهظم
شأنهم

الطبي رحمه الله تعالى انه ليس يقول لهم بل وضع موضع مقولهم كما مر في قوله انما قلنا المسيح عيسى بن
مريم رسول الله وهو ظاهر ولا وجه لما قيل ما المانع من أن يكون مقولهم فانهم كانوا عالمين بالتحريف
ومعترفين به فتأمل وقوله أنشدك الله قسم وأقسم عليه بما هو من حال بنى اسرائيل وموسى صلى الله
عليه وسلم مما يعرفه تأكيذا وتحريضا على عدم مخالفته وقوله على من أحسن أى تزوج لان في جريان
الأحسان الشرعى في الكافر ما هو مذكور في الفروع وهو حجة على أبي حنيفة في اشتراط الاسلام الآن
يقال كان ذلك قبل نزول الجزية أو كان على اعتبار شرعية موسى صلى الله عليه وسلم (قوله من الله)
أى شيئا آخر يخالفه من الله أو من بدلية وقوله وهو كما ترى نص على فساد قول المعتزلة يعنى في أن أفعال
العباد خيرها وشرها بإرادة الله وهو رد على الزنجشري حيث رأى الآية صريحة في خلاف مذهبه
فقال معنى من يرد الله فتنته من يرد تركه مفتونا وخلافا فلن نملكه من الله شيئا فلن نستطيع له من لطف
الله ونوفيقه شيئا ومعنى لم يرد الله أن يطهر قلوبهم لم يرد أن ينحهم من أطاغمة ما يطهر به قلوبهم لانهم ليسوا
من أهل العلم أنها لا تنفع فيهم ولا تنجح ولا ينجي نفسه فيه كما قال في الاتصاف كم يتلجج والحق أبلغ هذه
الآية كما تراها منطبقه على عقيدة أهل السنة في أنه تعالى أراد الفتنة من المفتونين ولم يرد أن يطهر
قلوبهم من دنس الفتنة ووضر الكفر لا كما تزعم المعتزلة من أنه تعالى ما أراد الفتنة من أحد وأراد من
كل الايمان وطهارة القلب وأن الواقع من الفتنة على خلاف ارادته وأن غير الواقع من طهارة قلوب
الكفار مراد أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها الى آخر ما شغب به (قوله والضيق للذين هادوا
الخ) قيل الاوجه أن يجعل الضيق والتكذب على التقديرين وسمعون للكذب تأكيذا صريحا ان الظاهر
أنه تعليل لقوله لهم في الدنيا خزي الخ أو توطئة لما بعده والمراد بالكذب هنا الدعوى الباطلة وفيما مر
ما يفتر به الاحبار ويؤيده الفصل بينهما وأصل معنى السحت المحو والنحو أطلق على الحرام لانه محروق
البركة يقال سحت وأسحته أى أهلكه وأذهب السحت بضمين وضم فسكون تحقيفا وفتحته اسم منه
وأما بفتح فسكون فصدرا ريد به المسحوت كالمصدع المصد (قوله لو تمحاكم كتيان الى القاضي
الخ) تحقيق المقام كما في كتاب الاحكام للبصيص رحمه الله تعالى أن هذه الآية ظاهرها التخير وهى
معارضة لقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله فذهب قوم الى أن التخير منسوخ بالآية الأخرى
وأنه كان أولا تخيرا ثم أمر باجراء الاحكام عليهم واليه ذهب كثير من السلف ومنه لا يقال من قبل رأى
وقبل ان هذه الآية تعين لم يعقد له ذمة والأخرى في أهل الذمة فلا نسخ الآن براديه التخصيص فتأمل
لان من أخذت منه الجزية تجري عليه أحكام الاسلام وقد روى هذا عن ابن عباس رضى الله عنهما
قال أصحابنا أهل الذمة محمولون على أحكام الاسلام في البيوع والمواثبات وسائر العقود الا في بيع الخمر
والخنزير فانهم يقررون عليه ويمنعون من الزنا كالمسلمين فانهم نهوا عنه ولا يرجون لانهم غير محصنين
واختلف في مناكلاتهم فقال أبو حنيفة يقرنون عليها وخالفه في بعض ذلك محمد ورفعه وليس لنا اعتراض
عليهم قبل التراضى بأحكامنا فحق تراضا بها وترافعا اليها وجب اجراء الاحكام عليهم واعتبر أبو
حنيفة تراضهم بأحكامنا فلم يحجز الحكم عليهم ما عجزوا الاخر وخالفه محمد رحمه الله تعالى في هذا فلو أسلم
أحدهما لزم الاخر حكم الاسلام وهذا مما تحقيقه في الفروع فان أردت تفضيله فراجع كتاب الاحكام
للجصاص والذب بالذال المعجمة الدفع (قوله بأن يعادوك لاعراضك عنهم الخ) يعنى أن تعليق عدم الضرر
بالاعراض باعتبار ما يترتب على عدم الحكم بما يوافق هواهم من العداوة المقتضية للتصدى لضرره
فيصير ما آل المعنى ان تعرض عنهم فعداؤك وقصد لضررك فالتة يعصمك منهم وقيل عليه ان المصنف
رحمه الله فسر العصمة في قوله تعالى والله يعصمك من الناس بعصمة الرزق وهى لا تباقي المضرة وأجيب
بأن مراده هنا بإيراد هذه العبارة عدم الضرر مطلقا ولم يقصد حكاية ما في الآية وقوله فيحفظهم وبمعظم
شأنهم إشارة الى أن المراد بالحجة ما يلزمها من حفظه هنا ونعظيها كما هو شأن المحبوب وبه يرتبط بما

قبله وينتظم معه أتم انتظام اذهى ميل القلب وهو في حقه تعالى غير متصور (قوله تعجب من محكمهم من لا يؤمنون به الخ) قبل الاولى انه تعجب من محكمهم والتولى فان شأن التحكيم الرضا بحكم الحاكم كالتشريع اليه كلمة الاستبعادية وليس هذا بخارج عن كلام المصنف رحمه الله تعالى لقوله فيما بعد انه داخل في حكم التعجب لكن سوفه ليس على ما ينبغي (قوله وان جعلنا مبتدأ فن ضميرها المستكن فيه) أى في الظرف وهو عندهم لان الحال من المبتدأ لا يصح عند سيديه وقبل رفعها بالظرف ضعيف لعدم اعتمادها وهو سهو ولا انها اعتمدت على ذى الحال كما في الدر المنثور لكن قال التحرير جعل التوراة مرفوعة بالظرف المصدر بالواو محل نظر ووجه النظر ان جعله جملة مستقلة غير معتمدة أو أنه لا يقرب بالواو ولم يلتفت الى هذا النظر المعرب وانما أول تأنيث التوراة لانه اسم أعجمي وتاء التأنيث انما يعتبر تأنيثها في العربي فأشار الى أنها بعد التعريب عومت عاملة الاسماء العربية الموازنة لها والموازية المغارة والدودة ههلا الارجوحة للصبيان أو صوت حركتها وتكون بمعنى الجلبة وقد ذكره الازهرى فقول الطيبي لم أجده في كتب اللغة لا وجه له (قوله وهو عطف على محكمهم) داخل في حكم التعجب لان التحكيم مع وجود ما فيه الحق المعنى عن التحكيم وان كان محلا للتعجب والاستبعاد لكن مع الاعراض عن ذلك أعجب وضمير به للكتاب وقوله لا عرضهم اشارة الى أن عدم الرضا بحكمهم الله كفر وعلى الوجه الثاني فالكفر ظاهر وقوله يهدى الى الحق اشارة الى تفسيره وبين متعلقه واستعارة النور للمعين ظاهرة ويصح في يهدى ويكشف البلاء والقاء على أن الضمير للتوراة قال التحرير وهو أولى والجملة بيان الجملة أعني فيها هدى (قوله بعني أنبياء بني اسرائيل الخ) يعنى ان خص فهو ظاهر وان عم فالمراد ما لم ينسخ منها على القول بأن شريعة من قبلنا شريعة لنا وأورد عليه أن قوله للذين هادوا صريح في تخصيصها ببني اسرائيل وكذا قوله الذين أسلموا فان المراد الذين انقادوا لها ولم ينسخوا أحكامها وفيه نظر لانه غفلة عن كونه متعلقا بانزل فان تخصيص الانزال بهم لا يقتضى تخصيص العمل والصفة مادحة لا مقبوضة كما سبق نعم ما ذكره جواب عن الاستدلال بهذه الآية لا مانع من جعلها على وجه آخر (قوله صفة أجريت على النبيين الخ) تنبع في هذا الزمخشري بناء على ظاهر كلامه وقد قبل عليه ان المدح انما يكون بالصفات الخاصة التي تتميز بها الممدوح عن دونه والاسلام لأمم الانبياء فلا يحسن مدح النبي به فالوجه أن الصفة قد تدرك مدحها وتعظيمها في نفسها والتنويه بها كما قد يراد تعظيم الموصوف وعلى هذا الاسلوب وصف الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالصلاح والملائكة بالايمان بعنا على الاتصاف بهذه الصفة لينبت لهم حق اخوة المشاركة فيها واذا قبل أوصاف الانراف أشرف الاوصاف وقال حسان رضى الله تعالى عنه

ما نمدحت محمد بمقاتي * لكن ممدحت مقاتي محمد

فلولم نذهب الى هذا لخرجنا عن قانون البلاغة في ذكر الاسلام بعد النبوة ولذا عيب على أبى الطيب قوله شمس ضحاها هلال ليلتها * در تقاصيرها زبرجدها

فتزل عن الشمس الى الهلال وعن الدر الى الزبرجده فضغت اللسان عرض بلاغته ومزقت أديم صنعتته ٨١ وفي الفتاح اشارة الى هذا في قوله تعالى الذين يحملون العرش الى قوله ويؤمنون الآية قال ووجه حسن ذكره اظهار شرف الايمان وفضله والترغيب فيه وذكره في التخصيص أيضا وأورد عليه الطيبي رحمه الله تعالى كلاما وما هو بالذات كذا وكان القائل بأنهم مادحة لا يسلم ما ذكره واليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله مدحهم وأنه لا يلزم ما أورد المعترض اذ قد قصد مع المدح فوائد أخر كالتنويه بعلو مرتبة المسلمين والتعريض بغيرهم وكلام المصنف رحمه الله تعالى مخالف لما ذكره وقول الزمخشري على سبيل المدح قبل المراد به مدح الصفة نفسها وقبل المراد أنها صفة أجريت عليهم على طريق المدح دون التخصيص أو التوضيح لكن لا بقصد المدح ليلزم ما ذكره بل بقصد التعريض والهدى

(وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكمهم الله) تعجب من محكمهم من لا يؤمنون به والحال أن الحكم منصوص عليه في الكتاب الذى هو عندهم وتنبه على انهم ما قصدوا بالتحكيم معرفة الحق واقامة الشرع وانما طلبوا به ما يكون أهون عليهم وان لم يكن حكم الله تعالى في زعمهم وفيها حكم الله حال من التوراة ان رفعها بالظرف وان جعلنا مبتدأ فن ضميرها المستكن فيه وتأنيثها للكونن اقلية المؤنث في كلامهم لفظا كومة ودودة (ثم يقولون من بعد ذلك) ثم يعرضون عن حكمك الموافق لكتابهم بعد التحكيم وهو عطف على محكمهم داخل في حكم التعجب (وما أولئك بالأمؤمنين) بكتابهم لا عرضهم عنه أولا وعما يوافقه ثانياً وبك وبه (انما أنزلنا التوراة فيها هدى) يهدى الى الحق (ونور) يكشف عما استنبهم من الاحكام (يحكمهم النبيون) يعنى أنبياء بني اسرائيل أو موسى ومن بعده ان قلنا شرع من قبلنا شرع لنا ما لم ينسخ وهذه الآية تمسك القائل به (الذين أسلموا) ووجه أجريت على النبيين مدحهم وتنويه بصفه أجريت به (وغير رضا باليهود وأنهم يعزل بشأن المسلمين) ورضاء باليهود وأنهم يعزل عن دين الانبياء عليهم الصلاة والسلام واقفا هههه

بفتح ذهـ تكون الطريقة (قوله متعلق بأنزل) المذكور في قوله أنزلنا سابقا ولا يضرت تقدم
المفعول وصفته لانه ليس بأجنبي فلا يحتاج الى القول بأنه أنزل آخر مقدرا كما قيل وأما تعلقه بهدى
ونور فيلزم عليه الفصل بين المصدر ومعموله وقوله وهو يدل أى تعلقه يحكم لا بأنزلنا لانه لا يلزم من
انزاله الله اختصاصها بهم كما مر وهو جواب عما مر وأنبياء الذين هادوا والإشافي كونهم أنبياء بنى
إسرائيل كما مر لانه على تعلته يحكم لا بأنزلنا وأن هذا وجه آخر يدل عليه متعلق اللام فتأمل والربانيون
المسويون الى الرب هم الزهاد وقد تقدم تحقيقه (قوله بسبب أمر الله) الامر يستفاد من السبب
الدالة على الطلب وقوله بأن يحفظوا بيان لحاصل المعنى وان أوهم أن ما مصدرية كما جوز بعضهم
وقال انه أولى لعدم احتياجه الى تقدير العائد لان التبيين عن بعض موصولاته اعندة فقوله من كتاب
الله يقتضيه وقوله بسبب أمر الله يقتضى ان ضمير استفظوا راجع للتبيين والربانيين والاحبار وجوز
رجوعه للربانيين والاحبار فان كان المستحفظا التبيين نعين الثاني (قوله رقباء لا يتركون أن يغيروا الخ)
شهداء جمع شهيد بمعنى مشاهد وعدى بهلى لتضمنه معنى المراقبة وجعل الزمخشري كانوا معطوفا على
استفظوا أى بسبب كونهم أى الربانيين والاحبار على كتاب الله شهداء والعائد ضمير عليه والغرض
من بيان السببية أن الباء ليست مغلها في هذا يلزم مذاق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد بل الاولى
صلة كما في حكمته بكذا وهذه سببية وان دخلت على شئ واحد بالذات وهو كتاب الله وقوله يبدون
يشير الى أن الشهادة هنا مستعارة للبيان لان الشاهد يبين ما يشهد عليه (قوله نهى للحكام أن يخشوا
غير الله الخ) المراد بالحكام الحكام بالدين مطلقا وبالاحكام التوراة فيكون حكاية عما قيل لهم
ومعنى يداهنوا يحكموا بما يطلبون لاجلهم من المداينة وهى المصانعة والملاينة وهو معنى مجازى
كفى الأساس لان السير ونحوه اذا دهن لان وقوله تبدلوا اشارة الى أنه مجاز عما ذكر ولولا ذلك
البناء على التثنية وقد مر تحقيقه وقوله مستهيناه الخ لا يقال كان الظاهر أن يقال أو طلبا للنفع ليوافق
ما قبله قيل هذا لان تقديم النفع على حكم الله امانة فلذا أدرجه فيه لانه انما خصه به ليطهر ترتب
الكفر عليه لان مجزئ الحكم بخلافه لا يقتضى الكفر (قوله ولذلك وصفهم بقوله الخ) لما وصف
في هذه الآيات من لم يحكم بالكافرين ثم بالظالمين والفساقين اختلفوا فيه فعند ابن عباس رضى الله
تعالى عنهما أنها في أهل الكتاب وأن قوله ومن لم يحكم بما أنزل الله مخصوص بهم وأن الخطاب في قوله
فلا تخشوا لهم وعن الشعبي أن الآية التي فيها الكافرون في المسلمين والخطاب في فلا تخشوا لهم ويلزمه
أن يكون المسلمون اسوأ حالا من اليهود والنصارى الا أنه قيل ان الكفر اذا نسب اليهم حل على التشديد
والتعليظ والكافر اذا وصف بالظلم والفسق أشعر به قومه وتمتد فيه فردا المصنف رحمه الله تعالى أنه
لحكمهم بغيره وصفوا بهذه الاوصاف الثلاثة وان كان الموصوف واحد باعتبار ارات مختلفة فلا نكارهم
حكمه وصفوا بالكافرين ولو وصفهم الحكم في غير موضعه وصفوا بالظالمين ونحوهم عن الحق وصفوا
بالفساقين أو أنهم وصفوا باعتبار أطوارهم وأحوالهم المنضمة الى الحكم فتارة كانوا على حال
تقتضى الكفر وتارة على أخرى تقتضى الظلم أو الفسق وقوله أو طائفة معطوف على باعتبار أى
أو كل واحدة من الصفات لطائفة مخصوصة فيكون قوله فأنتك هم الكافرون للمسلمين اما تغليظا وإذا
استحوذ ذلك (قوله وفرضنا على اليهود الخ) أى فكيفنا مجاز بمعنى قدرنا وفرضنا وكان القصص في
شريعهم متعيناعا بهم كما صرح به في شرح المواقف فقوله ومن تصدق به فهو كفارة له مجازية في شريعنا
بالتسوية المتأخرا فلا منافاة بينهما وفيها متعلق بكيفية أحوال أو صفة مصدر محذوف والجار والمجرور متعلق
بمحذوف عام أو خاص أى مأخوذة أو مقتولة أو مقتصة وفى كل تقدير ما يناسبه وقرأ الكسانى العين
وما عطف عليه بالرفع وحزرة وعاصم بنصب الجميع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر بالنصب فيما عدا
الجروح فرفعوها (قوله جل معطوفة على أن وما في حيزها الخ) في توجيه الرفع اختلاف منه

(الذين هادوا) متعلق بأنزل أو يحكم أى
يحكمون بها في تحاكمهم وهو يدل
على أن التبيين أنبياءهم (والربانيون
والاحبار) زهادهم وعلماءهم السالكون
طريقة أنبياءهم عطف على التبيين (بما
استفظوا من كتاب الله) بسبب أمر الله
أياهم بأن يحفظوا كتابه من التضييع
والتحريف والراجع الى ما محذوف ومن
للتبيين (وكانوا عليه شهداء) رقباء لا يتركون
أن يغيروا أو شهداء يبدون ما يخفى منه كما
فعل ابن موريا (فلا تخشوا الناس
واخشوني) نهى للحكام أن يخشوا غير الله
في حكموماتهم ويؤيداهنوا فيها خشية ظالم
أو مراقبة كبير (ولا تشعروا بآياتي) ولا
تسندوا لآياتي حكاى التي أنزلتها (فما قللا)
هو الرشوة والباطل (ومن لم يحكم بما أنزل
الله) مستهيناه منكره (فأولئك هم
الكافرون) لاستهانتهم به وتمتد بهم بأن
حكموا بغيره ولذلك وصفهم بقوله الكافرون
والظالمون والفساقون فكفرهم لانكاره
وظلمهم بالحكم على خلافه وفسقهم بالمخروج
عنه ويجوز أن يكون كل واحدة من الصفات
اللاث باعتبار حال انضمت الى الامتناع
عن الحكم به ملائمة لها أو طائفة كما قيل
هذه في المسلمين لانصاها بخطابهم والظالمون
في اليهود والفساقون في النصارى (وكتبنا
علىهم) وفرضنا على اليهود (فيها) في التوراة
(أن النفس بالنفس) أى ان النفس تقتل
بالنفس (والعين بالعين والانف بالانف
والاذن بالاذن والسن بالسن) رفعها
الى ما قبل على أنها اجل معطوفة على أن
وما في حيزها باعتبار المعنى

ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تبعاً للزخشمري قال أبو علي الفارسي الواو عاطفة جلة اسمية على جلة
 أن النفس بالنفس ~~لكن~~ من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فإن معنى كتبنا عليهم أن النفس بالنفس
 قلنا لهم النفس بالنفس فالجمله مندرجة تحت ما كتب على بني اسرائيل وجعله ابن عطية على هذا القول
 من العطف على التوهم وهو غير مقبول وقال الزخشمري الرفع للعطف على محل أن النفس لأن المعنى
 وكتبنا عليهم النفس بالنفس أما لأجرا كتبنا مجرى فلما وأمالا لأن معنى الجمله التي هي النفس بالنفس
 يقع عليه ~~الكتاب~~ كما تقع عليه القراءة نقول كتب الجمله وقرأت سورة أنزلناها فقال أبو حيان
 هذا ثاني توجيهي أبي علي رحمه الله تعالى إلا أنه جعله من العطف على المحل وليس منه لأن العطف
 على المحل في مواضع ليس هذا منها لأننا نقول أن النفس بالنفس في محل رفع لأن طالبه مفعول بل أن
 وما في خبرها تأويل مصدر منصوب ورد بأن الزخشمري لم يعم أن أن وما في خبرها في محل عطف عليه
 المرفوع حتى يرد عليه ما ذكرنا من أن محل الرفع قبل دخوله افروعي العطف عليه كما روي في اسم أن
 المكسورة وقد سبقه إلى هذا الرذ أبو البقاء وجواز العطف على محل اسم أن المفتوحة كالمكسورة
 ذكره ابن الحاجب وغيره من النحاة وهو الصحيح وقد رد على ابن الحاجب قوله أنه لم ينبه عليه بأنهم صرحوا
 به وقالوا أنه أكثر ما يكون بعد علم أو ما في معناه كقوله

والأفاعلو أنا وأنتم • بقاء ما بقينا في شقاق

وبهذا علم أن قول التعرير وما كان العطف على المحل انما يجوز في أن المكسورة دون المفتوحة
 نزل المفتوحة هنا مع الاسم والخبر منزلة جلة من المبتدأ والخبر ليقين كون أن مع الاسم في محل الرفع
 مبتدأ وذلك إما لأجرا كتبنا مجرى قلنا أو بنحو يربط بين ما يقع عليه الجمله حكاية تحتل من وجوه
 أحدها أن المفتوحة بعطف على محل اسمها كالمكسورة سواء في الجواز والاختلاف وزعم أنه
 لا يجوز والثاني أنه لا فرق بين اجراء كتب مجرى قال والحكاية بها فأنه لا تكون إلا بأجرائها مجرى
 القول الثالث أنه لو كان مراده العطف على المحل لم ينجح إلى اجراء كتب مجرى القول ولا مساس له
 ولو أجرى مجرى القول لازم حكاية المفرد به وفتح أن بعده وكلاهما مخالف لمقتضى هذا الاجراء فتوجيهه
 بما ذكره وبما ذكره من وقوله على محل أن النفس بأياه لأنه حينئذ على محل اسم أن (وعندي) أن
 معنى كلامهم هذا ليس ما ذكره بل مرادهم أن كتب ينصب مفعولاً وليس مما يعمل في الجمل فكيف
 صح أن يعطف على مفعوله جلة على قراءة الرفع ولا بد من ملاحظة العطف عليه لأنه من جلة المكتوب
 عنده كما هو المتبادر من السياق وكادات عليه قراءة النصب فوجهه بأنه أعمل في الجمله أما التضييعة
 القول أولاً لأنه اعتبر فيه الحكاية ~~لكن~~ ووجهه ما هو محكي به وهذا مبني على الخلاف بين البصريين
 والكوفيين هل الحكاية تختص بالقول أو تجرى في كل ما يفيد معناه فقول المصنف رحمه الله تعالى
 باعتبار المعنى يعني باعتبار معنى كتبنا وما تضمنت من القول الذي يصح وقوع الجمل بعدها حتى لو قيل
 كتبنا عليهم النفس بالنفس أو أن النفس بالكسر صح ذلك فلا حظ هذا ولا حظته يصير المعطوف عليه
 في معنى الجمله أيضاً ولما كان الوجهان المذكوران في الكشف متقاربين جعلهما المصنف قولاً واحداً
 فافهمه فإنه مما تفرد به كتاباً وأظنك لا تراه في غيره فإنهم خبطوا فيه خبط عشواء (قوله أو مستأنفة)
 يعني أن هذه جمل اسمية معطوفة على الجمله الفعلية فالعين مبتدأ وبالعين خبره وكذا ما بعده فيكون هذا
 ابتداء تشريع وبيان حكم جديد غير مندرج فيما كتب في التوراة وقيل أنه مندرج فيه أيضاً على هذا
 والتقدير وكذلك العين بالعين الخ انتشوا في القراءتان قال الحلبي وهذا مراد الزخشمري بالاستئناف
 ومنهم من جعل الاستئناف على المتبادر منه وقال أنه جواب سؤال كأنه قيل ما حال غير النفس فقال
 العين بالعين الخ (قوله العين مفعولة بالعين الخ) أي يقدر كون خاص مناسب لما وقع خبر عنه فإن
 الفق أيضاً وخاف وهو مزعاع العين وأخرجها الفقه والجذع يجيم وذال معجزة وعين مهملة قطع الأنف

وكانه قيل وكتبنا عليهم النفس بالنفس
 والعين بالعين فان الكتابة والقراءة
 على الجمل كالقول أو مستأنفة ومعناها
 وكذلك العين مفعولة بالعين والأنف
 مجذوعة بالأنف

قوله وذال معجزة ذكره في القاموس بالذال
 المهملة وعبارته الجذع كالتع الحبس
 والسجن وقطع الأنف أو الأذن أو اليد أو
 الشفة هـ

وقد يستعمل لغيره والصلم بالصاد المهملة واللام والميم قطع الاذن والقطع معروف في السن ومنهم من
 قدر الكون المطلق وقال انه مرادهم وكان هذا بيان لما آل المعنى (قوله أو على أن المرفوع منها الخ)
 يعني أن العين عطف على الضمير المرفوع المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرا والجار والمجرور بعدهما
 حال وضعف هذا الوجه بأنه يلزمه العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ولا تأنيد وهو
 لا يجوز عند البصريين الاضرورة وأما قوله تعالى ما أشركنا ولا آبائنا فقال سيوبه رحمه الله تعالى أنه جاز
 للفصل بلا لا فامنه مقام التوكيد واعتراض عليه أبو علي بأن هذا انما يستقيم لو كان الفاصل قبل حرف
 العطف أما اذا وقع بعده فلا وتنطبق سيوبه له بحضر القاضي امرأة غير متجهة ورده ابن عطية بأن الفصل
 معتبر بين المعطوف والمعطوف عليه وقد حصل هنا وأجاب عنه المصنف رحمه الله تعالى بأنه مفصول
 تقديرا اذا مله النفس مأخوذة ومقتضة هي بالنفس اذا الضمير مستتر في المتعلق المقدم على الجار
 والمجرور بحسب الاصل وانما تأخر بعد الحذف وانتقاله الى الطرف وهو يقتضي أن الفصل المقدّر
 يكفي للعطف وفيه نظرو على هذا يقدر المعلق عاما ليصح العطف اذا لو قدر النفس مقبولة بالنفس والعين
 لم يستقم المعنى وانما جعلها حالا مبينة ولازمة لانه لا معنى لقولنا العين مأخوذة حتى يقال بالعين وهو
 ظاهر وقيل على هذا انه بعيد من جهة المعنى لانه يكون المعنى أن النفس هي والعين مأخوذة بالنفس
 حال كونها قصاصا في العين اه وهو مدفوع بأدنى تأمل (قوله أي ذات قصاص الخ) لانه مصدر
 كالقتال وابس عين الخبر عنه فيقول بأحد التأويلات المعروفة في امثاله وقوله وقرأه الكسائي أيضا
 أي كما رفع ما قبله وأما غيره من القراء المذكورين فرفعه وحده وقوله على أنه اجمال للعكم أي لحكم
 الجروح بعد ما فصل حكم غيرهما من الاعضاء لأنه اجمال لما قبله كما يتوهم وقيل عليه انه لا اختصاص
 بكونه اجمالا للعكم بقرأة الرفع وقد يقال مراده تنبيه على أنه اجمال وما قبله تفصيل فلذا ترك
 العطف عليه وأما ما قيل انه اذا نصب كان الظاهر أنه لا يشمل ما قبله لتغاير المعطوف والمعطوف عليه
 بخلاف ما اذا رفع ففسد معنى ووجه القراءات ظاهرا أما نصب الجميع فواضح وأما رفع ما بعده للنفس
 فلا نه اقسام آخر مقابلة له لان المتلف امان نفس أو غيرها وأما رفع الجروح فلا نه فيما قبله ازالة انفس أو
 عضو وهذا ليس كذلك (تنبيه) قال ابن حنبل رحمه الله تعالى لا تقتل الجماعة بالواحد
 لانه تعالى قال النفس بالنفس وأجيب بأنه تخصصه حكمته وهي صون الدماء لانه لو كان كذلك قتلوا
 مجتمعين حتى يسقط عنهم القصاص قال ابن العربي وهو جيد الآن كون الحكمة مخصصة غريب (قوله
 من المستحقين الخ) أي من المستحقين للقصاص بدليل ما بعده (قوله وقيل للجاني الخ) قال التحرير
 وهذا يدل على أن خبر المبتدأ مجموع الشرط والجزاء حيث لم يكن العائد الا في الشرط وقيل ان في الجزاء
 عائدا أيضا باعتبار أن هو معنى تصدقه فيشتمل بحسب المعنى على ضمير المبتدأ فاستدلاله غير متين وليس
 بذلك لانه مبني على مذهب الاخفش الذي قرأناه في قوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية في سورة
 البقرة وقوله يسقط عنه ما زمه تفسير الكفارة على هذا الوجه (قوله وقرئ فهو كفارته أي فالتصدق
 الخ) يعني أن الضمير على هذه القراءة للتصدق لا للتصدق وقوله التي يستحقها أخذ من الاضافة
 المفيدة للاختصاص واللام المؤكدة لذلك وكونها لا ينقص منها شيء لان بعض الشيء لا يكون ذلك
 الشيء وهو تعظيم لما فعل حيث جعله مقتضا لا استحقاق الا ان من غير نقصان ثم لا خفاء في أن هذا يكون
 ترغيبا في العفو ونظيره ان تخشى بقوله تعالى فأجره على الله في الدلالة على تعظيم الفعل الذي استحق
 الاجر وقيل الضمير يعود على المتصدق ولكن المراد به الجاني نفسه ومعنى كونه متصدقا أنه اذا جنى
 جناية لا يشعر بها أو لا تنبت فاذا اعترف كان اعترافه بمنزلة التصديق وهذا منقول عن مجاهد رحمه الله
 تعالى ومن الناس من لم يقف على هذا اقتصاصا بآياده من عند نفسه (قوله وأتبعناهم على آثارهم الخ)
 قيسنا من قفافة أي تبع وتعلق الجارية قالوا اتبعينهم معنى جثنا به على آثارهم فاقبلناهم فهو متبعة

والاذن معلومة بالاذن والسن مقلوبة بالسن
 أو على أن المرفوع منها معطوف على المستكن
 في قوله بالنفس وانما ساغ لانه في الاصل
 مفصول عنه بالطرف والجار والمجرور حال
 مبينة للمعنى وقرأ نافع والاذن بالاذن وفي
 أدنيه باسكان الذال حيث وقع (والجروح
 قصاص) أي ذات قصاص وقرأه الكسائي
 أيضا بالرفع ووافقه ابن كثير وأبو عمرو ابن
 عامر على أنه اجمال للحكم بعد التفصيل (فن
 تصدق) من المستحقين (به) بالقصاص
 أي فن عفا عنه (فهو) فالتصدق
 (كفارته) لا يتصدق بكفارة الله به ذنوبه
 وقيل للجاني يسقط عنه ما زمه وقرئ فهو
 كفارته أي فالتصدق كفارته التي يستحقها
 بالتصدق لا ينقص منها شيء (ومن لم يحكم
 بما أنزل الله) من القصاص وغيره (فأولئك
 هم الظالمون وقبينا على آثارهم)
 واتبعناهم على آثارهم فخذف المفعول
 لدلالة الجار والمجرور عليه والضمير لا يبينون

لواحد بالباء والتضعيف ليس للتعدية تعديه لواحد قبل التضعيف قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به
 علم لم يقل قفا فلان أثر فلان اذا تبعه قال الزمخشري انه متعدية لقول ابن ابي عمير ما بنفسه والاخر
 بالياء والمفعول الاول محذوف وعلى آثارهم كالكسرة لانه اذا قفاه على أثره فقد قفاه
 به فتحابه الى أن التضعيف عداه الى الثاني بالياء وتبعه المصنف رحمه الله كذا قبل وفيه نظر (قوله
 مفعول ثان عدى اليه الفعل بالياء) قيل عليه هذا وان كان محكيها من حيث ان فعل قد جاء بمعنى
 فعل المجزئ كقدر وقد رالا أن بعضهم قال ان تعدية المتعدى الى واحد لئلا يلبس بالياء لا يجوز سواء أكان
 بالهمزة أو بالتضعيف ورد بأن الصواب أنه جائز لأنه قليل وقد جاء منه ألفاظا قالوا صا الجرجر الحجر
 وصككت الجرجر بالحجر ودفع زيد عمر او دفع زيد ابعمر وأى جعلته دافعا له وقدر أنه لا حاجة الى هذا
 ومصدق حال من عيسى مؤكدة فانه من لازم الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله وقرئ بفتح الهمزة)
 قيل وجهه محضه أنه اسم مجع فليس بأس بأن يكون على ما ليس من أوزان العرب وهو أفعيل أو
 فعيل بالفتح وأما أفعيل بالكسرة فله تظاير كبريم وحليل وغيره وقوله في موضع النصب لانه جله وقوله
 عطف عليه أى على قوله فيه هدى ونور وعطف الحال المفردة على الجملة الحالية وعكسه جائز تأويلها
 بفرد ولو اقترنت بالواو كما تقدم (قوله ويجوز نصب ما على المفعول له الخ) أى كما يجوز فيه الحالية
 وعطفه على الحال وجهه على معنى هادى يجوز أن يكون مفعولا لاجله معطوفا على مفعول له آخر مقدر
 نحو ائبنا فانبوتنه وارشاد ونحوه أو هو عمل الفعل محذوف عامل فيه أى هدى وموعظة للمتقين
 آتيناك ذلك وعادة الزمخشري في أمثاله تقديره مؤخر الان حذفه وإبقاء معموله يقتضى الاهتمام
 بالمفعول وقوله وليحكم عطف عليه وأظهرت اللام فيه لاختلاف فاعليها لان فاعل المقدّر ضمير الله
 وفاعل هذا أهل الكتاب وقد رتب عليه ليصح كونه علة لا يشاء عيسى صلى الله عليه وسلم ما ذكر (قوله وعلى
 الاول) أى كونه حالا اذ لا تعطف العلة على الحال وأما تجوز عطفه عليه لانه في معنى العلة فتضعيف
 وقراءة جزء بلام الجز ونصب الفعل وغيره قرأ بلام الامر وجرمه مع كسر اللام وتكيتها (قوله
 وقرئ وأن ليحكم الخ) يجوز وفى موصولة الرفع والنصب على أنه حال والخبر كقوله كذا صححه شراح
 الكشف وهى موصولة حرفى لان حروف المصدر تسميها النخبة لذلك لانها تتم بما بعدها ووصلها بالامر
 مذهب سيبويه رحمه الله وأورد عليه أنه ان قدر هنا وآتيناك الحكم زال الطلب بالكلية وان قدر
 وآتيناك الامر بالحكم فليس للامر لفظ ومادة مذكورة يسبب منها ويكون معنى أمرته بأن قم بالامر
 بالقيام وأجيب بأن الزمخشري حقه في سورة نوح في قوله أن أندر قومك اذ قال أن الناصبة
 له مضارع والمفعول انا أرسلناه بأن أندر أى بأن قلنا له أندر أى بالامر بالانذار يعنى أنه اذا سبقه لفظ
 الامر وما فى معناه نحو رسمت لا يحتاج الى تقدير القول لان مال العبارات أعنى أمرته بالقيام
 وأمرته بأن قم أو أن قم بدون الباء واحد وان لم يبق مفعولا بمن تقديره ائب ليطل الطلب فى ما نحن
 فيه بقدر وأمرنا فلا يحتاج الى ضمائر القول وفيما تلاه يكون التقدير وأمرنا لئلا يهلك قول احكم أى
 الامر بالحكم لان المتزل الامر بالحكم لا الحكم ولو قيل ان التقدير وأمرنا لئلا يهلك الامر بالحكم وأمرنا
 بالامر بالانذار من دون ضمائر القول وليس من مدلول جوهر الكلمة بل من الاداة فيقدر المصدر تبعاً
 وفى أمر الخاطب تحقيقا لكان حسنا وهذا كما قدر فى أن لا تبنى خبر عدم الزنا فى قدر مصدر من النفي
 وأما اذا صرح بالامر فلا يحتاج الى تقدير مصدر الطلب أيضا هذا ولو قدر أمرته بالامر بالقيام أى بأن
 بأمر نفسه مباغاة فى الطلب لم يبعد عن الصواب ولما فهم منه ما فهم من الاول وأبلغ استعماله من
 غيره لاحظة الاصل وهذا تدقيق بديع من احسان صاحب الكشف وبه اندفع كثير من الاسئلة على أن
 المصدرية والتفسيرية كفى المعنى وشروحه وهذا المصدر معطوف على الانجيل أى آتيناك الانجيل والحكم
 به (قوله عن حكمه أو عن الايمان الخ) علق به عن لان الفسق معناه الخروج كما ترون والخروج عن الايمان

(يعيسى بن مريم) مفعول ثان عدى اليه
 الفعل بالياء (مصدق لما بين يديه من
 التوراة وآتيناك الانجيل) وقرئ بفتح الهمزة
 (فيه هدى ونور) فى موضع النصب بالحال
 (ومصدق لما بين يديه من التوراة) عطف عليه
 وكذا قوله (وهدى وموعظة للمتقين)
 ويجوز نصب ما على المفعول له عطفا على
 محذوف أو تعليقا به وعطف (وليحكم أهل
 الانجيل بما أنزل الله فيه) عليه فى قراءة
 جزء وعلى الاول اللام متعلقة بمحذوف أى
 وآتيناك ليحكم وقرئ وأن ليحكم على أن
 أن موصولة بالامر كقوله أمرنا بأن قم أى
 وأمرنا بأن ليحكم (ومن لم يحكم بما أنزل الله
 فأولئك هم الفاسقون) عن حكمه أو عن
 الايمان

قوله اذ قال الخ نقل عبارته بغير تغيير اه

انما يكون بما يوجب الكفر وهو الاستهانة بحكم الله فقوله ان كان قيدا للتقدير الثاني (قوله والاية تدل على أن الانجيل الخ) لانه تعالى أوجب العمل بما في الانجيل وهذا مما اختلف فيه هل شريعة عيسى صلى الله عليه وسلم ناسخة لشريعة موسى عليه الصلاة والسلام والانجيل مشتمل على أحكام أم لا وهو ما مورب العمل بالتوراة وشريعة موسى صلى الله عليه وسلم المعروف الاول وبذلك هذه الاية وغيرها وحديث البخاري أعطى أهل التوراة التوراة فعملوا بها وأهل الانجيل الانجيل فعملوا به وفي الملل والنحل للشهرستاني جميع بنو اسرائيل كانوا متعبدين بشريعة موسى صلى الله عليه وسلم مكلفين التزام أحكام التوراة والانجيل النازل على المسيح لا يختص أحكاما ولا بتبطن حلالا وحراما ولكنه رموز وأمثال ومواعظ ومساوها من الشرائع والأحكام فحال على التوراة وكانت اليهود لهذه القصة لم ينقادوا لعيسى صلى الله عليه وسلم اه وقوله وجملا الخ أي تأويل هذه الاية بما ذكره وقيل عليه انه لا يقتضي نسخ اليهودية الا اذا كان أهل الانجيل جميع بنو اسرائيل وليس في الاية تصريح به فتأمل (قوله فاللام الاولى للعهد والثنائية للجنس) كون اللام الاولى للعهد ظاهر اذا المراد فرد معين من الكتب وأما كون الثانية للجنس) فبإدعاء أن ما عدا الكتب السماوية ليست كتب بالقسمة اليها ويجوز أن يكون للعهد نظرا الى أنه لم يقصد الى جنس مدلول لفظ الكتاب بل الى نوع مخصوص منه هو بالنظر الى مطلق الكتاب معهود بالنظر الى وصف كونه سماويا باغايته أن عهديته ليست الى حد الخصوص صفة الفردية بل الى خصوصية نوعية أخص من مطلق الكتاب وهو ظاهر ومن الكتاب السماوي حيث خص بما عدا القرآن وذكر مثله في لفظ الكلمة (قوله ورقبها على سائر الكتب بحفظه الخ) المهين في اللغة الرقيب قال

ان الكتاب مهين لنبينا * والحق يعرفه ذوو الالباب

والحافظ قال حليك على عرش السماء مهين * اعزته نعتوا الوجوه وتسجد

والشاهد أيضا هو أنه أصلية وفعله هين وله نظائر يسطر وحير وسيطر وزاد الزجاجة يقر ولا سادس لها وقيل انها مبسطة من الهزمة وماذته من الامن كهراق وقال المبرد وابن قتيبة أن المهين أصله مؤمن وهو من أسماء تعالي فصغر وأبدت همزته هاء وخطئ فيه حتى نسب الى الكفر لان أسماء الله تعالى لا تصغر وكذا كل اسم معظم شرعا (قوله وقرئ على بنية المفعول) أي بفتح الميم وهي شاذة رويت عن مجاهد وابن مجيبين وعلى هذه القراءة لا يكون فيه ضمير وضمير عليه يعود الى الكتاب الاول وعلى قراءة كسر الميم فيه ضمير يعود الى الكتاب الثاني ومحافظة الحفظ بتوفيق الله لهم فهي محافظة من الله أيضا وقوله بحفظه عن التغيير أي بسبب أن القرآن محفوظ عن التغيير وهو شاهد على صحة غيره من الكتب السماوية فكان رقيباً عليها بالاعلى ما فيها من الأحكام والتوحيد وليس المعنى أنه حفظ الكتب عن التغيير حتى يعتز بأنه وقع فيها ذلك كما نطق به القرآن فلا وجه لكونه حفظها منه كما توهم (قوله فعن صلة لا تتبع الخ) لان أهواءهم مائلة وزائغة عن السبيل المستقيم فاتباعها الخراف وميل أو هو حال متعلق بما تلا أو عاد لا أو حال من أهواءهم أي مضرة وتقديره التضمن بما ذكر أحد الطرق فيه وقدمت تفصيلا في سورة البقرة فارجع اليه وقوله أيها الناس إشارة الى عموم الخطاب الشامل لما مضى ومن بعدهم (قوله وهي الطريق الى الماء) وجهه الشبه بينما وبين الدين ظاهر فهو استعاره تحقيقه وقوله الابدية ان كان من وجه الشبه يكون وجهه في المشبه أقوى وقال الراغب سميت الشريعة تشبيها بشريعة الماء من حيث ان من شرع فيها على الحقيقة والصدق روي وتطهر وأغنى بالرى ما قال بعض الحكماء كنت أشرب فلا أروى فلما عرفت الله رويت بلا شرب وبالتطهير ما قال تعالى ويظهركم تطهيرا والمنهاج الطريق الواضح والعطف باعتبار رجوع الاوصاف وقيل المنهاج الدليل الموصل الى معرفة الدين (قوله واستدل به الخ) لانه الظاهر

ان كان مستمينا به والايه تدل على أن الانجيل مشتمل على الاحكام وأن اليهودية منسوخة ببيعة عيسى عليه الصلاة والسلام وأنه كان مستقلا بالشرع وجملاها على وليكم وما انزل الله فيه من ايجاب العمل بأحكام التوراة خلاف الظاهر (وازاننا اليك الكتاب بالحق) أي القرآن (مصدقاً لما بين يديه من الكتاب) من جنس الكتب المنزلة فاللام الاولى للعهد والثانية للجنس (ومهيئنا عليه) ورقبها على سائر الكتب بحفظه عن التغيير وبشهادها بالحجة والاثبات وقرئ على بنية المفعول أي هو من عليه وحفوظ من التعريف والحفاظ له هو الله سبحانه وتعالى أو والحفاظ في كل عصر (فاحكم بينهم بما انزل الله) أي بما أنزل الله اليك (ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق) بالانحراف عنه الى ما يشتهونه فعن صلة لا تتبع لتضمنه معنى لا تتعرف أو حال من فاعله أي لا تتبع أهواءهم ما تلاعما جاءك (لكل جعلنا منكم) أي الناس (شريعة) شريعة وهي الطريق الى الماء شبههم الدين لانه طريق الى ما هو سبب الحياة الابدية وقرئ بفتح الشين (ومنهاج) وطريقا واضحا في الدين من نهج الامراض واضمح واستدل به على أن غير متعبدين بالشرائع المتقدمة

(ولو شاء الله لعلكم أمة واحدة) جماعة متفقة على دين واحد في جميع الاعصار من غير نسخ وتحويل ومفعول لو شاء محذوف دل عليه الجواب وقيل المعنى لو شاء الله اجتماعكم على الاسلام لا جبركم عليه (ولكن ايبلوكم فيما آتاكم) من الشرائع المختلفة المناسبة لكل عصر وقرن هل تعلمون بهامدعين لها معتقدين أن اختلافها مقتضى الحكمة الالهية أم ترغبون عن الحق وتفرطون في العمل (فاستبقوا الخيرات) فاستدروها انتهازا للفرصة وحيازة لفضل السبق والتقدم (الى الله مرجعكم جميعا) استئناف فيه تعليل الامر بالاستباق ووعود وعيد للمبادرين والمقصرين (فينبشكم عما كنتم فيه تختلفون) بالجزء الفاصل بين الحق والمبطل والعامل والمقصر (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) عطف على الكتاب أي أنزلنا اليك الكتاب والحكم أو على الحق أي أنزلناه بالحق وبأن احكم ويجوز أن يكون جملة بتقدير وأمرنا أن احكم (ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك) أي أن يضلوك ويصرفوك عنه وان بصلته بدل من هم بدل الاستتمال أي احذرهم فتنتهم أو مفعول له أي احذرهم مخافة أن يفتنوك روى أن أخبار اليهود قالوا اذهبوا بنا الى محمد لعنا نقتنه عن دينه فقالوا يا محمد قد عرفنا أن أخبار اليهود وأنا ان اتبعناك اتبعنا اليهود كلهم وان يبتنا وبين قومنا خصومة فتناكم اليك فتقضى لنا عليهم ونحن نؤمن بك ونصدقك فأبى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فزلت (فان تولوا) من الحكم المنزل وأراد واغبره (فاعلم أنما يريد الله أن يصيهم ببعض ذنوبهم) يعني ذنب التولي عن حكم الله سبحانه وتعالى فغبر عنه بذلك تبيينه على أن لهم ذنوبا كثيرة وهذا مع عظمه واحدمتها معدود من جملتها وفيه دلالة على التعظيم كافي التذكير وتظهره قول لبيد * أو يرتبط بعض النفوس جاءها *

من جعله لكل شرعة لان الخطاب بعم الامم اذا المعنى لكل أمة لا لكل واحد من أفراد الامم فيكون لكل أمة دين يخصه ولو كان متعبدا بشرعة أخرى لم يكن ذلك الاختصاص قيل والجواب بعد تسليم دلالة اللام على الاختصاص المحصري منع الملازمة لجواز أن تكون متعبدين بشرعة من قبلنا مع زيادة خصوصيات في ديننا بما يكون الاختصاص وفيه أنه لا حاجة في افادة المحصر لما ذكر مع تقدم المتعلق وأيضاً ان الخصوصيات المذكورة لا تنافي في تعبدنا بشرعة من قبلنا لان القائلين به يدعون أنه فيما لم يعلم نسخه ومخالفه ديننا لا مطلقا اذ لم يقل به أحد على الإطلاق ولذا جاع بين أضراب هذه الآية وبين ما يجالسهها نحو اتباعوا ملة ابراهيم بأن الاتباع في أصول الدين ونحوها (قوله جماعة متفقة على دين واحد الخ) قيده بذلك ايلا تأمل ما قبله وجوز الزمخشري أن تكون الأمة بمعنى الملة بتقدير مضاف أي ذري ملة وارثك وبأن كان خلاف الظاهر لانه أوفق بقوله تعالى لكل جعلنا ملة منكم شرعة ومنهاجا والمعنى لو شاء أن يجعلكم أمة لعلكم يكن له لبساً وعبر عن ذلك بقوله ليبلوكم أي أراد ليبلوكم وقدر أراد دون شاء ليصح تعلق اللام به وتقدير مفعول شاء مأخوذاً من الجواب هو الماطر دوأما خلافه فقد رده بعضهم وقد تقدم بسط الكلام فيه وأجبر بالهمزة من الجبر والقهر أفصح من جبر (قوله من الشرائع المختلفة الخ) إشارة الى أن اختلاف الشرائع ليس بداء بل لحكم الهية يقتضيها كل عصر والزيج العدول عن الحق والتفريط في العمل اهماله والتقصير فيه وحيازة لفضل السبق لانه يصير سالكا سنة بشر لم يبعده في أجزائها والسابقون السابقون أو تلك المقربون وقوله انتهاز للفرصة أي اغتنام ما يمكن قال

انتهاز الفرصة أن الفرصة * تصيران لم تنتهزها غصه

وقوله تعليل الامر الخ قيل أي لطلبه لالزامه لظهور أن ليس المعنى أنه يلزمكم الاستباق لاجل أن مرجعكم الى الله بل اني أمركم به وأنه واجب عليكم لهذه العلة وفيه نظر لانه لا معنى للوجوب سوى الزوم فيما المانع من اعتباره (قوله استئناف فيه تعليل الامر بالاستباق) أي أنه جواب سؤال مقدر بعد ما قرر أن اختلاف الشرائع لاختبار المطيع الناظر للحكمة أو المعتقد أن لها حكمة وغيره عن يتبع هو افعلة مبادرتهم الى الطاعة أن مرجعهم الى الأمر المنيب لمن أطاع المعاقب لمن عصى وقيل انها واقعة جواب سؤال مقدر أي كيف يعلم ما فيه من الحكم فأجاب بأنكم سترجعون الى الله وتختصرون الى دار الجزاء التي تنكشف فيها الحقائق وتنضح الحكم فلهذا تضمن الوعد والوعيد بقوله للمبادرين والمقصرين لف ونشر مرتب (قوله بالجزء الفاصل) يعني أن الانباء مجاز عن المجازاة لما فيها من تحقق ما ذكر (قوله عطف على الكتاب الخ) وقدم تحقيق دخول أن المصدرية على الامر ونون أن احكم فيها الضم والكسر وأمرنا اسم مبتدأ وأن احكم خبره ومن توهم أنه فعل وأن تفيرية فقد أخطأ لانه كافي الدوام الموصون لم يهد حذف المفسر بأن قيل ولوجعل مفعولاً على فاحكم من حيث المعنى والتكرير لا ناطة قوله واحذرهم أن يفتنوك كان أحسن وهو تكلف لان أن مانعة عن العطف كافي في الكشف والحديث المذكور أخرجه ابن أبي حاتم والبيهقي في الدلائل عن ابن عباس رضي الله عنهما (قوله يعني ذنب التولي الخ) يعني المراد ببعض الذنوب بعض مخصوص والتعبير به يقتضي أن لهم ذنوبا كثيرة هذا بهضه والتعبير ببعض المبهمة لتعظيمه كما أن التنوين يذكركم لتعظيم لكونه دالا على تبعيض مبهمة فكذلك التنوين عليه دل لفظ بعض عليه كافي بيت لبيد والتعظيم هنا معنى عده عظيما هو لا ويذكر التعظيم الذي هو ضد التحقير ولقد تلافى الشاعر في قوله

وأقول بعض الناس عنك كناية * خوف الوشاء وأنت كل الناس

وهو استعارة تليجية لا تهكمية ومن لم يوفق النظر قال بعض معنى كل وهو من الاضداد (قوله أو يرتبط) وهو من معلقة لبيد المشهورة التي أولها

عفت الديار محلها مقامها * يعني تأيد غولها فارجامها
أولم تكن تدري نوارباتي * وصال عقد حبال جذامها
تزال أمكنة اذالم أرضها * أو يرتبط بعض النفوس حمامها

وقبله

(وان كثيرا من الناس لفاسقون) لمتزدون
في الكفر ومعتدون فيه (أفحكم الجاهلية
يبغون) الذي هو الميل والمداينة في الحكم
والمراد بالجاهلية الملة الجاهلية التي هي
متابعة الهوى وقبل نزات في بني قريظة
والنضير طلبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يحكمهم بما كان يحكمهم به أهل الجاهلية من
التفاضل بين القتل وقرئ برفع الحكم على
أنه مبتدأ ويبغون خبره وراجع محذوف
حذفه في الصلة في قوله تعالى أهدأ الذي
بعث الله رسولا واستضعف ذلك في غير الشعر
وقرئ أفحكم الجاهلية أي يبغون كما حكاهكم
الجاهلية يحكمكم بحسب شبهتهم وقرئ ابن عامر
تبغون بالتاء على قل لهم أفحكم الجاهلية
تبغون (ومن أحسن من الله حكم القوم
يوقنون) أي عندهم واللام للبيان كما في قوله
تعالى هبت لك أي هذا الاستفهام لقوم يوقنون
فانهم هم الذين يتدبرون الامور ويحققون
الاشياء بأبصارهم فيعلمون أن لا أحسن
حكم من الله سبحانه وتعالى (يا أيها الذين
آمنوا لا تأخذوا اليهود والنصارى أولياء)
فلا تعقدوا عليهم ولا تأمنوا بهم معاشره
الاحباب (بعضهم أولياء بعض) أي إلى
عله النبي أي فانهم متفقون على خلافكم
يوالي بعضهم م بعضكم (ومن يتولهم
واجبا عنهم على مضافتكم) (ومن يتولهم
منكم فانه منهم) أي ومن والاهم منكم فانه
من جملتهم وهذا التشديد في وجوب محاببتهم
كما قال عليه الصلاة والسلام لا تتراى
ناراها

وترد الصيغة مبالغة خبر بعد خبر أو بدل وجذام بجيم وذال مججمة بمعنى قطاع قال ابن النحاس في شرحه
المعنى أني أتراك لا أمكنة اذ رأيت فيها ما أكره الآن يدركني الموت فيرتبط نفسي ويحبسها والجمام الموت
وقبل القدر الذي قدر وجرم يرتبط عطف على أرض وقيل أنه مرفوع أو منصوب على معنى الآن
وسمى كتحقيقا أو ضرورة ولاداعي اليه وقصد بعض النفوس نفسه إلا أنه عبر به تعظيمه حتى
كأنه لا يمكن تعيينه (قوله الذي هو الميل والمداينة في الحكم) مرآة المداينة الموافقة والملاينة والمراد
بالجاهلية الملة الجاهلية قدره لاجل التأنيت والمراد بمتابعة الهوى لان الملة تطلق على الحق والباطل
وقدر بعضهم في قوله طلبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أي طالب بعضهم وهم قريظة وقيل بنو النضير
على ما ذكره سراج الكشاف حيث قالوا بنو النضير اخواننا فان قتلوا منا قتلا أعطونا سابعين وسقا
من تمر وان قتلنا أخذوا منا مائة وأربعين وسقا وأروش جراحنا على النصف من أروشهم فاحكم لنا
بما هم يعني بالتفاضل فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال القتل بواء أي سواء وقوله طلبوا رسول
الله أي من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ضمن معنى رأوا (قوله وقرئ برفع الحكم على أنه مبتدأ
ويبغون خبره والراجع محذوف) وقيل الخبر محذوف وهو صفة أي حكم يبغون قال ابن جني ليست هذه
القراءة ضعيفة لكن غيرها أقوى منها وقد حذف العائد من الخبر كما حذف من الصفة والصلة كقوله
قد أصبحت أم الخيل تدعى * على ذنبا كالمصنع

وقال أبو حيان حسنه هناك القاصلة فصار كلنا كلمة فقد علت أن فيه خلافا وبعضهم منعه وقال ان
هذه القراءة خطأ وليس كما قال وهذه قراءة ابن وثاب والاعرج وأبى عبد الرحمن وقوله وقرئ أفحكم
الجاهلية بمعنى يقتضين وقراءة الخطاب على الالتفات (قوله أي عندهم واللام الخ) عندهم نفسير
للقوله لقوم يوقنون أي عند المؤمنين لا أحسن حكم من الله وليس مراده أن اللام بمعنى عند كما في
الدر المنصور فانه ضعيف بل هو بيان لمحصل المعنى بدليل ما بعده وإذا كانت للبيان تعلت بمحذوف كما
في سقياك وهي لك أي تبين للذو ظهر أي مضمون الاستفهام الانكار الذي يعني النبي يذكر لقوم
يوقنون كما أشار إليه المصنف وقيل انها متعلقة بحكماء وانما يجعل اللام صلة لأن حسن حكم الله
لا يختص بقوم دون قوم وقيل هي على أصلها وانها صلة أي حكم الله للمؤمنين على الكافرين أحسن
الاحكام وأعداها الله الطيب وهذه الجملة حالية مقررة لمعنى الانكار السابق (قوله أي إلى علة النبي
الخ) يعني أنها جملة مستأنفة تعليل للنهي قبلها وقال الحوفي انها صفة أولياء والاول هو الظاهر وخبر
بعضهم م يعود الى اليهود والنصارى على سبيل الاجمال والمعنى دال على أن بعض النصارى أولياء
لبعض منهم وبعض اليهود أولياء لبعض منهم ولا حاجة الى تقدير لان اليهود لا يوالون النصارى كالعكس
ويشير اليه قول المصنف رحمه الله لا تتحداهم في الدين (قوله وهذا للتشديد الخ) لانه لو كان منهم حقيقة
لكان كافرا وليس بمفهوم وقوله لا تتراى ناراها حديث أخرجه أبو داود والنسائي عن جرير بن عبد
الله وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية الى خثعم فاعتصم ناس بالسجود فأسرع فيهم القتل
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم بنصف العقل وقال أنابري من كل مسلم يقيم بين أظهر
المشركين قالوا يا رسول الله ولم قال لا تراى ناراها وما في النهاية التراتي تفاعل من الرؤية يقال
تراى القوم اذأراى بعضهم بعضا واسناد التراتي الى النار مجاز كتولهم داري تنظر الى دار فلان أي
تقابلها ودور متناظرة يقول ناراها ما مختلفان هذه تدعو الى الله وهذه تدعو الى الشيطان فكيف
يتفقان وتراى ناراها رواية وأصلها تتراى ناراها من حذف احداها تحقيقا والمعنى لا ينبغي لمسلم

أن ينزل بموضع إذا أو قدت فيه فانه تظهر لنا المشرق اذا أو قدت فيه منزله ولكن ينزل مع المسلمين في دارهم وهذا المعنى الذي فسر به متعين والالم يكن جوابا لسؤالهم وفي الكشف ان ما وقع في الفائق من أن قوم من أهل مكة أسلوا وكانوا مقيمين بها قبل الفتح فقال صلى الله عليه وسلم أنا نأبرى من كل مسلم مع مشرك فقبل لم يارسول الله قال لا تراه ما أى يجب أن يتبعه اجمعت اذا أو قدت نار ان لم تلح احداها الاخرى أظهر عما في النهاية وقوله الموالى لهم أى جنس هؤلاء ولذا جع ضميره (قوله أى الذين ظلموا أنفسهم الخ) هذا تعليل آخر يتضمن عدم نفع موالاتهم بل ترتب الضرر عليها وقوله يعنى ابن أبى الخ هم المنافقون فالمرضى بمعنى النفاق وقوله يسارعون فيهم عدى بنى وأصل تعديته بعلى ولذلك فسر الزحمرى بينكم مشون بمعنى يسرعون أيضا لانه متعد بنى لكن تركه المصنف لكونه تفسير بالاخفى وانما عدل عنه إشارة الى اختلافهم بهم ودخولهم فيهم فعداهم بالتضمنه معنى الدخول والدائرة أصلها الخط المحيط بالسطح استعيرت لتوابع الزمان بملاحظة احاطتها واستعمالها في المكروه والدولة خذها وقد تردد معنى الدائرة أيضا لكونه قليل وحديث عبادة أخرجه ابن جرير وابن اسحق وموالى بتشديد الياء جمع مولى مضاف الياء المنكاهم (قوله يقطع شأفة اليهود الخ) أى يذهبهم بالسكينة والشأفة تشين محجمة وهزمة وقد تبدل الشأفة تخفيفا وفاء كرافة قال الفرار معناها الاصل وبثرة في العقب تكوى قد ذهب واذا قطعت مات صاحبها وقال الاصمعي الشأفة النماء والارتفاع وفى المثل استأصل الله شأفته أى قطع أصله وأذهب أثره كما ذهب تلك البثرة بالسكى أو قطع غمامه وارتفاعه وقوله يقطع مضارع بمناء تحتية أو باء جارة واسم (قوله وألا امر باظهار الخ) يعنى أن الامر تابع معنى الشأن كفى التفسير الاول أو مصدر أمره بكذا اذا طلب منه واستبطونه بمعنى أخفوه وقوله أشعر على نفاقهم أى دل ولذا عداه بعلى (قوله ويؤيده قراءة ابن كثير الخ) لانها ظاهرة فى الاستئناف وقوله على انه الخ بيان للاستئناف على الوجهين لكن فى كون الاستئناف البىانى يقترب بالواو ونظر ولذا جعله بعضهم متعلقا بالسانى فقط ومعنى كون الاول مستأنفا أنه معطوف على جملة الترجى وليس مندرجا تحتها (قوله عطف على أن باقى باعتبار المعنى الخ) لما كان العطف على خبر عسى أو فعولها يقتضى أن يكون فيه ضمير الله ليصح الاخبار به أو يجري على استعماله قدره بعضهم ويقول الذين آمنوا به أو هو من العطف على المعنى اذ معنى المعطوف عليه عسى أن يأتى الله بالفتح ويقول الذين آمنوا فتكون عسى تامة لاسنادها الى أن وما فى خبرها فلا يحتاج حينئذ الى رابط وهذا قريب من عطف التوهم فكانهم عبروا عنه بالعطف على المعنى تأذبا (قوله أو وجهه بدلا الخ) يعنى أن يأتى بدل من اسم الله وعسى تامة وهى تامة اذا أسندت الى أن وما فى خبرها فكذا اذا أبدلت منه كما قال الفارسي لانه لو أخبر عنها حينئذ لكان الخبر لا بدل كما مر وأن وما معها بعد عسى لا يخبر عنها هذا تحقيق كلام الفارسي رحمه الله وقد غفل عنه من اعترض عليه بأنهم انما أتت اذا أسندت الى أن وما فى خبرها كما صرح به النجاة وقوله مغنيا عن الخبر بما تضمنه من الحدث بيان لوجه انها اذا أسندت لان منصوبها لا يكون لها خبر بأنها انما احتاجت اليه لانها تستدعى مسندا ومسندا اليه ككسائر النواصب والجملة الواقعة بعد أن مشتملة عليه فلا تحتاج الى الخبر وتحقيقه فى كتب النحو (قوله أو على الفتح الخ) فالمعنى حينئذ فعسى الله أن يأتى بالفتح ويقول المؤمنون فهو ظهير للباس عبادة وتقر عيسى وهذا الوجه ذهب اليه ابن التماس وأورد عليه أنه يلزم الفصل بين أجزاء الأصل بأجنبي لان الفتح حينئذ يعنى أن يفتح وأن المعنى أن يأتى يقول المؤمنون وهو وركبك وأشار المصنف رحمه الله الى دفع هذا بأن المراد عسى الله أن يأتى بما يوجب هذا القول من النصرة المظهرة لحالهم وقبل انه عطف على يصحوا على أنه منصوب فى جواب الترجى اجراءه مجرى القنى قاله ابن الحاجب وهذا انما يجيزه الكوفيون وهو قول مرجوح والاصح فى نصب يصحوا أنه بالعطف على يأتى وسوغه وجود الفاء السببية التى لا يحتاج معها الى

أولان الموالى لهم كانوا منافقين (ان الله لا يهدي القوم الظالمين) أى الذين ظلموا أنفسهم بوالاة الكفار أو المؤمنين بوالاة أعدائهم (فترى الذين فى قلوبهم مرض) يعنى ابن أبى واخرابه (يسارعون فيهم) أى فى موالاتهم ومعاونتهم (يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة) يمتدرون بأنهم يخافون أن تصيبهم دائرة من دوائر الزمان بان يتقلب الامر وتكون الدولة للكفار روى أن عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لى موالى من اليهود كثير اعددهم وانى أبر الى الله والى رسوله من ولايتهم وأرى الله ورسوله فقال ابن أبى انى رجل أخاف الدوائر لأبرأ من ولاية موالى فنزلت (فغسى الله أن يأتى بالفتح) رسول الله صلى الله عليه وسلم على أعدائه واطهار المسلمين (أو أمر من عنده) يقطع شأفة اليهود من القتل والاجلاء أو الامر باظهار أمرار المنافقين وقتلهم (فصبخوا) أى هؤلاء المنافقون (على ما أمر وانى أنفسهم فادمين) على ما استبطونه من الكفر والشك فى أمر الرسول صلى الله عليه وسلم فضلا عما أظهره مما أشعر على نفاقهم (ويقول الذين آمنوا) بالرفع قراءة عامر وحجة والكسائي على أنه كلام مبدأ ويؤيده قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر مرفوعا بغيروا وعلى أنه جواب قائل يقول فماذا يقول المؤمنون حينئذ وبالنصب قراءة أبى عمرو وبيعة عطف على أن يأتى باعتبار المعنى كأنه قال عسى أن يأتى الله بالفتح ويقول الذين آمنوا أو وجهه بدلا من اسم الله تعالى داخلا فى اسم عيسى مغنيا عن الخبر بما تضمنه من الحدث أو على الفتح بمعنى عسى الله أن يأتى بالفتح ويقول المؤمنون فان الاتيان بما يوجب كالاتيان به

(أهلؤا الذين أقسموا بالله جهداً أيمانهم انهم انكم) بقوله المؤمنون بعضهم لبعض فنجبا من حال المناقطين وتجب ايمان الله سبحانه وتعالى عليهم من الاخلاص أو يقولون لا يهود قان المناقطين حلفوا لهم (٢٥٤) بالمعاهدة كما يحكى الله تعالى عنهم وان قوتلتم لننصرنكم وجهداً الايمان اعلظها وهوق

الاصل مصدر ونصبه على الحال على تقدير أقسموا بالله جهداً أي أنهم خذف الفعل وأقيم المصدر مقاسمه ولذلك ساغ كونها معرفة أو على المصدر لانه بمعنى أقسموا (حببت أفعالهم فأصبحوا خسران) اما من جهة المقول أو من قول الله سبحانه وتعالى شهادة لهم بحبوط أعمالهم وفيه معنى التعجب كانه قيل ما أحبط أعمالهم وما أخسرهم (يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه) قرأه على الاصل نافع وابن عامر وهو كذلك في الامام والباقرين بالادغام وهذا من الكائنات التي أخبر الله تعالى عنها قبل وقوعها وقد ارتدت من العرب في أواخر عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث فرق بنو مدلج وكان رئيسهم ذا الحمار الاسود العنسي تقياً بالين واستولى على بلاده ثم قتله فيروز الدبلي املة قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم من غدها وأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة فسر المسلمون وأتى الخبر في أواخر ربيع الاول وبنو خنيفة أصحاب مسيلة تنبأ وكتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من مسيلة رسول الله الى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد فان الارض نصفها الى نصفها لك فأجاب من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مسيلة الكذاب أما بعد فان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين فخاربه أبو بكر رضى الله تعالى عنه بجند من المسلمين وقله وحشى قاتل حزة وبنو أسد قوم طليحة بن خويلد تنبأ فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد افهر ب بعد القتال الى الشام ثم أسلم وحسن اسلامه وفي عهد أبي بكر رضى الله عنه سمع فزارة قوم عيينة بن حصن وغطان قوم قزعة بن سلمة وبنو سليم قوم الفجاءة بن عبد الباقيل وبنو ربوع قوم مالك بن نويرة وبعض قوم سجاح بنت المنذر المنبئة زوجة مسيلة وكنة قوم

رابط كما في الدر المنصور والظاهر أنه لا حاجة في عطفه على يصحبوا الى جعله منصوباً في جواب عسى لان الفاء كافية في المعطوف والمعطوف عليه لانها كشي واحد ومن غذل عن هذا قال كفى للعائد أقسموا بالله فانه من وضع الظاهر موضع المضمر ومثل هذا الاشكال وارد في عطف فيصحبوا الآن يكون من قبيل على أيج فأزورك وما اعترض به أبو حيان رده السفاقي كما هو ظاهر فانظر ان أردته (قوله بقوله المؤمنون بعضهم لبعض الخ) يعني أن الاستهزاء والتعجب بتقديم الجيم أي الافتخار ويقول المسلمون لليهود تفصيحاً لهم وللمنافقين أي الذين عاهدوكم على النصرة ما بالهم خذلوكم (قوله وجهداً الايمان اعلظها الخ) في الكشف في سورة النور جهداً عينة مستعار من جهداً نفسه اذا بلغ أقصى وسعها وذلك اذا بالغ في البين وبلغ غاية أشدها وأودكها وسيأتي تحقيقه هنالك وهو حال بتأويل مجتهد دين فيه أو أصله مجتهدون جهداً أيمانهم فالحال في الحقيقة الجملة ولذلك اساع كونه حالاً كقولهم أفعال ذلك جهداً مع أن الحال حقها التذكير لانه ليس حالاً بحسب الاصل أو هو متأول بنكرة أو هو منصوب على المصدرية لان المعنى أقسموا اقساماً مجتهداً فيه وفي قوله لانه بمعنى أقسموا انهم أي لانه بمعنى مصدر أقسموا (قوله وفيه معنى التعجب الخ) جعله الزمخشري تعجباً وشهادة على كونه مقول القول فقط وقيل في توجيهه اغماص به لانه ليس للمؤمنين شهادة وحكم بحبوط أعمالهم والمصنف رحمه الله جعله على الوجهين لانه لا بعد في التعجب على الوجهين ولا في حكم المؤمن من باعتبار ما يظهر من حاله في ارتكاب ما ارتكبه واخبار النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وعلى القول هي في محل نصب وعلى الثاني لا محل لها وقيل انها جلة دعائية والتعجب من سياق الكلام لانه الصيغة أو منها وقوله على الاصل أي يرتد بفك الادغام اسكون الثاني والاصل في المثالين اذا سكن ثانيهما الفك كما تنقز في محله والامام اسم مصحف سيدنا عثمان رضى الله عنه كما مر وكتب على الاصل ليعلم منه حال القراءة الاخرى فهو لا يخالفه كما هو وهم وهذا غير متفق عليه لانه قال في الدر المنصور انه في بعض مصاحف الامام يرتد بدال واحدة ومصاحفه متعددة فقيل سبعة وقيل ثمانية كما مر (قوله وهذا من الكائنات التي أخبر الله تعالى عنها الخ) قيل من شرطية والشرط لا يقتضي الوقوع اذاً لانه ان يستعمل في الامور المقروضة فكيف يكون هذا اخباراً عن المغيبات كما هو أحد وجوه اعجاز القرآن وأما وقوعه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فكان بعد نزول هذه الآية فلا يرد والجواب أن الشرط قد يستعمل في الامور المحققة تنبيهاً على أنها لا ياتي وقوعها بل كان ينبغي أن تدرج في الفرصيات وهو كثير وقد علم من وقوع ذلك بعد هذه الآية أن المراد هذا وذو الحمار بالحاء المهمله الاسود العنسي بالنون وعنس قبيلة بالين وعنس بالباء قبيلة غير هذه وعنس جدتهم نسبوا اليه وقيل لهذا وذو الحمار لانه كان له جارياً مراً بالسير والوقوف فيأتي ما يريد وقيل انه كان يقول له اسجد لربك فسجد وضبطه بعضهم بالخاء المعجمة كابن ماص ولا وغيره امالاً لانه كان له طليان كان له جاراً ولان النساء كانت تجعل روث حماره في خرهن ومسيلة بكسر اللام نصف مسملة ووقعة مسيلة وتزوجته بسجاح وأكاذيبه الباردة مشهورة في التواريخ وقاله وحشى رضى الله عنه وقيل هو وعبد الله بن زيد الانصاري طعنه وحشى وضربه عبد الله بسيفه وهو القاتل

يسألني الناس عن قتله * فقلت ضربت وهذا طعن

في آيات وقوله فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد كذا في الكشف وهو خطأ وصوابه بعث اليه أبو بكر رضى الله تعالى عنه وفزارة وغطان قبيلتان مشهورتان وبالباليسين ولا من كهليل منهم سمى هذا به وسجاح مبنى على الكسر كانت كاهنة ثم تنبأت ثم أسلمت وحسن اسلامها وحطم كفروا على يده أي يد أبي بكر رضى الله تعالى عنه وحر به مع الخوارج عظيم طويل الذيل وجملة بن الايم تقدمت قصته في سورة البقرة والجمهور على أنه مات على رذته وقيل انه أسلم وروى الواقدي أن عمر رضى الله

الاشعث بن قيس وبنو بكر بن وائل بالبحرين قوم الحطام وكفى الله امرهم على بده وفي امارة عمر رضى الله تعالى عنه غسان قوم جيلة بن الايم تنصروا الى الشام

تعالى عنه كتب الى أحبار الشام لما لحق بهم - كما بآفيه ان جيلة ورد الى في سرة قومه فاسلم فأكرمه ثم
سار الى مكة فطاف فوطئ ازاره وجل من بني فزارة فاطمه جيلة فهشم أنفه وكسر ثناياه وقيل قلع عينه
وبدل له ماسياً في فاستعدى الفزاري على جيلة الى تخفكت اثم بالهفوا واثما بالقصاص فقال أقتصص مني
وأنا ملك وهو سوقة فقلت شئت وإياه الاسلام فاستفله الاباء عافية فسأل جيلة التأخير الى الغد فلما
كان من الليل ركب مع بني عمه ولحق بالشام مرتدا وروى أنه ندم على ما فعل وأنشد

تنصرت بعد الحق عار اللطمة * ولم يك فيها الوصيرت لها ضرر
فأذكرني فيها الجراح حية * فبعت لها العين الصحة بالعمور
في البت أي لم تلدني ولتبتني * صبرت على القول الذي قاله عمر

روحني معروف وفي نسخة الوحشي وهو خطأ من الكتاب (قوله قيل هم الين) أي أهل الين لأن
الين اسم بلادهم وأبو موسى الأشعري رضي الله عنه من صميم الين وهذا هو الصحيح كما أخرجه
ابن أبي شيبة في مسنده والطبراني والحاكم من حديث عياض بن عمر الأشعري وأما كونهم الفرس
فقال العراقي رحمه الله لم أقف عليه وهو هنا وهم وانما ورد ذلك في قوله تعالى في آخر سورة القتال
وان تتولوا يستبدل قوما غيركم كما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه فمن ذكره هنا وهم أيضا
وقوله وذووه يدل على صحة إضافة ذوالى الضمير في السعة فلا يلتفت الى من أنكروه والقادسية موضع
يقرب الكوفة حارب فيه سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه رسمه الشقي صاحب جيش يزيد جردى سمى بها
لأن ابراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم تقديس بها أي اغتسل وتطهر والنخع بفتحين قبيلة وكذا كندة
وبجيلة (قوله من أفتاء الناس) أي اخلاط قبائل شتى ليسوا قبيلة واحدة كن قبيلهم يقال هو من
أفتاء الناس اذ لم يعلم عن هو الا زهرى عن ابن الاعرابي أعفاء الناس وأفتاؤهم أخلاطهم الواحد
عفو وقفو وعن أبي حاتم عن أم الهيثم هؤلاء من أفتاء الناس وتفسير قوم نزاع من ههنا ومن ههنا
ولم تعرف أم الهيثم للأفتاء واحد وهو بقاء ونون ممدود (قوله والراجع الى من محذوف تقديره الخ)
من الشرطية هنا مبتدأ وخلف النكاح في خبرها فقبل مجموع الشرط والجزاء وقيل الجزاء فعل في الاقل
لا يحتاج الجزاء وحده الى ضمير بطه وعلى الثاني يحتاج اليه فهو مقدر كما ذكره المصنف رحمه الله
وقيل انه مؤول بلا بضر كمر ارتداده أو الجزاء محذوف وهذا مسبب عنه قائم مقامه أي فهو مبعوض
مطرود وسوف يأتي الله بمن هو خير منه ولكل وجهة وقدم محبة الله لأن محبة العبد بعد ارادة الله
هداية وتوفيقه لانها ناشئة منها (قوله ومحبة الله للعباد الخ) تبع في هذا الزمخشرى اذ أنكركون
محبة العباد لله حقيقة بل هي مجازية من باب اطلاق السبب على المسبب اذ لا تتصور المحبة الحقيقية
هنا ورد فيه على من ادعى ذلك من الصوفية في طرف العباد اذ الطرف الآخر لا نزاع فيه وقدرته
عليه وأظن فيه صاحب الانتصاف بما حصله أن اللذة الباعثة على المحبة اما محسية وهي ظاهرة
أو عقلية كلذة الجلاء والرياسة ولذة العلوم ولا علم الا ذاك كل من معرفة الحق والمحبة المنبئة عنها محبة
حقيقية متفاوتة بحسب تفاوت المعارف الا ترى الى قول النبي صلى الله عليه وسلم للاعرابي الذي
سأله عن الساعة ما أعددت لها قال ما أعددت لها كبير عمل ولكن حب الله ورسوله فقال عليه الصلاة
والسلام أنت مع من أحببت كيف غابر بين المحبة والعمل وقال الغزالي رحمه الله بعد ما فرأى امر المحبة
المحبون لله يقولون لمن أنكرك عليهم ذلك ان تسخر وامنا فانا نسخر منكم كما تسخرون (قوله واستعماله
مع الخ) يعني كان الظاهر أن يقال للمؤمنين كما يقال تذل له ولا يقال عليه لامنا فاة بين التذل
والعلو لكنه عداه بعلى لتضمنه معنى العطف والخزول المتعدي بها (قوله أو التنبه على أنهم مع
علو طبقهم وفضلهم على المؤمنين خاضعون لهم) لما كان في هذا اخفاء اختلف فيه شراح الكشف فقبل
المراد أنه ضمن معنى الفضل والمؤيدني أن كونهم أذلة ليس لاجل كونهم أذلاء في أنفسهم بل لارادة أن

(فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه)
قيل هم الين لما روى أنه عليه الصلاة
والسلام أشار الى أبي موسى الأشعري
وقال هم قوم هذا وقيل الفرس لانه عليه
الصلاة والسلام مثل عنهم فضرب يده على
عائق سلمان وقال هذا وذووه وقيل الذين
جاهدوا يوم القادسية أفتان من النخع
ونخعة آلاف من كندة وبجيلة وثلاثة آلاف
من أفتاء الناس والراجع الى من محذوف
من تقديره فوف يأتي الله بقوم سكانهم ومحبة
الله تعالى للعباد ارادة الهدى والتوفيق لهم
في الدنيا وحسن الثواب في الآخرة ومحبة
العباد له ارادة طاعته والتحرز عن معاصيه
(أذلة على المؤمنين) طافين عليهم متذللين
لهم جمع ذليل لاذلول فان جمعه ذل
واستعماله مع على اتمام التضمن معنى العطف
والخنو والتنبه على أنهم مع علو طبقهم
وفضلهم على المؤمنين خاضعون لهم

بضموا الى علوم منصبهم وشرفهم فضيلة التواضع ولا يخفى أن مقابله بالتضمين تقتضي أنه وجه آخر
لاتضمين فيه ولا يتأتى فيه التضمين لانه لاتعاقب بين المعنيين فلا وجه له وقيل انه استعار على معنى اللام
ليؤذن بأنهم غلبوا غيرهم من المؤمنين في التواضع على علومهم بهذه الصفة مع شرفهم وعلو طبقهم وقوله
أعزة على الكافر ين تكميل لانه لما وصفهم بالتذليل ربما فوهم أن لهم في نفسه حقارة فقال ومع ذلك
هم أعزة على الكافر بن كقوله

جالوس في مجالسهم رزان * وان ضيف ألم بهم خفوق

وهذا أقرب ما قيل لانهم ساءت عارة للام ولكنه لوحظ معناها الاصل كما يفهم من أبي لهب أنه جهني
وان قال النحر ير أنه لا يعهد مثله وأضعفها ما قيل انه على هذا الجار والمجرور وصف آخر اقوم وقوله مع
علق الخ تفسير قوله على المؤمنين وخاضعون تفسير لاذلة وفي نسخة خاضعون (قوله أولام مقابلة الخ) أراد
بالمقابلة المشاكلة لانه اسمها أيضا يعني لما كانت العزة تتعدى بعلى وقد فارتها عدت بعلى مثلها
والمشاكلة يجوز فيها التقدم والتأخر كما بين في محله ويحتمل أن يريد أن الدلالة لما كانت ضد العزة وتقابلهما
عديت تعديتها الآن النظير كما يحتمل على النظير يحتمل الضد كما عدوا أسرا بالاسم جلاله على
جهر وهذا لما صرح به ابن جني وغيره وقيل انه يحتمل أن الدلالة معناها عدم العزة فلذا عديت تعديتها
كأنه قيل غير أعزة على المؤمنين وهو قرىب من الاول وقد يقال انه وجه للعمل وجله يجاهدون
صفة أو حال من ضمير أعزة أو مستأنفة (قوله أو حال بمعنى أنهم الخ) هذا مذهب الزمخشري في جواز
اقتران المضارع المتني بالابالوا وان النصة - تزوره في المتني بلم والوا لا فرق بينهما ما فلا يرد عليه ما قيل
انهم نصوا على أن المضارع المتني بالوا كما ثبت في أنه لا يجوز أن تدخل عليه الواو لانه بمعنى الاسم
الصريح فجاء زيد لا يضحك بمعنى غير ضاحك كما أن معنى جاء زيد يقوم بمعنى قائما والفرق بين العطف
والحالية انه على الاول تميم لمعنى يجاهدون مضيد للمبالغة والاستيعاب وعلى الثاني تعريض عن
يجاهدون ليس كذلك وفيه تأمل (قوله وحالهم خلاف حال المنافقين الخ) أو رد عليه أن تعبير
المنافقين بضمير العطف أيضا لا فرق وأن خشية المنافقين لا تخص باليهود بل يخافون قوم المسلمين
لو تخلفوا وعلى عدم اجتماعهم لوحضروا (قوله وفيها وفي تنكير لائم بمبا لغتان) لانه نفي عنهم مخافة
اللام من أي لائم كان وباتفاق الخوف من اللومة الواحدة ينتفي خوف جميع اللومات لان النكرة في
سياق النفي تم فاذا انضم اليها تنكير فاعلم استوعب خوف جميع اللومات فلهذا اتهم في تميم كذا قيل الا أنه
قيل عليه كيف يكون لومة أبلغ من لوم مع ما فيها من الوحدة فلو قيل لوم لائم كان أبلغ والجواب بأنها
في الاصل للمرة لكن المراد بها هنا الجنس وأتى بالتاء للاشارة الى أن جنس اللوم عندهم بمنزلة لومة واحدة
ولذا فسروه بلا يخافون شيئا من اللوم لا يدفع السؤال لانه لا قرينة على هذا التجوز مع بقاء الابهام
فيه وقوله اشارة الى ما تقدم أي وافرد ما تقدم ومنهم من خصه ببعضها وهذا أولى وقوله ينحكه ويوفقه
اشارة الى شموله للايتاء بالفعل والقدرة والقوة وقوله كثير الفضل يشير الى أن معناه ذلك وأنه في الاصل كان
من الاسناد المجازي ثم غلب حتى صار حقيقة وقوله بن هو أهله أي أهل الفضل وخصه وان كان عليا
بكل شيء لمناسبة المقام (قوله وانما قال وليكم الله الخ) أي لما قال لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء
الخ ذكر عقبه من هو حقيق بالموالاة وأفراد الولى أيضا أن الولاية لله بالاصالة وللرسول والمؤمنين بالتبع
فيكون التقدير كأنه عليه سراج الكشاف وكذلك رسوله والذين آمنوا اليك في الكلام أصل
وتبع لأن وليكم مفرد استعمل استعمال الجمع ليلزمه ما لم لو كان النظم أولياءكم والحصر باعتبار أنه
الولى اصالة وحقيقة وولاية غيره انما هي بالاستناد اليه فلا يرد عليه أنه لو كان التقدير كذلك لتنافى حصر
الولاية في الله ثم انبأها للرسول صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين (قوله صفة للذين آمنوا فانه جرى مجرى
الاسم الخ) أي اسم جار مجرى غير الصفات فلذا يوصف ويجرى الصفات باعتبار صلته فلذا يوصف به

أولام مقابلة (أعزة على الكافر بن) شداد
متغلبين عليهم من عزه اذا غلبه وقرى بالنصب
على الحال (يجاهدون في سبيل الله) صفة
أخرى اقوم أو حال من الضمير في أعزة (ولا
يخافون لومة لائم) عطف على يجاهدون
بمعنى أنهم الجامعون بين الجهاد في سبيل
الله والتصلب في دينه أو حال بمعنى أنهم
يجاهدون وحالهم خلاف حال المنافقين
فانهم يجرجون في جيش المسلمين خائفين
ملامة أولياءهم من اليهود فلا يعمدون شيئا
يلحقهم فبهم لوم من جهنم واللومة المرة
من اللوم وفيها وفي تنكير لائم بمبا لغتان
(ذلك) اشارة الى ما تقدم من الاوصاف
(فضل الله بقرينه من يشاء) يحسه ويوفقه
(واقه واسع) كثير الفضل (عليه) بن هو
أهله (انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا)
لما نهي عن موالاة الكفرة ذكر عقبه من
هو حقيق بها وانما قال وليكم الله ولم يقل
أولياءكم للتنبيه على أن الولاية لله سبحانه
وتعالى على الاصالة ورسوله صلى الله عليه
وسلم وللمؤمنين على التبعية (الذين يقيمون
الصلاة ويؤتون الزكاة) صفة للذين آمنوا
فانه جرى مجرى الاسم أو يدل منه ويجوز
نصبه لورفعه على المدح

والزخشي لم يعربه صفة فقبل لأن الموصول وصلة الى وصف المعارف والوصف لا يوصف الا بالتأويل
ولذا قبل انه أجرى مجرى الامعاء كؤمن وكافر (قوله مختصون في صلاتهم الخ) لما كان الركوع غير
مناسب للزكاة فسر بمعنى يشملها وهو التذلل والتخضع كما في قوله

لاتهم الفسق بعلك أن * ترك يوم ما الدهر قدره

وعلى الوجه الثاني ابقاؤه على ظاهره ويكون في معين وقصة على كرم الله وجهه ورضي الله عنه
أخرجها الحاكم وابن مردويه وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما باسناد متصل قال أقبل ابن سلام
ونفر من قومه آمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله ان منازلنا بعيدة وليس لنا مجلس
ولا متحد دون هذا المجلس وان قومه المنايا وما آمننا بالله ورسوله وصدقناه ورفضونا وأولاهي أنفسهم
أن لا يجالسونا ولا يأتونا ولا يكلمونا فاشق ذلك علينا فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم انما وليكم
الله ورسوله ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى المسجد والناس بين قائم وراكع فبصر يسائل فقال
هل أعطاك أحد شيئا فقال نعم خاتم من فضة فقال من أعطاك فقال ذلك القائم وأما يده الى علي
رضي الله عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم على أي حال أعطاك فقال وهو راكع فكبر النبي صلى الله
عليه وسلم ثم تلا هذه الآية نأشأحسان رضي الله عنه يقول

أباحسن تفديك نفسي ومهجتي * وكل بلي في الهدى ومسار
أذهب مدحيك المبرضاتعا * وما المدح في جنب الاله بضائع
فأنت الذي أعطيت اذ كنت راكعا * زكاة فدتك النفس يا خير راكع
فأنزل فيك الله خير ولاية * ونبتها من كتاب الشرائع

(قوله واستدل به الشيعة على امامته الخ) وجه الاستدلال أنه جعل الولي من يتصدق وهو راكع
وذلك على رضي الله عنه والولي الخليفة لأنه الذي يتولى أمور الناس فتكون الخلافة مضمرة فيه حقا
له وليس بشي لأن المراد بالولي ضد العدو وهو الصديق ولو سلم أنه ما ذكر فالقسط عام وسبب النزول
لا يخص وارادة الجمع بالواحد خلاف الظاهر خصوصا خلافة أبي بكر رضي الله عنه ثبتت
بالاحاديث الصحيحة كما بين في محله (قوله فله يبحى بلفظ الجمع لترغيب الناس الخ) فإذا كان لترغيب
لا يخص به أيضا وذكر في التعبير عن الواحد بالجمع أنه يكون لفائدة تعظيم الفاعل وأن من ألقى
بذلك الفعل عظيم الشأن بمنزلة جماعة كقوله تعالى ان ابراهيم كان أمة ليرغب الناس في الاتيان بمثل
فعله وتعظيم الفاعل أيضا حتى ان فعله محبة لكل مؤمن وهذه من كثرة مبرهته في كل مكان مما يليق به
وجه الاستدلال المذكور ظاهر وقيل أنه كان قبل تحريم الكلام في الصلاة فإنه كان جائزا ثم نسخ وبأنه
أشار اليه فأخذ من أصبعه بلا فعله (قوله وضع الظاهر موضع المضمرة الخ) هذا مبني على أن
جواب الشرط الاسمي في نحوه لا بد من اشتماله على ضميره كما في موضع الامم الظاهر موضع الضمير للدلالة
على علة الغلبة وهو أنهم حزب الله كقوله تعالى وان جندنا لهم الغالبون وقوله ومن يتول هؤلاء الخ بيان
أنه على هذا الوجه ذكر الله للتوطئة والتهميد وعلى ما بعده من التنويه والتسريع لا يلزم فيه ملاحظة
التوطئة ففرق بينهما وجهه أنه جعلهم مشاهيرهم ذوا علمافيه حتى لا يقادروا الى الفهم غيرهم اذا ذكر
حزب الله وقوله لا من حزبهم أي أهمهم وقيل الحزب جماعة فيهم شدة فهو أخص من الجماعة والقوم
(قوله نزات في رفاة بن زيد الخ) وترتب النهي على اتخاذهم لمعليقه بما هو في حكم المشتق ومن جز
الكفار أبو عمرو والكسائي ويمعقوب وهو أظهر لترتب المعطوف عليه ولأن أبا رضي الله عنه قرأ ومن
الكفار والكفار على هذا مخصوص بالمشركين وقد ورد بهذا المعنى في مواضع من القرآن ووجه
التخصيص ما ذكره وعلى قراءة النصب لا يكون المشركون مصرحاً باستهزائهم هنا وان أثبت لهم في آية
انا كفيناك المستهزين اذا المراد بهم مشركو العرب ولا يكون النهي عليهم معللا بالاستهزاء بل نهوا عن

(وهم راكعون) مختصون في صلاتهم
وزكاتهم وقيل هو حال مخصوصة بيوتون أي
يؤتون الزكاة في حال ركوعهم في الصلاة
حرصا على الاحسان ومسارة اليه وانها
نزات في علي رضي الله تعالى عنه حين سأله
سائل وهو راكع في صلاته فطرح له خاتمه
واستدل بها الشيعة على امامته زاعمين ان
المراد بالولي المتولي للامور والمستحق
للتصرف فيها والظاهر ما ذكرناه مع أن
حمل الجمع على الواحد أيضا خلاف الظاهر
وان صح أنه نزل فيه فله يبحى بلفظ الجمع
لترغيب الناس في مثل فعله فيستدرجوا
فيه وعلى هذا يكون دليل على أن
الفعل القابل في الصلاة لا يطلها وان
صدقة التطوع تسمى زكاة (ومن
يقول الله ورسوله والذين آمنوا) ومن
يخذهم أولياء (فان حزب الله هم الغالبون)
أي فانهم هم الغالبون ولكن وضع الظاهر
موضع المضمرة تنبيها على البرهان عليه
فكانه قيل ومن يتول هؤلاء فهم حزب الله
وحزب الله هم الغالبون وتنويه ابداً كرم
وتعظيم الشأن ونشر بفاهمهم هذا الاسم
وتعريضهم الى غير هؤلاء بأنه حزب
الشیطان وأصل الحزب القوم يجمعون لامر
حزبهم (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين
اتخذوا دينكم هزوا ولعابا من الذين أتوا
الكتاب من قبلكم والكفار أولياء) نزات
في رفاة بن زيد وسويد بن الحرث أظهر
الاسلام ثم نافعا وكان رجال من المسلمين
يؤادونهم وقد رتب النهي عن مواليتهم
على اتخاذهم دينهم هزوا ولعابا الى
العله وتنبيهها على أن من هذا شأنه بعيد عن
الموالاته جدير بالمعاداة والبغضاء وفصل
المستهزين بأهل الكتاب والكفار على قراءة
من جزه وهم أبو عمرو والكسائي وبمعقوب
والكفار وان أعم أهل الكتاب بطلق على
المشركين خاصة لما عاف كفرهم ومن نصبه
عطفه على الذين اتخذوا

على أن النبي عن موالاة من ليس على الحق
 وأساسوا من كان ذا دين تبع فيه الهوى
 وحرفه عن الصواب كاهل الكتاب ومن لم يكن
 كالمشركين (واتقوا الله) بترك المناهي (ان
 كنتم مؤمنين) لأن الإيمان حق يقتضى ذلك
 وقيل ان كنتم مؤمنين بوعده ووعيدته (واذا
 ناديتكم الى الصلوة اتخذوها هزا ولعبا)
 أى اتخذوا الصلاة او المناداة وفيه دليل على
 أن الاذان مشروع للصلاة روى أن نصرانيا
 بالمدينة كان اذا سمع المؤذن يقول أشهد
 أن محمدا رسول الله قال أحرق الله الكاذب
 فدخل خادمه ذات ليلة يئارا وأهله نيام
 فتطير شررها في البيت فأحرقه وأهله ذلك
 بانهم قوم لا يعقلون) فان السفه يؤدى الى
 الجهل بالحق والهزيمة والعقل يمنع منه (قل
 يا أهل الكتاب هل تنعمون منا) هل تنكرون
 منا وتعيبون يقال نعم منه كذا اذا أنكره
 وانتقم اذا كافأ وقرئ تنعمون بفتح القاف
 وهى لغة (الأن آمننا بالله وما أنزل اليه وما
 أنزل من قبل) الايمان بالكتب المنزل كلها
 (وان أكثركم فاسقون) عطف على أن آمننا
 وكان المستثنى لازم الامرين وهو المخالفة
 أى ما تنكرون منا الا محالفتكم حيث دخلنا
 الايمان وأنتم خارجون منه أو كان الاصل
 واعتقاد أن أكثركم فاسقون فحذف المضاف
 أو على ما أى وما تنعمون منا الا الايمان
 بالله وبما أنزل وبأن أكثركم فاسقون أو
 على علة محذوفة والتقدير هل تنعمون منا
 الا أن آمننا قلنا انصافكم وفسقتكم أو نصب
 باصهار فعل يدل عليه هل تنعمون أى ولا
 تنعمون أن أكثركم فاسقون أو رفع على
 الابتداء والخبر محذوف أى وفسقتكم ثابت
 معلوم عنكم ولكن حب الرئاسة والمال
 يمنعكم عن الانصاف والآية خطاب ليهود
 سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 يؤمن به فقال أو من بالله وما أنزل اليه
 قوله وتحنن له مسلمون فقالوا حين سمعوا ذكر
 عيسى لا نعلم ديننا شرا من دينكم

موالاتهم ابتداء وهذا معنى قوله على أن النبي الخ وقوله بترك المناهي خصه لوقوعه بعد النهي عن
 اجتيازهم أوليا فالمناسب تخصيص الايمان بالوعيد ومن عمه نظر الى أنه تذييل ومنه يورد بطريق
 العموم فافهم (قوله وفيه دليل على أن الاذان مشروع للصلاة) في الكشف فيه دليل على ثبوت
 الاذان بنص الكتاب لانه لما دل على أن اتخذا المناداة هزا من مكرات الشرع دل على أن
 المناداة من حقوقه المشروعة وان كان ابتداء مشروع بعينه بالسنة كما في قصة عبد الله بن زيد الانصاري
 وما رأى في منامه وهذا لا ينافي كون مشروع بعينه الاذان أول ما قدموا المدينة والمائدة متأخر
 نزولها ولما كان ثبوته معروفا جعله المصنف رحمه الله تعالى دليلا على مشروع بعينه لا على ثبوته فلذا عدل
 عما في الكشف وان كان لا يمتنع اجتماع الأدلة الشرعية على حكم واحد لانها أمارات لا مؤثرات
 وموجبات وقوله فدخل خادمه في شروح الكشف انه جارية فان الخادم يطلق على الذكروا لا على وتترك
 قول الكشف بالانمام ونحوه من الاستشارة لانه رد لما ورد من ذكر الانمام ونحوه لانه انما ثبت بوحى
 وافق ما ذكر كما بينه شرح الحديث وسمى الاذان مناداة لقوله حتى على الصلاة حتى على الفلاح (قوله
 فان السفه يؤدى الى الجهل) المراد بالسفه خفة العقل وعدمه وفسر تنعمون بتسكرون وتعيبون اذ
 النعمة معناها الانكار باللسان أو بالعقوبة كما قاله الراغب لانه لا يعاقب الا على المنكر فيكون على حد
 قوله * ونستم بالافعال لا بالتكلم * فلذا احسن انتقم منه مطاوعة بمعنى عاقبه وجزاء والافكيب يخالف
 المطاوع أصله فافهم ونقم ورد كعلم يعلم وورد بكسر القاف في الماضي والمضارع وهى الفصحى ولذا قال
 المصنف رحمه الله تعالى وهى لغة أى قليلة وهى قراءة الحسن ونقم يعدى بن وعلى وقال أبو حيان
 أصله أن يعدى يعلى ثم اقتعل النبي منه يعدى بن لتضمنه معنى الاصابة بالسكر وهما فاعل بمعنى اقتعل
 وجعل ما أنزل اليه وما أنزل من قبل أى قبلنا عبارة عن جميع الكتب السماوية وهو ظاهر (قوله
 عطف على أن آمننا الخ) ولما كان على هذا تقديره هل تنكرون الايمان أو فسق أكثركم وهم لا يعترفون
 بأن أكثرهم فاسقون حتى ينكروه فلذا أولوه بأنه مستعمل في لازمه وهو محالفتهم فكانه قيل هل تنكرون
 منا الا ناعلى حال تخالف حالكم حيث دخلنا في الاسلام وخرجتم منه بالفسق بمعنى الخروج عن الايمان
 أو أنه على تقدير مضاف أى اعتقاد أنكم فاسقون وهو ظاهر وانما قال أكثركم لان منهم من أسلم كعبد
 الله بن سلام وأضرابه رضى الله عنهم وقوله أى وما تنعمون منا كذا وقع في نسخ هذا الكتاب والكشف
 والاوجه ترك الواو وكذا وقع في نسخة وكانه إشارة الى أنهم نفعوا عليه أمور أخر كما يفيد ما قبله من
 انكارهم الاذان وغيره من أمور الدين فتأمل وعلى هذا الوجه هو معطوف على المؤمن به بلا حذو معنى
 الاعتقاد أيضا فهو في المعنى كالوجه الذى قبله والمراد بفسقهم كفرهم كما هو وكما يلزمنا الاعتقاد حقيقة
 ما نحن عليه يلزمنا اعتقاد بطلان ما يخالفه والايمان بأنه باطل والوجه الرابع أنه مجرور بلام محذوفة
 ومعطوف على علة أخرى محذوفة ومحله اما جراً ونصب أو هو منصوب بفعل مقدر متنى أو هو مبتدأ
 خبره محذوف والجمله حال أى وفسقتكم ثابت معلوم كذا قال في الكشف فقد ران الخبر مؤخرًا وقيل انه
 لا بد من تقديره مقدما لان أن الفتوحة لا يقع ما بعدها مبتدأ الا اذا تقدم الخبر ورد بأن كثيرا من التماسه
 خالف في هذا الشرط وأنه يغتنر في الامور التقديرية ما لا يغتنر في غيرها وفي هذه الآية على احتمال
 الرفع والنصب والجرح وجه كثيرة بلغت أحد عشر ترك المصنف رحمه الله تعالى منها وجوها كان لم يرض
 بها لما أورد وعليها ككون الواو بمعنى مع لما قال النحر يرانه لا يتم على ظاهر كلام النحاة من أنه لا بد
 في المفعول معه من المصاحبة في معمولة الفعل وجئت بحدود المحذورة وهو أنهم نفعوا كونه أكثرهم
 فاسقين وان قيل انه على مذهب الاخفش الذى لا يشترط ذلك وقيل عليه ما قبل وقيل ان آمننا بتقدير
 اللام وهذا معطوف عليه أى ما تنعمون علينا شيئا الا لايماننا وأن أكثركم فاسقون (قوله والآية
 خطاب ليهود الخ) أى لقوم من اليهود سألوه عما آمن به فقال لهم آمننا بالله وما أنزل اليه وما أنزل الى

إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوفى موسى وعيسى الآية وهذا رواه ابن جرير والطبراني عن ابن عباس رضي الله عنهما (قوله أي من ذلك المنقوم الخ) اختلاف المفسرين في مخاطب بأنيحكم فذهب الأكثر إلى أنه أهل الكتاب المتقدم ذكرهم وقيل الكفار مطلقا وقيل المؤمنون وكذا اختلفوا في معنى اسم الإشارة فقيل إشارة إلى الأكثر الفاسقين ووجد اسم الإشارة ما لانه يشار به إلى الواحد وغيره وإس كالمصير وأولاً وبه بالمد كور ونحوه وفي الكلام مقدور أي بشر من حال هؤلاء وجهه الرخصى إشارة إلى المنقوم ولا بد من حذف مضاف قبله أو قبل من تقديره دين من لعنه وقيل انه إشارة إلى الأشخاص المتقدمين الذين هم أهل الكتاب يعني أن السلف شر من الخلف وعليه فلا يحتاج إلى تقدير المنقوم إنما هو إيمانهم المذكور ولا احتياج إلى حذف المضاف ظاهر على كون من لعنه الله خبراً عن ضمير ذلك وأما على كونه بدلاً فلا يخرج من بدل الغلط لأن مثل أعجبني الحسن زيد بدل غلط قطعاً إذ لا اشتغال قبل ذكر الرخصى أن المعنى عقوبتهم شر من عقوبة المسلمين بزعمهم وقد غفل عنه المصنف رحمه الله تعالى فاهله ولو جعل منوبة مفعولاً لا يثبتكم أي أنبئكم لطلب المنوبة عند الله بهذا الانبأ لاقتضاء حكم خلاص عن التكلف وهذا وجه لكنه خلاف الظاهر وأما الأول فليس المصنف رحمه الله تعالى غافلاً عنه كما زعم بل لما أول شر الثاني اكتفى به عن تأويل الأول لجريانه فيه (قوله جزاءنا عند الله) قال الراغب الثواب ما يرجع إلى الإنسان من جزاء أعماله سمي به بصور أن ما عمله يرجع إليه كقوله ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ولم يقل يرجزاه والثواب يقال في الخير والشر لكن الأكثر المتعارف في الخير وكذا المنوبة وهي مصدر ميمي بمعنى عناه وعلى اختصاصها بالخير استعملت هنا في العقوبة على طريقة * تحية بينهم ضرب وجميع * في التكم وإن كان ما في الآية استعارة لطى ذكر المشبه وما في البيت تشبيهاً انتزع وجهه من التضاد على طريقة التكم لذكر الطرفين بطريق حمل أحدهما على الآخر أكن على عكس قولك مز يد اسد والعبية مشبه به والضرب مشبه كذا قبل وقد أسلفنا في سورة البقرة التحقين في هذا وأنه ليس من التشبيه والاستعارة في شيء كما صرح به الشيخ في دلائل الإعجاز فإن أردت تحقيقة فراجع فانه مما تفرد به كتابنا هذا (قوله بدل من شر على حذف مضاف) فيقدراً أهل قبل ذلك أو دين قبل من كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله أي بشر الخ وقد قدم وجه الاحتياج إلى التقدير على البدلية ولم ينبه عليه المصنف في الثاني حواله على الأول لظهوره (قوله وهم اليهود الخ) أي من لعنه الله اليهود وكذا المسلمون منهم والمسيحون وخنازير من النصارى وقيل المسخن وقعا في اليهود ومشايخ قيل مع شيخ على خلاف القياس والتحقيق انه جمع مشيخة وهي جمع شيخ كسيفه للسيف ومعبدة للعبادة وأسدة للأسود (قوله عطف على صلة من الخ) في هذه الآية أربع وعشرون قراءة ثنتان من السبعة وما عداها شاذة فقرأ جمهورهم غير حمزة عبد فعل ماضٍ معلوم وفيه ضمير يعود لمن وقرأ حمزة عبد الطاغوت بفتح العين وضم الباء وفتح الدال وخفض الطاغوت على أن عبداً واحداً مراد به الجنس وليس بجمع لانه لم يسمع مثله في انية الجمع بل هو صيغة مبالغة ولذا قال الرخصى معناه الغلو في العبودية وأنشد لطرفة شاهداً عليه

أبي لبني أن أمكمو * أمة وإن أباكم عبد

أراد عبداً وقد ذكر مثله الزجاج وابن الأثيرى قال ضمت الباء للمبالغة كقولهم للقطن والحذر فطن وحذر بضم العين فلا عبادة بمن طعن على هذه القراءة ونسب قارئها إلى الوهم كالفراء وأبي عبيدة وأما الشاذة فقرأه أبي رضي الله عنه عبد واما معالوما بضم الجيم لعنى من وقرأ الحسن عباد جمع عبد وعبد بالافراد بجر الطاغوت ونسبه ما على أن أصله عبد بفتح الباء فكأن أو عبداً بالتثنية فحذف كقوله ولاذ كراهه الاقلاد * ونسبه عطف على الفردة وقرأ الأعشى والنخعي عبد مجهولاً مع رفع الطاغوت وقرأ عبد الله كذلك لأنه أنث فقرأ عبدت والطاغوت يذكرون وبؤن كما هو معطوف

(قل هل أنبئكم بشر من ذلك) أي من ذلك المنقوم (منوبة عند الله) جزاءنا عند الله سبحانه وتعالى والمنوبة مختصة بالخير كالعقوبة بالشر فوضعت ههنا موضعها على طريقة قوله * تحية بينهم ضرب وجميع * ونسبها على التبيين بشر (من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير) بدل من شر على حذف مضاف أي بشر من أهل ذلك من لعنه الله أو بشر من ذلك دين من لعنه الله أو خبر محذوف أي هو من لعنه الله وهم اليهود أو بعد هم الله من رجته وسخط عليهم بكفرهم وانهم ما كرههم في المعاصي بعد وضوح الآيات ومسح بعضهم قردة وهم أصحاب السبت وبعضهم خنازير وهم كفار أهل مائدة عيسى عليه الصلاة والسلام وقيل كلا المسخين في أصحاب السبت مسخت شبانهم قردة ومشايخهم خنازير (وعبد الطاغوت) عطف على صلة من وكذا عبد الطاغوت على البناء للمفعول ورفع الطاغوت

وعبد يعني صار معبودا فيه يكون
الراجع محذوفا أي فيهم أو بينهم ومن قرأ
وعابد الطاغوت أو عبد على أنه نعت كقطعان
ويقطع أو عبدة أو عبد الطاغوت على أنه
جمع كخدم أو أن أصله عبدة فحذف التاء
للاضافة عطفه على القرءة ومن قرأ وعبد
الطاغوت بالجزم عطفه على من والمراد من
الطاغوت العجل وقيل الكهنة وكل من
أطاعوه في معصية الله تعالى (أو اتك) أي
أي الملعونون (شر مكابا) جعل مكانهم شرا
ليكون أبلغ في الدلالة على شرارتهم وقيل
مكانا منصرا (وأضل عن سواء السبيل)
قصده الطريق المتوسط بين غلو التصاري
وقدح اليهود والمراد من صبغى التفضيل
الزيادة مطلقا لا بالاضافة إلى المؤمنين في
الشرارة والضلالة (واذا جاءكم قالوا آمنا)
نزلت في يهود نافقوا رسول الله صلى الله
عليه وسلم وفي عامة المنافقين (وقد دخلوا
بالكفر وهم قد خرجوا به) أي يخرجون من
عندك كما دخلوا لا يؤثرون فيهم ما سمعوا منك
والجملتان حالان من فاعل قالوا وبالكفر
وبه حالان من فاعل دخلوا وخرجوا

(٣) قوله وقوله والباقون بفتحها ليس في نسخ
القاضي ولا الكشاف التي بأيدينا اهـ

معجمه

على صلة من والعائد محذوف أي فيهم أو بينهم وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه عبد بفتح العين وضم
الباء وفتح الدال ورفع الطاغوت كشر ف كان العبادة صارت سجيبة له أو أنه يعني صار معبودا كما مر
أي صار أميرا وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما عبد بضم العين والباء وفتح الدال وجر الطاغوت نعت
الاختصاص أنه جمع عبيد جمع عبد فهو جمع الجمع أو جمع عابد كشارف وشرف أو جمع عبد كسقف
وسقف أو جمع عباد ككتاب وكتب فهو جمع الجمع أيضا وقرأ الأعمش عبد بضم العين وتشديد الباء
المفتوحة وفتح الدال وجر الطاغوت جمع عابد وعبد كطعم وزفر منصوبا مضافا لالطاغوت مقردا للباغاة
وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه أيضا عبد بضم العين وفتح الباء المشددة وفتح الدال ونصب الطاغوت
على حذف لا إذا كر الله وقرأ بريدة وعابد الشيطان بنصب عابد وجر الشيطان بدل الطاغوت وقيل أنه تفسير
وقرئ عباد كجهال وعباد كرجال جمع عابد أو عبد وفيه إضافة العباد لغير الله وقد منعها بعضهم والاصح
أنه أغلب وقرئ عابد بالرفع على أنه خبر مبتدأ مقدر وجر الطاغوت وقرئ عابد بالجمع والاضافة
وقرئ عابد منصوبا وقرئ عبد الطاغوت بفتحات مضافا على أن أصله عبدة ككثرة فحذفت تاء للاضافة
كقوله هـ وأخلفوا عدلا الذي وعدوا أي عدته كقيام الصلاة أو هو جمع أو اسم جمع كخادم
وخادم بلا حذف ويشهد له قراءة عبدة الطاغوت وقرئ عابد ككاتب وعبيد جمع أو اسم جمع وعابد
جمع بالياء وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه أيضا ومن عبد وافته أربع وعشرون وقول المصنف
رحمه الله ومن قرأ الخ أي مفردا منصوبا على وزن فاعل أو فعل كخذا ورجعنا منصوبا والكل مضافة وقد
سمعت أن منهم من نصب بعدها ومرتجعا فهو معطوف على القرءة مفعول جعل أو على من لانهم
جوزوا فيها النصب بفعل مقدر أو بالبدلية من محل بشر وقوله وعبد صار معبودا أي بفتح العين وضم
الباء فعل ماض ككرم ورفع الطاغوت وتقدم توجيهه (قوله ومن قرأ وعبد الطاغوت بالجر) أي على
أنه مفرد أو جمع فهو معطوف على من الجبرورة محلا على البدلية من شروجه عطفا على البدل لا على
شر لانه المقصود بالنسبة وقد مر تفسير الطاغوت بالشیطان وأنه قرئ به وقرأ حمزة بالنصب
ومرتجعا (٣) وقوله والباقون بفتحها أي الباء على أنه ماض مبني لفاعل كجاء وقوله وكل من
أطاعوه الخ فالعبادة مجاز عن الطاعة (قوله جعل مكانهم شرا) أي أسند الشرارة إلى المكان
وجعل شرا لأن التمييز في المعنى فاعل واثبات الشرارة لمكان الذي كناية عن إثباتها له كقولهم سلام على
المجلس العالي والمجدين بريد كان شرهم أنزى مكانهم وأعظم حتى صار منجسما ويجوز أن يكون
الاسناد مجازيا كجري النهر (قوله وقيل مكانا منصوبا) بصيغة المفعول كسائر أسماء الامكنة وهو
ما ينصرفون اليه ليصيروا فيه فالكون بمعنى الصيرورة من المزيد يعني ليس المراد التسمية بل المكان محل
الكون والقرار الذي يقول أمرهم إلى التمكن فيه كقوله شر منقلب وهو مصيرهم يعني جهنم وبئس المصير
والشرارة بفتح الشين مصدر كالقباحة لفظا ومعنى (قوله قصد الطريق الخ) قصد بفتح فسكون مجرور
عطف بيان لسواء السبيل وأصل معناه الوسط المستوي وهو معنى القصد لانه يستعمل في الاعتدال
بين الإفراط والتعريط يعني أنهم أضل عن طريق الحق المعتدل لأن أهل الباطل بين مفرط كالنصارى
إذا دعوا الألوهية لنبيهم صلى الله عليه وسلم ومفرط كاليهود إذا طعنوا في غير دينهم والمراد به دين الاسلام
والحنيفية (قوله والمراد من صبغى التفضيل) أي شروا أضل يعني أن التفضيل مقصوده الزيادة في
نفسه من غير نظر إلى مشاركة غيرهم فيه وفيه وجوه فقيل انه على زعمهم وقيل انه بالنسبة إلى غيرهم من
الكفار وقال النحاس ان مكانهم في الآخرة شر من مكان المؤمنين في الدنيا لما لحقهم فيه من مكاره
الدهر وسماع الأذى والهضم من جانيهم واستحسنه بعضهم ورجعوا على غيره من الوجوه (قوله أي
يخرجون من عندك كما دخلوا الخ) التسوية بين دخولهم وخروجهم لعدم اتصافهم بحضورهم عنده
صلى الله عليه وسلم وجعل الجملتين حاليتين لانه يجوز تعدد هاجله من غير عطف ومن منعه يقول ان الواو
عاطفة والمعطوف على الحال حال أيضا وبإبطال الكفر وبإزالة الملازمة والجار والمجرور حالان ودخول

قد اتقرب الماضي من الحال حال التحير دخلت قد لتقرب الماضي الى الحال فتكسر سورة استبعاد ما بين الماضي والحال في الجملة والافتقار الى حال التكلم وهذا إشارة الى ما قبل ان الماضي انما يدل على الانتفاء قبل زمان التكلم والحال مبنية لهية صاحبها فيسقط ما قبلها في حال وقوعه سواء كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا فهذا غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال وأجيب بأن الفعل اذا وقع قيد النفي يعتبر مضيه وغيره بالنظر الى المقيد فاذا قيل جاءني زيد ركب يفهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا بد من قد حتى تقربه الى زمان المجيء فيقارن له زيادة تفصيل في حواشي المطول والرضي فارجع اليه وذكرنا الهاتكة أخرى هنا وهي انما تفيد أن المخاطب كان متوقفا لمضمر الخبر وفي الكشف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم متوقفا لاظهار الله ما كقوله فدخل حرف التوقع وأورد عليه أن حرف التوقع انما يدخل على الدخول والخروج بالكسر لا على اظهاره فاقولهم وأجيب بأن الاخبار بذلك اظهار له والمناقشة باقية لانها التوقع الخبرية لا التوقع الاخبار وقيل لاشك ان التوقع ينبغي أن لا يكون حاصلًا وكونهم منافقين كان معلوما صلى الله عليه وسلم فيجب المصير الى الجواز والقول باظهاره ما كقوله ولم يقل وقد خرج جوابه لا فائدة تأكيده الكفر حال الخروج لانه خلاف الظاهر اذا كان الظاهر بعد رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ومعاك كلامه أن يرجعوا عما هم عليه وأيضًا انهم اذا معوا قول النبي صلى الله عليه وسلم وأنهم زاد كفرهم وقوله والله أعلم إشارة الى أن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك علماء أيضا لكنه ليس كعلم الله المطلق على السرأثر وقيل فينبذ كان المناسب أن يقول المصنف رحمه الله وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يعلمه فتأمل وقيل قوله ولذلك أي اظنه صلى الله عليه وسلم قال والله أعلم لقضيه علم النبي صلى الله عليه وسلم أيضا لكن لا كعلمه تعالى لان علمه ظني (قوله أي الحرام وقيل الكذب لقوله عن قولهم الانم) فانه يدل على أنه متعلق بقولهم فلا يكون مطلق الانم ولا قرينة على خصوصية كلفة الشر كقوله عن قولهم الانم) فانه يدل على أنه متعلق بقولهم فلا يكون مطلق عن صميم قلب أما اذا كان اخبارا فظاهر وان كان انشاء فلتضمنه الخبر يحصل صفة الايمان لهم وهذا هو الذي ارتضاه الزمخشري والمصنف رحمه الله لما رأى تخصيصه هنا لا داعي اليه وأن التخصيص فيما ساق لا يقتضيه بل ربما يقتضى خلافه لأن الاصل عدم التكرار لم يرض ما جنحوا اليه وان كان لا تكرار فيه لانه هنا بالنسبة الى من فعلوه وهناك بالنسبة الى من لم ينف عنه نبي عليهم أولا انتصافهم بسوء الاعتقاد ثم عقبه بسوء الاعمال وقال يسارعون في الانم فعداءه نبي وهو متعدي بالي إشارة الى تمكنهم فيه تمكن المظروف في ظرفه وحاطته بأعمالهم (قوله لبئس شيئا فعلوه) إشارة الى أن ما نكرة موصوفة وقعت تمييزا للضمير المستتر في لبئس الفاعل والمخصوص محذوف أي لبئس شيئا فعلوه هذه الامور وجوز جعلها موصولة فاعل لبئس (قوله تخفيض العلماء) بضادين مجتئين أي حث وطلب وجعل الربانيين علماء وفيها مرتزها المناسبة المقام والزهاد في الاكبر علماء والنهي انما يكون منهم وكون لولا وأخواتها مع المضارع للتخصيص ومع الماضي للتوبيخ مما قرره ابن الجايب وغيره (قوله أبلغ من قوله لبئس ما كانوا يعملون الخ) أي لم تقتر في اللغة والاستعمال أن الفعل ما صدر عن الحيوان مطلقا فان كان عن قصد سمي عملا ثم ان حصل بمزاولة وتكرار حتى وضع وصار ملكة سمي صنيعا وصنعة وصناعة فلذا كان الصنيع أبلغ لاقتضائه الرسوخ ولذا يقال للمذاق صانع وللتوب الجبدا للنسج صنيع كما قاله الراغب والتدرب الاعتياد والتعزى التوخي وقصد الاخرى والابق والتروى التفرغ والتأمل من الروية ووقع في نصرة تردد يعني العود اليه مرة بعد أخرى وفي أخرى ترد وهي متقاربة معنى والحسبة بكسر الحاء اسم بمعنى الاحتساب وهو معروف وانما كان ترك النهي أقبح من الارتكاب لأن المرتكب له في المعصية لذرة وقضاء وطير بخلاف المقتل ولذا ورد أن جرم الديوث أعظم من الزانيين فان قلت يلزم على هذا ان ترك النهي عن الزنا والقتل أشد انما منها وهو بعيد كما قيل قلت قيد

وقد وان دخلت لتقرب الماضي من الحال ليصح أن يقع حالا فادان أيضا ما فيها من التوقع أن اشارة التناقض كانت لا تحته عليهم وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يظنه ولذلك قال (واقره أعلم بما كانوا يتكلمون) أي من الكفر وفيه وعيد لهم (وترى كثيرا منهم) أي من اليهود أو من المنافقين (يسارعون في الانم) أي الحرام وقيل الكذب لقوله عن قولهم الانم) (والعدوان) الظلم أو مجاوزة الحد في المعاصي وقيل الانم ما يقتضيه من العدوان ما يتعدى الى غيرهم (وأكلهم السحت) أي الحرام خسه بالذكر (المبالغة لبئس ما كانوا يعملون) لبئس شيئا عملوه (ولولا ينهم الربانيون والاخبار عن قولهم الانم وأكلهم السحت) تخفيض العلماء على النهي عن ذلك فان لولا اذا دخل على الماضي أفاد التوبيخ واذا دخل على المستقبل أفاد التخصيص (لبئس ما كانوا يعملون) أبلغ من قوله لبئس ما كانوا يعملون يصنعون) أبلغ من قوله لبئس ما كانوا يعملون من حيث أن الصنيع عمل الانسان بعد تدرب فيه وترؤف تعزى اجادة ولذلك ذم به خواصهم ولأن ترك الحسبة أقبح من موافقة المعصية لأن النفس تلهيها وتغلب اليها ولا كذلك ترك الانكار عليها فكان جديرا بأبلغ الذم

الاشدية يختلف بالاعتبار فكونه أشد باعتبار ارتكاب ما لا فائدة له فيه لا ينافي كون المباشرة أكثر
 اعماله فتأمل (قوله أي هو) سلك الخ) أي يجبل يضيق الرزق وغل اليد وبسطها مجاز عن البخل
 والجود يعني فحين لا تصح منه الحقيقة أصلاً كما هنا بخلاف يزد يد مغلوله أو ببسطة فانه كناية عن ذلك
 وقدم الكلام فيه وأنه قد لا تراعى هذه التفرقة كما جعل الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك
 وفي قوله ولذلك يستعمل الخ يقتضى أنه حيث يتصور منه ذلك مجاز مع أنه كناية فيعمل على ما إذا
 كان نعمة قرينة مافعة (قوله جاد الخ بسط اليدين بوابل * شكرت نداه تلاعه ووهاده)

جاد من الجود يشال جاد المطر فهو جاد والجود كما حب وصحب والوهاد بكسر الواو جمع وهداه وهي
 ما اطمان وانخفض من الارض والتلعة ما ارتفع منها وقال أبو عمر والتلعة مجازى ما ارتفع من الارض
 الى بطون الاودية والندى العطاء ولو قرئ يديه تنمية يذللح وبسط بضمين جمع بسط والمراد بها
 السحاب والوابل المطر الكثير (قوله وتطيره من المجازات المركبة شابت لمة الليل) الشيب معروف واللمة
 بالكسر ذؤابة مخصوصة قيل فيه نظراً لانه من مجاز المفردات فالشيب مجاز عن وضع الصبح واللمة عن
 سواده أي ايضاً ما كان أسود منه وليس هذا بمتعين لجواز أن يشبه طرق الصبح على الليل بعروض الشيب
 في الشعر الاسود (قوله وقبل معناه أنه فقير الخ) أي به هذه الآية لأن قبض اليد يقتضى إمكان بسطها
 لا عدم قدرته عليه والاقبل شلت يده والاول يقتضى البلاغة وحسن الاستعارة لانه جوزه
 مما بعده من غير غريضة فانظر الفرق بينهما (قوله دعاه عليهم بالبخل والتكدي الخ) ويجوز أن يكون خبراً
 والتكدي بفتحين هنا العسرة وله الخير من تكدي الركبة اذا قل ماؤها والمطابقة على تقدير الدعاء بالبخل
 أو الفقرة ظاهرة لتسبب ذلك اليه تعالى بخلاف الدعاء بفعل الايدي فان المناسبة من حيث اللفظ فقط
 فيكون مجعدياً قال الزمخشري ويجوز أن يكون دعاه عليهم بفعل الايدي حقيقة يغفلون في الدنيا أسارى
 وفي الآخرة معذبين باغلال جهنم والطباق من حيث اللفظ وملاحظة أصل الجاز كما تقول سبني سب
 الله دابر أي قطعه لأن السب أصله القطع قيل يعني تعبير المطابقة في قوله تعالى يد الله مغلوله مع غلت
 أيهم في ارادة الحقة في الثاني مع ملاحظة أصل الجاز وهو غل اليد لا البخل الذي هو المراد منه
 لاستوائهما في التلطف كما أن سب الله من حيث اللفظ مطابق لقوله سبني الخ لأن المراد من سب الله قطع
 الدابر أي استأصله بقطع آخره وهذه مشابة لطيفة بخلاف قوله

قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبعه * قلت اطلبوا الى جبة وقيصا

ولادعي الى اعتبار المشاكلة هنا وانما هو تخمين ولذا تركها النحرير وهو الظاهر وقوله مسجين الظاهر
 أنه بقصد الخاء من صبه اذا جره اذ لم يرد أم صبه والمعروف فيه الثلاثي قال تعالى يصحبون في الحميم
 وهو معطوف على أسارى وهو حال (قوله نفي اليد مباغاة في الرد الخ) لانهم لما قالوا يده مغلوله رد
 عليهم بأن يديه ببسوطتان بالجود والكريم اذا أعطى يديه كان أكثر وألبدان عبارة عن نعم الدنيا
 ونعم الآخرة أو عما ينعم به اكراماً وما ينعم به استدراجاً (قوله نأ كيد لذلك) أي لقوله يده ببسوطتان
 الدال على نهاية الكرم والجود ووجه التأكيدهم الاحوال المستفاد من كيف ووجه الدلالة على
 الاختيار المشبهة وأنه على مقتضى الحكمة التعليق بمشبهة الحكيم الذي لا يشاء الا ما هو حكمه ومصلحة
 وقوله في ذات يذات محجة أي في يد أو المراد به في اليد (قوله ولا يجوز) هل حالاً من الهاء الخ) تبع
 في هذا باب البقاء وجهه الله وقدره بأن المنوع محيى الحال من المضاف اليه اذ لم يكن المضاف جزءاً أو كثره
 أو عاملاً وهذا المضاف جزء من المضاف اليه فليس بمنع والفصل بالخبرين الحال وصاحبها ليس بمنع
 أبداً كما في قوله تعالى وهذا يعني شيئاً اذا قبل انه حال من اسم الاشارة والعامل فيه التنبية وقوله اذا
 لا ضمير يعود من جله يتفق ككف يشاء الى ذى الحال وهو البدان قيل انه لا مانع من تقديره أي
 يتفق بما انهم هو خلاف الاصل والظاهر وهو يقتضى المرجوحية لا الامتناع والجمله على هذا مسماة أنفة

(وقالت اليهود يد الله مغلوله) أي هو معك
 يقترب الرزق وغل اليد وبسطها مجاز عن البخل
 والجود ولا قصد فيه الى اثبات يد وغل وبسط
 ولذلك يستعمل حيث لا يتصور ذلك كقوله
 جاد الخ بسط اليدين بوابل
 شكرت نداه تلاعه ووهاده

وتطيره من المجازات المركبة شابت لمة الليل
 وقبل معناه أنه فقير الخ قوله تعالى لقد سمع الله
 قول الذين قالوا ان الله فقير ونحن أغنياء
 (غلت أي يدهم ولعنوا بما قالوا) دعاه عليهم
 بالبخل والتكدي أو بالفقر والمكينة أو بفعل
 الايدي حقيقة يغفلون أسارى في الدنيا
 ومسجين الى النار في الآخرة قوله
 المطابقة من حيث اللفظ وملاحظة الاصل
 كقوله سبني سب الله دابر (بل يده
 ببسوطتان) نفي اليد مباغاة في الرد
 ونفي البخل عنه تعالى وانما غاية الجود
 فان غاية ما يسهله الدخى من ماله أن يعطيه
 يديه وتنبها على من الدنيا والآخرة
 وعلى ما يعطى للاستدراج وما يعطى للآكرام
 (يتفق كيف يشاء) نأ كيد لذلك أي هو مختار
 في انفاقه بوسع ناره ويضيق أخرى على حسب
 مشيئته ومقتضى حكمته لا على تعاقب سعة
 وضيق في ذات يد ولا يجوز جعله حالاً من
 الهاء لفصل بينهما بالخبر ولا نأ مضاف اليها
 ولا من اليدين اذ لا ضمير لها فيه

ولامن طغيهم ما لذلك والاية تركت في فخصاص بن عازورافاته قال ذلك لما كف الله عن اليهود ما بسط عليهم من السعة بشؤم تكذيبهم محمد صلى الله عليه وسلم وأشرك فيه الا تحرون لانهم رضوا بقوله (وايزيدن كتبنا منهم ما أنزل اليك من ربك طغيانا وكفرا) أي هم طاغون كافرون ويزدادون طغيانا وكفرا بما يسهون من القرآن كما يزداد المريض مرضا من تناول الغذاء الصالح للاصحاء (والقينا بينهم العداوة والبغضاء الى يوم القيمة) فلا تتوافق قلوبهم ولا تتطابق أفعالهم (كلما) وقد وانا للحرب أطفاها الله) كلما أرادوا وحرب الرسول صلى الله عليه وسلم وانه شر عليه ردهم الله سبحانه وتعالى بأن أوقع بينهم منازعة كف بها عنه شرهم أو كلما أرادوا وحرب أحد غلبوا فاقنهم لما خالفوا حكم التوراة (٢٦٣) سلط الله عليهم بخصمهم ثم أفسدوا فسلط عليهم فطرس الرومي

ثم أفسدوا فسلط عليهم الجوس ثم أفسدوا فسلط عليهم المسلمين وللحرب صلوة أودوا أو صفة نارا (وبسعون في الارض فسادا) أي للفساد وهو اجتهادهم في الكيد ونارة الحروب والفتن وهتك المحارم (والله لا يحب المنافقين) فلا يجازيهم الا سرا (ولو أن أهل الكتاب آمنوا) بمحمد صلى الله عليه وسلم وبما جاء به (واقتوا) ما عهدنا من معاصيهم وشقوة (لكفرنا عنهم سيئاتهم) التي فعلوها ولم نؤاخذهم بها (ولا دخلناهم جنات النعيم) ولجعلناهم داخلين فيها وفيه تنبيه على عظم معاصيهم وكثرة ذنوبهم وأن الاسلام يجب ما قبله وان جل وأن الكتاب لا يدخل الجنة ما لم يسلم (ولو أنهم هم أقاموا التوراة والانجيل) باذاعة ما فيه من نعت محمد عليه الصلاة والسلام والقيام باحكامهما (وما أنزل اليهم من ربهم) يعني سائر الكتب المنزلة فانها من حيث انهم مكلفون بالاجمان بها كالمنزلة اليهم أو القرآن (لا) كما ومن فوقهم ومن تحت أرجلهم (لوسع عليهم أرضا) فممنوع عليهم بركات من السماء والارض أو يكثرون ثمر الاشجار وغل الزروع أو يزرعهم الحنن البانعة الثمار فيجتنبونها من رأس الشجر ويلتقطون ما تساقط على الارض بين ذلك أن ما كف عنهم بشؤم كفرهم ومعاصيهم لا قصور القبيض ولو أنهم آمنوا وأقاموا ما أمروا به لوسع عليهم وجعل لهم خير الدارين (منهم) أمة مقتصد (عادية) غير غالية ولا مقصرة وهم الذين آمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم وقيل مقتصد متوسطة في عداوته (وكثير منهم ساء ما يعملون) أي يساء ما يعملونه وفيه معنى التعجب أي ما أسوأ عملهم وهو المعاندون وتحريف الحق والاعراض عنه والافراط في العداوة (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك) (فما بلغت رسالته) فمأذبت شيئا منها لان

وجوز فيها الحالية والخبرية على التقدير السابق وقوله ولا من ضميرهما أي المستقر في مبد ووطنان (قوله في فخصاص بن عازورافاته) أخرجه ابن حبان وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما وقد تقدم ضبطه في آل عمران وقوله وأشرك فيه الا تحرون يعني أنه نسب القول الى اليهود جله والقائل واحد لانهم لما رضوا بقوله جعلوا قائلين كما يقال بنو فلان قتلوا قتيلا والقائل واحد منهم وقد تم تحقيقه (قوله أي هم طاغون الخ) لأن الزيادة تقتضي وجود المزيد عليه قبلها ومثل له بما ذكره لانه كان المتبادرا أن يكون لايمانهم وازدياده لافئده فلذا أوضحه بالمشال (قوله كلما أرادوا وحرب الرسول صلى الله عليه وسلم الخ) يعني أن ايقاد النار هنا كناية عن ارادة الحرب لانه كان عاديهم ذلك ونيران العرب مشهورة منها هذه وضمير عليه للرسول صلى الله عليه وسلم واطفاء النار على الاقل عبارة عن دفع شرهم وعلى الثاني غلبتهم والحرب عليه مطلقة وفطرس الرومي بضم الفاء وسكون الطاء المهمة وضم الراء المهمة والسين المهملة كذا ضبطه الخليل الى رحمة الله وفي نسخة فطرس وللحرب صلوة أودوا أي متعلقة به واللام للتعليل وقوله للفساد أي هو مفعول لاجله وقيل انه حال (قوله فلا يجازيهم الا سرا) يعني عدم المحبة كناية عنه كما أن محبته عبارة عن انعامه ونوابه كما مر وقوله ولم نؤاخذهم اشارة الى أنه ليس المراد به السر وقوله وجعلناهم اشارة الى معنى التعدي به بالمهزة وعظم معاصيهم يستفاد من منع دخول الجنة وكثرتهم من جمع السيات وقوله يجب ما قبله بالجمع أي يقطع ويرفعه بحيث لا يؤاخذ بشي قبله غير حقوق العباد وقوله وأن الكتاب الخ اشارة الى دفع ما يؤهمه قوله ان الله لا ينفق أن يشرك به الاية (قوله باذاعة ما فيه ما الخ) أصل الاقامة الثابت في المكان ثم استعير اقامة الشيء لتوفيقه حقه كما قاله الراغب وتوفيقه حق الكتاب السماوي اظهر ما فيه والعمل به فلذا فسر المصنف رحمه الله بما ذكرتم أشار الى أن انزال الكتاب الى قوم مجرد وصوله اليهم أو ايجاب الايمان وان لم يكن الوحي نازلا عليهم (قوله لوسع عليهم أرضا) يعني بأن يفيض الخ) المراد الانتفاع مطلقا وخص الاكل لكونه أعظمها ويستتبع سائرها كما في قوله يا كرون أموال البناءي وجعل من فوقهم ومن تحت أرجلهم كناية عن أمور السماء والارض أو الاشجار العالوية عليهم والزرع التي هي منخفضة أو الثمار على الاشجار والساقطة منها على الارض وجهه على الامطار والانهار التي تحصل بها أوقاتهم بعد من الأكل (قوله عادية غير غالية) معنى الاقتصاد الاعتدال وغالية من الغلظة والافراط وأما تفسير الاقتصاد بالتوسط في الاداة فغير مناسب لما بعده ولنا مرصده (قوله أي يساء ما يعملونه الخ) في ساء مذاهب للنهضة فقيل انها فعل تعجب كقصور زيد بالضم بمعنى ما أقصاه وقيل ان النهضة لم يرد واساء من الافعال التي استعملت للتعجب فقول المصنف والزحشرى ان فيه معنى التعجب أرادوا أنه مأخوذ من المقام بدليل تفسيرها يثبت فانها تكون من باب المدح والذم وتبينها محذوف أي ساء عملا الذي كانوا يعملون أو ما نكروا تميز وقوله أو الافراط في العداوة هو على التفسير الثاني للاقتصاد والتعجب لما فعلوه وقد عرفوا خلافه (قوله جميع ما أنزل اليك الخ) لما كان معنى قوله فان لم تفعل فان لم تبلغ ما أنزل وهو الرسالة صار ما له الى ان لم تبلغ فما بلغت وهو لا فائدة فيه لاتحاد الشرط والجزاء فلذا قيل المعنى فان لم تبلغ جميع ما أنزل اليك فانك لم تبلغ شيئا منه أصلا لان تقصيره في بعض ما أمر به يحبط باقيه كما أن من ترك ركنا من أركان الصلاة بطلت صلاته واستدل به على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن شيئا من الوحي أصلا خلا للشيعة اذا قالوا انزل بعضه تقية وقال بعضهم ان هذا فيما يتعلق بالدين ومصالح العباد وأمر باطلاعهم عليه وأما ما خص به صلى الله عليه وسلم من الاسرار فلا كما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعامين أما أحدهما

جميع ما أنزل اليك غير ما راقب أحد ولا خاف مكرها (وان لم تفعل) وان لم تبلغ جميعه كما أمرتكم (فما بلغت رسالته) فمأذبت شيئا منها لان

أو فكاً تلك ما بلغت شيأ منها كقولها فكاً تخافن الناس (٢٨٤) جميعاً من حيث أن تخافن البعض والكل سواء في الشناعة

واستجلاب العقاب وقرأ أفزع وابن عامر
وأبو بكر رسالاته بالجمع وكسر التاء
(والله يعصمك من الناس) عدة وضمان
من الله سبحانه وتعالى بعصمة روحه
صلى الله عليه وسلم من تعرض الأعدى
واذا حلة لعاذيره (إن الله لا يهدي القوم
الكافرين) لا يمكنهم ما يريدون بك وعن النبي
صلى الله عليه وسلم بعثني الله برسالاته فضة ت
بها ذرعا فإوحى الله تعالى إلى أن لم تبلغ رسالتني
هذه بك وضمن لي العصمة فقويت وعن أنس
رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يحرس حتى نزات فأخرج رأسه
من قبة آدم فقال انصرفوا أيها الناس فقد
عصمتني الله من الناس وظاهر الآية وجوب
تبليغ كل ما أنزل ولعل المراد بتبليغ ما يتعلق
بده صالح العباد وقصد بانزاله اطلاعهم عليه
فان من الامرار الالهية ما يحرم افشاؤه
(قل يا أهل الكتاب لستم على شيء) أي دين
يعتد به ويصح أن يسمى شيأ لأنه باطل (حتى
تقيموا التوراة والانجيل وما أنزل اليكم من
ربكم) ومن اقامتها الايمان بحمد صلى الله
عليه وسلم والاذعان بحكمه فان الكتب
الالهية بما شرها أمرة بالايان عن صدقته المهجرة
ناطقة بوجوب الطاعة له والمراد اقامة
أصواتها وما لم يفسخ من فروعها (وايزيدن
كتبهم ما أنزل اليك من ربك طغيانا
وكفرا فلا تأمن على القوم الكافرين) فلا
تخزن عليهم لزيادة طغيانهم وكفرهم بما تبليغه
اليهم فان ضرر ذلك لاحق بهم لا يمتطاهم وفي
المؤمنين مندوحة لك عنهم (إن الذين آمنوا
والذين هادوا والصابئون والنصارى) سبق
تفسيره في سورة البقرة والصابئون رفع على
الابتداء وخبره محذوف والنية فيه التأخير
عمافي خبران والتقدير إن الذين آمنوا
والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا
والصابئون كذلك

فبشنته وأما الآخر فلو يشنته قطع هذا البلعوم أي عنقه وأصل معناه مجرى الطعام واليه أشار الحسن
رضي الله تعالى عنه بقوله

يارب جوهر علم لو أوج به • لقبيل أنت عن بعد الوشا

وهو علم الحقيقة والحكمة المسكوت عنها وقد أشار إلى هذا المصنف رحمه الله تعالى وهو فيه من لفظ
الرسالة فان الرسالة ما يرسل إلى الغير وهذا مذهب الصوفية رحمه الله تعالى أو أن اتحاد الجزاء والشرط
المراد به المبالغة كما في شعري شعري ومن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله أي فقد
ارتكب أمراً عظيماً وقوله أو فكاً تلك ما بلغت شيأ منها كقولها فكاً تخافن الناس جميعاً قبل والوجه
هذا لانه ربما يناقش في الأول ووجه المناقشة أن الصلاة اعتبرها الشارع أمراً واحداً بخلاف التبليغ
وهي غير واردة لانه إذا ألزمه تبليغ الجميع فقد جعلها كالصلاة والايمن فان من آمن ببعض ما يلزمه
الايمان به دون بعض لا يعد مؤمناً وأوجب بوجوه أخر منها أن المراد الحكمكم بالتبليغ لا نفس
التبليغ أي أن ترك تبليغ ما أنزل اليك حكم عليك بأنك لم تبلغ أصلاً وقيل أقيم السبب مقام المبدأ
أي لا ثواب لك وقيل المراد بما أنزل القرآن وبما في الجواب بقية المهجرات (قوله عدة وضمان من الله
تعالى الخ) وانما قال بعصمة روحه من القتل لئلا يورد عليه أنه صلى الله عليه وسلم شيع يوم أحد حتى قيل
انها نزات بعد ذلك فهو باق على عمومته وامتنع كل بأن اليهود سموه صلى الله عليه وسلم وأوجب بأنه
ضمن له العصمة بسبب تبليغ الوحي فلا يمنع عنه بقتل ونحوه وأما ما فعل به صلى الله عليه وسلم وبالانبياء
عليهم الصلاة والسلام فلذب عن الاموال والبلاد والانفس ولا يخفى بعده قال الراغب رحمه الله تعالى
عصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام حفظهم عما خصوا به من صفاء الجواهر ثم بما أولاهم من الاخلاق
والفضائل ثم بالنصرة وتثبيت أقدامهم ثم بانزال السكينة عليهم وبحفظ قلوبهم وبالتوفيق وقوله وعن
أنس رضي الله تعالى عنه قالوا هذا الحديث أخرجه الترمذي والبيهقي وغيرهما عن عائشة رضي الله
تعالى عنها وعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ولم يستند أحد عن أنس رضي الله تعالى عنه
وأدم به مزعة دال مهملة مفتوحة تنبى بلام وميم اسم جمع لاديم وهو الجلد المدبوغ وقوله ولعل المراد
الخ مريسته وافشاؤه ونشره واطهاره (قوله حتى تقيموا التوراة الخ) قد سمعت معنى الاقامة عن
قريب وقوله ناطقة بوجوب الطاعة له أي اذا بعث اليهم وهذا يعلم من الطاعة فانها تقتضي أمره لهم
وهو لا يأمر من لم يبعث اليه فلا يقال إن النبي صلى الله عليه وسلم قديمت أقومته فقط كما ورد في الحديث
فكيف يجب على غيرهم طاعته وفيرتأس بهن وتأسف وأشار بقوله فان ضرر الخ إلى أن سبب
الحزن خوف الضرر والمندوحة السمعة والمراد بهما هنا الغنى عنهم (قوله والصابئون رفع على الابتداء
وخبره محذوف الخ) يعني الخبر المذكور خبران والصابئون مبتدأ خبره محذوف دلالة الخبر الأول
عليه فيكون حينئذ في نية التأخير والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن منهم فلا خوف عليهم
ولا هم يحزنون والصابئون كذلك بناء على أن المحذوف في ان زيداً وعمر وقائم خبر الثاني لا الأول كما هو
مذهب بعض النحاة وإلى هذا أشار المصنف رحمه الله تعالى وقوله حكمهم كذا كناية عن قوله
من آمن الخ واستدل عليه بالبيتين فان قوله لغريب خبران ولذا دخلت عليه اللام لانه تدخل على
خبران لا على خبر المبتدأ الاشدوا وكذا بغاؤه ما بقينا الخ خبرانا ولو كان خبراً أنتم اقال ما بقيتم هذا
تقرير ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في تعاليمه مخشري وقال التحرير انما اختاره لادون العكس وهو
أن يكون المذكور خبراً عن الثاني وقد حذف من الاول لانه أقيس حيث جعل السابق قرينة
اللاحق وقدم للاهتمام بالمقدم وأوفق بالاستعمال كما في الشعر المذكور وهو رضى بأن ترك الفصل
بين المبتدأ والخبر أنسب واللاحق بالأقرب أقرب وهو أيضاً موافق للاستعمال كما في قوله نحن بما
عندنا البت وانما اعتبر به التأخير ليسلم عن الفصل بين اسم ان وخبره ولم يعلم أن الخبر ما ذا ثم قال وقد
بضال اختاره هذا في الآية خاصة أي كون الخبر الأول ولحذف من الثاني معنية التخصيص لان الكلام

مسوق لبيان حال أهل الكتاب فصرف الخبر المذكور إليهم أولى والصائبون أشد الفرق ضلالا كما ذكره العلامة فباعبارد كرههم متأخرا قدم لانه لمزيد الاهتمام أولى وبالادلة على هذا الغرض أوفى وأيضا في صرف الخبر إلى الثاني فصل للنصارى عن اليهود وتفرقه بين أهل الكتابين لانه حينئذ عطف على قوله واصابون قطعا نعم لوضح أن المناقذين واليهود أغل المعذوبين في الضلال والصائبين والنصارى أسهل صحح تعاطفهما وجعل المذكور خبرا عنهم ما ترك كلمة التحقيق المذكورة في الأولين دليل على هذا المعنى (قوله فاني وقيار الخ) هو اضافي بضاد مجسمة وباء موحدة بعدها همزة ابن الحرث البرجي بالجيم قاله وقد حسبه عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه في خلافة بالمدينة حين استعدى عليه والشعر هو هذا

فنيك أمسى بالمدينة رحله * فاني وقيار بها الفـ سرب
وما عاجلات الطيرين للفتى * رشاد اولاعن ريشن يخب
ورب أمور لا تفسير كضيرة * وللقلب من مخشاهن وجيب
ولاخير فيمن لا يوطن نفسه * على نائبات الدهر حين تنوب
وفي الشك تفرط وفي الجزم قوة * ويخطئ في الجدل الفتى ويصيب
ولست بمستبق صدقوا لا أبا * اذالم بعد الشئ وهو يرب

وقيار اسم فرسه أو جله وكان وطئ غلاما قتلته فحس بسبه وقوله فنيك روى بالقاف وتركها مجزوما وقبل ان غريب فيه خبر عن الاتمين جميعا لان فعلا يستوي فيه الواحد وغيره فبحر الملائكة بعد ذلك ظهير ورده الخ لخالى رحمه الله تعالى بأنه لم يرد للاتنين وان ورد للجمع كفعول وأجاب عنه ابن هشام بأنهم قالوا في قوله عن اليمين وعن الشمال قعيدان المراد قعيدان وهذا يدل على اطلاقه على الاتنين أيضا فالصواب منع هذا الوجه بأنه يلزم عليه تواردا على علي معمول واحد وهو ان الابداء أو المبتدأ على الخلاف في رافع الخبر ومثله لا يصح على الاصح خلافا للكوفيين (قوله والا فاعلموا الخ) هو لبشر بن أبي خازم بخناه وزاء مجتئين الأزدي من قصيدة أو ورد في الفضائيات وقوله

اذ اجرت نواصي آل بدر * فأدوها وأمرى في الوثاق
والا فاعلموا أنا وأنتم * بغاة ما بقينا في شقاق

وكان قوم من آل بدر وهم قوم من فزاره جازوا على بني لام وهم من طي فجزوا نواصيهم وحبسوهم وقالوا مناع عليكم ولم تقتلواكم فقال لبشر ذلك ومعناه أدوا غرامة ذلك والا فاعلموا أنا نطلبكم أبدا كما طلبتمونا فبغاة جمع باع معني طالب وقيل انه جمع باع من البغي والتعدي وأنتم بغاة جملة معترضة لانه لا يقول في قومه انهم بغاة وما بقينا في شقاق خبر ان فلا شاهد لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى لان ضمير المتكلم مع الغير في محله (قوله وهو كاعتراض دل به الخ) يعني الصائبون وخبره المحذوف ويجري مجرى الاعتراض لكونه جملة في أثناء الكلام اقصد التأكد أتماني الآية فظاهر واما في البيت فلان اثبات البغي للمخاطبين مع كونهم يادين في الجناية واغلين في الشر لا يبين بأن يرجعوا ويعتذروا بؤ كد ثبوته لنا مع كوننا بصدد الانتقام ودفع نقبضه الضيم والعار ولم يجعله اعتراضا حقيقة بل كاعتراض لانه معطوف على جملة ان الذين آمنوا وخبرها ويرد عليه ما قاله ابن هشام من ان فيه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها وانما يتقدم المعطوف على المعطوف عليه في الشعر فكذا ينبغي أن يكون تقديمه على بعض المعطوف عليه بل هو أولى منه بالمعنى وأما ما أجاب به عنه بأن الواو والاستئناف التي تدخل على الجملة المعترضة كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولئن تفعلوا فأتوا النار الخ وهذه الجملة معترضة لا معطوفة فلا تنسب هنا لانه يفوت نكتة التقديم من تأخير التي ذكروها لانها اذا كانت معترضة لا تكون مقدمة من تأخير (قوله ويجوز أن يكون والنصارى معطوف عليه) فيه تسخير وهذا على القول

كقوله
فاني وقيار بها الغريب

وقوله
والا فاعلموا أنا وأنتم
بغاة ما بقينا في شقاق
أي فاعلموا أنا بغاة وأنتم
كذلك وهو
كاعتراض دل به على أنه لما
كان الصائبون
مع ظهور رضاهم وميلهم عن
الاديان كلها
يتاب عليهم ان يصح منهم
اليمان والعمل
الصالح كان غيرهم أولى
بذلك ويجوز أن
يكون والنصارى معطوف
عليه ومن آمن
خبرهما

الآخر للنسبة ولا يرد عليه شيء سوى أن الاكثر الحذف من الثاني لدلالة الاول وعكسه قليل لكنه جائز ولم يتعرض لهذا الوجه في الكشف لكنه يعارضه ما مر وقيل هو عطف على الصلة بتقدير مبتدا أي وهم الصابئون ولا يخفى بعده وإن عده هو أحسن الوجوه (قوله نحن بما عندنا الخ) هذا من قصيدة لرجل من الانصار وقيل لقيس بن الخطيم بالخاء المعجمة ابن عدى وهو شاعر جاهلي وقيل لعمر بن ابن امرئ القيس الانصاري وأوله

أبلغ بني حجبى وقومهم * خطمة أناورا هم أنف
واتسادون مائسومهم * الأعداء من ضم خطمة فكف
الحافظ وعورة العشرة لا * ياتهم من ورائنا وكف
يامال والسيد المغم قد * يطرأ في بعض رأيه السرف
نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأي مختلف

حجبي بفتح الجيمين بينهما حاء مهملة ساكنة وآخرها باء موحدة وأنف مقصورة بطن من الانصار وخطمة بفتح الخاء المعجمة وسكون الطاء المهملة بطن من الانصار أيضا وأنف بضم الهمزة والنون جمع آنف كضارب بمعنى محام مأخوذ من الانفة وهي الجبهة ونسومهم بمعنى تكلفهم والضم الظلم وخطمة بمعنى شأن وأمر وتكف بضم النون والكاف جمع ناكف بمعنى مستنكف والوكف العيب أو الاثم والخوف أو المكروه أو النقص والعورة ما لم يحرم وكل مخوف ومن ورائنا أي في غيبنا ومال مرخدم مالك والمعهم ذوالعامية وهو ما يتدح به العرب والشعر من المنسرح (قوله ولا يجوز عطفه على محل ان واسمها الخ) قال القطب في شرح الكشف اهم في العطف على المحل عبارتان قسارة يقولون العطف على محل ان واسمها وتارة على محل اسم ان والمراد بالمحل ما كان قبل دخوله وهو الرفع على الابتداء لان اسمها المالم يكن مرفوعا محلا لا بسبب دخول ان جعلت مع اسمها شيئا واحدا كما جعل ل لا التي لنفي الجنس مع اسمها اسمها واحدا وجعلوا العطف على محلها مع اسمها والتحقيق الاول لان الاسم كان قبل مرفوعا بالابتداء فلما دخلت عليه لم تغير معناه بل أكدته ولذا اختصت به هي والمفتوحة على رأى دون أخواتها كليت ولعل لتغيرها معناه واختلافها في غير العطف من التوابع فذهب الفراء ويونس الى جوارزه وفيه مذاهب فأجازه بعضهم مطلقا ومنعه بعضهم مطلقا وفصل بعضهم فقال يتمتع قبل مضى الخبر وبعبارة يجوز وذهب الفراء الى أنه ان خفي اعراب الاسم جازل وال الكراهة اللفظية فخوانك وزيد ذاهبان والامتنع والمانع ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تبعا للزمخشري من لزوم نوازده عاملين وهما ان والابتداء أو المبتدأ على معمول واحد وهو الخبر وأورد عليه انه انما يلزم ذلك لو كان المذكور خبرا عنهم اليصير مثل ان زيدا وعمرا قائمان وأما على نية التأخير وامتناع مضى الخبر بتقدير فيكون المذكور معمول ان فقط وخبر المعطوف محذوف كما في ان زيدا قائم وهو عطف على محل ان مع اسمها وأجيب بأن من آمن صالحا خبرية المجموع والاصل عدم التقدير فلما ارتفع الصابئون بالعطف على المحل لزم المحذوف رفعه على الرفع على الابتداء ولزم تقدير الخبرية التأخير وهذا ليس بشيء لانه لو قدر له خبر لكان جملة معطوفة على جملة ولم يكن من العطف على المحل في شيء ولا يلزم المحذور المذكور الا اذا لم يقدر له خبر ولا محيص الا بالترام صحة ذلك كما ذهب اليه الكوفيون أو القول بأن خبر ان مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخوله والعجب أنه مع ظهور ضعفه كيف أوردوه وأطال فيه مثل هؤلاء القبول (قوله ولا على الضمير في هاد والعدم التأكد والفصل الخ) أما الاول فظاهر لانه لا يعطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل وكذا الثاني لانه لو عطف على الفاعل لكان التقدير هاد الصابئون فيقتضى أنهم هو وودليس كذلك وهذا القول منقول عن الكسائي وقد خطأه فيه الفراء والزجاج بما ذكر ولذا قيل ان الكسائي يرى صحة العطف من غير فاصل فلا يرد عليه الاعتراض الاول

وخبر ان مقدر دل عليه ما بعده كقوله
نحن بما عندنا وأنت بما
عندك راض والرأي مختلف
ولا يجوز عطفه على محل ان واسمها فانه
مشتروط بالرفع من الخبر اذ لو عطف عليه
قبله كان الخبر خبرا مبتدأ وخبر ان معا
فيجتمع عليه عاملان ولا على الضمير في هادوا
لعدم التأكد والفصل ولانه يوجب كون
الصابئين هودا

وأما كون هاد بمعنى ناب كافي قوله تعالى أنا هدنا إليك فلا يناسبه قوله من آمن منهم فتأمل (قوله
وقبل أن بمعنى نعم) التي هي حرف جواب ولا عمل لها حينئذ فإبداها مرفوع المحل على الابتداء
والمرفوع معطوف عليه وهذا مما أثبتته بعض النحويين وأهل اللغة وخروجها عليه قراءة أن هذان
ساحران ونحوه من الشواهد نعم أنه هذا لا يصح لأنهم لم يتقدمها شيء تكون جوابا له ونعم لا تقع في ابتداء
الكلام على الصحيح والجواب بأن ثمة سؤال مقدر أبعد ركنك (قوله وقيل الصابئون منصوب
بالفتحة الخ) قيل هذا القول فاسد فإن لغة البحرث وغيرهم الذين جعلوا المثني دائما بالالف نحو رأيت
الزيدان ومررت بالزيدان وأعرابه بجر كانت مقدرة أعني في المثني وهذا القائل فاسد الجمع عليه فأزسه
الواو كما أزم المثني الفاء فيعرب بجر كانت مقدرة ومثله لا يجري فيه القياس ولا ينبغي تخريج القرآن
عليه وإن كان المصنف رحمه الله تعالى تبع فيه أبا البقاء ونقله مكي أيضا وقوله وذلك أي تقدير
الحركات على القول بأنه معرب بجر كانت مقدرة لا بالحروف كما يجوز فيه تقدير الفتحة على الياء يجوز
تقديرها على الواو ولا ينبغي ضعفه وقوله والجملة خبران على الوجه الأول أو خبر المبتدأ على الثاني وعلى
كل حال لا بد من تقدير العائد منها كما ذكره ومن هذه أمان شرطية أو موصولة دخلت الفاء خبرها ولو
أخر حذف العائد عن البدلية أيضا كان أولى لأنه بدل بعض لا بنفسه من تقدير العائد كما تقرر
في العربية وكان عليه أن يوجه أن من آمن منهم كيف يقع خبرا عن الذين آمنوا أو بدلا لأنه يقتضي
انقسام المؤمنين إلى مؤمنين وغير مؤمنين فلذا أول في الكشف وشروحه بأن المراد بالذين آمنوا الذين
آمنوا باللسان فقط فيكون المعنى الذين آمنوا باللسان من أخلص منهم الإيمان فله كذا أو يقول من
آمن بمن ثبت على الإيمان فيصح في حق المؤمنين الخالص وفي هذا شبه جمع بين الحقيقة والمجاز ودفع بأن
النبات على الإيمان ليس غير الإيمان بل هو واحدانه فردان من مطلقه والوجه الأول اذ في ضم
المؤمنين إلى الكفرة خلال بتكريمهم وبما ذكر من النكتة في تقديم والصابئون (قوله أو النصب
على البدل من اسم أن وما عطف عليه) ذكرنا في أعرابه ثلاثة وجوه الرفع على الابتداء والنصب بدلا
من مجموع الذين آمنوا أو مما عطف فقط والمصنف رحمه الله تعالى ترك هذا وكأنه لما قيل أن
البدل من المعطوف يستلزم الإبدال من المعطوف عليه كما ذكره الزمخشري في قوله تعالى إذا أعجبتمكم
كبرتمكم وإن قال النحوي أنه ممنوع فلو قال أو مما عطف عليه كان أشمل فان قيل ماذا كرم من الوجوه
الثلاثة في محل من آمن هل يجري على تفسيري الذين آمنوا أو لا قيل إن جعل أحداث الإيمان والنبات
عليه من أفراد الإيمان جازا إجمالا الكل في كل من الوجهين والخاص الرفع على الابتداء والنصب
على الإبدال في المجموع بما إذا أريد بالذين آمنوا المنافقون والنصب على الإبدال بما إذا أريد بهم خلاص
المؤمنين وأعلم أنه قال في الكشف فان قلت فأين الراجع إلى اسم أن قلت هو محذوف تقديره من آمن
منهم كما جاء في موضع آخر فتقبل هذا على تقدير البدل لا الخبر لوجود الراجع من قوله عليهم وقيل في الرد
عليه المراد على تقدير ارتفاع من آمن على الابتداء اذ على تقدير كونه بدلا لخبر أن هو قوله لا خوف عليهم
وضمير عليهم عائد إلى اسم أن بلا حاجة إلى تقدير محذوف والعجب عن توهم العكس (قلت) مراد الطيبي
رحمه الله أنه على تقدير البدل يحتاج إلى رابط لأنه بدل بعض لا بنفسه من الضمير كما ذكره النجاشي والخبر
عن بدل المبتدأ عن المبتدأ ورابطه به موجود وهو عليهم كما تقول زيد عينه حسنة فان الخبر للبدل
لا للمبتدأ على الأفصح الصحيح وهو وهم لأنه يقتضي أنه إذا كان مبتدأ فالجملة لا تحتاج إلى رابط وليس
كذلك لأن ضمير عليهم وهم إن وليس هو الموصول المبتدأ بل بعضه وكذا الراد عليه وأهم أيضا لأن
قوله ضمير عليهم عائد على اسم أن خطأ لأنه على من سواه كان بدلا أو مبتدأ لأن من لا خوف عليهم ليس
عين ما تقدم بل بعضه وهذه غفلة عجيبة منهما (قوله وقرئ والصابئين وهو الظاهر) لعطفه على اسم أن
من غير محذور وقلت الهمزة ياء على خلاف القياس وقوله بإبدال الهمزة الفاعل عن من صبا فيصير كرمي

وقيل أن بمعنى نعم وما به دها في موضع
الرفع بالابتداء وقيل الصابئون منصوب
بالفتحة وذلك كما يجوز بالياء جوز
بالواو (من آمن بالله واليوم الآخر وعمل
صالحا) في محل الرفع بالابتداء وخبره (فلا
خوف عليهم ولا هم يحزنون) والجملة خبران
أو خبر المبتدأ كما مر والراجع محذوف أي
من آمن منهم أو النصب على البدل من اسم
أن وما عطف عليه وقرئ والصابئين وهو
الظاهر والصابئون بقلب الهمزة ياء والصابئون
بجذوها من صبا بإبدال الهمزة الفاء وعن
صبيوت لأنهم صبروا إلى اتباع الشهوات
ولم يتبعوا شرا ولا عقلا

واسم الفاعل منه صاب كرام وجعه صابون كرامون وصبا معناه مال يلهم عن مقتضى الشرع والعقل
 (قوله جواب الشرط والجملة صفة ورسلا الخ) تسمية كل كلمة شرط وقع من الفقهاء وأهل المعقول
 وقال أبو حيان رحمه الله ليس كلمة شرط بل هو منصوب على الظرفية لضافته الى ما المصدرية الظرفية
 وقال السقاقي رحمه الله وغيره سموها شرطاً لاقتضاها جواباً كالشرط الغير الجازم فهي مثل اذا
 ولا بعده فيه وقيل على كونه صفة انه لا يساعد المقام لان الجمل الخبرية اذا جعلت صفة أو صلة
 يفسخ ما فيها من الحكم ويجعل عنواناً للموصوف وتتم له ولذا وجب أن تكون معلومة الانتساب له
 ومن هنا كانت قبل العلم بها أخباراً وبعده صفات ولا ريب أن ما سبق له النظم انما هو لبيان أنهم
 جعلوا كل من جاءهم من الرسل عرضة للقتل والتكذيب حسبما يفيد جعلها استثناء فاعلى أبلغ وجه
 وأكده لبيان انه أرسل اليهم رسلاً موصوفين بذلك وهو تخيل لاطائل تحتنه فان قوله ولقد أخذنا
 ميثاق بني اسرائيل وأرسلنا اليهم رسلاً موصوفين ببيان جنائهم والنهي عليهم بذلك كما اعترف به هذا
 القائل وهو لا يفيد الا بالنظر الى الصفة التي هي المقصود بالافادة كما في سائر القيود لان امرى النظر
 وأما كونها معلومة فلا ضير فيه فانك اذا وجدت شخصاً وقتله فعلت كيت وكيت وهو أعلم بما فعل
 لا يضرب ذلك في تقريره ونعيه بل هو أقوى كما لا يخفى على الخبير بأساليب الكلام فلا تلتفت الى مثل
 هذه الاوهام (قوله وقيل الجواب محذوف دل عليه ذلك وهو استئناف) لبيان الجواب المحذوف
 وتقديره ناصبه وعادوه ولم يقدرا استكبروا والمفوظ به في الآية الاخرى لانه أدخل في التوبيخ على
 ما قالوا به مجيى الرسول صلى الله عليه وسلم الهادى لهم وأنسب بما وقع في التفصيل مستقيماً غاية
 الاستقباح مذكراً بطريق الاستحضار وهو قتل الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان الاستكبار
 انما يقضى اليه بواسطة المناسبة وأما في الآية الاخرى فقد قصد الى استقباح الاستكبار نظر الله في
 نفسه لاقتضاء المقام وقد خالف المصنف رحمه الله الزمخشري اذ جعل هذا متعيناً لانه تفصيل لحكم
 افراد الجمع الواقع في قوله أرسلنا اليهم رسلاً أى كلما جاءهم رسول من الرسل والمذكور بقوله فريقتا
 كذبوا الخ يقتضى أن الجاني في كل مرة فريقان فينبغي ما تدافع وعلى تقدير قطع النظر عن أفراد هذا المانع
 لا يحسن في مثل هذا المقام تقديم المفعول مثل أن أكرمت أخى أخاك أكرمت لانه يشعر بالاختصاص
 وتقدير الفعل مع التزاع في المفعول وتعليقه بالشرط يشعر بالشك في أصل الفعل وقيل انه لا بد من
 الفاء لان محل تأنيـر الشرط هو الفعل وتقديم المفعول يبعده عن المؤثر فيجوجه الى رابط ولانه بتقديم
 المفعول أشبه الجملة الاسمية المنقولة الى الفاء كذا قرره التحرير وقيل فيه مانع آخر لان المعنى على
 أنهم كلما جاءهم رسول وقع أحد الامرين لا كلاهما فلو كان جواباً للكان الظاهر أو بدل الواو والمصنف
 رحمه الله لم ينظر الى هذه الموانع أما الاول فلانه لقصد التغليب جعل قتل واحد كقتل فريق وقيل المراد
 بالرسول جنسه الصادق بالكثير ويؤيده كمال الدالة على الكثرة وأما الثانى فلانه لا تقتضى قواعد
 العربية مثله وما ذكر من الوجوه أو هـام لا يلتفت اليها ولا يوجد مثله في كتب النحو ومنه علم دفع الاخير
 (أقول) هذا عجيب منه مع تجره بغفل عن مثل هذا وقد قال في متن التسهيل ويجوز أن ينطلق خبراً
 يصب خلافاً للقراء فقال شراحه أجاز سيمويه والكسائي رحمه الله تعالى تقديم المنصوب بالجواب
 مع بقاء جزمه وأنشد الكسائي رحمه الله تعالى

ولخير أيام فمن يصطبر لها * ويعرف لها أيامها الخير يعقب

تقديره يعقب الخير ومنع ذلك القراء رحمه الله مع بقاء الجزم وقال بل يجب الرفع على التقديم والتأخير
 أو على اضممار الفاء وتأول البيت بأن الخير صفة لا أيام كأنه قال أيامها الصالحة واختار ابن مالك رحمه
 الله هذا المذهب في بعض كتبه ولما رأى الزمخشري اشتراط المانع بين الشرط الجازم وما في معناه مال
 اليه خصوصاً وقوة المعنى تقتضيه فهو الحق والمصنف رحمه الله نظر الى الظاهر وأنه لا حاجة الى التقدير

(الكلام على كلام)
 (لقد أخذنا ميثاق بني اسرائيل وأرسلنا
 اليهم رسلاً) ليدركهم وهم لم يبينوا
 لهم أمر دينهم (كلما جاءهم رسول بما لا تؤمن
 أنفسهم) بما يخالف هواهم من الشرائع
 وميثاق التكليف (فريقاً كذبوا وفريقاً
 يقتلون) جواب الشرط والجملة صفة رسلاً
 والراجع محذوف أى رسلاً منهم وقيل
 الجواب محذوف دل عليه ذلك وهو
 استئناف

مع أن الآية الأخرى وهي قوله تعالى أفكلموا جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففر بقاء كذبتهم
وفر بقاء تقتلون تدل على التقدير دلالة ظاهرة (قوله وانما جئ بيقولون موضع قتلوا الخ) يعني ان
كذبوا على أصله وعدل في يقتلون الى المضارع لقصد الاستحضار ولم يقصد الزحزحى وجه الاستمرار
الذى ذكره هنالك وهو أنهم بعد يحومون حول قتل محمد صلى الله عليه وسلم لأن هذا خبر عن أسلافهم
وانما يستقيم ذلك في الخطابين كما في تلك الآية ولم يبق بعد ذلك في التكذيب ما يزيد الإهتمام بالقتل والمصنف
رحمه الله تعالى ذكر الاستمرار وأدخل الخطابين فيه لأن ما صدر عن أسلافهم كأنه صدر منهم لارتضاءهم
واقترانهم أثرهم ولا منافاة بين استحضار الحال الماضية والاستمرار لأنه لما قدر أنه شهودت تلك الحال
واستمرارها فيهم عبر عنها بالمضارع لذلك فلا يقال الظاهر أو تنبيهها للمنافاة بينهم ما لكن الظاهر المغيرة
بينهم الآن المراد اما حكاية الحال الماضية أو الاستمرار أي فربما يقتلون بعد لا تكتم حول قتل محمد صلى
الله عليه وسلم واقتصر العلامة هنا على حكاية حال أسلافهم لقرينة ضمائر الغيبة وترك تلك الآية على
الاحتمالين لقرينة ضمائر الخطابين ليكون توخيها وتعمير الحاضر بنفي عمل آبائهم ولذا عقيبت هذه
الآية بقصة عيسى عليه الصلاة والسلام فتأمل (قوله أن لا يصيبهم بلاء وعذاب الخ) يعني المراد بالفتنة
هنا البلاء لا معناها المعروف وأن الحقيقة كما ذكر في التحوار وقعت بعدما يفيد اليقين فهي محققة من
الثبوت وان وقعت بعدما لا يفيد يقينا ولا ظاهرا فهي مصدرية وان وقعت بعدما يفيد الظن احتملت
الوجهين لا جرائد مجرى العلم لقوته وتنزيله منزلة غيره لعدم افادة اليقين وحسب من هذا القبيل لانها
بمعنى قدر وظن وعلى تنصب فمفعولين سدت ان وما بعدها ماسد هما لا شتمه على مسند ومسند اليه
وقيل ان حسب بمعنى علم هنا وانها لا تخفف الا بعد ما يفيد اليقين واسمها ضمير شأن محذوف وكان تامة
وقيل ان المفعول الثاني محذوف هنا أي حسبوا عدم الفتنة كانوا وهو منقول عن الاخفش رحمه الله
تعالى ومذهب الجمهور ما ذكر واعلم أن هذا كله انما يتم اذا قلنا كلما شريطة وقدمنا أبو حيان وقال
انها في معناه فتعامل معاملةته وهو الحق (قوله ثم تابوا فتاب الله عليهم) أي قبل توبتهم وتابهم
عليهم واذللك انما يكون بعد توبتهم فلذا قدره وقوله كذرة أخرى عدل عن قول الزحزحى
بطلبهم المحال وهو الرؤية لانه مع ما فيه من الاعتزال تكلف لأن طلب الرؤية منهم لم يكن بعد عبادة المجل
فان طلبها كان من الذين كانوا مع موسى صلى الله عليه وسلم في الطور وعبادة المجل كانت من المتخالفين
عنه اذ ذلك ولذا قيل ان ثم فيه حيثئذ لتراخي الرتبة الزماني (قوله وقرئ بالضم فيهما على أن الله
عماهم الخ) الظاهر أن عماهم في عبارة المصنف رحمه الله تعالى بالتشديد لانه ثبت في اللغة عماهم يعنيه
أي صبرهم أعمى والذي في عبارة الزحزحى مخفف فانه قال على تقدير عماهم الله وصمهم أي رماهم
وضربهم بالعمى والصم كما يقال تركته اذا ضربته بالنيزك وهو رمح قصير معرب من مصغر تركه لكن قال
أبو حيان انه لم يسمع عماهم وصمهم والزحزحى أعرف منه باللغة لكنه لغة قليلة كما ذكره المصنف رحمه
الله تعالى والمعرف تعدية بالهمزة وقد يعدى بالتضعيف فعموا بضم العين والميم وصموا بضم الصاد
والميم مبنى للمفعول ويصح أن تقرأ عبارة المصنف رحمه الله تعالى عماهم وصمهم فتكون مطابقة لعبارة
الزحزحى (قوله بدل من الضمير أفاعل الخ) على البدلية الضمير اما عائدا على ما قبله أو غير عائدا عليهم
بل على الكثير فسر به لانه في هذه الصورة يجوز عود الضمير على المتأخر كما مر أو هو فاعل والواو علامة
الجمع لا ضمير وهذه لغة لبعض العرب يعبر عنها النحاة بأكلوني البراغيث أو هو خبر مبتدأ محذوف
واختلاف في تقديره فقد رده بعضهم العمى والصم كثير منهم ومنهم من قدره العمى والصم كثير منهم
أي صادر منهم والظاهر الأول ولذا اقتصر عليه المصنف رحمه الله تعالى (قوله وقيل مبتدأ والجملة
قبله خبر الخ) وضعفه المصنف رحمه الله تعالى بأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ للتباسه بالفاعل فلا
يقال في زيد قام قام زيد على أنه مبتدأ وخبر ورد بأن منع التقديم مشروط بكون الفاعل ضميرا مستترا

وانما جئ بيقولون موضع قتلوا على حكاية
الحال الماضية استحضارها واستقظاها
للقتل وتنبيه على أن ذلك من دينهم ماضيا
ومستقبلا ومحاذرة على رؤس الآي
(وحسبوا ألا تكون فتنة) أي وحسب
بنو إسرائيل أن لا يصيبهم بلاء وعذاب
بقتل الأنبياء وتكذيبهم وقرأ أبو عمرو وجزة
والكسائي ويعقب أن لا تكون بالرفع
على أن أن هي المحققة من الثبوت وأنه
لا تكون فتنة فحقت أن وحذف ضمير
الشأن وادخل فعل الحسبان عليها وهي
للتحقيق تنزيل له منزلة العلم لكنه في قولهم
وان أو أن بما في خبرها ساد مسند مفعوليه
(فعوهوا) عن الدين أو الدلائل والهـدى
(وصموا) عن استماع الحق كما فعلوا حين عبدوا
المجمل (ثم تاب الله عليهم) أي ثم تابوا فتاب
الله عليهم (ثم عوا وصموا) كزرة أخرى وقرئ
بالضم فيهما على أن الله عماهم وصمهم أي
رماهم بالعمى والصم وهو قابل واللغة
الفاشنة أعمى وأصم (كثير منهم) بدل من
الضمير أفاعل والواو علامة الجمع كقولهم
أكلوني البراغيث أو خبر مبتدأ محذوف أي
العمى والصم كثير منهم وقيل مبتدأ والجملة
قبله خبره

فانه لا يلتبس اذا كان بارزا فان قيل انه يلتبس بالفعل في لغة أكلوفى البراغيث أيضا قيل انها لغة
ضعيفة لا يلتفت اليها وقد قالوا انه لا يجوز تقديم الخبر فيما يصلح المبتدأ أن يكون تأكيذا للقاعل نحو
أناقت فان أنالوا آخر التلبس بتأكيدها بالفعل وما نحن فيه منسلف في الالتباس إلا أن الالتباس هنا بتابع
آخر أعنى البدل لكن النحاة صرحوا بجواز التقديم في مثل الزيدان قاما ولا التفات الى اللغة الضعيفة
لكن الجواز لا يثبت في الضعف وامتناع المثل يصلح وجهه للضعف وإذا قال المصنف رحمه الله لا تقديم
الخبر الخ وقد أشار إليه الرضى فلا يرد ما ذكر (قوله والله بصير الخ) حله على المجازة لأن المطلع على من
خالقه ينتقم منه ويجازيه على ما فعل ثم لا يخفى موقع بصير هنا مع قوله عمو وقوله وفق أعمالهم منصوب
على نزاع الخافض أى على رفقهها ومقدارها (قوله أى انى عبد مر بوب مملوك الخ) أى مملوك
مخلوق لأن الرب بـ يكون بمعنى المالك والخالق والمماثلة من العطف وترتب العبادة على ذلك
يؤخذ من التعليق بالرب وقوله أو فيما يختص به من الصفات رد على النصارى القائلين بحلول صفة
العلم فيه وأعياء الموقى بالذات من عيسى صلى الله عليه وسلم (قوله يمنع من دخولها) يعنى أن التحريم
هنا مجاز مرسل أو استعارة تبعية لا يمنع إلا تكليفه (قوله وما لهم أحد ينصرهم من النار) أى
ينصرونهم منها وخصه ليناسب ما قبله ولو أطلق لكان له وجه وجبه وأشار بقوله أحد الى أن القصد الى
التعميم ونفى الجنس لأننى الجمع حتى يتوهم غيره والظاهر أنه يلزم من نفي الجمع نفي الواحد لانه اذا لم
ينصروهم الجسم الغفير فكيف ينصروهم الواحد منهم ونقل عن الزمخشري أنه بناء على زعمهم أن لهم أنصارا
كثيرة فنفى ذلك تكذيبهم وقيل انه من مقابلة الجمع بالجمع واذا كان من كلام عيسى صلى الله عليه
وسلم وضع فيه الظاهر موضع ضمير الخطاب كما فى الكشف وعليه أيضا فالعنى لا ينصرونهم الله ولا غيره
وقوله فإظنك بغيره يعنى اذا كان عيسى صلى الله عليه وسلم مع تعظيمهم له لا ينصرونهم بل يعادونهم فكيف
غيره وليس معناه كما قيل أن تعظيم عيسى صلى الله عليه وسلم صار سببا لكونهم ظالمين لانصر لهم
فما حال من عظم مخلوقا نازل الدرجة (قوله وهو حكاية عما قاله النسطورية الخ) قدم الكلام
فى معنى الاتفاقي وان منهم من قال بتجسدها وهو الظاهر من كلام المصنف رحمه الله وقوله وما سبق
أى قوله أن الله هو المسيح (قوله وما فى الموجودات واجب مستحق للعبادة الخ) أى ما من اله الا وهو
موصوف بالوحدة اذا تعدد ديسه تلزم انتفاء الألوهية كما ثبت ببرهان التمانع فاذا نفي مطلق التعدد
فإظنك بالتثليث وقوله من حيث انه مبدأ جميع الموجودات لتعليل لا تقيد لأن قيد الحينية يستعمل
للتعليل والتقييد والاطلاق كالانسان من حيث هو انسان قابل للعلم وصنعة الكتابة فلا يرد عليه انه تعالى
مستحق للعبادة استحقا فاذا اتى بالاولى ترك هذا القيد وقوله متعال عن قبول الشركة إشارة الى حصر
الوحدة فيه على أبلغ وجه يفيد عدم قبوله للشركة فكما اتى وجود الشركة اتى إمكانها أيضا وقوله ومن
مزيدة للاستغراق قالوا فى وجهه لانها فى الاصل من الابتدائية حذف مقابلا إشارة الى عدم التناهي
فاصل لا رجس لا من رجل الى ما لا نهاية له وبني اسمها تتضمن من لانها الدالة على العموم كما ذهب إليه
السكاكى قيل لو كان تقدير من يقتضى البناء بنى المضاف ورد بأنه فرق بين تقدير حرف وتضمن معناه
(قوله وان لم ينتهوا عما يقولون ولم يوحدا) ما قالوا هو التثليث ونحوه من الكفر والانهاء له معنيان
قبول النہى والفرار وبإلغ النهاية وعليه ما فعناه ان لم يرجعوا عما هم عليه الى خلافه وهو التوحيد
والايمان (قوله أى ليسن الذين بقوا منهم على الكفر) يعنى أن هذا اتمام وضع الظاهر موضع الضمير
فالمراد بالذين كفروا النصارى ومن يانية أو ليس منه والذين كفروا بمعنى النابئين على الكفر فن
تبعية فقول وضعه موضع الخ منبى على الثانى وقدم الاول لعدم مخالفة مقتضى الظاهر (قوله
تكرير للشهادة الخ) لتعليل لوضع الظاهر موضع الضمير لما ذكر وقوله وتنبهنا لتعليل الوجه الاخر على
الف والنشر المشوش ووجه التعقيب اذا فسر الذين كفروا بنى على الكفر ظاهر وكذا على الوجه

وهو ضعيف لان تقديم الخبر فى مثله ممنوع
(واقه بصير بما يعملون) فيجازيهم وفق
أعمالهم (لقد كفر الذين قالوا ان الله هو
المسيح بن مريم وقال المسيح يا بنى اسرائيل
اعبدوا الله دى وربكم) أى انى عبد
مر بوب مملوك فاعبدوا خالقى وخالقكم (الله
من يشرك بالله) أى فى عبادته أو فيما يختص
به من الصفات والأفعال (فقد ترم الله عليه
الجنة) يمنع من دخولها كما يمنع الحرم عليه
من المحرم فانها دار الموحدين (وأواه
النار) فانها المعدة للمشركين (وما لظالمين
من أنصار) أى وما لهم أحد ينصرونهم من
النار فوضع الظاهر موضع الضمير تسجيلا
على أنهم ظلموا بالاشراك وعدلوا عن طريق
الحق وهو يحتمل أن يكون تمام كلام عيسى
عليه الصلاة والسلام وأن يكون من كلام الله
تعالى تنبيه به على أنهم قالوا ذلك تعظيما لعيسى
صلى الله عليه وسلم وتقريرا لله وهو معادى لهم
بذلك ومخاصمهم فيه فإظنك بغيره (لقد كفر
الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة) أى أحد
ثلاثة وهو حكاية عما قاله النسطورية
والمكائنية منهم القائلون بالاتفاقي الثلاثة
وما سبق قول البعقونية القائلين بالاتحاد
(وما من اله الا اله واحد) وما فى الموجودات
واجب مستحق للعبادة من حيث انه مبدأ
جميع الموجودات الا اله واحد موصوف
بالوحدة انسية متعال عن قبول الشركة ومن
مزيدة للاستغراق (وان لم ينتهوا عما يقولون)
ولم يوحدا (ليسن الذين كفروا منهم
عذاب أليم) أى ليسن الذين بقوا منهم على
الكفر وليسن الذين كفروا من النصارى
وضعه موضع ليسنهم تكرير للشهادة على
كفرهم وتنبهنا على أن العذاب على من دام
على الكفر ولم يتقاع عنه فلذلك عقبه بقوله

الزانية ويستغفرونه بالتوحيد والتزبه عن الاتحاد والحلول بعد هذا التقرير والتهديد (والله غفور رحيم) يغفر لهم ويغفرهم من فضله ان تابوا وفي هذا الاستغفار نجيب من اصرارهم (ما المسيح بن مريم الا رسول قد خلت من قبله الرسل) أي ما هو الا رسول كالرسل قبله خصه الله سبحانه وتعالى بالآيات كما خصهم بها فان احبنا الموتى على يده فقد احبنا العصا وجعلها حية تسعى على يد موسى عليه السلام وهو أعجب وان خلقه من غير أب فقد خلق آدم من غير أب وأم وهو أغرب (وأتمه صديقه) كسائر النساء اللاتي بلا زمن الصدق أو يصدقن الانبياء عليهم الصلاة والسلام (كانا يا بلالان الطعام) ويقتقران اليه افتقار الحيوانات بين أولي أفضى ماله من السكك ودل على أنه لا يوجب لهم ما لو هب لآت كثير من الناس يشاركونه في مثله ثم نبه على نقصه ما ذكر ما في الرواية ويقتضى أن يكونوا من عداد المربكات الكائنة الفاسدة ثم عجب عن يدعي الرواية لهم ما مع أمثال هذه الأدلة الظاهرة فقال (انظر كيف نبين لهم الآيات ثم انظر أفي يؤفكون) كيف يصرفون عن استماع الحق وتأمله ثم لتفاوت ما بين العجبيين أي ان ياتسلا آيات عجب واعراضهم عنها عجب (قل أن عبدون من دون الله مالا يعلى لكم ضرا ولا نفعا) يعني عيسى عليه الصلاة والسلام وهو وان ملك ذلك بتعليم الله سبحانه وتعالى اياه لا يملكه من ذاته ولا يملك مثل ما يضر الله تعالى به من البلاء والمصائب وما ينفع به من الصحة والسعة وانما قال ما نظرنا الى ما هو عليه في ذاته توطئة لنفي القدرة عنه رأسا وتنبه على أنه من هذا الجنس ومن كان له حقيقة يقبل المجانسة والمشاركة فيبطل عن الألوهية وانما قدم الضر لان التضرع عنه أهم من تحري النفع (والله هو السميع العليم) بالأقوال والعقائد فيجازي عليها ان خير انخير وان شر ان فشر (قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق) أي غلوا باطلا

الاخر لان المعنى أن الكفار مستحقون للعذاب فينبغي الرجوع والتوبة عن الكفر ليسلوا منه وتوبة الكفار هي الاسلام فلذا انفسر ما قبله بالانتهاء الخ وكذا اطلب المغفرة للكفر انما يكون بتزبه الله عما عتده ووقوله بعد هذا التقرير والتهديد تصريح بوجه التعقيب على اطلاق الكفر فافهم (قوله يغفر لهم الخ) اشارة الى ارتباطه بما قبله وقوله نجيب من اصرارهم هو على تفسير الذين كفروا بمن بقوا على الكفر وصريح به لان عدم التوبة يقتضي الاصرار وترك الاول اظهروه اذ المعنى لا يسيرون الى التوبة كقوله تعالى ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم (قوله ما هو الا رسول كسائر الرسل قبله الخ) يعني ليس كما يزعم النصارى بل هو كغيره من رسل البشر لان ما اشتبه عليهم وقع ما هو أعظم منه لغيره من الانبياء فانه أحيا من مات من الاجسام التي شأنها الحياة وموسى صلى الله عليه وسلم أحيا الجماد ونبينا صلى الله عليه وسلم نطق له الحجر والشجر وعيسى صلى الله عليه وسلم خلق من غير أب وآدم صلى الله عليه وسلم خلق من غير أب وأم وهذا أغرب (قوله وأتمه صديقه الخ) يعني أن هذه صديقه بالغة كسريب كما صرح به النحاة ومن غفل عنه قال لم يعتدوا فعلا من صبيغ المبالغة وكونه من الصدق أودج ولذا قدمه المصنف رحمه الله لان صبيغ المبالغة القياس فيها الاخذ من الثلاثي لكن قوله وصديقت بكلمات زهبا يؤيد أنه من المضعف وعدل عن قول الزمخشري ومأتمه أيضا لا صديقه كبعض النساء لانه ليس في النظم ما يفيد الحصر وقال النحرير الحصر مستفاد من المقام والغطف والاول ظاهر وأما الثاني فيقتضى ان ما زيد الاكرم وأبو بشر يفصح أن يقال انه يصح ادعاء الحصر في المعطوف ولا بعد فيه وقوله كسائر النساء رد على النصارى وما نسبوا لمريم (قوله ويقتقران اليه افتقار الخ) يعني أنه بين أولا أقصى مراتب كإلهها وأنه لا يقتضي الألوهية وقدمه لتلاويها بوجه ما ذكره نقائص البشرية الموجبة لبطالان ما ادعوا فيها ما على حد قوله تعالى عني الله عنك لم أذنت لهم حيث قدم العفو على المعاتبة له صلى الله عليه وسلم وكونه ما من عداد المربكات مأخوذ من التغذي الذي يتولد منه الاخلال التي يتركب منها البدن ومنها قوامه والكائنة بمعنى الهدنة والقاسدة بمعنى القابلية لان الفناء بفساد التركيب ومنه قولهم عالم الكون والفساد وقوله ثم عجب أي بين ما يتعجب منه الناظر لحالهم والواقف عليها فان المراد من الامر بالنظر التعجب كما تقول انظر الى زيد يسي الى مع احسانه (قوله كيف يصرفون عن استماع الحق الخ) يعني أني هنا يعني كيف يؤفكون يعني يصرفون (قوله وثم لتفاوت ما بين العجبيين الخ) ويصح أن يكون لبيان استمرار زمان بيان الآيات وامتدادها (قوله يعني عيسى عليه الصلاة والسلام وهو وان ملك الخ) محصلة أن معنى الآية أن عبدون شيئا لا بـ تطيع مثل ما بسـ تطيعه الله أو شيئا لا استطاعة له أصلا لان كل ما بسـ تطيعه البشر بايجاد الله واقداره عليه وهو جواب لما يقال كيف يكون المراد بما لا يعلى عيسى صلى الله عليه وسلم وهو ضار لهم نافع باحياء الموتى وغيره فأجاب بأن ضره ونفعه كالإبراء والاحياء بأمر الله وتقديره على انه ليس كضر الله ونفعه فلا وجه للاستدلال به على مدعاهم ولا ينافي نفيه فان الملك والاستطاعة بالذات أو الفرد العظيم منهما المخصوص بالله فعلى الاول النفع والضر على عمومهما والتأويل في نفيه وعلى الثاني مخصوص ولا تأويل في نفيه عنه (قوله نظرا الى ما هو عليه في ذاته الخ) يعني المراد بما عيسى صلى الله عليه وسلم وأمه فكان الظاهر من فاشار الى أنه في أول أمره كان نطفة ومضغة لا بعقل وهو بعد ذلك لا عقل له في ذاته لو لم يخلق الله فيه القوة العاقلة وعبر به لانه نفي عنه بعدها القدرة على الضر والنفع لان معنى يملك يستطيع ويقدر فذكرت ما توطئة له ومناسبة معه وقوله رأسا يعني بالكلمة أعم من الضر والنفع أو انه من جنس ما لا يعقل لكونه حيوانا أو جسمافه عنه بما ليعم جنسه ومن كان بينه وبين غيره مشاركة وجنسبة كيف يكون الها وقيل ان المراد بها كل ما عبد كالاصنام وغيرها فقلب ما لا يعقل تحقيرا وقوله فيجازي عليها فهو القادر على الضر والنفع لا غير ولو صرح به لكان أنسب (قوله أي غلوا باطلا) يعني غير الحق

فترفعوا عيسى عليه الصلاة والسلام
الى أن تدعوا له الألوهية أو تضعوه
فترفعوا أنه غير رسله وقيل الخطاب
للتصاري خاصة (ولا تتبعوا أهواء قوم قد
ضلوا من قبل) يعني أسلافهم وأئمتهم الذين
قد ضلوا قبله بعث محمد صلى الله عليه وسلم
في شريعتهم (وأضلوا كثيرا) شايعهم على
بدعهم وضلالهم (وضلوا عن سواء السبيل)
عن قصد السبيل الذي هو الاسلام بعلمه بعينه
صلى الله عليه وسلم لما كذبوه وبغوا عليه
وقيل الأول إشارة الى ضلالهم عن مقتضى
العقل والثاني إشارة الى ضلالهم عما جاء به
النمرع (لعن الذين كفروا من بني اسرائيل
على لسان داود وعيسى بن مريم) أي لعنهم
الله في الزبور والانجيل على لسانهما وقيل
أن أهل آله لما اعتدوا في السبت لعنهم الله
تعالى على لسان داود فسجنهم الله تعالى
قردة وأصحاب المائدة لما كفروا داعلهم
عيسى عليه السلام ولعنهم فأصبحوا خنازير
وكانوا خمسة آلاف رجل (ذلك بما عصوا
وكانوا يعبدون) أي ذلك لعن الشنيع
المتقضى للمسخ بسبب عصيانهم واعتدائهم
ما حرم عليهم (كانوا لا يتناهون عن منكر
فعلوه) أي لا ينهي بعضهم بعضا عن معاودة
منكر فعلوه أو عن مثل منكر فعلوه أو عن
منكر أرادوا فعله وتبوءه أو لا ينتهون
عنه من قولهم تناهى عن الأمر وانتهى عنه
إذا امتنع (ابئس ما كانوا يفعلون) تعجب
من سوء فعلهم مؤكدا بالقسم (تري كثيرا
منهم) من أهل الكتاب (يتولون الذين
كفروا) يتولون المشركين بغض الرسول الله
صلى الله عليه وسلم والمؤمنين (البئس ما قدمت
أهم أنفسهم) أي ابئس شيئا قدمتوا ليردوا
عليه يوم القيامة (أن سخط الله عليهم وفي
العذاب هم خالدون) هو المخصوص بالذم
والمعنى موجب سخط الله والخلود في العذاب
أو علة الذم والمخصوص بمحذوف أي ابئس
شيئا ذلك لأن كسبهم السخط والخلود

أي غلوا غير حق ووصيفه به للتوكيد فان الغلوا لا يكون الا غير حق وقيل انه للتقيد لانه قد يكون غير
حق وقد يكون حقا كالتعمق في المباحث الكلامية والخطاب لأهل الكتاب مطلقا كما أشار الى
النصارى بقوله فترفعوا عيسى عليه الصلاة والسلام والى اليهود بقوله أو تضعوه الخ والقول الثاني
يخصه بالنصارى والاهواء جمع هوى وهو الباطل الموافق للنفس (قوله شايعهم) وفي نسخة
بشايعهم والمشايع المتابعة وفسر ضلوا في الموضوعين بما يدفع التكرار وقوله عن سواء السبيل الظاهر
تعلقه بالآخر فيكون المراد به الاسلام وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله وجعله التحرير متعلقا
بالثلاثة فعليه يكون مراد المصنف رحمه الله بيان المراد به في الآخر وبإله بفتح الهمزة وسكون الهمزة
التحسية موضع قريب من بيت المقدس (قوله أي ذلك لعن الشنيع الخ) ترك قول الزمخشري أي
لم يكن ذلك لعن الشنيع الذي كان سبب المسخ الا لاجل المعصية والاعتداء لانه ليس في الكلام
ما يفيد الحصر وان قال التحرير انه استقيد الحصر من العدول عن جعله متعلقا بعن الى الجملة
الاستثنائية المقولة في جواب بأي سبب كان ذلك لعن فوجب أن يكون ذلك هو السبب لا غير
لنعم الجواب وقيل الحصر من السببية لأن المراد منها السبب التام وهو يفيد ذلك وقد تقدم له ما يدل
على ذلك في قوله فيما ينقضهم ميناقهم وقوله واعتدائهم ما حرم عليهم أي تجاوزهم اليه (قوله أي
لا ينهي بعضهم بعضا الخ) لما كان فعلوه يقتضى أن النهي عما وقع والنهي لا يتصور فيه وانما يكون عن
الشيء قبل وقوعه أو لولوه بأن المراد النهي عن العود اليه وهذا إما بقدر مضاف قبل منكر أي معاودة
منكر فعلوه من السياق أو بأن المراد مثله أو فعلوه بمعنى أرادوا فعله كما في إذا قرأت القرآن فاستعذ
أو التناهي بمعنى الامتناع والكف لا أصل له بل هو النهاية وبها الفراغ وقيل انما توجه هذا
السؤال لو كان في الكلام دلالة على وقوع الفعل حال اعتبار تعلق الفعل به اذ لا خفاء في صحة قولنا كانوا
لا ينتهون يوم الخميس عن منكر فعلوه يوم الجمعة وكذا الكلام فيما إذا أريد لا ينتهون ولا يتنصرون فان
الانتهاء عما فعل لا يتصور فهو لا يصلح جوابا وقيل الانتهاء عن الشيء عبارة عن أن لا يفعل مرة أخرى
ولك أن تقدروا فعلوا مثله ولوجب العمل المعنى في فعلوه بالنسبة الى زمان الخطاب لم يحتج الى تأويل ولسان
داود وعيسى صلى الله عليه وسلم ما سلم معنى لسانهما كما مر وأورد عدم اللبس أن أريد باللسان الخارجية
وقيل المراد به الكلام وما نزل عليهم (قوله تعجب من سوء فعلهم الخ) يعني أن اللام هنا جواب قسم
مقدر وجعل التأكيدي تعجيب وهو ظاهر لانه يقتضى أنه تعجب عظيم ولا بأس به وقيل الأولى أن يجعل
التأكيدي للفعل المتعجب منه (قوله ابئس شيئا قدمتوا الخ) قدموا إشارة الى أن أنفسهم عبارة عن
ذواتهم وأعينهم وتقديهم له فعله في الدنيا قبل جزائه وما نكرة تمييز والمخصوص بالذم المصدر المؤول
(قوله هو المخصوص بالذم والمعنى موجب سخط الله الخ) لهم في أعرابهم رجوه فقيل ان سخط الله
مرفوع على البدل من المخصوص بالذم وهو محذوف جلة قدمت صفته والتقدير بذس الشيء شيء قدمت
لهم أنفسهم وهو سخط الله ونقلوا هذا عن سيديهم رحمه الله وقيل ان سخط هو المخصوص بالذم وأعرابه
مذكور في النحو وهو الذي اختاره المصنف رحمه الله تعالى للزمخشري وقد رقبه مضافا أي موجب
سخطه لأن نفس سخط الباري باعتبار اضافته اليه ليس مذموما بل ما أوجبه من الأسباب وهي
ملاحظة حسنة وهذا انما يصح على جعل ما موصولة أو تمييزا وقيل هو في محل رفع بدل من ما ان قلنا
انها معرفة أو في محل نصب منها ان كانت تمييزا ورد بأنه معرفة فكيف يبدل من التمييز ومن ضمير
قدمته المحذوف وقيل انه على تقدير الجارية لأن سخط الله المخصوص محذوف وبإله أشار المصنف
بقوله أو علة الذم الخ (قوله والخلود في العذاب) قيل عليه أن تأويل الجملة بالمصدر يقتضى أنها
مندرجة تحت حرف المصدر وهو لا يوصل بالاسمية ولا سبيل اليه وكذا قوله لان كسبهم السخط والخلود
الآن تجعل أن تخففه من الثقله وبعدها ضمير شأن مقدرا ومعطوفة على ثاني مفعولي ترى وهي علمية
فانه جوفها شأن تكون علمية وبصرية بالنسبة اليهم والى أسلافهم ولا يخفى بعده وأنه تصف لاحاجة

اليه فان قوله وفي العذاب هم خالدون جلة حالية مقطرة ومثله يفسر معناه بتأويل المصدر فاذا قلت جاء زيدوا لاميرا كعب معناه وقت ركوب الامير ولا يحتاج الى حرف مصدرى فانه توجيه لامعنى وكسب متعددا بمعنى اولاهم السخط والخلود والحال قيد تنشأ من عاملها وتنبسب عنه نحو طلعت الشمس وهي مشيرة قدسبر وقوله اذا الايمان يمنع ذلك أى يمنع موالاة المشركين وفسر الفسق بالخروج للماتر (قوله ان شدة شكيتهم ونضاعف كفرهم الخ) يقال فلان شديد الشكيمة اذا كان لا يتقاد لاحد وأصل معنى الشكيمة الحديدية التي توضع في فم الفرس فانه اذا كان حرونا جعلت غليظة شديدة لتضبطه فلذا استعمل للحمية والانفة قال

انا ابن سيار على شكيمه * ان الشر لا يقدم اذيمه

قال في الاساس وهذا من الايمان في الاستعارة الى اصلها حيث جعل المزاويل للعدو وللمجدين ونضاعف الكفر زيادته والركون الميل والقرن الاعتقاد (قوله الذين قالوا ان انصارى للين جانبهم الخ) في الاتصاف لم يقل النصارى مع انه اخصر تعريضا بصلابة اليهود في الكفر والامتناع عن الانقياد لان اليهود لما قبل لهم ادخلوا الارض المقدسة قالوا اذهب أنت وربك فقاتلا والنصارى قالوا نحن انصار الله فلذلك سمو انصارى فأسند الى قولهم هنا تنبيه على انقيادهم وهناك تنبيه على انهم لم يثبتوا على الميثاق فهذا سره (قوله واليه أشار بقوله ذلك بأن منهم قسيسين الخ) وجه الاشارة أن كون بعضهم له اهتمام بالعلم والعمل وبلغتهم لا يستكبرون عن الحق يقتضى كون جلتهم أقرب الى الحق وأهله وقبل ان مذهب اليهود انه يجب اصال الشر الى من خالف دينهم بأى طريق كان من القتل وغيره وهو عند النصارى حرام واذا ورد في الحديث ما خلاهم ودى بعلم الاله بقتله (قوله والفيض انصباب عن امتلاء الخ) يعنى معناه تملى من الدمع حتى تفيض لان الفيض أن يعنى الاناء حتى يسيل ما فيه عن جوانبه فوضع الفيض موضع الامتلاء بما قامه السبب مقام المسبب وقصد المبالغة فجعلت أعينهم بأنفسها تفيض من أجل البكاء والدمع يكون مصدر دمعت العين واسما لما يسيل منها وفي الاتصاف ان هنالك ثلاث اعتبارات ابلغها هذه فالاولى فاض دمع عينه وهى الاصل والثانية فاضت عينه دمعاً حوله الاستناد الى العين مجازاً وبالفظة ثمة على الاصل والحقيقة بنصب ما كان فاعلا على التمييز والثالثة فيها هذا التحويل وابرار التميز برفى صورة التعليل كما نحن فيه وهو ابلغ بعينه عن الاصل وعدم ذكر الفاعل فيه ومن تعليلية وقيل أراد ان الدمع على الاول هو الماء المخصوص وعلى الثانى الحدث وهو على الاول مبدأ ماضى وعلى الثانى سبب وقد جوز فى سورة براءة فى قوله تعالى قولوا أو أعينهم تفيض من الدمع حزناً أن يكون من الدمع بآنا كقوله أفديك من رجل وان كان الاكثر فى هذا القسم من البيان أن أبى منكر اه وماذهب اليه ثمة من كون من بيانية وانها التي تدخل على التمييز مردود وان كان الكوفيون ذهبوا الى جواز تعريف التمييز وأنه لا يشترط تنكيه كما هو مذهب الجمهور لان التمييز المنقول عن الفاعل يمنع دخول من عليه وان كانت مقطرة معه فلا يجوز نقضاً بدمع من شحم فامتنع أن يكون تميزاً وماذهب اليه الرمنشري ثمة مخالف لسلامهم كما فى الدر المصون فلا يصح قياسه على المنزل الذى ذكره لانه مفعول وسبأ بآنى بيانه فى محله (قوله من الاولى للابداء والثانية لتبيين ما عرفوا الخ) أى من الاولى لا بداء الغاية والثانية لتحتمل البيانية والتبعيضية كما قال الرمنشري لتبيين الموصول الذى هو ما عرفوا وتحتمل معنى التبعيض على أنهم عرفوا بعض الحق فأبكاهم وبلغ منهم فكيف اذا عرفوه كله ولم يتعرض لما يتعلق به الجاران لكن فى كلامه اشارة اليه فى الاولى متعلقة بمحذوف على أنه حال من الحق أى حال كونه ناشئاً من الحق واليه أشار بقوله على أن فيض الدمع ابتداء ونشأ من معرفة الحق ولا يجوز تعلقه بتفيض لثلاثين حواجر بمعنى يعامل واحد فان فى من الدمع

(ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي) يعنى نبينهم وان كانت الآية فى المنافقين فالمراد نبينا عليه السلام (وما أنزل اليه ما اتخذوههم أولياء) اذا الايمان يمنع ذلك (ولكن كثيراً منهم فاسقون) خارجون عن دينهم أو ممتردون فى نفاقهم (لتجدن أشد الناس عدواة للذين آمنوا اليهود والذين أنشركوا) لشدة شكيتهم ونضاعف كفرهم وانهم ما كهم فى اتباع الهوى وركونهم الى التقليد وبعدهم عن التحقيق وغيرهم على تكذيب الانبياء ومعاداتهم (ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا انا نصارى) للين جانبهم ورقة قلوبهم وقلة حرصهم على الدنيا وكثرة اهتمامهم بالعلم والعمل واليه اشار بقوله (ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وانهم لا يستكبرون) من قبول الحق اذا فهموه أو يتواضعون ولا يستكبرون كاليهود وفيه دليل على أن التواضع والاتجال على العلم والعمل والتواضع عن الشهوات مجودة وان كانت والاعراض عن الرسول من كافر (واذا سمعوا ما أنزل الى الرسول من كفر) عطف على ترى أعينهم تفيض من الدمع وشدة لا يستكبرون وهو بيان لرقة قلوبهم وشدة خشيتهم ومسايرتهم الى قبول الحق وعدم تأييدهم عنه والفيض انصباب عن امتلاء فوضع موضع الامتلاء للمبالغة أو جعلت أعينهم من فرط البكاء كأنها تفيض بأنفسها (مما عرفوا من الحق) من الاولى للابداء والثانية لتبيين ما عرفوا والتبعيض فانه بعض الحق

ابتدائية الآن يقال انها يائية او بمعنى الباء وأما من الحق فعلى البيان متعلق بمحذوف وعلى
التبعية يعرفوا وهو معنى قوله عرفوا بعض الحق لأنه اشارة الى أنه مفعول به كما قيل ويجوز أن تكون
تعليقية أى فيض دمعهم بسبب عرفانهم وفي كلامه اشارة اليه وقوله عرفوا كله الا فصح عرفوه كله
لأن كل المضافة للضمير لا تقع في فصيح الكلام الا تأكيذا أو مبتدأ ولا يعمل فيها ما قبلها (قوله
أو من أمتهم الذين هم شهداء) اشارة الى قوله وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس
وقدمت تفسيره وقوله استفهام انكار واستبعد تحقيقا لايمانهم كأنهم قالوا آمنوا ولا شبهة في ايماننا لأن
عدم الايمان في كمال الاستبعاد مع قيام الداعي وهو الطمع في الدخول في زمريتهم والانتظام في سلكهم
والانخراط مع الصالحين بمعنى الانضمام معهم والاعتدائهم يقال انخرط فلان على القوم اذا جاءهم ودخل
معهم (قوله أو جواب سائل قال لم آمنتم الخ) قيل عليه ان علماء الكفر والمعاني صرحوا بأن الجملة
الاستثنائية الواقعة جواب سؤال مقدر لا تقترب بالواو ولا بد فيها من الفصل اذا الجواب لا يعطف على
السؤال وما قيل في الجواب عنه ان الواو زائدة وقد نقل عن الاخفش انها تزداد في الجملة المستأنفة أو
هو عطف على جملة محذوفة هي الجواب المستأنف تقديره ما لكم لا تؤمنون وقد جاءكم الحق والرسول
صلى الله عليه وسلم بين أظهركم لا يتوجه الا باثبات اقتران مثلها بالواو وقد وقع منه في الكثاف في
مواضع وكونها معطوفة على مقدر ينافي كونها جوابا وقيل الظاهر عطفه بالواو لأن كونه جوابا
لا ينافي الاستفهام الانكاري فتأمل (قوله ولا تؤمن حال من الضمير الخ) ما استفهامية مبتدأ
ولنا خبره ولا تؤمن جملة حالية وهي حال لازمة لا يتم المعنى بدونها نحو قالهم عن التذكرة معرضين
ولذا لا يصح اقترانها بالواو في ما اتنا وما بالنا لا نفعل كذا لانها خبر في المعنى وهي المستفهم عنها وقوله
وذكره توطئة وتعليق هذا على الوجه الثاني وهو أن المراد بكتابه ورسوله لأنه هو الذي جاءهم من
الحق لكن لما كان المقصود من الايمان به ما الايمان بالله قدم ذكره عليهم ما هو حال عاملها معنوى
وهو الجار والمجرور ومتملقه (قوله ونطمع عطف على تؤمن الخ) قدر المبتدأ على تقدير الحالية لأن
المضارع المثبت لا يقترب بالواو وعلى العطف فهو عطف على المتنى أو المتنى فاذا عطف على المتنى فظاهر
وان عطف على المتنى فالطمع ليس ينسكروا ولا جعلوا الانكار والاستبعاد للجمع بينهما أى كيف نطمع في
ذلك ونحن غير مؤمنين وقيل يحتمل أن يكون معطوفا على لا تؤمن بأن يكون عطف على المتنى أى يجمع
بين عدم الايمان وبين الطمع أو على المتنى أى لستنا بجمع بين الايمان وبين الطمع وذلك الجمع بالدخول في
الاسلام لأن المسلم هو الذي ينبغي أن يطمع في صحة الصالحين وما ذكر صاحب التفسير من أنه على
الاول ورد الجمع على المتنى وعلى الثاني ورد المتنى على الجمع يوهم أن الاول لجمع منفيين وليس كذلك بل هو
جمع ونفى اثبات انتهى وفيه أمران الاول أنه على المتنى لا حاجة الى اعتبار الجمع لأنه انما اعتبر في العطف
على المتنى لأن الطمع في ادخال الله لهم في زمرة الصالحين ليس بمنكر فلهذا صرف الانكار فيه الى الجمع
ليصير المعنى كيف يطمع في ادخال الله لهم في زمرة الصالحين مع عدم الايمان وأما اذا عطف على المتنى
فانكار نفي الطمع في ادخالهم في زمريتهم مستقيم من غير نظر الى معنى الجمع الثاني أن ما جعله وهو ليس
كما قال فان معناه ان الجمع المنكر فيه اعتبر بعد تقرير المتنى واذا عطف عليه بعد مائى فقد ورد الجمع الذي
افاده العطف على المتنى أى طرأ عليه وجاء به داء واذا عطف على المتنى فالمتنى وارد عليه ما وعلى الجمع
ولا وهم فيه وقول المصنف رحمه الله تعالى عطف على تؤمن ظاهري عطف على المتنى ويحتمل الوجه
الآخر (قوله والعامل فيها عامل الاولى مقيد اياها أو تؤمن) أى الطرف أو متعلقه ويسمى عاملا
معنويا عندهم ولما ورد على هذا كما في البحر أن العامل لا يصب أكثر من حال واحدة اذا كان صاحبها
مفردا دون بدل أو عطف إلا فاعل التفضيل على الصحيح لأنه كدعوى حرفي جولانه بمعنى في حال كذا ولذا
قيل انه مبنى على رأى من اجاز تعددها مطلقا أشار المصنف رحمه الله تعالى الى أن الحال الاولى منه

والمعنى أنهم عرفوا بعض الحق فأبى الله لهم
فكيف اذا عرفوا كله (يقولون ربنا آتينا)
بذلك أو محمد (فأبى الله لهم) (يقولون ربنا آتينا)
من الذين شهدوا بأنه حق أو نبوته أو
من أمتهم الذين هم شهداء على الأمم يوم
القيامة (وما لنا لا نؤمن بالله وما جاءنا من
الحق ونطمع أن يدخلنا ربنا مع القوم
الصالحين) استفهام انكار واستبعاد
لا تتفاء الايمان مع قيام الداعي وهو الطمع
في الانخراط مع الصالحين والدخول في
مدخلهم أو جواب سائل قال لم آمنتم ولا
تؤمن حال من الضمير والعامل ما في اللام من
معنى الفعل أى أى شئ حصل لنا غير
مؤمنين بالله أى بوحده انتهى فانهم كانوا
مؤمنين أو بكتابه ورسوله فان الايمان بهم ما
ايمان به حقيقة وذكره توطئة وتعليق
ونطمع عطف على تؤمن أو خبر محذوف
والواو للحال أى ونحن نطمع والعامل فيها
عامل الاولى مقيد اياها أو تؤمن

وهو مطلق والثانية بعد اعتبار تقييده فعامله متعدد ومعنى كافى رزقوا منها من ثمرة وأفعّل التفضيل
فكانه قيل كيف عدم الإيمان في حال الطمع المذكور وهذه حال مترددة ولزوم الأولى لا يجزها عن
الترادف وإذا كانت من فاعل نؤمن فهي متداخلة وقيل معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى أنها
لوجعلت حالاً مستقلة ولم يعتبر التقييد كان المآل ما لنا ونطمع ولا انكار ولا استبعاد للطمع بدون عدم
الإيمان وعبارة المصنف رحمه الله تعالى نامة عنه فأنها أوجب العمل للاحقة المعنى وما ذكره لازم
أيضاً لأنه انما يشكر الحال الثانية بعد انكار الأولى لأنها لازمة بل هي معتبرة من اجزاء الجملة الأولى
كما مر وقيل ان في صحة قولنا ما لنا ونحن نفعل كذا بالواو والحالية نظر بالنظر الى الاستعمال وأن الحالين
على الأول لا تمتدأختين ولا مترادفتين لعدم صحة ذكر الثانية بدون الأولى وعدم كونها حالاً عامي
حال عنه ولتسم هاتين حالين متلاصقتين فالحالان المتعاقبتان ثلاثة أقسام اهـ بمعنى أن الحال الواقعة
بعد ما لنا وما بالنا لا يصح اقتراحها بالواو لأنها لازمة والانكار منصب عليها وبها تمام الفائدة كما ذكره
الحجة وعليه قوله * ما بال عينك منها الماء ينسكب * وقد ذكر مثل هذا في سورة آل عمران حيث
اعترض على قول الكشاف ما باله وهو آمن وهذا من فوائد التي تفرد بها الكنتها كلمة حتى أريد بها باطل
لأنه مسلم في الحال الأولى المتوقف عليها تمام الكلام وأما إذا جاء بعدها حال أخرى فافهم
فيها خلاف ما ذكره والدراية تقتضيه كقول جرير

ما بال وجهك بعد الحلم والدين * وقد علاك منيب حين لا حين

وكقول الآخر وقد أنشد ابن الأعرابي

وفاتمة ما باله لا يزورها * وقد كنت من تلك الزبارة في شغل

وقد مر لنا كلام فيه في سورة آل عمران وأما ما ذكره في تثليث الحال فقد علمت رده وكذا قوله ليست
حالة عامي حال عنه لا وجه له (قوله أي عن اعتقاد من قولنا الخ) في الكشاف بما تكلموا به عن
اعتقادوا خلاص من قولك هذا قول فلان أي اعتقاده وما يذهب اليه وقال التحرير أول كلامه به عبر بأن
القول حقيقة لكنه مقيد بأن يكون عن اعتقادوا خلاص وآخره يشعر بأنه مجاز عن المذهب والراي
والاعتقاد وبالجملة فالقصد الى أن الآية ليست بمجرد القول وأجيب بأن مراده أنه حقيقة لأنه الأصل
وأن القول اذا لم يقيد بالخلو عن الاعتقاد يكون المراد به المقارن للاعتقاد كما اذا قيل هذا قول فلان
لأن القول انما يصدر عن صاحبه لا فائدة الاعتقاد وعبارته أحسن ولذا عدل عنها (قوله أحسنوا
النظر والعمل الخ) الأول مخصوص والشأن عام أو الأول نظر الى اقادة الحوادث وتقدير معمول
والثاني الى الحاقه بالاسماء وعدم تقدير متعلق والآيات الأربع هي من قوله واذا سمعوا الى هنا وقوله
روى أنها نزات الخ هو حديث أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم والواحدى من طريق ابن شهاب عن
سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام وعروة بن الزبير رضي الله عنه مرسلان
وجه لقول العراقي في التخريج انه لم يقف عليه وانكاره وكذا ما بعده أخرجه ابن جرير عن سعيد بن
جبير (قوله عطف التكذيب بآيات الله الخ) المراد بالمصدقين من سبق ذكرهم لأنه تعالى أنابهم
بما قالوه وهو الصدق النافع فذكره لانه بعدهم ليس الوعد والوعيد وبضد هاتين الاشياء (قوله
أي ما طاب ولذمنه الخ) لذعطف تفسير لان الطيب يستعمل في القرآن بمعنى الحلال وبمعنى اللذيذ فأشار
الى أن المراد الثاني بقوله ما أحل الله وتضمن ما قبله ما ذكر يفهم من مدحهم بأنهم رهبان وجعل الحلال
حراماً لانهم لا يقربون النساء ولا يأكلون اللحوم ويجعلونهم محرمة عليهم ولا يتأفهم أنه مدحهم بذلك لانه
كان في دينهم عيب وحاروب عيب بالتسمية الى قوم مذموم بالتسمية الى آخرين فلا يرد عليه منى كانوا هم
وجعل الاعتداء عبارة عن تحريم الحلال فيكون تأكيده القول لا تحرموا الخ وفي التوجيه الثاني عن
تحليل الحرام بعد النهي عن تحريم الحلال فهو تأسيس وسبأ في جعله معنى النهي عن الاسراف في الحلال

(فأنابهم الله بما قالوا) أي عن اعتقاد من
قولك هذا قول فلان أي معتقده (جنات
تجبري من تحتها الأنهار خالد بن فيها وذلك
جزء المحسنين) الذين أحسنوا النظر
والعمل أو الذين اعتدوا الاحسان
في الامور والآيات الأربع روى أنها
نزات في الصحابة وبعضهم روى
الله صلى الله عليه وسلم بكتابه فقره
ثم دعا جعفر بن أبي طالب والمهاجرين
معه وأحضر الرهبان والقسيسين فأمر
جعفر أن يقرأ عليهم القرآن فقرأ سورة مريم
فيكونوا آمنوا بالقرآن وقبل نزات في ثلاثين
أوسمة من رجلا من قومه وفدوا على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقرأ عليهم سورة
يس فبكوا وآمنوا (والذين كفروا
وكذبوا بآيات الله على الكفر وهو ضرب
التكذيب بآيات الله على الكاذبين وذكرهم
منه لان القصد الى بيان حال المكذبين وذكرهم
في معرض المصدقين بما جاء من الترهيب
والترهيب (بآيات الله لكم) أي ما طاب ولذمنه
طيات ما أحل الله لكم) كسر النفس ورفض
كانه لما تضمن ما قبله مدح النصارى على
ترهيبهم والحث على كسر النفس ورفض
الشهوات عقبه النهي عن الاقراط في ذلك
والاعتداء عما حذر الله سبحانه وتعالى يجعل
الحلال حراماً فقال (ولا تعتدوا ان الله
لا يحب المعتدين)

ويجوز أن يراد به ولا تعتدوا واحدا وما أحل الله لكم إلى ما حرّم عليكم فتكون الآية ناهية عن تحريم ما أحل وتحليل ما حرّم داعية إلى القصد بينهما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف القيامة لأصحابه يوم ما بالغ في أنذارهم فرقوا واجتمعوا في بيت عثمان بن مظعون وانفقوا على أن لا يزالوا صائمين قائمين وأن لا يتأموا على الفرس ولا يأكلوا اللحم والودك ولا يقربوا النساء والطيب ويرفضوا الدنيا ويلبوا المسوح ويسبحوا في الأرض ويحبوا مآذا كبيرهم قبل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم إني لم أؤمر بذلك إن لانفسكم عليكم حقا فقوموا وانظروا وقوموا وناموا فإني أقوم وأنام وأصوم وأفطروا وكل اللحم والدم وأتى النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني فنزلت (وكونوا محاربين لذنوبكم الله حلالا طيبا) أي كوا ما حل لكم وطاب عمارتكم الله فيكون حلالا مفعول كوا وما حال منه تقدمت عليه لانه نكرة ويجوز أن تكون من ابتدائية متعلقة بكرا ويجوز أن تكون مفعولا وحلالا حال من المومل أو العائد المحذوف أو صفة لمصدر محذوف وعلى الوجه لو لم يقع الرزق على الحرام لم يكن ذلك رالحلال فائدة زائدة (واقتوا الله الذي أنتم به مؤمنون لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم) هو ما يسد من المرء بلا قصد كقول الرجل لا والله وبلى والله والبسه ذهب الشافعي رضى الله تعالى عنه وقيل الحلف على ما بطن أنه كذلك ولم يكن والبسه ذهب أبو حنيفة رحمه الله تعالى وفي أيمانكم مصلته يؤاخذكم أو اللغو لانه مصدر أو حال منه (ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان) بما وثقتم الإيمان عليه بالقصد والنية والمعنى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم إذا حنتم أو بكت ما عقدتم فحذف له عليه قرأ حمزة والسكسائي وابن عباس عن عاصم عقدتم بالتخفيف وابن عامر برواية ابن ذكوان عاقبتهم وهو من فاعل بمعنى فعل (فلقاهم) فلفظه نكته

وقال الثوري أنه أشار في الكشف إلى أربعة معان للاعتداء تجاوز حد الشرع أو حد الاعتدال في الاتفاق أو الظلم على الإطلاق أو مقيد بصرم الطيبات (قوله ويجوز أن يراد به ولا تعتدوا الخ) فالمعنى لا تتجاوزوا الحلال إلى الحرام وتحرموا ما أحل من قوله لا تحرموا طيبات الخ وتحليل ما حرّم الخ مستفاد من لا تعتدوا على هذا التفسير والمراد بصلته تعاطيه أو اعتداده وحده وفيه تأمل وقوله داعية إلى القصد أي الاعتدال وعدم الاسراف إشارة إلى درج المعنى الآخر في النظم (قوله روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا الحديث رواه ابن جرير والواحد في أسباب النزول عن مجاهد وعكرمة والسدي وله شاهد في الصحيحين من حديث وقع بعنه ورواه عن رقت قلوبهم من خشية الله وهو ضد القسوة وعثمان بن مظعون بظاء معجمة وعين مهملة صحابي يكنى أبا السائب جمحي أسلم بعد ثلاثة عشر رجلا وهما جابر المجبرتين وشهد بدرا وهو أول من مات من المهاجرين بالمدينة على رأس ثلاثين شهرا من الهجرة وقيل بعد اثنين وعشرين شهرا منها ودفن بالقبعة رضى الله عنه وفي كلام بعضهم والذي رواه المحدثون أن عثمان بن مظعون وعلياً وأباذر رضى الله عنهم هم أبا ن يحتصموا ويقتتلوا فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ونزل فيهم الآية الآية نية لبس على الذين آمنوا والذي ذكره مستتر من عدة أحاديث وأصله في الصحيحين والودك بفتح الواو والبال المهله والكاف النشم والمسوح جمع مسح وهو اللباس أي القلبيظ من الملابس والسباحة في الأرض عدم التوطن والقرار والمذاكير جمع ذكر على خلاف القياس للفرق بينه وبين جمع الذكركرذلاتي وقيل لا واحد له كعباديد ونية الحديث بمعنى ما ورد فيه لأرهبانية في الدين (قوله كوا ما حل لكم وطاب الخ) إشارة إلى أنه إذا كان مفعولا لا يكون صفة لآ كوا كوا ما حل لكم وطاب الخ لا يابا معنى المصدر وقوله تقدمت عليه لانه نكرة إشارة إلى أنه كان صفة وصفة النكرة إذا تقدمت صارت حالا فلا يراد عليه أنه نكرة موصوفة بصح محي الحال منها ولا يلزم تقدمه كما قيل وقوله ويجوز أن تكون مفعولا أي صفة مفعول فاعلة مقامه أي شيأ عمارتكم ويحتمل أنه نفسه مفعول بتأويل بعض وهو تكاف أو صفة مصدر أي أكل والاية دليل لتأني شعول الرزق للحلال والحرام اذ جعله تأكيذا لخلاف الظاهر وهو ردى على المعتزلة وقوله وعلى الوجه الخ رد لما يوهمه كلام الكشف من اختصاصه ببعضها (قوله هو ما يدور من المرء بلا قصد الخ) أي ما سبق إليه لانه من غيرنية اليقين هذا عند الشافعي رضى الله عنه وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لغو اليمين أن يحلف على أمر مضى بظنه كذلك فان علمه على خلافه فهو غموس والأدلة على المذهبين مبسوطة في الفروع والأصول وقيل على تعلق في أيمانكم يؤاخذكم فني للسببية قوله أن امرأه دخلت النار في هرة وقوله أو حال منه أي من اللغو معطوف على صلة (قوله بما وثقتم الإيمان عليه الخ) يقتضى أن ما موصولة لتقدير العائد وجعلها في الكشف مصدرية قيل وهو أحسن لوقوعها في مقابلة اللغو ولعدم الاحتياج إلى التقدير (قوله والمعنى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم إذا حنتم الخ) المراد بالمواخذة المواخذة في الدنيا وهي الاثم والكفارة لأن فيها عقوبة لا في الآخرة حتى يرد أن المواخذة ليست في وقت الحنث فالوجه هو الثاني وتعيد الإيمان شامل للغموس عند الشافعية وفيه كفارة عندهم وأما عندنا فلا كفارة ولا ننت فيه قدر إذا حنتم فكان التقدير بن إشارة إلى المذهبين وقراءة التخفيف ظاهرة وقراءة تعاقد فاعل فيها الأصل الفعل وكذا قراءة التشديد لأن القراءات بفسر بعضها بعضا أو بالالفه فيها باعتبار أنها باللسان والقلب لأنه للتكرار اللساني كما نوههم (قوله فكفارة نكته أي البعلة التي تذهب أغمه الخ) منهم من جعل هذا الضمير عائدا على الحنث المفهوم من السياق ومنهم من جعله عائدا على ما الموصولة بتقدير مضاف أي نكته ومنهم من جعله عائدا على العقد الذي في ضمن الفعل بتقدير مضاف وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى أنه قصد الثاني ويحتمل غيره أيضا وأما عوده على الإيمان لانه مفرد كالأفعال

والسكسائي وابن عباس عن عاصم عقدتم بالتخفيف وابن عامر برواية ابن ذكوان عاقبتهم وهو من فاعل بمعنى فعل (فلقاهم) فلفظه نكته

أوه وول بقدر فلا حاجة اليه وما بني عليه سبأ في ما فيه والفعلة بفتح الفاء المرة من الفعل وفعله به
 توجيه بالتأنيث وإشارة الى أنه بالمعنى المصدرى لقوله اطعام وتذهب من الاذهاب وقوله وتستره إشارة
 الى أن معنى التكفير لغة الستر والمراد به المحولان المحو ولا يرى كالمستور (قوله واستدل بظاهره
 على جواز التكفير بالمال الخ) قيده بالمال ليخرج التكفير بالصوم فإنه لا يكون إلا بعد الحنث عندهم
 لأنه عند المجز عن غيره والمجز لا يتحقق بدون حنث وقيده ببعض الشافعية جواز تقديم المال بما إذا لم
 يكن الحنث معصية وأطلقه بعضهم وهو الصحيح وعليه المصنف رحمه الله تعالى وفاسده على تقديم الزكاة
 على الحول ووجه الاستدلال بظاهر الآية أنه جعل الكفارة عقب البين من غير ذكر الحنث وقال
 ذلك كقدرة أيمانكم إذا حلقتن ونحن نقول إن الآية تضمنت إيجاب الكفارة عند الحنث وهي غير
 واجبة قبل الحنث فثبت أن المراد بما عقدتم الأيمان وحنثتم فيها وقد اتفقوا على أن معنى قوله تعالى
 فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر فأفطر فعدة من أيام أخر فكذا هذا وقوله على جواز
 التكفير إشارة الى أن ما قدره أولاً من قوله إذا حنثتم قيد للوجوب وكذا قوله كفارة نكته فلا يقال
 أنه إذا كان التقدير ما ذكر كيف تكون الآية دلالة لهم قتل (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم من
 حلف على عين الخ) هذا الحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وقيل عليه أن دلالة
 الفاء الجزائية على التعقيب من غير تراخ ممنوعة وبعد التسليم الواقع في حيز الفاء مجموع التكفير
 والائتمان ولادلالة على الترتيب بينهما ألا ترى أن قوله إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر
 الله وذروا البيع الآية لا يقتضي تقديم السعي على ترك البيع بالاتفاق وأيضا فقد روى هذا الحديث
 فليكفر عن يمينه ثم ليأت بالذي هو خير وروى رواية أخرى فليأت الذي هو خير ثم ليكفر وربحناه هذه
 بالهجرة وجعلنا كلمة ثم في الأخرى بمعنى الواو وفيه بحث لأن اثبات الشهرة لا يسمع بغير نقل وهم
 يجمعون بين الرويتين بأن أحدهما البيان الوجوب والأخرى إيمان الجواز وأيضاً تقدية ناراً وتأخيرها
 أخرى يدل على أنهم ماسيان (قوله من أقصده في النوع أو القدر الخ) أقصد أفعال تفصيل من القصد
 وهو الاعتماد وقوله ونصف صاع عند الحنث أي من البر وصاع من الشعير وقوله ومحل النصب
 أي ومحل الجمار والمجرورو هو من أوسط واطعام مصدر ينصب مفعولين الأول منهم ما مضى اليه
 وهو عشرة والثاني محذوف أقيمت صفته مقامه أي طعاماً أو قوتاً أو هو مرغوع على أنه بدل من اطعام
 أو خبر مبتدأ محذوف أي طعامهم من أوسط وقيل على البدلية أن أقسام البدل لا تنصرف عنها وأوجب
 بأنه بدل كل من كل بتقديم موصوف أي اطعام من أوسطه نحو أعجني قرى الأضياف قراهم من
 أحسن ما وجد (قوله وأهلون كأرضون الخ) أرضون بهكون الزاها و يجوز فتحها بمعنى جمع
 مذكر سالم على خلاف القياس لأن قياس مفردة أن يكون علماً أو صفة وهذا اسم جامد كارض والذي
 سوغه أنه استعمل كثيراً بمعنى مستحق فأشبهه الصفة (قوله وقرى أهل اليكم الخ) هذه قراءة جعفر
 الصادق وكن القياس فتح الباء خلفه الفتح لكنه شبهه الباء بالانثاق فقد راعوا ولم ينله كافي الكشاف
 بعدى كرب لأنه نقل بالتركيب تخفف الآن يقال إن صيغته ثقيلة فأشبهت المركب وهو ما جمع أهل
 على خلاف القياس كالبال في جمع لينة وقال ابن جني وأحدهما ليلاة وأهلاة قالوا وهو محتمل أن يكون
 مراده أن له مفرداً مقدراً وهذا محتمل أنه سماع من العرب فيه ومن قال أنه اسم جمع أراد به الجمع
 على خلاف القياس كما سبأني (قوله عطف على اطعام أو من أوسط أن جعل بدلاً الخ) قيل وجهه أن
 يكون من أوسط بدلاً من الاطعام والبدل هو المقصود ولذلك كان المبدل منه في حكم المنحى فكأنه قيل
 فكيف كفارته من أوسط ما تطعمون واعترض بأن العطف على البدل في موقع البدل ضرورة وابدال
 كدوة منه لا يكون إلا عطف وهو لا يقع في التنزيل وأوجب بالمتعبدل قد ورد على ما سبق من أنه قد يعطف
 على البدل ويكون المقصود الانتساب الى ما انتسب اليه المبدل منه بجمعه في حكم المنحى وقد يجب

أي الفعلة التي تذهب أتمه وتستره
 واستدل بظاهره على جواز التكفير بالمال
 قبل الحنث وهو عندنا خلافاً للحنفية لقوله
 عليه الصلاة والسلام من حلف على عين
 ورأى غيره خيراً من أهلكه من حلف على يمين
 وليأت الذي هو خير (اطعام عشرة مساكين
 من أوسط ما تطعمون أهليكم) من أقصده
 في النوع أو القدر وهو ذلك مسكين
 عندنا ونصف صاع عند الحنث ومحل
 النصب لأنه صفة مفعول محذوف تقديره
 أن تطعموا عشرة مساكين طعاماً من أوسط
 ما تطعمون أو ارفع على البدل من اطعام
 وأهلون كرضون وقرى أهل اليكم يسكون
 الباء على لغة من يسكنهم في الأحوال
 الثلاثة كالآف وهو جمع أهل كالبالي
 في جمع ليل والأرضى في جمع أرض وقيل
 هو جمع أهلة (أو كونه) عطف على
 اطعام أو من أوسط أن جعل بدلاً

بأنه على طريقة علمائنا وما ياردا والتقدير اطعام من أوسط ما تطعمون أو الباس من كسوتهم
وربما أنه حينئذ يكون عطفاً على المبدل منه لا البدل مع ما فيه من تغيير الكلام والجواب أن المراد أنه
بالنظر إلى ظاهر اللفظ عطف على البدل فإن قيل هذا وجه آخر وهو عطفه على اطعام وجعل من أوسط
صفة اطعام على ما هو الظاهر أو صفة مصدر محذوف أي اطعاماً من أوسط أو مفعولاً به أي طعاماً من
أوسط فما الباعث على هذا الوجه المتعسف أجيب بأنه اختار ذلك لأنه كون الكفاية فيمالية علق
بالمساكين من لافحة أذالكسوة اسم للنوب فيناسب أن يعتبر في جانب الاطعام المطعوم بخلاف
الاعتناق فإنه جنس واحد فذلك يناسب المعنى وهو التحرير ومن حاول رد البكى إلى نهج واحد ذهب
إلى أن التقدير اطعام أو الباس كسوة (أقول) ما ذكره مناف لما قرره الاثمة وسأره ومثله لا يسمع ثم أنه
كيف يكون بدل غلط وهو يتوقف على كون الاقول غير مراد معناه قطعاً وهذا لا يصلح هنا لأن كلاهما
مقصود وكف بعطف بدل غلط على غيره ثم أنه كيف يتأتى ما ذكره من التناسب وهو على البدلية صفة
اطعام مقدر فلا ينبغي ما في كلامه من الاختلال فلا بد له من عليه الا اذا قطع عما قبله وكان خبر مبتداً
محذوفاً والمناسبة المذكورة لا يتكافأ لاجلها مثل هذه التكافؤات فلا وجه للتقليد فتأمل وأما بدل
الاشتمال الذي ادعاه بعضهم فما لا شبهة في عدم صحته (قوله وهو نوب يغطى العورة الخ) تفسير
للكسوة تبع فيه الزحشرى وأورد عليه أنه مخافاً لمذهبه فأنهم ما يسمي كسوة قبص أو أزار
أو منديل أو قنعة والتدوير بالضم والكسر من يقتدى به والاقتداء بنفسه كالكسوة فأنهم مصدر واسم
المكسوة أيضاً فالمناسبة بينهما وبين الاطعام حاصله من غير التكافؤ السابق وقوله جامع قبص الخ كلامه
ظاهر في أن كل واحد منها كاف وهو يخالف قول الكشاف وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنهم أزار أو
قبص أو رداء أو كساء وعن مجاهد نوب جامع وهو ما يستبرأ به من على ما هو المتعارف وجامع منون
ما بعده بدل منه أو مضاف والاول أولى (قوله أو كسوتهم) بكاف الجر الداخلة على اسوة بضم الهمزة
وكسرها أيضاً وهي كما قال الراغب الحال التي يكون الانسان عليها في اتباع غيره ان حسناوار قبجها وهو
من الاسى وهو الحزن وهو الازالة فتحو كرت النخل أزانت كربة وهذا اسوة هذا أى مثله فالكاف على هذه
القراءة زائدة ولذا قال المصنف رحمه الله تعالى كمثل ما تطعمون وهذه قراءة سعيد بن جبيرة وابن السميع
وهي شاذة وهو زبده من واولانه من المؤاساة واليه أشار المصنف رحمه الله تعالى وقوله والكاف
في محل الرفع الخ ظاهر كلامه أنه خبر مبتداً محذوف ويحتمل أنه بيان للمعنى ولذا قيل انه ليس بمستقيم
والاولى طعام كسوتهم على الوصف فهو عطف أيضاً على من أوسط وعلى هذه القراءة يكون التخيير بين
الاطعام والتحرير فقط وتكون الكسوة ثابتة بالسنة وقيل انها تنفي الكسوة وفيه نظر وقال
السفاقي قدر أبو البقاء أى مثل اسوة أهل كرم في الكسوة فلا تكون الآية عارية من الكسوة وفيه
نظر لانه ليس في الكلام ما يدل عليه وجوز فيها النصب أيضاً على أحد الوجوه في اعراب من أوسط
وجعله معطوفاً عليه وشرط الشافعي رضى الله تعالى عنه في المعتبر الايمان ودليله والجواب عنه من فصل
في محله (قوله ومعنى أو ايجاب احدى الخصال الثلاث الخ) اختيار للمذهب المختار في الواجب
الخير وهو أن الواجب أحد الامور لا على التعيين لا مناسب الى بعض المعتزلة أن الواجب الجمع وبه فقط
بواحد وبعضهم الواجب معين عند الله وهو ما يفتيه المكاف فيختلف بالنسبة الى المكافين وبعضهم ان
الواجب واحد من لا يختلف لكن يسقط به وبالاخرة وناوهم اقدرا ونوا بالاية في التخيير المقوض
تفاوته الى الهمم وقصد زيادة الثواب فان الكسوة أعظم من الاطعام والتحرير أعظم منها (وهنا
بحث) وهو أن أواحداً النيتين أو الاشياء وانما يفيد التخيير بعد الطلب فقوله كفايته اطعام خبر افظا
طلب معنى لأن المقصود منه ايجاب ذلك وحينه ذلك كيف تكون الفاء تعقيبها لولا كان كذلك لا يقتضى
وجوبه قبل الحنف ولا فائلاً به فان قيل بقدره قيد كما قيل لا يبيح له دلالة على ما ذكره فتأمل وقوله واحداً

وهو نوب يغطى العورة وقيل نوب جامع قبص
أورداً أو أزار وقيل بضم الكاف وهو لغة
كقراءة في قدوة أو كسوتهم بمعنى أو كمثل
ما تطعمون أهل كرم اسرافاً كان أو نقسراً
تؤاخذون بينهم وبينهم ان لم تطعموهم الاوسط
والكاف في محل الرفع وتقديره أو اطعامهم
كسوتهم (أو تحرير رقبته) أو اعتناق انسان
وشرط الشافعي رضى الله تعالى عنه فيه
الايمان قياساً على كفارة القتل ومعنى أو
ايجاب احدى الخصال الثلاث مطلقاً ويجوز
المكاف في التعيين (فن لم يجز) أى واحداً
منها (فصيام ثلاثة أيام) فكفايته صيام ثلاثة
أيام

منهم المأمور من أن ارتكبه (قوله والنواذيلت بحجة عندنا الخ) قال في الاحكام قال ابن عباس
رضي الله تعالى عنهم ما وجدوا وما وجدوا من متابعات لا يجوز في فيها التفرق فثبت المتتابع
يقول هؤلاء لم يثبت بالتلاوة بخوار أن تكون التلاوة منسوخة والحكم بآثاره وقول أصحابنا وقالوا
أيضا أن قراءته كرواية وهي مشهورة في زيادهم على القطعي فما ذكره غير مسلم عندنا وقوله وحفتم
مرتصبيه (قوله بأن تضمنوا بها ولا تبدلوا الخ) أصل معنى الضمة الجذل والمراد عدم البدل
وللسلف في الحفظ هاتان صيرفتا قوم معناه احفظوا أنفسكم عن الحنث فيها وان لم يكن الحنث معصية
وقال آخرون معناه أفلا من الإيمان لقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم ولبه قول الشاعر
قل لا إلا باحفظ لبيته * اذا بدرت منه الآية برت

وقال قوم راعوها لكي تؤدوا الكفارة اذا حنثتم فيها لان حفظ الشيء رعايته قالوا وهذا هو الصحيح أما
الاول فلامعنى له لانه غير منهي عن الحنث اذا لم يكن الفعل معصية وقد قال صلى الله عليه وسلم قد بات
الذي هو خير وليكفر كما مر وقال تعالى قد فرض الله عليكم تحلة أيمانكم فثبت أنه غير منهي عن الحنث
اذا لم يكن معصية فلا يجوز أن يكون احفظوا أيمانكم نهيا عن الحنث وأما القول بأنه نهى عن الحلف
فما قلناه لانه كيف يكون الامر بحفظ اليمين نهيا عن اليمين وهل هو لا كقوله احفظوا أيمانكم
لا تكسبه وأما البيت فلا شاهد فيه لان معنى حافظ ليمينه انه مراعاة لها بأداء الكفارة ولو كان معناه
ما ذكرنا كان كترامع ما قبله والى هذه الأقوال أشار المصنف رحمه الله تعالى وفي الكشف معنى آخر
وهو أن المراد احفظوها ولا تبدلوا كيف حلفت بها (قوله أي مثل ذلك البيان) يعني أنه إشارة الى
مصدر الفعل المذكور وقد مر تحقيقه في البقرة في قوله وكذلك جعلناكم أمة وسطا فقد ذكره وقوله
نعمة التعليم قد مر دفعه ولا بقرينه ما قبله وقوله أرزعه جمع نعمة منصوب عطفا عليه فهو عام والواجب
شكرها ميمنة انعمه (قوله فأن مثل هذا التبيين يسهل لكم المخرج منه) في الكشف علمكم
تشكرون نعمته في يعلمكم ويسهل عليكم المخرج منه فقيل المخرج رعايته على الحنث وقيل المخرج منه
فيما يعلمكم أي من التكليف ولولا العائد لكان الاحسن أن يجعل ما صدر به وقيل انه للشكر وقوله
فأن الخ دليل على صحة ارادة نعمته الواجب شكرها به في مثل هذا التبيين يسهل المخرج من الشكر
لان شكره نعمة العمل بما يعرف من كلامه فتأمل (قوله قد عرفنا عنه العقول الخ) قيل الرجس
والرجس بمعنى وهو الشيء القذر وقيل ما تستقذره العقول وقال الزجاج انه كل ما استقذر من عمل قبيح
وأصل معناه الموت الشديد ولذا يقال للغمام رجاس رعدة ولما كان فيه الاخبار عن متهمة مدد بغيره
فأما أن يكون خبرا عن الاول وخبر الاخيرين متقدرا على رجس وفسق وكفر ونحوه أو في الكلام مضاف
الى هذه الاشياء والخبر له أي انما شأن هذه الاشياء أو ذمها طيبها أو لاجابة الى تقديره لانه يجوز الاخبار
عن هذه الاشياء بأنها رجس كما قيل انما المشركون نجس لانه مصدر يستوى فيه التليل والكثير وهذا
أحسن (قوله لانه مسبب عن تسويله وتزيينه) يعني جعله لالشيطان مع أنه أعميان به لاقاة ان عمل
الشيطان أي تزيينه مسبب لها أو من لا بداء أي ناشئ من عمله واذا قدر التعاطي فتقبل لاجابة الى
التأويل وفيه نظر (قوله النعمير للرجس أو ما ذكر الخ) رجوعه الى الرجس لا يقتضي الامر
بالاجتناب الخرف فقط بل كل رجس وعوده على جميع ما مرتب تأويل ما ذكره أو على التعاطي المقدر وجوز
عوده الى الشيطان وهو قريب وقوله لعل في ظهوره تحقيقه في أول البقرة قد ذكره (قوله أكد
تحريم الخ والميسر الخ) وجه التأكيذ المذكور ظاهر لانهم كانوا مرتدين في التحريم بعد نزول آية البقرة
ولذا قال عمر رضي الله تعالى عنه اللهم بين لنا فيها بيا ناسا في الفلمات ه هذه ومع فويل أنهم منتهون
قال انتهينا يارب وبحث بموحدة مفتوحة وحامه لسا كنة وتا منة بقى خالص أي لا خير فيه أصلا
أو الغالب عليه عدم الخير والامر بالاجتناب عن عيها أي لاعتن شربها ووقله باعتبار الظاهر واحد

وشرط فيه أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه المتتابع لانه قرئ ثلاثة أيام متتابعات
والنواذيلت بحجة عندنا الخ أي المذكور (كقارة
ولم تر وسنة (ذلك) وحفتم (واحفظوا
أي نكم اذا حلفت) وبأن تضمنوا بها ولا تبدلوا الخ
أي بأن تبرؤا فيها ما استطعتم ولم يفت بها خيرا أو
بأن تكفروا اذا حنثتم (كذلك) أي مثل ذلك
البيان (بين الله لكم آياته) أي علام بمرآة
(علمكم تشكرون) نعمة التعليم او نعمه
الواجب شكرها فأن مثل هذا التبيين يسهل
لكم المخرج منه (أي الاضام التي نصبت
والميسر والاصاب) أي الاضام التي نصبت
للعيادة (والا لزام) سبق تفسيرها في أول
السورة (رجس) قد عرفنا عنه العقول
وافرده لانه خبر للنعمتين وخبر المعطوفات
محذوف أو اضاف محذوف كأنه قال انما
ذمها على الخ والميسر (من عمل الشيطان)
لانه مسبب عن تسويله وتزيينه (فاجنبوه)
الضمير للرجس أو ما ذكر أو لتعاطي (علمكم
تفحرون) أي تفحرون بالاجتناب عنه واعلم
أنه سبحانه وتعالى أكد تحريم الخ والميسر
في هذه الآية بأن صدر الجملة بانما فقرنها
بالاضام والالزام ومما هو راجع الى الاشتغال
بهم ما شربتم أو غالب وأمر بالاجتناب
عن عيها

وجعله سبباً يرجي منه الفلاح ثم تقرر ذلك بأن
بين ما فيه من المناسبات الدينية والدينية
المقتضية للتحريم فقال تعالى (انما يريد الشيطان
أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر
والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة)
وانما خصهما باعادة الذكر وشرح ما فيه من
من الويل تنبيه على انهما المقصود بالبيان
وذكر الانصاب والازلام للدلالة على انهما
مثلهما في الحرمة والشرارة لقوله عليه
الصلاة والسلام لا مشرب الخمر كعابد الوثن
وخص الصلاة من الذكر بالافراد للعظيم
والاشعار بأن الصادقة كالصادق عن
الايمان من حيث انها عمادة والفارق بينه
وبين الكفر ثم أعاد الحديث على الانتهاء بصيغة
الاستفهام مرتبة على ما تقدم من أنواع
الصوارف فقال (فهل أنتم منتهون) ايذاً
بأن الأمر في المنع والتحذير بالغ الغاية
وأن الاعذار قد انقطعت (وأطيعوا الله
وأطيعوا الرسول) فيما أمر به (واحدوا)
ما نهى عنه أو مخالفتما فان توليتم فاعلوا
أنما على رسولنا البلاغ المبين) أي فاعلوا أنكم
لم تضرروا الرسول صلى الله عليه وسلم
بتوليكم فانما عليه البلاغ وقد أدى وانما
ضررتم به أنفسكم (ليس على الذين آمنوا
وعمِلوا الصالحات جناح فيما طعموا) مما
لم يحرم عليهم لقوله (اذا ما اتقوا وآمنوا
وعملوا الصالحات) أي اتقوا المحرم وبنوا
على الايمان والاعمال الصالحة (ثم اتقوا)
ما حرم عليهم بعد كالحرم (وآمنوا) بتحريره
(ثم اتقوا) ثم استمروا وبنوا على اتقاء
المعاصي (وأحسنوا) وتحذروا الاعمال
الجيلة واشتغلوا بما روي انه لما نزل تحريم
الخمر قالت الصحابة رضي الله تعالى عنهم
يا رسول الله فكيف يا خواتنا الذين ماتوا
وهم يمشون بالخمر وبأكلون الميسر فنزلت
ويحتمل أن يكون هذا التكرير باعتبار
الافاق الثلاثة

الوجوه والافاق ارجع الضمير الى التعاطي لا يكون كذلك (قوله وجهه سبباً يرجي منه الفلاح) ضمير
وجهه لا جتاب والسببية من اهل لانها بمعنى كى ووجهه المبالغة فيه باعتبار ظاهر الترخي وافادته انه ذنب
عظيم بعد ارتكابه لا يقطع بالقساح بمجرد الاقلاع عنه بل يرجي له ذلك (قوله وانما خصهما باعادة
الذكر) أي الخمر والميسر هما المقصودان لانهما هما اللذان صدر امرهم كما قال تعالى يسئلونك عن الخمر
والميسر الآية وقوله صلى الله عليه وسلم شارب الخمر كعابد الوثن حديث رواه الترمذي بالفظ مد من الخمر
وحمل على المستحل ولا حاجة اليه وهذا دليل على بعض المدعى أو جعل الزلام بمنزلة الوثن وهو بعيد
وقيل انهما لم يخصا بالذكر لان معنى يصدكم عن ذكر الله بعبادة غيره وهي الانصاب وعن الصلاة بالاشتغال
بالازلام وهو تقدير من غير دليل والشرارة بكسر الشين المعجمة التمر (قوله وخص الصلاة من الذكر
بالافراد الخ) لان ما يصد عن ذكره يصد عنها الان الذكركم من أركانها فأوردت بالذكر تعظيمها كما في ذكر
الخاص بعد العام (قوله والاشعار بأن الصادقة كالصادق) كان وجهه أن الأول
بيان لتعظيمها في ذاتها وهذا بيان لانه غاية مراد الشيطان من شرب الخمر ومنتهى آماله ذلك فيها ولا
أحب الى الشيطان من ايقاعهم في الكفر فلو لا أن تركها يؤدي اليه لما كانت محط نظره ولذلك سميت
عماد الدين في الحديث لان الخبء لا يقوم بالاعمال والفارق بين الايمان والكفر الصلاة لان
التصديق القلبي لا يطاع عليه وهذه أعظم شعائر المشاهدة في كل وقت ولذا اطلبت فيها الجماعة
ليشاهدوا الايمان وبشهادته فافهمه فانه خفي على من قال انه لا اشعار في النظم بما ذكر وصدا عن
الصلاة لانهم انشغلوا عنها والآن السكران لا يقرب الصلاة (قوله أعاد الحديث على الانتهاء الخ) لانه
فهم أو لامن قوله تعالى فاجتنبوه مع ماعه من نأ كيدات التحريم وقوله ايذاً بأن الامر الخ أي الشأن
والحال أو الامر الطلبي باجتنابه بل غاية الظهور حتى لا حاجة الى أمرهم به اظهروا دلالة القاطعة
للا عذار فلذا عبر بالاستفهام الان كما يرى مع الجملة الاسمية والذات المعقبة الدالة على أنها قد ثبتت
الصوارف عنها وتبين وجوه الفساد فيها حتى ان العاقل اذا خلى ونفسه بعد ذلك لا ينبغي ان يتوقف
في الانتهاء وقوله أو مخالفتما أعم من التمسك بالاول فيكون مؤكداً لقوله أطيعوا الله وعلى الاول
مؤسس ولذا قدمه وقوله وانما ضررتم به أنفسكم اشارة الى أن قوله فاعلوا الخ جواب باعتبار لازمه
المكفي به عنه (قوله اذا ما اتقوا الخ) تليق نفي الجناح بهذه الاحوال ليس على سبيل اشتراطها
فان عدم الجناح في تناول المباح الذي لم يحرم لا بشرط بشرط بل على سبيل المدح والتناء والدلالة على
أنهم بهذه الصفة وسبب التزول ليس وجهها آخر في معنى الآية ودفع ما فيه من التكرار بل اشارة الى ان
الآية نزلت في المؤمنين عامة ويدخل فيهم هذه الطائفة أو في هذه الطائفة ايكن الحكم عام وقوله اتقوا
المحرم الخ اشارة الى دفع التكرار في الآية نفساً بآية نفعية (قوله روي أنه لما نزل الخ) أخرجه
أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وهو في الصحيحين عن أنس رضي الله تعالى عنه
(قوله ويحتمل أن يكون هذا التكرير الخ) قال الطيبي رحمه الله تعالى المعنى أنه ليس المطلوب من
المؤمنين الزهادة عن المستلذات وتحريم الطيبات وانما المطلوب منهم الترفي في مدارج التقوى والايمان
الى مراتب الاخلاص واليقين ومعارج القدس والكمال وذلك بأن يبتغوا على الانتفاء عن الشر
وعلى الايمان بما يجب الايمان به وعلى الاعمال الصالحة لتحصيل الاستقامة القائمة التي يتمكن
بها الى الترفي الى مرتبة المشاهدة ومعارج أن تعبد الله كأنك تراه وهو المعنى بقوله تعالى وأحسنوا الخ
وبه ينتهي للزاني عند الله ومحبة الله يحب المحسنين وفي هذا النظم نتيجة من قوله صلى الله عليه وسلم ليس
الزهادة في الدنيا بتحريم الحلال ولا اضعاء المال ولكن الزهدة أن تكون بما يبيد الله أو ثمن منكم بما في
يديك وهذا دفع للتكرير وأنه ليس مجرد التأكيد لانه يجوز فيه العطف بهم كما صرح به ابن مالك في قوله
تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون بل باعتبار تغير ما عاق به مرة بعد أخرى والمصنف رحمه الله

أشاراً ولا إلى تغييرها بأن المراد بالاول اتقاء ما حرم عليهم أو لامع الثبات على الايمان والاعمال الصالحة
اذ لا ينفع الاتقاء بدون ذلك والثاني اتقاء ما حرم عليهم بعد ذلك من الخروجه والايان التصديق
بحريم ذلك والثالث الثبات على اتقاء جميع ذلك من السابق والحادث مع تحرى الاعمال الجيدة فالمراد
بالاوقات الثلاثة زمان التحريم الاول الماضى وزمان التحريم الثانى الذى هو منزلة الحال وزمان الثبات
على جميع ذلك فى المستقبل (قوله أو باعتبار الحالات الثلاث) بأن يتق الله ويؤمن به فى السر ويحجب
ما يضر نفسه من عمل واعتقاد ويتق الله ويؤمن به علانية ويحجب ما يضر الناس ويتق الله ويؤمن به
بينه وبين الله بحيث يرفع الوسائط وينتهى الى أقصى مراتب التقوى فى الدرجة الثالثة القابلة للقوى
النفسانية ولما فى هذه الحالة من الزايق منه تعالى ذكر الاحسان فيها لان الاحسان كما فسره النبي صلى الله
عليه وسلم فى حديث البخارى الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه (قوله أو باعتبار المراتب الثلاث)
أى مراتب التقوى الثلاث التى مرتقصيلها ومن قال المراد به مبدأ السلوك أو مبدأ العمر فقد غفل عن
مراده أو تغاير التقوى باعتبار تغاير المتق منه وهو العقاب والوقوع فى حى المحرمات والتدنس بدنس
الطبيعة والهوى وقوله فلا يؤاخذهم بشئ لانه لازم المحبة فهو كناية كفاي قوله وقالت اليهود والنصارى
نحن أبناء الله وأحباؤه قل فلم يعذبكم وكان الظاهر والله يجب هو لا يوضع الحسين موضعاً إشارة الى
أنهم متصفون بذلك (قوله نزات فى عام الحديبية) مرأن الحديبية بالتحفيف وأن منهم من شتدها وهى
اسم مكان معروف وهذا أخرجه ابن أبى حاتم عن مقاتل (قوله والتحقيق بشئ للتبسيه الخ) تدحض من
من أدهش أى أزل وهو كناية عن ازالة الثبات والتصبر والتحقيق والتقليل من شئ وتشكيكه قبل علمه أن
هذه الصيغة بعينها وردت فى الاموال والانس من الفتن العظام كقوله تعالى بشئ من الخوف والجوع
ونقص من الاموال والانس والثمرات وهو إشارة الى ما يقع به الابتلاء من هذه الامور فهو وبعض من
كل بالاضافة الى مقدوره تعالى فانه قادر على ابتلائهم بأعظم مما ذكروا عنهم بذلك على الصبر ويدل على
ذلك أنه سبق الوعد به قبل اوله لتوطين النفوس فان المقابلة بالشدائد شديدة الالم واذا فكر العاقل
وجسد ما صرف عنه من البلاء أكثر مما وقع فيه باضعاف لا تقف عنده غايته فسيحان اللطيف بعباده
(أقول) ما ذكره العلامة بعينه أشأ واليه الشئخ فى دلائل الاجاز لان شئ انما يذكر كقصد التعميم فهو
وان من شئ الا يسبح بحمده والابهام وعدم التعيين أو التحقير لا دعاء أنه لم يقارنه لا يعرف ولذا عيب
على المتنبي قوله

لوالفك الدوار أبغضت سعيه • لوقوفه شئ عن الدوران

مع استحسانه فى قول أبى حية النمرى

إذا ما تقاضى المرء يوم وليله • تقاضاه شئ لا يل التقاضيا

وهنا لوقيل ليلونكم بصيبتكم المعنى فالحاقها بالبدن من نكته وهى ما ذكر وأما ما أورده من الآية
الآخرى فتشاهد له لعل له المقصود فيه أيضاً التحقير بالنسبة الى ما دفعه الله عنهم كما صرح به المعترض
مع أنه لا يتم الاعتراض به الا اذا كان ونقص معطوف على مجرور ومن ولوعطف على شئ لكان مثل هذه
الآية بلا فرق والعجب أنه مع ظهوره أو رده الطبعي رجه الله ولم ينبه له (قوله ليعجز الخائف من عقابه
الخ) هذا بيان محصل المعنى ووجه التجوز فيه ما سأتى من أن العلم مستعمل فى لازم معناه وهو وقوع
المعلوم وظهوره لان علمه تعالى لا يتخلف عنه أو أن المراد من العلم التعلق بالمعلوم وضيق هو للعقاب أى
والعقاب لم يقع بل منتظر على صيغة المفعول ان وقع منه الخ وقوله لضعف قلبه أراد به قلبه يقينه
والا فضعف القلب بالمعنى المعروف لا يناسب عدم الخوف فقوله وقلة ايمانه تفسيره ومن موصولة
ويجوز أن تكون استفهامية أى جواب من يخافه وبهذا علم ضعف ما قيل لفظ الله فاعل يعلم
فلا يصح أن يكون معنى ما ذكر والا لا ختم نظام الكلام الا أن يكون المراد من مجموع يعلم الله الخ

أو باعتبار الحالات الثلاث استيعمال
الانسان التقوى والايمان بينه وبين نفسه
وبينه وبين الناس وبينه وبين الله تعالى
ولذلك يدل الايمان بالاحسان فى العزة
الثالثة إشارة الى ما قاله عليه الصلاة
والسلام فى نفسه برب أو باعتبار المراتب
الثلاث المبدأ والوسط والمنتهى أو باعتبار
ما يتق فانه ينبغي أن يترك المحرمات توقياً من
العقاب والتبيلات تحترزاً عن الوقوع فى
الحرام وبعض المباحات تحفظاً لانفس عن
الخسة وتمييزاً لها عن دنس الطبيعة
(والله يحب المحسنين) فلا يؤاخذهم بشئ
وفيه أن من فعل ذلك صار محسناً ومن صار
محسناً صار الله محبوباً (يا أيها الذين آمنوا
ليبلونكم الله بشئ من الصبر تناله أيديكم
ورماحكم) نزات فى عام الحديبية ابتلائهم
الله سبحانه وتعالى بالصبر وكانت الوحوش
تغشاهم فى رحالهم بحيث يتمكنون من
صيدها أخذاً بأيديهم وطعنار ما حرمهم وهم
محرمون والتقليل والتحقير فى شئ للتبسيه
على أنه ليس من العظام التى تدحض الاقدام
كالبلاء يذل الانفس والاموال فمن لم يثبت
عنده كيف يثبت عند ما هو أشد منه
(ليعلم الله من يخافه بالغيب) ليعجز الخائف
من عقابه وهو غائب منتظر لقوة ايمانه من
لا يخافه لضعف قلبه وقلة ايمانه فذكر العلم
وأراد وقوع المعلوم وظهوره أو نفاق العلم

ذلك وقوله بعد ذلك الابتلاء أي بعد الابتلاء السابق وما علم من حاله وقيل المراد قدرة المحرم عليه فيما يستقبل فان الابتلاء بغشيان الصيد قد مضى وقوله من لا يملك جأشيه بالهمزة وأصل معناه الصدر كافي الأساس ويطلق على القلب وملك الجأش ضبطه بمعنى الصبر والتحمل ويقال ربط لذلك الأمر جأشا وهو رابط وفي ضده واهي الجأش ومعناه ما ذكره فسر العذاب الإيم بالوعيد لانه ليس واقعا البتة ولا في حين الاعتداء والتقصير في أمر تسهل رعايته فوق التقصير فيما تصعب رعايته فلذا فوعده عليه وهذا يشبه حينئذ أهل السبت ولحق الوعيد لا يحقق لحوق العذاب بما قيل انه مناسب لمذهب المعتزلة باطل (قوله جمع حرام) بمعنى محرم وان كان في الحل ومن كان في الحرم وان كان حلالا وهما مسيان في التهي عن قتل الصيد ورداح المرأة الثقيلة الردف والكثبية العظيمة وجعه روح بضمتين وذكر القتل لما ذكره والذكاة بالذال المججمة النحر والذبح (قوله وأراد بالصيد ما يؤكل لحمه الخ) هذا مذهب الشافعي رحمه الله من أن ما لا يؤكل من الصيد فلا جزاء على المحرم فيه ومذهبنا كافي كتاب الأحكام انه عام في جميع صيد البر إلا ما خصه الحديث إلا أنه ولا يقاس غير الخمس عليها والمراد بها كل ما ابتدأ الإنسان به ذى كالسبع والذئب بالاجماع يخص به ما خرج عنه فان لم يتدنه بالاذى فعليه الجزاء ولما لم يكن للخمسة علة مذكرة لم يجز القياس عليها وكونه غير مأكول اللحم لم تقم الدلالة عليه من غوى الكلام ولا ذكر اعلمته فيه ومن أصحابنا من يأبى القياس في مثله لمصره بالعدد وكونه غير مأكول نفي والنفي لا يكون علة (قوله خمس يقتلن الخ) رواه الشيخان ورواية الحلية في مسلم وقوله مع ما فيه الخ أي بالقياس عليه وهو مذهبه وقوله هل يلغى أي يطل حكمه ولذا عبر بالقتل وهو الأصح من مذهب الشافعي أيضا (قوله ذكر الأحرار ما يابأه حرام عليه الخ) وليس ذكر العمد للتقيد عند الجمهور بل ما لانه المورد وألانه الأصل والخطأ ملحق به للتقليد والشعار بأنه يستوى فيه العمد والخطأ ووجه الدلالة أنه لا وبال ولا انتقام في الخطأ وهذا معنى قول المصنف رحمه الله بل لقوله ومن عاد الخ روقه والخطأ ملحق به فيه نظر فان القياس لا يجري في الكفارات عندنا فانها ظاهري قول الزهري رحمه الله نزل الكتاب بالعمد ووردت السنة بالخطأ ومذهب سعيد بن جبير إلى أنه لا شيء في الخطأ عملا بظاهر الآية (قوله فطه عنه أبو اليسر رضي الله عنه الخ) قالوا انما هو أبو قتادة رضي الله عنه كافي الصحيحين من روايته وهو الذي فعل ذلك وقد تبع المصنف فيه الكشف وقال الطبري انه ليس في شيء من الأصول يعني أصول كتب الحديث وأورد على قوله اذ روى الخ أنه يدل على أن قتلهم كان عن قصد ولا يدل على أنه علم بأنه حرام لان الحديث دل على أن حرمة صيد المحرم علم بعد نزول الآية فلا يدل على أن قتلهم عن تعمد بما فسره به وفيه نظر لانه صرح في الكشف بأنه كان محرما في الجاهلية أيضا فكان معلوما والمعلوم من الآية كونه قد شرعنا به واعلم أنه عدل عن قول الكشف في التعريف أن يقتله وهوذا ذكر لأحراره أو عالم أن ما يقتله ما يحرم عليه قتله لانه ليس يمنع لانه اذا رمى غير صيد وأصاب صيدا وهوذا ذكر لأحراره ينبغي أن يكون عمدا وليس به وقد تكلف له ودفع آخر بأن أربعت في الواو فلذا غيره المصنف رحمه الله (قوله برفع الجزاء والمنسل قراءة الكوفيين الخ) الفاء اما جزاءية أو زائدة في خبر الموصول قرأ أهل الكوفة جزاء مثل بتنوين جزاء ورفعه ووقف مثل وباقي السبعة برفعه مضافا إلى مثل ومحمد بن مقاتل بتنوين جزاء ونصبه ونصب مثل والسلي برفع جزاء متوقفا ونصب مثل وقرأ عبد الله فجزأه برفع جزاء مضافا للضمير ووقف مثل فأما قراءة الكوفيين فواضحة لان جزاء مبتدأ ومنسل صفة والخبر محذوف أي فعليه جزاء مماثل لما قتله وجوز أبو البقاء في مثل البدلية والزجاج أن يكون جزاء مبتدأ ومنسل خبره اذ التقدير جزاء ذلك الفعل أو المقتول مماثل لما قتله (قوله وعليه لا يتعلق الجزاء بجزاء) وأيضا المصدر يعمل بمشابهة الفعل وبوصفه بعد الشبه وأما كون المصدر بمعنى الجزى به فهو في حكم الصفة فردبأنه تفسير بمعنى لا تأويل اعراب فانه جعل عين الجزاء مبالغة والمقصود أنه مجزى به وفيه نظر واذ لم يتعلق

(فإن اعتدى بعد ذلك) بعد ذلك الابتلاء بالصيد (فله عذاب اليم) قالوا عيدا لاحقه فان من لا يملك جأشيه في مثل ذلك ولا يراعي حكم الله فيه فكيف به فيما تكون النفس أميل إليه وأحرص عليه (بأي حرام) أي محرمون جمع لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (أي محرمون جمع حرام كداح وردح ولعله ذكر القتل دون الذبح) والذكاة لتعظيم وأراد بالصيد ما يؤكل لحمه لانه الغالب فيه عرفا وبقرينة قوله عليه الصلاة والسلام خمس يقتلن في الحل والحرم الحدأة والغراب والعقرب والفأرة والكلب العقور وفي رواية أخرى الحدأة بدل العقرب المعقور وفي رواية أخرى الحدأة بدل العقرب مع ما فيه من التنبيه على جواز قتل كل مؤذ واختلاف في أن هذا النهي هل يأتي حكم الذبح فيلحق مذبح المحرم بالبدية ومذبح الوثني أو لا فيجبون كاشاة المقصودة اذ اذبحها الغاصب (ومن قتله منكم متعمدا) ذاكر الأحرار ما يابأه حرام عليه قتل ما يقتله ولا أكبر على أن ذكره ليس لتقيد وجوب الجزاء فان اتلاف العمد والخطأ واحد في الإيجاب الضمان بل لقوله ومن عاد فبنته الله منه لان الآية نزلت فيمن تعمد اذ روى أنه من أهم في عمرة الحدبية فقتله فتركت (جزاء منسل أبو اليسر برفعه فقتله فتركت) الجزاء منسل ما قبل من النعم برفع الجزاء والمنسل قراءة الكوفيين وبه قوب بمعنى فعلية أي فواجبه جزاء مماثل ما قبل من النعم وعليه لا يتعلق الجزاء بجزاء الفصل بينهم بالصفة فان متعلق المصدر كالمصلة فلا يوصف مالم يتهم بها وانما تكون صفة

به كان صفة له أخرى لوقوعه بعد النكرة وأورد على ما ذكر أنه انما يمنع عمله في المفعول به ويجوز في
 الجواز المجزور لانه يكفيه رائحة الفعل كإصراحوه (قوله وقرأ الباقون على إضافة المصدر الخ) ولما
 قيل على هذه القراءة أن الجزاء لا مفعول لانه لا يجرى أي يعطى المثل جزاءه وهذا أظهر وأقوى وفي كلام
 المصنف رحمه الله أن الإضافة إذا كانت للمفعول تعين المعنى الثاني فلا يلزمه الجواب الأول وقيل انه
 يفوت عليه أيضا اشتراط المماثلة بين الجزاء والمفعول فالأولى جعل الإضافة يائية أي جزاءه ومثل
 ما قيل فتفق القراءتان معني وليس يوارد لأن جزاءه المحكوم به ما يشاومه ويعادله وهو يقتضي
 المماثلة خصوصا على مذهب أبي حنيفة رحمه الله فتأمل (قوله وهذه المماثلة باعتبار الخلقة الخ)
 وهذا هو المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما في الطيبة شاة وفي النعامة بعير وهو قول مالك والشافعي
 ومحمد بن الحسن وما لا نظير له فيه القيمة كالعصفور وقال أبو حنيفة وأبو يوسف المثل هو القيمة يشترى بها
 هديان شاء وإن شاء اشترى طعاما أو أعطى كل مسكين نصف صاع وإن شاء صاع عن كل نصف صاع يوما
 وأيدوه بأنه قد ثبت المثل بمعنى القيمة في قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
 عليكم فإن المراد قيمة المفعول بالاتفاق فوجب الحمل عليه وهو عام لما لا نظير له وفيه القيمة عندهم
 فيلزم عليهم استعمال المثل في معنييه ولا حاجة اليه فان قيل المثل اسم للنظر وليس باسم للقيمة وانما
 أوجبوا القيمة فيما لا نظير له بالاجماع لامن الآية قيل إن الله تعالى قد سمى القيمة مثالا في قوله فمن
 اعتدى عليكم الخ ويدل على أنها مرادة أن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم روى عنهم في الجملة
 شاة ولا تشابه بين الجملة والشاة فعلنائهم أوجبوها على وجه القيمة فان قيل انما يسوغ حمله على القيمة
 لو لم يفسر وقد فسر بقوله من النعم فلا مبالغ للتأويل قيل انما يسوغ تفسيره بالوقت قصر عليه وما إذا
 وصل به ما لا يحتمل التفسير من الصيام والطعام فلا فهو تفصيل للحكم كقوله فكفارته اطعام عشرة
 مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم الآية وقوله يهدي أي يذبح الهدى وفي نسخة يغدى وقوله وإن
 لم تبلغ يخبر أي إن زاد على نصف الصاع ما لم يبلغه تصدق به أو بصوم له يوما (قوله واللفظ الأول أوفق)
 لأن الظاهر من مثل ما قيل من النعم المماثلة في الخلقة والهبة وهديا بالغ الكعبة يستدعيه وأجيب بأن
 قوله يحكم به ذوا عدل يدل على أن المعتبر القيمة ورد بأن القيمة كما يحتاج الى نظروا جهاد كذا المماثلة
 الخلقة لكن التوقيف أحوج الى ذلك فيه لم بالطريق الأولى وقد مر أن المثل معروف في القيمة وإن
 ما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله أشمل وغير محتاج الى التكلف كما أشار اليه الرخشي (قوله صفة جزاء
 الخ) وأحال من الضمير المستتر في خبره المقتدر وهو عليه وقوله وكما أن التصريح الخ إشارة الى جواب
 ما قيل من طرف أبي حنيفة أن التكليم انما يحتاج اليه في بيان القيمة وقد مر الكلام فيه (قوله وقرئ
 ذو عدل على إرادة الجنس الخ) في الكشف وقرأ محمد بن جعفر ذو عدل منكم أراد يحكم به من بعدل
 منكم ولم يرد الوحدة فقيل يعني لم يقصد أن العدل الواحد يكفي في الحكم بل قصد جنس العدل فان من
 يكفي للثنتين كما يكفي للواحد لكن لادلالة على التعيين وهذا بعينه كلام الزجاج كما نقله الطيبي رحمه الله
 ومراده أن ذو يستعمل استعمال من للتقليل والتكثير وليس المراد بها الوحدة بل التعدد وأقله اثنان
 فما قيل عليه ليس في الآية لفظة صالحة لقصد التعدد صلاحية من لذلك لا شبهة في عدم وروده
 عليه ومن فسر بالامام فتوح حيد فيها على أصله من غير تأويل هو ما في الكشف وهو بعينه كلام ابن جني
 (قوله هديا حال من الهاء في به أو من جزاء الخ) كونه من جزاء لانه خبر عنده أو قدر واجبه جزاء وأما
 الرخشي فلما قدر فعله جزاء وجعله حالا لزمه اما الحال من المبتدأ أو أعمال الطرف من غير اعتماد
 وكلاهما خلاف المنصور عند النعامة وقيل فيه نظر لجواز أن يمتد الطرف معتمدا على المبتدأ يعني من
 قتله على القول بأنه خبر للشرط وأوله وصول فكانهم يبنوا ذلك على أن الواقع موقع الجزاء لو كان ظرفا

وقرأ الباقون على إضافة المصدر الى المفعول
 واتحاشوا مثل كافي قولهم منلى لا يقول كذا
 والمعنى فله أنه أن يجزى مثل ما قيل وقرئ
 فجزاءه مثل ما قيل يصعب ما على فالجيز جزاءه أو
 فعليه أن يجزى جزاءه بمثل ما قيل وفجزاؤه
 منى ما قيل وهذه المماثلة باعتبار الخلقة
 والهبة عند مالك والشافعي رضي الله تعالى
 عنهما والقيمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وقال يقوم العدل حيث صدق فان بلغت القيمة
 ثمن هدى تخير بين أن يهدي ما قيمته قيمة وبين
 أن يشترى بها طعاما ما يعطى كل مسكين نصف
 صاع من ثمر أو صاعا من غيره وبين أن يصوم
 عن طعام كل مسكين يوما وإن لم يبلغ تخير
 بين الاطعام والصوم واللفظ الأول أوفق
 (يحكم به ذوا عدل منكم) صفة جزاء ويحتمل
 أن يكون حالا من خبره في خبره أو منه إذا
 أضافته أو وصفته وفعته بخبره تدل ان
 وكان أن التقويم يحتاج الى تطرؤا جهاد
 يحتاج الى المماثلة في الخلقة والهبة
 اليه فان الأنواع تتشابه كثيرا (هديا)
 ذو عدل على إرادة الجنس أو الامام (هديا)
 حال من الهاء في به أو من جزاء

والمرفوع فاعلام تجزئ الذم كافي المضارع المنبأ أو الماضي بدون قد لا يتقدير المبتدأ كما ذكرى قوله
 فينتقم الله منه فيكون التقدير ههنا فهو عليه جزاء فيكون الظرف معقدا على المبتدأ المحذوف وفيه
 نظر وقيل انه اذا كان حالا من جزاء فهو فاعل لفعل تقديره فيجب جزاء الخ. واذا كان حالا من ضميره
 فهي حال مقدرة كما قاله الفارسي ثم انه اورد على الخبر ان الاعتماد على المحذوف عنوع ولذا لا يعمل
 اسم الفاعل بدون الاعتماد مع انه لا بد له من موصوف محذوف وليس بشئ لانه فرق بين المبتدأ المقدر
 والموصوف المفروض فان الاول في حكم الموجود بخلاف الثاني (قوله وان نون تخصيصه
 بالصفة الخ) لانه نكرة لا تحجب الحال منها الا اذا تخصصت أو تقدمت وفي حال الاضافة حالة ظاهرة
 واعتبار الحمل لانه مضاف الى المفعول كما مر وضافة الصفة انظرية فلذا وصف به النكرة والخلاف في
 المسئلة المذكورة مبسوط في الفروع (قوله عطف على جزاء ان رفعة الخ) وعلى قراءة النصب كما تقدم
 فهو خبر مبتدأ محذوف أي الواجب عليه كفارة ويجوز أن يقتدر فعله أن يجزى جزاء أو كفارة فيعطف
 كفارة على أن يجزى فهو مبتدأ تقدم عليه خبره وأوفيه للتخيير قال الطيبي وليس من باب جالس الحسن
 أو ابن سيرين بل من باب قولك جالس السلطان أو الوزير أو العالِمى ونقل عن الشافعي رحمه الله قول
 ضعيف انه على الترتيب ومنه تعلم أن التخيير على قسمين ما يكون الخبر متساويا وما يكون التخيير فيه تفاوت
 وبون بعيد وقوله عطف بيان مبني على مذهب الفارسي من أنه لا يختص بالمعارف ومن قال باختصاصه
 جعله بدلا وخبر مبتدأ محذوف (قوله بالاضافة للتبيين الخ) فالكفارة بمعنى المكفرة وهي عامة تشمل
 الطعام وغيره وكذلك الطعام يكون كفارة وغيره فبينهم ما عموم وخصوص من وجه كخاتم حديد
 وما قبل ان الطعام ليس جنسا للكفارة فالاضافة لادنى ملايسة لا يسانية ليس بشئ يعتد به (قوله
 والمعنى عند الشافعي رحمه الله تعالى أو أن يكفر بالطعام مساكين الخ) فعنده بقوم الهدى لانه الواجب
 أو لا وعندنا بقوم الصديقين ظاهر كلامه أن الكفارة والطعام بالمعنى المصدري ولو أبق على ظاهره اصح
 وله ان يتصدق بما يبلغ المذم عند الشافعي أيضا (قوله أو ما سواه من الصوم الخ) قال الراغب العدل
 والعدل متقاربان لكنه بالفتح فيما يدرك بالبيعة كالأحكام وبالكسر ما يدرك بالحواس كالمعدل
 فالعدل بالفتح هو التقسيم على سواء وعلى هذا روى بالعدل قامت السموات تنبها على أنه لو كان ركن
 من الاركان الاربعة في العالم زائد على الآخر أو ناقصا عنه على خلاف مقتضى الحكمة لم يكن العالم
 منتظما وهذا معنى دقيق بالتأمل فيه حقيق (قوله متعلق بمحذوف أي فعله الجزاء والطعام الخ)
 أي متعلق بالاستقرار الذي تعلق به عليه المقدور وعدل عن قول الزمخشري انه متعلق بجزاء وان كان بناء
 على اعرابه وهو لم يذكره لانه انما يأتي اذا اضيف الى مثل لانه عطف عليه كفارة ولا يعطف
 على المصدر قبل تمامه ولا اذا نون ووصف لان المصدر الموصوف بصفة متقدمة لا يعمل وفيه وجود آخر
 كتعلقه بطعام أو بفعل مقدور وهو يجوزى (قوله ثقل فعله وسوء عاقبته الخ) يشير الى أن أصل معنى
 الوبال الثقل ومنه الوابل للمطر الكثير والوبيل للطعام الثقيل الذي لا يسرع هضمه والمرعى الوخيم
 وضمير أمره على الوجه الاول لمن قتل الصيد وعلى الثاني لله ولذا وصفه بالثقة لانه مخافة لاهم القوى
 الشديد البطش وأشار الى أنه في الوجه الثاني مضاف مقدر رأى وبال مخافة أمر الله لان أمر الله
 لا وبال فيه وانما الوبال في مخافته (قوله من قتل الصيد محرما في الجاهلية الخ) وهو ذنب عظيم لانهم
 كانوا على شريعة امم قبل صلى الله عليه وسلم والصيد محترم فيها كما ذكره الزمخشري فلا يرد
 عليه أنه لا ذنب في الجاهلية أو قبل التحريم لانه لا ذنب بدون التحريم ولا تحريم في الجاهلية فكيف
 يتحقق العفو وقيل المراد بالعفو أن لا تم فيه (قوله الى مثل ذلك الخ) انما ذكر المثل لان العود الى ذلك
 الفعل بعينه وقد وقع وانقضى لا يتصور وأما تقدير المبتدأ في فهو ينتقم فليصح دخول الفاء لان الجزاء
 اذا وقع مضارعا متبنا لم تدخله لم يقتدر المبتدأ وكذلك المنفى بلا فاعل ان المضارع يجوز بدون

وان نون تخصيصه بالصفة أو بدل من مثل
 باعتبار محله أو لفظه فحين نصبه (بالع الكعبة)
 الكعبة ذمها بالان اضافة انظرية وفيه يلوحه
 ابو نيفة يذبح بالحرم ويتصدق به ثم وقال
 (أو كفارة) عطف على جزاء ان رفعة وان
 نصبه خبر محذوف (طعام مساكين) عطف
 بيان أو بدل منه وخبر محذوف أي هي طعام
 وقرأ نافع وابن عباس كفارة طعام بالاضافة
 للتبيين كقولك خاتم فضة والمعنى عند الشافعي
 أو أن يكفر بالطعام مساكين ما يساوي قيمة
 الهدي من غالب قوت البلد فيعطى كل
 مسكين مدا (أو عدل ذلك صبا) أو ما
 سواه من الصوم فيصوم عن طعام كل مسكين
 يوما وهو في الأصل مع هذا رطل في
 وقرى بكسر العين وهو ما عدل في الطعام
 المدة كعدل الحبل وذلك إشارة الى الطعام
 وصبا ما تميز للعدل (ليذوق وبال أمره)
 متعلق بمحذوف أي فعله الجزاء والطعام
 أو الصوم ليذوق ثقل فعله وسوء عاقبته
 مخافة أمر الله وأصل الويل الثقل ومنه
 الطعام الويل (عنى الله عاصف) من قتل
 الصيد محرما في الجاهلية أو قبل التحريم أو
 في هذه المرة (ومن عاد) الى مثل هذا
 (فينتقم الله منه) فهو ينتقم الله منه

القاء فلا يكون للقاء فائدة فاذا اجتمعت اسجية ظهرت الفائدة مبنى على القول بأن فيه وجهين وهو أحد
قولى التحوين في هذه المسئلة المكن المشهور خلافه (قوله) وليس فيه ما يمنع الكفارة عن العائد الخ
روى عن ابن عباس رضى الله عنه ما والحبس بشرح أنه ان عاد عدم يحكم عليه بكفارة حتى كانوا
يسألون المستفتى هل أصبت شيئا قبله فان قال نعم لم يحكم عليه وان قال لا حكم عليه والجهور على خلافه
وهو الصحيح لأن وعيد العائد لا ينافى وجوب الجزاء عليه وانما لم يصرح به لعله فيما مضى مع أن الآية
يحتمل أن منها ما من عاد بعد التحريم الى ما كان قبله والانتقام يحتمل أن يكون في الدنيا بالكفارة لكنه
خلاف الظاهر وكذا كون المراد بدينته منة اذ لم يكفر (قوله) ما صيد منه مما لا يبيش الا في الماء الخ
يعنى الصيد مصدر بمعنى المفعول وطعامه ليس مصدره أى كله وعطفه عليه من قبيل أجبني زيد
وكرمه بل هو بمعنى المطعوم وضيم طعامه لا صيد ففى احلال الصيد الانتفاع به واحلال مطعومه
احلال أكله على حد ذك مضاف وهو من عطف الخاص على العام عنده وعند ابن أبي ليلى الصيد
والطعام على معناهما ولذا قدر المضاف فى صيد البحر فقال صيد حيوان البحر بأن تطعموه وضيم طعامه
لحيوان البحر وقوله مما لا يبيش الا في الماء مطلقا هو مذهب الشافعى رضى الله عنه وخرج عنه الصفد
وشحونه (قوله) لقوله عليه الصلاة والسلام في البحر الخ) أخرجه أصحاب السنن عن أبي هريرة رضى الله
عنه وصححه والحد يمتنه بكسر الحاء وفتح الميم بلا واو عاطفة خبر بعد خبر وما ذكره من قولى أبى حنيفة
رحمه الله مفصل فى النكح (قوله) ما قد ذكروا ونصب عنه الخ) أى ما ألقاه البحر أو بقي بعد ذهاب الماء
عنه والتقييد ما أخرجه من مقابلة ما صيد لأن ما لم يصد منه يكون كذلك ونصب بتون وضاد مجعته وباء
موحدة من النصب وهو دهاب الماء فالطعام بمعنى المطعوم كما مر ومن فسر به بالا كل جعل الضمير
للصيد بمعنى المصيد أى الصدر والضمير راجع اليه بمعنى الصيد (قوله) تنجى ما لكم نصب على الفرض
بالفحين والصاد المجنين أى هو مفعول لاجله وفسره بتنجى لا تنجى فاعلاهما على ما عرف فى النحو
وفى الكشف بعد ما ذكرنا وهو فى المفعول له بمنزلة قوله تعالى ووجه الله اسحق ويعقوب نافلة فى باب
الحال لأن قوله متاعا لكم مفعول له مختص بالطعام كما أن نافلة حال مختصة بيه يعقوب فخصص المفعول له
بكون الفعل مسنداً لقوله طعامه وليس عليه لعل الصيد وانما هو عليه لعل الطعام فقط وانما جعله عليه
مذهبه وهو مذهب أبى حنيفة رحمه الله تعالى من أن صيد البحر ينقسم الى ما يؤكل والى ما لا يؤكل
وان طعامه هو الماء كقول منه كئذله وهو ولد الولد حال مختصة بيه يعقوب لأن اسحق وولد اسحق فكذا امتناعاً
الأنه أورد عليه أنه يؤدى الى أن الفعل الواحد المسند الى فاعلين متساطين يكون المفعول له المذكور
بعد هـ الاحدهما دون الآخر كما فى زيد وعمر واجلالاً على أن الاجلال مختص بقيام أحدهما
وفيه الباس وأما الحال فى الآية المذكورة فليت نظيرة لهذا لأن فيه قرينة عقلية ظاهرة وعلى غير
مذهبه فلا يختص المفعول له بأحدهما وهو ظاهر جلى فلذا تراه المصنف رحمه الله تعالى فما قيل ان
المصنف رحمه الله أشار باطلاق الغرض وعدم تخصيصه بما فى الكشف الى ما فيه لأن فيه صرف
العبارة عن ظاهرها بلا ضرورة من عدم تدبر مراده والسيارة وثقت سيار باعتبار الجماعة يقال رجل
سائر وسائر وسيرة باعتبار الجماعة قاله الرغب والمراد المسافرون وانما جعله قديماً بناء على الاغلب
(قوله) ما صيد فيه أو الصيد فيه الخ) يعنى الصيد بمعنى الصيد والمعنى صيد البر وهو خلاف البحر محترم
على المحرم وهو يقتضى حرمة عليه مطلقاً سواء اصطاده أو غسره والاضافة لامية أو هو بالمعنى
المصدرى والاضافة لامية أو يعنى فى فية يقتضى تحريم صيد المحرم نفسه لا صيد الحلال له والمراد صيده
حقيقة أو حكماً بأن أمره به أو عاقبه عليه أو دل عليه واليه أشار بقوله مدخل والجهور على هذا وهو
مذهبنا للحديث الذى ذكره وهو حديث أخرجه أحمد والحاكم وصححه عن جابر رضى الله عنه قيل
ولاد لاله على الاول على حرمة صيد الحلال مطلقاً بل حرمة صيده فى أوقات المحرم ان كان قوله

وليس فيه ما يمنع الكفارة عن العائد كما
عن ابن عباس رضى الله عنه ما والحبس بشرح (والله
عزير ذوا انتقام) عن أميرة على عصبانه
(أحل لكم صيد البحر) ما صيد منه مما
لا يبيش الا فى الماء وهو حلال كله لقوله عليه
الصلاة والسلام فى البحر وهو الطهور وماؤه
الحل ميتته وقال أبو حنيفة لا يجعل منه
الا السك وبقي ليل السمك وما يؤكل طيره
فى البر (وطعامه) ما قد ذكروا ونصب عنه
وقيل الضمير للصيد وطعامه أكله (متاعاً
لكم) تنجى ما لكم نصب على الفرض
(وللسيارة) أى وللسياراتكم يتزودونه قديماً
(وحرمة عليكم صيد البر) أى ما صيد فيه
أو الصيد فيه فعلى الاول يحرم على المحرم
أيضاً ما صاده الحلال وان لم يكن له فيه
مدخل والجهور على حد لقوله عليه الصلاة
والسلام لحم الصيد حلال لكم ما لم تصطادوه
أو يصد لكم

مادته قيد الصيد وعلى حرمة مصيده مطلقاً في أوقات كونه محرماً كان قيد التحريم وأما قول
 الزمخشري - لا دلالة له على تحريم صيد الحلال لأن المفهوم المتبادر من حرم عليكم الصيد صيدكم فرفع
 بأن دلالة الآية عليه مدفوعة بأن السنة بينت المراد منه فلا عمل بدلالته وفيه نظر لأن تحريم صيد البر
 للحلال معلوم أنه ليس عليه شيء فيه وهذه قرينة ظاهرة على أن المراد ذلك فتدبر ومادته قرى يضم
 الدال من دام يدوم ومادته قرينة غريبة وقرى بكسر هاء كخفتم من دام يدام لغة فيها وحرم بضمين
 جمع حرام بمعنى محرم وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما حرم بفتحين أي ذوى حرم بمعنى أحرام أو مبالغة
 فالحرم اسم المكان والأحرام أيضاً (قوله معنى البيت كعبته لتكعبه) التكعب التربع ومنه
 تكعب الحسان وقد يقال للارتفاع ولهذا سميت الكعبة كعبة لكونها مربعة أو مرتفعة ومنه كعب
 الرجل (قوله عطف بيان على جهة المدح أو المفعول الثاني) أي أو هو المفعول الثاني لأن جعل
 بمعنى صبر ينصب مفعولين لا بمعنى خلق أو حكم وبين كما قيل لأنه خلاف الظاهر وإنما قال على جهة المدح
 لأن البيت الحرام عرف بالتعظيم عندهم فصار في معنى المظم أولاً وصف بالحرام المشهر بحرمته
 وعظمته فذكر البيت كالتوطئة له وهذا مع ظهوره خفي على من قال شرط عطف البيان الجود والجماد
 لا يشهد بمدح إنما يشهد به المشتق وهو جود منه (قوله اتعاشا لهم الخ) أصل معنى الاتعاش
 الارتناع والتحرل ويقال تعاش إذا رفته من عنار أو جبره في زلة وافترقا فغنى سبب اتعاشهم أنه سبب
 إصلاح أمورهم وجبرها ديناً كأيضه المصنف رحمه الله تعالى لأنه كان مأمناً لهم ومجاً بهم
 لتجارتهم والعاء ارجع عامر وهو من يأتي بالعمرة ومنه تعلم أن التجارة في الحج ليست مكروهة
 (قوله وقرأ ابن عامر قيساً على أنه مصدر الخ) يعني أنه مصدر كشيء وكان القياس أن لا تقلب واوه
 بالكعوس وعوج لكنهما ما قبلت في فعله ألفاً تبعه المصدر في اعلال عينه (قوله ونصبه على المصدر
 أو الحال) أي يقوم قيساً وقائماً وذلك على تقدير كون البيت الحرام مفعولاً ثانياً ويحتمل البدلية
 (قوله الشهر الذي يؤدي فيه الحج الخ) فالتعريف لله بدليل قرآنه جمع قرين وهو ما قرن به من
 الهدى والقلائد وعلى الثاني المراد به الجنس الشامل لكل واحد منها لا تنفصاً دليل الهدى (قوله
 ذلك إشارة إلى الجعل أو إلى ما ذكر الخ) في أعراب ذلك وجوه أحدها أنه خبر مبتدأ محذوف أي الحكم
 الذي قررناه ذلك أو مبتدأ خبر محذوف أي ذلك الحكم هو الحق أو مفعول فعل مقدر أي شرع ذلك
 لتعلموا الخ فاللام متعلقة به وهو أقرب ما وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى إشارة إليه والإشارة إلى
 الجعل المذكور أو إلى جميع ما ذكر (قوله فانه شرع الأحكام لدفع المضار قبل وقوعها
 بيان لكيفية تعليل قوله لتعلموا الخ أقوله ذلك رأي بالعام لا يدرج تحته هذا العلم الخاص ويمكن أن
 يكون المعنى إنما جعلنا الكعبة اتعاشا لهم في أمر دينهم ودينهم أو ذكرنا حفظ حرمة الأحرام بجمع
 الصيد ليعلموا أنافع مصالح دينهم ودينهم فيستدلوا بهذا العلم الخاص على أنه لا يوزن عن علمه تعالى
 من قال ذرة في السموات والأرض ويعلموا أنه تعالى عالم بما وراء ذلك كله كذا في شرح الطيبي رحمه الله
 تعالى فما قيل لم نرمي به أن العلم بما ذكر دليل على أنه تعالى يعلم كل شيء وكلام المصنف رحمه الله تعالى
 لا يفي بالمقصود والذي سنخى أن الله تعالى لما كان مجرداً بالذات وبالفعل عن المادة وعن العلاقات كان
 النسبة إلى جميع الجزئيات بالنسبة إليه على السوية فإذا علم أنه تحقق عنده بعض الجزئيات كحوال
 الكعبة علم أنه عالم بكلها اذ هي مستوية بالنسبة إليه تعالى وكونه عالمياً بهض دون آخر ترجيح بلا
 مرجح قصور وتكلف (قوله تعميم بعد تخصيص الخ) لأن الأول خاص بالموجودات غير تعالى
 وهذا شامل له ولله مدومات وقدم الخاص لأنه كالدليل على ما بعده ووجه المبالغة من تعميم كل وصيغة
 علم وقوله لمن هنك محارمه وفي نسخة انتم كحارمه وهنك المحارم رنح سترها وانسانها وانتهالك
 المحارم قريب منه ولن أقطع وفي نسخة انقطع بمعنى رجع وقوله تشديد في إيجاب القيام بما أمر أمر مبني

(مادته حرام) أي محرمين وقرى بكسر
 الدال من دام يدام (واتقوا الله الذي إليه
 تحشرون جعل الله الكعبة) صديها
 وإنما سمى البيت كعبة لتكعبه (البيت
 الحرام) عطف بيان على جهة المدح
 أو المفعول الثاني (قياماً للناس) اتعاشا
 لهم أي سبب اتعاشهم في أمر معاشهم
 ومعادهم يسوؤ به الخائف ويأمن فيه
 والضعيف ويربح فيه التجار ويوجه إليه
 الججاج والعمارة وما يقوم به أمر دينهم
 ودينهم وقرأ ابن عامر قيساً على أنه
 مصدر على فعل كاشع أعل عينه كما أعل
 في فعله ونصبه على المصدر أو الحال (والشهر
 الحرام والهدى والقلائد) سبق تفصيلها
 والمراد بالشهر الشهر الذي يؤدي فيه الحج
 وهو ذو الحجة وهو المناسب لقرآنه وقبل
 الجنس (ذلك) إشارة إلى الجعل أو إلى ما
 ذكر من الأمر بجمع حرمة الأحرام
 وغيره (لتعلموا أن الله يعلم ما في السموات وما
 في الأرض) فانه شرع الأحكام لدفع المضار
 قبل وقوعها وجلب المنافع المترتبة عليها
 دليل حكمه الشارح وكما علمه (وان الله
 بكل شيء عليم) تعميم بعد تخصيص ومبالغة
 بعد إطلاق (اعلموا أن الله شديد العقاب
 وان الله غفور رحيم) وعيد ووعيد هنك
 محارمه ولن حائط عليها أو أن أمر عليه
 ولن أقطع عنه (ما على الرسول إلا البلاغ)
 تشديد في إيجاب القيام بما أمر أي الرسول
 أي بما أمر به من التبليغ ولم يبق لكم
 عذر في التقرب (وان الله يعلم ما تبدون
 وما تكفون) من تصديق وتكذيب
 وذل وعزبة

للفاعل أى شدد عليهم فى ايجاب امتثال ما أمر به لان معناه ان ما أمر به وهو الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم لم يقصر به فواجهه تقصيركم ولم يأل جهة هذا فى تليقكم فأى عذر لكم فى الترك (قوله حكم عام فى نفي المساواة عند الله) فانه فى الأكثر أحسن كل شئ أقله وهو ظاهر

والناس ألف منهم كواحد * وواحد كالألف ان أمر على

والخطاب عام لكل ناظر بعين الاعتبار فانه الصالح للخطاب وفيه إشارة الى غلبة أهل الاسلام وان قولوا كما أن التوبة الواحدة تقموا الألوف من الذنوب وأثرها بالمد من الاشارة الى غلبة أهل الاسلام وان قولوا أثره على غيره وقوله راجع الى تقدم الكلام فيه وأن الراجح بالنسبة الى الخطابين لا بالنسبة اليه تعالى وجباى جمع حاج أو وجب وقد تقدم الكلام على هذه القصة وأن المسلمين أرادوا أن يوقعوا بجباى الجماعة وكان معهم تجارة عظيمة فنهى الله عن المشركين القاصدين لحرم الله ومعى ما معهم خبيثا والجماعة بلاد وهى فى الأصل اسم امرأة سميت بها (قوله الشرطية وما عطف عليها الخ) يعنى ليس السؤال عنه مطلقا منها عسى بل منه ما هو لازم كاله وقال مما لا يعلم من أمر دينه وطلب العلم فربضه كفى الحديث بل السؤال عما لا حاجة اليه مما بين اذرعنا تجر كثرة السؤال الى ما يورث الغم فليس النهى عن السؤال مطلقا بل عن أشياء ان تبداهم تسوهم وهى التكليف الصعبة (قوله وهما كقدمين الخ) قال الطيبي بعد ما ذكر قلت هذا النوع عند علماء البيان يسمى بالكناية لا بعبارة فيفيد القطع بامتناع السؤال وليس يوجد فى الآية وتقرير الزمخشري أقرب لما يفهم من دليل الخطاب والتقييد بالوصف أن هنالك سؤال لا يعبرهم وهو ما لا يتعلق بالتكليف الشاق والامور التى ان ظهرت أوقعتهم فى المخرج والضيق وهذا أحسن لولا أن قوله ان تبدلكم يقتضى أن يخص السؤال بما فى اخفائه مصالح للعباد وفى ابتداءه فساد فان مقابل الابداء الاخفاء وبعضه ما روى البخارى ومسلم فى سبب نزولها عن أنس رضى الله عنه قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة ما سمعت مثلهما قط فقال لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا ونهى فقال رجل من أبى فقال فلان فنزلت وفيه تأمل وقوله فى زمان نزول الوحي تفسير لقوله حين ينزل القرآن (قوله وأشياء اسم جمع كطراف غير أنه الخ) (٢) فى أشياء مذهب خمسة أولها وهو مذهب الجاه وهو أقربها واليه ذهب الخليل وسيدويه والمازنى وأكثرا البصريين أنهم اسم جمع لاجمع كطراف وأصلها أشياء بهم مزتين بينهم ما ألف ووزنه أفه لا فقدت الهمزة الاولى التى هى لام الكلمة على الفاء لاستئصال مزتين بينهم ما ألف قبلهما حرف علة وهى الياء فوزنه حينئذ لفعلاء والقلب كثير فى كلامهم فلا يضرا الاعتراض بأنه خلاف الأصل لانه أهون الشرين وحسنه يعلم مما يخالفه ومنع الصرف لانه التأنيث والثانى مذهب الفراء أنهم اجمع شيئا مشددة وهمزة بوزن هين ولين خفف كما قالوا فى ميت ميت وجمع بعد تخفيفه على أشياء بهم مزتين بينهم ما ألف بعد ياء بزنة أفهلاء فاجتمع همزان أحدهما لام والاخرى للتأنيث فخففوه بقلب الهمزة الاولى ياء ثم حذفوا الياء الاولى التى هى عين الكلمة فصارت وزنه أفهلاء وقبل فى نصر بفتح هذا المذهب ان أصله أشياء فخذفت الهمزة الاولى التى هى لام الكلمة لان النقل حصل بهما فوزنهما ففعلاء وعليه ما منع الصرف الهمزة التأنيث والثالث مذهب الاخفش ان أشياء جمع شئ بوزن فليس وفعلاء يجمع على أفهلاء فجمع على أشياء بهم مزتين بينهم ما ألف بعد ياء ثم عمل فيه ما همز ومنهم من عزا هذا المذهب للاخفش وهو أمر سهل ورد الزاج بأن فعلاء لا يجمع على أفهلاء وناظر المازنى الاخفش فى هذه المسئلة فقال كيف تصغر أشياء قال أقول أشياء فقال المازنى لو كانت أفهلاء لردت فى التصغير الى واحد فان قيل شيئا واجماع البصريين أن تصغير أحد فاء ان كان مؤنث صديقات وان كان لذكرا صديقون فانه قطع الاخفش وتحتقيقه أن المكسر اذا صغرا فاما أن يكون جمع فله فبصغر على لفظه وان كان جمع كثرة لا بصغر على لفظه فان ورد منه شئ كان شاذا بل يرد الى واحد فان كان من غير العقلاء صغروا بالالف والتاء وان كان من العقلاء جمع بالواو والنون

(قيل لا بد من نوى الخبيث والطيب) حكم عام فى نفي المساواة عند الله سبحانه وتعالى بين الردى من الأشخاص والأعمال والاموال وحيدها وغيبه فى مصالح العمل وحلال الممان (ولو أعجبك كثرة الخبيث) فان العبارة بالجودة والرداءة دون القسوة والكثرة فان الحمد والقليل خير من المذموم والكثير والخطاب لكل معتبر لذلك قال (فاتقوا الله يا أولى الباب) أى فاتقوه فى تحترى الخبيث وان كثروا أثروا الطيب وان قل (أهلكم تفلحون) راجع ان تعلقوا الفلاح روى أنهم انزلت فى جباى الجماعة لما هم المسلمون أن يوقعوا بهم فنهى وأفعاه وان كانوا مشركين (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالهم) أشياء ان تبدلكم تسوكم وان تألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلكم الشرطية وما عطف عليها صفتان لأشياء والمعنى لا تألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء ان تظهر لكم فتمكسهم وان تسألوا عنها فى زمان الوحي تظهر لكم وهمما كقدمتين تقبلان ما يمنع السؤال وهو أنه مما يفهمهم والعاقلة لا يفعل ما يفهمه وأشياء اسم جمع كطراف غير أنه قلبت لامه فجعلت أفعلاء وقبل أفعلاء حذفت لامه جمع لشيء على أن أصله شئ كهيئ أو شئ كصديق فخفف وقبل أفعال جمع له من غير تغيير كيب وأبيات ويرد منع صرفه

(٢) * (مجيئ شرب فى لفظ أشياء) *

فيقال في تصغير رجال رجليون واسم الجمع يصغر على لفظه كتقويم ورهيط وقال يحيى رحمه الله تعالى
يلزمهم أن يصغروا أشياء على شويات أو على شيبات ولم يقله أحد وفي الدر المنثور شويات ليس يجيد
فانه ليس موضع قلب الياء واوا ألا ترى أنك تصغر يتساء على بيت لا بويت إلا أن الكوفيين يجزون ذلك
فيمكن أن يرى رأيهم فإن أبو علي رحمه الله لم يأت الاختصار عامر بجوابه مقتنع والجواب عنه أن أفعلاء
هنا جاز تصغيرها على لفظها وإن لم يجز في غيرها لأنها قد صارت بمنزلة أفعال فتأملت مقامها بدلالة
استحسانهم إضافة العدد الياء كما يضاف إلى أفعال وذكروا العدد المضاف اليها لذلك فتسألوا ثلاثة
أشياء فأقاموها مقام أفعال لم يصغروا تصغيرها على لفظها فلا تدافع بين التكثير والتقليل انتهى وهذا
دليل من قال إن وزن أفعال الرابع قول الكسائي أنها جمع شيء على أفعال كضيف وأضياف وأورد
عليه منع الصرف من غير علمه ويلزمه صرف أشياء وأسماء وقد استثنى الكسائي هذا الاعتراض
وأشار إلى دفعه بأنه على أفعال ولكن كثرت في الكلام فاشبههم فعلا فلم يصرف كما يصرف حراء
وقد جمعوها على أشاوى كما جمعوا عذراء على عذارى وأشياء ذوات كحراء وحراوات فعاملوا أشياء
وان كانت على أفعال معاملة حراء وعذراء في جعي التكسير والتعجيل ورد بأن السكونة تقتضي تخفيفه
وصرفه وأيده بعضهم بأن العرب قد اعتبروا في باب ما لا ينصرف أشبه النظمي كما صرف في سر ويل فحين
منعه مع أنه اسم أعجمي أشبه مصابيح وأجر وألف اللاحق بحرى ألف التانيث المقصورة ولكن مع العلمية
فاعتبروا بحرى المصورة وله نظائر كثيرة الخامس أن وزنها أفعلاء جمع شيء بمنزلة فعل كضيب وأضياف
وصديق وأصدقاؤه حذف الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة وقطعت الياء تسمى الألف فصارت أشياء
برزة أفعلاء وجعل يكي تصرفه كحذف الهمزة ياء ثم حذف إحدى الياءين وحسن
حذفها من الجمع حذفها من المفرد لكثرة الاستعمال وعدم صرفه لهمزة التانيث الممدودة وهو حسن
لولا أن التصغير يرد عليه كما ورد على الاختصار مع إرادات أخر وقيل في تصرفه حذف الهمزة وفعل
به ما فعل ووزنه أفعلاء في القول قبله فلا وقوله أفعلاء غلط والصواب أفعلاء كما أنهم من الناسخ والحاصل
أنها هل هي اسم جمع وأصل وزنها أفعلاء أو جمع على أفعلاء ووزنه بعد الحذف أفعلاء أو أفعلاء
أو أصلها أفعال قالوا لا يظهر مذهب سيدي به لقواهم في جمعها أشاوى فجمعوه على حراء وحراوى
وكان القياس أشايبا ياء لا يظهرها في أشياء لكنهم أبدلوا حاءا وارا شدوذا كما قالوا جيت الخراج جباوة
فأشاوى عند سيدي به لفاعا وعند أبي الحسن أفعال لما جمع أفعلاء حذف الألف والهمزة التي بعدها
للتأنيث للتكسيرة كما حذفوها من القاصص فقالوا قاصص فصار أشاوى وقوله كطرقاء هو اسم جمع لطرفة
وهي شجر الأثل وقد علمت من هذا التفصيل معنى كلام المصنف رحمه الله وماله وعليه ولما في ذلك قد عا

أشياء أفعلاء في وزن وقد قلبوا * لا ما لها وهي قبل القلب أشياء
وقيل أفعال لم تصرف بلا سبب * منهم وهذا الوجه الرذائل
أو أشياء وحذف الألف من ثقل * وشي أصل شيء وهي آراء
وأصل أسماء أسماء وكذا كسا * فاصرفه حقا ولا تغرر لأسماء
واحفظ قول الذي ينسب العلاسفها * خذت أشياء وغابت عنك أشياء

(قوله صفة أخرى) أي لأشياء والرابض ضمير عنها والجملة خبرية والمعنى لا تسألوا عن أشياء لم يكلفكم الله
بها كما في سبب النزول المذكور (قوله روى أنه لما نزل الخ) به مذايع الرسل لا آية بما
قبلها وهذا الحديث أخرجه ابن جرير عن أبي هريرة رضي الله عنه لكن فيه أن القائل عكاشة بن محسن
رضي الله عنه ولذا شك الراوي فيه كما أشار إليه في الكشف وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه
خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل
أ كل عام يا رسول الله فمكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت

(عني الله عنها) صفة أخرى أي عن أشياء
عفا الله عنها ولم يكلفهم بالذروى أنه لما
نزلت وقعه على الناس حج البيت قال سراقه
ابن مالك أ كل عام فأعرض عنه رسول
الله صلى الله عليه وسلم حتى أعاد ثلاثا فقال لا

ولما استطعتم ثم قال ذروني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فاذا أمرتكم بشي فأتوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شيء فدهوه قال ابن الهمام رحمه الله الرجل اليهم هو الاقرع بن حابس كافي مسنداً جوداً والدارقطني ومسنداً جوداً الحاكم في حديث صحيح روي على شرط الشيخين فتدعى الاصح في اسمه وكون الواقعة تعددت احتمال بعيد وقوله لوجبت أي مسألتكم وهي الحج في كل عام (قوله أو استئناف الحج) والضمير في عنها على هذا يعود الى المسئلة المدلول عليها بالنسأل أو الالبه اشار المصنف ويجوز أن يعود الى أشياء أيضاً كانه قيل في حالتنا في مسألتنا هذه فقال عفا الله الخ (قوله وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الخ) هذا الحديث بهذا اللفظ أخرجه القريباني في تفسيره وأخرج مسلم وغيره أنهم سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحفوه في المسئلة فصعد ذات يوم المنبر وقال لانسألوني عن شيء الا ينتهى لكم فلما سمعوا ذلك أرموا ورهبوا أن يكون بين يدي أمر قد حضر قال انس رضي الله عنه فجعلت أنظر عينا وشما لا فاذا كل رجل لاف رأسه في ثوبه يبيكي فانسأرت رجل كان اذا لاف يدي الى غير أبيه فقال يا رسول الله من أبي قال أبو كحذافة ثم انشأ عررضي الله عنه فقال رضي بنا بالله ربنا وبالإسلام ديننا ومحمد صلى الله عليه وسلم نبينا نعوذ بالله من الفتنة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رأيت في الخير والشر كاليوم قط أنه صورت لي الجنة والنار حتى رأيتها دون الحائط وروى أحمد أن حذافة رضي الله تعالى عنه رجس الى أمته فقال ويحك ما الذي حملك على الذي صنعت قالت كنا أهل جاهلية وأهل أعمال قبيحة ويفرط بزنة يقعد بمعنى يسبق وما لا يفهمهم بنسخ الياء بمعنى لا يفهمهم وسؤال الرجل بقوله ابن أنا أي أين مال أمري ومرجعي والافهم منساق منكم وقوله يدي بسكون الدال من الدعوة بالكسر (قوله الضمير للمسئلة الخ) قال أبو حيان لا يتجه هذا الاعلى حذف مضاف كما صرحوا به أي سأل أمثاله وأما ما قيل انه عائد على أشياء وأنه غير متجه لفظاً ومعنى أما لفظاً فلانه يتعدى بعن وأما معنى فلان المسؤول عنه مختلف فان سؤالهم غير سؤال من قبلهم فغير وارد لانه بتقدير مثل كما مر واذا رجع الى المسئلة يكون الضمير في موقع المصدر لا المفعول به بالواسطة حتى يلزم التعدية بعن فيحمل على الحذف والايصال ولا بد من الوساطة كما في سأله درهم ما بعني طلبته منه لانهم لم يسألوا تلك الأشياء بل سألو عنها وعن حالها (قوله وليس صفة اقوم فان ظرف الزمان الخ) هذا هو المشهور بين النحاة ولكن التحقيق انه لا يكون خبراً عن اسم عين ولا حالاً ولا صفة ولا صلة اذا عدت الفائدة فان حصلت جاز كما اذا أشبهت العين المعنى في تجدد هائي كل وقت دون وقت نحو الليلة الهلال أو قدر قبله اسم معني نحو اليوم خير أي شرب خير بخلاف زيد يوم السبت ولذا قال في الالفية ولا يكون اسم زمان خبراً * عن جثة وان يفد فأخبراً وما نحن فيه مفيد لان التوم لا يعلم هل هم عن مضي أم لا وقد مر في قوله الذين من قبلكم انه أعرب صلة والصفة كالصفة وقال أبو حيان رحمه الله هذا المنع انما هو في الزمان المجرد عن الوصف أما اذا انضم وصفاً فيجوز كقبيل وبعد فانهما وصفان في الاصل فاذا قلت جاء زيد قبل عمر وفالمعنى جاء في زمان قبل زمان مجيء أي متقدم عليه ولذا وقع صلة التوم وصول ولو لم يلحظ فيه الوصف وكان ظرف زمان مجزئاً لم يجوز أن يقع صلة ولا صفة قال تعالى والذين من قبلكم ولا يجوز الذين اليوم وهذا التحقيق بديع عفا عنه ومنه تعلم ما في كلام المصنف رحمه الله تعالى وأما كون الصفة الجار والمجرور الذي هو ظرف لا الظرف نفسه فهوهم لان دخول الجار عليه اذا كان من أوفى لا يخرج عن كونه في الحقيقة هو الخبر وأخوه فتأمل (قوله أي بسببها حيث لم يأثموا الخ) لما لم يكن كفرهم بنفس المسئلة بل بالمسؤل عنه أجابوا بأنه على حذف مضاف أي يجواب المسئلة أو الباء اللببية دون الصلة وقوله لم يأثموا بما سألوا أي لم يمتثلوا ما جيبوا به ويفعلوه (قوله ردوا نكاراً لما أشدعه أهل الجاهلية الخ) تجب الناقصة مبني للمجهول مسند الى المفعول الاول أي وضعت حملها وتناجها

قوله أرموا كتب عليه بهامش نسخة من أرم اذا أطرق ساكناً

قوله أن حذافة كذا في النسخ ولعله ابن حذافة فتأمل

ولو قلت نعم لوجبت ولو وجبت لما استطعتم فاتركوني ما تركتكم فقلت أو استئناف

أي عفا الله عما سلف من مسألتكم في لا ترمودوا أمثاله (والله غفور رحيم)

لا يعاجلكم بعقوبة ما فرط منكم ويعفو عن كبير وعن ابن عباس رضي الله تعالى

عنهم أنه عليه الصلاة والسلام كان يخاطب ذات يوم غضبان من كثرة ما يسألون عنه

فما لا يعنيه فقال لا أسئل عن شيء الا أجبت فقال رجل ابن انا فقال في التمار وقال آخر

من أبي فقال حذافة وكان يدي غيره فقلت من أبي فقال (الضمير للمسئلة التي دل عليها

قد سألتها قوم) الضمير للمسئلة التي دل عليها نسألوا ولأنهم لم يعتد بعن أو لا شيء بجذف

الجار (من قبلكم) متعلق بسألها وليس صفة اقوم فان ظرف الزمان لا يكون صفة

للجنة ولا حالاً منها ولا خبراً عنها (ثم أصحوا بها كافرين) أي بسببها حيث لم يأثموا بها

سألوا مجرداً (ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام) ردوا نكاراً لما أشدعه

أهل الجاهلية وهو أنهم اذا تجب الناقصة خمسة أبطن آخرها ذكر بحروا أذنهم أي

شقوها وخسأوا بسببها فلا تركب ولا تحلب

ومعنى البحيرة ماذ كره المصنف رحمه الله تعالى من البحر وهو الشق لشق اذنها فمعى مفعولة
 والتشاق للثقل الى الاسمية أو لحذف الموصوف وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى هو المروي عن
 ابن عباس رضى الله عنهما الا أنه ليس فيه قيد أن آخرها ذكر وعن قتادة رضى الله عنه أنها اذا تجمعت
 خمسة أبطن نظري الخامس فان كان ذكر اذبحوه وأكلوه وان كان أنى شقوا اذنها وتركوها تترعى
 ولا يستعملها أحد في حلب وركوب وغيره وقيل البحيرة الانثى التى تكون خامس بطن وكلوا لا يحلون
 لحماها ولبنها للنساء فان ماتت حلت لهن وقيل البحيرة بنت السابعة وستأتى وكانت تحمل أيضا وهذا قول
 جماعة وجدير وقيل هى التى منع لبنها للطواغيت فلا تحلب وهو قول سعيد بن المسيب وقيل هى التى تترك
 فى المرمى بلاراع وقيل التى ولدت خمس اناث نشقوا اذنها وتركوها هملا وقيل هى التى ولدت خمس
 أو سبعة وأقبل عشرة أبطن فتركها هملا واذا ماتت حل لحما للرجال دون النساء قاله الراغب وغيره وقيل
 هو السقب الذى اذا ولد شقوا أذنه وقالوا اللهم ان عاش فعلى وان مات فذكى فاذا مات أكلوه وجعل بين
 الاقوال بأن العرب كانت تختلف أفعالهم فيها (قوله وكان الرجل منهم يقول اذا شفيت الخ) هذا تفسير
 السائبة وهى فاعلة من سبته فهو سائب وهى سائبة أو بمعنى مفعول كعبسة راضية أى ذات رضا وكانوا
 اذا قدموا من سفر أو أصابهم نعمة نذروا ذلك وقيل هى الساقة تنج عشرة أبطن اناث فتمل ولا يشرب
 لبنها الا نصف أو ولد وقيل ما ترك لآهتهم وقيل ما ترك للبحر عليه وقيل هى العبد بعتق على أن لا يكون
 عليه ولا مولا ولا عقل ولا ميراث (قوله واذا ولدت السائبة الخ) هذه هى الوصلة وهى فاعلة بمعنى فاعلة
 لمساياأتى واختلف فيها هل هى من جنس الغنم أو الابل فقال الفراء هى الساقة تنج سبعة أبطن عناقين
 عناقين فاذا ولدت فى آخرها عناقا فاجديا قبل وصات أخاها جثرت مجرى السائبة وقال الزجاج هى الساقة
 اذا ولدت ذكرا كان لآهتهم وان ولدت أنثى كانت لهم وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنها الساقة تنج
 سبعة أبطن فان كان السابع أنثى لم ينفع النساء منها بشئ الا أن تموت فتأكلها الرجال والنساء وكذلك ان
 كان ذكرا وان كان ذكرا أو أنثى قالوا وصات أخاها فتركها معه ولا ينفع بها الا الرجال دون النساء فان
 ماتت اشتركوا فيها وقال ابن قتيبة رحمه الله ان كان السابع ذكرا ذبحوا كلوا منه دون النساء وقالوا
 خالصه لذكورنا محرمة على أزواجنا وان كان أنثى تركت فى الغنم وان كان ذكرا أو أنثى فكقول ابن
 عباس رضى الله عنهما وقيل هى الساقة تنج عشر اناث متواليات فى خمسة أبطن فما ولدت بعدهم للذكور
 دون الاناث فاذا ولدت ذكرا أو أنثى معا قالوا وصات أخاها فلم يذبحوها لمكانها وقيل هى الساقة تنج
 خمسة أبطن أو ثلاثة فان كان جديا ذبحوه وان كان أنثى أبقوها وان كان ذكرا أو أنثى قالوا وصات أخاها
 هذا عند من خصها بالغنم ومن قال انها من الابل قال هى الساقة تنج عشر اناث متواليات فى خمسة أبطن فما ولدت بعدهم للذكور
 أخرى ليس بينهم ماذ كرهت كونه لا آهتهم ويقولون قد وصات أنثى بأنثى ليس بينهم ماذ كره (قوله
 واذا تجمعت الخ) هذا معنى الحامى واختاف فيه أيضا فقبل هو الفعل بولد لولده فيقولون قد سجد سجدى ظهره
 فيهمل ولا يطرده من ماء ومرعى وقيل هو الفعل بولد من ظهره عشرة أبطن فيقولون سجد سجدى ظهره ويهملونه
 كذلك وعن الشافعى رضى الله عنه أنه الفعل يضرب فى مال صاحبه عشر سبعة وقيل هو الفعل
 يفتح له سبع اناث متواليات فيجمل ظهره وقد عرفت أن منشأ الاختلاف مذاهب العرب فيها (قوله
 ومعنى ما جعل ما شرع ووضع الخ) كونه بمعنى ما شرع ذكره الزمخشري والراغب وابن عطية لانها هنا
 ليست بمعنى خلق ولا صير وقيل ان أحد من أهل اللغة لم يذكر من معانيها ما شرع وجعلها هنا للتصيير
 والمفعول الثانى محذوف أى جعل البحيرة مشروعة وأيسر كما قال فان الراغب رحمه الله نقله عن أهل
 اللغة كما علمت وهو ثقة (قوله وفيه أن منهم من يعرف الخ) لانه قال أكرمهم وهو ظاهر وقوله
 أو الا مريأى لا يعرفون ان الله هو الا مريأى المحال والمحترم ولكنهم يقلدون ويصح قصره فتأمل (قوله
 الوالوالع والاهمة الخ) قال أبو البقاء وجواب لو محذوف أى أولوا كانوا لا يعلمون يتبعونهم وذهب

وكان الرجل منهم يقول ان شفيت فتساقى
 سائبة ويجعلها كالبحيرة فى تحريم الانتفاع بها
 واذا ولدت الساقة أنثى فعلى آههم وان ولدت
 ذكرا فعلى آههم وان ولدت حما قالوا وصات
 الانثى أخاها فلا يذبح لها الذكرا واذا تجمعت
 من صلب الفعل عشرة أبطن حرموا ظهوره ولم
 يجمعوه من ماء ولا مرعى وقالوا قد سجدى ظهره
 ومعنى ما جعل ما شرع ووضع وذلك تعدى الى
 مفعول واحد وهو البحيرة ومن مزيدة ولكن
 الذين كفروا يفترون على الله الكذب (يكره
 ذلك ونسبته الى الله سبحانه وتعالى) وأكثرهم
 لا يعلمون أى الحلال من الحرام والمباح من
 المحرم أو الا مريأى من التامى ولكنهم يقلدون
 كبارهم وفيه أن منهم من يعرف بطول ذلك
 ولكن منعهم حب الرئاسة ونقلوا الى ما أنزل
 به من فوائده (واذا قبل آههم ونقلوا الى ما أنزل
 الله والى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه
 آباءنا) بيان اقصور عقولهم وانهم ما كرم فى
 التقليد وان لا سند لهم سواء (أولو كان
 آباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون) والوالوالع
 والاهمة دخلت عليها لانكار الفعل على هذه
 الحال أى أحسنهم ما وجدوا عليه آباؤهم ولو
 كانوا جهلة خالين

الراغب الى أن الواو اللفظ هنا والهمزة للتجيب من جهلهم أي يكفهم ذلك وان كان آباؤهم لا يعلمون
 فيفعلون ما يتضييه علمهم ولا يمتدون بن له علم قبل جعلوا الواو في مثله للحال وليس ما دخلته الواو
 حالاً من جهة المعنى بل ما دخلته الواو ولو كان الحال أن آباؤهم لا يعلمون وفيه نظر ومن الغريب أن بعض
 المفسرين سمى هذه الهمزة همزة التوقف وهي تسمية غريبة كما في الدر المنثور وفي كون الجملة
 الاسمية الانشائية حالاً تأمل يحتاج الى نظر دقيق وقوله فلا يكتفي بالتقليد أي التقليد من غير أن يعلم
 أن من قلده له حجة صحيحة على ما قلده فيه حتى قالوا ان لمقلد دليل اجابا يا هو دايـل من قلده وأول
 من فعل هذا عمرو بن لحي بن جعة بن خندف (قوله أي احفظوها والزمو اصلاحها الخ) يعني اسم فعل
 أمر نقل الى ذلك مجموع الجار والجرور ولا الجار وحده كقيل وهو متعد وقد يكون لازماً بمعنى تمسك
 كافي قوله صلى الله عليه وسلم عليكم بذات الدين وعلى قراءة الرفع فهو مبتدأ وخبر أي لازمة عليكم
 أنفسكم أو حفظ أنفسكم لازم عليكم بتقدير مضاف في المبتدأ وهي قراءة شاذة لنافع وكون أسماء
 الأفعال موضوعة للالفاظ أو للمعاني محقق في التحور وقول المصنف رحمه الله اسماء لازمة مضافا في
 الأول (قوله لا يضركم الضلال اذا كنتم مهتدين ومن الاهتداء الخ) أي ضلال غيركم لا يضركم اذا كنتم
 على الهداية ولما توهم من ظاهر الآية الرخصة في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والاذن في ذلك
 ينافي الأمر به أشاروا الى الجواب عنه بوجوه الأول انه للمنع عن هلاك النفس حسرة وأسفا على ما فيه
 الكفرة والفسقة من الضلال والثاني أنه تسليية لمن يأمر وينهى ولا يقبل منه عند غلبة الفسق
 وبعد عهد الوحي والثالث أنه للرخصة في تركها اذا كان فيهم ما فسد فوقعها والرابع أنه للأمر
 بالنبات على الايمان من غير مبالاة بنسبة الآباء الى الرفعة حيث كانوا على الكفر والضلال واثبتهم
 على الايمان والهدى والخامس أن الاهتداء لا يتم الا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لان تركهم مع
 القدرة عليه ضلال وجميع الوجوه تؤخذ من كلام المصنف رحمه الله فالأول من قوله لما كان المؤمنون
 ينحسرون الخ والثاني يؤخذ من قوله حسب طاقته لانه يشير الى أن ما لا يطاق معفو عنه ومن عدم
 الطاقة كثرة الفسقة وكذا الثالث والرابع من قوله وقيل كان الرجل الخ والخامس وهو مما زاده على
 الكشاف من قوله ومن الاهتداء الخ فلم يترك شيئا من الكشاف كما قيل وقوله من رأى منكم الحديث
 الخ أخرجه مسلم عن أبي سعيد رضي الله عنه (قوله ولا يضركم بحتم الرفع على أنه مستأنف الخ)
 أي هو ما مرفوع مستأنف لا يتعلق به الأمر أو هو جواب للأمر والمعنى ان لازم أنفسكم لا يضركم
 والنعمة على الأول رفع وعلى هذا ترك الالتقاء الساكنين بالضم اتباعا لما قبله وكذا على تقدير كونه نهي
 وليس المراد في النهي نهي من ضل عن الضرر بل المعنى نهي المخاطبين عما يؤدي الى الضرر من جهة
 من ضل كناية على طريقة قوله لا أدبلك ههنا وقراءة الفتح تحريكه بالفتح تخفيفا لالتقاء الساكنين وضاره
 بضمه وبضوره بمعنى ضره كذته وذامه (قوله وتنبه على أن أحد الخ) لانه يدل على انباء كل شخص
 بعمله دون عمل غيره والمقصود من الانباء المؤاخذه به (قوله أي فيما أمرتم شهادة بينكم) اعلم أنهم قالوا
 ليس في القرآن آية أعظم اشكالا حكاها عمر ابناؤهم من هذه الآية والتي بعدها حتى صدقوا فيها
 تصانيف مفردة قالوا ومع ذلك لم يخرج أحد من عهدتها والشهادة لها معان منها الاحضار كقوله
 واستشهدوا شهيدين من رجالكم ومنها القضاء بخوشه الله أي قضى ومنها أقروا بها حكم ومنها حلف
 ومنها علم ومنها وصى كافي هذه الآية وفيها قرأت متقدمة فقرأها الجمهور برفع شهادة على أنها مبتدأ
 واثان خبرها وجعلوها على حذف مضاف من الأول أي ذوا شهادة بينكم اثنان من الناس أو شهادة
 بينكم شهادة اثنين يتصادق المبتدأ والخبر ومنهم من جعل الشهادة بمعنى الشهود كرجل عدل أو الخبر
 محذوف واثان مرفوع بالمصدر الذي هو شهادة والتقدير فيما فرض عليكم أن يشهدا اثنان وهو
 قول الزجاج وتبعه الزمخشري وإذا ظرف لشهادة أي ليس شهد وقت حضور الموت أي أسبابه وحين

والمعنى أن الاقتداء انما يصح عن علم أنه عالم
 مهتد وذلك لا يعرف الا بالجملة فلا يكتفي
 بالتقليد (أي الذين آمنوا عليكم أنفسكم)
 أي احفظوها والزمو اصلاحها والجار مع
 الجرور جعل اسما لازما (لا يضركم
 أنفسكم وقرئ بالرفع على الابتداء) لا يضركم الضلال
 من ضل اذا اهتديتم ومن الاهتداء أن يشكر
 اذا كنتم مهتدين ومن الاهتداء أن يشكر
 التكر حسب طاقته كما قال عليه الصلاة
 والسلام من رأى منكم منكرا راد استطاع أن
 يغيره بيده فليغيره بيده فان لم يستطع فليقلبه
 فان لم يستطع فليقلبه بالآية قرأتها كان
 المؤمنون ينحسرون على الكفرة ويتنون
 المؤمنون وقيل كان الرجل الخ
 سفهت أباك قتل ولا يضركم والجزم
 انه مستأنف وبنيته أن قرئ لا يضركم والجزم
 على الجواب والنهي اكنه ضم الراء المدغمة
 لضم الضاد المنقولة اليها من الراء المدغمة
 وتضمره قراءة من قرأ لا يضركم بالفتح ولا
 يضركم بكسر الضاد وضعا من ضاره بضمه
 وبضوره (الى الله مرجعكم جميعا فينبئكم
 بما كنتم تعملون) وعدوه وعبد للضريتين
 وتنبه على أن أحد الايو اخذ بنسب غيره
 (أي الذين آمنوا وشهادة بينكم) أي فيما
 أمرتم شهادة بينكم والمراد بالشهادة الاشهاد
 في الوصية

الوصية ما يدل من اذا اؤتت الموت أى وقوع الموت أى أسبابه حين الوصية أو منصوب بحضور أو شهادة مبتدأ خبره اذا حضر أى وقوع الشهادة فى وقت حضور الموت - حين الوصية على الوجوه السابقة ولا يجوز فيه أن يكون ظرفاً للشهادة لئلا يجزى عن الموصول قبل تمام صلاته كما مر أو خبره حين الوصية واذا منصوب بالشهادة ولا يجوز نصبه بالوصية وان كان المعنى عليه لأن معمول المصدر لا يتقدمه على الصحيح وأيضاً يلزم تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وهو لا يجوز فى غير غير كقوله

على الشانى لعبدى غير مكفور * لانها بمنزلة لا واثنان على هذين الوجهين الا خبرين اما فاعل يشهد مقدراً او غير الشاهدان مقدراً أو شهادة مبتدأ واثنان فاعله مصدر مسند الخبر وهو مذهب القراء الا أنه جعل المصدر بمعنى الامر أى يشهد فجعله من نيابة المصدر عن فعل الطلب وهو ضعيف عند غيره لان الاكتفاء بالفاعل مخصوص بالوصف المعتمد واذا وحى عليه منصوبان على الظرفية كما مر فهذه خمسة أوجه وأما قراءة من نصبها فذهب ابن جنى الى أنها منصوبة بفعل ضمير اثنان فاعله أى اقيم شهادة بينكم اثنان وتبعه الزنجشري وأورد عليه أن حذف الفعل وابقاء فاعله لم تجزه النحاة الا اذا تقدم ما هو من جنس لفظه كقوله ليلك يزيد ضارع لخصوصة أو وقع فى الجواب وهذا ليس كذلك وما ذكره من الاشتراط غير مسلم بل هو شرط الاكثرية أو الشهادة مصدر نائب فاعله وتقدير يشهد أمرادون اشهد لرفع الظاهر أو يقدر يشهد خبراً وبينكم فى قراءة من نون شهادة منصوب على الظرفية ومن جرحه اتسع فيه لانه متصرف ولذا قرئ بقطع بينكم بالرفع وقال الماتريدى والرازى ان الاصل ما بينكم وهو كتابة عن التنازع والتخاصم وحذف ما جاز كقوله واذا رأيت ثم أى ما ثم واورد عليه أن ما الموصولة لا يجوز حذفها ومنهم من جوزها وانما بسطنا القول فيه لانه من المهمات فنقول المصنف رحمه الله أى فيما أمرتم اشارة الى أن شهادة مبتدأ خبره هذا المقدر وهو أحد الوجوه السابقة وجعل المراد من الشهادة الاشهاد فى الوصية لانها اللازمة لمن حضر الموت لا الشهادة نفسها لانها على من أشهده وقوله وقرئ شهادة الخ أى على أنها مفعول ليقم بلام الامر من أقامها اذا اذا ما على وجهها وبينكم منصوب على الظرفية وأقول حضور الموت بشارفته لانه لا وصية اذا حضر بالفعل وانما هى قبل ذلك واذا معلقة بالشهادة وهو أحد الوجوه فيها وحين بدل منه وقوله ما ينبغي غير قول الزنجشري دليل على وجوب الوصية لانهم قالوا المراد بالوجوب التنبؤ كطلبه الشبهة بالواجب وفى تقدير ايقم ما مر من حذف الفعل وابقاء فاعله فتذكره (قوله اثنان فاعل شهادة ويجوز أن يكون خبرها على حذف المضاف) قيل عليه انه صرح بأن الشهادة بمعنى الاشهاد الذى هو فعل الموصى المختصر فلا يصح أن يكون اثنان فاعلاً لها بل لابد أن يكون مفعولاً منصوباً والزنجشري لم يجعل الشهادة بمعنى الاشهاد بل حملها على معناها المتبادر منها واثنان فاعل أى فيما افرض عليكم أن يشهد اثنان فلا يرد شئ (قلت) اضافته الى الظرف ناطقة بان الشهادة واقعة بينهم وبحضر منهم وكذا اتعلق حين الوصية بها فاعنى شهادتهما بما أوصى به بحضرتهم وهى تستلزم الاشهاد واليه مآل المعنى كما اذا قلت شهد الزيدان بما أوصى بهما عمرو من كلامه وبهذا الاعتبار كان مأموراً لان الخبر عنه فى الحقيقة الوصية المشتمل عليها وهى فعله ونظيره وان لم يكن مما نحن فيه فرحل وأمر اثنان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى لان المعلن به التدبير والمعنى أن تذكر احدهما الاخرى اذا ضلت كتابته على سره فى كتب التفسير والعربية فليست الشهادة بمعنى الاشهاد مجازاً حتى يرد ما ذكره المعترض وتبعه كثير منهم ولذا قال المراد لم يقل ومعناها أو هى مجاز عنه ونحو ذلك وقد أشار الى ذلك الزنجشري حيث قال بعد قوله فى تفسير شهادة بينكم فيما افرض عليكم أن يشهد اثنان يعنى فاستشهدوا فلا فرق بين كلاميهما كما نوهه المعترض وأما ما قيل ان الشهادة بمعنى الاشهاد الذى هو مصدر الجهرول واثنان فاعل مقام فاعله والنائب عن الفاعل يطلق عليه فاعل كغير اعندهم فمع كون الكلام مناداً على خلافه

واضافتها الى الظرف على الاتساع وقرئ شهادة بالنصب والتخوين على ليقم (اذا حضر أحدكم الموت) اذا اشار به وظهرت أمارته وهو ظرف للشهادة (حين الوصية) بدل منه وفى ابداله تنبيه على أن الوصية مما ينبغي أن لا يتهاون فيه أو ظرف حضر (اثنان) فاعل شهادة ويجوز أن يكون خبرها على حذف المضاف

يقتضي الاتيان بمصدر الفعل المجهول بنائب فاعل وهو اسم ظاهر مرفوع وهذا وان جوزه البصريون
 كما في شرح التسهيل للمراي في باب المصدر فقد منعه الكوفيون وقالوا انه هو الصحيح لان حذف
 فاعل المصدر ساكن فاشاع فلا يحتاج الى ما يستدفعه فاعله كفاعل الفعل الصريح وحذف المضاف
 اما من المبتدا أو الخبر كما مر ووقع في النسخ هنا اختلاف في نسخة الاشهاد في الوصية وفي أخرى
 بالوصية وفي أخرى أو الوصية فيكون المراد بالشهادة الوصية وسياق ما يتعلق به والاخيرة ليست
 معتقدة ولا تناسب الكلام فتأمل (قوله من أقاربكم أو من المسلمين وهما صفتان الخ) التفسيران
 مبنيان على مناسباتي (قوله ومن فسر الغير بأهل الذمة) بناء على أن منكم معناه من المسلمين وفي
 كونه من ذوا اجماعا نظرا لما الاول فلائنه قد سبق من المصنف رحمه الله تعالى في آية الوضوء ان
 القول بالنسخ في هذه السورة ضعف لقوله صلى الله عليه وسلم المائدة آخر القرآن نزولا فأحلوا حلها
 وحرموا حرامها وأما الثاني فلائنه ابن حنبل رضي الله تعالى عنه أجاز شهادة الكافر على المسلم
 في الوصية وأبو حنيفة رحمه الله تعالى أجازها في بعض الصور المذكورة في الفقه فتأمل (قوله أي
 سافرتم فيها) لأن ضرب في الارض معناه سافر كما بين في كتب اللغة وقوله أي قاربتم الاجل اشارة
 الى أنه من مجاز المشارة لأن الوصية قبل اصابتها (قوله تقفونهم الخ) وقف يكون لازما
 ومنعديا قال الراغب يقال وقفت القوم أقفهم وقفوا ووقفوا هم وقوفا وتصبرونهم ما من الصبر باصدا
 المهلة بمعنى الحبس قال في النهاية في الحديث من حلف على عين صبر أي ألزم بها وحبس عليها وكانت
 لازمة له من جهة الحكم (قوله صفة لا آخر الخ) على الوصية جلة الشرط معترضة فلا يضر الفصل
 بها واختلاف في الشرط هل هو قيد في أصل الشهادة أو قيد في آخران من غيركم فقط بمعنى أنه لا يجوز
 العدول في الشهادة على الوصية الى أهل الذمة الا بشرط الضرب في الارض وهو السفر فان قيل
 هو شرط في أصل الشهادة فتقدير الجواب ان ضربتم في الارض فليشهد اثنين منكم أو من غيركم
 وان كان شرط في العدول الى آخرين من غير الله فالتقدير فأشهدوا آخرين من غيركم أو فاشهادان
 آخران من غيركم فقد ظهر أن الدال على جواب الشرط اما مجموع قوله اثنين ذوا عدل الخ واما آخران
 من غيركم فقط وجلة أصابكم معطوفة على الشرط والى الثاني ذهب المصنف لظهوره (قوله صلاة
 العصر الخ) فالتعريف للعهد أو للجنس ونصادم ملائكة الليل الخ لانه يוכל بالمر من يحفظه ويكتب
 أعماله في النهار وآخرون في الليل وملائكة النهار يصعدون بعد العصر وملائكة الليل تهبط
 بعده أيضا فيلاقون حينئذ فالتصادم مجاز عن التلاق وهوذا ورد من رحابه في الحديث واجتماع
 طائفتي الملائكة فيه تكثير للشهود ومنهم على صدقه وصدقه فيكون أقوى من غيره وأخوف
 (قوله ان ارتباب الوارث منكم الخ) قدر المضاف أي ارتباب وارثكم لان الخاطب الموصون
 والوارث الموصى له وجعله وارثا لانه الاغلب والمذكور في سبب النزول والافتد يكون الموصى له غير
 الوارث ولو قدر الموصى كان أسلم وليس المراد بالوصية هنا الوصية التي لا تكون للوارث وهو ظاهر وقيل
 نزل ارتباب الموصى له منزلة ارتباب الموصى (قوله وان ارتبتم اعتراض الخ) في الكشاف ان ارتبتم
 في شأنهما واتهمتهما خلفهما فالشرط مع جوابه المحذوف معترض لا الشرط وحده قيل قدر جواب
 الشرط ليكون الاعتراض هو الجملة الشرطية ولو كان هو الشرط فقط لكان الجزء مضمون القسم فلم
 يحسن توبيخه بين القسم والجواب بل التقديم عليه أو التأخير والمصنف رحمه الله تعالى لا يكتفي بذلك
 أيضا لانه لا يخلو أن يكون للشرط جواب أو لا فان لم يكن له جواب تكون ان وصليته وهي مع أن
 الواو لازمة لها ليس المعنى عليها ولو قدر فالما مقدا مؤخر او كلاهما ينافيان الاعتراض الا أن يريد أنها
 مستعنية عن الجواب لسد ما كدته مستد وفي قوله اختصاص القسم بحال الارتباب وقوله بذلك
 وجوابه أيضا محذوف ما يشعر بموافقة الكشف فتأمل فما قيل انه رأى اعتراض الشرط ومنع عدم

(ذوا عدل منكم) أي من أقاربكم أو من
 المسلمين وهما صفتان لاثنين (أو آخران
 من غيركم) عطف على اثنين ومن فسر الغير
 بأهل الذمة جعله من ذوا اجماعا (ان أنتم ضربتم في
 المسلم لا تسمع اجماعا) أي سافرتم فيها (فأصابكم
 الارض) أي قاربتم الاجل
 مصيبة الموت (أي قاربتم الاجل
 مصيبة الموت) تقفونهم ما نصبرونهم ما صفة
 (تحبسونهم) تقفونهم ما نصبرونهم ما صفة
 لا آخران والشرط بجوابه المحذوف المدلول
 عليه بقوله أو آخران من غيركم اعتراض
 فائدة الدلالة على أنه ينبغي أن يشهد اثنين
 منكم فان تعذر كما في السفر فن غيركم أو
 استئناف كأنه قيل كيف تعمل ان ارتبنا
 باتحادين فقال تحبسونهم ما (من بعد
 الصلاة) صلاة العصر لانه وقت اجتماع
 الناس ونصادم ملائكة الليل وملائكة
 النهار وقيل أي صلاة كانت (فيقسمان بالله
 ان ارتبتم) ان ارتباب الوارث منكم (لا تشرى
 بهنما) مقسم عليه وان ارتبتم اعتراض بقيد
 اختصاص القسم بحال الارتباب

حسن التوسط المذكور وروهم من قوله التدبر واما هذا من قوال القسم والنشرط المعهود لانه اذا اتحد
جوابه - ما وهنا ليس كذلك وقوله لا تخلف بالله كاذبا أى حلقا كاذبا فلا ركاك فيه ثم انهم قالوا لا نشترى
لا يصلح جوابا للنشرط ولا دليلا له ولا مانع منه لانه في معنى ان ارتبتم فلا ينبغي ذلك لان السنان من يشترى
ذلك بمن قاييل وجوز في ضميره ان يرجع للقسم ولله شهادة لانهم اقول أو لله قالوا والتقدير بين الله وأشار
بقوله نستبدل الى أن نشترى بمعنى نستبدل ليصح نصبه غنا وقيل تقديره ذان والاول أولى (قوله
ولو كان المقسم له قريبا الخ) أشار الى تقدير الجواب والى أنها ليست وصليمة لان المعنى ليس على ذلك وهو
ظاهر وقوله الشهادة التي أمرنا باقامتها اشارة الى أن الاضافة والاختصاص فيها بالله لانه أمر بها أو
أنها لادنى ملازمة (قوله وعن الشعبي أنه وقف على شهادة) أى بالها ثم ابتدأ الله بالمذبح والجز
وامس هذا من حذف حرف الجز وابقاء عمله شذوذ لانه اذا كان بغير عوض وفي الجلالة الكريمة
تعويض همزة الاستفهام عن واو القسم وحينئذ اما أن تعدل الفصل بين الهمزتين فيقال آله أو تسهل
الثانية ويقال أيضا ها الله وهل الجز يحرف القسم أو بالعوض قولان واذ قيل الله بدون مدح ورواه
سيبويه أيضا فهل حذف من غير عوض فتكون على خلاف القياس أو الهمزة المذكرة همزة
الاستفهام وهي همزة قطع عرضت عن حرفه ولكنهم لم يمتدوا اختار الثاني في الدر المنثور وهو أولى من
دعوى الشذوذ وضمر بغيره في كلام المصنف رحمه الله تعالى ان كان للتعويض فهو القول الاول وهو
الظاهر وان كان للمدح حمل الثاني وقوله ان كتمان تفسير لاذا لا تقدير وقراءة ملائمين بينهما المصنف
رحمه الله تعالى وسبأ في تحقيقاتها في عاد الاولى (قوله فان عثر فان اطلع) لما كان كل عاثر يتظر الى
موضع عثائه فيعرف نعتة ورد العثورة بمعنى الاطلاع والعرفان وقال الغوري عثرت اذا طلعت
على ما كان خفيا وهو مجاز بحسب الاصل وقال اللسان مصدر هذا العثور ومصدر العثارة العثرة
وقال الراغب مصدرهما واحد وما قاله الراغب هو الظاهر لان اختلاف المصدرين في الجاز فتمثل
(قوله أى فعلا ما أوجب انما الخ) فعلا بضمير التثنية وقوله فآخرا في اعرابه وجوه قيل انه خبر مبتدا
محذوف أى قال شاهدان آخرا والفاء جزائية وجلة بقومان صفة آخرا وهو مرفوع بفعل مقدر
أى فليشهد آخرا ومترافيه أو هو خبر مقدم موصوف والاولين مبتدأ مؤخر أو هو مبتدأ خبره
من الذين أو هو مبتدأ وخبره بقومان وهو ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى والرخنرى ولا يضرتكبره
وفيه أعارب آخر هذه أحسنها ومعنى كونها مشاهدين سبأ في بيان معنى الآية (قوله من الذين
جنى عليهم الخ) يشير الى ان استحقاق الاثم عليهم كتابة عن هذا المعنى وذلك لان معنى استحقاق الشيء لاق
به أن ينسب اليه فالجاني للآثم المرتكب له يلقى أن ينسب اليه الاثم فاستحق الاثم بمعنى ارتكبه وجناه
فالذين استحق عليهم الاثم أى جنى عليهم وارتكب الذنب بالقياس اليهم فقيمه تضمين وضمر استحق حامد
الى الاثم أو الالباء أو الوصية أو هو مصدر للجار والمجرور وانما استحق الاثم لان أخذ ما يحصل بأخذه
اثم يسمى انما كما يسمى ما يؤخذ بغير حق مظلمة ولذلك يسمى المأخوذ باسم المصدر وعلى بمنزلة ما في استحق
على زيد مال بالسهمان أى وجب أو بمعنى في أو من أى استحق فيهم أو منهم قيل والحق أنه مسند للاثم
مشاكلة والتضمين لقوله ومعه من الذين جنى عليهم وذلك لا يتناء قوله فان عثر على قوله انما اذا المن
الاثنين لان المعنى ان كنا كتمان الحق كتمان الجانيين ثم ان اطلع على أنهم ما خافا وجنبا على المشهود له
واستحقا انما بذلك فآخرا بقومان مقامهما بالشهادة فكفى عن قوله خافا وجنبا بقوله استحقا انما ليسا كل
الكلام السابق وهو انما اذا المن الاثنين ولذا قال واستوجبنا أن يقال انهم ما المن الاثنين ثم عبر عن
المشهود عليهم بقوله استحق عليهم الاثم ليسا كل التعبير عن الجانيين بأنهما استحقا الاثم وقيمه تأمل وقوله
وهو أى انما عاقل والاولين أفعل تفضيل ولذا افسره بالاحقان وفي الكشف معناه من الورثة الذين
استحق عليهم الاوليان من بينهم بالشهادة أن يمتدزدهما للقيام بالشهادة ويظهر واجبهم ما كذب الكاذبين

والمعنى لا نستبدل بالقسم أو بالله عرضا من
الدنيا أى لا تخلف بالله كاذبا طمع (ولو كان
ذا قريبا) ولو كان المقسم له قريبا ما وجوبه
أيضا محذوف أى لا نشترى (ولا تكتنم
شهادة الله) أى الشهادة التي أمرنا باقامتها
وعن الشعبي أنه وقف على شهادة ثم ابتدأ
آله بالمذبح حذف حرف القسم وتعويض
حرف الاستفهام منه وروى عنه بغيره
كقوله لهم آله لا فعلين (انا اذا المن الاثنين) أى
ان كتمانهم آله لا فعلين (انا اذا المن الاثنين) أى
حركتها على اللام وادغام النون فيها (فان
عثر) فان اطلع (على أنهم استحقا انما)
أى فعلا ما أوجب انما كثر ب (فآخرا)
فما عدا ان آخرا (بقومان مقامهما من
الذين استحق عليهم) من الذين جنى عليهم
وهم الورثة وقرا حفص (الاولين) الاحقان
للذاعل وهو الاوليان (الاولين) الاحقان
بالشهادة لقرابتهما ومعرفةهما

قوله ولذا قال الخ أى في الكشف لا هنا اه

(قوله وهو خبر محذوف الخ) أى على قراءة الجمهور لأن الكلام فيها والقراءة الأخرى ووقت فيما بين الكلام عليها وتفصيل هذا لأنه من أهم المهمات ومن تعلق هذه الآية أنه قرئ استحق مجهولا ومعلومًا في السبعة والأولين جمع أول جمع مذكر سالم وقرأ الحسن الأولان تنبيه أول وابن سيرين الأولين يساءل تنبيه أولي منصوب وقرأ الأولين بسكون الواو وفتح اللام جمع أولى كالأولين فقراءة الجمهور ورفع الأوليان على أنه مبتدأ خبره آخران أى الأوليان بأمر المبت آخران كما مر أو خبر مبتدأ مقدر أى هما الأوليان كأنه قيل من الآخران فقيل هما الأوليان أو هو يدل من آخران أو عطف بيان وهذا يلزمه عدم اتفاق البيان والمبين في التعريف والتسكير مع أنهم شرطوه فيه حتى من جوز تذكره لكن بعضهم لم يشترطه وقد نص عليه الزمخشري في آل عمران أو هو يدل من فاعل يقومان أو صفة آخران لكن فيه وصف النكرة بالمعرفة والاختصاص أجازوه هنا لأنه بالوصف قرب من المعرفة وقال أبو حيان أنه هدم للقاعدة المؤسسة لكن المتقدمين ارتكبوه في مواضع كافي مررت بالرجل خير منك في أحسن الأوجه فإله في الدر المنثور وهذا عكس وإقداً مر على اللثيم بسبني فإنه يقول فيه المعرفة بالنكرة وهذا أول فيه النكرة بالمعرفة إذ جعلت في حكمها للوصف ويمكن أن يكون منه بأن جعل الأوليان أهدم تعيينهما كالنكرة أو هو نائب فاعل استحق لكن على هذا لا بد من تأويل إما بتقدير مضاف أى اثم الأوليين وقدره الزمخشري أن ادب الأوليين منهم للشهادة لا طلالا عليهم على حقيقة الحال وهذا عراب أبى على القاسمي رحمه الله تعالى وتقدير الزمخشري أولى من تقدير الائم لأنه لا يصح التأويل بعد وعلى غير هذا مرفوعه ضمير يعود على ما تقدم لفظاً وأسياً فإله هو الائم أو الأيضاء أو الوصية لتأويلها بما ذكر أو المال وفي على في عليهم أوجه فقيل هي على أصلها كما مر أو بمعنى من أوفى وأما قراءة حفص بالبناء للفاعل فالأولين فاعله ومفعوله محذوف قدره بعضهم وصيتهما وقدره الزمخشري أن يجزى وهو اللقبام بالشهادة ويظهر واهم ما كذب الكاذبين وقدره ابن عطية ما لهم وتركهم وقراءة الأولين جمع أول المقابل لا آخر فوجزى وصفة الذين أو يدل منه أو من ضمير عليهم أو منصوب على المدح ومعنى الأولية التقدم على الأجانب في الشهادة لكونهم أحق بها وأعرف كما مر وقبل أنهم أولون في الذكر لدخولهم في بابها الذين آمنوا وقرأ الحسن الأولان بالرفع على ما وجهناه به والأولين مثني نصبه على المدح وأما قراءة الأولين كالأولين فشاذة لم نعزل أحدها وهو جمع أولى وعرابه كالأولين والأولين وقدره الوجه فيها وقوله وقرأ آية الخ الأولين جمع أول منصوب وقوله وقرئ الأولين بمعنى تنبيه أول وبقية كلامه ظاهرة وقوله بدل منهم ما تبع فيه الزمخشري وقال التحرير الضعير راجع إلى لفظ آخران فحقه أن يكون مفرداً لأن لفظ المثنى كآخرين لفظ واحد وقوله أو خبر آخران فيه الأخبار عن النكرة بالمعرفة وهو مما اتفق على منعه في مثله وقوله أو من الضمير في يقومان وكون المبدل منه في حكم الطرح ليس من كل الوجه حتى يلزم خلوة الصفة عن الضمير على أنه لو طرح وقام هذا مقامه كان من وضع الظاهر موضع المضمر فيكون رابطاً واعلم أن استحق هذا فسر بطلب الحق وبحث وغاب (قوله فيقسمان الخ) معطوف على يقومان والسياسة فيها ظاهرة ولشهادتنا جواب القسم وفسر أسبق بأصدق والاعتداء بتجاوز الحق والظلم بارتكاب الباطل بتزليه منزلة اللازم وبتقدير مفعول أى أنفسهم وقيل الفرق بينهم بالعموم والخصوص (قوله ومعنى الآيتين أن المحتضر إذا أراد الوصية الخ) اعلم أنهم اختلفوا في معنى الشهادة في هذه الآية فقال قوم هي الشهادة على الوصية في السفر وأجازوا شهادة الذمي على المسلم في هذه الصورة وبه حكم بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم واليه ذهب ابن حنبل والآية ليست بمسوخة عندهم لحديث المائدة وقال آخرون الشهادة هنا بمعنى الحضور من شهدت كذا شهوداً وشهادة إذا حضرته وقيل هي أيمان الوصي إذا ارتاب الورثة فلا نسخ عليهم أيضاً والآخر قول مجاهد وبعض الصحابة واليمين قد تسمى شهادة وبها فسر قوله تعالى في شهادة أحدكم أربع شهادات بالله لكنه

وهو خبر محذوف أى هما الأوليان أو خبر آخران أو مبتدأ خبره آخران أو يدل منهما أو من الضمير في يقومان وقرأ آية وبعقوب وأبو بكر عن عاصم الأولين على أنه صفة للذين أو بدل منه أى من الأولين الذين استحق عليهم وقرئ الأولين على التنبيه واتصاه على المدح والأولان وعرابه أعراب الأوليان (فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما) أصدق منها وأولى بأن تقبل (وما اعتدينا) وما تجاوزنا فيها الحق (أنا الحق أو الظالمين) الواضح من الباطل موضع الآيتين أن المحتضر إذا أراد الوصية ينبغي أن يشهد عدلين

بعد لان الشهادة اذا اطلقت فهي المتعارفة وقوله ولا تكتم شهادة الله صريح فيه فان الايمان لا تكتم
وتأويل من غيركم بغير اقربائكم قال الجصاص لا وجه له لان الخطاب توجه اولاً الى اهل الايمان فالغاية
تعتبر فيه ولم يجز للقرابة ذكر ويدل عليه الحديث الاتي في سبب النزول ثم ان الشهادة اذا حلت
على الوصية هل نعم كل وصية أو تخص بما وقع في الحديث اختلف فيه وهل هي منسوخة أو باقية حكمها
فقبل نسخت بقوله واستشهدوا شهدين من رجالكم فانه آخر ما نزل وقيل ان في هذه السورة ثمان
عشرة فريضة لم ينسخ منها شيء واعلم ان الشهادة كيف تتصورها وشهادتها ما على الميت ولا وجه
لها بعد موته وانتقال الحق الى الورثة وحضورهم أو على الوارث الخاص فكيف يشهد الخصم على
خصمه فهذا يقتضي بالضرورة تأويل الشهادة فالظاهر ان تحمل في قوله شهادة بينكم على الحضور
أو الاحضار أي اذا حضر الموت اسافر فليحضر من يوصي اليه باصال ماله لوارثه مسلماً فان لم يجد
فكافراً والاحتياط أن يذكرنا اثنين فاذا اجتمع عندهما وحصل رغبة في كتم بعضه فليخلفا لانهما
مودعان مصدقان بينهما ما فان وجد ما خافيه وادعيا أنهما مغلما منه بشرا ونحوه ولا يثبت لهما على
ذلك يخلف المدعي عليه على عدم العلم بما ادعياه وانه ملك لمورثهما لا نعلم انتقاله عن ملكه والشهادة
الثانية بمعنى العلم المشاهد أو ما هو بمنزلة لان الشهادة المعينة بالتجوزيم عن العلم صحيح قريب والشهادة
الثالثة امام هذا المعنى أو بمعنى اليقين كما مر فلا نسخ في هذه الآية على هذا ولا اشكال والله المجدد ما أفاضه
الله على نبيه كلامه وما ذكره تكلف لم يصف من الكدر لذوق ذائق وسبب النزول وفعل الرسول
مبين لما ذكرنا عوداً على بدء وقول المصنف من ذوى نسيبه أو ديه إشارة الى الوجهين السابقين وقوله
يوصي إشارة الى حل الشهادة على الوصية والتعليق بالزمان والمكان مذهب الشافعي وهو عندنا لا يلزم بل
يجوز للحاكم فعله وقوله فانه لا يخلف الشاهد المشهور وقيل انه ان لم يجد من يركبه يجوز تخليفه
احتياطاً كما وقع في بعض كتب الفتاوى الحنفية وقوله ورد اليين هو مذهب الشافعي أيضاً وعندنا
لا ترد اليين وليس في الآية دليل عليه لما ذكرناه وقوله أو لا تغير الدعوى أي انقلابها بأن المدعي
عليه صار مدعياً بالملك والوارث مدعي عليه فلذا الزمت اليين لا للرد كما مر وهو الصحيح وقوله اذ روى
الحج استدلل بسبب النزول على ما ذكره آخره وهو الصحيح (قوله روى ان عمه الحج) أخرجه البخاري
وأبو داود والترمذي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما بسند صحيح عن عقيم الداري في هذه الآية قال
رى الناس منها غيري وغير عدي بن بداء وكانا نصرانيين يختلفان الى الشام قبل الاسلام فاتيا الشام
لتجارة ثم ما وقدم عليهما مولى لبني سهم يقال له بنيل بن أبي مريم بتجارة ومعه جام من فضة يريد به الملك
وهو أعظم تجارته فغرض فأوصى اليهما وأمرهما أن يلغما ما ترك لورثته قال عقيم فلما مات أخذنا ذلك
الجام فبعناه بألف درهم ثم اقسمناه أنا وعدي بن بداء فلما قدمنا الى أهل دفعنا اليهم ما كان معنا
فققدوا الجام فسالونا عنه فقلنا ما ترك غير هذا وما دفع اليينا غيره قال عقيم فلما أسلمت بعد قدوم رسول
الله صلى الله عليه وسلم تأمنت من ذلك فأتيت أهلنا فأخبرتهم الخبر وأدبت اليهم خمسمائة درهم وأخبرتهم
ان عند صاحبنا مثلها فأتوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالهم البيعة فلم يجدوا فأمرهم أن
يستخلفوه بمبايعتهم به على أهل دينه فخلف فأمر الله تعالى بها الذين آمنوا الآية فقام عمرو بن العاص
ورجل آخر خلفا فزعت الخمسمائة درهم من عدي بن بداء كذا قال الترمذي في الجامع ثم قال هذا
حديث غريب وليس اسناده بصحيح وأبو النضر الذي روى عنه محمد بن اسحق هذا الحديث هو عندى
محمد بن السائب الكلابي يكنى أبا النضر وقد تركه أهل العلم بالحديث وهو صاحب التفسير سمعت
محمد بن اسمعيل يقول محمد بن السائب يكنى أبا النضر ولا نعرف اسماً له أبي النضر رواية عن أبي صالح
مولى أم هانئ رضي الله تعالى عنها وقد روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما نسي من هذا على
الاختصار من غير هذا الوجه حدثنا عفيان بن وكيع قال حدثنا يحيى بن آدم عن أبي زائدة عن محمد

من ذوى نسيبه أو ديه على وصيته أو يوصي
اليهما احتياطاً فان لم يجدهما بأن كان في سفر
فأختران من غيرهم ثم ان وقع نزاع وارتباب
أقسم على صدق ما يقولان بالتغليب بالوقت
فان اطلع على أنها كذبا بامارة ومظنة
حلف آخران من أولياء الميت والحيكم
منسوخ ان كان الاثنان شاهدين فانه
لا يخلف الشاهد ولا يعارض عينه بيمين
الوارث وثابت ان كانا وصيين ورد اليين الى
الورثة اما ظاهره وخبائه الوصيين فان
تصدق الوصى باليمين لاماته أو لتغير
الدعوى اذ روى أن عمه الداري وعدي بن
بداء خرجا الى الشام للتجارة وكنا حينئذ
نصرانيين

ابن أبي القاسم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهم قال خرج رجل من بني سهم مع غنم الدار وعدى بن بذاه فأتى السهم حتى بأرض ليس بها سلم فلما قدم ما يتركه فقد واجاه من قصة محو صاب الذهب فأحلفه ما رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وجد الحمام بمكة فقبل اشتريه من غنم ومن عدى فقام رجلان من أولياء السهمي خلفا بالله لشد هادئنا أحق من شهادتهما وإن الحمام أصاحهم قال وفيهم نزل الآية وهذا حديث حسن غريب وهو حديث ابن أبي زائدة وسجد بن القاسم كوفي قبل أنه صالح الحديث وفي نور الثبراس غنم الدار المدكور في هذه القصة نصراني من أهل دارين قاله مقاتل وقبل هو غنم المعروف الدار منسوب إلى الدار وهو بطن من نخم اه ويزيل بياض واحدة مضومة وزاى مججمة مولى العاصي بن وائل صاحب الحمام واختلف في ضبطه كفي كتاب المشقة وبذاه بياض واحدة ودال مهمل مشددة وتكسدا دوية قصر وفي تفسير ابن مقاتل بذاه بنون قبل الدال وهو غريب وقال ابن حجر أنه اختلف في أسلامه والمشهور أنه لم يسم فقوله هنا وبديل أي بدال مهمل هو ما في بعض النسخ وفي الأصابع أنه بزيل وقيل بربيل براء مهمل بدل الدال وبريل بن أبي مرجم وقيل ابن أبي مارية مولى عمرو بن العاصي واختلف في أنه مسلم مهاجري اه فقول التحرير قيل الصواب براء مفتوحة بعد الباء المضومة عندي لا يخفى ما فيه وقوله دون أي كتب وقوله السهميان إشارة إلى أنهم ما دار ثمان له لأنه من بني سهم وتخصيص العدد يعني باثنين من الورثة وقوله فأتاهم جعل الاثنين جمعاً جمعاً (قوله أي الحكم الذي تقدم أو تخليف الخ) أي المشار إليه الحكم السابق تفصيله في هذه القضية وتخليف الشاهدين وقيل المشار إليه الجسر بعد الصلاة وأدنى بمعنى أقرب وإلى مقدرة قبل أن المصدرية والوجه بمعنى الذات والحقيقة أي أقرب إلى الاثبات بها على حقيقة تمام غير تغييرها وإلى هذا أشار بقوله على نحو ما حلوا الخ وعلى وجهه حال من الشهادة والتقدير ذلك الحكم الذي ذكرناه أقرب أن يأثروا بالنسبة على وجهها عما كنتم تعملونه وأقرب إلى خوف الفضيحة فيمتنعوا من ذلك فعلى هذا أو يخافوا عطف على أن يأثروا على حد قوله علة فمتنعوا وما باردا (قوله وانقوا الله واسمعوا ما توصون به الخ) توصون مخفف أو مشدود واتقوا قبل أنه معطوف على مقدراى احفظوا أم كما الله وانقوا الخ وحمل السمع على القبول والاجابة لما أوصوا به لأنه أفيد وأنسب ولوعم لصح وقوله فان تقوا الخ حمله على ما ذكرناه تذييل لتلك القصة فلا بد لشموله لمن هي فيه ثم وقوله فقوله تفريع على تقدير متعلق الهـ داية طريق الجنة لأنها تتضح في ذلك اليوم ويحتمل عوده إلى ما قبله كله أي الاهنداء إلى الجنة أو طريق الجنة كائن يوم يجتمع الخ (قوله بدل من مفعول واتقوا الخ) وهو الله فيكون مفعولاً به أيضاً وقيل أنه على هذا لا بد من تقدير مضاف أي اتقوا عذاب الله لاشتغال اليوم على العذاب لا على الله لتزهره عن الزمان والمكان ورد بأن بينهما ملازمة بغير الكلية والبعضية بطريق اشتغال المبدل منه على البديل لا كاشتغال الطرف على المظروف بل بمعنى أنه ينتقل ذهن إليه في الجلة ويقضيه بوجه اجبالي مثلاً إذا قيل اتقوا الله يتماد إلى ذهن أنه من أي أمر من أموره وأي يوم من أيام أفعاله يجب الاتقاء يوم جمعه للرسول أم غير ذلك (وفيه بحث) لأنه اشتراط فيه أن لا تكون ظرفية وهذا ظرف زمان لو أبدل منه لا وهم ذلك وفي الدر المنصور والاشتغال لا يوصف به الله وفيه نظرتأمل وعلى نصبه باذ كرهه ومفعول به أيضاً (قوله أي اجابة أجبت الخ) أي ما ذابت على بقوله أجبت على أنه مفعول مطلق له لكونه بمعنى أي اجابة وماذا كله استنفهام وهذا الوجه أرجح الوجه ولذا قدمه وتقدر بماذا أجبت على أن يكون السؤال عن الجواب لا الاجابة والتقدير بأي شيء أجبت فحذف حرف الجزاء وتصيب ضعيف لأن حذف حرف الجزاء وتصيب مجرورة لا يجوز إلا في الضرورة كقوله غزونا الديار ولم نعوجوا وكذا تقديره مجرورة والمقصود وإن كان واحداً في المال لكن الاعتبار والتعبير مختلف وأما تقدير ماذا أجبت به كما قيل على

ومعه ما بديل مولى عمرو بن العاصي وكان مستملاً فلما قدموا الشام مرض بديل فدون مامعه في صحيفة وطرحها في متاعه ولم يخبرهما به وأوصى اليهما بأن يدفعا متاعه إلى أهله ومات فتشاه وأخذ منه أماناً من قصة فيه ثمانية مثقال منقوش بالذهب فغيباه فأصاب أهله الصحيفة فظا البوه بالاناء فجحد اقرافوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففترت يا أيها الذين آمنوا الآية خلفه ما رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلاة العصر عند المنبر وخطب سبيلهم ما ثم وجد الاناء في أيديهم فأتاهم بنوسهم في ذلك فقال قد اشتريناه منه ولكن لم يكن لنا عليه بينة فذكرهنا أن نقره فرفضوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففترت فان عمر فقام عمرو بن العاص والمطلب بن أبي رفاعه السهميان وحلفا وأهل تخصيص العدد لخصوص الواقعة (ذلك) أي الحكم الذي تقدم أو تخليف الشاهد (أدنى أن يأثروا بالشهادة على وجهها) على نحو ما حلوا من غير تحريف وخيانة فيها (أو يخافوا أن تردايمان بعد أيامهم) أي تردايمان على المدعين بعد أيامهم فيمتنعوا بظهور الخيانة واليمين الكاذبة وانما جمع الضمير لأنه حكم يوم الشهود كلهم (واتقوا الله واسمعوا) ما توصون به سمع اجابة (والله لا يهدي القوم الفاسقين) أي فان لم تتقوا ولم تسمعوا كنتم قوماً فاسقين والله لا يهدي القوم الفاسقين أي لا يهديهم إلى الجنة أو إلى طريق الجنة فقوله تعالى (يوم يجتمع الله الرسل) ظرف له وقيل بدل من مفعول واتقوا بديل الاشتغال أو مفعول واسمعوا على حذف المضاف أي واسمعوا خبر يوم جمعه أو منصوب بأخبر ما إذا كر (فيقول) أي للرسول (ماذا أجبت أي اجابة أجبت على أن ماذا في موضع المصدر أو بأي شيء أجبت فحذف الجاز

أن ما ابتدأ وذا معنى الذي خبره وأجبت صلته والعائد محذوف أي به كما قاله العوفي ففيه أنه لا يجوز حذف العائد المحذوف واللاذجر الموصول بثل ذلك الحرف الجار والتخمة علة كما تقتضي النحو (قوله وهذا السؤال لتوبيخ قومهم الخ) لما كان على كل من السؤال والجواب اشكال أما السؤال فلأنه تعالى علام الغيوب فسامعنى سؤاله أجابوا بأنه لقصد التوبيخ لا القوم كما يقع صريح الاستفهام لذلك وتحقق كونه مجازاً أو كتابة ومن أي الأنواع في شرح المفتاح وأما الجواب فلأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قد نفوا العلم عن أنفسهم مع علمهم بما أجيبوا به فيلزم الكذب عليهم فأجابوا عنه بوجوه الأول أنه ليس لنبي العلم بل كناية عن إظهار التشكي والالتجاء إلى الله بتقويض الأمر كله إليه الثاني أنه على حقيقته لكن على خصوص في الزمان وهو أول الأمر لذهولهم من الخوف ثم يجيبون في ثاني الحال وبعد رجوع العقل إليهم وهو في حال شهادهتهم على الأمر فلا يكون قولهم لا علم لنا منافي لما ثبت الله تعالى لهم من الشهادة على أمهم الثالث أنه إشارة إلى أن علمهم في جنب علم الله بمنزلة العدم مع تقويض الأمر إليه تعالى الرابع أنه ليس لنبي العلم بجوابهم عند التبليغ ومدة حياة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بل كان منهم في عاقبة الأمر وآخره الذي به الاعتبار واعتراض على هذا بأنهم يرون آثارهم الخاتمة عليهم فلا يصح نفي العلم بجواهرهم وبما كان منهم بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يقال هذا إنما يدل على سوء الخاتمة وظهور الشقاوة في العاقبة لا على حقيقة الجواب بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فلهذا أجابوا إجابة قبول ثم غلبت عليهم الشقرة لانا نقول معلوم أنه ليس المراد بما إذا أجبت نفس الجواب الذي يقولونه أو الإجابة التي تحدث منهم بل ما كانوا عليه في أمر الشريعة من الامتناع والاعتقاد وامتثال الأوامر واجتناب النواهي أو عكس ذلك فإن قول عيسى عليه الصلاة والسلام فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم الخ يدل على عدم علمهم بما هم بعده قبل هوانبات إقبائهم على الوجه الأبلغ واعتذاره بأنه لم يكن له المتع بعد التوفي وإظهار أنه لا ذنب له في ذلك ولا تقصير فلا يدل على نفي العلم بجواهرهم بعده بل على نفي القدرة على التعيين بقول المصنف التوبيخ دفع لما يرد على السؤال وقوله لا علم لنا بما كنت تعلمه دفع لما يرد على الجواب بأنه ليس المقصود نفي علمهم بما سألوا عنه بل نفي العلم بجميع ما علمه تعالى من الظواهر والبواطن وأشار بقوله وفيه الخ إلى جواب آخر كما مر وقوله إلى جنب علمك أي بالقياس والتسوية إليه ولا يخفى أن هذا ما لا يذهب إلى ما ذكره أولاً فكيف ضعفه ومرضه وما قيل إن ظاهر هذا المعنى لا يناسب جواب السؤال المذكور فإن حل على أن المراد لا علم لنا إلى جنب علمك فيما قاله القوم فهو راجع إلى ما ذكره المصنف رحمه الله لا يخفى ما فيه وقوله أولاً علم لنا بما أحدنا بعددنا الخ جواب آخر وقدم ترماه وعلمه (قوله وقرئ علام بالنصب الخ) إذا تم الكلام عند قوله أنت أن يكون على طريقة قوله أنا أبو النجم وشعري شعري أي أنت المعروف بنبأ الكمال واحاطة العلم حتى ان ماد كرايدل على ذاتك مغن عن صفاتك وبغيره بالحل ويتم المعنى واليه أشار المصنف بقوله أي أنت الموصوف الخ وقوله منصوب على الاختصاص عن به النصب على المدح لا الاختصاص الذي ذكره النحويون فإنه شرطاً ليدلست مستوفاة هنا وترك قول الزمخشري أنه صفة لاسم ان لأن الضمائر لا توصف على الصحيح ولذا أولوه بأن مراده بالوصف البديل وهو يطلقه عليه كثيراً وفيه كلام كثير كفانا المصنف مؤتمته بتركه وأما قراءة الغيوب بالكسر فإنه جمع في كل جمع على وزن فعول بالضم كبيوت كسر أوله لثلاثته إلى ضممان وواو وهو مفصل في كتب النحويين قوله وهو على طريقة ونادى أصحاب الجنة الخ) يعني كلمة اذ وقال الماضي عبرهم ما عني في المنة قبل مجاز التحققة وهذا البديل لتفسير البديل منه وإيضاح لان الجواب جواب توبيخ الكفرة ورد لا قبول واليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله والمعنى انه الخ يعني اذ كرا نعا على علمك وعلى والدتك حين جهلك قومك لنية واذا يدتك لتعلميل أو توقيت وبروح القدس أء الظاهر من هذه الوصية بما آتيتك من المعجزات ففيه مزيد توبيخ لهم بما

وهذا السؤال لتوبيخ قومهم كما أن سؤال المؤدة لتوبيخ الوائد ولذلك (قالوا لا علم لنا) أي لا علم لنا بما كنت تعلمه (أنت أنت علام الغيوب) فتعلم ما تعلمه مما أجابوا علام الغيوب (قوله لم نعلمه مما أجابوا) وأظهروا الشاوما لا نعلم مما أجابوا كابدوا وفيه التشكي منهم ورد الأمر إلى علمه بما كابدوا منهم وقيل المعنى لا علم لنا إلى جنب علمك أولاً علم لنا بما أحدنا بعددنا وإنما الحكم للخاتمة وقرئ علام بالنصب على أن الكلام قد تم بقوله أنت أنت أي أنت أنت الموصوف بصفاتك المعروفة وعلام منصوب على الاختصاص المعروف وقرأ أبو بكر وحررة الغيوب أو السنداء وقرأ أبو بكر وحررة الغيوب بكسر القين حيث وقع (اذ قال الله يا عيسى ابن مريم اذكر نعمتي عليك وعلى طريقتي ونادي بدل من يوم جمع وهو على طريقة ونادي أصحاب الجنة واليه في أنه سبحانه وتعالى يوبخ الكفرة بومئذ ينزل الرسل عن الجاهلهم وتعيد ما أظهر عليهم من الآيات فكذبتم وتأنفوا ومعههم محررة وغلا آخرون فاتخذوهم طائفة ومعههم بانهم أرادوا (اذ أيدتك) آلهة أو نصب بانهم أرادوا (اذ أيدتك) قوتك وهو ظرف لنعمة أي أحوال منه

فعلموه مع ظهور المعجزات المكذبة لهم (قوله وقرئ آيتك) بالمدح قال الزمخشري وزنه افعـل وقال
ابن عطية فاعـل واما أيدياً تشديد وزنه فعل لا غير على الصحيح ولا يحتاج في ثبوت هذه اللغة الى سماع
المضارع نعم يحتاج اليه في كون وزنه افعـل أو فاعـل كما قيل لانه اكتفى بضارع الآخر ويكتفى لثبوت
القراءة به ومعناها واحد وقيل معناها بالمدح القوة وباتشديد النصب وهو ما متقارب بان لان التصرف قوة
(قوله بجبريل عليه الصلاة والسلام الخ) تقدم الكلام عليه في البقرة واطلاقه على كلامه المذكور
وهو ما أتى به من التوحيد والشرعية على طريق التشبيه واصله الى القدس بمعنى التطهير المعنوي
اختصاصية وقوله ويؤيده أي يؤيد أن المراد بروح القدس الكلام قوله تكلم بعده لانه كالبيان له
(قوله والمعنى تكلمهم في الطفولة والكهولة الخ) أي قوله في المهد كناية عن كونه طفلاً صغيراً وهي
أبلغ من النصريح وأولى لان الصغير يسمى طفلاً الى أن يبلغ الحلم فلذا عدل عنه وقوله على سواء هو إشارة
الى دفع أن التكلم في الكهولة معهود من كل أحد فمما في ذكره مع التكلم في الطفولة الذي هو من
الآيات بأن القصد الى عدم تفاوت الكلام في الحالين لا الى ان كلامهم ما آية وقال الامام ان الثاني أيضاً
محجوز مستعمل لان المراد تكلم الناس في الطفولة وفي الكهولة حين تنزل من السماء لانه حين
رفع لم يكن كهلاً وهذا مبني على تفسير الكهل فان عيسى عليه الصلاة والسلام رفع ابن ثلاث
وثلاثين وقيل ابن أربع وثلاثين ودلائله على التسوية عقلياً لان ذكر تكلم الكهولة ليس لانه
آية بل ليعلمه اعلى حد سواء وهو ظاهر فاقبل لادلالة على التسوية والاولى أن يجعل كهلاً
تشبيهاً أي تكلمهم كالتسوية في المهد وكالتكلم في الكهولة وحينئذ ينهدم الاستدلال به على أنه سينزل
ليس بشئ لان ما ذكره بقيد التسوية أيضاً وكون التشبيه يؤخذ من العطف لوجه له وتقدير
الكاف تكلف وفي كلام المصنف رحمه الله تعالى بعد ما سمعت كلام الامام في وجه الاستدلال به
لانه لا يجعله مذكوراً للتسوية بل لاثبات كلامه لهم في الكهولة وهو انما يكون بعد النزول على
ما مر في معناها واما اذا قصد التسوية فلا يقتضي ثبوت الكهولة اذ معناه تكلمهم طفلاً كما تكلمهم لو كنت
كهلاً (قوله سبق تفسيره الخ) وسبق الكلام عليه لانه كره ياذن هنا أربع مرات وعنه
مرتين قالوا لانه هنا لا مشنان وهناك لاخبار فتناسب تكراره هنا وان له زيادة تأكيد بكونه مأذوناً من
الله فيما فعله والجمع في الطائر المراد به انه اسم جمع كقوله جماعة البقر وسائر القوم يسعون ونحوه والا
ففاعل ليس من أبنية الجمع وقد صرح حوايه في النحو وايس المراد أنه مفرد أريد به مجازاً بمعنى الجمع
ومعنى الآية علمت الكناية من غير علم والحكمة بحيث غلبت حكمه زماناً مع مهارتهم وزدت عليهم
باجداد لذاروح ولم ينقادوا لك وانما قال ياذن لان تصوير الحيوان وجعه له ذاروح لا يجوز ولا يليق به
بغير اذن وقوله ما هذا إشارة الى أن ان فيه نافية وجعل الإشارة الى عيسى صلى الله عليه وسلم لاخبار
عنه بساخر وأما جعل الإشارة اليه في القراءة الاولى وجعل السجدة بمعنى الساحة فلا حاجة اليه (قوله
أي أمرتهم على السنة رسل) انما فسرهم بهذا لان الوحي مخصوص بالانبياء عليهم الصلاة والسلام وهم
ليسوا كذلك فجعل أمرهم وحياً لانه بواحدة الوحي الى رسلهم قال الزجاج الوحي في كلام العرب
ورده على الامر كقوله

الحمد لله الذي استقلت * باذنه السماء واطمأنت * أوحى لها القرار فاستقرت

أي أمرها أن تقر فامتثلت فاقبل الاظهر أن المراد بالاجماع الهامهم الامكان لا وجه له وانما
قال برسلى ولم يقل برسولى ليطابق ما بعده لان المراد بالرسول الذين في زمن عيسى صلى الله عليه
وسلم أو من تقدمه لانهم يجب الايمان بهم وبما جاؤ به عالم بنسخه وكنه إشارة الى أن الشريعة
لوحى صلى الله عليه وسلم كما قرأهم فقط ما قبل الظاهر على لسان رسول بديله وقوله واشهد
بأننا مساون وكون أن مصدرية أو مفسرة ودخاها على الامر بتحقيقه وفسر مساون

وقرئ آيتك (روح القدس) بجبريل عليه
الصلاة والسلام أو بالكلام الذي يجيبه
الدين أو النفس حياً أبدية وبطهر من
الانتماء ويؤيده قوله (تكملم الناس
في المهد وكهلاً) أي كالتسوية في المهد وكهلاً
والمعنى تكلمهم في الطفولة والكهولة على
سواء والمعنى الخالق حاله في الطفولة وبها
الكهولة في كمال العقل والتكلم به استدلال
على أنه سينزل فانه رفع قبل ان يتكلم (واذ
علمت الكتاب والحكمة والتوراة والانجيل
واذ خلق من الطين كهيئة الطير ياذن فتنفخ
فيها فتكون طيراً ياذن وتبرئ الاكس
والابرص ياذن واذا فخرج الموتى ياذن) سبق
تفسيره في سورة آل عمران وقرأ نافع ويعقوب
طائراً ويحتمل الافراد والجمع كالباقر (واذ
كففت بني اسرائيل عنك) يعني اليهود حين
هم وابتغوا له (اذ جنهم بالبينات) نظراً لكففت
(فقال الذين كفروا منهم ان هذا الاصح
مبين) أي ما هذا الذي جئت به الاصح وقرأ
حزقيا والكسائي الاسحار فلا إشارة الى عيسى
عليه الصلاة والسلام (واذا أوحيت الى
الحواريين) أي أمرتهم على السنة رسل
(أن آمنوا بي وبرسولي) يجوز أن تكون أن
مصدرية وأن تكون مفسرة (قالوا آمنا
واشهد بأننا مساون) مخلصون

يخلصون أو متقادون لانه بهذا المعنى يطلق على من قبلنا في العرف يختص بشاوهومعنى آخر وقوله
 فيكون تنبيها الخ أى على جعله متعلقا بقالوا والمعينة تفهم من كونها في زمان واحد وهو ظاهر
 (قوله لم يكن بعد عن تحقيق واستحكام معرفة الخ) بعد سقط من نسخة أى الى الآن أى حين تكلمهم
 بهم - إذ لم يكن ما قالوه عن تحقيق منهم - ولا عن معرفة بالله وقد رتب لانهم - لو حققوه وعرفوه لم يقولوا هل
 يستطيع ويقدر اذ لا يليق مثله بالمؤمن بالله وتبع فيه الزحشري في الجري على ظاهر الكلام من كون
 الحوارين شاكين في قدرة الله وصدق عيسى صلى الله عليه وسلم كاذبين في دعوى الايمان
 والاخلاص وذهب يحيى السنة وغيره الى أنهم كانوا مؤمنين وسواهم الاطه منان والتقت كما قال
 الخليل صلى الله عليه وسلم ارنى كيف يحيى الموتى وهل يستطيع سؤال عن الفعل دون القدرة تغييرا
 عن الفعل بلازمه أو عن السبب بسببه ومعنى ان كنتم مؤمنين ان كنتم كاملين في الايمان والاخلاص
 ومعنى ونعلم ان قد صدقتنا علم مشاهدة وعيان بعلم ما علمناه علم ايمان واثبات دليل ان المؤمنين أمروا
 بالتشبيه بالحواريين وأجيب بأن الحوارين فرقتان مؤمنون هم خاصة عيسى عليه الصلاة والسلام
 والمأمور بالتشبيه بهم وكافرون وهم أصحاب المائدة وسؤال عيسى صلى الله عليه وسلم لم تنزل المائدة
 وانزالها يلزمهم الحجة وقال ابن عطية وغيره من المفسرين ان القول بكونهم غير مؤمنين خارق للاجماع
 ولانهم خلافا في ايمانهم وأولوا الآية وأجابوا عنها بما مر ونحوه وقالوا صفة الحوارين تنافي عدم
 ايمانهم وهو الحق وادعاه أنهم فرقتان يحتاج الى نقل ولك أن تقول ان المصنف رحمه الله لم يذهب الى
 ما ذهب اليه الكشاف وان مراده ان اخلاصهم الذي ادعوه لم يكن محكما حقيقة بل لا تتصوره
 الاوهام والوهم الذي لانصر المؤمنين ولا توقعه في منزلة الكفر فطلبوا الزالة ذلك طلب من يثبت
 لا تكارهم له واستعظامه عندهم لالشك منهم ولكن خافوا ان يوقعهم الشيطان به في حباله وهذا
 تصرف منه أخف من نسبة الشك اليهم ومخالفة ظاهر النظم كما يدل عليه ما سألني وهذا هو النظر
 السديد عندى فتأمله (قوله وقيل هذه الاستطاعة على ما تقتضيه الحكمة والارادة) فكانهم قالوا
 هل ارادة الله وحكمته تعلق بذلك أولا لانه لا يقع شئ بدون تعلقه به - اياه - قبل وقوله اتقوا الله ان كنتم
 مؤمنين لا بلائه لان السؤال عن مثله عما هو من علوم الغيب لا قصور فيه وقد عرفت أن الجهر ورأولوه كما
 مر (قوله وقيل المعنى هل يطيع ربك الخ) فيستطيع بمعنى يطيع وبطبيع بمعنى يجب مجازا لان الجيب
 مطيع وذكر أبو شامة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم عاد أباطال في مرض فقال له يا ابن أخى ادع ربك
 أن يعافيني فقال اللهم اشف عى فقام كأنما شط من عقال فقال يا ابن أخى ان ربك الذي تعبد له بطيعة
 فقال يا عم وأنت لو أطعته لكان يطيعك أى يجيبك المقصودك وحسنه في الحديث المشاكلة فقد
 عرفت أن العرب استعملته بهذا المعنى وفي الاتصاف قبل معنى - يستطيع بفعل كما تقول للقادر على
 القيام هل تستطيع أن تقوم ونقل هذا عن الحسن فعلى هذا يكون ايمانهم بالمعنى الشك في القدرة
 والتعبير عن الفعل بالاستطاعة من التعبير عن السبب بالسبب اذ هي من أسباب اليجاد على عكس
 اذ اقمتم الى الصلاة وهذا التأويل الخفى يعضد تأويل أبى حنيفة رحمه الله حيث جعل الطول المانع عن
 تكاح الامة وجود الحرة في العصمة وعدمه أن لا يملك عصمة الحرة وان كان قادرا على ذلك فيباح له
 حينئذ الامة وحمل قوله ومن لم يستطيع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات على معنى ومن لم
 يملك منكم وحمل النكاح على الوطء فجعل الاستطاعة الملاك بمعنى الملك حتى ان القادر غير المالك عادم
 الطول عنده فينكح الامة وكنت أسأله حتى وقفت على تفسير الحسن هذا وكانت عائشة رضى الله
 عنها تقول الحوارين أعرف بالله من أن يقولوا هل يستطيع ربك فنزهنهم عن أن ينسب اليهم مثل هذه
 المقالة الشنيعة (قوله وقرأ الكسائي تستطيع ربك أى سؤال ربك) أى قرأها بالتأخطا بالعيسى
 صلى الله عليه وسلم وربك منصوب على المفعولية وبقراءته كانت تقرأ عائشة ومعاذ على وابن عباس

(اذ قال الحوارين يا عيسى بن مريم) منسوب
 باذكر أو ظرف لقالوا فيكون تنبيها على أن
 ادعاهم الاخلاص مع قولهم (هل يستطيع
 ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء) لم يكن
 بعد عن تحقيق واستحكام معرفة وقيل هذه
 الاستطاعة على ما تقتضيه الحكمة والارادة
 لا على ما تقتضيه القدرة وقيل المعنى هل
 يستطيع ربك أى هل يجيبك واستطاع بمعنى
 أطاع كاستجاب وأجاب وقرأ الكسائي
 تستطيع ربك أى سؤال ربك

في جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين وعلى هذه القراءة قالوا كثر أن فيها مضافاً مقدراً وقيل
 لا حاجة إلى تقدير والمعنى هل تستطيع أن ينزل ربك بدعائك وهذا من قول عن الفاسي وفيه نظر وفي
 قوله هل تسأله ذلك إشارة إلى أن استطاعة السؤال منسأة بآية عن السؤال كما زعمت في قوله من
 غير صارف يأباه فتأمل (قوله والمائدة الخوان إذا كان عليه الطعام من ماد الماء الخ) الخوان بضم
 الخاء وكسر ها وفيه لغة إخوان بهمزة مكسورة وهو معرب وقيل أنه عربي مأخوذ من تحوّن أي نقص
 حقه لأنه يؤكل عليه فينتقص وهو معنى المائدة وهي فاعلة من ما عبيد إذا تحرك أو من مادته بمعنى أعطاه
 فني أما فاعله فهي مفعولة كعبثه راضية أو يجعلها للتمكن مما عليها كأنهم أنفسهم معطية كقولهم للشجرة
 المثمرة مطعمة ونفس المائدة بالخوان تفسير بالاعم لأنه لا يقال للخوان مائدة الاوعايع طعام والافهور
 خوان كما لا يقال للقدح كأس الا وفيه خبر وله نظائر كثيرة ذكرها أهل اللغة (قوله بكل قدرته
 وصحة نبوتي) لا فرق بينهما في ابتداء ما واما الفرق في تقدير متعلق الايمان هل هو القدرة والنبوة أو عدم
 تقديره والمراد صادق في الايمان مطلقاً (قوله تهديد عذرو بيان لمادعاهم الى السؤال الخ) هذا
 لا يتنافى ما سبق من كونهم لم تكن معرفتهم مستحكمة لانهم ليسوا معاندين ولا جازمين بخلافه فلهم أن
 يعتذروا عن طلبه بأن مرادنا أن تيقن ويزول وهما وعلى التأويلات السابقة لا اشكال فيه فاقبل
 انه رد لما في الكشف من كونهم شاكين وبديل عليه قوله لما رأى أن لهم غرضاً صحيحاً الخ لا يرد عليه أنه
 كيف يتمشى مع نصريحه ولا يعمد ذكره الكشف وقد دعيه على سائر الاقوال ولهذا اعترض عليه
 بأنه غير مناسب لصدركلامه ولذا قال بانضمام علم المشاهدة الى علم الاستدلال ليكون عين اليقين ولا بعد
 في ذلك من بعض الحوارين اذ قد يكون منهم من قرب عهده ثم تمحض بذلك خلوصه وكلامه لا يخلو من
 اغلاق وادماج وقوله عليهم من الشاهدين من قبل قوله وكانوا فيه من الزاهدين وقوله اذا استشهدتنا
 يشتر بأن على الشاهدين أن يكون فيه تقديم مافي حيز الصلة وحرف الجر وكلاهما ممنوع فلا بد من
 تعلقه بمحذوف يفسره من الشاهدين ان جوزنا تفسيره بما لا يعمل للعامل وقد جوز تقدمه بعض النحاة
 مطلقاً وبعضهم في الظرف وجوز أن يكون حالاً من اسم كان أي عاكفين عليها على ما روي قوله تعالى قل ان
 كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة والوجه الثاني لاشعار فيه به وقوله بكلمها إشارة الى أن عذرهم
 دليل لا يمكنه غير تام وهذا يؤيد ما اخترنا في تفسير كلامه (قوله اللهم ربنا الخ) قالوا ربنا دعائنا لا يدل
 ولا صفة لأن لفظ الله لا يتبع وفيه خلاف لبعض النحاة ومن السماء اما صفة مائدة أو متعلق بالفعول
 (قوله أي يكون يوم نزولها عبيد الخ) لما كان العبيد اسماً لازماً في المتعارف لم يصح الاختراع عن
 المائدة فقد روي أنها يوم عید ليصبح الجمل فان قلنا ان معناه السرور لا يحتاج الى التأويل ولكن يكون
 جعلها لنفسها سروراً بالغة مجازاً في الاسناد والعبد العائد مشتق من العود لعوده في كل عام بالفرح
 والسرور وكل ما عاده عليه في وقت فهو عید قال الاعشى

فواكدي من لالعج الحب والهوى • اذا اعتاد قلبي من أمة عبيدها

وهو وروي لكنهم قالوا في جمعه أعباد وكان القياس أعراداً فضعوا ذلك فرأين جمع عبيد وعود وقد
 فصلنا الكلام فيه في شرح درة الغواص ومنهم من أعرب لنا خبراً وجعل عبيداً حالاً (قوله بدل من
 لنا باعادة العمل الخ) ظاهره أن المبدل منه الضمير ولكن أعيد الجار لأن المبدل في قوة تكرار
 العامل وهو تحرك الجار والجرور بدل من الجار والجرور ثم ان ضمير الغائب يدل منه
 وأما ضمير الحاضر وهو المتكلم والمخاطب فأجازه بعضهم مطلقاً وهو ظاهر كلام المصنف ومنعه قوم
 وفصل بعضهم فقال ان أفادنا كيداً أو حاطة وشمولاً كما هنا جازوا الامتناع (قوله وقيل يأكل منها أولنا
 وآخرنا) الاكل مأخوذ من المائدة وقوله يزيد أن تأكل منها وكونها لا أولهم وآخرهم بأن يأكلوا منها
 جميعاً من غير نقص ولا تفاوت بين الاول والاخر فيكون كقوله تعالى ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيها

والمعنى هل تسأله ذلك من غير صارف
 والمائدة الخوان اذا كان عليه الطعام من
 ماد الماء عبيد اذا تحرك أو من مادته اذا أعطاه
 كأنها عبيد من تقدم اليها ونظيرها قولهم
 شجرة مطعمة (قال اتقوا الله) من أمثال
 هذا السؤال (ان كنتم مؤمنين) بكل
 قدرته وصحة نبوتي أو صدقتم في ادعائكم
 الايمان (قالوا يزيد أن تأكل منها) تهديد عذر
 وبيان لمادعاهم الى السؤال وهو أن يقتنعوا
 بالأكل منها (ونطمئن قلوبنا) بانضمام علم
 المشاهدة الى علم الاستدلال بكل قدرته
 سبحانه وتعالى (ونعلم أن قد صدقنا) في
 ادعائه النبوة وأن الله يجيب دعوتنا (ونكون
 عليهم من الشاهدين) اذا استشهدتنا ومن
 الشاهدين الذين دون السامعين للغير (قال
 عيسى بن مريم) لما رأى أن لهم غرضاً صحيحاً
 في ذلك أو أنهم لا يقاتلون عنه فأراد الزامهم
 الحجة بكلمها (اللهم ربنا أنزل علينا مائدة من
 السماء تكون لنا عبيداً) أي يكون يوم
 نزولها عبيداً نعظمه وقيل العبيد السرور
 العائد ولذلك سمي يوم العبيد (وأولنا وآخرنا)
 تمكن على جواب الأمر (لا تأكلوا منها أولنا
 بدل من لنا باعادة العمل أي عبيد المائدة مننا
 ومتأخرين روي أنهم أنزلت يوم الأحد فلذلك
 اتخذوا نصارى عبيداً وقيل يأكل منها أولنا

وآخرنا

وقرى لا ولانا وآخرنا بمعنى الائمة والطائفة (وآية) عطف على عبدا (منك) صفة لها أى آية كائنه منك دلالة على كمال قدرتك وصحة نبوتك (وارزقنا) المائدة أو الشكر عليها (وانت خير الرازقين) أى خير من يرزق لانه خالق الرزق ومعطيه بلا عوض (قال الله انى مغزاها عليكم) اجابة الى سؤالكم وقرا نافع وابن عامر وعاصم مغزاها بالتشديد (غن يكفر بعد منكم فانى أعذبه عذابا) أى تعذبا ويجوز أن يجعل مفعولا به على السعة (لا أعذبه) الضمير للمصدر أو للعذاب ان أريد به ما يعذب به على حذف حرف (٣٠٢) الجر (أحد من العالمين) أى من عالمى زمانهم أو العالمين مطلقا فانهم مسخوا

والظاهر على هذا أن يكون لنا خبرا أى تكون قوتنا لنا أو نافعنا لنا أو لنا وآخرنا وانما عطفه لان الظاهر منه عموم كل بنى اسرائيل بذلك والواقع خلافه فتأمل وقراءة أولانا وآخرنا تأتى الاول والاخر باعتبار الائمة أو الطائفة وهى قراءة زيد وابن محيصن والجدري وهى شاذة وما قيل من ان المراد الدار الاخرة لا يصح والجله صفة عبدا (قوله وارزقنا المائدة الخ) لو عم لكأن أولى وعلى هذا فالمراد بالمائدة ما عليها لانها كما تطلق على الخوان تطلق على ما عليه (قوله أى تعذبا) يعنى أنه اسم مصدر بمعنى التعذيب كالتناع بمعنى التضييع أو اسم جعل بمعنى المصدر كالتنابيع بمعنى الانبات فيكون مفعولا مطلقا (قوله ويجوز أن يجعل مفعولا به على السعة) فسر السعة فى الدر المنثور بجعل اسم الحدث مفعولا به مبالغة فينتصب به على التشبيه بالمفعول وفى التوسع يتعدى الفعل الى مفعول آخر بنفسه من غير تقدير حرف والمنصوب على التشبيه بالمفعول ثلاثة المصدر والظرف والمفعول الصفة المشبهة وليس هو الحذف والايصال ولذا قال أبو البقاء فيه وجهان النصب على السعة أو الحذف والايصال والاول أقدس لان حذف الجار لا يطردي غير أن وأن عند عدم اللبس وقيل المراد بالسعة الحذف والايصال أى أعذب بعذاب والعذاب ما يعذب به ورب بما يؤيده ما بعده (قوله الضمير للمصدر الخ) قيل عذابا مفعول مطلق اذ لو جعل اسما لما يعذب به ل قيل بعذاب لان التعذيب لا يتعدى الى مفعولين والحذف والايصال خلاف الظاهر فلا يرجع اليه مع ظهور المصدرية فعلى هذا يكون ضمير لا أعذبه فى موقع المفعول المطلق كافى ظنته زيدا قائما بيقوم مقام العائد الى الموصوف فان قوله لا أعذبه صفة عذابا ويجوز أن يجعل من قبيل ضربته ضرب زيد أى عذابا لا أعذب تعذبا مثله فيكون مع كونه فى موقع المفعول المطلق عائدا الى الموصوف (أقول) هذا مأخوذ من كلام أبي البقاء وحاصله أن الصفة لا يبدلها من عائده وهذا الضمير اذا كان مفعولا مطلقا يكون عائدا الى المصدر المقهوم من الفعل كافى ظنته زيدا قائما لا يرجع له غيره وحينئذ تخلو الصفة من العائد فأجاب عنه بجوابين الاول أنه مصدر واقع بعد النفي فيم ويشمل العذاب المتقدم ويحصل الربط بالعموم وأورد عليه أن الربط بالعموم انما ذكره التحويلات فى الجمله الواقعة خبرا نحو زيد نعم الرجل فلا يقاس عليه الصفة فان قدر من مثل يكون الضمير راجعا الى العذاب المتقدم والربط به وقيل الضمير راجع الى من يتقدر بمضافين أى لا أعذب مثل عذابه ولا بد من هذا التقدير ليصح المعنى (قوله من عالمى زمانهم أو العالمين مطلقا الخ) السفرة بالضم الطعام بوضع للمسافر ثم شاع فيما يوضع فيه والمثله بالضم المراد بها هنا العقوبة وأصلها عقوبة فيها قطع الانف والاطراف للتكيل وهى التى عنها وقال الطيبي المثله العقوبة القرينية كالمسخ (قوله بلا فلوس) جمع فلس وهو ما على جلد السمك من القشور وهو على طريق التشبيه وليس معنى اللمع القضى كما قيل والسكران بضم الكاف وتشديد الراء ورأى محته كرائحة البصل تنفر منها الملائكة وأهل الزهد والجنب معروف وهم بضم الجيم والباء وتشديد النون فى اللغة الفصحى وفيه لغة أخرى تسكين الباء وتحفيف النون كذا البخل ولذا قال الشاعر

وقالوا ندرع للشجاعة والوفى • فقلت دعونى آكل الخبز بالجنب

وانما جعلت هذه معهما لانهم شبهة والعسل دافع لاضرر السمك والتقدير اللحم اليابس وقوله احى بفتح الباء الاولى وسكون النائية أمر أى كوفى حية ذات روح وقوله اضطررت أى تحركت بجول الروح فيها وغيا أى يومابهديوم ليكون أشهى وأحب وقاء الذى أى فى الزوال وقاء ماض أى وجد ظله وقوله استمعوا أى طابوا العفو وفى نسخة استغفروا وقوله فلم تنزل الصحيح رواية خلافه وهذا مروى عن الحسن (قوله ومن بعض الموفية الخ) ان قال ان المفسر من الآية هذا فلا وجه له وان

قردة وخنازير ولم يعذب بمثل ذلك غيرهم وروى أنهم نزلت سفرة حمراء بين غمامتين وهم ينظرون اليها حتى سقطت بين أيديهم فبكى عيسى عليه الصلاة والسلام وقال اللهم اجعلنى من الشاكرين اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها منة وعقوبة ثم قام قوضاً وصلى وبكى ثم كشف المنديل وقال بسم الله خير الرازقين فاذا سمعته متوبة بلا فلوس ولا شول تسيل دمعاً وعذراً أسهالاً وعند ذنبها خل وحواها من ألوان البقول ما خلا الكرات واذا خمسة أرغفة على واحد منها زيتون وعلى الثمانى عسل وعلى الثالث سمن وعلى الرابع جبن وعلى الخامس قديد فقال سمعون يا روح الله آمن طعام الدنيا أم من طعام الاخرة قال ليس منها ما ولدن اخترعه الله سبحانه وتعالى بقدرته كما راماسألتم واشكروا يمدكم الله ويرزقكم من فضله فقالوا يا روح الله لو أرينا من هذه الآية آية أخرى فقال باسمكة احبى باذن الله تعالى فاضطربت ثم قال لها عودى كما كنت فعادت مشوية ثم طارت المائدة ثم صواب دها فسخوا وقيل كانت تأتهم أربعين يوماً غيا يجمع عليها الفقراء والاعنياء والصغار والكبار باكلون حتى اذا فاءت الى مطارت وهم ينظرون فى ظلمها ولم يأكل منها فقير الاغنى مدة عمره ولا مريض الا برئ ولم يمرض أبداً ثم أوحى الله تعالى الى عيسى عليه السلام أن اجعل مائدة فى الفقراء والمرضى دون الاغنياء والاصحاء فاضطرب الناس لذلك فسخ منهم ثلاثة وعشرون رجلاً وقيل لما وعد الله انزالها بهم هذه الشريطة استعفوا وقالوا لا تريد فلم تنزل وعن مجاهد أن هذا مثل ضرب به الله لمقرئى المجزات وعن بعض الصوفية المائدة ههنا عبارة عن حقائق المعارف فانهم باعذاء الروح ككما أن

الاطعمة غذاء البدن وعلى هذا فاعل الحال أنهم رغبوا فى حقائق لم يستعدوا للوقوف عليها قال لهم عيسى عليه الصلاة والسلام ان أراد حصولكم الايمان فاستعملوا التقوى حتى تتكروا من الاطلاع عليها فلم يقلعوا عن السؤال والحوافيه فسأل لاجل اقتراحهم فبين الله سبحانه وتعالى أن انزاله سهل ولكن فيه خطر وخوف فأتى السالك اذا انكشف له ما هو أعلى من مقامه لعله لا يحتمله ولا يدركه فيفضل به ضللا لا يبدا

أراد أنه من البطون القرآنية فتم وتزيل النظم عليه ظاهر (قوله تو بيج الكفرة وتبكيهم الخ) يعني
 أن الاستفهام ليس حقيقة بل لکن لا تو بيج عيسى صلى الله عليه وسلم بل تو بيج المتخذين ولما كان هذا
 القول وقع من رؤسائهم في الضلال كان مقترنا كالاحتجاج ذواتهم المستفهم عنه صورة عن صدر فلذا قدم
 المستفهم عليه لأن المستفهم عنه على الهمزة الالة مكتبة على المشهور وعند أهل النحو والمعاني ولما
 للناس للتبليغ واتخذ بعض صيرته عيسى لا تين وقديته عيسى لو احد فالهين حال ومن دون امام متعلق به
 أو يحذف صفة الهين وقبل التقديم لقوة التوبيع وقوله وأى دون مرهم تو بيج على تو بيج أى مع أنك
 بشر تلد وتولد قبل هذا وقبل الاستفهام لاستنطاقه ليقضوا وهذا ليس غير التوبيع كما توهم (قوله
 ومعنى دون اما المغايرة الخ) لما كان معنى اتخذ فلا ناصد بقا من دونى أنه استبدله به لأنه جعله صديقا
 معه وهم لم يقولوا بذلك بل ثلثوا أو لها بأن من أنكر مع الله غيره فقد نفاه معنى لأنه وحده لا شريك له
 منزعه عن ذلك فاقراره بالله كالأقرار فيكون من دون الله مجازا عن مع الله أو المراد بين دون التوسط بينهم
 وبين الله كما تقول اتخذ شفعاء من دون السلطان أى بينك وبينه فيكون الدون إشارة لقصور مرتبها
 عن مرتبة لانهم قالوا هو كالشمس وهذا كشعاها وهذا فى الآخرة ولذا ضعف ما قيل أن أول من صلى
 المغرب عيسى صلى الله عليه وسلم شكر الله حين خاطبه بقوله أنت قلت الخ وكان ذلك بعد الغروب فالأولى
 لنفى الألوهية عن نفسه والثانية لتفهم ما عن أمه والثالثة لإثباته بالله (قوله أى أنزهك تنزههم من
 أن يكون لك شريك الخ) إشارة إلى أن اتخذاهما إلهين شريك لهما معك فى الألوهية لا أفرادهما بذلك
 إذ لا شبيهة فى الوهيتك وأنت منزعه عن الشراكة فضلا عن أن يتخذ إلهان دونك على ما يشعر به ظاهر العبارة
 قيل ويجوز أن يكون إشارة إلى أن من دون الله فى موقع الصفة والمعنى الهين سوى الله فيكون المجموع
 ثلاثة وهذا أثبات للشريك فترفعه عنه ومنه يعلم توجيه آخر لقوله من دون الله غير التوجيهين السابقين
 اللذين ذكرهما الراغب وتبعه المصنف رحمه الله وقوله أنزهك تنزهها إشارة إلى أنه منصوب على المصدرية
 كما مر تفصيله فى سورة البقرة وقوله من أن يكون لك شريك بيان متعلق المنزه عنه وقدره ابن عطية من أن
 يقال هذا وينطق به قبل وهو أنبى بقوله ما يكون لى أن أقول الخ (قوله ما ينبغى لى أن أقول فولا
 لا ينبغى لى أن أقوله) إشارة إلى أن ما يكون بمعنى ما ينبغى ولا يلقى وهو أبلغ من لم أقله وقوله لا ينبغى لى إشارة
 إلى أن لى متعلقة بحق مقدمة عليه وبحق خبر ليس وليس بمعنى لا احتمال لى أن يكون للتمييز فيمنع
 بحذف كافى سابقا وقد أعرب المعربون كذلك فلا حاجة إلى تكلف وجه آخر ولا يرد عليه ما قيل أنه
 يقتضى تعلل لى بحق وتقدم صلة الجور وعلى الجار منع فلا بد من تقدير متعلق بفسره الظاهر وأما
 القول بأن الباء زائدة فلا يفيد إذ لا فرق فى المنع بين الزائد وغيره إلا أن يذهب إلى القول بالجواز كما
 ذهب إليه بعض النحاة (قوله أن كنت قلته) المعنى على المضى هنا وانقلب الماضى ماسة قبله فلا يقبل
 معناه أن صح قوله ودعواى ذلك فقد تين علمك به وأجاب عنه ابن بعين بجوابين الأول عن المبرد أن كان
 قوية الدلالة على المضى فلا تقدر أن على نحو بلها إلى الاستقبال الثانى عن ابن السراج أن التقدير أن
 أقول كنت قلته قال وكذا ما كان من أمثاله وفى تذكرة ابن هشام رحمه الله أن هذين الجوابين ضعيفان
 (قوله تعلم ما أخفيه فى نفسى كأنه لم يعلم الخ) قال الزجاج النفس فى كلامهم لمعنيين بمعنى الروح وبمعنى
 الذات وحقيقة الشيء وليس مراده الحصر فيه ما لأن إلهام معانى أخرى إذا كانت بمعنى الذات فقد ورد
 إطلاقها على الله من غير مشاكة كقوله كتب على نفسه الرحمة وغيره وأما بالمعنى الأول فلا تطلق عليه
 تعالى المشاكة وهنا أن كان المراد الذات على كل حال فهم ما فليست المشاكة فى إطلاقها بل فى لفظها
 حيث جعلت لم عيسى صلى الله عليه وسلم فى ذاته بمعنى فى ذهنه وعقله كقولك كان كذا فى نفسى وعلم الله
 لا يرسم فى عقل ودهن ولا يتوقف على آلة ولذا قال الطيبري رحمه الله لا بد من المشاكة وإن أريد الحقيقة
 والذات من حيث ادخل فى الظرفية لأن المراد به من جانب العبد ما فى الضمير والقلب وقال الراغب

(واذ قال الله يا عيسى بن مريم أنت قلت
 للناس اتخذوني وآتى الهين من دون الله
 يريد به تو بيج الكفرة وتبكيهم ومن دون الله
 صفة لا الهين أو صلة اتخذوني ومعنى دون
 اما المغايرة فيكون فيه تنبيه على أن عبادة
 الله سبحانه وتعالى مع عبادة غيره كلاً
 عبادة فمن عبده مع عبادة غيره ما كان
 عبادة فلهما ولم يعبد به أو القصور فانهم لم
 يعقدوا أنهم ماستقلان باستحقاق العبادة
 وانما دعوا أن عبادتهم ما توصل إلى عبادة
 الله سبحانه وتعالى وكأنه قيل اتخذوني
 وآتى الهين متوصلين بنا إلى الله سبحانه
 ونعالي (قال سبحانه) أى أنزهك تنزهها
 من أن يكون لك شريك (ما يكون لى أن
 أقول ما ليس لى بحق) ما ينبغى لى أن أقول
 فولا لا ينبغى لى أن أقوله (أن كنت قلته فقد
 علم ما أخفيه فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك)

يجوز أن يكون المقصد إلى نفي النفس عنه فكانه قال تعلم ما في نفسي ولا نفس لك فأعلم ما فيه ما كقوله
ولا ترى الضرب بهم بأنهم هم ولذا قال في الكشاف في نفسي في قلبي والمعنى تعلم معلومي ولا أعلم
معلومي ولكنه سلك بالكلام طريقا نشأ كلفه وهو من فصيح الكلام وفي الدر المنصور أنه نفس سبيران
عباس رضي الله عنهما فما قيل في شرحه المعنى لأعلم ما في ذاتك فعبير عن الذات بالنفس لقوله تعلم ما في
نفسى وأنت خير بأن لأعلم ما في ذاتك وحقيقة ذلك ليس بكلام مرضى بل المراد أنه عبير عن لأعلم
معلومي بلا أعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي لا يخفى ما فيه من الخلل بعد
ما عرفت ما حققناه وإذا علمت أن للنفس معنيين يطلق أحدهما على الله من غير مشاكاة وهو الحقيقة
والذات والثاني متوقف على ما علمت ما في كتب الأصول من الخطب كافي العضد وشرحه (قوله
ك ما تعلم ما علمه) يعني علمه ما على حد سواء عنده أو المراد أنه يعلم بالطريق الأولى وقوله في نفسك
للمشاكاة جار على ما حققناه لأنه لم يقل إطلاق النفس مشاكاة لكن قوله وقيل المراد بالنفس الذات
صحيح لأنه يقتضي أنه عليه لا يحتاج إلى المشاكاة وهو كذلك لما عرفت أن علمه ليس بالتقاس في ذاته
لما قيل إن ما في ذاتك لا يخبره عن المشاكاة إذ لا تطلق النفس معنى الذات عليه تعالى المشاكاة كما
في شرح المقاصد الشريفة فانه ليس كذلك وإدعاء أن ما وقع في الآيات مشاكاة تقديرية من سقط المتاع
(قوله تقرر للجليلين باعتبار منطوقه ومفهومه) لا فائدة الحصر بضمير الفصل إن قلنا لا يشترط فيه
تقرر بف الطرفين أو فعل التفضيل أو تقرر بف الطرفين المفيد لاثبات علم الغيب له تعالى ونفيه عن
سواه فالاثبات تقرر برت تعلم ما في نفسي لأن ما انطوت عليه النفوس من حلة الغيوب والنفي تقرر بر لا أعلم
ما في نفسك لأنه غيب وغيره لا يعلم الغيب وهذا معنى قوله باعتبار منطوقه ومفهومه وما قيل عليه من
أن المفيد للحصر بضمير الفصل فيكون نفي العلم عن الغير أيضا منطوقا لأن يريد نفي العلم عن نفسه وهو
مفهوم أصلا لا يلائمه قوله نصريح بمتى المستفهم عنه ليس بوارد لأن الصحيح أن مدلول الكلام
الحصري الإثبات على الانفراد ويلزمه النفي وقرئ بين الحصر بما والا وانما وبين غيرهما ولذا لا يصح
العطف بلا النافية بعدهما دون غيرهما فهو مفهوم لا منطوق فتأمل (قوله نصريح بمتى المستفهم
عنه الخ) وهو قوله للناس لأن المعنى ما قلت لهم إلا ما مرتني به لا هذا وما يدل عليه قوله سبحانه الخ
(قوله عطف بيان للضمير في به أو بدل الخ) قدّم عطف البيان لسلامته عن الاشكال وجوز كونه بدل
كل من كل رداعلى الزخشرى لأن المبدل منه في حكم النسخ والطرح فيلزم خلواصلة من العائد
بطرحه وبين وجهه بأنه ليس كذلك مطلقا وقوله مطلقا يخفى في كل حكم لأنه قد يعتبر طرحه في بعض
الاحكام كما إذا وقع مبتدأ فان الخبر للمبدل في يجوز يدعيه حسنة ولا يقال حسن فلولا اعتبار طرحه
لزم أن يخبر عنه ويحتمل أنه ليس كل بدل كذلك بل هو مخصوص ببدل الغلط فانه يعتبر طرحه كما في شرح
المفصل ثم انه اعترض على الزخشرى بتناقض كلامه فانه صرح في المفصل بأنه ليس في حكم الطرح
وأعرب الألبان بدلا من ضمير يقومان قبيل هذا مع أن الضمير عائد من الصفة إلى الموصوف والجواب
عنه وان شنع عليه شراح الكشاف أن هذا مذهب لبعض النحاة ونقله الاسفنديارى في شرح المفصل
عن ابن السراج وقال في الدر المنصور ان الذاهبين إليه نصوا على أنه لا يجوز جاء الذي مررت به أبي عبد
الله يجوز أبي عبد الله بدلا من الهاء وعلوه بأنه يلزم بقا الموصوف بلا عائد وأما كون المبدل منه وهو
الاسم الظاهر يصلح للربط فانه عين المبتدأ فقيه خلاف لهم وهذا باب الزخشرى كما يعلم من تتبع كتابه
وصرح به في الكشف في مواضع أنه ينبغي على مذهب في آية ثم يذكر مذهب آخر يخالفه في أخرى استيفاء
للمذهب ومن لا يعرف مغزى كلامه بظنه تناقضاً منه ولا يرد عليه ما قيل إن في المعنى أن عطف
البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما أن الضمير لا ينعى لا يعطف عليه عطف بيان فان كثيرا
من النحاة يجوزوه وليس متفقاً عليه وقد أشار شراح المعنى إلى رده وجعله خبر مضمراً أي وهو أن اعبدا

ك ما تعلم ما علمه ولا أعلم ما تخبره من
معلوماً ذلك وقوله في نفسك للمشاكاة وقيل
المراد بالنفس الذات (أنك أنت علام
الغيوب) تقرر للجليلين باعتبار منطوقه
ومفهومه (ما قلت لهم إلا ما مرتني به)
نصريح بمتى المستفهم عنه بعد تقديم ما يدل
عليه (أن اعبدا والله ربى وربكم) عطف
بيان للضمير في به أو بدل منه وليس من شرط
البدل جواز طرح المبدل مطلقا يلزم منه
بقاء الموصول بلا راجع أو خبر مضمير
أو مفهوله مثل هو أو أعني

الخ أو منصوباً بأعني مقدر اظاها عن البيان (قوله ولا يجوز ابداله من ما أمرتني به فان المصدر لا يكون مفعول القول الخ) أي لا يجوز ابداله من ما الموصولة التي هي بدل من مفعول القول لأن مفعوله اما جلة نحكية أو ما يؤدى مؤداها كملت فصيحة أو ما أريد به لفظه حكاية وليس هذا واحدا منها وقيل عليه العبادة وان لم تقل فالامر بها يقال لأن أن الموصولة مع فعل الامر لا تقتدرا بالعبادة ولكن بالامر بها فكانه قيل ما قلت لهم الا الامر بعبادة الله والامر مقول بل قول على أن جعل العبادة مقولة ليس يعيد على طريقة ثم يعودون لما قالوا أي لاوطه الذي قالوا فولايتي به ومثله كثير في القرآن وفي الفرائد معناه ما قلت لهم الامانة أي الزموا عبادته وهو المراد مما أمرتني والجملة بدل من ما لانها في حكم المفرد وكله تعسف (قوله ولأن تكون أن مفسرة لأن الامر الخ) اشارة الى أن ما مر على تقدير المصدرية ورده بوجهين أحدهما أن الامر المستند الى الله لا يصح تفسيره بعبادة الله ربي وربكم بل بعبادتي أو بعبادوا الله ونحوه ورد بأنه يجوز أن يكون حكاية بالمعنى وأن يكون ربي وربكم من كلام عيسى صلى الله وسلم كما مر في قوله انا قلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله فليس من الحكاية بل ادماج أو على انهما راعى ونحوه وهذا لا ينافي بالتفسير كما قيل وان كان خروجاً عن مقتضى الظاهر وفي أمالي ابن الحاجب اذا حكى حاله كلاماً فله أن يصف الخ بغيره بما ليس في كلام المحكي عنه وقال الله ما بيني وبينه الله ولا يمنع أن يكون الله قال عيسى قل لهم اعبداوا الله ربي وربكم فكم يحكم كما أمر به ولا اشكال والوجه الثاني أن القول لا يفسر بل يحكى به ما بعده من الجمل ونحوها وهو ظاهر لأنه ان أريد به أنه لا يقتضون بحرف التفسير المقول المحكى فسلم لأن مقول القول في محل نصب على المفعولية والجملة المفسرة لا محل لها كما ذكره أبو حيان هنا لكن المقول هنا محذوف وهو المحكى وهذا تفسيره أي ما قلت لهم مقولا وفي الانتصاف أجاز بعضهم وقوع أن المفسرة بعد انطالق القول ولم يقتصر بها على ما هو في معناه (قوله الا أن يقول القول بالامر الخ) نقل عن الزنجشيري في حواشيه كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتني به فوضع القول موضع الامر جرياً على طريق الادب الحسن لا ليجعل نفسه ورده معاً أمرين ودل على الاصل باقحام أن المفسرة قيل ولا ابتداء جعل القول في معنى الامر على هذه القرينة والتسكتة لم يكن لك أن تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول فتجعل أن مفسرة له (قلت) هذا القول الانتصاف أن هذا التأويل لتقع أن المفسرة بعد فعل في معنى القول وليس قولاً صريحاً وجعل القول على الامر بما يصح المذهب الآخر في اجازة وقوعها بعد القول مطلقاً فانه لولا ما بين القول والامر من التناسب المعنوي لما جاز اطلاق أحدهما وارادة الآخر والمجيب أن الامر قسم من القول وما بينهما ما لا عموم وخصوص وليس في هذا التأويل الذي سلكه الا كلفة لا طائل وراءها ولو كانت العرب تأبى وقوع المفسرة بعد القول لما وقعت بعد فعل ليس بقول ثم عبرت عن ذلك الفعل بالقول لأن ذلك كالعود الى ما وقع القرار منه وهم بعداً من ذلك انتهى وقال ابن هشام فان قيل لعل الامتناع من اجازته لانه أمر لا يتعدى بنفسه الى المأمور به الا قليلاً يعني كقوله

أمرتك الخ فافعل ما أمرت به فكذلك ما أول به قلنا هذا لازم له على توجيه التفسيرية وهو ليس بشئ لأنه لا يلزم من تأويل شيء بشئ أن يتعدى تعديته كما صرحوا به لأن التعدية تنظر الى اللفظ ثم انه قيل في جعل أن مفسرة لفعل الامر المذموم وصلته مثل أمرته بهذا أن قم نظراً أما في طريق القياس فلأن أحدهما مغن عن الآخر وأما في الاستعمال فلانه لم يوجد وفي ادعاء القياس نظراً لأن الأول لا يساهم لا يغني عن الثاني والثاني لا يغني عن الأول وللتفسير بعد الاهتمام شأن ظاهر (قوله رقيباً عليهم أممهم أن يقولوا ذلك الخ) اشارة الى أن الشهيد والرقيب هنا بمعنى ولكن تغني عن العبارة ليعز بين الشهيد والرقيبين لأن كونه صلى الله عليه وسلم رقيباً ليس كل رقيب الذي يمنع ويلزم بل كانت اهد على المشهود عليه ومنعه بجرد القول وأنه تعالى هو الذي يمنع منع الزام بالادلة والامتنان

ولا يجوز ابداله من ما أمرتني به فان المصدر لا يكون مفعول القول ولأن تكون أن مفسرة لأن الامر مستند الى الله سبحانه وتعالى وهو لا يقول اعبداوا الله ربي وربكم والقول لا يفسر بل الجملة تحكى بعده الآن يقول القول بالامر فكان منسل ما أمرتهم الا ما أمرتني به أن اعبداوا الله (وكنتم عليهم شهداء ما دمت فيهم) أي رقيباً عليهم أممهم أن يقولوا ذلك ويعتقدوه أو مشاهداً للاحوالهم من كفر وإيمان

فان قلت قوله فلما توفي بنى الخ بعد قوله وكنت عليهم شهيدا الخ من قبيل ما مر في قوله قالوا لا علم لنا أي
لا علم لنا بما كان منهم بعدنا اذ الحكم للغة لغة وقد ردنا بأنه كيف يخفى عليه أمرهم وقد رآهم سود
الوجوه كما مر قلت ليس هذا منه لأنه صلى الله عليه وسلم في صدد التنصّل والتبري عما نسب اليه
واثباته لهم فأي هذا من ذلك فان قيل انه تعالى قيل توفي هو المانع بالارشاد بارسال الرسل
والبينات كما أنه كذلك بعد توفيه فلا تقابل بين قوله كنت أنت الرقيب وقوله كنت عليهم شهيدا على هذا
التفسير فينبغي تفسيره بأن ما دمت فيهم كنت شاهدا لحوالهم فيمكن لي بيان ما بعد التوفى لأعلم
حالهم ولا يمكنني بيانها قلت منعه من غير واسطة بل بالقول والزجر ومنع الله ليس كذلك فالتقابل واضح
وتخصيصه به توفيه بالفعل بلا رسول ولا فهو والهادي قبله وبعده وهو ظاهر مما مر وقوله بالرفع
الى السماء اشارة الى ما سبق من أنه لم يصب ولم يمت فلذا فسر التوفى برفعه وأخذه من الارض كما يقال
توفيت المال اذا قبضته (قوله ولا اعتراض على المالك الخ) وأما العباد فقد يعترض عليهم اذا فعلوا
بما اليكهم ما لا يجوز به الشرع لانهم لا ملك لهم على الاطلاق وقوله وفيه تنبيه لم يجعله معنى النظم لانه
ليس من منطوقه بل فيه اشارة اليه (قوله فلا يجوز ولا استباح الخ) وقع لبعض الطاعنين في القرآن
من الملاحدة أن المناسبات ما وقع في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه بدل العزيز الحكيم العزيز الغفور
لانه مقتضى قوله وان تغفروا لهم كما قاله ابن ابي نباري رحمه الله تعالى وأجاب عنه لسوء فهمه ظن نعلقه
بالشرط الثاني فقط لكونه جوابا وليس كما هو بفكره الفاسد بل هو متعلق بهما ومن له الفعل والترك
عزيز حكيم فهذا أنسب وأدق وأبقي بالمقام وما في كلام المصنف رحمه الله تعالى يمكن ارجاعه الى هذا
أو هو متعلق بالثاني وأنه احتراز لان ترك عقاب الحاني قد يكون له جزئي في القدرة أو لا همال يثنائي
الحكمة فيبين أن ثوابه وعقابه مع القدرة التامة والحكمة البالغة وليس كما قيل

يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرة * ومن أساء أهل السوء احسانا

وقوله لا يجوز ولا استباح فان كونه عزيزا غالبا يثني العجز وكونه حكيما يثني استتباع فعله ولذا قيل
ليس قوله ان تغفروا لهم تمر ايضا بسؤاله العفو عنهم وانما هو لاظهار قدرته على ما يريد وعلى مقتضى حكمه
وحكمته ولذا قال انك أنت العزيز الحكيم تنبيه على أنه لا امتناع لاحد عن عزه فلا اعتراض في حكمه
وحكمته ولم يقل الغفور الرحيم وان اقتضاهما الظاهر كما قال

أذنب ذنبا عظيما * وأنت للعفو وأهل

فان غفرت فضل * وان جزيت فعدل

(قوله فان المغفرة مستحسنة لكل مجرم الخ) في الكشف ما قال انك تغفروا لهم ولكنه بنى الكلام على ان
غفرت فقال ان عذبهم عدلت لانهم أحق بالعذاب وان غفرت لهم مع كفرهم لم تعد في المغفرة وجه
حكمة لان المغفرة حسنة لكل مجرم في الماد قول بل متى كان المجرم أعظم جرما كان العفو عنه أحسن
بمعنى أن المغفرة وان كانت قطعية الاتناء بحسب الوجود لكن المالكات بحسب العقل تحتل الوقوع
واللا وقوع استعمال فيها كلمة ان فقط ما يتوهم ان تعذيبهم مع أنه قطعي الوجود كيف استعمال فيه ان
وانما كان العفو أحسن لانه أدخل في السكرم وهذا لا يثنائي كون العقوبة أحسن في حكم الشرع من
جهات أخر وعدم وقوع العفو بحكم النص والاجماع وفي كتب الكلام ان غفران الشريك جائز عسلا
عندنا وعند جمهور البصريين من المعتزلة لان العقاب حق الله على المذنب وليس في إسقاطه
مضرة فإذ كره في الانتصاف من أن هذا لا يوافق كلام أهل السنة ولا المعتزلة ليس على ما ينبغي وأما
استعماله في الممنوع لذاته لئلا يكتفى أخرى فلا يثنائي هذا وبهذا التقرير علمت ما عني المصنف رحمه الله
تعالى وأنه ليس محالفا للكشاف كما هو هم (قوله على أنه ظرف لفعل وخبر هذا محذوف الخ)
قراءة الجوه وبالرفع ظاهرة على الابتداء والخبرية وقراءة النص خرجت على وجوه منها أنه ظرف

(قوله توفي بنى) بالرفع الى السماء قوله اني
متوفيك ورافعتك والتوفى أخذ النسي
واقبوا والموت نوع منه قال الله تعالى الله
يتوفى الانفس حين موتهم والتي لم تمت في
منامها (كنت أنت الرقيب عليهم) المراقب
لا حوالهم فتمنع من أردت عصيته من القول
به بالارشاد الى الدلائل والتنبيه عليها بارسال
الرسل وانزال الايات (وأنت على كل شيء
شديد) مطلع عليه مراقبه (ان تغفروا
فانهم عبادك) أي ان تغفروا فانك تزدب
عبادك ولا اعتراض على المالك المطلق فيما
يفعل بملكه وفيه تنبيه على أنهم استحقوا
ذلك لانهم عبادك وقد عذبوا وغيرك (وان
تغفروا فانك أنت العزيز الحكيم) فلا يجوز
ولا استباح فانك القادر القوي على
الانواب والعقاب الذي لا يثيب ولا يعاقب
الا عن حكمة وصواب فان المغفرة مستحسنة
لكل مجرم فان عذبت فعدل وان غفرت
ففضل وعدم غفران الشريك مقتضى الوعيد
فلا امتناع فيه لذاته لئلا يمنع التردد والتعلق
بان (قال الله هذا يوم ينفع الصادقين
صدقاتهم) وقرا نافع يوم بالنصب على أنه
ظرف لقول وخبر هذا محذوف أو ظرف
مستقر وقع خبرا والمعنى هذا الذي مره
من كلام عيسى واقع يوم ينفع وقيل انه خبر
ولكن بنى على التثنية لاضافته الى الفعل

اقبال وهو ذاهب بدأ خبره محذوف أى كلام عيسى صلى الله عليه وسلم فى يوم ينفخ الصادقين أو هذا جزاء
الصادقين ونحوه أو هذا حق تصديقاً لعيسى صلى الله عليه وسلم وتكذيباً لآلئته والظرف خبره أى
هذا الذى قاله عيسى صلى الله عليه وسلم واقع يقع الخ أو هذا مفعول به لا قول لانه بمعنى الكلام
والقصص أو مفعول مطلق لانه بمعنى القول (قوله وليس يصحح لأن المضاف اليه معرب) قال
الكوفيون الظرف مبنى على الفتح إذا ضيف الى جملته فعلية وإن كانت معرفة واستدلوا بهذه
القراءة وغيرها وأما البصريون فلا يجيزون البناء إلا إذا صدرت الجملة المضاف اليها بفعل ماض
كقوله على حين عانت المشيب على الصبا وخرجوا هذه القراءة على ما ذكره ونحوه فادعاء عدم
صحته على مذهبهم وألحق بالماضى الفعل المنقضى لا كما ذكره التحرير ونقصه فى النحو (قوله والمراد
بالصدق الصدق فى الدنيا فان النافع ما كان حال التكليف) والعلم لا ينفع فى الدار الآخرة مطلقاً
وهو إشارة الى ما قالوه من أن الكفار لا يكذبون فى الآخرة ولذا قالوا وكذا تكذب يوم الدين وأورد
عليه أنه ليس بمطابق لما ورد فيه لانه شهادة بصدق عيسى صلى الله عليه وسلم فيما قاله جواباً عن قوله
أ أنت قلت للناس الخ فلاخبار بأن صدق الصادقين فى الدنيا ينفعهم فى الآخرة لا بلائهم ذلك وأجيب
بأن المراد الصدق المستمر بالصادقين فى دنياهم الى آخرتهم كما هنا فالنفع والمجازاة تكون باعتبار
تحققه فى الدنيا والمطابقة لما نحن فيه باعتبار تشريره ووقع بعض جزئياته فى الآخرة والمستز هو الامر
الكلى الذى هو الانصاف بالصدق ولا يلزم من هذا أن يكون للصدق الاخرى مدخل فى الجزاء
ليعود المحذور ولا يحتاج الى جعل الصدق الاخرى شرطاً فى نفع الصدق الدينى والمجازاة عليه
وقوله بيان لانفع بمعنى قوله لهم جنات الى هنا تنفسير لانفع ولذا لم يطف عليه (قوله تنبيهه على كذب
الخ) وجه التنبيه من تقديم الظرف لانه المالك لا غيره فلا شريك له قبل وبعلم منه تنزهه تعالى عن
المكان (قوله وانما لم يقل ومن فيمن الخ) لأن المعروف تغليب العقلاء لشرفهم على غيرهم والوجه
الاول مبنى على اختصاصها بذوى العقول فأطلاقها على ما يشعرون ويجانسهم لشكنته وهى الإشارة الى
قصور الجميع عن الربوبية لاجناسهم والله لا يجانسهم ولا يشاكلهم وأنهم بمنزلة الجمادات فى جنب
عظمته وكبريائه والناس فى إشارة الى أن ما عامة للعقلاء وغيرهم فاستعملت لاهموم من غير
تغليب لانها لا تختص بغير ذوى العقول بل تناول الاجناس كلها عقلاء وغيرهم
فكانت أولى بالعموم لمناسبتها لمقام اظهار العظمة والكبرياء فى ما يكونه
وتحت قدرته لا يصلح شئ منها لالوهية سواء فيه عيسى صلى الله عليه
وسلم وآله وغيرهما والحديث الذى ذكره موضوع كما ذكره
ابن الجوزى من حديث أبى رضى الله عنه المشهور
تم سورة المائدة اللهم لا تخر منابر كتمان
موائدكم ولا تقطع عنا وائدتكم
وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد
وعلى آله وصحبه الكرام
فى كل مبدأ
وختم
آمين

تم الجزء الثالث وبابه الجزء الرابع أوله سورة الانعام

وليس يصحح لأن المضاف اليه معرب والمراد
بالصدق الصدق فى الدنيا فان النافع
ما كان حال التكليف (لهم جنات تجري
من تحتها الانهار خالدين فيها أبداً رضى
الله عنهم ورضوا عنه ذلك الفوز العظيم)
بيان للنفع (الله لك السموات والارض
وما بينهن وهو على كل شئ قدير) تنبيه على
كذب النصارى وفادعاءهم فى المسيح
وأما وانما لم يقل ومن فيمن الخ لانه
وقال وما فيمن الخ لانه
غاية القصود عن معنى الربوبية والتزول عن
رؤية المعبودية واهانة لهم وتنبيه على
الجناسة المنافية للالوهية ولأن ما يطلق
منها ولا لاجناس كلها فهو أولى بآية
العموم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ
سورة المائدة أعطى من الاجر عشر حسنات
ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات
بعد كل همودى ونصرانى تنفس فى الدنيا

٢	(سورة آل عمران)
٢٤	الذين تكلموا فى المهد
٥٩	مطلب الكتابة على الكتابة
٩٥	(سورة النساء)
١١٨	مطلب شريف فى اقتراح المضارع واوراد الخال
١٤٠	الفرق بين الخال مفردة وبجمله
١٤٨	أحكام فاعل تم
١٥٢	مبحث اذن
١٨٥	مطلب خبر وشرور
١٨٧	مطلب اطلاق العارف على الله
٢٠٩	(سورة المائدة)
٢٢٢	مطلب فى معانى الحق
٢٦٨	الكلام على كمال
٢٧٦	ترجمة عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه
٢٨٧	مبحث شريف فى لفظ أشبه